فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

وهو حاشية الطيبي على الكشاف

للإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي
المتوفى سنة ٧٤٣ هـ رحمه الله تعالى

الجزء الثاني عشر

تفسير السور من القصص إلى نهاية فاطر

حقق هذا الجزء
الدكتور عمر حسن القيام
الباحث بجامعة العلوم الإسلامية العالمية بالأردن

المشرف العام على الإخراج العلمي للكتاب
الدكتور محمد عبد الرحيم سلطان العلماء

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

بسم الله الرحمن الرحيم

فتوح الغيب

فتوح الغيب

في الكشف عن قناع الريب

تأليف : الإمام شرف الدين الحسين بن عبد الله الطيبي

الطبعة الأولى : ١٤٣٤هـ - ٢٠١٣م

جميع الحقوق محفوظة لجائزة دبي الدولية للقرآن الكريم©

رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية بالأردن : (٢٥٣٣/ ٧/ ٢٠١٠)

الرقم المعياري الدولي : ٩٧٨٩٩٥٧٢٣١٨٠٤

ما ورد في حواشي هذا الكتاب يعبّر عن رأي محققيه ولا يعبّر بالضرورة عن رأي الجائزة

جائزة دبي الدولية للقرآن الكريم

وحدة البحوث والدراسات

ص.ب: ٤٢٠٤٢ دبـي ـ الإمارات العربية المتحدة
هاتـف: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٦٦٦ +
فاكـس: ٩٧١ ٤ ٢٦١٠٠٨٨ +
الموقع على الإنترنت : www.quran.gov.ae
البريد الإلكتروني : Rs@quran.gov.ae

أسهم في نشر هذا الكتاب



ADIB مصرف أبوظبي الإسلامي

سورةُ القَصَص
مكِّيّة، وهي ثمانٌ وثمانون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿طسٓمٓ * تِلۡكَ ءَايَٰتُ ٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُبِينِ * نَتۡلُواْ عَلَيۡكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرۡعَوۡنَ بِٱلۡحَقِّ لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ ١-٣]

﴿مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرۡعَوۡنَ﴾ مفعول ﴿نَتۡلُواْ﴾، أي: نتلُو عليكَ بعضَ خَبَرِهما ﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ مُحِقِّين، كقولِه: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهۡنِ﴾. ﴿لِقَوۡمٖ يُؤۡمِنُونَ﴾ لِمَن سبقَ في عِلْمِنا أنّه يُؤمن، لأنَّ التِّلاوةَ إنَّما تنفعُ هؤلاءِ دُونَ غيرِهم.

سورة القصص
مكية، وهي ثمانون وثمان آيات

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (نتلُو عليكَ بعضَ خبَرِهما)، يريدُ أنّ ﴿مِن﴾ في ﴿مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ﴾ للتبعيض؛ وهُوَ مفعولُ ﴿نَتۡلُواْ﴾ [القصص: ٣]. وقالَ أبو البقاء: ﴿نَتۡلُواْ﴾ مفعولُه محذوف، دلّتْ عليه صفتُه، تقديرُه: شيئًا مِنْ نَبأِ موسى؛ فـ﴿مِن﴾ للبيان. وعلى قولِ الأخفشِ ﴿مِن﴾ زائدة[1].

قولُه: (لِمَنْ سبقَ في علمِنا أنه يؤمِنُ)، يريدُ أنّ إنزالَ الكتابِ على رسولِ الله ﷺ

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٦).

[﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا يَسْتَضْعِفُ طَائِفَةً مِّنْهُمْ يُذَبِّحُ أَبْنَاءَهُمْ وَيَسْتَحْيِي نِسَاءَهُمْ ۚ إِنَّهُ كَانَ مِنَ الْمُفْسِدِينَ ﴾ ٤]

﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ كالتَّفسيرِ للمُجْمَل، كأنَّ قائلًا قالَ: وكيفَ كان نَبَؤُهُما؟ فقال: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ ﴾ يعني: أرضَ مملكتِه؛ **قد طغى فيها وجاوزَ الحدَّ** في الظُّلمِ والعَسْف. ﴿شِيَعًا﴾ فِرَقًا يُشَيِّعونه على ما يُريدُ ويُطيعونه، لا يملِكُ أحدٌ منهم أن يَلوِيَ عُنُقَه. قالَ الأعشى:

إنما كانَ لأنْ يتلوه على المؤمنينَ والكافرينَ جميعًا: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]. لكن اختصاصُ المؤمنينَ بالذكرِ لانتفاعِهم به؛ فإذَنِ المرادُ بقولِه: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [القصص: ٣]: لقومٍ سيُؤْمِنون، وعليه قولُه تعالى: ﴿هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢] أي: الضالينَ الصائرينَ إلى التقوى، وهُوَ مجازٌ باعتبارِ ما يُؤَوّل، وقال فيه: «إنَّ الضالينَ فريقان؛ فريقٌ عُلِمَ بقاؤُهم على الضلالةِ وهُمُ المطبوعُ على قلوبِهم، وفريقٌ عُلِمَ أنَّ مصيرَهم إلى الهُدى؛ فلا يكونُ هدًى للفريقِ الباقينَ على الضلالة؛ فبقي أنْ يكونَ هدًى لهٰؤلاء»، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «إنما ينفعُ هٰؤلاءِ دونَ غيرِهم».

والمعنى: نتلو عليكَ مِن نبَأِ موسى وفرعونَ وما جرى بينَهما لقومٍ عُلِمَ أنَّ التلاوةَ تنفعُ فيهم دونَ مَنْ عداهم مِنَ المُصرِّين، ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَذَكِّرْ بِالْقُرْآنِ مَن يَخَافُ وَعِيدِ﴾ [ق: ٤٥] قال: إنَّ التذكيرَ لا ينفعُ إلا فيمنْ يخافُ الوعيدَ دونَ المُصِرِّ على الكُفر(١).

وقلت: هٰذا الإنباءُ العجيبُ الشأنِ متضمِّنٌ لإثباتِ القضاءِ والقدر، وقد عَلِمَ اللهُ سبحانَه وتعالى أنَّ بعضًا مِنَ الذينَ يدّعونَ الإيمانَ لا يؤمنونَ بالقدَر؛ فقال: ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ تعريضًا بهم؛ فعلى هٰذا يمكنُ أنْ يُجعَلَ ﴿بِالْحَقِّ﴾ حالًا منَ المجرور؛ أي: نتلو عليكَ نبأَهُما مُلتبِسًا بالحقِّ لاشتمالِه على القضاءِ والقدر.

قولُه: (قد طغى فيها وجاوزَ الحدّ)، يعني: معنى ﴿عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ طغى فيها؛ مِن قولِه تعالى: ﴿لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ﴾ [القصص: ٨٣] أي: استِكبارًا وتجبُّرًا.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٤: ٥٦٢) بتصرفٍ يسير.

وبَلدةٍ يَرهَبُ الجَوّابُ دُلْجتَها حتّى تَراهُ علَيها يَبتَغي الشِّيَعا

أو يُشَيِّعُ بعضُهم بعضًا في طاعَتِه، أو أصنافًا في استخدامِه يتسخَّرُ صنفًا في بناءٍ، وصنفًا في حَرْثٍ وصنفًا في حَفْر، ومن لم يستَعْمِلْه ضربَ عليه الجِزية، أو فِرَقًا مُختلفةً قد أغرى بينهمُ العداوةَ، وهم بَنُو إسرائيلَ والقبطُ. والطّائفةُ المُستضعفة: بنو إسرائيل، وسببُ ذبحِ الأبناءِ: أنَّ كاهنًا قالَ له: يولَدُ مولودٌ في بني إسرائيلَ يَذْهَبُ مُلكُكَ على

الراغب: العُلْوُ ضدُّ السُّفْل، والعُلْويُّ والسُّفْليُّ: المنسوبُ إليهما، والعُلُوّ: الارتفاع، وقد علا يَعْلُوا عُلُوًّا وعَلِيَ يَعْلى عَلاءً فهو عَلِيٌّ؛ فـ«علا» بالفتحِ في الأمكِنةِ والأجسامِ أكثر، قال تعالى: ﴿عَٰلِيَهُمۡ ثِيَابُ سُندُسٍ﴾ [الإنسان: ٢١]، ويُستعملُ في المحمودِ والمذموم؛ قال تعالى: ﴿سُبۡحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾ [الإسراء: ٤٣]، وقال: ﴿وَإِنَّ فِرۡعَوۡنَ لَعَالٖ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [يونس: ٨٣]. والعليّ: رفيعُ القدرِ من «عَلِيَ»، فإذا وُصِفَ به الله تعالى فمعناهُ أنّه يعلو أن يحيطَ بِهِ وصفُ الواصفين، بل علمُ العارفين؛ وعلى ذلك يُقال: تعالى الله، وخُصّ التفاعلُ للمبالغةِ لا للتكلُّفِ كما في البَشَر. و﴿عُلُوّٗا﴾ في قوله: ﴿عُلُوّٗا كَبِيرٗا﴾ ليسَ مصدرًا، كما أنّ قولَه: ﴿وَتَبَتَّلۡ إِلَيۡهِ تَبۡتِيلٗا﴾ [المزمل: ٨] كذلك، و«استعلى» قد يكونُ للعلوِّ المذموم، وقد يكونُ طَلَبُ العلاء أي الرفعة، وقولُه تعالى: ﴿وَقَدۡ أَفۡلَحَ ٱلۡيَوۡمَ مَنِ ٱسۡتَعۡلَىٰ﴾ [طه: ٦٤] يحتَمِلُ الوجهينِ. ولاعتبارِ العلو قيلَ للمكانِ المُشْرِفِ، وللشّرَفِ: العلياءُ، وعَلاوةُ الشيء: أعلاه؛ ولذلكَ قيلَ للرأسِ والعُنُق: عَلاوة، ولِما يُحمَلُ فوقَ الأحمال: عَلاوة[1].

قولُه: **(وبلدةٍ يرهَبُ الجوّابُ دُلْجتَها) البيت**[2]: البلدة: المفازة، الجوّاب: القَطّاع، **دُلْجتها**: مِن أَدْلَجَ: إذا سار آخِرَ الليل، والدُّلجة: الساعةُ منَ الليلِ.

تراه: أي الجوّاب. يقول: رُبّ بلدةٍ ـ يخافُ الجوّابُ أنْ يسيرَ فيها في الدُّلجةِ حتى تراهُ يطلبُ يمينًا وشمالًا مَن يُشَيِّعُه مِن خوفِه ـ أنا قطعتُها بلا شِيَع.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٨٢-٥٨٤.

(٢) للأعشى في «ديوانه» ص١٥٣.

يـدِه. وفيه دليـلٌ بيِّنٌ على ثخانةِ حُمقِ فرعون؛ فإنَّـه إنْ صدقَ الكاهنُ لم يدفعِ القتلَ الكائن، وإن كذَبَ فما وجهُ القَتْل؟ و﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ حالٌ من الضَّميرِ في ﴿وَجَعَلَ﴾، أو صفة لـ ﴿شِيَعًا﴾، أو كلامٌ مستأنَف. و﴿يُذَبِّحُ﴾ بدلٌ من ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾. وقولُه: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ بيـانُ أنَّ القتـلَ ما كـانَ إلّا فعـلَ المُفسِـدِين فحسب؛ **لأنه فعلٌ لا طائلَ تحته**، صدَقَ الكاهن أو كذَب.

[﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ عَلَى ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَنَجْعَلَهُمْ أَئِمَّةً وَنَجْعَلَهُمُ ٱلْوَٰرِثِينَ ۞ وَنُمَكِّنَ لَهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ وَنُرِىَ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا مِنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَحْذَرُونَ ﴾ ٥-٦]

فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿ وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ ﴾ وعَطْفُه على ﴿ نَتْلُوا۟ ﴾ و﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ غيرُ سديد؟ قلتُ: هي جملةٌ معطوفةٌ على قولِـه: ﴿ إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾؛ لأنَّها

قولُـه: (**لأنـه فعلٌ لا طائلَ تحته**)، يعني: ذبحُ الأبناءِ واستحياءُ البناتِ منهُ لم يكُنْ إلّا للفسادِ فحَسْب، ولو كانَ فيهِ نوعُ صلاحٍ أو متضمِّنًا لمصلحةِ نفسِهِ وخلاصِهِ ممّا كانَ يخافُ منه رُبّما عُذِرَ ولمْ يُسمّ فسادًا بالنسبةِ إليه. ولَمّا كانَ خِلْوًا مِن ذٰلكَ عُدّ فسادًا صِرْفًا؛ ولذٰلكَ قال: ﴿مِنَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾، أي: الكاملينَ في الفسادِ والمعدودينَ في زُمْرتِهم، قالَ الله: ﴿إِذَا هُمْ يَبْغُونَ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ﴾ [يونس: ٢٣] قالَ المصنِّف: «والبغيُ يكونُ بحقٍّ كاستيلاءِ المسلمينَ على أرضِ الكفَرةِ وهَـدْمِ دُورِهم وإحراقِ زروعِهم وقلعِ أشجارِهم كما فعـلَ رسولُ الله ﷺ بِبَني قُرَيْظة»[1].

قولُه: (وعطفُه عـلى ﴿ نَتْلُوا۟ ﴾ و﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ غيرُ سديد)، أما عـلى ﴿ نَتْلُوا۟ ﴾ فإنّه لوْ عُطِفَ عليه لخرجَ عنْ أنْ يكونَ بعضَ المتلوِّ ومِن[2] نبأ موسى وفرعون، وإنه مِنْ أعجَبِ وأهمِّ

(١) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٦١) والذي قاله المصنّف من فِعْل رسولِ الله ﷺ لم يكن مع بني قريظة، بل المشهور في السيرة أنّه حاصَرهم ونزلوا على حكمِ سعد بن معاذٍ رَضِيَ الله عنه، أما التحريق وقطع الأشجار فإنما حصل مع بني النضير، وهو ثابتٌ في «الصحيح» أخرجه البخاري (٤٠٣١) ومسلم (١٧٤٦) وغيرهما من حديث ابن عمر رَضِيَ الله عنهما.

(٢) في (ط) : «من» دون واو.

نظِيرةُ تلك في وقُوعِها تفسيرًا لنبَأ موسى وفِرْعَون، واقتِصاصًا له. ﴿وَنُرِيدُ﴾: حكايةُ حالٍ ماضية، ويجوزُ أن تكونَ حالًا من ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾، أي: يستضعِفُهم فرعونُ، ونحنُ نريدُ أن نَمُنَّ عليهم. فإن قلتَ: كيف يجتمعُ استِضْعافُهم وإرادةُ الله المنّةَ عليهِم؟ وإذا أراد الله شيئًا كانَ، ولم يتوقّفْ إلى وقتٍ آخَرَ، قلتُ: لـمّا كانتْ منّةُ الله بخلاصِهم من فرعونَ قريبةَ الوُقوع، جُعِلتْ إرادةُ وقوعِها كأنّها مقارِنةٌ لاستضعافِهم. ﴿أَيِمَّةً﴾ مُقَدَّمِين في الدِّين والدُّنيا، يطأُ النّاسُ أعقابَهم. وعنِ ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهُما: قادةً يُقتدى بهم في الخير.

المُنبّأِ به[1]؛ بلْ هوَ المقصودُ في الإنباء. وأما على ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ فلأنه: إما صفةٌ لـ﴿شِيَعًا﴾، أو حالٌ مِنْ فاعِلِ ﴿وَجَعَلَ﴾، أو استئنافٌ، ولا كلامَ في فسادِ الأولين. وأما الثالثُ فيكونُ على سؤالِ سائلٍ موردُه ﴿وَجَعَلَ أَهْلَهَا شِيَعًا﴾، فلمْ يَنطَبِقْ عليه ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ [القصص: ٥]، و﴿يُذَبِّحُ﴾ و﴿وَيَسْتَحْيِۦ﴾ بدلانِ مِن ﴿يَسْتَضْعِفُ﴾ وحُكمُهما حُكمُه؛ فبقِيَ أنْ يكونَ عطفًا على ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ﴾ الآية، وإنْ اختلَفتا اسميّةً وفعلية. وتأويلُه: إنّ فرعونَ فعَلَ بهم ما فَعَلَ مِنَ الاستضعافِ والاستخدام والقتلِ والفَناء، ونحنُ قضَيْنا عَكْسَ ذٰلكَ مِنْ جَعْلِهم مُتمكّنينَ في الأرضِ أقوياءَ أئمةً مُقدَّمينَ باقينَ بَعدَهم وارثينَ دِيارَهم، ولمْ يَكُنْ إلا ما أرَدْنا. هٰذا معنى قولِنا: هذا الإنباءُ مُتضَمِّنٌ لإثباتِ القضاءِ والقَدَر. ومعنى أنْ يكونَ «نُريدُ» حالًا منْ «أن يستضعف» يعودُ إلى هٰذا.

قولُه: (كيفَ يجتَمِعُ استضعافُهم وإرادةُ الله المِنّة؟)، يعني: لَزِمَ مِنْ هٰذا التقريرِ الجمعُ بينَ المتنافِيَيْن. وخُلاصةُ الجوابِ: أنّ الله تعالى لَمّا أرادَ أنْ يَمُنّ على بني إسرائيلَ بعدَ هلاكِ فرعونَ ونجاتِهم مِنه، وكانتْ تلكَ المِنّةُ قريبَةَ الوقوع، جُعِلَتْ كأنّها واقِعةٌ مقارِنةٌ لاستضعافِهم. وقريبٌ منهُ قولُه: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا ۝ لِّيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ﴾ [الفتح: ١، ٢]. وقالَ صاحبُ «المطلع»: أرادَ الله تعالى حالَ استضعافِهم إياهم أن يَمُنّ عليهم بالخلاصِ في وقتٍ قدّرَهُ الله وقضاه.

قولُه: (يطأُ الناسُ أعقابَهم)، العبارةُ كنايةٌ عن أنّهم كثيرٌ والأتباعُ مقدمون.

---

(١) في النسخة «ف»: «النبأ».

وعن مجاهدٍ رضيَ الله عنه: دُعاةً إلى الخير، وعن قَتادةَ رضيَ الله عنه: وُلاةً، كقولِه تعالى: ﴿وَجَعَلَكُم مُّلُوكًا﴾ [المائدة: ٢٠]. ﴿ٱلْوَٰرِثِينَ﴾ يرِثُون فرعونَ وقومَه مُلكَهم وكُلَّ ما كانَ لهم. مكَّن له: إذا جَعلَ له مكانًا يقعُدُ عليه أو يرقُد، فوطَّأَهُ ومَهَّدَهُ، ونظيرُه: أرَّضَ له. ومعنى التَّمْكينِ لهم في الأرضِ وهي أرضُ مِصرَ والشّامِ: أن يجعَلَها بحيثُ لا تَنْبُو بهم ولا تَغِثُّ عليهم؛ كما كانتْ في أيّامِ الجبابرة، ويُنَفِّذَ أمْرَهم، ويُطلِقَ أيديَهم ويُسَلِّطَهم. وقُرئَ: (ويَرى فرعونُ وهامانُ وجنودُهما)، أي: يرون منْهُمْ ما حُذِّرُوه: من ذهابِ مُلكِهم وهلاكِهم على يدِ مَوْلودٍ منهُم.

[﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِى ٱلْيَمِّ وَلَا تَخَافِى وَلَا تَحْزَنِىٓ إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ ٧]

اليمُّ: البحر. قيل: هو نِيلُ مِصر. فإن قلتَ: ما المُرادُ بالخوفَيْنِ حتّى أُوجِبَ أحدُهما ونُهي عنِ الآخَر؟ قلتُ: أمّا الأوّلُ فالخَوفُ عليهِ من القَتلِ؛ لأنه كان إذا صاحَ خافَ أن يسمَعَ الجيرانُ صوتَه فينِمُّوا. وأمّا الثّاني، فالخوفُ عليهِ من الغَرَقِ ومن الضَّياعِ

قولُه: (أرَّضَ له)، الأساس: تأرَّضَ فلان: لَزِمَ الأرضَ؛ فلمْ يَبْرَح. تقول: فلانٌ إنْ رأى مطمعًا تعرّض، وإن أصابَ مطعمًا تأرّض.

قولُه: (ولا تَغِثُّ عليهم)، الأساس: أغَثَّ فلانٌ في كلامِه؛ إذا تَكَلَّمَ بما لا خيرَ فيه، وسمعتُ صبيًّا مِن هُذيلٍ يقول: غثّتْ علينا مكة؛ أي: لمْ نقدِرْ أنْ نعيشَ فيها؛ لقولِهم: اجتوى المكانَ؛ إذا لم يَستمرِئْ طعامَه وشرابَه، وكذلك استَوْخَم.

قولُه: (وقُرِئَ: «ويَرى فرعونُ»)، حمزةُ والكسائي: «ويَرى» بالياءِ التحتانيِّ مفتوحةً وفتحِ الراءِ ورفعِ الأسماءِ الثلاثة، والباقونَ: بالنونِ مضمومة وكسرِ الراءِ وفتحِ الياءِ ونصبِ الأسماء(١).

---

(١) وحجّتُهم أنّ ما قبْلَه للمتكلّم فينبغي أن يكونَ ما بعده كذلك. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٢.

ومن الوُقوعِ في يدِ بعضِ العُيونِ المبثوثةِ من قِبَلِ فرعونَ في تطلُّبِ الوِلْدان، وغيرِ ذلك من المَخاوِف. فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ الخوفِ والحُزن؟ قلتُ: الخوفُ غَمٌّ يلحَقُ الإنسانَ لِـمُتوقَّع. والحُزن: غَمٌّ يلحقُه لِواقِع؛ **وهو فراقُه والإخطارُ به**، فنُهِيَت عنهُما جميعًا، وأُومِنَتْ بالوحيِ إليها، ووُعِدَت ما يُسلِّيها ويُطامِنُ قلبَها ويملؤُها غِبطةً وسُرورًا؛ وهو ردُّه إليها وجعلُه من المُرسلِين. ورُوِيَ: أنّه ذُبِحَ في طلبِ مُوسى عليه السَّلامُ تسعون ألفَ وليد. ورُوِي: أنّها **حينَ أقْرَبتْ** وضرَبَها الطَّلْقُ وكانتْ بعضُ القوابلِ المُوكَّلاتِ بحبالى بني إسرائيلَ مُصافِيةً لها، فقالتْ لها: لينفَعني حبُّكِ اليومَ، فعالَجَتها، فلمّا وقعَ إلى الأرضِ هالَهَا نورٌ بينَ عينَيه، وارتعشَ كُلُّ مَفصِلٍ منها، ودخلَ حبُّه قلبَها، ثمّ قالت: ما جئتكُ إلّا لأقتُلَ مولودَكِ وأخبِرَ فرعون، ولكنِّي وَجَدْتُ

قولُه: (وهو فِراقُه والإخطارُ به)، نَشْرٌ لِما سَبَقَ على غَيرِ الترتيب. وقالَ الإمام: كأنه قيل: ولا تخافي مِن هلاكِه، ولا تحزني بسببِ فِراقِه؛ فإنّا رادُّوه إليكِ لتكوني أنتِ المرضِعةَ له، وجاعلوه مِنَ المرسلينَ إلى أهلِ مصرَ والشام(١).

قالَ أبو رجاءٍ أحمدُ بنُ عبدِ الله: حدثنا أبو الحسينِ عليُّ بنُ الصباحِ قال: سَمِعَ أعرابيٌّ رجلًا يقرأُ ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ الآية، قالَ للقارئ: أعِدْه؛ فأعادها، فقال: أشهدُ أنّ هٰذا كلامُ ربِّ العالمين؛ في آيةٍ واحدةٍ أمرانِ ونهيانِ وخبرانِ وبشارتان: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ خبر، و﴿أَنْ أَرْضِعِيهِ﴾ أمر، ﴿فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ﴾ أمر، ﴿وَلَا تَخَافِي وَلَا تَحْزَنِيٓ﴾ نهيان، ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ بشارتان.

روي عنِ الأصمعي: كلّمَتْني جاريةٌ أعرابيةٌ فاستَفصحْتُ كلامَها؛ فقالت: أينَ أنتَ مِنْ كلامِ الله: ﴿وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ كيفَ جَمَعَ بينَ أمرينِ ونهيَيْنِ وبشارتَيْن؟!

قولُه: (حينَ أقرَبَتْ)، الجوهري: أقْرَبَتِ المرأةُ؛ إذا قَرُبَ ولادُها، وكذٰلكَ الفرسُ والشاة؛ فهِيَ مُقرِب، ولا يُقالُ للناقة.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ١٩٤).

لابنِكِ حُبًّا ما وجَدَتُ مثلَه فاحفظيه، فلمّا خَرَجتْ جاءَ عيونُ فرعون، فلفَّتْه في خِرقةٍ ووضعَتْه في تَنُّورٍ مَسجُور، لم تعلمْ ما تصنعُ لِما طاشَ من عقلِها، فطلبوا فلم يُلفُوا شيئًا، فخرجوا وهي لا تدري مكانَه، فسمعت بُكاءَه من التَّنُّور، فانطلقت إليه وقد جعلَ الله النّارَ عليه بَرْدًا وسلامًا. فلمّا ألحَّ فرعونُ في طَلَبِ الوِلْدانِ أوحى الله إليها فألقَتْه في اليمِّ. وقد رُوِيَ أنّها أرضعتْه ثلاثةَ أشهُرٍ في **تابُوتٍ** من **بَرْديٍّ** مطليٍّ بالقار من داخِله.

[﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا۟ خَٰطِـِٔينَ﴾ ٨]

اللّامُ في ﴿لِيَكُونَ﴾ هي لامُ كيْ؛ الّتي معناها التَّعليل، كقولِك: جئتُك لتُكرِمَني سواءً بسواءٍ ولكنّ معنى التَّعليلِ فيها وارِدٌ على طريقِ المجازِ دُونَ الحقيقة، لأنه لم يكُنْ داعيهم إلى الالتقاطِ أن يكونَ لهم عدُوًّا وحَزَنًا، ولكن: المحبةُ والتَّبنِّي، غيرَ أنّ ذلك لمّا كان نتيجةَ التقاطِهم له وثمرتَه، شُبِّهَ بالدّاعي الّذي يَفعلُ الفاعِلُ الفعلَ لأجلِه، وهو الإكرامُ الذي هو نتيجةُ المجيء، والتّأدّبُ الذي هو ثمرةُ الضَّربِ في قولِك: ضربته ليتأدّب. **وتحريره: أنّ هذه اللّامَ حكمُها حُكْمُ الأسد، حيثُ استُعيرتْ لِمَا يُشبِهُ التّعليل، كما يُستعارُ الأسدُ لِمَنْ يُشبِهُ الأسد.** ....

قولُه: (في تابوتٍ مِنْ بَردِيّ)، الجوهري: البَرْدِيُّ بالفتح: نباتٌ معروف، قيل: نبتٌ تُسَدُّ بهِ خَصاصاتُ البُيُوت، والخَصاصةُ بالفتحِ: الخَلَلُ والثّقْبُ الصغير.

قولُه: (وتحريرُه: أنّ هٰذهِ اللامَ حُكمُها حُكمُ الأسد؛ حيثُ استُعيرَتْ لِما يُشبِهُ التعليلَ كما يُستعارُ الأسَدُ لِمَنْ يُشبِهُ الأسد)، وتلخيصُ المعنى: شَبّهَ هٰذا الترتيبَ الذي ليسَ مطلوبًا بالأوّلِ الثاني وهُوَ التقاطُهُم لِيكونَ عَدوًّا لَهُم بالترتيبِ الحقيقيِّ وهُوَ أنْ يكونَ الثاني مطلوبًا بالأوّلِ كالإكرامِ بالمجيءِ في قولِك: جئتُكَ لِتُكرِمَني، وأدْخَلَ المشبّهَ في جنسِ المشبّهِ به؛ فاستُعيرَ للترتيبِ المشبِّهِ ما كانَ مستعمَلًا في الترتيبِ المشبّهِ به، وهُوَ لامُ «كي».

وقُـرِئَ: (وحُزْنًا) وهُما لُغَتان: (كالعُدم) و(العَدم) ﴿كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾ في كُلِّ شيء، فليس خَطَؤُهم في تربيةِ عدُوِّهم بِبِدْعٍ منهم. أو كانوا مُذنبِين مُجرِمين، فعاقَبَهُم الله بأن رَبَّى عدُوَّهم ومن هو سببُ هلاكِهم على أيدِيهم. ....

وقيل: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾[1]، فيكونُ استعارةً مُصرّحةً؛ لأنّ المذكورَ لفظُ المستعارِ منه، كاستعارةِ لفظِ الأسدِ للمِقْدام، وتبعيّةً؛ لأنّ الحروفَ مِنَ الاستعارةِ بمَعْزِل؛ لأنّها لمْ تقعْ موصوفات؛ فالاستعارةُ تقعُ في معانيها ثُمّ تسري مِنَ المعاني إليها، وتهكُّميةً؛ لأنّ العاقلَ لا يفعلُ هٰذا الفعل.

قولُه: (وقُرِئَ: «وحُزْنًا»)، حمزةُ والكسائي: «حُزْنًا» بضمِّ الواوِ وإسكانِ الزاي، والباقون: بفتحِهما[2].

قولُه: (﴿كَانُواْ خَٰطِـِٔينَ﴾ في كلِّ شيء)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿فِرْعَوْنَ وَهَٰمَٰنَ﴾ الآية تذييلٌ واعتراض؛ بدليلِ قولِه: «فليسَ خطؤهم بِبِدْعٍ منهم».

قولُه: (أو كانوا مُذنِبين)، فعلى الأوّل: ﴿خَٰطِـِٔينَ﴾؛ مِنَ الخطأِ في الرأي، وعلى هٰذا؛ مِنْ: خَطِئ: أذْنَب. قالَ في «الأساس»: خاطئينَ: مِن: أخطأَ في المسألةِ أو في الرأي، وخَطِئَ خطأً عظيمًا؛ إذا تعمّدَ الذّنب. فالجملةُ استئنافٌ لبيانِ الموجب؛ بدليلِ قولِه: «ومَنْ هُوَ سَبَبُ هلاكِهم»؛ فعلى هٰذا معنى اللامِ على ظاهرِه، والتقدير: نريدُ أنْ نَمُنّ على بني إسرائيلَ بأنْ قدّرْنا ما قدَّرْنا ودبَّرْنا ما دبّرْنا؛ ليكونَ موسى عدوًّا لهم وحزنًا؛ لأنّهم كانوا خَطّائِينَ مُجرِمين، ويؤيِّدُه قولُه: «فعاقبَهم الله بأنْ رَبّى عدوَّهم[3] ومَنْ هُوَ سَبَبُ هلاكِهم». وهٰذا هوَ الوَجْهُ كما سيجيءُ تقريرُه.

---

(١) من قوله: «لهم بالترتيب الحقيقي» إلى هنا سقط من (ح).

(٢) وهما لغتان كالعَرَب والعُرْبِ والعَجَمِ والعُجْم. أفاده مكي بن أبي طالب في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٢).

(٣) من قوله: « فعلى هذا معنى اللام على ظاهره» إلى هنا سقط من (ط).

وقُرِئَ: (خاطين)، تخفيفُ خاطِئِين، أو خاطينَ الصَّوابَ إلى الخطأ.

[﴿وَقَالَتِ ٱمْرَأَتُ فِرْعَوْنَ قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ لَا تَقْتُلُوهُ عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ ٩]

رويَ أنَّهم حينَ التَقطوا التّابوتَ عالجُوا فتْحَه، فلمْ يقدِرُوا عليه، فعالجوا كَسْرَهُ فأعياهُم، فدنتْ آسيةُ فرأت في جَوفِ التّابوتِ نُورًا، فعالجَتْهُ ففتحته، فإذا بصَبِيٍّ نورُه بينَ عينَيْه وهو يمُصُّ إبهامَه لبنًا فأحَبُّوه، وكانت لفرعونَ بنتٌ بَرصاء، وقالتْ له الأطباء: لا تبرأُ إلّا من قِبَلِ البحر، يوجدُ فيه شِبهُ إنسانٍ دواؤُها ريقُه، فلَطَّختِ البرصاءُ بَرَصَها بريقِه فَبَرأت. وقيل: لـمّا نظرت إلى وجهِه بَرَأت، فقالت: إنّ هذه لنَسمةٌ مباركة، فهذا أحدُ ما عَطَفَهم عليه، فقالَ الغُواةُ من قومِه: هو الصَّبيُّ الذي نحذرُ منه، فَأْذَن لنا في قتلِه، فهَمَّ بذلك فقالت آسيةُ ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ لِّى وَلَكَ﴾ فقالَ فرعون: لكِ لا لي. وروي في حديث: «لو قالَ هوَ قرّةُ عينٍ لي كما هُوَ لَكِ، لهداهُ الله كما هداهَا»، **وهذا على سبيلِ الفَرْضِ** والتّقدير، أي: لو كانَ غيرَ مطبوعٍ على قلبِه كآسية؛ لقالَ مثلَ قولِها، ولأَسْلَم كما أسلمت، هذا ـ إن صحَّ الحديثُ ـ تأويلُه، والله أعلمُ بصحَّتِه. ورُويَ أنَّها قالتْ له: لعلَّه من قومٍ آخَرينَ ليسَ من بني إسرائيل.

قولُه: (وقُرِئَ: «خاطِينَ»)، وهيَ شاذّة[1]. وقولُه: «أو خاطِين الصوابَ» هُوَ مِنَ الخَطْو: مُجاوَزةِ الصواب. **الأساس**: ومِنَ المجاز: لنْ يُخطِئَكَ ما كُتِبَ لك، وما أخطأَكَ لمْ يَكُنْ لِيُصيبَك، وما أصابكَ لمْ يكُنْ ليُخطِئَك، وتخَطّأَتْهُ النَّبْل: تجاوَزَتْه.

قولُه: (وهٰذا على سبيلِ الفَرْض)، أي: هٰذا الحديث. وقولُه: «هٰذا» مبتدأ، و«تأويلُه» الخبر، و«إنْ صحّ» معَ جوابِه المقدّرِ مُعتَرِضة.

---

(١) بل هي قراءة أبي جعفر يزيد بن القعقاع، كما في «إتحاف فضلاء البشر» ص٧٩، وقراءته من القراءات العشر، وليست شاذة.

﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾: خبرُ مُبتدأٍ محذوف، ولا يَقْوى أن تجعلَه مُبتدأً و﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ خبرًا، ولو نُصِبَ لكانَ أقوى. وقراءةُ ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنهُ دليلٌ على أنّه خبر، قرأ: (لا تقتلوه قرّةُ عينٍ لي ولك)، بتقديمِ (لا تقتلوه). ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ فإنّ فيه مخايلَ اليُمْنِ ودلائلَ النَّفْعِ لأهلِه، وذلك لِما عايَنَتْ من النُّورِ وارتضاعِ الإبهامِ وبَرْءِ البرصاءِ، ولعلَّها توسَّمتْ في سيمائِه النَّجابةَ المؤذِنةَ بكونِه نفّاعًا. أو نتبنّاه، فإنّه أهلٌ للتَّبنِّي، ولِأنْ يكونَ ولدًا لبعضِ المُلوك. فإن قلت: ﴿وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ حالٌ، فما ذو حالِها؟ قلتُ: ذو حالِها آلُ فرعون. وتقديرُ الكلام: فالتَقَطَهُ آلُ فرعونَ ليكونَ لهم عدُوًّا

قولُه: (﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوف)، وقالَ أبو البقاء: أي: هُوَ قُرّةُ عين، و﴿لِّي وَلَكَ﴾ صفتانِ لـ ﴿قُرَّتُ عَيْنٍ﴾[1].

قولُه: (ولا يَقْوى أنْ تجعلَه مبتدأً و﴿لَا تَقْتُلُوهُ﴾ خبرًا)، قالَ الزجّاج: يَقْبُحُ هٰذا التقدير؛ فيكونُ كأنّه قدْ عَرَفَ أنّه قُرةُ عينٍ له.

قولُه: (ولَوْ نُصِبَ لكانَ أقوى)، قالَ الزجّاج: ويجوزُ النصبُ؛ ولكنهُ لمْ يأتِ فيه روايةٌ على معنى: لا تقتلوا قُرّةَ عينٍ لي ولك، لا تقتلوه. كما تقول: زيدًا لا تضرِبْه[2].

قولُه: (توَسّمَتْ) يقال: تَوسَّمتُ فيه الخير، أي: تفرّسْت، والتوسُّم: التأمُّلُ في وَسْمِ الشيء.

قولُه: (النجابة)، الجوهري: رجلٌ نجيبٌ، أي: كريمٌ بَيِّنُ النّجابة.

قولُه: (أو نَتبنّاه)، تفسيرٌ لقولِه تعالى: ﴿أَوْ نَتَّخِذَهُۥ وَلَدًا﴾. وقولُه: «ولأنْ يكونَ ولدًا لبعضِ الملوك» عطفٌ تفسيريٌّ لقولِه: «للتبني».

قولُه: (ذو حالِها آلُ فرعون)، قال القاضي: يجوزُ أنْ يكونَ حالًا مِنَ القائلةِ والمقولِ له؛ أي: وهُمْ على الخطأِ في التقاطِهِ وفي طَمَعِ النفعِ مِنهُ والتبنِّي له، أو مِنْ أحدِ ضميرَيْ ﴿نَتَّخِذَهُۥ﴾ على

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠١٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٣-١٣٤).

وحَزَنًا، وقالتِ امرأةُ فرعونَ كذا، وهم لا يشعرُونَ أنَّهم على خطأٍ عظيمٍ في التقاطِه ورجاءِ النَّفعِ منه وتبنِّيه.

وقولُه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ﴾ الآية: جملةٌ اعتراضيّةٌ واقعةٌ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه، مُؤَكِّدةٌ لمعنى خطئِهم. **وما أحسنَ نظمَ هذا الكلامِ عندَ المُرتاضِ بعلمِ محاسنِ النَّظْم.**

أنّ الضميرَ للناس؛ أي: وهُمْ لا يشعرونَ أنّه لغيرِنا وقد تَبَنّيْناه[1].

قولُه: (وما أحسَنَ [نَظْم] هٰذا الكلامِ عندَ المُرتاضِ بعلمِ محاسنِ النظم)، وذٰلكَ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي الْأَرْضِ﴾ وقولَه: ﴿وَنُرِيدُ أَن نَّمُنَّ﴾ تفصيلٌ لقولِه: ﴿نَتْلُوا عَلَيْكَ مِن نَّبَإِ مُوسَىٰ وَفِرْعَوْنَ﴾ على ما سَبق. وما أجمَلَ ثم فصَّلَ وخَصّ بلفظِ الإنباءِ إلا لاشتمالِ هٰذا المُنبّأ بهِ على أمرٍ لهُ شأنٌ، وليسَ ذٰلكَ إلا لبيانِ أنّ ما قدّرَه الله كائنٌ لا محالة، وأنّ الحَذَرَ لا يُغني عَنِ القَدَر، وإذا جاءَ القضاءُ عَمِيَ البَصَر؛ فإنّ[2] فرعونَ وقومَه لَمّا قُضِيَ هلاكُهُم على يَدِ الكليمِ عليه السلامُ واجتهدوا في الدفعِ، فَعَلوا ما لا طائلَ تحته بلْ عَكَسُوا؛ حيثُ أُفنِيَ البريءُ مِنْ قَتْلِ الأبناء، ورُبِّيَ مَنْ عليه دمارُه؛ فسُلِبَتْ عقولُهم وأيفت مشاعرُهم؛ فالتقطوه ليكونَ لهم عدوًّا وحزنًا وهُمْ لا يشعرون. فحَسُنَ لذٰلكَ أنْ يؤكّدَ بقولِه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ وَهَامَانَ وَجُنُودَهُمَا كَانُوا خَاطِئِينَ﴾ على التفصيل؛ ليؤذِنَ بأنّ ذٰلكَ الجَمّ الغفيرَ بعدَ ذٰلكَ التحذيرِ زَلُّوا عنْ دَفْعِ التقدير؛ فاللامُ في قولِه: ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ مُجْرًى على حقيقتِه.

وتمامُ تقريرِه أنْ يُقال: إنّا أرَدْنا أنْ نَمُنّ على المستضعَفين، وأنْ نجعَلَهُمُ الوارثين، وأنْ نُرِيَ فرعونَ وهامانَ وجنودَهما ما كانوا يحذَرُون؛ دبّرْنا ما دبّرْنا ﴿وَأَوْحَيْنَا إِلَىٰ أُمِّ مُوسَىٰ أَنْ أَرْضِعِيهِ فَإِذَا خِفْتِ عَلَيْهِ فَأَلْقِيهِ فِي الْيَمِّ﴾، فامتَثَلَتْ أمْرَنا وألقَتْهُ في اليَمّ، وألقاهُ اليمُّ بالساحِلِ؛ فقَضَيْنا على آلِ فرعونَ التقاطَه؛ ليَظْهَرَ مِنْ لطيفِ تقديرِنا عداوتُهُ وسَبَبُ حُزْنِه، وهُمْ لا يشعرونَ بذٰلك.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٨٤).

(٢) في النسخة «ف»: «قال»، وهو خطأ.

[﴿ وَأَصْبَحَ فُؤَادُ أُمِّ مُوسَىٰ فَارِغًا إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَقَالَتْ لِأُخْتِهِۦ قُصِّيهِ فَبَصُرَتْ بِهِۦ عَن جُنُبٍ وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ ﴾ ١٠-١١]

﴿فَارِغًا﴾ صِفرًا من العقل. والمعنى: أنّها حينَ سمعتْ بِوقُوعِه في يدِ فرعونَ طارَ عقلُها لِما دَهِمَها من فَرْطِ الجزَع والدَّهَش. ونحوُهُ قولُه تعالى: ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣] أي: جُوَّفٌ لا عُقُول فيها، ومنهُ بيتُ حسّان:

ألا أَبْلِغْ أبا سُفْيانَ عَنِّي ... فأنت مُجَوَّفٌ نَخِبٌ هَوَاءُ

ويؤيِّدُه قولُه تعالى: ﴿فَٱقْذِفِيهِ فِى ٱلْيَمِّ فَلْيُلْقِهِ ٱلْيَمُّ بِٱلسَّاحِلِ يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ [طه: ٣٩]؛ حيثُ جعلَ ﴿يَأْخُذْهُ عَدُوٌّ لِّى وَعَدُوٌّ لَّهُۥ﴾ جوابًا للأمر، ومسبَّبًا عنِ الإلقاء. وقدْ سبقَ قُبَيْلَ هٰذا في كلامِ المصنِّفِ ما يعضُدُ هٰذا المعنى، ونبّهْناكَ عليه. فعلى هٰذا قولُه: ﴿ وَأَوْحَيْنَآ إِلَىٰٓ أُمِّ مُوسَىٰٓ﴾ عطفٌ على مُقدّراتٍ شَتّى بحسَبِ ما يقتَضيهِ الحالُ والقِصّة. وأقول: ما أَحسَنَ نظْمَ هٰذا الكلامِ عندَ المرتاضِ بعِلْمِ محاسنِ النّظم، وما أظْهَرَهُ مِنْ سُلطانٍ على القولِ بالقضاءِ والقَدَر، والمصنفُ لو تنبَّه على هذه الدقيقة لما نبَّهنا عليها، والجملةعلى ذلك[١].

قولُه: (أي: جُوّفٌ لا عقولَ فيها)، وهوَ جَمْعُ أجْوَف. **الأساس**: رجلٌ أجوفُ ومُجَوّف: جَبانٌ لا فؤادَ له، وقومٌ جُوّف.

قولُه: (ألا أبْلِغْ أبا سُفيانَ) البيت[٢]، «نَخِبٌ»: **الأساس**: نَخِب: لا فؤادَ له، وقد نُخِبَ قَلْبُه[٣] كأنما نُزِعَ؛ مِنْ قولِهم: نَخَبْتُ الشيّءَ وانْتَخَبْتُه: إذا نَزَعْتُه، ومِنهُ الانتِخاب؛ كأنك

---

(١) من قوله: «والمصنف لو تنبه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) «ديوان حسان بن ثابت» (١ : ١٨) من قصيدته المشهورة:

عفَتْ ذاتُ الأصابع فالجِواءُ ... إلى عـذراءَ منـــزلها خَـلاءُ

وأبو سفيان: هو ابن الحارث بن عبد المطّلب.

(٣) في (ح) و(ف): «وقد نخب عليه»، وليس بشيء، وهو على الجادّةِ في «أساس البلاغة».

وذلك أنّ القُلوبَ مراكزُ العُقُول. ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بِهَآ﴾؟ ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأ: (فَزِعًا). وقُرِئَ: (قَرِعًا) أي: خاليًا؛ من قولِهم: أعوذُ بالله من صُفْرِ الإناءِ وقَـرَعِ الفناء، وفِرْغًا، من قولِهم: دماؤُهم بينَهم فِرْغٌ، أي: هَدْر، يعني: بَطَلَ قلبُها وذهب، وبقِيَتْ لا قلبَ لها من شدّةِ ما ورد عليها ﴿لَتُبْدِى بِهِۦ﴾ لَتُصْحِرُ به. والضَّميرُ لمُوسى والمرادُ: بأمرِه وقِصَّتِه، وأنَّه وَلَدُها ﴿لَوْلَآ أَن رَّبَطْنَا عَلَىٰ قَلْبِهَا﴾ بإلهامِ الصَّبر، كما يُربَطُ على الشَّيءِ المُنفَلِتِ ليقِرَّ ويَطمئِنَّ ﴿لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ من المُصدِّقين بوَعْدِ الله، وهو قولُه: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ﴾ ويجوز: وأصبحَ فؤادُها فارغًا من الهمّ، حينَ سمعتْ أنَّ فرعونَ عطفَ عليهِ وتبنّاه إن كادتْ لتُبدي بأنَّهُ ولَدُها؛ لأنّها لم تملكْ نفسَها فرَحًا وسُرورًا بما سمعتْ، لَو لا أنّا طمأنّا قلبَها وسكَّنّا

تَنْتَزِعُه مِنْ بَيْنِ الأشياء. قال: ومِنَ المجاز: قولُهم للجَبان: إنّهُ لَهَواءٌ خالي القلبِ مِنَ الجَرْأة ﴿وَأَفْـِٔدَتُهُمْ هَوَآءٌ﴾ [إبراهيم: ٤٣] والأَصْل: الجَوّ.

قولُه: (ويَدُلُّ عليه)، أي: على أنّ معنى ﴿فَـٰرِغًا﴾: فارغًا مِنَ العقل.

قولُه: (مَنْ قَرَأَ: «فَزِعًا»[١]. وقُرِئَ: «قَرِعاً»)، قالَ ابنُ جِنّي: الحَسَنُ وابنُ قطيب[٢]: (فَزِعًا) بالفاءِ والزاي، ومعناه: قَلِقًا يكادُ يخرجُ مِنْ غِلافِه، فيُكشَفُ؛ مِنه ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: كُشِّفَ عنها. وقرأ ابنُ عباسٍ: «قَرِعًا» بالقافِ والراء، ومعناهُ راجعٌ إلى فارغًا؛ وذٰلكَ أنّ الرأسَ الأقرعَ وهوَ الخالي عنِ الشعر، وإذا خَلِيَ عن الشعرِ فقدْ انكَشَفَ منه. وعنهُ (فَرَغًا) أي: هَدَرًا وباطلًا. يؤكِّدُ ذٰلكَ كُلّه: ﴿إِن كَادَتْ لَتُبْدِى بِهِۦ﴾[٣].

قولُه: (لَتُصْحِرُ بهِ)، أي: لَتُبدِي به؛ مِنَ البَدْوِ وهوَ البَرِيّة، لا مِنَ البُدُوِّ بمعنى الظهور. **الأساس**: ومِنَ المجاز: أصْحَرَ بالأمرِ وأصْحَرَه: أظْهَرَه.

---

(١) حكاهُ قُطربُ عن بعضِ أصحاب النبي ﷺ. انظر: «المحتسب» (٢: ١٤٨).

(٢) وزاد أيضًا: فَضالةَ بن عُبَيْدٍ وأبا هُذَيل.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٤٨).

قلقَهُ الذي حدثَ به من شِدّةِ الفرحِ والابتهاج، **لِتكونَ من المُؤمنِينَ الواثِقينَ بوعْدِ الله لا بتَبَنِّي فرعونَ وتعطُّفِه**. وقرئَ: (مؤسى)، بالهمزِ: جُعِلت الضَّمّةُ في جارةِ الـواوِ وهي الميمُ كأنّها فيها، فهُمِزَتْ كما تُهمَزُ واوُ وجوه. و﴿قُصِّيهِ﴾ اتّبعي أثره وتتَبَّعي خبَرَه. وقُرِئَ: (فبَصِرَتْ) بالكسرِ، **يُقالُ بَصُرَت به** عن جُنُبٍ وعن جنابة، بمعنى: عن

قولُه: (لِيكونَ مِنَ المُؤمنينَ الواثِقينَ بوَعدِ الله لا بتَبَنِّي فِرعونَ وتعطُّفِه)، فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بينَ هٰذهِ العبارةِ وبينَ ما سبقَ مِنَ المؤمنينَ مِنَ المصدِّقِينَ بوَعدِ الله؟ قلتُ: الأوّلُ مبنيٌّ على أنّ ﴿فَٰرِغًا﴾ بمعنى: فارغًا مِنَ العقلِ مِن فَرْطِ الجَزَعِ والدّهَش، فالمناسِبُ أنْ يُقال: كادتْ تُظْهِرُ بأَمْرِ مُوسى مِنَ الغَمّ؛ لولا أنّ الله تعالى ألْهَمَها الصّبرَ لِتَقَرّ وتكونَ مِنَ المصدِّقينَ بوَعدِ الله وهُو: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيۡكِ﴾. والثاني مبنيٌّ على أنّ ﴿فَٰرِغًا﴾ بمعنى: فارغًا مِنَ الهَمِّ والحُزْن ـ عكسُ الأوّل ـ، فالمناسبُ أنْ يُقَال: كادتْ تُظْهِرُ بأمْرِ مُوسى مِنَ الفَرَح؛ لولا أنْ رَبَطْنا على قَلْبِها كَرامةً لها؛ ليكونَ فرحُها وابتهاجُها مِنَ الوثوقِ بوَعدِ الله وهُو: أنّهُ حافظُه وَرادُّه إليها، ولا يكونَ فرحُها مِن تَبَنِّي فِرعون؛ فإنّ هٰذا الفَرَحَ سَخْطةٌ مِنَ الله تعالى؛ فالإيمانُ علـى المعنـى الأوّلِ بمعنـى التصديق، وعلى الثاني بمعنـى الوثوق. روى المصنِّفُ عن أبي زيد[1]: ما آمنتُ أنْ أَجِدَ صحابة؛ أي: ما وَثِقْتُ، وحقِيقتُه: صِرْتُ ذا أمن؛ أي: ذا سكونٍ وطمأْنينة.

قولُه: (يُقال: بَصُرَتْ به)، الراغب: البَصَر: يُقالُ للجارِحةِ الناظِرة؛ كقولِه تعالى: ﴿كَلَمۡحِ ٱلۡبَصَرِ﴾ [النحل: ٧٧]، وللقُوّةِ التي فيها. ويُقالُ لِقوّةِ القلبِ المُدرِكة: بَصِيرةٌ وبَصَر؛ كقولِه تعالى: ﴿فَكَشَفۡنَا عَنكَ غِطَآءَكَ فَبَصَرُكَ ٱلۡيَوۡمَ حَدِيدٞ﴾ [ق: ٢٢]، ولا يكادُ يُقالُ للجارِحة: بصيرة. ويُقالُ مِنَ الأول: أبْصَرْتُ، ومِنَ الثاني: أبْصَرْتُه وبَصُرْت به. وقلّما يُقال: بَصُرْت في الجارحة، ويقال: رأيته لَمْحًا باصِرًا؛ أي: نظرًا بتحديق. وقولُه تعالى: ﴿وَجَعَلۡنَآ ءَايَةَ ٱلنَّهَارِ مُبۡصِرَةٗ﴾ [الإسراء: ١٢] أي: مضيئة، وقولُه: ﴿وَكَانُواْ مُسۡتَبۡصِرِينَ﴾ [العنكبوت: ٣٨]، أي: طالبينَ البصيرة. ويجوزُ أنْ يُستعارَ الاستبصارُ للإبصار، نحوُ استعارةِ الاستجابةِ للإجابة[2].

---

(١) قوله: «أبي زيد» سقط من النسخة «ح».

(٢) «مفردات القرآن» ص١٢٧.

بُعْد. وقرئ: (عن جانب)، (وعن جنب). والجنْبُ: الجانِبُ. يقالُ: قعدَ إلى جنبهِ وإلى جانِبه، أي: نظرتْ إليهِ مُزْوَرَّةً مُتجانفِةً مُخاتلةً. وهم لا يُحِسُّون بأنَّها أُختُه، وكان اسمُها مريم.

[﴿وَحَرَّمْنَا عَلَيْهِ ٱلْمَرَاضِعَ مِن قَبْلُ فَقَالَتْ هَلْ أَدُلُّكُمْ عَلَىٰٓ أَهْلِ بَيْتٍ يَكْفُلُونَهُۥ لَكُمْ وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ * فَرَدَدْنَٰهُ إِلَىٰٓ أُمِّهِۦ كَىْ تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ١٢-١٣]

التَّحريم: استعارةٌ للمَنْعِ؛ لأنَّ من حُرِّمَ عليه الشيءُ فقد مُنِعَه. ألا ترى إلى قولِهم: محظور، وحِجْر، وذلك لأنَّ الله منعَه أن يرضَعَ ثديًا، فكان لا يَقْبَلُ ثَدْيَ مُرضِعٍ قطّ، حتى أهمَّهم ذلك. والمراضع: جمعُ مُرضِع، وهي المرأةُ التي تُرضِع. أو جمعُ مَرْضَع، وهو موضِعُ الرَّضاعِ يعني: الثَّديَ، أو الرَّضاعُ. ﴿مِن قَبْلُ﴾ من قبلِ قَصَصِها أثرَه. رُوِيَ أنّها لمّا قالت: ﴿وَهُمْ لَهُۥ نَٰصِحُونَ﴾ **قال هامان: إنها لتَعْرِفُه وتعرفُ أهلَه، فقالتْ: إنّما أردتُ: وهُم للملِكِ ناصحون.** والنُّصْح: إخلاصُ العملِ من شائِبِ الفساد،

قولُه: (مخاتلة)، الجوهري: خَتَلَه وخاتَلَه؛ إذا خادَعَه، التخاتُل: التخادُع.

قولُه: (قالَ هامان: إنها لَتعرِفُه وتعرِفُ أهلَه، فقالت: إنها أَرَدْت: وهُم للمَلِكِ ناصحون)، الانتصاف: فخَلُصَتْ بهٰذهِ الكلمةِ مِنَ التهمةِ وأحسَنَت، وليسَ بِبِدْع؛ لأنها مِنْ بيتِ النُّبوّةِ وأختُ النبي؛ فحقيقٌ بها ذٰلك(١).

قالَ صاحبُ «الإنصاف»: ما ذكرَه الزمخشريُّ وصاحبُ «الانتصاف» بعيد؛ لأنّ اللغةَ التي كانتْ تتكلمُ بها أختُ موسى غيرُ هٰذهِ اللغة؛ فالألفاظُ المتلُوّةُ في القرآنِ عبارةٌ عن معنى الألفاظِ التي قالتها، وهٰذا الاحتمالُ إنما نشأَ مِنْ تركيبِ الألفاظِ العربيةِ واحتمالِ الضميرِ للأمرَيْنِ فيها؛ فلا يَلزَمُ أنْ يكونَ لفظُها في لغتِها للأمرَيْن.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٣٩٦).

فانطلقَتْ إلى أُمِّها بأمرهم، فجاءتْ بها والصَّبيُّ على يدِ فرعونَ **يُعلله شفقةً** عليه وهو يبكي يطلُبُ الرَّضاعَ، فحينَ وجَدَ رِيحَها استأنَسَ والْتَقَم ثديَها، فقال لها فرعون: ومن أنتِ منه فقد أبى كُلَّ ثَدْيٍ إلّا ثديَك؟ قالت: إنّي امرأةٌ طيِّبةُ الرِّيحِ طيِّبةُ اللَّبَن، لا أُوتى بصبيٍّ إلّا قَبِلَني، فدَفَعه إليها وأجرى عليها، وذهبتْ به إلى بيتِها، وأنجزَ الله وعدَه في الرَّدّ، فعندَها ثَبَتَ **واستقرَّ في علمِها أن سيكونُ نبيًّا**، وذلك قولُه: ﴿وَلِتَعْلَمَ أَنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ﴾ يريدُ: وليثبُتَ علمُها ويتمكّنَ. فإن قلتَ: كيف حلّ لها أنْ تأخُذَ الأجرَ على إرضاعِ ولدِها؟ قلتُ: **ما كانت تأخُذُه على أنّه أجرٌ على الرَّضاعِ**، ولكنّه مالٌ

وقلتُ: هٰذا الأسلوبُ مِنَ الكلام الموجِهِ أو الإيهام وأيُّ بُعْدٍ في وقوع نحوِهِ في لغةٍ أخرى لا سِيّما في الضمير، وقد روى مُحيي السُّنةِ عنِ ابنِ جُريجٍ والسُّدِّيِّ نحوَه[1].

قولُه: (يُعلله شفقةً)، الجوهري: علله بالشيء: لهاهُ به؛ كما يُعلَّلُ الصبيُّ بشيءٍ مِنَ الطعامِ يتجزَّأُ بهِ عنِ اللّبن.

قولُه: (واستقرّ في علمِها أنْ سيكونُ نبيًّا)، وذٰلكَ أنّه تعالى وعَدَها بخَصلتَيْنِ في قولِه: ﴿إِنَّا رَآدُّوهُ إِلَيْكِ وَجَاعِلُوهُ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ فعِندَما أَنجَزَ الوعدَ بإحدى الخَصْلتَيْنِ حقّقَتْ أنّ الأخرى ستكون؛ فكانَ الردُّ علةً لتحقيقِ حُصولِ الرسالة؛ ولهٰذا قال: إنّ الرّدّ إنما كانَ لهٰذا الغرضِ الدينيِّ وهُو عِلمُها بصدقِ وعدِ الله.

قولُه: (ما كانتْ تأخذُه على أنّه أجرٌ على الرضاع)، مذهبُ الشافعيِّ رحمَهُ الله: جوازُ أخذِ الوالِدةِ مِنَ المولودِ لهُ أُجْرةَ الرضاع[2]، وأبو حنيفةَ رحمَهُ الله لا يجوِّزُه[3]؛ فورودُ السؤالِ على مذهبِه.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ١٩٥).

(٢) وعبارتُه رَضِيَ الله عنه في «الأُمّ» (٤: ٢٦): «والإجاراتُ أصولٌ في أنفُسِها بُيوعٌ على وجْهِها، وهذا كلّه جائز قال الله تبارك وتعالى: ﴿فَإِنْ أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] فأجازَ الإجارةَ على الرّضاع....إلى آخرِ كلامِهِ رحِمَه الله. ولتمامِ الفائدةِ انظر: «روضة الطالبين» (٩: ٦٧).

(٣) يوضّحه قولُ السرخسي رحمه الله في «المبسوط» (٥: ٢٠٨): «والرّضاعُ والنفقةُ على الوالدِ لقوله تعالى: ﴿أَرْضَعْنَ لَكُمْ فَـَٔاتُوهُنَّ﴾ [الطلاق: ٦] يعني مؤنةَ الرضاع، وهذا بخلافِ حالِ قيام النكاح بينهما، =

حربيٌّ كانت تأخذُه على وجهِ الاستباحة. وقولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ داخلٌ تحتَ علمِها. المعنى: لتعلمَ أنَّ وعدَ الله حقٌّ، ولكنّ أكثرَ النّاس لا يعلمون أنّه حقٌّ فيرتابون. **ويُشْبِهُ التَّعريضَ** بما فَرَطَ منها حينَ سمِعَتْ بخبرِ مُوسى، فَجزِعَتْ وأصبحَ فؤادُها فارغًا. يُروى أنّها حينَ ألقتِ التّابُوتَ في اليمِّ جاءَها الشَّيطان فقال لها: يا أُمَّ مُوسى، كرهتِ أن يَقْتُلَ فرعونُ موسى فتُؤجَري، ثمَّ ذهبتِ فتولَّيتِ قتلَه؟ فلمّا أتاها الخبرُ بأنّ فرعونَ أصابَه قالتْ: وقَعَ في يدِ العَدُوِّ، فنسِيَتْ وعدَ الله. **ويجوزُ أن يتعلَّقَ** ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ **بقولِه:** ﴿وَلِتَعْلَمَ﴾ ومعناهُ: أنَّ الرَّدَّ إنّما كانَ لهذا الغرضِ الدِّينيّ،

قولُه: (ويُشبِهُ التعريض)، أي بِأُمِّ موسى؛ يعني: قولُه: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ تنبيهٌ لها على أنّ ما دَهَمَها مِنْ فَرْطِ الجزَعِ والدّهَشِ في أوّلِ الأَمرِ كانَ مِن قِلّةِ العِلم، والجَهلِ بتدبيرِ الله؛ كما أنّ قولَه تعالى: ﴿لَا يَخَافُ لَدَيَّ الْمُرْسَلُونَ ۞ إِلَّا مَن ظَلَمَ ثُمَّ بَدَّلَ حُسْنًا بَعْدَ سُوءٍ﴾ [النمل: ١٠، ١١] كانَ تعريضًا بموسى مِن وَكْزةِ القِبْطيِّ وقولِه فيه: ﴿إِنِّي ظَلَمْتُ نَفْسِي﴾ [القصص: ١٦].

قولُه: (ويجوزُ أنْ يتعلّقَ ﴿وَلَٰكِنَّ﴾ بقولِه: ﴿وَلِتَعْلَمَ﴾)، أي: يختصُّ بِهِ دونَ المعطوفَيْن ـ يعني: ﴿تَقَرَّ عَيْنُهَا وَلَا تَحْزَنَ﴾ ـ بشهادةِ إعادةِ حرفِ التعليل، وكانَ مُستغنًى[1] عنهُ بالعاطِفِ؛ فدلّ ذٰلكَ على شِدّةِ العنايةِ به، وأنّهُ الغَرَضُ الأصلي؛ فاختصّ لذٰلكَ بِهِ لأنّهُ لا يُستدرَكُ بذٰلكَ إلا في أمرٍ يَعزُّ الوصولُ إليه، ولأنّ كلّ أحدٍ يعلمُ ضرورةً أنّ فَرَحَ الثّكْلى وذَهابَ حُزْنِها إنما يكونُ بوِجْدانِ مَفْقودِها؛ ولٰكنْ لا يعرِفُ أنّ الردّ لصدقِ[2] الوعدِ إلا الواقِفونَ على أسرارِ الله تعالى ودقائقِ حكمتِه؛ فعلى هٰذا جملةُ ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا

= فإنّها لا تستوجبُ الأجْرَ على إرضاع الولد، لأن في حالِ بقاءِ النكاح الرّضاعَ من الأعمالِ المستحقّةِ عليها دِينًا» انتهى، ولتمامِ الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٤: ٤١).

(١) في النسخة «ف»: «مُسْتثنًى»، وهو خطأ.

(٢) في النسخة «ف»: «بصدق»، وهي جَيِّدة مُتّجهة.

وهو عِلْمُها بصدْقِ وعدِ الله. ولكنَّ الأكثرَ لا يعلمونَ بأنّ هذا هو الغرضُ الأصليُّ الذي ما سِواهُ تَبعٌ له من قُرّةِ العَيْنِ وذهابِ الحُزن.

[﴿وَلَمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُۥ وَٱسْتَوَىٰٓ ءَاتَيْنَٰهُ حُكْمًا وَعِلْمًا ۚ وَكَذَٰلِكَ نَجْزِى ٱلْمُحْسِنِينَ﴾ ١٤]

﴿وَٱسْتَوَىٰٓ﴾ واعتدل وتمّ استحكامُه، **وبلَغَ المَبلَغَ الذي لا يُزادُ عليه، كما قال** لقيط:

واستَحمِلوا أمرَكُم لله دَرُّكُمو سوءِ المرِيرَة لا قَحْمًا ولا ضَرَعَا

يَعْلَمُونَ﴾ معطوفةٌ على جملةِ العلةِ والمعلول، وعلى الأوّلِ عطفٌ على ما سدّ مَسدّ المفعولَيْنِ لِقولِه: ﴿وَلِتَعْلَمَ﴾.

قولُه: (وبَلَغَ المَبْلَغَ الذي لا يُزادُ عليه)، وعنْ بعضِهم: وفي الحديث: «إذا بَلَغَ العَبْدُ أربعينَ سنة؛ فقدْ أعذَرَ الله إليه»[1]، قالت الحكماء: هي التي على العاقلِ اللبيبِ إذا شارَفَها أن يَسْتَوِي وعلى الأديبِ الأريبِ إذا أناخَ عليها أن يَرْعَوِي.

قولُه: (واستَحْمِلوا أمرَكُم) البيت[2]، استحملتُه: سألتُه أنْ يحُمِّلَني أمرَكم؛ أي: أمرَ الخلافة. لله دَرُّكُم أي: خيرُكُم وصالحُ عَمَلِكُم؛ لأنّ الدرّ أفضلُ ما يُحتَلَب، وإذا ذَمُّوا قالُوا: لا دَرّ الله دَرّه؛ أي: لا كَثّرَ خيرَهُ ولا زَكّى عَمَلَه. والشّزرُ مِنَ الفَتْل: ما كانَ إلى فوق، خلافُ دورِ المِغْزَل؛ يُقال: حَبْلٌ مَشْزُور؛ أي: شَديدُ الفَتْل. والمرِيرة: العزِيمة، أو مِنَ المِرّةِ، وهي القُوّة، والمريرُ مِنَ الجِبال: ما لَطُفَ وطالَ واشتَدّ، ورجلٌ ذو مِرّة: إذا كانَ سليمَ الأعضاءِ صحيحًا. وشيخٌ قَحْم: هَرِم، مثلُ: قَحْل. والضَّرَع ـ بفتحتين ـ: الضعيف. يقول: قلِّدُوا أَمْرَ الخلافةِ رجلًا قادرًا قويًّا غيرَ الهَرِمِ والضعِيفِ الذي لا رأيَ له، لا قَحْمًا ولا ضَرَعًا؛ كقولِه تعالى: ﴿لَّا فَارِضٌ وَلَا بِكْرٌ عَوَانٌۢ بَيْنَ ذَٰلِكَ﴾ [البقرة: ٦٨].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) للقيط بن يَعْمَر الإيادي في «ديوانه» ص٤٩، وهو تلفيق من البيتين التاليين:

فقَلّدوا أمرَكُم لله دَرُّكمو رَحْبَ الذراعِ بأمرِ الحربِ مُضطلعا

حتّى استمرّت على شَزْرٍ مريرتُه مسْتحكمَ السنّ لا قَحْمًا ولا ضَرَعا

وذلك أربعونَ سنةً، ويُروى: أنّه لم يُبعثْ نبيٌّ إلّا على رأسِ أربَعِينَ سنةً. العلم: التَّوراة. والحُكْم: السُّنّة. وحكمةُ الأنبياء: سُنَّتهُم. قالَ الله تعالى: ﴿ وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا ﴾ [الأحزاب: ٣٤] وقيل: معناهُ آتيناهُ سيرةَ الحُكماءِ العُلَماءِ وسَمْتَهُم قبلَ البَعْث، فكانَ لا يفعلُ فِعلًا يستَجْهلُ فيه.

[﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ هَٰذَا مِن شِيعَتِهِۦ وَهَٰذَا مِنْ عَدُوِّهِۦ فَٱسْتَغَٰثَهُ ٱلَّذِى مِن شِيعَتِهِۦ عَلَى ٱلَّذِى مِنْ عَدُوِّهِۦ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ قَالَ هَٰذَا مِنْ عَمَلِ ٱلشَّيْطَٰنِ إِنَّهُۥ عَدُوٌّ مُّضِلٌّ مُّبِينٌ * قَالَ رَبِّ إِنِّى ظَلَمْتُ نَفْسِى فَٱغْفِرْ لِى فَغَفَرَ لَهُۥٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ * قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَىَّ فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ ﴾ ١٥-١٧]

المدينةُ: مصرُ. وقيل: **مدينةُ مَنْفَ** من أرضِ مصر. وحينُ غَفْلَتِهم: ما بينَ العِشاءَيْن. وقيل: **وقتُ القائِلة**. وقيل: يومُ عيدٍ لهم هم مُشتغِلُون فيه بلَهْوِهم. وقيل: لما شبَّ وعَقَل أخذَ يتكلَّمُ بالحقِّ وينْكِرُ عليهم، فأخافوه، فلا يدخلُ قريةً إلّا على تَغَفُّلٍ. وقرأ سيبويهِ: (فاستعانَهُ). ﴿مِن شِيعَتِهِۦ﴾ ممّن شايَعَهُ على دينِهِ من بَني إسرائيل. وقيل: هو السّامِرِيّ ﴿مِنْ عَدُوِّهِۦ﴾ من مُخالِفيه من القِبْط، وهو فاتون، وكان يتسخَّرُ الإسرائيليَّ لحَملِ الحطبِ إلى مَطبخِ فرعون. و(الوكز): الدَّفعُ بأطرافِ الأصابع. وقيل: بجَمعِ الكفّ، وقرأ ابن مسعود: **(فَلَكَزَهُ)** باللّام. **﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ فقتله**. فإن قلتَ: لِمَ جُعِلَ

قولُه: (مدينةُ مَنْفَ)، مُنِعَ الصَّرْف؛ لاجتماعِ التأنيثِ والعَلَميّةِ والعُجْمة، كما وجور في اسمِ بلدَتَيْن.

قولُه: (وَقْتُ القائلة)، أي: الظّهيرة، وقد يكونُ بمعنى القيلولة؛ وهيَ النومُ في الظّهيرة.

قولُه: (فلَكَزه)، الجوهري: اللّكْزُ: الضّرْبُ بالجُمْعِ على الصّدْر، وقيل: على جميعِ الجسد.

قولُه: (﴿فَقَضَىٰ عَلَيْهِ﴾ فقتله)، الأساس: وقضى المريضُ نَحْبَه، قَضى عليه بضَرْبِه قضاه[1]، وأَتَتْ عليه القاضِيةُ أي: المَنِيّة.

---

(١) قولُه: «قضاه» زيادة ليست في «أساس البلاغة».

قتلُ الكافرِ من عَمَلِ الشّيطانِ، وسمّاه ظُلمًا لنفسِه واستَغْفرَ منه؟ قلتُ: لأنّه قَتلَهُ قبلَ أن يؤذَنَ له في القتلِ، فكان ذَنبًا يُستَغفَرُ منه. عن ابن جُرَيج: «ليس لنبيٍّ أن يَقتُلَ؛ ما لم يؤمرْ». ﴿بِمَآ أَنْعَمْتَ عَلَيَّ﴾ يجوزُ أن يكونَ قَسَمًا جوابُه محذوفٌ، تقديرُه: أُقسِمُ بإنعامِكَ عليَّ بالمَغفِرةِ لأتوبنَّ؛ ﴿فَلَنْ أَكُونَ ظَهِيرًا لِّلْمُجْرِمِينَ﴾، **وأن يكونَ استعطافًا**، كأنَّه قال: ربِّ اعصمني بحقِّ ما أنعمتَ عليَّ من المغفرةِ، فلن أكُـونَ، إن عصمتَني، ظهيرًا للمُجرِمين. وأراد بمُظاهرةِ المُجرِمين: إمّا صُحبةَ فرعونَ وانتظامَه في جُملتِه، وتكثيرَهُ سوادَهُ؛ حيثُ كان يَركبُ برُكُوبِه؛ كالوَلَدِ مع الوالد، وكان يُسمّى ابنَ فرعون. وإمّا مُظاهرةَ مَنْ أدّتْ مُظاهرتُه إلى الجُرمِ والإثمِ، كمُظاهرةِ الإسرائيليِّ المُؤديةِ إلى القتلِ الّذي لم يَحِلَّ له. وعن ابنِ عباسٍ: لم يَسْتَثنِ فابتُليَ به مرّةً أُخرى. يعني: لم يقل: ﴿فَلَنْ أَكُونَ﴾ إن شاءَ الله. وهذا نحوُ قولِه: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓاْ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ [هود: ١١٣]

قولُه: (وأنْ يكونَ استعطافًا)، قالَ ابنُ الحاجِب: القَسَمُ جملةٌ إنشائيّةٌ يُؤكّدُ بها جملةٌ أخرى؛ فإنْ كانتْ خبريّةً فهُوَ القَسَمُ لغيرِ الاستعطاف، وإنْ كانتْ طلبيةً فهُوَ للاستعطاف.

وقلتُ: الاستعطافُ يُستفادُ مِنَ اللفظِ الذي يُشعِرُنا بالعَطْفِ والحُنُوّ؛ فكأنّ الداعي يستعطفُ المدعُوّ بنعمـةِ المغفِرة، ويجعلُها وسيلـةً لطلبِ العِصْـمة، وقدْ لَمَحَ إليـهِ في أولِ «النساء». ومما يدلُّ على أنّ الاستعطافَ ليسَ بقَسَمٍ أنّ المصنِّفَ جعلَهُ هاهنا قَسيمًا للقَسَم؛ لأنّ القائلَ إذا قال: تالله لأفعلَنّ كذا؛ انعَقدَ اليمين، ولو قال: تالله أفعَلُ كذا؛ لا يَنعقِد اليمين. وعلى الوجهِ الثالثِ ـ وهُوَ قولُه: «بما أنعمتَ عليّ مِنَ القُوّة» ـ: الباءُ سَبَبيّة؛ فحينئذٍ لا يكونُ قَسَمًا، ولا استعطافًا؛ فالمعنى: بسببِ ما أنعمتَ عليّ مِنَ القُوّة؛ أشكُرُك، فلنْ أستعملَ القُوّةَ إلا في مُظاهَرةِ أوليائك. قالَ في قولِه تعالى: ﴿رَبِّ بِمَآ أَغْوَيْتَنِى لَأُزَيِّنَنَّ لَهُمْ﴾ [الحجر: ٣٩]: «ويجوزُ أنْ لا[1] يكونَ قَسَماً، ويكونَ المعنى: بسببِ تَسْبيبِكَ لإغوائي أُقسِمُ لأفعلَنّ».

---

(١) لفظة «لا» سقطت من (ط)، وهي ثابتة في «الكشاف».

وعن عطاءٍ رحمهُ الله: أنَّ رجُلًا قال له: إنّ أخي يَضرِبُ بقَلَمِه **ولا يعدُو رِزقَه**. قال: فَمَن الرّأسُ؟ يعني: مَن يكتُبُ له؟ قال: خالدُ بنُ عبدِ الله القَسْريّ. قال: فأينَ قولُ موسى؟ وتلا هذه الآيَةَ. وفي الحديثِ: «ينادي منادٍ يومَ القيامة: أينَ الظَّلَمَةُ وأشباهُ الظَّلَمةِ وأعوانُ الظَّلَمة؟ حتّى من **لاقَ لهم دَواةً** أو بَرى لهم قلمًا، فيُجمعونَ في تابوتٍ من حديدٍ فيُرمى به في جهنّم». وقيل معناه: بما أنعمتَ عليَّ من القُوّة، فلن أستَعْمِلَها إلّا في مُظاهرةِ أوليائِك وأهلِ طاعتِكَ والإيمانِ بك، ولا أدعُ قِبْطِيًّا يَغْلِبُ أحدًا من بني إسرائيل.

[﴿فَأَصْبَحَ فِي ٱلْمَدِينَةِ خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ فَإِذَا ٱلَّذِى ٱسْتَنصَرَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَسْتَصْرِخُهُۥ ۚ قَالَ لَهُۥ مُوسَىٰٓ إِنَّكَ لَغَوِىٌّ مُّبِينٌ ۞ فَلَمَّآ أَنْ أَرَادَ أَن يَبْطِشَ بِٱلَّذِى هُوَ عَدُوٌّ لَّهُمَا قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ أَتُرِيدُ أَن تَقْتُلَنِى كَمَا قَتَلْتَ نَفْسًۢا بِٱلْأَمْسِ ۖ إِن تُرِيدُ إِلَّآ أَن تَكُونَ جَبَّارًا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا تُرِيدُ أَن تَكُونَ مِنَ ٱلْمُصْلِحِينَ﴾ ١٨-١٩]

﴿يَتَرَقَّبُ﴾ المكروهَ وهو الاستقادةُ منه، أو الأَخبار وما يُقال فيه، ووَصَفَ الإسرائيليَّ بالغَيِّ؛ لأنّه كان سببَ قتلِ رجل، وهو يقاتِلُ آخَر. وقرئ: (يَبْطُش)، بالضَّمّ. والذي هو عدوٌّ لهما: القِبْطِيّ؛ لأنّه ليسَ على دينِهما، ولأنّ القِبْطَ كانوا أعداءَ بني إسرائيل. **والجبّارُ: الذي يفعلُ ما يريدُ** من الضَّرْبِ والقَتلِ بظلم، لا ينظُرُ في العواقبِ، ولا يدفَعُ

قولُه: (لا يعدو رزقَه)، أي: لا يتجاوزُ عما عُيِّنَ لهُ مِنَ الرزق، أي: الأُجْرةِ على عَمَلِه.

قولُه: (مَنْ لاقَ لهُمْ دَواة)، **الجوهري**: لاقَتِ الدواةُ تليق؛ أي: لَصِقَتْ، ولِقْتُها أنا؛ يتعدّى ولا يتعدّى، وهيَ مَلِيقة: إذا أَصلَحْتَ مِدادَها. **الأساس**: لِقْتُ الدّواة، وأَلَقْتُها؛ فلاقَت، وهٰذهِ لِيقةُ الدّواة؛ أي: بعضُ أخلاطِها.

قولُه: (والجَبّارُ: الذي يفعلُ ما يُريد)، **الراغب**: والجَبّارُ في صِفةِ الإنسان: مَنْ يَجْبُرُ نَقِيصتَهُ بادّعاءِ مَنزِلةٍ مِنَ التعالي لا يَستَحِقُّها، وهٰذا لا يُقالُ إلا على طريقِ الذّمِّ؛ كقولِه تعالى: ﴿وَخَابَ كُلُّ جَبَّارٍ عَنِيدٍ﴾ [إبراهيم: ١٥]، ﴿وَلَمْ يَجْعَلْنِى جَبَّارًا شَقِيًّا﴾ [مريم: ٣٢]. وأمّا

بالّتي هي أحسن: وقيل: المُتعظِّمُ الذي لا يتواضعُ لأمرِ الله، ولمّا قالَ هذا أفشى على مُوسى؛ فانتشرَ الحديثُ في المدينةِ، ورَقَى إلى فرعونَ، وهمُّوا بقتلِه.

[﴿وَجَآءَ رَجُلٌ مِّنْ أَقْصَا ٱلْمَدِينَةِ يَسْعَىٰ قَالَ يَـٰمُوسَىٰٓ إِنَّ ٱلْمَلَأَ يَأْتَمِرُونَ بِكَ لِيَقْتُلُوكَ فَٱخْرُجْ إِنِّى لَكَ مِنَ ٱلنَّـٰصِحِينَ ۝٢٠﴾]

في وَصْفِهِ تعالى فقدْ قِيل: سُمِّيَ بذلكَ مِنْ: جَبَرْتُ الفقيرَ[١]؛ لأنّهُ تعالى هُوَ الذي يَجْبُرُ الناسَ بفائِضِ نِعَمِه، وقيل: لأنهُ يَجْبُرُ الناسَ أي: يَقْهَرُهم على ما يريد. ودفعَهُ بعضُ أهلِ اللغةِ منْ حيثُ اللفظ؛ لأنّ «فعّالًا» لا يُبْنى مِنْ: أفْعَلْت؛ فأُجِيبَ بأنّ ذلكَ مِنْ لفظِ الجَبْرِ المرويِّ في قولِهم: لا جَبْرَ ولا تَفْويضَ، لا مِنَ الإجبار.

وأنكرَ ذلكَ جماعةٌ مِنَ المُعتزلةِ مِن حيثُ المعنى؛ فقالوا: يتعالى الله عنْ ذلكَ، وليسَ بمُنكَر؛ فإنهُ تعالى قد أَجْبَرَ الناسَ على أشياءَ لا انفكاكَ لهُمْ مِنها حَسْبَ ما تقتضِيهِ حكمتُهُ لا على ما تتوهّمُهُ الغُواةُ والجَهَلة؛ وذلكَ كإكراهِهِمْ على المَرَضِ والمَوْتِ والبَعْثِ، وسخّرَ كلًّا منهمْ لصناعةٍ وطريقةٍ مِن الأخلاق، وجعلَهُ مُجْبَرًا في صُورةِ مُخَيَّر؛ قالَ تعالى: ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا﴾ [الزخرف: ٣٢]. وقد رُوِي عن عليٍّ رَضِيَ الله عنه: يا بارئَ المسموكاتِ[٢] وجبّارَ القلوبِ على فِطْرتِها شَقيِّها وسعيدِها[٣].

وأصلُ الجَبْر: إصلاحُ الشيءِ بضربٍ مِنَ القَهْر؛ يُقال: جَبَرْتُه فانْجَبَر، وقدْ يُقالُ تارةً في الإصلاحِ المجرّد؛ كقولِ القائل: يا جابِرَ كلِّ كسير، ومُسَهِّلَ[٤] كلِّ عسير، وتارةً في القهرِ المجرّدِ كقولِه: لا جَبْرَ ولا تَفْويض.

قولُه: (ورقى إلى فرعون)، الجوهري: رقى عليه كلامًا يَرْقِيه: إذا رَفَع، وفي استعمالِه بـ«إلى» تضمينُ معنى الانتهاء.

---

(١) في النسخ الخطية: «القَصر». وهو على الجادّة في «مفردات القرآن»، وعليه دار كلام الزمخشري في تفسير هذا الحرف في «أساس البلاغة» (جبر).

(٢) في (ح) و(ف): «السماوات»، والجادّةُ ما أثبتناه من (ط)، وأراد به السماوات المرتفعة.

(٣) أخرجه الطبراني في «المعجم الأوسط» برقم (٩٠٨٩).

(٤) في (ط) : «ومُيسر».

قيل: الرَّجُل: مؤمنُ آل فرعون، وكان ابنَ عمِّ فرعون، و﴿يَسْعَىٰ﴾ يجوزُ ارتفاعُه؛ وصفًا لرجُل، وانتصابُه حالًا عنه؛ لأنّه قد تخصّص بأن وُصِفَ بقولِه: ﴿مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾، **وإذا جُعِلَ صلةً لـ«جاء»، لم يَجُـزْ في ﴿يَسْعَىٰ﴾ إلّا الوصف**. والائتمار:

قولُه: (**وإذا جُعِلَ** ـ أي: ﴿مِّنْ أَقْصَا الْمَدِينَةِ﴾ ـ صلة «جاء»[1] **لم يَجُزْ في ﴿يَسْعَىٰ﴾ إلا الوَصْفُ**)، لأنّ ذا الحالِ نكرةٌ صِرْفة. كأنّ ميلَ صاحِبِ «المفتاح» إلى هٰذا الوجه؛ حيثُ قال: ذَكَرَ المجرورَ بعدَ الفاعِلِ وهوَ مَوضِعُه، وفي «يس» قَدّمَه لِكونِهِ أَهَمّ؛ لأنّ الكلامَ هناكَ في سوءِ مُعامَلةِ أصحابِ القريةِ للرُّسُل[2]، وكانَ مَظِنةً لأنْ يجيلَ السامعُ في فكرِه: أكانتْ تلكَ القريةُ بحافّاتِها كذٰلك، أَمْ كانَ هناكَ قَطْرٌ مُنبِتُ خَيْرٍ؟ فانتَظَرَ مَساقَ حديثِهِ فَقَدّمَ لهٰذا العارضِ بخلافِه هاهنا؛ فإنّ المترتِّبَ إخبارُ مُخبِرٍ، كما قالَ المصنِّفُ في قولِهِ تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ فِي الْمَدِينَةِ خَائِفًا يَتَرَقَّبُ﴾: «أي: الإخبارَ وما يُقالُ فيه»[3]. بَقِيَ أنْ يُقال: لِـمَ قَدّمَ المجرورَ على الوصفِ ومرتبتُه التأخير؟ والأظهرُ أنّ المجرورَ صلةُ ﴿يَسْعَىٰ﴾، والجملةُ وصفٌ لـ﴿رَجُلٌ﴾؛ لأنّ موسى عليه السلامُ كانَ مختفيًا في بعضِ أقطارِ المدينةِ وأكنافِها، مترقِّبًا لمُخبِرٍ يُخبِرُه، والرجلُ كانَ مؤمنًا مُعتَنِيًا بشأنِ نبيِّ الله؛ فحينَ أطرقَ[4] سمعَه مؤامرةُ القومِ سعى مِن عندِهم إليهِ انتهازًا للفرصة؛ ومِن ثَمّ أتْبعَه بقولِه: ﴿إِنِّي لَكَ مِنَ النَّاصِحِينَ﴾ أي: مِنَ الذينَ لهُمْ مساهَمةٌ[5] في النُّصح لك. وأكّدَه بأنّ قولَه: ﴿لَكَ﴾ بيانٌ وليسَ بِصِلةٍ للناصحِين؛ أي جوابٌ لِمَنْ يقولَ: لِمَنْ ينصَح؟ كقولِه تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ [يوسف: ٢٠]. قالَ الزجّاج: ﴿لَكَ﴾ ليسَ مِن صِلةِ ﴿النَّاصِحِينَ﴾؛ لأنّ الصِّلةَ لا تتقدّمُ على الموصول، كأنّه قال: إني مِنَ الناصحِينَ ينصحونَ لك، وفي الكلام: «نَصَحْتُ لكَ» أكثرُ مِنْ نَصَحْتُك[6].

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «صلةً لـ(جاء)» والمعنى واحد.

(٢) في (ط): «القرية الرجل».

(٣) «مفتاح العلوم» ص١٠٤.

(٤) كذا في النسخ الخطية، ولعلّ الصوابَ: «طَرَق».

(٥) في النسخة «ح»: «مسامحة».

(٦) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٣٨).

التَّشاور. يقالُ: الرَّجُلانِ يتآمرانِ ويأتمِران؛ لأنّ كُلَّ واحدٍ منهما يأمرُ صاحبَه بشيءٍ، أو يُشيرُ عليه بأمرٍ. والمعنى: يتشاوَرُون بسبَبِك. ﴿لَكَ﴾ بيان، وليس بصلةِ النّاصحين.

[﴿فَخَرَجَ مِنْهَا خَآئِفًا يَتَرَقَّبُ قَالَ رَبِّ نَجِّنِى مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ۲۱]

﴿يَتَرَقَّبُ﴾ التعرُّضَ له في الطَّريق، أو أن يُلْحَقَ.

[﴿وَلَمَّا تَوَجَّهَ تِلْقَآءَ مَدْيَنَ قَالَ عَسَىٰ رَبِّىٓ أَن يَهْدِيَنِى سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ ۲۲]

﴿تِلْقَآءَ مَدْيَنَ﴾ قَصْدَها ونَحْوَها. ومَدْيَن: قريةُ شعيبٍ عليهِ السَّلام، سُمِّيتْ بمَدْيَنَ بنِ إبراهيم، ولم تكنْ في سُلطانِ فرعون، وبينها وبينَ مصرَ مسيرةُ ثمانٍ، وكان مُوسى صلى الله عليه لا يعرفُ إليها الطَّريقَ. قال ابنُ عباسٍ: خرجَ **وليسَ لهُ علمٌ بالطريقِ إلّا حُسنُ ظنِّه بربِّه**. و﴿سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ وسطُه ومُعظَمُ نهْجِه. وقيل: خَرَجَ حافيًا لا يعيشُ إلا بورَقِ الشَّجَر، فما وصلَ حتّى سقَطَ خُفُّ قَدَمِه. وقيل: جاءَهُ مَلَكٌ على فرسٍ بيدهِ **عَنَزةٌ**، فانطلقَ بهِ إلى مَدْيَن.

[﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآءَ مَدْيَنَ وَجَدَ عَلَيْهِ أُمَّةً مِّنَ ٱلنَّاسِ يَسْقُونَ وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمْرَأَتَيْنِ تَذُودَانِ قَالَ مَا خَطْبُكُمَا قَالَتَا لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ * فَسَقَىٰ لَهُمَا ثُمَّ تَوَلَّىٰٓ إِلَى ٱلظِّلِّ فَقَالَ رَبِّ إِنِّى لِمَآ أَنزَلْتَ إِلَىَّ مِنْ خَيْرٍ فَقِيرٌ * فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ قَالَتْ إِنَّ أَبِى يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا فَلَمَّا جَآءَهُۥ وَقَصَّ عَلَيْهِ ٱلْقَصَصَ قَالَ لَا تَخَفْ نَجَوْتَ مِنَ ٱلْقَوْمِ ٱلظَّٰلِمِينَ * قَالَتْ إِحْدَىٰهُمَا يَٰٓأَبَتِ ٱسْتَـْٔجِرْهُ إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ * قَالَ إِنِّىٓ أُرِيدُ أَنْ أُنكِحَكَ إِحْدَى ٱبْنَتَىَّ هَٰتَيْنِ

قولُه: (وليسَ لهُ عِلمٌ بالطريقِ إلا حُسنُ ظنِّهِ بربِّه)، هٰذا الاستثناءُ نحو: ﴿لَا يَنفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ * إِلَّا مَنْ أَتَى ٱللَّهَ بِقَلْبٍ سَلِيمٍ﴾ [الشعراء: ۸۸، ۸۹].

قولُه: (عَنَزَة)، النهاية: العنَـزَةُ: مِثْلُ نِصفِ الرُّمحِ أو أكبَر، وفيها سِنانٌ مِثْلُ سِنانِ الرُّمح.

عَلَىٰٓ أَن تَأْجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٍۖ فَإِنْ أَتْمَمْتَ عَشْرًا فَمِنْ عِندِكَۖ وَمَآ أُرِيدُ أَنْ أَشُقَّ عَلَيْكَۚ سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ * قَالَ ذَٰلِكَ بَيْنِي وَبَيْنَكَۖ أَيَّمَا ٱلْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَيَّۖ وَٱللَّهُ عَلَىٰ مَا نَقُولُ وَكِيلٌ﴾ [٢٣-٢٨]

﴿مَآءَ مَدْيَنَ﴾ ماؤهم الذي يستقُونَ منه، وكان بئرًا فيما روي. ووُرودُه: مجيئُه والوصولُ إليه. ﴿وَجَدَ عَلَيْهِ﴾: وجد فوقَ شفيرِه ومُستَقاهُ، ﴿أُمَّةً﴾: **جماعةً كثيفةَ العددِ**، ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ **من أُناسٍ مختلِفِين**، ﴿مِن دُونِهِمُ﴾ في مكانٍ أسفلَ من مكانِهِم. والذَّودُ: الطَّرْدُ والدَّفعُ، وإنّما كانتا تذودان؛ لأنَّ على الماءِ مَن هو أقوى منهُما؛ فلا تتمكنان من السَّقْي. وقيل: كانتا تَكْرهانِ المُزاحمةَ على الماء. وقيل: لئلّا تختَلِطَ أغنامُهُما بأغنامِهِم. وقيل: تذودانِ عن وُجوهِهِما نظرَ النّاظِرِ لِتَستُّرِهِما. ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾: ما شأنُكُما؟ وحقيقتُه: **ما مخطوبُكُما؟** أي: مطلوبُكما من الذِّياد، فسمّى

قولُه: (﴿أُمَّةً﴾ **جماعةً كثيفةَ العددِ** ﴿مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ **مِنْ أُناسٍ مختلِفِين**)، أما تقييدُها بالكثيفة؛ فمِنْ تخصيصِ ذكرِ «الأمة».

النّهاية: يُقالُ لكلِّ جيلٍ مِنَ الناسِ والحيوان: أمة. وفي الحديث: «لو لا أنّ الكلابَ أمّةٌ تُسَبِّحُ لأَمَرْتُ بقتلِها»[١].

الراغب: الأمة: جماعةٌ يجمَعُهم أمرٌ ما؛ إما دينٌ واحد، أو زمانٌ واحد، أو مكانٌ واحد؛ سواء كانَ ذٰلكَ الأمرُ الجامعُ تسخيرًا أو اختيارًا[٢]. وأما معنى «أناسٍ مختلِفين»؛ فمِنَ التعريفِ في «الناسِ»، وهو ما تعورِفَ واشتُهِرَ أنّ مَنْ يجتمِعُ حوالَيْ شَفيرِ البئرِ لأجلِ الاستقاءِ مِنهم. وقريبٌ منهُ قولُـه تعالى: ﴿قَدْ عَلِمَ كُلُّ أُنَاسٍ مَّشْرَبَهُمْ﴾ [البقرة: ٦٠، والأعراف: ١٦٠].

قولُه: (**ما مخطوبُكما؟**)، أي: ما مطلوبُكما؟ مِنْ قولِهم: خَطَبْتُ المرأةَ خِطْبة؛ أي: طَلَبْتَ

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٦٨٣٤) وابن ماجَهْ (٣٢٠٥) وأبو داود (٢٨٤٧) وغيرهم من حديثِ عبد الله بن مُغَفَّل، وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٥٦٥٦).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٦.

المخطوبَ خطبًا، كما سمَّى المَشئُونَ شأنًا في قولِك: ما شأْنُك؟ يقال: شَأَنْتُ شأنَه، أي: قَصَدْتُ قَصْدَه. **وقرئ: (لا نُسقي) و﴿يُصْدِرَ﴾** و(الرُّعاء)، بضمِّ النونِ والياءِ والرّاء. والرُّعاءُ: اسمُ جمعٍ **كالرُّخال** والثّناء. وأما ﴿الرِّعَآءُ﴾ بالكسْرِ فقِياس، كصِيام وقيام. ﴿كَبِيرٌ﴾ كبيرُ السِّنّ. ﴿فَسَقَىٰ لَهُمَا﴾ فسقى غَنَمَهُما لأَجْلِهما. ورُوِيَ أنَّ الرُّعاةَ كانوا يضعونَ على رأسِ البئرِ حجرًا **لا يُقِلُّه** إلّا سبعةُ رجال. وقيل: عَشَرَة. وقيل: أربَعُون. وقيل: مئة، فأقلَّه وَحْدَه. ورُوِيَ أنّه سألَهُم دَلْوًا من ماءٍ فأعطَوه دَلوَهُم

تَزَوُّجَها. **الأساس**: ومِنَ المجاز: فلانٌ يخطُبُ عَمَلَ كذا؛ يطلُبُه، وما خَطْبُك؟ وما شأْنُكَ الذي تخطُبُه؟

قولُه: (وقُرِئَ: «لَا نُسْقي» و«﴿يُصْدِرَ﴾»)، المشهورة: ﴿لَا نَسْقِى﴾ بفتحِ النون، و«يَصدُر» بفتحِ الياءِ وضمِّ الدال: ابنُ عامرٍ وأبو عمرو، والباقون: بضمِّ الياءِ وكسرِ الدال[1]. وسأَلَ بعضُهم عنِ الفرقِ بينَ يصدر بفتحِ الياءِ وضمِّها مِن حيثُ المعنى، وأُجيبَ: أنّ الأولَ دلّ على فرطِ حيائِهما وتفاديهما مِنَ الاختلاطِ بالأجانب، وأنّ الثاني دلّ على إصدارِهِمُ المواشي، ولَمْ يُفْهَمْ مِنهُ صدورُهُم عنِ الماءِ.

قولُه: (كالرُّخال)، الجوهري: الرِّخِلُ بكسرِ الخاء: الأنثى مِن أولادِ الضأن، والجمع: رخال. والثنا: جمعُ الثني؛ وهوَ الذي يُلقي ثنيّتَهُ مِن ذواتِ الظِّلْفِ والحافِرِ في السنةِ الثالثة، وفي الخُفِّ في السنةِ السادسة. قال الحريريُّ في «دُرّةِ الغَوّاص»: وقدْ جُمِعَ «رَخِل» بفتحِ الراءِ وكسرِ الخاءِ على «رُخال» بضمِّ الراء، وهوَ مِما جُمِعَ على غيرِ القياس. حُكِيَ أنّ أبا زيدٍ حَكى أنّ العَرَبَ تقولُ في مُلَحِها: قِيلَ للضَّأْن: ما أعْدَدْتِ للشِّتاء؟ قال: أُجَزُّ جُفالًا، وأُنْتِجُ رُخالًا، وأُحْلَبُ كُثَبًا ثِقالًا، ولنْ تَرى مِثلي مالاً[2]. وفُسِّرَ أنّ الجُفال: الكثير، والكُثَب: جَمْعُ كُثْبة؛ وهِيَ ما انصَبّ ومار، ومِنهُ سُمِّيَ الكثيبُ مِنَ الرّمل.

قولُه: (لا يُقِلُّهُ)، النِّهاية: يقال: أَقَلّ الشيءَ يُقِلُّهُ واستقلّهُ يستقلُّه؛ إذا رَفَعَهُ وحَمَلَه.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٢).

(٢) «دُرّة الغوّاص في أوهامِ الخواص» ص١١٦.

وقالوا: استقِ بها، وكانتْ لا ينزِعُها إلّا أربعون، فاستقى بها وصبَّها في الحوضِ ودعا بالبَرَكـة، وروّى عنها وأصدَرَهما. ورُويَ أنّه دفعَهُم عنِ الماءِ حتّى سقى لهما. وقيل: كانتْ بئرًا أُخرى عليها الصَّخْرة. وإنّما فعل هذا رغبةً في المعروفِ وإغاثةً للملهوف. والمعنى: أنّه وصلَ إلى ذلكَ الماءِ وقد ازدحمَتْ عليه أُمّةٌ من أناسٍ مختلفةٍ متكاثفةِ العَدَد، ورأى الضَّعيفَتَيْنِ من ورائِهم مع غُنَيمتِهِما مُتَوقِّفَتَينِ لِفَراغِهم، **فما أخْطَأَت همَّتُه في دينِ الله تلكَ الفُرصة**، معَ ما كانَ به من النَّصَبِ وسقوطِ خُفِّ القَدَمِ والجُوع، ولكنَّه رحِمَهُما فأغاثَهُما، وكفاهُما أمرَ السَّقْيِ في مثلِ تلك الزَّحمةِ بقُوَّةِ قلبِه وقوَّةِ ساعِدِه، وما آتاهُ الله من الفضلِ في متانةِ الفطرةِ ورصانةِ الجِبِلَّة، **وفيه** ـ مع إرادةِ اقتصاصِ أمره، وما أوتِيَ من البَطْشِ والقُوّةِ، وما لم يَغفُلْ عنه، على ما كانَ به من انتهازِ فُرصةِ الاحتساب ـ ترغيبٌ في الخير، وانتهازِ فُرَصِه، وبعثٌ على الاقتداءِ في ذلك بالصّالِحِين، والأخذِ بِسيَرِهم ومذاهِبِهم. فإن قلتَ: لمَ تُرِكَ المَفعولُ غيرَ مَذْكُورٍ في قولِه: ﴿يَسْقُونَ﴾ و﴿تَذُودَانِۖ﴾ و﴿لَا نَسْقِى﴾؟ قلت: **لأنَّ الغرضَ هو الفعلُ لا المفعول**. ألا ترى أنّه إنّما

قولُه: (فما أخطأَتْ هِمّتُه)، أي: ما تجاوَزَتْ. **الأساس**: ومِنَ المجاز: تَخَطّاهُ المكروه.

قولُه: (تلكَ الفرصة)، الجوهري: الفُرصةُ هِيَ الشِّرْبُ والنَّوْبة؛ يُقال: وَجَدَ فلانٌ فُرصة؛ أي نُهْزة، وانتَهَزَها إذا اغتَنَمَها.

قولُه: (وفيه)، خبر، والمبتدأُ «ترغيب»، و«ما أوتي» عطفٌ تفسيريٌّ على «أمره»، و«ما لمْ يَغفُلْ عنه» عطفٌ على «البطش والقوة»، وهوَ عبارةٌ عنِ الجزمِ البليغ والتيقُّظِ التام؛ ولذلكَ أوقعَ «على ما كانَ بِهِ» حالًا مِن فاعلِ لمْ يفعلْ على وجهِ التتميم والمبالَغة؛ أي على ما كانَ بِهِ مِنَ النّصَبِ وسقوطِ الخوفِ والجوع. و«من» ـ في «مِن انتهازِ الفُرصة» ـ بيانُ «ما لمْ يَغفُلْ عنه»، المعنى: أَدْمَجَ في هٰذا الكلامِ ـ معَ اقتصاصِ أمرِ موسى عليه السلام مِنَ القُوّةِ والتيقُّظِ في تلكَ الحالةِ ـ ترغيبَ المؤمِنينَ في الخير، وانتهازَ الفُرصةِ فيه، والبعثَ على الاقتداءِ بسُنّةِ الصالِحِينَ مِنَ المرسَلِين. ويجوزُ أنْ يكونَ «وما لمْ يَغفُلْ عنه» عطفًا على «ما أوتي».

قولُه: (لأنّ الغرضَ هوَ الفعلُ لا المفعول)، فإنْ قلتَ: هلْ مِنْ فَرقٍ بينَ هٰذا وما ذهبَ

رَحِمَهُما لأنَّهما كانَتا على الذِّيادِ وهُم على السَّقْيِ، ولم يَرحَمْهما لأنّ مذُودَهُما غَنَمٌ ومَسقِيَّهُم إبِلٌ مثلًا، وكذلك قولُهما ﴿لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ﴾ المقصودُ فيه السَّقْيُ لا المَسْقِيُّ. فإن قلتَ: كيفَ طابقَ جوابُهما سؤالَه؟ قلتُ: سألَهُما عن سببِ الذَّودِ فقالَتا: السَّبَبُ في ذلك أنّا امرأتانِ ضعيفتانِ مَسْتُورَتان لا نقدِرُ على مساجَلَةِ الرِّجالِ ومزاحَمَتِهم، فلا بُدَّ

إليهِ صاحبُ «المفتاح» مِنْ أنّ القصدَ في تركِ المفعولِ إلى مجرّدِ الاختصار؛ لانصبابِ الكلامِ إلى إرادةِ: يسقونَ مواشيهم، إلى آخرِه[1]؟

قلتُ: نعم؛ لأنهُ نَظَرَ إلى اللفظ، وأنّ التركَ لصونِ الكلام عنِ العبثِ لنيابة[2] قرائنِ الأحوال. والمصنِّفُ نَظَرَ إلى المعنى وأنّ المفعولَ مرفوضٌ غيرُ مُلتفَتٍ إليه؛ فلِكُلٍّ وِجْهة.

فإنْ قلتَ: فعلى هٰذا يكونُ مِن تنزيلِ المتعدِّي منزلةَ اللازمِ إيهامًا للمبالَغة؛ فأينَ المبالَغة؟ قلتُ: وَهْمٌ بعيد؛ لأنّ معنى قولِه: «الغرضُ هوَ الفعلُ لا المفعول» أنّهمْ قدْ يقصِدونَ في الكلامِ المحتوي على معانٍ إلى معنًى منها قصدًا أوليًّا، ويوهِمونَ أنّ ما سِواهُ مُطّرَح؛ ألا ترى إلى قولِه في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿فَعَزَّزْنَا بِثَالِثٍ﴾ [يس: ١٤]: تَرَكَ المفعولَ به؛ لأنّ الغرضَ المعزَّزَ بِهِ وإنْ كانَ الكلامُ مُنصَبًّا إلى غَرَضٍ مِنَ الأغراضِ جَعَلَ سياقَهُ لهُ وتوجُّهَهُ إليه، كأنّ ما سِواهُ مرفوضٌ مطروح[3].

قولُه: (كيفَ طابقَ جوابُهما سؤالَه؟)، يعني أن موسى عليه السلامُ سألَهُما عنْ شأنِهما ومطلوبِهما بقولِه: ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾ وكانَ الظاهرُ أنْ يقولا: شأنُنا أنّنا نريدُ السَّقْيَ، ولا قُدرةَ لنا عليه مِنَ الزحمة. وأجاب: إنّ جوابَها ﴿لَا نَسْقِى حَتَّىٰ يُصْدِرَ ٱلرِّعَآءُ وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ معناه: سَبَبُ ذَوْدِنا ضَعْفُنا وعَجْزُنا وضَعْفُ مُتَوَلِّي أَمْرِنا؛ وهُوَ أبونا. وفي اختصاصِهما الأبَ بالذكرِ الدلالةُ على أنْ ليسَ لَهُمْ رَجُلٌ يقومُ بذٰلك؛ فأَوْجَبَ ذٰلكَ أنْ يُفَسَّرَ قولُه: ﴿مَا خَطْبُكُمَا﴾ بقولِنا: ما سببُ ذَوْدِكما؟ لِيَتَطابَقا.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٠٠.

(٢) في (ح) و(ف): «الشائبة».

(٣) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢١).

لنا من تأخيرِ السَّقْيِ إلى أنْ يَفرَغُوا، وما لنا رَجُلٌ يقومُ بذلك، وأبونا شيخٌ قد أضعَفَهُ الكِبَر؛ فلا يَصْلُحُ للقِيامِ به: **أبْلَتا إليهِ عُذْرَهُما** في توْلِّيهِما السَّقْيَ بأنفُسِهِما. فإن قلت: كيف ساغَ لنبيِّ الله الذي هو شُعيبٌ عليه السَّلامُ أن يَرْضى لابنَتَيهِ بسَقْيِ الماشية؟ قلتُ: الأمرُ في نفسِه ليسَ بمَحْظور؛ فالدِّينُ لا يأباه. وأمّا المروءة، فالنّاسُ مختلفون في ذلك، والعاداتُ مُتَبايِنةٌ فيه، وأحوالُ العربِ فيه خِلافُ أحوالِ العَجَم، ومذهبُ أهلِ البَدْوِ فيه غيرُ مذهبِ أهلِ الحَضَر، خُصوصًا إذا كانتِ الحالةُ حالةَ ضَرورة. ﴿إِنِّي﴾ لأيِّ شيءٍ ﴿أَنزَلْتَ إِلَيَّ﴾ قليلٍ أو كثيرٍ، غثٍّ أو سَمِينٍ لـ﴿فَقِيرٌ﴾؛ وإنّما عُدِّيَ ﴿فَقِيرٌ﴾ باللّام؛ لأنّه ضمنَ معنى سائلٍ وطالب. قيل: ذَكَرَ ذلك وخضرةُ البَقْلِ **تَتراءى في بطنِه**

فإنْ قلتَ: فَلِمَ عَدَلَ عنِ السؤالِ الظاهرِ إلى قولِه: ما مخطوبُكما؟ أي: ما مطلوبُكما من الذِّياد؟ قلتُ: مقصودُ نَبيِّ الله مِنْ قولِه: ما مطلوبُكما مِنَ الذياد[١]؟ أنْ يُجابَ بطلبِ المعونةِ منه؛ لكرمِهِ ورحمتِهِ على الضعفاء. ولمّا كانتا مِنْ بيتِ النُّبُوّة؛ حَمَلْنا قولَه على ما يُجابُ عنهُ بالسَّبَب، وفي ضِمنِهِ طلبُ المعونة؛ لأنّ إظهارَهُما العَجْزَ ليسَ إلا لذٰلكَ، هٰذا وإنهُ ليسَ في الكلامِ ما يدلُّ على ضعفِهِما؛ بلْ فيهِ أَماراتٌ على حيائِهِما وسترِهِما كما سَبَقَ في بيانِ اختلافِ القراءتَيْنِ في «يصدر». وكذا قولُه: ﴿فَجَآءَتْهُ إِحْدَىٰهُمَا تَمْشِى عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾ على أنهما قالتا: ﴿لَا نَسْقِى﴾ دون: لا نقدِرُ على السقي. ومعنى ﴿وَأَبُونَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾: أنّا معَ حيائنا إنما تصدّيْنا لهٰذا الأمر؛ لِكِبَرِهِ وضعفِه، وإلا كانَ عليهِ أنْ يتولاه.

قولُه: (أَبْلَتا إليه عُذْرَهُما)، الأساس: أَبْلَيْتُه عذرًا؛ إذا بَيّنْتَهُ لهُ بيانًا لا لَوْمَ عليكَ بَعدَه. وحقيقتُهُ: جَعَلْتُهُ باليًا بِعُذْري؛ أي: خابرًا لهُ عالمًا بكُنْهِه.

قولُه: (تتراءى في بطنِه)، الأساس: تراءى الجمعان، وتراءتْ لنا فُلانة: تصدّتْ لنا لِنَراها، وعلى وجهِهِ رُواءُ الحُمْق[٢]؛ وهوَ ما يُرى عليهِ مِنْ آياتِهِ البيِّنةِ التي لا تَخفى على الناظِرِ كأنها تتكلّمُ بِهِ وتنادي عليه.

---

(١) من قوله: «قلت: مقصود نبي الله» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) في (ط): «الحق».

من الهُزال، ما سأَلَ الله إلّا أكلةً. ويُحتَمَلُ أن يريد: **إنّي فقيرٌ من الدُّنيا لأجْلِ ما أنزلتَ إليَّ** من خَيرِ الدّين؛ وهو النَّجاةُ من الظالمينَ؛ لأنَّه كان عندَ فرعونَ في مُلْكٍ وثَرْوة: قال ذلك رِضًا بالبَدَلِ السَّنيِّ، وفَرَحًا به، وشُكْرًا له، وكان الظِّلُّ ظِلَّ سَمُرَةٍ. ﴿عَلَى ٱسْتِحْيَآءٍ﴾: في موضعِ الحالِ، أي: مُستَحييةً **مُتَخَفِّرَةً**. وقيل: قد استَتَرَت بِكُمِّ دِرعِها. رُوِيَ أنّهما لمّا رَجَعَتا إلى أبيهِما قبلَ النّاسِ، وأغنامُهُما **حُفَّلٌ** بطانٌ، قال لهُما: ما أعجَلَكُما؟ قالتا: وجدْنا رجُلًا صالحًا رحِمَنا فسقى لنا، فقال لإحداهُما: اذهبي فادعِيه لي، فتَبِعَها مُوسى فألزَقَتِ الرِّيحُ ثوبَها بجَسَدِها **فوصَفَتْه**، فقال لها: امشي خَلْفي وانعَتِي ليَ الطَّريق، فلمّا قصّ عليه قصَّتَه قال له: لا تخَفْ فلا سُلطانَ لفرعونَ بأرضِنا. فإن قلت: كيف ساغَ لمُوسى أن يعملَ بقولِ امرأة، وأن يمشيَ معها وهي أجنبيَّة؟ قلتُ: أمّا العملُ بقولِ امرأةٍ؛ فكما يُعمَلُ بقولِ الواحدِ حرًّا كانَ أو عبدًا، ذكرًا كان أو

قولُه: (إني فقيرٌ مِنَ الدُّنيا لأجلِ ما أَنزَلْتَ إليّ)، «ما» ـ على هذا ـ موصولةٌ، و«من» بيان، والتنكيرُ في «خير» للنوعِ والتعظيم؛ ولذلكَ أضافَهُ إلى الدِّين. وعلى الأوّلِ «ما» موصوفة، والتنكيرُ للشيوع؛ ومِن ثَمّ قُدِّرَ أوّلًا لأيِّ شيء، وثانيًا قليلٍ أو كثير، غَثٍّ أو سمين. وأما فائدةُ الماضي في «ما أنزلت» على التأويلِ الثاني؛ فظاهِر، وأما على الأوّل؛ فللاستعطاف، أي: ربِّ إني سائلٌ الآنَ ما كنتُ أَعهدُه في الأيامِ الماضيةِ مِمّا أَسُدُّ بهِ جَوْعتي مِن قليلٍ أو كثير، غثٍّ أو سمين؛ لأني محُتاجٌ إليه؛ لأنّ معنى التضمينِ أنْ يُقال: أنا سائلٌ الطعامَ في حالِ كوني محتاجًا إليه. ويؤيِّدُ هٰذا التأويلَ قولُه: «ما سأَلَ الله إلا أكلة»، وقولُ ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهما: سأَلَ نبيُّ الله فلق خُبْزٍ يُقيمُ بِهِ صُلْبَه.

قولُه: (مُتخَفِّرة)، الجوهري: الخَفَرُ ـ بالتحريكِ ـ : شِدّةُ الحياء، تقولُ منه: خَفِرٌ ـ بالكسرِ ـ، وجاريةٌ خَفِرةٌ ومُتَخَفِّرة.

قولُه: (حُفَّل)، جَمعُ حافِل. **الجوهري**: ضِرْعٌ حافِل؛ أي: مُمتَلِئٌ لبنًا.

قولُه: (فوَصَفَتْه)، الأساس: ومِنَ المجاز: وَجْهُها يَصِفُ الحُسْن، ومعناهُ ما سَبَقَ آنفًا، وهوَ ما يُرى عليهِ مِنْ آيتِهِ البيِّنَةِ التي لا تخفى على الناظر، إلى آخرِه.

أُنثى في الأَخبار، وما كانتْ إلّا مُخبِرةً عن أَبيها بأنّه يدعُوهُ ليَجْزِيَه. وأمّا مُماشاتُه امرأةً أجنبيةً؛ فلا بأسَ بها في نظائِرِ تلكَ الحال، مع ذلك الاحتياطِ والتَّوَرُّع. فإن قلتَ: كيفَ صحّ له أخذُ الأجرِ على البِرِّ والمعروف؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ قد فعلَ ذلك لوجهِ الله وعلى سبيلِ البِرِّ والمعروف. وقيل: إطعامُ شعيبٍ وإحسانُه لا على سبيلِ أخذِ الأَجْر، ولكنْ على سبيلِ التَّقبُّلِ لِمعروفٍ مُبتَدَأٍ. كيفَ وقد قصَّ عليه قَصَصَهُ وعرَّفه أنه من بيتِ النُّبوَّة من أولادِ يعقوب؟ ومِثلُه حَقيقٌ بأن يُضَيَّفَ ويُكَرَّمَ؛ خصوصًا في دارِ نبيٍّ من أنبياءِ الله، وليسَ بمُنكَرٍ أنْ يفعلَ ذلك لاضطرارِ الفَقْرِ والفاقَةِ طلبًا للأجر. وقد رُوِيَ ما يعضُدُ كِلا القَولَين: رُوِيَ أنَّها لمّا قالت: ﴿لِيَجۡزِيَكَ﴾، كَرِهَ ذلك، ولمّا قدّم إليه الطّعامَ امتنعَ، وقال: إنّا أهلَ بيتٍ لا نَبيعُ دِينَنا **بطِلاعِ الأرضِ** ذهبًا، ولا نأخُذُ على المعروفِ ثمنًا، حتى قالَ شُعَيب: هذه عادتُنا مع كُلِّ من ينزلُ بنا. **وعن عطاءِ بنِ السائب: رفع صوتَه بدُعائِه** ليُسمِعَها، فلِذلك قيل له: ﴿لِيَجۡزِيَكَ أَجۡرَ مَا سَقَيۡتَ﴾، أي: جزاءَ سَقْيِك. **والقَصَصُ: مصدرٌ** كالعَلَل، سُمِّيَ به المَقصُوص. كُبراهُما: كانت تُسمَّى صفراء، والصُّغرى: صُفَيراء. وصفراءُ: هي التي ذهبتْ به وطلبت إلى أبيها أن يستأجِرَه، وهي التي تزوَّجَها.

قولُه: (**بطِلاعِ الأَرْض**)، أي: مِلئِها. **الأساس**: وملأتُ لهُ القَدَحَ حتى كادَ يطلعُ مِنْ نواحِيه، ومنه: قَدَحٌ طِلاع: ملآن. وعنِ الحسن: لَأَنْ أَعلَمَ أني بريءٌ مِنَ النفاقِ أَحبُّ إليّ مِنْ طِلاعِ الأرضِ ذهبًا.

قولُه: (**وعنْ عطاءِ بنِ السائِب: رَفَعَ صوتَهُ بدعائِه**)، وهوَ قولُه: ﴿رَبِّ إِنِّي لِمَآ أَنزَلۡتَ إِلَيَّ مِنۡ خَيۡرٖ فَقِيرٞ﴾ هٰذا يَعْضُدُ القولَ الثاني، وهوَ قولُه: «وليسَ بمُنكَرٍ أنْ يَفْعَلَ ذٰلكَ لاضطِرارِ الفقر».

قولُه: (**والقَصَصُ مصدر**)، يُقال: قَصّ يَقُصُّ قَصًّا وقَصَصًا، سُمِّيَ بهِ المقصوص؛ كالعَلَلِ وهوَ الشُّرْبُ الثاني، سُمِّيَ لِما يُعَلُّ به.

وعن ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنه: أنّ شُعيبًا **أحفَظَتْه الغَيرةُ** فقال: وما علمُكِ بقُوَّتِه وأمانتِه؟ فذَكرتْ إقلالَ الحجَرِ ونَـزْعَ الدَّلو، وأنّه صوَّبَ رأسَهُ حتّى بلغَتْهُ رسالَتَه، وأمَرَها بالمَشْي خلفَه. وقولُها: ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾: كلامٌ حكيمٌ جامعٌ لا يُزادُ عليه؛ لأنّه إذا اجتمعتْ هاتانِ الخَصلتان؛ أعني الكفايةَ والأمانةَ في القائمِ بأمرِك فقد فَرَغَ بالُك وتمّ مُرادُك. **وقد استغْنَت بإرسالِ هذا الكلام** الذي **سياقُه سياقُ المَثَل** والحِكمةِ أن تقولَ: استأجِـرْهُ لقُوّتِه وأمانتِه. فإن قلتَ: **كيف جُعِلَ** ﴿خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ **اسمًا** لـ﴿إِنَّ﴾ و﴿ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ خبـرًا؟ قلتُ: هو مِثلُ قولِه: ....

قولُه: (أحْفَظَتْهُ الغَيْرة)، الجوهري: الحَفِيظة: الغَضَب، وكذٰلكَ الحِفْظةُ بالكسر.

قولُه: (وقدِ استغْنَتْ بإرسالِ هٰذا الكلام)، إشارةٌ إلى أنّ هٰذا الكلامَ معَ كونِهِ مِنَ الجَوامعِ هوَ أيضًا دليلٌ على إثباتِ هٰذا المُدّعى؛ لأنّ الحُكْمَ أنّ مَنْ فيهِ هاتانِ الخُصلَتانِ فهوَ صالحٌ للاستِئجار، وقدْ شوهِدَ فيهِ ذٰلك؛ فوَجَبَ أنْ يُختارَ لذٰلك، فذَكَرَ الدليلَ العامّ وتركَ الخاصّ لاستغنائِهِ عنه؛ لأنّ الكلامَ سِيقَ له.

قولُه: (سياقُهُ سياقُ المَثَل)، أي أنّ قولَه: ﴿خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ﴾ لعمومِهِ صارَ مثلًا.

قولُه: (كيفَ جعلَ ﴿خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ اسمًا؟)، وخُلاصتُهُ أنّ المعرّفَ باللامِ أَوْغَلُ في التعريفِ مِنَ المضاف. وقيل: إنّ المضمَرَ أَعْرَفُ المعارف؛ لأنّ الشيءَ لا يُضمَرُ إلا وقدْ عُرِف، فهوَ بمنزلةِ وضعِ اليد؛ فلذا لا يُوصَفُ كسائِرِ المعارف، ثُمّ العَلَم؛ لأنّهُ موضوعٌ على شَيءٍ بعينِه، ثُمّ المُبْهَم؛ لأنّهُ يُعرَفُ بالعينِ والقلبِ نحوُ: هٰذا؛ للحاضر، ثُمّ المُحَلّى باللام؛ لأنّهُ يُعرَفُ بالقلبِ لا غير، ثُمّ المضاف؛ لأنّ تعرُّفَه مِنْ غيرِه[1]. ويمكنُ أنْ يُقال: إنّ ﴿مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ موصولةٌ، وهوَ أعرَفُ مِنَ المعرّفِ باللام، ولَمّا أُضيفَ إليهِ «أَفْعَل» امتزَجا. وقالَ هذا القائل: إنّ المضافَ إليهِ لَمّا نُزِّلَ مَنزِلةَ التنوينِ مِنَ المضافِ صارَ بمنزلةِ شيءٍ واحد، فلما

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «شرح شذور الذهب» لابن هشام الأنصاري ص١٣٤ فما بعدها.

أَلا إنَّ خَيْرَ النــاسِ حَيًّا وهَالِكا أَسِيرُ ثَقِيفٍ عِندهُم في السَّلاسلِ

امتزجا معنًى كانَ معنى الامتزاجِ المعنويِّ على قدرِ امتزاجِ المعنى، والألفاظُ قوالبُ المعاني؛ فيُعتَبَرُ أمرُ المضافِ لِما أُضيفَ إليه.

وقلتُ: هٰذا إذا لَمْ يُنظَرْ إلى المقامِ، وأُجرِيَ التعريفُ في ﴿ٱلْقَوِيُّ ٱلْأَمِينُ﴾ على الجنس، وأما إذا جُعِلَ مرادًا بِهِ موسى عليه السلامُ و﴿مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ﴾ على عمومِهِ، لأنّ ﴿مَنِ﴾ موصولةٌ أو موصوفة؛ كأنه قيل: إنّ خَيْرَ مَنِ استأجرتَهُ موسى، لم يَصِحّ ما قاله. ويؤيِّدُ الثاني استشهادُهُ بالبيت؛ فإنّ التعريفَ في «الناس» للجنسِ قطعًا، والمرادُ بالأسيرِ في «أسير ثقيف» خالدُ بنُ عبدِ الله؛ فصحّ ما ذهبَ إليهِ المصنِّفُ مِنْ أَنّ ﴿القَوِيَّ الأَمِينَ﴾ هوَ الاسمُ وأنّ الاهتمامَ هوَ سَبَبُ تقديمِ الخبرِ وجعلِهِ اسمًا، أو هوَ مِنْ بابِ القلبِ للمبالَغة. ولَمّا كانَ مُقتضى الحالِ ـ أي شيخوختُهُ وحياؤُهُما ـ هوَ الذي أوجَبَ قيِّمًا يهتمُّ بها مستأجرًا يستأجرونه لها؛ كانَ ذٰلكَ مطلوبًا لذاتِه، وكانتِ القوةُ والأمانةُ تابعتين[1] لهُ تُعرَفُ بالذوق. أو يُقال: إنّ الفاصلةَ هيَ التي استدعتْ تأخيرَ ﴿ٱلْأَمِينُ﴾، و﴿ٱلْأَمِينُ﴾ استدعى مقارنةَ القويِّ معَه.

الانتصاف: هٰذا أجمَلُ في مدحِ النساءِ للرجالِ مِنَ المدحِ الخاصِّ وخصوصًا [إن كانت][2] فهمتْ أنّ أباها يزوِّجُها مِنه. وما أَحْسَنَ ما أَخَذَ الفاروقُ مِنْ هٰذا المعنى فقال: أشكو إلى الله ضَعفَ الأمينِ وخيانةَ القوي، ففي ضِمنِ هٰذه الشكاية سؤالُ الله أنْ يُتحِفَهُ بقويٍّ أمينٍ يستعينُ به[3].

قولُه: (**ألا إنّ خيرَ الناس حيًّا وميتًا**[4]) البيت، قالَهُ أبو الشغبِ[5] في خالِدِ بنِ عبدِ الله القسريِّ وهوَ أسيرٌ في يدِ يوسفَ بنِ عمر، بالغَ في العمومِ وهوَ مِنَ الإغراقِ المذموم. قالَ أبو البقاء: «حَيًّا وميتًا» يجوزُ أنْ يكونَ حالًا مِن «خير» ومِنَ الضمير فيه، والعاملُ ما دلّ عليه

---

(١) في النسخ الخطية: «تابعتان» بالرفع، وهو خطأ.

(٢) ما بين المعكوفين زيادة من الانتصاف يقتضيها السياق.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٠٣).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وهالكًا».

(٥) العَبْسي كما في «شاهد الإنصاف» (٣: ٤٠٣).

في أنّ العنايةَ هي سببُ التَّقدِيم، **وقد صدَقَت** حتّى جُعلَ لها ما هو أحقُّ بأن يكونَ خبرًا اسمًا، وورودُ الفِعلِ بلفظِ الماضي؛ للدَّلالةِ على أنّه أمرٌ قد جُرِّبَ وعُرِف. ومنه قولُهم: **أهوَنُ ما أعمَلْتَ لسانٌ مُمِخّ**. وعنِ ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه: أفرسُ النّاسِ ثلاثةٌ: بنتُ شُعَيبٍ، وصاحبُ يُوسُف، في قولِه: ﴿عَسَىٰٓ أَن يَنفَعَنَآ﴾ [يوسف: ٢١]، **وأبو بكرٍ في عُمَر**. رويَ أنّه أنكَحَهُ صفراءَ. وقولُه: ﴿هَـٰتَيْنِ﴾ فيه دليل على أنّه كانتْ له غيرُهما. ﴿تَأْجُرَنِي﴾: من آجرتُه إذا كنتُ له أجيرًا، كقولك: أبَوْتُه إذا كنت له أبًا، و﴿ثَمَـٰنِىَ حِجَجٍ﴾ ظرفُه. ....

«خير»؛ أي: يَفْضُلُ الناسَ في حياتِهِ وموتِه. وأنْ يكونَ تمييزًا؛ أي أنّ أحياهُ وموتاهُ أفضلُ الأحياءِ والأموات، كقولِك: زيدٌ أَفْرَهُ الناسِ عبيدًا؛ أي: عبيدُه أَفْرَهُ العبيد[١].

قولُه: (وقدْ صَدَقَتْ)، أي العنايةُ التي أوجَبَتْ تغييرَ الكلام.

قولُه: (أهْوَنُ ما أعمَلْتَ لسانٌ مُمِخّ)، الأساس: ومِنَ المجاز: أمرٌ مُمِخّ؛ فيهِ فضلٌ وخير، وهٰذا لسانٌ مُمِخّ؛ حَسَنُ الشفاعة، ولهُ لسانٌ مُمِخّ؛ ذَلِقٌ قويٌّ على الكلام، والاستشهادُ بأنّ «أَعمَلْتَ» جاءَ بلفظِ الماضي. وفي «مجمع الأمثال»: أَهْوَنُ مَرْزِئَةٍ لسانٌ مُمِخّ، قالَ الميداني: أمخّ العَظْمُ إذا صارَ فيهِ المخ، والمعنى: أهونُ معونةٍ على الإنسانِ أنْ يُعينَ بلسانِهِ دونَ المال؛ أيْ كلامٍ حَسَن[٢]. وقالَ المصنِّفُ في «المستقصى»: مثلُه قولُه:

وأَيْسَرُ ما يَحْبُو بِـــهِ المَرْءُ خِلّهُ   مِنَ العاهِنِ الموجودِ أنْ يتكلّما[٣]

يُقال: أعطاهُ مِنْ عاهِنِ مالِهِ وآهِنِه؛ أي: تالِدِه.

قولُه:[٤] **(وأبو بكرٍ في عمرَ رَضَيِ الله عنهما)**، يعني: حيَن استَخْلَفَه.

(١) لم أجده في «التبيان لأبي البقاءِ العكبري».
(٢) «مجمع الأمثال» (٢: ٤٠٦).
(٣) «المستقصى» (١: ٤٤٤) من غير عزوٍ لأحد.
(٤) من قوله : «قوله: وأيسر ما يحبو به المرء خِلّه» إلى هنا سقط من (ف).

أو مِن: أجرتُـه كذا؛ إذا أثْبَته إيّـاه. ومنه: تعزيةُ رسولِ الله ﷺ: (آجرَكُم الله ورَحِمكَم). و﴿ثَمَٰنِيَ حِجَجٍ﴾: مفعولٌ به، ومعناه: رِعْيةُ ثماني حِجَجٍ، فإن قلتَ: كيف صحَّ أن يُنكِحَه إحدى ابنتَيهِ من غيرِ تمييز؟ قلتُ: لم يكن ذاك عقدًا للنّكاح، ولكنْ مُواعدةً **ومواصفةَ أمرٍ** قد عَزَمَ عليه، ولو كانَ عقدًا لقالَ: قد أنكَحْتُك ولم يقل: ﴿إِنِّيٓ أُرِيدُ أَنۡ أُنكِحَكَ﴾. فإن قلتَ: فكيف صحَّ **أن يُمْهِرَها** إجارةَ نفسِه في رِعيةِ الغَنَم، ولا بُدَّ من تسليمِ ما هو مالٌ؟ ألا ترى إلى أبي حنيفةَ كيف منعَ أن يتزوّجَ امرأةً بأن يَخدِمَها سنةً، وجوَّزَ أن يتزَوَّجَها بأن يُخدِمَها عبدَه سنةً، أو يُسكِنَها دارَه سنةً، لأنّه في الأوّل: مُسَلِّمٌ نفسَهُ وليسَ بمال، وفي الثّاني: هو مُسَلِّمٌ مالًا وهو العبدُ أو الدّار، قلتُ: الأمرُ على مذهبِ أبي حنيفةَ على ما ذكرت. وأمّا الشّافعيُّ: فقد جوّزَ التَّزوُّجَ على الإجارةِ لبعضِ الأعمالِ والخدمة، إذا كان المُستأجَرُ له أو المخدومُ فيه أمرًا معلومًا، ولعلَّ ذلك كان جائزًا في تلكَ الشَّريعة. ويجوزُ أن يكونَ المَهْرُ شيئًا آخر، ....

قولُه: (أو مِنْ: أَجَرْتُهُ كذا؛ إذا أَثْبَتَـهُ[1] إياه)، الأساس: يجعلُها أَجرًا على التزويج؛ يريدُ المهرَ مِنْ قولِه تعالى: ﴿وَءَاتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [النساء: ٢٥]، كأنهُ قال: على أنْ تُمهِرَني عملَ هٰذه المُدّة. وأصلُه: أَجَرَكَ الله على ما فعَلْت، وأنتَ مأجور.

قولُه: (ومواصفةَ أمرٍ)، «الأساس»: واصَفْتُهُ الشيءَ مُواصَفة[2]، ونُهِيَ عنْ بيعِ المُواصَفةِ وهوَ أنْ يَبِيعَ الشيءَ بصفتِهِ وليسَ عندَه، ثُمّ يبتاعَهُ ويدفعَه.

قولُـه: (أنْ يُمهِرَها)، وفي بعضِ النسخ: «يَمْهُرَها» بفتحِ الياء. يُقال: أَمْهَرَ المرأة: سَمّى لها مهرًا، ومَهَرَها: أعطاها مهرَها. وخُطِّئَ الحريريُّ في قولِه: وماهرًا لها كما مهرَ رسولُ الله ﷺ أُمّ سلمة[3]؛ لأنّ حالةَ الخِطبةِ حالةُ التسمية، لا حالةُ إعطاءِ المهر.

---

(١) في النسخة «ف»: «آتيْتُه».

(٢) في النسخة «ح»: «واضعتُه الشيءَ مواضَعةً».

(٣) انظر: «مقامات الحريري» ص٦٧.

وإنّما أرادَ أن يكونَ راعيَ غَنَمِه هذه المُدّةَ، وأرادَ أن يُنكِحَه ابنَتَه، فذكَرَ له المُرادَين، وعلّقَ الإنكاحَ بالرِّعيةِ على معنى: أنّي أفعلُ هذا إذا فعلتُ على وجهِ المُعاهدةِ لا على وجهِ المُعاقدة. ويجوزُ أن يستأجِرَه لرِعْيةِ ثماني سنينَ بمبلغٍ معلومٍ ويُوَفِّيَه إيّاه، ثمّ يُنكِحُه ابنتَه به، ويجعلُ قولَه: ﴿عَلَىٰٓ أَن تَأۡجُرَنِي ثَمَٰنِيَ حِجَجٖ﴾ عبارةً عمّا جرى بينَهما. ﴿فَإِنۡ أَتۡمَمۡتَ﴾ عَمَلَ عَشْرِ حِجَجٍ ﴿فَمِنۡ عِندِكَ﴾ فإتمامُه من عندك. والمعنى: فهو من عِندِك لا من عِنْدِي، يعني: لا أُلزِمُكَهُ ولا أَحتِمُه عليك، ولكنّك إنْ فعلتَه فهُوَ منكَ تَفضُّلٌ وتَبرُّع، وإلّا فلا علَيْك ﴿وَمَآ أُرِيدُ أَنۡ أَشُقَّ عَلَيۡكَ﴾ بإلزامِ أتمِّ الأجلَينِ وإيجابِه. فإن قلتَ: ما حقيقةُ قولِهم: شقَقْتُ عليه، وشَقَّ عليهِ الأمرُ؟ قلتُ: حقيقتُه أنَّ الأمرَ إذا تعاظَمَكَ فكأنَّه شقّ عليك ظنُّك باثنَيْنِ، تقولُ تارةً: أُطيقُه، وتارةً: لا أُطيقُه. أو وعَدَهُ المُساهَلةَ والمُسامحةَ من نفسِه، وأنّه لا يَشُقُّ عليه فيما استَأْجَرَه له من رَعيِ غَنَمِه، ولا يفعل نحوَ ما يفعلُ المُعاسِرونَ من المُسترعِينَ، من المُناقشةِ في مُراعاةِ الأوقاتِ، والمُداقَّةِ في استيفاءِ الأعمال، وتكليفِ الرُّعاةِ أشغالًا خارجةً من حدِّ الشَّرْط، وهكذا كانَ الأنبياءُ عليهمُ السّلامُ آخذينَ بالأسْمَحِ في مُعاملاتِ النَّاس. ومنه الحديثُ: «كانَ رسولُ الله ﷺ شريكي، فكانَ خيرَ شريكٍ لا يُدارِي ولا يُشارِي

قولُه: (وإنما أرادَ أنْ يكونَ راعيَ غَنَمِه)، غايةُ ما يُقالُ: إنّ هٰذا عقدٌ فيهِ خطر؛ حيثُ عُلِّقَ بهِ عَقْدُ النكاح، وهٰذا لا يَقْدَحُ في بابِ النكاح؛ لأنّ النكاح لا يَفْسُدُ بالشروطِ الفاسدة[1].

قولُـه: (فكأنّهُ شَقّ عليكَ ظنُّكَ باثنَيْن)، يريدُ أنّ أصلَ المَشَقّةِ مِنَ الشّقِّ كما قـالَ في الأنفال: والمُشاقّةُ مُشتَقّةٌ مِنَ الشّق؛ لأنّ كلًّا مِنَ المُتعادِيَيْنِ في شَقٍّ خِلافَ شَقِّ صاحِبِه[2].

قولُه: (أو وعده المساهلة)، عطفٌ على قولِه: «وما أريدُ أنْ أشُقّ عليكَ بإلزامِ أتمِّ الأجلَيْن».

قولُه: (كانَ رسُولُ الله ﷺ شريكي) الحديثُ رواهُ أبو داودَ عنِ السائبِ بنِ أبي السائبِ

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الوسيط في المذهب» للإمام الغزالي (٣: ٧٧).

(٢) انظر: «الكشاف» (٧: ٤٧).

ولا يُمارِي» وقولُه: ﴿سَتَجِدُنِيٓ إِن شَآءَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ يدلُّ على ذلك، يريدُ بالصّلاح: حسنَ المُعاملةِ ووَطاءَةَ الخُلُقِ، ولينَ الجانِب. ويجوزُ أن يريدَ الصَّلاحَ على العُموم. ويَدْخُلُ تحتَه حسنُ المُعاملة، والمُراد باشتراطِ مشيئةِ الله فيما وَعَدَ من الصَّلاح: الاتّكالُ على توفيقِه فيهِ ومَعُونَتِه، **لا أنّه يستعملُ الصَّلاحَ** إن شاءَ الله، وإن شاءَ استعملَ خِلافَه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ مُبتدأ، و﴿بَيۡنِي وَبَيۡنَكَ﴾ خبرُه، وهو إشارةٌ إلى ما عاهَدَهُ عليه شُعَيب، يريد؛ ذلك الذي قلتَه وعاهدتَني فيه وشارطْتَني عليه **قائمٌ بيننا** جميعًا، **لا نَخْرُجُ كلانا** عنه، لا أنا عمّا شرطتَ عليَّ ولا أنتَ عمّا شرطتَ على نفسِك. ثمّ قال: أيَّ أجلٍ قضيتُ من الأجَلَيْنِ: أطولَهما الذي هو العَشْر، أو أقصَرَهُما الذي هو

قال: أتيتُ النبيّ ﷺ فجعلوا يُثنونَ عليّ ويذكروني؛ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «أنا أعلَمُكُم به» فقلت: صدقتَ بأبي وأمي؛ كنتَ شريكي فنِعْمَ الشريك؛ كنتَ لا تُداري ولا تُماري[1]. وفي روايةِ رزين: «لا تُشاري»[2] بدلَ «لا تُداري». قالَ في «الفائق»: المُماراة: المجادَلة، من: مَرْيِ الناقة؛ لأنهُ يستخرجُ ما عندَهُ مِنَ الحُجّة. والمُداراة: المُخاتَلة، من: داراه؛ إذا خَتَلَه. ويكونُ تحقيقُ المداراةِ وهي مدافعةُ ذي الحقِّ عنْ حقِّه. والمشاراةُ: المُلاجّة.

قولُه: (لا أنّهُ يَستعمِلُ الصّلاح)، أي ليسَ معنى «إنْ شاءَ الله» التعليقَ كما هوَ على ظاهرِه؛ إنما هوَ التبرُّكُ واستنزالُ التوفيق. ونحوُهُ قولُ أصحابِ الشافعي: أنا مؤمِنٌ إنْ شاءَ الله.

قولُه: (قائمٌ بَيْنَنا)، خبرٌ لقولِه: «ذٰلكَ الذي قُلْتُه»، أي: مُراعًى بَيْنَنا نتعاهدُهُ أنا وأنت؛ فيكونُ كالقائم، وهوَ على منوالِ قولِه: ﴿ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ [المائدة: ٥٥، الأنفال: ٣، النمل: ٣، لقمان: ٤] إذا أُريدَ بالإقامةِ التجلُّد؛ مِنْ قولِهم: قامَ بالأمر، وقامتْ الحربُ على ساقِها.

قولُه: (لا يَخرُجُ كِلانا)، ويجوز: «لا نخرُجُ» بالنونِ على تأكيدِ «كلانا» للضمير؛ كقولِه: «ويعلمُ سنلقاهُ كِلانا» بالنونِ والياء.

---

(١) أخرجه أبو داود (٤٨٣٨) وابن ماجَهْ (٢٢٨٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٧٨) وانظر تمامَ تخريجه في «مسند الإمام أحمد» (١٥٥٤١).

(٢) في (ح) و(ف): «تساري» بالسين المهملة.

الثَّمان ﴿فَلَا عُدْوَٰنَ عَلَىَّ﴾ أي: لا يُعتَدى عليَّ في طلبِ الزِّيادةِ عليه. فإن قلتَ: تصوُّرُ العُدوانِ إنَّما هو في أحدِ الأجَلَيْن الذي هو الأقصَرُ؛ وهو المُطالبةُ بَتتِمَّةِ العَشْر، فما معنى تعليقِ العُدوانِ بهما جميعًا؟ قلتُ: معناهُ كما أنِّي إنْ طُولِبْتُ بالزِّيادةِ على العَشْرِ كان عُدوانًا لا شكَّ فيه، فكذلك؛ إن طُولِبتُ بالزِّيادةِ على الثَّمان. أرادَ بذلك تقريرَ أمرِ الخيار، وأنّه ثابتٌ مُستقِرّ، وأنَّ الأجلين على السَّواءِ: إمّا هذا وإمّا هذا من غيرِ تَفاوُتٍ بينَهُما في القضاءِ، وأمّا التَّتمّةُ فموكُولةٌ إلى رأيي: إن شئتُ أتيتُ بها، وإلّا لم أُجْبَرْ عليها. وقيل: معناه فلا أكونُ معتديًا، وهو في نفيِ العُدوانِ عن نفسِه، كقولِك: لا إثمَ عليَّ، ولا تَبِعةَ عليَّ. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ: (أيَّ الأجلينِ ما قضيتُ). **وقرئ: (أيْما) بسُكونِ الياءِ**، كقولِه:

قولُه: (وقُرِئ «أيْما» بسكونِ الياء)، قالَ ابنُ جِنِّي: «هيَ قراءةُ الحَسَن، وفي تخفيف هٰذه الياءِ طريقان:

أحدُهما: تضعيفُ الحرف، وقد امتدَّ عنهُمْ حذفُ أحدِ المثلَيْن؛ نحو: أَحَسْتُ وأَمَسْتُ.

والآخرُ: أنّ الياءَ حرفٌ ثقيلٌ مُنفرِدة؛ فكيفَ بِها إذا ضُعِّف[(١)]؟ واعلَمْ أنّ «أيا» عندَنا مِمّا عينُهُ واوٌ ولامُهُ ياء؛ فهوَ مِنْ بابِ «أَوَيْت» قياسًا واشتقاقًا. أما القياسُ؛ فإنّ الأصلَ «أوي» فاجتمعَ الواوُ والياء، وسُبِقَتِ الواوُ بالسكونِ فقُلِبَتْ ياءً وأُدغِمَت. وأما الاشتقاقُ؛ فإنها أينَ وقَعَتْ هيَ بعضٌ مِنْ كل، كقولِنا: أيُّ الناسِ عندَك؟ وبعضُ الشيءِ آوٍ إلى جميعِه؛ فأصلُها على هٰذا «أوي» ثُمّ أُدغِمَتْ كما مضى. فإذا حُذِفَتِ الياءُ تخفيفًا؛ فإنها الثانية، فإذا زالتِ الثانية؛ أَوْجَبَ القياسُ أنْ تعودَ الأولى إلى أصلِها وهوَ الواو؛ فيُقال: أَوْما الأجَلَيْنِ قَضَيْت. والذي يَحْسُنُ[(٢)] عندي إظهارُ العينِ ياء، وإنما حُذِفَتِ اللامُ تخفيفًا[(٣)] وهيَ مَنْوِيّةٌ مُرادة؛ فقُلِبَتِ العينُ ياءً لِيَدُلّ على إرادةِ الياءِ التي هيَ اللام، كما صَحّتِ الواوُ الثانيةُ في

---

(١) في «المحتسب»: «ضُعِّفَتْ»، وهو الجادّة.

(٢) في «المحتسب»: «حسّنَ...إظهارَ».

(٣) من قوله: «فإنها الثانية فإذا زالت الثانية» إلى هنا سقط من (ط).

تنَظَّرْتُ نَصــــرًا وَالسِّماكَينِ أيهُما عَليَّ من الغَيثِ استُهِلَّت مَواطرُه

وعن ابنِ قُطيب: (عِدوان)، بالكَسْر. فإن قلتَ: ما الفرقُ بينَ موقِعَيْ (ما) المَزيدةِ في القِراءَتَيْن؟ قلتُ: وقعَتْ في المُستفيضةِ مؤكِّدةً لإبهام، أيْ: زائدة في شياعها، **وفي الشّاذّةِ** تأكيدًا للقضاء، كأنّه قالَ: أيّ الأجَلَينِ صمَّمْتُ على قضائِه وجرَّدْتُ عزيمَتِي له. الوكيلُ: الذي وُكِلَ إليه الأمر، ولمّا استعملَ في موضعِ الشّاهدِ والمُهيمِنِ والمُقيت، عُدّيَ بعلى لذلك. رُويَ أنَّ شُعيبًا كانت عندَه عَصَا الأنبياءِ فقال لمُوسى باللَّيل: ادخُل ذلك البيتَ فخُذْ عصًا من تلكَ العصيّ. فأخذَ عصًا هبطَ بها آدمُ من الجنّة، ولم يزلِ الأنبيـاءُ يتوارثُونها حتّى وقعتْ إلى شعيب، فمسَّها وكان مكفوفًا، فضنَّ بهـا فقال:

قولِه: «وكَحّلَ العينَيْنِ بالعواور» دَلالةً على الياءِ في «العواوير»، وإنما حُذِفَتْ استحسانًا وتخفيفًا لا وجوبًا. وأنْشَدَنا أبو عليٍّ للفرزدق:

تَنَظّرْتُ نَصْرًا والسّماكَيْن

البيت». تَمّ كلامُ ابنِ جِنِّي(١).

العوّار: الجبان، والجمع: العواوير، وإنْ شِئْتَ لَمْ تُعوِّضْ في الشعر، وقُلْت: العواور. تَنَظّرْتُ: أي انتَظَرْت. والسّماكان: نجمان: الأعزل: وهو الذي لا شيءَ بَيْنَ يَدَيْه، والرامحُ: هوَ الذي بَيْنَ يَدَيْهِ الكواكب. وهلّ السحابُ واستَهَلّ: إذا انصَبّ شديدًا، و«نصرًا» اسمُ الممدوح، وأَيْهُما أصلُه: أَيُّهُما؛ فسَكّنَ الياءَ للضرورة، و«من» ـ في «مِنَ الغَيْث» ـ للبيان، والمواطِر: جمعُ ماطِرة؛ أي: سحابةٌ ماطِرة. المعنى: انتَظَرْتُ نصرًا ونَوْءَ السماكَيْن، أَيُّهُما استَهَلّتْ مَواطرُه عليّ مِنَ الغَيْث؛ لأني لَمْ أُفرِّقْ بَيْنَ النّصرِ وبَيْنَ السماكَيْنِ في الجُود.

قولُه: (وفي الشاذة)، أي قراءةِ ابنِ مسعود؛ لأنّ «ما» على المشهورةِ: تأكيدٌ للمفعول، وفيهِ إيهام؛ فزادَ في إيهامِه. وفي الشاذّةِ: تأكيدٌ للفعلِ فزادَ في تأكيدِ إسنادِه(٢).

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥-١٥٢)، ولتمام الفائدة انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (١: ٧).

(٢) انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٢، و«الجامع لأحكامِ القرآن» (١٣: ٢٧٩).

غيرَها، فما وقع في يدهِ إلّا هي سبعَ مرات، فعَلِمَ أنَّ له شأنًا. وقيل: أخَذَها جبريلُ بعدَ موتِ آدم، فكانتْ معه حتّى لقيَ بها مُوسى ليلًا. وقيل: أودَعَها شُعيبًا مَلَكٌ في صورةِ رجُل، فأمر بِنتَه أن تأتِيَه بعصا، فأتته بها فردَّها سبعَ مرّات، فلم تقعْ في يدِها غيرُها، فدفعَها إليه، ثمّ نَدِمَ لأنَّها وديعةٌ، فتبِعَه فاختصما فيها، ورضيا أن يَحكُمَ بينَهُما أوَّلُ طالعٍ، فأتاهُما المَلَكُ فقالَ: ألقِياها؛ فمن رفعها فهي له، فعالجها الشَّيخُ فلم يُطِقْها، ورفعها مُوسى.

وعن الحسَنِ: ما كانتْ إلا عصًا من الشجر **اعتَرَضَها اعتراضًا**. وعن الكلبيّ: الشجرةُ التي منها نُوديَ شجرةُ العَوْسَج، ومنها كانت عصاهُ. ولمّا أصبحَ قال له شعيبٌ: إذا بلغتَ مَفرِقَ الطَّريقِ فلا تأخُذْ على يمينِك، فإنَّ الكَلأَ وإنْ كان بها أكثر، إلّا أنّ فيها تِنِّينًا أخشاهُ عليك وعلى الغنم، فأخذتِ الغنمُ ذاتَ اليَمِين، ولم يقدرْ على كفِّها، فمشى على أثَرِها فإذا عشبٌ وريفٌ لم يَرَ مثلَه، فنامَ فإذا بالتِّنِّينِ قد أقبل، فحاربَتْه العصا حتّى قتلَتْه وعادت إلى جنبِ مُوسى داميةً، فلمّا أبْصَرَها داميةً والتِّنِّينُ مقتولًا ارتاحَ لذلك، ولما رجع إلى شعيبٍ مسَّ الغنم، فوجَدَها ملأى البُطونِ غزيرةَ اللَّبَن، فأخبَرَه مُوسى ففرِحَ، وعلِمَ أنَّ لمُوسى والعصا شأنًا، وقال له: إنِّي وهبتُ لك من نَتاجِ غَنَمي هذا العامَ كُلَّ **أدرَعَ ودرعاءَ**، فأُوحيَ إليه في المنام: أن اضْرِبْ بعصاك مُستقى الغنم، ففعل، ثمّ سقى فما أخطأَتْ واحدةً إلّا وضعتْ أدرعَ ودرعاء، فوَفى له بِشَرْطه.

قولُه: (اعتَرَضَها اعتراضًا)، أي: أخَذَها مِنْ عُرْضِ الشّجَر، أي: واحدٍ مِنَ الأشجار. **الجوهري**: قولُهم: اضرِبْ عُرْضَ الحائط؛ أي: اعتَرِضْهُ حيثُ وَجَدْتَ منهُ أيّ ناحيةٍ مِنْ نَواحِيه.

قولُه: (أَدْرَعَ ودَرْعاء)، **الجوهري**: الأَدْرَعُ مِنَ الخيلِ والشاءِ: ما اسْوَدّ رأسُهُ وابْيَضّ سائرُه، والأنثى: دَرْعاء.

[﴿فَلَمَّا قَضَىٰ مُوسَى ٱلْأَجَلَ وَسَارَ بِأَهْلِهِۦٓ ءَانَسَ مِن جَانِبِ ٱلطُّورِ نَارًا قَالَ لِأَهْلِهِ ٱمْكُثُوٓا۟ إِنِّىٓ ءَانَسْتُ نَارًا لَّعَلِّىٓ ءَاتِيكُم مِّنْهَا بِخَبَرٍ أَوْ جَذْوَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ لَعَلَّكُمْ تَصْطَلُونَ * فَلَمَّآ أَتَىٰهَا نُودِىَ مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ ٱلْأَيْمَنِ فِى ٱلْبُقْعَةِ ٱلْمُبَٰرَكَةِ مِنَ ٱلشَّجَرَةِ أَن يَٰمُوسَىٰٓ إِنِّىٓ أَنَا ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَٰلَمِينَ * وَأَنْ أَلْقِ عَصَاكَ ۖ فَلَمَّا رَءَاهَا تَهْتَزُّ كَأَنَّهَا جَآنٌّ وَلَّىٰ مُدْبِرًا وَلَمْ يُعَقِّبْ ۚ يَٰمُوسَىٰٓ أَقْبِلْ وَلَا تَخَفْ ۖ إِنَّكَ مِنَ ٱلْءَامِنِينَ * ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ ۖ فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ ۚ إِنَّهُمْ كَانُوا۟ قَوْمًا فَٰسِقِينَ﴾ ٢٩-٣٢]

سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أيُّ الأجلَينِ قضَى موسَى؟ فقال: (أبعدَهما وأبطأَهما).

وروي أنّه قال: (**قَضى أوفاهُما**، وتزوَّج صُغرَاهُما)، **وهذا خلافُ الرِّوايةِ التي سبقَتْ**. الجَذوَةُ ـ باللُّغاتِ الثّلاث، **وقُرِئَ بهِنَّ جميعًا** ـ: العُودُ الغَليظ، كانت في رأسِه نارٌ أو لم تكُن، قال كُثيِّرٌ:

قولُه: (**سُئِلَ رسولُ الله ﷺ: أيّ الأجلَيْنِ قضى**)، الحديثُ مِنْ روايةِ البخاريِّ عنْ سعيدِ ابن جُبير قال: سألَنِي يهودي: أيّ الأجلَيْنِ قضى موسى؟ فقُلْت: لا أدري، حتى أَقْدَمَ على حَبْرِ العرب، فسألتُ ابنَ عباس، فقال: قضى أكثرَهُما وأطيبَهما؛ لأنّ رسولَ الله إذا قالَ فعل[1].

قولُه: (**قضى أوفاهما**)، أي: أطيبَهما.

قولُه: (**وهٰذا خلافُ الروايةِ التي سَبقَتْ**)، أي: تزوّجَ صُغْراهُما، فإنهُ قال: كُبْراهُما كانتْ تُسمّى «صفرا» والصُّغرى «صفيرا»، وصفرا هيَ التي ذهبَتْ به، وهيَ التي تزوّجَها.

قولُه: (**وقُرِئَ بِهِنّ جميعًا**)، عاصم: بفتحِ الجيم، وحمزة: بضمِّها، والباقون: بكسرِها[2]. «الجذوة» مبتدأ، والخبرُ «العود»، وما بينهما معترضة.

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٨٤).

(٢) وهي لغاتٌ كلّها في الجَذْوة من النار. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٣).

باتَت حَواطِبُ ليلى يَلتمِســـنَ لَها جَزلَ الجُذى غَيرَ خوَّارٍ ولا دَعِرِ

وقال:

وألقَى على قَبسٍ من النَّارِ جَذوَةً شَدِيدًا عَــــليهِ حَرُّها وَالتِهابُها

﴿مِن﴾ الأُولى والثّانيةُ لابتداءِ الغاية، أي: أتاهُ النِّداءُ من شاطئِ الوادي من قِبَلِ الشَّجرة. و﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ بدَلٌ من قولِه: ﴿مِن شَٰطِيِٕ ٱلْوَادِ﴾، بدلُ الاشتِمال؛ لأنَّ

الراغب: الجذوة: التي تبقى مِنَ الحطبِ بعدَ الالتهاب، الجمع: جُذًى بضمِّ الجيمِ وكسرِها. قالَ الخليل: يُقال: جَذا يجذو، نحو: جثا يجثو؛ إلا أنّ «جذا» أدلُّ على اللزوم، يُقال: جَذا القُرادُ في جنبِ البعير؛ إذا اشتدَّ التزاقُهُ به، ومنه: أَجْذَتِ الشجرة: صارَتْ ذاتَ جَذْوَة، وفي الحديث: «كَمَثَلِ الأَرزةِ المُجذِية»[1].

الأرزةُ بفتحِ الراءِ وسكونِها: شجرةُ الأَرْزَن، وهوَ خشبٌ معروف، وقيل: هوَ الصنوبَر.

قولُه: (باتَتْ حَواطِبُ ليلى) البيت[2]، الحواطِب: الجواري اللاتي يطلُبْنَ الحَطَب، والجزل: الحَطَبُ اليابِسُ العظيم، والخَوّار: الضعيف؛ مِنَ الخَوْر، يقال: رُمْحٌ خَوّار، ورَجُلٌ خَوّار. والدّعَر: مصدرُ دَعَرَ دَعَرًا؛ فهوَ عودٌ دَعِر: رديءٌ كثيرُ الدُّخان، ومنهُ أُخِذَتِ الدّعارةُ وهي: الفِسْقُ والخُبْث.

قولُه: (وألقى على قبس) البيت[3]، الجَذْوة: القَبْسةُ مِنَ النار، والمرادُ بها النميمة؛ أي: ألقى على قبسٍ جَذْوةً مِنَ النميمة اشتدّ عليهِ حرُّها والتهابُها؛ لأنها هَيّجَتْ نارَ العداوةِ والفتنةِ بينَ القوم.

استشهدَ بالبيتِ الأوّلِ على أنّ الجذوة: العودُ الغليظُ وليسَ في رأسِهِ نار، وبالبيتِ الثاني على أنّ الجذوة: هي التي على رأسِها نار.

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٩٠، وانظر الحديث المذكور في «صحيح مسلم» (٢٨١٠).
(٢) لابن مُقْبلٍ في «ديوانه» ص٤١.
(٣) لم أهتدِ إلى قائله.

الشَّجرةَ كانتْ نابتةً على الشاطئِ، **كقولِه تعالى**: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾ [الزخرف: ٣٣] **وقُرِئَ**: ﴿ٱلْبُقْعَةِ﴾ **بالضَّمِّ والفتح**. **و**﴿ٱلرَّهْبِ﴾ **بفتحتَيْن**، وضمَّتَيْن، وفتحٍ وسُكون، وضَمٍّ وسكون: وهو الخوف. فإن قلتَ: **ما معنى قولِه**: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾؟ قلتُ: فيه معنَيان، أحدُهما: أنَّ موسى عليه السَّلامُ

قولُه: (**كقولِه**: ﴿لَّجَعَلْنَا لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ لِبُيُوتِهِمْ﴾)، يعني: إبدالُ ﴿مِنَ ٱلشَّجَرَةِ﴾ مِنْ قولِه: ﴿مِن شَٰطِئِ ٱلْوَادِ﴾ بإعادةِ العاملِ بدلَ الاشتمالِ كإبدالِ ﴿لِبُيُوتِهِمْ﴾ مِنْ قولِه: ﴿لِمَن يَكْفُرُ بِٱلرَّحْمَٰنِ﴾.

قولُه: (**وقُرِئَ**: ﴿ٱلْبُقْعَةِ﴾ **بالضمِّ والفتح**)، بالضمّ: سبعة، وبالفتح: شاذّة(١).

قولُه: (**و**﴿ٱلرَّهْبِ﴾ **بفتحتَيْن**)، حفص: ﴿ٱلرَّهْبِ﴾ بفتحِ الراءِ وإسكانِ الهاء(٢)، والحرميان وأبو عمرو: بفتحِهما، والباقون: بضمِّ الراءِ وإسكانِ الهاء(٣).

الراغب: الرهب: مخافةٌ معَ تحرُّز.

قولُه: (**ما معنى [قوله:]** ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾؟)، يعني: علّلَ الله تعالى قولَه: ﴿وَلَا تَخَفْ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ﴾ وعقّبَهُ بقولِه: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ سدًّا يَعْضُدُ التعليل؛ فما موقعُ قولِه: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾؟ وأجاب: أنّ موسى عليهِ السلامُ خافَ خوفًا شديدًا وأُزعِجَ إزعاجًا قويًّا، كأنهُ قبلَ التّولِّي ألقى العصا حينَ صارتْ حيّةً بيدِه؛ فلمّا أرادَ الله أنْ يُؤَمِّنَ جَأْشَهُ ويُزيلَ خَوْفَهُ بها ويَنْهاهُ عمّا صَدَرَ عنهُ مِنَ الاتِّقاءِ باليدِ لغضاضتِه، ويَمْنَحه بَدَلَهُ مُعجِزةً أخرى؛ قالَ أوّلًا: ﴿وَلَا تَخَفْ إِنَّكَ مِنَ ٱلْآمِنِينَ﴾ إزالةً للخَوْف، وقالَ ثانيًا: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ فِى جَيْبِكَ تَخْرُجْ بَيْضَآءَ مِنْ غَيْرِ سُوٓءٍ﴾ امتنانًا عليهِ بمَوْهِبةٍ أخرى؛ مزيدًا لانشراحِ صدرِه، وقالَ ثالثًا: ﴿وَٱضْمُمْ

---

(١) وممن قرأ بها الأشهبُ العُقَيْلي. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٢٨٢).
(٢) وأراد به التخفيف مثل شَعْر وشَعَر. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٤.
(٣) وهما لغتان.

لمّا قلبَ الله العصا حيّةً: فَزِعَ واضطربَ، **فاتّقاها بيدِه** كما يفعلُ الخائفُ من الشّيءِ، فقيلَ له: إنَّ اتِّقاءَكَ بيدِك فيه **غَضاضةٌ** عند الأعداء. فإذا ألقَيْتَها فكما تنقلِبُ حيّةً، فأدخِلْ يدَكَ تحتَ عَضُدِك مكانَ اتِّقائِك بها، ثُمَّ أخرِجْها بيضاءَ ليَحصُلَ الأمرانِ: اجتنابُ ما هو غضاضةٌ عليك، وإظهارُ مُعجِزةٍ أُخرى. والمرادُ بالجَناح: اليدُ؛ لأنَّ يدَيِ الإنسانِ بمنزلة جناحَيِ الطّائر. وإذا أدخلَ يدَه اليُمنى تحتَ عَضُدِ يدِه اليُسرى، فقد ضمَّ جناحَه إليه. والثّاني: **أن يرادَ بضمِّ جناحِه إليه: تجلُّدُه وضبطُه نفسَه**. وتشدُّدُه

إِلَيْكَ جَنَاحَكَ مِنَ ٱلرَّهْبِ﴾ تعليمًا لـهُ مكانَ اتقائِه بهـا. وفي الحقيقةِ قولُـه: ﴿ٱسْلُكْ يَدَكَ﴾، ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ أمرٌ واحد؛ لأنّ معناه: اجعَلْ يدَكَ اليُمْنى تحتَ عَضُدِكَ اليُسرى؛ لأنّ الجَناحَ عبارةٌ عنِ اليد، لٰكنْ صيرّهُما شيئَيْن، ليُعَلِّقَ بكلٍّ غرضًا، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «وإنما كَرّرَ المعنى الواحدَ لاختلافِ الغرضَيْن؛ وذٰلكَ أنّ الغَرَضَ في أحدِهما خروجُ اليدِ بيضاء، والثاني إخفاءُ الرهب» والإمامُ نقلَ الجوابَيْنِ بتمامِهما مِنْ غيرِ زيادةٍ ونقصان، وقال: أحسنُ الناسِ كلامًا فيهِ صاحبُ «الكشاف»[1].

قولُه: (فاتّقاها بيدِه)، أي: جَعَلَ يَدَهُ حاجزةً بينَهُ وبيْنَ المخوفِ كما في حديثِ عليٍّ رَضِيَ الله عنه: «كنا اتّقَيْنا إذا اتّقَيْنا برسُولِ الله ﷺ؛ فلَمْ يَكُنْ إلى العدوِّ أقربُ مِنه»[2].

قولُه: (غضاضة)، يُقال: غَضّ مِنهُ يَغُضُّ غضاضة؛ أي: وَضَعَ ونَقَصَ مِنْ قَدْرِه. و«كما» ـ في قولِه: «فكما تنقلِب» ـ مثلُه في قولِ بعضِهِم: كما أنهُ لا يعلمُهُ فغفرَ الله له، نقلَهُ المالكيُّ عنْ سيبويهِ. وقالَ في «اللُّباب»: الكافُ في قولِهم: كما حَضَرَ زيدٌ قامَ عمرٌو للقِرانِ في الوُقوع.

قولُه: (أنْ يُرادَ بضَمِّ جَناحِهِ [إليه]: تجلُّدُهُ وضبطُهُ نَفْسَه)، يعني: قولُه: ﴿وَٱضْمُمْ إِلَيْكَ جَنَاحَكَ﴾ كنايةٌ عنْ تجلُّدِهِ وضبطِه، وهوَ مأخوذٌ مِنْ فِعْلِ الطائرِ عندَ الأمنِ بعدَ الخوف؛ فيكونُ بهٰذا الوجهِ مستعارًا على التمثيل، والحاصلُ أنهُ في الأصلِ مستعارٌ مِنْ فعلِ

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١١).

(٢) أخرجه الإمام أحمد (١٣٤٦) والبزّار (٧٢٢) وأبو يعلى (٣٠٢) والنسائي في «السنَن الكبرى» (٨٥٨٥).

عندَ انقلابِ العصا حيّةً حتى لا يضطربَ ولا يرهبَ؛ استعارةٌ من فعلِ الطّائر؛ لأنّه إذا خافَ نشَرَ جناحَيْهِ وأرخاهُما. وإلّا فجناحاه مضمومان إليه مُشَمَّران. ومنه ما يُحكى عن عمرَ بنِ عبدَ العزيزِ رحمهُ الله أنَّ كاتِبًا له كان يكتبُ بينَ يدَيْه، فانْفَلَتَتْ منه فَلْتَةُ رِيحٍ، فخَجِلَ وانكَسَر، فقامَ وضربَ بقَلَمِه الأرضَ، فقالَ له عمرُ: خُذ قَلَمَك، واضمُمْ إليك جناحَك، **وليُفْرِخ رَوْعُك**، فإنّي ما سمِعْتُها من أحدٍ أكثرَ ممّا سمِعْتُها من نفسِي.

ومعنى قولِه: ﴿مِنَ ٱلرَّهۡبِ﴾ من أجلِ الرَّهْب، أي: إذا أصابَكَ الرّهبُ عندَ رُؤيةِ الحيّةِ فاضمُمْ إليك جناحَك: جُعِلَ الرَّهَبُ الّذي كان يصيبُه سببًا وعِلّةً فيما أُمِرَ به من ضَمِّ جناحِه إليه. ومعنى: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾، وقولِه: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ﴾ **على أحَدِ التَّفسيرَين**: واحدٌ؛ ولكن خُولِفَ بينَ العِبارَتَيْن، وإنّما كُرِّرَ المعنى الواحدُ لاختلافِ الغَرَضَيْن؛ وذلك أنَّ الغرضَ في أحَدِهما خروجُ اليَدِ بيضاءَ وفي

الطائرِ عندَ هٰذهِ الحالةِ، ثُمّ كَثُرَ استعمالُهُ في التجلُّدِ وضَبْطِ النفسِ حتى صارَ مثلًا فيهِ وكنايةً عنه؛ فعلى هٰذا يكونُ تتميمًا لمعنى ﴿إِنَّكَ مِنَ ٱلۡأٓمِنِينَ﴾.

قولُه: (وليُفْرِخْ رَوْعُك)، الأساس: ومِنَ المجاز: أَفْرَخَ رَوْعُك؛ أي: خلا قلبُكَ مِنَ الهَمِّ خُلُوّ البَيْضةِ مِنَ الفَرْخ، هٰذا ظاهر. وأما «أفرخ روعك» فمَنْ رواهُ بالفتح فوجهُهُ أنْ يُرادَ زوالُ ما يتوقعُهُ المُرْتاع؛ فإذا زالَ ذٰلكَ انقلبَ الرّوْعُ أمنًا. جَعَلَ زوالَ المتوقّعِ الذي هوَ مُتعلّقُ الرّوْعِ بمنزلةِ الفَرْخِ مِنَ البيضة، وكَثُرَ حتى صارَ في معنى الكشفِ والزوال.

قولُه: (على أحد التفسيرَيْن)، وهوَ الوجهُ الأوّل؛ لأنّ المعنى على ما سَبَق: فأَدْخِلْ يدَكَ اليُمنى تحتَ عَضُدِكَ اليُسرى؛ فخُولِفَ بيْنَ العبارتَيْنِ بأنْ ذَكَرَ اليدَ أوّلًا والجناحَ ثانيًا، وإنما كَرّرَ المعنى الواحدَ ليُناطَ بكُلِّ مرّةٍ معنًى مُخالِف. وعلى الوجهِ الثاني قولُه: ﴿ٱسۡلُكۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ﴾ مُجْرى على حقيقتِهِ كما في الأوّل؛ لٰكنّ قولَه: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ كنايةٌ عنِ التجلُّدِ والتشدُّد.

الثّاني: إخفاءُ الرَّهَب. فإن قلتَ: قد جُعِلَ الجناحُ وهو اليَدُ في أحَدِ المَوضِعَيْنِ مضمُومًا وفي الآخَرِ مَضمُومًا إليه، وذلك قولُه: ﴿وَٱضۡمُمۡ إِلَيۡكَ جَنَاحَكَ﴾ وقولُه: ﴿وَٱضۡمُمۡ يَدَكَ إِلَىٰ جَنَاحِكَ﴾ [طه: ٢٢] فما التّوفيقُ بينَهما؟ قلتُ: المرادُ بالجَناحِ المضموم: هو اليَدُ اليُمنى، وبالمَضْمُومِ إليه: اليدُ اليُسرى وكلُّ واحدةٍ من يُمنى اليَدَيْنِ ويُسراهُما: جَناحٌ. ومن بِدَعِ التّفاسير: أنَّ الرَّهْبَ: الكُمُّ، بلُغةِ حِمْيَرَ، وأنَّهم يقُولُون: أعطِني مما في رَهْبِك، ولَيْتَ شِعرِي كيفَ صحَّتُه في اللّغة؟! وهل سُمِعَ من الأثْباتِ الثِّقاتِ الّذينَ تُرتَضى عربِيَّتُهم؟ ثمّ ليتَ شعريْ كيفَ موقِعُه في الآيـة؟ وكيف تطبيقُه المَفْصِلَ كسائرِ كلماتِ التَّنزيل؟ عـلى أنّ موسى صلواتُ الله عليه ما كان عليهِ ليلةَ المُناجاةِ إلّا زُرْمانِقةٌ ....

قولُـه: (ومِنْ بِـدَعِ التفاسير: أنّ الرّهْب: الكُمّ، بلُغةِ حِمْيَر[1])، قالَ محُيي السُّنة: قالَ الأصمَعيّ: سمعتُ بعضَ الأعرابِ يقولُ: أعطني ما في رَهبِك؛ أي: في كُمِّك[2]. أي: اضمُمْ إليكَ يَدَكَ وأخرِجْهُ مِنَ الكُم؛ لأنهُ تناولَ العصا ويدُهُ في كُمِّهِ وهوَ بعيد؛ ولهٰذا قال: «ليت شعري كيفَ موقِعُهُ في الآية؟».

قولُه: (مِنَ الأثبات)، الأساس: هوَ ثَبْتٌ مِنَ الأثبات؛ إذا كانَ ذا حُجّةٍ لِثِقَتِهِ في روايته، ووجدْتُ فلانًا مِنَ الثقاتِ والأعلامِ[3] الأثبات.

قولُه: (زُرْمانِقة)، النِّهاية: وفي حديثِ ابنِ مسعود: أنّ موسى عليهِ السلامُ أتى فرعونَ وعليهِ زُرْمانِقة، أي: جُبّةُ صُوف[4]. والكلمةُ أعجمية، قيل: هيَ عبرانية، وقيل: فارسية[5]؛ أصلُه: أُشْتُرْبانهْ؛ أي: متاعُ الجَمّال.

---

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٩: ٢٩٧٥).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٧).

(٣) في (ط) : «الأعلام» دون واو.

(٤) ذكره أبو عُبيد في «غريب الحديث» (٤: ١٠١).

(٥) ذكرها الجواليقي في «المُعرّب» ص١٧١، ونقل كلامَ أبي عُبَيْدٍ السابق. وزاد: ولم أسمعْها في غير هذا الحديث.

من صُوفٍ لا كُمَّيْ لها. ﴿فَذَٰنِكَ﴾ قرئَ مُخفَّفًا ومُشدَّدًا، فالمُخَّففُ مُثنّى ذاك. والمُشدَّدُ مُثنّى «ذلك». ﴿بُرْهَٰنَانِ﴾ حُجَّتانِ بيِّنَتانِ نيِّرَتان. فإنْ قلتَ: لِمَ سُمِّيَتِ الحُجّةُ بُرهانًا؟ قلتُ: لبَياضِها وإنارَتِها من قولِهم للمرأةِ البيضاءِ: بَرْهَرَهةٌ، بتكريرِ العَيْنِ واللّام معًا. والدَّليلُ على زِيادةِ النُّونِ قولُهم: أَبرَهَ الرَّجُلُ، إذا جاءَ بالبُرهان. ونظيرُه تسمِيَتُهُم إيّاها سلطانًا؛ من السُّليطِ وهو الزَّيتُ، لإنارَتِها.

[﴿قَالَ رَبِّ إِنِّي قَتَلْتُ مِنْهُمْ نَفْسًا فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ * وَأَخِي هَٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِيَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ إِنِّيٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ ٣٣-٣٤]

يقالُ: رَدَأْتُـه: أَعَنتُهُ. والرِّدْءُ: اسـمُ ما يُعانُ به، (فِعْلٌ) بمعنى (مفعولٍ) ....

قولُه: (لا كُمّيْ لها)، مثل: لا غُلامَيْ لك، ولا أبا لك، في سقوطِ النونِ وإقحامِ اللامِ بيْنَ المضافِ والمضافِ إليهِ لتأكيدِ الإضافة.

قولُـه: (قُـرِئَ مُخفّفًـا ومُشـدّدًا)، ابنُ كثيرٍ وأبو عمـرو: «فذانِّك» بتشـديدِ النون(١)، والباقون: بتخفيفِها.

قولُه: (والمُشَدّدُ مُثنّى «ذٰلك»)، قيل: أصلُه: ذانِ لك؛ قُلِبَتِ اللامُ نونًا وأُدغِمَتِ النونُ في النون. وقالَ الزجّاج: وكأنَّ «ذانِّكَ» مُشَدّدًا تثنيةُ «ذٰلك»، و«ذانِكَ» مخفّفًا تثنيةُ «ذاك»؛ جَعَلَ بَدَلَ اللام تشديدَ النونِ في «ذانّك»(٢).

قولُه: (بَرْهَرَهَة)، الأساس: أَبْرَهَ فلان: جاءَ بالبُرهان، وبَرْهَنَ مُوَلّد، والبُرهان: بيانُ الحُجّةِ وإيضاحُها؛ مِنَ البَرَهْرَهة، وهيَ البيضاءُ مِنَ الجواري؛ كما اشْتُقّ السلطانُ مِنَ السليطِ لإضاءتِه.

قولُه: (والرِّدْء: اسمُ ما يُعانُ به)، الراغب: الرِّدْءُ الذي يَتْبَعُ غيرَهُ مُعينًا له، وقد أردأني، والرِّدءُ في الأصلِ مثلُه؛ لٰكنْ تعورِفَ في المتأخِّرِ المذموم، يُقال: رَدَأَ الشيءُ رداءة؛ فهوَ رديء(٣).

(١) ولتعليل هذا الحرف انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٤-٥٤٥.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٣).

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٥٠.

كما أنَّ الدِّفءَ اسمٌ لما يُدفأُ به. قالَ سلامةُ بنَ جَنْدلٍ:

وردئي كُلُّ أبيضَ مَشرَفيٍّ شَحِيذِ الحَدِّ عَضبٍ ذِي فُلُولِ

وقُرِئَ: (رِدًا) على التخفيف، كما قُرِئَ (الخَبَ). ﴿رِدْءًا يُصَدِّقُنِيٓ﴾ بالرَّفْعِ والجَزْمِ صفةٌ وجوابٌ، ونحو: ﴿وَلِيًّا يَرِثُنِي﴾ سواء. فإن قلتَ: تصديقُ أخيه ما الفائدةُ فيه؟ قلتُ: ليسَ الغَرَضُ بتصديقِه أنْ يقولَ له: صدقتَ، أو يقولَ للنّاس: صدقَ مُوسى، وإنَّما هو أن يُلَخِّصَ بلسانِه الحقَّ، ويَبْسُطَ القولَ فيه، ويُجادِلَ به الكفَّارَ ـ كما يفعلُ الرَّجُلُ المِنْطِيقُ ذو العارِضةِ، فذلك جارٍ مَجرى التَّصديقِ المُقيَّدِ، كما يُصدَّقُ القَولُ

قولُه: (كما أنّ الدِّفْءَ اسمٌ لِما يُدْفَأُ به)، الجوهري: الدِّفْء: السخونة؛ تقولُ مِنه: دَفِئَ الرجلُ دَفاءة؛ مثل: كَرِهَ كَراهة، وكذلك: دَفِئَ دَفَأً؛ مثل: ظَمِئَ ظَمَأً، والاسم: الدِّفْءُ، بالكسر، وهو: الشيءُ الذي يُدفِئُك، والجمع: الأَدْفاء.

قولُه: (ورِدْئي كلُّ أبيضَ) البيت[1]، أي: عوني كلُّ سيفٍ مصقولٍ شحيذٍ حديدٍ عَضْبٍ ماضٍ، المَشْرَفيّ: منسوبٌ إلى مشارِفِ الشام، والفُلول: الكَسْرُ في حَدِّ السيف.

قولُه: (وقُرِئَ: «رِداً» على التخفيف)، نافع: «رِداً» بفتحِ الدالِ مِنْ غيرِ همز، والباقون: بإسكانِ الدالِ وبالهمز، وحمزة: على مذهبِهِ في الوقف[2].

قولُه: (﴿يُصَدِّقُنِيٓ﴾ بالرفع والجزم)، عاصمٌ وحمزة: بالرفع، والباقون: بالجزم. وعلى قراءةِ الرفعِ: الجَوابُ محذوف[3].

قولُه: (ذو العارضة)، النِّهاية: في حديثِ عَمرِو بنِ الأهتم[4]: قالَ للزِّبْرِقان: إنهُ شديدُ العارضة؛ أي: شديدُ الناحيةِ ذو جَلَدٍ وصرامة.

---

(١) لم أجده في ديوان سلامة بن جندل، ولم أهتدِ إلى قائله.

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٥.

(٣) ولتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٣).

(٤) في (ط) «الأهيم».

بالبُرهان؛ ألا تَرى إلى قولِه: ﴿وَأَخِى هَـٰرُونُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّى لِسَانًا فَأَرْسِلْهُ مَعِىَ رِدْءًا يُصَدِّقُنِىٓ إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾، وفضلُ الفصاحةِ إنَّما يُحتاجُ إليه لذلك، لا لقولِه: صدقتَ؛ فإنَّ سَحْبانَ وباقلًا يستَوِيانِ فيه ـ، أو يَصلَ جَناحَ كلامِه بالبيان، حتّى يُصدِّقَه الذي يَخافُ تكذيبَه، فأُسنِدَ التَّصديقُ إلى هرونَ؛ لأنَّه السببُ فيه إسنادًا مجازيًّا. **ومعنى الإسنادِ المجازيِّ**: أنَّ التَّصديقَ حقيقةٌ في المُصدِّقِ، فإسنادُه إليه حقيقةٌ، وليس في السَّببِ تصديقٌ، ولكنِ استُعِيرَ له الإسنادُ؛ لأنَّه لابَسَ التَّصديقَ بالتَّسبُّبِ كما لابَسَهُ الفاعِلُ بالمُباشَرةِ. **والدَّليلُ على هذا الوجهِ قولُه**: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾ وقراءة

قولُه: (ويصلَ[1] جَناحَ كلامِهِ بالبيان)، شَبّهَ الكلامَ الماضي بالسّهْمِ المُرْسَل، فإذا وصلَ السّهْمُ بالجَناح؛ قَصَدَ الرّمِيّةَ فلا يلتوِي عندَها[2]، كَذٰلكَ الكلامُ إذا بُيِّنَ وزِيدَ في بُرْهانِه؛ تَمَكّنَ عندَ السامعِ وأخذَ بمجامعِ قلبِه. والفرقُ بينَ هٰذا الوجهِ[3] هوَ أنّ هارونَ في الأوّلِ كانَ ناقلًا لكلامِ موسى عليهما السلامُ ومؤدِّيًا على وجهٍ أبْيَنَ وأكْشَف؛ فمعنى ﴿يُصَدِّقُنِىٓ﴾: يُلخِّصُ كلامي، فإنّ الكلامَ المُلَخّصَ مؤثِّر؛ فكأنّهُ يُصدِّقُهُ فيما ادّعاه، والمعنى على الثاني: يؤيِّدُ[4] كلامي بالبرهانِ والبيان؛ فيصدِّقني قومي بسَبَبِه. فالمصدِّقُ على الأوّلِ هارون، وعلى الثاني القوم. والأوّلُ مِنْ إطلاقِ المُسَبِّبِ على السّبَب، والثاني مِنَ الإسنادِ المجازي.

قولُه: (ومعنى الإسناد المجازي)، يعني: أنّ التصديقَ حقيقةٌ في القوم وهُمُ الذينَ يباشرونَهُ بأنفسِهم؛ فإسنادُ الفعلِ إليهم حقيقة، وليس في هارون تصديق؛ ولٰكنْ لمّا كانَ السببَ في التصديقِ استُعيرَ الإسنادُ له، ونحوُه: بنى الأميرُ المدينة؛ والأميرُ إنما أمرَ بالبناء، فأسندَ إلى الحاملِ كما أسندَ إلى المباشر.

قولُه: (والدليل على هٰذا الوجه قوله: ﴿إِنِّىٓ أَخَافُ أَن يُكَذِّبُونِ﴾)، لأنّ التقدير: أرسلْهُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أو يصل».

(٢) في النسخة «ف»: «عنها».

(٣) في النسخة «ف»: «الوجه الأول»، ولا معنى لهذه الزيادة.

(٤) في (ط) : «يزيد».

من قرأ: (ردءًا يُصَدِّقُوني)، وفيها تقويةٌ للقراءةِ بجَزْمِ (يُصَدِّقْني).

[﴿قَالَ سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ وَنَجْعَلُ لَكُمَا سُلْطَانًا فَلَا يَصِلُونَ إِلَيْكُمَا بِآيَاتِنَا أَنتُمَا وَمَنِ اتَّبَعَكُمَا الْغَالِبُونَ﴾ ٣٥]

العَضُدُ: قَوامُ اليَدِ، وبِشِدَّتِها تشتَدُّ. قالَ طَرَفةُ:

أَبَنـي لُبَيْنَى لَستُمُ بِيَـدٍ ... إلّا يدًا ليسَتْ لها عَضُدُ

ويُقالُ في دُعاءِ الخَيرِ: شَـدَّ الله عَضُـدَكَ، وفي ضِـدِّه: فتَّ الله في عَضُدِك. ومعنى ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ سنُقَوِّيك به ونعينُك، فإمّا أن يكونَ ذلك لأنَّ اليَدَ تشتَدُّ

معي ليكونَ سببًا لأنْ يُصدِّقَني قومي. فقيلَ له: لِمَ ذٰلك؟ فأجاب: إني أخافُ أنْ يُكذِّبون. وهوَ الوجه؛ لأنهُ مقابلٌ لقولِه: ﴿فَأَخَافُ أَن يَقْتُلُونِ﴾. ولمّا كانَ جُلّ غَرَضِهِ عليهِ السلامُ الدينُ وكانَ يُؤْثِرُه على حظِّ نفسِه؛ جاءَ بـ «أنْ» في هٰذا التعليل، وبالفاءِ في الأوّل؛ لأنهُ تعليلٌ لتصديقِ القوم، كأنهُ قيل: أَرسِلْهُ معي رِدْءًا لأَن يُصَدِّقْني قومي؛ لأني أخافُ أنْ يُكذِّبون.

قولُه: (وفيها)، أي: في قراءةِ «يُصدِّقوني» تقويةٌ لقراءةِ مَنْ جَزَم؛ لأنّ «يُصدِّقوني» لا يصلحُ أنْ يكونَ صفةً لقولِه: ﴿رِدْءًا﴾؛ لعَدَمِ المطابقة؛ فتعيّنَ أنْ يكونَ جوابًا؛ وذٰلكَ لأنّ كلتا القراءتَيْنِ تدلُّ على أنّ الإرسالَ علةٌ للتصديق، وتقريرُه: أنْ يُصدِّقوني؛ استئنافٌ كأنهُ قيل[1]: لِـمَ تُرسِلُه؟ فقيلَ في الجواب: يُصدِّقوني أي: لَأجْلِ أنْ يُصَدِّقوني؛ اعتمادًا على فهمِ السامِع. و«يُصدِّقْني» بالجزمِ جوابُ الأمر؛ فيكونُ معناه: أنْ تُرسِلَهُ معي يُصَدِّقْني؛ فالأوّلُ سببٌ للثاني.

قولُه: (أَبَني لُبَيْنى) البيت[2]، لُبَيْنى: مُصَغّرٌ اسمُ أَمة؛ عَيّـرَهُم بكَوْنِهِم أبناءَ أَمة، ونَصَبَ «يدًا»، والمستثنى منهُ مجرورٌ بالباء؛ فجعلَ الاستثناءَ مِنَ مَوضِعِ الباءِ لا مِنْ لفظِه.

قولُـه: (ومعنى ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾: سنُقَوِّيكَ بِهِ ونُعينُك؛ فإمّا أنْ يكـونَ)،

---

(١) سقط لفظ «قيل» من النسخة «ح».

(٢) سبق تخريجه.

بِشِدّةِ العَضُـد. والجملةُ تقوى بشِدّةِ اليَدِ على مزاوَلةِ الأُمور. وإمّا لأنَّ الرَّجُلَ شُبِّهَ باليَدِ في اشتِدادِها باشتدادِ العَضُد، فجُعِلَ كأنّه يَدٌ مُشتدّةٌ بعَضُدٍ شديدةٍ. ﴿سُلْطَـٰنًا﴾ غلبةً وتسلُّطًا. أو حُجّةً واضِحةً ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾ متعلِّقٌ بنحوِ ما تعلَّقَ به ﴿فِى تِسْعِ ءَايَـٰتٍ﴾، أي: اذهبا بآياتِنا. أو بـ﴿وَنَجْعَـلُ لَكُمَا سُلْطَـٰنًا﴾، أي: نسلِّطُكما بآياتِنا. أو بـ(لا يَصِلون)، أي: تمتنِعُون منهُم بآياتِنا. **أو هو بيان لـ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ لا صلةٌ**، لامْتِناعِ تقدُّم الصِّلةِ على المَوْصُول. ولو تَأَخَّرَ لم يَكُنْ إلّا صلةً له. ويجوزُ أن يكونُ **قَسَمًا جوابُه**: ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾، مُقدَّمًا عليه. **أو من لَغوِ القَسَم**.

[﴿فَلَمَّا جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِـَٔايَـٰتِنَا بَيِّنَـٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَـٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّفْتَرًى وَمَا سَمِعْنَا بِهَـٰذَا فِىٓ ءَابَآئِنَا ٱلْأَوَّلِينَ ﴾٣٦]

يعني: أنّ قولَه: ﴿سَنَشُدُّ عَضُدَكَ بِأَخِيكَ﴾ عبارةٌ عنْ قولِنا: سنُقَوِّيك، وطريقُهُ وجهان: أحدُهما: أنْ يكونَ مجازًا مُرسلًا مِنْ بابِ إطلاقِ السّبَبِ على المُسَبّبِ بمَرْتبَتَيْن؛ فإنّ الأصل: سنُقَوِّيك به، ثُمّ نُقَوِّي يَدَكَ به، ثُمّ سَنشُدُّ عَضُدَكَ به.

وثانيها: أنْ يكونَ استعارة؛ شَبّهَ حالةَ موسى بالتّقَوِّي بأخيهِ بحالةِ اليدِ المُتَقَوِّي بالعَضُد؛ فجُعِلَ كأنهُ يدٌ مُشتَدّةٌ بعَضُدٍ شديدة.

قولُـه: (**أو هوَ بيـانٌ لـ﴿ٱلْغَـٰلِبُونَ﴾ لا صِـلة**)، كأنـهُ قيـل: بمـاذا نَغْلِـبُ؟ وأُجيبَ: ﴿بِـَٔايَـٰتِنَآ﴾.

قولُه: (**قَسَمًا جوابُه**: ﴿فَلَا يَصِلُونَ﴾)، فيهِ تساهُل؛ لأنّ جوابَ القَسَمِ لا يتقدّمُ عليه، ولا يكونُ فيهِ فاء. ولعلّ مُرادَهُ أنّ ما قبلَهُ يَدُلُّ على أنّ جوابَهُ محذوف.

قولُه: (**أو مِنْ لَغْوِ القَسَم**)، قيل: أيْ لا جوابَ له؛ يعني: مطلقًا لا لفظًا ولا تقديرًا؛ بلْ جيءَ بِهِ مُقحَمًا لمجرّدِ التأكيد؛ كقولِك: زيدٌ وأبيكَ منطلق. قالَ صاحبُ «الفرائد»: جوابُه محذوف؛ لأنّ التقدير: زيدٌ منطَلِقٌ واللهِ إنّ زيدًا لمنطَلِق، تُرِكَتْ لِدَلالةِ الجملةِ المذكورة. وإنّما سُمِّيَ لَغْوًا؛ لأنّ القائلَ غيرُ قاصدِ القَسَم، وإنّما أُجرِيَ على لسانِهِ بطريقِ العادة. وقلتُ: هٰذا لا يجوزُ في كلامِ اللهِ المجيدِ لا سيّما مِنَ اللهِ تعالى.

﴿سِحۡرٞ مُّفۡتَرٗى﴾ سِحْرٌ تعمَلُه أنتَ، ثمّ تفتَرِيهِ على الله. أو: سحرٌ ظاهرٌ افتِراؤُه. أو: موصوفٌ بالافتراءِ كسائِرِ أنواعِ السِّحرِ، وليسَ بِمُعجِزةٍ من عندِ الله. ﴿فِيٓ ءَابَآئِنَا﴾ حالٌ منصوبةٌ عن هذا، أي: كائنًا في زمانِهم وأيّامِهم، يريدُ: ما حُدِّثْنا بكونه فيهم، ولا يخلو من أن يكُونُوا كاذِبِينَ في ذلك، وقد سمِعُوا وعَلِمُوا بنَحْوِه. أو يريدوا أنَّهم لم يسمَعُوا بمِثْلِه في فَظاعتِه. أو: ما كانَ الكُهّانُ يُخبِرُون بظُهورِ مُوسى ومجيئِه بما جاءَ به. وهذا دليلُ أنَّهم حُجُّوا وبُهِتُوا، وما وَجَدُوا ما يدفَعُون به ما جاءَهم من الآياتِ إلّا قولهم: هذا سحرٌ وبِدْعةٌ لم يسمعوا بمِثْلِها.

[﴿وَقَالَ مُوسَىٰ رَبِّيٓ أَعۡلَمُ بِمَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ مِنۡ عِندِهِۦ وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِۚ إِنَّهُۥ لَا يُفۡلِحُ ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٣٧]

يقولُ: ﴿رَبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ منكم بحالِ مَن أَهَّلَهُ الله للفَلاحِ الأَعْظمِ، حيث جعلَه نبيًّا وبعَثَهُ بالهُدى، ووَعَدَهُ حُسنَ العُقبى: يعني نفسَه، ولو كانَ ـ كما تزعُمون ـ كاذبًا ساحِرًا مُفتَرِيًا لما أَهَّلَهُ لذلك؛ لأنّه غنِيٌّ حَكِيمٌ لا يُرسِلُ الكاذِبِينَ، ولا يُنبِّئُ السَّاحِرِينَ، ولا يُفلِحُ عندَه الظّالمون. و﴿عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ هي العاقبةُ المحمودةُ. والدَّلِيلُ عليه قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ وقولُه: ﴿وَسَيَعۡلَمُ ٱلۡكُفَّٰرُ لِمَنۡ عُقۡبَى ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٤٢]، والمُرادُ بالدّارِ: الدُّنيا، وعاقِبتُها وعُقباها: أن تُختَمَ للعبدِ بالرَّحمةِ والرِّضوان وتَلَقِّي الملائكةِ بالبُشرى عندَ الموت. فإن قلتَ: العاقبةُ المحمودةُ والمذمومةُ؛ كِلْتاهُما يصحُّ أنْ تُسمّى عاقبةَ الدّار؛ لأنَّ الدُّنيا إمّا أن تكون خاتِمتُها بخيرٍ أو بشرٍّ،

قولُه: (أو موصوفٌ بالافتراءِ كسائرِ أنواعِ السِّحْر)، هٰذا بناءٌ على مذهبِهِ أنّ السِّحْرَ لا أَثَرَ لهُ في نفسِه، وأنهُ حِيلةٌ وتَمْويه؛ كما نَصّ عليهِ في البقرةِ عندَ قولِه: ﴿يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة: ١٠٢]. فعلى هٰذا الوجهِ ﴿مُّفۡتَرٗى﴾ باقٍ على إطلاقِه، وهوَ صفةٌ مؤكِّدة، وعلى الوجهِ الأولِ صفةٌ مُخصّصةٌ مُقيّدةٌ بما ذكرَه؛ أي: ما جئتَ بِهِ ليسَ بمُعجِز؛ بلْ هوَ سِحْرٌ تفتريهِ أنتَ على الله، أو: ليسَ بمُعجِز؛ بلْ هوَ سحرٌ ظاهرٌ غيرُ خافٍ على أحد.

فَلِمَ اختُصّتْ خاتمتُها بالخَيْرِ بهذه التَّسميةِ دُونَ خاتِمَتِها بالشَّرِّ؟ قلتُ: قد وضَعَ الله سبحانَه **الدُّنيا مجازًا إلى الآخرة وأراد بعبادِه أن لا يعمَلُوا فيها إلّا الخير**، وما خلَقَهُم

قولُه: (**الدنيا مجازًا إلى الآخرة**)، أي: موضعُ الجوازِ وممرٌّ إلى الآخرة.

قولُه: (**وأرادَ بعباده أنْ لا يعملوا فيها إلا الخير**)، وهوَ مدفوعٌ بقولِه: ﴿وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَجَعَلَ ٱلنَّاسَ أُمَّةً وَٰحِدَةً﴾ [هود: ١١٨]. قالَ مُحيي السُّنة: ﴿وَمَن تَكُونُ لَهُۥ عَٰقِبَةُ ٱلدَّارِ﴾ أي: العُقْبى المحمودة(١).

وقلتُ: لعلّ معنى كونِها محمودةً أنها مُقتَرِنةٌ بقولِه: ﴿لَهُۥ﴾؛ فلَوْ قيل: «عليه» أو ما يجري مَجْراها ـ كما سيجيءُ بُعَيْدَ هٰذا ﴿فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ـ لانْقلَبَتْ إلى السُّوء، ولوْ لَمْ يُقيِّدْها بأحدِهما جازَ أنْ تُقيّدَ بالمحمودة أو بالسُّوء.

الانتصاف: أما وَجْهُ العاقبةِ المطلَقةِ وإرادةِ الخيرِ بها فهوَ أنّ الله هدى الناسَ إليها ووعدَهُمْ ما في سُلوكِها مِنَ النجاةِ ـ إذ هي المأمُور بها، وعوملت معاملةَ ماهو مراد، وإن لم تكن مرادة(٢) ـ والنعيم، ونهاهُمْ عَنْ ضِدِّها وتَوَعّدَ عليهِ بالعقابِ الأليم، وركّبَ فيهِمْ عقولًا تُرشِدُهمْ إلى عاقبةِ الخيرِ، وأزاحَ عِللهم؛ فكانَ مِنْ حَقِّهِمْ أنْ يَسلُكُوا طريقَ الخيرِ، وأنْ يَجعلُوها نُصْبَ أَعيُنِهِم؛ فأُطلِقَتِ العاقبةُ للخيرِ لذٰلك؛ إذْ هيَ المأمورُ بها، وعُومِلَتْ معامَلَةَ ما هوَ مرادٌ وإنْ لَمْ تكُنْ مُرادة. ثُمّ قال: «لولا قولُه تعالى: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمُ ٱللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوٓءُ ٱلدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٥] لقُلْتُ: استعمالُ اللامِ هوَ الدالُّ على كونِها خيرًا، واستعمالُ «عليهم» على كونِها شَرًّا»(٣).

وقلتُ: الآيةُ غيرُ مانِعةٍ عنْ ذٰلك؛ فإنّ قرينةَ اللعنةِ والسُّوءِ مانِعةٌ عنْ إرادةِ الخيرِ، وإنّما أتى بـ﴿لَهُمْ﴾ ليُؤذِنَ أنّهما حقّانِ ثابتانِ لهُمْ لازمانِ إياهم. ويَعْضُدُهُ التقديمُ المفيدُ للاختصاص.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٨).

(٢) من قوله: «إذ هي المأمور بها» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١١).

إلّا لأجْلِه؛ لِيتَلقَّوا خاتِمَةَ الخَيرِ وعاقِبَةَ الصِّدقِ، ومَن عَمِلَ فيها خلافَ ما وضَعَها الله لهُ فقد حرّف؛ فإذن عاقبتُها الأصْليّةُ هي عاقِبةُ الخَيرِ. وأمّا عاقبةُ السُّوءِ فلا اعتِدادَ بها؛ لأنّها من نتائجِ تحريفِ الفُجّار. وقرأَ ابنُ كثيرٍ: (قال موسى) بغيرِ واوٍ، على ما في مصاحفِ أهلِ مكّةَ، وهي قراءةٌ حسنةٌ؛ لأنَّ الموضِعَ مَوضِعُ سؤالٍ وبحثٍ عمّا أجابَهُم به مُوسى عليه السَّلامُ عند تسمِيَتِهم مِثْلَ تلك الآياتِ الباهرةِ سِحرًا مُفترى. ووجهُ الأُخرى: أنّهم قالُوا ذلك. وقالَ مُوسى عليه السَّلامُ هذا، ليُوازِنَ النّاظِرُ بينَ القَوْلِ والقَوْلِ، ويتبصّرَ فسادَ أحدِهما وصحّةَ الآخر، وَبِضِدِّهَا تَتَبَيَّنُ الأشياءُ. **وقُرِئَ: ﴿تَكُونُ﴾ بالياءِ والتّاء.**

[﴿وَقَالَ فِرْعَوْنُ يَٰٓأَيُّهَا ٱلْمَلَأُ مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ فَٱجْعَل لِّى صَرْحًا لَّعَلِّىٓ أَطَّلِعُ إِلَىٰٓ إِلَٰهِ مُوسَىٰ وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ ٣٨]

رُوِيَ أنّه لمّا أَمَر ببِناءِ الصَّرحِ، جَمعَ هامانُ العُمّال حتّى اجتمعَ خمسونَ ألفَ بنّاءٍ سوى الأتباعِ والأُجَراء، وأمرَ بطَبْخِ الآجُرِّ والجِصِّ، ونَجرَ الخشبَ وضَربَ المَسامِير، فشيَّدُوه حتّى بلَغَ ما لمْ يبلُغْهُ بنيانُ أحدٍ من الخَلْق، فكان الباني لا يقدِرُ أن يقِفَ على رأسِه يبني، فبعثَ الله تعالى جبريلَ عليهِ السَّلامُ عند غُروبِ الشَّمس، فضربَه بجَناحِه فقَطَعَه ثلاثَ قِطَع: وقعتْ قطعةٌ على عَسْكَرِ فِرعَونَ فقتلتْ ألفَ ألفِ رجُلٍ، ووقعتْ قطعةٌ في البحر، وقِطعةٌ في المغرِب، ولم يبقَ أحدٌ من عُمّالِه إلّا قد هَلَك. ويُروى في هذه القصّة: أنَّ فرعونَ ارتقى فوقَه فرمى بنُشّابه نحوَ السّماء، فأرادَ الله أن يَفتِنَهم فرُدَّت إليه وهي ملطوخةٌ بالدَّم؛ فقالَ: قد قتلتُ إلـٰه موسى، فعندَها بعثَ الله جبريلَ عليهِ السَّلامُ لهَدْمِه، والله أعلمُ بصحّتِه.

قولُه: (وقُرِئَ ﴿يَكُونَ﴾ بالياءِ والتاء)، حمزةُ والكسائي: بالياءِ التحتانية، والباقون: بالتاء[1].

---

(١) وحجّةُ من قرأ بالياء أنّ تأنيثَ العاقبةِ غير حقيقي، وحجّةُ مَن قرأ بالتاءِ تأنيثُ العاقبة، فذهب إلى اللفظِ لا إلى المعنى. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٦.

قَصَدَ بنفْيِ عِلْمِه بإلهٍ غيرِه: نفيَ وجودِه، معناه: ما لكم من إلهٍ غيري، كما قال عزّ وجلّ: ﴿قُلْ أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [يونس: ١٨] معناه: بما ليسَ فيهنَّ، وذلك لأنَّ العلمَ تـابعٌ للمعلومِ لا يتعلّق به إلا على ما هو عليه، فإذا كان الشّيءُ معدومًا لم يتعلَّقْ به موجودًا، فمن ثمَّ كان انتفاءُ العلمِ بوُجودِه لانتفاءِ وجودِه. وعُبِّرَ عنِ انتفاءِ وُجودِه بانتِفاءِ العلمِ بوُجودِه. **ويجوزُ أن يكونَ على ظاهرِه**، وأنَّ إلـٰهًا غيرَه غيرُ معلومٍ عندَه، ولكنَّه مظنونٌ بدليلِ قولِه: ﴿وَإِنِّى لَأَظُنُّهُۥ مِنَ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾، وإذا ظنَّ موسى عليه السَّلامُ كاذبًا في إثباتِه إلهًا غيرَه ولم يعلَمْهُ كاذبًا، فقد ظنَّ أنَّ في الوُجودِ إلهًا غيرَه، ولو لم يكُنِ المَخذُولُ ظانًّا ظنًّا كاليَقِين؛

قولُه: (قَصَدَ بنفي علمِه بإلٰهٍ غيرِه: نفيَ وجودِه)، الانتصاف: وَهِمَ فيهِ الزمخشري؛ لأنّ الله عبَّرَ عنْ نفيِ المعلومِ بنفيِ العلمِ في قولِه: ﴿أَتُنَبِّـُٔونَ ٱللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ﴾ [يونس: ١٨]؛ فظنّ أنّ سِرّ التعبيرِ شاملٌ لكلِّ تعلُّقٍ بالمعلوم، وليسَ كذٰلك؛ بلْ هٰذا التعبيرُ لا يكونُ إلا في علمِ الله؛ لعمومِ تعلُّقِهِ بجميعِ المعلومات؛ حتى لا يعزُبُ عنهُ مِثقالُ ذَرّة، وعِلْمُ المخلوقينَ ليستْ لهُ هٰذهِ الدرجة(١).

وقلتُ: إنّ فِرعونَ كانَ يَدّعي الإلٰهية؛ فعامَلَ بعِلْمِهِ معامَلَةَ عِلْمِ الله؛ ومِنْ ثَمّ طغى وتكبّرَ وقال: ﴿أَنَا۠ رَبُّكُمُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النازعات: ٢٤]، وقال: ﴿فَأَوْقِدْ لِى يَٰهَٰمَٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾، ولمْ يَقُلْ: اطبخْ لي الآجُر؛ تعاظُمًا، كما قالَ مَنْ لَهُ العظَمةُ حقيقةً: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ﴾ [الرعد: ١٧]. ومِنْ تعاظُمِهِ نداؤُهُ لوزيرِهِ باسمِهِ وبحرفِ النداء، وتوسيطِ ندائِهِ خلالَ الأمر.

قولُـه: (ويجوزُ أنْ يكونَ عـلى ظاهرِه)، يعني أنّ قولَـه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ﴾ واردٌ على الشكِّ وإجرائِهِ مجْرى سائرِ علومِ الخلقِ في أنهُ لا يلزمُ مِنْ نفيِ تعلُّقِهِ بوجودِ أمرٍ نفيُ ذٰلكَ الأمر؛ فهوَ أحقرُ مِنْ ذٰلك، ويؤيِّدُهُ استعمالُهُ «لعلّ» والظنّ. ويمكنُ أنْ يُقال: إنّ الظاهرَ أنّ كلامَه الأوّلَ كانَ تمويهًا وتلبيسًا على القوم، والثاني مُواضَعةٌ معَ صاحبِ سِرِّهِ هامان؛ فإثباتُ الظنِّ في الثاني لا يَدفَعُ أنْ يكونَ نفيُ العِلمِ في الأوّلِ لنفيِ المعلوم.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١٣).

بل عالمًا بصحّةِ قَولِ مُوسى عليه السَّلامُ لقولِ مُوسى له: ﴿لَقَدْ عَلِمْتَ مَآ أَنزَلَ هَٰٓؤُلَآءِ إِلَّا رَبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ بَصَآئِرَ﴾ [الإسراء: ١٠٢] لَمَا تكلّفَ ذلك البُنيانَ العظيم، ولَمَا تعبَ في بنائِه ما تعِب، لعلّه يطّلِعُ بزَعْمِه إلى إلٰـهِ مُوسى عليه السَّلام، وإن كانَ جاهلًا مُفرِطَ الجهلِ به وبصِفاتِه؛ حيثُ حَسِبَ أنّه في مكانٍ كما كانَ هو في مَكان، وأنّه **يُطلَعُ إليه** كما كان يُطلَعُ إليه إذا قَعَدَ **في عِلِّيَّتِه**، وأنه مَلِكُ السَّماء؛ كما أنَّه مَلِكُ الأرض. ولا ترى بيِّنةً أثْبتَ شهادةً على إفراطِ جهلِه وغباوَتِه وجهلِ مَلَئِه وغباوَتِهم؛ من أنّهم رامُوا نَيْلَ أسبابِ السّمٰواتِ بصَرحٍ يبنُونَه، وليتَ شِعري؛ أكانَ يُلَبِّسُ على أهلِ بلادِه ويضحكُ من عقولِهم، حيثُ صادَفَهم أغبى النّاسِ وأخلاهُم من الفِطَنِ وأشبَهُهُم بالبَهائِم بذلك؟ أم كانَ في نفسِه بتلكَ الصِّفة؟ وإنْ صحَّ ما يُحكى من رُجوعِ النُّشّابةِ إليه ملطوخةً بالدَّم، فتهكَّمَ به بالفعل، كما جاءَ التَّهَكُّمُ بالقَول، في غَيْرِ موضِعٍ من كتابِ الله بنُظرائِه من الكَفَرة. ويجوزُ أنْ يُفَسَّرَ الظَّنُّ **على القَولِ الأوّلِ**؛ باليَقِين، كقولِه:..

قولُه: (**يُطلَعُ إليه**)، المَطْلَع: المأتى؛ يُقال: أينَ مَطْلَعُ هٰذا الأمر؟ أي: مأتاهُ الذي يُطلَعُ عليهِ مِنْ إشرافٍ إلى[1] انحدار.

قولُه: (في عِلِّيّته)، أي: غُرْفتِه، هيَ فُعِّيلة؛ مثل: مُرِّيقة، وأصلُها: عُلِّيوة. وقيل: هيَ العِلِّيّةُ بالكسرِ على فِعِّيلة؛ جُعِلَ مِنَ المُضاعَف؛ إذْ ليسَ في الكلامِ فُعِّيلة.

قولُه: (على القولِ الأوّلِ)، أي: على أنْ يكونَ القصدُ بنفيِ عِلْمِهِ في قولِه: ﴿مَا عَلِمْتُ لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرِى﴾ نفيَ وجودِ إلٰهٍ غيرِه؛ أي: ما لَكُمْ مِنْ إلٰهٍ غيري البتّة، وإني على يقينٍ أنّ موسى كاذب؛ فحينئذٍ يتناقضُ الأمرُ ببناءِ الصّرْح، كما قالَ فيما سبق: «لوْ لمْ يَكُنِ المخذولُ ظانًّا؛ لَمَا تكلّفَ ذٰلكَ البُنيان».

(١) في (ط): «أو»، والمثبت أوفق لكلام الجوهري في «الصحاح»، وكلام المؤلف مستفاد منه.

فقُلْتُ لهمْ ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجَّجٍ

ويكونُ بناءُ الصَّرحِ مناقضَةً لِما ادَّعاهُ من العلمِ واليَقِين، وقد خَفِيَتْ على قومِه لغباوَتِهم وبَلَهِهِم. أو لمْ تَخفَ عليهم، ولكنّ كلًّا كانَ يخافُ على نفسِه سوطَه، وسيفَه، وإنّما قال: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾، ولم يقُل: اطبُخ لي الآجرَّ واتَّخِذْه، لأنَّه أوّلُ من عَمِلَ الآجُرَّ، فهو يُعلِّمَه الصَّنعة، ولأنَّ هذه العبارةَ **أحسنُ طِباقًا لفصاحةِ القُرآنِ** وعلوِّ طبقتِه، **وأشبهُ بكلامِ الجبابرة.**

قولُه: (فقلتُ لهمْ ظُنُّوا بألفَيْ مُدَجّجٍ)، تَمامُه:

سَراتُهُمُ في الفارسيِّ المُسَرّد[١]

مُدَجّج: مُغطّى في السلاح؛ مِنْ: دَجّجَتِ السماءُ إذا تَغَيّمَت، والسّراة: الرؤساء، وظُنُّوا ـ بضمِّ الظاء ـ: أمر، الفارسي: الدِّرْعُ المنسوبُ إلى الفارس[٢]، وهوَ مَثَلٌ في الجودة. يُنذِرُ قومًا بهجومِ جيشٍ تامِّ السلاحِ؛ أي: قلتُ لهم: أَيْقِنُوا بإتيانِ ذٰلكَ الجيش.

قولُـه: (أحسَنُ طِباقًا لفصاحةِ القرآن)، قالَ صاحبُ «المثل السائر»: فانظرْ إلى قولِهِ تعالى: ﴿فَأَوْقِدْ لِي يَـٰهَـٰمَـٰنُ عَلَى ٱلطِّينِ﴾؛ فإنهُ لَمّا جيءَ بها يقتضي أنْ يَذكُرَ لفظَ «الآجُرّ» عَدَلَ مِنهُ إلى هٰذهِ العبارة، ولم يَذْكُرْ لفظَ «القَرْمَد» كما فَعَلَ النابغة:

أو دُمْيةٍ في مَرْمَرٍ مرفوعةٍ   بُنِيَتْ بآجُرٍّ يُشادُ بقَرْمَدِ

فإنّ أُولى العبارتَيْنِ مُبتَذَلَةٌ سخيفةٌ متداوَلةٌ بينَ العامة، والثانيةُ متنافِرةٌ وحْشِيّةٌ غريبةٌ يضعانِ الكلامَ مِنْ قَدْرِه[٣].

قولُه: (وأشبَهُ بكلامِ الجبابرة)، أي: أَوْقِدْ لي على هٰذا الشيءِ المسمّى بالطين؛ كأنهُ شيءٌ حقيرٌ لا يصلُحُ مِنْ مثلِ الملوكِ أنْ يتلفّظَ به، ويَدخُلُ في تسميتِهِ في زُمْرةِ العامة؛ كما عَبّرَ الله

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في النسخة «ف»: «وهم».

(٣) «المثل السائر» (١: ١٨٦). وانظر البيت في «ديوان النابغة الذبياني» ص٩٣.

وأمْرُ هامانَ ـ وهو وزيرُه ورديفُه ـ بالإيقادِ على الطِّين منادًى باسمه بـ«**يا**» **في وسَطِ الكلام**؛ دليلُ التّعظيمِ والتَّجبُّر. وعن عُمرَ رضيَ الله عنهُ أنَّه حينَ سافرَ إلى الشّام ورأى القُصورَ المُشَيَّدةَ بالآجُرِّ قال: ما علمتُ أنّ أحدًا بنى بالآجُرِّ غيرُ فرعون. والطُّلُوعُ والاطِّلاع: الصُّعود. يقال: طَلَعَ الجبلَ واطَّلَع: بمعنى.

[﴿وَٱسْتَكْبَرَ هُوَ وَجُنُودُهُۥ فِى ٱلْأَرْضِ بِغَيْرِ ٱلْحَقِّ وَظَنُّوٓا۟ أَنَّهُمْ إِلَيْنَا لَا يُرْجَعُونَ ۞ فَأَخَذْنَٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ ۖ فَٱنظُرْ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلظَّٰلِمِينَ﴾ ٣٩-٤٠]

الاستكبارُ بالحقِّ: إنّما هو لله عزّ وجلّ، وهو المُتكَبِّرُ على الحقيقة، أي: المُتبالِغُ في كبرياءِ الشَّأن. قالَ رسولُ الله ﷺ فيما حَكى عن ربِّه: «**الكبرياءُ ردائي**، والعَظَمةُ إزاري؛ فَمن نازَعَني واحدًا منهُما ألقيتُه في النّار». وكُلُّ مُستكبِرٍ سِواهُ فاستكبارُه بغيرِ الحقِّ. ....

تعالى بقولِه: ﴿وَمِمَّا يُوقِدُونَ عَلَيْهِ فِى ٱلنَّارِ ٱبْتِغَآءَ حِلْيَةٍ أَوْ مَتَٰعٍ زَبَدٌ مِّثْلُهُۥ﴾ [الرعد: ١٧] عَنِ الفِلزِ، ويناسبُهُ نداؤهُ هامانَ بـ «يا» وهوَ قريبٌ حاضر؛ لٰكنْ بعيدٌ مِنْ حيثُ المرتَبة.

قولُه: (**بـ «يا» في وسطِ الكلام**)، يعني أنّ هامانَ كانَ حاضرًا بينَ الملأ، وداخلًا في الخطاب؛ بلْ هوَ المخاطَبُ الأوّلُ لكونِهِ وزيرَهُ ومُشيرَه؛ فاختصاصُهُ مِنْ بينِهِم بالنداء، ثُمّ بـ «يا» الدّالةِ على البعيد، ثُمّ تصريحُهُ باسمِه ـ ما كانَ إلا إظهارًا للكبرياء. قالَ صاحبُ «المفتاح»: «يا» في مثلِ هٰذا المقامِ تبعيدٌ للمنادى وإيذانٌ بالتهاوُنِ به(١).

قولُه: (**الكبرياءُ ردائي**)، الحديثُ رواهُ أبو داودَ عن أبي هُريرةَ مع تغييرٍ يسير(٢)، ولمسلمٍ روايةٌ على غيرِ هٰذه العبارة.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص١٨٢.

(٢) سبق تخريجه.

﴿يُرْجَعُونَ﴾ **بالضَّمِّ والفَتْح** ﴿فَأَخَذْنَـٰهُ وَجُنُودَهُۥ فَنَبَذْنَـٰهُمْ فِى ٱلْيَمِّ﴾ من الكلام الفَخْمِ الذي دلَّ به على عظمةِ شأنِه وكبرياءِ سُلطانِه. شبَّههمُ استِحْقارًا لهم واستِقْلالًا لعَدَدِهم، وإنْ كانُوا الكَثْرَ الكثيرَ والجَمَّ الغفير، بحَصَياتٍ أخَذَهُنَّ آخذٌ في كفِّهِ فطرحَهُنَّ في البحر. ونحوُ ذلك قولُه: ﴿وَجَعَلْنَا فِيهَا رَوَٰسِىَ شَـٰمِخَـٰتٍ﴾ [المرسلات: ٢٧]، ﴿وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً﴾ [الحاقة: ١٤]، ﴿وَمَا قَدَرُوا۟ ٱللَّهَ حَقَّ قَدْرِهِۦ وَٱلْأَرْضُ جَمِيعًا قَبْضَتُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ وَٱلسَّمَـٰوَٰتُ مَطْوِيَّـٰتٌۢ بِيَمِينِهِۦ﴾ [الزمر: ٦٧] وما هيَ إلّا تصويراتٌ وتمثيلاتٌ لاقتدارِه، وأنّ كُلَّ مقدورٍ وإنْ عَظُمَ وجَلَّ، فهُو مُستَصْغَرٌ إلى جنبِ قُدرتِه.

[﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ۞ وَأَتْبَعْنَـٰهُمْ فِى هَـٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً ۖ وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ﴾ ٤١-٤٢]

فإن قلت: ما معنى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً يَدْعُونَ إِلَى ٱلنَّارِ﴾؟ قلت: معناه: **ودَعَوناهم أئمّةً دُعاةً إلى النّار، وقُلنا: إنّهم أئمّةٌ دعاةٌ إلى النّار**، كما يُدعى خلفاءُ

قولُه: (﴿يُرْجَعُونَ﴾ بالضمِّ والفتح)، نافعٌ وحمزةُ والكسائي: بالفتح، والباقون: بالضم.

قولُه: (دَعَوْناهُم أئمة...، وقُلنا: إنّهُمْ أئمةٌ دُعاةٌ إلى النار)، قالَ مُحيي السُّنّة: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً﴾ قادةً رؤساءَ يَدْعُونَ إلى النار[(١)]، وقالَ الإمام: قد تمسّكَ الأصحابُ بها في كونِهِ تعالى خالقًا للخيرِ والشر[(٢)].

الانتصاف: لا فرقَ عِندَنا بينَ قولِه: ﴿وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَـٰتِ وَٱلنُّورَ﴾ [الأنعام: ١] ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ ءَايَتَيْنِ﴾ [الإسراء: ١٢] وبينَ هٰذهِ الآية؛ فمَنْ حَمَلَ الجعلَ على التسميةِ هاهنا فهوَ بمثابةِ مَنْ حملَهُ على التسميةِ هناك[(٣)].

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٠٩).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٤: ٢١٧).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١٦).

الحَقِّ أئمّـةً دُعـاةً إلى الجنّة. وهو مِن قولِك: جعلَـهُ بخِيلًا وفاسِقًا، إذا دعـاهُ وقال: إنَّه بخيلٌ وفاسقٌ. ويقولُ أهلُ اللُّغةِ في تفسيرِ فسَّقَهُ وبَخَّلَهُ: جعلَه بخِيـلًا وفاسقًا. ومنه قولُه عزّ وعَلا: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَـٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَـٰدُ ٱلرَّحْمَـٰنِ إِنَـٰثًا ﴾ [الزخرف: ١٩] ومعنى دعوَتِهم إلى النّار: دعوتُهم إلى موجِباتِها من الكُفْرِ والمعاصِـي. ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾ كما يُنْصَرُ الأئمّةُ الدُّعاةُ إلى الجنّة. **ويجوز: خَذَلناهُم حتّى كانُوا أئمّةَ الكُفر**. ومعنى الخُذلان: منعُ الألطاف، وإنّما يُمنَعُها من عُلِمَ أنَّها لا تنفعُ فيه، وهو المُصمِّمُ على الكُفْرِ الذي لا تُغني عنهُ الآياتُ والنُّذُر، ومُجراهُ مُجرى الكِناية؛ لأنَّ منعَ الألطافِ يَردَفُ التَّصميم، والغرضُ بذِكْرِه: التَّصميمُ نفسُه، فكأنَّه قيل: صمَّمُوا على الكُفْرِ حتّى كانوا أئمّةً فيه، دُعاةً إليه وإلى سُوءِ عاقِبَتِه.

فإن قلت: وأيُّ فائدةٍ في تَرْكِ المَردُوفِ إلى الرّادِفة؟ قلت: ذِكرُ الرّادِفةِ يدُلُّ على وُجودِ المردُوف؛ فيُعلمُ وجودُ المَردُوفِ مع الدَّليلِ الشّاهِدِ بوجُودِه، فيكونُ أقوى لإثباتِه من ذكرِه. ألا ترى أنَّك تقول: لولا أنَّه مُصَمِّمٌ على الكُفر، مقطوعٌ أمرُه، مبتوتٌ حكمُه؛ لما مُنِعتْ منهُ الألطاف، فبذِكرِ منعِ الألطافِ يحصُلُ العِلمُ بوجودِ التَّصميمِ على الكُفرِ وزيادةٌ؛ وهو قيامُ الحُجّةِ على وجُودِه. **وينصرُ هذا الوَجْهَ قولُه**: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ لَا يُنصَرُونَ ﴾

قولُـه: (ويجوزُ: خذلناهُم حتى كانوا أئمةَ الكُفر)، الوجهُ الأوّلُ قولُ الجُبّائي، وهٰذا قولُ الكعبي. يريدُ: أنّ مُؤدّى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ مِنْ حيثُ التأويلِ إلى هٰذا المعنى؛ وهو: خذلناهُم حتى كانوا أئمة. وإنما قالَ: «وإنما يمنعُها مِنْ عَلِمَ أنها لا تَنْفَعُ» بناءً على أنّ رعايةَ الأصلحِ واجبة، وهوَ مَنْحُ الألطاف. وهُمْ إنما خُذِلوا ومُنِعَ عنهُم الألطافُ مِنْ جِهَةِ أنفُسِهِم؛ وهوَ تصميمُهم على الكفر. ورَجَعَ معنى قولِه: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ إلى قولِه: «صَمّمُوا على الكُفْر»؛ لأنهُ رديفُهُ ولازمُه؛ فيكونُ ﴿وَجَعَلْنَـٰهُمْ أَئِمَّةً ﴾ كنايةً عنْ «صَمّمُوا على الكُفر». ولَعَمْري إنّ هٰذا التعسُّفَ لا يركَبُهُ إلا مَنْ عَمِيَ عنهُ الجادّة.

قولُه: (وينصُرُ هٰذا الوجه ـ أيْ: أنّ المرادَ: خذلناهم ـ قولُه: ﴿...لَا يُنصَرُونَ ﴾)؛ فإنهُ مِنْ بابِ ردِّ العَجُزِ على الصدرِ مِنْ حيثُ المعنى؛ لأنّ الخُذلانَ هوَ عدمُ النُّصْرة.

كأنه قيل: وخَذَلناهُم في الدُّنيا، وهم يومَ القِيامةِ مخذُولُون، كما قال: ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ أي: طردًا وإبعادًا عن الرَّحمة ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴾ أي: من المَطْرُودِينَ المُبْعَدِين.

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ مِنۢ بَعْدِ مَآ أَهْلَكْنَا ٱلْقُرُونَ ٱلْأُولَىٰ بَصَآئِرَ لِلنَّاسِ وَهُدًى وَرَحْمَةً لَّعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٤٣]

﴿بَصَآئِرَ﴾ نصبٌ على الحال. والبصيرَةُ: نُورُ القلبِ الذي يَسْتَبصِرُ به، كما أنَّ البصرَ نورُ العَيْنِ الذي تُبصِرُ به، يريد: آتيناهُ التَّوراةَ أنوارًا للقلوب؛ لأنَّها كانت

وقلتُ: ويمكنُ أنْ يُقال: وجعلناهُمْ في الدنيا قادةً رؤساءَ أقوياءَ ذَوِي سَلْطَنةٍ وغَلَبة، وانقلبَ في الآخرةِ الأمرُ فصارتْ تلكَ القدرةُ عَجْزًا، والتقدُّمُ نكوصًا؛ فلا ينصُرُهُم مِنْ ذٰلكَ ناصِر، ﴿ وَأَتْبَعْنَاهُمْ فِي هَٰذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةً﴾ أي: هلاكًا بالغَرَق، وبُعدًا عنْ رحمةِ الله. أو: لسانَ سُوءٍ بأنْ يلعنَهُمُ اللاعنونُ إلى قيامِ الساعة، ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةِ هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴾.

قولُه: (﴿هُم مِّنَ ٱلْمَقْبُوحِينَ ﴾ أي: مِنَ المطرودِينَ المُبعَدين)، عبَّرَ عنِ الطردِ والبُعدِ بالقُبْح؛ إذْ لا ارتيابَ أنهُ لمْ يُرِدْ بِهِ قُبْحَ الصورة؛ فإذنْ الآيةُ على وزانِ قولِهِ تعالى: ﴿ وَأُتْبِعُواْ فِي هَٰذِهِۦ لَعْنَةً وَيَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِۚ بِئْسَ ٱلرِّفْدُ ٱلْمَرْفُودُ ﴾ [هود: ٩٩].

روى مُحيي السُّنةِ عن ابنِ عباس: مِنَ المشوَّهِينَ بسَوادِ الوجهِ وزُرْقةِ العيون(١)؛ يُقال: قَبَحَهُ الله وقَبَّحَه؛ إذا جعلَهُ قبيحًا، وقَبَحَهُ قَبْحًا وقُبُوحًا؛ إذا أبْعَدَهُ مِنْ كُلِّ خير.

قولُه: (آتيناهُ التوراةَ أنوارًا للقلوب)، أي: مُشابهًا لأنوارِ القلوب؛ شَبَّهَ التوراةَ بالأنوارِ التي تَستَبْصِرُ بها القلوب؛ فتعرِفُ بها حقيقةَ الأشياءِ فكما أنّ فاقِدَ هٰذهِ الأنوارِ خابِطٌ في ظلماءِ التعسُّف؛ كذٰلكَ فاقدُها واقعٌ في مَهْواةِ الضلالة، تائهٌ في بيداءِ الكُفْر. فقولُه: «لأنها كانتْ عمياء» تعليلٌ للتشبيهِ وجعلَ ﴿بَصَآئِرَ﴾ وصفًا لـ ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾. ولذٰلكَ كانَ قولُه: «لأنهم كانوا يخبطون» تعليلًا لقولِه: «إرشادًا»؛ يعني: إنما أَوقعَ ﴿بَصَآئِرَ﴾ حالًا مِنَ

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢١٠).

عُمْيًا لا تستبصرُ ولا تعرفُ حقًّا من باطلٍ. وإرشادًا؛ لأنَّهم كانُوا يَخبطُونَ في ضَلالٍ. ﴿وَرَحْمَةً﴾؛ لأنَّهم لوعملوا بها وصَلُوا إلى نيلِ الرَّحمة. ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ إرادةَ أنْ يتذَكَّرُوا، شُبِّهتِ الإرادةُ بالتَّرجِّي فاستُعِيرَ لها. ويجوزُ أنْ يرادَ به: ترجِّي موسى عليه السَّلامُ لتَذْكرتِهم، كقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤]

[﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ إِذْ قَضَيْنَآ إِلَىٰ مُوسَى ٱلْأَمْرَ وَمَا كُنتَ مِنَ ٱلشَّٰهِدِينَ﴾ ٤٤]

﴿ٱلْغَرْبِيِّ﴾ المكانُ الواقعُ في شِقِّ الغرب، وهو المكانُ الذي وقعَ فيه ميقاتُ موسى عليه السَّلامُ من الطُّور، وكتبَ الله له في الألواح. والأمرُ المَقْضِيُّ إلى مُوسى عليه السَّلامُ: الوحيُ الذي أوحى إليه؛ والخطابُ لرسولِ الله ﷺ يقول: **وما كُنتَ حاضِرَ المكانِ** الذي أوحينا فيه إلى مُوسى عليه السَّلام، ولا كُنتَ مِنَ جُملةِ الشَّاهِدِينَ للوحيِ إليه، **أو على الوحيِ إليه**؛ ....

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾؛ ليؤذِنَ بشدّةِ احتياجِ القومِ إلى ما تُفتَحُ بِهِ قلوبُهُمُ العمياء. وإنما أَرْدَفَها بقولِه: ﴿وَهُدًى﴾؛ ليُنبِّهِ على أنَّهُمْ كانوا يَخبِطونَ في ضلال، وعقَّبَها بقولِه: ﴿وَرَحْمَةً﴾ لينادي بأنهُمْ كانوا بُعَداءَ مِنْ رحمةِ الله وما عَمِلوا بمقتضى الكتاب؛ لأنَّهُمْ لو عَمِلوا بِهِ لوصَلوا إلى رحمةِ الله. جَعَلَ ألفاظَ الآيةِ كلّها تعريضاتٍ باليهود، ودلّ على مكانِ التعريضِ قولُه: ﴿لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾.

قولُه: (كقولِه تعالى: ﴿لَعَلَّهُ يَتَذَكَّرُ أَوْ يَخْشَىٰ﴾ [طه: ٤٤])، يعني: شَبَّهَ حالةَ إيتاءِ الكتابِ لاستبصارِ بني إسرائيلَ واهتدائِهم، وترجِّي موسى منهُمُ التذكُّر، بحالةِ بَعْثتِهِ وأخيهِ إلى فرعونَ وترجِّيهما مِنهُ التذكُّرَ والخشية؛ فاستعمَلَ هاهنا كلمةَ الترجِّي كما استُعمِلَتْ هناك.

قولُه: (وما كنتَ حاضرَ المكان)، إلى قولِه: **(حتى تَقِفَ مِنْ جهةِ المشاهدة)** قد ذكَرْنا فائدةَ هٰذا الأسلوبِ في «البقرة» عندَ قولِه: ﴿أَمْ كُنتُمْ شُهَدَآءَ إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣].

قولُه: (أو على الوحيِ إليه)، على هٰذا: الشاهدُ بمعنى القائم بالشهادة، وعلى الأوّل: بمعنى الحاضر.

وهم نقباؤُه الذين اختارَهم للميقات، حتّى تقفَ من جهةِ المُشاهدةِ على ما جَرى من أمرِ مُوسى عليه السَّلامُ في ميقاتِه وكَتْبِه التَّوراةَ له في الألواح، وغيرِ ذلك.

[﴿ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ ۚ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾ ٤٥]

فإن قلتَ: كيفَ يتَّصلُ قولُه: ﴿ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا ﴾ بهذا الكلام؟ ومن أيِّ وجهٍ يكونُ استدراكًا له؟ قلتُ: اتِّصالُه به وكونُه استدراكًا له، من حيثُ أنّ معناه: ولكنّا أنشأْنا بعدَ عهدِ الوحيِ إلى عهدِكَ قُرُونًا كثيرةً ﴿فَتَطَاوَلَ﴾ على آخِرِهم: وهو

قولُه: (كيفَ يتصلُ قولُه: ﴿ وَلَٰكِنَّآ أَنشَأْنَا قُرُونًا ﴾؟)، توجيهُ السؤال: أنّ وَضْعَ «لٰكن» على أنْ يكونَ ما بعدَها مخالفًا لما قبلَها نفيًا وإثباتًا؛ فكيفَ مَوْقِعُها هاهنا؟ وتلخيصُ الجوابِ أنْ ليسَ الاعتبارُ بصورةِ النفيِ والإثبات؛ وإنما المعتبَرُ المعنى؛ فإنهُ تعالى لـمّا نفى عنْ رسولِ الله ﷺ أوّلًا كونَهُ بجانبِ الغربيّ، وكونَهُ مشاهِدًا للوحيِ إلى موسى عليهِ السلامُ وقضاءِ الأمرِ لهُ مِنَ المُكالَمَةِ وكِتْبةِ التوراةِ وغيرِهما، والمرادُ نفيُ عِلمِهِ بذٰلك، أَثْبَتَ لهُ العلمَ ثانيًا بتلكَ القصةِ وبسائرِ قِصَصِ الأنبياء؛ فكأنهُ قيل: ما كنتَ داريًا بذٰلكَ بطريقٍ مِنْ طُرُقِ العلم؛ لٰكنْ جعلناكَ داريًا بطريقِ الوحيِ بأنْ أرسلناكَ أَحْوَجَ ما يكونُ الناسُ إلى إرسالِك؛ لفتورُ الوحيِ مُدّةً مُتطاوِلة. فوَضَعَ قولَه: ﴿أَنشَأْنَا قُرُونًا فَتَطَاوَلَ عَلَيْهِمُ ٱلْعُمُرُ﴾ [القصص: ٤٥] مَوْضِعَ «أرسلناكَ وكَسَبْنا لكَ العِلم»؛ وضعًا للسّبَبِ مَوْضِعَ المُسَبّب؛ لأنّ إطالةَ فترةِ الوحيِ واندراسِ العلومِ سببٌ لإرسالِ الرُّسُلِ وكَسْبِهِمُ العلوم. ويدلُّ على هٰذا التأويلِ تصريحُ لفظِ ﴿مُرْسِلِينَ ﴾ بعدَ حرفِ الاستدراكِ في قولِه: ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتِنَا وَلَٰكِنَّا كُنَّا مُرْسِلِينَ ﴾. وفي قصةِ موسى عليهِ السلامُ والطور: ﴿ وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ﴾؛ ومِنْ ثَمّ عَلله بقولِه: ﴿لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «فإذنْ هٰذا الاستدراكُ شبيهُ الاستدراكَيْن».

قولُه: (﴿ فَتَطَاوَلَ ﴾ على آخرِهم)، أي: تطاولَ العمرُ على آخرِهم؛ بمعنى: طالَ أمدُ انقطاعِ الوحيِ على القرنِ الذي أنتَ فيهِم. وقالَ في «الأساس»: تطاوَلَ علينا الليل: طال،

القَرْنُ الذي أنت فيهم ﴿ٱلْعُمُرُ﴾ أي: أمدُ انقطاعِ الوحيِ واندرستِ العُلوم، فوجَبَ إرسالُك إليهم، فأرسلناكَ وكسيناكَ العلمَ بقِصَصِ الأنبياءِ وقصّةِ موسى عليهمُ السَّلام، كأنّه قال: وما كُنتَ شاهدًا لمُوسى وما جرى عليه، ولكنّا أوحيناهُ إليك؛ فذكرَ سببَ الوحيِ الذي هو إطالةُ الفترة؛ ودلَّ به على المُسَبِّب على عادةِ الله عزَّ وجلَّ في اختصاراتِه؛ فإذن: هذا الاستدراكُ شبيهُ الاستدراكَيْنِ بعدَهُ ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا﴾ أي: مُقيمًا ﴿فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾؛ وهم شُعيبٌ والمُؤمنون به. ﴿تَتْلُواْ عَلَيْهِمْ ءَايَـٰتِنَا﴾ تقرؤُها عليهم تعلُّمًا منهم، يريد: الآياتِ التي فيها قِصّةُ شعيبٍ وقومِه، ولكنّا أرسلناكَ وأخبرناكَ بها وعلمناكَها.

[﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا وَلَـٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبْلِكَ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ٤٦]

﴿إِذْ نَادَيْنَا﴾ يُريدُ مناداةَ موسى عليه السَّلامُ ليلةَ المناجاةِ وتكليمَه، ﴿وَلَـٰكِن﴾

ومِنَ المجاز: وطالَ عليهِ الطول؛ أي: طالَ عُمرُه[1].

الراغب: الأَمَدُ والأَبَدُ: متقاربان؛ لكنّ الأبدَ: عبارةٌ عنْ مُدّةِ الزمانِ الذي ليسَ لها حَدٌّ محدودٌ ولا يتقيّد، ولا يُقال: أَبَدَ كذا. والأَمَدُ: مُدّةٌ لها حدٌّ مجهولٌ إذا أُطلِق، وقدْ تَنْحَصِرُ نحوُ أنْ يُقال: أَمَدَ كذا؛ كما يُقال: زَمانُ كذا. والفرقُ بيْنَ الزمانِ والأمد: أنّ الأَمَدَ يُقالُ باعتبارِ الغاية، والزمانُ عامٌّ في المبدأِ والغاية. ولذلكَ قالَ بعضُهُم: الأَمدُ والمدى متقاربان[2].

قولُه: (﴿ثَاوِيًا﴾ أي مقيمًا)، **الراغب**: الثّواء: الإقامةُ معَ الاستقرار، وقيلَ: مَنْ أُمُّ مَثْواك؟ كنايةٌ عمّنْ نَزَلَ[3] بِهِ ضيفًا، والثّوِيّة: مأوى الغَنَم[4].

---

(١) هذه الفقرة وردت في (ط) هنا، ووردت في (ح) و(ف) بعد فقرة «قوله: ﴿ثَاوِيًا﴾ أي: مقيمًا».

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٨.

(٣) في (ح) و(ف): «ترك»، والصوابُ ما أثبتناه من (ط).

(٤) «مفردات القرآن» ص١٨١.

علَّمناكَ ﴿رَّحۡمَةً﴾ وقرئ: (رحمةٌ)، بالرَّفع، أي: هي رحمةٌ ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ﴾ في زمانِ الفَتْرَةِ بينَك وبينَ عيسى؛ وهيَ خمسُ مئةٍ وخمسُونَ سنةً، ونحوُه قولُه: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمٗا مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾ [يس: ٦].

[﴿وَلَوۡلَآ أَن تُصِيبَهُم مُّصِيبَةُۢ بِمَا قَدَّمَتۡ أَيۡدِيهِمۡ فَيَقُولُواْ رَبَّنَا لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ وَنَكُونَ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ ٤٧]

﴿لَوۡلَآ﴾ الأولى: امتناعيّةٌ وجوابُها محذوفٌ، والثانيةُ: تحضيضِيّةٌ، وإحدى الفاءَيْنِ: للعطْف، والأُخرى: جوابُ ﴿لَوۡلَآ﴾، لكَونِها في حُكمِ الأمر، من قِبَلِ أنَّ الأمرَ باعثٌ على الفعل، والباعثُ والمُحضِّضُ من وادٍ واحدٍ. والمعنى: ولولا أنَّهم قائِلونُ إذا عُوقِبُوا بما قَدَّمُوا من الشِّرْكِ والمعاصي: هلّا أرسلتَ إلينا رسولًا؟ محتجِّينَ علينا بذلك: لما أرسَلْنا إليهم، يعني: أنّ إرسالَ الرَّسُولِ إليهم إنّما هو ليُلْزِمُوا الحُجّة ولا يُلزِمُوها، كقولِه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾[النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٖ وَلَا نَذِيرٖ﴾ [المائدة: ١٩]، ﴿لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾. فإن قلت: كيفَ استقامَ هذا المعنى **وقد جُعِلَتِ العُقوبةُ هي السّببَ في الإرسالِ** ....

قولُه: (في زمانِ الفترةِ بينَكَ وبينَ عيسى وهيَ خمسُ مئةٍ وخمسونَ سنة)، روَيْنا عنِ البخاريِّ عنْ سلمانَ الفارسيِّ قال: فترةُ بَيْنَ عيسى ومحمدٍ صلواتُ الله عليهما ستُّ مئةِ سنة(١).

قولُه: (وقدْ جُعِلَت العقوبةُ هيَ السببَ في الإرسالِ)، يعني: لَمّا جَعَلْتَ قولَه: ﴿فَيَقُولُواْ﴾ عطفًا على ﴿أَن تُصِيبَهُم﴾، وجعَلْتَ ﴿فَنَتَّبِعَ﴾ جوابَ ﴿لَوۡلَآ﴾ الثانية، وقدّرْتَ الكلام: لولا أنْ تُصيبَهُم مصيبة؛ لَمَا أرسلنا إليهم، لَزِمَكَ أنْ تجعَلَ العقوبةَ هيَ السببَ في الإرسالِ لولا(٢) القول. والقولُ في الحقيقةِ هوَ السبب؛ بدليلِ قولِه: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ﴾

---

(١) أخرجه البخاري (٣٩٤٨).

(٢) في النسخةِ «ف»: «لا القول». وهو غير مُتّجه.

....

بعَدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. فأجابَ بقولِه: «القولُ هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرُّسُل».

قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا شكّ أنّ «أنْ» في ﴿أَن تُصِيبَهُم﴾ مصدرية، وهيَ داخلةٌ على ﴿فَيَقُولُواْ﴾، وقدْ عُطِفَ على ﴿تُصِيبَهُم﴾ بالفاء؛ فالتقدير: لولا إصابتُهُم فيقولوا كذا؛ فيكونُ سببُ إرسالِ الرسلِ المجموعَ لا الواحدَ فحَسْب؛ فالواحدُ جزءُ السبب، وجزءُ السببِ لا يكونُ سببًا؛ فقولُه: «القولُ هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرسل» ليسَ بمستقيم، وكذا قولُه: «جُعِلَتِ العقوبةُ كأنها سببُ الإرسالِ بواسطةِ القول».

ويمكنُ أنْ يُقال: القولُ يكونُ سببًا على تقديرِ وجودِ العقوبة؛ فيكونُ القولُ سببًا لا المجموع. فالجوابُ أنْ يُقال: القولُ لمْ يكنْ سببًا في نفسِ الأمر، بلْ على التقدير، فإذا لمْ يكن القولُ بدونِ التقديرِ سببًا كانَ المجموعُ سببًا؛ لأنّا لا نعني بكوْنِ المجموعِ سببًا إلا توَقُّفَ المسببِ عليه، وقدْ كانَ متوقِّفًا عليه، وهوَ المطلوب. وقولُه: «إنما السببُ في قولِهم هٰذا هوَ العقابُ لا غير، لا التأسُّفُ على ما فاتَهُم مِنَ الإيمانِ بخالقِهِم» هٰذا قولٌ مجرّدٌ عنِ الدليل؛ لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ السببُ هوَ المجموع؛ أعني: العقابَ والتأسف. تَمّ كلامُه.

وقلتُ: قولُ المصنِّف: «هوَ المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرسل» لا يُنافي أنْ يكونَ لهُ سببٌ آخر، وأنّ المجموعَ ليسَ بسبب؛ بل المرادُ أنّ القولَ هوَ المقصودُ الأَوْلى مِنْ مجموعِ السبب. على أنّ هٰذهِ الآيةَ على وِزانِ قولِهِ تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةُۢ بَعۡدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء: ١٦٥]، ﴿أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ﴾ [المائدة: ١٩]. ولا ارتيابَ في استقلالِ القولِ في السببية؛ فعلى هٰذا يحتاجُ في جَعْلِ العقوبةِ سببًا بإيلائه حرفَ الامتناعِ إلى عذر؛ ولهٰذا قال: «لمّا كانتْ هيَ السببَ للقولِ...؛ جُعِلَتْ العقوبةُ كأنها سبب» على التشبيه، ولا بدّ لهٰذا العُدولِ والتشبيهِ مِنْ فائدة، وما هيَ إلا ما قال: إنهُم لَوْ لَمْ يُعاقَبوا على كُفرِهِم؛ لَمْ يقولوا ذٰلك.

الانتصاف: فإنْ قيل: كيفَ استقامَ جَعْلُ العقوبةِ سببَ الإرسالِ لا القول؛ لدخولِ حرفِ الامتناعِ عليها دُونَه؟ قلتُ: العقوبةُ سببُ القول؛ فهيَ سببُ السبب؛ فجُعلتْ سببًا.

وفي عطفِهِ السببَ الأصليّ عليهِ مزيدُ العنايةِ بسببِ السببِ؛ لكونِهِ مقصودَ السياق. وأيضًا في هٰذا النظمِ تنبيهٌ على سَبَبِيّةِ كلِّ واحدٍ منهما؛ أما الأوّلُ؛ فلاقترانِهِ بحرفِ التعليلِ وهوَ ﴿أَن﴾. والثاني بالفاء، ولا يُعطى هذا المعنى إلا مِنَ المتلو. تمّ كلامُه[1].

وأما قضيةُ النظم؛ فإنّ قولَه: ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلْغَرْبِيِّ﴾، ﴿وَمَا كُنتَ ثَاوِيًا فِىٓ أَهْلِ مَدْيَنَ﴾، ﴿وَمَا كُنتَ بِجَانِبِ ٱلطُّورِ إِذْ نَادَيْنَا﴾ تخلُّصاتٌ مِنْ ذِكرِ موسى إلى إثباتِ نُبوّةِ سيدِنا محمدٍ ﷺ، وإلزامِ الحُجّةِ على المعانِدينَ مِنْ أهلِ الكتابِ والمشركين. يعني: إنكَ تُخبِرُ عنْ هٰذهِ الغيوبِ وهُمْ عالِمونَ أنكَ أُمِّيٌّ لَمْ تقرأْ ولَمْ تأخُذْ مِن أحد، ولا أنتَ حضَرْتَ هناكَ فتُخبِرُ عنها؛ بحيثُ لم تَخْرُم حرفًا، ولَمْ يكنْ ذٰلك إلا مِنْ طريقِ الوحيِ كما قال: ﴿وَلَٰكِن رَّحْمَةً مِّن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوْمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ﴾. والقومُ الذينَ ما أتاهُمْ مِنْ نذيرٍ هُمْ مشرِكو العَرَب، ولا بدّ مِنْ إرسالِكَ إليهم؛ وإلا فلهُمْ أنْ يقولوا ـ إذا عوقِبوا بما قدّموا مِنَ الشِّرْكِ والمعاصي ـ: هلّا أرسَلْتَ إلينا رسولًا فنتّبعَ آياتِك؟ وإلى هٰذا المعنى ينظُرُ قولُه: «ولولا قولُهُم هٰذا إذا أصابَتْهُم مصيبة؛ لَمَا أرسلنا» ويَعْضُدُ هٰذا الترتيبَ الفاءُ في قولِه: ﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلْحَقُّ مِنْ عِندِنَا﴾؛ فإنها نحوُ قولِ الشاعر:

قالوا: خُراسانُ أقصى ما يُرادُ بِنا ... ثُمّ القفولُ، فقدْ جِئنا خُراسانا[2]

وقولُه تعالى: ﴿أَن تَقُولُوا۟ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ وَلَا نَذِيرٍ فَقَدْ جَآءَكُم بَشِيرٌ وَنَذِيرٌ﴾ [المائدة: ١٩]، ووضْعُ المُظهَرِ وهوَ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ مَوْضِعَ المُضْمَر؛ فإنّ فيهِ الإشعارَ بقطعِ الحُجّة، وأنهُ المؤيّدُ بالمعجزاتِ القاهرةِ والآياتِ الباهرة، والهادي إلى ما يُزلِفُهُم إلى المقامِ الأسنى والدرجاتِ الحُسنى، ويُبعِدُهم عما يُوقِعُهُم في وَرَطاتِ الرّدى، ونحوَها مما يدخُلُ تحتَ معنى الحق. المعنى: فلمّا جاءَهُم مثلُ هٰذا الحقِّ الساطِعِ والنورِ اللامعِ عندما كانوا أفقرَ شيءٍ إليه؛ تعامَوْا وتصامُّوا واقترحُوا عليهِ مِنَ الآياتِ ما ظَهَرَ بِهِ عِنادُهم وتمرُّدُهُم؛ فقالُوا: ﴿لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ﴾.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤١٨).

(٢) سبق تخريجه.

لا القول، لدُخولِ حرفِ الامتناعِ عليها دُونَه؟ قلتُ: القولُ هو المقصودُ بأنْ يكونَ سببًا لإرسالِ الرُّسُـل، ولكنَّ العقوبـةَ لمـّا كانتْ هيَ السَّببُ للقول، وكانَ وجودُه بُوجودِها، جُعلتِ العقوبةُ كأنَّها سببُ الإرسالِ بواسطةِ القَول، فأُدخِلتْ عليها ﴿لَوۡلَآ﴾، وجِيءَ بالقَولِ معطوفًا عليها بالفاءِ المُعطِيةِ معنى السَّببِيّة، ويؤولُ معناهُ إلى قولِك: ولولا قولهُم هذا إذا أصابَتْهُم مصيبةٌ لَمَا أرسَلْنا، ولكن اختِيرَتْ هذه الطَّريقةُ لنُكتةٍ، وهي: أنَّهم لو لمْ يُعاقَبُوا مثلًا على كُفرِهم وقد عايَنُوا ما أُلجِئُوا به إلى العلمِ اليَقِين؛ لم يَقُولُوا: ﴿لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا﴾ وإنّما السَّببُ في قولِهم هذا هو العقابُ لا غيرُ؛ لا التَّأسُّفَ على ما فاتَهم من الإيمانِ بخالِقِهم. وفي هذا من الشَّهادةِ القَوِيّةِ على استحكامِ كُفْرِهم ورسوخِه فيهم ما لا يخفى، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوۡ رُدُّواْ لَعَادُواْ لِمَا نُهُواْ عَنۡهُ﴾ [الأنعام: ٢٨]. ولمـّا كانتْ أكثرُ الأعمالِ تُزاوَلُ بالأيدي **جُعِلَ كُلُّ عَمَلٍ مُعَبَّرًا عنهُ باجتِراحِ الأيدي**، وتقديمِ الأيدي، وإن كانَ من أعمالِ القُلُوب، وهذا من الاتِّساعِ في الكلام، وتصييرِ الأقَلِّ تابِعًا للأكثر، وتغليبِ الأكثرِ على الأقلِّ.

[﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ مِنۡ عِندِنَا قَالُواْ لَوۡلَآ أُوتِيَ مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ مُوسَىٰٓۚ أَوَلَمۡ يَكۡفُرُواْ بِمَآ أُوتِيَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُۖ قَالُواْ سِحۡرَانِ تَظَٰهَرَا وَقَالُوٓاْ إِنَّا بِكُلّٖ كَٰفِرُونَ﴾ ٤٨]

﴿فَلَمَّا جَآءَهُمُ ٱلۡحَقُّ﴾ وهو: **الرَّسـولُ المصَدَّقُ بالكتابِ المُعجِـزِ**، مع سائـرِ

قولُه: (**جُعِلَ كلُّ عملٍ مُعبّرًا عنهُ باجتراح الأيدي**)، «جَعَلَ» بمعنى: صَيّر، ومعبّرًا: ثاني مفعولَيْه. المعنى: عَبّرَ عنْ كلِّ الأعمالِ - وإنْ لَمْ يَصدُرْ عنِ اليدِ - باجتراح الأيدي[1]؛ لأنّ الأصلَ في المزاوَلةِ والمعالجَةِ الأيدي. ونحوُهُ في الأسلوب: ﴿فَإِنَّهُۥٓ ءَاثِمٞ قَلۡبُهُۥ﴾ [البقرة: ٢٨٣].

قولُه: (**وهوَ الـرسولُ المصدّقُ والكتاب[2] المعجِـز**)، يعني: وضَعَ ﴿ٱلۡحَقُّ﴾ موضِعَ

---

(١) من قوله: «جعل بمعنى: صيرّ» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بالكتاب».

المُعجِزات، وقُطِعَتْ معاذِيرُهُم وسُدَّ طريقُ احتجاجِهم ﴿قَالُواْ لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ﴾ من الكتابِ المُنزَلِ جُملةً واحدةً، ومِن قَلْبِ العصا حيّةً، وفلقِ البحرِ، وغيرِهما من الآياتِ؛ فجاءُوا بالاقتراحات المبنِيّةِ على التَّعنُّتِ والعِناد، كما قالُوا: لولا أُنزِلَ عليه كَنْزٌ أو جاءَ معه مَلَك، وما أشْبَهَ ذلك. ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ﴾ **يعني: أبناءَ جنسِهِم**، ومَن مَذهَبُهم مَذهَبُهم وعنادُهم عنادُهم، وهمُ الكفرةُ في زمنِ مُوسى عليه السَّلامُ ﴿بِمَآ أُوتِىَ مُوسَىٰ﴾، وعن الحسنِ رحمهُ الله: **قد كان للعربِ أصلٌ في أيّامِ مُوسى عليه السَّلام**، فمعناهُ على هذا: أو لم يكفرْ آباؤُهم؟ ﴿قَالُواْ﴾ في مُوسى وهارون: ﴿سِحْرَانِ تَظَٰهَرَا﴾ أي: تعاوَنَا. وقُرِئَ: (اظّاهَرَا) على الإدغام. و﴿سِحْرَانِ﴾ **بمعنى: ذوا سِحْر**. أو: جعلوهُما سِحْرَينِ مُبالغةً في وصفِهِما بالسِّحر.

الرسول؛ لأنّ التعريفَ فيهِ للعهد، والمعهودُ ﴿رَسُولًا﴾ في قولِه: ﴿لَوْلَآ أَرْسَلْتَ إِلَيْنَا رَسُولًا فَنَتَّبِعَ ءَايَٰتِكَ﴾؛ فينبغي أنْ يُحمَلَ على كلِّ ما يُنسَبُ ويضافُ إلى الرسولِ على وجهٍ يُزهِقُ كلَّ باطلٍ ويَدْحَضُ كلَّ حُجّة. ومِنْ ثَمّ قال: «وقُطِعَتْ معاذيرُهُم، وسُدّ طريقُ احتجاجِهم».

قولُه: (﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُواْ﴾ **يعني: أبناءَ جنسِهم**)، المعطوفُ عليهِ محذوف؛ أي: أَوَلَمْ يُؤْتَ موسى ما أُوتيَ مِنَ الآياتِ ولَمْ يكفُرْ قومُهُ المعاندون[1] كهؤلاء.

قولُه: (قد كانَ للعربِ أصلٌ في أيامِ موسى)، أي: نسبةٌ مِنْ حيثُ الكُفر والعناد، كما أنّ مِنَ المسلمينَ إخوةً مِنْ حيثُ الإيمان. أو أنّ أبا العربِ إسماعيل، وأبا بني إسرائيلَ إسحاق. والفاءُ في «فمعناه» نتيجةٌ؛ بِناءً على هذا التقدير.

قولُه: (و﴿سِحْرَانِ﴾ **بمعنى: ذَوا سِحْر**)، وهيَ قراءةُ عاصمٍ وحمزةَ والكسائي[2].

---

(١) في النسخ الخطية: «المعاندين»، وهو خطأ.

(٢) قال أبو زرعة: «وقولُ أهلِ الكوفةِ أوْلى بالصواب، لأن الكلامَ جرى عَقيبَ ذِكرِ الكتاب في قوله تعالى: ﴿لَوْلَآ أُوتِىَ مِثْلَ مَآ أُوتِىَ مُوسَىٰٓ﴾، فجرت القِصّةُ بعد ذلك بذكْر الكتاب وهو قولُه: ﴿فَأْتُواْ بِكِتَٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ﴾ فهذا على كتابين اللذيْن قالوا فيهما ﴿سِحْرَانِ﴾ فلأن يكونَ ما بينَهما داخلًا في قِصّتِهما أوْلى به». انتهى بحروفِه من «حجّةِ القراءات» ص٥٤٧.

أو أرادُوا: نوعانِ من السِّحرِ. ﴿بِكُلٍّ﴾ بكُلِّ واحدٍ منهُما. فإن قلت: **بم علَّقْتَ قولَه:** ﴿مِن قَبْلُ﴾ **في هذا التَّفسيرِ؟** قلت: بـ﴿أَوَلَمْ يَكْفُرُوا۟﴾، ولي أنْ أُعلِّقَه بـ﴿أُوتِيَ﴾، فينقلبُ المعنى إلى أنَّ أهلَ مكَّةَ الذينَ قالُوا هذه المقالةَ كما كَفرُوا بمُحَمَّدٍ ﷺ وبالقُرآنِ؛ فقد كفرُوا بمُوسى عليه السَّلامُ وبالتَّوراة، **وقالُـوا في مُوسى ومُحَمَّدٍ عليهِما الصَّلاةُ والسَّلام: ساحِرانِ تظاهَرا. أو في الكتابين: سِحرانِ تظاهرا؛** وذلك حين بَعَثُوا الرّهطَ إلى رُؤَساءِ اليهودِ بالمدينةِ يسألونَهم عن مُحَمَّدٍ ﷺ، فأخبَروهُم أنَّه نعتُـه وصِفَتُـه،

قولُه: (أو أرادوا نوعانِ مِنَ السِّحْرِ)، قالَ صاحبُ «التقريب»: يعنُونَ التوراةَ والقرآن. قلتُ: يؤيِّدُ قوله تعالى: ﴿قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَـٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ﴾.

قولُه: (بِمَ علّقْتَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ في هٰذا التفسير؟)، أيْ: في تفسيرِ الحَسَنِ؛ وهوَ قولُه: «قدْ كانَ للعربِ أصلٌ في زَمَنِ موسى»، وكذا في الحاشية، وفيهِ تفصيل؛ وهوَ أنّ الضميرَ في ﴿يَكْفُرُوا۟﴾: إما للكَفَرةِ في زَمَنِ موسى عليهِ السلامُ مِنْ بني إسرائيل؛ فيتعلّقُ ﴿مِن قَبْلُ﴾ بـ ﴿يَكْفُرُوا۟﴾ لا بـ ﴿أُوتِيَ﴾؛ لأنّ موسى عليهِ السلامُ ما أُوتيَ الكتابَ مِنْ قَبْلِهِم، وإنما وَبّخَ الحاضِرينَ في زَمَنِ مُحمدٍ صلواتُ الله عليهِ بهِ؛ لأنّهُمْ أبناءُ جِنسِهِم في العِناد. وإما لآباءِ الكَفَرةِ الحاضِرة. فالتوبيخُ نحوُ التوبيخِ في قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ ٱتَّخَذْتُمُ ٱلْعِجْلَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَنتُمْ ظَـٰلِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١، ٩٢].

ويجوزُ أنْ يُجعَلَ الضميرُ للكَفَرةِ الحاضِرة، ويُعلّقَ ﴿مِن قَبْلُ﴾ بـ﴿أُوتِيَ﴾، كما قال: «ولي أنْ أُعلِّقَه بـ ﴿أُوتِيَ﴾» وفي كلامِهِ حذف؛ أي: ولي أنْ أُعلِّقَه بـ ﴿أُوتِيَ﴾ وأَجْعَلَ الضميرَ في ﴿يَكْفُرُوا۟﴾ للحاضِرينَ لا لآبائِهِم؛ فينقلبَ المعنى، إلى آخرِه. فعلى هٰذا: إذا قُرِئَ «ساحران» أو ﴿سِحْرَانِ﴾ وأُريدَ: ساحران؛ كانَ المرادُ محمدًا وموسى عليهما السلام، وإنْ أُريدَ نوعانِ مِنَ السِّحْرِ؛ فالمرادُ التوراةُ والقرآن.

قولُه: (فقالوا[1] في موسى ومحمد: ساحِرانِ [تظاهرا]، أو في الكتابين: سِحْرانِ تظاهرا)،

(١) كذا في الأصول الخطية؛ بالفاء، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وقالوا» بالواو.

وأنّه في كتابِهِم، فرجَعَ الرَّهْطُ إلى قُريشٍ فأخبروهُم بقَولِ اليهود، فقالُوا عندَ ذلك: ساحِران تَظاهرا.

[﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَـٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ أَتَّبِعْهُ إِن كُنتُمْ صَـٰدِقِينَ ﴾ ٤٩]

﴿هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ﴾ ممّا أُنزِلَ على مُوسى عليه السَّلامُ وممّا أُنزِلَ عليَّ. **هذا الشَّرْطُ من نحوِ ما ذكرتُ** أنّه شرطُ المُدِلِّ بالأمرِ المتَحقِّقِ لصِحَّتِه؛ لأنَّ امتناعَ الإتيانِ بكتابٍ أهدى من الكِتابَيْنِ أمرٌ معلومٌ متَحقِّقٌ لا مجالَ فيه للشَّكِّ. ويجوزُ أنْ يُقصَدَ بحرفِ الشَّكِّ: التَّهكُّمُ بهم.

[﴿ فَإِن لَّمْ يَسْتَجِيبُوا۟ لَكَ فَٱعْلَمْ أَنَّمَا يَتَّبِعُونَ أَهْوَآءَهُمْ ۚ وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّنِ ٱتَّبَعَ هَوَىٰهُ بِغَيْرِ هُدًى مِّنَ ٱللَّهِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهْدِى ٱلْقَوْمَ ٱلظَّـٰلِمِينَ ﴾ ٥٠]

فإن قلت: ما الفرقُ بينَ فعلِ الاستجابةِ في الآية، وبينَهُ في قولِه: ....

هٰذا التفسيرُ بناءً على القراءةِ الثانية. قالَ الزجاج: والثاني أظْهَر؛ لقولِه تعالى: ﴿ قُلْ فَأْتُوا۟ بِكِتَـٰبٍ مِّنْ عِندِ ٱللَّهِ هُوَ أَهْدَىٰ مِنْهُمَآ ﴾. ولقائلٍ أنْ يقول: لا يَمْنَعُ هٰذا مِنْ حَمْلِ ﴿سِحْرَانِ﴾ على محمدٍ وموسى عليهما السلام؛ لأنّ المعنى: قل فأتوا بكتابٍ مِنْ عندِ الله هوَ أهدى مِنْ كتابَيْهِما[1]، ويؤيِّدُهُ قراءةُ مَنْ قرأ «ساحران».

قولُه: (هٰذا الشرطُ مِنْ نحوِ ما ذكرتُ)، أي في سورةِ الشعراء: ﴿أَن كُنَّآ أَوَّلَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ٥١] قال: «وهوَ الشرطُ الذي يجيءُ بهِ المُدِلُّ بأمْرِهِ المتحقِّقُ بصِحّتِه، ونظيرُهُ قولُ العامِلِ لمَنْ يُؤخِّرُ جُعْلَه: إنْ كنتُ عَمِلْتُ لكَ فوفِّني حقِّي».

المُدِلّ: الواثِق، وهوَ يُدِلُّ بفُلانٍ: يثِقُ بِه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٨).

فَلم يَسْتَجِبْهُ عِندَ ذاكَ مُجِيبُ

حيثُ عُدِّيَ بغيرِ اللّامِ؟ قلت: هذا الفعلُ يتعدّى إلى الدُّعاء بنفسِه وإلى الدّاعي باللّام، ويُحذَفُ الدُّعاءُ إذا عُدِّيَ إلى الدّاعي في الغالب، فيُقال؛ استجابَ الله دعاءَه، أو استجابَ له، ولا يَكادُ يقال: استجابَ له دُعاءَه. وأمّا البيتُ فمعناه: فلم يستجِبْ دُعاءَه، على حذفِ المُضاف. فإن قلت: فالاستجابةُ تقتضي دُعاءً ولا دُعاءَ هاهنا. قلت: قولُه: ﴿فَأْتُواْ بِكِتَٰبٍ﴾ أمرٌ بالإتيان، والأمرُ بعْثٌ على الفِعلِ ودُعاءٌ إليه، فكأنّه قال: فإنْ لم يستجِيبُوا دُعاءَكَ إلى الإتيانِ بالكتابِ الأهدى، فاعلمْ أنَّهم قد أُلزِمُوا ولم يَبْقَ لهم حُجّةٌ إلّا اتباعُ الهوى، ثمّ قال: ﴿وَمَنۡ أَضَلُّ مِمَّنِ﴾ لا يتَّبعُ في دينِه إلّا ﴿هَوَىٰهُ بِغَيۡرِ هُدٗى مِّنَ ٱللَّهِ﴾ أي: مطبوعًا على قلبه، ممنوعَ الألطاف. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَهۡدِي﴾ أي: لا يلطُفُ بالقوم الثّابتِينَ على الظُّلم؛ الذين اللّاطِفُ بهم عابثٌ. وقولُه ﴿بِغَيۡرِ هُدٗى﴾ في موضعِ الحال، يعني: مخذُولًا مُخلًّى بينَه وبينَ هواه.

[﴿وَلَقَدۡ وَصَّلۡنَا لَهُمُ ٱلۡقَوۡلَ لَعَلَّهُمۡ يَتَذَكَّرُونَ﴾ ٥١]

قُرِئَ: ﴿وَصَّلۡنَا﴾ بالتَّشدِيدِ والتَّخفيف. والمعنى: أنَّ القُرآنَ أتاهُم **مُتتابعًا مُتواصلًا، وعدًا ووَعيدًا**، وقَصصًا وعِبَرًا، ومَواعِظَ ونصائِح: إرادةَ أن يتذكَّروا فيُفلِحُوا. أو:

قولُه: (فَلم يستجِبْهُ عندَ ذاكَ مُجيب)، أوّله:

وداعٍ دعا يامَنْ يُجيبُ إلى الندى[(١)]

أي: رُبّ داعٍ دعا: هلْ مِنْ مُجيبٍ إلى الندى؛ أي: هلْ أحدٌ يَمنَحُ المُستَمنِحِين؟ فلَمْ يُجِبْهُ أحد.

قولُه: (﴿وَصَّلۡنَا﴾)، بالتشديد: السبعة، وبالتخفيف: شاذة[(٢)].

قولُه: (متتابعًا متواصلًا، وعدًا ووعيدًا)، قالَ الزجّاج: وَصَّلْنا لهُمُ القول؛ أي: فصّلناهُ

---

(١) لكعب بن سعد الغنوي. سبق تخريجه.

(٢) وقد قرأ بها الحسن البصري رحمه الله. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٣: ٢٩٥).

نزلَ عليهم نُزولًا مُتَّصِلًا بعضُه في أثرِ بعض. كقولِه: ﴿وَمَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ مِّنَ ٱلرَّحْمَٰنِ مُحْدَثٍ إِلَّا كَانُوا۟ عَنْهُ مُعْرِضِينَ﴾ [الشعراء: ٥].

[﴿ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِهِۦ هُم بِهِۦ يُؤْمِنُونَ﴾ ٥٢]

نزلتْ في مُؤمِنِي أهلِ الكتابِ. وعن رِفاعَةَ بنِ قَرَظة: نزلتْ في عَشَرةٍ أنا أحدُهم. وقيل: في أربَعِينَ من مُسلِمِي أهلِ الإنجيل: اثنانِ وثلاثُونَ جاؤُوا مع جعفرٍ من أرضِ الحبشة، وثمانيةٌ من الشّام، والضّميرُ في ﴿مِن قَبْلِهِۦ﴾ للقُرآن.

[﴿وَإِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ قَالُوٓا۟ ءَامَنَّا بِهِۦٓ إِنَّهُ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّنَآ إِنَّا كُنَّا مِن قَبْلِهِۦ مُسْلِمِينَ﴾ ٥٣]

فإن قلت: أيُّ فرقٍ بينَ الاستئنافَيْن: إنَّهُ وإنّا؟ قلت: الأوّلُ تعليلٌ للإيمانِ به، لأنّ كونَه حقًّا من الله حقيقٌ بأنْ يؤمِنَ به. والثّاني: بيانٌ لقولِه: ﴿ءَامَنَّا بِهِۦٓ﴾؛ لأنَّه يُحتملُ أن يكونَ إيمانًا قريبَ العهدِ وبعيدَه، فأُخبِرُوا أنّ إيمانَهم به مُتَقادِمٌ؛ لأنَّ آباءَهمُ القُدماءَ قَرؤُوا في الكُتُبِ الأُوَلِ ذكْرَه وأبناؤُهم من بعدِهم ﴿مِن قَبْلِهِۦ﴾: **من قَبْلِ وُجُودِه** ونُزُولِه. ﴿مُسْلِمِينَ﴾: كائنِينَ على دينِ الإسلام؛ لأنّ الإسلامَ صفةُ كُلِّ مُوَحِّدٍ مُصدِّقٍ للوَحْي.

[﴿أُو۟لَٰٓئِكَ يُؤْتَوْنَ أَجْرَهُم مَّرَّتَيْنِ بِمَا صَبَرُوا۟ وَيَدْرَءُونَ بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ﴾ ٥٤]

بأنْ وصَلْنا ذِكرَ الأنبياءِ أو أقاصيصَ مَنْ مضى، بعضَها ببعض[١]. والحاصلُ أنّ الوصلَ يقتضي التتابُعَ وإنما يقال: وصل؛ إذا كانَ بينَ الكلامينَ اتصالٌ معنويٌّ ومناسبة، أو اتصالٌ لفظيٌّ بأنْ يكونَ الكلامُ متتابعًا مسرودًا لَمْ يقعْ بينَهُما فاصِلة.

قولُه: (﴿مِن قَبْلِهِۦ﴾ **مِنْ قَبْلِ وُجودِه**)، قيل: أشارَ إلى مذهبِه[٢].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٨).

(٢) يعني: في القول بخلق القرآن، وكونه لم يكن موجوداً ثم وُجِد.

﴿بِمَا صَبَرُوا﴾ بصَبْرِهم على الإيمانِ بالتَّوراةِ والإيمانِ بالقُرآن. أو: بصبْرِهم على الإيمانِ بالقُرآنِ قبلَ نُزُولِه وبعدَ نُزُولِه. أو: بصبْرِهم على أذى المُشرِكينَ وأهلِ الكتاب. ونحوُه: ﴿يُؤْتِكُمْ كِفْلَيْنِ مِن رَّحْمَتِهِۦ﴾ [الحديد: ٢٨]. ﴿بِٱلْحَسَنَةِ ٱلسَّيِّئَةَ﴾ بالطّاعةِ المَعصيةَ المُتقدِّمة. أو: بالحِلمِ الأذى.

[﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ أَعْرَضُوا۟ عَنْهُ وَقَالُوا۟ لَنَآ أَعْمَٰلُنَا وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ ٥٥]

﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ توديعٌ ومُتاركة. وعن الحسَنِ رضيَ الله عنه: كلمةُ حِلمٍ من المُؤمِنين ﴿لَا نَبْتَغِى ٱلْجَٰهِلِينَ﴾ لا نُريدُ مخالطَتَهُم وصُحبَتَهُم، فإنْ قلت: مَن خاطبوا بقولِهم ﴿وَلَكُمْ أَعْمَٰلُكُمْ﴾؟ قلت: اللّاغِينَ الذينَ دَلَّ عليهِم قولُه: ﴿وَإِذَا سَمِعُوا۟ ٱللَّغْوَ﴾.

[﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ۚ وَهُوَ أَعْلَمُ بِٱلْمُهْتَدِينَ﴾ ٥٦]

﴿لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ لا تقدِرُ أن تُدْخِلَ في الإسلامِ كُلَّ مَن أحببتَ أنْ يدخُلَ فيه مِن قومِكَ وغيرِهم، لأنّك عبدٌ لا تعلمُ المَطبوعَ على قلبِه مِن غيرِه ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ﴾

قولُه: (توديعٌ ومتارَكة)، نقلَ في «المطلع» عَنِ الزجّاج: لَمْ يريدوا بقولِهم: ﴿سَلَٰمٌ عَلَيْكُمْ﴾ التحيةَ؛ وإنما أرادوا: بيننا وبينَكُمُ المتاركةُ والتسليم[1]، كأنهم قالوا: سَلِمْتُمْ مِنّا، لا نُعارِضُكُمْ بالشّتْمِ والأذى.

قولُه: (﴿لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾: لا تَقْدِر)، وإنما فسّرَهُ بهذا وعلله بقولِه: «لأنكَ عبدٌ لا تَعلَمُ»؛ لأنّ كلمةَ الاستدراكِ وُضِعَتْ لتدخُلَ بينَ كلامَيْنِ متغايرَيْنِ نفيًا وإيجابًا، فإذا دَلّ قولُه: «ولكنّ الله» إلى آخرِه على أنهُ تعالى يقدِرُ على الهدايةِ لعلمِهِ بالمهتدي، يجبُ أنْ يُفسّرَ قولُه: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ بقولِه: لا تقدِرُ على الهدايةِ لأنكَ عبدٌ لا تعلمُ المهتدي.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٩).

يُدخِلُ في الإسلامِ ﴿مَن يَشَآءُ﴾ وهو الذي عَلِمَ أَنَّه غيرُ مطبوعٍ على قلبِه، وأن الألطافَ تنفعُ فيه، فيَقْرُنُ به ألطافَه حتّى تدعُوه إلى القَبُولِ ﴿وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ﴾ بالقابِلِينَ مِن الذينَ لا يقبَلُون. قال الزَّجّاج: أجمعَ المُسلِمُونَ أنَّها نزلتْ في أبي طالب، وذلك أنّ أبا طالبٍ قال عندَ موتِه: «يا مَعشَرَ بنِي هاشِمٍ، أطيعُوا مُحَمَّدًا وصدِّقُوه تُفلِحُوا وتَرْشُدُوا، فقالَ النَّبِيُّ ﷺ: يا عَمِّ، تأمُرُهُم بالنَّصيحةِ لأنفُسِهم وتَدَعُها لنَفْسِك؟ فقالَ: فما تُريدُ يا ابنَ أخِي؟ قال: أريدُ منكَ كلمةً واحدةً فإنَّكَ في آخرِ يَوْمٍ من أيّامِ الدُّنيا: أن تقولَ لا إلهَ إلّا الله. أشهدُ لكَ بها عندَ الله. قال: يا ابنَ أخي، قد علمتُ إنَّك لصادِقٌ، ولكنِّي أكرَهُ أن يُقال: خَرِعَ عندَ المَوْت، ولولا أنْ تكُونَ عليكَ وعلى

قولُه: (قالَ الزجاج: أَجْمَعَ المسلمون)، والمذكورُ في «تفسيرِه»: أجمعَ المفسرونَ أنها نزلتْ في أبي طالب. ثُمّ قال: وجائزٌ أنْ يكونَ ابتداءُ نزولِها بسببِ أبي طالب، وهيَ عامّةٌ لأنهُ لا يهدي إلا الله عزّ وجل، ولا يُرشِدُ ولا يُوفِّقُ إلا الله، وكذلكَ هوَ يُضِلُّ مَنْ يشاء[1].

رَوينا في «صحيحِ البخاريِّ» عنِ ابنِ المسَيّب، عنْ أبيه: أنّ أبا طالبٍ لمّا حَضَرَتْهُ الوفاةُ دخلَ عليهِ النبيُّ ﷺ، وعندَهُ أبو جهل؛ فقال: «أي عمّ، قُل: لا إلٰهَ إلا الله؛ كلمةً أُحاجُّ لكَ بها عندَ الله». فقالَ أبو جهلٍ وعبدُ الله بنُ أمية: يا أبا طالب، ترغبُ عنْ مِلّةِ عبدِ المطّلِب؟ فلَمْ يزالا يُكلِّمانِهِ حتى قالَ آخرَ شيءٍ كَلّمَهم به: على ملةِ عبدِ المطّلِب. فنزلَتْ: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[2].

وعنْ مسلمٍ والترمذيِّ عنْ أبي هُريرةَ قال: قالَ رسولُ الله ﷺ لعمِّهِ عندَ الموت: «قل: لا إلٰه إلا الله؛ أشهدُ لكَ يومَ القيامة» فأبى؛ فأنزلَ الله: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ﴾[3].

قولُه: (خرع عندَ الموت)، بالخاءِ المعجمةِ والراء. الجوهري: الخَرَعُ ـ بالتحريك ـ: الرّخاوةُ في كلِّ شيء؛ يُقال: خرع الرّجُلُ أي: ضَعُف. النِّهاية: ويُروى بالجيمِ والزاي؛ وهو:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٤٩).

(٢) أخرجه البخاري (٣٨٨٤) ومسلم (٢٤) و(٣٩).

(٣) «سنن الترمذي» (٣١٨٨) وهو في «مسند أحمد» (٩٦٨٥).

بَنِي أبيكَ **غضاضةً** ومَسَبّةً بعدي، لقُلتُها، ولأقرَرْتُ بها عَيْنَك عندَ الفِراق، لِما أرى من شِدَّةِ وَجدِكَ ونصيحَتِك، ولكنِّي سَوفَ أموتُ على ملَّةِ الأشياخِ عبدِ المُطَّلِبِ وهاشِمٍ وعبدِ مَنافٍ».

[﴿ وَقَالُوٓاْ إِن نَّتَّبِعِ ٱلْهُدَىٰ مَعَكَ نُتَخَطَّفْ مِنْ أَرْضِنَآ ۚ أَوَلَمْ نُمَكِّن لَّهُمْ حَرَمًا ءَامِنًا يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَىْءٍ رِّزْقًا مِّن لَّدُنَّا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ ٥٧]

قالت قريش ـ وقيل: إنّ القائِلَ الحارثُ بنِ عُثمانَ بنِ نَوفَلِ بنُ عبدِ مَناف ـ: نحنُ نعلمُ أنَّك على الحقِّ، ولكنّا نخافُ إنِ اتَّبعناكَ وخالَفْنا العَرَبَ بذلك، وإنَّما نحنُ **أَكَلَةُ رأسٍ، أي: قليلُون أن يتخطَّفُونا مِن أرضِنا، فألقَمَهُم الله الحَجَر.** بأنّه مكَّنَ لهُم في الحَرَمِ الذي آمَنَهُ بحُرمةِ البيتِ وآمَنَ قُطّانَهُ بحُرمَتِه، وكانتِ العربُ في الجاهِلِيّةِ حولَهُم **يتغاوَرُونَ** ويتناحَرُون، وهُم آمِنُونَ في حَرَمِهم لا يخافُون، وبِحُرمةِ البيتِ هُمْ قارُّونَ بوادٍ غيرِ ذي زرعٍ، والثَّمراتُ والأرزاقُ تُجبى إليهم مِن كُلِّ أَوبٍ، فإذا خوَّلَهُم الله ما خوَّلَهُم مِنَ الأمنِ والرِّزقِ بحُرمةِ البيتِ وَحْدَها وهُم كفرةٌ عَبَدةُ أصنامٍ؛ فكيفَ يستقيمُ أن يُعرِّضَهم للتّخَوُّفِ والتَّخطُّف، ويَسلُبَهُمُ الأمنَ إذا ضَمُّوا إلى حُرمةِ البيتِ حُرمةَ الإسلامِ، وإسنادُ الأمنِ إلى أهلِ الحَرَم حقيقةٌ، ....

الخَوْف. وقالَ ثعلب: إنما هوَ بالخاءِ والراء.

قولُه: (غضاضة)، ذِلّةٌ ومَنقَصة.

قولُه: (أَكَلَةُ رأس، أي: قليلون)، يكفيهِمْ رأسٌ واحد، وهوَ جَمْعُ «آكِل».

قولُه: (أنْ يتخطّفونا مِنْ أرضِنا)، التخَطُّف: الانتزاعُ بسرعة.

قولُه: (فألقَمَهُم الله الحَجَرَ)، ألقَمَهُ الحَجَر: ألزَمَهُ الحُجّة؛ مِن: إلقامِ الأُمِّ الثدي.

قولُه: (يتغاورون)، الأساس: التغاور: التناحُر، وفلانٌ مغايرٌ ومغاور، ومغوارٌ مِنْ قومٍ مغاوير. والأَوْب: المرجع، كُلُّ أَوْب: كُلُّ وَجْه.

وإلى الحرمِ مجازٌ. ﴿يُجْبَىٰٓ إِلَيْهِ﴾ تُجلَبُ وتُجمَعُ. **قُرِئَ بالياءِ والتّاء.** وقرئ: (تُجنى)، بالنُّون، من الجَنْي. وتَعْدِيَتُه بـ«إلى» كقولِه: **يَجنِي إليَّ فيه، ويَجْني إلى الخافة** و«**ثُمُراتٌ**»: **بضمَّتَينِ** وبضَمَّةٍ وسُكُون. **ومعنى الكُلِّيّة: الكَثرةُ**، كقولِه: ﴿وَأُوتِيَتْ مِن كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣] ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ متعلِّقٌ بقولِه ﴿مِّن لَّدُنَّا﴾ أي: قليلٌ منهم يُقِرُّونَ بأنَّ ذلك رِزقٌ من عندِ الله، وأكثرُهم جَهَلةٌ لا يَعلَمُونَ ذلك **ولا يَفْطِنُون** له، ولو عَلِمُوا أنَّه من عندِ الله لعَلِمُوا أنَّ الخوفَ والأمنَ من عندِه. ولمَا خافُوا التَّخطُّفَ

قولُه: (وإلى الحرم مجاز)، إذا جعلَ ﴿ءَامِنًا﴾ صفةً لـ ﴿حَرَمًا﴾. قالَ في البقرة: «أو آمنًا مَنْ فيه؛ كقولِك: نهارُهُ صائمٌ وليلُهُ قائم».

قولُه: (قُرِئَ بالياءِ والتاء)، نافع: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء[١]، وبالنونِ: شاذ. والجني: قطعُ الثمر.

قولُه: (ويجني إلى الخافة)، الجوهري: الخافة: الخريطةُ مِن أدمٍ يُشتارُ فيها العسل[٢].

قولُه: (و«ثُمُرات» بضمّتَيْن)، قالَ ابنُ جِنّي: هيَ قراءةُ أبانِ بنِ ثعلب، جَمعَ «ثَمَرةٌ» على «ثُمُرٍ»؛ نحو: خَشَبةٍ وخُشْب، وأَكَمةٍ وأُكْم، ثُمّ ضُمّتْ الميمُ إشباعًا وتمكينًا، ثم جُمِعَ «ثُمُرٌ» على ثُمُراتٍ جمعَ التأنيث؛ فجرى ما لا يعقلُ مجرى المؤنث، وعليهِ قالوا: يا ثاراتِ فلان؛ جمعُ ثأر[٣].

قولُه: (ومعنى الكُلِّية: الكثرة)، عن بعضِهم: كلمةُ «كل» للإحاطة؛ فاستُعيرتْ لنفسِ الكثير؛ لأنهُ مجموعُ المعنى مفردُ اللفظ.

قولُه: (ولا يَفطِنون)، الفِطْنةُ كالفَهْم؛ تقولُ: فطَنْتُ الشيءَ ـ بالفتح ـ، وقدْ فَطِنَ ـ بالكسر ـ فِطنةً وفَطانة. وفي حديثِ فاطمةَ رَضِيَ الله عنها: فلَمْ يفطِنْ حتى فطِنْتُ لها[٤].

---

(١) لأن تأنيثَ الثمراتِ غير حقيقي. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٨.

(٢) يقال: شار العَسَلَ يشورُه واشتاره يشتارُه: اجتناه من خلاياه ومواضعه. «لسان العرب» مادة (شور).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٥٢).

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٠٣٠) وأبو داود (٤٨٩٨) وغيرهما من حديثِ عائشةَ رَضِيَ الله عنها.

إذا آمنُوا بهِ **وخلعُوا أندادَه**. فإن قلت: بمَ انتَصَبَ رِزقًا؟ قلت: إن جعلته مصدرًا جازَ أن يَنْتَصِبَ بمعنى ما قَبْلَه؛ لأنّ معنى ﴿يُجۡبَىٰٓ إِلَيۡهِ ثَمَرَٰتُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ ويُرزَقُ ثمَراتِ كُلِّ شيءٍ: واحد، وأن يكونَ مفعولًا له. وإنْ جعلتَه بمعنى: مرزوق، كان حالًا من الثَّمراتِ لتَخَصُّصِها بالإضافة، كما تنتصبُ عن النَّكِرةِ المُتخصِّصةِ بالصِّفة.

[﴿وَكَمۡ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةِۭ بَطِرَتۡ مَعِيشَتَهَاۖ فَتِلۡكَ مَسَٰكِنُهُمۡ لَمۡ تُسۡكَن مِّنۢ بَعۡدِهِمۡ إِلَّا قَلِيلٗاۖ وَكُنَّا نَحۡنُ ٱلۡوَٰرِثِينَ﴾ ٥٨]

هذا تخويفٌ لأهلِ مَكّةَ من سُوءِ عاقبةِ قومٍ كانوا في مثلِ حالِهم **من إنعامِ الله عليهم بالرُّقودِ في ظِلالِ الأمنِ وخَفْضِ العَيْش، فغَمِطُوا** النِّعمةَ وقابَلُوها بالأَشَرِ والبَطَر، فدمَّرهُم الله وخرَّبَ دِيارَهم. وانتصبتْ ﴿مَعِيشَتَهَاۖ﴾ إمّا بحذفِ الجارِّ وإيصالِ الفعل، كقولِه تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ **وإمّا على الظَّرفِ بنَفْسِها**، كقولِك: زيدٌ ظَنِّي مُقيم. أو بتقديرِ حذفِ الزّمانِ المُضاف، أصلُه: بطِرَت أيّامَ معيشَتِها، كخُفوقِ

قولُه: (وخلعوا أندادَه)، النهاية: هوَ مِن: خلعتُ الثوب؛ إذا ألقيتَهُ عنك. شُبِّهَتِ الطاعةُ واشتمالُها على الإنسانِ به، ومنهُ سُمِّيَ الأميرُ إذا عُزِل: خليعًا؛ كأنهُ قَدْ لَبِسَ الإمارةَ ثُمّ خَلَعَها.

قولُه: (مِن إنعامِ الله عليهم بالرُّقودِ في ظلالِ الأمنِ وخفضِ العيش)، قال:

مَـــنْ كانَ بالدنيا أخا ثقةٍ بهـا والأمنُ مذهـــبُ ليلِه ونهارِه
عطفتْ عليهِ مِنَ الردى بقوابل قدْ نامَ عنها ناظـــرًا لِحذارِه(١)

قولُه: (فغَمِطُوا)، أي: حَقّروا. وغمطُ الناس: الاحتقارُ لَهُمْ والإزراءُ بهم، قالهُ الجوهري.

قولُه: (وإما على الظرفِ بنفسها)، سمّاهُ ظرفًا مجازًا؛ لأنهُ مصدرٌ مؤوّل. ويجوزُ أنْ يكونَ «مفعلة» للزمانِ والمكان؛ كقولِك: زيدٌ ظني مقيم؛ أي: في ظني، والعاملُ في «ظني» المنتَزَعُ مِنْ معنى الجملةِ كالإخبارِ والإسنادِ والحكم.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائلِ البيتين.

النَّجم، ومَقْدَمِ الحاجِّ. وإمّا بتضمينِ ﴿بَطِرَتْ﴾ معنى: (كفرت) و(غَمِطت). وقيل: **البَطَرُ سوءُ احتمالِ الغنى، وهو: أن لا يُحفظَ حقُّ الله فيه.** ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ **من السُّكنى.** قال ابنُ عبّاسٍ رضيَ الله عنهُما: لم يسكُنْها إلّا المُسافِرُ ومارُّ الطَّريقِ يومًا، أو ساعةً، ويُحتَمَلُ أنَّ شُؤمَ معاصي المُهلَكِينَ بقيَ أثرُه في ديارِهم، فكُلُّ مَن سكَنَها مِن أعقابِهم لم يبقَ فيها إلّا قليلًا. ﴿وَكُنَّا نَحْنُ الْوَارِثِينَ﴾ لتلكَ المَساكِنِ مِن ساكِنِيها، **أي: تركْناها على حالٍ لا يسكُنُها أحدٌ،** أو: خرّبناها وسوّيناها بالأرض.

تَتَخَلَّفُ الآثارُ عن أصحابِها حِينًــا ويُدرِكُها الفناءُ فتتبَعُ

[﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ مُهْلِكَ الْقُرَىٰ حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِي أُمِّهَا رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِنَا ۚ وَمَا كُنَّا مُهْلِكِي الْقُرَىٰ إِلَّا وَأَهْلُهَا ظَالِمُونَ﴾ ٥٩]

قولُه: (وإمابتضمين﴿بَطِرَتْ﴾معنى «كفرت»)، الأساس: ومِنَ المجاز: بَطِرَ فلانٌ نعمةَ الله؛ أي: استخفّها فكفَرَها، ولم يستَرْجِحْها فيشكُرْها. ومنهُ قولُه تعالى: ﴿بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾.

قولُه: (البَطَر: سوءُ احتمالِ الغِنى؛ وهوَ أنْ لا يحفظَ حقّ الله فيه)، النهاية: في الحديث: «الكِبْرُ بَطَرُ الحَقِّ»(١) هوَ أنْ يجعَلَ ما جعَلَهُ الله حقًّا مِنْ توحيدِهِ وعبادتِهِ باطلاً.

قولُه: (﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾ مِنَ السُّكنى)، يُقال: سَكَنْتُ داري وأسْكَنْتُها غيري، والاسمُ مِنه: السُّكْنى؛ كما أنّ العُتْبى مِنَ الإعتاب. فقولُه: «إلا قليلًا مِنَ السكنى» معناه: إلا سُكنى قليلًا.

قولُه: (أي: تركناها على حالٍ لا يسكُنُها أحد)، وذٰلكَ أنّ معنى أنهُ تعالى وارثٌ هو: أنّ الأشياءَ كلّها في العاقبةِ زائلةٌ عمّنِ ادّعى ملكَها، صائرةٌ إليهِ تعالى لمّا ينادِي: لِمَنِ الملكُ اليوم؟ فيُقال: لله الواحدِ القهار.

قولُـه: (تتخلف الآثـار) البيت(٢) للمتنبي، يعني: تتبعُ الآثارُ الأصحابَ، أي: الآثارُ تبقى بعدَ صاحبِها زمانًا مِنَ الدهر، ثم تفنى وتتبعُ صاحِبَها في الفناء.

---

(١) أخرجه مسلم (٩١) من حديثِ عبد الله بن مسعود رَضِيَ الله عنه.

(٢) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ٣٥٣)، وللفائدة انظر: «ربيع الأبرار» للزمخشري (١: ٢٧٠).

وما كانتْ عادةُ ربِّك أن يُهلِكَ القُرى في كُلِّ وقتٍ ﴿حَتَّىٰ يَبْعَثَ فِيٓ﴾ القريةِ التي هي أمِّها، أي: أصلِها وقَصَبتُها التي هي أعمالُها وتوابِعُها ﴿رَسُولًا﴾ **لإلزامِ الحُجّةِ وقَطْعِ المَعذِرة، معَ علمِه أنَّهم لا يُؤمِنُون. أو: وما كان في حُكمِ الله وسابِقِ قضائِه أنْ** يُهلِكَ القُرى في الأرضِ حتّى يَبعَثَ في أمِّ القُرى يعني: مكّةَ رسولًا؛ وهو محمَّدٌ ﷺ خاتَمُ الأنبياء. وقُرِئَ: (إِمّها) بضمِّ الهمزةِ وكسرِها لاتِّباعِ الجرِّ، وهذا بيانٌ لعدلِه وتَقَدُّسِه عنِ الظُّلم، حيثُ أَخبرَ بأنَّه لا يُهلِكُهم إلّا إذا استحقُّوا الهلاكَ بظُلمِهم، ولا يُهلِكُهم معَ كونِهم ظالمينَ **إلّا بعدَ تأكيدِ الحُجّةِ والإلزامِ ببعثةِ الرُّسُل،** ....

قولُه: (**وقَصَبتُها التي هيَ أعمالُها**)، **الجوهري**: قصبةُ القرية: وسطُها، وقصبةُ السواد: مدينتُها.

قولُه: (**لإلزامِ الحُجّةِ وقطعِ المعذِرة، معَ علمِهِ أنّهُمْ لا يُؤمنون**)، هٰذا يَهدِمُ قاعدةَ مذهبِه؛ لأنّ لَهُمْ أنْ يعتذروا بسابِقِ علمِهِ فيقولوا: أليسَ في علمِكَ وحُكمِكَ أنّا لا نؤمِن؟ فكيفَ لنا أنْ نأتِيَ على خِلافِ علمِك؟ وليسَ الجوابُ عنهُ إلا أنْ يُقال: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ﴾ [الأنبياء: ٢٣].

قولُه: (**أو: وما كانَ في حُكمِ الله وسابِقِ قضائه**)، هٰذا الوجهُ مبنيٌّ على قولِهِ تعالى: ﴿وَإِن مِّن قَرْيَةٍ إِلَّا نَحْنُ مُهْلِكُوهَا قَبْلَ يَوْمِ ٱلْقِيَـٰمَةِ﴾ [الإسراء: ٥٨]، ومِنْ أماراتِ القيامةِ بعثةُ الرسولِ ﷺ؛ ولهٰذا قال: «بُعِثتُ أنا والساعةُ كهاتين»(١). والوجهُ الأولُ أوفقُ لتأليفِ النَّظْم؛ لأنهُ تعالى لمّا قال: ﴿وَكَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَرْيَةٍۭ بَطِرَتْ مَعِيشَتَهَا﴾ بَيّنَ أنّ الإهلاكَ إنما كانَ لأنهم لم يشكروا الله على ما أوْلاهُم مِنَ النعمة، ومِنْ أَجَلِّ النعمةِ بعثةُ الرُّسُلِ وشكرُ الاقتداءِ بهداهُمْ والاقتفاءِ بآثارِهم.

قولُه: (**إلا بعدَ تأكيدِ الحُجّةِ والإلزامِ ببعثةِ الرُّسُل**)، **الانتصاف**: هٰذا سؤالٌ واردٌ على

---

(١) أخرجه البخاري (٦٥٠٤) ومسلم (٢٩٥١) وغيرهما من حديثِ أنس بن مالكٍ رَضِيَ الله عنه. وفي الباب عن أبي هريرة وجابر بن عبد الله رَضِيَ الله عنهما.

ولا يَجعَلُ عِلمَه بأحوالِهم حُجّةً عليهم، ونزَّهَ ذاتَه أن يُهلِكَهم وهم غيرُ ظالمين، كما قالَ تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ رَبُّكَ لِيُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا مُصْلِحُونَ ﴾ [هود: ١١٧].

فنصَّ في قولِه: ﴿بِظُلْمٍ ﴾ أنّه لو أهلكَهُم وهم مُصلِحُونَ لكانَ ذلك ظُلمًا منه، وأنَّ حالَه في غناهُ وحكمَتَه منافيةٌ للظُّلم، دلَّ على ذلك بحرفِ النَّفي مع لامِه، كما قالَ الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَٰنَكُمْ ﴾ [البقرة: ١٤٣].

[﴿وَمَآ أُوتِيتُم مِّن شَيْءٍ فَمَتَٰعُ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتُهَا ۚ وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ وَأَبْقَىٰٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ ٦٠]

وأيُّ شيءٍ أَصَبتُمُوه من أسبابِ الدُّنيا؛ **فما هو إلّا تمتُّعٌ وزِينةٌ** أيّامًا قلائلَ، وهي مُدّةُ

القَدَريّة؛ إذْ لَوْ كانتِ العقولُ تحكُمُ بأحكامِ التكاليف؛ لقامتِ الحُجّةُ على الناس، وإنْ لَمْ يكُنْ بعثة، ولا يجدونَ عنهُ جوابًا[١].

قولُه: (ولا يجعلُ عِلْمَهُ بأحوالِهم حُجّةً عليهم)، يعني: أنّ الله تعالى لا يعامِلُ خلقَهُ بعِلْمِه؛ بلْ يعاملُهُم بفعلِهم.

قولُه: (فنَصّ في قولِه: ﴿بِظُلْمٍ ﴾ أنّهُ لوْ أهلكَهُم وهُمْ مصلِحون؛ لكانَ ذلكَ ظُلمًا مِنه)، فجوابُهُ أنهُ لِـمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ معناه: ليسَ مِنْ شأنِهِ وعادتِهِ إلا التفضُّلُ والرحمة؛ فلا يُهلِكُهُم في حالِ صلاحِهِم، ولوْ فَرَضَ إهلاكَها فبِعَدْلِه؛ لأنهُ يتصرّفُ في مُلكِهِ؟ كما سَبَق.

قولُـه: (وأيّ شيءٍ أَصَبْتُموه)، أبرزَ الضـميرَ المنصوبَ ليُؤذِنَ بأنّ «ما» ـ في ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾ ـ موصولة، وقدْ بُيِّنَتْ بقولِه: ﴿مِّن شَيْءٍ ﴾؛ فأفادَتِ الشيوعَ فأُجيبَ بالفاءِ في قولِه: ﴿فَمَتَٰعُ﴾ على طريقِ الإخبارِ والتنبيه، كما في قولِه: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ﴾ [النحل: ٥٣]. ويؤيِّدُهُ قولُه: ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ خَيْرٌ﴾؛ لأنهُ قرينة، وليستْ ﴿وَمَآ ﴾ إلا موصولة.

وأما إفادةُ الحصرِ في قولِه: «فما هوَ إلا تمتُّعٌ وزينة» فمِنْ مفهومِ التركيب؛ لأنّ الآيةَ مِنَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٢٤).

الحياةِ المُتقضِّية. ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ وهو ثوابُه ﴿خَيْرٌ﴾ في نفسِه من ذلك ﴿وَأَبْقَىٰٓ﴾؛ لأنَّ بقاءه دائمٌ سَرْمَدٌ. وقُرِئ: (يعقلون) بالياء، وهو أبلغُ في المَوعِظة. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهُما: «أنّ الله خلقَ الدُّنيا وجعلَ أهلَها ثلاثةَ أصنافٍ: المؤمن، والمُنافق، والكافر؛ فالمُؤمنُ يتزوَّد، والمُنافقُ يتزيَّن، والكافِرُ يتمتَّع».

[﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ وَعْدًا حَسَنًا فَهُوَ لَٰقِيهِ كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ ٦١]

هذه الآيةُ تقريرٌ وإيضاحٌ للتي قبلَها. و(الوعدُ الحَسَن): الثَّوابُ؛ ....

التقسيمِ الحاضر، كأنهُ قيل: إنّ ما يتصلُ بكُمْ ما هوَ مِنْ عندِ الله، أو غيرُ ذٰلك. فالأوّلُ باقٍ لا محالة، والثاني فانٍ ولا شكّ فيه.

قولُه: (وقُرِئَ: «يعقلون»)، بالياءِ التحتانيّة: أبو عمرو[1]، وهوَ أبلغُ في الموعظـة؛ لأنّ الخطابَ معَ أهلِ مكة، كأنهُ لمّا عَدَلَ مِنَ الخِطابِ إلى الغَيْبةِ آذَنَ بأنّ أولٰئكَ البُعداءَ مِنَ الخيرِ لا عقلَ لهم؛ حيثُ يُؤْثِرونَ الفاني على الباقي، والدنيءَ الحقيرَ على الشريفِ العظيم. روى الإمامُ عنِ الشافعيِّ رَضِيَ الله عنه: مَنْ أَوْصى بثُلُثِ مالِهِ لأعقلِ الناسِ صرفَ إلى المشتغِلينَ بطاعةِ الله؛ لأنّ أعقلَ الناسِ مَنْ أعطى القليلَ وأخذَ الكثير. فكأنهُ رَضِيَ الله عنهُ اقتبسَ المعنى مِنْ هٰذهِ الآية[2].

قولُه: (هٰذهِ الآيةُ تقريرٌ وإيضاح)، أما كونهُ تقريرًا فإنهُ ضَرَبَ المعنَيَيْنِ ـ أعني: ﴿وَمَآ أُوتِيتُم﴾، ﴿وَمَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ ـ مثلًا في هٰذهِ الآية، وأخرجَهُما مخرجَ المشبَّهِ والمشبَّهِ به، وأَدْخَلَ همزةَ الإنكارِ على فاءِ التعقيبِ العاطفةِ لهٰذهِ الجملةِ على الأولى. والمعنى: أَبَعْدَ هٰذا التفاوتِ الظاهرِ يستويان؟ أي: أبناءُ الدنيا والآخرة. وأما البيانُ فإنهُ تعالى ذكرَ أنّ ما أوتوا مِنْ شيءٍ فهوَ تمتُّعٌ وزينةٌ أيامًا قلائل. ولمْ يبيِّنْ في تلكَ الآيةِ مآلَها وسوءَ مغبّتِها فبيّنَ في هٰذهِ الآيةِ أنّ المآلَ أنهُمْ يُحضَرونَ النار، وذكَرَ فيها أنّ ما عندَ الله خيرٌ وأبقى. ولمْ يبيِّنْ العاقبةَ فيه؛ فبيّنَ في

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٧.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٨)، ولتمامِ الفائدة انظر: «روضة الطالبين» (٦: ١٦٩).

لأنه منافعُ دائمةٌ على وجهِ التَّعظيمِ والاستحقاق، وأيُّ شيءٍ أحسنُ منها؟ ولذلك سمّى اللهُ الجنّةَ بالحُسنى. و﴿لَاقِيهِ﴾ كقولِـه تعالى: ﴿وَلَقَّىٰهُمْ نَضْرَةً وَسُرُورًا﴾، وعكسُـه ﴿فَسَوْفَ يَلْقَوْنَ غَيًّا﴾ [مريم: ٥٩] ﴿مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ من الذين أُحضِرُوا النّار، ونحوُه: ﴿لَكُنتُ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾ [الصافات: ٥٧]، ﴿فَكَذَّبُوهُ فَإِنَّهُمْ لَمُحْضَرُونَ﴾ [الصافات: ١٢٧] قيل: نزلتْ في رسولِ الله ﷺ وأبي جهل. وقيل: في عليٍّ وحمزةَ وأبي جهل. وقيل: في عمّارِ بنِ ياسرٍ والوليدِ بنِ المُغيرة. فإن قلت: فسِّر لي الفاءَينِ وثُمّ، وأخْبِرني عن مواقِعِها. قلت: قد ذَكَرَ في الآيةِ التي قبلَها مَتاعَ الحياةِ الدُّنيا وما عندَ الله وتفاوُتَهُما، ثمّ عقّبه بقولِه: ﴿أَفَمَن وَعَدْنَٰهُ﴾ على معنى: أبعدَ هذا التَّفاوُتِ الظّاهرِ يُسوّي بينَ أبناءِ الآخرةِ وأبناءِ الدُّنيا؟ فهذا معنى الفاءِ الأُولى وبيانُ موقِعِها. وأمّا الثّانيةُ فللتَّسبيب: لأنّ لقاءَ الموعُودِ مُسَبَّبٌ عن الوعدِ الذي هو الضَّمانُ في الخير. **وأمّا ﴿ثُمَّ﴾ فلتراخي حالِ الإحضارِ عن حالِ التَّمتيع، لا لتراخي وقتِه عن وقتِـه.** ....

هٰذهِ أنّ الموعودَ الجنة، وإليهِ الإشارةُ بقولِه: «والوَعْدُ الحَسَن: الثواب» إلىٰ قولِه: «ولذٰلكَ سَمّى الله الجنةَ بالحسنى».

قولُه: (لأنهُ منافِعُ دائمة)، تعليلٌ لتفسيرِ الوعدِ الحسنِ بالثواب. وإنّما قَيَّـدَ التعريفَ بقولِه: «على وجهِ التعظيم»؛ لأنّ المنافعَ الدنيويةَ ليستْ للتعظيم؛ أكثرُها بلْ جُلُّها استدراج، قالَ الله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ لِيَزْدَادُوٓاْ إِثْـمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]. وقيّدَ الاستحقاقَ إشارةً إلى مذهبِه؛ فإنهُ مقيّدٌ عندَنا على وجهِ التفضُّل.

قولُه: (وأما ﴿ثُمَّ﴾ فلتراخي حالِ الإحضارِ عنْ حالِ التمتيع، لا لتراخي وقتِهِ عنْ وقتِه)، لأنهُ أبلَغُ وأكثرُ إفادةً لأنّ تأخُّرَ زمانِ الإحضارِ عنْ زمانِ التمتيعِ ظاهرٌ بيِّن، لا يحتاجُ إلى التنبيهِ عليه. قالَ صاحبُ «الفرائد»: لا مانعَ أنْ تكونَ مستعمَلةً في حقيقتِها وهوَ التراخي في الزمان، والحملُ على المجازِ بدونِ المانعِ باطل. ويمكنُ أنْ يُقال: متّعناهُ زمانًا وهوَ زمانُ حياتِه، ثُمّ أُحضِرَ يومَ القيامة.

وقُرئ: (ثُمَّ هْوَ) بسُكونِ الهاء، كما قيل (عضْدٌ) في (عضُدٍ)؛ تشبيهًا للمُنفصلِ بالمُتَّصل، وسكونُ الهاءِ ـ في (فَهْوَ)، (وَهْوَ)، و(لَهْوَ) ـ أحسنُ؛ لأنَّ الحرفَ الواحدَ لا يُنطَقُ به وحدَه؛ فهو كالمُتَّصل.

[﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ٦٢]

﴿شُرَكَآءِيَ﴾ مبنيٌّ على زعمِهم، وفيه تهكُّمٌ، فإن قلتَ: (زعم) يطلُبُ مفعُولَين، كقولِه:

ولم أزعُمْكِ عَنْ ذاكَ مَعْزِلا

فأين هُما؟ قلت: محذوفان، تقديرُه: الذين كنتُم تزعُمونَهم شركائي. ....

وقلتُ: مَنْ مُنِحَ الذّوْقَ السليمَ والطّبْعَ المستقيمَ فلْيَذُقْ ما أثرُهُ معَ قولِنا: متّعناهُ أيامًا قلائلَ ثُمّ أَوْقَعناه في مشاقِّ الأبد، على نحوِ قولِه: ﴿فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبْكُواْ كَثِيرًا﴾ [التوبة: ٨٢]؛ هلْ يَجِدُ لهُ رَوْنَقًا وبهاء؟ ولنحقق أنّ أربابَ البلاغةِ وأصحابَ الفصاحةِ إذا وجدوا الطريقَ إلى المجازِ عَدَلوا عنِ الحقيقة؛ لِتضمُّنِه مثلَ هٰذهِ اللطائف.

قولُه: (وقُرِئَ: «ثُمَّ هْوَ» بسكونِ الهاء)، قرأها قالونُ والكسائي[١].

قولُه: (ولم أزعُمْكِ عنْ ذاكَ معزِلًا)، أولُه:

وإنّ الذي قَدْ عاشَ يا أُمّ مالكٍ يموتُ ....

ويُروى:

عَددتَ قُشيرًا إذْ فَخَرْتَ فلَمْ أُسأْ بِذاكَ[٢] ....

---

(١) وحُجّتُهم أن الهاءَ إذا اتّصلت بفاءٍ أو واوٍ كانت في قولهم أجمعين ساكنة. و«ثمّ» أختُ الفاءِ والواو فجَرتْ مجْراهما في حُكمِ ما بعدها. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٤٨.

(٢) هذه الروايةُ ذكرها سيبويه في «الكتاب» (١: ١٢١) وعزاه للنابغةِ الجَعْدي.

ويجوزُ حذفُ المفعولَينِ في بابِ «ظننت»، ولا يَصِحُّ الاقتصارُ على أحدِهِما.

قولُه: (ويجوزُ حذفُ المفعولَيْنِ في بابِ «ظننت»، ولا يصحُّ الاقتصارُ على أحدِهما)، وذكرَ في «المفصّل»: وليسَ لكَ أنْ تقول: حَسِبْتُ زيدًا، وتَسْكُتَ؛ لِفَقْدِ ما عَقَدْتَ عليهِ حديثَك، فأمّا المفعولانِ معًا فلا عليكَ أنْ تسكُتَ عنهما(١). وذكرَ في فاتحةِ سورةِ العنكبوت: أنّ الحُسبانَ لا يصحُّ تعلُّقُهُ بمعاني المفرداتِ ولٰكنْ بمضامينِ الجُمَل، إلى آخرِه.

وقالَ بعضُهم: فمَنْ قرأَ «الكاشفيةَ»(٢) وضح الفرق بيَن امتناعِ طرحِ أحدِ المفعولَيْنْ وبينَ جوازِ طرحِ أحدِ الشطرَيْنِ في بابِ المبتدأ والخبر، معَ أنَّ البابَيْنِ مِنْ حيثُ المعنى سِيّان؛ وذٰلكَ أنَّ تعلُّقَ تلكَ الأفعالِ بمضامينِ الجُمَلِ وهيَ أمورٌ خَفِيَّةٌ في نفسِها؛ إذْ هيَ مِنَ المعقولاتِ الذهنيةِ لا مِنَ الملفوظات، والتعلُّقُ بها أمرٌ خَفِيّ، ولوْ طُرِحَ أحدُ الشطرَيْنِ لتراكَمَ الخفاء، بخلافِ الجملةِ الخبرية؛ فإنّ مراتبَ الخفاءِ فيهِ أقل، فاعرِفْه. وأما جوازُ طرحِ المفعولَيْن؛ فلأنّ عندَ طرحِهما ينتفي المضمونُ وتعلُّقُ الفعلِ به، ويصيرُ الغرضُ نفسَ إحداثِ ذٰلكَ الفعل.

وقلتُ: هٰذا كلامٌ حسن؛ فإنّ قولَهُ تعالى: ﴿وَظَنَنتُمْ ظَنَّ ٱلسَّوْءِ﴾ [الفتح: ١٢] حينئذٍ بمنزلةِ: فلانٌ يعطي ويمنعُ في الشياعِ في جميعِ ما فسدَ مِنَ الظنّ. وقولُ القائل: مَنْ يسمعْ يَخَلْ؛ أي: مَنْ يسمعْ يَخَلِ المسموعَ صحيحًا؛ إذْ معنى «مَنْ يسمع»: مَنْ يركَنْ إلى السماع(٣). والآيةُ واردةٌ على هٰذا.

وقالَ صاحبُ «التحفة»: معنى الاقتصارِ أنْ لا يكونَ أحدُ المفعولَيْنِ مرادًا، فأما إذا حُذِفَ لقرينةٍ دَلّتْ عليهِ وهوَ مُرادٌ معنًى؛ فليسَ اقتصارًا، كما لا يُسمّى حذفُ الخبرِ اقتصارًا على المبتدأ؛ لأنّ الحذفَ لا يجوزُ إلا بدليل. وأما بابُ «كسوت» فيجوزُ الاقتصارُ بدليلٍ وبغيرِ دليل؛ لأنّ الأولَ منهما غيرُ الثاني. فأما قولُ الأخفش: إذا دخلَتْ هٰذهِ الأفعالُ على «أنّ»

---

(١) «المُفَصّل في صنعة الإعراب» للزمخشري ص٣٤٧.

(٢) لعلّه يريد كتاب «شرح الكافية الشافية» لابن مالك النحوي. وهو كتاب مشهور، وقد صدَر عن جامعةِ أم القرى في خمسةِ أجزاء بتحقيق عبد المنعم هريدي.

(٣) في (ط): «الاستماع».

....

نحْوَ: ظننتُ أنكَ قائم؛ فالمفعولُ الثاني منهما محذوف، والتقدير: ظننتُ قيامَكَ كائنًا؛ لأنّ المفعولَ مع «أنّ» المفتوحة بتأويلِ المفرد. وأما سيبويهِ فيرى أنها سَدّتْ مَسَدّ المفعولَيْن، وأجازَ الكوفيّونَ الاقتصارَ على الأوّلِ إذا سَدّ شيء مَسَدّ الثاني كما في بابِ المبتدأِ، نحو: أقائمٌ أخواك؟ فيقولُ على هٰذا: ظننتُ قائمًا أخواك. وقالَ المالكي: إذا دَلّ دليلٌ على أحدِهما جازَ حذفُه، كقولِه:

كأنْ لَمْ يكنْ بَيْنٌ إذا كانَ بعدَهُ　　　تلاقٍ ولٰكنْ لا أَخالُ تلاقيا[1]

أي: لا أَخالُ الكائنَ تلاقيًا، أو: لا أخالُ بعدَ البَيْنِ تلاقيًا. وعليهِ قولُ المصنّفِ في قولِه: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ أَمْوَٰتًا﴾ [آل عمران: ١٦٩]: ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿ٱلَّذِينَ قُتِلُوا۟﴾ فاعلًا؛ المعنى: ولا تحسَبَنّهُمُ الذينَ قتلوا أمواتًا؛ أي: أنفسَهُم. إنما جازَ حذفُهُ لأنهُ في الأصلِ مبتدأ؛ فحُذِفَ كما حُذِفَ المبتدأُ في قولِه: ﴿أَحْيَآءٌ﴾ [آل عمران: ١٦٩]؛ أي: هُمْ أحياء. وقولُه: ﴿لَا تَحْسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ مُعْجِزِينَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [النور: ٥٧] الأصل: لا تحسَبَنّهُمُ الذينَ كفروا مُعجِزين، ثُمّ حُذِفَ الضميرُ الذي هوَ المفعولُ الأوّل. وكانَ الذي سَوّغَ ذٰلك أنّ الفاعلَ والمفعولَيْنِ لمّا كانا كشيءٍ واحد؛ اقتنعَ بذكرِ الاثنَيْنِ عنْ ذِكرِ الثالث.

وقلتُ: في هٰذا القيدِ إعلامٌ بشدةِ الاهتمامِ بمضامِينِ الجُمَلِ دُونَ مفرداتِها، ولعلّ السرّ أنّ هٰذهِ الأفعالَ قيودٌ للمضامينِ[2] تدخلُ على الجملةِ الاسميةِ لبيانِ ما هيَ عنه؛ لأنّ النسبةَ قدْ تكونُ عنْ عِلْمٍ وقدْ تكونُ عنْ ظنٍّ، فلَوِ اقْتُصِرَ على أحدِ طرفَي الجملةِ لقيامِ قرينةٍ يوهِمُ أنّ الذي سيقَ لهُ الكلامُ والذي هوَ مهتمٌّ بشأنِهِ الطرفُ المذكور، وليسَ المضمونُ مما يُعتنى به. نعمْ إذا كانَ الفاعلُ والمفعولُ لشيءٍ واحدٍ يهونُ الخَطْب.

ويؤيِّدُهُ ما ذكرَهُ صاحبُ «الإقليد»: أنك إذا قلتَ: حسبتُ زيدًا منطلقًا؛ فقدْ عقدْتَ الحديثَ على أنّ زيدًا مظنونٌ انطلاقُهُ عندَك، فلَوْ قلتَ: حسبتُ زيدًا، وسَكَتّ؛ فقدْتَ ما

---

(١) ذكره ابن داود الأصبهاني في «الزهرة» (١: ٤٦٧) وعزاه لجميل بن مَعْمَر.

(٢) في (ط): «بمضامين».

[﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا تَبَرَّأْنَآ إِلَيْكَ مَا كَانُوٓا۟ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾ ٦٣]

﴿ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ الشَّياطينُ أو أئمّـةُ الكُفْرِ ورؤُوسُـه. ومعنـى ﴿حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾: وجَبَ عليهم مُقتضاهُ وثبت، وهو قولُه: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ﴾ [هود: ١١٩]، [السجدة: ١٣] و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مُبتَدأ، و﴿ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ﴾ صفتُه، ......

هوَ فيهِ الفائدةُ العظمى وهوَ الثاني؛ لأنهُ هوَ الذي وقعَ فيهِ الشك، وقصدُكَ بهٰذا التركيبِ أنْ تُخبِرَ بذٰلكَ لا الإخبارُ بذاتِ زيد؛ وإنما تذكرُ «زيدًا» ليترتَّبَ الثاني عليه. ولوْ قلتَ: حسبتُ منطلقًا وسكَتّ؛ خَرَجَ مِنْ يَدِكَ ما يفيدُهُ الأولى، وهوَ أنهُ هوَ الذي انطلاقُهُ مظنونٌ عندَك؛ فإذنْ لابدّ مِنْ ذِكْرِ كِلَيْهما. وأما قولُ القائل: إنّ تَعَلُّقَ تلكَ الأفعالِ بمضامينِ الجُمَل، وهيَ أمورٌ خَفِيةٌ، إلى آخره؛ فمدفوعٌ بجوازِ حَذْفِ أحدِ شطرَيِ اسمِ إنّ وخبرِه، وأنها لتوكيدِ مضمونِ الجملة.

قولُه: (و﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ﴾ صفتُه)، روى صاحبُ «الكشف» عن أبي عليٍّ أنهُ قال: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ مبتدأ، و﴿ٱلَّذِينَ أَغْوَيْنَآ﴾ خبرُ مبتدأٍ آخر، والتقدير: هؤلاءِ همُ الذينَ أغويناهم، و﴿أَغْوَيْنَٰهُمْ كَمَا غَوَيْنَا﴾ استئنافٌ، ولا يكونُ «الذين أغويناهم» صفةً لـ﴿هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ويكونُ ﴿أَغْوَيْنَٰهُمْ﴾ خبرًا؛ لأنهُ حينئذٍ لا يكونُ مُفيدًا بقولِه: ﴿أَغْوَيْنَٰهُمْ﴾ زيادةً لم تُستَفَدْ بالصفةِ والموصوف.

قـال: فإنْ قـلتَ: فلِمَ لا يكونُ قولُـه: ﴿أَغْوَيْنَٰهُمْ﴾ خبرًا، وجازَ لتعلُّقِ قولِـه: ﴿كَمَا غَوَيْنَا﴾(١) به؛ فيكونُ مفيدًا فائدةً زائدةً ليستْ في الصفةِ والموصوف؟ والجواب: إنّ ذٰلكَ يُوجبُ أنْ يكونَ قولُه: ﴿غَوَيْنَا﴾ جاريًا مجرى ما لا بدّ مِنهُ مِنْ أحدِ جُزئي الجملة، وهٰذا لا يجوز؛ لأنهُ ظرف، والظروفُ فَضَلاتٌ في الكلامِ بمنزلةِ المفعول، فكما لا يجوز: زيدًا ضَرَب؛ بنصبِ «زيد» على أنهُ مفعولُ «ضَرَب»، وفي «ضَرَبَ» ضميرٌ يعودُ إليه؛ لأنهُ يؤدي إلى أنْ يكونَ الفَضْلةُ لا بدّ منهُ لِعَوْدِ الضميرِ إليه؛ فكذا لا يجوزُ هٰذا هاهنا. هٰذا كلامُه.

---

(١) من قوله: «استئناف، ولا يكون» إلى هنا، سقط من (ط).

والرّاجع إلى الموصولِ محذوفٌ، و﴿أَغْوَيْنَـٰهُمْ﴾ الخبر، والكافُ صفةُ مصدرٍ محذُوف، تقديرُه: أغويناهُم، فغوَوا غَيًّا مثلَ ما غوَينا، يعنُون: أنّا لم نغوِ إلّا باختيارِنا، لا أنّ

وقد قالَ [أبو][1] عثمان: إنا رأَينا الظرفَ الذي يدّعِيهِ فضلةً لا بدّ مِنه، كقولِهم: زيدٌ قائمٌ عمرٌو في دارِه؛ فلا بدّ مِنْ قولِك: في دارِه؛ ليعودَ مِنَ الجملةِ إلى «زيد» ضمير، وهوَ فَضْلةٌ في الكلام؛ فكذا هاهنا ينبغي أنْ يكونَ ﴿أَغْوَيْنَآ﴾ خبرًا؛ لتعلُّقِ قولِهِ: ﴿كَمَا غَوَيْنَا﴾ بهِ وإنْ كانَ فَضْلة[2].

وأما المصنفُ فقدْ خالفَ أبا عليٍّ وأبا عثمانَ أيضًا، وذهبَ إلى أنهُ كرّرَ ﴿أَغْوَيْنَآ﴾ في الخبر؛ ليعلّقَ بهِ المصدرَ الذي يُوجِبُ إضمارَ فعلٍ يطابِقُه؛ لأنّ ﴿كَمَا غَوَيْنَا﴾ غيرُ مطابِقٍ لـ﴿أَغْوَيْنَآ﴾، فيفيدُ تشبيهَ الغواية بالغواية؛ ولذٰلكَ قال: إنّا لَمْ نُغْوَ إلا باختيارِنا؛ لأنّ فَوْقَنا مُغوِين. ومِثْلُ الآية في تكرير الخبرِ للتوكيدِ والتعليقِ قولُهُ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَـٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٥] إذا قيل: استزلالُهم الشيطان هوَ التّوَلّي كما سَبَق، وفائدةُ التكريرِ والتعليقِ وتقديرِ فاءِ التعقيبِ الإيذانُ بتسجيلِ استحقاقِ العذابِ مِنْ غيرِ إمهال؛ إذِ المعنى: أغويناهُمْ فَغَوَوْا، ولَمْ تتخلّفْ غوايتُهُمْ عنْ إغوائِنا إياهم؛ أي: أطاعونا بسُرعةٍ مِنْ غيرِ رَوِيّةٍ وتَفَكُّر.

والذي يقتضيهِ النّظْمُ أنْ يُرادَ بقولِه: ﴿ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ الشركاءُ مِنَ الشياطينِ والجنِّ بشهادةِ قولِه: ﴿مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعْبُدُونَ﴾، وقولِه: ﴿وَقِيلَ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾ بعدَه؛ وذٰلكَ أنّ الشركاءَ لمّا خَذَلوهُمْ وتبَرّؤوا مِنهُمْ قيلَ لَهُمْ مُوبِّخًا: هٰؤلاء شُركاؤُكُمُ الذينَ كنتُمْ تزعمونَ أنّهُمْ يشفعونَ لَكُمْ وينصرونكم؛ فادْعُوهُمْ لِيستجيبوا لكُم. فحينئذٍ المعنى: هٰؤلاءِ الذينَ أغْوَيْنا أغْوَيْناهُمْ فَغَوَوْا كما غَوَيْنا نحنُ بإغواءٍ قاهر. لأنّ الأصلَ في التشبيهِ أنْ يكونَ الوجهُ شاملًا للطرفَيْن؛ فلا بدّ مِنْ تقديرِ «قاهر». ويَعضُدُهُ قولُه: ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِي لَأَقْعُدَنَّ لَهُمْ صِرَٰطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ﴾ [الأعراف: ١٦].

---

(١) زيادة لازمة، وأبو عثمان هو المازني، سبق التعريفُ به.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٢٧ - ١٠٢٨).

فوقَنا مُغوِين أغوَونا بقَسْرٍ منهم وإلجاء. أو دعَونا إلى الغيِّ وسوَّلُوهُ لنا، فهؤلاءِ كذلكَ غوَوْا باختِيارِهِم؛ لأنَّ إغواءَنا لهُم لم يكن إلّا وسوَسَةً وتسويلًا لا قسرًا وإلجاءً، فلا فرقَ إذن بينَ غيِّنا وغيِّهِم. وإن كانَ تَسوِيلُنا داعيًا لهُم إلى الكُفر، فقد كانَ في مُقابَلتِه دعاءُ الله لهم إلى الإيمانِ بما وَضَع فيهم من أدِلّةِ العقل، وما بعَثَ إليهِم من الرُّسُل، وأنزلَ عليهِم من الكُتُبِ المَشحُونةِ بالوَعْدِ والوَعِيدِ والمَواعِظِ والزَّواجر، **وناهِيكَ بذلك صارفًا** عنِ الكُفرِ وداعيًا إلى الإيمان، وهذا معنى ما حكاهُ الله عن الشَّيطان ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَعَدَكُمۡ وَعۡدَ ٱلۡحَقِّ وَوَعَدتُّكُمۡ فَأَخۡلَفۡتُكُمۡۖ وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِيۖ فَلَا تَلُومُونِي وَلُومُوٓاْ أَنفُسَكُم﴾ [إبراهيم: ٢٢] **والله عزَّ وجلَّ قدَّمَ هذا المعنى أوّلَ شيءٍ**، حيثُ قالَ لإبليسَ ﴿إِنَّ عِبَادِي لَيۡسَ لَكَ عَلَيۡهِمۡ سُلۡطَٰنٌ إِلَّا مَنِ ٱتَّبَعَكَ مِنَ ٱلۡغَاوِينَ﴾ [الحجر: ٤٢]. ﴿تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَ﴾ منهم وممّا اختارُوهُ من الكُفرِ

قولُه: (**ناهيكَ بذٰلكَ صارفًا**)، عنْ بعضِهم: نَاهِيكَ ونَهاكَ ونَهْيُك؛ أي: حَسْبُك، يُقال: هٰذا رجلٌ ناهِيكَ مِنْ رَجُل، وأَنْهاكَ مِنْ رَجُل. وتأويلُهُ أنهُ بِجِدِّهِ وغنائِهِ يَنْهاكَ عنْ تَطَلُّبِ غيرِه. قال:

هوَ الشيخُ الذي حدّثْتَ عنـه نهاكَ الشيخُ مكرمةً وفخرا(١)

وهٰذه امرأةٌ ناهيكَ مِنَ امرأة؛ تُذكّرُ وتُؤنّث، وتُثَنى وتُجمَع؛ لأنهُ اسمُ فاعل. وإذا قلتَ: نَهْيُكَ مِنْ رَجُل، كما تقول: حَسْبُكَ مِنْ رَجُل؛ لَمْ تُثَنّ ولَمْ تُجْمَع؛ لأنهُ مصدر. وتقولُ في المعرفة: هٰذا عبدُ الله ناهيكَ مِنْ رَجُل؛ فتَنْصِبُ «ناهيك» على الحال.

قولُـه: (**والله تعالى قـدّمَ هٰذا المعنـى**)، وهوَ أنّ إغواءَ الشيطانِ لمْ يكنْ إلا وَسْـوَسةً وتسويلًا، لا قَسْرًا وإلجاءً.

قولُه: (**أول شيء**)، أي: أولُ قصةٍ حكاها عنْ إبليس، كقولِه تعالى: ﴿وَمَا كَانَ لِيَ عَلَيۡكُم مِّن سُلۡطَٰنٍ إِلَّآ أَن دَعَوۡتُكُمۡ فَٱسۡتَجَبۡتُمۡ لِي﴾ [إبراهيم: ٢٢].

---

(١) ذكره الجوهري في «الصحاح» (نهى) من غير عَزْوٍ لأحد.

بأنفُسِهم، هوًى منهُم للباطلِ ومَقتًا للحقِّ، لا بقُوَّةٍ منّا على استِكراهِهِم ولا سلطانٍ ﴿مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ﴾ إنّما كانُوا يعبُدونَ أهواءَهم ويُطِيعُونَ شَهَواتِهم. **وإخلاءُ الجُملتَينِ من العاطِفِ؛ لكَونِهِما مُقرِّرَتَينِ لمعنى الجُملةِ الأولى.**

[﴿وَقِيلَ ٱدۡعُواْ شُرَكَآءَكُمۡ فَدَعَوۡهُمۡ فَلَمۡ يَسۡتَجِيبُواْ لَهُمۡ وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَۚ لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ * وَيَوۡمَ يُنَادِيهِمۡ فَيَقُولُ مَاذَآ أَجَبۡتُمُ ٱلۡمُرۡسَلِينَ * فَعَمِيَتۡ عَلَيۡهِمُ ٱلۡأَنۢبَآءُ يَوۡمَئِذٖ فَهُمۡ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ ٦٤-٦٦]

﴿لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ﴾ لوَجهٍ من وُجُوهِ الحِيَلِ يدفَعُونَ به العذاب. أو: لو أنَّهم كانوا مُهتَدِينَ مُؤمنِين، لَمَا رأَوْه. ....

قولُه: (وإخلاءُ الجملتَيْنِ مِنَ العاطفِ؛ لكونِهما مُقرِّرتَيْنِ لمعنى الجملةِ الأولى)، إحداهُما: ﴿تَبَرَّأۡنَآ إِلَيۡكَۖ﴾، وثانيهما: ﴿مَا كَانُوٓاْ إِيَّانَا يَعۡبُدُونَ﴾، كما قال الشاعر:

وقَــدْ رَكِبتُمْ صماءَ معضلَةً ... تفري البراطيلَ تفلقُ الحَجَرا[١]

وذلكَ أنّ الشركاءَ لمّا سَمِعوا: ﴿أَيۡنَ شُرَكَآءِيَ ٱلَّذِينَ كُنتُمۡ تَزۡعُمُونَ﴾ تبرّؤوا عنهُم بقولِهم أولًا: ﴿رَبَّنَا هَٰٓؤُلَآءِ ٱلَّذِينَ أَغۡوَيۡنَآ أَغۡوَيۡنَٰهُمۡ كَمَا غَوَيۡنَاۖ﴾؛ أي: غوَوْا باختيارِهِم؛ لأنّ إغواءَنا لم يكنْ إلا وسوسةً وتسويلًا لا قسرًا، ولا فرقَ بينَ غَيِّنا وغَيِّهم.

قولُه: (﴿لَوۡ أَنَّهُمۡ كَانُواْ يَهۡتَدُونَ﴾ لِوَجهٍ مِنْ وجوهِ الحيلِ يدفعونَ بِهِ العذاب)، فالجوابُ محذوفٌ، ودلّ عليهِ سياقُ الكلامِ.

قولُه: (أوْ لوْ أنهُمْ كانوا مهتدِينَ مؤمِنين؛ لَمَا رَأَوْه)، والجوابُ أيضًا محذوفٌ يدلُّ عليهِ قولُه: ﴿وَرَأَوُاْ ٱلۡعَذَابَۚ﴾. ولوْ أنهُمْ كانوا مُهتَدينَ في الدنيا لَمَا رَأَوا العذاب في الآخرة؛ فقولُه: «لَمَا رَأَوْه» متعلقٌ بالوجهِ الثاني، ويجوزُ أنْ يتعلّقَ بالوجهَيْن.

(١) ذكره الزمخشري في «أساس البلاغة» (برطل) وعزاه لبَيْهَس.

أو تمنَّوا لو كانُوا مُهتَدِين. أو تحيَّرُوا عندَ رُؤيتِه ....

قولُه: (أو تَمَنّوْا لو كانوا مُهتدِين)، وَلّدَ[1] «لو» معنى التمنِّي لجامعِ الامتناع، ولَمْ يَحتَجْ[2] إلى الجواب. قالَ صاحبُ «التقريب»: وفيهِ نظر؛ إذْ حقُّهُ أنْ يُقال: لوْ كُنا، إلا أنْ يكونَ على الحكاية؛ كأَقْسَمَ لَيَضْرِبَن، أو على تأويل: ولوْ مُتَمَنِّينَ هدايتَهُم.

قولُه: (أو تحيّرُوا عند رؤيتِه)، يعني وَضَعَ ﴿لَوْ أَنَّهُمْ كَانُوا يَهْتَدُونَ﴾ مَوضِعَ «تحيّرُوا لرؤيتِه» على إرادةِ التمني؛ إما مِنْ كلِّ أحدٍ لشدةِ ما رَأَوْا، أوْ مِنَ الله على المجازِ كما في قولِهِ تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ وَاتَّقَوْاْ لَمَثُوبَةٌ﴾ [البقرة: ١٠٣].

قالَ المصنف: ويجوزُ أنْ يكونَ ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ﴾ تمنِّيًا لإيمانِهم على سبيلِ المجاز؛ كأنهُ قيل: وليتَهُمْ آمنوا، وعلى إرادةِ التحيُّرِ النظم؛ وذٰلكَ أنهُمْ لمّا خُوطِبوا بقولِه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ الَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٦٢] والشركاءُ أظهَرُوا البراءةَ مِنهُم، ثُمّ قيلَ لهم تهكُّمًا: أينَ شركاؤُكُم؟ أي: ناصِرُكُمْ ومُعينكُم، فادعُوهُمْ فإذا دَعَوْهُمْ ولمْ يستجيبوا لهُمْ وَرَأَوُا العذابَ قدْ دَنا؛ تحيّرُوا وبُهِتُوا ولحِقَهُمْ ما لا يُوصَفُ كُنْهُه؛ فعندَ ذٰلكَ يُقالُ بلسانِ الحالِ ترحُّمًا عليهِم: ليتَهُمْ كانوا مُهتَدِين. فهوَ مِنْ إطلاقِ المُسَبّبِ على السّبَب؛ لأنّ تحيُّرَهُمْ سببٌ حاملٌ على هٰذا القول. وفي قولِه: «حكى أولًا ما يُوبِّخُهُم» إشعارٌ بهٰذا النظم. قالَ الحِيريُّ[3]: في قولِه: «لوْ كانوا مُهتدِينَ في الدنيا؛ لَمَا رَأَوُا العذابَ في الآخرة» نظرٌ؛ لأنّ الدالّ على المحذوفِ ﴿وَرَأَوُاْ الْعَذَابَ﴾ وهوَ مُثْبَت؛ فلا يجوزُ أنْ يُقدّرَ المحذوفُ منفِيًّا. والصوابُ والله أعلم: لوْ أنهُمْ كانوا يَهتَدُونَ لَرَأَوُا العذاب؛ أي: لوْ لمْ يكونوا ضالِّينَ في الدنيا لَعلِمُوا العذابَ موجودًا موعودًا. وجوابُهُ سبقَ في قولِه: ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ﴾ [الأنفال: ٢٥] في مسألة: لا تَدْنُ مِنَ الأسدِ يَأكُلك؛ لأنّ المعنى: إنْ دَنَوْتَ يأكُلْك؛ لأنهُمْ يميلونَ إلى المعنى كلَّ الميل، حتى إنهُمْ لا يلتَفِتونَ إلى إيجابِ اللفظِ ونَفْيه.

---

(١) في النسخة «ف»: «وكّد».

(٢) في النسخةِ «ح» و(ط): يجَنَح.

(٣) الإمام الجليل المفسر أبو عبد الرحمٰن إسماعيل بن أحمد بن عبد الله الحيريّ النيسابوري (ت ٤٣٠هـ) كان من أعيانِ العلماء وله تفسير مشهور، وكتابٌ في القراءات، وكان إمامًا عالما مباركًا، له ترجمة حسنة في «طبقات المفسّرين» للسيوطي ص٣٦، و«طبقات المفسِّرين» للداوودي (١: ١٠٦).

وسَدِرُوا فلا يهتَدُون طَرِيقًا. **حكى** أوّلًا ما يُوَبِّخُهُم بـه من اتِّخاذِهِم لهُ شُرَكاء، ثمَّ ما يقولُه الشياطينُ أو أئِمَّتُهم عندَ توبيخِهِم؛ **لأنَّهم إذا وبِّخُوا بعبادةِ الآلهة**، اعتذَرُوا بأنَّ الشَّياطينَ همُ الذين استغوَوْهُم وزيَّنُوا لهُم عبادَتَها، **ثُمَّ ما يُشبِهُ الشماتةَ** بهِم من استغاثَتِهِم آلِهَتَهُم وخِذلانُهـم لهُم، وعجزُهم عن نُصـرَتِهِم، ثمّ ما يُبكِّتُونَ بـه من الاحتجاجِ عليهِم بإرسـالِ الرُّسُلِ وإزاحةِ العِلَلِ ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ **فصارتِ الأنباءُ كالعُمي** عليهِم جميعًا لا تهتَدي إليهِم ﴿فَهُمْ لَا يَتَسَآءَلُونَ﴾ لا يسأَلُ بعضُهم بعضًا كما يتساءَلُ النّاسُ في المُشكِلات؛ لأنَّهم يتساوَونَ جميعًا في عَمى الأنباءِ عليهِم

قولُه: (وسَدِرُوا)، الجوهري: السادِرُ: المتحيِّر، والسَّدَر: تحيُّرُ البَصَر.

قولُه: (حكى أولًا)، يعني قولَه: ﴿أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ الآية، وقوله: «ثم ما يقوله الشياطين» يعني به قوله: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾ الآية، وقوله: «ما يشبه الشماتة»؛ أي قوله: ﴿وَقِيلَ ٱدْعُواْ شُرَكَآءَكُمْ﴾ وهو كما يقول لمن استظهر بغيره في النصرة واعتمد عليه ثم خذله عند الحاجة إليه: ادع ناصرك ينصرك، وقوله: «ثم مايُبكِّتون به»، أي: قوله ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ﴾.

قولُه: (لأنهُمْ إذا وُبِّخُوا بعبادةِ الآلهة)، تعليلٌ لتقديم حكايةِ الله ما يوبِّخُهُمْ به، وهو: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ﴾ على حكايةِ ما تقولُهُ الشياطين؛ وهو قولُه: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ حَقَّ عَلَيْهِمُ ٱلْقَوْلُ﴾.

قولُـه: (فصـارتِ الأنباءُ كالعمى)، هٰذا التشبيهُ إشـارةٌ إلى أنّ «الأنبـاءَ» في قولِـه: ﴿فَعَمِيَتْ عَلَيْهِمُ ٱلْأَنۢبَآءُ﴾ استعارةٌ مَكنية، يدلُّ عليهِ قولُه: «لا تهتدي إليهم». قالَ القاضي: أصلُه: فَعمُوا عنِ الأنباء؛ لٰكنهُ عكسَ مبالغةً، يريدُ أنهُ مِنْ بابِ القلب؛ كقولِه:

لُعابُ الأفاعي القاتلاتِ لُعابُهُ[1]

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠١) والبيت المذكور لأبي تمام في «ديوانه» ص١٤٠، وتمامُ البيت:

وأرْيُ الجنى اشتارَتْهُ أيدٍ عواسلُ

والعجزِ عنِ الجواب. وقرئ: (فَعُمِّيَتْ)، والمُرادُ بالنَّبأ: الخبرُ عمّا أجابَ به المُرسلُ إليه رسُولَه، وإذا كانتِ الأنبياءُ لِهولِ ذلك اليوم يتتعتَعُونَ في الجوابِ عن مثلِ هذا السُّؤال، ويُفوِّضُونَ الأمرَ إلى علمِ الله، وذلك قولُه تعالى: ﴿يَوْمَ يَجْمَعُ ٱللَّهُ ٱلرُّسُلَ فَيَقُولُ مَاذَآ أُجِبْتُمْ قَالُوا۟ لَا عِلْمَ لَنَآ إِنَّكَ أَنتَ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ [المائدة: ١٠٩] فما ظنك بالضُّلّالِ من أُممِهِم.

[﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَعَسَىٰٓ أَن يَكُونَ مِنَ ٱلْمُفْلِحِينَ﴾ ٦٧]

﴿فَأَمَّا مَن تَابَ﴾ من المُشرِكِينَ مِنَ الشِّرْك، وجمَعَ بينَ الإيمانِ والعمَلِ الصّالِحِ ﴿فَعَسَىٰٓ أَن﴾ يُفلِحَ عندَ الله، و﴿وَعَسَىٰٓ﴾ من الكِرامِ تحقيقٌ. ويجوزُ أن يُرادَ: ترَجِّي التّائبِ وطَمَعُه، كأنّه قال: فليطمعْ أن يُفلِحَ.

[﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ٦٨]

الخِيَرةُ من التَّخيُّر، كالطِّيَرةِ من التَّطيُّر: تُستَعمَلُ بمعنى: المَصدرِ وهو التَّخيُّر، وبمعنى: المُتخيَّرِ كقولِهم: مُحمَّدٌ خِيَرةُ الله من خَلْقِه.

قولُه: (يتتعتعون)، النهاية: في الحديث: «يقرأُ القرآنَ ويَتَتَعْتَعُ فيه»(١)، أي: يَتَردَّدُ في قراءتِهِ وَيَتبلَّدُ فيها لسانُه.

قولُه: (الخيرةُ مِنَ التخيُّر)، النهاية: الخيرُ ضِدُّ الشر؛ تقولُ منه: خِرتَ يا رجل؛ فأنتَ خاير، وخَيِّر. وخارَ الله لك؛ أي: أعطاكَ ما هوَ خيرٌ لك. والخِيرةُ ـ بسكونِ الياءِ ـ الاسمُ منه، والخِيَرَةُ ـ بالفتح ـ الاسمُ مِنْ قولِك: اختارَهُ الله، ومحمدٌ ﷺ خيرةُ الله مِنْ خَلْقِه؛ تُقالُ بالفتحِ والسكون.

---

(١) وهو ثابتٌ في «الصحيح»، أخرجه مسلم (٧٩٨) من حديثِ عائشةَ رَضِيَ الله عنها.

﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَيَخْتَارُ﴾؛ لأنَّ معناه: ويختارُ ما يشاء، ولهذا لم يدخُلِ العاطف. والمعنى: أنَّ الخِيَرةَ لله تعالى في أفعالِه، وهُو أعلمُ بوُجُوهِ الحِكمةِ فيها، ليسَ لأحدٍ من خلقِه أن يختارَ عليه. قيل: السَّببُ فيه قولُ الوليدِ بنِ المُغيرة: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١] يعني: لا يبعثُ الله الرُّسُلَ باختيارِ المُرسَلِ إليهم. **وقيل: معناهُ: ويختارُ الذي لهُم فيه الخِيَرة،** أي: يختارُ للعبادِ ما هو خيرٌ لهُم وأصلح، وهو أعلمُ بمصالِحِهم من أنفُسِهم،

قولُه: (وقيل: معناه: ويختارُ الذي لهم فيهِ الخيرة)، عطفٌ على قولِه: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ بيانٌ لقولِه: ﴿وَيَخْتَارُ﴾. و﴿مَا﴾ على الأوّلِ نافية؛ لا ينبغي لأحدٍ مِنْ خلقِهِ أنْ يختارَ عليه؛ فيكون تفسيرًا لقولِه: ﴿وَيَخْتَارُ﴾؛ لأنّ معناه: يختارُ ما يشاء؛ لعطفِهِ على ﴿يَخْلُقُ﴾. قالَ مكيُّ بنُ أبي طالب: و﴿مَا﴾على أنْ تكونَ موصولةً ليسَ بمختار؛ لأنهُ لا عائدَ يعودُ على ﴿مَا﴾، وهوَ أيضًا بعيدٌ في المعنى والاعتقاد؛ لأنّ كونَها للنفي يُوجِبُ أنْ يَعُمّ جميعَ الأشياء، وأنها حدَثَتْ بقدرةِ الله واختيارِه، وليسَ للعبدِ فيها شيءٌ غيرُ اكتسابِهِ بقَدَرٍ مِنَ الله. وكونُها موصولةً لمْ يَعُمّ جميعَ الأشياء؛ فإنها مختارةٌ لله تعالى؛ بل إنهُ تعالى يختارُ ما لهمْ فيهِ الخيرةُ وما ليسَ لهمْ فيهِ خيرةٌ موقوفة، وهوَ مذهبُ القَدَريةِ والمعتزلة[1].

وقيل: معنى الآية: وربُّكَ يا محمد يخلقُ ما يشاءُ ويختارُ لولايتِهِ ورسالتِهِ مَنْ يريد. ثُمّ ابتدأَ بنفيِ الاختيارِ عنِ المشركين، وأنهُ لا قُدرةَ لهم؛ فقال: ﴿مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ أي: ليسَ الولايةُ والرسالةُ وغيرُ ذٰلكَ باختيارِهِمْ ولا بمُرادِهِم.

وقالَ القاضي: فظاهِرُهُ نفيُ الاختيارُ عنهمْ رأسًا، والأمرُ كذٰلكَ عند التحقيق؛ فإنّ اختيارَ العبادِ مخلوقٌ باختيارِ الله، منوطٌ بدواعٍ لا اختيارَ لَهُمْ فيها[2].

وقلتُ: والذي يقتَضِيهِ النظمُ هٰذا؛ لأنّ قولَهُ تعالى: ﴿فَأَمَّا مَن تَابَ وَءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾ مُتّصلٌ بقولِه: ﴿كَمَن مَّتَّعْنَٰهُ مَتَٰعَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ثُمَّ هُوَ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ مِنَ ٱلْمُحْضَرِينَ﴾، وأحوالُ الشركاءِ

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٤٧).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠١).

من قولِهِم في **الأمْرين: ليسَ فيهما خِيَرةٌ لمُختارٍ**. فإن قلت: فأينَ الرّاجعُ من الصِّلةِ إلى المَوصُولِ إذا جعلتَ ما موصولةً؟ قلت: أصلُ الكلام: ما كانَ لهُم فيهِ الخِيَرة، فحُذِفَ (فيه) كما حُذِفَ منه في قولِه: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [لقمان: ١٧] لأنهُ مفهومٌ. ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ أي: الله بريءٌ من إشراكِهِم، وما يحمِلُهم عليهِ من الجُرأةِ على الله، **واختيارِهم عليهِ** ما لا يختار.

[﴿ وَرَبُّكَ يَعْلَمُ مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ وَمَا يُعْلِنُونَ * وَهُوَ ٱللَّهُ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْأُولَىٰ وَٱلْءَاخِرَةِ وَلَهُ ٱلْحُكْمُ وَإِلَيْهِ تُرْجَعُونَ ﴾ ٦٩-٧٠]

﴿مَا تُكِنُّ صُدُورُهُمْ﴾ من عداوةِ رسولِ الله وحَسَدِه ﴿وَمَا يُعْلِنُونَ﴾ من مطاعِنِهم فيه، وقولِهم: هَلا اختيرَ عليهِ غيرُه في النُّبوّة.

مُستطرَدةٌ بينهما لذكرِ الإحضار، وقولُه: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ مَا كَانَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ كالتذييل، وبيانِ أنهُ هوَ الذي يخلُقُ ما يشاء؛ يُضلُّ مَنْ يشاءُ ويهدي مَنْ يشاء، ليسَ لأحدٍ أنْ يتصرّفَ في ملكِهِ ويشاركَهُ في خَلقِه. ولهٰذا ختمَهُ بقولِه ﴿سُبْحَٰنَ ٱللَّهِ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾ ويدخُلُ في هٰذا العامِّ حديثُ سببِ النزولِ أيضًا.

قولُه: (مِنْ قولِهم في **الأمرَيْن: ليسَ فيهما خيرةٌ لمختار**)، يعني: إذا جعلَ ﴿مَا﴾ موصولةً والمراد المتخير؛ فلا بدّ مِنْ وجودِ شيئيْن ليُختارَ أحدُهما مِنَ الآخر. والمثالُ يحتمِلُ وجهَيْن: أحدُهُما أنّ الأمرَيْنِ مختارانِ فليسَ لأحدٍ أنْ يترُكَ أحدَهُما ويختارَ الآخر، وأنهما سِيّانِ في الكراهة؛ فليسَ فيهما مختارٌ يختارُهُ المختار.

قولُه: (**واختيارهم عليه**)، قيل: هوَ عطفٌ على «ما» في «وما يحمِلُهُم»، أو على الضميرِ المجرورِ في «عليه»؛ أي: الله بريءٌ مما يحمِلُهُم على إشراكِهم وعلى اختيارِهم على الله ما لا يختار؛ نحو: ﴿تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]. وقلتُ: ويجوزُ أنْ يكونَ عطفًا على «الجرأةِ على الله» على سبيلِ التفسير؛ لأنّ اختيارَهُم على الله ما لا يختارُ جُرْأةٌ على الله مِنْ قولِهم: ﴿لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ﴾ [الزخرف: ٣١].

﴿وَهُوَ ٱللَّهُ﴾ وهو **المُستأْثِرُ بالإلٰهيّةِ** المُختَصُّ بها، و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرٌ لذلك، كقولِك: الكَعبةُ القِبلة، لا قبلةَ إلّا هي. فإن قلت: الحمدُ في الدُّنيا ظاهرٌ فما الحمدُ في الآخِرة؟ قلت: هو قولُهم: ﴿وَقَالُواْ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤]، ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ﴾ [الزمر: ٧٤] ﴿وَقِيلَ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ [الزمر: ٧٥] والتَّحميدُ هناكَ على وجهِ اللَّذّةِ لا الكُلْفة. **وفي الحديث: «يُلهَمُونَ التَّسبيحَ** والتَّقديسَ» ﴿وَلَهُ ٱلْحُكْمُ﴾ القضاءُ بينَ عِبادِه.

[﴿قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلَّيْلَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِضِيَآءٍ ۖ أَفَلَا تَسْمَعُونَ * قُلْ أَرَءَيْتُمْ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيْكُمُ ٱلنَّهَارَ سَرْمَدًا إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْقِيَٰمَةِ مَنْ إِلَٰهٌ غَيْرُ ٱللَّهِ يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ ۖ أَفَلَا تُبْصِرُونَ * وَمِن رَّحْمَتِهِۦ جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَلِتَبْتَغُواْ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ٧١-٧٣]

قولُه: (المستأثِرُ بالإلٰهية)، يُقال: استأثَرَ بكذا: اختصّ بهِ واستبد، والاسم: الأَثَرةُ بالتحريك.

النهاية: الاستئثار: الانفرادُ بالشيء. وإفادةُ التركيبِ هٰذا المعنى مِنْ جَعْلِ اسمِ ﴿ٱللَّهُ﴾ خبرًا لـ﴿وَهُوَ﴾؛ ولهٰذا كانَ ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ تقريرًا له.

قولُه: (وفي الحديث: «يُلهَمُونَ التسبيح»)، الحديثُ مِنْ روايةِ مُسلمٍ وأبي داودَ عنْ جابرٍ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «إنّ أهلَ الجنةِ يأكلونَ فيها ويشربون، ولا يتفلونَ ولا يبولونَ ولا يتغوّطونَ ولا يتمخّطون» قالوا: فما بالُ الطعام؟ قالَ: «جُشاءٌ ورشحٌ كرشحِ المِسْك، يُلهَمُونَ التسبيحَ والتحميدَ كما يُلهَمُونَ النَّفَس»[1].

النهاية: الإلهامُ: أنْ يُلقِيَ الله في النّفْسِ أمرًا يَبْعَثُهُ على الفعلِ أو التّرْك، وهوَ نوعٌ مِنَ الوحي.

---

(١) أخرجه مسلم (٢٨٣٥) وأبو داود (٤٧٤٣) وغيرهما.

﴿أَرَءَيْتُمْ﴾ وقرئ: (أريْتُم): بحَذْفِ الهمزة، وليسَ بحذفٍ قياسيٍّ. ومعناه: أخبِرُوني من يقدِرُ على هذا؟ والسَّرمَد: الدّائمُ المُتَّصِل، من السَّرد وهو المُتابَعة. ومنه قولُهم في الأشهُرِ الحُرُم: ثلاثةٌ سردٌ، وواحدٌ فردٌ، والميمُ مَزِيدة. ووزنُهُ (فَعْمَل). ونظيرُه. دُلامِصٌ؛ من الدِّلاص. فإن قلت: هَلا قيل: بنهارٍ تتصرَّفُونَ فيه،..........

قولُه: (وقُرِئَ: «أريتم» بحذفِ الهمزة)، الكسائي(١).

قولُه: (ومنهُ قولُهُمْ في الأشهُرِ الحُرُم)، الجوهري: قيلَ لأعرابي: تعرفُ الأشهُرَ الحُرُم؟ قال: نعم، ثلاثةٌ سَرْدٌ وواحدٌ فَرْد؛ فالسردِ: ذو القعدة، ذو الحجة، والمحرم. والفرد: رجب.

قولُه: (دُلامِص؛ مِنَ الدّلاص)، الجوهري: الدّليصُ والدِّلاص: البَرّاق؛ يُقال: دِرعٌ دِلاص، وأدْرُعٌ دِلاص. والدّلامِص: البَرّاقُ والميمُ زائدة.

قولُه: (هلّا قيل: بنهارٍ تتصرّفون فيه ـ أي: بدلَ قولِهِ: ﴿بِضِيَآءٍ﴾ ـ كما قيل: ﴿بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾)، يريدُ أنَّ الآيتينِ متقابلتان؛ ففي الثانيةِ جيءَ بقولِه: ﴿بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾ وهوَ مطابقٌ لسائرِ الآيات؛ فلِمَ عَدَلَ في الأولِ عن الظاهرِ إلى خلافِه؟ وأجابَ عنهُ أنهُ إنما وَضَعَ ﴿بِضِيَآءٍ﴾ مَوْضِعَ «بنهارٍ تتصرّفون فيه»، والضياءُ ضوءُ الشمس؛ لقولِهِ تعالى: ﴿جَعَلَ ٱلشَّمْسَ ضِيَآءً﴾ [يونس: ٥]، ليُؤذِنَ بأنّ منافعَ النهارِ ليستْ مقصورةً على التصرُّف؛ فإنّ منافِعَهُ متكاثرة، ولهٰذا لا يطّلِعُ عليهِ كلُّ أحد؛ كأنهُ قيل: أتيناكُمْ بضياءِ الشمس؛ ليتسهّلَ لكُمْ جميعُ ما تفتقِرونَ إليهِ مِنَ التصرُّفِ في المعاشِ وغيره. ولهٰذا أتى بقولِه: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾ تتميمًا لهٰذا المعنى؛ لأنّ مُدرَكَ السّمْعِ أكثرُ مِنْ مُدرَكِ البصر، واستفادةُ العقلِ مِنَ السمعِ أَجَلُّ مِنَ استفادتِهِ مِنَ البصر، وبقولِه: ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ تتميمًا لذٰلك؛ لأنّ أعظمَ فوائدِ الليلِ الهدوءُ فيهِ والسكون، ولهٰذا صرّحَ بهِ في الآية، وهوَ شيءٌ قليل؛ ولهٰذا يطّلِعُ عليهِ كلُّ أحد، والناسُ في إدراكِهِ بالبصرِ مستوون.

فإنْ قلتَ: فلِمَ لَمْ يَقُل: بظلام؟ قلتُ: لأنهُ وإنْ لمْ يُوهِمْ أنّ فائدةَ الليلِ متكاثرة؛ إذْ كلُّ أحدٍ يعلمُ فائدتَه، لٰكنهُ مِمّا يكرَهُهُ الطبعُ ويتنفّرُ عنه، بخلافِ الضوء؛ فإنهُ نعمةٌ في ذاتِه،

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٢٥٠.

....

مقصودٌ بِنَفْسِه. ثُمّ الذي أَبْعَدُ مِنَ التكلُّفِ أنْ يُجعَلَ ﴿أَفَلَا تَسۡمَعُونَ﴾ تذييلًا للتوبيخِ الذي يعطيهِ قولُه: ﴿أَرَءَيۡتُمۡ إِن جَعَلَ ٱللَّهُ عَلَيۡكُمُ﴾ إلى آخرِهِ، وكذا في الثانيةِ ـ على ما في «المعالم»: ﴿أَفَلَا تَسۡمَعُونَ﴾ سماعَ فهمٍ وقبولٍ، ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ ما أنتم عليهِ مِنَ الخطأ. تَمّ كلامُه[1]ـ ليجتمِعَ لهمُ الصَّمَمُ والعمى مِنَ الإعراضِ عنْ سماعِ البراهين، والإغماضِ عنْ رؤيةِ الشواهد.

ولَمّا كانتِ استدامةُ الليلِ أشقّ مِنَ استدامةِ النهار؛ لأنّ النومَ الذي هوَ أجَلُّ الغرضِ فيهِ شبيهٌ بالموت، والابتغاءُ مِنْ فضلِ الله الذي هوَ بعضُ فوائدِ النهارِ شبيهٌ بالحياة، قيلَ في الأول: ﴿أَفَلَا تَسۡمَعُونَ﴾ أي: سماعَ فَهْم، وفي الثانية: ﴿أَفَلَا تُبۡصِرُونَ﴾ ما أنتمْ عليهِ مِنَ الخطأ؛ ليُطابِقَ كلٌّ مِنَ التذييلَيْنِ الكلامَ السابقَ مِنَ التشديدِ والتوبيخ، كأنهُ قيل: أخبروني إنْ جعلَ الله عليكُم الليلَ سرمدًا إلى يومِ القيامة؛ مَنْ إلٰهٌ غيرُ الله يأتيكمْ بضياء؛ أفلا تسمعونَ مثلَ هٰذهِ الدلائلِ الباهرةِ والنصوصِ المتظاهرةِ لِتعرِفوا أنّ غيرَ الله لا يقدِرُ على شيءٍ من ذٰلك؟ وأخبروني إنْ جعلَ الله عليكم النهارَ سرمدًا إلى يومِ القيامة؛ مَنْ إلٰهٌ غيرُ الله يأتيكمْ بليلٍ تسكنونَ فيه؟ أفلا تبصرونَ الشواهدَ المنصوبةَ الدالّةَ على القدرةِ الكاملةِ لتقِفُوا على أنّ غيرَ الله لا قدرةَ لهُ على ذٰلك؟ وفيهِ أنّ دَلالةِ النصِّ أوْلى وأقْدَمُ مِنَ العقل.

وقالَ الراغبُ في «غُرّةِ التنزيل»: إنّ نسخَ الليلِ بالنـيِّرِ الأعظمِ أبلغُ في المنافعِ وأضمنُ للمصالحِ مِنْ نسخِ النهارِ بالليل؛ ألا ترى أنّ الجنةَ نهارُها دائمٌ لا ليلَ معه؟ لأنّ الليلَ في دارِ التكليفِ للاستراحةِ والاستعانةِ بالجَمامِ والراحةِ على ما يلزَمُ مِنَ الكُلَفِ المتعِبةِ والمشاقِّ المُنْصِبة، ودارُ النعيمِ يُستَغنى فيها عنْ ذٰلك؛ لأنها مقصورةٌ على سبيلِ المشتهى وعلى ما تَلَذُّ الأعينُ وتهوى الأنفُس؛ فتقديمُ ذِكْرِ الليلِ لانكشافِهِ عنِ النهارِ الذي يُمَكِّنُ مِنَ التصرُّفِ في المعايشِ بالسعيِ في المصالحِ إلى ما لا يُحصى كثرةً مِنَ المنافعِ المتعلّقةِ بالشمسِ أَحَقُّ وأوْلى[2].

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢١٩).

(٢) «درّةُ التنزيلِ وغُرّة التأويل» للخطيب الإسكافي (٢: ٩٣٣-٩٣٤)، وقد اختُلِفَ في نسبة هذا الكتاب، أهو للخطيب الإسكافي أم للراغب؟ والمؤلف ينقل عنه في مواضع وينسبُه للراغب، وانظر: مقدمة الدكتور محمد آيدين في تحقيقه للكتاب، حيث صَحَّحَ نِسْبَتَه للخطيب، وأَيَّد ذلك بدراسة وافية.

كما قيل: ﴿بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ﴾؟ قلت: ذَكَرَ الضِّياءَ وهو ضَوءُ الشَّمس؛ لأنَّ المنافعَ التي تتعلّقُ به مُتكاثِرة، ليس المُتصرِّفُ في المعاشِ وحدَه، والظَّلامُ ليس بتلكَ المنزلة، ومن ثَمَّ قرنَ بالضِّياء ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾؛ لأنَّ السَّمْعَ يُدرِكُ ما لا يُدرِكُهُ البصرُ من ذِكْرِ منافِعِهِ ووصْفِ فوائِدِه، وقرنَ باللَّيلِ ﴿أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾؛ لأنَّ غيرَكَ يُبصِرُ من منفعةِ الظَّلامِ ما تُبصِرُه أنت؛ من السُّكُونِ ونحوِه ﴿وَمِن رَّحْمَتِهِ﴾: **زاوجَ بينَ اللَّيلِ والنَّهار**، لأَغراضٍ ثلاثة: لتسكُنُوا في أحَدِهما وهو اللَّيل، ولتبتَغُوا من فضلِ الله في الآخَرِ وهُو النَّهار، ولإرادةِ شُكرِكُم.

[﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ ٧٤]

ومعنى قولِه: ﴿أَفَلَا تَسْمَعُونَ﴾: أفلا تسمعونَ سماعَ مَنْ يتدبّرُ المسموعَ ليستدرِكَ مِنهُ قصدَ القائل، ويحيطَ بأكثرِ ما جَعَلَ الله في النهارِ مِنَ المنافع، أمْ أنتمْ صُمٌّ عنْ سماعِ ما ينفعُكُم؟ وقولُه: ﴿يَأْتِيكُم بِلَيْلٍ تَسْكُنُونَ فِيهِ أَفَلَا تُبْصِرُونَ﴾ معناه: أفلا تستدرِكونَ مِنْ ذٰلكَ ما يجبُ استدراكُه؟ فإنّ عَقِيبَ السماعِ استدراكُ المرءِ المرادَ بالمسموعِ إذا كانَ هناكَ تدبُّرٌ لهُ وتفكُّرٌ فيه، ولمْ يجعلْهُ السامعُ دبرَ أُذُنِه، والله أعلم.

قولُه: (**زاوجَ بينَ الليلِ والنهار**)، يُروى بالراءِ والحاءِ المهملة، و«زاوجَ» بالزاي والجيم.

الجوهري: المُراوَحةُ في العملَيْن: أنْ تعملَ هٰذا مرّة وهٰذا مرة، وتقول: راوَحَ بينَ رجلَيْه؛ إذا قامَ على إحداهُما مرّة وعلى الأخرى مرة.

النهاية: وفي الحديثِ أنهُ ﷺ كانَ يُراوِحُ بينَ قدمَيْه؛ لِطولِ القيام(١). أي: يعتمدُ على إحداهُما مرّة وعلى الأخرى مرة؛ ليُوصِلَ الراحةَ إلى كلٍّ منهما. ومنهُ حديثُ ابن مسعودٍ أنهُ أبصرَ رجلًا صافًّا قدمَيْه؛ فقال: لوْ راوَحَ كانَ أفْضَل(٢).

---

(١) أخرجه أبو داود (١٣٩٥) وابن ماجَهْ (١٣٤٥) من حديثِ أوس بن حذيفة.

(٢) أخرجه النسائي في «السنن الكبرى» (٩٦٧) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩٢٤٣) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٢: ٢٨٨).

وقد سُلِكت بهذه الآيةِ طريقةُ اللَّفِّ في **تكريرِ التَّوبيخ؛ باتِّخاذِ الشُّركاءِ**: إيذانٌ بأنْ لا شيءَ أجلَبُ لغضَبِ الله منَ الإشراكِ به، كما لا شيءَ أدخَلُ في مَرضاتِهِ من توحيدِه. اللهمَّ **فكما أدخَلْتَنا** في أهلِ توحيدِك، فأدخِلْنا في النَّاجِينَ من وعيدِك.

[﴿ وَنَزَعْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا فَقُلْنَا هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ فَعَلِمُوٓا۟ أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ وَضَلَّ عَنْهُم مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾ ٧٥]

﴿ وَنَزَعْنَا ﴾: وأخرَجنا، ﴿مِن كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا ﴾ وهو نَبِيُّهُم: لأنَّ أنبياءَ الأُمَمِ شهداءُ عليهِم، يشهَدُون بما كانُوا عليه ﴿فَقُلْنَا﴾ للأُمَّةِ ﴿هَاتُوا۟ بُرْهَـٰنَكُمْ ﴾ فيما كُنتُم عليه من الشِّركِ ومُخالفةِ الرَّسُولِ ﴿فَعَلِمُوٓا۟ ﴾ حينئذٍ ﴿أَنَّ ٱلْحَقَّ لِلَّهِ ﴾ ولِرسُولِه، لا لهُم ولِشَياطِينِهم ﴿وَضَلَّ عَنْهُم ﴾ **وغابَ عنهُم غَيبةَ الشيءِ الضَّائع** ﴿مَّا كَانُوا۟ يَفْتَرُونَ ﴾ من الكَذِبِ والباطل.

قولُه: (في تكريرِ التوبيخِ باتخاذِ الشُّركاء)، يريد: كرّرَ هٰذه الآيةَ بعينِها قُبَيْلَ هٰذه لتوكيدِ المعنى المقصودِ وتقريرِه؛ ومِنْ ثَمّ جُعِلَ خاتمةً للآياتِ وتخلُّصًا إلى قصةِ قارون. وفي صحيفةِ سُليمانَ عليهِ السلام: وما أحسنُ الأشياءِ وما أقبحُ الأشياء؟ قالَ سليمان: أحسنُ الأشياءِ الإيمانُ بالله بعدَ الشِّركِ، وأقبحُ الأشياءِ الكُفرُ بعدَ التوحيد. قالَ القاضي: الأولُ لتقريرِ فسادِ رأيِهم، والثاني لبيانِ أنهُ لمْ يكنْ ذٰلك عنْ سَنَد؛ وإنما كانَ محضَ تَشَهٍّ وهوًى[1].

قولُه: (فكما أَدْخَلْتَنا) الفاءُ جوابُ شرطٍ محذوفٍ متصلٍ بما قبلَه؛ أي: إذا كانَ الأمرُ كما ذكرتَ فأدخِلْنا. والفَهْمُ معترضٌ نحوَ قولِهِ تعالى: ﴿سُبْحَـٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١].

قولُـه: (وغابَ عنهمْ غَيْبَةَ الشيءِ الضائع)، أيْ: ﴿ضَلَّ ﴾ مستعارٌ لمعنى غاب؛ فلما كانتْ تلكَ الغَيْبةُ بحيثُ لا يمكِنُ إحضارُ ما غابَ وأنهُ كالشيءِ الضائع؛ قيل: ضَلّ. **الأساس**: ومِنَ المجاز: ضلّ عنْ كذا: ضاع.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٢).

[﴿إِنَّ قَـٰرُونَ كَانَ مِن قَوْمِ مُوسَىٰ فَبَغَىٰ عَلَيْهِمْ ۖ وَءَاتَيْنَـٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلْعُصْبَةِ أُو۟لِى ٱلْقُوَّةِ إِذْ قَالَ لَهُۥ قَوْمُهُۥ لَا تَفْرَحْ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْفَرِحِينَ * وَٱبْتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ ۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنْيَا ۖ وَأَحْسِن كَمَآ أَحْسَنَ ٱللَّهُ إِلَيْكَ ۖ وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ القصص: ٧٦-٧٧]

﴿قَـٰرُونَ﴾ اسمٌ أعجميٌّ مثل هـٰرون، ولم ينصرف للعُجمةِ والتعَّريف، ولو كان (فاعولًا) من قَرَنَ لانصرف. وقيل: معنى كونِه من قومِه أنَّه آمنَ به. وقيل: كان إسرائيليًّا ابنَ عمٍّ لموسى: هو قارُونُ بنُ يَصهَرَ بنِ قاهَث بنِ لاوي بنِ يعقوب. ومُوسى بنُ عمرانَ بنِ قاهَث. وقيل: كان مُوسى ابنَ أخيه، وكان يُسمّى المُنوَّرُ لِحُسنِ صُورتِه، وكان أقرأَ بني إسرائيلَ للتَّوراة، ولكنَّه نافقَ كما نافقَ السّامِرِيُّ وقال: إذا كانتِ النُّبوَّةُ لِـمُوسى عليه السَّلام، والمَذبَحُ والقُربانُ إلى هـٰرونَ فما لي؟ ورُوِيَ: أنّه لمّا جاوَزَ بهم مُوسى البحر، وصارتِ الرِّسالةُ **والحُبورَةُ** لِهـٰرونَ يقرِّبُ القُربان، ويكونُ رأسًا فيهم، وكان القُربانُ إلى مُوسى فجعلهُ مُوسى إلى أخيه؛ **وَجَدَ قارونُ في نفسِه** وحَسَدَهُما، فقال لِـمُوسى: الأمرُ لكُما ولستُ على شيءٍ، إلى متى أصبر؟ قال مُوسى: هذا صُنعُ الله. قال: والله لا أصدقك حتى تأتيَ بآية، فأمرَ رؤساءَ بني إسرائيلَ أن يجيءَ كُلُّ واحدٍ بعصاه، **فحَزَمَها** وألقاها في القُبّةِ التي كانَ الوحيُ ينزِلُ عليهِ فيها، وكانُوا يحرُسونَ عِصِيَّهَم باللّيل، فأصبحُوا وإذا بعصا هـٰرونَ تهتزُّ ولها ورقٌ أخضر،

قولُه: (والحبورة)، في الحاشية: الحبورة: الإمامة، وهيَ مصدرُ الحَبْر؛ يُقال: حبرَ الرجلُ حُبُورة.

قولُه: (وَجَدَ [قارونُ] في نَفْسِه)، أي: حَزِن. **الجوهري**: وَجَدَ في الحُزنِ وَجْدًا بالفتح، ووَجَدَ في المالِ وُجْدًا؛ أي: استغنى.

قولُه: (فحَزَمَها)، الجوهري: حَزَمْتُ الشيءَ حَزْمًا؛ إذا شَدَدْته، والحزم: ضبطُ الرجُلِ أمرَهُ وأخذُهُ بالثِّقة.

وكانت من شجرِ اللَّوز، فقالَ قارُون: ما هو بأعجبَ مِمّا تصنعُ من السِّحر ﴿فَبَغَىٰ عَلَيۡهِمۡۖ﴾: من البَغيِ؛ وهو الظُّلْم. قيل: ملَّكَهُ فرعونُ على بني إسرائيلَ فظَلَمَهُم. وقيل: من البَغْيِ وهو الكِبْرُ والبَذْخ: **تبذَّخَ عليهم بكَثرةِ مالِه** ووَلدِه. وقيل: زاد عليهم في الثِّيابِ شِبرًا. المفاتِح: جمعُ مِفْتَح بالكسْر: وهو ما يُفتَحُ به. وقيل هي الخزائن، وقياسُ واحِدِها: مَفْتَح بالفَتْح. ويُقالُ: ناءَ به الحِمْل، إذا أثقَلَه حتّى أمالَه. والعُصبة: الجماعةُ الكثيرةُ، والعصابة مِثلُها. واعصوصَبُوا: اجتمعوا. وقيل: كانتْ تحمِلُ مفاتِحَ خزائِنِه ستُّون بغلًا، لكُلِّ خِزانةٍ مِفتاحٌ، ولا يزِيدُ المِفتاحُ على أُصبَع، وكانتْ من جُلُود. قال **أبو رَزين: يكفي الكُوفةَ مِفتاحٌ**، وقد بُولِغَ في ذِكْرِ ذلك بلفظ: الكُنُوز، والمفاتِح، والنَّوء، والعُصبة، وأولي القُوّة. وقرأ بُدَيْل بنُ ميسرة: لَيَنُوءُ بالياء. **ووجهُه أن يُفسِّرَ المفَاتِحَ بالخزائِن**، ويُعطِيَها حُكمَ ما أُضيفت إليه للمُلابَسةِ والاتِّصال، كقولِك: ذهبت أهلُ

قولُه: (تبذّخ عليهمْ بكثرةِ مالِه)، **الأساس**: ومِنَ المجاز: تبذّخَ فلان: تطاوَل، وهوَ بذاخٌ وفيهِ بَذَخ.

قولُه: (أبو رَزِين)، «**جامعُ الأصول**»: هوَ أبو رَزِين العقيلي، صحابيٌّ، واسمُهُ لقيطُ بنُ عامر، رَزين: بفتحِ الراءِ وكسرِ الزاي وسكونِ الياءِ وتحتَها نقطتان[1].

قولُه: (يكفي الكوفةَ مِفتاح)، قيل: معناه: يكفي الكوفةَ كنزٌ واحدٌ مِنْ كنوزِهِ معَ كثرةِ أهلِ الكوفة.

قولُه: (ووجهُهُ أنْ يُفسِّرَ المفاتِحَ بالخزائن)، قيل: إنما يُفسّرُ بالخزائنِ ليكونَ متصلًا بالكنوزِ المرادةِ بها في قوله: ﴿مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ﴾؛ فيكتسبُ منهُ التذكيرَ كما يكتسبُ المضافُ مِنَ المضافِ إليهِ التأنيثَ في مثلِ قولِهم: ذهبَتْ أهلُ اليمامة. وأما إذا فُسِّرَ بجمعِ «المِفْتح» بالكسر، وهوَ ما يُفتَحُ به؛ فلا يكونُ متصلًا به؛ لأنّ المفتاحَ لا يكونُ متصلًا بالكنوز، وإذا لمْ يكنْ متصلًا بهِ لا يكتسبُ منهُ التذكيرَ بإضافتِهِ إليهِ كما يكتسبُ الاسمُ التأنيثَ بمثلِ هٰذهِ الإضافة؛ لأنّ اتصالَ الظرفِ بالمظروفِ أَمَسُّ مِنَ اتصالِ المفتاحِ بالكنوز.

---

(١) «تتمّة جامع الأصول» (٢: ٥٢٢).

اليمامة. ومحلُّ إذْ منصُوبٌ بتَنُوء. ﴿لَا تَفْرَحْ﴾ كقولِه: ﴿وَلَا تَفْرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمْ﴾ [الحديد: ٢٣] وقولُ القائِلِ:

وَلَسْتُ بِمِفْرَاحٍ إذَا الدَّهْرُ سَرَّنِي

وقالَ ابنُ جِنِّي: ذهبَ بالتذكيرِ إلى ذٰلكَ القَدْرِ والمَبْلَغ؛ فلاحظَ معنى الواحدِ فحَمَلَ عليه. ونحوُهُ قولُ الراجز:

مثلُ الفراخِ نتفت حواصلَه

أي: حواصلَ ذٰلكَ أو حواصلَ ما ذكَرْنا[١].

وقلتُ: هٰذا أَوْلى وأنسَبُ للقراءةِ المشهورة؛ لأنّ المرادَ أنّ مفاتحَ خزائنِهِ هيَ التي لتنوءُ بالجماعةِ مِنَ الناس، لا الخزائن، عَلى أنّ الخزائنَ نفسَها لا تثقلُ بالعُصْبة. وإنْ أُريدَ بِهِ الأموالُ فيؤدِّي إلى خلافِ المرادِ مِنَ المبالغة، ويلزمُ منهُ إضافةُ الأموالِ إلى الكنوز. قالَ أبو البقاء: ﴿ما﴾ بمعنى: الذي، في موضِع نصبٍ بـ«آتينا»، و«إنّ» واسمُها وخبرُها صلةُ «الذي»؛ ولهٰذا كُسِرَتْ ﴿إِنَّ﴾، والباءُ في ﴿بِٱلْعُصْبَةِ﴾ مُعَدِّيةٌ مُعاقِبةٌ للهمزةِ في «أَنَأته»، يُقال: أَنَأْتُهُ ونُؤْتُ به، والمعنى: لتُنِيءُ: أي: تُثقِلُ العُصْبة. وقيل: هيَ على القلب؛ أي: لَتَنُوء بِهِ العُصْبة[٢].

قالَ صاحبُ «الكشف»: وُصِلَتْ ﴿مَا﴾ هاهنا بـ﴿إِنَّ﴾ وكُسِرَتْ ﴿إِنَّ﴾ لأنّ الموصولةَ تُوصَلُ بكلتا الجملتَيْن الاسمية والفعلية[٣].

قولُه: (ولستُ بِمفراحٍ إذا الدّهرُ سَرّني)، تمامهُ:

ولا جازعٍ مِنْ صَرْفِهِ المتقلِّبِ[٤]

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٢).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٢٥).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٣٠).

(٤) هذا بيتٌ مختلفٌ في نسبته، فهو في «مجاز القرآن» (٢: ١١١) لهُدْبَةَ بن خَشْرَم، وقيل: هو لتأبّط شرًّا، وقيل غير ذلك.

وذلك أنّـه لا يـفرَحُ بالدُّنيا إلّا مَن رضِيَ بها واطمأنَّ. وأمّا مَن قلبُه إلى الآخِرة، ويَعلَمُ أنَّـه مُفارِقٌ مـا فيهِ عن قريب، لم تُحدِّثْه نفسُه بالفَـرَح. ومـا أحسنَ مـا قال القائِلُ:

أشدُّ الغمِّ عِندي في سُرُور   تيقَّنَ عنــهُ صاحِبهُ انتِقالا

﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ﴾ من الغِنـى والثَّرْوةِ ﴿ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ بأنْ تَفعلَ فيه أفعالَ الخيرِ؛ من أصنافِ الواجِبِ والمنـدُوبِ إليـه، وتجعلَه زادَك إلى الآخرةِ ﴿وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ﴾ وهو أن تأخُذَ منه ما يَكفِيك ويُصلِحُك ﴿وَأَحۡسِن﴾ إلى عبادِ الله ﴿كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ﴾ أو: أحسِن بشُكرِك وطاعتِك لله كما أحسَنَ إليك. والفسادُ في الأرض: ما كانَ عليه من الظُّلمِ والبَغي. وقيل: إنّ القائلَ مُوسى عليهِ السَّلام. وقُرِئَ: (واتّبع).

[﴿قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلۡمٍ عِندِيٓۚ أَوَلَمۡ يَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَهۡلَكَ مِن قَبۡلِهِۦ مِنَ ٱلۡقُرُونِ مَنۡ هُوَ أَشَدُّ مِنۡهُ قُوَّةً وَأَكۡثَرُ جَمۡعًاۚ وَلَا يُسۡـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ ٧٨]

البيتُ ينظرُ إلى قولِهِ تعالى: ﴿لِّكَيۡلَا تَأۡسَوۡاْ عَلَىٰ مَا فَاتَكُمۡ وَلَا تَفۡرَحُواْ بِمَآ ءَاتَىٰكُمۡ﴾ [الحديد: ٢٣].

قولُه: (أَشَدُّ الغمِّ عندي في سُرورِ) البيت[١]، يقولُ: السرورُ الذي تَيقَّنَ صاحبُهُ الانتقالَ عنهُ هوَ أشدُّ الغمِّ؛ لأنهُ يُراعي وقتَ زوالِهِ فينتَفِضُ كلما ذكرَ زوالَه. وروي: والذي نفسُ محمدٍ بيدِه، إنَّ ما أوتيتم مِنَ الدنيا كإناخةِ ناقة؛ فعلامَ تفرحون، وإلامَ تنتظرون؟ ولله درُّ القائل:

إنمـا الدنيــا كظـلٍّ زائـلٍ   أو كضيفٍ نازلٍ ثُمّ ارتحَلْ[٢]

---

(١) للمتنبي في «ديوانه» بشرح الواحدي (١: ١١١).

(٢) هو في «ديوان علي بن أبي طالب» ص١١٧.

﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ **أي: عـلى استحقاق واستيجاب**؛ لما فيَّ من العِلمِ الذي فَضَـلتُ بـه النّاس؛ وذلك أنّه كانَ أعـلمَ بني إسرائيـلَ بالتَّوراة. وقيل: **هو عِـلمُ الكِيمياء**. عن سعيد بن المُسَيِّب: «كان مُوسى عليه السّلامُ يعلَمُ عِلمَ الكيمياء، فأفادَ يُوشعَ بنَ نونٍ ثُلُثَه، وكالِبَ بنَ يُوفَنّا ثُلُثَه، وقارُون ثُلُثَه، فخَدَعَهُما قارُونُ حتّى أضافَ علمَهُما إلى عِلْمِه، فكانَ يأخُذَ الرَّصاصَ والنُّحاسَ فيَجعلَهُما ذهبًا». وقيل: علَّمَ الله مُوسى عِلمَ الكِيمياء، فعَلَّمه مُوسى أُختَه، فعَلَّمَتهُ أُختُه قارُون. وقيل: هو بَصَرُه بأنواعِ التِّجارةِ والدَّهقَنة وسائرِ المكاسِب. **وقيل**: ﴿عِندِيٓ﴾ **معناه: في ظَنِّي**، كما تقولُ الأمرُ عندي

قولُه: (﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ **أي: على استيجابٍ واستحقاق**[١]) قالَ القاضي: ﴿عَلَىٰ عِلۡمٍ﴾ في موضِع الحال، و﴿عِندِيٓ﴾ صفةٌ للعلم[٢]، وإلى هٰذا أشارَ بقولِه: «على استحقاقٍ لِما فيَّ مِنَ العلمِ الذي فَضَلْتُ بِهِ الناسَ».

قولُه: (**هوَ علمُ الكيمياء**)، قالَ الزجاج: هٰذا لا يصح؛ لأنّ الكيمياءَ باطلٌ لا حقيقةَ له[٣]. وقلتُ: لعلّ ذٰلكَ كانَ مِنْ قَبيلِ المعجزة.

قولُه: (**وقيلَ**: ﴿عِندِيٓ﴾ **معناه: في ظني**)، قالَ القاضي: وعلى هٰذا ﴿عِندِيٓ﴾ يتعلّقُ بـ﴿أُوتِيتُهُۥ﴾ صلةً له؛ كقولِك: جازَ هٰذا عندي؛ أي: في ظنِّي واعتقادي[٤]. وعنْ بعضِهِم: على ذٰلكَ قولُ القائل:

ومَنْ أنتمُ حتّى يكونَ لكُمْ عِنْدُ؟[٥]

وكلمةُ «عِندَ» بيانُ الحُكْمِ؛ كما تقول: هٰذا عندَ أبي حنيفةَ والشافعي؛ أي: في حُكمِها.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «على استحقاق واستيجاب»، والأمر فيه سهل.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٦).

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

(٥) لابن نُباتة المصري في «ديوانه» ص٥٧٠. وصَدْرُ البيت:

وقُلتُم قَبيحٌ عندنا العِشقُ بالفتى

كذا، كأنّه قال: إنَّما أُوتيتُه على علم، كقولِه تعالى: ﴿ثُمَّ إِذَا خَوَّلْنَٰهُ نِعْمَةً مِّنَّا قَالَ إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ﴾ [الزمر: ٤٩] ثمّ زاد (عِندِي) أي: هُو في ظَنِّي ورأيي هكذا. يجوزُ أن يكونَ إثباتًا لعِلمِه بأنَّ الله قد أهلكَ من القُرونِ قبلَهُ من هُو أقوى منهُ وأغنى، لأنَّه قد قرأه في التَّوراة، وأخبرَ به مُوسى، وسمِعَهُ من حُفّاظِ التَّواريخِ والأيّام. كأنَّه قيل: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ﴾ في جُملةِ ما عِندَهُ من العِلمِ هذا، حتّى لا يغتَرَّ بكَثرةِ مالِه وقُوَّتِه. **ويجوزُ أن يكونَ نفيًا لعِلمِه بذلك؛** لأنّه لمّا قال: أُوتيتُه علىٰ علمٍ عندِي، **فتَنفَّجَ** بالعِلم وتَعَظَّمَ به. قيل: أعندَهُ مَثلُ ذلك العلمِ الذي ادَّعاهُ ورأى نفسَهُ به مستوجِبةً لكُلِّ نِعمةٍ، ولم يعلم هذا العِلمَ النّافعَ حتّى يقي به نفسَهُ مصارعَ الهالِكين ﴿وَأَكْثَرُ جَمْعًا﴾ للمال، أو: أكثرُ جماعةً وعددًا. فإن قلت: ما وجهُ اتِّصالِ قولِه: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن ذُنُوبِهِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ﴾ بما قبلَه؟ قلتُ: **لمّا ذكَّرَ قارُونَ مَن أُهلِكَ من قبلِهِ** من القُرونِ الذين كانُوا أقوى منه وأغنى، **قال على سبيلِ التَّهديدِ له: والله مُطَّلِعٌ على ذُنُوبِ المُجرِمين،**

قولُه: (ويجوزُ أنْ يكونَ نفيًا لعلمِهِ بذٰلكَ)، يريدُ أنّ الهمزةَ في قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَعْلَمْ﴾ إذا كانَ للتقريرِ أفادَ إثباتَ عِلمِ قارون، وإذا كانَ للإنكارِ كانَ نفيَ عِلمِه. وعلى التقديرَيْنِ المعطوفُ عليهِ محذوف؛ أي: ألم يَقْرَأِ التوراةَ ولمْ تُعلِّمْه[1] الأحداثُ والوقائع؟ أي: قرأَ وعَلِم؛ أي: اغترّ بما عندَهُ مِنَ العلم، ولمْ يعلمْ ذٰلكَ ليعتبِرَ ويُمسِكَ عنْ ذٰلكَ القول.

قولُه: (فتَنفَّجَ)، يُروى بالخاءِ والجيم. **الأساس:** ومِنَ المجاز: فلانٌ نفّاجٌ وفيهِ نَفَج، وسمعتُ مَنْ يقول: فيهِ نفاجة. وفي الأساس أيضًا: ومِنَ المجاز: انتَفَخَ النهار: علا، ونفخَ شِدْقَيْه: تكبّر.

قولُه: (لَمّا ذكّرَ قارونَ مَنْ أُهلِكَ مِنْ قَبْلِه...، قالَ على سبيلِ التهديدِ له: والله مُطّلِعٌ على ذنوبِ المجرمين)، يريدُ أنّ هٰذهِ الجملةَ تذييلٌ للسابق؛ فإنّ قولَه: ﴿[أَوَلَمْ] يَعْلَمْ أَنَّ ٱللَّهَ قَدْ أَهْلَكَ مِن قَبْلِهِۦ مِنَ ٱلْقُرُونِ﴾ تهديدٌ لقارونَ ووعيدٌ لهُ بالهلاك، وقولُه: ﴿وَلَا يُسْـَٔلُ عَن

---

(١) في (ط): «ولم يعلم».

لا يَحتاجُ إلى سُؤالِهم عنها واستعلامِهم. وهُوَ قادِرٌ على أن يُعاقِبَهم عليها، كقولِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَبِيرُۢ بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [آل عمران: ١٥٣]، ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣، المؤمنون: ٥١، النور: ٢٨] وما أشبَهَ ذلك.

[﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوۡمِهِۦ فِي زِينَتِهِۦۖ قَالَ ٱلَّذِينَ يُرِيدُونَ ٱلۡحَيَوٰةَ ٱلدُّنۡيَا يَٰلَيۡتَ لَنَا مِثۡلَ مَآ أُوتِيَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٖ﴾ ٧٩]

﴿فِي زِينَتِهِۦ﴾ قالَ الحسن: في الحُمرةِ والصُّفرة. وقيل: خرجَ على بغلةٍ شهباءَ علَيها **الأرجوانُ** وعليها سُرُجٌ من ذهب، ومعهُ أربعةُ آلافٍ على زِيِّه. وقيل: عليهم وعلى خُيولِهمُ الدِّيباجُ الأحمر، وعن يمينِه ثلاثُمئةِ غُلام، وعن يسارِه ثلاثُمئة جاريةٍ بيضٌ عليهِنَّ الحُليُّ والدِّيباج. وقيل: في تسعينَ ألفًا عليهمُ المُعَصْفَرات، وهُو أوّلُ يومٍ رُؤِيَ فيه المُعَصفَر: كان المُتمَنُّونَ قومًا مُسلِمين، وإنَّما تمنَّوهُ على سبيلِ الرّغبةِ في اليسارِ والاستغناءِ كما هُو عادةُ البشر. وعن قَتادة: تمنَّوهُ ليتقرَّبُوا به إلى الله ولِينفقُوهُ في

ذُنُوبِهِمُ ٱلۡمُجۡرِمُونَ﴾ كقولِه: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ [البقرة: ٢٨٣، النور: ٢٨] في كونِهِ عالمًا بها لا يحتاجُ إلى سؤالِهم عنها. وفيهِ تهديدٌ بالهلاكِ بسببِ الإجرامِ لكلِّ مجرم، وهٰؤلاءِ منهم؛ فكانَ تأكيدًا له. وجيءَ بالواوِ فعُدّ تذييلًا أو معترضة[١].

قالَ القاضي: كأنهُ لمّا هَدّدَ قارونَ بذِكْرِ إهلاكِ مَنْ قَبْلَهُ أكّدَ ذٰلك بأنْ بَيّنَ أنهُ لمْ يكنْ ما يخصُّهم؛ بَلِ الله مُطّلِعٌ على ذنوبِ المجرمينَ كُلِّهِمْ مُعاقِبُهُمْ عليها[٢].

قولُه: (الأُرجوان)، النهاية: هوَ مُعرّبٌ مِنْ «أُرغوان» وهوَ شجرٌ له نَوْرٌ أحمر. وكلُّ لونٍ يُشبِهُهُ فهوَ أُرجوان. وقيل: هوَ الصّبْغُ الأحمر، وقيل: عربيةٌ والألفُ والنونُ زائدتان. وذكرهُ الجوهري في مُعتلِّ اللام[٣].

---

(١) قوله «أو معترضة» سقط من (ح) و(ف).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٤).

(٣) وذكره الجواليقي في «المعرّب» ص١٩. وجزم بكونه فارسيًا.

سبيلِ الخير. وقيل: كانُوا قومًا كفّارًا. الغابِط: هُو الذي يتمنّى مِثلَ نعمةِ صاحبِه من غيرِ أن تزُولَ عنه. والحاسِدُ: هو الذي يتمنّى أن تكونَ نعمةُ صاحبه له دونَه، فمنَ الغِبطةِ قولُه تعالى: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ ومن الحسدِ قولُه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢] وقيلَ لِرَسُولِ الله ﷺ: هل يضر الغَبْط؟ فقال: «لا؛ إلّا كما يضُرُّ العضاهَ الخَبْط»، والحظُّ: الجدُّ، وهو البَخْتُ والدَّولة: وصَفُوه بأنّه رجلٌ مجدُودٌ مَبخُوت، يُقال: فلانٌ ذو حظٍّ، وحظِيظٌ، ومحظُوظ، وما الدُّنيا إلّا أحاظٍ وجدودٌ.

قولُه: (ومِنَ الحَسَدِ قولُه: ﴿وَلَا تَتَمَنَّوْا۟ مَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بِهِۦ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [النساء: ٣٢])، وذٰلكَ أنّ في تمَنّي ما فُضِّلَ البعضُ على بعضٍ المُتمنّى عَيْنُ ما فُضِّلَ به، ولا يُتَوَصَّلُ إلى ذٰلكَ إلا بزوالِهِ عَنِ المحسود.

قولُه: (وقيلَ لرسولِ الله ﷺ: هلْ يَضُرُّ الغبط؟ قال[1]: «لا، إلا كما يَضُرُّ العِضاهَ الخَبْط»)[2]، النهاية: الغَبْط: حَسَدُ خاص؛ يُقال: غَبطْتُ الرجُلَ أَغبِطُهُ غَبْطًا. أراد ﷺ أنّ الغَبْطَ لا يَضُرُّ ضَرَر الحَسَد، وأنّ ما يَلْحَقُ الغابطَ مِنَ الضررِ الراجعِ إلى نُقصانِ الثوابِ دونَ الإحباطِ بقَدْرِ ما يَلْحَقُ العِضاهَ مِنْ خَبْطِ وَرَقِها الذي هوَ دونَ قَطْعِها واستئصالها، ولأنهُ يعودُ بعدَ الخبط؛ فهوَ وإنْ كانَ فيهِ طَرَفٌ مِنَ الحسد؛ فهوَ دونَهُ في الإثم.

والعِضاهُ: شَجَرُ أُمِّ غَيْلان، وكلُّ شَجَرٍ عظيم لهُ شَوْك، الواحدة: عِضةٌ بالتاء، والخَبْط: ضَرْبُ الشّجَرِ بالعصا ليتناثَرَ ورقُها لعلفِ الإبل.

قولُه: (وما الدنيا إلا أحاظٍ وجُدود)، مِنْ قولِ الحماسي:

وليسَ الغنى والفقرُ مِنْ حِيلَةِ الفتى ... ولٰكنْ أَحاظٍ قُسِّـمَتْ وجُدودُ[3]

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف» : «فقال»، والأمر فيه سهل.

(٢) أخرجه إبراهيم الحربي في «غريب الحديث» (٢: ٦٣٨) وذكره الزيلعيُّ في «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٣٢) وعزاه للطبراني، ولم أجده في «معاجمه الثلاثة».

(٣) البيتُ لرجلٍ من بني قُرَيع، وهو في «شرح ديوان الحماسة» (١: ٨٠٦) و«جمهرة اللغة» لابن دريد =

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا وَلَا يُلَقَّىٰهَآ إِلَّا ٱلصَّٰبِرُونَ * فَخَسَفْنَا بِهِۦ وَبِدَارِهِ ٱلْأَرْضَ فَمَا كَانَ لَهُۥ مِن فِئَةٍ يَنصُرُونَهُۥ مِن دُونِ ٱللَّهِ وَمَا كَانَ مِنَ ٱلْمُنتَصِرِينَ ﴾ ٨٠-٨١]

ويلَك: أصلُه الدُّعاءُ بالهَلاك، ثمّ استُعمِلَ في الزَّجرِ والرَّدْعِ والبَعثِ على تركِ ما لا يُرتضى، كما استُعمِل: لا أبا لَك. وأصلُه: الدُّعاءُ على الرَّجُلِ بالإقرافِ في الحثِّ على

الجوهري: الحظ: النصيبُ والجَدّ، وجمعُ القِلّة: أَحُظٌّ، والكثير: حظوظٌ وأحاظٍ كأنهُ جَمْعُ أَحْظٍ، وأنشدَ البيت. **الراغب**: الحظ: النصيبُ المقدّر[1].

قولُـه: (ويلك: أصلُـهُ الدعاءُ بالهلاك)، الراغب: قالَ الأصمعي: وَيْل: قبوح[2]، وقدْ يُستعمَلُ على التحسُّر، ووَيْس: استصغار، ووَيْح: ترحُّم. ومَنْ قال: ويل: وادٍ في جَهنّمَ لمْ يُرِدْ أنّ «ويلاً» في اللغةِ هوَ موضوعٌ لهٰذا؛ وإنما أراد: مَنْ قالَ الله فيهِ ذٰلك؛ فقدْ استحقّ مقرًّا مِنَ النارِ وثبتَ لهُ ذٰلك؛ ﴿فَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا كَتَبَتْ أَيْدِيهِمْ وَوَيْلٌ لَّهُم مِّمَّا يَكْسِبُونَ﴾ [البقرة: ٧٩]»[3].

قولُه: (كما استُعمِل: لا أبا لكَ وأصلُـهُ الدعاءُ على الرجل)، وعنْ نَضْرِ بنِ شُمَيلٍ أنهُ قال: سألتُ الخليلَ عنْ قولِهم: لا أبا لك؛ فقال: معناه: لا كافيَ لك، وقيل: معناه: بعثٌ وتحضيض[4]، وليسَ بنفيِ الأُبُوة.

قولُه: (الدعاءُ على الرجلِ بالإقراف)، أي: بالهُجْنة.

الأساس: وأَقْرِفَ: أُدْنيَ للهجْنة، ويُقال: الإقراف مِنْ جهةِ الأب. قال:

= (١: ١٠٠)، وعزاه صاحب «اللسان» (حظظ) للمعلوط بن بَدَل القُرَيعيِّ. وانظر: «تاج العروس» (حظظ).

(١) «مفردات القرآن» ص٢٤٣.

(٢) كذا في النسخ الخطية، والذي في «مفردات القرآن»: «قُبْحٌ».

(٣) «مفردات القرآن» ص٨٨٨.

(٤) في النسخة «ف»: «وتخصيص»، وما أثبتناه هو الأولى بالصواب.

الفِعْل. والرّاجعُ في ﴿وَلَا يُلَقَّىٰهَآ﴾ **للكلمةِ التي تكلَّمَ بها العُلماء**. أو للثَّواب؛ لأنّه في معنى المثُوبـةِ أو الجنّة، أو للسِّيرةِ والطَّريقة، وهي الإيمانُ والعمـلُ الصّـالحُ ﴿ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ **على الطّاعات، وعنِ الشَّهوات**، وعلى ما قَسَمَ الله من القليلِ عن الكثير.

كان قارونُ يؤذي نبيَّ الله مُوسى صلى الله عليه كُلَّ وقتٍ، وهُو يُداريهِ للقَرابةِ التي بينَهُما، حتّى نزلتِ الزَّكاةُ، فصـالَحَهُ عن كُلِّ ألفِ دينارٍ عـلى دينار، وعن كُلِّ ألفِ درهمٍ على درهمٍ، فَحَسَبَهُ فاستَكثَرَه فشحَّتْ به نفسُه، فجمعَ بني إسرائيلَ وقال: إنَّ مُوسى

فإنْ نُتِجَتْ مُهـرًا كريمًا فبالحرى وإنْ يكُ إقرافٌ فَمِنْ قِبَلِ الفَحْلِ

وقيـل: هوَ مِقْرف، بالكسر، وقـدْ أقرفَ الهُجْنةَ وقارَفَها: قارَبَها[١] وخالَطَها. أما قولـهُ: «في الحثِّ» ليسَ بمتّصِلٍ بالإقراف؛ بلِ استُعمِلَ كما استُعمِلَ «لا أبا لك» في الحث. نحوُه في الحثِّ قولُه تعالى: ﴿حَرِّضِ ٱلْمُؤْمِنِينَ عَلَى ٱلْقِتَالِ﴾ [الأنفال: ٦٥]. قال: أي: سَمِّهِ حرِضًا وقُلْ له: لا أراكَ إلا ممرضًا في هٰذا الأمر؛ لتُهيِّجَهُ وتُحرِّكَ منه.

قولُه: (**للكلمةِ التي تكلّمَ بها العلماء**)، وهيَ قولهُ: ﴿وَيْلَكُمْ ثَوَابُ ٱللَّهِ خَيْرٌ لِّمَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا﴾.

قولُه: (﴿ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ **على الطاعاتِ وعنِ الشهوات**)، عنْ بعضِهم: ﴿ٱلصَّـٰبِرُونَ﴾ لهُ متعلِّقان: الذي انقطعَ بِهِ عنه، والذي اتصلَ به. والأولُ مَدْخَلُ «عن» وهوَ المعصية[٢]، والثاني مَدْخلُ «على» وهوَ الطاعة. و«عَنْ» هٰذهِ كـ«مِنْ» في قولِه: ﴿لَن تُغْنِىَ عَنْهُمْ أَمْوَٰلُهُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُهُم مِّنَ ٱللَّهِ شَيْـًٔا﴾ [آل عمران: ١٠، ١١٦، المجادلة: ١٧] أي: بدلَ طاعتِه. أي: صابرونَ على الطاعاتِ بدلَ الشهواتِ ومقيموها مقامَها، وكذٰلكَ القليلُ مِنَ الكثير. مثلُهُ قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَتَّبِعْ أَهْوَآءَهُمْ عَمَّا جَآءَكَ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [المائدة: ٤٨] أي: بدلَ ما جاءَك. وجمهورُ المفسرينَ على أنّ معناه: مُنحرِفًا عما جاءَكَ أو متنحِّيًا؛ كقولِك: رميتُ عَنِ القَوْس.

---

(١) في (ط): «قارنها».

(٢) في النسخة «ف»: «العصبة». وهو خطأ.

أرادَكُم على كُلِّ شيءٍ، وهُو يريدُ أن يأخُذَ أموالَكُم، فقالوا: أنتَ كبيرُنا وسيِّدُنا، فمُر بما شئتَ، قال: **نُبرطِلُ** فلانةَ البغِيَّ، حتّى ترميَهُ بنفسِها، فيرفُضَه بنو إسرائيل، فجعلَ لها ألفَ دينار. وقيل: طَستًا من ذهب. وقيل: طَستًا من ذهبٍ مملُوءةً ذهبًا. **وقيل: حَكَّمَها**، فلمّا كانَ يومَ عيدٍ قامَ مُوسى فقال: يا بَنِي إسرائيل، من سرقَ قطَعْناه، ومن افترى جَلَدنْاه، ومن زنى وهو غيرُ محصَنٍ جلدناه، وإنْ أُحصِنَ رجَمْناه، فقالَ قارون: وإن كنتَ أنتَ؟ قال: وإنْ كنتُ أنا، قال: فإنَّ بني إسرائيلَ يزعُمون أنّك فجرتَ بفُلانة، فأُحضرَت، فناشَدَها موسى بالذي فلقَ البحر، وأنزلَ التَّوراةَ أنْ تَصدُقَ، فتدارَكَها الله فقالتْ: كذَبوا، بل جعلَ لي قارونُ جُعلًا على أن أقذِفَكَ بنفسي، فخرَّ مُوسى ساجدًا يبكي وقال: يا ربِّ، إن كنتُ رسُولَك فاغضَب لي. فأوحى إليه: أن مُرِ الأرضَ بما شِئت، فإنَّها مُطيعةٌ لك. فقال: يا بني إسرائيل، إنَّ الله بعثَني إلى قارونَ كما بعثَني إلى فِرعَون، فمن كان معهُ فليلْزَم مكانَه، ومن كان معي فليَعتَزِل، فاعتَزَلُوا جميعًا غيرَ رجُلَين، ثمّ قال: يا أرضُ خُذيهم، فأخَذَتْهُم إلى الرُّكَب، ثمّ قال: خُذيهِم، فأخَذَتْهم إلى الأوساط، ثمّ قال: خُذِيهم، فأخذَتْهُم إلى الأعناق، وقارونُ وأصحابُه يتضرَّعونَ إلى موسى عليهِ السَّلامُ ويناشِدُونَه بالله والرَّحِم، وموسى لا يلتفِتُ إليهم لشِدَّةِ غضَبِه، ثم قال: خُذيهم، فانطَبقَت عليهم. وأوحى الله إلى موسى: ما أفَظَّك! استغاثُوا بكَ مِرارًا فلمْ ترحَمهُم، أما وعِزَّتي لو إيّايَ دعَوا مرّةً واحدةً لوجدوني قَريبًا مُجيبًا، فأصبحتْ بنو إسرائيلَ يتناجَونَ بينَهُم: إنّما دعا موسى على قارونَ ليستبِدَّ بدارِه وكُنُوزِه، فدعا الله حتى خَسفَ بدارِه وأموالِه. ﴿مِنَ ٱلۡمُنتَصِرِينَ﴾ من المُنتَقِمينَ من

قولُه: (أرادَكُمْ على كلِّ شيء)، ضُمِّنَ «أرادَ» معنى «قَهَرَ» فعُدِّيَ تعديتَه؛ أي: قهرَكُمْ على كلِّ شيءٍ يريدُه.

قولُه: (نُبَرْطِلُ)، أي: نرشو؛ مِنَ البِرْطيل.

قولُه: (وقيل: حَكَّمَها)، أي: جَعَلَها حاكِمًا لنفسِها بما شاءتْ مِنَ المال. ويروى: «حُكْمَها»؛ أي: ما حَكَمَتِ البغيُّ في مالِه.

مُوسى عليه السَّلام، أو من المُمتَنِعِينَ من عذابِ الله تعالى. يقال: نَصَرَهُ من عَدُوِّهِ فانتَصَر، أي: مَنَعهُ مِنهُ فامتَنَع.

[﴿ وَأَصْبَحَ ٱلَّذِينَ تَمَنَّوْا۟ مَكَانَهُۥ بِٱلْأَمْسِ يَقُولُونَ وَيْكَأَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ ۖ لَوْلَآ أَن مَّنَّ ٱللَّهُ عَلَيْنَا لَخَسَفَ بِنَا ۖ وَيْكَأَنَّهُۥ لَا يُفْلِحُ ٱلْكَٰفِرُونَ ﴾ ٨٢]

قد يُذكرُ الأمسُ ولا يُرادُ بِهِ اليومُ الذي قبلَ يومِك، ولكنَّ الوَقتَ المُستَقْرَبَ **على طريقِ الاستعارةِ**، (مَكَانَهُ) مَنزِلتَهُ من الدُّنيا. (وي) مفصُولةٌ عن كأنّ، وهي كلمةُ تَنبُّهٍ على الخطأ وتندُّم. ومعناه: أنَّ القومَ قد تنبهَّوُا على خطَئِهم في تمنِّيهِم وقولِهِم: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ﴾ وتندَّمُوا ثمَّ قالُوا: «كأنه لا يُفلِحُ الكافِرون» **أي: ما أشبَهَ الحالَ بأنّ الكافِرينَ لا ينالُونَ الفلاح**، وهو مذهبُ الخليلِ وسِيبَوَيْه. قال: .....

قولُه: (**على طريقِ الاستعارة**)، أي: الاستعارةِ اللفظية، نحوُ استعارةِ المَرْسِن ـ وهوَ أنفٌ فيهِ رَسَن ـ لمُطلَقِ الأنف. وكذٰلكَ استعارَ «الأمس» وهوَ وقتٌ محدودٌ متعارَفٌ للزمانِ المستقرَب[1].

قولُه: (**أي: ما أشبهَ الحالَ بأنّ الكافرينَ لا ينالونَ الفلاح**)، قالَ ابنُ جِنِّي: يُروى على قياسِ مذهبِ الخليلِ وسيبويهِ اسمٌ سُمِّيَ بِهِ الفعلُ في الخبر؛ فكأنهُ اسمُ أَعْجَبُ، ثُمّ ابتدأ فقال: «كأنه»، «كأن» فيهِ عاريةٌ مِنْ معنى التشبيه. أنشدَ أبو علي:

كأنّني حينَ أُمسِي لا تُكلِّمُنـــي مُتيّمٌ يَشتَهِي ما ليسَ موجودا[2]

وفي «المطلع»: قالَ عليُّ بنُ عيسى[3]: شُبِّهتْ حالُ الكافرينَ بحالِ مَنْ لا يُفلِح؛ لأنكَ

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٥٤) والبيت المذكور لعمر بن أبي ربيعة في «ديوانه» ص٣٢٠، وعزاه في «اللسان» ليزيد بن الحكم الثقفي. وانظر: «الخصائص» لابن جني (٣: ١٧٢).

(٣) يعني الرماني (ت ٣٨٤ هـ)، كان من أهلِ المعرفةِ والإتقان في علوم كثيرةٍ من التفسير والفقه والإعجاز والنحو على مذهب المعتزلة. له ترجمة في «تاريخ بغداد» (١٢: ١٦) و«إنباه الرواة» (٢: ٢٩٤).

وي كأن من يَكُن لهُ نَشَــبٌ يُحْــ ـــبَبْ ومن يَفتَقِر يَعِش عَيشَ ضُرِّ

وحَكى الفرّاءُ أنَّ أعرابِيّةً قالت لزَوجِها: أين ابنُك؟ فقال: وي كأنَّه وراءَ البيت. وعندَ الكُوفِيِّينَ أنَّ (ويك) بمعنى: ويلَك، وأنَّ المعنى: ألم تعلمْ أنّه لا يُفلِحُ الكافِرُون. ويجوزُ أن تكونَ الكافُ كافَ الخطابِ مضمومةً إلى وي، كقولِه:

إذا قلتَ: كأنّ هٰذا الكافرَ لا يُفلِح؛ فُهِمَ مِنكَ أنّ حالَهُ حالُ مِنْ لا يُفلِح. هٰذا تقريرُ كلامِ المصنِّف، لٰكنْ يفتقرُ إلى مزيدِ بيان؛ فنقول: إنهُ أبرزَهُ مَبرَزَ فِعلِ التعجُّب؛ لِما في «وَيْ» مِنْ معنى التعجب. وأشارَ بقولِه: «حال» إلى أنّ الضميرَ في «كأنه» للحال، والباءُ في «بأنّ» صلةُ «أشْبَهَ»؛ يعني: ظَهَرَ لنا مِنْ حالِ قارونَ ـ وهوَ استمتاعُهُ بالدنيا واغترارُهُ بزهرتِها، ثُمّ خسفُهُ بالأرضِ ـ مشابِهٌ لما تقرّرَ بأنّ الكافرينَ لا يُفلِحون[١].

قولُه: (أنّ «وَيْكَ» بمعنى: وَيْلَك)، وأنّ المعنى: ألم يعلم أنّه لا يُفْلحُ الكافرون. وحكى صاحبُ «المَطْلع» عن خلفٍ الأحمرِ[٢] أنّ «وَيْكَ» بمعنى «وَيْلك» فحُذِفَ اللامُ استخفافًا، ونُصِبَ «أنّ الله» بفعلٍ مُضمرٍ تقديرُه: وَيْلَك، اعلَمْ أنّ الله. قالَ الزجاج: هٰذا الخطأُ مِنْ غيرِ وجه؛ إذْ لوْ كانَ كما قال؛ لكانتْ «إن» مكسورةً ولمْ يُحذَفِ اللامُ منه؛ لأنهُ يقال: وَيْلَك، إنهُ لا يُفلِح. والصحيحُ ما ذكَرَهُ سيبويهِ عنِ الخليلِ ويونس: أنّ «وَيْ» مفصولةٌ مِنْ «كأن»، والقومُ تنبّهُوا فقالوا: وَيْ؛ مُتندِّمينَ على ما سَلَفَ مِنهم، وكلُّ مَنْ تَندّمَ أو نَدِم؛ فإظهارُ نَدامتِهِ أو تندُّمه أنْ يقول: وَيْ، كما يعاتَبُ الرجُلُ على ما سلفَ مِنهُ فيقول: وَيْ كأنكَ قصدتَ مكروهي. قال العرجيّ:

سَالتانــي الطـــلاقَ أنْ رأتـاني قـلّ مـالـي قـــدْ جِئتُماني بنُكْـرِ
ويكـأنْ مَنْ يكـنْ لـهُ نَشَبٌ يُـحْـ ـبَبْ ومَنْ يفتقِرْ يَعِشْ عَيْشَ ضُرّ[٣]

---

(١) من قوله: «هذا تقرير كلام المصحف» إلى هنا، سقط من(ف).

(٢) هو صاحب البراعة أبو محرز خلف بن حيان المعروف بـ«الأحمر»، راويةٌ شاعر من أهل البصرة، له «ديوان شعر» و«مقدمة في النحو»، توفي نحو ١٨٠هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (١٣: ٢١٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٠). وقد اختُلف في نسبةِ البيتين على غيرِ واحدٍ من الأقوال.

وَيْكَ عَنْتَرَ أَقْدِمِ

وأنّه بمعنى لأنّه، واللّامُ لبيانِ المَقُولِ لأجلِه هذا القول، أو لأنّه لا يُفلِحُ الكافِرُون

النَّشَب: المال، و«يُحْبَبْ» جوابُ «مَنْ» وفيهِ معنى الإنكار؛ أيْ أنّ الغَنِيّ محبوبٌ في الناس، والفقيرُ يعيشُ في الناسِ عَيْشَ ذُلٍّ وضُر.

قالَ ابنُ جِنِّي: ومَنْ قال: إنها «ويك»؛ فكأنهُ قال: أَعْجَبُ لأنهُ لا يُفلِحُ الكافرون، وأَعْجَبُ لأنّ الله يبسُطُ الرزقَ، وهوَ قولُ أبي الحسن(١).

وينبغي أنْ يكونَ الكافُ حرفَ خطابٍ لا اسمًا بمنزلةِ الكافِ في «ذٰلك، وأولٰئك»؛ لأنّ «وي» ليستْ مما يُضاف. والاستشهادُ بالبيتِ مِنْ أَجْلِ أنّ الكافَ لا يجوزُ أنْ تكونَ ضميرًا أو حرفَ خِطاب؛ لفُقدانِ المطابقةِ لأنّ البيتَ السابقَ خطابٌ لمؤنثَيْن. وكذا قولُ الزوجِ للأعرابية؛ لأنهُ لوْ كانَ الكافُ خطابًا لكانَ مكسورًا لتأنيثِ المخاطَب.

وأما قولُ عنتَرةَ فلا يُحمَلُ على «ويلك»؛ لأنهُ زَجْرٌ ورَدْعٌ وبَعْثٌ على تركِ ما لا يرضى، وهوَ حَثٌّ وبعثٌ على الإقدام؛ لأنهُ في مقامِ مدحِ نفسِهِ بالشجاعة. وتلخيصُهُ أنّ ذاكَ زَجْرٌ عما لا يرضى وهذا حثٌّ على ما يرضى.

قولُه: (ويكَ عنترَ أَقْدِمِ)، أولُه:

ولقدْ شفى نفسي وأبرأَ سُقْمَها ... قيلُ الفوارسِ **ويكَ عنترَ أَقْدِمِ**(٢)

قولُه: «عنتر» مُرخّم، يقول: لقدْ شفى نفسي قولُ الفوارسِ لي: يا عنترةُ أقدِمْ نحوَ العدوِّ واحمِلْ عليهِم. يريدُ أنّ تعويلَ أصحابِهِ عليه والتجاءَهُمْ إليهِ شفى نفْسَهُ ونفى همّه.

قولُه: (واللامُ لبيانِ المقولِ لأجلِهِ هٰذا القول)، نحو: ﴿هَيْتَ لَكَ﴾ [يوسف: ٢٣]؛ فإنهُ لمّا قيل: وي؛ قيل: لِمَنْ؟ وأجيب: لك.

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٤).

(٢) «ديوان عنترة» ص ١٨٤ بشرح الخطيب التبريزي.

كان ذلك، وهو الخَسفُ بقارونَ، ومن النّاسِ من يقِفُ على (وي) ويبتدئ (كَأَنَّهُ)، ومنهُم من يَقِفُ على (ويك). وقرأ الأعمشُ: (لولا منَّ الله علينا). **وقُرِئَ: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾** وفيه ضميرُ الله. **ولا نُخسِفُ بِنا،** كقولِك: انقُطِعَ بِهِ. ولتُخسَفَ بِنا.

[﴿تِلْكَ ٱلدَّارُ ٱلْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ ٨٣]

﴿تِلْكَ﴾ تعظيمٌ لها وتفخيمٌ لشأنِها، يعني: تلكَ التي سمعتَ بذكرِها وبلَغَكَ وَصفُها. ولم يَعْلقِ الموعِدُ بتَرْكِ العُلُوِّ والفساد، ولكن بتركِ إرادَتِها وميلِ القُلُوبِ إليهما، كما قال: ﴿وَلَا تَرْكَنُوٓا۟ إِلَى ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ [هود: ١١٣] فعَلَّقَ الوعيدَ بالرُّكون. وعن عليٍّ رضيَ الله عنه: إنَّ الرَّجُلَ ليُعجِبُه أنْ يكونَ شِراكُ نعلِه أجودَ من شراكِ نَعلِ صاحبِه، فيَدْخُلُ تحتَها. وعن الفُضَيلِ أنّه قرأها ثُمَّ قال: «ذهبتِ الأمانيُّ هاهنا». وعن عمرَ بنِ عبدِ العزيزِ كانَ يُرَدِّدُها حتّى قُبِضَ. **ومن الطّماعِ من يجعلُ العُلوَّ لِفرعَون، والفسادَ لقارُون،**

قولُه: (مَنْ يقفُ على «وي»)، يعني: الكسائي، وعلى «ويك»: أبو عمرو[(١)].

قولُه: (وقُرِئَ: ﴿لَخَسَفَ بِنَا﴾)، أي: على بناءِ الفاعل؛ قرأها حفص. قالَ ابنُ جِنِّي: وهيَ قراءةُ الأعرجِ وغيره، الفاعلُ «الله»، والمفعولُ محذوف؛ أي: لخَسَفَ بنا الله الأرض[(٢)].

قولُه: (ولا نُخسِفُ بنا)، قالَ ابنُ جِنِّي: قرأَ بها الأعمشُ وطلحةُ وابنُ مسعود. «بنا» مرفوعةُ المَوْضِع؛ لإقامتِها مقامَ الفاعِل، نحو: انقطعَ بالرجُل، وسِيرَ بزَيْد. وإنْ شئتَ أضمرتَ المصدرَ مقامَ الفاعل، ولا يكونُ للفعلِ الواحدِ فاعلانِ قائمانِ مقامَهُ إلا على وجهِ الاشتراك[(٣)].

قولُه: (ومِنَ الطّماعِ مَنْ يجعلُ العُلُوّ لِفرعَون، والفسادَ لقارون)، قالَ صاحبُ «الانتصافِ»

---

(١) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٦).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٥٥).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٥٦).

....

وهوَ يُعرِّضُ بأهلِ السُّنةِ في أنّ كلّ مُوحِّدٍ مِنْ أهلِ الجنة، وإنما طَمِعوا فيها أطمَعَهُمُ الله تعالى على لسانِ رسولِهِ ﷺ حيثُ قال: «مَنْ قالَ: لا إلٰه إلا الله؛ دخلَ الجنةَ وإنْ زَنى وإنْ سَرَق» ثلاثًا، وفي الثالثة: «وإنْ رَغِمَ أنفُ أبي ذَرّ»[1].

وقلتُ: لا شكّ أنّ العُلوّ في الأرضِ هوَ الاستكبارُ على الله تعالى، والاستطالةُ على الناس، والإفسادُ: إخراجُ الشيءِ مِنْ كونِهِ مُنتَفَعًا به.

روى مُحيي السُّنة: ﴿عُلُوًّا﴾: استكبارًا عنِ الإيمان، واستطالةً على الناسِ وتهاونًا بهم. و﴿فَسَادًا﴾: أخذُ أموالِ الناسِ بغيرِ حَق، والعملُ بالمعاصي. وأما ما رواهُ عنْ عليٍّ رَضيَ الله عنهُ: إنَّ الرجُلَ لَيُعجِبُهُ أنْ يكونَ شِراكُ نعلِهِ أجودَ مِنْ شِراكِ نعلِ صاحِبِهِ فيدخلُ تحتَها[2]؛ فإنهُ مناقضٌ لِما رواهُ أبو داودَ عنْ أبي هريرة: أنّ رجلًا أتى رسولَ الله ﷺ وكانَ جميلا؛ فقال: يا رسولَ الله، إني رجُلٌ حُبِّبَ إليّ الجمالُ وأُعطِيتُ منهُ ما ترى حتى ما أُحِبُّ أنْ يفوقَني أحدٌ ـ إما قال: بشِراكِ نَعْل، وإما قال: بشِسْعِ نعل ـ أفَمِنَ الكِبْرِ ذٰلك؟ قال: «لا، ولٰكنّ الكِبْرَ مَنْ بَطِرَ الحقّ وغَمَطَ الناس»[3]. وروى مسلمٌ وأبو داودَ والترمذيُّ عنِ ابنِ مسعود: أنّ النبيّ ﷺ قال: «لا يدخلُ الجنةَ مَنْ كانَ في قلبِهِ مِثقالُ ذَرّةٍ مِنْ كِبْرٍ»؛ فقالَ رجُل: إنّ الرجُلَ يُحبُّ أنْ يكونَ ثوبُهُ حسنًا ونعلُه حسنًا! قال: «إنّ الله جميلٌ يحبُّ الجمال؛ الكِبْرُ بَطَرُ الحقِّ وغَمْطُ الناسِ»[4].

هٰذا وإنّ التأويلَ الذي يُعتمدُ عليهِ هوَ ما يساعدُهُ النظم؛ فإنّ هٰذهِ الآيةَ كالتخلُّصِ مِنْ قصةِ موسى عليهِ السلامُ وقومِهِ معَ قارونَ وبَغْيِهِ واستطالتِهِ عليهم، ثُمّ هلاكِهِ ونُصْرةِ أهلِ الحقِّ عليه، إلى قصةِ سيدِنا صلواتُ الله عليهِ وأصحابِهِ معَ قومِهِ واستطالتِهم وإخراجِهم إياهُ مِنْ مَسقَطِ رأسِه، ثُمّ إعزازِهِ بالإعادةِ إلى مكةَ وفَتْحِهِ إيّاها منصورًا مُكرّمًا وذلكَ قولُه

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣٥) والحديثُ المذكور سبق تخريجه.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٦).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٠٩٤) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٨: ٢٥٨) وغيرهما.

(٤) سبق تخريجه.

مُتعلِّقًا بقولِه: ﴿إِنَّ فِرْعَوْنَ عَلَا فِي ٱلْأَرْضِ﴾، ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ ويقولُ: من لم يكُن مثلَ فِرعَونَ وقارُونَ فَلهُ تلكَ الدّارُ الآخرة، ولا يتَدَبَّرُ قولَه: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ كما يتدبَّرهُ عليٌّ والفُضيلُ وعمر.

[﴿مَن جَآءَ بِٱلْحَسَنَةِ فَلَهُۥ خَيْرٌ مِّنْهَا ۖ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَلَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ ٨٤]

معناه: فلا يُجزَون، فوضَعَ ﴿ٱلَّذِينَ عَمِلُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ موضِعَ الضَّمير؛ لأنّ في إسنادِ عَمَلِ السَّيِّئةِ إليهم مُكرَّرًا. فضلُ تهجِينِ حالِهم، وزيادةُ تبغِيضٍ للسّيِّئةِ إلى قلوبِ السّامِعين ﴿إِلَّا مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾ إلّا مِثلَ ما كانُوا يعمَلُون، وهذا من فضلِهِ العظيمِ

تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِى فَرَضَ عَلَيْكَ ٱلْقُرْءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ ۚ قُل رَّبِّىٓ أَعْلَمُ مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ وَمَنْ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾. روى محيي السُّنة: ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٍ﴾ لرادُّكَ إلى معاد: إلى مكة، وهيَ روايةُ العوفيِّ عنِ ابنِ عباس(١). قالَ القتيبي(٢): معادُ الرجُل: بلدُه؛ لأنهُ ينصرفُ منهُ ثُمّ يعودُ إليه. وقالَ الإمام: ﴿مَن جَآءَ بِٱلْهُدَىٰ﴾: الإعزازُ بالإعادةِ إلى مكة(٣).

وإذا تقرّر هذا فينبغي أنْ يُفسّرَ العلوُّ والفسادُ بما اشتملَ عليهِ قصةُ قارون؛ فالعلوُّ فَرحُهُ بالدنيا؛ مِنْ قولِهم: ﴿لَا تَفْرَحْ﴾، وبَطَرُ الحق؛ مِنْ قولِه: ﴿إِنَّمَآ أُوتِيتُهُۥ عَلَىٰ عِلْمٍ عِندِىٓ﴾، وغَمْطُه الناس في قولِه: ﴿فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِۦ فِى زِينَتِهِۦ﴾. والفساد: البغيُ والظلمُ كما قالَ المصنِّفُ في قولِه: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾، لا سيما ما أدخلَهُ في خروجِهِ على القوم بتلكَ الزينة؛ حتى قالَ قائلُهُم: ﴿يَٰلَيْتَ لَنَا مِثْلَ مَآ أُوتِىَ قَٰرُونُ إِنَّهُۥ لَذُو حَظٍّ عَظِيمٍ﴾؛ فإنهُ إفسادٌ عظيمٌ في الدين؛ فقولُه: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ لا ينافي تفسيرَهُ المنقولَ مِنْ أهلِ السُّنة؛ لأنّ المرادَ مَنْ لمْ يكنْ مِثلَ فرعونَ وقارونَ مِنَ المؤمنين. والمتّقي هاهنا هوَ المتّقي مِن عُلُوِّ فرعونَ وفسادِ قارون؛ لأنّ قولَه: ﴿وَٱلْعَٰقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾ تذييل.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٦).

(٢) يعني ابن قتيبة. وانظر كلامه في «تأويل مشكل القرآن» ص٢٤٠.

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٩).

وكرمِهِ الواسع؛ أنْ لا يجزيَ السَّيِّئةَ إلّا بمِثلِها، ويجزيَ الحسنةَ بعَشرِ أمثالِها وبسبع مئةٍ، وهو معنى قولِه: ﴿فَلَهُۥ خَيۡرٞ مِّنۡهَاۖ﴾.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِي فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖۚ قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ وَمَنۡ هُوَ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ ٨٥]

﴿فَرَضَ عَلَيۡكَ ٱلۡقُرۡءَانَ﴾ **أوجبَ عليكَ تلاوتَهُ** وتبليغَهُ والعملَ بما فيه، يعني: أنَّ الذي حمَّلَك صُعُوبَةَ هذا التَّكليفِ لمثيبُك عليها ثوابًا لا يُحيطُ به الوصفُ. و﴿لَرَآدُّكَ﴾ بعدَ الموتِ ﴿إِلَىٰ مَعَادٖ﴾ **أيِّ معادٍ**، وإلى معادٍ ليسَ لِغيرِك من البَشَرِ وتنكيرُ المعادِ لذلك. وقيل: المُرادُ به مَكَّة، ووجهُه أن يُرادَ ردُّه إليها يومَ الفَتْح، ووجهُ تنكيرِه أنَّهـا كانتْ في ذلك اليوم مَعادًا له شأنٌ، ومرجِعًا له اعتِدادٌ؛ لغَلَبَةِ رسولِ الله ﷺ عليها، وقهرِه لأهلِها، ولظُهُورِ عزِّ الإسلامِ وأهلِه، وذُلِّ الشِّركِ وحِزبِه. والسُّورةُ مُكِّيةٌ، فكأنَّ الله وعَدَهُ وهُو بمكَّةَ في أذًى وغلبةٍ من أهلِها: أنَّه يُهاجِرُ به منها، ويعيدُه إليها ظاهِرًا ظافِرًا. وقيل: نزلت عليه حينَ بلغَ الجُحفَةَ في مُهاجَرِه، وقد اشتاقَ إلى مولِدِه ومَولِدِ آبائِه وحرمِ إبراهيم، فنزلَ جِبريلُ فقالَ له: أتشتاقُ إلى مكَّةَ؟ قال: نعم، فأَوْحاها إليه. فإنْ قلت: كيف اتَّصلَ قولُه تعالى: ﴿قُل رَّبِّيٓ أَعۡلَمُ﴾ بما قبلَه؟ ....

قولُه: (أَوْجَبَ عليكَ تلاوتَه)، أي: أوجبَ تلاوتَهُ عندَ تبليغِ الوحي؛ كقولِهِ تعالى: ﴿ٱتۡلُ مَآ أُوحِيَ إِلَيۡكَ﴾ [العنكبوت: ٤٥]، لا في جميعِ الأوقات. والعملُ عاقِبتُهُ؛ أيْ: مِنَ الفرائض، وأما الاستماعُ على الأمة ففي حالةِ الصلاة؛ قالَ تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ ٱلۡقُرۡءَانُ فَٱسۡتَمِعُواْ لَهُۥ وَأَنصِتُواْ﴾ [الأعراف: ٢٠٤].

قولُه: (﴿إِلَىٰ مَعَادٖ﴾ أي: معاد)، الراغب: قيل: أرادَ بالمعادِ مكة، والصحيحُ ما أشارَ إليهِ عليٌّ رَضِيَ الله عنهُ وذكَرَهُ ابنُ عباسٍ أنّ ذلكَ الجنةُ التي خلقَهُ فيها بالقُوّةِ في ظَهرِ آدمَ وأظْهَرَهُ مِنه؛ حيثُ قال: ﴿وَإِذۡ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمۡ ذُرِّيَّتَهُمۡ﴾ [الأعراف: ١٧٢][1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٩٤.

قلت: لمّا وعدَ رسُولَه الرَّدَّ إلى معادٍ، قال: قُل للمُشرِكين: ﴿رَّبِّىٓ أَعۡلَمُ مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾ يعني نفسَهُ، وما يستحقُّه من الثَّوابِ في مَعادِه ﴿وَمَنۡ هُوَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ يعنِيهم، وما يستَحِقُّونَه من العِقابِ في مَعادِهم.

قولُه: (لمّا وعدَ رسولَهُ الردّ إلى معاد)، هٰذا إذا أُريدَ بالمعادِ الإثابةُ والرجوعُ إلى مقاماتِهِ العاليةِ في الآخرة، والاتصالُ كما قالَ ظاهر. وأما إذا أُريدَ بالمعادِ مكة؛ فالمعنى: إنّ الذي حَباكَ نعمةَ الدين ـ لا سيما هذا الكتابَ الكريمَ الذي دُونَهُ كلُّ نعمة ـ يَمنَحُكَ فَتْحَ مكة، ويَرُدُّكَ إلى مَسْقَط رأسِك؛ كما قالَ تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحۡنَا لَكَ فَتۡحٗا مُّبِينٗا﴾ إلى قولِه: ﴿وَيَهۡدِيَكَ صِرَٰطٗا مُّسۡتَقِيمٗا﴾ [الفتح: ١، ٢]. فقُلْ لأعدائِك: موتوا كَمَدًا؛ ربي أعلمُ مَنْ جاءَ بالهدى مِنّا ومِنكُم، ومنْ هوَ في ضلالٍ مبين، يَنصُرُ المهتدي ويَخذُلُ الضال، وهوَ مالكُ الملك، يُعِزُّ مَنْ يشاءُ ويُذِلُّ مَنْ يشاء. وكما كنتَ غيرَ راجٍ أنْ يُلقى إليكَ هذا الكتاب، لكنّ الله لرحمتِهِ الواسعةِ ألقاهُ إليك، كذلكَ يَنصُرُكَ على أعدائكَ هوَ وحدَه، ويردُّكَ إلى معاد؛ فتوكّلْ عليهِ لا على غيره، ولا تَعتَمِدْ إلا عليه، ولا تكونَنّ ظهيرًا للكافرين. ويَنصُرُ هذا النَّظْمَ قولُ القاضي: سيردُّكَ إلى معادٍ كما ألقى إليكَ الكتاب، وما كنتَ ترجوه؛ ولكنْ ألقاهُ رحمةً مِنه[١].

قولُه: (وما يستحقُّهُ مِنَ الثوابِ في معادِه، وما يستحقُّونَهُ مِنَ العقابِ في معادِهِم)، هذا يَحتَمِلُ المعنَيينِ في تفسيرِ ﴿لَرَآدُّكَ إِلَىٰ مَعَادٖ﴾؛ أمّا حملُهُ على يوم القيامةِ فظاهر، وأمّا على الإعادةِ إلى مكة؛ فالهدى والضلال والحقُّ والباطل، أوالعِزُّ والنُّصرةُ والخِذْلانُ والذل؛ كما روينا عنِ الإمام: ﴿مَن جَآءَ بِٱلۡهُدَىٰ﴾: الإعزازُ بالإعادةِ إلى مكة[٢].

وقالَ أهلُ التحقيق: هٰذا أَحَدُ ما يَدُلُّ على نُبُوّتِه؛ فإنهُ إخبارٌ عنِ الغَيْب. وقالَ مُحيي السُّنة: ربي أعلم من جاء بالهدى هٰذا جوابٌ لأهلِ مكةَ [لمّا قالوا][٣] إنك في ضلال[٤].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٠٦).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٩).

(٣) زيادة من «معالم التنزيل» يقتضيها السياق؛ ولم ترد في الأصول الخطية.

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٢٢٧).

[﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ ۖ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِّلْكَٰفِرِينَ﴾ ٨٦]

فإن قلت: قولُه: ﴿إِلَّا رَحْمَةً مِّن رَّبِّكَ﴾ ما وجهُ الاستثناءِ فيه؟ قلت: هذا الكلامُ محمولٌ على المعنى، كأنّه قيل: وما أُلقِيَ عليك الكِتابُ إلّا رحمةً من ربِّك. ويجوزُ أن تكونَ ﴿إِلَّا﴾ بمعنى (لكن) للاستِدْراك، أي: ولكنْ لرحمةٍ من ربِّك أُلقِيَ إليك.

[﴿وَلَا يَصُدُّنَّكَ عَنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ بَعْدَ إِذْ أُنزِلَتْ إِلَيْكَ ۖ وَٱدْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ ۖ وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ ٨٧]

وقرئ: (يُصِدُّنَّك)، مِن أصدَّهُ بمعنى صدَّه، وهي في لُغةِ كَلب. وقال:

أُنَاسٌ أَصَدُّوا النَّاسَ بالسَّيْفِ عَنهمُ ... صُدُودَ السَّوَاقي عن أُنوفِ الحَوائمِ

قولُه: (محمولٌ على المعنى)، يعني: مَنْ رأى نفسَهُ أهلًا لشيءٍ وأُشعِرَ بأمارةٍ أو تَوهّمَ مَخيلةً رُبما تعلّقَ رجاؤُهُ بحصولِه؛ فإذا نُفِيَ الرجاءُ انتفى حصولُهُ بالكلية؛ فكانَ معنى ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُوٓاْ أَن يُلْقَىٰٓ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبُ﴾: ما أُلقِيَ إليكَ الكتابُ لأمرٍ مِنَ الأمورِ إلا للرحمة؛ فانتَصَبَ ﴿رَحْمَةً﴾ على المفعولِ له.

قولُه: (أناسٌ أصدُّوا الناس) البيت[1]، السواقي: جمعُ الساقية؛ وهيَ الجماعاتُ التي تَسقِي الإبل، والحوائم: الإبلُ الغرائب، وقيل: العِطاش. والسوافي ـ بالفاء ـ: الرياح. ويُـروى: «أنوفِ الخرائم» وهيَ أنوفُ الجِبال، والأولُ أصَحُّ. قالَ صاحبُ «ديوانِ الأدب»[2]: يقول: صَرَفوا الناسَ بالسيفِ عنْ أنفُسِهم؛ يعني أنَّهمْ هَزَمُوهُمْ كما تَطْرُدُ السواقي غرائبَ الإبلِ عنْ إبلِهم، وكما يصدُّ السُّقاةُ عنِ الحوضِ[3] غيرَها.

---

(١) لذي الرمّة في «ديوانه» ص١٩٠.

(٢) هو أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفرابي، خال إسماعيل الجوهري صاحب «الصِّحاح» وكتابه «ديوان الأدب» كتاب شهير في اللغة، توفي سنة ٣٥٠هـ. ترجمته في «الوافي بالوفيات» (٨: ٢٥٧).

(٣) «ديوان الأدب» للفارابي (٣: ١٥٥).

﴿بَعۡدَ إِذۡ أُنزِلَتۡ إِلَيۡكَۖ﴾ بعدَ وقتِ إنزالِه، و﴿إِذۡ﴾ تضافُ إليه أسماءُ الزَّمان، كَقَولِك: حينئذٍ وليلتَئذٍ ويومَئذٍ وما أشبَهَ ذلك. والنَّهيُ عن مُظاهَرةِ الكافِرينَ ونحوُ ذلك من بابِ التَّهييجِ الذي سبَقَ ذكره.

[﴿وَلَا تَدۡعُ مَعَ ٱللَّهِ إِلَٰهًا ءَاخَرَۘ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۚ كُلُّ شَيۡءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجۡهَهُۥۚ لَهُ ٱلۡحُكۡمُ وَإِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ٨٨]

﴿إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾ **إلا إيّاه**. والوجهُ يُعبَّرُ بهِ عن الذّات.

قالَ رسولُ الله ﷺ: «مَنْ قرأَ «طسم القَصَص» كانَ لَهُ مِن الأجرِ بعددِ مَنْ صدَّقَ مُوسى وكذَّبَ بهِ، ولمْ يبقَ مَلَكٌ في السَّمواتِ والأرضِ إلّا شهِدَ لَهُ يومَ القيامةِ أنّه كانَ صادِقًا **أنْ كل شيءٍ هالكٌ** إلا وَجْهَه، له الحكمُ وإليه ترجعون».

قولُه: (﴿إِلَّا وَجۡهَهُۥ﴾: **إلا إيّاه**)، قالَ مكي: انتصبَ «الوجه» على الاستثناء، ويجوزُ الرفعُ على الصفة؛ أي: غيرُ وجهِه.

كما قال:

وكـلُّ أخٍ مُفـارِقُـــهُ أَخُـوهُ لَعَمْرُ أبيـــكَ إلا الفَرْقَدانِ[1]

وقالَ الإمام: فُسِّرَ الهلاكُ بالعَدَم؛ أيْ أنّ الله يُعدِمُ كلَّ شيء، وقدْ فُسِّرَ بإخراجِ الشيءِ عنْ كونِهِ مُنتَفعًا به؛ إمّا بالإماتة، أوْ بتفريقِ الأجزاءِ وإنْ كانتْ باقية؛ كما يُقال: هلكَ الثوب، وهلكَ المتاع[2].

وقيل: معنى كونِهِ هالكًا كونُهُ قابلًا للهلاكِ في ذاتِه.

قولُه: (**أنْ كلّ شيءٍ هالكٌ**)، الوَجْهُ أنْ يكونَ «أن» مُخفّفةً مِنَ الثقيلة، وضميرُ الشأنِ

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٤٩) والبيت المذكور سبق تخريجه.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٠).

....

محذوف؛ أي: أنهُ كلُّ شيءٍ هالك؛ كقولِهِ تعالى: ﴿وَإِن كُنتَ مِن قَبْلِهِۦ لَمِنَ ٱلْغَٰفِلِينَ﴾ [يوسف: ٣].

تمّتِ السُّورة، حامداً لله ومصلِّيًا على رسوله.



سورةُ العنكبوت

مَكِّيّـة، وهي تسعٌ وستُّون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿الٓمٓ * أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ * وَلَقَدۡ فَتَنَّا ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۖ فَلَيَعۡلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ صَدَقُواْ وَلَيَعۡلَمَنَّ ٱلۡكَٰذِبِينَ﴾ ١-٣]

الحسبانُ لا يصِحُّ تعلِيقه بمعاني المُفردات، ولكنْ بمَضامِينِ الجُمَل. ألا ترى أنّك لو قلت: حَسِبْتُ زيدًا وظننتُ الفَرَس: ....

سورةُ العنكبوت

مكِّيّة، وهي تسعٌ وستُّون آية

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**الحِسْبانُ لا يَصِحُّ تَعليقُه بمعاني المفرَدات، ولكنْ بمَضامينِ الجُمَلِ**) سَبقَ في «سُورة القَصَص» تحقيقُ هذا الكلام.

الراغب: الحِسْبانُ: أن يُحكمَ لأحدِ النقيضَيْن من غيرِ أنْ يخطرَ الآخرُ بباله فيَحْسِبُه ويعْقِدُ عليه الأُصْبع، ويكونُ بمَعرضٍ أن يعترِيَه شَكٌّ، ويقاربُ ذلك الظنُّ، لكن الظنَّ[1] أنْ يُخطرَ النقيضَيْن بباله، فيُغلِّبَ أحدَهما على الآخَر[2].

(١) قوله: «لكن الظن» سقط من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢٣٤.

لم يكُنْ شيئًا؛ حتّى تقول: حسبتُ زيدًا عالِـمًا؛ وظننتُ الفَرَسَ جوادًا، لأنّ قولَك: زيدٌ عالِم، أو الفرسُ جواد: كلامٌ دالٌّ على مضمُون، فإن أردتَ الإخبارَ عن ذلك المضمُونِ **ثابتًا عندَك** ....

قوله: (**لم يكنْ شيئًا**) أي: كلامًا مفيدًا، والضميرُ في «يَكُنْ» يعودُ إلى القولِ الَّذي يدلُّ عليه قولُه: «لَوْ قُلْتَ».

قوله: (**ثابتًا عندَك**) حالٌ إمَّا مِنْ فاعلِ «أَرَدْتَ»، أوْ «عن ذلك المَضمونِ»، وقيل: هو منصوبٌ عن كونٍ مقدَّرٍ[١]، أوْ عنَ كونِ «ذلكَ المضمونِ ثابتًا عندَك»، يدلُّ عليه قولُه: «فلمْ تَجِدْ بُدًّا في العبارةِ عن ثَباتِه عندَك»؛ لأنّه مِنَ التَّركِ الَّذي هو بِمعنى التَّصيير؛ يعني: يتعدَّى إلى مفعولَيْن، يشهدُ له الاستشهاد، وما سبقَ في أوَّلِ «البقرةِ» في قوله: ﴿وَتَرَكَهُمْ فِي ظُلُمَٰتٍ﴾ [البقرة: ١٧]، وفيهِ نَظَر؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ حالٌ، والواوُ صادَّةٌ عن جعلِ الجُمْلة ثاني مفعولَيْ: تَرك.

والظاهرُ أنَّه ممَّا يَتعدَّى إلى مفعولٍ واحدٍ بمعنى يُـخَلَّوا أو يُطرَحوا، ولعلَّه مالَ إلى مذهب الأخفش، حيث جوَّز دخولَ الواوِ في خبرِ «كانَ» وأخواتِها.

قالَ شارحُ أبياتِ «المفصَّل»: حُكيَ عنِ الأخفشِ: أنَّه كانَ يُجوِّز كان زيدٌ وأبوهُ قائمٌ؛ على نُقصانِ «كان» وجَعْلِ الجملةِ خبرًا معَ الواو، وتَشبيهِها لخبرِ «كانَ» بالحال، وهذا كأنَّه التفاتٌ إلى مذهبِ الكوفيِّ، أنّ عندَه خبرُ «كانَ» حالٌ لا خبرٌ، وعليه قولُ المَعرّي:

وَكَانتْ كالنَّخِيـــلِ وظَلَّ كُلٌّ وَمُشْـــبِهَةً مِنَ الضُّمْرِ الإِهَانُ

المِصْراعُ الأخيرُ جملةٌ معَ الواوِ وخبر ظل.

وأبطلَ أبو عليٍّ قولَ الكوفيِّ: تقولُ العرب: كنتُ إيَّاه وكنتُه، فالضمير الجامد[٢] لا يقعُ حالًا، إذْ هو لازمُ التَّعريف. ولعلَّ مذهبَه كمذهبِ يُونس، إذْ هوَ يجوِّزُ تعريفَ الحال.

---

(١) قوله: «عن كونٍ مقدَّرٍ» سقط من (ف).

(٢) في (ح) و(ف): «الجامع».

....

وقالَ صاحبُ «التَّقريب» في قولِه: «أَحسِبوا تَركَهُم غيرَ مفتونِين كقولِهم: ﴿ءَامَنَّا﴾» نَظَر؛ لأنَّه يؤدِّي إلى أنَّهم تُركوا غيرَ مفتُونِين. وإنَّما الكلامُ في العلَّةِ وليسَ كذلكَ لما ذكر من معنى الآيَة: أي أَحَسِبَ الذين نَطقُوا بكلمة الشهادة أنّهم يُتركون غيرَ مُمتَحَنين، بل يُمتَحنون ليتميَّـزَ الراسخُ في الدِّين من غيرِه. ولسَبَبِ النُّزولِ.

فالوجهُ أن يُجعلَ ﴿أَن يُتۡرَكُوٓاْ﴾ سادًّا مَسدَّ مفعولَي «حَسِبَ» كما سَيذكر في ﴿أَن يَسۡبِقُونَاۚ﴾ بعدَ «حَسِبَ» ونظائرِه، و﴿أَن يَقُولُوٓاْ﴾ علَّـةً للحِسْبان؛ أي: أَحَسِبوا كقولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾ أن يُتركوا غيرَ مَفتُونين بسبب قولِهم هذا لا بسببٍ آخَر، وليس الكلامُ إلّا في أنْ جَعَلوا قولَهم علَّةً لقولهم: ﴿لَا يُفۡتَنُونَ﴾.

وأما سَببُ النُّزولِ: فهو أنَّ ناسًا من الصحابة جَزِعوا من أذى المشركين، إلى آخره. وأُجيبَ: أنَّ ذلك إنّما لَزِم أنْ لو كان التقديرُ ما ذَكَره، أمّا لو قُدِّر: أَحَسِبُوا تَرْكَهُم غيرَ مفتُونينَ يحصلُ لقولهم: ﴿ءَامَنَّا﴾، كما نصَّ عليه المصنِّفُ بقوله: «على تقدير: حاصِلٌ ومستقرٌّ، قَبلَ اللّام» استقام، كأنّه قيل: لا ينبغي أن تَحسَبُوا أنَّ إجراءَ كلمةِ الشهادةِ على ألسنَتِكُم سببٌ لأنْ لا تُفتَنُوا؛ لأنّه مُقتَضٍ لازدياد الفتنةِ على ما سيجيءُ في حديث خبّابِ ابنِ الأَرتِّ، فإن لم يجعلوه مقتضيًا له فَلأَنْ لا يَجعلُوه لِعَدمِه أَولى.

والحاصل أنّ دلالة المفهوم الذي ذَكَره، وأن الكلام في العلَّة مهجور؛ لأنَّ الكلام مع قومٍ مخصوصينَ؛ كقوله تعالى: ﴿لَا تَأۡكُلُواْ ٱلرِّبَوٰٓاْ أَضۡعَٰفٗا مُّضَٰعَفَةٗۖ﴾ [آل عمران: ١٣٠]، وقالَ الزَّجاجُ: في قوله: ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ﴾ معنى التَّقريرِ والتَّوبيخ؛ أي: أَحَسِبوا أن نقنعَ منهم بأن يقولوا: إنّا مؤمنون فقط ولا يُمتَحنون بما تَتبيَّنُ به حقيقةُ إيمانِهم، وموضعُ «أَنْ» الأُولى نصبٌ؛ لأنَّه اسمُ «حَسِبَ» وخبرُه، وموضعُ «أَنْ» الثانية إما نصبٌ بـ﴿يُتۡرَكُوٓاْ﴾. المعنى: أَحَسِبَ النّاسُ أن يُتركوا لأنْ يَقولوا أو بأنْ يقولوا، ثم حُذِفَ الجارُّ وأُوصِلَ، وإمّا أن يكونَ العاملُ فيها ﴿أَحَسِبَ﴾، كأن المعنى: أَحَسِب الناسُ أن يقولوا: آمنّا وهم لا يُفتنون. والأَوَّلُ أجودُ[1].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٥٩).

على وجهِ الظَّنِّ لا اليقين، فلمْ تجدْ بُدًّا في العِبارةِ عن ثباتِه عندَك على ذلك الوجه، من ذكرِ شطرَيِ الجُملةِ مُدخَلًا عليهما فعلُ الحُسبان، حتّى يَتِمَّ لك غَرَضُك. فإن قلت: فأينَ الكلامُ الدّالُّ على المضمُونِ الذي يقتَضِيه الحُسبانُ في الآية؟ قُلت: هُو في قولِه: ﴿أَن يُتْرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ وذلك أنّ تقديرَه: أحسِبُوا تركَهُم غيرَ مفتُونِين، لقولِهِم: آمنّا، فالتَّـرْكُ أوَّلُ مفعولَيْ «حَسِبَ»؛ ولقولِهِم: آمنّا، هو الخبر. وأما «غيرُ مفتُونين» فتتِمّةُ التَّـرْك، لأنه من التَّـرْكِ الذي هُو بمَعنى التصيير، كقوله:

فتَرَكْنَهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ

ألا ترى أنك قبلَ المَجِيءِ بالحُسبان، تَقدِرُ أن تقول: تركَهُم غيرَ مَفْتُونِين، لقولِهِم:

قوله: (فتَرَكْنَهُ جَزَرَ السِّباعِ يَنُشْنَهُ)، تَمامُه:

يَقْضُمْنَ حُسْنَ بَنانِهِ والـمِعْصَمِ[(١)]

وفي روايةٍ: «يَقْضَمْنَ قُلَّةَ رأسِه».

جزَرَ السِّباعِ: اللَّحمُ الذي تأكلُه، وهو مفعولٌ ثانٍ إن كان التَّرْكُ بمعنى التَّصيير، وإلّا فحالٌ؛ أي: تَركنَه وهو جَزَرُ السِّباعِ. النَّوْشُ: التَّناوُل. القَضْمُ: الأكلُ بطَرَف الأسنانِ. يصف مقتولًا. إذا كانت الروايةُ بالنُّون فالضَّميرُ في «تَركنه» للخيل، وإذا كانت بالتاء فللشاعِر، والمسموعُ بالنُّون.

الراغب: التَّرْكُ: رفضُ الشيءِ قَصْدًا واختيارًا، أو قَهْرًا واضطِرارًا، فمِنَ الأوَّلِ ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِى بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩]، ومِنَ الثاني قولُه: ﴿كَمْ تَرَكُواْ مِن جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ﴾ [الدخان: ٢٥]. ومنه: تَرِكَةُ فلانٍ؛ لِـمَا يُخلِّفُه بعدَ موتِه.

وقد يُقال في كلِّ فعلٍ ينتهي به إلى حالةٍ ما؛ نحو: تَرِكتُه كذا، أو يَجري مَجْرى: جَعلتُه كذا، نحو: تَركتُ فلانًا[(٢)].

---

(١) «ديوان عنترة» ص ١٧٤ بشرح الخطيب التبريزي.

(٢) «مفردات القرآن» ص١٦٦.

آمنًا، على تقدير: حاصلٍ ومُستقِرّ، قبلَ اللّام. فإن قلتَ: ﴿أَن يَقُولُوٓاْ﴾ هُو علّةُ تَرْكِهِم غيرَ مفتُونين، فكَيفَ يصِحُّ أن يقعَ خبرَ مُبتدأ؟ قلت: كما تقولُ خروجُه لمخافةِ الشَّرّ، وضَرْبُه للتَّأديب، وقد كان التَّأديبُ والمخافةُ في قولِك: خرجْتُ مخافةَ الشَّرّ، وضربْتُه تأديبًا: تعليلَيْن. وتقولُ أيضًا: حسبتُ خروجَهُ لمخافةِ الشَّرّ، وظننتُ ضَرْبَه للتَّأديب، فتجعلُهُما مفعولَيْن كما جعلتَهُما مبتدأً وخبرًا. والفتنة: الامتحانُ بشدائِدِ التَّكليف: من مُفارقةِ الأوطان، ومُجاهدةِ الأعداء، وسائرِ الطّاعاتِ الشّاقّة، وهَجْرِ الشَّهَواتِ والمَلاذّ، وبالفَقْرِ والقَحْط، وأنواعِ المَصائبِ في الأنفُسِ والأموال، وبمُصابَرةِ الكُفّارِ على أذاهُم وكيدِهم وضِرارِهم. والمعنى: أَحَسِبَ الذين أجْرَوا كلمةَ الشَّهادةِ على ألسِنَتِهم وأظهرُوا القَولَ بالإيمان: أنّهم يُترَكونَ لذلك غيرَ مُمتَحَنين، بل يَمْحَنُهم اللهُ بضُروبِ المِحَن، حتّى يَبْلُوَ صبرَهُم، وثباتَ أقدامِهم، وصحّةَ عقائدِهم، ونُصوعَ نيّاتِهم، ليتَميَّزَ المُخلِصُ من غيرِ المُخلِص، والرّاسِخُ في الدِّينِ من المُضطَرِب، والمُتمكِّنُ من العابِدِ على حَرْف، كما قال: ﴿لَتُبْلَوُنَّ فِىٓ أَمْوَٰلِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ وَلَتَسْمَعُنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَٰبَ مِن قَبْلِكُمْ وَمِنَ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوٓاْ أَذًى كَثِيرًا ۚ وَإِن تَصْبِرُواْ وَتَتَّقُواْ فَإِنَّ ذَٰلِكَ مِنْ عَزْمِ ٱلْأُمُورِ﴾ [آل عمران: ١٨٦]، ورُوِيَ أنّها نزلتْ في ناسٍ من أصحابِ رسولِ الله ﷺ قد جَزِعُوا من أذى المُشرِكين. وقيلَ في عمّارِ بنِ ياسر: وكانَ يُعذَّبُ في الله. وقيل: في ناسٍ أَسْلمُوا بمَكّة، فكتبَ إليهمُ المُهاجِرُون: لا يُقبَلُ منكم إسلامُكُم حتّى تُهاجِرُوا، فخرجُوا فتَبِعَهُم المُشرِكُون فردُّوهم، فلمّا نزلتْ كتبُوا بها إليهم؛ فخرجُوا فأتبَعَهمُ المُشرِكُون فقاتَلُوهم، فمنهم مَن قُتِلَ ومنهُم من نجا. وقيل: **في مِهْجَعِ بنِ عبدِ الله** مولى عُمرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنه، وهُوَ أوّل قتيلٍ

قوله: (**في مِهْجَع بنِ عبدِ الله**) وفي «الاستيعاب»: مِهْجَعُ بنُ صالح، مولى عمرَ بنِ الخطّابِ، شهد بدرًا، وهو أوّل من قُتل من المسلمين بينَ الصَّفَّين، أتاهُ سَهْمٌ غَرْبٌ فقتَلَه، فقال ابنُ إسحاقَ: هو من اليمن. وقال ابن هشام: هو من عَكٍّ، أصابَه سِباءٌ فمَنَّ عليه عمرُ ابنُ الخطابِ(١).

---

(١) «الاستيعاب» لابن عبد البر (٤: ١٤٨٦).

من المُسلِمينَ يومَ بدرٍ، رماهُ عامرُ بنُ الحضْرَميِّ فقالَ رسولُ الله ﷺ: «سيِّدُ الشُّهداءِ مِهجَع، وهُو أوّلُ مَن يُدعى إلى بابِ الجنّةِ من هذهِ الأُمّة» فجَزِعَ عليه أبَواهُ وامرأتُه. ﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾ موصولٌ بـ﴿أَحَسِبَ﴾ أو بـ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾، كقولِك: ألا يُمتَحَنُ فلانٌ وقد امتُحِنَ مَن هُوَ خيرٌ منه، يعني: أنّ أتباعَ الأنبياءِ عليهمُ السّلامُ قبلَهم، قد أصابَهم من الفِتَنِ والمِحَنِ نحوَ ما أصابَهم، أو ما هو أشدُّ منه فصبرُوا، كما قال تعالى: ﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ كَثِيرٌ فَمَا وَهَنُوا۟﴾ الآية [آل عمران: ١٤٦]، وعن النبيِّ ﷺ: «قد كانَ مَن قبلَكُم يُؤخَذُ فيُوضَعُ المِنشارُ على رأسِه فيُفرَقُ فرقَتَين، ما يصرِفُه ذلك عن

سَهْمٌ غَرْبٌ: أن لا يُعرفَ راميه، يُضاف ولا يُضاف.

قوله: (﴿وَلَقَدْ فَتَنَّا﴾ موصولٌ بـ﴿أَحَسِبَ﴾ أو بـ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾)، فإذا اتَّصل بـ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾ دخل في حيِّز متعلَّق الحِسْبانِ المُنكَرِ؛ أي: أَحَسِبُوا أن لا يكونوا كغَيرِهم، وليس لهم أُسوةٌ بالأمم السالفةِ، فيكون حالًا من فاعل ﴿لَا يُفْتَنُونَ﴾، وإذا اتصل بـ﴿أَحَسِبَ﴾ كان حالًا مقرِّرةً لجهةِ الإنكار؛ أي: أَحصَل الحِسْبانُ والحالةُ هذه، وفي هذا تنبيهٌ على الخطأ وفي الأول تخطئةٌ.

قوله: (﴿وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قَٰتَلَ مَعَهُۥ رِبِّيُّونَ﴾ [آل عمران: ١٤٦]) تمهيدٌ لعُذْره في قوله: «مَنْ هو خيرٌ منه»، فإنه تُوُهِّمَ منه أنَّ أتباعَ الأنبياءِ خيرٌ من هذه الأمَّةِ، فقال: المراد منه النبيون مع الربيِّين، فهو تتميم لصيانة المكروه.

قوله: (قد كان مَنْ قَبلَكُم يؤخذ)، الحديثُ من رواية البخاريِّ وأبي داودَ والنَّسائيِّ، عن خبّابِ بن الأَرتِّ قال: شَكَوْنا إلى رسول الله ﷺ ولقد لَقِينا من المشركينَ شدَّةً فقلنا: أَلا تَستنصِرُ لنا، أَلا تَدعو لنا؟ فقال: «قَدْ كانَ مَنْ قَبلَكُمْ يُؤخَذُ الرجل فيُحفَرُ له في الأَرضِ فيُجعَلُ فيها، ثُمَّ يُؤتَى بالمِنْشَارِ فيُوضَعُ على رَأْسِه فيُجعَلُ نِصفَينِ، ويُمْشَطُ بأَمْشَاطِ الحَدِيدِ ما دُونَ لَحْمِه وعَظْمِه مَا يَصُدُّه ذلكَ عن دِينِه»[1].

---

(١) أخرجه البخاري (٣٦١٢) وأبو داود (٢٦٥١) وغيرهما.

دِينِه؛ ويُمْشَطُ بأمشاطِ الحديدِ ما دُونَ عظمِه من لحمٍ وعَصَب، ما يَصْرِفُه ذلك عن دينِه». ﴿فَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ﴾ بالامتِحان ﴿ٱلَّذِينَ صَدَقُوا۟﴾ في الإيمانِ ﴿وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْكَٰذِبِينَ﴾ فيه. فإنْ قلت: كيفَ وهُوَ عالِـمٌ بذلك فيما لـمْ يزل؟ قلت: **لم يزلْ يَعلَمُه معدومًا، ولا يعلَمُه موجودًا إلّا إذا وجد**، والمعنى: ولَيتَميَّزَنَّ الصادِقُ منهم من الكاذب. ....

قوله: (**لم يَزَلْ يَعلمُه مَعدومًا ولا يَعلمُه موجودًا إلا إذا وُجِدَ**)، **الانتصاف**: هذا يُوهِم مَذهبًا فاسدًا، وهو أنَّ العلمَ بالكائن غيرُ العلمِ بما سيكون، والحقُّ أنَّ علمَ اللـهِ واحدٌ يتعلَّق بالموجودِ، زمانَ وجودِه وقبلَه وبعدَه على ما هو عليه. وفائدةُ ذِكْرِ العلمِ التَّنبيهُ بالسَّبب على المُسبِّب، وهو الجزاء؛ أي: لَيَعلَمَنَّهم فلَيُجازِيَنَّهُم بسَبب علمِه فيهم، هذا هو الوجهُ الثاني في الجوابِ[(١)].

وقال الإمام: عِلْمُ اللـهِ صفةٌ يظهرُ فيها كلُّ ما هو واقع[(٢)]، فقَبْلَ التَّكليفِ كان اللـهُ سبحانه وتعالى يعلمُ أنَّ زيدًا سيُطيعُ وأنَّ عمرًا سَيعصي، ثمَّ وَقْتَ التَّكليفِ والإتيانِ يعلمُ أنه مطيعٌ والآخَرَ عاصٍ، وبعدَ الإتيانِ يعلمُ أنَّه أطاعَ والآخَرَ عَـصى، ولا يتغيَّرُ علمُه في شيءٍ منَ الأحوالِ، وإنّما المتغيِّرُ المعلومُ، ويتبيَّن هذا بمثالٍ [منَ الحِسِّيّاتِ] - ولله المثَلُ الأَعلى - وهو أنَّ المرآةَ الصَّقِيلةَ إذا عُلِّقت قُوبِلَ بها جهةٌ، فعَبَر عليها زيدٌ وعليه ثوبٌ أبيضُ، ثم عمرٌو وعليه ثوبٌ أصفرُ، فتَشكّلا فيه على حَسْب ما هُما عليه، فهل يُتصوَّر أنَّ المرآةَ من كَونها حديدًا أو مدورًا أو صَقِيلًا اختَلفت، بل يُقطع أن المتغيِّرَ الخارجُ، بل علمُ الله أعلى وأجلُّ، فإنَّ المرآةَ مخلوقةٌ، وعِلْمُ الله قديمٌ[(٣)].

وقال مُحيي السُّنة: ولَيُظهِرنَّ اللـهُ الصادقينَ من الكاذبينَ، حتى يُوجِدَ مَعلُومَه؛ لأنَّ الله تعالى عالمٌ بهم قَبل الاختبارِ[(٤)].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٣٩).

(٢) وزاد الرازي: «كما هو واقع».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٦).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٢٣٢).

ويجوزُ أن يكونَ وعدًا ووعيدًا، كأنّه قال: وليُبيِّنَنَّ الذينَ صدقُوا ولَيُعاقِبَنَّ الكاذِبين. وقرَأَ عليٌّ رضيَ اللهُ عنه والزُّهرِيّ: «ولَيُعْلِمَنّ»، من الإِعلام، أي: ولَيُعَرِّفنَّهم اللـهُ الناسَ مَن هُم. **أو لَيَسِمَنَّهُم بعلامةٍ** يُعرَفُون بها؛ من بَياضِ الوُجُوهِ وسوادِها، وكُحلِ العُيُونِ وزُرقَتِها.

[﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن يَسْبِقُونَا سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴾ ٤]

﴿أَن يَسْبِقُونَا﴾ أي: يفوتُونا، يعني: أنّ الجزاءَ يلحَقُهم لا محالَة، **وهُم لـمْ يَطمَعُوا في الفَوْت،** ولم يُحدِّثُوا به نُفُوسَهم، **ولكنَّهم لغفْلَتِهم** وقِلَّةِ فِكرِهم في العاقِبةِ **وإصرارِهم على المعاصي: في صُورةِ مَن يُقدِّرُ ذلك** ويَطمَعُ فيه. ....

قوله: (**ويجوز أن يكونَ وَعْدًا ووَعِيدًا**)، قال ابن جِنِّي: فإنَّه من إقامةِ السَّبَبِ مقامَ المُسبِّب، والغرضُ فيه: ليُكافِئنَّ اللـهُ الذين آمنوا، وذلك أن المكافآتِ على الشيء إنّما هي مُسبَّبة عن علم[1].

قوله: (**أو لَيَسِمَنَّهُم بعلامةٍ**) قال ابن جنِّي: «ولَيُعلِمَنَّ اللـهُ» بضمِّ الياءِ وكسرِ اللّامِ؛ معناه: وَليُعرِّفَنَّ الناسَ مَنْ هُم؟ فحُذف المفعولُ الأوّلُ، ولك أنْ لا تحذفَه على أنَّه من قولهم: ثَوبٌ مُعْلَم، وفارسٌ مُعْلَم؛ أي: أَعلَمَ نفسَه في الحرب بثوب أو غيره. المعنى: ولَيُشْهِرنَّ اللـهُ الذين صَدَقوا[2].

قوله: (**وهم لم يَطْمَعُوا في الفَوْت، ولكنّهم لِغَفلَتِهم وإصرارِهم على المعاصي: في صُورة مَن يُقدِّرُ ذلك**)، يعني أنّه تعالى أوقعَ فِعْلَ الحُسْبانِ على السَّبْق والفَوْتِ وهم لا يَعلمون ذلك، بل خلافُه مُتيقَّنٌ وُقوعُه، وهو لُحوقُ الجزاءِ بهم؛ لأنَّ قولَه: ﴿ أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ في المؤمنين بدليل تَعْقيبِه قولَه: أَحَسِبَ الناسُ أن يُترَكُوا وهم لا يَشكُّونَ في الجزاء

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٥٨).

(٢) المصدر السابق (٢: ١٥٨).

ونظيرُه: ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩]. فإن قلت: أين مفعولا (حَسِبَ)؟ قلت: اشتمالُ (صلةِ أن) على مُسنَدٍ ومُسنَدٍ إليه سدَّ مسَدَّ المفعُولَين؛ كقولِه تعالى: ﴿ أَمۡ حَسِبۡتُمۡ أَن تَدۡخُلُواْ ٱلۡجَنَّةَ ﴾ [البقرة: ٢١٤]، ويجوزُ أنْ يُضَمَّنَ (حَسِبَ)معنى (قَدَّر) و﴿ أَمۡ ﴾ مُنقَطِعة. ومعنى الإضرابِ فيها: أنّ هذا الحسبانَ أبطَلُ من الحُسبانِ الأوّل، لأنّ ذاك يُقدِّرُ أنه لا يُمتَحَنُ لإيمانِه، وهذا يَظُنُّ أنه لا يُجازى بمَساويه. ﴿سَآءَ مَا يَحۡكُمُونَ ﴾: بئسَ الذي يحكُمونَه حُكمُهم هذا. أي: بئسَ حُكماً يحكُمُونَه حُكمُهم هذا، فَحُذِفَ المَخصُوصُ بالذَّمّ.

[﴿مَن كَانَ يَرۡجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأٓتٖۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ٥]

لقاءُ الله: مَـثَلٌ للوُصولِ إلى العاقبة، من تَلَقّي مَلَكِ المَوت، والبَعث، والحِساب،

لكن تَرَكَهُم بسَببِ جَرْيِهم على غيرِ موجبِ العلم، وهو غَفلتُهم وإصرارُهم على المعاصي، منزلةَ مَنْ لم يتيقّن الجزاء[١]؛ أي: لو اعتقَدُوا ما أَصرُّوا على المعاصي.

قوله: (ونَظيرُه ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ فِي ٱلۡأَرۡضِ ﴾ [العنكبوت: ٢٢]، ﴿ وَلَا يَحۡسَبَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ سَبَقُوٓاْۚ إِنَّهُمۡ لَا يُعۡجِزُونَ ﴾ [الأنفال: ٥٩]) أي: في تَنْزيل المُتيقّن منزلةَ الشّاكِّ. هذا إذا خُوطب الرسولُ ﷺ أو المؤمنون.

قوله: (بئسَ الذي يحكمونَه حُكْمُهم). قال مَكِّيٌّ[٢]: «ما» في موضع نَصْبٍ وهي نكرة؛ أي: ساء شيئاً يَحكُمونَه. وقيل: «ما» في موضع رفعٍ وهي معرفة؛ أي: ساء الذي يَحكُمونَه. وقال ابنُ كَيْسانَ: «ما» مع الفعل مصدرٌ في موضع رفعٍ؛ أي: ساء حُكْمُهم[٣].

---

(١) من قوله: «لكن تركَهُم بسبب جَريهم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) في (ط): «المالكي»، والمراد به ـ عند المؤلف ـ ابن مالك النحوي المشهور، ولا يستقيم هنا.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٠).

والجزاء: مُثِّلت تلكَ الحالُ بحالِ عبدٍ قَدِمَ على سيِّدِه بعدَ عهدٍ طويل، وقد اطَّلَعَ مولاهُ على ما كانَ يأتي ويَذَر، فإمّا أنْ يَلقاهُ بِبِشرٍ وترحيب؛ لِـما رَضِيَ من أفعالِه، أو بضِدِّ ذلك لِـما سَخِطَه منها، فمعنى قولِه: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ لِقَآءَ ٱللَّهِ﴾ مَن كانَ يأمَلُ تلكَ الحال، وأن يَلقى فيها الكرامةَ من الله والبُشرى ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾ وهُوَ الموت ﴿لَأَتٍ﴾ لا مَحالة؛ فليُبادرِ العمَلَ الصَّالحَ الذي يُصدِّقُ رجاءَه، ويُحقِّقُ أملَه، ويكتَسِبُ به القُربةَ عندَ الله والزُّلفى. ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ الذي لا يَخفى عليه شَيءٌ ممّا يقولُه عبادُه وممّا يفعلُونَه، فهُوَ حقيقٌ بالتَّقْوى والخَشية. وقيل: ﴿يَرْجُواْ﴾: يَخاف؛ من قَولِ الهُذَليِّ في صفةِ عَسَّال:

إذا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ لَـمْ يَرْجُ لَسْعَها

فإنْ قلت: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾ ، كيفَ وقعَ جوابًا للشَّرْط؟ ....

قوله: (إذا لَسَعَتْهُ الدَّبْرُ لم يَرْجُ لَسْعَها)، تمامُه:

وخالَفَها في بيتِ نُوبٍ عَوامِلِ[1]

الدَّبْرُ: جماعةُ النَّحْلِ. قيل: سمِّيت بذلك لِتَدْبيرِها وحُسنِ نَيْقَتِها في العَمَل، ومن كلام سُكَينة بنتِ الحُسين ـ رضي الله عنها ـ قالت لأُمِّها: يا أُمَّاه، مرَّت بي دُبَيْرة فلَسَعَتْني بأُبَيْرَةٍ.

لم يَرْجُ: لا يخافُ. والنُّوبُ: ضَربٌ منَ النَّحلِ قيل: سمّيت بذلك[2] لأنها تَنُوبُ إلى أهلِها، والهاءُ في «لَسَعَتْهُ» يعودُ إلى العَسّال المتقدِّمِ ذِكْرُه. والعَسّالُ: الذي يَشُورُ[3] العَسَلَ.

قوله: (﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ لَأَتٍ﴾ كيف وقع جواباً للشرط)، تلخيصه ما ذكره الإمام: أن قوله: ﴿مَن كَانَ يَرْجُواْ﴾ شرط، وجزاؤه: ﴿فَإِنَّ أَجَلَ ٱللَّهِ﴾[4]، والمعلَّق بالشرَّطِ عَدَمٌ عند عَدَم

---

(١) لأبي ذؤيب الهذلي. انظر: «تاج العروس» (نوب).

(٢) من قوله: «وحُسن تَيقُّنها في العمل، ومن» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) أي: يستخرجُه من خلاياه وأقراصِه.

(٤) من قوله: «كيف وقع جواباً» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

....

الشَّرْطِ، فيَلزمُ منه أنَّ مَن لا يَرجُو لقاءَ الله، لا يكونُ أَجَلُ الله آتيًا له، والأجلُ آتٍ لكلِّ أحدٍ لا مَحالةَ[1]. وخُلاصةُ جوابِ المصنِّف أنَّ هذا الكلامَ واردٌ في حقِّ من عَلِمَ، بدليل قوله: «إذا عُلِمَ أنَّ لقاءَ الله عُنيت به تلكَ الحالُ المُمثَّلةُ» يعني: هذا إنّما يَصِحُّ أنْ يقعَ جوابًا للشَّرط إذا عَلِمَ المُخاطَبُ أن المرادَ بلقاء الله تعالى ما هو، ووقتُه متى هو، والمراد بلقاء الله تعالى ووَقْتِه: هو ما قال: «مَثَلٌ للوُصُولِ إلى العاقبةِ»؛ أي: يلقى مَلَكَ الموتِ والبَعْثَ والحساب والجزاءَ، وهو المراد من قوله: «تلك الحالُ المُمثَّلةُ» وإذا لم يَعلمِ المُخاطَبُ ذلك لا يُقال له ذلك، أَلا تَرى كيف استَشهد بقوله: «إذا عُلِمَ أنه يَقعدُ للنّاسِ يومَ الجُمعةِ»؛ يعني: من كان يرجو نَـيْلَ ثوابِ الله ويخافُ عقابَه، فلْيَعلَمْ أنَّ وقوعَ ذلك لا بدَّ منه، وهذا لا يَصِحُّ في حقِّ الكافرِ.

ويَنصرُه أنَّ هذه الآيةَ قد عُقِّبت بها ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ يَعْمَلُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ وسَبقَ أنّها في حقِّ المؤمنين، وفائدة هذا التَّنبيهِ الحَثُّ على طاعة الله تعالى وما يُنالُ به ذلك الثَّوابُ، والرَّدْعُ عن المعاصي والتأهُّبُ لأخْذِ الزادِ لذلك اليوم الـمَهُولِ، وإليه أشار بقوله: «فلْيُبادِرِ العملَ [الصالحَ] الذي يُصدِّق رجاءَه، ويُحقِّق أَملَه ويَكتَسِبُ به القُربةَ عند الله والزُّلْفى»، وسبيلُ هذه الطريقةِ سبيلُ الكِنايةِ؛ لأنّه إذا حَصَلَ العلمُ بأنَّ لقاءَ الله مُستَلْزِمٌ للأجل المَضْرُوبِ، كان ذِكْرُ الأَجَلِ شاهدًا على حُصول اللِّقاءِ بوَجْهٍ بُرْهانيٍّ، ولذلك علَّل قولَه: «إنَّ لقاءَ الله لآتٍ» بقوله: «لأنَّ الأَجَلَ واقعٌ فيه»، وإلى هذا المعنى نَلْمَحُ ما روينا عن البخاريِّ ومسلم عن عبادةَ بن الصّامِتِ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَن أَحَبَّ لقاءَ اللـهِ أَحَبَّ اللـهُ لقاءَهُ، ومَنْ كَرِهَ لقاءَ الله كَرِهَ اللـهُ لقاءَهُ، والموتُ قبل لقاءِ الله» الحديثَ[2].

فعلى هذا: الموتُ أحدُ الأسبابِ المُوصِلَة إلى النَّعيم الأَبَدِيِّ، والكَمالِ السَّرْمَدِيِّ، ثمَّ قولُه: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ﴾ تَذْيِيلٌ لتحقيق حُصولِ الـمَرْجُوِّ والمَخُوف وَعْدًا ووَعِيدًا، وإليه أشار بقوله: «الذي لا يخفى عليه شيءٌ مّما يقولُه عبادُه ومِـمّا يَفعلُونَه، فهو حَقِيقٌ بالتَّقوى والخَشيةِ»، وتَرَكَ ذِكْرَ الوَعْدِ؛ وهو أن يُقالَ: فهو جَديرٌ بأنْ يؤمَّل ويُناطَ بكَرَمِه

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٨).

(٢) أخرجه البخاري (٦٥٠٧) ومسلم (٢٦٨٣) وغيرهما.

قلت: إذا عُلِمَ أنّ لِقاءَ الله عُنِيتْ به تلك الحالُ المُمَثَّلة، والوقتُ الذي تقَعُ فيه تلك الحالُ هُوَ الأجلُ المضروبُ للموت، فكأنه قال: مَن كان يرجُو لقاءَ الله؛ فإنَّ لقاءَ الله لآت، لأنّ الأجلَ واقِعٌ فيه اللِّقاء، كما تقول: مَن كانَ يرجُو لقاءَ المَلِك؛ فإنّ يومَ الجمُعةِ قَريب، إذا عُلِمَ أنه يَقعُدُ للنّاسِ يومَ الجمُعة.

[﴿وَمَن جَٰهَدَ فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ لِنَفۡسِهِۦٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِيٌّ عَنِ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ ٦]

﴿وَمَن جَٰهَدَ﴾ نفسَه في مَنعِها ما تأمُرُ به وحمَلَها على ما تأْباه ﴿فَإِنَّمَا يُجَٰهِدُ﴾ لها، لأنَّ منفعةَ ذلك راجعةٌ إليها، وإنّما أمرَ اللهُ عزَّ وجَلَّ ونهى، رحمةً لعبادِه وهُوَ الغَنيُّ عنهُم وعن طاعَتِهم.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُكَفِّرَنَّ عَنۡهُمۡ سَيِّـَٔاتِهِمۡ وَلَنَجۡزِيَنَّهُمۡ أَحۡسَنَ ٱلَّذِي كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ ٧]

إمّا أن يُريدَ قومًا مُسلِمين صالِحينَ قد أساؤُوا في بعضِ أعمالِهم، وسيِّئاتُهم مغمورةٌ بحَسَناتِهم فهُوَ يُكفِّرُها عنهم، أي: يُسقِطُ عقابَها بثَوابِ الحسَنات، ويجزِيهم أحسَنَ الذي

الرجاءُ؛ إيجازًا واختصارًا.

وأما «إذا» في قوله: «إذا عَلِمَ أنَّ لقاءَ اللـهِ عُنيتْ به»، فهي كـ«إذا» في قوله: «إذا عُلِمَ أنّه يَقعُدُ»، فكما أنَّ جزاءَ المِثالِ ما دلَّ عليه بقوله: «مَن كان يَرْجو لقاءَ المَلِكِ» كذلك يقدَّر له الجزاءُ. والفاءُ في «كأنّه» جوابُ شرطٍ محذوفٍ؛ أي: إذا كان كذلك فكأنَّه قال.

قوله: (صالحين قد أَساؤوا في بعض أعمالِهم، وسيِّئاتُهم مَغْمُورةٌ بحَسناتِهم)، **الانتصاف:** هذا من تحجُّرِ رحمةِ الله الواسعةِ بناءً على مذهبِه في وَعِيد أصحابِ الكَبائِر، وقد سَبَق إبطالُه[1].

وقلت: قد مَرَّ أنَّ الآياتِ واردةٌ في حقِّ المؤمنينَ تَعْييرًا على اجتِراحِ السَّيِّئاتِ، وتحريضًا على اكتساب الحَسَناتِ، وأعلَمَهمُ اللـهُ أنّ نَفْعَ ذلك كلِّه عائدٌ إليهم، بقوله: ﴿وَمَن جَٰهَدَ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤١).

كانُوا يَعملون، أي: أحسَنَ جزاءِ أعمالِهم؛ وإمّا قومًا مُشرِكين آمنُوا وعَمِلُوا الصَّالحات، فاللهُ عزَّ وجَلَّ يُكفِّرُ سيِّئاتِهم؛ بأنْ يُسقِطَ عِقابَ ما تقدَّمَ لهم من الكُفرِ والمعاصي ويَجزِيَهم أحسنَ جزاءِ أعمالِهم في الإسلام.

[﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا ۖ وَإِن جَـٰهَدَاكَ لِتُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَآ ۚ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٨]

(وصّى) حكمُه حكمُ (أمَرَ) في معناه وتصرُّفِه. يُقال: وصّيتُ زَيدًا بأنْ يفعلَ خيرًا، كما تقول: أمَرتُه بأنْ يفعَل. ومنه بيتُ «**الإصلاح**»: ....

﴿فَإِنَّمَا يُجَـٰهِدُ لِنَفْسِهِۦٓ﴾، وأكَّدَه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَغَنِىٌّ عَنِ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾، ثمَّ أتى بقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّـٰلِحَـٰتِ﴾ الآية، تَذْييلًا لذلك على سبيل التَّفضُّل، فلا بدَّ من إثبات أمرٍ يَعظُم شأنُه، فيُحمل قولُه: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ على الكبائر، ولذلك أتى بالقَسَمِيَّة وأَوقعَه في مقابل ﴿وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَحْسَنَ ٱلَّذِى كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ﴾، كأنَّه قيل: لَنُكفِّرَنَّ عنهم أَسوأَ الذي كانوا يعملون، ولَنجزِيَنَّهم أحسَنَ الذي كانوا يعملون؛ وهذا المعنى لا يَستقيمُ في حقِّ المشركينَ؛ لأنَّ التَّكفيرَ يَحصُل بمُجرَّد الإيمانِ، ولا مَدخَلَ للأعمال فيه.

وقال مُحيي السُّنةِ: ﴿لَنُكَفِّرَنَّ عَنْهُمْ سَيِّـَٔاتِهِمْ﴾ لَنُبْطِلَنَّها حتّى تَصيرَ بمنزلة ما لم يُعمل، فالتَّكفيرُ إذهابُ السَّيئةِ بالحَسَنة[١]. وقد مرَّ في «الفرقان» نحوٌ من هذا التَّقدير وأَيَّدْناه بالحديث الصَّحيح.

قال الإمامُ: ذَكَر الله تعالى ممّا يَختَصُّ بالعَبد شيئَينِ: الإيمانَ والعملَ الصَّالح، وذَكَر في مُقابَلَتِهما ممّا يَختصُّ بالله شيئَينِ: التَّكفيرَ والجزاءَ، فتكفيرُ السَّيِّئاتِ في مُقابَلَة الإيمانِ، والجزاءُ بالأحسنِ في مُقابَلَة العملِ الصالحِ، وهذا يَقتضي أنَّ المؤمنَ لا يُخلَّد في العذاب[٢].

قوله: (بيتُ «**الإصلاح**») وهو كتاب «إصلاح المَنْطِق» لابن السِّكِّيتِ. «كَذَبَ»؛ أي:

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٣٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٣١).

وَذُبْيَانِيَّةٍ وَصَّتْ بَنِيهَا   بأنْ كَذَبَ القَرَاطِفُ والقُرُوفُ

كما لَو قال: أمرتْهُم بأنْ ينتَهِبُوها. ومنه قولُـه تعالى: ﴿وَوَصَّىٰ بِهَآ إِبْرَٰهِـۧمُ بَنِيهِ﴾ [البقرة: ١٣٢] أي: وصّاهم بكلمةِ التَّوحيدِ وأمَرَهم بها، وقولُك: وصَّيتُ زيدًا بعَمْرو، معناه: وصَّيتُه بتعهُّدِ عَمْرٍو ومُراعاتِه ونحوِ ذلك، وكذلك معنى قولِه: ﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حُسْنًا﴾: وصَّيناهُ بإيتاءِ والِدَيه حُسناً، أو بإيلاءِ والِدَيه حسنًا؛ أي: فِعلًا ذا حُسن، أو ما هُوَ في ذاتِه حُسْنٌ لِفَرْطِ حُسنِه، كقولِه تَعالى: ﴿وَقُولُوا۟ لِلنَّاسِ حُسْنًا﴾ [البقرة: ٨٣] **وقرئ: ﴿حُسْنًا﴾، و(إحسانًا)، ويجوزُ أن تجعلَ ﴿حُسْنًا﴾ من بابِ قولِك: زيدًا، بإضمارِ (اضْرِب)** إذا رأيتَه مُتهيِّئًا للضَّرب، فتنصِبُه بإضمارِ:

وَجَبَ نَهْبُ هذه الأشياء.

الجوهريُّ: قال ابن السِّكِّيت: كَذَبَ [هاهنا] إغراءٌ؛ أي: عليكم به[1]. وهي كلمة نادرةٌ جاءت على غيرِ القياسِ، والقَراطِفُ جمعُ القَرْطَفِ: وهي القَطِيفةُ. والقَرْفُ ـ بالفتح: وِعاءٌ من جِلْد يُدْبَغُ بالقِرْفَةِ؛ أي: قُشُور الرُّمّانِ ويُجْعَل فيه الخَلْعُ، وهو لَحمٌ يُطبخ بتَوابِلَ فيُفْرَغُ فيه. والبيت لِـمُعَقِّرِ بن حِمارٍ البارِقيِّ، يَصِفُ امرأةً ذُبيانيَّةً أَمَرت بَنِيها بأنْ يَنتَهِبُوها؛ أي: عليكم بها فاغتَنِموها.

قوله: (**وقرئ: ﴿حُسْنًا﴾ و«إحساناً»**)، الأُولى: مشهورةٌ، والثانيةُ: شاذَّةٌ[2]. قال الزَّجّاجُ: ﴿حُسْنًا﴾ معناه: ووصينا الإنسان أن يَفعلَ بوالِدَيْه ما يَحْسُنُ، و«إحسانًا» معناه: ووَصَّينا الإنسانَ أن يُحسِنَ إلى والِدَيْهِ إحساناً. والأُولى أعمُّ في البِرِّ. وقيل: يَعُمُّ الفعلَ والقولَ[3].

قوله: (**أن تجعلَ ﴿حُسْنًا﴾ من باب قولِك: زيدًا، بإضمار: اضرِبْ**) عطفٌ على قوله: ووَصَّيناهُ بإيتـاء والِدَيهِ حُسنًا، وعلى الأوَّل المضافُ محذوفٌ وهـو العاملُ في ﴿حُسْنًا﴾

---

(١) «إصلاح المنطق» ص١٥.

(٢) وقرأ بها الجحْدري: وهي كذلك في مُصحفِ أُبيٍّ. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٣٢٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦١).

أَوْلِهما، أو: افعَلْ بهما، لأنّ التَّوصيةَ بِهِما دالّةٌ عليه، **وما بعدَه مُطابِقٌ له**، كأنه قال: قلنا: أولِهِما معرُوفًا، ولا تُطِعْهُما في الشِّرْكِ إذا حَمَلاكَ عليه. وعلى هذا التَّفسيرِ إن وقَفَ على ﴿بِوَٰلِدَيۡهِ﴾وابتدأ ﴿حُسۡنًا﴾ حَسُنَ الوَقف، **وعلى التَّفسيرِ الأوّلِ لا بُدَّ من إضمارِ القول**، معناه: وقُلنا إنْ جاهَداكَ أيُّها الإنسان ﴿مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ أي: لا عِلمَ لكَ بإلـٰهِيَّتِه. **والمُرادُ بنَفيِ العِلم؛ نَفيُ المعلوم**، كأنه قال: لِتُشرِكَ بي شيئًا لا يَصِحُّ أن يكونَ

على تقدير: فعلًا ذا حُسْنٍ، أو على المُبالغةِ، وعلى الثاني: العاملُ فعلٌ آخرُ مضمَرٌ بقَرينة المَقام، وهو أَوْلِـهِمَا منَ الإيتاء والإعطاءِ، والجملةُ مُستأنَفةٌ، كأنَّه لمّا قيلَ: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيۡهِ﴾[1] فقيل: ما تلك الوَصِيَّةُ؟ فأُجيب قلنا: أَوْلِـهِماَ مَعروفًا ولا تُطِعْهُما، وإليه الإشارةُ بقوله: «إن وقف على ﴿بِوَٰلِدَيۡهِ﴾ وابتدأ ﴿حُسۡنًا﴾ حَسُنَ الوَقْفُ».

قوله: (**وما بعدَه مطابقٌ له**) يعني: النَّهْيَ في قولِه: ﴿فَلَا تُطِعۡهُمَآ﴾ مطابقٌ للأمرِ؛ لأنَّهما من وادي الإنشائيّاتِ.

قوله: (**وعلى التفسيرِ الأول لا بدَّ من إضمارِ القول**)، يعني عند قوله: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾، لأنّ المعنى: أَمَرْنا الإنسانَ بإيلاء والِدَيْه ذا حُسْنٍ وقلنا: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾؛ أي: وعلى الثاني: القولُ مقدَّرٌ. قيل: عاملُ ﴿حُسۡنًا﴾: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾ إلى آخره، عطفٌ على هذا العاملِ فلا يقدَّر القولُ عند قولِه: ﴿وَإِن جَٰهَدَاكَ﴾ لاستغنائه بذلك عنه، ومِنْ ثَمَّ قُدِّر هاهنا: أَوْلِـهِمَا معروفاً ولا تُطِعْهُما في الشِّرك إذا حَمَلاكَ عليه.

قوله: (**والمراد بنَفْي العِلْم نَفْيُ المَعْلُوم**)، يعني هو من الكِنَايةِ، نَفْيُ الـشَّيءِ بالبُرْهان؛ لأنَّ هذا الأسلوبَ يُستعمل غالبًا في حقِّ الله تعالى؛ نحو: أَتُعَلِّمون اللـهَ بما لا يَعلَمُ. وفيه إشارةٌ إلى أنَّ نَفْيَ الشِّرك منَ العلم الضَّروريِّ، وأنَّ الفِطْرَةَ السَّليمةَ مَجْبولةٌ عليه على ما وَرَد: «كلُّ مَوْلودٍ يُولدُ على الفِطْرةِ»[2]، وذلك أنَّ المُخاطَبَ بقوله: ﴿وَوَصَّيۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ﴾ جنسُ الإنسانِ، واللـهُ أعلم.

---

(١) من قوله: «وعلى الأول المضاف محذوف» إلى هنا، سقط من (ط).

(٢) سبق تخريجه.

إلـٰهًا ولا يَستقيم: وصّاهُ بوالِدَيهِ وأمرَهُ بالإحسانِ إليهما، ثُمَّ نبَّه بنَهيِه عن طاعتِهما إذا أراداهُ على ما ذَكَر، على أنّ كُلَّ حقٍّ وإنْ عَظُمَ ساقِط؛ إذا جاءَ حَقُّ الله، وأنه لا طاعةَ لمخلُوقٍ في مَعصِيةِ الخالق، ثمّ قال: إليَّ مَرجِعُ مَن آمَنَ مِنكُم ومَن أشرَك، فأُجازيكُم حقَّ جزائِكُم. وفيه شيئان: أحدُهما: أنّ الجزاءَ إليّ، فلا تُحدِّثْ نفسَكَ بجَفْوةِ والِدَيْك وعُقُوقِهما؛ لشِرْكِهما، ولا تَحرِمْهما بِرَّك ومَعروفَك في الدُّنيا، كما أني لا أمنعُهُما رِزقي. والثاني: التَّحذيرُ من مُتابعتِهما على الشِّرك، والحثُّ على الثَّباتِ والاستقامةِ في الدِّينِ بذِكْرِ المرجعِ والوعيد. رُوِي: أنّ سَعدَ بنَ أبي وقّاصٍ الزُّهريَّ رضيَ اللـهُ عنه حينَ أسلَمَ قالت أمُّه، وهي حَمنةُ بنتُ أبي سُفيانَ بنِ أُميّةَ بنِ عبدِ شمس: يا سَعد، بلَغَني أنك قد صَبأت، فوالله لا يُظِلُّني سقفُ بَيتٍ من الفيح والرِّيح؛ وإنّ الطَّعامَ والشَّرابَ عليَّ حَرامٌ حتّى تكفُرَ بمُحمَّد، وكان أحبَّ ولدِها إليها، فأبى سعدٌ وبَقِيَتْ ثلاثةَ أيامٍ كذلك، فجاءَ سعدٌ إلى رسولِ الله ﷺ وشكا إليه، فنزلتْ هذه الآية، والتي في «لقمان»، والتي في «الأحقاف»، فأمرَه رسولُ الله ﷺ أنْ يُداريَها ويترضّاها بالإحسان. ورُوِي: نزلتْ في عيّاشِ بنِ أبي رَبيعةَ المخزُوميّ، وذلك: أنه هاجرَ معَ عُمرَ بنِ الخطّابِ رضيَ اللهُ عنهُما مُترافِقَيْنِ حتّى نَزلا المدينة، فخرَجَ أبو جَهلٍ بنُ هشام، والحارثُ بنُ هشامٍ أخَواهُ لأمِّه أسماءَ بنتِ مخرَمة: امرأةٍ من بني تَميم من بني حنظلَة، فنزلا بعيّاشٍ وقالا له: إنّ من دينِ محُمَّدٍ صلةُ الأرحامِ وبِرُّ الوالِدَين، وقد تركتَ أُمَّك لا تَطْعَمُ

قوله: (رُويَ أنَّ سعدَ بنَ أبي وقّاصٍ) الحديثَ؛ من رواية مسلم والتِّرمذيِّ، عن سعدٍ قال: أُنزلت فيَّ أربعُ آياتٍ منَ القرآنِ، قال: حَلفَتْ أُمُّ سعدٍ لا تُكلِّمُه أبدًا حتّى يَكْفُرَ بدِينِه، ولا تأكلُ ولا تَشربُ، قالت: زَعَمتَ أنَّ اللـهَ وَصّاكَ بوالِدَيْكَ، فأنا أُمُّكَ وأنا آمُرُكَ بهذا، فمَكَثَتْ ثلاثًا حتّى غُشِيَ عليها من الجَهْدِ، فقام ابنٌ لها يُقال له: عُمارة فسَقاها، فجعَلت تَدْعو على سَعدٍ، فأنزلَ اللـهُ: ﴿ وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَـٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْـهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ ﴾ [لقمان: ١٤]؛ يعني: التي في «لقمان»(١).

---

(١) أخرجه مسلم (١٧٤٨) والترمذي (٣١٨٩) وغيرهما.

ولا تشرَبُ ولا تأوي بيتًا حتّى تراك، وهي أشدُّ حبًّا لك منّا فاخرُجْ معنا، **وفتَلا منه في الذِّرْوةِ والغاربِ**، فاستشارَ عُمرَ رضيَ اللـهُ عنه فقال: هُما يخدعانِك، ولك عليَّ أن أَقسِمَ مالي بيني وبينَك، فما زالا به حتّى أطاعَهُما وعصى عُمَر، فقالَ له عُمر: أما إذْ عصيتَني فخُذْ ناقتي، فليس في الدُّنيا بعيرٌ يلحَقُها، فإنْ رابَكَ منهُما ريبٌ فارجِعْ، فلمّا انتَهَوا إلى البَيْداءِ قالَ أبو جهل: إنّ ناقتي قد كلَّتْ فاحمِلْني معك. قال: نعم، فنزلَ ليُوَطِّئَ لنفسِه وله، فأخذاهُ وشَدَّاه وِثاقًا، وجلده كُلُّ واحدٍ منهُما مئةَ جلدة، وذهبا به إلى أمِّه فقالت: لا تزالُ في عذابٍ حتّى ترجِعَ عن دينِ مُحَمَّد، فنزلت.

[﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُدۡخِلَنَّهُمۡ فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٩]

﴿فِي ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ في جُملَتِهم. **والصَّلاحُ من أبلغِ صفـاتِ المؤمنين**، وهو مُتَمنّى أنبياءِ الله. قالَ اللـهُ تعالى حكايةً عن سُلَيمانَ عليهِ السَّلام: **﴿وَأَدۡخِلۡنِي بِرَحۡمَتِكَ فِي**

قوله: (**وفـتَلا منه في الذِّرْوَة والغارِبِ**)، فَـتَل منه في الذِّرْوَة والغارِب: مَثَلٌ يُـضرَبُ لـمَن يَتَحَيَّلُ في مَيْل صاحبِه إلى ما كان يمتنعُ منه؛ أي: لم يَزلْ يَرْفُقُ به رِفْقًا يُشبه مَنْ يَفْتِلُ الشَّعْرَ في ذِرْوَة الجَمَلِ الصَّعْبِ وغارِبِه حتّى يَستأنِسَ(١).

قوله: (**والصَّلاحُ مِن أَبلَغِ صفاتِ المؤمنينَ**) وذلك أنَّ الصَّلاحَ ضِدُّ الفسادِ، والفسادُ: خروجُ الشَّيءِ عن كَوْنه مُنتفَعًا به، ولا كمالَ للإنسان أكملَ من حُصولِه على ما خُلِقَ له منَ البقاءِ(٢)، ولا يَحصُل ذلك في الدُّنيا؛ لأنَّ غايتَها الفَناءُ، وأيُّ فساد وراءَهُ؟! فإذن ليس له ذلك إلا ﴿ فِي مَقۡعَدِ صِدۡقٍ عِندَ مَلِيكٖ مُّقۡتَدِرِۭ ﴾ [القمر: ٥٥]، ولهذا كان طَلَبُ الصَّلاحِ مُتَمنّى أنبياءِ الله، اللَّهمَّ أدخِلْنا في زُمرتهم.

قال الإمام: الصَّالِح باقٍ والصّالحونَ باقونَ، وبقاؤُهم ليس بأَنفُسِهم، بل بأعمالِهِمُ الباقيةِ والمَعْمولُ له ـ وهو وَجْهُ اللـهِ ـ [باقٍ]، والعاملونَ باقون ببقاء أعمالِهِم. هذا على خلافِ

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٦٩).

(٢) في (ف): «التُّقى».

عِبَادِكَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [النمل: ١٩]، وقالَ في إبراهيمَ عليهِ السَّلام: ﴿وَإِنَّهُۥ فِى ٱلْآخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [البقرة: ١٣٠، النحل: ١٢٢، العنكبوت: ٢٧] أو في مَدخَلِ الصّالحينَ وهي الجنّة، وهذا نحوُ قولِه تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُو۟لَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم﴾الآية [النساء: ٦٩].

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ فَإِذَآ أُوذِىَ فِى ٱللَّهِ جَعَلَ فِتْنَةَ ٱلنَّاسِ كَعَذَابِ ٱللَّهِ وَلَئِن جَآءَ نَصْرٌ مِّن رَّبِّكَ لَيَقُولُنَّ إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ ۚ أَوَلَيْسَ ٱللَّهُ بِأَعْلَمَ بِمَا فِى صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ ۞ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَلَيَعْلَمَنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾ ١٠-١١]

هم ناسٌ كانوا يُؤمِنُونَ بألسنَتِهم، فإذا مسَّهُم أذًى من الكُفّارِ وهو المُرادُ بفتنةِ النّاس، **كان ذلك صارفًا لهُم عن الإيمان، كما أنّ عذابَ الله صارفٌ للمُؤمِنينَ عن** الكُفر. **أو كما يَجِبُ أن يكونَ عذابُ الله صارفًا**، وإذا نصرَ اللـهُ المُؤمنينَ وغنَّمَهم اعترَضُوهم وقالوا: ﴿إِنَّا كُنَّا مَعَكُمْ﴾ أي: مُشايعين لكُم في دينِكُم، ثابِتينَ عليه

الأمورِ الدُّنيويةِ، فإنَّ في الدُّنيا بقاءَ الفعلِ بالفاعِلِ، وفي الآخرة بقاءَ الفاعِلِ بالفعلِ[1]. كأنَّه أَخذَ المعنى من قوله: ﴿وَٱلْبَٰقِيَٰتُ ٱلصَّٰلِحَٰتُ خَيْرٌ عِندَ رَبِّكَ ثَوَابًا﴾ [الكهف: ٤٦].

قوله: (**كان ذلك صارِفًا لهم عنِ الإيمانِ، كما أنَّ عذابَ الله صارفٌ للمؤمنينَ**). قال الإمامُ: قيل: جَزِعُوا من عذاب النّاسِ كما جَزِعُوا من عذابِ الله. وبالجُملة معناه: جَعَلُوا فِتنةَ النّاسِ معَ ضعفها وانقطاعِها موضعَ عذابِ الله الأليمِ الدائم، حتّى تردَّدُوا في الأمرِ، وقالوا: إنْ آمَنّا نَتعرَّضُ لتأذِّي الناسِ، وإنْ تَركْنا الإيمانَ نتعرَّضُ لِـمَا تَوَعَّدَنا به محمَّدٌ ﷺ، ولا يكونُ التَّردُّدُ إلّا عند التَّساوي[2]. فقد أَبعَدوا الـمَرْمى.

قوله: (**أو كما يَجِبُ أن يكونَ عذابُ الله صارفًا**) أي: عن الكُفر من حيث هو هو وإن لم يَلتَفِتْ إليه الكافرُ ولم ينصرف.

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٣٣).
(٢) المصدر السابق (٢٥: ٣٥).

ثباتَكُم، ما قَدَرَ أحدٌ أن يفتِنَنا، فأعطُونا نصيبَنا من المَغْنَم. ثمّ أخبرَ سُبحانَه أنه أعلمُ ﴿بِمَا فِي صُدُورِ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ من العالَمِينَ بما في صُدورِهم، ومن ذلك ما تُكِنُّ صدورُ هؤلاءِ من النِّفاق، وهذا إطلاعٌ منه للمُؤمِنينَ على ما أبطنُوه، ثمّ وَعدَ المؤمنين وأوعَدَ المُنافِقين، وقرئ: (لَيقُولَنَّ) بفتْحِ اللّام.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ ٱتَّبِعُواْ سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيْءٍ إِنَّهُمْ لَكَٰذِبُونَ * وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ وَلَيُسْـَٔلُنَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ عَمَّا كَانُواْ يَفْتَرُونَ﴾ ١٢-١٣]

أمروهم باتِّباعِ سبيلِهم؛ وهي طريقَتُهم التي كانوا عليها في دينِهم، وأمَرُوا أنفُسَهم بحَملِ خطاياهُم، فعُطِفَ الأمرُ على الأمر، **وأرادُوا: ليَجتمعَ هذان الأمرانِ** في الحُصولِ أنْ تَتَبِعوا سبيلَنا وأنْ نَحمِلَ خطاياكُم. والمعنى: تعليقُ الحَملِ بالاتِّباع، وهذا قولُ صناديدِ قُرَيش: كانوا يقُولون لـمَن آمنَ منهم: لا نُبعَثُ نحنُ ولا أنتم،

قوله: (**وأرادوا: لِيجتمعَ هذان الأمران**) يُريد أنَّهم عَطَفوا ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾، وهو أمرٌ لأنفُسِهم لِـحَمْلِ خَطايا الأتباع على أمرِ المؤمنينَ باتباعِهم إرادةً للمُبالَغةِ، وأنَّ كِلَيْهما لا بدَّ منَ الحُصول والإدخالِ في الوُجود على طريقةِ قولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ [النمل: ١٥] في تَعْويل استعارة الرَّتْبِ إلى الذِّهن. ولو جيءَ بهما على ظاهرِهما. وقيل: إن اتَّبعتمُونا حَمَلْنا خطاياكُم؛ على الشَّرطِ والجزاء كما قال، والمعنى: تعليقُ الحَمْل بالاتِّباع لم يكن منَ التحقيق في شيءٍ.

قال القاضي: وإنّما أَمَرُوا أنفُسَهم بالـحَمْلِ عاطفين على أمرِهم بالاتِّباع مبالغةً في تعليق الـحَمْلِ بالاتِّباع والوعدِ بتخفيف الأوزارِ عنهم إن كانت، تشجيعًا لهم عليه، وبهذا الاعتبار ردَّ عليهم كَذِبَهُم بقوله: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنْ خَطَٰيَٰهُم﴾[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣١٠).

فإنْ عسى كان ذلك فإنّا نتحمَّلُ عنكُم الإثم. ونرى في المُتَسمِّينَ بالإسلامِ مَن يَستَنُّ بأولئك فيقولُ لصاحبِه إذا أرادَ أن يُشجِّعَه على ارتكابِ بعضِ العظائِم: افعلْ هذا وإثمُه في عُنُقي. وكم من مغرورٍ بمثلِ هذا الضَّمانِ من ضَعَفةِ العامَّةِ وجهَلَتِهم، ومنه ما يُحكى أنّ أبا جعفرٍ المنصورَ رَفَعَ إليه بعضُ أهلِ الحشْوِ حوائِجَه، فلمّا قضاها قال: يا أميرَ المُؤمِنين، بقِيَتِ الحاجةُ العُظمى. قال: وما هي؟ قال: شفاعتُكَ يومَ القيامة، **فقال له عَمْرُو بنُ عُبَيدٍ رحمهُ الله: إيّاك وهؤلاء، فإنَّهم قُطّاعُ الطريقِ في المأمن.** فإنْ قلت: كيفَ سمّاهُم كاذِبين، وإنّما ضَمِنُوا شيئًا عَلِمَ اللـهُ أنّهم لا يقدِرُون على الوفاءِ به، وضامنُ ما لا يعلم اقتدارَه على الوفاءِ به، لا يُسمّى كاذبًا؛ لا حينَ ضَمِن، ولا حين

قوله: (**فإن عسى كان ذلك**) قيل: التقدير: فإن كان ذلك فإنّا نَتحمَّلُ، وذَكَر «عسى» قبل ذِكْر الشَّرطِ إشارةً إلى أن ذلك مبنيٌّ على رجائكم لا عن تحقيقٍ، واسمُ «عسى» ضميرٌ يعود إلى ما دلَّ عليه قولُه: «كان ذلك» فإنه مقدَّمٌ معنًى؛ لأنَّ حرفَ الـشَّرطِ داخلةٌ عليه، وخبرُه محذوفٌ، كأنَّه قيل: عسى كَوْنُ ذلك أن نَتحمَّل، وقد أجاز ذلك ابنُ الحاجبِ في «شرح المفصَّل»(١) في باب التَّنازُعِ، وفيه نظرٌ، والظاهرُ أنَّ «عسى» مُقْحَمٌ مؤكِّد بمعنى الفَرْض، والتقدير: ولذا رُتِّب على قولِه: «لا نُبعث نحن ولا أنتُم».

قوله: (**فقال له عَمرو بنُ عُبيد: إيّاكَ وهؤلاءِ، فإنَّهم قُطّاعُ الطَّريق في المَأْمَنِ**)، **الانتصاف:** عَمْرُو بنُ عبيد أوَّلُ القَدَريَّةِ المُنكِرينَ للشَّفاعةِ، والزَّمخشريُّ بَنى كلامَه على أنه لا فَرْق بين اعتقادِ الشَّفاعةِ واعتقادِ أنَّ الكُفّارَ يَحملون خَطايا أتباعِهم، فساقَهُما سِياقًا واحدًا، وفي الآيةِ نُكتةٌ وهي أنَّ الأمرَ قد يجيءُ بمعنى الخَبَرِ، فإنَّ بعضَ النّاسِ أنكرَه والتَزم تَخريجَ جميعِ ما وَرَد في القرآن على الأمرِ، ولا يَتِمُّ له ذلك هاهُنا؛ لأنَّ التَّكذيبَ إنَّما يتطرَّق إلى الخَبَرِ(٢).

وقلت: قد مَرَّ أنَّ أَصلَ الكلامِ على التَّعليقِ، فإنَّ المرادَ: إنِ اتَّبعتُمونا نَتَحمَّلُ خَطاياكُم. والعُدولُ للمُبالغةِ.

---

(١) «الإيضاح في شرح المُفَصَّل» (١: ١٣٦-١٣٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤٤).

عَجِز؛ لأنه في الحالَيْنِ لا يدخُلُ تحتَ حدِّ الكاذِب، وهو المُخبرُ عن الشيءِ لا على ما هُوَ عليه؟ قلت: شَبّه اللـهُ حالَهم ـ حيثُ عُلِمَ أنّ ما ضَمِنوه لا طريقَ لهم إلى أن يفُوا به، فكان ضمانُهم عندَه لا على ما عليه المضمونُ ـ بالكاذبين الذين خبرُهم لا على ما عليه المُخبَر عنه. **ويجوزُ أن يُريدَ أنَّهم كاذِبُون، لأنَّهم قالُوا ذلك وقلوبُهم على خِلافِه،** كالكاذِبينَ الذينَ يَعِدون الشَّيءَ وفي قُلوبِهم نيّةُ الخُلْف.

﴿وَلَيَحۡمِلُنَّ أَثۡقَالَهُمۡ﴾ أي: أثقالَ أنفُسِهم. (أثقالًا) يعني: **أثقالًا أُخَرَ غيرَ الخطايا التي ضمِنُوا للمُؤمِنينَ** حملَها، وهي: أثقالُ الذينَ كانُوا سببًا في ضلالِهم. ﴿وَلَيُسۡـَٔلُنَّ﴾

قوله: (**فإنَّهم قُطَّاع الطَّريقِ في المأْمَنِ**)، «في المأْمَنِ» تتميمٌ؛ لأنَّ قُطّاعَ الطَّريقِ إنّما يكونون في البَراريِّ والمَخاوِفِ.

قوله: (**ويَجوز أن يُريد أنَّهم كاذبون، لأنَّهم قالوا ذلك وقلوبُهم على خِلَافِه**) عطفٌ على قولِه: «شَبَّه الله حالهم»، الجوابان مَبنيّان على الاختلاف في أنَّ الكَذِبَ هل هو الإخبارُ عنِ الشَّيءِ خلافَ ما هو به في الواقع؟ أَمْ على خلافِ مُعتَقَد القائِلِ؟ والجوابُ الأوَّلُ مبنيٌّ على المذهب الأوَّلِ، لكن على التَّشبيه، واستعارةُ الكَذِب لضمانِهم[1] عندَ الله لا على ما عليه المَضْمونُ.

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «شَبَّه الله تعالى» منظورٌ فيه؛ لأنَّ الواقعَ أنَّهم غيرُ حاملينَ من خطاياهم شيئًا؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٞ وِزۡرَ أُخۡرَىٰ﴾[الأنعام: ١٦٤]، فكانوا مُخبِرينَ عن شيءٍ لا على ما هو عليه، فظَهرَ أنَّه تَركَ الحقيقةَ إلى المجاز بدون المانِعِ.

قوله: (**أثقالًا أُخَرَ غيرَ الخَطايا**[2] **التي ضَمِنُوا للمؤمنين**) وإنَّما قَيَّده به لِـما عَلِمَ من قولِه تعالى: ﴿وَمَا هُم بِحَٰمِلِينَ مِنۡ خَطَٰيَٰهُم مِّن شَيۡءٍ﴾ نَفَى حَمْلَ خطايا المؤمنينَ على سبيل الاستغراقِ.

---

(١) في (ط): «لعذابهم».

(٢) في الأصول الخطية: «خطايا»، والتصويب من «الكشاف».

سؤالَ تقريعٍ ﴿عَمَّا كَانُواْ يَفۡتَرُونَ﴾ أي: يختلقون من الأكاذيبِ والأباطيل. وقُرِئ: (من خطيئاتهم).

[﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَلَبِثَ فِيهِمۡ أَلۡفَ سَنَةٍ إِلَّا خَمۡسِينَ عَامًا فَأَخَذَهُمُ ٱلطُّوفَانُ وَهُمۡ ظَٰلِمُونَ * فَأَنجَيۡنَٰهُ وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ وَجَعَلۡنَٰهَآ ءَايَةً لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ ١٤-١٥]

كان عُمرُ نوحٍ عليه السَّلامُ ألفًا وخمسين سنَة، بُعِثَ على رأسِ أربعين، ولَبِثَ في قومِه تسعَمئةٍ وخمسين، وعاشَ بعدَ الطُّوفان ستّين. وعن وَهْب: أنه عاشَ ألفًا وأربعَمئةِ سنَة. فإنْ قلت: هلّا قيل: تسعُ مئةٍ وخمسين سنَة؟ قلت: **ما أوردَهُ اللـهُ أحكم**؛ لأنه

فإن قلتَ: ما فائدةُ ﴿أَثۡقَالَهُمۡ﴾؟ إذْ لو قيلَ: ولَيَحْمِلُنَّ أثقالاً معَ أثقالِهم لأفادَ.

قلت: أُريد بيانُ استقلالِ أثقال أنفُسِهم، وأنها بَهظَتْهُم واستفرغَت جُهدَهُم، ومع ذلك جُعلت أثقالُ الذين يُضِلُّونَهم كالعَلاوَةِ عليها. نحوُه قولُه تعالى: ﴿لِيَحۡمِلُوٓاْ أَوۡزَارَهُمۡ كَامِلَةً يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ [النحل: ٢٥]. ومعنى التَّنكيرِ في ﴿وَأَثۡقَالًا﴾ كمعنى «مِن» في ﴿وَمِنۡ أَوۡزَارِ ٱلَّذِينَ يُضِلُّونَهُم﴾ [النحل: ٢٥]. قال: وبعضُ أوزارِ مَنْ ضَلَّ بضَلالِهم، وهو وِزْرُ الإضلالِ.

قوله: (**كان عُمُر نوحٍ عليه السَّلام**) إلى آخره، وفي «جامع الأصول»: كانت مدَّةُ نُبوَّتِه تسعَ مئةٍ وخمسين سنةً، وعاش بَعد الغَرَقِ خمسينَ سنةً، وقيل: مئتي سنةٍ، وكانت مدَّةُ الطُّوفانِ ستةَ أشهرٍ آخرُها يومُ عاشُوراءَ[1].

قوله: (**ما أَورَدَه اللـهُ أَحكمُ**)؛ لأنَّه لو قيلَ كما قلتَ لجاز أن يُتَوهَّمَ إطلاقُ هذا العَدَدِ على أكثَرِه.

وقال الزَّجّاجُ: الاستثناءُ مستعملٌ في كلامِهم، وتأويلُه توكيدُ العَدَدِ وكمالِه؛ لأنَّك قد تَذكُر الجُملةَ ويكونُ الحاصلُ أكثَرَها، فإذا أردتَ التَّوكيدَ في تمامِها قلتَ كلَّها، وإذا أردتَ

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ١١٢).

لو قيل كما قلت، لَجازَ أن يُتوهَّمَ إطلاقُ هذا العددِ على أكثرِه، وهذا التَّوهُّمُ زائلٌ مع مجيئِه كذلك، وكأنه قيل: تسعَمئة وخمسينَ سنةً كاملةً وافيةَ العدد، إلّا أنّ ذلك أخصَرُ وأعذبُ لَفظًا وأمْلأُ بالفائدة، وفيه نُكتةٌ أخرى: وهي أنّ القصَّةَ مسُوقةٌ لذِكْرِ ما ابتُلِيَ به نوحٌ عليه السَّلامُ من أمَّتِه وما كابدَه من طولِ المُصابرة، تسليةً لرسولِ الله ﷺ وتثبيتًا له، فكان ذكرُ رأسِ العددِ الذي لا رأسَ أكبرَ منه، أوقعَ وأوصلَ إلى الغَرَضِ من استطالةِ السّامع مُدَّةَ صبرِه. فإن قلت: فلِمَ جاءَ المُميِّزُ أوّلًا بالسَّنةِ وثانيًا بالعام؟ قلت: لأنّ تكريرَ اللَّفظِ الواحدِ في الكلامِ الواحدِ حقيقٌ بالاجتنابِ في البلاغة، إلّا إذا وقعَ ذلك لأجلِ غرَضٍ ينتحيهِ المُتكلِّم؛ من تفخيم، أو تهويل، أو تنويه، أو نحوِ ذلك. و﴿الطُّوفَانُ﴾ ما أطافَ وأحاطَ بكَثرةٍ وغلبة، من سيلٍ أو ظلامِ ليلٍ أو نحوِهما. قال العَجاج:

وغَمَّ طُوفانُ الظّلامِ الأَثْأَبا

التوكيدَ في نُقصانها أَدخلْتَ الاستثناءَ تقول: جاءَني إخوتُك، يعني أن جميعَهم جاؤوكَ، وجائزٌ أن تعني أنَّ أكثرَهم جاءك، فإذا قلتَ: كلُّهم أكَّدتَ معنى الجماعةِ، وأَعلمتَ أنَّه لم يتخلَّفْ منهم أحدٌ، وإذا قلتَ: إلّا زيدًا أكَّدتَ أنَّ الجماعةَ تَنقُصُ زيدًا، وكذلك رؤوسُ الأعدادِ مُشبَّهةٌ بالجماعة تَحتَمِلُ النُّقصانَ والتَّمامَ[1].

وعن بعضِهم: الصَّحيحُ أنَّ العددَ لا يَقبلُ الزِّيادةَ والنُّقصانَ، والمعدودُ يَقبَلُهما. قال تعالى: ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ [البقرة: ١٩٧]، فإنَّه سَمّى بعضَ الشَّهرِ شهرًا خلافًا لمالكٍ، فإنَّ المعنى الـمُعَوَّلَ عليه أنَّ ما نَصَّ اللـهُ مشتملٌ على الإيجابِ والنَّفي[2]، وما أورَدَه السائلُ إيجابٌ مَحْضٌ، والأوَّل أوكدُ.

قوله: (وغَمَّ طُوفانُ الظَّلامِ الأَثْأَبا) أوله:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦٣).

(٢) في (ف): «والنَّهي».

﴿وَأَصۡحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾ كانوا ثمانيةً وسبعينَ نفسًا: نصفُهم ذكور، ونِصفُهم إناث، منهُم أولادُ نُوحٍ عليه السَّلام: سام، وحام، ويافث، ونساؤُهم. وعن محمَّدِ بنِ إسحاق: كانُوا عشرة: خمسةُ رجالٍ وخمسُ نِسوة. وقد رُوِيَ عنِ النبيِّ ﷺ: «كانوا ثمانية: نوحٌ وأهلُه وبنُوه الثلاثة». والضّميرُ في: ﴿وَجَعَلۡنَٰهَآ﴾ للسَّفينةِ أو للحادثةِ والقِصّة.

[﴿وَإِبۡرَٰهِيمَ إِذۡ قَالَ لِقَوۡمِهِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱتَّقُوهُۖ ذَٰلِكُمۡ خَيۡرٞ لَّكُمۡ إِن كُنتُمۡ تَعۡلَمُونَ * إِنَّمَا تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡثَٰنٗا وَتَخۡلُقُونَ إِفۡكًاۚ إِنَّ ٱلَّذِينَ تَعۡبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمۡلِكُونَ لَكُمۡ رِزۡقٗا فَٱبۡتَغُواْ عِندَ ٱللَّهِ ٱلرِّزۡقَ وَٱعۡبُدُوهُ وَٱشۡكُرُواْ لَهُۥٓۖ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ * وَإِن تُكَذِّبُواْ فَقَدۡ كَذَّبَ أُمَمٞ مِّن قَبۡلِكُمۡۖ وَمَا عَلَى ٱلرَّسُولِ إِلَّا ٱلۡبَلَٰغُ ٱلۡمُبِينُ﴾ ١٦-١٨]

إنَّ النَّهارَ المُسْتَبِينَ قد مَضى

ويُروى أوّلُه:

حتّى إذا ما يَوْمُها تَصبْصَبا

بعده:

وأطاءِ مِنْ دَعْسِ الحَميرِ نَيْسَبا[1]

يومها يومُ العانَةِ. وهي القَطيعُ منَ الحُمُرِ الوَحْشِ، وتَصبْصَبَ[2] الشيَّءُ: انمَحَقَ وذَهَب، وأطاء هذا الحمار طريقاً ليناً تَدعسُه الحميرُ وتطَؤه. والنَّيْسَبُ: الطَّريقُ اللَّيِّنُ. عَمَّ؛ أي: غطّى. الأثّابُ: شَجَرٌ الواحدةُ: الأثابة.

الراغب: الطُّوفان: كلُّ حادثةٍ تُحيط بالإنسان، وصار متعارفًا في الماء المُتناهي في الكَثرة؛ لأنَّ الحادثةَ التي نالَتْ قومَ نوحٍ عليه السلام كانت ماءً[3].

---

(١) ذكرهما أبو عمرو الشيباني في كتاب «الجيم» ص٦٢، ٢٤٠. ووقع فيه: «وأضاءَ».

(٢) في (ط): «وتضبضب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٥٣٢.

نُصِبَ ﴿إِبْرَٰهِيمَ﴾ بإضمارِ «اذكُر»، وأُبدِلَ عنه (إذ) بدلَ الاشتمال؛ لأنّ الأحيانَ تشتَمِلُ على ما فيها. أو هو معطوفٌ على ﴿نُوحًا﴾ وإذ: ظرفٌ لـ﴿أَرْسَلْنَا﴾، يعني: أرسلناهُ حينَ بلغَ من السِّنِّ والعِلْمِ مبلغًا صلَحَ فيه لأَنْ يعِظَ قومَه وينصحَهم، ويعرِضَ عليهمُ الحقّ، ويأمُرَهم بالعِبادةِ والتّقوى. وقرأ إبراهيمُ النَّخْعيُّ وأبو حنيفةَ رحمَهُما الله: (وإبراهيمُ)، بالرَّفعِ على مَعنى: ومن المُرسَلين إبراهيمُ ﴿إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ يعني: إن كانَ فيكُم علمٌ بما هو خيرٌ لكم ممّا هو شرٌّ لكم. **أو إنْ نظَرتُم بعَينِ الدِّرايةِ المُبصِرَةِ** دون عينِ الجهلِ العمياء؛ علِمتُم أنه خيرٌ لكم. **وقرئ: (تُخَلِّقون)** من: (خَلَّقَ) بمعنى التّكثيرِ في (خلَقَ)، و(تَخَلَّقُون) من: (تخَلَّقَ) بمعنى: تكذَّبَ وتخرَّص. وقرئ: (أَفِكًا)، وفيه وجهان: أن يكونَ مصدرًا، نحو: كَذِبٍ ولَعِب. والإفك: مخفَّفٌ منه، كالكَذِبِ واللَّعِبِ من أصلِهما، وأن يكونَ صفةً على (فَعِلَ)، أي: خلْقًا إفكًا، ذا

قوله: (**أو إنْ نَظرتُم بعَينِ الدِّرايةِ المُبصِرَةِ**) وعلى هذا ﴿تَعْلَمُونَ﴾ يجري مجرى اللّازِم؛ نحو: فلانٌ يُعطي ويَمنعُ، وعلى الأوّل المتعلّق محذوفٌ بقرائنِ الأحوالِ، ولهذا قال: «علمتُم أنه خير لكم»، وقوله: «علمتم أنه خير لكم» جزاءٌ على التّقديرَينِ يدلُّ عليه ما قبلَ الشَّرطِ.

قوله: (**وقرئ: «تُخَلِّقُون»**) قال ابن جِنِّي: قرأها السُّلَميُّ وزيد بن عليّ. وقرأ فُضَيل ابنُ مروانَ: «تَخْلِقُون أَفِكًا» بفتح الهمزةِ وكسرِ الفاء، وأمّا «تَخْلِقُونَ» فعَلَى وَزْنِ: تَكْذِبُون، ومعناه.

وأمّا «أَفِكًا»، فإمّا أن يكونَ مصدرٌ كالكَذِبِ والضَّحِكِ، وإمّا أن يكون صفةَ مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: تَكْذبون كَذِبًا أَفِكًا، فحُذف وأُقيمتِ الصِّفةُ مقامَه؛ نحو: قمتُ مِثلَ ما قامَ زيدٌ؛ أي: قيامًا مثل قِيامِ[1] زيدٍ. و«أَفِكَ» على هذا صفةٌ كبَطِرَ وأَشِرٍ، ويجوز أن يكون بمعنى «آفِك» اسمُ فاعلٍ[2].

---

(١) في (ط): «مثل ما قام»، وفي (ح) و(ف): «مثل ما قيام»، والتصويب من «المحتسب».
(٢) «المحتسب» (٢: ١٥٩).

إفكٍ وباطل. واختلاقُهم الإفك: تسمِيَتُهم الأوثانَ آلهةً وشُركاءَ لله أو شفعاءَ إليه. أو سَمَّى الأصنامَ إفكًا، وعمَلَهم لها ونحتَهم: خلْقًا للإفك. فإنْ قلت: لم نكَّرَ الرِّزقَ ثُمَّ عرَّفه؟ قلت: لأنه أراد: **لا يستطيعونَ أن يرزقوكم شيئًا من الرِّزق، فابتغوا عندَ الله الرِّزقَ كلَّه**. فإنه هو الرَّزّاق وحدَه؛ لا يرزُقُ غيرُه. ﴿إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ وقُرِئ: بفَتحِ التاء، فاستَعِدُّوا للِقائِه بعبادتِه والشُّكرِ له على أنعُمِه، **وإن تُكذِّبُوني فلا تضرّونني بتكذيبِكُم، فإنّ الرُّسُلَ قبلي** قد كذَّبَتهُم أُممُهم، وما ضرُّوهم؛ وإنّما ضرُّوا أنفُسَهم، حيثُ حلَّ بهم ما حلَّ بسببِ تكذيبِ الرُّسُل: وأمّا الرَّسولُ فقد تمَّ أمرُه حينَ بلَّغَ البلاغَ المُبينَ الذي زالَ معه الشَّكّ، وهو اقتِرانُه بآياتِ الله ومُعجزاتِه. أو: وإن كنتُ مُكذَّبًا فيما بينَكم؛ فلي في سائرِ الأنبياءِ أُسوةٌ وسَلوةٌ حيثُ كُذِّبوا، وعلى الرَّسولِ أن يُبلِّغ، وما عليه أنْ يُصدَّقَ ولا يُكذَّب، وهذه الآيةُ والآياتُ التي بعدَها إلى قولِه: ﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ محتَمِلةٌ أن تكونَ من جُملةِ قولِ إبراهيمَ صلواتُ الله عليه لقَومِه، وأن تكونَ آياتٍ وقعتْ مُعترِضةً في شأنِ رسولِ الله ﷺ وشأنِ قُرَيش؛ بينَ أوّلِ قصّةِ إبراهيمَ وآخرِها. فإن قلت: إذا كانتْ من قولِ إبراهيم؛ فما المرادُ بالأُمَمِ

قوله: (**لا يستطيعون أن يَرزُقوكم شيئًا منَ الرِّزقِ، فابتَغُوا عند الله الرِّزقَ كلَّه**) يعني: إنَّما نكّر أوّلاً للتعليل مبالغةً في النَّفي وعُرِّفَ للاستغراقِ ليشملَ كلَّ ما يُسمّى رزقًا، وهذا من المواضع التي وَرَدت فيه المعرفةُ بعدَ النَّكرةِ، ولم يُرد بالثاني الأوّلَ ذهابًا إلى معنى التَّقابُلِ وفَرْقًا بين الرِّزقَين.

قوله: (**وإن تُكذِّبوني فلا تَضُرُّونَني بتكذيبكُم، فإنَّ الرُّسلَ قَبْلي**) إشارةٌ إلى أن الجزاءَ مقدَّرٌ، والمذكورُ علَّة، ويجوز أن يكونَ المذكورُ جزاءً متضمِّنًا للإخبار والإعلامِ، يعني: تكذيبُكم إيّايَ سببٌ لأنْ أُخبرَكُم بأنْ كَذَّبت أُممٌ قبلكم، وأنَّ لي أُسوةً بالأنبياء من قَبْلي؛ نحو قولِهم: إنْ تُكرِمْني[1] الآنَ فقد أكرمتُك أَمْسِ؛ مرادًا به: إنْ تَعْتَدَّ بإكرامك إيّايَ الآنَ فاعتدَّ بإكرامي إيّاكَ أمسِ.

---

(١) في (ط): «إن لا تكرمني».

قبلَه؟ قلت: قومُ شِيثٍ وإدريسَ ونوحٍ وغيرِهم، وكفى بقومِ نُوحٍ أمّةً في معنى أُممٍ جمّةٍ مُكذِّبة، ولقد عاشَ إدريسُ ألفَ سنةٍ في قومِه إلى أن رُفِعَ إلى السَّماء. وآمنَ به ألفُ إنسانٍ منهم على عددِ سنِيه، وأعقابُهم على التّكذيب.

[﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى اللَّهِ يَسِيرٌ * قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ * يُعَذِّبُ مَنْ يَشَاءُ وَيَرْحَمُ مَنْ يَشَاءُ وَإِلَيْهِ تُقْلَبُونَ * وَمَا أَنْتُمْ بِمُعْجِزِينَ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ وَمَا لَكُمْ مِنْ دُونِ اللَّهِ مِنْ وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ ١٩-٢٢]

فإنْ قلت: فما تصنعُ بقولِه: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ﴾؟ قُلت: هيَ حِكايةُ كلام الله حكاهُ إبراهيمُ عليه السَّلامُ لقومِه، كما يحكي رسولُنا ﷺ كلامَ الله على هذا المِنهاجِ في أكثرِ القُرآن. فإنْ قلت: فإذا كانت خِطابًا لقُريشٍ فما وجه توسُّطِها بينَ طَرفَي قصّةِ إبراهيم؛ والجُملةُ أو الجُمَلُ الاعتراضيّةُ لا بُدَّ لها من اتِّصالٍ بما وقعتْ معترِضةً فيه؟ ألا تَراكَ لا تقول: مكّةُ وزيدٌ أبوهُ قائمٌ خيرُ بلادِ الله؟ قلت: **إيرادُ قصّةِ إبراهيمَ عليه السلام ليس إلّا إرادةً للتّنفيسِ عن رسولِ الله ﷺ**، وأن تكونَ مَسْلاةً له ومُتفرَّجًا بأنّ أباهُ إبراهيمَ خليلَ الله **كان مَمْنُوًّا** بنحوِ ما مُنِيَ به من شركِ قومِه وعبادتِهمُ الأوثان، فاعترِضَ بقولِه: وإن تُكذِّبوا، على معنى أنّكم يا معشرَ قُريش: إن تُكذِّبُوا مُحمَّدًا فقد كذَّبَ إبراهيمَ قومُه وكلُّ أمّةٍ نبيَّها؛ لأنّ قولَه: ﴿فَقَدْ كَذَّبَ أُمَمٌ مِنْ قَبْلِكُمْ﴾ لا بُدَّ من تناوُلِه لأُمّةِ إبراهيم، وهو كما ترى؛ اعتِراضٌ واقِعٌ مُتّصِل، ثمّ سائرُ الآياتِ الواطئةُ عَقِبَها من أذيالِها وتوابِعِها، لكونِها ناطقةً بالتَّوحيدِ ودلائِله، وهدْمِ

قوله: (**إيرادُ قصَّةِ إبراهيمَ عليه السَّلامُ ليس إلّا إرادةً للتَّنفيسِ عن رسول الله ﷺ**)... إلى آخره، هذه قاعدةٌ شريفةٌ يُبنى عليها أكثرُ النَّظْمِ، وجُلُّ القَصَصِ واردٌ على هذا النَّهْجِ كما سَرَدْنا الكلامَ عليه مِرارًا.

قوله: (**كان مَمْنُوًّا**) أي: مُبْتلًى. **الجوهري**: مَنَوْتُه ومَنَيْتُه: إذا ابتَليتُه.

الشِّركِ وتوهينِ قواعدِه، وصِفةِ قُدرةِ الله وسُلطانِه، ووضوحِ حُجَّتِه وبُرهانِه **قرئ: ﴿يَرَوْا﴾ بالتاء والياء.** و﴿يُبْدِئُ﴾ و(يَبْدَأ). وقولُه: ﴿ثُمَّ يُعِيدُهُۥ﴾ **ليسَ بمعطوفٍ على ﴿يُبْدِئُ﴾، وليستِ الرُّؤيةُ واقعةً عليه، وإنّما هو إخبارٌ على حيالِهِ** بالإعادةِ بعدَ الموت، كما وقَعَ النَّظرُ في قولِه تعالى: ﴿كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ۚ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشْأَةَ ٱلْـَٔاخِرَةَ﴾ على البَدْءِ دونَ الإنشاء، **ونحوُه قولُك: ما زلتُ أوثِرُ فلانًا وأستخلِفُه** على مَن أُخَلِّفُه،

قوله: (**قرئ ﴿يَرَوْا﴾ بالتّاءِ والياءِ**) أبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ: بالتّاءِ الفَوقانيّةِ، والباقون: بالياءِ[١].

قوله: (**ليس بمَعْطُوفٍ على ﴿يُبْدِئُ﴾ وليست الرُّؤيةُ واقعةً عليه، وإنّما هو إخبارٌ على حِيالِه**)، **الجوهريُّ**: بحِيالِه بإزائه، وأصلُه الواو؛ يعني لا يجوزُ العطفُ على ﴿يُبْدِئُ﴾؛ لأنَّ الرُّؤيةَ وَقعتْ على البَدْءِ لا على الإعادة.

قال صاحب «المطلع»: وإن جعلتَ الرُّؤيةَ بمعنى العِلْم لِتَمكُّنِهم من تحصيله بالبحث عن دلائله والاستدلالِ بها، فلا حاجةَ إلى هذا التّكليفِ في التَّقصّي عن عُهدة العَطفِ.

وقال صاحب «الانتصاف» أيضًا: ولقائلٍ أن يقول: وإنْ لم تقعِ الرُّؤيةُ عليه إلّا أنّها إخبار الله وهي كالمأْتيِّ به، فعُومِلَت معاملةَ المأتيِّ به[٢].

وقال الإمام: الآيةُ الأُولى إشارةٌ إلى العِلْم الحَدْسِيِّ، وهو حاصلٌ فلمْ يَحتجْ إلى الاستفهام، فاستَفهمَ لِيُفيدَ استبعادَ عَدَمِه، والثانيةُ إشارةٌ إلى العلم الفكريِّ، كأنّه قيلَ: إن كنتم لستم من قَبيل الأوّل فسيِّروا فِكَرَكُم في الأرض، وأَجيلُوا ذِهْنَكُم في الحوادث الخارجةِ عن أنفُسِكم لتعلموا بَدْءَ الخَلْقِ وإعادته، والرُّؤيةُ أقوى منَ النَّظَر؛ لأنَّ النَّظرَ يُفْضي إلى الرُّؤية، يُقال: نَظَرتُ فرأيتُ[٣].

قوله: (**ونحوُه قولك: ما زلتُ أُوثِرُ فلانًا وأستَخلِفُه**)، وإنَّما لم يَحسُنْ عطفُ «أستَخلفُه»

---

(١) ولتمام الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٧٧).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٤٨).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٢).

فإن قلت: هو معطوفٌ بحرفِ العَطف، فلا بُدَّ له من معطوفٍ عليه، فما هو؟ قلت: هو جملةُ قولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا كَيْفَ يُبْدِئُ اللَّهُ الْخَلْقَ﴾ وكذلك: وأستخلِفُه، معطوفٌ على جملةِ قولِه: ما زلتُ أوثرُ فُلانًا، ﴿ذَٰلِكَ﴾ **يَرجِعُ إلى ما يَرجِعُ إليه «هُوَ» في قولِه:** ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] من معنى يعيد. **دَلَّ بقولِه:** ﴿النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ على أنّها نشأَتان، وأنّ كُلَّ واحدةٍ منهُما إنشاء، أي: ابتداءٌ واختراع، وإخراجٌ من العدَمِ إلى الوُجود، لا تفاوُتَ بينَهُما إلّا أنّ الآخرَ إنشاءٌ بعدَ إنشاءٍ مثلِه، والأوّل ليسَ كذلك. **وقرئ:** ﴿النَّشْأَةَ﴾ و(النَّشاءَة) كالرّأفةِ والرّآفة، فإنْ قلت: ما معنى الإفصاحِ باسمِه معَ إيقاعِه مُبتدأً في قولِه: ﴿ثُمَّ اللَّهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ بعدَ إضمارِه في قولِه: ﴿كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ﴾؟ وكانَ القِياسُ أن يُقال: كيفَ بدأَ اللهُ الخلقَ ثُمَّ يُنشِئُ النَّشأةَ الآخِرة؟ قلت: الكلامُ معَهم كانَ واقِعًا في الإعادة، وفيها كانت ....

على «أُوثر»؛ لأنَّ في تعلُّق «ما زلت» بـ«أُوثِرُ» دلالةً على استمرار إيثاره غيرَه من غير انقطاعٍ، وليس حُكم استخلافِه على مَنْ يَـخلفُه بهذه المنزلة، فإنَّ ذلك لا يقع[1] إلاّ نادرًا وأحيانًا.

قوله: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **يَرجعُ إلى ما يَرجعُ «هو»**) يعني: موقعُ ذلك في هذه الآية لفظًا وحُكمًا[2] موقعُ «هو» في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ [الروم: ٢٧] في أنَّ معناه: أنَّ الإعادةَ على الله أَيْسَرُ من الإبداء فيما يجب عندكم، وَيَنْقاسُ على أصولكم وتَقْتَضيه عُقولُكُم.

قوله: (**دلَّ بقوله:** ﴿النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾) يعني لـمّا عَطَف ﴿يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ﴾ على قوله: ﴿بَدَأَ الْخَلْقَ﴾ دلَّ على أنَّ الإبداءَ إنشاءٌ، والإنشاء إبداءٌ، لا تَفاوُتَ بينهما، وكلاهما إخراجٌ منَ العَدَم إلى الوجودِ.

قوله: (**وقُرئ:** ﴿النَّشْأَةَ﴾) بالـمَدِّ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو، والباقون: ﴿النَّشْأَةَ﴾[3].

---

(١) في (ط): «لا ينفع».

(٢) في (ف): «ومعنى».

(٣) انظر احتجاج الفريقين في «حجّة القراءات» ص٥٤٩-٥٥٠.

تصطَكُّ الرُّكَب، فلما قرَّرَهُم في الإبداءِ بأنه من الله، احتجَّ عليهم بأنَّ الإعادةَ إنشاءٌ مثلُ الإبداء، فإذا كانَ اللـهُ الذي لا يُعجِزُه شيءٌ هو الذي لم يُعجِزْهُ الإبداء، فهو الذي وجَبَ أن لا تُعجِزَه الإعادة، **فكأنّه قال: ثمّ ذاكَ الذي أنشأَ النَّشأَةَ الأولى؛ هو الذي يُنشِئُ النَّشأَةَ الآخرة**، فلِلدَّلالةِ والتَّنبيهِ على هذا المعنى أبرزَ اسمَه وأوقعَهُ مبتدأً.

﴿ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ ﴾ تعذيبَه ﴿ وَيَرۡحَمُ مَن يَشَآءُ ﴾ رحمتَه، ومُتعلَّقُ المشيئَتَينِ مُفسَّرٌ مُبيَّنٌ في مواضعَ من القرآن، وهو مَن يستوجِبُهما من الكافرِ والفاسقِ إذا لم يتُوبا، ومن المعصومِ والتّائب.

﴿تُقۡلَبُونَ ﴾ تُردُّونَ وتُرجَعون. ﴿ وَمَآ أَنتُم بِمُعۡجِزِينَ ﴾ ربَّكم أي: لا تفوتُونه

قوله: (**تَصْطَكُّ الرُّكَبُ**) وهي كنايةٌ عن موضع الخلافِ، ومَقامِ جُثُوِّ المُناظِرينَ للجِدالِ حتى تَصْطَكَّ رُكَبُهم.

قوله: (**فلمّا قَرَّرهُم**) أي: جَعلَهم مُقرِّين مُعترفينَ.

قوله: (**فكأنه قال: ثمَّ ذاكَ الذي أنشأَ النَّشأَة الأُولى هو الذي يُنشئُ النشأَةَ الآخِرةَ**) يعني: إنّما أعادَ في عَجُزِ الآيتَينِ ما بدأَ في صَدرِهِما ليكونَ كلٌّ من صَدْر الآيتَينِ وعَجُزِهِما مُسَجَّلًا بالاسم المُتجلِّي في هذا المقام، لِـمَعْنى القادرية التامَّةِ والعالِـمِيَّة الكاملةِ، والمعنى: فلمّا قرَّرهم في قوله: ﴿يُبۡدِئُ ٱللَّهُ ٱلۡخَلۡقَ ﴾ بأنَّه منَ الله القادرِ العالِـمِ، ثم احتجَّ عليهم في قوله: ﴿ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱلنَّشۡأَةَ ٱلۡأٓخِرَةَ﴾ بأنه أيضًا منه ولا فَرْقَ بينهما.

قال الإمام: أشار في الآية الأُولى إلى الدَّليل النَّفْسيِّ، وفي الثانية إلى الآفاقيِّ، يعني قوله: ﴿سِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾، وعندَه تَمَّ الدَّليلانِ، فأكَّده بإظهار اسم الذاتِ الذي يُفْهِمُ المسمّى بصفاتِ كَمالِه، ونُعُوتِ جَلالِه؛ ليقعَ في الذِّهن كمالُ قُدرتِه، وشُمولُ علمِه، ونُفوذُ إرادتِه(١). هذا تلخيص كلامه مُفَسَّرٌ مُبَيَّنٌ في مواضعَ، فَسره في «النساء» عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ ﴾ [النساء: ٤٨] مُستوفًى على مذهبه، وأَجبْنا عنه.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٣).

إن هربتُم من حُكمِه وقضائِه ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ الفسيحةِ ﴿وَلَا فِي ٱلسَّمَآءِ﴾ التي هيَ أفسَحُ منها وأبسَطُ لو كنتُم فيها، كقَولِه تعالى: ﴿إِنِ ٱسْتَطَعْتُمْ أَن تَنفُذُواْ مِنْ أَقْطَارِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ فَٱنفُذُواْ﴾ [الرَّحمٰن: ٣٣]، **وقيل: ولا مَن في السَّماءِ** كما قالَ حسّانٌ رضيَ اللهُ عنه:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنكُم وَيَمْـدَحُهُ ويَنصُـرُهُ سَـواءُ

قوله: (**وقيل: ولا مَنْ في السَّماء**) أي: على حَذْف المَوْصُولِ، فالمَوْصُولُ المحذوفُ عطفٌ على «أنتُم».

قال الزَّجاجُ: أي ليس يُعجزُ اللـهَ ـ سبحانه وتعالى ـ خَلْقٌ في السَّماء ولا في الأرض(١). المعنى: ما أنتم بمُعجِزينَ في الأرض، ولا أهلُ السَّماء مُعجِزينَ في السَّماء. هذا من قول ابن عبّاسٍ والكَلْبيِّ.

قوله: (**أَمَنْ يَهْجُو**) البيتَ، في «المطلع»: أي: ومَن يَمدحُه، وهذا كما يقال: أَكْرِمْ مَنْ أتاكَ، وأتى أباك؛ أي: وأكرِمْ من أتى أباكَ. وقيل: لو لم يقدِّر «مَنْ» لكان «يَمدحُه» عَطْفاً على «يهجوه» وكان داخلًا في حَيِّزِ الصِّلةِ، فكانَ الهاجي والمادحُ شخصًا واحدًا، وفَسَد المعنى ولا يَصحُّ قولُه: «سَواءُ».

وقيل: إنَّ أبا سفيانَ بن الحارثِ(٢) هجا رسولَ الله ﷺ فعارَضَه حسانُ بنُ ثابتٍ بقصيدةٍ هذا البيتُ منها، ولـمّا انتهى إلى قوله:

هَجْوتَ محمّـدًا فأَجبتُ عنه وعـنـدَ اللـه في ذاكَ الجَزاءُ

قال النبيُّ ﷺ: «جزاكَ اللـهُ الجنَّـةَ»، فلمّا بلغَ منها قولَه:

فـإنَّ أبي ووالِـدَه وعِرْضي لعِـرْضِ محمَّدٍ منكـم وِقاءُ

قال له النبيُّ ﷺ: «وقاكَ اللـهُ حَرَّ النّارِ»، ثم لـمّا بلغ إلى قولِه:

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٦٥).

(٢) في (ط): «حرب»، وهو خطأ.

ويُحتَمَلُ أن يُراد: لا تُعجِزونَه كيفَما هبطتُم في مهاوِي الأرضِ وأعماقِها، أو علَوتُم في البُروجِ والقِلاعِ الذّاهبةِ في السَّماء، كقولِه تعالى: ﴿وَلَوْ كُنتُمْ فِى بُرُوجٍ مُّشَيَّدَةٍ﴾ [النساء: ٧٨] أو: لا تُعجِزُونَ أمرَهُ الجاريَ في السّماءِ والأرضِ أن يجريَ عليكم، فيُصيبَكم ببَلاءٍ يَظهَرُ من الأرضِ أو ينزِلُ من السَّماء.

[﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى وَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ ﴾ ٢٣]

﴿بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ بدلائلِه على وَحدانيَّتِه وكتُبِه ومُعجِزاتِه ولقائِه والبعثِ ﴿يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى﴾ وعيد، أي: ييْأسُونَ يومَ القيامة، كقَولِه: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾

أَتَهْجُوه ولستَ لـه بكُفْءٍ فشَرُّكُما لِخَيرِكُما فِداءُ

قال مَنْ حَضَر: هذا أَنصَفُ بيتٍ قالتْهُ العربُ. وفيها:

هَجَوْتَ مطَهَّرًا بَـرًّا حَنيفًا أَمينَ اللـهِ شِيمَتُه الوَفاءُ(١)

قوله: (في مَهاوي الأرضِ) المَهْوى: بُعْدُ ما بَيْنَ الشَّيئينِ الـمُنتَصِبَيْنِ، حتى يُقال لِبُعْدِ ما بَين الـمَنكِبَيْن: مَهْوًى. قال:

أَكَـلتُ دمًا إنْ لم أَرُعْكِ بضَـرَّةٍ بَعيدَةِ مَهوى القُرْطِ طَيِّبَةِ الـنَّشْرِ(٢)

قوله: (﴿يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى﴾ وَعِيدٌ)؛ أي: سَيُعاقَبُونَ يومَ القيامةِ، وحاصلُ الوُجوهِ: أنَّ الكافر لا يُوصَفُ باليأس؛ لأنه مسبوقٌ بالرّجاء والكافرُ لا رجاء له لقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا﴾ [يونس: ٧]، ففيه وُجوهٌ:

أحدُها: أنَّه كِنايةٌ عن الوعيدِ؛ أي: يحصلُ لهمُ اليأسُ منَ الرَّحمة يومَ القيامةِ.

وثانيها: أن يكونَ وصفًا لهم كما يُوصف المؤمنُ بـ«صَبّار شكور»، كأنه قيل: والذين كفروا بآيات الله أولئك همُ الكامِلُون في الكُفرِ، فوُضِعَ مَوْضِعَه: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحْمَتِى﴾.

---

(١) انظر الخبر في «صحيح مسلم» (٢٤٩٠) من حديثِ عائشة رضي الله عنها.

(٢) ذكره أبو تمام في «ديوان الحماسة» (٢: ٤١٣) بشرح التبريزي.

[الروم: ١٢]. أو هو وصفٌ لحالِهم؛ لأنّ المؤمِنَ إنّما يكونُ راجِيًا خاشيًا، فأمّا الكافرُ فلا يخطُرُ ببالِه رجاءٌ ولا خَوف. أو شبَّه حالَهم في انتفاءِ الرَّحمةِ عنهُم بحالِ مَن يَئِسَ من الرَّحمة، وعن قتادةَ رضيَ اللهُ عنه: إنّ اللهَ ذمَّ قومًا هانُوا عليه فقال: ﴿أُوْلَٰٓئِكَ يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي﴾ وقال: ﴿يَٰبَنِيَّ ٱذۡهَبُواْ فَتَحَسَّسُواْ مِن يُوسُفَ وَأَخِيهِ وَلَا تَاْيۡـَٔسُواْ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِۖ إِنَّهُۥ لَا يَاْيۡـَٔسُ مِن رَّوۡحِ ٱللَّهِ إِلَّا ٱلۡقَوۡمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ﴾ [يوسف: ٨٧] فينبغي للمُؤمنِ أن لا ييأسَ من رَوْحِ الله ولا من رحمتِه، وأن لا يأمَنَ عذابَه وعقابَه.

صفةُ المؤمنِ أن يكونَ راجيًا لله عزَّ وجلَّ خائفًا.

وثالثها: أن يكونَ تمثيلًا، مُثِّلت حالُ هؤلاءِ الذين كَفروا بآيات الله ولقائه بحالِ قومٍ قُدِّرَ وجودُهم آيِسِينَ من رحمة الله، كما قال في ﴿خَتَمَ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِهِمۡ﴾ [البقرة: ٧] مُثِّلت حالُ قلوبِهم بحال قلوبٍ مقدَّرٍ خَتْمُ الله عليها، أو يُقال: شُبِّه حالُهم بحال مَن مات على الكُفر؛ مبالغةً في انتِفاءِ الرَّحمةِ عنهم، لأنَّ مَنْ عاشَ يُرجى إيمانُه فلا يكون مِـمَّن أَيِسَ من رحمة اللهِ؛ أَبرَزَهُم في صورة الآيسينَ من رحمة اللهِ، وقريبٌ منه ما مَرَّ في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بَعۡدَ إِيمَٰنِهِمۡ ثُمَّ ٱزۡدَادُواْ كُفۡرٗا لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ [آل عمران: ٩٠]، فإنَّ قولَه: ﴿يَئِسُواْ مِن رَّحۡمَتِي﴾ نحوَ قولِه: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ [آل عمران: ٩٠].

قال: كَنّى عنِ الموتِ على الكُفر بقولِه: ﴿لَّن تُقۡبَلَ تَوۡبَتُهُمۡ﴾ [آل عمران: ٩٠]، وفائدتُه: إبرازُ حالِهم في صورة الآيِسِينَ منَ الرَّحمة التي هي أغلظُ الأحوالِ وأَشدُّها.

قال الإمام: أضافَ الرَّحمةَ إلى نفسِه عزَّ وجلَّ، ونَسَب العذابَ إليهم؛ لِيُؤذِنَ بأنَّ رحمتَه سَبقَت غَضبَه(١).

وقلت: وفيه تنبيهٌ على أنَّهم حين لم يَلتفتوا إلى آيات الله، ولم يُؤمنوا بالآخرةِ، ولم يَعْملوا ما يَرْجُون به رحمةَ الله؛ حَرَّموا على أنفُسِهم ما وَسِعَت كلَّ شيءٍ، واستَحقُّوا العذابَ الأليمَ.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٤٥).

[﴿فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُواْ ٱقْتُلُوهُ أَوْ حَرِّقُوهُ فَأَنجَىٰهُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلنَّارِ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ ٢٤]

قرئ: ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع، ﴿قَالُواْ﴾: قالَ بعضُهم لبعض، أو قالَه واحدٌ منهم وكانَ الباقُون راضين، فكانوا جميعًا في حُكمِ القائِلِين. وروي أنه لم يُنتفعْ في ذلك اليومِ بالنّار، نعني: يومَ أُلقيَ إبراهيمُ في النّار، وذلك لذَهابِ حَرِّها.

[﴿وَقَالَ إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۖ ثُمَّ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ يَكْفُرُ بَعْضُكُم بِبَعْضٍ وَيَلْعَنُ بَعْضُكُم بَعْضًا وَمَأْوَىٰكُمُ ٱلنَّارُ وَمَا لَكُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ ٢٥]

قرئ على النَّصبِ بغَيرِ إضافةٍ وبإضافة، وعلى الرَّفع كذلك، فالنَّصبُ على وجهَين: على التَّعليل، أي: لتَتوادُّوا بينَكم وتتواصَلُوا، لاجتماعِكُم على عبادَتِها واتّفاقِكُم عليها وائتلافِكُم، كما يتَّفقُ الناسُ على مذهب، فيكونُ ذلك سببَ تحابِّهم وتَصادُقِهم. وأن

قوله: (قُرئ ﴿جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ﴾ بالنَّصْبِ) وهي مشهورةٌ، والرَّفعُ: شاذَّةٌ(١).

قوله: (على النَّصب بغير إضافةٍ) يعني: «مَوَدَّةً بَيْنَكم»؛ قرأها نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ، وبإضافةٍ: حفصٌ وحمزةُ، وبالرفعِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عمرٍو والكسائيُّ(٢).

قوله: (على التَّعليل) فعلى هذا «ما» في ﴿إِنَّمَا ٱتَّخَذْتُم﴾ كافَّةٌ. قال مَكِّي في «إعرابه»(٣): «ما» يجوز أن تكون كافَّةً، ومفعول ﴿ٱتَّخَذْتُم﴾: ﴿أَوْثَٰنًا﴾، واقتصر على مفعولٍ واحدٍ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ ٱلْعِجْلَ سَيَنَالُهُمْ غَضَبٌ﴾ [الأعراف: ١٥٢] و﴿مَّوَدَّةَ بَيْنِكُمْ﴾ مفعول من أجله؛ أي: إنَّما اتَّخذتُم الأوثانَ من دُونِ الله للمَودَّة فيما بَينِكُم، لا لأنَّ عند الأوثانِ نَفْعًا وضَرًّا.

(١) وممن قرأ بها الحسن البصري وابنُ أبي إسحاق، وانظر: «المغني» لابن هشام ص٥٩٠.

(٢) انظر: «التيسير» ص١٧٣.

(٣) يعني «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٢).

يكونَ مَفعولًا ثانيًا، كقولِه: ﴿أَتَّخَذَ إِلَٰهَهُۥ هَوَىٰهُ﴾ [الفرقان: ٤٣]، [الجاثية: ٢٣] أي: اتّخذْتُم الأوثانَ سببَ المودَّةِ بينَـكم، على تقديرِ حذفِ المُضاف. أو اتَّخذتُموها مودّةً بينكم، بمعنى: مودُودةً بينكُم، كقولِه تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥] وفي الرَّفعِ وجهان: **أن يكونَ خبرًا** لـ(إنّ) على أنّ (ما) مَوصولة. وأن يكونَ خبرَ مُبتدأٍ محذوف. والمعنى: أنّ الأوثانَ مَودَّةٌ بينكم، أي: مَوْدودة، أو سببُ مودَّة. وعن عاصم: (مودّةُ بينكم) بفَتحِ (بينَـكم) مع الإضافة، كما قُرِئ: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيۡنَكُمۡ﴾ [الأنعام: ٩٤] ففُتِحَ وهو فاعل. وقرأَ ابنُ مَسعودٍ رضيَ اللـهُ عنه: (أوثانًا إنّما مودَّةُ بينِكم في الحياةِ الدُّنيا)، أي: إنّما تتوادُّونَ عليها، **أو تَودُّونها في الحياةِ الدُّنيا** ﴿ثُمَّ يَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ﴾ يقومُ بينَـكم التّلاعُنُ والتباغُضُ والتّعادي؛ يتلاعنُ

قوله: **(أن يكون خبرًا)** قال مَكِّيٌّ: «ما» بمعنى «الذي»، والعائدُ محذوف وهو المفعولُ الأوَّل، و﴿أَوۡثَٰنًا﴾ المفعولُ الثاني، و«مَوَدَّةُ» الخبرُ. وقيل: هي رفعٌ بإضمارِ: هي «مودّة»[1].

وقال أبو البقاء: يجوز أن تكون «ما» مصدريةً، و«مَوَدَّةُ» الخبرَ، ولا حذفَ إلّا في اسم «إنَّ»؛ أي: [إنَّ] سببَ اتِّخاذِكُم مودةٌ[2].

قوله: **(أو تَودُّونَها في الحياة الدُّنيا)** قال أبو البَقاء: يجوز أن يَتعلَّقَ في ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ بنَفْس ﴿مَّوَدَّةَ﴾ إذا لم يُـجعل ﴿بَيۡنِكُمۡ﴾ صفةً لـها؛ لأنَّ الـمصدرَ إذا وُصِفَ لا يَعملُ[3].

وقال مَكِّي: وإذا جُعِلَت ﴿بَيۡنِكُمۡ﴾ صفةً لـ﴿مَّوَدَّةَ﴾ كان ﴿فِي ٱلۡحَيَوٰةِ﴾ في موضعِ الحالِ من الضَّمير في الظرف الذي هو صفة، والعاملُ الظَّرفُ، ولا يجوز أن يعملَ في الحال ﴿مَّوَدَّةَ﴾؛ لأنّك قد وصفتَها ومعمولُ المصدر متّصلٌ به، فتكون قد فرَّقتَ بينَ الصِّفةِ والموصوفِ بالصِّفة وأيضًا لو جعلتَه حالًا من الضَّمير في ﴿بَيۡنِكُمۡ﴾ يكونَ العاملُ الظَّرفَ

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٣).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣١).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٠٣١).

العَبَدَةُ والأصنام، كقولِه تعالى: ﴿وَيَكُونُونَ عَلَيْهِمْ ضِدًّا﴾ [مريم: ٨٢].

[﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ وَقَالَ إِنِّي مُهَاجِرٌ إِلَىٰ رَبِّيٓ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٢٦]

كان لوطُ ابنَ أُختِ إبراهيمَ عليهما السّلام، وهُوَ أوّلُ مَن آمنَ له حينَ رأى النّارَ لم تُحرِقْه ﴿وَقَالَ﴾ يعني إبراهيم: ﴿إِنِّي مُهَاجِرٌ﴾ من كُوثى، وهي من سَوادِ الكُوفةِ إلى حرّان ثمّ منها إلى فِلسطين، ومن ثَمَّ قالُوا: لِكُلِّ نبيٍّ هجرة، **ولإبراهيمَ هجرتان،** وكانَ

لأنَّ العاملَ في ذِي الحالِ هو العاملُ في الحال، ولو قَدَّرْنا أن يكون العاملُ فيها ﴿مَّوَدَّةَ﴾ لَزِمَ أن يجتمعَ عاملانِ على معمولٍ واحدٍ، ويجوز أن يكونَ ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ صفةً أخرى لـ﴿مَّوَدَّةَ﴾. والتقدير: إنّما اتَّخذتم مِن دُون الله أوثانًا مودَّةً مستقرَّةً بينكم، ثابتةً في الحياة الدُّنيا، فلمّا حُذف العاملانِ تحوَّل الضميرُ إلى الطَّرفَينِ. هذا تلخيصُ كلامِه[١]. ثم قال: فافهَم هذه المسألةَ، فإنَّها من أسرار النَّحو وغرائبه.

وقال صاحب «الكَشْف»: يجوز عندي أن تَعملَ المودَّة الموصوفة ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾؛ لأنَّه ظرفٌ، والظَّرفُ يُفارق المفعولَ به[٢].

وقال أبو البَقاءِ: ويجوز أن يتعلَّق ﴿فِي ٱلْحَيَوٰةِ﴾ بـ﴿ٱتَّخَذْتُم﴾ إذا جعلتَ «ما» كافَّة[٣].

قوله: (**كان لوط ابن أخت إبراهيم**). وفي «جامع الأُصول»: هو لُوط بن هاران بن تارِح ـ بالحاء المهملة ـ وهاران هو أخو إبراهيمَ الخليلِ ـ عليه السّلام ـ ولوطٌ ابنُ أخيهِ، آمَنَ بإبراهيمَ وشَخَص معه مهاجرًا إلى الشام، فنَزل إبراهيمُ فلسطينَ، وأَنزلَ لوطًا الأردنَّ، فأرسلَه اللـهُ إلى أهل سَدُوم[٤].

قولـه: (**ولإبراهيمَ هِجْرتانِ**) عن أبي داودَ، عـن عـبد الله بن عـمرٍو قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «سَتكون هجرةٌ بعدَ هجرةٍ، فخِيارُ أهلِ الأرضِ أَلْزَمُهم مُهَاجَرَ

---

(١) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٣).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٣٧).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٢).

(٤) «جامع الأصول» (١٢: ١١٤).

معَهُ في هجرتِه: لوط، وامرأتُه سارة، وهاجَرَ وهو ابنُ خمسٍ وسبعينَ سنةً ﴿إِلَىٰ رَبِّيٓ﴾ إلى حيثُ أمرَني بالهجرةِ إليه ﴿إِنَّهُۥ هُوَ ٱلۡعَزِيزُ﴾ الذي يمنَعُني من أعدائي ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ الذي لا يأمُرُني إلّا بما هو مصلحتي.

[﴿وَوَهَبۡنَا لَهُۥٓ إِسۡحَٰقَ وَيَعۡقُوبَ وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ وَءَاتَيۡنَٰهُ أَجۡرَهُۥ فِي ٱلدُّنۡيَاۖ وَإِنَّهُۥ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ لَمِنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ ٢٧]

﴿أَجۡرَهُۥ﴾ الثَّناءَ الحسَن، والصَّلاةَ عليهِ آخرَ الدَّهْر، والذُّرِّيّـةَ الطيِّبةَ والنُّـبُوّة، وأنّ أهلَ المِلَلِ كلَّهم يتولَّونَه. فإن قلت: ما بالُ إسماعيلَ عليه السَّلامُ لم يُذكَر، وذُكِرَ إسحاقُ وعَقِبُه؟ قلت: **قد دلَّ عليه في قولِه: ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾ فكفى الدَّليلُ لشُهرةِ أمرِه وعُلُوِّ قَدْرِه.** فإن قلت: ما المُرادُ بالكتاب؟ قلت: قُصِدَ به

إبراهيمَ، ويَبْقى في كلِّ أرضٍ إذْ ذاكَ شِرارُ أهلِها، تَلْفِظُهم أَرْضُوهم، تَقْذَرُهُم نَفْسُ الله، وتَحشُرُهمُ النارُ معَ القِرَدةِ والخَنازيرِ»(١).

قوله: (**قد دلَّ عليه في قولِه: ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ وَٱلۡكِتَٰبَ﴾ فكفى الدَّليلُ لشُهرةِ أمرِه، وعُلُوِّ قَدْرِه**) يُريد أنَّهم قد يُخفون ذِكْرَ بعضِ المُشتَهرينَ، ويَكتَفُونَ برَمْزِه(٢) عن ذِكْره لشُهرتِه إعلاءً لقَدْرِه، ورَفعًا لمنزلتِه، وإيذانًا بأنَّه العلمُ المُشارُ إليه الذي لا يَلْتَبِسُ على كلِّ أحدٍ، كما قال تعالى: ﴿وَرَفَعَ بَعۡضَهُمۡ دَرَجَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٥٣] مُريدًا به نَبيَّنا ﷺ وهاهنا لـمّا عَطَف ﴿وَجَعَلۡنَا فِي ذُرِّيَّتِهِ ٱلنُّبُوَّةَ﴾ على ﴿وَوَهَبۡنَا﴾ عُلِمَ أنَّ الثاني هو المَوْهُوبُ الأعظمُ، والمَطلُوبُ الأوَّلُ، لا سِيَّما [إذا] جُعلت الذُّريةُ مكانًا للنُّبوةِ وظَرْفًا لها.

ولا يَلتبسُ على كلِّ ذي بَصيرةٍ أنَّ النُّبوةَ والكتابَ لم يستقرَّا في أحدٍ منَ الأنبياءِ استقرارَهُ لِنبيِّنا ﷺ، فكان في ذِكْره ذِكرُ جَدِّه إسماعيلَ صلواتُ الله عليهما، فقولُه: «لِشُهرة أَمْرِه» تعليلٌ لقوله: «فكَفى الدَّليلُ» من حيث المعنى كما قَرَّرناه.

---

(١) أخرجه أبو داود (٢٤٨٤) وهو في «مسند أحمد» (٦٨٧١) و«المعجم الكبير» للطبراني (١٥٣٨).
(٢) في (ف): «برُمْرةٍ»، وهو خطأ.

جنسُ الكتاب، حتّى دخلَ تحتَه ما نَزَل على ذُرِّيّتِه من الكتُبِ الأربعةِ التي هي: التَّوراةُ والزَّبورُ والإنجيلُ والقرآن.

[﴿وَلُوطًا إِذْ قَالَ لِقَوْمِهِۦٓ إِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلْفَٰحِشَةَ مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَئِنَّكُمْ لَتَأْتُونَ ٱلرِّجَالَ وَتَقْطَعُونَ ٱلسَّبِيلَ وَتَأْتُونَ فِى نَادِيكُمُ ٱلْمُنكَرَ ۖ فَمَا كَانَ جَوَابَ قَوْمِهِۦٓ إِلَّآ أَن قَالُوا۟ ٱئْتِنَا بِعَذَابِ ٱللَّهِ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ * قَالَ رَبِّ ٱنصُرْنِى عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ ٢٨-٣٠]

﴿وَلُوطًا﴾ مَعطوفٌ على «إبراهيم»، أو على ما عُطِفَ عليه. والفاحشة: الفَعْلَةُ البالِغةُ في القُبح. و﴿مَا سَبَقَكُم بِهَا مِنْ أَحَدٍ مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ جُملةٌ مُستأنَفةٌ مُقرِّرةٌ لفحاشةِ تلكَ الفِعلة، كأنّ قائلًا قال: لـمَ كانتْ فاحشةً؟ فقيلَ: لأنّ أحدًا قبلَهُم لم يُقدِمْ عليها اشمِئزازًا منها في طِباعِهم لإفراطِ قُبْحِها، حتّى أقدمَ عليها قومُ لوط؛ لخُبثِ طينتِهم وقَذَرِ طِباعِهم. قالُوا: لـمْ ينزُ ذَكَرٌ على ذَكَرٍ قبلَ قومِ لوطٍ قَطّ. وقرئ: ﴿إِنَّكُمْ﴾، بغيرِ استفهام في الأوّلِ دونَ الثّاني، قالَ أبو عُبيدة: وجدتُه في الإمامِ بحرفٍ واحدٍ بغيرِ ياء، ورأيتُ الثّاني بحرفَين: الياءِ والنُّون.

قوله: (﴿وَلُوطًا﴾ معطوفٌ على «إبراهيمَ»، أو على ما عُطِفَ عليه) أي: إبراهيمَ، وهو ﴿نُوحًا﴾ في قوله: ﴿أَرْسَلْنَا نُوحًا﴾ يؤيِّد الأوّلَ أن قصَّة لوطٍ عليه السَّلام لا تكادُ تُوجد إلا مقرونةً بقصَّة إبراهيمَ عليه السَّلامُ؛ لأنَّه ابنُ أخيهِ ومُهاجِرٌ معه. والثاني قولُه: ﴿وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا﴾، فإنّه معطوفٌ على قصَّة نوح عليه السَّلامُ لا غيرُ؛ لأنَّ التَّقدير: ولقد أرسَلْنا إلى مَدينَ أخاهم شُعيبًا، فيكون كلٌّ مِنَ القَصَص مُستقِلًّا بنفسه.

قوله: (اشمئزازًا) أي: انقِباضًا.

قوله: (﴿إِنَّكُمْ﴾ بغير استفهام) نافعٌ وابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وحَفصٌ.

قَطعُ السَّبيل: عـملُ قُطّاعِ الطَّريـق، من قَتـلِ الأنفُسِ وأخذِ الأموال. وقيـل: اعتراضُهمُ السّابِلةَ بالفاحِشة. وعن الحسَن: قطعُ النَّسلِ بإتيانِ ما ليسَ بحَرث. والمُنكَرُ عنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهُما: هو الـخَذفُ بالحَصى، والرَّميُ بالبنادِق، والفَرقَعة، ومضغُ العلك، والسِّواكُ بينَ الناس، وحَلُّ الإزار، والسِّباب، والفُحشُ في المِزاح. وعن عائشةَ رضيَ اللـهُ عنها: «كانوا **يتحابقون**». وقيل: السُّخريةُ بمَن مرَّ بهم. وقيل: المُجاهرةُ في ناديهم بذلك العمل، وكُلُّ مَعصية، فإظهارُها أقبَحُ من سَتْرِها، ولذلك جاء: مَن خرقَ جلبابَ الحياءِ فلا غِيبةَ له. ولا يُقال للمَجلس: نادٍ، إلّا ما دامَ فيه أهلُه، فإذا قامُوا عنه لم يبقَ ناديًا. ﴿إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ فيما تَعِدُناهُ من نُزولِ العذاب. كانوا يُفسِدونَ النّاسَ بحَملِهم على ما كانُوا عليه من المعاصي والفواحشِ طَوعًا وكَرهًا، **ولأنّهم ابتدعُوا الفاحشةَ** وسنُّوها فيمَنْ بعدَهم، وقالَ اللـهُ تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَصَدُّواْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ زِدۡنَٰهُمۡ عَذَابًا فَوۡقَ ٱلۡعَذَابِ بِمَا كَانُواْ يُفۡسِدُونَ﴾ [النحل: ٨٨]. فأرادَ لوطٌ عليه السَّلامُ أن يشتَدَّ غضَبُ الله عليهم، فذكَرَ لذلك صفةَ المُفسِدينَ في دُعائِه.

[﴿وَلَمَّا جَآءَتۡ رُسُلُنَآ إِبۡرَٰهِيمَ بِٱلۡبُشۡرَىٰ قَالُوٓاْ إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِۖ إِنَّ أَهۡلَهَا كَانُواْ ظَٰلِمِينَ ۞ قَالَ إِنَّ فِيهَا لُوطًاۚ قَالُواْ نَحۡنُ أَعۡلَمُ بِمَن فِيهَاۖ لَنُنَجِّيَنَّهُۥ وَأَهۡلَهُۥٓ إِلَّا ٱمۡرَأَتَهُۥ كَانَتۡ مِنَ ٱلۡغَٰبِرِينَ﴾ ٣١-٣٢]

قوله: (**يتحابقون**) أي: يَتضارَطُونَ.

قوله: (**ولأنّهم ابتدَعُوا الفاحشةَ**) عطفٌ على مقدَّرٍ مَدْلُولٍ عليه بقوله: «كانوا يُفْسِدونَ النّاسَ» إلى آخره، يعني: إنّما ذَكَر لوطٌ صفةَ المُفسِدينَ؛ لأنَّهم كانوا يَحمِلُونَ النّاسَ على الإفسادِ، ولأنَّهم ابتدَعوا الفاحشة؛ أي: فَعَلوا الفاحشةَ وحَمَلُوا النّاسَ عليها، وسَنُّوها فيمَن بعدَهم، والكافرُ إذا وُصِفَ بالفسقِ أو الإفسادِ كان محَمولًا على غُلَوائه في الكُفر. ألَا ترى كيف رتَّب الوَعيدَ بزيادة العذابِ في الآية المُستَشْهَدِ بها على الإفساد دُونَ الكُفرِ، ومِنْ ثَمَّ جَعلَ نبيُّ الله أيضاً الإفسادَ عَلَمَه لاستنزالِ شدَّةِ غَضَبِ الله بدُعائه. وفي إتيان الفاءِ في قوله: (فأراد لوطٌ) إشارةٌ إلى قولنا: «ومِن ثمَّ جَعَل نبي...» إلى آخره.

﴿بِٱلۡبُشۡرَىٰ﴾ هي: البِشارةُ بالوَلَد والنّافلة، وهُما: إسحاقُ ويعقوب. وإضافةُ مُهلِكُو إضافةُ تخفيفٍ لا تعريف. والمعنى: الاستقبال. والقَرية: سَدُومُ التي قيلَ فيها: **أجْوَرُ من قاضي سَدوم.** ﴿كَانُواْ ظَٰلِمِينَ﴾ معناه: أنّ الظُّلمَ قدِ استمَرَّ منهم إيجادُه في الأيّام السّالفة، وهُم عليه مُصِرُّون، وظُلمُهم: كُفرُهم وألوانُ معاصِيهم. ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ **ليسَ إخبارًا لهم بكونِه فيها، وإنّما هو جِدالٌ في شأنِه:** لأنّهم لـمّا علّلُوا إهلاكَ أهلِها بظُلمِهم: اعترضَ عليهم بأنّ فيها مَن هو بريءٌ من الظُّلم، وأرادَ بالجِدال: إظهارَ الشَّفَقةِ عليهم، وما يجبُ للمُؤمنِ من التَّحزُّنِ لأخيه، والتَّشمُّرِ في نُصرَتِه وحِياطَتِه، والخوفِ مِن أنْ يَمسَّهُ أذًى أو يلحَقَه ضَرَر. قال قَتادة: **لا يَرى المُؤمنُ أنْ لا يَحوطَ المُؤمِن،** ألا ترى إلى جَوابِهم بأنّهم أعلمُ منه ﴿بِمَن فِيهَا﴾ يَعنُون: نحنُ أعلمُ

قوله: (**أَجورُ من قاضي سَدُومَ**). قال المَيْدانيُّ: سَدُومُ ـ بفتح السِّينِ ـ: مدينةٌ من مدائنِ قومِ لُوطٍ.

قال أبو حاتم: إنّما هو سَذُومُ؛ بالذالِ المُعجَمةِ، والدّالُ خطأ.

قال الأزهريُّ: هذا عندي هو الصحيحُ[1].

قال الطَّبريُّ: هو ملكٌ من بقايا اليُونانيةِ غَشُومٌ كان بمدينة سَرْمِينَ من أرض قِنَّسْرِين.

قوله: (﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ **ليس إخباراً لهم بكَوْنِه فيها، وإنَّما هو جِدالٌ**) يعني: أنَّ مضمونَ هذه الجملةِ كان معلومًا عند الرُّسلِ، ففائدةُ الإخبار ما اقتضاه المقامُ منَ الاعتراضِ والجدالِ كما قال تعالى: ﴿يُجَٰدِلُنَا فِي قَوۡمِ لُوطٍ﴾ [هود: ٧٤] لا سِيَّما وقد صُدِّرتِ الجملةُ بـ(إنَّ) المؤكِّدةِ، فكأنَّهم لمّا قالوا: ﴿إِنَّا مُهۡلِكُوٓاْ أَهۡلِ هَٰذِهِ ٱلۡقَرۡيَةِ﴾ وفيها ابنُ أخيه لوطٌ اعترَضَ عليهم بقوله: ﴿إِنَّ فِيهَا لُوطًا﴾ إظهارًا للشَّفَقةِ عليه.

قوله: (**لا يرى المؤمنُ أنْ لا يَحُوط المؤمنَ**) أي: لا ينبغي للمؤمن أن يتَّصفَ بهذا الوصفِ وهو أنْ لا يَحُوط أخاه، وهو معنى قوله: «ومـمّا يجب للمؤمن مِنَ التَّشَمُّرِ في حِياطَة المؤمنِ؛ أي: في نُصْحه وكلامِه».

---

(١) قد سبق تحقيقُ القولِ في هذه المسألة.

منك وأخبرُ بحالِ لوطٍ وحالِ قومِه، وامتيازِه منهم الامتيازَ البَيِّن، وأنه لا يستأهِلُ ما يستأهلون، فخفِّضْ على نفسِك وهوِّن عليكَ الخَطْب. وقُرِئ: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ **بالتشديد والتخفيف**، وكذلك (مُنْجُوك).

[﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا وَقَالُواْ لَا تَخَفْ وَلَا تَحْزَنْ إِنَّا مُنَجُّوكَ وَأَهْلَكَ إِلَّا ٱمْرَأَتَكَ كَانَتْ مِنَ ٱلْغَٰبِرِينَ﴾ ٣٣]

﴿أَن﴾ صِلةٌ **أكّدت وُجودَ الفِعْلَينِ مُترَتِّبًا أحدُهما على الآخَرِ** في وقتَينِ مُتجاوِرَيْنِ لا فاصِلَ بينَهُما؛ كأنّهما وُجِدا في جُزءٍ واحدٍ من الزَّمان، كأنّه قيل: لـمّا أحسَّ بمَجيئِهم فاجأَتْه المَساءَةُ من غيرِ ريث، خيفةً عليهِم من قومِه ﴿وَضَاقَ بِهِمْ ذَرْعًا﴾ وضاقَ بشأنِهم وبتدبيرِ أمرِهم. **ذَرْعُه: أي: طاقَتُه**، وقد جعلَتِ العرَبُ ضِيقَ الذِّراعِ والذَّرْع: عبارةً عن

قوله: (**وقرئ: ﴿لَنُنَجِّيَنَّهُۥ﴾ بالتَّشديد والتَّخفيف**) حمزةُ والكسائيُّ: بالتخفيف، والباقون: بالتَّشديد(١).

قوله: (**أَكَّدت وُجودَ الفِعْلَينِ مُتَرَتِّبًا أحدُهما على الآخر**)، «مُتَرَتِّبًا» حالٌ من الفعلينِ، والعاملُ فيه الوُجودُ، لا «أَكَّدت»، وذلك أن المساءَةَ في قوله: ﴿وَلَمَّآ أَن جَآءَتْ رُسُلُنَا لُوطًا سِيٓءَ بِهِمْ﴾ مُتَرَتِّبٌ على مجيءِ الرُّسلِ، وأُقحِمَت «أنْ» توكيدًا للتَّرتُّبِ، فلا يجوز أن يكون العاملُ (أَكَّدت)؛ لأنَّ التأكيدَ في حالِ تَرتُّب أحدِهما على الآخرِ.

قوله: (**ذَرْعُه؛ أي: طاقتُه**)، **الراغب**: ضاقَ بكذا ذَرْعِي، نحو: وضاقَتْ به يَدي، وذَرَعْتُه: ضرَبتُ ذِراعَه، وذَرَعْتُ: مَدَدْتُ الذِّراعَ، ومنه: ذَرَع البَعيرُ في سَيْرِه؛ أي: مَدَّ ذِراعَه، وفَرسٌ ذَرِيعٌ وذَرُوعٌ: واسِعُ الخَطْوِ، وذَرَعَه القَيءُ: سَبقَه من قولهم: ذَرَعَ الفَرسُ(٢).

---

(١) فمن خَفَّف جَعلَه من «أنْجى يُنجي» واحتجّ بقوله تعالى: ﴿فَأَنجَيْنَٰهُ وَأَصْحَٰبَ ٱلسَّفِينَةِ﴾، ومن شَدَّد جعله من «نجّى يُنجّي» وحجّته ﴿وَنَجَّيْنَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥١.

(٢) «مفردات القرآن» ص٣٢٧.

فَقدِ الطّاقة، كما قالُوا: رَحْبُ الذِّراعِ بكذا، إذا كانَ مُطيقًا له، والأصلُ فيه أنّ الرَّجُلَ إذا طالت ذراعُه نالَ ما لا ينالُه القصيرُ الذِّراع، فضُرِبَ ذلك مثلًا في العَجْزِ والقُدرة.

[﴿ إِنَّا مُنزِلُونَ عَلَىٰٓ أَهْلِ هَٰذِهِ ٱلْقَرْيَةِ رِجْزًا مِّنَ ٱلسَّمَآءِ بِمَا كَانُوا۟ يَفْسُقُونَ * وَلَقَد تَّرَكْنَا مِنْهَآ ءَايَةًۢ بَيِّنَةً لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٣٤-٣٥]

الرِّجزُ والرِّجس: العذاب، من قولهم: ارتجَزَ وارْتَجسَ إذا اضطَرَب، لِما يلحَقُ المُعذَّبَ من القلقِ والاضطراب. **وقُرئ: ﴿مُنزِلُونَ﴾ مخففًا ومُشدَّدًا.** ﴿مِنْهَآ﴾ من القَرْية ﴿ءَايَةًۢ بَيِّنَةً﴾ هي: آثارُ منازِلِهم الخَرِبة. وقيل: بقيّةُ الحجارة. وقيل: الماءُ الأسودُ على وجهِ الأرض. وقيل: الخبَرُ عمّا صُنِعَ بهم ﴿لِّقَوْمٍ﴾ متعلّق بـ﴿تَّرَكْنَا﴾ أو بـ﴿بَيِّنَةً﴾.

[﴿ وَإِلَىٰ مَدْيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيْبًا فَقَالَ يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَٱرْجُوا۟ ٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ * فَكَذَّبُوهُ فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ فَأَصْبَحُوا۟ فِى دَارِهِمْ جَٰثِمِينَ ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿وَٱرْجُوا۟﴾ **وافعلُوا ما ترْجون به العاقبة. فأُقيمَ المُسبَّبُ مقامَ السَّبَب.** أو: أمروا

قوله: (وقُرئ: ﴿مُنزِلُونَ﴾ مخفَّفًا ومشدَّدًا) ابنُ عامرٍ: مشدَّدًا، والباقون: مخفَّفًا.

قوله: (وافعلوا ما ترْجُون به العاقبةَ، فأُقِيمَ المُسبِّبُ مَقامَ السَّببِ) أي: اعبُدوا اللـهَ واعملوا صالحًا حتى تَتمكَّنُوا على رجاءِ أنْ يُثِيبَكُمُ اللـهُ الجنَّةَ؛ لأنَّ مَنْ لم يَعملْ منَ الصالحات لم يَرْجُ الثَّوابَ الذي في الدار الآخرةِ، فالأعمالُ سببٌ للتَّمكُّن على الرَّجاء، فيكون عطفُ ﴿وَٱرْجُوا۟﴾ على ﴿ٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ﴾ للبيان والتَّفسيرِ.

وقريبٌ منه ما مرَّ في قوله تعالى: ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَلِقَآئِهِۦٓ أُو۟لَٰٓئِكَ يَئِسُوا۟ مِن رَّحْمَتِى﴾، ويجوزُ أن يكونَ العطفُ للحُصول والوُجودِ، ويُفوَّضُ[1] الترَّتُّبُ إلى الذِّهْنِ.

---

(١) في (ح) و(ف): «وتفويض»، والمعنى واحد.

بالرَّجاء: **والمُراد: اشتِراطُ ما يُسوِّغُه** من الإيمان، كما يُؤمَرُ الكافِرُ بالشَّرعِيّات على إرادةِ الشَّرْط. وقيل: هُو من الرَّجاءِ بمَعنى الخوف. والرَّجفَة: الزَّلزلةُ الشَّديدة. وعن الضَّحّاك: صَيحةُ جِبريلَ عليه السَّلام؛ لأنّ القُلوبَ رجَفَتْ لها ﴿فِى دَارِهِمْ﴾ في بلَدِهم وأرضِهم. أو في دِيارِهم، فاكتَفى بالواحِد؛ لأنه لا يُلبِس. ﴿جَٰثِمِينَ﴾ بارِكينَ على الرُّكَبِ ميِّتين.

[﴿وَعَادًا وَثَمُودَا۟ وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ ۖ وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ ٣٨]

﴿وَعَادًا﴾ منصوبٌ بإضمارِ (أهلكنا) لأنّ قولَه: ﴿فَأَخَذَتْهُمُ ٱلرَّجْفَةُ﴾ يَدُلُّ عليه، لأنّه في معنى الإهلاك، ﴿وَقَد تَّبَيَّنَ لَكُم﴾ ذلك: يعني: ما وصفَهُ من إهلاكِهم ﴿مِّن﴾ **جِهَةِ** ﴿مَّسَٰكِنِهِمْ﴾ إذا نَظرتُم إليها عندَ مُرورِكُم بها. وكان أهلُ مكّةَ يمرُّون عليها في أسفارِهم فيُبصِرونَها. ﴿وَكَانُوا۟ مُسْتَبْصِرِينَ﴾ عُقَلاءَ مُتمكِّنين من النَّظرِ والافتِكار. ولكنَّهم لم يفعلُوا. **أو كانُوا مُتبيِّنينَ أنّ العذابَ نازِلٌ بهم**؛ لأنّ الله تعالى قد بيّنَ لهُم على ألسنةِ الرُّسُلِ عليهم السَّلام، ....

قوله: (**والمرادُ اشتراطُ ما يُسوِّغُه**) يعني: أمرَهم بالرَّجاء على سَنَن طَلَب مُقدِّمةِ الواجبِ بالواجبِ.

قوله: (﴿مِّن﴾ **جِهَةِ** ﴿مَّسَٰكِنِهِمْ﴾)(١) إشارةٌ إلى أنَّ «مِنْ» في ﴿مِّن مَّسَٰكِنِهِمْ﴾ ابتدائيَّةٌ.

قوله: (**أو كانوا مُتبيِّنينَ أنّ العذابَ نازلٌ بهم**) عطفٌ على ما «كانوا مُستَبْصرينَ عُقَلاءَ»؛ أي: كان أهلُ مكَّةَ وقد تبيَّن لهم من مساكِنِ الظَّلَمةِ من قوم عادٍ وثَمودَ هلاكُهم بشُؤم كُفرِهِم، إمّا بطريق النَّظَرِ والاستدلالِ، وإمّا بطريق الإخبارِ مِنَ الرُّسل، لكنْ لم يَعتبروا، فلمْ يفعلوا بمُوجب العقلِ، ولا التَفَتُوا إلى النصِّ القاهِرِ.

---

(١) في (ف): «مساكنكم»، وليس بصواب.

ولكنَّهم لـجُّوا حتّى هَلَكُوا.

[﴿وَقَـٰرُونَ وَفِرْعَوْنَ وَهَـٰمَـٰنَ ۖ وَلَقَدْ جَآءَهُم مُّوسَىٰ بِٱلْبَيِّنَـٰتِ فَٱسْتَكْبَرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا كَانُوا۟ سَـٰبِقِينَ * فَكُلًّا أَخَذْنَا بِذَنۢبِهِۦ ۖ فَمِنْهُم مَّنْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِ حَاصِبًا وَمِنْهُم مَّنْ أَخَذَتْهُ ٱلصَّيْحَةُ وَمِنْهُم مَّنْ خَسَفْنَا بِهِ ٱلْأَرْضَ وَمِنْهُم مَّنْ أَغْرَقْنَا ۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَـٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٣٩-٤٠]

﴿سَـٰبِقِينَ﴾ فائِتِين، أدركَهُم أمرُ الله فلَمْ يَفُوتُوه.

الحاصِب: لقَومِ لُوط، وهي رِيحٌ عاصِفٌ فيها حَصباء. وقيل: مَلَكٌ كان يَرمِيهم. والصَّيحة: لمدينَ وثمُود. والخَسف: لقارُون. والغَرَق: لقَومِ نُوحٍ وفِرعَون.

[﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُوا۟ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْلِيَآءَ كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا ۖ وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ ۖ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ * إِنَّ ٱللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٤١-٤٢]

الغرَضُ تشبيهُ ما اتّخذُوه مُتّـكلًا ومُعتَمدًا في دينِهم وتَولَّوهُ من دُونِ الله، بما هُوَ مَثلٌ عندَ النّاسِ في الوَهْنِ وضَعْفِ القُوّة.

قوله: (لـجُّوا)، لَجَّ: مِنْ باب عَلِمَ، لَجَاجًا ولَجَاجَةً: تَمادى في الخُصومةِ، واللَّجَّةُ بالفتح: الأصواتُ، وفي أمثالهم: لَجَّ فلانٌ حتّى حَجَّ؛ أي: غلَب[1].

قوله: (**الغَرَضُ تَشبيه ما اتَّخذُوه مُتَّكَلًا ومُعتَمدًا في دينهم وتَولَّوْهُ من دُون الله بما هو مَثَلٌ عند النّاسِ في الوَهْن وضَعْفِ القُوَّة**) اعلَمْ أنَّ الغرَضَ في التَّشبيه في الأَغلَب يكونُ عائدًا إلى المُشبَّه، ويكون ذلك تَقوية شَأْنِه في نَفْس السامِعِ وزيادةَ تَقريرِه عندَه، كما إذا كنتَ مع صاحبِكَ في تقريرِ أنّه لا يحصلُ مِن سَعْيه على طائلٍ قلتَ كما قال:

---

(١) يعني: غَلبَ خَصْمَه بالحُجّةِ. انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ١٩٧).

وهو نسْجُ العنكبوت. **ألا ترى إلى مَقطَعِ التَّشبيهِ** وهُوَ قولُه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ

فأَصبحتُ من ليلى الغَداةَ كقابضٍ ... على الماءِ خانَتْهُ فُروجُ الأَصابعِ(١)

ولـمّا كانت حالُ الآلهةِ التي جَعلَها الكُفّارُ أندادًا لله لا حالَ أحقَرَ منها وأقلَّ، جُعل بيتُ العنكبوتِ مثلًا لها في الضَّعْفِ والوَهْنِ، وفي هذا التَّقرير إشارةٌ إلى تقدير مضافٍ في كلام المصنِّفِ عند الـمُشبَّه؛ أي: تَشبيه حالِ ما اتَّخذوه مُتَّكلًا، وعند المشبَّهِ به؛ أي: بحال ما هو مَثَلٌ عند الناسِ، وذِكْرُ الـمَثَلَينِ في التَّنزيل أيضًا يُوجبُ هذا الإضمارَ.

قوله: (**ألا تَرى إلى مَقْطَعِ التَّشبيهِ**) أي: كيف دلَّ قولُه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ على أنَّ الغَرضَ مِنَ التَّشبيه ما ذَكَرْنا.

وكلامُه يَجمعُ أمورًا:

أحدها: أنْ يكونَ قولُه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ كالتَّذييلِ للتَّشبيه كما يُفهَمُ مِنَ الوجه الأوَّلِ مِنَ الوُجوهِ المَذكورةِ في جوابِ ما معنى: ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾.

وذلك أنَّ التَّشبيهَ عندَ قولِه: ﴿كَمَثَلِ ٱلْعَنكَبُوتِ ٱتَّخَذَتْ بَيْتًا﴾ ثُمَّ ذُيِّل بقولِه: ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ كما مَرَّ في قولهم: فلانٌ يَنطِقُ بالحقِّ، والحقُّ أَبْلَجُ. وحَدَثتِ الحوادثُ، والحَوادثُ جَـمَّةٌ. فالتَّشبيهُ حينئذٍ يَحتملُ أن يكون مركَّبًا عقليًّا، إذا جُعِلَ الوجهُ الوَهْنَ كما أشار إليه في قوله: «بما هو مَثَلٌ عند النّاسِ في الوَهْنِ»؛ لأنَّه هو الزُّبدةُ والخُلاصةُ المأخوذةُ مِنَ المجموعِ، أو وَهْمِيًّا بأنْ يكونَ الوجهُ مُنْتَزَعًا من عدَّة أمورٍ مُتوهَّمة، وفي قوله: «وأنَّ أَمْرَ دينِهم بالغٌ إلى هذه الغايةِ مِنَ الوَهْنِ» إيماءٌ إليه.

وثانيها: أن يكونَ التَّمثيـلُ بجُملتـه كالـمقـدِّمـة الأُولى، ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ كالثانية، والنتيجةُ محذوفةٌ لشُهرتِـها، ولذلك أتى بالفاء، وفي قولِه: «فقد تبيَّن أن دِينَهم أَوْهَنُ الأديانِ»، فالكلامُ متضمِّنٌ للكناية الإيمائيَّةِ.

وثالثها: أن يكونَ ﴿وَإِنَّ أَوْهَنَ ٱلْبُيُوتِ لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ استعارةً تَمثيليَّةً، وذِكْرُ

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

لَبَيْتُ ٱلْعَنكَبُوتِ﴾؟ فإنْ قُلت: ما معنى قولِه: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ وكلُّ أحَدٍ

المشبَّهِ والمُشبَّهِ به كالتَّسَبُّبِ والتَّوطئةِ لِذِكْرِها؛ لأنَّ الاستعارةَ مسبوقةٌ بالتَّشبيه، وإليه الإشارةُ بقوله: «أو أخرجَ الكلامَ بعدَ تَصْحيحِ التَّشبيه مخرجَ المَجازِ»، فعلى هذا الجملةُ أيضًا تذييلٌ مقرِّر لمعنى المُشبَّهِ كما كان مُقرَّرًا في الأَوَّلِ للمُشبَّه به، نَحوُه التَّجريدُ والتَّرشيحُ في الاستعارةِ.

ورابعها: أن يكونَ من تتمَّة التَّشبيهِ، داخلًا في حَيِّزِ المُشبَّه به حالًا منَ المنصوبِ، والعاملُ ﴿ٱتَّخَذَتْ﴾، أو مِنَ المرفوعِ المُستكِنِّ الراجعِ إلى العنكبوتِ، وعلى التَّقديرَينِ وُضِعَ موضعَ الرَّاجعِ في الجُملة المُظْهَرِ، واللَّامُ في ﴿ٱلْبُيُوتِ﴾ استغراقيَّةٌ، يشهدُ له قولُه: «إذا استَقْرَيْتَها بيتاً بيتاً»، والتَّشبيهُ حينئذٍ إمّا مِنَ التَّشبيهاتِ المُفرَّقة أو التَّمثيليَّةِ التي يكون وجهُها المُشبَّهُ مُنتَزَعًا مِنَ الأمور المُتعدِّدة الوَهْميَّةِ، ولذلك قال: «بالإضافة إلى رَجلٍ يبني بيتاً بآجُرٍّ وجِصٍّ» فالعنكبوتُ التي تَتَّخِذُ بيتاً في مُقابِلِ الكافرِ الذي يَعْبُدُ الوَثَنَ، والرَّجُلُ الذي يبني بيتاً بآجُرٍّ وجِصٍّ في مُقابِلِ المؤمنِ الذي يَعبُدُ اللـهَ، وإنَّ أَوْهَنَ البيوتِ بيتاً بَيتاً وهو بيتُ العنكبوتِ، مقابلٌ لضَعْفِ دِين عَبَدةِ الأوثانِ دِينًا دِينًا، وإنَّ أقوى البيوتِ بيتًا بيتًا هو البيتُ المبنيُّ بالآجُرِّ والجِصِّ، مقابلٌ لقوَّةِ دِين عِبادِ الرَّحمٰنِ دِينًا دِينًا، وكلُّ هذه التَّقريراتِ المُلتَزِمَةِ إدخالَ هذه الفَقْرَةِ في حَيِّزِ التَّشبيهِ.

وأما قولُه: ﴿لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ﴾ فإيغالٌ لأنَّ مَن وَقَف على قُبحِ القَبيحِ ربَّما أَقلَعَ عنه. وعن بعضِهم: الوَقْفُ على قولِه: ﴿ٱلْعَنكَبُوتِ﴾ لازِمٌ، وهو قولُ الأَخفَشِ[1]؛ لأنَّ جوابَ «لو» محذوفٌ، تقديرُه: لو كانوا يَعلمون وَهْنَ دِينِ عَبَدةِ الأوثانِ لَـمَا اتَّخذوها أولياءَ، ولو وُصِلَ صار وَهْنُ بيتِ العنبكوت معلَّـقًا بعِلْمِهم، وهو مطلَقٌ، والجملةُ لا تَصْلُح صفةً للمعرفةِ.

وعـن الفَـرّاء: إنَّ الموصـولَ مـحـذوفٌ كقولـه تعالى: ﴿كَمَثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]؛ أي: الذي يَحملُ الأسفارَ؛ وعلى هذا لا يُوقَفُ، وهو اختيارُ ابنِ دَرَسْتَوَيه في حَذْفِ المَوصُولِ.

---

(١) لتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٣: ٣٤٤).

يعلَمُ وهْنَ بيتِ العنكَبُوت؟ قلت: معناهُ لو كانُوا يعلَمُونَ أنّ هذا مَثلُهم وأنّ أمرَ دينِهم بالغٌ هذه الغايةَ من الوَهْن. ووجهٌ آخَر: وهو أنّه إذا صحَّ تشبيهُ ما اعتَمَدوه في دينِهم ببَيتِ العنكَبُوت، وقد صحَّ أنّ أوهَنَ البُيوتِ بيتُ العنكَبُوت، فقد تبيَّنَ أنّ دينَهُم أوهنُ الأديانِ لو كانوا يعلمون. أو أخرَجَ الكلامَ بعدَ تصحيحِ التَّشبيهِ مخرَجَ المَجاز، فكأنه قال: وإنَّ أوهنَ ما يُعتَمَد عليه في الدِّينِ عبادةُ الأوثانِ لو كانوا يعلَمون.

ولقائِلٍ أن يقول: مَثَلُ المُشرِكِ الذي يعبُدُ الوَثَنَ بالقِياسِ إلى المُؤمنِ الذي يعبُدُ الله، مَثَلُ عنكبوتٍ يَتَّخِذُ بيتًا، بالإضافةِ إلى رجُلٍ يَبني بيتًا بآجُرٍّ وجَصٍّ أو ينحِتُه من صَخر، وكما أنّ أوهنَ البُيوتِ إذا استَقْرَيتَها بيتًا بيتًا؛ بيتُ العنكبوت، كذلك أضعَفُ الأديانِ إذا استَقْرَيْتَها دينًا دينًا؛ عبادةُ الأوثانِ لَو كانُوا يعلَمُون. قُرِئ: ﴿يَدْعُونَ﴾ **بالتّاء والياء. وهذا توكيدٌ للمَثَلِ وزيادَةٌ عليه**، حيثُ لـم يجعلْ ما يدعُونَه شيئًا ﴿وَهُوَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ فيه تَجهيلٌ لهم؛ حيثُ عبدُوا ما ليسَ بشيء؛ ....

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكن أن يكونَ المعنى مَثَلُ مَنْ أَشرَكَ وطَمِعَ في نَفْعِهم والإغناءِ عنها في الدّارَين كمَثَلِ العنكبوتِ جَعَلت لِنفسِها بيتاً وطَمِعَت في نَفْعِها مِنْ دَفْعِ الحَرِّ والبَرْدِ والإغناءِ عنها، فكما لا يَفي بذلك بيتُ العنكبوتِ كذلك اتِّخاذُهمُ الأوثانَ.

قوله: (**قرئ ﴿يَدْعُونَ﴾ بالتاء والياء**) بالياء التحتانية: أبو عمرٍو وعاصمٌ، والباقون: بالتاء[١].

قوله: (**وهذا توكيدٌ للمَثَل وزيادةٌ عليه**) أي: تَتْمِيمٌ له للمبالغة فيه؛ لأنَّه أَثْبَتَ في الـمَثَلِ وَهْنَ دِينِ عابدِ الوَثَنِ وضَعْفَه، وجُعل هنا عَدَمًا صِرْفًا، فـ«ما» في ﴿مَا يَدْعُونَ﴾ نافيةٌ.

قال أبو البقاء: يجوزُ أن تكونَ استفهاميّةً منصوبةً بـ﴿يَدْعُونَ﴾، و﴿مِن شَيْءٍ﴾: تَبْيِينٌ، ويجوز أن تكونَ نافيةً، و«مِنْ» زائدةً، و﴿شَيْئًا﴾ مفعول ﴿يَدْعُونَ﴾[٢].

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٢.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٣).

لأنهُ جَمادٌ **ليسَ معه مصحِّحُ العِلمِ والقُدرةِ** أصلًا، وتركُوا عبادةَ القادرِ القاهرِ على كُلِّ شيءٍ، الحكيمِ الذي لا يفعَلُ شيئًا إلّا بحِكمةٍ وتدبيرٍ.

[﴿ وَتِلْكَ ٱلْأَمْثَٰلُ نَضْرِبُهَا لِلنَّاسِ ۖ وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ ﴾ ٤٣]

كان الجهَلَةُ والسُّفَهاءُ من قُرَيشٍ يقولُون: إنّ ربَّ مُحَمَّدٍ يضرِبُ المثَلَ بالذُّبابِ والعنكَبوت، ويضحَكُونَ من ذلك، فلذلك قال: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ أي: لا يعقِلُ صحَّتَها وحُسنَها وفائِدَتَها إلّا هُم، لأنّ الأمثالَ والتَّشبيهاتِ إنّما هي الطُّرُقُ إلى المعاني المُحتَجِبَةِ في الأستارِ؛ حتّى تُبرِزَها وتكشِفَ عنها وتُصوِّرَها للأفهام، كما صَوَّر هذا التشبيهُ الفَرقَ بينَ حالِ المشركِ وحالِ الموَحِّد.

وعنِ النَّبيِّ ﷺ أنه تَلا هذه الآيةَ فقال: «**العالِمُ مَنْ عقَلَ عنِ الله فعَمِلَ بطاعَتِهِ واجتنبَ سخطَه**».

قولُه: (**ليس معه مُصَحِّحُ العِلْمِ والقُدْرةِ**)، أي: الحياة، يريدُ أنَّ قولَه: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ تتميمٌ لمعنى التَّجهيلِ الذي يُعطيه قولُه: ﴿يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَىْءٍ﴾ يعني: ما عرَفوا أنَّ ما يَدْعونَه ليس بشيءٍ، ولا عَلِموا أنَّه ﴿ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ حيث تَركوا عبادةَ القادِرِ الحَكيمِ إلى ما **ليس** معه مُصحِّحُ العِلْمِ والقُدرةِ.

قوله: (**العالِمُ مَنْ عَقَل عن الله فعَمِلَ بطاعتِه واجتَنبَ سَخَطَه**) الحديثَ، أورَدَه محيي السُّنة في «معالم التنزيل»[1] عن جابرٍ.

الجوهريُّ: قولُهم: ما أَعقِلُه عنك شيئًا، أي: دَعْ عنكَ هذا الشَّكَّ. هذا حرفٌ رواه سيبويه كأنه قال: «ما أعلم شيئاً ممّا تقول، فدع عنك الشكّ». وعن بعضِهم في الكلام حَذْفٌ، أي: الذي تقول ما أَعْقِلُه عنك شيئًا؛ أي: ما أَعْقِل منه.

وقلت: خلاصتُه أنَّ مِثْلَ هذا التَّركيبِ لا يُستعمل إلّا في معنًى دقيقِ المَسْلَكِ، صَعْبِ المُرْتَقى.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٢٤٣).

[﴿ خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ بِٱلۡحَقِّۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأٓيَةٗ لِّلۡمُؤۡمِنِينَ ﴾ ٤٤]

ومِنْ ثَمَّ جيء بقوله: «العالِم» بلام الجِنْسِ؛ أي: العالِمُ الكامِلُ، الحكيمُ الحازِمُ، ذو الدُّرْبَةِ والكِياسَةِ، مَنْ يَعقِلُ ويَعرِفُ ما صَدَر عنِ الله، ومِنْ ثَمَّ طبّق التأويلُ النَّبويُّ التَّنزيلَ الإلهيَّ ﴿وَمَا يَعۡقِلُهَآ إِلَّا ٱلۡعَٰلِمُونَ﴾ حيث جَمعَ العَقْلَ والعِلْمَ معًا على سبيل الحَصْرِ.

ومِثْلُه: «الكَيِّسُ مَنْ دانَ نفسَه وعَمِلَ لِمَـا بعدَ الموتِ»[١]، فإذن الواجبُ أنْ يُترَكَ[٢] قولُه تعالى: ﴿أَوۡلِيَآءَ﴾ ـ في قولِه: ﴿مَثَلُ ٱلَّذِينَ ٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوۡلِيَآءَ﴾ ـ على الإطلاقِ ليتناوَلَ سائرَ الولاياتِ التي يَجبُ على الموحِّد الاجتنابَ عنها، ويَشْتملَ على دقائق الشِّركِ ومَكامِنِه، ويَنْفي الحَوْلَ والقوَّةَ عمَّن سِواهُ إلى غير ذلك. وفيه مَسْحةٌ من معنى قوله: ﴿إِيَّاكَ نَعۡبُدُ وَإِيَّاكَ نَسۡتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

في «حقائق السُّلَميِّ»[٣]: قال ابنُ عطاءٍ: مَنِ اعتَمَد شيئًا سوى اللـهِ فهو هَباءٌ لا حاصِلَ له، وهَلاكُه في نَفْسِ ما اعتَمَده، ومَنِ اتَّخذ سِواهُ ظَهيرًا قَطَع عن نَفسِه سبيلَ العِصْمَةِ ورُدَّ إلى حَوْله وقُوَّتِه، كالعنكبوتِ اتَّخذت بيتًا ظَنَّه أنَّه يَكُنُّه. وأنشَدَ البُسْتِيُّ[٤]:

مَنِ استَعانَ بغيرِ الله في طَلَبٍ ... فإنَّ ناصِرَه عَجْزٌ وخِذْلانُ[٥]

والله أعلمُ.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «يُنزَّل».

(٣) يعني «حقائق التفسير» (٢: ١١٦).

(٤) هو العلامة أبو الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي، شاعر عصره وكاتبه كان من كتاب الدولة السامانية في خراسان، له «ديوان شعر»، وهو صاحب القصيدة المشهورة التي مطلعها:

زيـادة المـرء في دنيـاه نقصـان

توفي سنة ٤٠٠هـ. ترجمته في «سير أعلام النبلاء» (١٧: ١٤٧)، و«الوافي بالوفيات» (٢٢: ١٠٥).

(٥) من قصيدته المشهورة، ومطلعها:

لـكلِّ شيءٍ إذا مـا تـمّ نقصـان ... فلا يُـغَرّ بطيب العيشِ إنسـانُ

انظر: «رسائل الثعالبي» ص٤٣.

﴿بِٱلْحَقِّ﴾ أو بالغرَضِ الصَّحيح الذي هو حقٌّ لا باطل، وهو أن تكونا مساكنَ عبادِهِ وعبرةً للمُعتَبِرين منهم، ودلائلَ على عِظَمِ قُدرتِه، ألا ترى إلى قوله: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص: ٢٧] ثمّ قال: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ [ص: ٢٧].

[﴿ ٱتْلُ مَآ أُوحِىَ إِلَيْكَ مِنَ ٱلْكِتَٰبِ وَأَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ ۖ إِنَّ ٱلصَّلَوٰةَ تَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ ۗ وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ ۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ ﴾ ٤٥]

الصَّلاةُ تكونُ لُطفًا في تَركِ المعاصي، فكأنّها ناهيةٌ عنها. فإنْ قلت: كم من مُصَلٍّ يرتكبُ ولا تنهاهُ صلاتُه؟ قلت: الصَّلاةُ التي هي الصّلاةُ عندَ الله المُستحقُّ بها

قوله: (أو بالغرَض الصَّحيح)، الانتصاف: اللَّفظُ والمعنى فاسدٌ، ولو فُرض أنَّ المعنى صحيحٌ لَكانَ الواجبُ اجتنابَ هذه الألفاظ الرَّديئة[1].

قوله: (ونحوُه [قوله تعالى]: ﴿وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا بَٰطِلًا﴾ [ص: ٢٧]) وذلك أنَّ الباطلَ في مُقابلِ الحقِّ، وأنَّ قولَه: ﴿ذَٰلِكَ ظَنُّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[ص: ٢٧] في مُقابلِ قولِه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّلْمُؤْمِنِينَ﴾، وأمّا ظَنُّ الكافرِ أنّه باطلٌ فلأنّه لم يَجعلِ الدَّلائلَ مَسارِحَ نَظَرِه ومطارِحَ فِكْرِه، لِيستَدِلَّ به على وُجودِ مُبدِعٍ فاطرٍ، مُستَحِقٍّ لأنْ يُعبَدَ ويُطاعَ في أوامِرِه ونَواهِيه، كما أنَّ معنى يَقينِ المؤمنِ أنّه نَظَر وعَرَف فعَبَد وأطاعَ وانتَفَع بها، فكأنّه أقَرَّ بحقِّيَّتِها[2].

وفيه: أنَّ صاحبَ عِلْمِ الهيئةِ الذي لا عبادةَ له كأنّه ما نظَرَ فيها ولا عَرفَها حقَّ مَعرفتِها[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٥٥).

(٢) في (ح) و(ف): «بحقيقتها».

(٣) وهو ما نراه من أحوال كثير من علماءِ الفضاءِ المعاصرين الذين يَروْنَ آيات الله العظيمة في الآفاق، فلا تنشرح صدورهم لنورِ اليقين والإيمان.

الثّواب: أن يدخُلَ فيها مُقدِّمًا للتَّوبةِ النَّصوح، مُتَّقيًا؛ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَتَقَبَّلُ ٱللَّهُ مِنَ ٱلْمُتَّقِينَ﴾ [المائدة: ٢٧]، ويُصلِّيها خاشعًا بالقَلبِ والجوارح، فقد رُوِيَ عن حاتم: كأنّ رِجْلَيَّ على الصِّراطِ، والجنّة عن يميني، والنّارَ عن يساري، وملَكَ الموتِ من فوقي، وأُصلِّي بينَ الخَوفِ والرَّجاء؛ ثمّ يَحوطَها بعدَ أن يُصلِّيها فلا يُحبِطَها، فهيَ الصَّلاةُ التي تنهى عن الفَحشاءِ والمُنكَر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: «مَن لـم تأمُرْهُ صلاتُه بالمعروفِ وتَنْهَهُ عن المُنكَر؛ لم يزدَدْ بصَلاتِه منَ الله إلّا بُعدًا». وعنِ الحسَنِ رحمَه الله: «مَن لـَمْ تَنهَهُ صلاتُه عن الفَحشاءِ والمُنكَر، فليسَتْ صلاتُه بصَلاة، وهِيَ وَبالٌ عليه». وقيل: «مَن كانَ مُراعيًا للصَّلاةِ جرَّهُ ذلك إلى أن ينتهيَ عن السيِّئاتِ يومًا ما، فقد رُوِيَ أنه قيل لِرَسولِ الله ﷺ: إنّ فُلانًا يُصلّي بالنَّهارِ ويَسرِقُ باللَّيل، فقال: «إنّ صلاتَه لتَردَعُه».

ورُوِيَ أنّ فتًى من الأنصارِ كان يُصلّي معه الصَّلوات، ولا يَدَعُ شيئًا من الفواحشِ إلّا رَكِبَه، فوُصِفَ له فقال: «إنّ صلاتَه ستَنهاه» فلم يلبثْ أن تاب وعلى كُلِّ حالٍ فإنّ الـمُراعيَ للصَّلاةِ لا بُدّ أن يكونَ أبعدَ من الفحشاءِ والمُنكَرِ ممّن لا يُراعيها. وأيضًا فكم من مُصَلِّينَ تَنهاهُم الصَّلاةُ عن الفحشاءِ والمُنكَر، **واللَّفظُ لا يقتضي أن لا يَخرُجَ واحدٌ** من المُصلِّينَ عن قضِيَّتِها، كما تقول: إنّ زيدًا يَنهى عنِ المُنكَر؛ فليسَ غَرَضُك أنه

قوله: (**واللَّفظُ لا يَقْتضي أنْ لا يَخرُجَ واحدٌ**) يعني: ليس التَّعريفُ في الصَّلاة للاستغراقِ لِيستوعِبَ جميعَ المُصلِّينَ، بل هو للجنسِ، فهو مُطلَقٌ في تَناوُلِه، ومعناه: مِنْ شأنِ الصَّلاةِ أنْ تَنهى عنِ الفحشاءِ والمُنكَرِ، فقد وُجد في صُوَرٍ كثيرةٍ هذا الحُكْمُ، فلا يجبُ أن لا[1] يَخرُجَ أحدٌ منَ المصلِّينَ عن قَضيَّتِها.

والحاصلُ أنَّ تَعريفَ الجِنسِ ـ الذي هو المعهودُ الذِّهنيُّ ـ كالنَّكرة في الشِّياع، والنَّكرةِ في سياق الإثباتِ، لا يُفيد العُمومَ.

(١) لفظة «لا» سقطت من (ط).

يَنهى عن جميعِ المناكير، وإنّما تُريدُ أنّ هذه الخَصلةَ موجودةٌ فيه، وحاصلةٌ منه من غيرِ اقتضاءٍ للعُموم. ﴿وَلَذِكْرُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ﴾ يُريد: ولَلصَّلاةُ أكبَرُ من غيرِها من الطّاعات، وسمّاها بذِكرِ الله كما قال: ﴿فَٱسْعَوْا۟ إِلَىٰ ذِكْرِ ٱللَّهِ﴾ [الجمعة: ٩] وإنّما قال: ولَذِكرُ الله: **لِيَستَقِلَّ بالتَّعليل**، كأنه قال: ولَلصّلاةُ أكبَر، لأنّها ذِكرُ الله. أو: ولَذِكْرُ الله عند الفَحشاءِ والمُنكَرِ وذِكرُ نَهيِه عنهُما ووَعيدِه عليهِما أكبَرُ، وكانَ أَوْلى بأَنْ يَنهى **من اللُّطفِ الذي في الصَّلاة**. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهُما: ولَذِكرُ الله إيّاكُم برَحمَتِه أكبرُ من ذِكرِكُم إيّاه بطاعَتِه ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا تَصْنَعُونَ﴾ منَ الخَيرِ والطّاعة، فيُثيبُكُم أحسَنَ الثَّواب.

[﴿وَلَا تُجَٰدِلُوٓا۟ أَهْلَ ٱلْكِتَٰبِ إِلَّا بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَٰحِدٌ وَنَحْنُ لَهُۥ مُسْلِمُونَ﴾ ٤٦]

﴿بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ بالخَصلةِ التي هيَ أحسَن، وهيَ مُقابَلَةُ الخُشونَةِ باللِّين، والغضبِ بالكَظْم، **والسَّوْرةِ** بالأَناة، كما قال: ﴿ٱدْفَعْ بِٱلَّتِى هِىَ أَحْسَنُ﴾ [المؤمنون: ٩٦]،

قوله: (**ليستقلَّ بالتعليل**) أي: ليرَفعَه ويكونَ حاملًا له.

الأساس: أقلَّه واستقَلَّ به: رَفعَه، يعني إنَّما عَدَل عنِ الظاهِرِ وهو قولُه: «ولَلصَّلاةُ أكبر»؛ ليكونَ اللَّفظُ دالًّا على المقصود بالمَجازِ ومُتضمِّنًا للتَّعليل؛ كأنَّه قيلَ: ولَلصَّلاةُ أكبرُ؛ لأنَّها ذِكْرُ الله، وقد عُلم أنَّ ذِكرَ الله أكبرُ مِنْ كلِّ شيءٍ.

تلخيصُه: أنه مِنْ وَضْعِ المُظهَرِ موضعَ المُضمَرِ من غير لفظِه السابقِ؛ للإشعار بالعِلِّـيَّة، ولو جيءَ بظاهِرٍ لم يُفِدْ هذا المعنى.

قوله: (**مِنَ اللُّطف الذي في الصَّلاة**) المراد باللُّطف على اصطلاحهم: ما يُقرِّب إلى الطاعة ويَزْجُر عنِ المعصيةِ، يعني: تأثير الزّاجِرِ بذِكْر الله، وذِكْرُ نَهْيِه ووَعِيدِه أكثرُ مِنْ تأثير الزّاجِرِ بالصَّلاة.

قوله: (**والسَّوْرَة**)، **الجوهريُّ**: سَوْرَةُ السُّلطانِ: سَطْوَتُه واعتداؤه، و«الأَنَاةُ» بوزن القَناةِ: الحِلْمُ والوَقارُ.

﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ فأفْرَطوا في الاعتداءِ والعِنادِ، ولم يَقبلُوا النُّصح، ولم ينفعْ فيهم الرِّفق. فاستَعمِلُوا معهمُ الغِلظة، وقيل: إلّا الذين آذَوْا رَسُولَ الله ﷺ، وقيلَ: إلّا الذين أثبَتُوا الولدَ والشَّريكَ وقالوا: يَدُ الله مَغلولة. **وقيل: معناه: ولا تُجادِلُوا الدّاخِلِينَ في الذِّمّةِ** المُؤدِّينَ للجِزيةِ إلّا بالتي هيَ أحسَن، إلّا الذين ظلَمُوا فنبَذُوا الذمّةَ ومنَعُوا الجِزية، فإنّ أولئك مُجادَلتُهم بالسَّيف. وعن قَتادة: الآيةُ مَنسوخةٌ بقولِه تعالى: ﴿قَٰتِلُواْ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَلَا بِٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ﴾ [التوبة: ٢٩] ولا مجادلةَ أشدُّ من السَّيف: وقولُه: ﴿وَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا﴾ من جنسِ المُجادَلةِ بالتي هيَ أحسن. وعن النَّبيِّ ﷺ: «**ما حدَّثَكُم أهلُ الكتابِ** فلا تُصَدِّقوهم ولا تُكذِّبوهم، وقولُوا آمنّا

قوله: (**وقيل: معناه: لا تُجادلوا الدّاخِلينَ في الذِّمَّةِ**) عطفٌ على قوله: «وهي مُقابَلَةُ الخُشُونةِ باللِّينِ»، وعلى الأوَّل: المُجادَلَةُ بالحُجَّة، وعلى الثاني: بالسَّيفِ، والحاصلُ من الوُجوه أنَّ قولَه: ﴿إِلَّا ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ﴾ مُطلَقٌ؛ إمّا أن يجريَ على إطلاقِه، فهو المرادُ من قولِه: «إلّا الذينَ ظَلَموا فأَفرَطُوا في الاعتداء»؛ لأنَّ الكافرَ إذا وُصِفَ بالفِسْق أو الظُّلم حُمِلَ على المُبالغة فيما هو فيه، ولذلك أتى بالفاء في «فأَفْرَطُوا» ليكونَ سببًا في الإفراط، أو يُقيَّدُ بما يُوجد منهم مِنَ الأذى لرسول الله ﷺ، من قولهم: ما أنتَ بصاحِبنا، ولا نجدُ في كتابنا ذِكْرَكَ، وهو المرادُ من قوله: «آذَوْا رسولَ الله ﷺ» والقَرينةُ خارجيَّةٌ، أو القَرينةُ ما يُفهَمُ مِنْ قولِه: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِيٓ أُنزِلَ إِلَيۡنَا وَأُنزِلَ إِلَيۡكُمۡ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمۡ وَٰحِدٞ﴾ وهو المرادُ من قوله: «الذين أَثبَتُوا الولدَ والشَّريكَ»، أي: منَ النَّصارى، «وقالوا: يدُ الله مغلولة»، أي: منَ اليهودِ، أو يكونُ المرادُ من المُجادَلَةِ التَّعرُّض والقتالَ، لا المُقاوَلَةَ والظُّلمَ. على هذا أيضًا باقٍ على إطلاقِه، ونتيجتُه نَبْذُ العَهْدِ؛ لذلك جيءَ بالفاء في «فنبَذُوا الذِّمَّةَ».

قولـه: (**مـا حدَّثَـكُم أهـلُ الكتابِ**) الـحديثَ؛ أخـرجَه أبـو داودَ، عن أبي نَمْلَةَ[١] الأنصاريِّ[٢]، وروى البخاريُّ عن أبي هريرةَ، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «لا تُصَدِّقوا أهلَ

(١) في (ف): «أنملة»، والجادّة ما أثبتناه. انظر ترجمته في «تهذيب الكمال» للمِزّي (٣٤: ٣٥٣).

(٢) أخـرجه أبو داود (٣٦٤٦) والإمام أحمد (١٧٢٦٤) وصحّحه ابن حِبّان (٦٢٥٧) من حديثِ =

بالله وكُتُبِه ورسُلِه، فإنْ كانَ باطلًا لم تُصدِّقوهم، وإنْ كانَ حقًّا لم تُكذِّبُوهم».

[﴿وَكَذَٰلِكَ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ ۚ فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ۖ وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ ٤٧]

ومثلُ ذلك الإنزالِ ﴿أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ أي: أنزلناهُ مُصدِّقًا لسائرِ الكُتُبِ السَّماويّة، تحقيقًا لقولِه: ﴿ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾. وقيل: **وكما أنزلْنا الكُتُبَ إلى مَن كان قبلَكَ أنزَلْنا إليكَ الكتابَ** ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ هم عبدُ الله بنُ

الكتابِ بما يُحدِّثونَكم عن الكتابِ ولا تُكذِّبوهم، وقولوا: ﴿ءَامَنَّا بِٱللَّهِ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْنَا﴾ [البقرة: ١٣٦]»(١)؛ لأنَّ الله أخبَر بأنهَّم كَتَبوا بأيديهم وقالوا: هذه من عندِ الله.

قوله: (**وكما أنزلْنا الكُتُبَ إلى مَنْ كان قَبلَكَ**)، يعني: أنَّ «الكافَ» منصوبُ المَحَلِّ على المصدر، والمشارُ إليه بـ«ذلك»: إمّا ما دلَّ عليه قولُه: ﴿وَقُولُوٓا۟ ءَامَنَّا بِٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ﴾، وهو المرادُ من قوله: «تحقيقًا لقوله: ﴿ءَامَنَّا﴾» و«تحقيقًا» مفعولٌ له لمقدَّرٍ؛ أي: أشار بذلك تَحقيقًا له(٢)، أو المُشارُ إليه ما في الذِّهْنِ؛ أي: مثلَ ذلك الإنزالِ المَعلُومِ الذي أُنزل على الأنبياء من قَبلِكَ أَنزَلْنا إليك.

والـمِثْلُ على الوجه الثاني: بمعنى النَّظيرِ والشَّبيهِ، وعلى الأوّل: مُستعارٌ للصِّفة العَجيبةِ الشَّأنِ. والفاءُ في «فالذين آتيناهُم» تفصيليَّةٌ؛ أي: مثلَ ذلك الإنزالِ العَجيبِ الشَّأنِ الداعي إلى الإيمان بجميع الكُتبِ المنزَّلَةِ وإلى التَّوحيد أَنزَلْناه، ثُمَّ النّاسُ مع ذلك تفرَّقوا فِرَقًا أربعًا؛ لأنَّ المبعوثَ إليهم إمّا أهلُ الكتابِ أو المشركون، فقولُه: ﴿فَٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ﴾ المرادُ به بعضُ مَنْ آمَنَ من أهل الكتاب. وقولُه: ﴿وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ مَن يُؤْمِنُ بِهِۦ﴾ هم بعضُ المشركينَ. وقولُه: ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ مُؤذِنٌ بأنَّهم الفريقانِ الباقيانِ من

= أبي نَملة الأنصاري.

(١) أخرجه البخاري (٧٣٦٢) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) قوله: «أي: أشار بذلك تحقيقاً له» سقط من (ط).

سَلامٍ ومَن آمنَ معه ﴿وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ من أهلِ مكّةَ، وقيل: أرادَ بالذينَ أُوتُوا الكتاب: الذينَ تقدَّمُوا عهدَ رسولِ الله ﷺ من أهلِ الكتاب. ﴿وَمِنْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ممّن في عهدِه منهُم. ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ مع ظُهورِها وزَوالِ الشُّبهةِ عنها، إلّا المُتوغِّلُونَ في الكُفرِ المُصَمِّمون عليه. وقيل: هم كعبُ بنُ الأشرفِ وأصحابُه.

[﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُوا۟ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَٰبٍ وَلَا تَخُطُّهُۥ بِيَمِينِكَ ۖ إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ * بَلْ هُوَ ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ ۚ وَمَا يَجْحَدُ بِـَٔايَٰتِنَآ إِلَّا ٱلظَّٰلِمُونَ﴾ ٤٨-٤٩]

وأنت أُمِّيٌّ ما عَرفَكَ أحدٌ قطُّ بتِلاوةِ كتابٍ ولا خطٍّ، ﴿إِذًا لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ لو كانَ شيءٌ من ذلك، أي: من التِّلاوةِ والخَطِّ ﴿لَّٱرْتَابَ ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ من أهلِ الكتابِ وقالوا: الذي نَجِدُه في كُتُبنا أُمِّيٌّ لا يكتُبُ ولا يقرأُ وليس به. أو لارتابَ مُشرِكُو مكّةَ وقالوا: لعلّه تعلَّمَه أو كتَبَه بيَدِه. فإن قلت: **لِمَ سمّاهم مُبطِلين**، ولو لم يكن أمِّيًّا وقالوا: ليس الذي نَجدُه في كتُبِنا، لكانُوا صادقينَ مُحِقِّين؟ ولكانَ أهلُ مكّة أيضًا على حقٍّ في قولِهم لعلَّه تعلَّمَه أو كتَبَه فإنّه رجلٌ قارئٌ كاتب؟ قلت: سمّاهم مُبطِلِين لأنّهم

أُولئكَ، وهمُ الذين تَوغَّلُوا في الكُفر وصَمَّمُوا عليه ولم يَفتحوا آذانَهم الصُّمَّ وأَعيُنَهم العُمْيَ، ولم يَلْتفتوا إلى الآيات البيِّناتِ، والمرادُ بقوله: ﴿بِـَٔايَٰتِنَآ﴾ الآياتُ المُنزَّلةُ في هذا الكتابِ الكريمِ، أو هو نفسُه آياتُ الله الباهرةُ، وحُجَّتُه القاهرةُ، واللهُ أعلمُ.

قوله: (**لِمَ سَمّاهُم مُبْطِلِينَ**) تَوجيهُ السُّؤالِ: لِمَ سمّاهُم مُبْطِلِينَ في حال كَوْنِه كاتبًا قارئًا؛ لكونهم حينئذ محقين، وكونهم مبطلين إنما يصح أن لو لم يكن كاتبًا قارئًا؛ لِكَونِهم حينئذٍ عَلِموا الحقَّ وجَحَدوا؟

وخُلاصةُ الجوابِ: أنَّ التَّعريفَ في ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ للعَهْد، وهم قومٌ مَعْلُومونَ بدَليل قولِه: «هؤلاء المُبْطِلُونَ»، يعني: هؤلاء المُجادلونَ المُبْطِلُونَ. تَوضيحُه: أنَّ ﴿ٱلْمُبْطِلُونَ﴾ على تأويلِ مفهومِ اللَّقَبِ لا الصِّفةِ، كأنَّه قيل: هؤلاء الأشخاصُ الذين حَصَلَ لهمُ الإبطالُ.

كفرُوا به وهو أمِّيٌّ بعيدٌ من الرَّيب، فكأنَّه قال: هؤلاءِ المُبطِلون في كُفرِهم به لو لم يكنْ أُمِّيًّا لارتابُوا أشدَّ الرَّيب؛ فحين ليسَ بقارئٍ كاتبٍ فلا وجهَ لارتيابِهم. **وشيءٌ آخر**: وهو أنّ سائرَ الأنبياءِ عليهِمُ السَّلامُ لم يكُونُوا أُمِّيِّين، ووجبَ الإيمانُ بهم وبما جاؤوا به، لكونِهم مُصدَّقينَ من جهةِ الحكيمِ بالمُعجِزات، فهبْ أنه قارئٌ كاتبٌ فما لهم لم يُؤمِنُوا به من الوجهِ الذي آمَنوا منه بمُوسى وعيسى عليهِما السَّلام؟ على أنّ المُنزَلَين ليسا بمُعجزين، وهذا المُنزَلُ مُعجِز، فإذن: هم مُبطِلون حيثُ لم يُؤمِنُوا به وهو أُمِّيّ، ومُبطِلُون لو لم يُؤمِنُوا به وهو غيرُ أمِّيّ. فإن قلت: ما فائدةُ قولِه: ﴿بِيَمِينِكَ﴾؟ قلت: ذِكرُ اليَمينِ وهي الجارِحةُ التي يُزاوَلُ بها الخَطّ: **زيادةُ تصويرٍ لِما نُفِيَ عنه من كونِه كاتبًا**. ....

قوله: (**وشيءٌ آخَرُ**) يعني: سَمّاهُم مُبْطِلينَ؛ لأنَّهم لم يَنظروا إلى الدَّليل، وما يُثبتُ به رسالتَه من إظهار المُعجزةِ بعد سَبْقِ الدَّعوى كما ثَبتَتْ رسالةُ سائرِ الأنبياءِ، وحينئذٍ لم يَفْتقروا إلى النَّظَر في كَوْنه أُمِّيًّا أو غيرَ أُمِّيٍّ، وهو المرادُ من قوله: «فما لهم لم يُؤمنوا به مِنَ الوَجْهِ الذي آمَنُوا منه بموسى وعيسى عليهما السلام»، ومعَ هذا انضَمَّ معه ما يَزيدُ به الدَّليلُ إيضاحًا، وهو أنَّه أُمِّيٌّ لم يقرأْ ولم يَكتبْ، فهو أَولى بالقَبُولِ، وعلى كلِّ حالٍ إنَّهم مُبْطِلُونَ، سواءٌ كان أُمِّيًّا أو لم يَكنْ.

وهذا إنَّما يَستقيمُ معَ المشركينَ؛ لأنَّ أهلَ الكتاب يُثْبتون نُبوَّتَه بأماراتٍ يَجِدُونها في كُتبهم، وهي أنَّه أُمِّيٌّ لا يكتبُ ولا يقرأُ، فلَهُم أن يقولوا: أنتَ نبيٌّ، لكنْ لستَ بصاحِبنا. وإلى هذا يُنْظَر قولُ صاحبِ «التَّقريب»: هذا الوجهُ إنَّما يَرِدُ على المشركين لا على أهل الكتابِ، إذْ نَعْتُه عندَهم أنَّه أُمِّيٌّ.

قوله: (**زيادةُ تَصْويرٍ لِما نُفِيَ عنه من كَوْنه كاتبًا**) يعني: هو مِنْ أُسلوب قولِهم: نَظَرْتُه بعَيْني، وأَخذتُه بيَدي، وقلتُه بفَمِي.

فإن قلتَ: كيف جُمِعَ بينَ هذا وبينَ ما رَوى البخاريُّ ومسلمٌ والإمامُ أحمدُ والدارميُّ عن البَراء بن عازبٍ، قال: اعتمَر رسولُ الله ﷺ وساقوا الحديثَ إلى قوله: فلما كَتبوا الكتابَ

....

كَتَبوا: هذا ما قاضى عليه محمَّدٌ رسولُ الله، قالوا: لا نُقِرُّ بهذا، فلو نَعلمُ أنك رسولُ الله ما مَنَعْناكَ، ولكن أنتَ محمّدُ بنُ عبد الله، فقال رسولُ الله ﷺ: «أنا رسول الله، وأنا محمّدُ بنُ عبدِ الله»، ثم قال لعليٍّ رضي الله عنه: «امْحُ رسولَ الله»، قال: لا والله لا أَمحوكَ أبدًا، فأخذَ رسولُ الله ﷺ وليس يُحسِنُ يكتب، فكتب: «هذا ما قاضى عليه محمّدُ بنُ عبد الله، لا يُدْخِلُ مكّةَ السِّلاحَ إلا السَّيفَ في القِرَابِ، وأنْ لا يَخرُجَ من أهلِها بأَحَدٍ إن أراد أنْ يَتْبعَه، وأن لا يَمْنَعَ من أصحابه أَحدًا إذا أراد أن يُقِيمَ بها». الحديثَ[1].

والجواب ما قال مُحيي السُّنة: يعني: لو كنتَ تَكْتُبُ أو تَقرأُ قبل الوحي لشَكَّ المُبْطِلُونَ[2].

قلت: ويؤيِّدهُ قولُـه تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَتْلُواْ مِن قَبْلِهِۦ مِن كِتَـٰبٍ﴾؛ أي: من قَبْـلِ إنزالِنـا إليكَ الكتابَ.

وقال الشيخ مُحيي الدِّين النَّواوي في «شرح صحيح مسلم»: وكما جاز أن يتلوَ جاز أنْ يَخُطَّ، ولا يَقْدَحُ هذا في كونه أُمِّيًّا، إذ ليستِ المُعجزةُ مجرَّدَ كونِه أُمِّيًّا، فإنَّ المعجزةَ حاصلةٌ بكَوْنه أوَّلًا كذلك، ثم جاء بالقرآن وبعُلوم لا يَعلَمُها الأُمِّيُّونَ. وقالوا: إنَّ اللـهَ تعالى علَّمَه ذلك حينئذٍ، حِينَ كَتَب، وجَعَل هذا زيادةً في مُعجزتِه، فإنَّه كان أُمِّيًّا، فكما علَّمَه ما لم يكن يَعْلم منَ العلمِ وجَعَله يقرأُ ما لم يَقرأْ، ويَتْلو ما لم يَتْلُ، كذلك عَلَّمه أن يَكتُبَ ويَخُطَّ ما لم يَخُطَّ بعدَ النُّبوةِ. واحتَجُّوا أيضًا بآثار جاءتْ في هذا عن الشَّعبيِّ وبعضِ السَّلفِ، فإنَّ النبيَّ ﷺ لم يَمُتْ حتّى كَتَب. تَمَّ كلامُه[3].

ويمكنُ أن يُقالَ سبيلُ هذه الكتابةِ مع هذه الآيةِ سبيلُ قولِه:

هل أنـتِ إلّا أُصْبَـعٌ دَمِيتِ ... وفي سَـبيل الله مـا لَقِيتِ[4]

---

(١) أخرجه البخاري (٢٦٩٨) ومسلم (١٧٨٣) وأحمد (١٨٦٥٨) والدارمي (٢٥٠٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٢٤٩).

(٣) «شرح صحيح مسلم» (١٢: ١٣٧).

(٤) انظر هذا الخبر في: «صحيح البخاري» (٢٨٠٢) و«صحيح مسلم» (١٧٩٦) وغيرهما.

ألا ترى أنّك إذا قلتَ في الإثبات: رأيتُ الأميرَ يخُطُّ هذا الكتابَ بيَمينِه، كان أشدَّ لإثباتِك أنه تولّى كِتْبتَه، فكذلك النَّفيُ ﴿بَلْ﴾ القرآن ﴿ءَايَٰتٌۢ بَيِّنَٰتٌ فِى صُدُورِ﴾ العلماءِ به وحُفّاظِه، **وهُما من خصائصِ القُرآن**: كونُ آياتِه بيِّناتِ الإعجاز، وكونُه محفوظًا في الصُّدورِ يَتلوه أكثرُ الأُمّةِ ظاهرًا؛ بخِلافِ سائرِ الكُتُب، فإنّها لم تكُنْ مُعجِزات، وما كانت تُقرَأُ إلّا من المصاحِف. ومنه ما جاءَ في صفةِ هذه الأمّة «**صُدورُهم أناجيلُهم**».

ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمَا عَلَّمْنَٰهُ ٱلشِّعْرَ وَمَا يَنۢبَغِى لَهُۥٓ﴾[يس: ٦٩]، قال المصنف: «ما هو إلّا كلامٌ من جِنْس الكلامِ الذي يُرْمى به على السَّليقةِ من غير صَنْعَةٍ وقَصْدٍ إلى ذلك، ولا التفاتٍ منه إليه»، ويَعضُدُه قولُ راوي الحديثِ: «وليس يُحسِن يَكْتُبُ».

قال في تفسيرِ قولِه تعالى: ﴿أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ [السجدة: ٧]: «حقيقتُه: يحسن معرفته؛ أي: يَعرِفُه معرفةً حسنةً بتحقيق وإتقان».

وفي «الروضة»: ومِمّا عُدَّ منَ المحرَّماتِ الشِّعرُ والخَطُّ، وإنّما يَتَّجهُ القولُ بتحريمهما لمَنْ يقول: إنه ﷺ كان يُحسِنُهما، وقد اختُلف فيه؛ فقيل: كان يُحسنهما لكنه يمتنع منهما. والأصحُّ: أنه كان لا[١] يُحسنهما. ثم قال صاحبُ «الروضة»: ولا يمتنع تحريمهما وإن لم يُحسنهما، والمرادُ تحريمُ التَّوصُّلِ إليهما[٢].

قوله: (**وهما من خصائصِ القرآنِ**) مفسَّرٌ بقوله: «كَوْنُ آياتهِ بَيِّناتِ الإعجازِ» وبقوله: «كَوْنُه محفوظًا في الصُّدور»، يدلُّ عليه قوله: «بخلاف سائرِ الكُتبِ»، فعلى هذا «بل» إضرابٌ عن مفهوم الآيتَينِ السابقتَينِ. المعنى: وكذلك أنزَلْنا إليكَ الكتابَ، والحال أنَّك أُمِّيٌّ ما كنتَ تَتْلُو مِنْ قَبلهِ من كتابٍ ولا تَخُطُّه بيَمينِكَ، بل ذلك الإنزالُ معجزةٌ خارقةٌ للعادات، وهي كَوْنُها في نفسِها آياتٍ بيِّناتٍ؛ لبلاغَتِها وفَصاحَتِها، وكَوْنُه اختُصَّ بأنْ حُوفِظَ [عليه] في صُدور العلماءِ دونَ سائر الكُتبِ.

قوله: (**صُدورُهم أَناجِيلُهم**)، **النهاية**: في صفة الصَّحابة: «معه قومٌ صُدورُهم

---

(١) لفظة «لا» سقطت من (ط).

(٢) «روضة الطالبين» (٧: ٥).

﴿وَمَا يَجْحَدُ﴾ بآياتِ الله الواضحة، إلّا المُتوغِّلون في الظُّلمِ المُكابِرون.

[﴿ وَقَالُوا۟ لَوْلَآ أُنزِلَ عَلَيْهِ ءَايَٰتٌ مِّن رَّبِّهِۦ ۖ قُلْ إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ مُّبِينٌ * أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ * قُلْ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا ۖ يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ ﴾ ٥٠-٥٢]

قُرِئ: (آيةٌ) و﴿ءَايَٰتٌ﴾ أرادُوا: هَلّا أُنزِلَ عليه آيةٌ مثلُ ناقةِ صالحٍ ومائدةِ عيسى عليهما السَّلام، ونحوُ ذلك ﴿إِنَّمَا ٱلْءَايَٰتُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ يُنزِلُ أيَّتَها شاء، ولو شاءَ أن يُنزِلَ ما تقترِحونَه لفَعل ﴿وَإِنَّمَآ أَنَا۠ نَذِيرٌ﴾ كُلِّفتُ الإنذارَ وإبانتَه بما أُعطِيتُ من الآيات، وليسَ لي أن أتخيَّرَ على الله آياتِه فأقول: أُنزِلَ عليَّ آيةُ كذا دون آيةِ كذا، معَ علمِي أنّ الغرَضَ من الآيةِ ثُبوتُ الدَّلالة، والآياتُ كُلُّها في حُكمِ آيةٍ واحدةٍ في

أناجيلُهم»[(١)]: هي جمعُ إنْجيلٍ، وهي اسمُ كتابِ الله المنزَّلِ على عيسى ـ صلواتُ الله عليه ـ وهو عِبْرانيٌّ وسُريانيٌّ، وقيل: عربيٌّ، يريد أنّهم يقرؤون كتابَ الله عن ظَهْر قُلوبِهم، ويَجمعُونَه في صُدورِهم حِفْظًا. وفي روايةٍ: «وأَناجِيلُهم في صُدورِهم»؛ أي: كتبهم محفوظة فيها.

ورُويَ في بعض كُتب التَّفسير في الكتابَينِ في صفة النبيِّ ﷺ وأُمَّته: يجتزئ بالبُلْغَةِ[(٢)]، ويَلْبَسُ الشَّمْلَةَ مع عَصَابَةٍ، وأَناجِيلُهم في صُدُورِهم. ورُويَ في بعض كتب التفسير: «وقَرابينهُم من نُفوسِهم»[(٣)].

قوله: (قرئ: «آيةٌ»، و﴿ءَايَٰتٌ﴾)، «آيةٌ»: ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: ﴿ءَايَٰتٌ﴾.

(١) قوله: «في صفة الصحابة: معه قوم صدورهم أناجيلهم» سقط من (ط).

(٢) وهي القَدْرُ اليسير من الطعام. ولتمام الفائدة انظر: «الكشف والبيان» للثعلبي (٤: ٢٩٢).

(٣) وأخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (٩٩٠٣) من حديثِ ابن مسعودٍ رضي الله عنه.

ذلك، ثمّ قال: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ آيةً مُغنيةً عن سائرِ الآيات ـ إن كانُوا طالِبينَ للحقِّ غيرَ مُتعنِّتين ـ **هذا القرآنُ الذي تدومُ تلاوتُه عليهم في كُلِّ مكانٍ** وزمان، فلا يزالُ معهم آيةً ثابتةً لا تزولُ ولا تضمَحِلّ. كما تزولُ كلُّ آيةٍ بعدَ كونِها، وتكونُ في مكانٍ دونَ مكان.

إنّ في مثلِ هذه الآيةِ الموجودةِ في كلِّ مكانٍ وزمانٍ إلى آخرِ الدَّهرِ ﴿لَرَحْمَةً﴾: **لَنِعمةً عظيمةً لا تُشكَر**، وتذكرةً ﴿لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ وقيل: أوَلَم يكفِهم، يعني: اليهودَ

قوله: (**هذا القرآنُ الذي تَدُوم تلاوتُه عليهم في كلِّ مكانٍ**) إلى آخره، هذه المُبالَغاتُ إنَّما نَشأَتْ من وضع ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ﴾ موضعَ «القرآنِ»؛ لأنَّه مشتملٌ على صيغة التَّعظيم، فدلَّ على عظمة المنزَّل، واللّام في ﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ للجنس، فدلَّ على الكمالِ، أو للعهد فدلَّ على ما عُرف واشتُهر في البلاغة.

ثم في استئنافِ ﴿يُتْلَىٰ﴾ وتخصيصِه بالمضارع وجَعْلِه علَّةً للمنزَّل الدلالةُ على الاستمرار زمانًا ومكانًا، وإليه الإشارةُ بقوله: «هذا القرآن الذي تَدُوم تِلاوتُه عليهم في كلِّ مكانٍ وزمانٍ»، ثم تعليل الجملة بقوله: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً﴾ تَـتْمِيمٌ لذلك المعنى.

قوله: (**إنَّ في مِثْل هذه الآيةِ الموجودةِ**) الـمِثْلُ: يُستعمل كنايةً عن ذات الشَّيء إذا كان متَّصفًا بأوصافٍ يَشترك فيها غيرُه تحقيقًا أو فرضاً، وهاهنا لـمّا وَصَف القرآنَ بتلك الصفاتِ الفائقةِ وعقَّب بقوله ذلك لِيُستحضرَ بجميع صفاتِه، وآذَنَ بأنَّ القرآنَ جديرٌ بأنْ يكونَ رحمةً وذِكْرى، لِـمَا له تلك الخِصَالُ الكاملةُ على سبيل التَّعليل. والقولِ الكُلِّيِّ، حَسُنَ أن يُقالَ: إنَّ في مثل هذه الآيةِ كذا وكذا، ونَظيرُه في الكناية قولُهم: العَربُ لا تَخْفِرُ الذِّمَمَ.

قوله: (﴿لَرَحْمَةً﴾ **لَنِعْمَةً عظيمةً لا تُشْكَرُ**) يُريد: أنَّ التَّنكيرَ في ﴿لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ﴾ للتَّعظيم، وأنَّها رحمة لا يُقادَرُ قَدْرُها، وتَذكرةٌ؛ أي: تَذْكرة للمؤمنينَ. وفيه تعريضٌ بمَن لم يَرفعْ به رأسًا، ويقترحُ آياتٍ غيرَها، لا نِسْبةَ بينَها وبينَها، يعني: أَوْلَيْناهُم تلكَ النِّعمةَ المُتكاثِرةَ الفوائدِ لِيَشْكُروها ويَعْرفوا حقَّها بأنْ يؤمنوا، وهم عَكَسوا وكَفَروا بها وقالوا: لولا نُزِّل عليه آيةٌ.

أنّا أنزَلنا عليك الكِتابَ يُتلى عليهم بتحقيق ما في أيديهم من نَعتِك ونَعتِ دينِك. وقيل: **إنّ ناسًا من المُسلِمين** أتَوْا رسولَ الله ﷺ بكَتِفٍ قد كتبُوا فيها بعضَ ما تقولُ اليهود، فلمّا أن نظرَ إليها ألقاها وقال: كفى بها حماقةَ قومٍ أو ضلالةَ قومٍ أن يَرغَبُوا عمّا جاءَهم به نبيُّهم إلى ما جاءَ به غيرُ نبيِّهم، فنزلت. **والوجه: ما ذكرنا.** ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيْنِى وَبَيْنَكُمْ شَهِيدًا﴾ أنّي قد بلَّغتُكُم ما أُرسِلتُ به إليكم وأنذَرْتُكم، وأنّكم قابلتُمُوني بالجَحدِ والتّكذيب، ﴿يَعْلَمُ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ فهو مُطَّلِعٌ على أمري وأمرِكُم، وعالِمٌ بحَقّي وباطِلِكُم ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ﴾ منكم، وهو ما تعبُدونَ من دُونِ الله ﴿وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ وآياتِه ﴿أُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ **المَغبُونونَ في صَفقَتِهم**؛ ....

قوله: (**إنَّ ناسًا منَ المسلمينَ**) الحديثَ، من رواية الدارميِّ عن يَحيى بنِ جَعْدةَ قال: أُتيَ النبيُّ ﷺ بكَتِفٍ فيه كتابٌ، فقال: «كفى بقومٍ ضَلالًا أنْ يَرْغَبُوا عمّا جاء به نَبيُّهم، إلى ما جاء به غيرُ نَبيِّهم، أو كتابٍ غيرِ كتابِهم»(١)، فأَنزلَ اللهُ ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ﴾ الآيةَ.

قوله: (**والوَجْهُ ما ذَكَرْنا**) أي: المعنى: أوَلَم يَكْفِهِم آيةٌ مُغْنيةٌ عن سائر الآياتِ؟ لأنَّه لا يلزمُ(٢) منَ الوَجْه الثاني كَوْنُه معجزةً بالغةً حَدَّ الإعجازِ والكمالِ، ومِنَ الثالث كَونُه معجزةً أصلًا، والكلامُ في المُعجِزَة كقولهم: «لولا أُنزل عليه آيةٌ»، يدلُّ عليه ما في «المعالم»(٣) و«المطلع»: هذا جوابٌ لقولهم: «لولا أُنزِلَت عليه آيةٌ من ربِّه».

قوله: (**المَغْبُونونَ في صَفْقَتِهم**) إشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱلْبَٰطِلِ وَكَفَرُوا۟ بِٱللَّهِ﴾ استعارةٌ للاشتراء والبيع تقديرًا، و﴿ٱلْخَٰسِرُونَ﴾ قرينةٌ للاستعارة، فإنَّ الخُسرانَ لا يُستعمل حقيقةً إلّا في التِّجارة المُتعارَفةِ. شَبَّه استبدالَ الكُفرِ بالإيمانِ المُستَلْزِمِ للعقابِ بالاشتراء المُستَلْزِمِ للخُسْرانِ.

---

(١) أخرجه الدارمي (٤٧٨) و(٤٩٥) بإسنادٍ مرسلٍ صحيح.

(٢) في (ط): «لأنه لا يعلم».

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٢٥٠).

حيثُ اشتَرَوْا الكُفرَ بالإيمان، **إلّا أنّ الكلامَ وردَ مَورِدَ الإنصاف**، كقولِه: ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ: ٢٤]، وكقَولِ حسّان:

فشَرُّكُما لخَيرِكُما الفِداءُ

ورُوِيَ أنّ كعبَ بنَ الأشرفِ وأصحابَه قالُوا: يا مُحمَّد، **مَن يَشهَدُ لك بأنك رسولُ الله؟ فنزَلَت.**

قوله: (**إلّا أنَّ الكلامَ وَرَدَ مَوْرِدَ الإنصافِ**) أي: على أُسلوبِ الاستدراجِ والكلامِ المُنْصِفِ[1]، وذلك أنَّ قولَه: ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ شَهِيدٗاۖ يَعۡلَمُ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۗ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱلۡبَٰطِلِ﴾ الآيـةَ كلامٌ فيـه وَعيدٌ شديدٌ، وتهديـدٌ عظيمٌ، لـكن لم يُكافِحْ به مَنْ خُوطِبَ بأنْ لم يَقُلْ: والذين آمنوا بالباطل منكم، بل جيءَ به عامًّا على الغَيْبةِ، ولم يُصـرِّحْ بما كان منهم من الجَحْد والتَّكذيبِ ليتفكَّروا فيه، ويَنظُروا: هل هم مِنَ الجاحِدينَ للحقِّ أو مِنَ المُنصِفِينَ، أو مِنَ الذين آمنوا بالله وكَفَروا بالطَّاغوتِ أو خلافِه، أو كانوا مُحِقِّينَ أو مُبْطِلِينَ؟ فحينئذٍ يُنْصِفُون من أنفُسِهم ويُذعِنون للحقِّ، كما أنَّ حسّانَ وَبَّخ المخاطَبَ في صَدر البيت بقولِه:

أَتَهْجُوهُ ولسـتَ له بكُفْءٍ[2]

ثم أَبرزَ الكلامَ على الإنصافِ حيث لم يُبيِّنِ الشِّريرَ والخَيِّرَ بقوله:

فشَرُّكُـما لِـخَيْرِكُما الفِـداءُ

فقولُه: «إلا أنَّ الكلام وَرَد» متعلِّقٌ بقوله: «فهو مُطَّلِعٌ على أَمْري» إلى آخِره؛ يعني: كان مِنْ ظاهِرِ ما يَقتضيه الكلامُ أنْ يُقالَ: عالمٌ بحقِّي وباطِلِكُم، والذين آمنُوا بالباطِلِ منكم، إلى آخِره، ولكنَّ الكلامَ وَرَدَ مَورِدَ الإنصافِ.

قولـه: (**من يشهـد لك بأنّك رسولُ الله؟ فنـزلتْ**) أي: قولُـه: ﴿قُلۡ كَفَىٰ بِٱللَّهِ بَيۡنِي وَبَيۡنَكُمۡ شَهِيدٗا﴾.

---

(١) في (ف): «المصنف»، وهو خطأ.

(٢) سبق تخريجه.

[﴿وَيَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ * يَسْتَعْجِلُونَكَ بِالْعَذَابِ وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ * يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ مِن فَوْقِهِمْ وَمِن تَحْتِ أَرْجُلِهِمْ وَيَقُولُ ذُوقُوا مَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ٥٣-٥٥]

كانَ استِعجالُ العذابِ استِهزاءً منهم وتكذيبًا، والنَّضرُ بنُ الحارثِ هُوَ الذي قال: اللَّهمَّ أمطِر علينا حجارةً من السَّماء، كما قالَ أصحابُ الأيكَة: ﴿فَأَسْقِطْ عَلَيْنَا كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ﴾ [الشعراء: ١٨٧]. ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ﴾ قد سمّاهُ اللـهُ وبيَّـنَه في اللَّوح لِعذابِهم، وأوجبَتِ الحكمةُ تأخيرَه إلى ذلك الأجلِ المسَمّى ﴿لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ **عاجلًا**. والمُرادُ بالأجل: الآخِرة، لِما رُوِيَ أنّ اللـهَ عزَّ وجلَّ وعَدَ رسولَ الله ﷺ أن لا يُعذِّبَ قومَه ولا يستأصِلَهم، وأن يُؤَخِّرَ عذابَهم إلى يومِ القيامة. وقيل: يومُ بَدْر. وقيل: وقتُ فنائِهم بآجالِهم، ﴿لَمُحِيطَةٌ﴾ **أي: ستُحيطُ بهم** ﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمُ الْعَذَابُ﴾ **أو هيَ مُحيطةٌ بهم في الدُّنيا**، ....

فإنْ قلتَ: كيف الجمعُ بين هذا وبينَ قولِه تعالى: ﴿وَادْعُوا شُهَدَاءَكُم مِّن دُونِ اللَّهِ﴾ [البقرة: ٢٣]؟ لا تَسْتَشْهِدُوا بالله، ولا تقولوا: اللـهُ يَشهدُ أنَّ ما نَدَّعِيه حقٌّ، كما يقولُه العاجزُ عن إقامة البيِّنَةِ.

قلت: المراد بالشَّهيد في هذه الآية: إظهارُ المُعجزةِ القاهرة على يَدِه، وإنزالُ هذا الكتاب الذي لا يزال معه آيةً ثابتةً في كلِّ مكانٍ وكلِّ زمانٍ يَشهدُ بذلك الآيةُ السابقةُ.

قوله: (﴿لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾ **عاجلًا**) يدلُّ على هذا المقدَّر قولُه: ﴿وَلَوْلَا أَجَلٌ مُّسَمًّى﴾، وقولُه: ﴿وَلَيَأْتِيَنَّهُم بَغْتَةً وَهُمْ لَا يَشْعُرُونَ﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على ﴿لَّجَاءَهُمُ الْعَذَابُ﴾؛ نحو: أَعجَبَني زيدٌ وكرمُه.

قوله: (**أي: سَتُحيطُ بهم**) أي: أصلُ الكلامِ هذا، ولكن جيءَ بالجملة الاسميَّةِ مؤكَّدةً باللّام، و«إنَّ» لِيُؤْذنَ بأنَّ إخبارَ الله عن الكائنِ واقعٌ البتَّةَ، لِصِدْق وَعْدِه ووَعيدِه؛ نحو قولِه تعالى: ﴿إِنَّا فَتَحْنَا لَكَ فَتْحًا مُّبِينًا﴾ [الفتح: ١]، وعلى هذا: ﴿يَوْمَ يَغْشَاهُمُ﴾ منصوبٌ بـ«مُحِيطةٌ».

قوله: (**أو هي مُحِيطةٌ بهم في الدُّنيا**) تُنزِّلُ إحاطةُ أسبابِ العذابِ بهم منَ الكُفر والمعاصي

لأنّ المعاصيَ التي تُوجِبُها محيطةٌ بهم. أو: لأنّها مآلُهم ومَرجِعُهم لا محالةَ فكأنّها السّاعةُ محيطةٌ بهم. و﴿ يَوۡمَ يَغۡشَىٰهُمُ ﴾ على هذا مَنصوبٌ بمُضْمَر، أي: يومَ يغشاهُمُ العذابُ كانَ كَيْتَ وكَيْت. ﴿مِن فَوۡقِهِمۡ وَمِن تَحۡتِ أَرۡجُلِهِمۡ﴾ كقَولِه تعالى: ﴿ لَهُم مِّن فَوۡقِهِمۡ ظُلَلٞ مِّنَ ٱلنَّارِ وَمِن تَحۡتِهِمۡ ظُلَلٞ﴾ [الزمر: ١٦]، ﴿وَيَقُولُ ﴾ قُرِئَ بالنُّونِ والياءِ ﴿مَا كُنتُمۡ تَعۡمَلُونَ﴾ أي: جزاءه.

[﴿ يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾ ٥٦]

معنى الآية: أنّ المُؤمِنَ إذا لم يتَسهَّلْ له العِبادةُ في بلدٍ هو فيه، ولم يتمَشَّ لهُ أمرُ دينِه كما يُحِبُّ فليُهاجِر عنه إلى بلَدٍ يُقدِّرُ أنه فيه أسلَمُ قلبًا وأصحُّ دينًا وأكثَرُ عبادةً وأحسَنُ خُشوعًا. ولعَمْري إنّ البِقاعَ تتفاوَتُ في ذلك التَّفاوُتَ الكثير، ولقد جرَّبْنا وجرَّبَ أوَّلُونا، فلَمْ نَجِد فيما دُرْنا ودارُوا أعوَنَ على قَهرِ النَّفسِ وعصيانِ الشَّهْوة، وأجمَعَ للقَلبِ المُتلفِّت، وأضمَّ للهَمِّ المُنتَشِر، وأحثَّ على القناعة، وأطرَدَ للشَّيطان، وأبعَدَ من كثيرٍ من الفِتَن، وأضبَطَ للأمرِ الدِّينيِّ في الجُملة؛ من سُكنى حرَمِ الله وجِوارِ بيتِ الله، فللّهِ الحَمدُ على ما سَهَّلَ من ذلك وقَرَّب، ورزَقَ من الصَّبرِ وأوزَعَ من

منزلةَ إحاطةِ العذاب نَفْسِه؛ إطلاقًا لاسم المسبَّب على السَّببِ.

قوله: (أو لأنّها مآلُهم ومَرْجِعُهم لا محَالَة) يريد أنَّ «ما» للوُقوع كالواقعِ لِتَظاهُرِ أسبابِه؛ نحو: مُتْ، وهو من باب المَجازِ باعتبار ما يَؤُولُ.

قوله: (كَيْتَ وكَيْتَ) كنايةٌ عمّا يَقْصُر الوَصفُ عن بَيانِه؛ أي: حَدَثَ ووَقَع أمرٌ عظيمٌ، وخَطْبٌ جَسيمٌ، منَ الانتقام منَ المستهزئين وقَهْرِ المُكذِّبينَ، وتَشَفِّي غَليلِ المؤمنينَ، إلى غير ذلك، ولو قيل: واذكُرْ يومَ يغشاهُم، لم يُفِدْ هذه الفوائدَ.

قوله: (﴿وَيَقُولُ ﴾ قُرِئَ بالنُّونِ والياءِ) بالنُّون: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمرٍو وابنُ عامر، والباقون: بالياء[1].

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٣.

الشُّكر. وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ فَرَّ بدينهِ مِن أَرضٍ إلى أرضٍ وإنْ كانَ شبرًا مِنَ الأرض؛ استوجَبَ الجنَّةَ وكانَ رفيقَ إبراهيم ومُحمّد» وقيل: هيَ في المُستَضْعَفينَ بمَكّةَ الذين نَزلَ فيهم: ﴿أَلَمْ تَكُنْ أَرْضُ ٱللَّهِ وَٰسِعَةً فَتُهَاجِرُواْ فِيهَا﴾ [النساء: ٩٧] وإنّما كانَ ذلكَ لأنّ أمرَ دينِهم ما كانَ يستَتِبُّ لهم بينَ ظَهْرانَي الكفَرة، ﴿فَإِيَّٰىَ فَٱعْبُدُونِ﴾ في المُتكلِّم، نحو: إيّاه ضربتُه، في الغائبِ **وإيّاك عضَّتْك**، في المُخاطَب. والتّقدير: **فإيّايَ فاعبُدُوا فاعبُدون**. فإنْ قلت: ما معنى الفاءِ في ﴿فَٱعْبُدُونِ﴾ وتقديم المفعُول؟ قلت: الفاءُ جَوابُ شرطٍ محذوف؛ لأنّ المعنى: إنّ أرضي واسِعةٌ فإنْ لـم تُخلِصُوا العبادةَ لي في

قوله: (**وإيّاكَ عَضَّتْكَ**) بالعين المُهمَلة والضّادِ المُعجَمةِ، والفاعلُ مقدَّرٌ، وهو الحربُ، «وإيّاك» منصوبٌ على شَريطة التَّفسير.

الأساس: مِنَ المُستعار: عَضَّه الأمرُ: اشتدَّ عليه، وعضَّتْهُ الحربُ.

قوله: (**فإيّايَ فاعبُدوا فاعبُدون**)، يُريد أنَّ «إيايَ» لا يجوزُ أن يكون مَعْمولًا لهذا المَذْكورِ؛ لأنّه اشتَغَل عنه بضَميرِه، فوَجَب تقديرُ مُفسِّرٍ، وهو قولُه: «فاعبُدوا» وهو العاملُ في «إيّايَ»، والفاءُ الأُولى جوابُ شرطٍ محذوفٍ والثانية كذلك، لكن أُنِيبَ مَنابَه تقدُّمُ المفعول، المعنى: يا عبادي إنَّ أرضي واسعةٌ. وإذا كان كذلك فأَخْلِصُوا لي العبادةَ أينما كنتُم، فإنْ لم تَتمكَّنوا منَ الإخلاص في أرضٍ فأَخْلِصُوها في أرضٍ تَتمكَّنون منه فيها.

قال الزَّجاجُ: «إيّايَ» منصوبٌ بفعل مضمَرٍ يُفسِّرُه الظّاهرُ؛ أي: فاعبُدوا إيّايَ فاعبدوني، ولا يجوز انتصابه بالمذكور؛ لأنه مشغول بالضمير. وإذا قلت: «فإيّايَ فاعبُدوا» فـ«إيّايَ» منصوبٌ بما بعدَ الفاءِ، ولا تَنصبه بفعل مُضمَرٍ، كما إذا قلتَ: بزيدٍ فامْرُرْ، فالباء متعلِّقة بـ«امْرُرْ»، وإذا قلتَ: زيدًا فاضربْ، فالفاء لا يَصلُح إلا أن تكونَ جوابًا للشَّرط، كأن قائلًا قال: أنا لا أضربُ عمرًا، ولكنّني أضربُ زيدًا. ثم قلتَ: زيدًا فاضْرِبْ، فجعلتَ تقديمَ الاسم بَدَلًا من لفظك بالشَّرطِ، كأنك قلت: إذا كان الأمر على ما قَصَدتَ فاضرِبْ زيدًا. هذا مذهبُ جميع البَصريّينَ[1].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٢).

أرضٍ فأخلِصوها لي في غيرِها، ثمّ حُذِفَ الشرطُ وعُوِّضَ من حَذْفِه تقديمُ المفعول، مع إفادةِ تقديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاص.

[﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِۖ ثُمَّ إِلَيْنَا تُرْجَعُونَ﴾ ٥٧]

لـمّا أمرَ عبادَه بالحِرصِ على العِبادةِ وصِدْقِ الاهتمامِ بها حتّى يتطلَّبُوا لها أوفَقَ البلادِ **وإن شَسعت**، أتبعَه قولَه: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَآئِقَةُ ٱلْمَوْتِ﴾ أي: واجِدةٌ مرارَتَه وكَرْبَه **كما يجِدُ الذائقُ طَعمَ المَذُوق.** ....

قوله: (**ثم حُذِفَ الشرطُ وعُوِّضَ مِنْ حَذْفِه تقديمُ المفعولِ، مع إفادةِ تَقْديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاص**) يعني: لـمّا حُذف الشَّرطُ لدلالة الفاعليَّة، وعند الحَذْف خَفِيَ أمرُ المقدَّرِ أنَّه مِنْ أيِّ جنسٍ هو، فعُوِّض من ذِكْره تقديمُ المفعولِ معَ إفادةِ تَقْديمِه معنى الاختصاصِ والإخلاصِ، يعني: لـمّا حُذف لدلالة الفاعليَّةِ وعندَ الحَذْفِ خَفِيَ أمر المقدَّر أنَّه من أيِّ جنس هو فعوض من ذِكْره تقديمُ المفعولِ[1]، فإنَّه يُفيد الإخلاصَ ضِمْنًا لدلالتِه على الاختصاصِ، والاختصاصُ والإخلاصُ من وادٍ[2] واحدٍ، وإنّما أَخَّرْنا المفسَّرَ على المنصوبِ ليُفيدَ الاختصاصَ لاقتِضاء المَقامِ، وهو قولُه: «لأنَّ أَمْرَ دِينِهم ما كان يَسْتَتِبُّ لهم بينَ ظَهْرانَيِ الكَفَرة».

قوله: (**وإنْ شَسَعَتْ**) أي: بَعُدَتْ. **الأساس**: سَفَرٌ شاسِعٌ، وقد شَسِعَ شُسُوعًا.

قوله: (**كما يجِدُ الذائقُ طَعْمَ المَذُوقِ**)، **الراغب**: الذَّوْقُ: وُجودُ الطَّعم بالفَم، وأصلُه فيما يَقِلُّ تَناولُه دُونَ ما يَكْثُر منه، فإنَّه يُقال له الأكلُ، واخْتِيرَ في القرآن لفظُ الذَّوْقِ في العذابِ؛ لأنَّ ذلك ـ وإن كان في التَّعارُفِ للقليل ـ فهو مُسْتَصْلَحٌ للكثير، فخَصَّه بالذِّكر لِيَعُمَّ الأمرَينِ، وكَثُرَ استعمالُه في العذاب نحو: ﴿لِيَذُوقُواْ ٱلْعَذَابَ﴾[النساء: ٥٦]؛ وقد جاء في الرَّحمةِ؛ نحوُ ﴿وَلَئِنْ أَذَقْنَا ٱلْإِنسَٰنَ مِنَّا رَحْمَةً﴾[هود: ٩][3].

---

(١) من قوله: «مع إفادة تقديمه» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) في (ط): «من باب».

(٣) «مفردات القرآن» ص٣٣٢.

ومعناه: إنّكم ميّتُون فواصِلُون إلى الجزاء، ومَن كانت هذه عاقِبتَه لم يكُن له بُدٌّ من التَّزوُّدِ لها والاستعدادِ بجَهْدِه.

[﴿ وَالَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ الْجَنَّةِ غُرَفًا تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا نِعْمَ أَجْرُ الْعَامِلِينَ * الَّذِينَ صَبَرُوا وَعَلَى رَبِّهِمْ يَتَوَكَّلُونَ ﴾ ٥٨-٥٩]

﴿لَنُبَوِّئَنَّهُم﴾ لنُنزِلَنَّهم ﴿مِّنَ الْجَنَّةِ﴾ علاليّ. وقُرِئ (لَنُثْوِيَنَّهم) منَ الثَّواء، وهو

قوله: (ومعناه: إنَّكم مَيِّتون فواصِلُون إلى الجزاء) فإنْ قلتَ: لِمَ خالَفَ التِّلاوةَ حيث أَتى بالفاء، وفيها «ثم»، وشَتّانَ ما بينَهما؟

قلت: الفاءُ الكاشفيَّةُ فَصيحةٌ، وليست للتَّعقيبِ المذكورِ؛ لأنَّ بينَ الموتِ والـمُثُولِ بَيْنَ يَدَي الـمَلِكِ الجبّارِ في دار الجزاء تَراخِيًا؛ ولهذا جيءَ في التَّنزيل بـ«ثُمَّ»، كأنَّه قيل: ثمَّ إنَّكم مَيِّتون فتُقبرون، ثم تُنشَرون فواصِلُون عَقِيبَه إلى الجزاء؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ أَمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾[البقرة: ٢٨]. وفائدةُ العُدُولِ الإشعارُ بأنَّ ما هو آتٍ آت، كأنَّ مَنْ مات فقد قامَتْ قيامتُه، وتَرتَّب عليه الجزاءُ على نحوِ ما مرَّ في قوله: ﴿وَإِنَّ جَهَنَّمَ لَمُحِيطَةٌ بِالْكَافِرِينَ﴾.

ويُمكن أن تُحملَ «ثُمَّ» على التَّراخي في الرُّتبة، المعنى: يا عبادي الذين آمنُوا، إنْ يَصْعُب عليكم مُفارقةُ الأَوطانِ والهِجْرةُ إلى دار الغُربة للتَّخلِّي لعبادتي، فاعلَمُوا أنَّ الفُرْقةَ العُظمى ـ وهي الموت ـ لا بدَّ منها؛ لأنَّها مكتوبةٌ على كلِّ نَفْسٍ، ثُمَّ أصعبُ منها الحصولُ في دار الجزاء بَيِنَ يَدَي جبّار السَّماواتِ والأرضِ، يومَ نَضَع الموازينَ القِسْطَ، يومَ ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ﴾ [الزلزلة: ٧-٨]، ومَن كانت عاقبتُه هذه لم يكنْ له بُدٌّ من التَّزوُّد لها وأَخْذِ الأُهْبَةِ لها بمَجْهُوده.

قوله: (لَنُثْوِيَنَّهم) حمزةُ والكسائيُّ: بالثاء، مِنَ الثَّواءِ، وهي الإقامةُ؛ ساكنة من غير همز، والباقون: بالباء مفتوحة مع الهمزِ[١].

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٤.

النُّزولُ للإقامة. يُقال: ثَوى في المنزل، وأثوى هو، وأثوى غيرَه وثوى: غيرُ مُتعَدٍّ، فإذا تعَدّى بزيادةِ هَمزةِ النّقلِ لم يتجاوَزْهُ مَفعولًا واحدًا، نحو: ذَهب، وأذهبتُه. والوجهُ في تعدِيَتِه إلى ضَميرِ المُؤمِنين وإلى الغُرَف: إمّا إجراؤُه مَجرى لنُنْزِلَنَّهم ونُبوِّئنَّهم. أو حذفُ الجارِّ وإيصالُ الفِعل: **أو تشبيهُ الظَّرفِ المُؤقَّتِ بالمبهم**. وقرأَ يحيى بنُ وثّاب: (فنِعْمَ)، بزيادةِ الفاءِ ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ﴾ على مُفارَقةِ الأوطانِ والهجرةِ لأجلِ الدِّين. وعلى أذى المُشرِكين، وعلى المِحَنِ والمصائب، وعلى الطّاعات، وعنِ المعاصي، ولم يتوكّلُوا في جميعِ ذلك إلّا على الله.

[﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٍ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡۚ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ ٦٠]

لـمّا أمَرَ رسولُ الله ﷺ مَن أسلَمَ بمكّةَ بالهجرة، خافُوا الفقرَ والضَّيعة. فكانَ يقولُ الرَّجُلُ منهم: كيفَ أقدُمُ بلدةً ليسَ لي فيها معيشة، فنزلَت. والدّابّة: كلُّ نَفسٍ دبَّتْ على وَجهِ الأرض، عقَلتْ أو لم تَعقِل. ﴿لَا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾ لا تُطيقُ أن تَحمِلَه

قال مَكِّيٌّ: من قرأ بالثاء المثلَّثة من الثَّواء فـ﴿غُرَفًا﴾ منصوبٌ بحَذْف حرف الجرِّ؛ لأنَّه لا يتعدَّى إلى مفعولين. ولا يَحسُن أن يُنصبَ «الغُرَف» على الظَّرف؛ لأنَّ الفعل لا يتعدَّى إلى مفعولَين، يقول: بَوَّأْتُ زيدًا منزلًا. وأما قوله: ﴿وَإِذۡ بَوَّأۡنَا لِإِبۡرَٰهِيمَ مَكَانَ ٱلۡبَيۡتِ﴾ [الحج: ٢٦]، فاللّامُ زائدةٌ كزيادتها في ﴿رَدِفَ لَكُم﴾ [النمل: ٧٢] أي: رَدِفَكُم[١].

قوله: (**أو تَشبيهُ الظَّرفِ المؤقَّتِ بالمُبْهَمِ**) أي: المعيَّنِ المَحْدودِ، وهذا أسْهَلُ في المُنكَّر منه في المُعرَّف في قول القائل:

كما عَسَـــلَ الطَّريقَ الثَّعلَبُ[٢]

لِـمَا فيها منَ الإبهام، ومثل ﴿غُرَفًا﴾ في مجيئه ظرفًا منكرًا «أرضًا» في قوله: ﴿أَوِ ٱطۡرَحُوهُ أَرۡضًا﴾ [يوسف: ٩]. في «المطلع».

---

(١) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٧).

(٢) هذا جزء من عَجُزِ بيت لساعدةَ بن جُؤيّة الهذلي، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٣٦، ٢١٤).

لضَعفِها عن حَملِه ﴿ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾ أي: لا يرزُقُ تلكَ الدّوابَّ الضِّعافَ إلّا الله،

قوله: (**أي: لا يرزق تلك الدَّوابَّ الضِّعافَ**[1] **إلا الله**) هذا الحَصْرُ مُستفادٌ من بناء ﴿يَرۡزُقُهَا﴾ على الاسم الجامع، ومثل هذا التَّركيبِ يُفيدُ التَّخصيصَ عنده كما مرَّ في «سورة الرعد» عند قوله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ﴾ [الرعد: ٢٦].

وقوله: ﴿وَإِيَّاكُمۡ﴾ تتميم ومبالغة لمعنى الرازقية في قوله: ﴿ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا﴾، ومِنْ ثَمَّ قال: «ولا يَرزُقكُم أيضًا أيُّها الأقوياءُ إلّا هو وإن كنتم مُطيقِينَ»، ويُمكن أن يُستنبَطَ معنى التَّخصيص من مَضْمون الكلام، وذلك أنَّه تعالى ما حَرَّض المؤمنينَ على المُهاجَرَةِ بقوله: ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ﴾ إلى قوله: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾ إلّا وأنَّهم اعتقَدوا الضَّياعَ وخافوا الفقرَ، يَدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡعَلِيمُ﴾.

وتأويلُ المصنِّف ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لقولكم: نخشى الفقرَ والضَّيعةَ، ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ بما في ضمائركم، فمعنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾؛ أي: إنْ كان أمرُ دينِكُم لا يَسْتَتِبُّ بينَ الكَفرةِ، فاعلَموا أنَّ أرضي واسعةٌ، فهاجروا إلى ما يَتمكَّنُ فيه لكم ذلك الأمرُ. وفي لفظ ﴿وَٰسِعَةٞ﴾ إشعارٌ بالوَعد من الضِّيق إلى السَّعَة، وقد أنجزَ اللـهُ وَعْدَه في المدينة.

ولما أراد الوَعْدَ بالتَّوسعةِ في الآخرةِ والتَّسليةِ عن مُفارَقةِ الوطنِ قال: ﴿كُلُّ نَفۡسٖ ذَآئِقَةُ ٱلۡمَوۡتِۖ﴾ وعقَّبه بقوله: ﴿ثُمَّ إِلَيۡنَا تُرۡجَعُونَ﴾، وبَنَى عليه: ﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَنُبَوِّئَنَّهُم مِّنَ ٱلۡجَنَّةِ﴾.

ولمّا أَتمَّ أمرَ التَّسليةِ في مُفارَقةِ الأوطان وأراد أن يُزيلَ عنهم خوفَ الفقرِ أتى بقوله: ﴿ٱلَّذِينَ صَبَرُواْ وَعَلَىٰ رَبِّهِمۡ يَتَوَكَّلُونَ﴾؛ ليكونَ كالتَّخلُّصِ من حديث التَّوسعةِ في الأَمكِنَةِ إلى حديث التَّوسعةِ في الرِّزق، وهو قولُه: ﴿وَكَأَيِّن مِّن دَآبَّةٖ لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾.

ومِنْ ثَمَّ فسَّر المصنِّف الصَّبْرَ بقوله: «صَبَروا على مُفارَقَة الأوطانِ»، فيكون هذا الكلامُ نفيًا لِـمَا أَضْمَرُوا في أنفُسِهم من استشعارِ الخوفِ على الفقرِ إذا فارَقُوا أوطانَهم، وإثباتًا

---

(١) في (ف): «الصفات»، وهو خطأ.

ولا يرزُقُكم أيضًا أيّها الأقوياءُ إلّا هُو، وإن كنتُم مُطيقينَ لحَملِ أرزاقِكُم وكَسْبِها، لأنه لو لم يُقْدِرْكُم ولم يُقدِّر لكُم أسبابَ الكَسب، لكُنتُم أعجزَ من الدَّوابِّ التي لا تَحمِل، وعن الحسَن: ﴿لَّا تَحۡمِلُ رِزۡقَهَا﴾ لا تَدَّخِرُه، إنّما تُصبِحُ فيرزُقُها الله. وعن ابنِ عُيَينَة: ليسَ شيءٌ يَخْبأُ إلّا الإنسانُ والنَّملةُ والفأرة. وعن بَعضِهم: رأيتُ البُلبُلَ يحتَكِرُ في حِضْنَيه. ويقال: للعَقْعَقِ مَخابِئُ إلّا أنه يَنساها، ﴿وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ﴾ لقَولِكُم: نخشى الفقرَ والضَّيعة، ﴿ٱلۡعَلِيمُ﴾ بما في ضَمائِرِكم.

[﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ ٦١]

الضَّميرُ في ﴿سَأَلۡتَهُم﴾ لِأَهلِ مكّة، ﴿فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾ فكَيفَ يُصرَفُونَ عن تَوحيدِ الله وأن لا يُشرِكُوا به، مع إقرارِهم بأنه خالقُ السّماواتِ والأرض.

لِرازقيَّةِ الله تعالى على التَّوكيد البَليغِ، فيحصلُ الحَصْرُ من معنى نَفْي مُعتَقَدِهم وإثباتِ ما يُخالِفُه.

قوله: (لو لم يُقْدِرْكُم ولم يقدِّرْ لكم)، أَقْدَرَهُ: جعَلَه قادرًا، وقدَّره له: هَيّأهُ له، وهذا المعنى إنّما استُفِيدَ من عطفِ «إيّاكم» على ضمير الدَّوابِّ، وأنَّهم مشتركونَ معها في العَجْزِ.

قوله: (في حِضْنَيهِ)، الأساس: الحِضْنُ: ما دُون الإبطِ إلى الكَشْحِ، حَضَنتِ المرأةُ وَلَدَها، والحمامةُ بيضَها ومِحْضَنَةُ الحمامةِ، شِبْه قَصعتَينِ مُرَوَّحتينِ تُعمل من الطِّينِ[١].

قوله: (فكيف يُصرفونَ عن توحيدِ الله)، الجوهريُّ: صَرَفْتُ الرَّجلَ عنِّي فانصَرَفَ، وصَرَف اللـهُ عنك الأذى.

و«أن لا يشركوا به» عطفٌ على سبيل التَّفسير على قوله: «تَوْحيدِ اللّـهِ»، و«معَ إقرارِهم» حالٌ من فاعل «يُصْرَفون».

---

(١) عبارة الزمخشري في «أساس البلاغة» (حضن): والحمامةُ في محضنتها، وهي شبه قَصْعةٍ رَوْحاءَ تُعْمَلُ من الطين.

[﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ مِنۡ عِبَادِهِۦ وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ ﴾ ٦٢]

قَدَرَ الرِّزقَ وقَتَره بمعنى إذا ضيَّقه. فإن قلت: الذي رجَعَ إليهِ الضَّميرُ في قولِه: ﴿وَيَقۡدِرُ لَهُۥٓ﴾ هُوَ: مَن يشاء، فكأنّ بَسْطَ الرِّزقِ وقَدْرَه جُعِلا لواحد؟ قلت: ....

وفيه إشارةٌ إلى أنَّ الفاءَ في ﴿فَأَنَّىٰ﴾ جوابُ شرطٍ محذوفٌ مقدَّرٌ بعد جوابِ القَسَمِ السادِّ مَسَدَّ جواب الشَّرطِ، وهو: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾؛ أي: إذا كان جوابُهم عن قولِه: ﴿مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ﴾: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۖ فَأَنَّىٰ يُؤۡفَكُونَ﴾، والاستفهامُ ولَّد التَّعجُّبَ، يعني: كيف يُمنَعون عنِ التَّوحيدِ وهُم مُقِرُّون بأنَّه خالقُ السَّماواتِ.

قوله: (**قَدَرَ الرِّزقَ وقَتَره**) هذه الآيةُ ـ أعني قولَه: ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ ﴾ـ تكميلٌ لمعنى قولِه: ﴿ٱللَّهُ يَرۡزُقُهَا وَإِيَّاكُمۡ﴾، لأنَّ الأوَّلَ الكلامُ في الـمَرْزُوقِ وعُمومِه، وهذا في الرِّزقِ وبَسْطِه وقَتْرِه.

وقولـه: ﴿ وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ ﴾ مُعتَـرِضٌ لتـوكيدِ معنى الآيتينِ، وتَعرُّضٌ بأنَّ الذين اعتَمدتُم عليهم في الرِّزق مقرٌّونٌ بقُدرتنا وقُوَّتِنا؛ كقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ﴾ [الذاريات: ٥٨].

قوله: (**الذي رجع إليه الضَّميرُ**) يعني: إنَّ الضَّميرَ المجرورَ في قوله عائد إلى «مَنْ»، فيَلْزمُ منه أن يَجعلَ القَبْضَ والبَسْطَ لواحدٍ.

وأجاب أن الضَّميرَ غيرُ عائدٍ إلى «مَنْ»، بل وُضعَ موضعَ «من يشاء»، بجامع كونهما مبهمتين فيتعدد المرزوق، ويجوز أن يرجع إلى «من»، ويُرادَ به شخصٌ واحد، فيتعدد بحَسْبِ أحواله فيبسطُ له تارةً ويُقدِّر له أخرى.

وقلت: يمكُن أن يرجعَ إلى «مَنْ»، ويرادَ به العمومُ بدليل بيانِه بقوله: ﴿مِنۡ عِبَادِهِۦ﴾، فيكونَ التعددُ بحَسبِ أشخاصِه، فالمعنى: إنّ الله يبسطُ رزقَ بعضٍ ويُقدِّرُ رزْقَ بعضٍ، كما يقول: أكرمْتُ بني تميمٍ وأهنتُهم، ويريد البعضَ بقرينةِ المقام.

يَحتَمِلُ الوَجْهَينِ جميعًا: أن يُريدَ ويَقْدِرُ لمن يَشاء، فوضعَ الضَّميرَ موضِعَ «مَن يشاء»؛ لأنّ «مَن يشاء» مُبهَمٌ غيرُ مُعيَّن، وكان الضَّميرُ مُبهَمًا مثلَه، وأن يريدَ تعاقُبَ الأمرَيْنِ على واحدٍ على حسَبِ المصلَحة ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمٞ﴾ يعلَمُ ما يُصلِحُ العِبادَ وما يُفسِدُهم.

[﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءٗ فَأَحۡيَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ مِنۢ بَعۡدِ مَوۡتِهَا لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُۚ قُلِ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ ٦٣]

استحمَدَ رسول الله ﷺ على أنه ممّنْ أقرَّ بنَحوِ ما أقرُّوا به؛ ثمّ نفعَه ذلك في تَوحيدِ الله ونَفيِ الأندادِ والشُّركاءِ عنه، ولم يكُنْ إقرارًا عاطلًا كإقرارِ المُشرِكين؛ وعلى أنّهم أقرُّوا بما هُو حجّةٌ عليهم؛ حيثُ نسَبُوا النِّعمةَ إلى الله وقد جعَلُوا العبادةَ للصَّنَم، ثمّ قال: ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ﴾ **ما يقُولُون** وما فيهِ من الدَّلالةِ على بُطلانِ الشِّركِ وصحّةِ التَّوحيد. أو: لا يعقِلُون ما تُريدُ بقولِكَ الحمدُ لله، ولا يفطَنُون لِـمَ حَمِدتَ اللـهَ عندَ مَقالَتِهم؟

قوله: (**يحتمل الوجهين**[1] **جميعًا**) اللام للعهد؛ أي: الوجهين المذكورين في السؤال منطوقًا ومفهومًا؛ لأن قوله: «فكأنَّ بَسْطَ الرزقِ وقَدْرَه جعلا لواحد»، والحال أنهما للاثنين.

قوله: (**استحمَدَ رسولَ الله ﷺ**) أي: طلب منه أن يحمده.

الأساس: واستحمدَ الله على خلقِه: بإحسانِه إليهم وإنعامه عليهم.

قوله: (﴿**بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡقِلُونَ**﴾ **ما يقولون**) هذا مبنيٌّ على الوجه الثاني، وهو أنهم أقروا بما هو حُجّةٌ عليهم، وقوله: أو لا يعقلون ما تريد، مبنيٌّ على الوجهِ الأول، وهو قوله: «إنه أقر بنحو ما أقروا به»، والأول أظهر لمُقْتضى بل من الترقي، كأنه قيل: احمَدِ الله على ما أقروا بما هو حُجّةٌ عليهم، وعلى تبكيتِهم وإلزامِهم، بل على جهلهم، وأن ما قالوه دلّ على سَلْبِ عقولهم.

---

(١) في (ف): «للوجهَيْن»، وهو خطأ.

[﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ ۚ وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ ۚ لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾ ٦٤]

﴿هَٰذِهِ﴾ فيها ازدِراءٌ للدُّنيا وتصغِيرٌ لأمْرِها، وكيف لا يُصغِّرُها **وهي لا تَزِنُ عندَه جناحَ بَعوضة**، يريد: ما هيَ لسُرعةِ زَوالِها عن أهلِها وموتِهم عنها إلّا كما يلعَبُ الصِّبيانُ ساعةً ثمَّ يتفرَّقون. ﴿وَإِنَّ ٱلدَّارَ ٱلْـَٔاخِرَةَ لَهِىَ ٱلْحَيَوَانُ﴾ أي: ليسَ فيها إلّا حياةٌ مستَمِرّةٌ دائمةٌ خالدةٌ لا موتَ فيها، فكأنّها في ذاتِها حياة. والحيَوان: مصدرُ «حَيِيَ»، **وقياسُه: حَيَيان**، فقُلِبَت الياءُ الثانيَةُ واوًا، كما قالُوا: حَيْوَة، في اسمِ رجُل، **وبه سُمِّيَ ما فيه حياة: حيوانًا**. قالوا: **اشتَرِ من الموَتانِ** ولا تشتَرِ من الحَيَوان. وفي

قوله: (**وهي لا تزِنُ عنده جناحَ بعوضة**) مقتبس من قوله ﷺ: «لو كانت الدنيا تزن عند الله جناح بعوضة ما سقى كافرًا منها شربة ماء». أخرجه الترمذي عن سهل بن سعد[1].

قوله: (**وقياسه: حَيَيان**) قال أبو البقاء: فقُلِبت الياءُ واوًا؛ لئلا يلتبسَ بالتثنية، ولم يَقلب الفاء لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلها؛ لئلا يحذف أحد الألفين[2].

قوله: (**وبه سُمِّيَ ما فيه حياةٌ: حيوانًا**) قال صاحب «الكشف»: أما قولهم: الحيوان للنفس، فإنه في الأصل مصدر، وسمي به الشخص على تقدير أنه ذو الحياة[3].

قوله: (**اشْتَرِ من الـمَوَتان**)، **الجوهري**: الموتَانِ بالتحريكِ خلافُ الحيوان؛ أي: اشْتَرِ الأرضِينَ والدورَ، ولا تشترِ الرقيقَ والدوَاب. والنَّـزَوان من نزا نزوانًا، ونزا الذكر على الأنثى نِزا بالكسر، يقال ذلك في الحافر والظلف والسباع. والنفَضان: التحرك، نفضَ رأسَه ينفضُ نفضًا ونفوضًا. واللَّهَبان بالتحريك: إيقاد النار، وكذلك اللهيبُ واللُّهبان بالضم.

(١) أخرجه الترمذي (٢٣٢٠) وابن ماجه (٤١١٠)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ صحيح غريب من هذا الوجه.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٥).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٤٢).

بناءِ الحَيَوانِ زيادةُ معنًى ليسَ في بناءِ الحياة، وهي ما في بناءِ فَعَلانِ من معنى الحَرَكةِ والاضطِراب، كالنَّـزَوانِ والنَّـفَضانِ واللَّهَبان، وما أشبَهَ ذلك. والحياة: حرَكة، كما أنَّ الموتَ سُكون، فمَجيئُه على بناءٍ دالٍّ على معنى الحركة، مُبالغةٌ في معنى الحياة، **ولذلك اختيرَتْ على الحياةِ في هذا الموضِعِ** المُقتَضي للمُبالغة. ﴿لَوْ كَانُوا۟ يَعْلَمُونَ﴾: فلَمْ يُؤْثِرُوا الحياةَ الدُّنيا عليها.

[﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ إِذَا هُمْ يُشْرِكُونَ ۞ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ ﴾ ٦٥-٦٦]

فإنْ قلت: بمَ اتّصلَ قولُه ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ ﴾؟ قُلت: بمَحذوفٍ دَلَّ عليه ما وصَفَهُم به وشَرَحَ من أمرِهم، معناه: **هُم على ما وُصِفُوا به من الشِّركِ والعِناد** ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ فِى ٱلْفُلْكِ دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ كائِنين في صُورةِ من يُخلِصُ الدِّينَ لله

قوله: (**ولذلك اختيرت على الحياة في هذا الموضع**) أي: لما فيه من المبالغة اختيرت، وأن المقام يقتضي المبالغة؛ لأنه واقع في مقابل حياة الدنيا، فكما بولغَ في قلّةِ ثباتها وسرعة تقضيها حيث جعلت لهوًا ولعبًا تشبيهًا بلعب الصبيان، فإنهم يلعبون ساعة ثم يتفرقون؛ بولغ في دوامها وثباتها، كما قال: «ليس فيها إلا حياة مستمرة دائمة خالدة... فكأنها في ذاتها حياة».

قوله: (**هم على ما وُصِفوا به من الشرك والعناد** ﴿ فَإِذَا رَكِبُوا۟ ﴾)، يريد: أن الفاء للتعقيب، وفي الكلام معنى الغاية، كما في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمْ فِى ٱلْفُلْكِ﴾ إلى قوله: ﴿دَعَوُا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ ﴾ [يونس:٢٢]، يعني: هم مصروفون عن توحيد الله مع إقرارهم بأنه الخالقُ مُقِرّون بما هو حجة عليهم في قولهم ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ حين سئلوا ﴿مَّن نَّزَّلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ لاهون بالدنيا، مشتغلون بما هو في وشك الزوال، ذاهلون عن الحياة الأبدية حتى إذا ركبوا في الفلك فحينئذ يرجعون إلى أنفسهم داعين خاضعينَ مُخلصين له الدين.

يدل على هذا الترتيب قوله تعالى: ﴿ لِيَكْفُرُوا۟ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ وَلِيَتَمَتَّعُوا۟ ﴾، فإنه نَشْرٌ لمضمون

من المُؤمنين، حيثُ لا يذكُرُونَ إلّا الله، ولا يَدْعُونَ معَه إلـهًا آخر. وفي تَسميَتِهم مُخلِصين ضَربٌ من التَّهكُّم، ﴿فَلَمَّا نَجَّىٰهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ﴾ وآمَنُوا عادُوا إلى حالِ الشِّرك: واللّامُ في ﴿لِيَكْفُرُواْ﴾ محتَمِلةٌ أن تكونَ لامَ «كي»، وكذلك في ﴿وَلِيَتَمَتَّعُواْ﴾ فيمَن قرأها بالكسر. والمعنى: أنّهم يعودُونَ إلى شِركِهم ليكونُوا بالعَودِ إلى شِركِهم كافِرينَ بنعمةِ النَّجاة، قاصِدينَ التمَتُّعَ بها والتَّلذُّذَ لا غير، على خِلافِ ما هو عادةُ المؤمِنينَ المُخلِصينَ على الحقيقة: إذا أنجاهُمُ اللهُ أنْ يَشكُرُوا نِعمةَ الله في إنجائِهم، ويجعَلُوا نعمةَ النَّجاةِ ذريعةً إلى ازديادِ الطّاعة، لا إلى التَّمتُّعِ والتَّلذُّذ، وأن تكونَ لامَ الأمرِ، وقراءةُ مَن قرأَ: (ولْيَتَمتّعوا) بالسُّكونِ تشهَدُ له. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ إِنَّهُۥ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [فصلت: ٤٠]. فإن قلت: كيفَ جازَ أن يأمُرَ اللهُ تعالى بالكُفرِ وبأنْ يَعملَ العُصاةُ ما شاءُوا، وهُو ناهٍ عن ذلك ومُتوعِّدٌ عليه؟ قلت: هو مجازٌ عن الخِذلانِ والتَّخْلية، وأنّ ذلك الأمرَ مُتَسخَّطٌ إلى غاية. ومثالُه أن ترى الرَّجُلَ قد عزمَ

الآيات السابقة من الشرك الذي بَيَّنَ عنه قوله: ﴿فَأَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾ ومن التمتع بالدنيا المُومَأ إليه بقوله: ﴿وَمَا هَٰذِهِ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَآ إِلَّا لَهْوٌ وَلَعِبٌ﴾.

قوله: (من قرأ: «وَلْيَتَمتَّعُوا» بالسكون) ابن كثير وقالون وحمزة والكسائي، والباقون: بكسر اللام.

قال مكي: مَنْ كَسرها جَعلَها لام «كي»، ويجوز أن يكون لام أمر، ومن أسكنَها فهي لامُ أمرٍ لا غير. ولا يجوز أن يكون مع الإسكان لام «كي»، لأنّ لام «كيْ» حُذِفَتْ بعدها «أن»، فلا يجوزُ حذفُ حركتِها أيضًا لضعفِ عواملِ الأفعال.

قوله: (﴿ٱعْمَلُواْ مَا شِئْتُمْ﴾ [فُصِّلَت:٤٠])، فالأمر للتهديد.

قوله: (مُتسخَّط)، الأساس: سَخِط عليه سُخْطًا، وهو مَسْخوطٌ عليه، وأسخطه: أعطاه قليلًا، فَتسخَّطه: لم يرضه، والبِرُّ مَرضاة للربِّ مَسْخَطةٌ للشيطان، ولا يَتعرّضْ لسُخْطةِ الملك.

على أمر، وعندَك أنّ ذلك الأمرَ خطأ، وأنه يؤدّي إلى ضَررٍ عظيم، فتُبالِغَ في نُصحِه واستِنْزالِه عن رأيه، فإذا لم تَـرَ منه إلّا الإباءَ والتَّصميم، حَرِدْتَ عليه وقلت: أنتَ وشأنُك وافعلْ ما شئت، فلا تُريدُ بهذا حقيقةَ الأمر. وكيفَ **والآمِرُ بالشَّيءِ مُريدٌ له**، وأنتَ شَديدُ الكراهةِ مُتحسِّر، ولكنَّك كأنك تَقُولُ له: فإذْ قدْ أبيتَ قَبُولَ النَّصيحة، فأنتَ أهلٌ لِيُقالَ لَكَ: افعلْ ما شئتَ **وتُبعَثُ عليه**، لِيتبَيَّنَ لك إذا فعلتَ صحّةَ رأيِ النّاصحِ وفسادَ رأيك.

[﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا جَعَلْنَا حَرَمًا ءَامِنًا وَيُتَخَطَّفُ ٱلنَّاسُ مِنْ حَوْلِهِمْ ۚ أَفَبِٱلْبَٰطِلِ يُؤْمِنُونَ وَبِنِعْمَةِ ٱللَّهِ يَكْفُرُونَ ﴾ ٦٧]

كانتِ العرَبُ حولَ مكّةَ يغزُو بعضُهم بعضًا، ويتغاوَرُون، ويتناهَبُون، وأهلُ مكّةَ قارُّونَ آمِنون فيها، لا يُغْزَونَ ولا يُغارُ عليهم معَ قلَّتِهم وكثرةِ العرَب، فذكَّرَهُمُ اللهُ هذه النِّعمةَ الخاصّةَ عليهم، ووبَّخَهُم بأنّهم يُؤمِنونَ بالباطلِ الذي هُم عليه، ومِثلُ هذه النِّعمةِ المكشُوفةِ الظاهِرة، وغيرِها من النِّعَمِ التي لا يَقْدِرُ عليها إلّا اللهُ وحدَه، مكفورةٌ عندَهُم.

[﴿ وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ ٱفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَوْ كَذَّبَ بِٱلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُۥٓ ۚ أَلَيْسَ فِى جَهَنَّمَ مَثْوًى لِّلْكَٰفِرِينَ ﴾ ٦٨]

افتراؤُهم على الله كَذِبًا: زعمُهُم أنّ لله شَريكًا. وتكذيبُهم بما جاءَهُم من الحقّ: كُفرُهم بالرَّسولِ والكِتاب. وفي قولِه: ﴿لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾ تَسْفيهٌ لهم، يعني: ....

قوله: (**والآمِرُ بالشيء مريدٌ له**) يعني: أمر الكافر بالإيمان، فلا يكون مريدًا للكفر منه. هذا مذهبه. وعند أهل السنة: يجوز أن يكون الأمر على خلاف المراد؛ لأن الله تعالى أمر فرعون بالإيمان ولم يرد منه إلا الكفر.

قوله: (**وتُبعَثُ عليه**)، **الأساس**: بعثه على الأمر، وتباعثوا عليه.

لم يَتَلَعثَمُوا في تكذيبِه وقتَ سمِعُوه، ولم يفعَلُوا كما يفعَلُ المراجيحُ العُقولِ المُثبِتُون في الأُمور: يسمَعُونَ الخبرَ فيَستَعمِلُونَ فيه الرَّوِيّةَ والفِكر. ويَسْتَأنونَ إلى أن يَصِحَّ لهُم صِدقُه أو كَذِبُه، ﴿أَلَيۡسَ﴾ تقريرٌ لثَوائِهِم في جَهنَّم، كقولِه:

ألستُم خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطايا

قال بعضُهم: ولو كانَ استِفهامًا ما أعطاهُ الخليفةُ مئةً من الإبِل. وحقيقتُه: أنّ الهمزَةَ همزةُ الإنكارِ دخلتْ على النَّفي، فرجَعَ إلى معنى التَّقرير، فهُما وجهان، أحدُهما:

قوله: (لم يَتَلَعثَموا)، الجوهري: أبو زيد: تلعثم الرجل في الأمر: إذا مكث فيه وتأنى. وقال الخليل: نكل عنه وتبصَّر.

قوله: (المراجيح العقول)، ومن المجاز: رجل راجح العقل، وفلان في عقله رجاحة، وفي خُلقه سَجاحة.

قوله: (ويَسْتَأنون)، تأنى في الأمر واستأنى، يقال: تأنَّ في أمرك: اتَّئِد، واستأنيت فلانًا: لم أعجله، واستأنى: رفق. في «الأساس». هذا كُله معنى ﴿لَمَّا﴾ في ﴿لَمَّا جَآءَهُۥٓ﴾.

قوله: (ألستُم خيرَ مَن ركبَ المَطايا)، تمامه:

وأندى العالمـــين بطونَ راح[1]

يقال: نَدِيَتْ كفُّه بكذا؛ أي: جادت، يعني أكثرهم عطاء. قيل لما مدح الشاعر الخليفة بهذه القصيدة وبلغ البيت وكان متكئًا فاستوى جالسًا فرحًا، وقال: مَنْ مَدحَنا فليمْدَحْنا هكذا، وأعطاه مئة من الإبل.

قوله: (وفيها وجهان) ويروى[2]: «فهما» بغير واو. قيل: ضميرُ التثنية مُبْهَمٌ فُسِّرَ بقوله: «وجهان»، كقوله تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبۡعَ سَمَٰوَٰتٖ﴾ [البقرة: ٢٩]، فقوله: «وألا

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٩٣، من قصيدةٍ يمدح بها عبد الملك بن مروان.

(٢) أي: في نُسَخ «الكشاف»، وهذه الرواية توافق ما بين أيدينا منه.

ألا يَثْوونَ في جهَنَّم، وألا يستَوْجِبونَ الثَّواءَ فيها، وقد افتَرَوا مثلَ هذا الكَذِبِ على الله، وكذَّبُوا بالحقِّ هذا التَّكذيب. **والثاني: ألم يَصِحَّ عندَهُم أنّ في جَهنَّمَ مثوًى للكافِرين،** حتّى اجترَؤوا مثلَ هذهِ الجُرأة؟

[﴿ وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَاۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ ﴾ ٦٩]

أطلَقَ المُجاهدةَ ولَـم يُقيِّدْها بمَفعول؛ لِيَتناوَلَ كُلَّ ما يجبُ مُجاهَدَتُه من النَّفسِ الأمّارةِ بالسُّوءِ والشَّيطانِ وأعداءِ الدِّين، ﴿فِينَا﴾ **في حقِّنا ومِن أجْلِنا ولِوَجهِنا** خالصًا،

يستوجبون الثواءَ فيها وقد افتروا» هذا مستفاد من جعل التعريف في «الكافرين» للعهد، وتنزيله منزلة المضمر إشعارًا بالعِلّيّة.

قوله: (**والثاني: ألم يصحَّ عندهم أن في جهنم مثوىً للكافرين**) على أن التعريف للجنس، فيلزم منه إدخالهم في ذلك الحكم بطريق برهاني.

قوله: (﴿فِينَا﴾ **في حَقِّنا ومن أجلِنا ولوَجهنا**) أكّد تفسيرَ «فينا» وترقّى فيه، وذلك لاستعمالِ «في» وإدخالها على صيغةِ التعظيم، كأنه أريد أنّ حَقيقة المجاهدة مكانُها ومستقَرّها أن تكونَ في الله وفي ذاته لا يتجَزّأُ منها شيءٌ إلى مكانٍ آخر، وهو كناية إيمائية.

قال خُبيبٌ الأنصاريُّ المقتول صَبْرًا:

فلستُ أبالي حين أُقتلُ مُسلماً ... على أيِّ شِقٍّ كان لله مَصْرعي
وذلك في ذاتِ الإلهِ وإن يشَأْ ... يُبارِكْ على أوصالِ شِلْوٍ مُمَزَّع

الممزَّع: المُفرَّق، والمقسَّم والشِّلْوُ: العضوُ، وحديثُه بطولِهِ مذكور في «صحيح البخاري» و«سنن أبي داود»[1] عن أبي هريرة. ألا ترى كيف أظهَرَ الإخلاصَ حتى علّق البركةَ بالمشيئة.

وقال جعفر الصادق رضي الله عنه: المجاهدةُ صدقُ الافتقارِ، وهو انفصالُ العبدِ من نفسهِ واتصالُه بربه. وقال: من جاهَد بنفسِه لنفسِه وصلَ إلى كرامةِ ربه، ومن جاهد بنفسِه لربِه وصل إلى ربه[2].

---

(١) «صحيح البخاري» (٣٠٤٥)، و«سنن أبي داود» (٢٦٦٢)، ورواية أبي داود دون ذكر الشعر.
(٢) انظر: «حقائق التفسير» للسلمي (٢: ١٢٢).

﴿لَنَهۡدِيَنَّهُمۡ سُبُلَنَا﴾ لنزيدنَّهُم هِدايةً إلى سُبُلِ الخيرِ وتوفيقًا، كقَولِه تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهۡتَدَوۡاْ زَادَهُمۡ هُدٗى﴾ [محمّد: ١٧]، وعن أبي سُلَيمانَ الدّارانيّ: والذينَ جاهدُوا فيها عَلِمُوا لنَهدِينَّهُم إلى ما لـم يَعْلَمُوا. وعن بعضِهم: **مَن عَمِلَ بما يعلَمُ وُفِّقَ لِـما لا يَعْلَم**. وقيل: إنّ الذي تَرى من جَهلِنا بها لا نَعلَم، إنّما هو من تقصِيرِنا فيما نَعْلَم ﴿لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ **لَناصِرُهُم ومُعِينُهم**.

وعن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرأَ سورةَ العنكَبُوتِ كانَ لَهُ منَ الأَجرِ عشرُ حسناتٍ بِعَدَدِ كُلِّ المُؤمنينَ والمُنافِقين».

قوله: (**مَنْ عمِلَ بما يعلمُ وُفِّق لما لا يعلم**) مثله قولهم: العلم علمان: علم وراثةٍ وعلمُ دراسة، العارفون صدقَتْ مجاهداتهم فنالوا علومَ الدراسة، وصفَتْ معاملتُهم فمُنحوا علم الوراثة.

قولـه: (﴿لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ **لَناصِـرُهم ومعينهم**)، أفادت النصـرةَ المعيّةُ فطابق ﴿لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾. قوله: ﴿جَٰهَدُواْ﴾ لفظًا ومعنى، أما اللفظ فمن حيث الإطلاق، وأما المعنى فالمجاهد للأعداء يفتقر إلى معين وناصر، ثم إن جملة قوله: ﴿وَإِنَّ ٱللَّهَ لَمَعَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾ تذييلٌ للآية مؤكَّدٌ بكلمَتي التوكيد، محكيٌّ باسم الذات؛ ليؤذن بأن من جاهد بكليته وشراشرِهِ في ذاته تجلَّى له الربُّ عن اسمِه باسمِه الجامع في صفةِ النصرة والإعانةِ تجليًا تامًّا.

هذه خاتمةٌ شريفةٌ للسورة؛ لأنها مجاوبةٌ لُمفتتَحِها ناظرةٌ إلى فريدةِ قلادتِها ﴿أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ أَن يَقُولُوٓاْ ءَامَنَّا وَهُمۡ لَا يُفۡتَنُونَ﴾ لامحةٌ إلى واسطةِ عِقْدِها ﴿يَٰعِبَادِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِنَّ أَرۡضِي وَٰسِعَةٞ فَإِيَّٰيَ فَٱعۡبُدُونِ﴾، وهي في نفسها جامعة فاذة، ولهذا قال: ليتناولَ كل ما يجبُ مجاهدته من النفس الأمارة بالسوء والشيطانِ وأعداءِ الدين.

تمت السورة، حامداً لله ومُصَلِّيًا ومسلِّماً



سورةُ الرُّوم
مَكِّيَّةٌ، وآياتُها ستُّون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ * فِيٓ أَدۡنَى ٱلۡأَرۡضِ وَهُم مِّنۢ بَعۡدِ غَلَبِهِمۡ سَيَغۡلِبُونَ * فِي بِضۡعِ سِنِينَۗ لِلَّهِ ٱلۡأَمۡرُ مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُۚ وَيَوۡمَئِذٖ يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ * بِنَصۡرِ ٱللَّهِۚ يَنصُرُ مَن يَشَآءُۖ وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ ١-٥]

القِراءةُ المشهورةُ الكثيرة: ﴿غُلِبَتِ﴾ بضَمِّ الغَين، و﴿سَيَغۡلِبُونَ﴾ بفَتحِ الياء. والأرض: أرضُ العرَب، لأنّ الأرضَ المعهُودةَ عندَ العربِ أرضُهم. والمعنى: غُلِبُوا **في أدنى أرضِ العرَبِ منهُم** وهيَ أطرافُ الشّام. أو: أرادَ أرضَهُم، **على إنابةِ اللّام منابَ المُضافِ إليه**، أي: في أدنى أرضِهِم إلى عَدُوِّهِم. قالَ مُجاهد: هي أرضُ الجزيرة، وهي

سورةُ الرُّوم
مكِّيَّةٌ، وآياتُها ستُّون

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**في أَدنى أرضِ العربِ منهم**) «منهم» متعلِّق بـ«أدنى»، والضَّميرُ للرُّوم.

قوله: (**على إنابة اللّام مَنابَ المضافِ إليه**) فعَلى هذا: الأرضُ أرضُ الرُّوم، وإنّما نَسَب الأدنى إلى عدوِّهم في هذا الوجه؛ لأنَّ «أدنى» من الأمور النِّسبية، فإذا لم يُرد بها أرضَ العرب لا بدَّ مِن أرضٍ أخرى، وليست إلا أرضَ عدوِّهم، وهم فارسُ، والقرينةُ ﴿غُلِبَتِ﴾.

أدنى أرضِ الرُّومِ إلى فارس. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهُما: الأردنُّ وفِلسطين. وقُرِئَ: (في أَداني الأرض)، والبِضْعُ ما بينَ الثَّلاثِ إلى العَشْر. عن الأصمعيّ. وقيل: احتَرَبتِ الرُّومُ وفارِسُ بينَ أذرُعاتٍ وبُصرى، فغَلَبتْ فارسُ الرُّوم، فبلَغَ الخبرُ مكّةَ فشقَّ على النَّبيِّ ﷺ والمُسلِمين؛ لأنّ فارسَ مجوسٌ لا كِتابَ لهم، والرُّومُ أهلُ كتاب، وفَرِحَ المُشرِكُونَ وشَمِتُوا وقالُوا: أنتُم والنَّصارى أهلُ الكتاب، ونحنُ وفارسُ أمِّيُّون، وقد ظَهرَ إخوانُنا على إخوانِكُم، ولنَظْهَرَنَّ نحنُ علَيْكُم، فنزلَت. فقالَ لهم أبو بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه: لا يُقْرِرِ اللـهُ أعيُنَكُم، فوَالله لَتَظْهَرَنَّ الرُّومُ على فارسَ بعدَ بِضْعِ سِنين، فقال له أُبيُّ بنُ خَلَف: كذبتَ **يا أبا فَصِيل**، اجعلْ بيننا أجلًا أُناحِبُك عليه. والمُناحَبَة: المُراهَنة، فناحَبَه على عشرِ قلائصَ من كُلِّ واحدٍ مِنهُما، وجَعَلا الأجلَ ثلاثَ سِنين، فأَخبَرَ أبو بكرٍ رضيَ اللـهُ عنه رسولَ الله ﷺ فقال: البِضعُ ما بينَ الثّلاثِ إلى التِّسع، فزايَدَه في الخَطَرِ **ومادَّهُ في الأجَل**. فجعلاها مئةَ قَلُوصٍ إلى تِسعِ سنين. وماتَ أُبيٌّ من جُرحِ رسولِ الله، وظهرَتِ الرُّومُ على فارسَ يومَ الحُدَيبِيَة، وذلك عندَ رأسِ سبعِ سِنين. وقيل: كان النَّصرُ يومَ بَدرٍ للفَريقَيْن، فأخَذَ أبو بكرٍ الخَطَرَ من ذُرِّيّةِ أُبيّ، وجاءَ بهِ إلى رسولِ الله ﷺ فقال: تَصدَّقْ به. وهذه الآيةُ من الآياتِ البيِّنةِ الشّاهِدةِ

قوله: (**يا أبا فَصيل**) بالفاءِ والصادِ المُهْمَلة، أكثرُ ما يُطلق «فَصِيل» في الإبل «فَعيل» بمعنى مفعول، وهو ولدُ الناقةِ إذا فُصِل عن أمِّه، ولم تسمع هذه الكنية فيه رضي الله عنه لا في جاهلية ولا في إسلام. ولعل هذا القائل ذهب إلى أنَّ «أبا بَكرٍ» بالفتح في «أبي بَكْر» هو الفَتِيُّ من الإبل، بمنزلةِ الغلامِ من الإنسان، فوُضِع موضعَه الفَصِيل تمليحًا، والله أعلم.

قوله: (**ومادَّه في الأَجَل**)، **النهاية**: المُدَّة: طائفةٌ مِن الزَّمانِ تقعُ على القليل والكثير، ومادَّ فيها، أي: أطالَها، وهي فاعَل من المدِّ، ومنه الحديث: «إن شاؤوا مادَدْناهم»[1].

---

(١) أخرجه أحمد (٢٧٣٢) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٩: ٢١٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢: ١٣) وابن حبان (٤٨٧٢) من حديثِ المسور بن مَخْرَمة رَضِيَ الله عنه، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (١٨٩٢٨).

على صحّةِ النُّبوَّة، وأنّ القُرآنَ من عندِ الله؛ لأنّها إنباءٌ عن عِلمِ الغَيبِ الذي لا يعلَمُه إلّا الله. وقُرِئ: (غَلْبِهم) بسُكونِ اللّام. والغَلْبُ والغَلَبُ مَصدَرانِ كالجَلْبِ والجَلَب، والحَلْبِ والحَلَب. وقُرِئ: (غَلَبتِ الرُّوم) بالفتح، وسيُغلَبُون، بالضَّمّ. ومعناه أنّ الرُّومَ غَلَبُوا على ريفِ الشّامِ وسيغلِبُهمُ المُسلِمونَ في بِضعِ سِنين. وعندَ انقِضاءِ هذه المُدّةِ أخذَ المُسلمونَ في جهادِ الرُّوم، وإضافةُ (غَلَبِهم) تختلفُ باختِلافِ القِراءَتَيْن، فهي في إحداهُما إضافةُ المَصدرِ إلى المفعول. وفي الثّانيةِ إضافتُه إلى الفاعل. ومِثالُها: ﴿مُحَرَّمٌ عَلَيۡكُمۡ إِخۡرَاجُهُمۡ﴾ [البقرة: ٨٥]، ﴿وَلَن يُخۡلِفَ ٱللَّهُ وَعۡدَهُۥ﴾[الحج: ٤٧]. فإنْ

قوله: (وقرئ: «غَلَبَتِ الرُّومُ» بالفتح)[1]، روى التِّرمذيُّ، عن أبي سعيد: لما كان يومُ بدرٍ ظهرت الرُّوم على فارسَ، فأعجب ذلك [المؤمنين] فنزل: ﴿الٓمٓ * غُلِبَتِ ٱلرُّومُ﴾ إلى قوله: ﴿يَفۡرَحُ ٱلۡمُؤۡمِنُونَ * بِنَصۡرِ ٱللَّهِ﴾ قال: ففرح المؤمنون بظُهور الرُّوم على فارسَ[2].

قال التِّرمذيُّ: وهكذا قرأ نصرُ بن عليٍّ: «غَلَبَت». قال الزَّجاج: قرأ أبو عمرو وحدَه: «غَلبت الرُّوم» بفتح الغين[3]، والمعنى على ﴿غُلِبَتِ﴾، وهي إجماع القرّاء، وذلك أن فارسَ كانت قد غلبتِ الرُّومَ في ذلك الوقت، فالرُّوم مغلوبة، فالقراءة ﴿غُلِبَتِ﴾[4].

وقلت: التِّرمذيُّ من الثقات، والتَّوفيقُ بين الرِّوايتينِ أن يُقالَ: إنها نزلت مرَّتين، مرةً في مكّةَ؛ ﴿غُلِبَتِ﴾ بالضَّم، وأخرى يومَ بدرٍ؛ بالفتح[5].

وتأويل الفتح ما ذَكَره المصنِّف أن الرُّومَ غَلبوا على رِيف الشّام، وسَيغلبهم المؤمنون في بضع سنين. والرِّيف: أرضٌ فيها زَرعٌ وخَصْب.

(١) وهي قراءة عليٍّ وابن عمَر وأبي سعيد الخدري وغيرهما. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٥).
(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٣٥) والنسائي في «السنن الكبرى» (١١٣٨٩) وغيرهما.
(٣) من قوله: «قال الزَّجاج: قرأ أبو عمرو» إلى هنا، سقط من (ح).
(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٥).
(٥) انظر سبب نزول الآية في «سنن الترمذي» (٣١٩٣) و«أسباب النزول» للواحدي ص٢٣٢.

قُلت: كيفَ صَحّتِ المُناحَبةُ وإنّما هيَ قِمار؟ قُلت: عن قَتادةَ رحِمَهُ اللـهُ تعالى أنه كانَ ذلكَ قبلَ تحريمِ القِمار. ومن مَذهبِ أبي حنيفةَ ومحمَّد: أنّ العُقودَ الفاسدةَ من عُقودِ الرِّبا وغيرِها جائزةٌ في دارِ الحربِ بينَ المُسلِمينَ والكُفّار. وقد احتجّا على صِحّةِ ذلكَ بِما عقَدَهُ أبو بكرٍ بينَه وبينَ أُبيِّ بنِ خلَف.

﴿مِن قَبۡلُ وَمِنۢ بَعۡدُ﴾ أي: في أوّلِ الوقْتَيْنِ وفي آخِرِهما حينَ غُلِبوا وحين يَغلِبُون، كأنّه قيل: من قَبْلِ كونِهم غالِبين، وهو وَقتُ كونِهم مَغلُوبين. ومن بعدِ كونِهم مغلُوبين، وهُوَ وقتُ كونِهم غالِبين، يعني: أنّ كونَهم مَغلُوبينَ أوّلًا وغالِبينَ آخِرًا ليس إلّا بأمرِ الله وقَضائِه، ﴿وَتِلۡكَ ٱلۡأَيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيۡنَ ٱلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٤٠] وقُرِئ: (مِنْ قَبْلِ ومن بَعْدِ) على الجرِّ من غيرِ تقديرِ مُضافٍ إليه واقتِطاعِه. كأنه قيل:

قوله: (مِنْ قَبْلِ كَوْنهم غالبينَ)، وهو وقتُ كَونِهم مغلوبينَ ومِن بَعْدِ كونِهم مغلوبين، وهو وقتُ كونِهم غالبين؛ وذلك أنَّ كلًّا مِن الوقتين، أَعني: وقتَ كَوْنِهم مغلوبين ووَقْتَ كَونِهم غالبين بالنِّسبة إلى الآخَرِ له اعتبارُ القَبْليَّةِ والبَعْديَّة، فإنَّ الرُّومَ كانوا في أوّل الأمرِ مغلوبينَ، وفي ثاني الحالِ صاروا غالبينَ، فكَونهم مغلوبينَ قبلَ كونِهم غالبينَ، وكونهم غالبينَ بعدَ كونِهم مغلوبينَ، وذلك أن «قَبْل» و«بَعْد» من الغايات، فلا بدَّ من تقدير المضافِ إليه.

قوله: (وقرئ: «مِنْ قَبْلِ ومِنْ بَعْدِ» على الجرّ)[١]، قال الزَّجاجُ: «إنهم[٢] يُجيزون بالتَّنوين، وبعضُهم بغير التَّنوين، وهذا خطأٌ؛ لأنَّ «قَبْل» و«بَعْد» أصلُهما هاهنا الخفضُ، ولكن بُنِيَتا على الضمِّ؛ لأنَّهما غايتانِ، ومعنى الغايةِ أنَّ الكلمةَ حُذفت منها الإضافة وجُعلت غايةُ الكَلِمة ما بقيَ بعدَ الحَذْف، وإنما بُنِيَتا على الضَّمِّ؛ لأنَّ إعرابَهما في الإضافة النَّصْبُ والخفضُ ولا يُرفعان[٣]؛ لأنهما لا يُحدَّث عنهما، استُعملا ظرفَيْن، فلما عُدِلا عن بابهما حُرِّكا

---

(١) لتمامِ الفائدة انظر: «الدرّ المصون» للسمين الحلبي (٩: ٣١) حيث حكى عن الفرّاءِ كسرْهما من غير تنوين، وغلّطه النحاسُ وقال: إنّما يجوزُ من قبلٍ ومن بَعْدٍ، يعني مكسوراً منوّناً.

(٢) يعني النحويين كما صرَّح به الزجّاج.

(٣) في (ط): «ولا يرتفعان».

قَبلًا وبَعدًا، بمَعنى: أوَّلًا وآخِرًا، ﴿وَيَوْمَئِذٍ﴾ ويَومَ تَغلِبُ الرُّومُ على فارس، ويَحِلُّ ما وعدَهُ اللـهُ عزَّ وجلَّ من غَلَبَتِهم ﴿يَفْرَحُ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ وتَغليبه مَن له كِتابٌ على مَن لا كِتابَ له. وغَيظِ مَن شَمِتَ بِهم من كُفّارِ مَكّة. وقيل: نَصرُ الله: هو إظهارُ صِدقِ المُؤمِنينَ فيما أَخبَرُوا به المُشرِكينَ من غَلَبَةِ الرُّوم، وقيل: نَصرُ الله أنه ولّى بعضَ

بغير الحَركتين اللَّتينِ كانتا له يَدخلانِ بحقِّ الإعراب، وأما وجوبُ بنائهما وذهاب إعرابهما فلأنَّهما عُرِّفا من غير جهةِ التَّعريف؛ لأنه حُذف منهما ما أُضيفتا إليه.

وأما الخفضُ والتنوينُ فعلى جَعْلِهما نـكرتَينِ، المعنى: للـهِ الأمرُ مِنْ تَقَدُّمٍ ومِنْ تأخُّرٍ.

وأما الكسر بلا تنوين، فذَكر الفرّاءُ أنه تُرِكَ على ما كان عند الإضافة، واحتَجَّ بقوله:

بين ذِراعَيْ وجبهَةِ الأسـدِ[1]

وليس هذا القولُ مما يُعرَّج إليه؛ لأنَّ ذِكْرَ المضافِ إليه في البيت يَدلُّ على الآخَر[2].

وقال مكيٌّ: «قبلُ» و«بعدُ» بُنِيا؛ لأنَّهما تَعرَّفا بغير ما تتعرَّفُ به الأسماءُ؛ لأنَّ الأسماءَ تتعرف بالألفِ واللّام، وبالإضافة إلى المعرفة، وبالإضمار ونحوها، وليس في «قبل» و«بعد» شيءٌ من ذلك، فلما تَعرَّفا بخلاف ما تتعرَّف به الأسماء ـ وهو حَذفُ ما أُضِيفَ إليهما ـ خالفا الأسماءَ وشابَها الحروفَ، فبُنِيَتا كما تُبنى الحروفُ، وإنّما بُنِيَتا على الضمِّ لُمشابهتِهما المنادى المفرد، إذِ المُنادى يُعرب إذا أضيف[3].

وقال بعضُهم: إنَّما بُنِيَا؛ لأنَّهما تعلَّقا بما بعدَهما فأَشْبَها الحروفَ إذ الحروفُ مُتعلِّقة بغيرها[4].

---

(١) للفرزدق، وصَدْرُه:

يـا مَـنْ رأى عارضـاً أرِقْتُ له

ولم أجده في «ديوانه»، وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (٢: ٢٧٧).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٥-١٧٧).

(٣) «مُشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٥٨).

(٤) في (ط): «فأشبها الحرف لتعلقها بغيرها».

الظّالمِينَ بعضًا وفرّقَ بينَ كَلِمِهم، حتّى تفانَوا وتَناقَصُوا، وفلَّ هؤلاءِ شوكةَ هؤلاء؛ وفي ذلك قوّةٌ للإسلام. وعن أبي سعيدٍ الخُدْرِيِّ رضيَ اللهُ عنه: وافقَ ذلك يومَ بَدر، وفي هذا اليومِ نُصِرَ المؤمنون، ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ﴾ يَنصُرُ عليكُم تارةً ويَنصُرُكُم أخرى.

[﴿وَعْدَ ٱللَّهِ لَا يُخْلِفُ ٱللَّهُ وَعْدَهُۥ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ۞ يَعْلَمُونَ ظَٰهِرًا مِّنَ ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾ ٦-٧]

﴿وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ مَصدرٌ مُؤَكِّد، كقَولِك: لكَ عَليَّ أَلْفُ دِرْهَمٍ عُرفًا: لأنّ مَعناه: أعتَرِفُ لكَ بها اعتِرافًا، ووَعَدَ اللهُ ذلك وعدًا؛ لأنّ ما سبَقَه في معنى (وَعَدَ). ذمَّهُمُ اللهُ عزَّ وجلَّ بأنّهم عُقلاءُ في أمُورِ الدُّنيا، بُلْهٌ في أمرِ الدِّين، وذلك أنّهم كانُوا أصحابَ تجاراتٍ ومَكاسِب. وعن الحسَن: بلَغَ من حِذْقِ أحَدِهم أنه يَأخُذُ الدِّرهَمَ فيَنقُرُه بأُصبَعِه، فيعلَمُ أرديءٌ هو أمْ جَيِّد. وقولُه: ﴿يَعْلَمُونَ﴾ بدَلٌ من قَولِه: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ **وفي هذا الإبدالِ من النُّكتةِ** أنه أبدَلَهُ منه، وجعَلَه بحيثُ يقومُ مقامَهُ ويَسُدُّ مَسدَّه، ليُعلِمَكَ أنه

قوله: (**وفي هذا الإبدالِ**[١] **من النُّكتة**) إلى آخره، إرشادٌ إلى طريق استنباط المعاني الفائقةِ منَ العُدول عن مقتضى الظاهرِ[٢] واجتِناءِ ثمراتِ المَزايا من فُنون[٣] الكِناياتِ، وذلك أنَّ الأصلَ: ولكنّ أكثر الناس يعلمون ظاهرَ ما يتعيَّشون به في الدُّنيا من التِّجارات والمكاسب، ولا يعلمون باطِنَها من تجاراتِ الآخرةِ والفوزِ بالفلاح، فوُضِع ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ ـ هو مطلَقٌ، فيُفيد سَلْبَ العلم رأسًا ـ موضِعَ ﴿يَعْلَمُونَ﴾، ونُكِّر ﴿ظَٰهِرًا﴾ ووُضِع موضِعَ ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ بإظهارِ[٤] قوله: ﴿وَهُمْ عَنِ ٱلْءَاخِرَةِ هُمْ غَٰفِلُونَ﴾؛ ليُفيدَ تلك الفوائدَ.

وقلت: الأَوْلى أن يُقالَ: ﴿وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ أنَّ «وَعْدَ الله حقٌّ»، وأنَّ «الله

---

(١) في (ف): «الإيذان»، وليس بصواب.

(٢) سقط لفظ «الظاهر» من (ح).

(٣) في (ط): «أفانين».

(٤) في (ف): «باطِنها»، وهو خطأ.

لا فَرقَ بينَ عَدَمِ العِلمِ الذي هُوَ الجَهل، وبينَ وُجودِ العِلمِ الذي لا يَتَجاوزُ الدُّنيا. وقولُه: ﴿ظَٰهِرٗا مِّنَ ٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا﴾ يُفيدُ أنّ للدُّنيا ظاهرًا وباطِنًا، فظاهِرُها ما يعرِفُه الجُهّالُ من التَّمتُّعِ بزَخارِفِها والتَّنعُّمِ بملاذِّها. وباطِنُها وحقيقَتُها أنّها مَجازٌ إلى الآخِرة: يُتزَوَّدُ منها إليها بالطّاعةِ والأعمالِ الصّالحة. وفي تَنكيرِ الظّاهر: أنّهم لا يعلَمُون إلّا ظاهِرًا واحدًا من جُملةِ ظَواهِرِها. و﴿هُمۡ﴾ الثّانيةُ يجوزُ أن يكونَ مُبتدأ. و﴿غَٰفِلُونَ﴾ خبرَه، والجملةُ خبَرُ ﴿هُمۡ﴾ الأولى، وأن يكونَ تَكريرًا للأُولى، و﴿غَٰفِلُونَ﴾ خَبَرُ الأولى. وأَيّةً كانتْ فذِكرُها مُنادٍ على أنّهم مَعدِنُ الغَفلةِ عنِ الآخِرةِ ومَقرُّها **ومَعْلَمُها، وأنّها منهم تَنبُعُ وإليهم تَرْجِع.**

الأمرَ من قبلُ ومن بعدُ»، وأنَّه ينصرُ المؤمنينَ على الكافرين، ويَقذفُ بالحقِّ على الباطلِ فيَدمغُه؛ ليكونَ الدِّينُ كلُّه لله؛ لأنَّهم يعلمون ظاهرًا من الحياة الدُّنيا كما قالوا: ﴿إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا وَمَا نَحۡنُ بِمَبۡعُوثِينَ﴾ [الأنعام: ٢٩]، وهم عن أسرار الله ـ من أنَّه تعالى[1] ما خَلَق الخلقَ للَّهوِ واللَّعِبِ، بل خَلَقهم لِيَعرفُوه ويعبدُوه ويتزوَّدوا لدارِ القرارِ ـ غافلون كما قال تعالى: ﴿وَمَا ٱلۡحَيَوٰةُ ٱلدُّنۡيَآ إِلَّا لَعِبٞ وَلَهۡوٞۖ وَلَلدَّارُ ٱلۡأٓخِرَةُ خَيۡرٞ لِّلَّذِينَ يَتَّقُونَۚ أَفَلَا تَعۡقِلُونَ﴾ [الأنعام: ٣٢]. ومِنْ ثَمَّ أَتبع ذلك بقوله: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ وَأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [الروم: ٨] وخَتَمه بقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرٗا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمۡ لَكَٰفِرُونَ﴾ والنّاسُ النّاسُ، فعلى هذا ﴿يَعۡلَمُونَ﴾ الجملة استئنافيةٌ لبيانِ مُوجِب جَهلِهم بوَعْد الله، واللهُ أعلم.

قوله: (ومَعلَمها)، **الأساس**: يقول: هو مَعلَمُ الخيرِ، ومِنْ مَعالِمِه؛ أي: من مَظانِّه، وخَفِيت معالمُ الطريقِ؛ أي: آثارُها.

قوله: (**وأنّها منهم تَنبعُ وإليهم ترجعُ**)، أي: مصدرُها عنهم ومَوردُها[2] إليهم، وذلك أن «هم» الأوَّلَ دلَّ على الاختصاص؛ أي: هم الغافلون لا غيرهم، والثاني على التأكيدِ؛ أي:

---

(١) قولُه: «مِن أنّه تعالى» سقط من (ح).

(٢) في (ح) و(ف): «ومرجعها».

[﴿ أَوَلَمْ يَتَفَكَّرُواْ فِىٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَآ إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّىۗ وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ ﴾ ٨]

﴿فِىٓ أَنفُسِهِم﴾ يُحتَمَلُ أن يكونَ ظَرْفًا، كأنّه قيل: أوَلَـم يُحدِثُوا التَّفكُّرَ في أنفُسِهم، أي: في قُلوبِهم الفارغةِ من الفِكْر، والتَّفكُّرُ لا يكونُ إلّا في القُلُوب، ولكنّه زيادةُ تَصويرٍ لحالِ المُتفكِّرين، كقَولِك: اعتَقِدْهُ في قلبِكَ وأَضْمِرْه في نفسِك، وأن يكونَ صلةً للتَّفكُّر، كقَولِك: تفكّرَ في الأمرِ وأجالَ فيه فكرَه. و﴿مَّا خَلَقَ﴾ مُتعلِّقٌ بالقَولِ المَحذُوف، معناه: أوَلَـمْ يتفكَّرُوا فيقُولُوا هذا القول. **وقيل: معناهُ: فيعلَمُوا، لأنّ في الكَلامِ دليلًا عليه،** ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ أي: ما خلقَها باطلًا وعبثًا **بغيرِ غَرَضٍ صحيحٍ** وحِكْمةٍ بالِغة، **ولا لِتَبقى خالدة: وإنّما خلَقَها مقرُونةً بالحقِّ** مصحُوبةً

هم الذين استقرَّ وثبتَ فيهم الغَفْلةُ بالتَّحقيق، فبالاعتبار الأوَّل يُعلمُ أنَّ ليس للغَفْلة محلٌّ سِواهم، وأنها إليهم ترجعُ، وبالثاني تحقَّق أنهم مَعْدِن الغَفْلة ومَعْلَمُها ومَقرُّها، ومنهم تَنبعُ.

قوله: (**وقيل: معناه: فيَعلموا، لأنّ في الكلام دليلًا عليه**)، أي: على تقدير (**فيَعلَموا**)؛ لأنَّ العلمَ نتيجةُ الفِكْر.

قوله: (**بغير غَرَضٍ صحيح**)، مذهبُه، جَعَلَ الحقَّ في مقابل الباطِل، وفسَّره بالعَبَث، والعبثُ: أن لا يكونَ في الخَلْق فائدةٌ، ولـمّا عُلم أنَّ الفائدةَ غيرُ راجعةٍ إلى الله بل إلى المكلَّفين، يجبُ أن يُقالَ: ما خَلَقَها إلّا بأنْ تكونَ مساكنَ المكلَّفين ومسارحَ نَظَرِ المتفكِّرين؛ ليعرفُوه فيعبُدوه. فلا يُقالُ: لغرض صحيح؛ لئلّا يُوهم النُّقصان.

قوله: (**ولا لتبقى خالدة وإنَّما خَلَقها مقرونةً بالحقِّ**) إلى آخره، مُشعرٌ بأنَّ قولَه: ﴿وَأَجَلٍ مُّسَمًّى﴾ عطفٌ تفسيريٌّ على قوله: ﴿بِٱلْحَقِّ﴾، ولذلك استَشهد بقوله: ﴿ **أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ** ﴾[المؤمنون: ١١٥]، وذلك أنَّ هذا في حقِّ مُنكِري البعثِ، بدليل تَعْقيبه بقوله: ﴿وَإِنَّ كَثِيرًا مِّنَ ٱلنَّاسِ بِلِقَآيِٕ رَبِّهِمْ لَكَٰفِرُونَ﴾ تقريعاً وتوبيخاً(١).

---

(١) قولُه: «تقريعاً وتوبيخاً» سقط من (ح) و(ط).

بالحِكْمة، وبتَقديرِ أجلٍ مُسَمًّى لا بُدَّ لها من أنْ تَنتَهي إليه، وهُوَ قيامُ السّاعة، ووقتُ الحسابِ والثّوابِ والعِقاب. ألا تَرى إلى قولِه تعالى: ﴿أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَٰكُمْ عَبَثًا وَأَنَّكُمْ إِلَيْنَا لَا تُرْجَعُونَ﴾ [المؤمنون: ١١٥] كيفَ سَمّى تركَهُم غيرَ راجِعينَ إليه عبَثًا. والباءُ في قَولِه: ﴿إِلَّا بِٱلْحَقِّ﴾ مثلُها في قَولِك: دَخلتُ عليه بثِيابِ السَّفَر، واشترى الفرَسَ بسَرْجِه ولجامِه، تُريد: اشتراهُ وهو مُلتَبِسٌ بالسَّرْجِ واللِّجام، غيرُ مُنفَكٍّ عنهُما. وكذلكَ المعنى ما خَلقَها إلّا وهيَ مُلتَبِسةٌ بالحقِّ مُقتَرِنةٌ به، فإنْ قُلت: إذا جَعلتَ ﴿فِىٓ أَنفُسِهِم﴾ صِلَةً للتَّفكُّر، فما معناه؟ قُلت: معناه: أولَـمْ يتفكَّرُوا في أنفُسِهمُ التي هيَ أقرَبُ إليهم من غيرِها من المَخلُوقات، وهُم أعلَمُ وأخبَرُ بأحوالِها منهم بأحوالِ ما عداها، فيَتدَبَّرُوا ما أودَعَها اللـهُ ظاهرًا وباطنًا من غَرائبِ الحِكَمِ الدّالّةِ على التّدبيرِ دُونَ الإهمال، وأنّه لا بُدّ لها من انتهاءٍ إلى وقتٍ يُجازيها فيه الحكيمُ الذي دبَّـرَ أمرَها على الإحسانِ إحسانًا وعلى الإساءةِ مثلَها، **حتّى يعلَمُوا عندَ ذلك أنّ سائرَ الخلائِقِ كذلك**؛ أمرُها جارٍ على الحِكْمةِ والتَّدبير، وأنّه لا بُدَّ لها من الانتِهاءِ إلى ذلكَ الوقت، والمُرادُ بلِقاءِ ربِّهم: الأجَلُ المسَمّى.

[﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟ فِى ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا۟ كَيْفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ۚ كَانُوٓا۟ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُوا۟ ٱلْأَرْضَ وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا وَجَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ ۖ فَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيَظْلِمَهُمْ وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ ٩]

﴿أَوَلَمْ يَسِيرُوا۟﴾ تَقريرٌ لسَيرِهم في البِلادِ ونَظَرِهم إلى آثارِ المدَمَّرينَ من عادٍ وثَمودَ

قوله: (**حتى يَعلموا عند ذلك أنَّ سائرَ الخَلائق كذلك**) قال القاضي: لأنَّ نَفْسَ الإنسان مرآةٌ يتجَلّى للمُستبصِر فيها ما يَتجلّى له في الـمُمْكِنات بأسرها، فإذا تفكَّر فيها تحقَّق له قُدرةُ مُبدِعِها على إعادتها كما أَبدأَها[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٢٨).

وغيرِهم من الأُمَمِ العاتية، ثُمَّ أخَذَ يَصِفُ لهم أحوالَهم وأنّهم ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ﴾ وحَرَثُوها قالَ اللـهُ تعالى: ﴿لَّا ذَلُولٌ تُثِيرُ ٱلْأَرْضَ﴾ [البقرة: ٧١]، وقيل لِبقَرِ الحَرث: المُثيرة. وقالوا: سُمِّيَ ثَورًا لإثارَتِه الأرض. وبقَرة؛ لأنّها تبقُرُها؛ أي تَشُقُّها، ﴿وَعَمَرُوهَآ﴾ يعني أُولئكَ المُدمَّرُون ﴿أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ من عِمارةِ أهلِ مكّة، وأهلُ مكّة: أهلُ وادٍ غَيرِ ذي زَرْع، ما لهم إثارةُ أرضٍ أصلًا ولا عِمارةَ لها رأسًا فما هُوَ إلّا تهكُّمٌ بِهم، وبضَعْفِ حالِهم في دُنياهُم؛ لأنّ مُعظَمَ ما يَستَظهِرُ به أهلُ الدُّنيا ويَتباهَوْنَ به أمرُ الدَّهْقَنة، وهُم أيضًا ضِعافُ القُوى، فقوله: ﴿كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ أي: من عادٍ وثَمودَ وأضرابِهم **من هذا القَبيل**، كقَولِه: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فصلت: ١٥] وإنْ كانَ هذا أبلَغ؛ لأنّه خالِقُ القُوى والقُدَر. فما كانَ تدميرُه إيّاهُم ظُلمًا لهم، لأنّ حالَهُ منافيةٌ للظُّلْم، ولكنَّهُم ظلمُوا أنفُسَهم حيثُ عمِلُوا ما أَوْجبَ تَدميرَهم.

[﴿ثُمَّ كَانَ عَٰقِبَةَ ٱلَّذِينَ أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ أَن كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ وَكَانُواْ بِهَا يَسْتَهْزِءُونَ﴾ ١٠]

قوله: (**من هذا القبيل**) خبرٌ لقولِه: «فقوله وقوله»؛ أي[1]: أراد بقوله: «من هذا القَبيل» قَبِيلَ التَّهكُّم في قوله: ﴿وَعَمَرُوهَآ أَكْثَرَ مِمَّا عَمَرُوهَا﴾ يريد أنه كما أسنَدَ العِمارةَ إلى أهل مكّةَ وهم أهلُ وادٍ غيرِ ذي زرعٍ تهكُّمًا بهم. كذلك نَسَبَ إليهم القُوَّةَ في قوله: ﴿أَشَدَّ مِنْهُمْ﴾ حيث شارَكَهم مع عادٍ وثمودَ في القوَّة وهم ضِعافُ القُوى تهكُّمًا، وعلى التَّهكُّم وَرَد قولُه تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّ ٱللَّهَ ٱلَّذِى خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً﴾ [فُصِّلَت: ١٥]، وإن كان هذا في التَّهكُّم أبلغ؛ لأنَّه لا يُتصوَّر التَّفاوُتُ بينَ الله وبينَ البَشرِ في القوَّةِ.

قال صاحبُ «الفرائد»: يُمكن أن يكونَ المرادُ من العِمارةِ الأَبنيةَ من الدُّور والقُصور والحُصون، فعلى هذا لم يكن تَهكُّمًا.

قلت: أين يذهب عليه قولُه تعالى: ﴿وَأَثَارُواْ ٱلْأَرْضَ﴾.

---

(١) هناك زيادة بعد قوله: «أيْ» في (ف)، ويلوحُ عليها أماراتُ الاضطراب والإقحام.

قُرِئَ ﴿عَـٰقِبَةَ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع. و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ تأنيثُ الأَسْوأ وهو الأقبح، كما أنّ الحُسنى تأنيثُ الأحسَن. والمعنى: أنّهم عوقِبُوا في الدُّنيا بالدَّمار، **ثُمّ كانت عاقِبَتُهم السُّوأى**؛ إلّا أنه وضَعَ المُظهَرَ مَوضِعَ المُضمَر، أي: العُقوبةُ التي هيَ أسوَأُ

قوله: (**قرئ: ﴿عَـٰقِبَةَ﴾ بالنَّصب والرفع**) نافعٌ وابنُ كثير وأبو عمرٍو: بالرفع، والباقون: بالنَّصب(١).

قوله: (**ثم كانت عاقبتُهم السُّوأى**) تقريرٌ لقراءة الرَّفعِ، ووُضع ﴿ٱلَّذِينَ أَسَـٰٓـُٔوا۟﴾ موضعَ الضَّمير لبيان العلَّة، ثم أُضِيف إليه اسمُ ﴿كَانَ﴾، والخبرُ «السوأى»(٢)، وكذا على الوجه الثاني، لكنَّ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ داخلٌ في حيِّز الصِّلةِ، والخبرُ مقدَّرٌ، ولم يَذكر وَجْهَ قراءة النَّصب.

قال أبو البقاء: مَن نَصَب ﴿ٱلْعَـٰقِبَةَ﴾ جعلها خبرَ «كان»، والاسمُ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ أو ﴿أَن كَذَّبُوا۟﴾. ويجوز أن يكون ﴿أَن كَذَّبُوا۟﴾ بَدَلًا من ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ أو خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ فُعلى؛ تأنيث الأَسوأ، صفة مصدرٍ محذوفٍ؛ أي: «أساؤوا الإساءةَ السُّوأى»، وإن جعلتَها اسمًا أو خبرًا كان التقديرُ: «العقوبة السّوأى»؛ أي الفعلة السُّوأى(٣).

قال صاحب «**الفرائد**»: على تقدير قراءةِ النَّصب هو الخبرُ، والاسمُ ﴿أَن كَذَّبُوا۟﴾ المعنى: كان عاقبةُ الذين فَعَلُوا الفِعْلَةَ السَّوأى؛ أي: التَّكذيب؛ أي: لقّاهم شؤم أفعالهم في الكُفر؛ كقوله تعالى: ﴿ فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِى قُلُوبِهِمْ إِلَىٰ يَوْمِ يَلْقَوْنَهُۥ بِمَآ أَخْلَفُوا۟ ٱللَّهَ ﴾[التوبة: ٧٧]، فعلى هذا ليس الـمُظْهَرُ واقعًا مَوقِعَ الـمُضمَرِ، بل هو كلامٌ يَدخل فيه المَذكورون.

وقلت: لا بدَّ منَ القولِ بوضع المُظْهَرِ موضعَ المُضمَرِ؛ لأنَّ ﴿ ثُمَّ ﴾ هاهنا للاستبعاد؛

---

(١) فمن قرأ بالنصب جعل «عاقبةَ» خبر كان، و«السوأى» اسمَها، ومن قرأ بالرفع، جعل «عاقبة» اسم كان. والسوأى خبرها لأن الخبر والاسم هاهنا معرفتان. وإذا اجتمع اسمانِ نظرْتَ: فإنْ كان أحدُهما معرفةً والآخَرُ نكرةً جعِلَت النكرة الخبر والمعرفة الاسم، وإن كانا معرفتين كنتَ بالخيار أيّهما شئتَ جعلتَه خبراً، وأيّهما شئتَ جعلتَه اسماً. انظر: «حجة القراءات» ص٥٥٦.

(٢) في (ح) و(ف): «والخبر: عاقبتهم السوأى».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٨).

العُقوباتِ في الآخِرة، وهي جهنَّمُ التي أُعِدَّت للكافِرين. و﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ بمَعنى: لأَن كذَّبوا، ويجوزُ أن تكونَ (أن) بمَعنى: أي؛ لأنّه إذا كانَ تفسيرُ الإساءَةِ التّكذيبَ والاستهزاء؛ كانَتْ في معنَى القَول، نحو: نادى. وكتَبَ، وما أشبهَ ذلك. ووجهٌ آخَر: وهُوَ أن يكونَ ﴿أَسَٰٓـُٔواْ ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ بمَعنى اقترَفُوا الخطيئةَ التي هيَ أسوأُ الخطايا، و﴿أَن كَذَّبُواْ﴾ عَطفُ بَيانٍ لها، وخَبرُ ﴿كَانَ﴾ محذوفٌ كما يُحذَفُ جوابُ (لـمّا) و(لو)؛ إرادةَ الإبهام.

[﴿ٱللَّهُ يَبۡدَؤُاْ ٱلۡخَلۡقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾ ١١]

﴿ثُمَّ إِلَيۡهِ تُرۡجَعُونَ﴾أي: إلى ثَوابِه وعِقابِه. ....

كقوله تعالى: ﴿ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَۖ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمۡ يَعۡدِلُونَ﴾[الأنعام: ١] يعني: أيقظناهم من غَفْلتهم بقولنا: ﴿أَوَلَمۡ يَتَفَكَّرُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۗ مَّا خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ وَمَا بَيۡنَهُمَآ إِلَّا بِٱلۡحَقِّ﴾ ودَلَلْناهم على طريق الإيقاظ.

والعِبْرةُ بقولنا: ﴿أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡۚ كَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةً﴾؛ لِيُقلعوا عمّا كانوا عليه منَ العِنَاد والتّكذيب، ثمَّ بعدَ ذلك لم يكن عاقبتُهم إلّا الفَعْلةَ[1] السّوأى والتّـكذيب، والله أعلم.

قال القاضي: وُضِع الظّاهرُ مَوضِعَ المُضمَر للدَّلالة على أنَّ ما اقتَضى أن تكونَ تلك عاقبتَهم هو أفعالُهم السّوأى، بمعنى اقترَفوا الخطيئةَ[2].

فعلى هذا: الإساءةُ أعمُّ من أن تكون قوليةً أو فعليةً، وعلى أن تكون «أن» مفسِّرة يجب أن تكونَ قوليَّةً لا فعليةً؛ ليصحَّ جَعْلُها بمعنى القولِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «تفسير الإساءة التكذيب والاستهزاء».

---

(١) في (ف): «الغَفْلة»، وهو خطأ.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٢٩).

وقُرِئَ بالياء والتّاءِ.

[﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ * وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَـٰٓؤُاْ وَكَانُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ كَـٰفِرِينَ ﴾ ١٢-١٣]

الإبلاس: أي يَبقى يائِسًا ساكِنًا مُتحيِّرًا. يُقال: ناظَرْتُه فأبْلَسَ إذا لم يَنبِسْ ويئِسَ من أنْ يحتجّ. ومنه النّاقةُ المِبلاسُ التي لا تَرغُو. **وقُرِئَ «يُبْلَسُ» بفَتحِ اللّام**، من أبلَسَه إذا أسكَتَه، ﴿مِّن شُرَكَآئِهِمْ﴾ من الذين عبدُوهُم من دونِ الله ﴿وَكَانُواْ بِشُرَكَآئِهِمْ كَـٰفِرِينَ﴾ أي: يكفُرونَ بإلـٰهيَّتِهم ويجحَدُونَها. أو: وكانُوا في الدُّنيا كافِرين بسبَبِهم. ....

قوله: (**قرئ بالياء والتاء**) أي: ﴿تُرْجَعُونَ﴾، قرأ أبو بكر وأبو عمرٍو: بالياء التَّحتانية[1]، والباقون: بالتاء.

اعلَمْ أنَّه تعالى لـمّا استبعَدَ[2] فِعْلَتهم السوأى جاء بالوعيد والتَّهديد، يعني: لا بدَّ من الرُّجوع إلى القادر العظيمِ الشأنِ الذي بدأَ خلقَكُم ثم يُعيدكم، فعند ذلك لا مجالَ للتَّكذيب، بل تَبْقون آيسِينَ ساكتِينَ متحيِّرين، فوَضَعَ المجرمين في قولـه: ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُبْلِسُ ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ موضعَ الضَّميرِ، يدلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿ وَلَمْ يَكُن لَّهُم مِّن شُرَكَآئِهِمْ شُفَعَـٰٓؤُاْ ﴾.

قوله: (**وقرئ «يُبْلَسُ» بفتح اللام**)[3]، وهو بعيدٌ؛ لأنَّ «أَبْلَسَ» لا يُستعمل متعدِّيًا، ومخرجُه أن يكونَ أقام المصدرَ مقامَ الفاعِلِ وحَذَفه، وأقام المضافَ إليه مقامَه؛ أي: «يُبْلس إبلاسَ المجرمين».

(١) وحُجَّتُها أن المتقدِّم ذِكْره غَيْبة، ﴿يَبْدَؤُاْ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ ثُمَّ إِلَيْهِ تُرْجَعُونَ﴾ فقرُبَ من ذِكْرِ الخلق، فجعلا الكلامَ خبراً عنهم إذْ كان مُتَّصلاً بذكرهم. ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٦.

(٢) في (ح): «استبدَّ»، وما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

(٣) وممن قرأ به: أبو عبد الرحمن السلمي. انظر: «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣١١) و«مختصر شواذّ القرآن» ص١١٦.

وكُتِبَ ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾ في **المُصحَفِ بـواوٍ قَبـلَ الألِف**، كمـا كُتِبَ ﴿عُلَمَٰٓؤُاْ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ﴾ [الشعراء: ١٩٧]، وكذلك كُتِبَتْ ﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ **بألفٍ قَبلَ الياءِ؛ إثباتًا للهَمزةِ على صورةِ الحَرفِ الذي منهُ حركَتُها.**

[﴿وَيَوۡمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ * فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَهُمۡ فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا وَلِقَآيِٕ ٱلۡأٓخِرَةِ فَأُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلۡعَذَابِ مُحۡضَرُونَ﴾ ١٤-١٦]

الضَّميرُ في ﴿يَوۡمَئِذٖ يَتَفَرَّقُونَ﴾ للمُسلِمينَ والكافرين، لدَلالةِ ما بَعدَهُ عليه. وعنِ الحَسَنِ رضيَ اللـهُ عنه: هو تَفرُّقُ المُسلِمينَ والكافِرين: هَؤُلاءِ في عِلِّيِّين، وهَؤُلاءِ في أسفلِ السّافِلين. وعن قَتادةَ رضيَ اللهُ عنه: فُرقةٌ لا اجتماعَ بعدَها، ﴿فِي رَوۡضَةٖ﴾ في بُستان، وهي الجنّة. والتَّنكيرُ لإبهامِ أمرِها وتفخيمِه. والرَّوضةُ عندَ العرَب: كُلُّ أرضٍ ذاتِ نَباتٍ وماء. وفي أمثالِهم: أحسَنُ من بَيضَةٍ في روضة، يُريدُون: بيضةَ النَّعامة. ﴿يُحۡبَرُونَ﴾ يُسَرُّون. يُقال: حَبَرَهُ؛ إذا سَرَّهُ سُرورًا **تهلَّلَ له وجهُه، وظهَرَ فيه أثرُه**، ثمَّ اختلفتْ فيه الأقاويل؛ لاحتمالِه وُجوهَ جميعِ المَسارّ؛ فعَن مُجاهِدٍ رضيَ اللـهُ عنه:

قوله: (وكتب ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾ **في المصحف بواوٍ قَبْل الألفِ**...، و﴿ٱلسُّوٓأَىٰٓ﴾ **بألفٍ قبل الياء؛ إثباتًا للهمزة على صُورة الحرف الذي منه حركتُها**) قال صاحب «التقريب»: وفيه نظرٌ، إذِ الثانيةُ لا تختصُّ بالمصحفِ، بل هو قياس الخطِّ، وذلك العذرُ لا يستمرُّ في الأُولى، إذ مُقتضاه تأخيرُ الواو عن ألف ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾[1].

قوله: (**تهلَّل له وجهُه وظَهر فيه أثرُه**)، **الراغب**: الحِبْرُ: الأثرُ المُستَحسَن، ومنه ما روي: «يَخرجَ مِن النّارِ رَجُلٌ ذهبَ حِبْرُه وسِبْرُه[2]»؛ أي: جمالُه وبهاؤه. ومنه سمِّي الحَبْرُ، وشاعر

---

(١) لفظ ﴿شُفَعَٰٓؤُاْ﴾ هو الموضع الوحيد الذي رسم بهذه الصورة في كتاب الله. «مختصر التبيين» لأبي داود سليمان بن نجاح ص٩٨٦.

(٢) أخرجه أبو عُبَيْد في «غريب الحديث» (١: ٨٥).

يُكرَمُون، وعن قَتادة: يُنَعَّمُون. وعن ابنِ كَيْسان: يُـحَلَّوْن وعن أبي بكرِ بنِ عيّاش: التِّيجانُ على رُؤوسِهم. وعن وَكيع: السّماعُ في الجنّة. وعن النَّبيِّ ﷺ: أنه ذَكَرَ الجنّةَ وما فيها منَ النَّعيم، وفي آخِرِ القَومِ أعرابيٌّ فقال: يا رسولَ الله، هلْ في الجنّةِ من سَماع؟ قال: «نعَم يا أَعرابيّ، إنّ في الجنّةِ لنَهَـرًا حافّتاهُ الأبكارُ من **كُلِّ بَيضاءَ خُوصانِيّة**، يتغنَّيْنَ بأصواتٍ لم تَسمَعِ الخَلائِقُ بمِثلِها قَطّ، فذلكَ أفضَلُ نِعَمِ الجنّة». قالَ الرّاوي: فسَألتُ أبا الدَّرداء: بمَ يتغنَّين؟ قال: بالتَّسبيح. ورُوِي: «إنّ في الجنّةِ لَأشجارًا عليها أجراسٌ من فِضّة، فإذا أرادَ أهلُ الجنّةِ السّماعَ بعثَ اللهُ ريحًا من تَحتِ العَرْش؛ فتقَعُ في تلكَ الأشجار، فتُحرِّكَ تلكَ الأجراسِ بأصواتٍ لو سَمِعَها أهلُ الدُّنيا لماتُوا طَرَبًا»، ﴿مُحۡضَرُونَ﴾ لا يَغيبُون عـنه ولا يُخفَّفُ عـنهُم، كقَولِـه: ﴿وَمَا هُم بِخَٰرِجِينَ مِنۡهَا﴾ [المائدة: ٣٧]، ﴿لَا يُفَتَّرُ عَنۡهُمۡ﴾ [الزخرف: ٧٥].

[﴿فَسُبۡحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمۡسُونَ وَحِينَ تُصۡبِحُونَ * وَلَهُ ٱلۡحَمۡدُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَعَشِيّٗا وَحِينَ تُظۡهِرُونَ * يُخۡرِجُ ٱلۡحَيَّ مِنَ ٱلۡمَيِّتِ وَيُخۡرِجُ ٱلۡمَيِّتَ مِنَ ٱلۡحَيِّ وَيُحۡيِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ وَكَذَٰلِكَ تُخۡرَجُونَ﴾ ١٧-١٩]

محبِّر، وشعر مُحبَّر، وثوبٌ حَبير محسَّنٌ، والحَبْر: العالم؛ لما يبقى من أثر علومهم في قلوب الناس، ومن آثار أفعالِهم الحَسَنةِ المقتدى بها، وإليه أشار عليٌّ رضي الله عنه بقوله: العلماءُ باقون ما بقيَ الدهرُ، أعيانُهم مفقودةٌ، وآثارُهم في القلوب موجودةٌ[1]. وقولُه تعالى: ﴿فِي رَوۡضَةٖ يُحۡبَرُونَ﴾ أي: يفرحون حتّى يظهر عليهم حَبارُ نَعيمِهم[2].

قوله: (**من كل بيضاء خُوصانيةٍ**) مشابهةٌ بخُوص النَّخل؛ أي: وَرَقه في اللِّين والرِّقة، وقيل: رقيقه الخضر. **الأساس**: هَضبة[3] خَوْصاء: مرتفعة.

---

(١) ذكره ابن عبد البرِّ في «جامع بيانِ العلمِ وفَضْلِه» (١: ٥٧).

(٢) «مفردات القرآن» ص٢١٥.

(٣) في (ح): «بَيْضة»، وما أثبتناه هو الصواب، وهو على الجادّةِ في «أساس البلاغة» (خوص).

لـمّا ذكَرَ الوَعدَ والوَعيد، أتبعَه ذِكْرَ ما يُوصِلُ إلى الوَعدِ ويُنجي من الوَعيد، والمُرادُ بالتّسبيحِ ظاهرُه الذي هُوَ تَنزيهُ الله منَ السُّوء، والثَّناءُ عليهِ بالخَيرِ في هذهِ الأوقاتِ لِـما يتجدَّدُ فيها من نِعمةِ الله الظّاهرة. وقيل: الصّلاة. وقيلَ لابنِ عبّاسٍ رضيَ اللـهُ عنهما: هل تَجِدُ الصَّلَواتِ الخمسَ في القُرآن؟ قال: نعَمْ، وتَلا هذهِ الآية. ﴿تُمْسُونَ﴾ صَلاتا المَغربِ والعِشاء، و﴿تُصْبِحُونَ﴾ صَلاةُ الفَجْر، ﴿وَعَشِيًّا﴾ صلاةُ العَصْـر. و﴿تُظْهِرُونَ﴾ صـلاةُ الظُّهـر. وقولُـه: ﴿وَعَشِيًّا﴾ متَّصِـلٌ بقولِـه: ﴿حِينَ تُمْسُونَ﴾، وقولُـه: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ اعتِـراضٌ بينَهُما. ومعناه:

قوله: (**لما ذكر الوَعْدَ والوَعِيدَ أتبعَه ذِكْرَ ما يُوصِل إلى الوَعْد ويُنجِّي منَ الوعيدِ**) بيانٌ لاتصال ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ﴾ الآية بالآياتِ السابقة.

وفيه أنَّ الفاءَ فيه جزاءُ شرطٍ محذوفٍ، وأنَّ قولَه: ﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ وقوله: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ تفصيلٌ لما أجمَلَ في قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ أي: إذا كان الأمر كما تقرَّر فاستعدُّوا لما تَسعَدوا به في ذلك اليوم وتَفُوزوا برَوْضات الجِنَانِ، وبما تتخلّصوا به من الشَّقاوة الأبديَّةِ والحُضورِ في دَرَكاتِ النِّيرانِ، وهو استغراقُ الأوقاتِ في ذِكْر الله وطاعاتِه التي أوجَبَها عليكم، وفي النِّداء على الجميل لما أَوْلَيناكم من نعمة الإرشاد إلى الفلاح والنَّجاة.

ثم بيَّن على طريق الاستئناف مُوجِبَ التَّسبيح والتَّحميد لله عزَّ وجلَّ بقوله: ﴿يُخْرِجُ ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ إلى آخر الآيات الدّالَّةِ على الفَرْدانيَّة، وعلى اختصاصِه بالعُبوديَّة؛ أي: اعبُدوه واحمَدُوه؛ لأنَّه يُحيي ويُميت، وله الآياتُ الباهرةُ المتظاهرةُ، فظَهر من هذا البيانِ أنَّ المصدرَ أُنيب مَنابَ الأمرِ، ورَجَح به تأويلُ حَبْر الأُمَّة رضي الله عنه من إيجاب الصَّلواتِ الخمسِ بإشارة النَّصِّ(١)، والله أعلم.

---

(١) حديثُ ابن عباس مع نافع بن الأزرق أخرجه عبد الرزاق في «المصنّف» (١٧٧٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٥٩٦) والحاكم في «المستدرك» (٢: ٤٤٥) وقال: هذا حديثٌ صحيح الإسنادِ ولم يُخرِّجاه.

إنّ على المُميِّزينَ كُلِّهم من أهلِ السَّماواتِ والأرضِ أن يَحمَدُوه. **فإن قُلت:** لـمَ ذَهبَ الحَسَنُ رَحِمَه اللهُ إلى أنَّ هذهِ الآيةَ مدنيّة؟ قُلت: لأنه كانَ يَقول: فُرِضَتِ الصَّلواتُ الخَمسُ بالمدينة، وكانَ الواجِبُ بمَكّةَ ركعَتَينِ في غَيرِ وقتٍ مَعلُوم. والقَولُ الأكثَر: **أنّ الخمسَ إنّما فُرِضَتْ بمَكّة.** وعن عائشةَ رضيَ اللهُ عنها: **فُرِضَتِ الصَّلاةُ رَكعَتَين**، فلمّا قَدِمَ رسولُ الله ﷺ المدينةَ أُقِرَّتْ صلاةُ السَّفَر، وزِيدَ في صَلاةِ الحَضَر. وعن رسولِ الله ﷺ: «**مَن سَرَّهُ** أن يُكالَ له بالقَفيزِ الأَوْفى فَليَقُل: ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ الآية. وعنهُ عليهِ السَّلام: «**مَن قالَ حينَ يُصبِح:** ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾

قوله: (**إن على المميِّزين كلِّهم من أهل السَّماوات والأرضِ أن يَحمَدُوه**) فيه معنى الوُجوب، وذلك أنَّ الاعتراضَ تأكيدٌ لمعنى المعترَض فيه، ولما دلَّ ذلك على وُجوب الصَّلوات على المميِّزين لقول ابن عباس، كان التأكيدُ مِثْلَ المؤكَّد، وكما جاز أن يعبَّر عن الصَّلاة بالتَّسبيح لأنها مشتملةٌ عليه، جاز أن يُعبَّر عنها بالتَّحميد لذلك.

قولـه: (**أنّ الخَمْسَ إنّما فُرضت بمكَّةَ**) وهو الصَّحيحُ لحديث المِعْـراج، ومُراجعة رسول الله ﷺ مع موسى عليه السلام على ما رواه البخاريُّ ومسلمٌ والنسائيُّ، عن أنسٍ في آخِره: «يا محمدُ، إنَّهنَّ خَمسُ صَلَواتٍ كلَّ يومٍ وليلَةٍ» الحديثَ[1].

قوله: (**فُرضتِ الصَّلاةُ ركعتَين**) روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ ومالكٍ وأبي داودَ والنسائيِّ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: فَرَضَ اللـهُ الصَّلاةَ حينَ فَرَضَها رَكعتينِ ركعتين في الحَضَر والسَّفَرِ، فأُقِرَّت صلاةُ السَّفرِ، وزِيدَ في صلاةِ الحَضَرِ[2].

وفي أخرى[3] قالت: فُرضتِ الصَّلاةُ رَكعتين، ثمَّ هاجرَ رسولُ الله ﷺ فَفُرضت أربعًا، وتُركَت صَلاةُ السَّفرِ على الفَريضة الأُولى.

قولُه: (**من قال حين يُصبح:** ﴿فَسُبْحَٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ﴾) الحديثَ بتمامِه أخرجه

---

(١) أخرجه البخاري (٣٨٨٧) ومسلم (١٦٤) والنسائي (١: ٢١٧).

(٢) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٣٣٥) والبخاري (٣٥٠) ومسلم (٦٨٥) وأبو داود (١٢٠٠).

(٣) وهي ثابتةٌ في «صحيح البخاري» (٣٩٣٥).

إلى قوله: ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ أدركَ ما فاتَه في يَومِه، ومَن قالَها حينَ يُمسي أدرَكَ ما فاتَه في لَيلتِه، وفي قراءةِ عِكرِمة: (حينًا تُمسُونَ وحِينًا تُصبِحُون)، والمعنى: تُمسونَ فيهِ وتُصبِحُونَ فيه، كقَولِه: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾[البقرة: ٤٨] بمَعنى: فيه، ﴿ٱلْحَىَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ﴾ الطّائرَ من البَيْضة، و﴿ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَىِّ﴾: البَيضةَ منَ الطّائر. وإحياءُ الأرض: إخراجُ النّباتِ منها ﴿وَكَذَٰلِكَ تُخْرَجُونَ﴾ ومثلُ ذلكَ الإخراجِ تُخرَجُونَ من القُبورِ وتُبعَثُون. والمعنى: أنّ الإبداءَ والإعادةَ مُتَساويانِ في قُدْرةِ مَن هُوَ قادِرٌ على الطَّرْدِ والعَكْس؛ من إخراجِ الميِّتِ من الحيِّ وإخراجِ الحيِّ من الميِّتِ وإحياءِ الميِّتِ وإماتةِ الحيّ.

وقُرِئ: ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ بالتَّشديد، و(تَخرُجون) بفَتح التّاء.

[﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ إِذَآ أَنتُم بَشَرٌ تَنتَشِرُونَ ۞ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ﴾ ٢٠-٢١]

﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ ....

أبو داودَ عن ابن عبّاسٍ[1].

قوله: (**وقرئ: ﴿ٱلْمَيِّتِ﴾ بالتَّشديد**) نافعٌ وحفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ[2]، و«تَخْرُجون» بفتح التاء: حمزة والكسائي[3].

---

(١) أخرجه أبو داود (٥٠٧٨) والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢٨١٥) و«الأوسط» (٨٦٣٧).

(٢) ولمكي بن أبي طالب تحرير نافعٌ دقيق لهذا الاختيار في «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٣٩-٣٤٠).

(٣) فأضافوا الفِعلَ إليهم، لأنهم إذا أُخرِجوا خرجوا فهم مفعولون فاعلون في المعنى. ومن قرأ بضمِّ التاء وفتح الراء فقد أجْرَوْه على ما لم يُسَمَّ فاعِلُه، لأنّهم لا يَخرجونَ حتّى يُخْرَجوا. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٦٠).

لأنه خَلقَ أصلَهُم منه. و﴿إِذَآ﴾ للمُفاجأة. وتقدِيرُه: ثُمّ فاجأتُم وقتَ كونِكُم بشرًا مُنتَشِرينَ في الأرض. كقولِه: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]، ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا﴾؛ لأنّ حوّاءَ خُلِقَتْ من ضِلَعِ آدمَ علَيهِ السَّلام، والنِّساءُ بعدَها خُلِقْنَ من أصْلابِ الرِّجال، أو من شَكْلِ أنفُسِكُم وجِنْسِها، لا من جِنسٍ آخر، وذلكَ لِما بينَ الاثنَيْنِ من جِنسٍ واحدٍ من الإلفِ والسُّكُون، وما بينَ الجِنسَيْنِ المُختَلِفَينِ منَ التَّنافُر، ﴿وَجَعَلَ بَيْنَكُم﴾ التَّوادَّ والتَّراحُمَ بعِصْمَةِ الزَّواج، بعدَ أنْ لَمْ تكُنْ بينَكُم سابِقةُ معرِفة، ولا لِقاء، ولا سببٍ يُوجِبُ التَّعاطُفَ من قَرابةٍ أو رَحِم. وعن الحسَنِ رضيَ اللهُ عنه: المودّةُ كِنايةٌ عن الجِماع، والرَّحمةُ عن الوَلَد، كما قال: ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾ [مريم: ٢١]، وقال: ﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ﴾ [مريم: ٢]. ويُقال: سَكَنَ إليه، إذا مالَ إليه،

قوله: (لأنّه خلَق أصلَهم منه)، أي: إنَّما صحَّ الخطابُ للخَلْق بقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ لذلك، والمعنى: خلَق أصلَكم من تُرابٍ ليتَّصلَ به قولُه: ﴿ثُمَّ﴾؛ أي: ثُمَّ فاجأتُم وقتَ كونِكُم بَشَراً، و﴿ثُمَّ﴾ للتَّراخي في الرُّتبة لا في الزَّمان، فإنَّ المفاجأةَ تدفعُه.

قوله: (كقوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]) وَجهُ التَّشبيه أنَّ قولَه: ﴿أَنتُم﴾ مبتدأٌ، و﴿بَشَرٌ﴾ جنسٌ وقع خبرًا له، و﴿تَنتَشِرُونَ﴾ صفةٌ لـ﴿بَشَرٌ﴾، فـ﴿بَشَرٌ﴾ مِثلَ قولِه: ﴿رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَآءً﴾ [النساء: ١]، و﴿تَنتَشِرُونَ﴾ مثل قوله: ﴿وَبَثَّ مِنْهُمَا﴾ [النساء: ١].

قال صاحب «المطلع»: ثم إذا أنتُم خلقٌ كثيرٌ من لحمٍ ودَمٍ تَنبسطونَ في الأرضِ.

قوله: (كما قال: ﴿وَرَحْمَةً مِّنَّا﴾)، أي: في قوله تعالى: ﴿وَلِنَجْعَلَهُۥٓ ءَايَةً لِّلنَّاسِ وَرَحْمَةً﴾ [مريم: ٢١]، والمراد بالرَّحمة: عيسى عليه السلام.

قوله: (﴿ذِكْرُ رَحْمَتِ رَبِّكَ عَبْدَهُۥ﴾ [مريم: ٢]) وتقريرُه: أنَّ ﴿ذِكْرُ﴾ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى المفعولِ، و﴿عَبْدَهُۥ﴾ مفعولُ ﴿رَحْمَتِ﴾ و﴿زَكَرِيَّآ﴾ بدَلٌ مِنْ ﴿عَبْدَهُۥ﴾، و﴿إِذْ نَادَىٰ﴾ ظرفٌ لـ﴿رَحْمَتِ﴾ أو لـ﴿ذِكْرُ﴾؛ أي: هذا إنَّ ذِكْرَ ربِّك رحمته

كقَولِهِم: انقطَعَ إليه، واطمَأنَّ إليه، ومنهُ السَّكَن. وهُوَ الإلفُ المسكُونُ إليه. فَعَلٌ بمَعنى مَفْعُول. وقيل: إنّ المَودّةَ والرَّحمةَ من قِبَلِ الله، **وإنّ الفِرْكَ من قِبَلِ الشّيطان.**

[﴿ وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ خَلْقُ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱخْتِلَـٰفُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَٰنِكُمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَـٰتٍ لِّلْعَـٰلِمِينَ ﴾ ٢٢]

الألسنَة: اللُّغات، أو: أجناسُ النُّطقِ وأشكالُه. خالفَ عزَّ وعَلا بينَ هذهِ الأشياءِ حتّى لا تَكادُ تَسْمَعُ مَنْطِقَيْنِ مُتَّفِقَيْنِ في هَمْسٍ واحد، ولا جَهارة، ولا حِدّة، ولا رَخاوة، ولا فَصاحة، ولا لَكنة، ولا نَظْم، ولا أُسلُوب، ولا غيرِ ذلكَ من صِفاتِ النُّطقِ وأحوالِه، وكذلكَ الصُّورُ وتخطِيطُها، والألوانُ وتنويعُها، ولاختِلافِ ذلكَ وَقَعَ التَّعارُف، وإلّا فلَوِ اتّفقَتْ وتشاكَلَت، وكانتْ ضَربًا واحدًا لوقَعَ التَّجاهُلُ والالتِباس، ولتعطّلَتْ مَصالِحُ كثيرة، ورُبَّما رأيتَ توأَمَيْنِ يشتَبِهانِ في الحِلْيَة، **فيعْرُوكَ الخَطأُ في التمييزِ بينَهُما**، وتَعرِفُ حِكمةَ الله في المُخالَفةِ بينَ الحِليّ؛ وفي ذلك آيةٌ بيِّنة؛ حيثُ وُلِدُوا من أبٍ واحد، وفُرِّعُوا من أصلٍ فَذّ، وهُم على الكَثْرةِ التي لا يعلَمُها إلّا اللهُ مُختَلِفونَ مُتفاوِتُون..

لعَبدِه زكريا وَقْتَ طَلَبَه الولدَ من ربِّه. هذا يُفهم من تقديرِ أبي البقاء[1]، فعلى هذا: الرحمةُ هي الولدُ.

قوله: (**وإنَّ الفِرْكَ من قِبَلِ الشَّيطانِ**) **الفِرْك**: بُغْضُ أحدِ الزَّوجين للآخَر[2].

قوله: (**فيَعْروك الخطأُ في التَّمييز بينهما**) أي: يُغشيك. **الجوهريُّ**: عَراني هذا الأمرُ واعتَراني: إذا غَشِيكَ.

---

(١) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ٨٦٥).

(٢) ومنه قولُه ﷺ: «لا يَفْرَكُ مؤمنٌ مؤمنةً، إنْ كَرِهَ منها خُلُقاً رَضِيَ منها آخر» أخرجه مسلم (١٤٦٩) من حديثِ أبي هريرةَ رَضِيَ اللهُ عنه.

وقُرِئَ: ﴿لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ بفَتحِ اللّامِ وكَسْرِها، ويشهَدُ للكَسْرِ قولُه تعالى: ﴿وَمَا يَعْقِلُهَآ إِلَّا ٱلْعَٰلِمُونَ﴾ [العنكبوت: ٤٣].

[﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ مَنَامُكُم بِٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ وَٱبْتِغَآؤُكُم مِّن فَضْلِهِۦٓ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَسْمَعُونَ﴾ ٢٣]

هَذا من بابِ اللَّفِّ، وتَرتيبُه: ومن آياتِه مَنامُكُم وابتِغاؤكُم من فَضلِهِ باللّيلِ والنَّهار، إلّا أنه **فصلَ بينَ القَرينَيْنِ الأوَّلَيْنِ بالقَرينَيْنِ الآخِرَيْن.** لأنّهما زمانان، والزَّمانُ والواقِعُ فيه كشَيءٍ واحد، **معَ إعانةِ اللَّفِّ على الاتِّحاد.** ويجوزُ أنْ يُراد: ﴿مَنَامُكُم﴾ **في الزَّمانَيْن،** ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ **فيهما،** ....

قوله: (وقرئ: ﴿لِّلْعَٰلِمِينَ﴾ **بفَتْحِ اللّامِ وكَسْرِها**) بالكسر: حفصٌ وحدَه، والباقون: بفتحها(١).

قوله: (**فَصلَ بينَ القرينَينِ الأوَّلَين**) أي: ﴿مَنَامُكُم﴾ و﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ (**بالقرينَين الآخِرين**) أي: ﴿ٱلَّيْلِ﴾ و﴿ٱلنَّهَارِ﴾. وإنّما جاز ذلك؛ لأنَّ الليلَ والنهارَ ظرفانِ، والواقعان فيهما(٢) المَنامُ والابتغاءُ، والظرفُ والمظروف كشيء واحدٍ، فلا فَصْلَ بالأجنبيِّ.

ومعنى قولِه: (**مع إعانة اللَّفِّ على الاتِّحادِ**) هو أن اللَّف يُعين السامعَ على أن يَرُدَّ كلَّ واحد من القرينينِ إلى مآلِه، ويتَّحد به من النشر.

قوله: (﴿مَنَامُكُم﴾ **في الزَّمانينِ** ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ **فيهما**) فعلى هذا: لا يكون من باب اللَّفِّ، بل من المُقابلةِ، فحذَفَ في إحدى المتقابلينِ ما يُقابل الآخَر لدلالةِ التَّقابُلِ، قال:

عجبتُ لهم إذ يَقتُلونَ نُفوسَهم ... ومقتَلُهم عندَ الوَغى كانَ أعذَرا(٣)

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٥٧-٥٥٨ ففيه مزيدُ بيانٍ وتعليل.

(٢) في (ح) و(ف): «والواقع بينهما».

(٣) لعروة بن الورد في «ديوانه» ص٦، ولتمامِ الفائدة انظر: «سرّ الفصاحة» لابن سنان الخفاجي ص٢١٥.

والظّاهِرُ هو الأوّلُ **لتكرُّرِه في القُرآن**، وأسَدُّ المعاني ما دلَّ عليه القُرآنُ يسمَعُونَه بالآذانِ الواعية.

[﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْىِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٢٤]

في ﴿يُرِيكُمُ﴾ وَجْهان: إضمارانِ، وإنزالُ الفِعلِ منزلةَ المصدر، ....

أي: يقتلون نفوسَهم عند السِّلم، فحُذف لدلالة الوَغَى في المشطور الثاني عليه.

قوله: (**لتكرُّره في القرآن**) نحو قولِه تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ لِتَسْكُنُواْ فِيهِ وَٱلنَّهَارَ مُبْصِرًا﴾[يونس: ٦٧]، وقولِه: ﴿وَجَعَلْنَا ٱلَّيْلَ لِبَاسًا * وَجَعَلْنَا ٱلنَّهَارَ مَعَاشًا﴾[النبأ: ١٠، ١١]، وغيرها.

قوله: (**إضمارانِ، وإنزالُ الفعل منزلةَ المصدرِ**) هو بيانٌ لقوله: «وجهانِ»، أمّا قولُه: «وبهما فُسّر الـمَثَل: «تَسْمعَ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تَراه»، وقول القائلِ»، فيَحتمل وجهَيْن:

أحدهما: أن يُرادَ اللَّفُّ والنَّشْرُ، وعليه ظاهرُ كلام صاحب «اللُّباب»؛ حيث قال نحو: «تَسمعُ بالمُعيديِّ خيرٌ مِنْ أن تَراه»[1] محمولٌ على حذف «أنْ» مثلها في قوله:

ألا أَيّهذا اللّائمِي أحضُرَ الوَغى[2]

فيمَن روى مرفوعًا، أو على تنزيل الفعل منزلةَ المصدرِ، مثلُه في قوله:

وقالوا ما تشاءُ فقلتُ أَلْـــهُو[3]

وثانيهما: أن يكونا[4] مثالين، لكن البيت لا يساعد عليه على ما ذهب إليه الشارحُ.

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ١٢٩).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) لعروة بن الورد، ولم أجده في «ديوانه». انظر: «مجمع الأمثال» (٢: ٧٦)، و«الأغاني» (٣: ٧٦).

(٤) في (ح): «يكون».

....

قال: ونحوُ «تَسمعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ مِنْ أن تَراهُ» محمولٌ على حذف «أنْ»[١]، أو على تنزيل الفعلِ منزلةَ المصدر، مِثْلُه في قوله: «وقالوا ما تشاء»[٢]، أي: «سماعُك بالمُعِيديِّ»، كما كان الفعلُ منزّلًا منزلةَ المصدرِ في قوله: «فقلت أَلْـهُو».

وثالثهما: أن يكونا مثالَيْن[٣]، لكن البيت لا يُساعِدُ عليه على ما ذهب إليه الشارح، قال: «وتسمع بالمعيدي خير من أن تراه» محمول على حذف «أنْ» أو على تنزيل الفعل منزلة المصدر، أي: «سماعك بالمعيدي»، كما كان الفعل منزلاً منزلة المصدر في قوله: «فقلت ألهو»[٤] وهو متعيِّنٌ فيه؛ لأنَّ معنى قوله: «ما تشاء»: أيُّ شيءٍ تشاءُ، فهو سؤال عن مفردٍ؛ لأنَّ «ما» مفردٌ، وهو مفعول «تشاء» مقدَّمًا، فحقُّه أن يُجابَ بالمفرد، و«أَلْـهو» جملة منزَّلةٌ منزِلةَ المفرد ليكونَ مطابقًا للمسؤولِ عنه.

فإن قلت: لو حُمل على حذف «أنْ» لكان أيضاً بتقدير مفردٍ، فَلِمَ لمْ يُحمل عليه؟

قلت: لأنَّ قولَه: «ما تشاء» سؤالٌ عمّا تشاؤه في الحال ظاهرٌ، كما إذا قلتَ: ما تريدُ؟ أي: الآنَ، فلو قُدِّر: «أن أَلْـهُو» لكان مستقبَلًا، فكأنَّه سأله عمّا يشاؤه في الحال، فأجابَه بما يشاؤه في المستقبل لا في الحال، فلا ظاهرًا، فلذلك حَمَلَه على المصدر بدون حذف «أنْ»؛ لأنَّ «أنْ» عَلَمٌ للاستقبال، وفيه بحثٌ، وهو ما ذَكَره الإمامُ عند قوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ﴾ قال: قال تعالى هاهنا: ﴿أَن تَقُومَ﴾ وقبلَه: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾ ولم يقل: وأنْ يُريكم، وذلك أنَّ القيامَ لما كان غير مُتعيّن أخرجَ الفعل بـ«أنْ» وجَعل في تأويل المصدر ليدلَّ على الثُّبوت وإِراءَةُ البرقِ لما كانت من الأمورِ المتجَدّدة، لم يَذكر معها ما يدلُّ على المصدر[٥].

---

(١) سقط لفظ «أن» من (ف).

(٢) قوله: «مِثْلُه في قوله: (وقالوا ما تشاء)» سقط من (ف) و(ط).

(٣) قوله: «وثالثهما: أن يكونا مثالَين» سقط من (ف).

(٤) من قوله: «لكن البيت لا يساعد عليه» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠١).

وبِهما فُسِّرَ المَثَل: «تَسمَعُ بالمُعَيْدِيِّ خيرٌ من أنْ تَراه». وقَولُ القائل:

وقَالُوا ما تَشَاءُ فقُلتُ أَلْهُو إلى الإِصباحِ آثَرَ ذي أَثِيرِ

قال صاحب «الكَشف»: تقدير الآية: ﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦ﴾ آيةُ ﴿يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ﴾، فحَذف الموصوفَ وأقام الصفةَ مقامَه، وكان أبو عليٍّ يحملُها على حذف «أنْ»؛ أي: ومِن آياتِه أنْ يُريكم البَرْقَ، كقوله: «أحضُرُ الوغى» وأراد أن يأخذَ على أبي إسحاقَ[1] حَذْفَ «أنْ» في قوله: «أعبُد»، فنقل كلامَه ثم تذكَّر هذا الموضعَ فأمسَكَ[2].

وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون الموصوفُ محذوفًا؛ أي: «ومن آياته آيةٌ يُريكم فيها البَرْقَ»، فحَذَف الموصوفَ والعائد؛ أي: «ومن آياته شيءٌ أو سحاب»، ويكون فاعل ﴿يُرِيكُمُ﴾ ضميرَ شيءٍ المحذوف[3].

قوله: (تَسمعُ بالمُعيديِّ) قيل: هو تصغيرُ «معدِّيٍّ»، أو «مَعَدٍّ»، خَفَّف الدالَ استثقالًا للجمع بين التشديد مع ياء التصغير. يُضربُ للرَّجل الَّذي له صِيتٌ في الناس، فإذا رأيتَه ازدرَيْتَه. قالَه المنذر لشِقَّةَ، مضى شرحُه مستوفىً في «الأعراف».

قوله: (وقالوا ما تَشاء) البيت لعروة بن الورد قبله:

أَرِقتُ وصُحْبتي بمَضيقِ عمقٍ لبـرقٍ من تِهـامةَ مُستطيرِ
سَقَوْني الخَمرَ ثمَّ تـكنَّفوني عُداةَ اللـهِ من كَذِبٍ وزُورِ

آثَرَ من الإيثار، من: آثرت فلانًا على نفسي.

قوله: (ذي أَثير) من قولك: فلانٌ أَثِيري؛ أي: خُلْصاني، أي: آثَرَ اللَّهْوَ أوَّلَ كلِّ شيء.

قال الميداني في قولهم: «افعل ذاك آثِراً مّا» قالوا: معناه: افعل[4] أوّلَ كل شيء، أي:

---

(١) يعني الزجاج.

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٤٩).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٣٩).

(٤) في «مجمع الأمثال»: «أفعَلُه»، وهو الأشْبَه بالصواب.

﴿خَوْفًا﴾ من الصّاعِقـةِ أو من الإخلاف، ﴿وَطَمَعًا﴾ في الغَيْث. وقيل: خوفـا للمُسافِر، وطَمَعًا للحاضِر، وهُما منصُوبانِ على المفعولِ له. فإنْ قُلت: **من حقِّ المفعولِ لَهُ أن يكونَ فِعلًا لفاعلِ الفِعلِ المُعلَّل**؛ والخوفُ والطَّمَعُ لَيْسا كذلك. قُلت: فيه وَجهان، أحَدُهما: أنّ المفعُولِين فاعِلُونَ في المعنى، لأنّهم راءُون، فكأنّه قيل: يجعَلُكُم رائِينَ البَرقَ خَوفًا وطمَعًا. والثاني: أنْ يكُونَ على تَقديرِ حَذفِ المُضاف، أي: إرادةَ خَوفٍ وإرادةَ طَمَع، فحُذِفَ المُضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مَقامَه. ويَجوزُ أنْ يكونا حالَيْن؛ أي: خائِفينَ وطامِعين. وقُرِئ: (يُنَـزِّل) بالتَّشديد.

[﴿وَمِنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ وَٱلْأَرْضُ بِأَمْرِهِۦ ۚ ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُمْ تَخْرُجُونَ ۞ وَلَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ كُلٌّ لَّهُۥ قَـٰنِتُونَ﴾ ٢٥-٢٦]

قِيامُ السَّمـاواتِ والأرضِ ....

افْعَله مؤثراً له. وقال الأصمعيُّ: معناه افعل ذلك عازمًا عليه و«ما» تأكيد، ويقال أيضًا: «افعلْه آثرَ ذي أثير»، أي: أوّلَ كلِّ شيء. وقيل: معناه: وقالوا: ما تشاءُ، فقلت: أن أَلْـهو، واللّهو إلى الصُّبح آثَرَ كلِّ شيءٍ يُؤثَرُ فِعْلُه[١].

قوله: (**من حقِّ المفعول له أن يكون فعلًا لفاعل الفعل**[٢] **المعلَّل**)، **الانتصاف**: الخوفُ والطمعُ مخلوقان لله تعالى، فيلزم اجتماعُ شرائطِ النَّصب فيهما، وهو كونُهما مصدرَيْنِ مقارَنيْن[٣]، والفاعل والخالقُ واحدٌ، فلا بدَّ من تخريجه على هذا الوجه، وهو أنَّ قولَ النُّحاة: أنَّ يكونَ فِعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّلِ، وأن يكون مُتّصِفاً به، فإذا قلت: جئتك إكرامًا لك، فقد وصفتَ نفسَكَ بالإكرام؛ أي جئتك مُكْرِمًا لك، واللـهُ تعالى وإن خَلَق الخوفَ والطمعَ، إلّا أنه تعالى مُقدَّسٌ عن الاتِّصاف بهما، فاحتِيجَ إلى تأويلِ الزَّمخشريِّ على المذهَبينِ[٤].

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ٧٦).

(٢) سقط لفظ: «الفعل» من (ف).

(٣) في (ح): «مستعارَيْن»، وليس بشيء، وهو على الجادَّة في «الانتصاف».

(٤) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٤).

واستِمْساكُهُما بغَيرِ عَمَدٍ ﴿**بِأَمْرِهِۦ**﴾ **أي بقَولِه: كُونا قائِمَتَيْن**. والمُرادُ بإقامَتِه لهما: إرادَتُه لكَونِهما على صِفَةِ القِيامِ دُونَ الزَّوال. وقولُه: ﴿**إِذَا دَعَاكُمْ**﴾ بمَنزِلةِ قَولِه: يُريكُم، في إيقاعِ الجُملةِ مَوقِعَ المُفرَدِ على المعنى، كأنّه قال: ومن آياتِهِ قِيامُ السَّماواتِ والأرض، ثمّ خُروجُ المَوتى من القُبُورِ إذا دعاهُم دَعوةً واحدة: يا أهلَ القُبُورِ اخرُجُوا. والمُرادُ سُرعةُ وُجودِ ذلكَ من غَيرِ توقُّفٍ ولا تَلَبُّث، كما يُجيبُ الدّاعيَ المُطاعَ مَدْعُوُّه، كما قالَ القائل: ....

قوله: (**واستِمْساكُهما**) قيل: هو من قولهم: هو لا يَستمسكُ على الرَّاحلة؛ أي: لا يقدر على إمساكِه نفسَه وضبطِها والثباتِ عليها.

قوله: (﴿**بِأَمْرِهِۦ**﴾ **أي: بقوله: كونا قائمتَيْن**) أي: قيل: بأمره، وأُريد هذا القول، ولم يُرد بالقول حقيقتَه، بل المرادُ إقامتُه لهما وإرادتُه لحدوثهما قائمتين، فقوله: «إرادته لكونِهما» خبرٌ، و«المراد بإقامتهِ لهما» مبتدأٌ، كذا صحّ، واللامان صِلَتانِ، وهذا كقوله تعالى: ﴿**وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ**﴾[البقرة: ١١٧]. والمراد: أن ما قضاه من الأمور وأراد كونه، فإنّما يكون[١] ويدخل تحت الوجود من غير امتناعٍ ولا قَوْلَ ثَمَّةَ، كذلك معنى قوله: «كونا قائمتينِ» حصولُهما على صفة القيام على وَفْق إرادتِه من غير توقُّفٍ ولا قَوْلَ ثَمَّةَ، وإليه الإشارةُ بقوله: «والمراد به سرعةُ وجودِ ذلك من غير توقُّف ولا تَلبُّثٍ».

قال الإمام: قوله: ﴿**بِأَمْرِهِۦ**﴾ أي: بقوله: قوما، أو بإرادته قيامهما، وذلك أن الأمرَ عند المعتزلةِ موافقٌ للإرادة، وعندنا[٢] ليس كذلك، ولكن النزاعَ في الأمر الذي في التَّكليف لا في الأمر الذي في التَّكوينِ، فإننا لا نُنازعُهم في أنّ قولَه: «كن»، و«كونا»، و«كونوا» موافقٌ للإرادة[٣].

---

(١) في (ط): «يتكون».

(٢) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ط).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠١).

دَعَــــوْتُ كلَــيْبًا دَعوَةً فكَأنَّمـا دَعَوْتُ بِهِ ابنَ الطَّوْدِ أوْ هُوَ أسرَعُ

يُريدُ بابنِ الطَّود: الصَّدى، أو الحجر إذا تَدَهْدى، وإنّما عُطِفَ هذا على قِيامِ السَّماواتِ والأرضِ بـ«ثُمّ»؛ بيانًا لعِظَمِ ما يكُونُ من ذلكَ الأمرِ واقتدارِه على مِثلِه، وهُو أن يَقول: يا أهلَ القُبور، قُومُوا؛ فلا تبقى نَسَمةٌ من الأوَّلِينَ والآخِرينَ إلّا قامتْ تنظُر، كما قالَ عزّ وعلا: ﴿ثُمَّ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَىٰ فَإِذَا هُمْ قِيَامٌ يَنظُرُونَ﴾ [الزمر: ٦٨]. قولُك: دَعوْتُه من مكانِ كذا، كما يَجوزُ أنْ يكونَ مكانَكَ يجوزُ أن يكونَ مكانَ صاحِبِك، تَقول: دَعوتُ زَيدًا من أعلى الجبَلِ فنزَلَ عليّ، ودعوتُه من أسفَلِ الوادي فطَلَعَ إليّ. فإنْ قُلت: بِمَ تَعلَّقَ ﴿مِّنَ ٱلْأَرْضِ﴾ أبالفِعلِ أمْ بالمَصدَر؟ قُلت: هَيْهات، إذا جاءَ نهرُ الله بَطَلَ نَهرُ مَعقِل. فإن قُلت: ما الفَرقُ بينَ إذا وإذا؟ قُلت: الأُولى للشَّرط، والثانيةُ للمُفاجَأة، وهي تَنُوبُ منابَ الفاءِ في جَوابِ الشَّرط. وقُرِئَ (تُـخرجون) بضَمِّ التّاءِ وفَتحِهـا، ﴿قَـٰنِتُونَ﴾ مُنقادُونَ لِوُجودِ أفعالِـه فيهم لا يمتَنِعُونَ عليه.

[﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ۚ وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٢٧]

قوله: (دعَوتُ كُلَيْبًا) البيت[١]، قوله: «دعوتُ به»، أي: بكُلَيب، وهو من التجريد، جُرِّد منه شيءٌ يسمى بابن الطَّوْدِ، وهو نفسُه.

قوله: (تدَهدى) أصله: تَدَهْدَه، أبدلت الهاء ياء، كما في تَظَنَّيْتُ، أصله: تَظَنَّنْتُ.

قوله: (هيهاتَ) وهو اسم فعلٍ فاعلُه ضميرٌ مستترٌ يعود إلى ما دلَّ عليه الكلامُ المتقدِّم؛ أي: بعد تعلُّقه بالمصدر مع وجود الفعل.

قوله: (بَطَلَ نهـرُ مَعْقِل)، الاستيعاب: هو مَعقل بن يسار المُزني، سكن البصرة، وإليه يُنسب نهر معقل الذي بالبصرة، شهد بيعةَ الحُديبية، وتوفي بالبصرة في آخر خلافة معاوية[٢].

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) «الاستيعاب» (٣: ١٤٣٣).

﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فيما يَجِبُ عندَكُم وينقاسُ على أُصولِكُم ويقتَضيه معقُولُكم؛ لأنَّ مَن أعادَ منكُم صنعةَ شيءٍ؛ كانتْ أسهَلَ عليهِ وأهونَ من إنشائِها، وتعتَذِرونَ للصَّانعِ إذا خُطِّئَ في بَعضِ ما يُنشِئُه بقَولِكُم: **أوّلُ الغَزْوِ أخرَق،** وتُسمُّونَ الماهِرَ في

قوله: (**﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ فيما يجب عندكم وينقاس على أصولكم ويقتضيه معقولكم**) وتحقيقُه أنَّ الإنسانَ الضعيفَ العاجزَ الذي لا يُطيق حَمْل معاني الحكمة الإلهيَّةِ والأسرارِ الرُّبوبيةِ، إذ لو كُوشفوا ببعضِها لاضمَحلَّت قُواهم وتلاشَتْ عقولُهم. ولله درُّ الإمامِ حُجّةِ الإسلام وقولِه في «**الإحياء**»: لا طاقةَ للبَشَر أن ينفذوا غَوْرَ الحكمةِ، كما لا طاقةَ لهم أن ينفذُوا بأبصارهم ضوءَ عينِ الشَّمسِ، ولكنَّهم ينالون منها ما تحيى به أبصارُهم، ويستدلُّون به على حوائجهم فقط[(١)].

وقد تأنَّق بعضُهم في التعبير عن وجه اللُّطفِ في إيصالِ معاني كلامِ اللّـهِ المجيدِ مع علوِّ درجتِه إلى فَهْم الإنسان مع قُصورِ رُتبته، وضربَ له مثلًا ولم يُقصِّر فيه، قال: إنّا رأينا النَّاسَ لـمّا أرادوا أن يُفهِموا بعضَ الدَّواب والطيرِ ما يُريدون من تقديمِها وتأخيرِها، ورَأَوا الدَّوابَّ تَقصُر عن فَهْمِ كلامِهم الصادرِ عن أنوار عقلِهم مع حُسنه وترتيبِه، فنزلوا إلى درجةِ تمييزِ البَهائم وأوصلوا مقاصِدَهم إلى بواطنِها بأصواتٍ يضعونها لائقةٍ بها من النَّفيرِ والصَّفير والأصواتِ القريبةِ من أصواتِهم، فنزلوا إلى درجة تمييز البهائمِ التي تُطيقُ حملَها، وكذلك الناسُ يعجَزون عن حملِ كلام الله المجيد بكُنْهه وكمال صفاتِه، فصاروا بما تراجعوا بينهم من الأصوات، ولا يمنع ذلك معاني الحكمة المخْبوءةِ في تلك الصفات.

قوله: (**أوّل الغزوِ أخْرق**)، يعني: أنّ صاحَبه غِرٌّ لم يَصْطَلِ بنارِه، ويُضرَبُ لمن ابتدأ أمرًا وهو لا يَحْذَقُه. قال الميداني: قال أبو عبيد[(٢)]: يُضرَبُ في قلّةِ التجارِب. قال الشاعر:

الحَـربُ أوّلُ مـــا تكونُ فَتيَّـــةً ... تسعـى بزينتِها لِكُـــلِّ جَهـولِ
حتى إذا استعرت وشبَّ ضِرامُها ... عادت عجوزاً غيرَ ذاتِ حَليلِ[(٣)]

---

(١) «إحياء علوم الدين» (١: ٢٨١).

(٢) في النسخ الخطية: «عُبَيْدة». والصواب ما أثبتناه. وهو على الجادّةِ في «مجمع الأمثال».

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٤٠) وقد اختُلف في قائل البيتين، فقيل: لامرئ القيس، وقيل: لعمرو بن =

صِناعَتِه مُعاوِدًا، تَعنُونَ أنه عاوَدَها كَرَّةً بعدَ أُخرى؛ حتّى مَرَنَ عليها وهانَتْ عليه. فإنْ قُلت: لِـمَ ذُكِرَ الضَّميرُ في قَولِه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾، والمُرادُ به الإعادة؟ قُلت: مَعناه: وأنْ يُعيدَه أهوَنُ عليه. فإنْ قُلت: لِـمَ أُخِّرَتِ الصِّلةُ في قَولِه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ وقُدِّمَت في قَولِه: ﴿هُوَ عَلَيَّ هَيِّنٌ﴾ [مريم: ٢١]؟ قُلت: هُنالِكَ قُصِدَ الاختِصاصُ وهو مَحَزُّه، فقيل: هُوَ عَلَيَّ هَيِّن، وإنْ كانَ **مُستَصْعِبًا** عِندَكُم أن يُولَدَ **بينَ هِمٍّ وعاقر**؛ **وأمّا هاهنا فلا مَعنى للاختِصاص**، كيفَ والأمرُ مَبنيٌّ على ما يعقِلُون من أنّ الإعادةَ أسهَلُ من الابتداء؛ فلو قُدِّمَتِ الصِّلةُ لَتغيَّـرَ المعنى. فإنْ قُلت: **ما بالُ الإعادةِ استُعظِمَت** في قولِـه: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ حتّى كأنّها فُضِّلَتْ عـلى قِيامِ السَّماواتِ والأَرضِ بأَمرِه،

قوله: ووصف الغزو بالخُرْق؛ لـخَرْقِ الناس فيه كما قيل: ليل نائم.

قوله: (**مُستَصعِبًا**) صحّ بكسرِ العين؛ لأنه لازم، **الجوهري**: استَصعَبَ عليه الأمرُ؛ أي: صَعُب.

قوله: (**بين هِمٍّ وعاقر**)، **النهاية**: الهِمُّ بالكسر: الكبير الفاني.

قوله: (**وأما هاهنا فلا معنى للاختصاص**)، يعني: اقتضى مقامُ خَرْقِ[1] العادة هناك التَّقديمَ كأنَّ العادة تأبى أن يحصُلَ الولدُ[2] بين الهِمِّ والعاقِرِ لِما جُرِّبَ وعُلِمَ بالاستقراء، فقيل: أنا القادر وحدي أن أخرق العادة دون غيري، وهاهنا العادة حاكمة قاطعةٌ بأنَّ منَ أعاد صَنعةَ شيءٍ كانت أسهلَ عليه وأهونَ من إنشائها، لكن الدُّهْريَّ المخذولَ يُنكِرُ فعلَه، فجيء بالجملة المفيدة لتقوي الحُكمَ على مجرى العُرف والعادة.

قوله: (**ما بالُ الإعادة استُعْظِمت**)، يعني: عطف قولِه: ﴿ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ﴾ على قوله: ﴿أَن تَقُومَ ٱلسَّمَآءُ﴾ بحرف التَّراخي في الرُّتبة، فأفاد عظمةَ الثاني، فإنَّ الأوّلَ أدونُ حالًا

= معدي كرب. انظر: «الحماسة البصرية» (١: ٨).

(١) في (ح): «فوق»، وليس بصواب.

(٢) سقط لفظ «الولد» من (ح).

ثُمّ هُوِّنَت بعدَ ذلك؟ قُلت: الإعادةُ في نَفسِها عظيمة، ولكنّها هُوِّنتْ بالقِياسِ إلى الإنشاء. وقيل: الضَّميرُ في ﴿عَلَيۡهِ﴾ للخَلْق. ومعناه: أنّ البَعثَ أهوَنُ على الخَلقِ منَ الإنشاء، **لأنّ تكوينَه في حدِّ الاستِحْكام والتَّمامِ أهوَنُ عليه وأقَلُّ تَعبًا وكَبَدًا**، من

منه. ثم قيل في هذه الآية: ﴿وَهُوَ أَهۡوَنُ عَلَيۡهِ﴾ ففهم منه أنه أَدْوَنُ منه، وأجاب بما يدلُّ على أنّ اعتبارَ التعظيمِ في الأولِ لكونِ الإعادة في نفسِها عظيمةً؛ لأنّها الغايةُ في الإيجاد والمقصودُ[1] في الإنشاء، وبها يستقرُّ كلٌّ من السُّعداء[2] والأشقياء في درجاتهم ودَرَكاتِهم، واعتبارُ الأَهْوَنِ بحَسَب الإيجاد والقَصْد في الخَلْق.

وبهذا التقرير يُتخلَّص من إشكالِ صاحب «الانتصاف» حيث قال: ﴿ثُمَّ﴾ على بابها في تراخي الزَّمان أو يُسَلِّمُ تراخي المراتبِ على أن مرتبةَ المعطوف عليه العليا، ومرتبة المعطوف هي الدنيا تأكيدًا في مجيئها، فإن المعطوف بها في أكثر المواضع أرفع درجة من المعطوف عليه[3].

وقلت: ويجوز أن يُحملَ ﴿ثُمَّ﴾ على مجردِ البُعْدِ مجازًا، فيُعتَبرُ التراخي في الزمانِ والمَرْتبةِ معًا.

قوله: (**لأنَّ تكوينَه في حدِّ الاستِحكامِ والتَّمامِ أهونُ عليه وأقلُّ تَعَبًا وكبَدًا**[4])، يعني: بالنِّسبة إلى الخَلْق.

قال الإمام: لأنَّ في البَدْء يكون عَلَقةً، ثم مضغةً، ثم لحَمًا، ثم عَظْمًا، ثم يُخلق بَشَرًا، ثم يَخرج طفلًا، ثم يَترعرعُ إلى غير ذلك، فَيصعب عليه كلُّ ذلك. وأمّا في الإعادة فيَخرج بَشَرًا سَوِيًّا بِكُن فيكون، فهو أهونُ عليه[5].

(١) في (ط): «والمقصودة».

(٢) في (ط): «البعداء».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٦).

(٤) في (ف): «وكَدًا»، وكلاهما جَيّدٌ مُتَّجه.

(٥) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠٢).

أن يتنقَّلَ في أحوالٍ ويندَرِجَ فيها إلى أن يَبلُغَ ذلكَ الحدّ. **وقيل: الأهوَنُ بمَعنى: الهيِّن.** ووَجهٌ آخَر: وهو أنّ الإنشاءَ من قَبيلِ التَّفضُّلِ الذي يتخيّرُ فيه الفاعلُ بينَ أن يفعلَهُ وأن لا يفعَلَه، والإعادةُ من قَبيلِ الواجِبِ الذي لا بُدَّ له من فعلِه، **لأنها لجَزاءِ الأعمال، وجزاؤُها واجِب،** والأفعال: إمّا مُحال، والمُحالُ مُمتَنِعٌ أصلًا خارجٌ عنِ المقدُور، وإمّا ما يَصرفُ الحكيمَ عن فعلِه صارفٌ وهو القَبيح، وهُوَ رديفُ المُحال؛ لأنّ الصّارفَ يمنعُ وُجودَ الفِعلِ كما تَمنعُه الإحالة. وإمّا تفضُّلٌ والتفضُّلُ حالةٌ بينَ بين؛ للفاعلِ أن يفعلَه وأن لا يفعَلَه. وإمّا واجبٌ لا بُدَّ من فِعلِه، ولا سَبيلَ إلى الإخلالِ به، وكانَ

قوله: (**وقيل: الأَهْوَنُ بمعنى: الهين**) روى الزَّجاج عن أبي عُبيدة وكثيرٍ من أهل اللغة: أنَّ ﴿أَهْوَنُ﴾ هاهنا ليس معناه: أنَّ الإعادةَ أهونُ عليه من الابتداء؛ لأنها سهل عليه، ومثلُه في قوله:

لَعَمرُكَ ما أدري وإنّي لأوْجَلُ ... علـى أيّنا تَعدُو الـمَنيَّةُ أوّلُ

أي: لَوَجِلٌ. وقالوا: اللـهُ أكبر، أي كبيرٌ[1].

قوله: (**لأنَّها لجزاءِ الأعمالِ، وجزاؤها واجبٌ**)، قال صاحب «التقريب»: وفيه نظرٌ؛ لأنَّه مبنيٌّ على الوُجوب العقليّ، ولأنَّ الوُجوبَ إن كان في الذات نَافَى القُدرةَ كالامتناع، وإلّا كان ممكنًا، فتساوى النقيضانِ[2]؛ لاشتراكهما في مصحح المقدوريَّة، وهو الإمكانُ.

وقال صاحب «الانتصاف»: هذا على أُصولهم أيضًا غيرُ مستقيم، فإنَّ مقتضاها وجوبُ الإنشاء إذْ لولا مصلَحة اقتَضت الإنشاءَ لما وقعَ، وتلك المصلحةُ تُوجبُ متعلِّقها، فوَضَح أنَّ الزَّمخشريَّ لا إلى السَّنة تَرقّى ولا على مذهب الاعتزالِ بَقِيَ[3].

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٨٣). والبيت المذكور لمعن بن أوس المزني. انظر: «الكامل» للمبرّد (٢: ١٥٧).

(٢) في (ط): «التفضل».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٧٧).

الواجِبُ أبعَدَ الأفعالِ من الامتناعِ وأقربَها من الحُصُول. فلمّا كانتِ الإعادةُ من قَبيلِ الواجب، كانتْ أبعدَ الأفعالِ من الامتناع. وإذا كانت أبعدَها من الامتناع، كانتْ أدخلَها في التَّأنّي والتَّسهُّل، فكانت أهونَ منها. وإذا كانتْ أهونَ منها كانتْ أهوَنَ من الإنشاء، ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ أي: الوَصفُ الأعلى الذي ليسَ لغَيرِه مثلُه قد عُرِفَ به ووُصِفَ في السَّماواتِ والأرضِ على ألسِنةِ الخلائقِ وألسنةِ الدَّلائل، وهو أنه القادِرُ الذي لا يَعجَزُ عن شيءٍ من إنشاءٍ وإعادةٍ وغيرِهما من المَقدُورات، ويدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ أي: القاهرُ لِكُلِّ مَقدُور، ﴿ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي يُجري كُلَّ فعلٍ على قَضايا حِكْمَتِه وعِلمِه. وعن مُجاهِدٍ ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ قولُ لا إله إلّا الله، ومعناه: ولهُ الوَصفُ الأعلى الذي هو الوصفُ بالوَحدانيّة. **ويعضُدُه قولُه تعالى:** ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [الروم: ٢٨]، وقالَ الزَّجّاج: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ أي: قولُه تعالى: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ قد ضَربَهُ لكم مثلًا فيما يَصعُبُ ويَسهُل. **يُريد: التَّفسيرَ الأوَّل.**

قوله: (**ويَعضُده قوله:** ﴿ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾)؛ لأنَّ الكلام فيه لنَفْي الشَّريكِ وإثباتِ التَّوحيدِ، وتلخيصُ معناه يعودُ إلى معنى كلمةِ التَّوحيدِ، فصَحَّ أن يُسمَّى القولُ بكلمةِ التَّوحيدِ بـ﴿ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾.

قال الزَّجاج: ﴿وَلَهُ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ للعهد، وأن قوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ أي: معناه كالمثل المشهور بين الناس، أي: المسلمين منهم في كل زمان، نحو الأمثال المضروبة عند العرب[1]، ويَقرُبُ منه قول المصنِّف: «أي: الوصفُ الأعلى الذي ليس لغيرِه مثلُه قد عُرف به ووُصِفَ في السّماواتِ والأرضِ» إلى آخره، لكن الزَّجاج أجرى الـمَثَلَ كالقولِ السَّائر على حقيقته وجعلَه المصنِّف مجازاً عن الوصف العَجيب الشأنِ ليشملَ القولَ وغيرَه، ولذلك قال: «على أَلسِنةِ الخلائق وأَلْسِنَةِ الدّلائلِ»، وخصَّ قَوْلَ الزَّجاجِ بالقول.

قوله: (**يُريد التَّفسيرَ الأوّل**)، أي: لقوله: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ وهو أن يكون الضَّميرُ ـ

---

(١) لم أجده في مظِنّته من «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج.

[﴿ ضَرَبَ لَكُم مَّثَلًا مِّنْ أَنفُسِكُمْۖ هَل لَّكُم مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم مِّن شُرَكَآءَ فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ فَأَنتُمْ فِيهِ سَوَآءٌ تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْۚ كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْءَايَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ ﴾ ٢٨]

فإنْ قُلت: أيُّ فَرقٍ بينَ ﴿مِّنْ﴾ الأُولى والثّانيةِ والثّالثةِ في قَولِه تعالى: ﴿مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾، ﴿مِّن مَّا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُم﴾، ﴿مِّن شُرَكَآءَ﴾؟ قُلت: الأولى للابتِداء، كأنّه قال: أخَذَ مثلًا وانتزَعَه من أقرَبِ شَيءٍ منكُم وهيَ أنفُسُكم ولم يُبْعِد، والثّانيةُ للتَّبعِيض، والثّالثةُ مَزيدَةٌ لتأكيدِ الاستِفهامِ الجاري مَجرى النَّفي. ومعناه: هل تَرضَوْنَ لأنفُسِكم؛ وعَبيدُكم أمثالُكم بَشَرٌ كبَشرٍ وعبيدٌ كعبيد، **أن يُشارِكَكُم بعضُهم** ﴿فِى مَا رَزَقْنَٰكُمْ﴾ من الأموالِ وغَيرِها، ما **تكُونُونَ أنتُم وهُم فيه على السَّواء**، من غيرِ تفضِلةٍ بينَ حُرٍّ وعبد: **تهابُون أن تستَبِدُّوا** بتصرُّفٍ دونَهم، **وأن تفْتاتُوا بتَدبيرٍ عليهم** كما يَهابُ بعضُكم بعضًا من الأحرار، فإذا لم تَرضَوْا بذلك لأنفُسِكم، فكيفَ

في ﴿عَلَيْهِ﴾ ـ لله؛ أي: ضرَب اللهُ قولَه: ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ مثلًا فيما يَصعُب ويَسهُل عندكم، وينقاسُ على أُصولِكُم، لا التفسير الثاني، وهو أن يَرجِعَ الضَّميرُ إلى الخَلْقِ.

قوله: (**أن يُشارِكَكُم بعضُهم**) مفعول «تَرضونَ»، و«عبيدكم أمثالكم» حالٌ من فاعلِه.

قوله: (**تكونون أنتُم وهم فيه على السَّواء**) والجملةُ بيانُ: «أنْ يُشارِكَكُم».

قوله: (**تَهابُون أن تَستَبِدُّوا**) تفسيرٌ لقولِه: ﴿تَخَافُونَهُمْ كَخِيفَتِكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾.

وقال أبو البقاء: ﴿تَخَافُونَهُمْ﴾ في موضع الحالِ من ضمير الفاعل في ﴿سَوَآءٌ﴾؛ أي: فتساوَوْا خائفًا بعضُكم بعضًا مشاركتَه له في المال، أي: إذا لم ترضَوْا أن يُشارِكَكم عبيدُكم في المال، فكيف تشرِكون في عبادة الله مَن هو مصنوعٌ لِـله تعالى[1]؟!

قوله: (**وأن تفتاتوا بتدبير عليهم**)، **الأساس**: فاتني بكذا: سبقني به وذهب به عني،

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٠).

ترضَوْنَ لرَبِّ الأربابِ ومالكِ الأحرارِ والعبيدِ أن تجعلُوا بعضَ عبيدِه له شركاء؟ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: مثلُ هذا التَّفصيلِ ﴿نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ﴾ أي: نُبيِّنُها؛ لأنّ التَّمثيلَ ممّا يَكشِفُ المعانيَ ويُوضِّحُها؛ لأنه بمَنزِلةِ التَّصويرِ والتَّشكيلِ لها. **ألا تَرى كيفَ صَوَّرَ الشِّركَ بالصُّورةِ المُشوَّهة؟**

وافتاتَ فلانٌ عليكم برأيه: سبقَكم به ولم يُشاوِرْكم[1]، وفلانٌ لا يُفات عليه، ولا يُفتاتُ عليه؛ أي: لا يُستَبدُّ برأيٍ دونَه.

النهاية: قال عبدُ الرَّحمنِ بنُ أبي بكرٍ: «أَمِثْلي يُفتاتُ عليه في بَناتِه»، فهو افْتَعل من الفَواتِ: السبق، يُقال لكلِّ مَن أحدثَ شيئاً في أمرِك: دُونَك، قد افتات عليك فيه.

قوله: (**ألا ترى كيف صوَّر الشرك بالصُّورة المشوَّهة**)؛ أي: القبيحة. يريد أن الغرض مِن ذِكْر التَّمثيل تقبيحُ شأنِ الشِّركِ وإبرازُه في ذِهن السّامع بصُورة يَشْمئِزُّ منها، وذلك بأن يَتصوَّر حالَة سَيدٍ له رقيقٌ مستبدٌّ متصرفٌ في أمواله تصرُّفَ الشُّركاءِ من غير تَفْصِلةٍ، بحيث إن أراد السَّيدُ التَّصرفَ هابَ منه.

ولما كان ضربُ الأمثالِ لإدْناء المتوهَّم إلى المعقول وإرادة المتخيَّلِ في صورة المحقَّق، أتى في هذه الفاصلة بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلْأَيَٰتِ لِقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾، وكذلك في الآيةِ السابقة: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا وَيُنَزِّلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَيُحْيِۦ بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَآ﴾؛ لأن ذلك تمثيل لإحياء النّاس وإنشارِ الموتى.

وأمّا الفاصلةُ بقوله: ﴿يَتَفَكَّرُونَ﴾ لقوله: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا﴾؛ لأنَّ القصدَ في خَلْق الأزواج السُّكونُ إليها وإلقاءُ المحبَّة بينَ الزَّوجينِ ليس لمجرَّد قضاء الشَّهوة التي يَشترك فيها البهائمُ، بل لتكثير النَّسْل وبقاءِ نَوع المُتفكِّرين الذين يؤدِّيهم الفِكرُ إلى المعرفةِ والعبادة التي ما خُلقت السَّماواتُ والأرضُ إلّا لها، فناسَب ذلك التَّفكُّر.

وخُصَّ قولُـه: ﴿مَنَامُكُم﴾ بالليل، ﴿وَٱبْتِغَآؤُكُم﴾ بالنهـار بالسَّمع؛ لأنَّ أكثـرَ النـاس

---

(١) في (ط): «يشارككم».

[﴿بَلِ اتَّبَعَ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَهْوَاءَهُم بِغَيْرِ عِلْمٍ فَمَن يَهْدِي مَنْ أَضَلَّ اللَّهُ وَمَا لَهُم مِّن نَّاصِرِينَ﴾ ٢٩]

﴿الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ أي: أشركوا، كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ أي: اتبعُوا أهواءَهم جاهِلين؛ لأنَّ العالِمَ إذا رَكِبَ هواهُ رُبَّما ردعَه عِلمُه وكفَّه. وأمّا الجاهلُ فيَهيمُ على وجهِهِ كالبَهيمةِ لا يَكُفُّه شيء، ﴿مَنْ أَضَلَّ

مُنْسدِحون[1] باللَّيل كالأمواتِ ومتردِّدون كالبهائم بالنهار، لا يَدرون فيمَ هم ولِمَ ذلك، لكن من ألقى السَّمعَ وهو شهيدٌ يَتنبَّه لواعظِ الله ويصغي إليه؛ لأنَّ مَرَّ اللَّيالي وكَرَّ النَّهار يناديانِ بلسانِ الحالِ: «الرَّحيلَ الرحيلَ من دارِ الغرور إلى دار القرار»، كما قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي جَعَلَ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ خِلْفَةً لِّمَنْ أَرَادَ أَن يَذَّكَّرَ أَوْ أَرَادَ شُكُورًا﴾ [الفرقان: ٦٢].

وأمّا اختصاصُ قولِه: ﴿وَاخْتِلَافُ أَلْسِنَتِكُمْ وَأَلْوَانِكُمْ﴾ بالعلم الذي هو يُوجب تمييزًا؛ فلأنَّ كلَّ مَنْ له أدنى مُسْكَةٍ يُميِّزُ بين مخلوقٍ ومخلوقٍ بالمَنطِق واللَّونِ، وكذا دلالةُ خَلْقِ السَّماواتِ والأرضِ على وُجود الصانع أظهرُ الأشياء وأَبيَنُها لا تخفى على كلِّ مَنْ له تمييزٌ، ولما فيه مِنَ العُموم. وقرئ ﴿لِّلْعَالِمِينَ﴾ بالفتح والكسر[2].

ثم جيء بعدَ آيات بقوله: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ يَبْسُطُ الرِّزْقَ لِمَن يَشَاءُ وَيَقْدِرُ﴾، وفَصل بقوله: ﴿لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ إيذانًا بأنه تعالى يفعل ذلك بمَحْضِ مشيئته، وبأنَّ ليس الغِنى بفعل العبد وجهده ولا العُدْمُ بعَجْزه وتقاعده، ولا يَعرفُ ذلك إلّا مَنْ آمَن بأنَّ ذلك تقديرُ العزيز العليمِ كما قال:

كم من أديبٍ فَهِمٍ قَلْبُه ... مستكملِ العقلِ مُقِلٍّ عَديمْ
ومِن جهولٍ مُكثَرٍ مالُه ... ذلك تقديرُ العَزيزِ العليمْ[3]

(١) من السَّدْحِ، وهو الانبطاح والاستلقاءُ مُفَرِّجاً رجلَيْه.
(٢) وقد سبق توجيهُه في تفسير الآية ٢٢ من هذه السورة.
(٣) لم أهتدِ إلى قائل البيتين.

ٱللَّهُ﴾ مَن خذَلَه ولَم يَلْطُفْ به، لِعِلمِه أنه ممَّنْ لا لُطفَ له، فمَن يَقدِرُ على هدايةِ مِثلِه. وقولُه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ دليلٌ على أنّ المُرادَ بالإضلالِ الخِذْلان.

[﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيۡهَاۚ لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلۡقَيِّمُ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ * مُنِيبِينَ إِلَيۡهِ وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُواْ مِنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ * مِنَ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗاۖ كُلُّ حِزۡبِۭ بِمَا لَدَيۡهِمۡ فَرِحُونَ﴾ ٣٠-٣٢]

﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ﴾ فقوِّم وجهَكَ له وعدِّلْه، غيرَ مُلتَفِتٍ عنه يمينًا ولا شِمالًا، وهو تَمثيلٌ لإقبالِه على الدِّين، واستقامَتِه عليه، وثباتِه، واهتمامِه بأسبابِه، فإنّ مَنِ اهتَمَّ

قوله: (﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ دليل على أنَّ المرادَ بالإضلالِ: الخذلانُ) كأنه قيل: من يَنصرُ من خذَلَه اللـهُ ومَنع الإلطافَ عنه، والحالُ أنه لا ناصرَ له.

وقلت: ليس الكلامُ في النُّصرةِ والخِذلانِ، بل في الهدايةِ والضَّلالِ ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ كالتتميم لمعنى إرادة الإضلال والـمَنْع من الهداية، وذلك أنّه تعالى عَقِيب ما عَدَّد الآياتِ البيِّناتِ والشواهدَ الدّالةَ على الوحدانيّةِ ونَفْيِ الشَّريكِ وإثبات القول بالمَعاد وضَربَ الـمَثَل، وفَصَل ذلك بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ نُفَصِّلُ ٱلۡأٓيَٰتِ لِقَوۡمٖ يَعۡقِلُونَ﴾.

أراد أن يُسَلِّيَ حبيبَه ﷺ ويُوطِّنَه على اليأس من إيمانهم، فأضرَبَ عن ذلك وقال: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓاْ أَهۡوَآءَهُم﴾ وجَعل السَّبب في ذلك أنه تعالى ما أراد هدايتَهم وأنه مختوم على قلوبهم، ولذلك رتَّب عليهم قوله: ﴿فَمَن يَهۡدِي مَنۡ أَضَلَّ ٱللَّهُۖ﴾ على التَّقريع والإنكارِ، ثم ذَيَّل الكُلَّ بقولِه: ﴿وَمَا لَهُم مِّن نَّٰصِرِينَ﴾ يعني: إذا أراد اللـهُ منهم ذلك لا مَـخْلَص لهم منه، ولا أحدَ يُنقذهم لا أنتَ ولا غيرُك، فلا تذهب نفسُكَ عليهم حسرات، فاهتَمّ بخاصّةِ نفسك ومَنْ تَبِعَك، وأقِمْ وجهَك معهم للدِّين حنيفًا.

قوله: (فقوِّم وجهكَ له وعدِّله)، الأساس: وقوَّمَ العُودَ وأقامه، فقام واستَقامَ وتقوَّم، ورُمحٌ قويم.

بالشَّيءِ عَقَدَ عليه طَرْفَه، وسدَّدَ إليه نَظَرَه، وقوَّمَ له وجْهَه، مُقبِلًا به عليه. و﴿حَنِيفًا﴾ حالٌ من المَأمُور، أو منَ الدِّين ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ **أي: الزَمُوا فِطرةَ الله. أو عليكُم فطرةَ الله.** وإنّما أضمَرْتَه على خِطابِ الجماعةِ لِقَولِه: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ ومُنيبين: حالٌ من الضَّميرِ في: الْزَمُوا. وقولُه: ﴿وَٱتَّقُوهُ وَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَلَا تَكُونُوا۟﴾ معطوفٌ على هذا المُضمَر. والفِطرة: الخِلقَة. **ألا ترى إلى قَولِه:** ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ والمعنى: أنّه خلقَهُم قابِلينَ

قوله: (**أي: الزَمُوا فِطرةَ اللـهِ، أو عليكم فِطرةَ اللـهِ**) قال مكيٌّ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ نصب بإضمار فعلٍ؛ أي: «اتَّبِعْ فطرةَ الله»، ودلَّ عليه قولُه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ﴾؛ لأنَّ معناه: «اتَّبِع الدِّينَ»، وقيل: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ﴾ انتصبَ على المصدر؛ لأنَّ الكلامَ دَلَّ على فَطْرِ الله [الخلقَ] فِطرةً[1]. والتَّقديرُ الأوَّل أقربُ إلى تأليف النَّظْم؛ لأنَّه موافقٌ لقوله: ﴿بَلِ ٱتَّبَعَ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَهْوَآءَهُم﴾، ولترتُّبِ قولِه: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ﴾ عليه بالفاء.

وأما قولُه: ﴿مُنِيبِينَ إِلَيْهِ﴾ فهو حالٌ من الضَّمير في ﴿أَقِمْ﴾، وإنَّما جُمع لأنـه مردودٌ على المعنى؛ لأنَّ الخطابَ للنبيِّ ﷺ هو خطابٌ لأُمّتِه؛ أي: أَقيمُوا وُجوهَكُم مُنيبِينَ إليه.

وقال الفرّاءُ: أي: «أَقِمْ وَجهَكَ ومَنِ اتّبعكَ»[2]؛ كقوله تعالى: ﴿فَٱسْتَقِمْ كَمَآ أُمِرْتَ وَمَن تَابَ مَعَكَ﴾[هود: ١١٢] فلذلك قال: ﴿مُنِيبِينَ﴾.

وفي «المرشد»: أنَّ ﴿مُنِيبِينَ﴾ متعلِّق بمُضْمَرٍ، أي: كُونوا مُنيبينَ؛ لقوله: ﴿وَلَا تَكُونُوا۟ مِنَ ٱلْمُشْرِكِينَ﴾ أي: كونوا منيبين ولا تكونوا مشركين وقال: هذا حَسَنٌ[3].

قوله: (**أَلا ترى إلى قوله:** ﴿لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾) يعني دلَّ قولُه: ﴿لِخَلْقِ ٱللَّهِ﴾ على أنَّ معنى فِطْرةَ الله: الخَلْقُ، وأنه من إقامة المُظْهَرِ موضعَ المُضْمَرِ من غير لفظِه السابقِ، وفائدتُه

---

(١) في (ح) و(ف): «دل على فطرة الله»، وفي (ط): «دل على فطرة الله فطرة»، والمثبت من «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦١).

(٢) «معاني القرآن» للفرّاء (٢: ٣٢٥).

(٣) وهو الذي مشى عليه الأشموني في «منار الهدى في بيان الوقفِ والابتدا» ص٦٠٠.

للتَّوحيدِ ودينِ الإسلام، غيرَ نابينَ عنه ولا مُنكِرينَ له، لكَونِه مُجاوِبًا للعقل، **مُساوِقًا للنَّظَرِ** الصَّحيح، حتّى لو تُرِكُوا لَما اختارُوا عليه دِينًا آخر، ومَن غوى مِنهُم فبإغواءِ شَياطينِ الإنسِ والجِنّ. ومنهُ قولُه ﷺ: «**كُلُّ عبادي خَلَقْتُ حُنَفاءَ** فاجتالَتْهُمُ الشَّياطينُ

الإشعارُ بأنَّ أصلَ الجِبلَّةِ السَّليمةِ المتهيئةِ لقَبولِ الحقِّ أن لا تُغيِّرَ ولا تَتْرُكَ لِـمَحْضِ التَّقليد، فإنه مُجاوِبٌ[١] للعقل.

هذا معنى ما روينا عن البخاريِّ ومسلمٍ وغيرِهما، عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «ما مِن مولودٍ إلّا ويولَد على الفِطرةِ، فأَبواهُ يهوِّدانِه أو يُنصِّرانِه أو يُمَجِّسانِه، كما تُنتِجُ البهيمةُ بهيمةً جَمعاءَ، هل تُحسُّون فيها من جَدعاءَ»[٢]. ثمَّ يقولُ أبو هريرةَ: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِى فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِ ۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ﴾.

الجَمعاءُ[٣]: التي لم يذهب من بدنها شيءٌ. والجَدْعاء: المقطوعةُ الأُذنِ والأَنف أو الشَّفة أو اليد، ونحو ذلك. والمعنى: أن المولودَ يُولدُ على نوعٍ مِن الجِبلَّة، وكونِه متهيِّئًا لقبول الحقِّ[٤] طبعًا لو خَلَّته شياطينُ الإنسِ والجنِّ، كما أن البَهيمة تولَد سَوِيَّةَ الأطرافِ، لولا النّاسُ وتعرُّضهم إليها لبَقِيَت كما وُلِدت سَليمةً.

قوله: (**مساوقًا للنَّظر**)، **الأساس**: هو يُساوقُه ويُقاوِدُه، وتَساوقَتِ الإبلُ: تَتابعت.

قوله: (**كلُّ عبادي خَلَقتُ حُنَفاءَ**) هذا حديث طويلٌ رواه عياضُ بن حِمار رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ، وفيه: «إنِّي خَلَقتُ عبادي حُنفاءَ كلَّهم، وإنَّهُمْ أَتتْهُمُ الشَّياطينُ فاجتَالَتْهُم عن دِينهم، وحَرَّمتْ عليهم ما أحلَلْتُ لهم، وأمَرَتْهُم أن يُشركوا بي». أخرجه مسلم[٥].

---

(١) في (ح): «محارب».

(٢) سبق تخريجه.

(٣) في (ف): «جمعاء».

(٤) في (ط): «الحقيقة».

(٥) «صحيح مسلم» (٢٨٦٥).

عن دينِهم، وأمَرُوهُم أن يُشرِكُوا بي غيرِي» وقولُه عَلَيهِ السَّلام: «كلُّ مَولودٍ يولَدُ على الفِطرةِ حتّى يَكونَ أبواهُ هُما اللّذانِ يُهوِّدانِه ويُنَصِّرانِه»، ﴿لَا تَبۡدِيلَ لِخَلۡقِ ٱللَّهِ﴾ أي: ما يَنبَغي أنْ تُبدَّلَ تِلكَ الفِطرةُ أو تُغيَّر. فإنْ قُلت: لِـمَ وحَّدَ الخِطاب أوَّلًا، ثمّ جَمَع؟ قُلت: خُوطِبَ رَسولُ الله ﷺ أوَّلًا، وخِطابُ الرَّسولِ خِطابٌ لأُمَّتِه معَ ما فيه من التَّعظيمِ للإمام، ثُمَّ جُمِعَ بعدَ ذلك للبَيانِ والتَّلخيص، ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾ بَدلٌ منَ المُشرِكين، (فارَقُوا دينَهم) تَركُوا دينَ الإسلام. وقُرِئ: ﴿فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ﴾ بالتَّشديد، أي: جعَلوهُ أديانًا مُختَلِفةً لاختلافِ أهوائِهم ﴿وَكَانُواْ شِيَعٗا﴾ فِرَقًا، كُلُّ واحِدَةٍ تُشايِعُ إمامَها الذي أضَلَّها، ﴿كُلُّ حِزۡبِۢ﴾ منهُم فَرِحٌ بمَذهَبِه مَسرُور، يَحسَبُ باطِلَه حقًّا **ويجوزُ أن يكونَ** ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾ **مُنقَطِعًا ممّا قبلَه**، ومعناه: من المُفارِقينَ دينَهُم كلُّ حِزبٍ فَرِحينَ

اجتالَتْهُم: استخفَّتهم، فجالُوا معهم، يُقال للقوم إذا تَركوا القَصْدَ والـهُدى: اجتالَتْهُم الشَّياطينُ؛ أي: جالُوا معهم في الضَّلالة.

قوله: (**وقرئ**: ﴿فَرَّقُواْ﴾)، حمزة والكسائي: «فارقوا»، والباقون: ﴿فَرَّقُواْ﴾(١).

قوله: (**ويجوز أن يكون** ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ﴾ **منقطعًا ممّا قبله**) أي: لم يكن بَدَلًا من المشركين بإعادة الجارِّ، ويكون خبرًا، والمبتدأ: ﴿كُلُّ حِزۡبِۢ﴾، و«فرحون بما لديهم» وصفُه؛ فعلى هذا الآيةُ عامَّةٌ.

روى الواحديُّ عن مقاتل: كلُّ أهل مكّةَ بما عندهم من الدِّين راضون(٢).

وسبيلُ الآية مع قولِه: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفٗاۚ فِطۡرَتَ ٱللَّهِ﴾ الآية، سبيلُ قولِه تعالى: ﴿وَأَنَّ هَٰذَا صِرَٰطِي مُسۡتَقِيمٗا فَٱتَّبِعُوهُۖ وَلَا تَتَّبِعُواْ ٱلسُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمۡ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١٥٣]؛ لأن وِزانَ الآيةِ الآخرة وِزانُ قولِه: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمۡ وَكَانُواْ شِيَعٗا لَّسۡتَ مِنۡهُمۡ فِي شَيۡءٍ﴾ [الأنعام: ١٥٩].

---

(١) قال مكي بن أبي طالب: فالقراءتان متقاربتان، لأن مَن فارقَ الإيمانَ فقد بانَ منه. انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٥٨).

(٢) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٤٣٤).

بما لَدَيهم، ولكنّه رُفِعَ ﴿فَرِحُونَ﴾ على الوَصفِ لِكُلّ، كقَولِه:

وكلُّ خَليلٍ غيرُ هاضِمِ نفسِهِ

[﴿وَإِذَا مَسَّ ٱلنَّاسَ ضُرٌّ دَعَوْاْ رَبَّهُم مُّنِيبِينَ إِلَيْهِ ثُمَّ إِذَآ أَذَاقَهُم مِّنْهُ رَحْمَةً إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُم بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ * لِيَكْفُرُواْ بِمَآ ءَاتَيْنَٰهُمْۚ فَتَمَتَّعُواْ فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ ٣٣-٣٤]

الضُّرّ: الشِّدّةُ من هُزالٍ أو مَرَضٍ أو قَحْطٍ أو غَيرِ ذلك. والرَّحمَة: الخَلاصُ من

روينا عن التِّرمذيِّ، عن عبدِ الله بنِ عَمرٍو رضي الله عنه، عن النَّبيِّ ﷺ: «إنَّ بَني إسرائيلَ تَفرقت ثنتين وسَبعين مِلَّـةً، وتَفترق أُمَّتي على ثلاثٍ وسَبعِين مِلَّة، كلهم في النّار إلّا مِلَّة واحدةً» قالوا: ومَن هي يا رسول الله؟ قال: «ما أنا عليه وأصحابي»[1].

وعلى الوجهِ الأوّلِ: الآيةُ خاصَّةٌ، ومِن ثمَّ جاءَ بضمير المشركين في قوله: «كلُّ حزبٍ منهم».

قوله: (ولكنّه رفع ﴿فَرِحُونَ﴾) قيل: يعني: كان مِنْ حقِّ الظاهر أن يَجُرَّ ﴿فَرِحُونَ﴾؛ لكونه صفةَ ﴿حِزْبٍ﴾؛ لأنَّ الصِّفةَ في الأعداد وما هو من قَبيلها ينبغي أن تكون للمضاف إليه؛ لقوله تعالى: ﴿سَبْعَ بَقَرَٰتٍ سِمَانٍ﴾[يوسف: ٤٣]، ولكنَّه وصفَ هاهنا المضافَ ليبيِّنَ أنَّ الفرحَ شاملٌ للكلِّ وهو أبلَغُ.

قوله: (وكلُّ خلِيلٍ غيرُ هاضِمِ نَفسِه) تمامه:

لِوصلِ خلِيلٍ صارمٌ أو مُعَارِزُ[2]

«غيرُ هَاضِمِ نَفسِه» صفة لـ«كُلُّ خَلِيلٍ». «مُعَارِز» أي: مجانب، بالرّاء والزاي بَعْدَه، يقول: كلُّ خليلٍ لا يكسِرُ نفسَه ولا يَحمل أذى صاحبِه، فهو لا محالةَ مُصارِمُه أو مُعاتِبُه. وقيل: تمامُه:

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) للشماخ الذبياني في «ديوانه» ص١٧٣ من زائيته الشهيرة.

الشِّدّة. واللّامُ في ﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ مجازٌ مِثلُها في ﴿لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا﴾ [القصص: ٨]. ﴿فَتَمَتَّعُوا۟﴾ نَظيرُ ﴿ٱعْمَلُوا۟ مَا شِئْتُمْ﴾ [فصلت: ٤٠] ﴿فَسَوْفَ تَعْلَمُونَ﴾ وبالَ تمتُّعِكُم. وقرأ ابنُ مَسعود: (وليتمتَّعُوا).

[﴿أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ﴾ ٣٥]

السُّلطان: الحُجَّة، وتكَلُّمُه: مجاز، كما تَقول: كتابُه ناطِقٌ بِكَذا، وهذا ممّا نَطَقَ بِهِ القُرآن. ومعناهُ الدّلالةُ والشَّهادة، كأنّه قال: فهُوَ يَشهَدُ بشِرْكِهم وبِصِحَّتِه. و(ما) في ﴿بِمَا كَانُوا۟﴾ مَصدَريّة أي: بكونِهم بالله يُشرِكُون. ويَجوزُ أنْ تكونَ مَوصُولةً ويَرجِعُ الضَّميرُ إليها. ومَعناه: فهُوَ يتكَلَّمُ بالأمرِ الذي بِسَبَبِه يُشرِكون، ويُحتَمَلُ أن يكونَ المعنى: أمْ أنزَلْنا عليهِم ذا سُلطان، أي: مَلَكًا معَه بُرهانٌ فذلك المَلَكُ يتكلَّمُ بالبُرهانِ الذي بِسَبَبِه يُشرِكُون.

[﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ ٣٦]

﴿وَإِذَآ أَذَقْنَا ٱلنَّاسَ رَحْمَةً﴾ أي: نِعمةً من مَطرٍ أو سَعةٍ أو صِحّةٍ ﴿فَرِحُوا۟ بِهَا ۖ وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ﴾ أي: بَلاءٌ من جَدْبٍ أو ضِيقٍ أو مَرَض، والسَّبَبُ فيها شُؤمُ معاصِيهِم، قَنَطُوا من الرَّحمة.

فبالصدِّ والإعراضِ عنه جَديرُ(١)

قوله: (اللام في ﴿لِيَكْفُرُوا۟﴾ مجاز)؛ لأن المعنى: ثم أذاقهم منه رحمةً ليشكروا ما أَوْلاهم من رحمته ولا يُشرِكوا به شيئًا، فعكسوا وأشركوا ليكفروا. وتحريرُه: أنَّهم ما قَصَدوا في اتِّخاذهم شركاءَ كُفرانَ النِّعمةِ، بل قَصَدوا بذلك أنْ يكونوا لهم شفعاءَ، فأدَّى ذلك إلى الكُفران، كما في قصّةِ(٢) موسى وفرعون.

---

(١) لم أهتدِ إلى قائله.

(٢) في (ح): «قضية»، وهو سائغ.

[﴿ أَوَلَمْ يَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ ﴾ ٣٧]

ثُمَّ أنكرَ عليهِم بأنّهم قد عَلِمُوا أنه هُوَ الباسِطُ القابِض، فما لَهم يَقنَطُونَ من رَحمتِه، وما لَهم لا يَرجِعُونَ إليه تائِبينَ من المعاصي الّتي عُوقِبُوا بالشِّدّةِ من أجلِها، حتّى يُعيدَ إليهِم رحمَتَه.

[﴿ فَـَٔاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ۚ ذَٰلِكَ خَيْرٌ لِّلَّذِينَ يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ ۖ وَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ ٣٨]

حقُّ ذي القُربى: صِلَةُ الرَّحِم. وحَقُّ المِسكينِ وابنِ السَّبيل: نصيبُهما من الصَّدَقةِ المُسمّاةِ لهُما. **وقد احتَجّ أبو حَنيفةَ رحِمَهُ اللـهُ بهذه الآيةِ في وُجوبِ النَّفَقةِ لِلمَحارِمِ إذا كانُوا مُحتاجِينَ عاجِزينَ عنِ الكَسْب.** وعندَ الشّافِعيِّ رحِمَهُ الله: لا نفقَةَ بالقَرابةِ إلّا

قوله: (**وقد احتجَّ أبو حنيفةَ رضي الله عنه بهذه الآية في وُجوب النَّفقةِ للمَحارم إذا كانوا محتاجينَ**) قال القاضي: وهو غير مُشْعِرٍ به ﴿وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ﴾؛ أي: آتِهما ما وُظِّف لهما منَ الزَّكاة، والخطابُ للنبيِّ ﷺ أو لـمَن بُسِطَ له، ولذلك رُتِّبَ على ما قبله بالفاء[1].

وقال الإمام: لـمّا بيّن الله تعالى أنه يبسطُ [الرزق][2] ويَقدِر، فلا ينبغي أن يتوقَّفَ الإنسان في الإحسان، فإنَّ اللـهَ إذا بَسطَ الـرِّزقَ لا ينقصُ بالإنفاق، وإذا قـدَرَ لا يـزداد بالإمساك[3].

وقلت: إنه تعالى لـمّا حَكى في جنس الناس أنَّهم إذا أذاقَهم منه رحمةً فرحوا بها بَطِرينَ أَشِرينَ، وإنْ تُصبْهم سيِّئةٌ قَنطُوا من رحمة الله، أَنكَر عليهم ذلك، وَنـبَّهُم على أنَّ تلك الإذاقة والإصابة من بَسْط الله الرِّزقَ وقَبْضِه، وقال: فلا يكن منكم بَطَرٌ عند البَسْطِ بل

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٦).

(٢) زيادة من «مفاتيح الغيب».

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٠٩).

على الوَلَدِ والوالِدَيْن: **قاسَ سائِرَ القَراباتِ على ابنِ العَمّ**؛ لأنه لا وَلادَ بينَهم. فإنْ قُلت: كيفَ تعلّقَ قولُه: ﴿فَـَٔاتِ ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ بما قَبلَهُ حتّى جيءَ بالفاء؟ قُلت: لـمّا ذُكِرَ أنّ السَّيِّئَةَ أصابَتْهُم بمـا قدّمتْ أيدِيْهِم، ....

اشكُروا اللـهَ، وأنفِقُوا ممّا رَزَقكمُ اللـهُ في سبيله ووَجْهِه، في الأقربينَ واليَتامى والمساكين ليزيدَكم من فَضْله، وتفوزوا بالفلاح عاجلًا وآجلًا، فلا يُوجد منكم يأس أيضًا عند القَبْض، بل ارجِعُوا إلى الله مُنيبينَ؛ لأنَّ ذلك من شؤم معاصيكم.

وإليه الإشارةُ بقوله: «لما ذكر أن السَّيئةَ أصابتْهُم بما قدَّمت أيديهم أتبعَه ذِكْرَ ما يَجِبُ أن يُفْعلَ وما يَجِبُ أن يُتركَ»، ولعلَّ وجهَ استدلال أبي حنيفة رضي الله عنه أنه رتَّب الأمرَ بإيتاء ذي القُربى على الوَصْف المناسبِ، وهو إصابةُ السَّيئةِ باجتراحِ المعاصي بعد أن ضَمَّ معَ الإيتاء لفظة: ﴿حَقَّهُۥ﴾ فيكون للوجوب، وأيضًا علَّل إثبات الفلاح باسم الإشارة إلى ذلك الوَصْفِ، وهو إيتاءُ ذي القُربى.

والشافعيُّ رضي الله عنه رأى عطفَ ﴿وَٱلۡمِسۡكِينَ وَٱبۡنَ ٱلسَّبِيلِ﴾ على ﴿ذَا ٱلۡقُرۡبَىٰ﴾ أمارةً لاشتراكهم في وُجوب الزَّكاة دُون النَّفقةِ؛ لأنَّ حُكمَ المعطوفينَ في النَّفقة خارجٌ بالاتِّفاقِ؛ لأنَّ مَنِ استحقَّ الزَّكاة سَقَطت نفقتُه.

قوله: (**قاس سائرَ القَرابات على ابنِ العَمِّ**)، قال صاحب «الهداية»[1]: النَّفقةُ لكلِّ ذِي رَحِمٍ محرَّم منه، ويُعلَمُ منه أنَّ مَن كان ذا رَحِمٍ ولم يكن محرَّمًا كأولاد العَمِّ والخال، فلا تَجِبُ النفقةُ عليه؛ لأنَّ الصِّلةَ في القَرابةِ القَريبةِ واجبةٌ دونَ البعيدةِ[2].

وأمّا قول المصنف: «للمَحارم إذا كانوا محتاجين» فمحمولٌ على المَحارم من النَّسَبِ دونَ الرَّضاعِ والمصاهَرة؛ لأن سياقَ الكلامِ في ذي القربي.

---

(١) يعني الإمام المرغيناني من أعيان الحنفية، وكتابه «الهداية» شرح به «البداية» من تصنيفه، وهو من الدواوين الفقهية المعتبرة عند الحنفية.

(٢) «الهداية شرح البداية» (٢: ٤٧).

أتبعَهُ ذِكرَ ما يَجِبُ أن يُفعَل، وما يَجِبُ أن يُترَك ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ **يُحتَمَلُ أن يُرادَ** بوجهِه: ذاتُه أو جِهَتُه وجانِبُه، **أي: يَقصِدُونَ بمعرُوفِهِم إيّاه خالصًا وحقَّه، كقَولِه** تعالى: ﴿إِلَّا ٱبْتِغَآءَ وَجْهِ رَبِّهِ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [الليل: ٢٠] **أو يَقصِدُونَ جِهةَ التَّقرُّبِ إلى الله لا جِهةً أُخرى**، والمعنَيانِ مُتقارِبان، ولكنّ الطَّريقةَ مُختَلِفة.

[﴿وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن رِّبًا لِّيَرْبُوَا۟ فِىٓ أَمْوَٰلِ ٱلنَّاسِ فَلَا يَرْبُوا۟ عِندَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ ءَاتَيْتُم مِّن زَكَوٰةٍ تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ ٣٩]

قوله: (**أتبعَه ذِكْر ما يَجِبُ أن يُفعل وما يَجِبُ أن يُترك**) يعني: إذا تَقرَّر أن ما يُصيبهم من مصائبَ دنيويَّةٍ ودِينيَّةٍ بسَببِ معاصِيهم، فعلى كلِّ ذي لُبٍّ أن يعتبرَ العاقبة ويتحرّى إيتاءَ معروفِه في أهله ومُستَحقِّه، ويجتنبَ إيتاءَ ما يَمحقُه الله في الدُّنيا من الرِّبا والسُّخط على صاحبه في العُقبى منَ الرِّياء، وممّا يدلُّ على أنَّ الآيتينِ متقابلتان تكريرُ ﴿تُرِيدُونَ وَجْهَ ٱللَّهِ﴾ فيهما، وتخصيصُ كلٍّ منَ الآيتينِ باسم الإشارة الدَّالِّ على أنَّ ما قبلَه جديرٌ بما بعدَه لأجل ذِكْرِ مُوجبه.

قوله: (**أي: يَقْصدون بمعروفهم إيّاه [خالصاً] وحقَّه**) عطفٌ على إياه؛ نحو: أعجَبَني زيدٌ وكَرمُه، وقيل: إنّما جاء بالضَّمير منفصلًا لما أهمَّه تقديمُ الجارِّ والمجرور على المفعول به، فيتعذَّر الاتصالُ. هذا على تقدير أنْ يُرادَ بوجهه ذاتُه، فيُفيدُ الاختصاصَ والإخلاص[١]، وبقوله: «أو يقصدون جهةَ التقرُّب على أن يُراد بوجهِه جهتُه وجانبُه» فيه نَشْرٌ لما لفَّ في قولِه: «يَحتملُ أن يُرادَ بوجهه ذاتُه أو جهتُه»، أو لِما[٢] في الثاني من معنى الكناية عن الذاتِ؛ لأنه تعالى مقدَّسٌ عنِ الجانبِ؛ كقوله تعالى: ﴿مَا فَرَّطتُ فِى جَنۢبِ ٱللَّهِ﴾[الزُّمَر: ٥٦] ورجع المعنى إلى ذاته عزَّ وجل معَ مُراعاة العَظَمة، قال: و«المعنيان متقاربانِ، ولكنَّ الطريقةَ مختلفةٌ».

---

(١) في (ف): «فيُقَيِّدُ الاختصاصُ بالإخلاص»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشْبهُ بالصواب.

(٢) في (ط): «ولما».

هذه الآيةُ في مَعنى قولِه تَعالى: ﴿يَمۡحَقُ ٱللَّهُ ٱلرِّبَوٰاْ وَيُرۡبِي ٱلصَّدَقَٰتِۗ﴾ [البقرة: ٢٧٦] سَواءً بسَواء، يُريد: وما أعطَيتُم أكلَةَ الرِّبا ﴿مِّن رِّبٗا لِّيَرۡبُوَاْ فِيٓ﴾ أموالِهم: ليَزيدَ ويزكُوَ في أموالِهم، فلا يَزْكُو عندَ الله، ولا يُبارِكُ فيه ﴿وَمَآ ءَاتَيۡتُم مِّن زَكَوٰةٖ﴾ أي: صدَقةٍ تبتَغُونَ به وجهَهُ خالصًا، لا تطلُبُونَ به مُكافأةً ولا رِياءً وسُمعة، ﴿فَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡمُضۡعِفُونَ﴾ ذَوُو الأضعافِ منَ الحسَنات. ونظيرُ المُضعِف: المُقوِي والمُوسِر، لذي القُوّةِ واليَسار: وقُرِئَ بفَتحِ العَين. وقيل نزَلتْ في ثَقيف، وكانوا يَربُون. وقيل: المُرادُ أنْ يَهبَ الرَّجُلُ للرَّجُلِ أو يُهدِي له، ليُعوِّضَهُ أكثرَ ممّا وهَبَ أو أهدى، فلَيستْ تلكَ الزِّيادةُ بحَرام، ولكنّ المُعوِّضَ لا يُثابُ على تلكَ الزِّيادة. وقالُوا: الرِّبا رِبَوان: فالحرام: كلُّ قَرضٍ يُؤخَذُ فيه أكثرُ منه: أو يَجُرُّ مَنفعَة. والذي ليسَ بحَرام: أن يَستَدعِيَ بِهبتِه أو بهَديَّتِه أكثرَ منها. وفي الحديث: «المُستغزِرُ يُثابُ من هِبَتِه» وقُرِئ: (وما أتيتم من ربا)، بمَعنى:

قوله: (وفي الحديث: «الـمُستَغْزِرُ يُثابُ من هِبَتِه»[1])، **النهاية**: عن بعض التابعين: الجانبُ[2] الـمُستغزِرُ يُثاب من هِبَتِه.

المُستغزِرُ: الذي يطلبُ أكثرَ مما يُعطي، وهي المُغازرَة[3]؛ أي: إذا أهدى لك الغريبُ شيئًا يَطلبُ أكثرَ مِنه فأعطِه في مقابلة هديتِه. وأما قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَمۡنُن تَسۡتَكۡثِرُ﴾[المدّثر: ٦] فمخصوصٌ.

قوله: (قرئ: «ما أَتيتم من رِبًا») قرأها ابنُ كثير مقصورًا، وهو يعود في المعنى إلى المشهورة، يقال: أتى معروفًا وأتى قبيحًا إذا فَعلَهما. وقرأ نافع: «لتُربوا» بالتاء مضمومة؛

---

(١) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٦: ٤٧٤) وعبد الرزاق في «المصنَّف» (١٦٥٢٣) موقوفاً على شُريح.
(٢) في (ط): «الجالب»، وفي (ح) و(ف): «الحالب». وصوّبناه من مصادر التخريج. وفَسّره ابن قتيبة في «غريب الحديث» (٣: ٧٥٣) بقوله: الجانب: الغريب. وهو الجَنْب أيضاً، والجنابة: الغربة.
(٣) في (ح): «المفازة»، وهو خطأ.

وما غَشِيتُمُوه أو رَهِقتُموهُ من إعطاءِ رِبا. وقُرِئ: (لِتُربُوا)، أي: لتَزِيدُوا في أموالِهم، كقَولِه تَعالى: ﴿وَيُرْبِي ٱلصَّدَقَـٰتِ﴾ أي يَزيدُها. وقولُه تعالى: ﴿فَأُوْلَـٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُضْعِفُونَ﴾ التِفاتٌ حسَن، كأنه قالَ لَملائِكَتِه وخَواصِّ خَلقِه: فأولئكَ الذينَ يُريدونَ وَجهَ الله بِصَدقاتِهم: هُمُ المُضعِفُون. **فهُوَ أمدَحُ لهم من أنْ يَقول: فأنتُمُ المُضعِفُون**. والمعنى: المُضعِفُونَ به؛ لأنه لا بُدّ من ضَميرٍ يَرجِعُ إلى ما، ووَجهٌ آخَر: وهو أنْ يكونَ تقديرُه: **فمُؤْتُوهُ** أُولئِكَ هُمُ المُضعِفُون. والحَذفُ لِـما في الكلامِ منَ الدَّليلِ عليه، **وهذا أسهَلُ مَأخَذًا، والأوَّلُ أملأُ بالفائدة**.

أي: لتصيروا ذوي زيادةٍ[1]. من قولهم: أقـوى الـرَّجلُ وأضعَفَ: إذا صـار ذا دابَّة قويٍّ وضعيفٍ في «المطلع».

قوله: (**فهو أمدحُ لهم من أن يقول: فأنتُم الـمُضْعِفُون**)؛ لأنـَّه إذا التفت إلى الغير شاكرًا لصنيعهم واستحمادًا منه لهم وترغيبًا له فيما نالوا به هذه المنزلة، كان أبلغَ وأنبلَ ممّا لو قال لهم: فأنتم المُضعِفُون. وإليه الإشارةُ بقوله: «كأنّه قال لملائكتِه وخواصِّ خَلْقِه: فأولئك [الذين] يُريدون وَجْهَ الله» مباهاةً بهم.

وأيضًا فيه إشعارٌ بأنَّ أولئك محقُّون[2] بأنْ يكونوا مُضعِفِين لاكتسابهم تلك الفضيلةَ، وليس في «فأنتم المُضْعِفُون» من ذلك شيءٌ.

قوله: (**فمُؤْتُوه**) روي بضمِّ التاء؛ اسمُ فاعِلٍ من الإيتاء، ورويَ بفتحها؛ اسم مفعولٍ.

وفي الحاشية: الصوابُ: «فمُؤتَوْهُ» بفتح التّاء، والمراد به: أخْذُ الزَّكاة تفضيلًا لهم على أخذِ الرِّبا.

قوله: (**وهذا أسهلُ مأخذًا والأوّل أملأُ بالفائدة**)، قال صاحب «التقريب»: والأوَّلُ أملأُ بالفائدة لدقيقةِ الالتفاتِ، والثاني أسهلُ مأخذًا؛ لأنَّ حَذْفَ المبتدأ أكثرُ في الكلام،

---

(١) لتمام الفائدةِ وتحرير الاختيار انظر «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٤).

(٢) في (ح) و(ط): «محقوقون».

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ثُمَّ رَزَقَكُمْ ثُمَّ يُمِيتُكُمْ ثُمَّ يُحْيِيكُمْ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم مَّن يَفْعَلُ مِن ذَٰلِكُم مِّن شَىْءٍ سُبْحَٰنَهُۥ وَتَعَٰلَىٰ عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴾ ٤٠]

﴿ ٱللَّهُ ﴾ مُبتَدأٌ وخَبرُه ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ أي: اللـهُ هو فاعلُ هذهِ الأفعالِ الخاصّةِ التي لا يَقدِرُ على شَيءٍ منها أحدٌ غيرُه، ثمّ قال: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم ﴾ الذينَ اتَّخذْتُموهُم أندادًا له من الأصنامِ وغيرِها ﴿ مَّن يَفْعَلُ ﴾ شيئًا قَطُّ من تِلكَ الأفعال؛ حتّى يَصِحَّ ما ذهبتُم إليه، ثمّ استبعَدَ حالَه من حالِ شُركائِهم. ويجوزُ أن يكونَ ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ ﴾ صفَةً للمُبتَدَأ، **والخَبر**: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم ﴾، وقولُـه: ﴿ مِن ذَٰلِكُم ﴾ هو الذي رَبطَ الجُملةَ بالمُبتدَأ؛ **لأنّ معناه: من أفعالِه**، و(مِن) الأُولى والثّانيةُ والثّالثة: **كُلُّ واحدةٍ منهُنَّ مُستقلَّةٌ بتأكيد، لتَعجيزِ شُركائِهم**، وتَجهيلِ عَبَدَتِهم.

ولأنَّ الضَّميرَ في «بـه» راجعٌ إلى «ما»، فـلا بُـدَّ من تقدير مضافٍ؛ أي: بإيتائـه، فيَكثُر الإضمارُ.

وعن بعضِهم: عُرُوُّ الثاني عن دقيقةِ الالتفاتِ لعُمومه.

قوله: (**والخبر**: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم ﴾) أي: الله الموصوفُ بكونهِ خالقاً ورازقاً ومحيياً ومميتاً، مَقولٌ في حقّه: ﴿ هَلْ مِن شُرَكَآئِكُم ﴾ مَن هو موصوفٌ بما هو موصوفٌ به.

قوله: (**لأن معناه: من أفعاله**) أي: المشار إليه بـ«ذلك»: الخَلْقُ والرِّزقُ والإماتةُ والإحياء، وقد عُلِمَ أنّها من أفعال الله.

قوله: (**كلُّ واحدةٍ منهنَّ مستقلةٌ بتأكيد لتَعْجيز شركائهم**)، **أما أولًا**: فإنَّ «مِن» لبيان «مَنْ يفعل»، ومتعلِّقُه محذوفٌ؛ أي: هل حصل واستقرَّ مَنْ يفعلُ كائنًا من شركائكم؟! أَنكر أن يكونَ لهم شركاءُ تَفْعَلُ ما يفعل الباري.

وأما ثانيًا: فقال: ﴿ مِن ذَٰلِكُم ﴾ و«مِن» للتَّبعيض؛ أي: يفعل بعضَ ما يفعلُه الباري ولو أقلَّ شيءٍ، كلّا ﴿ وَإِن يَسْلُبْهُمُ ٱلذُّبَابُ شَيْـًٔا لَّا يَسْتَنقِذُوهُ مِنْهُ ضَعُفَ ٱلطَّالِبُ وَٱلْمَطْلُوبُ ﴾ [الحج: ٧٣].

[﴿ظَهَرَ ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ بِمَا كَسَبَتْ أَيْدِى ٱلنَّاسِ لِيُذِيقَهُم بَعْضَ ٱلَّذِى عَمِلُوا۟ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ ٤١]

﴿ٱلْفَسَادُ فِى ٱلْبَرِّ وَٱلْبَحْرِ﴾ نَحو: الجَدْب، والقَحْط، وقِلّةِ الرَّيعِ في الزِّراعات، والـرِّبحِ في التِّجارات، ووُقُوعِ الموتانِ في النّاسِ والدَّوابّ، وكثـرةِ **الحَرَقِ** والغَرَق، **وإخفاقِ الصَّيّادينَ والغاصَة**، ومَحقِ البَرَكاتِ من كُلِّ شَيء، وقلّةِ المنافِعِ في الجُملة، وكَثرةِ المَضارّ. وعن ابنِ عبّاس: أجدَبَتِ الأرضُ وانقطَعَتْ مادّةُ البَحر. وقالُوا: إذا انقطَعَ القَطْرُ عَمِيَتْ دوابُّ البَحر. وعنِ الحَسَنِ أنّ المُرادَ بالبَحر: مُدُنُ البَحرِ وقُراهُ التي على شاطِئِه. وعن عِكرِمَة: العرَبُ ....

وأما ثالثًا: فهي زائدة[١] لتأكيد النَّفي معنًى، وقيل: «مِنْ» الأُولى والثانيةُ للتبعيض.

قوله: (**الحَرَق**)، **المغرب**: الـحَرَقُ: اسمٌ منَ الإحراقِ، كالشَّفَقِ مِن الإشفاقِ، ومنه: الـحَرَقُ والغَرَقُ والشَّرَق[٢].

قوله: (**وإخفاق الصَّيادين**)، **الأساس**: أخفَقَ الصّائد والغازي: لم يَظْفَرْ. قال:

فيُخفِـقُ مَرَّةً ويصيـدُ أخرى ... ويَفجعُ ذا الضَّغائنِ بالأريب[٣]

قوله: (**والغاصَة**) روى صاحب «المطلع»: عن فُضَيلِ بنِ مرزوقٍ، قلت لعطية[٤]: أيُّ فسادٍ في البحر؟ قال: يقال: إذا قَلَّ المطَرُ قَلَّ الغَوْصُ؛ لأنَّ الأصداف تفتح أفواهَها إذا مطرت [السماء]، فما وقع فيها من ماء السَّماء فهو لؤلؤ. وروى محيي السُّنة عن عكرمة نحوه[٥].

---

(١) في (ح): «فائدة»، وليس بصواب.

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٩٧).

(٣) البيت لعنترة في «ديوانه» ص٣٢١ يصفُ فرساً.

(٤) يعني العوفي.

(٥) «معالم التنزيل» (٦: ٢٧٤).

تُسمِّي الأمصارَ البِحار. وقُرِئ: (في البَرِّ والبُحور)، ﴿بِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِي ٱلنَّاسِ﴾ بسَبَبِ مَعاصيهم وذُنوبِهم، كقَولِه تَعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٖ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ﴾ [الشورى: ٣٠]. وعنِ ابنِ عبّاس: ﴿ظَهَرَ ٱلۡفَسَادُ فِي ٱلۡبَرِّ﴾ بقَتلِ ابنِ آدمَ أخاه. وفي البَحرِ بأنّ جُلَنْدَى كان ﴿يَأۡخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ غَصۡبٗا﴾، وعن قَتادَة: كان ذلكَ قبلَ البَعْث، فلمّا بُعِثَ رَسولُ الله ﷺ رجَعَ راجِعونَ عنِ الضَّلالِ والظُّلم. ويَجوزُ أن يُريدَ ظُهورَ الشَّرِّ والمعاصِي بكَسْبِ النّاسِ ذلك. فإنْ قُلت: ما مَعنى قَولِه: ﴿لِيُذِيقَهُم بَعۡضَ ٱلَّذِي عَمِلُواْ لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾؟ قُلتُ أمّا على التّفسيرِ الأوّلِ فظاهِر، وهُوَ أنّ اللهَ قدْ أفسَدَ أسبابَ دُنياهُم ومَحَقَها، ليُذيقَهُم وَبالَ بَعضِ أعمالِهم في الدُّنيا قبلَ أنْ يُعاقِبَهم بجميعِها في الآخرة، لعلَّهُم يَرجِعُونَ عمّا هُم عليه، وأمّا على الثاني فاللّامُ مَجاز، على معنى أنّ ظُهورَ

قوله: (تسمي الأمصارَ البِحارَ) ومنه حديثُ عبدِ اللـهِ بنِ أُبيٍّ: اصطلح أهلُ هذهِ البُحَيرَةِ أن يُعصِّبوه بالعصابة[1]. البُحيرَة: المدينة.

قوله: (رجع راجعون) أي: رجع قوم راغبون في الإسلام رجوعًا.

قوله: (وأمّا على الثّاني فاللّامُ مجاز)؛ لأنَّ المراد بالفساد حينئذ ظهورُ الشَّرِّ والمعاصي في الأرض بسبب كَسْبِ النّاس ذلك وقوله: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ عِلّة لكَسْب الناس المعاصي وليس غرضُهم في كسبها أن يُذيقَهم اللـهُ وبالَ ما كَسبوا، فاللّامُ حينئذٍ كاللّام في قوله تعالى: ﴿فَٱلۡتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرۡعَوۡنَ لِيَكُونَ لَهُمۡ عَدُوّٗا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

وأمّا على الأوّل فهي عِلّة لظُهور الفَسادِ، والمراد بالفساد: الجَدبُ والقَحْطُ ومَحْقُ البَركاتِ وأمثالُها، وهي فعلُ اللـهِ زجرًا لهم ورَدْعًا عن ذلك الكَسْب، وإليه أشار بقوله: ﴿لَعَلَّهُمۡ يَرۡجِعُونَ﴾ عمّا هم عليه.

قال أبو البقاء: ﴿لِيُذِيقَهُم﴾ متعلّق بـ﴿ظَهَرَ﴾ أي: ليصيرَ حالُهم إلى ذلك. وقيل: التقدير: «عاقَبهم ليُذيقَهُم»[2].

---

(١) أخرجه البخاري (٤٥٦٦) ومسلم (١٧٩٨) وغيرهما من حديثِ سعد بن عبادة رَضِيَ الله عنه.
(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤١).

الشُّرُورِ بسَبَبِهم ممّا استوجَبُوا به أن يُذيقَهُم اللـهُ وبالَ أعمالِهم إرادةَ الرُّجوع، فكأنَّهم إنّما أَفسَدُوا وتسبَّبُوا لِفُشوِّ المعاصي في الأرضِ لأجْلِ ذلك. وقُرِئ: (لنُذيقَهُم) بالنُّون.

[﴿قُلْ سِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَٱنظُرُواْ كَيْفَ كَانَ عَـٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلُ كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ ٤٢]

ثمّ أكّدَ تسَبُّبَ المعاصي لغَضَبِ الله ونكالِه، حيثُ أمرَهُم بأنْ يَسيرُوا في الأرض فيَنظُروا كيفَ أهلَكَ اللهُ الأُمَم، وأذاقَهُم سُوءَ العاقِبةِ لِمَعاصيهِم، ودَلَّ بقَولِه: ﴿كَانَ أَكْثَرُهُم مُّشْرِكِينَ﴾ على أنّ الشِّركَ وحدَهُ لـم يكُنْ سببَ تَدميرِهِم، وأنّ ما دُونَه من المعاصي يكونُ سَبَبًا لذلك.

[﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ ٱلْقَيِّمِ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَّا مَرَدَّ لَهُۥ مِنَ ٱللَّهِ يَوْمَئِذٍ يَصَّدَّعُونَ﴾ ٤٣]

القَيِّـم: البَليغُ الاستِقامةِ الـذي لا يَتـأتّى فيـه عِـوَج، ﴿مِنَ ٱللَّهِ﴾ إمّا أنْ يتعلَّـقَ

قوله: («لنذيقهم» بالنون) قرأها ابن كثير(١).

قوله: (ثم أكَّد تَسبُّبَ المعاصي لغَضَبِ الله ونكالِه حيث أمرَهم بأنْ يَسيروا) هذا مبنيٌّ على قوله: «أنَّ اللـهَ تعالى قد أفسَد أسبابَ دُنْياهم ومحقَها؛ ليُذيقَهم وَبَالَ بَعضِ أعمالِهم في الدُّنيا».

وقال الإمامُ: لـمّا بيّن حالَهم بظُهور الفساد في أحوالهم بسبب فساد أقوالهم، بيَّن لهم هلاك أمثالهم وأشكالهم الذين كانت أفعالُهم كأفعالهم، فقال: ﴿قُلْ سِيرُواْ﴾(٢). ويجوز أن يكون مبنيًّا على الوجهِ الثاني، واللّامُ في قول المصنِّف: «لغضب الله» تتعلّق بـ«المعاصي» على التّهكُّميَّة؛ أي: أكّد تسبُّبَ أن يعصوا لأجل غضب الله.

---

(١) في روايةِ القوّاس عنه. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٠.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٢).

بـ﴿يَأْتِيَ﴾، فيكونُ المَعنى: من قَبلِ أنْ يأتيَ مِنَ الله يَومٌ لا يَرُدُّه أحد، كقَولِه تعالى: ﴿فَلَا يَسْتَطِيعُونَ رَدَّهَا﴾ [الأنبياء: ٤٠] أو بـ﴿مَرَدَّ﴾، على معنى: لا يَرُدُّه هُوَ بعدَ أنْ يَجيءَ به، ولا رَدَّ لَه من جِهتِه. والمَرَدّ: مصدَرٌ بمَعنى الرَّدّ، ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾ يتصدَّعون: أي يتفرَّقُون، كقَولِه تَعالى: ﴿وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ﴾ [الروم: ١٤].

[﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ وَمَنْ عَمِلَ صَالِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ * لِيَجْزِيَ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ الْكَافِرِينَ﴾ ٤٤-٤٥]

﴿فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ﴾ كَلِمةٌ جامِعةٌ لِما لا غايةَ وراءَه من المضارّ؛ لأنَّ مَن كانَ ضارَّه كُفرُه؛ فقد أحاطَتْ به كُلُّ مَضَرّةٍ ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ أي: يُسَوُّونَ لأنفُسِهم ما يُسَوِّيه لنَفسِه الذي يَمْهَدُ فِراشَه ويُوَطِّئُه، لئلّا يُصيبَه في مضجَعِه ما يُنبيه عليه ويُنغِّصُ

قوله: (أو بـ﴿مَرَدَّ﴾) أي يتعلق قوله: ﴿مِنَ اللَّهِ﴾ بـ﴿مَرَدَّ﴾، و﴿مِنَ﴾ ابتدائيةٌ؛ ولهذا قال: «من جهتِه»، والوجهُ الأوّلُ أبلغُ لإطلاق الردِّ وتَفخيمِ اليومِ، وإن إتيانَه من جهة عظيمٍ قادرٍ ذي سلطان قاهرٍ.

قوله: (﴿فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ﴾ كلمةٌ جامعةٌ) أي: قليلةُ الألفاظِ عظيمةُ المباني وافرةُ المعاني ونظيرُه ما وَردَ في الحديث يومَ بدرٍ: «هذا يومٌ له ما بعدَه»، أي: ما بعدهُ من الظفر والنُّصرة؛ إذ هو فتحُ الفتوحِ، وبه يدخل الناس في دِين الله أفواجًا إلى قيام القيامة. ومنه قوله تعالى: ﴿فَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُۥ * وَمَن يَعْمَلْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُۥ﴾ [الزلزلة: ٧، ٨].

قوله: (لئلّا يُصيبَه في مَضْجَعِه ما يُنبيه عليه) من النُّبُوّ، أي: يجعله نابيًا، يقال: نَبَا على المَضْجَع: إذا لم يستقرَّ عليه، وأنباه عليه غيرُه: وتقول العرب: الصِّدقُ يُنبي عنك لا الوعِيد، أي: يُبعِدُ عنك العدوَّ.

الأساس: نَبَا به منزله وفِراشُه. قال:

فأقم بِدارٍ مــا أصبتَ كرامةً وإذا نَبــا بك منــزلٌ فتحوَّلِ

عليه مَرقَدَه: من نُتوءٍ **أو قَضَضٍ** أو بعضِ ما يُؤذِي الرّاقد. ويجوزُ أن يُريد: فعلى أنفُسِهم يُشفِقُون، من قولِهم في المُشفِق: **أُمٌّ فَرَشتْ فأَنامَت**. وتَقديمُ الظَّرفِ في الـمَوْضِعَينِ للدَّلالةِ على أنّ ضَررَ الكُفرِ لا يَعودُ إلّا على الكافرِ لا يتَعدّاه. ومنفَعةُ الإيمانِ والعَملِ الصّالح تَرجعُ إلى المُؤمِنِ لا تَتجاوَزُه. ﴿لِيَجْزِيَ﴾ **مُتعلِّقٌ بـ﴿يَمْهَدُونَ﴾ تعليلٌ له.**

قوله: (**أو قضض**)، **الأساس**: وقعنا في قَضَّةٍ وقَضَض: في حصًى صغارٍ مُكسَّرة، وفي فِراشِه قَضَضٌ، وأقَضَّ عليه الـمَضْجعُ، أي: تَـترَّب وخَشُنَ، وأقضَّ اللـهُ عليه يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قوله: (**أمّ فرشت فأنامت**) مَثلٌ يضربُ في بر الرَّجلِ صاحِبه وحُنوِّه عليه. قال قُراد ابن غَوِيّة:

وكنت له عَمًّـا لطيفاً ووالداً ... رَؤُوفًا وأمًّا فَرَّشَتْ فأنامت(١)

ورواية الميداني: مهدت فأنامت، فعَلى هذا قولُه: ﴿فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾ كنايةٌ إيمائيةٌ عن الشَّفقةِ والـمَرْحمةِ، وعلى الأوَّل استعارةٌ تبعيَّةٌ، شبَّه حالة المكلَّف مع عَمَله الصالحِ وما يتحصَّل به من الثَّوابِ ويَتخلَّص منَ العقاب، بحالة مَن يُمهِّدُ فراشَه ليستريحَ عليه، ولا يُصيبه في مَضجَعِه ما يُنغِّص عليه.

قولُه: (﴿لِيَجْزِيَ﴾ **متعلّق بـ﴿يَمْهَدُونَ﴾ تعليلٌ له**) قال القاضي: هو عِلَّة لـ﴿يَمْهَدُونَ﴾ أو لـ﴿يَصَّدَّعُونَ﴾، والاقتصار على جزاء المؤمن للإشعار بأنه المقصودُ بالذات، والاكتفاء على فحوى قولِه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾، فإنَّ فيه إثباتَ البُغْضِ لهم والمحبَّة للمؤمنينَ ومَنْ فَضْلُه دالٌّ على أنَّ الإثابةَ تَفضُّلٌ محْضٌ، وتأويلُه بالعطاء أو الزيادةِ على الثَّواب عُدولٌ عنِ الظاهرِ(٢).

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٢٢).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٩).

﴿مِن فَضۡلِهِۦٓ﴾ ممّا يتفضّلُ عليهم بعدَ توفِيَةِ الواجِبِ من الثّواب؛ وهذا يُشبِهُ الكِناية، لأنّ الفضلَ تَبَعٌ للثّواب؛ فلا يكونُ إلّا بعدَ حُصُولِ ما هُوَ تبعٌ له: أو أرادَ من عَطائِه وهُوَ ثَوابُه؛ لأنّ الفُضُولَ والفَواضِلَ هيَ الأُعطِيَةُ عندَ العرب. وتكرير. ﴿ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ﴾ وترَكُ الضّميرِ إلى الصّريحِ لِتَقريرِ أنه لا يُفلِحُ عندَه إلّا المُؤمِنُ

وقلت: الظاهِرُ أن قولَه تعالى: ﴿فَأَقِمۡ وَجۡهَكَ لِلدِّينِ ٱلۡقَيِّمِ﴾ - الآيةُ بتمامِها - كالمُوردِ للسّؤال، والخطابُ لكلِّ أحدٍ من المكلّفين. وقولُه: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ﴾- الآية - واردٌ على الاستئنافِ، مُنْطَوٍ على الجواب، فكأنّه لـمّا قيلَ: أَقيمُوا على الدِّين القيِّم، قَبْلَ مجيءِ يومٍ يتفرّقون فيه، فقيل: ما للمُقيمين[1] على الدِّين وما على المُنحرفين عنه، وكيف يتفرّقون؟ فأُجيبَ: ﴿مَن كَفَرَ فَعَلَيۡهِ كُفۡرُهُۥۖ﴾ الآية.

وأمّا قولُه: ﴿لِيَجۡزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾-الآية-فينبغي أن يكونَ تعليلًا للكلِّ ليفصل ما ترتَّبَ على ما لهم وعليهم، ولكن يتعلَّقُ بـ﴿يَمۡهَدُونَ﴾ وحدَه لشدَّة العنايةِ بشأن الإيمانِ والعمل الصالحِ وعَدَم العَبْءِ بعمل الكافرِ، ولذلك وُضِع مَوضِعَه ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾.

قال الإمام: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡكَٰفِرِينَ﴾ وعيد[2]، ولم يُفَصِّله، وهذا الإجمالُ فيه كالتفصيل، فإنَّ عدمَ المحبةِ مِن اللـهِ تعالى غايةُ العذابِ[3].

قوله: (وهذا يشبه الكناية)، يعني: استعمال الفضل هنا من الكناية، وليست بكنايةٍ تامَّةٍ؛ لأنّه لم يُرِد بِالفَضْل الأجرَ الواجبَ على مَذهبِه، بل الزِّيادةَ ولكن بعد حُصول مَتْبُوعِه، فهو بهذا الاعتبار كناية، ولَعَمْري هذا تَعسُّفٌ، والوجه الثاني أشدُّ تَعسُّفًا منه.

قوله: (لأنَّ الفُضولَ) عن بعضِهم: الفُضول: جَمعُ الفَضْلِ، يُستعملُ في الذَّمّ، والواحد في المَدْح، بخلاف الرِّيح والرِّياح، فإنهما عكس هذا.

---

(١) في (ط): «ما على المقيمين».
(٢) لفظة «وعيد» سقطت من (ح) و(ف)، وفي «مفاتيح الغيب»: «أوعدهم بوعيد».
(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٤).

الصّالح. وقَولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ تَقريرٌ بعدَ تَقرير، **على الطَّردِ والعَكْس.**

قوله: **(على الطَّرد والعَكْس)** وهو كلُّ كلامَين يُقرِّرَ الأوَّلُ بمنطوقِه مفهوم الثّاني وبالعكس. قال ابن هانئ:

فما جــازَهُ جودٌ ولا حــلَّ دونَه ولكن يَصيرُ الجودُ حيثُ يصيرُ(١)

قال المالكيُّ في «المصباح»: متى انتَفى كونُ الجُود يتقدَّم شخصًا ويتأخَّر عنه، فقد ثَبَت كونُه معه وبالعكس.

وأما تنزيلُ الآيـةِ عـليه على ما قرَّره المصنِّفُ، فإنَّـه تعالى قال أولًا: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِأَنفُسِهِمْ يَمْهَدُونَ﴾، ثم علَّله بقوله: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾، وكان من حقِّ الظاهر: (لِيَجْزِيَهم) فوُضع المُظهَرُ موضِعَ المضمَرِ إشعارًا بالعِلِّيةِ، وأنَّ الإيمانَ والعملَ آذنا بأنَّ الله وليُّ صاحبِهما حيثُ يَجزيه من فَضْله، فيكون مفهومُ ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِن فَضْلِهِۦٓ﴾ الموافقُ أنَّه يُحب المؤمن الصالح، ومفهومُه المخالفُ أنَّه لا يحبُّ الكافرَ، فقولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ بمَنطُوقه مقرِّرٌ لمفهوم السّابقِ وبالعكس.

وفي بعض الحواشي المغربية: أنَّ كُلَّ مؤمنٍ صالحٍ مفلحٌ عندَه وعَكسُه في ضِمنه، وهو مَن ليس بمؤمنٍ صالحٍ لا يُفلح عندَه، وكذلك قولُه: ﴿إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلْكَٰفِرِينَ﴾ طَرْدُه كلُّ كافرٍ غير محبوبٍ عندَه وعكسه في ضِمنه، وهو مَن ليس بكافر محبوبٌ عندَه؛ لأنه مؤمنٌ، والعكس ملزومُ الطَّردِ؛ لأنَّ العكسَ يحتاج إلى الطَّردِ قطعًا، بخلاف الطَّردِ فإنه لا يحتاج للعكس.

قال الإمام: وفي هذه الآية لطيفةٌ، وهي أنَّ الله تعالى عندما أسندَ الكُفر والإيمانَ إلى العبدِ قدَّم الكافرَ، وعندما أسنَدَ الجزاءَ إلى نفسه قدَّم المؤمنَ؛ لأنَّ قولَه: ﴿مَن كَفَرَ﴾ وعيدٌ للمكلَّف ليمتنعَ عمّا يَضرُّه فيُنقذه من الشرِّ. وقولُه: ﴿وَمَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا﴾ تحريضٌ له وتَرغيبٌ في الخير ليُوصِلَه إلى الثَّواب، والإيعادُ مُقدَّم، وأمّا عند الجزاء ابتدأَ بالإحسان إظهارًا للكَرم والرَّحمة(٢).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١١٤).

[﴿ وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٍ وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾ ٤٦]

﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ هِيَ الجَنوبُ والشَّمالُ والصَّبا، وهي رِياحُ الرَّحمة، وأمّا الدَّبُور فرِيحُ العذاب. ومنه قولُه ﷺ: «**اللَّهمَّ اجعَلْها رياحًا ولا تجعَلْها ريحًا**» وقد عدَّدَ

قولـه: (**﴿ٱلرِّيَاحَ﴾ هي الجنوبُ والشَّمالُ والصَّبا**) قال المرزوقيُّ في كتاب «الأزمنة والأمكنة»، روى ابنُ الأعرابيِّ عن الأصمعي وغيره قالوا: الرِّياح أربعة: الجنوبُ والشَّمال والصَّبا والدَّبور[1]. قال ابن الأعرابي: وكلُّ ريحٍ بينْ ريحَين فهي نَكباءُ، والجمع: نُكْبٌ. وأما مَهبُّهنَّ فقال ابن الأعرابيِّ: مَهبُّ الجنوب مِن مَطلعِ سُهيلٍ إلى مطلع الثُّريّا، والصَّبا من مطلع الثُّريّا إلى بنات نَعْشٍ، والشَّمال مِن بَنات نَعْشٍ إلى مسقط النَّسْر الطائرِ، والدَّبُور من مَسقط النَّسر الطَّائرِ إلى مَطلعِ سُهَيل[2].

وعن أبي عُبيدَة: الشمال عند العرب للرَّوح، والجنوب للأمطار والأنداء وللشِّقّ والعُمْق، والدّبُور للبَلاء، وأهونُه أن يكون غُبارًا عاصفًا يُقذي العينَ، وهي أقلُّهن هُبوبًا، والصّبا لإلقاح الأشجار.

قوله: (**اللَّهم اجعلها رياحًا ولا تجعلها ريحًا**)[3]، **النهاية**: العربُ تقول: لا تَلقَحُ السَّحاب إلا من رِياح مختلفة؟ يريد: اجعَلْها لَقاحًا للسَّحاب ولا تَجعلْها عذابًا، ويُحقِّقُ ذلك مجيءُ الجمع في آيات الرَّحمةِ، والواحدِ في قِصصِ العذابِ؛ كـ﴿ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾[الذاريات: ٤١] و﴿رِيحًا صَرْصَرًا﴾ [فُصِّلَت: ١٦].

الراغب: الريحُ معروف، وهي فيما قيل الهواءُ المتحرِّك، وعامَّة المواضع التي ذكر [الله تعالى] فيها إرسالَ الريح بلفظ الواحد فعبارةٌ عن العذاب؛ كقوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا

---

(١) من قوله: «قال المرزوقي» إلى هنا سقط من (ط).

(٢) «الأزمنة والأمكنة» (١: ١٦٢).

(٣) أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٤٥٦) والطبراني في «المعجم الكبير» (١١٣٦٨) وغيرهما من حديث ابن عباس رَضِيَ الله عنهما.

الأغراضَ في إرسالِها، وأنه أرسَلَها للبِشارةِ بالغَيْثِ ولإذاقةِ الرَّحمة، وهِيَ نُزولُ المطَرِ وحُصولُ الخَصْبِ الذي يتبَعُه، والرَّوحُ الذي مع هُبوبِ الرِّيح وزَكاءِ الأرض. قالَ رسولُ الله ﷺ: «إذا كَثُرتِ المُؤتَفِكاتُ زَكتِ الأرض». وإزالةُ العُفونةِ من الهواء، وتَذْريةُ الحُبوب، وغيرُ ذلك، ﴿وَلِتَجۡرِيَ ٱلۡفُلۡكُ﴾ في البَحرِ عندَ هُبوبِها. وإنّما زادَ ﴿بِأَمۡرِهِۦ﴾ لأنّ الرِّيحَ قد تهُبُّ ولا تكونُ مُؤَاتية، فلا بُدَّ من إرساءِ السُّفُنِ والاحتيالِ لحَبْسِها، ورُبَّما عصَفَتْ فأغرَقَتْها، ﴿وَلِتَبۡتَغُواْ مِن فَضۡلِهِۦ﴾ يُريدُ تِجارةَ البَحر؛ ولتَشكُروا نِعمةَ الله فيها. فإنْ قُلت: بمَ تَعلَّقَ ﴿وَلِيُذِيقَكُم﴾؟ قُلت: فيهِ وَجهان: أن يكونَ معطُوفًا على ﴿مُبَشِّرَٰتٖ﴾ على المعنى، كأنه قيل: لِتُبَشِّرَكُم وليُذيقَكُم. وأن يتعلّقَ بمَحذوفٍ تقديرُه: **وليُذيقكُم ولِيَكونَ كَذا وكذا أرسَلْناها.**

صَرۡصَرٗا﴾[القمر: ١٩] وكلُّ موضعٍ ذُكر فيه بلفظ الجمع عبارةٌ عن الرَّحمة؛ كقوله: ﴿وَمِنۡ ءَايَٰتِهِۦٓ أَن يُرۡسِلَ ٱلرِّيَاحَ مُبَشِّرَٰتٖ﴾[(١)].

قوله: (**إذا كَثُرت المؤتَفِكاتُ زَكَتِ الأرضُ**)، **الأساس**: أَفِكَه عن رأيه: صَرَفهُ، ورأيتُ أن أفعَلَ كذا فأَفكْتُ عن رأيي، وائتفكت الأرض بأهلها: انقلبت، وإذا كَثُرت المؤتَفِكات زَكَتِ الأرضُ، وهي الرِّياحُ المختلفاتُ المهابِّ.

قوله: (**لأنَّ الريحَ قد تهبُّ ولا تكونُ مؤاتيةً**)، قال صاحب «المطلع»: يعني هبوبُها مواتيةً أمرٌ من أمورِه التي لا يقدر عليها غيرُه. وإليه الإشارةُ: بقوله ﴿إِن يَشَأۡ يُسۡكِنِ ٱلرِّيحَ فَيَظۡلَلۡنَ رَوَاكِدَ عَلَىٰ ظَهۡرِهِۦٓ﴾ [الشورى: ٣٣]، ثم قال: ﴿أَوۡ يُوبِقۡهُنَّ بِمَا كَسَبُواْ﴾ [الشورى: ٣٤] أي: بالغَرَق إذا اشتدَّت الرِّيح وقيل: الحاصلُ أنّه قد يُجري الرِّيح على وَجْهٍ لا تكونُ مواتيةً أي: موافقةً للمُراد، فيحتاج الملّاحون إلى حَبْس السُّفنِ، ولو كان بطبيعة الرِّيح لما اختَلفت، فعُلم أن ذلك بإرادة الله وأمْرِه[(٢)].

قوله: (**وليُذيقكم وليكونَ كذا وكذا أرسلناها**) «كذا وكذا» كنايتان عن قوله: ﴿وَلِتَجۡرِيَ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٧٠.

(٢) في (ح): «بإرادته أو أمْرِه»، ولعلّ ما أثبتناه هو الأشبه بالصواب.

[﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟ۖ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ ٤٧]

اختصرَ الطريقَ إلى الغَـرَضِ بأن أدرجَ تحتَ ذِكْرِ الانتِصارِ والنَّصرِ ذِكرَ الفَريقَين،

ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ ... وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ ﴾، والمحذوفُ المقدَّر: «أرسلناها»، فيكون عطفَ جملةٍ على جملةٍ.

قال القاضي: ﴿وَلِيُذِيقَكُم مِّن رَّحْمَتِهِۦ﴾ وهي المنافع التابعة لها من الخِصْب والرَّوح، وهو عطفٌ على علَّة محذوفةٍ دلَّ عليها ﴿مُبَشِّرَٰتٍ﴾، أو عليها باعتبار المعنى، أو على ﴿يُرْسِلَ﴾ بإضمار فعلٍ معلَّلٍ دل عليه ﴿وَلِتَجْرِىَ ٱلْفُلْكُ بِأَمْرِهِۦ وَلِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ﴾[1].

قوله: (**اختصَرَ الطريقَ إلى الغَرَض**) إلى آخره، لخَّصه صاحبُ «المطلع» وقال: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ ﴾ كما أرسلناك إلى هؤلاء ﴿فَجَآءُوهُم﴾ بالدَّلالاتِ الواضحاتِ على صِدْقِ دَعْواهم كما أَتيتَ هؤلاءِ بالمُعجزات الدَّالةِ على صدقك ﴿فَٱنتَقَمْنَا﴾ أي: انتصرنا ﴿مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾ وهم المكذِّبون ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ اختصَر الطَّريقَ إلى الغَرَض بأنْ أدرج تحتَ ذِكْر الانتصار والنصر ذِكْرَ الفريقَينِ ـ أعني المكذِّبين والمصدِّقين ـ وقد أَخْلى الكلامَ أولاً عن ذكرهما، وفي هذا تبشير للنبيِّ ﷺ والمؤمنينَ بالنَّصرِ في العاقبةِ على المكذبينَ، وأكَّد ذلك بقوله: ﴿حَقًّا﴾ ومعنى حَقًّا أنَّه تعالى أَخْبر به، وإذا أَخبر بشيء حُقَّ ذلك الشَّيءُ ووُجد ما أخبرَ به.

قوله: (**بأن أَدرَجَ تحتَ ذكرِ الانتصار**)، **الأساس**: أَدْرجَ الكُتيب في الكتاب: جعلَه في دُرْجِه؛ أي: في طَيِّه وثَنْيِه.

وقلت: هاهنا ثلاثةُ مَقامات: **أولها**: قوله: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ ﴾ وليس فيه أنَّ هذا القوم من هم؟ المصدِّقون أم المكذبون؟ وإليه الإشارة بقوله: «وقد أخلي الكلامُ أولاً عن ذِكرهما».

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٣٩).

وقد أُخلِيَ الكلامُ أوّلًا عن ذِكرِهما. وقولُه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ تَعظيمٌ للمُؤمِنين، ورَفعٌ من شَأنِهم، وتَأهيلٌ لِكرامَةٍ سَنيّة، وإظهارٌ لفَضلِ سابقةٍ ومَزِيّة؛ حيثُ جعَلَهُم مُستَحِقّينَ على الله أن يَنصُرَهم، مُستَوْجِبينَ عليه أن يُظهِرَهُم ويُظَفِّرَهم، **وقد يُوقَفُ على ﴿حَقًّا﴾، ومَعناه: وكانَ الانتِقامُ منهم حقًّا، ثمّ يُبتَدَأ: ﴿عَلَيْنَا نَصْرُ**

وثانيها: قوله: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾، صرَّح فيه ذكر المجرمين، وأَدرج فيه ذِكْر المؤمنين، لأنَّ الـمُراد: انتقمنا للَّذين آمنوا من الذين أجرموا.

وثالثها: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ صرَّح بذكر المؤمنين، وأدرج ذكر المكذبين؛ لأنَّ المعنى: كان حقّاً علينا نصرُ المؤمنين على الكافرين، وإليه الإشارةُ بقوله: «أدرجَ تحت ذِكْر الانتصارِ والنَّصر ذِكْر الفريقين»، صرَّح في الانتقام بذِكْر المجرمينَ، وفي النَّصر بذِكْر المؤمنين تعظيمًا للمؤمنين وازدراءً بالمكذِّبين، ورَفْعًا لشأن أولئك، وحَطًّا من منزلة هؤلاء، والله أعلم.

قولـه: (**وقـد يُوقَفُ عـلى ﴿حَقًّا﴾، ومعناه: وكـان الانتقامُ منهم حقًّا**) قـال صاحبُ «الكواشي»: أُوْلِعَ جماعةٌ بالوَقْف على ﴿حَقًّا﴾ وليس بمُختارٍ؛ لأنَّ الوَقْفَ على ﴿حَقًّا﴾ يُوجب الانتقامَ ويُوجبُ نَصْرَ المؤمنين، ولا يَلزم أنه تعالى يَنتقمُ من كلٍّ، بل قد يعفو، وتَرْكُ الوَقْف على ﴿حَقًّا﴾ إنّما يُوجب نَصْرَ المؤمنين، ولا يحتاج إلى تقديرِ محذوفٍ؛ أي: كان الانتقامُ.

ذَكَر هذا المعنى صاحبُ «المُرشد» وزاد: أنه تعالى قد يعفو ولا ينتقمُ كما فَعَل بقوم يونسَ مِنْ صَرْف العذابِ، ولا بدَّ أن يَنْصُرَ المؤمنين على كلِّ حالٍ[1].

وقلت: وفي القول بإيجاب نَصْرِ المؤمنينَ إيجابُ القولِ بالانتقام من الكافرين، وبالعكس كما مَرَّ الكلامُ في الإدراج، والأسلوبُ من باب الطَّردِ والعَكسِ أو التَّذييل.

فإن قلت: لِـمَ ذهب إلى الإدراج؟ وهَلّا جَعل القرينتَينِ مستقلَّتينِ في الدّلالةِ كما قالا.

---

(١) وهو الذي مشى عليه الأشموني في «منار الهدى» ص٦٠٢، ونقل كلام الكواشي.

﴿ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾، وعن رسولِ الله ﷺ: «ما من امرئٍ مُسلِم يَرُدُّ عن عِرْضِ أخيه إلّا كانَ حقًّا على الله أنْ يَرُدَّ عنه نارَ جهنّمَ يومَ القيامة» ثُمَّ تلا قولَه تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَيَبْسُطُهُۥ فِى ٱلسَّمَآءِ كَيْفَ يَشَآءُ وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦٓ إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ * وَإِن كَانُوا۟ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ﴾ ٤٨-٤٩]

﴿فَيَبْسُطُهُۥ﴾ مُتَّصِلًا تارةً ﴿وَيَجْعَلُهُۥ كِسَفًا﴾ أي: قِطَعًا تارةً ﴿فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَٰلِهِۦ﴾ في التّارَتَيْنِ جميعًا. والمُرادُ بالسَّماء: سَمتُ السَّماءِ وشِقُّها، كقَولِه تعالى: ﴿وَفَرْعُهَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [إبراهيم: ٢٤]، وبإصابةِ العِباد: إصابةُ بلادِهم وأراضِيهم ﴿مِّن قَبْلِهِۦ﴾ من بابِ التَّكريرِ والتَّوكيد، كقَولِه تعالى: ﴿فَكَانَ عَٰقِبَتَهُمَآ أَنَّهُمَا فِى ٱلنَّارِ خَٰلِدَيْنِ فِيهَا﴾ [الحشر: ١٧]. ومعنى التَّوكيدِ فيه: الدَّلالةُ على أنّ عهدَهُم بالمَطَرِ قد تَطاولَ وبَعُد، فاستَحْكَمَ يأسُهُم وتمادى إبلاسُهُم، فكانَ الاستِبْشارُ على قَدْرِ اغتِمامِهم بذلك.

قلتُ: لا بُدَّ من القولِ به؛ لأنَّ موقعَ قولِه: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ موقعُ التوكيدِ والتَّذييلِ والتعليل من قوله: ﴿فَٱنتَقَمْنَا مِنَ ٱلَّذِينَ أَجْرَمُوا۟﴾؛ لأنَّ المعنى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ رُسُلًا إِلَىٰ قَوْمِهِمْ فَجَآءُوهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ﴾ فكذَّبوهم واستهزؤوا بهم وقَصَدوا الفَتْكَ بهم، ﴿فَٱنتَقَمْنَا﴾ منهم ونَصَرْنا المؤمنين، وقد جَرت سُنَّةُ الله بالانتقام والنَّصر.

قوله: (ما من امرئ مسلم) الحديث بتمامه مذكورٌ في «شرح السُّنة»[1] عن أبي الدَّرداء.

قوله: (وشِقّها) أي: ناحيتها. **الأساس**: قعد في شِقٍّ من الدّار؛ أي: ناحيةٍ منها.

قوله: (وتمادى إبلاسُهم)، **الأساس**: ناقةٌ مِبْلاس: لا تَرْغو من شِدّة الضَّبَعَة، وقد أبلَسَتْ، ومنه أبلَسَ فلانٌ: إذا سَكت من يأس، ﴿وَهُمْ فِيهِ مُبْلِسُونَ﴾.

---

(١) «شرح السنة» (١٣: ١٠٦).

[﴿فَانظُرْ إِلَىٰ آثَارِ رَحْمَتِ اللَّهِ كَيْفَ يُحْيِي الْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ لَمُحْيِي الْمَوْتَىٰ ۖ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ٥٠]

قُرِئ: «أَثَرِ» و﴿آثَارِ﴾ على الوَحدَةِ والجَمْع. وقرأَ أبو حَيْوةَ وغيرُه: (كيفَ تُحيي)، أي: الرَّحمةُ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ يَعني: إنّ ذلكَ القادِرَ الذي يُحيي الأرضَ بعدَ مَوتِها: هو الذي يُحيي النّاسَ بعدَ مَوتِهم ....

قوله: (**قرئ: «أَثَرِ» و﴿آثَارِ﴾ على الوحدة والجمع**) على الوحدة: نافعٌ وابن كثيرٍ وأبو عمرٍو وأبو بكرٍ[١]، والباقون: على الجمع[٢].

قوله: (**وقرأ أبو حَيوةَ وغيرُه: «كيف تُحيي»؛ أي: الرحمة**) قال ابن جِنّي: قرأها الجَحْدريُّ وابنُ السَّميفع وأبو حيوة ذهب بالتأنيث إلى لفظ الرَّحمةِ، ولا يقول على هذا: أما ترى إلى غلامِ هندٍ كيف تَضْرِب زيداً؟ بالتاء. والفَرقُ أنَّ الرحمةَ قد يقوم مقامَها أَثَرُها، فإذا ذكَرتَ أثَرَها فكأنَّ الغرضَ إنما هو هي، وليس كذلك غلامُ هندٍ[٣].

وقوله: ﴿كَيْفَ يُحْيِي﴾ جملة منصوبةُ المحَلِّ على الحال حملًا على المعنى لا على اللّفظ، وذلك أن اللّفظ استفهامٌ، والحال ضربٌ من الخبر، والاستفهام والخبر متدافعان.

وتلخيص كونه حالًا قولُك: فانظر إلى أَثَرِ رحمةِ الله مُحيِيةً للأرضِ بعد موتها.

قوله: (**الذي يحيي الأرض بعد مَوتِها: هو الذي يُحيي الناسَ بعد موتِهم**)، «يحيي» الأول حكايةُ حالٍ ماضيةٍ بشهادة قولِه: ﴿فَانظُرْ﴾؛ لأنَّ الأمر بالنَّظرِ مسبوقٌ بوجود المنظورِ إليه، وإنّما عَدَل إلى المضارع لإحضارِ تلك الحالةِ العَجيبةِ الشأنِ في مشاهدة السامِع، وهي اخضرارُ الأرضِ بآثار رحمةِ الله بعد جَفافِها نَحْوَ قولِه تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ أَنزَلَ مِنَ

---

(١) وحجّتُهم أن الواحدَ ينوبُ عن الجمع كما قال سبحانه ﴿هُمْ أُولَاءِ عَلَىٰ أَثَرِي﴾ [طه: ٨٤] ولم يقل «آثاري». انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦١.

(٢) على معنى: آثارِ المطر الذي هو رحمةُ الله.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٦٤).

﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من المَقْدوراتِ قادِر، وهذا من جُملةِ المَقدوراتِ بدَليلِ الإنشاء.

[﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا فَرَأَوْهُ مُصْفَرًّا لَّظَلُّوا مِن بَعْدِهِ يَكْفُرُونَ * فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ الْمَوْتَىٰ وَلَا تُسْمِعُ الصُّمَّ الدُّعَاءَ إِذَا وَلَّوْا مُدْبِرِينَ * وَمَا أَنتَ بِهَادِ الْعُمْيِ عَن ضَلَالَتِهِمْ إِن تُسْمِعُ إِلَّا مَن يُؤْمِنُ بِآيَاتِنَا فَهُم مُّسْلِمُونَ﴾ ٥١-٥٣]

﴿فَرَأَوْهُ﴾ فرَأَوا أثَر رَحمةِ الله؛ لأنّ رَحمةَ الله هيَ الغَيث، وأثَرُها: النَّبات. ومَن قرَأ بالجَمْع: رَجعَ الضَّميرَ إلى معناه؛ لأنّ معنى آثارِ الرَّحمةِ النَّبات، واسمُ النَّباتِ يقَعُ على القَليلِ والكثير، لأنه مصدَرٌ سُمِّيَ به ما يَنْبُت. ﴿وَلَئِنْ﴾: هيَ اللّام المُوطِّئةُ للقَسَم، دَخلَتْ على حَرفِ الشَّرط، و﴿لَّظَلُّوا﴾ جَوابُ القَسَم سَدَّ مسَدَّ الجوابَين، أعني: جَوابَ القَسَمِ وجَوابَ الشَّرط، ومَعناه: ليَظَلُّنَّ، ذمَّهُم اللهُ تعالى بأنه إذا حبَسَ عنهُمُ

﴿السَّمَاءِ مَاءً فَتُصْبِحُ الْأَرْضُ مُخْضَرَّةً﴾[الحج: ٦٣]. قال: صُرِفَ من الماضي إلى لفظ المضارع لنُكتةٍ فيه، وهي إفادةُ بقاء أثَرِ المطر زماناً بعدَ زمانٍ[(١)].

وأما «يُحيي» الثاني فمضارعٌ، ولـمّا كان وَعْدُ الله مقطوعَ الحصولِ جيءَ به في التنزيل اسمًا مع اللام خبرًا لـ(أنَّ) واسمُه اسمُ الإشارةِ، والمشارُ إليه ما يُفهم من الكلام السابق الدالِّ على القُدرة الباهرة، ولذلك قال: «ذلك القادر»، وذُيِّلَتْ بقوله: ﴿وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾.

قوله: (﴿عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من الـمَقدُورات قادرٌ)، الراغب: القديرُ: هو الفاعلُ لِـمَا يشاءُ على قَدْر ما تَقتضيه الحكمةُ لا زائدًا ولا ناقصًا، ولهذا لا يصحُّ أن يُوصفَ به إلّا الله تعالى[(٢)].

قوله: (ومعناه: ليَظَلُّنَّ)، قال أبو البقاء: ﴿لَّظَلُّوا﴾ بمعنى: لَيَظَلُّنَّ؛ لأنّه جوابُ الشَّرط، وكذلك ﴿أَرْسَلْنَا﴾ بمعنى: يُرسل[(٣)].

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٠: ٥٢١).

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٥٨.

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٢).

القطْرَ قَنَطُوا من رَحمتِه وضَرَبُوا أذقانَهم على صُدورِهم مُبلِسِين، فإذا أصابَهُم برَحمتِه ورزَقَهُمُ المطَرَ؛ استَبشَرُوا وابتهَجُوا، فإذا أَرسلَ رِيحًا فضَربَ زُروعَهم **بالصُّفار**، ضجُّوا وكفَرُوا بنِعمةِ الله، **فهُم في جميعِ هذه الأحوالِ** على الصِّفةِ المذمُومةِ؛ **كان عليهِم أن يتوكَّلُوا** على الله وفَضْلِه، فَقَنَطُوا، وأن يشكُرُوا نِعمتَه ويَحمَدُوه عليها، فلَمْ

وقال صاحب «الكشف»: الماضي بمعنى المستقبل؛ كقوله تعالى: ﴿لَّئِنِ ٱجْتَمَعَتِ ٱلْإِنسُ وَٱلْجِنُّ﴾، ثم قال: ﴿لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِۦ﴾ [الإسراء: ٨٨][1].

وقال مكّي: ﴿لَّظَلُّواْ﴾ معناه: لَيَظَلُّوا، فالماضي في موضع[2] المستقبَل، وحَسُن هذا؛ لأنَّ الكلامَ بمعنى المجازاةِ، والمجازاةُ لا تكونُ إلا بمُستقبَل. هذا مذهبُ سيبويه[3].

قوله: (**بالصُّفار**) والصُّفارُ بالضم: صُفْرةٌ تعلو اللَّونَ والبَشَرة، وصاحبه مَصْفورٌ.

الأساس: رجلٌ مَصْفُورٌ وبه صُفار: داءٌ يَصفر منه.

قوله: (**فهم في جميع هذه الأحوال**) نتيجة قوله: «ذمَّهم الله».

وقوله: «**كان عليهم أن يتوكَّلوا**» إلى آخِره، بيانٌ لتعكيس أُمورِهم في جميع ما به ذَمَّهم اللـهُ تعالى في الآيات الثلاث:

إحداها: قولُه: ﴿وَإِن كَانُواْ مِن قَبْلِ أَن يُنَزَّلَ عَلَيْهِم مِّن قَبْلِهِۦ لَمُبْلِسِينَ﴾، وهو المراد من قوله: «إذا حَبسَ عنهمُ القَطْرَ قَنَطُوا من رحمته»، وبيانٌ لتعكيسِهم فيه قوله: «كان عليهم أن يتوكَّلوا على اللـهِ فقَنَطُوا».

وثانيتها: قولُه تعالى: ﴿فَإِذَآ أَصَابَ بِهِۦ مَن يَشَآءُ﴾ الآية، وبه عنى بقوله: «فإذا أصابَهم برحمتِهِ» إلى آخِره، وبيانُ التَّعكيسِ فيه قولُه: «وأن يَشكُروا نِعْمتَه فلم يَزيدوا على الفَرَح».

وثالثتُها: قولُه تعالى: ﴿وَلَئِنْ أَرْسَلْنَا رِيحًا﴾ الآية، ويُفسِّره: «فإذا أرسلنا عليهم ريحًا» إلى آخِره، وبيانُ التَّعكيس قولُه: «وأن يَصْبِروا على بلائه فكَفَروا».

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٥٢).

(٢) في (ط): «معنى».

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦٣).

يَزيدُوا على الفرَحِ والاستِبشار، وأن يَصبِرُوا على بلائِه، فكَفَروا. والرِّيحُ التي اصْفَرَّ لها النَّبات: يجوزُ أن تكونَ حَرُورًا وحَرجَفًا، فكِلتاهُما ممّا يُصوِّحُ له النَّباتُ ويُصبِحُ

فإن قلتَ: مُقتضى الظاهر أن يُوضعَ موضعَ: ﴿إِذَا هُمْ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ لم يَحمَدُوا؛ لقوله: «وأن يَشْكُروا نِعمتَه»، ومَوضِعَ ﴿لَّظَلُّواْ مِنۢ بَعْدِهِۦ يَكْفُرُونَ﴾ لضَجُّوا وجَزِعُوا؛ لقوله: «وأن يصبروا على بلائه».

قلت: إنما عَدَل في الأوَّل ليُؤذِنَ بأنَّ الفرحَ المُفرِطَ بَطَرٌ وأَشَرٌ وليس ذلك من شأن الشّاكر الحامِدِ، بل من دَيْدَنِ الكافر، وأشعَرَ بالثاني أنَّ فقدانَ الصَّبرِ عند نزول البلاء دليلٌ على عدم الرِّضى بالقضاء، وهو إخراجٌ لِرِبْقَةِ العُبوديَّةِ، كما قيل: «من لم يَصبرْ على بلائي؛ فلْيَتَّخذ ربّاً سِواي»[1].

فإن قلتَ: قد عُلم من تقديم المصنِّف معنى الإبلاس على الاستبشار[2] أنه راعى معنى لفظ «قبل» في الآية الثانية، فما فائدة تأخيرِه في التَّنزيل وتكرير «قبل»؟

قلت: أخَّرَ الإبلاسَ عن الاستبشار، وأبرزَه في صُورة الشَّرطيَّة إرادةً للمبالغة وتثنيةً للتَّقريع، إذ لو أُريدَ الظاهرُ لقيل: فإذا أصاب به القانطينَ[3] فَعَلوا كذا؛ كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ مِنۢ بَعْدِ مَا قَنَطُواْ﴾[الشورى: ٢٨] ولذلك قَطَع ما هو متَّصلٌ بأصل الكلام من قوله: ﴿فَٱنظُرْ إِلَىٰٓ ءَاثَٰرِ رَحْمَتِ ٱللَّهِ﴾، وعلَّق به نوعاً آخر من التَّوبيخ إشعارًا بتعديد النِّعَم وتكرير تَلقِّيهم إيّاها بالكفران. ألا ترى كيف عقَّب ذلك بقوله: ﴿فَإِنَّكَ لَا تُسْمِعُ ٱلْمَوْتَىٰ﴾ الآيةَ.

قوله: (حَرورًا) وهي الرِّيحَ الحارَّة، وهي باللّيل كالسَّمُومِ بالنَّهار، والحَرْجَف: الرِّيحُ البارِدَةُ.

---

(١) أخرجه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٨٢٥٤) وأبو نُعَيْم في «معرفة الصحابة» (٦٤٢٨) مرفوعاً من حديثِ أبي الدرداء، وضعّف إسنادَه الحافظ العراقي في «تخريج أحاديثِ الإحياء» (٤: ١٥٥).

(٢) في (ط): «الاستثناء».

(٣) في (ف): «المُقْنطين»، وهو وَجْهٌ سائغ، لا سيّما إذا كان بالتشديد.

هشيمًا. وقال: **مُصْفَرًّا**؛ لأنّ تلكَ صفرةٌ حادِثة. وقيل: فرَأَوُا السَّحابَ مُصفرًّا؛ لأنه إذا كانَ كذلك لـم يَمطُر.

[﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ ضَعْفٍ قُوَّةً ثُمَّ جَعَلَ مِنۢ بَعْدِ قُوَّةٍ ضَعْفًا وَشَيْبَةً يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْقَدِيرُ﴾ ٥٤]

قُرِئَ بفَتح الضّادِ وضمِّها، وهُما لُغَتان. والضَّمُّ أقوى في القِراءة، **لِـما رَوى ابنُ عُمرَ** رضيَ اللـهُ عنهُما: قال: «قرَأتُها على رَسولِ الله ﷺ من ضَعْف، فأقرأَني مِن ضُعف». وقولُه: ﴿خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ كقَولِه: ﴿خُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ مِنْ عَجَلٍ﴾ [الأنبياء: ٣٧]، يعني: أنّ أساسَ أمرِكُم وما عليه جِبلَّتُـكم وبِنْيَتكُم الضَّعف ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، ....

تصَوَّحَ البقل: إذا يبس أعلاه وفيه نُدُوّة، وصَوَّحتْهُ الرِّيحُ أيبسَتْهُ. كلها في «الصِّحاح».

قوله: (**وقال مصفرّاً**) أي: لم يقل: «أصفر».

قوله: (**قُرِئَ بفَتْح الضادِ وضَمِّها**) أبو بكر وحمزةُ: بالفتح، وعن حفصٍ وجهان، والباقون: بضمِّها[(١)].

قوله: (**لِـما روى ابنُ عمرَ**) روينا عن الترمذيِّ وأبي داودَ، عن ابنِ عمرَ. قال عطيَّة ابن سعد العوفي: قرأتُ على عبد اللـهِ بنِ عمرَ ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ قال: «من ضُعْفٍ»، قرأتُها على رسول الله ﷺ كما قرأتَها عليَّ، فأخَذَ عليَّ كما أخذتُها عليكَ[(٢)].

في «الـمعالم»[(٣)]: الضمُّ لغةُ قريشٍ، والفتح: لغةُ تـميمٍ. قال الـزَّجاج: الاختيارُ الضمُّ؛ للرِّواية[(٤)].

---

(١) وقد سبق بيانه.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٩٣٦) وأبو داود (٣٩٨٠) والبزار (٥٣٧٣) وغيرهم.

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٢٧٧).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩١).

أي: **ابتَدَأناكُم في أوّلِ الأمرِ ضِعافًا**. وذلك حالُ الطُّفولَةِ والنَّشءِ حتّى بلغتُم وقتَ الاحتِلامِ والشَّبيبة، وتلكَ حالُ القُوَّةِ إلى الاكتِهالِ **وبُلُوغِ الأشدّ**، ثُمَّ رُدِدْتُم إلى أصلِ حالِكُم وهو الضَّعفُ بالشَّيخُوخةِ والهرَم. **وقيل**: من **ضُعفٍ** من النُّطَفِ، كقَولِه تعالى: ﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾ [السجدة: ٨، المرسلات: ٢٠] وهذا التَّرديدُ في الأحوالِ المُختَلِفة، والتَّغييرُ من هيئةٍ إلى هَيئةٍ وصِفةٍ إلى صِفة: أظْهَرُ دليلٍ وأعدَلُ شاهدٍ على الصّانعِ العليمِ القادر.

[﴿وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يُقْسِمُ ٱلْمُجْرِمُونَ مَا لَبِثُوا۟ غَيْرَ سَاعَةٍ كَذَٰلِكَ كَانُوا۟ يُؤْفَكُونَ﴾ ٥٥]

﴿ٱلسَّاعَةُ﴾ **القِيامة**، سُمِّيتْ؛ بذلك لأنّها تَقومُ في آخِرِ ساعةٍ من ساعاتِ الدُّنيا،

قوله: (**أي: ابتدأناكم في أوَّل الأمر ضعافًا**) فـ﴿مِّن﴾ لابتداء الغاية، نحو قول القائل: فلانٌ ربّى فلاناً من فَقْره وجعله غَنيًّا؛ أي: من حالة فقرِه، فقوله: ﴿مِّن ضَعْفٍ﴾ أي: من حالةٍ كان فيها جَنيناً وطِفلاً مولوداً ورضيعاً.

قوله: (**وبلوغِ الأَشُدِّ**) قيل: هو ما بين ثماني عشرةَ إلى ثلاثين، وهو واحدٌ على بناء الجمع. وقيل: هو جَمعٌ لا نظير[1] له من لفظه. وكان سيبويه يقول: واحِدُه: **شِدَّة**.

الرّاغب: ويَدلُّ على أنَّ كلَّ واحدٍ من قوله: ﴿ضَعْفٍ﴾ إشارةٌ إلى حالةٍ غيرِ الحالةِ الأُولى؛ ذِكْرُهُ مُنكَّرًا[2].

قولـه: (**وقيـل: من ضُعْف**) من النُّطَف، أي: أنشـأكم من ماءٍ ذي ضعْف، وهو قِلَّتـه وحَقارتُه كقوله تعالى: ﴿مِّن مَّآءٍ مَّهِينٍ﴾.

قوله: (﴿ٱلسَّاعَةُ﴾: **القيامـة**)، **الراغب**: السَّاعة جزءٌ من أجزاء الزَّمانِ، ويعبَّر به عن القيامة كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلسَّاعَةِ﴾ [الأعـراف: ١٨٧] سُمِّيت[3] بذلك لسرعةِ حسابِها،

---

(١) لفظة «نظير» سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن» ص٥٠٧.

(٣) كذا في النسخ الخطية، والذي في «المفردات»: «تشبيهاً».

أو: لأنّها تقعُ بَغتةً وبَدِيهة. كما تَقول: في ساعةٍ لَمَن تَسْتَعجِلُه، وجرَتْ عَلَمًا لها كالنَّجم للثُّريّا، والكَوكَبِ للزُّهرة. وأرادُوا: لَبْثَهُم في الدُّنيا، أو في القُبور، أو فيما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى البَعْث. **وفي الحديث: «ما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى وَقتِ البَعثِ أربعَون» قالُوا: لا**

أو لِما نَبَّه عليه بقوله: ﴿كَأَنَّهُمْ يَوْمَ يَرَوْنَ مَا يُوعَدُونَ لَمْ يَلْبَثُوٓاْ إِلَّا سَاعَةً مِّن نَّهَارٍۭ﴾[الأحقاف: ٣٥].

وقيل: السّاعاتُ التي هي القيامةُ ثلاثة:

السّاعة الكبرى، وهي بَعْثُ النّاس للمُحاسَبة الـمُشَار إليها بقوله ﷺ: «إنَّ مِن أشراطِ السّاعة: أن يَتقاربَ الزمانُ، ويَنقُصَ العِلمُ، وتَظهرَ الفِتنُ، ويُلقى الشُّحُّ، ويَكثُرَ الـهَرْجُ؛ أي: القَتْلُ». أخرجه البخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن عبد الله وأبي موسى(١).

والسّاعة الوسطى: وهي موتُ أهل القَرْنِ الواحدِ نحوَ ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن ابن عمرَ قال: صلّى بنا رسول الله ﷺ ذاتَ ليلةٍ العِشاءَ في آخر حياتِه، فلما سلَّم قال: «أَرأيتُكم ليلَتكم هذه، فإنَّ على رأس مئة سَنَةٍ لا يَبقى ممَّن هو اليومَ على ظَهر الأرضِ أحد»(٢). وزاد الترمذيُّ وأبو داودَ: وقال ابنُ عمرَ: وإنَّما قال رسولُ الله ﷺ: «لا يبقى اليومَ ممَّن هو على ظَهْر الأرضِ»(٣) يريد بذلك أن يَنخَرِمَ ذلك القَرْنُ.

والسّاعةُ الصُّغرى، وهي موتُ الإنسانِ، فساعةُ كلِّ إنسانٍ موتُه(٤). وذلك نحو ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن عائشةَ رضي الله عنها قالت: كان الأعرابُ إذا قَدِموا على رسولِ الله ﷺ سألوه عن السّاعةِ: مَتى السّاعةُ؟ فنَظَر إلى أحدَثِ إنسانٍ منهم، فقال: «إن يَعِشْ هذا لم يُدرِكْهُ الهَـرَمُ حتى تَقومَ عليكم ساعتُكم»(٥). قال هشامٌ: يعني: موتهَم.

قوله: **(وفي الحديث: «ما بينَ فَناءِ الدُّنيا إلى وَقْت البَعْثِ أربعونَ»)** الحديثَ، من رواية

---

(١) أخرجه البخاري (٧٠٦٤) ومسلم (٢٦٧٢) والترمذي (٢٢٠٠).

(٢) أخرجه البخاري (١١٦) ومسلم (٢٥٣٧).

(٣) انظر: «سنن أبي داود» (٤٣٤٨) و«سنن الترمذي» (٤٣٥٠).

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٣٤-٤٣٥.

(٥) أخرجه البخاري (٦٥١١) ومسلم (٢٩٥٢).

يُعلَمُ أهِيَ أربعونَ سنةً أمْ أربَعونَ ألفَ سنة؟ وذلك وقتُ يُفْنَونَ فيه وينقَطِعُ عذابُهم، وإنّما يُقدِّرُونَ وقتَ لَبثِهم بذلك على وَجهِ استِقْصارِهم له. أو يَنْسَونَ أو يَكْذِبُونَ. أو يُخَمِّنُونَ ﴿كَذَٰلِكَ كَانُواْ يُؤْفَكُونَ﴾ أي: مثلَ ذلك الصّرفِ كانُوا يُصْرَفُونَ عنِ الصِّدقِ والتّحقيقِ في الدُّنيا، **وهكذا كانوا يَبنُونَ أمرَهُم** على خِلافِ الحقّ. أو مثلَ ذلك الإفكِ كانُوا يُؤفكُونَ في الاغتِرارِ ....

البخاريِّ ومسلم وغيرِهما، عن أبي هريرةَ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «ما بَين النَّفختَينِ أربعونَ» قالوا: أربعونَ يومًا؟ قال أبو هريرة: أَبيتُ. قالَوا: أربعونَ شهرًا؟ قال: أبَيتُ. قالوا: أربعونَ سَنةً. قال: أبيتُ. الحديثَ[1].

قوله: (**أو يُخمِّنون**)، **الأساس**: التَّخمينُ: الوَهْم والتَّقديرُ، وخَمَّن كذا، أي: حَزَره، وخَمَّنَه يَخمِنُه خَمْناً.

الرّاغب: التَّخمين: أن يَتوهَّم في الشيء أمرًا ما لا عَن أمارةٍ[2].

قوله: (**وهكذا كانوا يبنون أمرَهم**) عطفٌ تفسيريٌّ على الجملة قبلَه.

الراغب: الإفـكُ: كلُّ مصروفٍ عن وَجْهِه الذي يحقُّ أن يكـونَ عليه، ومنه قيل للرِّيـاح العادلـةِ عن المَهابِّ: مُؤتفِكَة. قـال تعالى: ﴿وَٱلْمُؤْتَفِكَٰتُ بِٱلْخَاطِئَةِ﴾[الحاقة: ٩]. وقوله: ﴿قَٰتَلَهُمُ ٱللَّهُۖ أَنَّىٰ يُؤْفَكُونَ﴾[التوبة: ٣٠]؛ أي: يُصرفون عن الحقِّ في الاعتقادِ إلى الباطل، ومن الصِّدقِ في المقال إلى الكَذب، ومن الجَميل في الفعل إلى القَبيحِ. ومنه قولُـه: ﴿يُؤْفَكُ عَنْهُ مَنْ أُفِكَ﴾[الذاريات: ٩]، ورجلٌ مَأْفوكٌ. مصروفٌ عن الحـقِّ إلى الباطلِ[3].

وقال الواحديُّ: أَفَكَ فلانٌ إفكًا إذا صُرِف عن الصِّدقِ وعن الخيرِ[4].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٨٠.

(٣) المصدر السابق ص٧٩.

(٤) «الوسيط في التفسير» للواحدي (٣: ٤٣٨).

بما تَبيَّنَ لَهُمُ الآنَ أنه ما كانَ إلّا ساعة.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ وَٱلْإِيمَـٰنَ لَقَدْ لَبِثْتُمْ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ إِلَىٰ يَوْمِ ٱلْبَعْثِ ۖ فَهَـٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَـٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ * فَيَوْمَئِذٍ لَّا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ مَعْذِرَتُهُمْ وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ ﴾ ٥٦-٥٧]

القائِلُون: هُمُ الملائِكةُ والأنبياءُ والمُؤمِنُون. ﴿فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ﴾ في اللَّوح. أو في عِلْم الله وقَضائِه، أو فيما كَتبَه، أي: أوجَبَه بحِكْمَتِه. ردُّوا ما قالُوهُ وحَلَفُوا عليه، وأطلَعُوهُم على الحقيقةِ ثمّ وصَلُوا ذلك بتَقْريعِهم على إنكارِ البَعثِ بقَوْلِهم: ﴿فَهَـٰذَا يَوْمُ ٱلْبَعْثِ وَلَـٰكِنَّكُمْ كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ أنه حَقٌّ لتَفْريطِكُم في طَلَبِ الحقِّ واتِّباعِه. فإنْ قُلت: ما هذه الفاء؟ وما حَقيقَتُها؟ قُلت: هيَ التي في قولِه:

فقد جِئنا خُراسانا

وقال الكلبيُّ: كَذَبوا في قولهم: ﴿غَيْرَ سَاعَةٍ﴾ كما كذبوا في الدنيا.

وقال مقاتلٌ: يقول: هكذا كانوا يُكذِّبون بالبعثِ كما كذبوا أنّهم لم يلْبَثُوا في قُبورهم إلّا ساعةً، والمعنى: أنَّ اللـهَ أرادَ أن يفضَحَهم فحَلَفُوا على شيءٍ يتبيَّنُ لأهلِ الجمعِ من المؤمنين أنّهم كانوا كاذبينَ في ذلك، ويستدلُّون بكذبِهم هناك على كذِبِهم في الدُّنيا، وكان ذلك مِنَ قضاء الله وقَدَرِه. يعني كما صُرِفوا عن الصِّدق في حَلِفِهم حين حَلَفوا كاذبين، صُرِفُوا في الدُّنيا عن الإيمان، ثم ذَكَر إنكارَ المؤمنين عليهم كَذِبَهم بقوله: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ أُوتُوا۟ ٱلْعِلْمَ﴾[الروم: ٥٦].

قوله: (بما تَبيَّن) صلةُ «الاغترار»، و«ما» موصوفةٌ أو موصولةٌ، يعني: مثل ذلك الإفكِ مطلقًا كانوا يؤفكُون في اغترارهم بشيءٍ ظَهر لهم الآنَ أنّه ما كان إلّا ساعةً، وهو طُولُ مُكْثِهم الذي غرَّهم بأنْ كذَّبوا بالبَعث والجزاء، وهو معنى قول مقاتلٍ: هكذا كانوا يكذِّبون بالبَعث.

قوله: (فقد جِئنا خُراسانا)، تمامُه:

وحقيقَتُها: أنّها جوابُ شَرطٍ يَدُلُّ عليه الكَلام، كأنّه قال: إنْ صَحَّ ما قُلتُم من أنّ خُراسانَ أقصى ما يُرادُ بنا فقدْ جِئنا خُراسان، وآنَ لنا أن نُخَلِّص، وكذلك إنْ كُنتُم مُنكِرينَ البعثَ فهذا يومُ البَعث، أي: فقد تَبيَّنَ بُطلانُ قولِكُم. **وقرأَ الحسَنُ: (يوم البعَث)**، بالتَّحريك، ﴿لَّا يَنفَعُ﴾ **قُرِئَ بالياءِ** والتّاء، ﴿يُسْتَعْتَبُونَ﴾ من قَولِك: استَعْتَبَني فُلانٌ فأعْتَبتُه، أي: استَرضاني فأرضَيْتُه، وذلك **إذا كنتُ جانيًا** عليه. وحقِيقةُ أعتَبْتُه: أزَلتُ عَتَبه. ألا ترى إلى قَولِه:

غَضِبَتْ تَميمٌ أنْ يُقتَّلَ عامِرٌ ... يَومَ النِّسَارِ فأُعتِبُوا بالصَّيْلَمِ

كيف جعلَهُم غِضابًا، ثمّ قال: فأُعتِبُوا، أي: أُزيلَ غضَبُهم. والغضَبُ في معنى العتَب. والمعنى: لا يُقالُ لهم أرضُوا ربَّكُم بتَوبةٍ وطاعة، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿لَا يُخْرَجُونَ مِنْهَا وَلَا هُمْ يُسْتَعْتَبُونَ﴾ [الجاثية: ٣٥]. فإنْ قُلت: كيفَ جُعِلُوا غيرَ مُستَعْتَبينَ في بعضِ الآيات، وغيرَ مُعتَبِينَ في بعضِها، وهو قَولُه: ﴿وَإِن يَسْتَعْتِبُوا فَمَا هُم مِّنَ الْمُعْتَبِينَ﴾ [فصّلت: ٢٤]؟ قُلت: أمّا كَونُهم غيرَ مُستَعْتَبين: فهذا معناه. وأمّا كونُهم

قالوا: خُراسانُ أقصى ما يُرادُ بنا ... ثمَّ القُفُولُ، فقد جِئنا خُرَاسَانا[١]

قوله: (**وقرأ الحسَنُ: «يوم البعَثِ»**) قال ابن جنِّي: «البَعَث» بفتح العين، حرَّك العين لكونها حرفَ حَلْقٍ[٢].

قوله: (﴿لَّا يَنفَعُ﴾ **قرئ بالياء**)، عاصمٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالتاء الفوقانيّةِ[٣].

قوله: (**إذا كنت جانياً**) أي: إذا دُمتَ على جنايتك عليه، فيسترضيك المجني عليه بعفوٍ عنه، وتَصْرِفُ جنايتَكَ عنه[٤].

---

(١) سبق تخريجه.
(٢) «المحتسب» (٢: ١٦٥).
(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٢.
(٤) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

غيرَ مُعتَبين، فمعناه: أنّهم غيرُ راضينَ بما هُم فيه، **فشُبِّهت حالُهم بحالِ قَومٍ جُنِيَ** عَلَيهِم، فهُم عاتِبُونَ على الجاني غيرُ راضِينَ عنه، فإنْ يستَعْتِبُوا الله: أي يسألُوه إزالةَ ما هُم فيه، فما هُم من المُجابِينَ إلى إزالَتِه.

[﴿وَلَقَدْ ضَرَبْنَا لِلنَّاسِ فِي هَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ مِن كُلِّ مَثَلٍۚ وَلَئِن جِئْتَهُم بِـَٔايَةٍ لَّيَقُولَنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا مُبْطِلُونَ * كَذَٰلِكَ يَطْبَعُ ٱللَّهُ عَلَىٰ قُلُوبِ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ * فَٱصْبِرْ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ وَلَا يَسْتَخِفَّنَّكَ ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾ ٥٨-٦٠]

﴿وَلَقَدْ﴾ وصَفْنا لهم كُلَّ صِفَةٍ كأنّها مَثَلٌ في غرابَتِها، وقصَصْنا عليهم كُلَّ قِصّةٍ عَجيبةِ الشّأن، لِصفَةِ المبعُوثينَ يومَ القيامة، وقِصَّتَهم، وما يقُولُونَ وما يُقالُ لهم، وما لا يَنفَعُ من اعتِذارِهم ولا يُسمَعُ منَ استِعتابِهم، ولكنَّهُم لقَسوَةِ قُلوبِهم ومَجِّ أسماعِهم حديثَ الآخِرةِ إذا جئتَهُم بآيةٍ من آياتِ القُرآن، قالُوا: جئتَنا بزُورٍ وباطل، ثمّ قال: مثلَ ذلكَ الطَّبعِ **يَطبَعُ اللـهُ على قُلوبِ الجَهلَة**. ومعنى طَبَعَ الله: مَنَعَ الألطافَ التي تَنشَرِحُ لها الصُّدورُ حتّى تَقْبلَ الحقّ، وإنّما يَمنَعُها مَن عَلِمَ أنّها لا تُجدِي عليه ولا تُغني

قوله: (**فشُبِّهت حالُهم بحال قوم**)، هذا على معنى كونهم غيرَ مُعتَبين، وعلى معنى كونهم غيرَ مُستَعْتَبِينَ وهو جارٍ على الحقيقة؛ لأنّهم بحيث لا يقال لهم: أرضُوا ربّكم بالتَّوبة والطاعة.

قوله: (**يَطبعُ اللـهُ على قلوب الجَهلَةِ**) يعني: قولُه: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ وُضِعَ موضعَ الراجعِ إلى ﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ﴾، أو أنّه عام يَدخلُ أولئك فيه دُخولًا أَوَّليّاً؛ و كلامُه محتَمِلٌ المعنَيينِ.

وقال القاضي: ﴿لَا يَعْلَمُونَ﴾ لا يطلبون العلمَ، ويُصرُّون على خُرافاتٍ اعتَقَدوها، فإنَّ الجهلَ المركَّب يَمنعُ إدراكَ الحقِّ، ويُوجب تكذيبَ الـمُحِقِّ(١).

وقلت: كأنّه ذَهب إلى الاحتمال الأوّل.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٤٣).

عنه، كما يمنَعُ الواعِظُ والموعِظةُ مَن يتَبيَّنُ له أنّ المَوعِظَةَ تلغُو ولا تنجَعُ فيه، فوقَعَ ذلك كنايةً عن قَسوةِ قُلوبهم ورُكوبِ الصَّدأِ والرَّينِ إيّاها، فكأنّه قال: كذلكَ تَقْسُو وتَصدأُ قُلوبُ الجهَلة، حتّى يُسَمُّوا المُحِقّينَ مُبطِلين، وهُم أعرَقُ خَلقِ الله في تِلكَ الصِّفة، ﴿فَاصْبِرْ﴾ على عَداوَتِهم ﴿إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ﴾ بنُصرَتِكَ وإظهارِ دينِكَ على الدِّينِ كُلِّه ﴿حَقٌّ﴾ لا بُدَّ من إنجازِه والوَفاءِ به، **ولا يَحْمِلَنَّك على الخِفّةِ والقَلَقِ جَزَعًا ممّا** يَقولُونَ ويَفعَلونَ فإنّهُم قَومٌ شاكُّونَ ضالّونَ لا يُستَبْدَعُ منهم ذلك. وقُرِئ بتَخفيفِ النُّون. وقرَأَ ابنُ أبي إسحاقَ ويَعقوب: (ولا يَسْتَحِقَّنّكَ)، أي: لا يفتِنَنَّكَ فيَمْلِكوكَ ويكُونُوا أحقَّ بكَ من المُؤمِنين.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَن قرأَ سُورةَ الرُّومِ كانَ لَهُ منَ الأَجرِ عَشْرُ حسَناتٍ بعَدَدِ كُلِّ مَلَكٍ سبَّحَ اللـهَ بينَ السَّماءِ والأرض، وأدركَ ما ضيَّعَ في يومِهِ ولَيْلَتِه».

قوله: (ولا يَحملَنَّك على الخِفَّة والقَلَق جزَعاً)، فاعل «لا يَحمِلَنّك»: ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾، على مِنْوال: لا أَرَينَّكَ هنا و«جَزَعًا» تمييزٌ، والظاهر أنه مفعولٌ له، وإن لم يكن فعلًا لـ﴿ٱلَّذِينَ لَا يُوقِنُونَ﴾؛ لأنه لـمّا كان المنهيُّ في الحقيقة رسولَ الله ﷺ جاز ذلك، و«مما يقولون» متعلِّق بـ«جزعاً». المعنى: لا يَحمِلَنَّك الذين لا يُوقنون على ما يَدخُلُكَ منه خفّة؛ لأن يُجزع من قولهم؛ أي: لا تكُن بحيث يَحمِلُكَ الجَزَعُ على الخِفَّة والعَجَلة، فتَمْنَعَكَ من تبليغ الرِّسالة؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا يَكُن فِي صَدْرِكَ حَرَجٌ﴾ [الأعراف: ٢]. والله أعلم.

تَـمَّتِ السُّورة بحمد الله وعَوْنه، وبالله الـمُستعان(١).



---

(١) قوله: «تمت السورة بحمد الله وعونه، وبالله المستعان» أثبتُّه من (ف).

سورة لقمان

مكيّة، وهي أربع وثلاثون آية، وقيل: ثلاث

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿الٓمٓ * تِلْكَ ءَايَٰتُ ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ * هُدًى وَرَحْمَةً لِّلْمُحْسِنِينَ * ٱلَّذِينَ يُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ وَهُم بِٱلْآخِرَةِ هُمْ يُوقِنُونَ * أُوْلَٰٓئِكَ عَلَىٰ هُدًى مِّن رَّبِّهِمْ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ﴾ ١ - ٥]

﴿ٱلْكِتَٰبِ ٱلْحَكِيمِ﴾ ذي الحِكمةِ. أو: وُصِفَ بِصِفَةِ الله تعالى ....

سورة لقمان

مكية، وهي أربع وثلاثون آية، وقيل: ثلاث وثلاثون آية(١)

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (﴿ٱلْحَكِيمِ﴾ ذي الحكمة) عن بعض المَغاربةِ: وصْفُ الكتابِ الحكيمِ بذي الحكمة مجازٌ أيضًا على طريق التَّضْمينِ؛ لأنَّ الوَصفَ بـ«ذو» للتَّمَلُّك، والكتاب لا يملك الحكمةَ بل يَتضمَّنُها، فلأَجْل تَضمُّنِه الحكمةَ وُصِفَ بالحكيم على معنى ذِي الحكمةِ(٢)، والظاهرُ أنه منَ الاستعارة المَكْنيَّة كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ أَرْسَلْنَا عَلَيْهِمُ ٱلرِّيحَ ٱلْعَقِيمَ﴾ [الذاريات: ٤١].

---

(١) في (ط): «مكية، وهي ثلاثون وأربع آية».

(٢) وهو الذي قَدَّمَه ابن عطية في «المحرَّر الوجيز» ص١٤٨٣.

على الإسنادِ المَجازِيّ. ويجوزُ أن يكُونَ الأصلُ: الحكيمُ قائِلُه، **فحُذِفَ المُضافُ** وأُقيمَ المُضافُ إليهِ مَقامَه، فبانقِلابِهِ مرفوعًا بعدَ الجرِّ استكَنَّ في الصِّفةِ المُشَبَّهة ﴿هُدًى وَرَحْمَةً﴾ **بالنّصبِ على الحالِ عنِ الآياتِ، والعامِلُ فيها: ما في** ﴿تِلْكَ﴾ **من معنى الإشارة. وبالرَّفعِ على أنّه خَبرٌ** بعدَ خبر، أو خبرُ مُبتدأٍ محذوف. ﴿لِّلْمُحْسِنِينَ﴾: للّذين يعمَلُونَ الحسناتِ وهِيَ الّتي ذَكَرَها: من إِقامةِ الصَّلاةِ، وإيتاءِ الزَّكاةِ، والإِيقانِ بالآخرةِ ونظيرُه قولُ أوس:

الأَلْمَعِيَّ الذي يَظُنُّ بكَ الظْـ ... ـظَنَّ كَأَنْ قَدْ رَأى وقَدْ سَمِعا

قوله: (**على الإسناد المجازيِّ**) عن بعضهم: أنَّ «الحكيم» من صفات الله تعالى لا من صفات الكتاب، فأسَنَد صفةَ الله تعالى إلى الكتاب مجازًا؛ لأنَّ الكتابَ منه بدء وهو بسَبَبه.

قوله: (**فحُذِفَ المضافُ**) أي: قائلٌ في قائلِه، وأُقيمَ الهاءُ الذي هو المضافُ إليه مقامَ قائل، وبقي الهاء المتصل به مُنفردًا فانقلبت إلى «هو» المنفصِل، فصار مرفوعًا؛ لأنه فاعلٌ بعد أن كان مجرورًا؛ لأنه كان مضافًا إليه ثمَّ استكَنَّ هذا الهاءُ المُنقَلِبُ من الجرِّ إلى الرَّفع في ﴿الْحَكِيمِ﴾ الذي هو الصِّفةُ المُشبَّهةُ، كما يَستَكِنُّ في: يضرب.

قوله: (**بالنَّصب على الحال عن**[1] **الآيات، والعاملُ فيها: ما في** ﴿تِلْكَ﴾ **من معنى الإشارةِ**) فقد سَبق في أوَّل «البقرة» عند قولِه: ﴿هُدًى﴾ [البقرة:٢] الخلافُ فيه.

وردَّ ابنُ الحاجِبِ قولَ الزَّجَّاجِ وغيرِه[2]. وأما أبو البقاء فذَكَر هاهنا ما ذكره المصنِّف[3].

قوله: (﴿وَرَحْمَةً﴾ **بالنصب، وبالرفع على أنه خبر**) حمزةُ: بالرَّفع[4]، والباقون: بالنَّصب.

قوله: (**الألمَعيُّ الذي يَظُنُّ بك**) البيت، قبلَه:

---

(١) في (ح): «من».

(٢) انظر عبارة الزجاج في «معاني القرآن» (٤: ١٩٣).

(٣) انظر: «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣).

(٤) وهو على معنيين: أحدُهما: على إضمارِ «هو هدًى ورحمةٌ»، والثاني: «تلك هدًى ورحمةٌ للمحسنين». انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٣.

حُكِيَ عن الأصمعيِّ: أنه سُئِلَ عنِ الألمعيِّ فأنشَدَه ولم يزِدْ. أو: للَّذِينَ يعمَلُونَ جميعَ ما يَحْسُنُ من الأعمالِ، **ثمّ خَصَّ منهمُ القائِمِينَ بهذه الثّلاثِ** لفضلِ اعتدادٍ بها.

[﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشْتَرِى لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا ۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُّهِينٌ ۞ وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِ ءَايَٰتُنَا وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا ۖ فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ ﴾ ٦-٧]

اللهوُ: كُلُّ باطلٍ ألهى عن الخيرِ وعمّا يَعْنِي و﴿لَهْوَ ٱلْحَدِيثِ﴾ نحوَ السَّمَرِ بالأساطيرِ والأحاديثِ الّتي لا أصلَ لها، والتَّحدُّثِ ....

إنَّ الذي جَمَع السَّماحَةَ والنْـ ... ـنَجْدَةِ والـبـأسَ والتُّقـى جُمَعَـا[١]

النَّجْـدة بفتح النُّون: الشَّجاعـة والبلوغُ في الأمر بحيث يَعجِزُ منه غـيرُه، والبأسُ: الحربُ، و«الألمعيُّ» خبرُ «إنَّ»، وفي النُّسخ المصحَّحة: «الألمعيَّ» بالنَّصب.

الأساس: رجل أَلْمَعيٌّ ويَلْمَعي: فَرّاسٌ[٢]. وعن ابن الأعرابيِّ: الألمعيُّ: الذي إذا لَـمَع له أوَّلُ الأمرِ يكتفي بظنِّه دون يَقِينِه، وهو منَ اللَّمع، وهو الإشارة الخَفيَّة والنَّظر الخَفِيّ.

قولـه: (**ثم خصَّ منهمُ القائمينَ بهذه الثّلاثِ**)، فعـلى الأوَّل: «الـمُحسنين» معبِّرٌ عن الذوات، و﴿ٱلَّذِينَ﴾ وصـفٌ مجرورٌ جارٍ عـليه عـلى سبيلِ الكشفِ والبيان، وعـلى الثاني: ذواتٌ مخصوصةٌ مُيِّزت تمييزَ جبريلَ وميكائيلَ عن ملائكته[٣]، يشهد له الضَّميرُ في قوله: «خصَّ منهم». ويجوز أن يكون منصوبًا بتقدير: أَعْني، أو: أَذْكُر على الاختصاصِ؛ لأناقةِ المذكوراتِ وفَضْلِ مَنِ اتَّصف بها.

---

(١) البيتان لأوس بن حجر في «ديوانه» ص٥٣ من قصيدته المشهورة ومطلعها:

أَيَّتُها النفسُ أَجْمِـلي جَزَعـا ... إنّ الذي تحذرين قد وقعا

(٢) يعني صاحبَ فِراسة.

(٣) يعني قوله تعالى: ﴿ مَن كَانَ عَدُوًّا لِّلَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَجِبْرِيلَ وَمِيكَىٰلَ ﴾ [البقرة: ٩٨] وقد سبق بيانُه.

بالخُرافاتِ والمضاحِيكِ وفُضُولِ الكلام، وما لا ينبغي **مِن كَان وكَان**، ونحوَ الغِناءِ وتَعَلُّمِ **المُوسيقارِ**، وما أشْبَهَ ذلك. وقيل: نزلتْ في النَّضرِ بن الحارثِ، وكان يتَّجِرُ إلى فارسَ، فيشتري كُتُبَ الأعاجِمِ فيُحَدِّثُ بها قُرَيشًا ويقولُ: إن كانَ مُحَمَّدٌ يُحَدِّثُكُم بحديثِ عادٍ وثَمودَ؛ فأنا أُحَدِّثُكُم بأحاديثِ رُستُمَ وبَهرامَ والأكاسِرةِ ومُلُوكِ الحِيرة، **فيستمنحون** حَدِيثَه ويترُكُون استِماعَ القُرآن. وقيل: كان يشتَرِي المُغنِّياتِ،

قوله: (**بالخرافات**)، **المغرب**: الخرافاتُ: الأحاديثُ المُستَمْلَحةُ[1]، ومنه: الفُكاهةُ من الفاكهة[2].

قوله: (**مِنْ كان وكان**) كناية عن الأحاديث التي لا يُعتنى بها من فضول الكلام، كما أنّ «كَيْتَ وكَيْتَ» كِنايةٌ عمّا لا يُعتنى بشأنه.

قوله: (**الموسيقار**) وفي بعض الحواشي: هو عِلْمُ الألحانِ، روينا عن أحمدَ بنِ حنبلٍ وأبي داود، عن نافعٍ قال: كنتُ مع ابن عمرَ في طريقٍ فسمعَ مِزْمارًا، فوَضَع إصبَعيه في أُذنيه، ونَأَى عن الطَّريق إلى الجانب الآخَرِ، ثم قال لي بَعد أنْ بَعُدنا: يا نافعُ، هل تسمعُ شيئًا؟ قلت: لا، فرفعَ أُصبَعيهِ من أُذنيهِ، وقال: كنتُ مع رسول الله ﷺ فسمِعَ صوتَ يَراعٍ، فصنع مثلَ ما صنعتُ. قال نافع: كنتُ إذ ذاك صغيرًا[3].

النهاية: اليَرَاعُ: قَصَبةٌ كان يُزْمَرُ بِها.

قوله: (**فيستمنحون**[4])، أي: يَسْتَحْسِنون من المَنْحِ، وهو العطاء. وفي بعض النسخ: «يَسْتَمْلِحون».

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢٥٠).

(٢) في النسخة «ف»: «المستحيلة».

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٤٥٣٥) و(٤٩٦٥)، وأبو داود (٤٩٢٤)، وابن حبّان (٦٩٣)، وقال أبو داود: هذا حديثٌ منكر، ونقّادُ الحديث على مخالفته، ولتمامِ الفائدة انظر التعليق على «مسند أحمد» (٨: ١٣٣).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، ومنه أثبتناه في «الكشاف»، فإنه وقع في الأصل الخطي المعتمد من «الكشاف»: «فيستميحون»، ولم يظهر لنا وجهه، ووقع في المطبوع: =

فلا يظفَرُ بأحدٍ يُريدُ الإسلامَ إلا انطلقَ به إلى قَيْنَتِهِ فيقولُ: أطعِميه واسقِيهِ وغنِّيه، ويقولُ: هذا خيرٌ ممّا يدعُوكَ إليه مُحَمَّدٌ من الصَّلاةِ والصِّيام وأن تُقاتِلَ بينَ يَدَيْه. وفي حديثِ النَّبيِّ ﷺ: «لا يَحِلُّ بَيْعُ المُغنِّياتِ ولا شِراؤُهُنَّ ولا التِّجارةُ فيهنَّ ولا أثمانُهنّ» وعنه ﷺ: «ما مِنْ رجلٍ يَرفعُ صوتَه بالغناءِ إلّا بَعثَ الله عليهِ شيطانَيْن: أحدُهُما على هذا المَنْكِبِ والآخَرُ على هذا المَنْكِبِ، فلا يَزالانِ يضربانِهِ بأَرجُلِهِما حتّى يكُونَ هُو الّذي يسكتُ»، وقيل: الغِناءُ مَنفَدَةٌ للمالِ، مسخَطَةٌ للرَّبِّ، مَفْسَدَةٌ للقَلْب. فإنْ قلتَ: ما معنى إضافةِ اللهوِ إلى الحديث؟ قلتُ: معناها التَّبيين، وهي الإضافةُ بمعنى (من)، وأن يُضافَ الشَّيءُ إلى ما هُو منه، كقولِك: صُفَّةُ خزٍّ وبابُ ساجٍ.

قوله: (لا يَحِلُّ بيعُ المُغنِّيات) الحديث من رواية الإمام أحمد بن حنبل والترمذيّ وابن ماجه، عن رسول الله ﷺ قال: «لا تَشْتروا القَيْناتِ ولا تَبيعُوهنَّ، ولا خيرَ في تجارتِهنَّ، وثَمنُهنَّ حرامٌ»(١).

وفي مثل ذلك أُنزلت هذه الآيةُ: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَشۡتَرِي لَهۡوَ ٱلۡحَدِيثِ﴾ جعل الله القَيناتِ نَفْسَ لَهْوِ الحديثِ مبالغةً، كما جَعل النّساءَ في قوله: ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ نفس الزينة.

قوله: (صُفّة خزّ) بضم الصاد المهملة.

الأساس: أَصْلِحْ صُفَّةَ سَرْجِكَ، وأصفَفتُ السَّرجَ: جعلت له صُفَّةً(٢).

المغرب: صُفَّة السَّرج: ما غُشِّيَ به بين القَرَبوسَيْنِ، وهما مقدَّمُه ومؤخَّرُه(٣).

= «فيستملحون»، وهي نسخة أشار إليها الطيبي.

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٢٣٣٤)، وابن ماجَهْ (٢١٦٨)، والترمذي (١٢٨٢)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ١٤) من حديثِ أبي أمامة رَضِيَ الله عنه، وإسناده ضعيف، وآفته: عُبَيْد الله بن زَحْر الإفريقي، وعلي بن يزيد الألهاني: ضعيفان، وبه أعلّه الترمذي في «السنن».

(٢) في (ط): «جعلته صُفّة».

(٣) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٧٦).

والمعنى: مَن يشتَرِي اللهوَ من الحديث؛ لأنَّ اللهوَ يكُونُ من الحديثِ ومِن غيرِه، فبُيِّنَ بالحديثِ. والمُرادُ بالحديث: الحديثُ المُنكَر، كما جاءَ في الحديث: «الحديثُ في المسجِدِ يأكُلُ الحَسَناتِ كما تأكُلُ البَهيمَةُ الحشيش» ويجوزُ أن تكونَ **الإضافةُ بمعنى (مِن) التَّبعيضيَّة**، كأنَّه قيل: ومن النَّاسِ من يشتري بعضَ الحديثِ الَّذي هُو اللهوُ منه. وقوله: ﴿يَشۡتَرِي﴾ إما من الشِّراء، على ما رُوِيَ عن النَّضر: مِن شراءِ كُتُبِ الأعاجِمِ، أو من شراءِ القِيان. وإمّا من قولِه: ﴿ٱشۡتَرَوُاْ ٱلۡكُفۡرَ بِٱلۡإِيمَٰنِ﴾ [آل عمران: ١٧٧] أي: استَبْدَلُوهُ منه واختارُوه علَيْه. وعن قَتادَةَ: اشتِراؤُه: استِحبابُه، يَختارُ حديثَ الباطِلِ على حديثِ الحقِّ. **وقُرئ: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضمِّ الياءِ وفَتْحِها**. و﴿سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ دينُ الإسلامِ

قولـه: (**الإضافة بمعنى «مِن» التَّبعيضيةِ**) فعلى الأوَّل: يُشبِهُ أن يكونَ من إضـافة العامِّ إلى الخاصِّ، كما قال: اللهوُ يكون منَ الحديث وغيرِه. وعلى الثاني: عكسه؛ لأنَّ الحديثَ قد يكون لَهْوًا وغيرَه كما قال: «بعض الحديثِ الذي هو اللهو منه»، والضميرُ المجرورُ راجعٌ إلى «الحديث».

قوله: (**قُرئ: ﴿لِيُضِلَّ﴾ بضَمِّ الياءِ وفَتْحِها**) ابنُ كثير وأبو عمرو: بالفَتح، والباقون: بالضَّم.

قال الزَّجاجُ: من قرأ بالضَّم فمعناه: لِيُضِلَّ غيرَه، وإذا أَضلَّ غيره فقد ضَلَّ هو أيضًا. ومن قرأ بالفتح فمعناه: لِيَصيرَ أمرُه إلى الضَّلال(١)، فَدلَّ بالرَّديفِ على المَرْدوف.

قال صاحب «الفرائد»: هذا لا يَخلو عن نَظَرٍ، فإنَّ الرَّديفَ لا يدلُّ على المَرْدوفِ؛ لأنَّ الضّالَّ لا يلزمُ أن يكون مُضِلًّا.

قلت: لـمّا جعلَه من الكِناية لَزِمَ أن تكونَ الملازَمةُ مساويةً، إمّا أنَّها كذلك حقيقةً أو

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٤).

أو القُرآن. فإن قلتَ: القراءةُ بالضَّمِّ بيِّنةٌ، لأنَّ النَّضرَ كانَ غرَضُه باشتراءِ اللهوِ: أن يَصُدَّ النّاسَ عنِ الدُّخُولِ في الإسلامِ واستماعِ القُرآن ويُضِلَّهُم عنه، فما معنى القِراءةِ بالفتح؟ قلتُ: فيه معْنَيان، أحدُهُما: لِيَثْبُتَ على ضلالهِ الَّذي كانَ عليه، ولا يَصْدِفَ عنه، ويزيدَ فيه ويُمِدَّه، فإنَّ المَخذُولَ كانَ شديدَ الشَّكيمةِ في عداوةِ الدِّينِ وصَدِّ النّاسِ عنه. والثّاني: أن يُوضَعَ (ليَضِلَّ) موضِعَ ﴿لِيُضِلَّ﴾ من قِبَلِ أنَّ مَن أضلَّ كان ضالًّا لا محالةَ، فَدُلَّ بالرَّديفِ على المردُوف. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ قلتُ: لـمّا جعلَه مُشترِيًا لهوَ الحديثِ بالقُرآنِ قال: يشتَرِي بِغَيرِ علم بالتِّجارةِ وبِغَيرِ بَصيرةٍ بها، حيثُ يستَبْدِلُ الضَّلالَ بالهُدى والباطلَ بالحقِّ. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة: ١٦] أي: وما كانُوا مُهتَدِينَ للتِّجارة بُصراءَ بِها: وقُرئَ ﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ بالنّصبِ والـرَّفعِ عطفًا على ﴿يَشْتَرِى﴾. أو ﴿لِيُضِلَّ﴾،

ادعاءً للشُّهرةِ، وكان المَخذُول أي: النَّضْرُ مشهورًا في إضلال الناسِ باشتراء اللهو، فإذا قيل له: ضالٌّ، جاز أن يكون منه الإضلال بقرائن الأحوال.

قولـه: (لمّا جعله مشتريًا لهْوَ الحديثِ بالقرآن) إلى آخره. تلخيصُه: أنَّـه لما استُعير استبدالُ الضّلالِ بالهدى، والباطلِ بالحقِّ: الشِّراءُ، نُظِر إلى المُستعار[1] له، وجيء بوَصْفٍ ملائمٍ له، فكان تجريدًا للاستعارة كما أنَّ قولَه: ﴿فَمَا رَبِحَت تِّجَٰرَتُهُمْ﴾ [البقرة:١٦] ترشيحٌ لتلك الآيةِ ﴿وَمَا كَانُوا۟ مُهْتَدِينَ﴾ [البقرة:١٦] تجريدٌ لها، وقد سَبَق في «البقرة» تقريرُه.

قولـه: (﴿وَيَتَّخِذَهَا﴾ بالنَّصبِ والرَّفـع) بالنَّصب: حفصٌ وحمزةُ والكسائيُّ، والباقون: بالرَّفع[2].

قال صـاحب «الكشف»: النَّصبُ على العطف على ﴿لِيُضِلَّ﴾، والرَّفعُ على ﴿يَشْتَرِى﴾؛ أي: مَنْ يشتري لَـهْوَ الحديثِ ويتَّخذُها هُزُوًا، وما بين «يشتري» و«يتّخذ» مِنَ الصِّلة ليس

---

(١) من قوله: «استبدالُ الضّلال بالهدى» إلى هنا، سقط من (ف).

(٢) لتمامِ الفائدة انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٤٠٩).

والضَّميرُ للسَّبيل؛ لأنّها مُؤنَّثة، كقولِه تعالى: ﴿وَتَصُدُّونَ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ مَنْ ءَامَنَ بِهِۦ وَتَبْغُونَهَا عِوَجًا﴾ [الأعراف: ٨٦]. ﴿وَلَّىٰ مُسْتَكْبِرًا﴾ زامًّا لا يَعبأُ بها، ولا يرفَعُ بها رأسًا: تُشبِهُ حالُه في ذلك حالَ من لم يَسْمَعْها وهُو سامِعٌ ﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ أي: ثِقْلًا ولا وَقْرَ فيهما، وقُرِئ بسُكونِ الذَّال. فإن قلتَ: ما محَلُّ الجُملتَيْنِ المُصدَّرتَيْنِ بكأنّ؟ قلتُ: الأُولى حالٌ من ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾ والثانيةُ مِن ﴿لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾، ويجوزُ أن تكُونا استئنافين، والأصلُ في (كأنْ) المُخفَّفة: كأنّه، والضَّميرُ ضميرُ الشَّأن.

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ * خَٰلِدِينَ فِيهَا ۖ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقًّا ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ * خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ۖ وَأَلْقَىٰ فِى ٱلْأَرْضِ رَوَٰسِىَ أَن تَمِيدَ بِكُمْ وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ ۚ وَأَنزَلْنَا مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَنۢبَتْنَا فِيهَا مِن كُلِّ زَوْجٍ كَرِيمٍ * هَٰذَا خَلْقُ ٱللَّهِ فَأَرُونِى مَاذَا خَلَقَ ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ ۚ بَلِ ٱلظَّٰلِمُونَ فِى ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٨ – ١١]

بأجنبيٍّ، والباقي ﴿بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ للحالِ؛ أي: ﴿لِيُضِلَّ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ جاهلا[١].

قوله: (زامًّا) الجوهري: زمَّ بأنفِه، أي: تكبَّر، فهو زامٌّ.

قوله: (وقُرِئ بسكون الذّال) قرأها نافعٌ.

قوله: (والأُولى حالٌ من ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾) أي: من المُستكِنِّ فيه يدلُّ عليه.

قوله: (والثانية مِنْ ﴿لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾) يكون حالانِ مُتداخلانِ[٢].

قال أبو البقاء: ﴿كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ حالٌ، والعاملُ ﴿وَلَّىٰ﴾ أو ﴿مُسْتَكْبِرًا﴾، و﴿كَأَنَّ فِىٓ أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾، ﴿وَقْرًا﴾: إما بدلٌ من الحال الأُولى، أو تَبيينٌ لها، أو حالٌ من فاعل «يسمع»[٣].

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٥٥).

(٢) في (ط): «تكون حالات متداخلات».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٣).

﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ حَقّٗا﴾ مصدران مُؤَكِّدان، الأوَّلُ: مُؤَكِّدٌ لِنفسِه والثّاني مُؤَكِّدٌ لِغيرِه؛ لأنَّ قولَه: ﴿لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾ في معنى: وعَدَهُمُ الله جنّاتِ النَّعيم، فأكَّدَ معنى الوعدِ بالوعد. وأمّا ﴿حَقّٗا﴾ فدالٌّ على معنى الثَّبات: أُكِّدَ به معنى الوعدِ، ومُؤَكِّدُهُما جميعًا قولُه: ﴿لَهُمۡ جَنَّٰتُ ٱلنَّعِيمِ﴾. ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ﴾ الّذي لا يَغْلِبُه شيءٌ ولا يُعجِزُه، يَقْدِرُ على الشَّيءِ وضِدِّه، فيُعطي النَّعيمَ من شاءَ والبُؤسَ مَن شاء، وهُو ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ لا يَشاءُ إلّا ما تُوجبُه الحِكمةُ والعَدْلُ، ﴿تَرَوۡنَهَا﴾ الضَّميرُ فيه للسَّماوات، وهُوَ استِشهادٌ برُؤْيَتِهم لها غيرَ معمُودةٍ على قولِه: ﴿بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾ كما تقولُ لصاحِبِك: أنا بِلا سيفٍ ولا رُمحٍ تراني. فإن قلتَ: ما محَلُّها منَ الإعراب؟ قلتُ: لا محلَّ لها لأنَّها مُستأنَفة. أو هي في محلِّ الجَرِّ صفةً للعَمَد أي: بغيرِ عمدٍ مرئيّة، يعني: أنّه عمَدَها بعَمَدٍ لا تُرى، وهِيَ إمساكُها بقُدْرَتِه ﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى ما ذَكَرَ مِن مخلُوقاتِه. والخلقُ بمعنى المخلُوق. و﴿ٱلَّذِينَ مِن دُونِهِۦ﴾ آلهتُهم، بكَّتَهم بأنّ هذه الأشياءَ العظيمةَ ممّا خلقَهُ الله وأنشأَه. ﴿فَأَرُونِي﴾ ماذا خلَقَتْهُ آلِهتُكُم حتّى استوجَبُوا عِندَكُمُ العِبادة، ثمّ أضربَ عن تبكِيْتِهم إلى التَّسجيلِ عليهم بالتَّورُّطِ في ضلالٍ ليسَ بعدَه ضلال.

[﴿وَلَقَدۡ ءَاتَيۡنَا لُقۡمَٰنَ ٱلۡحِكۡمَةَ أَنِ ٱشۡكُرۡ لِلَّهِۚ وَمَن يَشۡكُرۡ فَإِنَّمَا يَشۡكُرُ لِنَفۡسِهِۦۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٞ﴾ ١٢]

قوله: (على قوله: ﴿بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾) متعلِّقٌ بقوله: «استشهاد»، و﴿بِغَيۡرِ عَمَدٖ﴾ في التَّنزيل حالٌ من ﴿ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾، و﴿تَرَوۡنَهَا﴾ جملةٌ مستأنفةٌ مُبيِّنة؛ لأنَّ السَّماواتِ خُلقت بغير عَمَدٍ. كأنَّه لـمّا قيلَ: خَلَق السَّماواتِ والأرضَ بغير عَمَدٍ[1]، قيل: وما الدَّليلُ عليه؟ فقيل: رؤيةُ النّاس لها غيرَ مَعْمُودةٍ، وكذلك لما قلت: أنا بغير سيفٍ ولا رُمحٍ، فقيل: ما الذي يدلُّ عليه؟ أجبت: لأنَّك تراني بلا سيفٍ ولا رُمحٍ. ويجوز أن يكون من باب نَفْي الشيءِ بنَفْي لازِمِه.

---

(١) قوله: «كأنه لما قيل: خلق السماوات والأرض بغير عمد» سقط من (ط).

هو لُقمانُ بن باعُورا: ابنُ أختِ أيُّوبَ أو ابنُ خالَتِه. وقيل: كانَ من أولادِ آزر، وعاشَ ألفَ سنة، وأدركَ داوُدَ عليهِ السَّلامُ وأخَذَ منهُ العِلْمَ، وكانَ يُفتِي قبلَ مبْعَثِ داوُدَ عليهِ السَّلام، فلمّا بُعِثَ قَطَعَ الفتوى، فقيلَ له؟ فقالَ: ألا أكتفي إذا كُفِيتُ؟ وقيل: كان قاضيًا في بني إسرائيل، وأكثرُ الأقاويلِ أنّه كانَ حكيمًا ولم يكنْ نَبيًّا، وعنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ اللهُ عنهُما: لقمانُ لم يكُنْ نَبيًّا ولا مَلِكًا، ولكن كان راعيًا أسْوَدَ، فرزَقَهُ اللهُ العِتقَ، ورَضِيَ قولَهُ ووصِيَّتَه، فقصَّ أمرَهُ في القُرآنِ لتُمَسِّكُوا بوصِيَّتِه. وقالَ عِكرمةُ والشَّعبيُّ: كان نبيًّا. **وقيل: خُيِّرَ بينَ النُّبُوَّةِ والحِكْمةِ فاختارَ الحِكمة.** وعن ابن المسيب: كان أسودَ من سُودانِ مِصرَ خيّاطًا، وعن مُجاهد: كانَ عبدًا أسودَ غليظَ الشَّفتَيْنِ مُتَشَقِّقَ القَدَمَيْن. وقيل: كان نجّارًا. وقيل: كان راعيًا وقيل: كان يَحْتَطِبُ لمَولاهُ كُلَّ يومٍ حُزمةً. وعنهُ أنّه قالَ لرَجُلٍ ينظرُ إليه: إن كُنتَ تراني غليظَ الشَّفتَيْنِ فإنَّه يخرجُ من بينِهما كلامٌ رقيق، وإن كنتَ تراني أسودَ فقلبي أبيضُ. ورُوي أنّ رجُلًا وقفَ عليه في مجلِسِه فقال: ألستَ الّذي تَرعى معي في مكانِ كذا؟ قال: بلى. قالَ: ما بلغَ بِك ما أرى؟ قالَ: صِدقُ الحديثِ والصَّمتُ عمّا لا يعنيني. ورُوِيَ أنّـه دخلَ على داوُدَ عليهِ السَّلامُ وهُو يَسْرُدُ الدِّرعَ وقد ليَّنَ اللهُ له الحديدَ كالطِّين، فأرادَ أن يسألَه فأدركَتْهُ الحِكمةُ فسَكَت، فلمّا أتمّها لبِسَها وقالَ: نعمَ لَبُوسُ الحربِ أنتَ. فقالَ: **الصَّمتُ حُكمٌ وقليلٌ فاعلُه،**

قوله: (**وقيل: خُيِّرَ بين النُّبوة والحكمة فاختار الحِكمةَ**)، **الانتصاف**: وفيه بُعْدٌ بيِّنٌ، فإنَّ الحكمةَ قَطرةٌ من بحر النُّبوةِ، وأعلى درجاتِ الحكمةِ يَنْحَطُّ عن أَدنى مراتبِ النُّبوةِ، وليس من الحِكمة اختيارُ الحكمةِ المجرَّدة على النُّبوة[1].

قولـه: (**الصَّمت حُكمٌ**[2] **وقليلٌ فاعلُـه**) قال المَيْدانيُّ: الحُكم: الحِكْمةُ، ومنه قولـه تعالى: ﴿وَءَاتَيْنَٰهُ ٱلْحُكْمَ صَبِيًّا﴾ [مريم:١٢]، ومعناه: استعمالُ الصَّمتِ حِكمةٌ، ولكن قَلَّ مَنْ يَستعملُها[3].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٣).

(٢) في النسخة «ف»: «حكمة»، والصوابُ ما أثبتناه، وهو على الجادَّةِ في «مجمع الأمثال».

(٣) «مجمع الأمثال» (١: ٤٠٢).

فقالَ له داوُدُ: **بحقٍّ ما** سُمِّيتَ حكيمًا. ورُوِيَ أنّ مولاهُ أمرَهُ بذَبْحِ شاةٍ، وبأن يُخرِجَ منها أطيبَ مُضغَتَيْن، فأخرجَ اللِّسانَ والقَلْبَ، ثمّ أمرَهُ بمثلِ ذلك بعدَ أيّامٍ وأنْ يُخرِجَ أخْبَثَ مُضغَتَيْنِ فأخرَجَ اللِّسانَ والقلب، فسألَه عن ذلك؟ فقال: هُما أطيبُ ما فِيها إذا طابا، وأخبثُ ما فِيها إذا خَبُثا.

وعن سعيدِ بنِ المُسَيِّبِ أنّه قالَ لأسْوَد: لا تحزنْ، فإنّه كانَ من خيرِ النّاسِ ثلاثةٌ من السُّودان: **بِلالٌ ومِهجَعٌ** مولى عُمَر، ولُقمان.

«أنْ» **هي المُفسِّرة**، لأنَّ إيتاءَ الحِكمةِ في معنى القولِ، وقد نبّهَ الله سُبحانَه على **أنَّ الحِكمةَ الأصليّةَ والعِلْمَ الحقيقيّ: هو العملُ بِهما**، وعبادةُ الله، والشُّكرُ له،

قوله: (**بحقٍّ ما**)، «ما» صفةُ «حقّ»، وهي إبهاميَّةٌ، وهي التي إذا اقترَنت باسمٍ نَكِرةٍ أَبْهَمَتْهُ إبهامًا وزادتْه شِياعًا وعُمومًا.

قوله: (**بلال ومِهْجَع**)، **الاستيعاب**: بلالٌ هو مولى أبي بكر، [كان][1] لبعض بني جُمَح، مُوَلَّدًا من مُوَلَّدِيهم، وقيل: من مُولَّدي مكةَ. وقيل: من مولَّدي السَّراة، اسمُ أبيه رَباحٌ وأُمُّه حَمامة[2].

ومِهْجَع: هو ابن صالح مولى عمر بن الخطاب، وقال ابن إسحاق: هو من اليَمنيِّينَ. وقال ابن هشام: هو من عَكٍّ، أصابه سِباءٌ، فمَنَّ عليه عمرُ بن الخطاب رضي الله عنه[3].

قوله: («**أنْ» هي المفسِّرةُ**) في «المطلع»: عن المُبرِّد ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ لِلَّهِ﴾ تأويلَ الحكمةِ، كقولك: قد قدَّمتُ إليه أنْ ائتِ عَمرًا؛ أي: ائتِ عَمْرًا. المعنى: اشكرِ الله فيما أعطاكَ من الحكمة بالتَّوحيد والعبادةِ له.

قوله: (**أنَّ الحكمةَ الأصليَّةَ والعِلْمَ الحقيقيَّ هو العملُ بها**) أي: بالحكمة والعلم،

---

(١) زيادة من «الاستيعاب».

(٢) «الاستيعاب» لابن عبد البرّ (١: ١٧٩).

(٣) المصدر السابق (٤: ١٤٨٦).

حيثُ فسَّرَ إيتاءَ الحِكمةِ بالبَعْثِ على الشُّكرِ ﴿غَنِيٌّ﴾ غيرُ مُحتاجٍ إلى الشُّكرِ ﴿حَمِيدٌ﴾ حَقيقٌ بأنْ يُحمَدَ وإنْ لـمْ يَحْمَدْهُ أحد.

[﴿وَإِذْ قَالَ لُقْمَٰنُ لِٱبْنِهِۦ وَهُوَ يَعِظُهُۥ يَٰبُنَيَّ لَا تُشْرِكْ بِٱللَّهِ ۖ إِنَّ ٱلشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ ١٣]

قيل: كانَ اسمُ ابنهِ (أنْعَم) وقالَ الكَلْبيُّ: (أشْكَم) وقيل: كانَ ابنُه وامرأتُه كافِرَيْن،

فعَطْفُ العلمِ الحقيقيِّ على الحكمة الأصليَّةِ عطفُ تفسيرٍ، وكذا عطفُ «وعبادة الله» على «العمل بهما»، وكذلك الشُّكر لله على العبادةِ؛ لأنَّ الشُّكرَ: تعظيمُ المُنْعِمِ في القلب، وثناؤه باللِّسان، وتحقيقُ مَراضِيهِ بالجوارح.

النهاية: الحكيم: ذو الحكمة، والحِكمةُ: عبارة عن معرفة أفضلِ الأشياء بأفضلِ العلوم. وقال: الحُكمُ: العلمُ والفقهُ، وهو مصدرُ حَكَم يَحكُم، ومنه الحديث: «الخِلافَةُ في قُريشٍ، والحُكمُ في الأنصار»[1] خصَّهم بالحُكم؛ لأنَّ أكثرَ فقهاءِ الصَّحابةِ منهم.

المُغْرب: الحِكمةُ: ما يمنعُ من الجَهْل. وقيل: كلُّ كلامٍ وافقَ الحقَّ[2]. وعلى حَسْب ظاهرِ الحكمةِ فمعنى الآيةِ: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا لُقْمَٰنَ ٱلْحِكْمَةَ﴾ أي: المعرفةَ بأفضلِ الأشياءِ، فلمّا عَدَل منه إلى العمل والشُّكرِ، عُلم أنَّ الحكيمَ كلَّ الحكيمِ مَنْ عَمِل بمُقتضى الحكمةِ، ولا يَكتفي بالمعرفة فحَسْبُ.

وقال ابن يُونسَ[3]: أمّا الحكمةُ فتُطلق بإزاء مَعْنيَيْن: **أحدهما**: أنها عبارةٌ عن الإحاطة المجرَّدة بنَظْم الأمور ومعانيها الدَّقيقة والجَليلةِ. **والثاني**: وُقوع الأفعال متقنةً بحَسْب عِلْم الفاعلِ.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٦٥٤)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٧: ٢٩٨)، وابن أبي عاصم في «السنة» (١١١٤) بإسنادٍ ضعيف من حديثِ عتبة بن عبد السلمي.

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٢١٨).

(٣) لعلّه متّى بن يونس، الفيلسوف المنطقي الذي ناظر أبا سعيد السيرافي كما تجده مبسوطًا في «الإمتاع والمؤانسة» لأبي حيّان التوحيدي.

فما زالَ بِهما حتّى أسلَما ﴿لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ لأنَّ التَّسوِيةَ بينَ من لا نِعمةَ إلّا هيَ منه، ومَن لا نِعمةَ منهُ البتّةَ ـ ولا يُتَصوَّرُ أن يَكونَ منه ـ **ظلمٌ لا يُكْتَنَهُ عِظَمُه**.

[﴿وَوَصَّيْنَا ٱلْإِنسَٰنَ بِوَٰلِدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُۥ وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ وَفِصَٰلُهُۥ فِى عَامَيْنِ أَنِ ٱشْكُرْ لِى وَلِوَٰلِدَيْكَ إِلَىَّ ٱلْمَصِيرُ * وَإِن جَٰهَدَاكَ عَلَىٰٓ أَن تُشْرِكَ بِى مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ فَلَا تُطِعْهُمَا ۖ وَصَاحِبْهُمَا فِى ٱلدُّنْيَا مَعْرُوفًا ۖ وَٱتَّبِعْ سَبِيلَ مَنْ أَنَابَ إِلَىَّ ۚ ثُمَّ إِلَىَّ مَرْجِعُكُمْ فَأُنَبِّئُكُم بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٤-١٥]

أي ﴿حَمَلَتْهُ﴾ تَهِنُ ﴿وَهْنًا عَلَىٰ وَهْنٍ﴾ كقولِكَ: رجَعَ عَـودًا على بَـدءٍ، بمعنى؛ يعُودُ عودًا على بَدءٍ، وهُو في موضِعِ الحال. والمعنى: أنّها تضعُفُ ضَعفًا فوقَ ضَعْف، أي: يتزايَدُ ضَعفُها ويتَضاعَف؛ لأنَّ الحَمْلَ كُلَّما ازدادَ وعَظُم، ازدادتْ ثِقْلًا وضَعْفًا. وقُرِئَ: (وَهَنًا على وَهَنٍ) بالتّحريك. عن أبي عمرٍو. يُقال: وَهِنَ يَوْهَن، وَوَهَنَ يَهِنُ،

قوله: (**ظلمٌ لا يُكْتَنهُ عِظَمُه**) خبرٌ لـ«أنّ» وقوله: «ولا يُتصوَّر أن يكونَ منه» اعتراضٌ توكيدٌ لقوله: «لا نعمةَ إلا هي منه».

قوله: (**رجع عَوْدًا على بدء**)، وأصله قولهم لمن يستأنف العمل: رجع عَودَه على بَدْئه؛ أي: رجع يَعودُ عودًا على بدئه، ثم حُذف الفعل وجُعل المصدر دليلًا عليه، وأُضيف إلى ضمير ذي الحال. والمثالُ تُرِكَ فيه الضَّمير، والمصدرُ ليس بحالٍ، وإنّما الحالُ مَدْلوله، وهو الفعل.

قال أبو البقاء: المصدر هنا حالٌ، أي: ذاتُ وَهْنٍ، أو مَوْهُونة[١].

قوله: (**«وَهَنًا على وَهَن»؛ بالتَّحريك عن أبي عمرو**) أي: في قراءته الشاذة. روى ابن جِنّي عن أبي عمرو وعيسى الثَّقفيِّ: «وَهَنًا على وَهَنٍ» فيهما، والكلام فيه كالكلام في قوله: ﴿يَوْمِ ٱلْبَعَثِ﴾ [الروم:٥٦]، وهو أنهم يحركون الساكن في حروف الحَلْق في مثل هذه المواضع[٢].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٤).

(٢) انظر: «المحتسب» (٢: ١٦٦)، و«مختصر شواذّ القرآن» ص١١٦-١١٧.

وقُرِئَ: (وفَصْلُه)، ﴿أَنِ ٱشۡكُرۡ﴾ تفسيرٌ لـ(وَصَّيْنا) ﴿مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ أرادَ بنَفْيِ العَمَلِ به نفيَه، أي: لا تُشرِكْ بي ما ليسَ بشيءٍ، يُريدُ الأصنامَ، كقولِه تعالى: ﴿مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مِن شَيۡءٖ﴾ [العنكبوت: ٤٢]. ﴿مَعۡرُوفٗاۖ﴾ صِحابًا، أو مُصاحَبًا معروفًا حسنًا بخُلُقٍ جميلٍ وحِلْمٍ واحتِمالٍ وبِرٍّ وصِلة، وما يقتَضِيهِ الكَرَمُ والمُروءةُ، ﴿وَٱتَّبِعۡ سَبِيلَ مَنۡ أَنَابَ إِلَيَّۚ﴾ يريدُ: واتّبِعْ سبيلَ المُؤمِنين في دِينِكَ ولا تتَّبِعْ سبيلَهُما فيه،

قوله: (وفَصْلُه) بسكون الصاد، قال ابن جنِّي: وهي قراءة الحسن وغيره، والفَصْل أعمُّ من الفِصَال، والفِصَالُ هاهنا أوقع؛ لأنه موضع يختص بالرَّضاع، وهو مصدر «فاصلتُه»، فعبَّر عن هذا المعنى، وإن كان الأصل واحدًا[١].

قوله: (أراد بنَفْي العمل به نَفْيَه) أو هو من باب نَفْي الشيء بنَفْي لازِمه، وذلك أنَّ العلمَ تابعٌ للمعلوم، فإذا كان الشيءُ معدومًا لم يتعلَّق به موجودًا.

الانتصاف: هو من باب

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمَنارِهِ[٢]

أي: لا تشرك بي ما ليس بإلهٍ، فيكون لك به علم، وليس من باب ما ذكره في قوله: ﴿مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [القصص: ٣٨][٣].

قال ابن الحاجب: لا يستقيم أن يكونَ ﴿مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ بدلًا عن ﴿بِي﴾؛ لأنه يقال: أشرك زيدٌ كذا بكذا؛ أي: جعلَه شريكًا له، وهم كانوا يجعلون لله شُركاءَ، وجعلوا لله شركاءَ، فالوجهُ أنه مفعول ﴿تُشۡرِكَ﴾، فلو جُعل ﴿تُشۡرِكَ﴾ بمعنى: تكفُر، وجُعلت «ما» نكرةً أو بمعنى «الذي» بمعنى: كُفْرًا[٤]، أو الكفر، ويكون نصبًا؛ لكان وجهًا حسنًا[٥].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٦).

(٢) سبق تخريجه.

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٤).

(٤) في (ح) و(ف): «كُفُوًا».

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٠٢-٢٠٣).

وإن كُنتَ مأمورًا بحُسنِ مُصاحَبَتِهما في الدُّنيا، ثمّ إليَّ مرجِعُكَ ومرجِعُهُما، فأُجازِيكَ على إيمانِك وأُجازِيهما على كُفرِهما، عَلَّمَ بذلك حُكمَ الدُّنيا وما يَجِبُ على الإنسانِ في صُحبَتِهما ومُعاشَرَتِهما: من مُراعاةِ حقِّ الأُبوَّةِ وتعظيمِه، وما لهُما من المَواجِبِ الّتي لا يَسُوغُ الإخلالُ بها، ثمّ بيَّنَ حُكمَهُما وحالَهُما في الآخرة. ورُوِيَ: **أنّها نزلتْ في سعدِ ابنِ أبي وقّاصٍ** وأمّه. وفي القصّة: أنّها مكثتْ ثلاثًا لا تَطْعَمُ ولا تَشْربُ **حتّى شجرُوا فاها** بعُود. ورُوِيَ أنّه قال: لو كانتْ لها سبعُونَ نَفْسًا فخرجتْ، لما ارتَدَدْتُ إلى الكُفر. فإن قلتَ: هذا الكلامُ كيفَ وقعَ في أثناءِ وصيّةِ لُقمان؟ قلتُ: هو كلامٌ اعترَضَ به على سبيلِ الاستطراد، تأكيدًا لما في وصيّةِ لُقمانَ من النّهيِ عنِ الشِّرك. فإن قلتَ: فقولُه: ﴿حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ وَفِصَٰلُهُۥ فِي عَامَيۡنِ﴾ كيف اعتُرِضَ به بينَ المُفسَّرِ والمُفسِّر؟ قلتُ: **لمّا وصّى بالوالِدَيْن: ذكر ما تُكابِدُه الأمُّ** وتُعانيهِ من المشاقِّ والمتاعِبِ في حَمْلِهِ وفِصالِه هذه المُدَّةَ المُتطاوِلة، إيجابًا للتَّوصِيةِ بالوالِدَةِ خُصُوصًا. **وتَذكيرًا بحقِّها العظيمِ مُفرَدًا،** ....

قوله: (**أنها نزلت في سعد بن أبي وقاص**) تقدَّم سببُ نزوله في العنكبوت.

قوله: (**حتى شَجَروا فاها**)، **النهاية**: أي: أدخلوا في شَجْرِها عُودًا حتى يفتحوه به، والشَّجْر: مَفتحُ الفم، وقيل: هو الذَّقَنُ.

قوله: (**لما وصّى بالوالدَينِ ذكر ما تُكابده الأمُّ**) يريد أن جملةَ قولِه: ﴿حَمَلَتۡهُ أُمُّهُۥ وَهۡنًا عَلَىٰ وَهۡنٖ﴾ جملةٌ مستأنفةٌ على سبيل التَّعليل تذكيرًا.

الانتصاف: هذا من قول الفقهاء: تعليلُ الحُكمِ يُفيده تأكيدًا[1].

قوله: (**وتذكيرًا بحقِّها العظيم مفردًا**)، قيل: مفردًا يجوز أن يكون حالًا من قوله: «**ما تُكابِدُه**» أي: ذكر ما تُكابِدُه مفردًا، وأن يكون حالًا من «بحقِّها» والأصوب أن يكون صفة لـ«تذكيرًا»؛ أي: إيجابًا خصوصًا وتذكيرًا مفردًا، يعني: إنما أدخل ذكر ما تكابده الأمُّ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٥).

ومن ثَمَّ قالَ رسولُ الله ﷺ **لمن قالَ له: من أبَرُّ؟** «أمَّك ثم أُمَّكَ ثُمَّ أُمَّك» ثم قال بعدَ ذلك «ثمّ أباك». وعنْ بعضِ العربِ أنّه حمَلَ أُمَّهُ إلى الحجِّ على ظهرِه وهُو يقولُ في حُدائِه بنفْسِه:

أحمِلُ أُمِّـي وهِـيَ الحَمّالَهْ
تُرْضِعُني الدِّرَّةَ والعُلَالَهْ
ولا يُجازى والِدٌ فَعالَـهْ

فإن قلتَ: ما معنى توقيتِ الفِصالِ بالعامَيْن؟ قلتُ: المعنى في توقيتِه بهذه المُدّةِ أنّها الغايةُ التي لا تُتجاوز، والأمرُ فيما دُونَ العامَيْن موكُولٌ إلى اجتهادِ الأُمّ: إن عَلِمَتْ أنّه يَقْوى على الفِطامِ فلها أنْ تَفْطِمَه، ويدلُّ عليهِ قولُه تعالى: ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَٰدَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ ۖ لِمَنْ أَرَادَ أَن يُتِمَّ ٱلرَّضَاعَةَ ﴾ [البقرة: ٢٣٣] وبه استَشْهَدَ

بين المفسِّر والمفسَّر اهتمامًا بشأن التَّوصية في حقها؛ ليكون إيجابًا للتوصية خصوصًا وتذكيرًا بحقِّها مستقلًّا.

قوله: (**لمن قال له: مَنْ أبرُّ؟**) روينا عن الترمذيِّ، عن بَهْز بن حَكيم، عن أبيه، عن جَدِّه قال: قلتُ يا رسول الله، من أَبَـرُّ؟ قال: «أُمَّك». قال: قلتُ: ثم مَنْ؟ قال: «أمَّكَ» قال: قلت: ثمَّ مَن. قال: أمَّكَ. قال: قلتُ: ثمَّ مَنْ؟ قال: «ثمَّ أباكَ، ثمَّ الأقربَ فالأقربَ»(١). ولأبي داودَ قريبٌ منه(٢).

قوله: (**تُرضِعُني الدِّرَّة والعُلالة**) الدِّرَّةُ: كثرةُ اللَّبنِ وسَيلانُه، والعُلالة: بقيَّة اللَّبن، والحَلْبة بين الحَلْبتينِ، وبقيَّةُ جَرْيِ الفرس.

---

(١) أخرجه الترمذي (١٨٩٧)، والبخاري في «الأدب المفرد» (٣)، والطحاوي في «شرح مشكل الآثار» (١٦٦٧)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٩٦٢)، وغيرهم بإسنادٍ حسن، وانظر تمامَ تخريجه في «مسند أحمد» (٢٠٠٢٨).

(٢) أخرجه أبو داود (٥١٣٩)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٩٥٧).

الشَّافِعيُّ رَحِمَهُ الله على أنَّ مُدّةَ الرِّضاعِ سنَتان، لا تثبُتُ حُرمةُ الرِّضاعِ بعدَ انقضائِهما، وهو مَذهَبُ أبي يُوسفَ ومُحمَّد. **وأمَّا عندَ أبي حنيفةَ رَحِمَهُ الله فمدّةُ الرَّضاعِ ثلاثونَ شهرًا**. وعن أبي حنيفةَ: إن فَطَمَتْهُ قبلَ العامَيْنِ فاستَغنى بالطَّعامِ ثُمّ أرضَعَتْه، لم يكُنْ رَضاعًا. وإن أكَلَ أكلًا ضعيفًا لم يَستَغْنِ به عن الرَّضاعِ ثمّ أرضعَتْه، فهُو رَضاعٌ مُحرِّم.

[﴿يَٰبُنَيَّ إِنَّهَآ إِن تَكُ مِثْقَالَ حَبَّةٖ مِّنْ خَرْدَلٖ فَتَكُن فِي صَخْرَةٍ أَوْ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَوْ فِي ٱلْأَرْضِ يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُۚ إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ خَبِيرٞ﴾ ١٦]

قُرِئَ ﴿مِثْقَالَ حَبَّةٖ﴾ بالنَّصبِ والرَّفع، فمَن نصبَ كان **الضَّميرُ للهنةِ** من الإساءَةِ أو الإحسان، أي: إن كانتْ مثلًا في الصّغرِ **والقَماءَةِ** كحَبّةِ الخردل، فكانتْ مع صِغَرِها في أخفى موضعٍ وأحرَزِهِ كجَوفِ الصَّخرة، أو حيثُ كانت في العالَمِ العُلوِيِّ أو السُّفليِّ ﴿يَأْتِ بِهَا ٱللَّهُ﴾ يومَ القِيامَةِ فيُحاسَبُ بها عامِلُها ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَطِيفٌ﴾

قوله: (**وأمّا عند أبي حنيفة فمدَّة الرَّضاع ثلاثون شهرًا**) قالوا: إن الآية عنده لبيان الرَّضاع المستحقِّ على الأُم، لا لبيان مدَّة الرَّضاع؛ لأن مدة الرَّضاع عنده ثلاثون شهرًا(١).

قوله: (**الضمير للهنة**)، **المُغرب**: الهَنُ: كناية عن كلِّ اسم جنس، وللمؤنث هَنَةٌ، ولامُه ذاتُ وجهين، فمن قال: «واو»، فالجمع هَنَوات، والتصغير هُنَيَّة. ومن قال: «ها» قال: هُنَيهةٌ(٢)، فقول المصنف: «من الإساءة أو الإحسان» إشارة إلى جنسيها.

قوله: (**والقَمـاءة**) **الجوهري**: وقَمُؤ الرَّجل بالضم قَماءً وقَماءة صار قَميئًا، وهو الصغير الذليل.

---

(١) واحتجّ بقوله تعالى: ﴿وَحَمْلُهُۥ وَفِصَٰلُهُۥ ثَلَٰثُونَ شَهْرًا﴾ [الأحقاف: ١٥]، وظاهرُ هذه الإضافةِ يقتضي أن يكون جميعُ المذكورِ مُدّة لكلِّ واحدةٍ منهما، إلّا أن الدليل قامَ على أنّ مدَّة الحَبَل لا تكون أكثر من سنتين فبقي مدَّةُ الفصالِ على ظاهره. انتهى بحروفه من «فتح باب العناية» لمُلّا علي القاري (٢: ٨٣). ولتمام الفائدة انظر: «بدائع الصنائع» للكاساني (٤: ٧).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٩٠).

يَتَوَصَّلُ عِلمُه إلى كُلِّ خفيٍّ ﴿خَبِيرٌ﴾ عالِمٌ بكُنهِه. وعن قَتادة: لطيفٌ باستِخْراجِها، خَبيرٌ بمُستَقَرِّها. ومن قرأ بالرَّفعِ: كان ضميرَ القِصّة، وإنّما أنّثَ المِثقالَ؛ لإضافتِهِ إلى الحبّة، كما قال:

كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَناةِ مِنَ الدَّمِ

ورُوي أنّ ابنَ لُقمانَ قالَ له: أرأيتَ الحبّةَ تكونُ في مَقْلِ البَحرِ أي: في مَغاصِه يعلَمُها الله؟ فقال: **إنَّ الله يعلَمُ أصغرَ الأشياءِ في أخفى الأمكِنَة**؛ لأنَّ الحبّةَ في الصَّخرةِ أخفى منها في الماء. وقيل: الصَّخرةُ هيَ الّتي تحتَ الأرضِ، وهِيَ السِّجِّينُ يُكتَبُ فيها أعمالُ الكُفّارِ. وقُرِئَ: (فتكِنْ) **بكَسْرِ الكاف**. من: وَكَنَ الطّائِرُ يَكِنُ: إذا استقرَّ في وكْنَتِه، وهي مَقرُّه ليلًا.

[﴿يَٰبُنَيَّ أَقِمِ ٱلصَّلَوٰةَ وَأۡمُرۡ بِٱلۡمَعۡرُوفِ وَٱنۡهَ عَنِ ٱلۡمُنكَرِ وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَۖ إِنَّ ذَٰلِكَ مِنۡ عَزۡمِ ٱلۡأُمُورِ﴾ ١٧]

قوله: (**كما شَرِقَت صَدرُ القَناةِ مِن الدَّمِ**) أوله:

وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذعْته[1]

قوله: الشَّرَقُ: الشجا والغُصَّة، وقد شَرِق بريقِه، أي: غَصَّ. أنّث «شَرِقَت» لإضافة «الصدر» إلى «القناة»، وصدر القناة: هو ما فوقَ نصفِه.

قوله: (**إنَّ الله يعلمُ أصغرَ الأشياءِ في أخفى الأمكِنَةَ**). **الانتصاف**: هذا من باب التَّتميم البديع، تَمّم خفاءَها[2] في نفسها بخَفاءِ مكانِها من الصَّخرة. قالت الخنساء:

وإنَّ صَخرًا لَتأْتَمُّ الهُداةُ بِه   كأنَّه علَمٌ في رأسِه نارُ[3]

قوله: (**«فتكِنْ» بكسرِ الكاف**)، قال ابن جنّي: هي قراءة عبد الكريم الجَزَريّ، كأنه منَ

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) في (ح) و(ف): «تُمَّ».

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٤٩٦). وقد سبق تخريج البيت من «ديوان الخنساء».

﴿وَٱصۡبِرۡ عَلَىٰ مَآ أَصَابَكَ﴾ يجوزُ أن يكونَ عامًّا في كُلِّ ما يُصيبُه من المِحَن، وأن يكون خاصًّا بِما يُصيبُه فيما أُمِرَ به من الأمْرِ بالمَعرُوفِ والنّهيِ عن المُنكَر: من أذى مَن يبعثُهُم على الخير ويُنكِرُ عليهمُ الشَّرَّ ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ﴾ ممّا عزمَه الله من الأُمُور، أي: قطَعَـه قَطْعَ إيجابٍ وإلـزام. ومنه الحديث: «لا صِيامَ لمنْ لم يعزمِ الصِّيامَ مِنَ الليـلِ» أي لم يقْطَعْهُ بالنِّيّة: ألا ترى إلى قولِه عليه السَّلام: «لمنْ لم يبيِّتِ الصِّيامَ» ومنه: «إنّ الله يُحِبُّ أَنْ يُؤخذَ برُخَصهِ كما يُحبُّ أَنْ يُؤخذ بعزائمِهِ»، وقولُهم: عَزْمةٌ من عَزَماتِ ربِّنا. ومنهُ: عزماتُ المُلُوك. وذلك أن يقولَ المَلِكُ لبعضِ مَن تحتِ يَدِهِ: عزمتُ عليكَ إلّا فعلْتَ كذا، إذا قالَ ذلك لم يَكُنْ للمَعزُومِ عليه بُدٌّ من فِعْلِه ولا مندوحةٌ في تركِه. وحقيقتُه: أنّه من تسمِيةِ المفعُولِ بالمصدر، **وأصلُه من معزُوماتِ الأُمور، أي: مقطوعاتِها ومفروضاتِها**. ويجوزُ أن يكونَ مصدرًا في معنى الفاعِلِ، أصلُه: من عازِماتِ الأُمور، من قولِه تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمَ ٱلۡأَمۡرُ﴾ [محمد: ٢١] كقولِك: جدّ الأمرُ،

المقلوب؛ لأن الكون(١) الاستقرارُ(٢)، وعليه قالوا: قد تكَوَّن في منزله واستقرَّ(٣).

قوله: (**وأصلُه من معزوماتِ الأمور، أي: مقطوعاتِها ومفروضاتها**)، **النهاية**: ومنه حديث: «الزكاةُ عَزْمةٌ من عَزَماتِ الله»(٤)؛ أي: حقٌّ من حُقوقِه، وواجبٌ من واجباته.

---

(١) في النسخ الخطية: «الركون»، وليس بشيء. وصوّبناه من «المحتسب».

(٢) هذا نَقْلٌ غير محَرَّرٍ عن ابن جني، وعبارتُه بتمامها: «هذا مِن قولهم: وكَنَ الطائرُ: إذا استقرَّ في وُكْنتِه، وهي مقرُّه ليلًا...، وكأنه من مقلوبِ الكونِ، لأن الكونَ الاستقرار».

قلت: ولتمامِ الفائدة انظر «مختصر شواذ القرآن» ص١١٧، ففيه فائدة لطيفة.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٦٨).

قلتُ: عبد الكريم: هو ابن مالك الجزري الحرّاني (ت ١٧٠هـ)، مولى بني أميّة، كان إمامًا ثقةً حافظًا، له ترجمة في «سير أعلام النبلاء» (٦: ٨٠).

(٤) أخرجه الدارمي في «السنن» (١٦٧٧)، والروياني في «مسنده» (١: ٢٨٤) من حديثِ بَهْزِ بن حكيم.

وصدَقَ القِتالُ. وناهِيكَ بهذِه الآيةِ مؤذنةً بقِدَم هذه الطّاعات، وأنّها كانت مأمُورًا بها في سائِرِ الأُمم، وأنَّ الصَّلاةَ لم تزلْ عظيمةَ الشَّأن، سابقةَ القَدَمِ على ما سِواها، مُوَصًّى بها في الأديانِ كُلِّها.

[﴿ وَلَا تُصَعِّرْ خَدَّكَ لِلنَّاسِ وَلَا تَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًاۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ كُلَّ مُخْتَالٍ فَخُورٍ ۞ وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَۚ إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ لَصَوْتُ ٱلْحَمِيرِ﴾ ١٨- ١٩]

«تُصاعِرْ» و﴿تُصَعِّرْ﴾: بالتّشدِيدِ والتّخفيف. يُقالُ: أصْعَرَ خدَّه، وصَعَّرهُ، وصاعَرَهُ: كقولِك أعلاهُ وعَلاهُ وعالاه: بمعنى. والصَّعَرُ والصَّيَدُ: داءٌ يُصيبُ البعيرَ يَلوِي منه عُنُقَه. والمعنى: أقبِلْ على النّاس بوجهِك تواضُعًا، ولا تُوَلِّهِم شِقَّ وَجهِك وصَفحَتَه، كما يفعلُ المُتكبِّرُون. أراد: ﴿وَلَا تَمْشِ﴾ تمرَحْ ﴿مَرَحًا﴾، أو أوقعَ المصدرَ موقِعَ الحالِ بمعنى مَرِحًا. ويجوزُ أن يريدَ: ولا تَمْشِ لأجلِ المَرَحِ والأشَرِ، أي لا يكُن غرَضُك في المشيِ البَطالةَ والأَشَرَ كما يمشي كثيرٌ من النّاسِ لذلك، لا لِكِفايةِ مُهِمٍّ دينيٍّ أو دُنيَوِيٍّ. ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ خَرَجُواْ مِن دِيَـٰرِهِم بَطَرًا وَرِئَآءَ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنفال: ٤٧]. والمُختالُ: مُقابِلٌ للماشي مَرَحًا. وكذلِك الفَخُورُ للمُصَعِّرِ خدَّهُ كِبْرًا ﴿وَٱقْصِدْ فِي مَشْيِكَ﴾ واعدِلْ فيه حتّى يكونَ مشيًا بينَ مشيَيْنِ؛ لا تدبَّ ....

قوله: (وصَدَقَ القتالُ)، **الأساس**: رجل صادقُ الحَمْلةِ، وذو مَصدَقٍ في القتال، وصدقوهم القتال.

قوله: (و﴿تُصَعِّرْ﴾ بالتشديدِ والتخفيف) ابنُ كثيرٍ وعاصمٌ وابنُ عامرٍ: بالتشديدِ من غيرِ ألف، والباقون: بالألف وتخفيف العين[1].

(١) وهما جميعًا لغتان بمعنى: لا تُعرِضْ بوجهك عن الناسِ تَجَبُّرًا وحكى سيبويه أنّ «صاعَرَ» و«صَعّر» بمعنى. وقال الأخفش: «لا تُصاعِرْ» بألفٍ لغةُ أهلِ الحجاز، وبغير ألفٍ مشدّدًا لغةُ بني تميم. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٨).

دبيبَ المُتماوِتِينَ، ولا تَثِبْ وثِيبَ الشُّطّار. قالَ رسولُ الله ﷺ: «سرعةُ المشيِ تُذهِبُ بهاءَ المُؤمنِ»، وأمّا قولُ عائشةَ في عُمرَ رَضِيَ الله عنهُما «**كانَ إذا مشى أسرَعَ**» فإنّما أرادتْ السُّرعةَ المُرتَفِعةَ عن دبيبِ المُتَماوِت.

وقُرِئَ: (وأَقْصِد) بقَطْعِ الهمزة، أي: سدِّدْ في مَشيِك من أقصدَ الرّامي إذا سدَّد سهمَـهُ نحـوَ الرَّميّـةِ، ﴿وَٱغۡضُضۡ مِن صَوۡتِكَ﴾ وانقُصْ منـه واقصُـر؛ من قولِك: فلانٌ يَغُضُّ من فُـلانٍ **إذا قصَّـر به** ووضَـعَ منـه، ﴿أَنكَرَ ٱلۡأَصۡوَٰتِ﴾: أوحَشَها، من قولِك:

قوله: (**دبيبَ المُتماوتين**)، **النهاية**: يقال: تَماوتَ الرَّجلُ إذا أظهرَ من نفسه التَّخافُتَ والتَّضاعُفَ من العِبادة والزُّهد والصَّوم.

ومنه حديثُ عمرَ رضي الله عنه؛ رأى رجُلًا مطأطِئًا رأسه، فقال: ارفع رأسَك، فإن الإسلام ليسَ بمريض. ورأى رجُلًا متماوِتًا فقال: لا تُمِتْ علينا دينَنا أماتَك الله.

قوله: (**كان إذا مشى أسرع**)، **النهاية**: أن عائشة رضي الله عنها نظرتْ إلى رجلٍ كادَ يموتُ تَخافُـتًا، فقالت: ما لهذا؟ فقيل: إنَّه من القُرّاء، فقالت: كان عُمرُ سيِّدَ القُرّاء، وكان إذا مَشى أسرَعَ، وإذا قال أسمَعَ، وإذا ضَربَ أوجَعَ[١].

قولـه: (**إذا قصَّرَ بـه**) أي: نَسَبه إلى التقصير أو القُصـور، والبـاء عـلم المجاز، لأنَّ المجاز يكون بالزيادة كما يكون بالنقصان، والأصل: قصره، و«وضع منه»؛ أي: حَطَّ من درجته، والتَّواضُع: التذلُّل، وهو من الوَضْع الذي خلافُ الرفعِ، والأصل وضعه، وحرف الجر علم المجازية[٢] كأشاد بذكره وجَذَب بضَبُعِه[٣].

---

(١) أخرجه ابن سعد في «الطبقات الكبرى» (٣: ٢٩٠) من حديثِ الشفاء بنت عبدالله رضي الله عنها. ولتمامِ الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ٧٦).

(٢) في النسخةِ «ف»: «المُحاربة»، وهو تصحيف.

(٣) في (ط): «بضبعته».

شيءٌ نُكْرٌ، إذا أنكَرَتْهُ النُّفُوسُ واستَوحَشَتْ منه ونَفَرَتْ. والحِمارُ مَثَلٌ في الذَّمِّ البليغِ والشَّتِيمة، وكَذلِكَ نُهاقُه. ومن استِفْحاشِهِم لِذِكرِه مُجَرَّدًا **وتفادِيهِم** مِنِ اسمه: أنَّهم يُكَنُّونَ عنه ويَرْغَبُونَ عنِ التَّصـرِيحِ به، فيقُولُون: الطَّوِيلُ الأُذُنَيْن، كما يُكَنَّى عنِ الأشياءِ المُستَقْذَرة: وقدْ عُدَّ في مَساوِئِ الآدابِ: أنْ يُجرى ذِكرُ الحِمارِ في مجلِسِ قومٍ من أُولِي المُروءَة. ومِنَ العربِ مَن لا يركَبُ الحِمارَ استِنكافًا، **وإنْ بلغتْ منهُ الرُّجلَة**، فتَشبِيهُ الرَّافِعِينَ أصواتَهُم بالحَمِير، وتَمثِيلُ أصواتِهِم بالنُّهاقِ، ثمّ إخلاءُ الكلامِ من لفظِ التَّشبيهِ، وإخراجُه مخرجَ الاستعارةِ، وأنْ جُعِلُوا حميرًا وصوتُهم نُهاقًا؛ **مُبالغةٌ شديدةٌ في الذَّمِّ والتَّهجينِ**، وإفراطٌ في التّثبيطِ عن رفعِ الصَّوتِ والتَّرغيبِ عنه، وتنبيهٌ

الأساس: وضَع منه: غَضَّ منه ونقَص، يقال: عليك في هذا غَضاضَة؛ أي: نَقصٌ وعَيبٌ، وفُلانٌ غَضِيضٌ: ذليلٌ بَـيِّنُ الغَضاضَة.

الراغب: الغَضُّ: النُّقصان من الطَّرْفِ والصوتِ وما في الإناء، يقال: غَضَّ وأغَضَّ. قال عز وجل ﴿قُل لِّلْمُؤْمِنِينَ يَغُضُّواْ مِنْ أَبْصَـٰرِهِمْ﴾ [النور:٣٠] وقال: ﴿وَٱغْضُضْ مِن صَوْتِكَ﴾ [لقمان:١٩] وغَضَضْتُ السِّقاءَ: نقصت ممّا فيه. والغَضُّ: الطَّرِيُّ: الذي لم يَطُل مُكْثُه(١).

وقوله: (**وتَفاديهم**) **الأساس**: ومن المجاز تَفادى منه: تَحاماه.

قوله: (**وإن بَلغت منه الرُّجْلَة**) أي: أعْيَتْهُ(٢). **الأساس**: فلان راجلٌ بيِّنُ الرُّجلة، وحَمَلَك الله عن الرُّجْلَة.

قوله: (**مبالغةٌ شديدةٌ في الذَّم والتَّهجين**) إشارة إلى أنّ قوله: ﴿إِنَّ أَنكَرَ ٱلْأَصْوَٰتِ﴾ تعليلٌ للأمر بغَضِّ الصَّوت على الاستئناف، كأنَّه قيل: لمَ أَغضُّ الصَّوتَ؟ فأجيبَ: لأنَّك إذا رفعتَ صوتَكَ كنتَ بمنزلةِ الحمارِ في أخسِّ أحوالِه. ثم ترك المشبَّه وأداة التشبيه ووجهه، وأخرجَ المشبَّه به مخرجَ الاستعارةِ المصرِّحة المركَّبة العقلية أو التمثيلية.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٠٧.

(٢) قوله: «أي: أعيتهُ» سقط من (ح).

على أنّه من كراهةِ الله بمكان. فإن قلتَ: لمَ وحّدَ صوتَ الحَميرِ ولم يُجْمَع؟ قلتُ: ليسَ المُرادُ أن يُذكرَ صَوتُ كُلِّ واحدٍ من آحادِ هذا الجنسِ حتّى يجمع، وإنّما المُرادُ أنَّ كُلَّ جنسٍ من **الحيَوانِ النّاطِقِ** له صوت، وأنكرُ أصواتِ هذه الأجناسِ **صوتُ هذا الجِنْس، فوَجَبَ توْحِيدُه**.

[﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَأَسْبَغَ عَلَيْكُمْ نِعَمَهُۥ ظَٰهِرَةً وَبَاطِنَةً ۗ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يُجَٰدِلُ فِى ٱللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَلَا هُدًى وَلَا كِتَٰبٍ مُّنِيرٍ﴾ ٢٠]

﴿مَّا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ الشَّمسُ والقَمَرُ والنُّجومُ والسَّحابُ وغيرُ ذلك ﴿وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ البِحارُ والأنهارُ والمعادِنُ والدَّوابُّ وما لا يُحصى، ﴿وَأَسْبَغَ﴾ **قُرِئَ بالسِّينِ والصّاد**، وهَكذا كُلُّ سِينٍ اجتَمَعَ معه الغَينُ والخاءُ والقاف، تَقُولُ في سَلَخ: صَلَخ، وفي سَقَر:

قوله: (**من الحيوان الناطِقِ**) أي: ذي الصَّوت، يقال: مالٌ صامِتٌ، ومالٌ ناطِقٌ.

قوله: (**صَوْتُ هذا الجنسِ، فوجبَ توحيده**) يريد: أن التعريف فيه تعريفُ الماهيَّةِ والحقيقةِ من حيثُ هي هي، وتمييزها من بين سائر الحقائق؛ نحو: الرجلُ خيرٌ من المرأة، فلا معنى للجمع.

قال صاحب «الفرائد»: فعلى هذا ينبغي أن يقال: «لصَوْتُ الحمارِ»[١]، ويمكن أن يُجابَ: أن المقصودَ في الجمع التَّتميمُ والمبالغةُ في التَّنفير، فإنَّ الصوتَ إذا تَوافقت عليه الحميرُ كان أنكَرَ.

قوله: (﴿وَأَسْبَغَ﴾، **قرئ بالسِّين والصّاد**) وبالصَّاد شاذٌّ.

قال ابنُ جنِّي: هي قراءة يحيى بن عُمارة، وأصلُها السِّين إلا أنها أُبدلت للغَيْنِ[٢] صادًا، كما قالوا في سالغ[٣]: صالغ، وذلك أن حروفَ الاستعلاءِ تجذبُ السِّينَ عن

---

(١) في النسخة «ف»: «الحمير»، والذي أثبتناه هو الأشْبهُ بالصواب.

(٢) في النسخة «ف»: «الغين»، والصواب ما أثبتناه.

(٣) وهو ما خرج نابُه من البقر والغنمِ.

صَقَر، وفي سالخ: صالخ. وقرئ: ﴿نِعَمَهُۥ﴾، و(نِعْمَةً) (ونِعْمَتَهُ). فإن قلتَ: ما النِّعمةُ؟ قلتُ: كُلُّ نفعٍ قُصِدَ به الإحسان، والله تعالى خَلَقَ العالَمَ كُلَّه نِعمةً؛ لأنّه إمّا

سِفالتِها[1] وحكى يونس عنهم في السّوق: الصوق.

سَلَغتِ البقرةُ والشاة تَسْلغُ سُلُوغًا: إذا أسقطَتِ السِّنَّ التي خَلْفَ السَّديس، يقال: سلغَت وصلَغتْ، ورجل سالغٌ وصالغٌ[2].

قوله: (﴿نِعَمَهُۥ﴾ و«نِعْمةً»)، نافع وأبو عمرو وحفص: ﴿نِعَمَهُۥ﴾ على الجمع والتذكير، والباقون: على التوحيد.

قال الزَّجاج: من قرأ «نعمة» فعلى معنى: ما أعطاهم من التوحيد، ومن قرأ: ﴿نِعَمَهُۥ﴾ فعلى: جميع ما أنعَمَ به عليهم[3]. وقيل: التَّوحيد على الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِن تَعُدُّواْ نِعْمَتَ ٱللَّهِ لَا تُحْصُوهَآ﴾ [إبراهيم: ٣٤]، وعليه كلامُ المصنِّف[4].

قوله: (كل نَفْعٍ قُصِدَ به الإحسانُ) قال الإمام: النِّعمةُ عبارةٌ عن المنفعةِ المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير[5]، ومنهم من يقول: المنفعة الحسنة المفعولة على جهة الإحسان إلى الغير. وقالوا: إنما زدنا هذا القيد؛ لأنَّ النِّعمةَ يُستحقُّ بها الشُّكر، وإذا كانت قبيحةً لا

---

(١) في النسخة «ح»: «سالفتِها»، والصوابُ ما أثبتناه. والمرادُ به الحروف المستفلةُ في مقابل الحروفِ المستعلية.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٦٨-١٦٩).

قلتُ: ومن طرائفِ ما يُروى في هذا الباب ما حكاه الذهبي في «سيَر أعلام النبلاء» في ترجمة الإمام الحافظ «صالح جَزَرة» (١٤: ٢٨).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٩).

(٤) قد ذكر مكي بن أبي طالب الخلافَ المنصوبَ في هذا الحرف، ثم قال: «فالقراءتان بمعنى، والجمعُ أحبُّ إليَّ، لأنّه أدلُّ على المعنى، وعليه المفهوم، وإليه ترجعُ القراءة بالتوحيد». انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (٢: ١٨٩).

(٥) وهو حاصل عبارة الشريف الجرجاني في تعريف حيث قال: «النعمة: هي ما قُصِدَ به الإحسانُ والنفعُ لا لغرضٍ ولا عِوَض». انظر «التعريفات» ص٢٦٢.

حيَوان، وإمّا غيرُ حَيَوان، فما ليسَ بحيَوانٍ نعمةٌ على الحيوان، والحيَوانُ نعمةٌ من حيثُ أنَّ إيجادَهُ حيًّا نعمةٌ عليه؛ لأنَّه لولا إيجادُه حيًّا لما صَحَّ منه الانتِفاعُ، وكُلُّ ما أدّى إلى الانتفاعِ وصَحَّحَهُ فهو نِعمةٌ. فإن قلتَ: لمَ كانَ خَلْقُ العالَمِ مقصُودًا به الإِحسان؟ قلتُ: لأنَّه لا يَخْلُقه إلَّا لِغَرَض، وإلّا كانَ عَبَثًا، والعَبَثُ لا يجوزُ عليه، ولا يجوزُ أن يكونَ لِغرضٍ راجعٍ إليه مِنْ نفع؛ لأنّـه غنيٌّ غيـرُ مُحتاجٍ إلى المنافع، فلم يبقَ إلّا أن يكونَ لِغرضٍ يَرْجعُ إلى الحَيَوان؛ وهُو نفعُه. فإن قلتَ: فما معنى الظّاهرةِ والباطِنة؟ قلتُ: الظّاهِرةُ: كُلُّ ما يُعْلَمُ بِالمُشاهَدةِ، والباطِنةُ ما لا يُعلَمُ إلّا بِدَليل، أو: لا يُعلَمُ أصلًا، فكم في بدنِ الإنسانِ من نِعمةٍ لا يعلَمُها ولا يَهتدي إلى العِلمِ بها، وقد أكثَرُوا في ذلك، فعنْ مُجاهد: الظّاهرةُ ظُهورُ الإِسلامِ والنُّصرةُ على الأعداء، والباطِنة: الإِمدادُ من الملائكة. وعن الحسَنِ رَضِيَ الله عنـه: **الظّاهـرةُ: الإسلامُ. والباطِنـةُ: السَّتـر.**

يستحقُّ بها الشُّكر. والحقُّ أن هذا القَيْدَ غيرُ معتَبرٍ؛ لأنه يجوز أن يُستحقَّ الشكرُ بالإحسان وإن كان فِعْله محظورًا؛ لأن جهةَ استحقاقِ الشُّكر غيرُ جهةِ استحقاقِ الذَّم والعقابِ، فأيُّ امتناعٍ في اجتماعهما؟

ألا ترى أن الفاسق يستحقُّ الشُّكرَ لإنعامِه، والذمَّ لمعصيةِ الله تعالى، فلمَ لا يجوز أن يكون الأمرُ هاهنا كذلك؟

أما قولنا: «المنفعة»؛ فلأنَّ المضرَّةَ المَحْضَةَ لا تكون نعمةً[١]. وقولنا: «المفعولة على جهة الإحسانِ»؛ لأنه لو كان نفعًا وقَصَد الفاعل به نَفْع نَفْسِه لا نَفْعَ المفعولِ به، لا يكون نعمةً، وذلك كمن أحسَنَ إلى جاريته ليربحَ عليها[٢].

قوله: (**الظاهرة: الإسلامُ، والباطنة: السَّترُ**) قال في قوله تعالى: ﴿ ٱهۡدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلۡمُسۡتَقِيمَ ﴾ [الفاتحة:٦]: مَن أنعمَ الله تعالى عليه بنعمة الإسلام لم تَبْقَ نعمةٌ إلا أصابتْهُ. وفي قوله: ﴿**لِيُبۡدِيَ لَهُمَا مَا وُۥرِيَ عَنۡهُمَا مِن سَوۡءَٰتِهِمَا**﴾ [الأعراف:٢٠]: فيه دليلٌ على أن كَشْف العَوْرةِ من عظائم

(١) في (ط): «إلا نعمة» وهو خطأ.

(٢) «مفاتيح الغيب» (٣: ٢٨).

وعن الضَّحّاك: الظّاهرة: حُسْنُ الصُّورة، وامتِدادُ القامة، وتسويةُ الأعضاءِ. والباطِنةُ: المَعرِفةُ. وقيل: **الظّاهرةُ: البَصرُ**، والسّمعُ، واللِّسانُ، وسائِرُ الجَوارِحِ الظّاهِرةِ. والباطِنةُ: القَلْبُ، والعَقلُ، والفَهْمُ، وما أشبَهَ ذلك. ويُروى في دُعاءِ مُوسى عليهِ السَّلام: «إلٰهي، دُلَّني على أخفى نِعمَتِك على عبادِك؛ فقال: أخفى نِعمَتي عليهِم النَّفس». ويُروى أنّ أيسَرَ ما يُعذَّبُ به أهلُ النّار: الأَخذُ بالأنفاس.

[﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ٱتَّبِعُواْ مَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ قَالُواْ بَلْ نَتَّبِعُ مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ ءَابَآءَنَآۚ أَوَلَوْ كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴾ ٢١]

معناهُ أيتّبِعُونَهُم ولو ﴿كَانَ ٱلشَّيْطَٰنُ يَدْعُوهُمْ﴾، أي: في حالِ دُعاءِ الشَّيطانِ إيّاهُم إلى العذاب.

[﴿وَمَن يُسْلِمْ وَجْهَهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰۗ وَإِلَى ٱللَّهِ عَٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ ٢٢]

قرأَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رَضِيَ الله عنه: (ومن يُسَلِّمْ) بالتّشدِيد، يُقال: أسلِمْ أمرَكَ وسَلِّمْ أمرَكَ إلى الله. فإن قلتَ: ما لَهُ عُدِّيَ بـ(إلى)، وقد عُدِّيَ باللّام في قولِه: ﴿ بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُۥ لِلَّهِ ﴾ [البقرة: ١١٢]؟ قلتُ: معناهُ معَ اللّام: أنّه جَعَلَ وجهَهُ، وهُو ذاتُهُ ونفْسُه سالِمًا لله؛ أي: خالِصًا له. ومعناهُ مع (إلى): أنّه سلّمَ إليهِ نفسَهُ كما يُسَلَّمُ المَتاعُ إلى الرَّجُلِ إذا دُفِعَ إليه. والمُرادُ التَّوكُّلُ عليه والتَّفويضُ إليه ﴿فَقَدِ ٱسْتَمْسَكَ بِٱلْعُرْوَةِ ٱلْوُثْقَىٰ﴾ من بابِ التّمثيلِ؛ مُثِّلَتْ حالُ المُتوكِّلِ بحالِ من أرادَ أن يَتدلّى من

الأمورِ، ولم يَزَلْ مُستَهجَنًا في الطِّباع، مُستَقْبَحًا في العقول، فنعمةُ الإسلامِ نعمةٌ جزيلةٌ، ونعمةُ التَّستُّرِ نعمةٌ جميلةٌ، وتلك مَوفُورة ظاهرةٌ، وهذه مَستورةٌ ساترة[1].

قوله: (**الظاهرة: البصر**) البَصَرُ: تحقُّقُ الشيء للحاسَّة الباصِرَة، والنَّظر: تقليب الحَدَقةِ نحو المَرئيِّ التماسًا لرؤيته، والأعمى له نَظرٌ وليس له بَصَرٌ.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٣٥٠).

شاهق، فاحتـاطَ لنفسِـه بأنِ استَمْسَكَ بأوثَقِ عُروةٍ من حَبْلٍ متينٍ مأمُونٍ انقطاعُـه ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ عَـٰقِبَةُ ٱلْأُمُورِ﴾ أي: هيَ صائِرةٌ إليه.

[﴿وَمَن كَفَرَ فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ إِلَيْنَا مَرْجِعُهُمْ فَنُنَبِّئُهُم بِمَا عَمِلُوٓا۟ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ * نُمَتِّعُهُمْ قَلِيلًا ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾ ٢٣ - ٢٤]

قُرِئَ: «يُحزِنْكَ» و﴿يَحْزُنكَ﴾ من: حَزَنَ وأحزَنَ. **والّذي عليهِ الاستِعمالُ المُستَفِيضُ**: أحزَنَه ويَحزُنُه. والمعنى: لا يُهِمَّنَّكَ كُفْرُ مَن كَفَرَ وكيدُه للإِسلام، فإنَّ الله عزَّ وجلَّ دافِعٌ كيدَه في نَحْرِه، ومُنتَقِمٌ منه، ومُعاقِبُه على عَمَلِه ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ يعلمُ ما في صُدُورِ عبادِه، فيفعلُ بِهِم على حَسَبِه. ﴿نُمَتِّعُهُمْ﴾ زمانًا ﴿قَلِيلًا﴾ بدُنياهُم ﴿ثُمَّ نَضْطَرُّهُمْ إِلَىٰ عَذَابٍ غَلِيظٍ﴾؛ **شبَّهَ إلزامَهُمُ التَّعذيبَ** وإرهاقَهُم إيّاه باضطِرارِ المُضطَرِّ إلى الشَّيءِ الّذي

قوله: (**قرئ**: «**يُحْزِنْكَ**» و﴿**يَحْزُنكَ**﴾)، الأولى: لنافعٍ[1]، والثانية: لغيره.

قوله: (**والذي عليه الاستعمال**) أي: يستعملون «أَحزَنَ» في الماضي، و«يَحزُنُ» في المستقبل.

قوله: (**شَبَّه إلزامَهم التَّعذيبَ**) وقوله: (**الغِلَظُ**: **مُستعارٌ من الأجرام**) يؤذن أن في هذه الفاصلة استعارتينِ تَبَعيَّتَينِ:

إحداهما: في قوله: ﴿نَضْطَرُّهُمْ﴾ فإنّه شبَّه إلزامَهم التعذيبَ باضطرارِ المُضطَرِّ إلى الشيء، فاستُعير له الاضطرار ثم سَرَى منه إلى الفعل.

وثانيتهما: وَصْفُ العذاب بالغَليظ، وهو صفةٌ مشبَّهةٌ تُوصَفُ بها الأجسام. والاستعارةُ الأُولى واقعةٌ على سبيل التَّمثيل، ومن ثَمَّ اعتبر أمورًا متوهَّمة.

---

(١) وقد قرأ به في جميع القرآن إلا في قولِه تعالى: ﴿لَا يَحْزُنُهُمُ ٱلْفَزَعُ ٱلْأَكْبَرُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] فإنه وافق الجماعةَ في فتح الياء وضمِّ الزاي. قال مكي: وخَصَّ نافع الموضعَ المذكور بفتح الياء للجمع بين اللغتين، والقراءتان متساويتان، وما عليه الجماعةُ من فتح الياءِ وضمِّ الزايِ أحبُّ إليَّ، لأنّها اللغةُ الفاشيةُ المستعملةُ المُجْمَعُ عليها. انتهى من «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١: ٣٦٥). ولتمامِ الفائدة انظر: «الكتاب» لسيبويه (٤: ٥٦).

لا يُقدَرُ على الانفِكاكِ منه. والغِلَظُ: مُستَعارٌ من الأجرام الغليظة. والمُرادُ. الشِّدّةُ والثِّقَلُ على المُعذَّب.

[﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ۚ قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ۚ بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ * لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ * وَلَوْ أَنَّمَا فِى ٱلْأَرْضِ مِن شَجَرَةٍ أَقْلَٰمٌ وَٱلْبَحْرُ يَمُدُّهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ سَبْعَةُ أَبْحُرٍ مَّا نَفِدَتْ كَلِمَٰتُ ٱللَّهِ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ ٢٥ - ٢٧]

﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلزامٌ لهم على إقرارِهم بأنَّ الّذي خَلَقَ السَّماواتِ والأرضَ

الانتصاف: تفسير هذا الاضطرار هو أنهم لشدَّة ما يُكابدون من النار يطلبون البرد، فيُسَلِّطُ عليهم الزَّمْهَرير، فيكون أشدَّ عليهم من اللهب، فيسألون العَوْدَ إلى اللهب اضطرارًا، فهو اختيار عن اضطرارٍ[1].

وبأذيالِ هذه البلاغة تعلَّق الكنديُّ[2] في قولِه:

يرَوْنَ الموتَ قُـــدَّامًا وخلفًا فيختــارون والموتُ اضطرارُ

فيختارون؛ أي: الموت.

قوله: (﴿قُلِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ إلزامٌ لهم على إقرارِهم) يعني: لما اعترفتم بأنّ خالق السّماوات والأرض هو الله، يَجِبُ[3] عليكم أن تعرفوا أنَّ العبادةَ مختصَّةٌ به؛ لأنَّ كلَّ فضيلةٍ ونعمةٍ منه لا من غيره، فلا تشكروا إلّا إيّاه، فيكون قولُه: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ تَتْميمًا للتَّبكيت المستفادِ من قوله: ﴿لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾، وقَوْلُه: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يَعْلَمُونَ﴾ إيغالٌ؛ لأنَّ النُّكتةَ فيه تجهيلُهم؛ وأن جَهْلَهم انتهى إلى أنهم لا يعلمون أنَّ الحمدَ لله إلزامٌ لهم.

وقولـه: ﴿لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ تَهاونٌ بهم، وإبداءٌ أنّه تعالى مُستَغْنٍ عنهم

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٠٠).

(٢) يعني المتنبي.

(٣) في (ح) و(ف): «هو الذي يجب».

هُو الله وحدَه، وأنّه يَجِبُ أن يَكُونَ لهُ الحمدُ والشُّكْر. وأن لا يُعبَدَ معَهُ غيرُه، ثُمَّ قال: ﴿بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾ أنّ ذلكَ يَلزَمُهُم، وإذا نُبِّهُوا عليه لم ينتَبِهُوا ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ﴾ عن حَمْدِ الحامِدِينَ المُستَحِقُّ للحَمْد، وإنْ لم يَحْمَدُوه.

قُرِئَ: (والبَحْرَ) بالنّصبِ عطفًا على اسمِ (أنَّ)، وبالرَّفْعِ عطفًا على محلِّ (أنَّ) ومَعْمُولِها؛ على: ولو ثَبَتَ كونُ الأشجارِ أقلامًا، وثبتَ البحرُ ممدُودًا بسبعةِ أبْحُرٍ.

وعن حَمْدِهم، ولذلك علله بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡغَنِيُّ ٱلۡحَمِيدُ﴾، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإن لم يَحْمَدُوه».

قوله: (قرئ: «والبحرَ» بالنَّصب)، أبو عمرو، وبالرفع: غيرُه(١).

قوله: (عطفًا على محلِّ «أنّ» ومعمولها؛ على: ولو ثبت كون الأشجار) قال الزَّجاجُ: لأن «لو» تطلب الأفعالَ(٢).

وقال ابن جِنِّي: وأما رفعُ ﴿الْبَحْرُ﴾، فإن شئتَ كان معطوفًا على موضع «أنَّ» واسمِها، وإن كانت مفتوحةً كما عُطف على موضعها في قوله تعالى: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة: ٣](٣).

وقال ابن الحاجب في «الأمالي»: «من قرأ «والبحرَ» بالنَّصب فمعطوفٌ على اسم «أنَّ»، و﴿يَمُدُّهُۥ﴾ خبرٌ له؛ أي: لو ثبت أنَّ البحرَ ممدودٌ من بَعْدِه بسبعةِ أبحُرٍ، ولا يستقيم على هذا أن يكون ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ حالًا؛ لأنه يؤدِّي إلى تقييد المبتدأ الجامدِ بالحال؛ لأنها بيانٌ لهيئة الفاعل والمفعول(٤)، والمبتدأُ ليس كذلك، ويؤدِّي أيضًا إلى أن يبقى المبتدأ لا خَبرَ له. ولا يستقيمُ أن يكونَ ﴿أَقۡلَٰمٞ﴾ [لقمان:٢٧] خبرًا له؛ لأنه خبرُ الأوَّل.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٦٦.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٠).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٦٨).

(٤) «في أمالي ابن الحاجب»: «أو المفعول»، وما أثبتَه الطيبي بواو العطف موافق لإحدى نُسَخِ «الأمالي» كما أشار إليه الأستاذ محقق الكتاب.

أو على الابتِداءِ والواوُ للحالِ، على معنى: **ولو أنَّ الأشجارَ أقلامٌ** في حالِ كَونِ البَحرِ ممدودًا، وفي قِراءَةِ ابنِ مسعُود: و(بحرٌ يَمُدُّه) على التّنكِير، ....

وأمّا مَن قرأ بالرَّفع فمعطوفٌ على فاعل «ثبت» المُرادُ بعد «لو»، وهو «أنَّ» واسمُها وخبرُها جميعًا، يُقَدَّرُ بالمفرد، فـ«البحر» معطوفٌ على ما هو في معنى الكَوْن المقدَّر، فعلى هذا: ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ لا يصحُّ أن يكون خبرًا، فيجب أن يكون حالًا؛ أي: لو ثبت البحر في حال كونِه ممدودًا بسبعة أبحُرٍ. ولا يستقيمُ أن يُقالَ: إن «البحرَ» معطوفٌ على موضع «أن»؛ لأنَّ العطفَ على الموضع في «أن» شَرطُه أن تكون مكسورة، ومثلِ[1]: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٞ مِّنَ ٱلۡمُشۡرِكِينَ وَرَسُولُهُۥ﴾ [التوبة:٣] لوُقوعه بعدَ قولِه: ﴿وَأَذَٰنٞ﴾ [التوبة: ٣] بمعنى: وإعلامٌ، وهو مثل: علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ وعمروٌ، وإنَّما لم يعطف على المفتوحة لفظًا ومعنًى؛ لأنَّها واسمَها وخبرَها بتأويل جزءٍ واحدٍ، فلو قدَّرْتَ أنها في حُكمِ العَدَم لأَخلَلتَ بموضوعها بخلاف «إنَّ» المكسورةَ؛ لأنها لا تغير المعنى، فجاز[2] تقديرُ عَدَمِها لكونها للتأكيد المَحْضِ، كما جاز تقديرُ عَدَم الباء المؤكِّدة في قوله:

فلسْنا بالجبالِ ولا الحديدا»[3].

قوله: (**أو على الابتداء**) عطفٌ على قوله: «عطفًا على محلِّ «أن» ومعمولها»، وإنما قيَّد هذا الوجهَ بقوله: «والواوُ للحال»؛ لأنّ العطفَ يُوجِبُ المحذورَ الذي أشار إليه ابنُ الحاجبِ.

قوله: (**ولو أنَّ الأشجارَ أقلامٌ**) على تأويل: لوثبتَ أنَّ الأشجارَ أقلامٌ؛ ليكون عاملُ الحالِ «ثَبت».

---

(١) هذا معطوفٌ على مثالٍ سابق ذكره ابنُ الحاجب، وهو قولُه: إنّ زيدًا قائمٌ وعَمْرٌو.

(٢) في النسخ الخطية: «فجاءَ»، وصوّبناه من «أمالي ابن الحاجب».

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٨-١٦٠)، وشطر البيت المذكور هو عجزُ بيتٍ، وصَدْرُه:

معاويَ إنّنا بَشَرٌ فأَسْجِحْ

وهو من شواهد «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٧) وعزاه لعُقَيْبَةَ الأسدي.

ويجبُ أن يُحملَ هذا على الوجهِ الأوَّل. وقُرِئَ: (يَمُدُّهُ) و(يُمِدُّهُ) وبالتّاء والياء. فإن قلتَ: كان مُقتضى الكلام أن يُقالَ: ولو أنَّ الشَّجرَ أقلامٌ، والبَحرَ مِدادٌ. قلتُ: أغنى عن ذِكْرِ المِدادِ قولُه: ﴿يَمُدُّهُۥ﴾، لأنَّه من قولِك: مدَّ الدَّواةَ وأَمَدَّها، ....

قوله: (**ويَجب أن يُحمل هذا على الوجه الأوّل**) وهو أن يكونَ «البحرُ» مرفوعًا عطفًا على محل «أن» ومعمولها، وذلك بأن يكونَ في تقديرِ الفاعلِ للفعلِ المقدَّر؛ أي: لو ثبت بحرٌ ممدود، ويفهم منه عدمُ جوازِ الحال؛ لأن بحرًا نكرة إذن.

ولهذا قال صاحب «التقريب»: «بحر» عطف على موضع «أن»، لا مبتدأ.

قال ابن جني: قرأ طلحةُ بن مُصَرِّف: «وبَحْرٌ يَمُدُّه» رفع «بحرٌ» بالابتداء، وخبرُه محذوفٌ؛ أي: هناك بحرٌ يمدُّه من بعدِه سبعةُ أبحُرٍ، فالواوُ واوُ الحالِ لا مَحالةَ، ولا يجوز أن يَعطفَ «وبحرٌ» على «أقلام»؛ لأنّ البحرَ وما فيه ليس من حديثِ الشَّجرِ والأقلام، وإنّما هو من حديث المَدَادِ[1].

وقال أبو البقاءِ: ﴿مِن شَجَرَةٍ﴾ حالٌ من ضميرِ الاستقرارِ ومن «ما»[2].

قوله: (**وقُرئ: ﴿يَمُدُّهُۥ﴾ و«تَمُدُّه» بالياء والتاء**[3]) بالياء التَّحتانيّةِ: المشهورةِ، وبالتّاءِ: الشّاذةِ[4].

وقال ابن جِنّي: وأمّا «يُمِدُّه» بضمِّ الياءِ فتشبيه بإمدادِ الجيشِ، يقال: مَدَّ النهرُ ومدَّهُ نَهرٌ آخَرُ، وأمَددتُ الجيشَ بمدَدٍ[5].

قوله: (**أغنى عن ذِكرِ المِدادِ قولُه: ﴿يَمُدُّهُۥ﴾**) يعني: ذكَرَ فيه ما يَدلُّ على المقصود مع ما

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٥).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «﴿يَمُدُّهُۥ﴾ و«يُمِدُّه» وبالتاء والياء»، فتكون أربع قراءات.

(٤) وذكرها ابن خالوَيْه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٧ من غير عَزْوٍ لأحد.

(٥) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

جَعَلَ البحرَ الأعظَمَ بمَنزِلَةِ الدَّواة، وجَعَلَ الأبحُرَ السَّبعةَ مملُوءةً مدادًا، فهي تصبُّ فيه مِدادَها أبدًا صبًّا لا ينقَطِعُ. والمعنى: ولو أنَّ أشجارَ الأرضِ أقلامٌ، والبحرُ ممدُودٌ بسبعةِ أبحُر، وكُتِبَتْ بتِلْكَ الأقلام وبذلكَ المِدادِ كَلِماتُ الله، لما نَفِدَتْ كلِماتُه ونَفِدَتِ الأقلامُ والمِداد، كقولِه تعالى: ﴿قُل لَّوۡ كَانَ ٱلۡبَحۡرُ مِدَادٗا لِّكَلِمَٰتِ رَبِّي لَنَفِدَ ٱلۡبَحۡرُ قَبۡلَ أَن تَنفَدَ كَلِمَٰتُ رَبِّي﴾ [الكهف: ١٠٩]. فإن قلتَ: زعمتَ أنَّ قولَه: ﴿وَٱلۡبَحۡرُ يَمُدُّهُۥ﴾ حالٌ في أحدِ وجهَي الرَّفعِ، وليسَ فيه ضَميرٌ راجِعٌ إلى ذي الحالِ. قلتُ: هُو كقولِه:

وقد أغْتَدي والطَّيْرُ في وُكُناتِها

يزيدُ في المبالغةِ، وهو تصويرُ الإمدادِ المستمرِّ حالًا بعد حالٍ، وتعليقُ ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾، وذكر السَّبعة؛ ليكون على وِزانِ قولِه: ﴿وَلَا طَٰٓئِرٖ يَطِيرُ بِجَنَاحَيۡهِ﴾ [الأنعام:٣٨] في إفادة الشُّمولِ والإحاطةِ، وإليه الإشارةُ بقوله: «فهي تَصُبُّ فيه مِدادَها أبدًا صَبًّا لا ينقطعُ». ولو قيل: «والبحرُ مِدادًا» لم يُفِد هذه الفائدةَ.

قوله: (وكُتِبَتْ بتلك الأقلام وبذلك المِدادِ كلماتُ الله) يشير إلى أنَّ في الكلام حذفًا.

قال ابنُ جنّي: في الآية حذفٌ تقديرُه: فكُتبتْ بذلك كلماتُ الله ما نَفِدَتْ، فحُذِفَ لدلالةِ الكلامِ عليه؛ كقولِهِ تعالى: ﴿فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوۡ بِهِۦٓ أَذٗى مِّن رَّأۡسِهِۦ فَفِدۡيَةٞ﴾ [البقرة:١٩٦]؛ أي: فحَلَقَ فعَلَيْه فِدية، فاكتفى بالمُسَبِّبِ ـ وهو الفِدْية ـ عن السَّببِ وهو الحَلْق[1].

قوله: (وقد أغْتَدي والطَّيـرُ في وُكُناتِها) تمامُه:

بمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأوابدِ هَيـكَلِ[2]

قولُه: الاغتداءُ: الغُدوُّ. والوُكْنَةُ: موقعة الطَّير. وانجَردَ في سيره؛ أي: مضى، أي: أن المنجردَ لسرعتِه يقيِّدُ الوحشَ لا يدعُه يبْرحُ، والهيكلُ مِن الخيلِ: الفرَسُ الطَّويلُ الضَّخمُ،

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

(٢) لامرئ القيس في «ديوانه» ص١٩.

و: جئتُ والجيشُ مُصطَفٌّ، وما أشبَهَ ذلكَ منَ الأحوالِ الّتي حُكْمُها حُكمُ الظُّروفِ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: وبحرُها، والضَّميرُ للأرض. فإن قلتَ: لِمَ قيل: ﴿مِن شَجَرَةٍ﴾

وبَيتُ النّصارى يُسمَّى هيكلًا، وقيل: بمُنْجَرِدٍ: قصيرِ الشَّعرِ. والمعنى: أغتَدي في السَّحَرِ للصَّيدِ، والحالُ أنَّ الطَّيرَ بَعدُ مستقرةٌ في أوكارِها.

قوله: (**جئتُ والجيشُ مصطَفٌّ**) أي: جئتُ القومَ والحالُ أنَّ الجيشَ قد اصطَفَّ للقتال. وفي «التَّهذيب»: بحقيقةِ أنّه إذا رجَعَ إلى معنى الظَّرفِ يكون متضمِّنًا للضَّمير؛ أي: جئتُ كائنًا في حالِ اصطفافِ الجيش، وتقديرُ الحالِ الأُولى: أتيتُ بُكْرةً باكرةً، وتقدير الحال الثانية: والجيشُ مصطَفٌّ عندي.

قوله: (**مِنَ الأحوالِ التي حُكْمها حُكْمُ الظرّوف**) أي: الظروف الملغاة.

قال في «المُفصَّل»: شَبَّهَ الحالَ بالمفعولِ من حيثُ أنّها مفعولٌ فيها[1].

قال صاحب «التخمير»: الحال يُشبِه الظَّرفَ مِنْ حَيْثُ إنَّك إذا قلتَ: «جاء زيدٌ راكبًا»، فمعناه: جاء زيد حالَ كونِه راكبًا، فقولك: حال كونِه راكبًا ظرفٌ. وقال: عندي أنّه يجوز أنْ يكون الواو في مثل: «جئتُ والشَّمسُ طالعةٌ» واوَ الظرفِ؛ لاستقامة: جئتُ وقتَ طلوعِ الشَّمسِ، والظَّرفُ والحالُ مشتبهان جدًّا، ولذلك اشتَبها في قولِك: جاءا معًا وذهبا معًا.

قال عليُّ بن عيسى[2]: نَصْبُ «معًا» على الحالِ، كأنه قيل: ذهبا مجتمعَين، ويجوز على الظرف، كأنه قيل: ذَهَبا في وقتِ اجتماعِهما.

قوله: (**ويجوز أن يكون المعنى وبحْرُها**) أي: بكَوْنِ الراجعِ إلى ذي الحال الألفَ واللامَ اللّذينِ أُقيما مقامَ الضَّميرِ المضافِ إليه؛ كقوله: ﴿جَنَّٰتِ عَدۡنٖ مُّفَتَّحَةٗ لَّهُمُ ٱلۡأَبۡوَٰبُ﴾ [ص:٥٠].

فإن قلتَ: على الأوَّل كانتِ الجملةُ حالًا من المستقرِّ في الظَّرف الراجعِ إلى الموصولِ المعنيِّ به الشَّجرة، والمعنى ظاهر، فما المعنى على هذا التقديرِ؛ وهو أن يكونَ ذو الحالِ الأرض؟

---

(١) «المُفصّل» للزمخشري ص٨٩.

(٢) هو الرماني. سبقت ترجمته.

على التَّوحيدِ دُونَ اسمِ الجنسِ الّذي هُو شجرٌ؟ قلتُ: أُريدَ تفصِيلُ الشَّجرِ وتقصِّيها شجرةً شجرةً، حتّى لا يبقى من جنسِ الشّجرِ ولا واحِدِهِ إلّا قد بُرِيَتْ أقلامًا. فإن

قلت: الحالُ في الحقيقة صفةٌ لصاحبها، فيكون المعنى: لو ثَبَت كونُ الأشجارِ المستقرَّةِ في الأرض التي بَحْرُها كالدَّواة يَمُدُّها أبحرٌ سبعةٌ أقلامًا. وهذا أبلغُ لاحتمالِ التّعريفِ في البحر على الأوَّلِ العهدَ، وهو الحِصَّةُ المعلومةُ عند المخاطَبِ فلا يَعُمّ، وإليه أشار بقوله: «جَعَلَ البحرَ الأعظمَ بمنزلة الدَّواةِ» بخلاف الإضافة والنِّسبةِ، فإنّها تَستَغرِقُ جميعَ ما يُنسَب إليها، سواءٌ عَلِمَه المخاطَبُ أم لا. وأيضًا يوجِب أن يَفرِضَ الأبحُرَ الممدودةَ بها خارجةً ممّا هو فيها بخلاف الأوَّلِ.

قوله: (**وتَقصِّيها شجرةً شجرةً**)، **الأساس**: واستقصيتُ الأمرَ وتقصَّيتُه: بَلَغْتُ أَقصاهُ في البحث عنه[1].

قوله: (**ولا واحِدِهِ**) يروى بكسر الدّال والإضافة إلى ضمير الجِنْسِ، ويروى بالتاء وضمِّها، والأول أظهر من حيث اللفظ والمعنى. أما الأول: فإن الاستثناءَ مفرَّغٌ، وقوله: «وقد[2] بُرِيَتْ أقلامًا» حال، والمذكورُ نكرةٌ لا يَصْلُحُ أنْ يكونَ ذا حال ولا المُقَدَّر؛ لأنَّ التقديرَ حينئذٍ لا يبقى من جنسِ الشَّجرِ أفرادٌ ولا واحدةٌ بخلاف الأوَّل، فإنَّ التقدير: لا يبقى من جنس الشَّجر البقيّةُ، ولا من واحِدِ الجنس. وأمّا الثّاني: فإنّ قولَه: «ولا واحدةٌ» جيءٍ به مؤكِّدًا لشمول الماهيَّةِ؛ أي لم تبق مِن هذه الحقيقة بقيَّـة، ولا كذلك الأول لأنّ من نَفْيِ الفرد لا يَلزمُ نَفْيُ بقيَّـةٍ منه، كلُّ هذه الفوائد إنّما تُستفادُ من جعل اسمِ «أَنَّ» موصولًا لا مبهمًا، ثمَّ البيان بالماهيّة وحَمْل أقلامٍ - وهو جَمعٌ - عليه كأنَّ هذا السؤالَ والجوابَ من تَتمَّةِ سؤاله السّابقِ؛ لأنّه سأل عن شيئينِ: عن الشّجرِ أقلَامٌ وعن البحرِ مدادٌ، فأجاب عن الثاني وترك الأَوَّلَ[3].

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ط)، ووردت في (ح) و(ف) بعد الفقرة التي تليها.

(٢) كذا في الأصول الخطية، وهو يوافق نصَّ «الكشاف» من (ط)، لكن الواو غير موجودة في الأصل الخطي من «الكشاف» ولا في المطبوع.

(٣) من قوله: «لأنّ من نَفْي الفرد لا يلزمُ» إلى هنا، سقط من (ح).

قلتَ: الكَلِماتُ جَمعُ قِلّـة، والموضِـعُ مَوضِعُ التّكثيرِ لا التّقليلِ، فهَلا قيـل: كَلِمَ الله؟ قلتُ: معناهُ أنَّ كلماتِه لا تَفي بكِتبَتِها البِحار، فكيفَ بكَلِمِه؟ وعن ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: أنّها نزلتْ جوابًا لليهودِ لمّا قالُـوا: «قد أُوتينا التَّوراةَ وفيها كُلُّ الحِكمةِ»، وقيلَ: إنَّ المُشرِكِينَ قالُوا: **إنَّ هذا ـ يعنُونَ الوحيَ ـ كلامٌ سيَنْفَدُ**، فأعلَمَ الله أنَّ كلامَهُ لا ينفَدُ. وهذه الآيةُ عندَ بعضِهم مدنيّةٌ، وأنَّها نزلتْ بعدَ الهِجرةِ، وقيلَ هيَ مكّيّةٌ، وإنّما أمرَ اليهودُ وَفدَ قريشٍ أن يقُولُوا لرسولِ الله ﷺ: ألستَ تتلُو فيما أُنزِلَ عليك: أنّا قد أُوتِينا التَّوراةَ وفيها عِلمُ كُلِّ شيءٍ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ﴾ لا يُعجِزُه شيءٌ ﴿حَكِيمٌ﴾ لا يَخرُجُ من عِلمِه وحِكمَتِه شيءٌ، **ومثلُه لا تنفَدُ كلِماتُه وحِكَمُه**.

[﴿مَّا خَلْقُكُمْ وَلَا بَعْثُكُمْ إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾ ٢٨]

﴿إِلَّا كَنَفْسٍ وَٰحِدَةٍ﴾ إلّا كخَلْقِها وبَعْثِها؛ أي: سواءٌ في قُدرَتِه القليلُ والكثيرُ، والواحدُ والجَمعُ، لا يتفاوتُ، وذلكَ أنّه إنّما كانتْ تَتفاوَتُ النَّفسُ الواحِدةُ والنُّفوسُ

قوله: (**إنَّ هذا ـ يَعنونَ الوحْيَ ـ كلامٌ سينفَدُ**) فسَّر هذا بالوحي دون القرآنِ؛ لأنَّ الوحيَ غيرُ نافدٍ والقرآنُ نافدٌ عندَه، ومَنْ قال: المُشارُ إليه القرآنُ؛ أراد أنَّ مدلولَه لا يَنفدُ، وهو الكلام النَّفْسيُّ[١].

قوله: (**ومثلُه لا تَنفَدُ كلِماتُه وحِكَمُه**)، «مِثْلُ» هاهنا كناية؛ نحوُ: مِثْلُك لا يَبخلُ، ليس هذا إثبـاتَ مِثْلٍ[٢]، وإنّما المرادُ أنت لا تبخل، فقولـه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ كالتَّعليلِ لإثبات العِلمِ الواسع، كأنَّه قال: لانفادَ لعلمِه الواسع؛ لأنَّ المعلوماتِ إمّا كثيفةٌ تحتاج في إدراكها إلى علم متينٍ، فهو عزيزٌ لا يُعجِزُه شيءٌ عمّا يُريدُه، وإمّا لطيفةٌ يَفتقِرُ لإدراكِها إلى عِلْم دقيق، فهو حَكيمٌ يُدرِكُ بدقيق حكمتِه تلك المعانيَ والجواهرَ اللَّطيفةَ، فتكون الفاصلةُ كالتَّتميم لِما سَبقَ؛ لأنَّ بعض التعليلِ يُجاء به للمبالغة والتَّأكيدِ، ولذلك قالتِ الفقهاء: تَعليلُ الحَكيمِ يفيده تأكيدًا.

---

(١) سقطت هذه الفقرة من (ف).

(٢) سقط لفظ «مثل» من (ح).

الكثيرةُ العددِ؛ أنْ لو شغَلَهُ شأنٌ عن شأنٍ وفعلٌ عن فعل، وقد تعالى عن ذلك. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ يسمَعُ كُلَّ صوتٍ ويُبصِرُ كُلَّ مُبصَرٍ في حالةٍ واحدة، لا يُشغِلُهُ إدراكُ بعضِها عن إدراكِ بعض، **فكذلك الخَلقُ والبعث.**

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِىٓ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ ❁ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَٰطِلُ وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ ٢٩-٣٠]

كُلّ واحدٍ من الشَّمسِ والقَمَرِ يجرِي في فَلَكِه، ويقْطَعُه إلى وقتٍ معلُوم؛ الشَّمسُ

قوله: (**فكذلكَ الخَلقُ والبَعث**) أي: كما أنَّ المعلوماتِ لا يَشغَلُه إدراكُ بعضِها عن إدراكِ بعضٍ، كذلك المخلوقاتُ لا تَتفاوتُ فيما يراد منها مِنَ الإيجادِ والإعدامِ، فلا يَشْغَلُه فِعْلٌ عن فِعْل، فشبَّه المقدوراتِ فيما يراد منها بالمعلوماتِ فيما يُدرَكُ منها.

والظّاهر أنَّ قولَه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعُۢ بَصِيرٌ﴾ تعليلٌ لإثباتِ القُدرةِ الكاملةِ بالعِلْمِ الواسعِ، وأنَّ شيئًا مِنَ المقدوراتِ لا يَشْغَلُه فيما يراد منه عن الآخَرِ؛ لأنّه تعالى عالم بتفاصيلها وجزئيّاتها يَتصرَّفُ فيها كيف شاء، كما يقال: فلان يُجيد تلك الصَّنعَةَ وهو ماهرٌ فيها؛ لأنه عارفٌ بدقائقها ومتمّاتها. والمقصودُ من إيرادِ الوَصْفَين إثباتُ الحَشْرِ والنَّشْرِ؛ لأنّهما عُمْدَتان فيه.

ألا ترى كيف عقَّبَ ذلك بقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ تقريرًا له؛ فدَلَّ بالأوَّلِ على عِظَم قُدْرَته، وبالثّاني على شمول عِلمِه. وإليه الإشارةُ بقوله: «على عِظَمِ قُدرتِه وحكْمتِه» فإنّه نَشْرٌ لقوله: «أيضًا باللَّيلِ والنَّهارِ»، وقوله: «وبإحاطته بجميع أعمال الخَلْقِ»، وذلك أنَّ قولَه: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ عَطْفٌ على ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ﴾، فَدَلَّ بالأوَّلِ على القُدرةِ الكاملة، وبالثَّاني على الحكمةِ البالغة، فقولُه: «وبإحاطته» عطفٌ على «باللَّيلِ والنَّهار»، وقولُه: «وكلُّ ذلك» مبتدأٌ، و«على تقديرٍ وحساب» خبره، والجملةُ معترِضةٌ.

إلى آخرِ السَّنةِ، والقَمَرُ إلى آخرِ الشَّهرِ. وعنِ الحسن: الأَجَلُ المُسمَّى: يومُ القِيامة؛ لأنَّه لا ينقَطِعُ جَريُهُما إلّا حينَئذٍ. دلَّ أيضًا باللَّيلِ والنَّهارِ وتعاقُبِهما وزيادَتِهما ونُقصانِهما وجَرْيِ النَّيِّرَيْنِ في فَلَكَيْهِما ـ كُلُّ ذلكَ على تقديرٍ وحِساب ـ وبإحاطَتِه بجميعِ أعمالِ الخلق: على عِظَمِ قُدرَتِه وحِكمَتِه. فإن قلتَ: يجري لأجَلٍ مُسمًّى، ويجري إلى أجلٍ مُسَمًّى: **أهُو مِن تعاقُبِ الحرْفَين**؟ قلتُ: كلَّا، ولا يَسلُكُ هذهِ الطَّريقةَ إلّا بليدُ الطَّبعِ ضَيِّقُ العَطَن، ولكنّ المعْنيَيْنِ ـ أعني الانتهاءَ والاختصاص ـ كُلُّ واحدٍ منهُما مُلائِمٌ لصحّةِ الغرض؛ لأنّ قولَك: يجري إلى أجلٍ مُسمًّى معناه: يبلُغُه وينتَهِي إليه. وقولُك: يَجري لأجَلٍ مُسَمًّى: تُريدُ يجري لإدراكِ أجَلٍ مُسَمًّى، تجعلُ الجريَ مُختصًّا بإدراكِ

قوله: (**أهو مِن تعاقبِ الحَرفَين**) يعني: جاء في «فاطر»: ﴿يُولِجُ ٱلَّيۡلَ فِي ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِي ٱلَّيۡلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ كُلّٞ يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [فاطر:١٣]، و«إلى» هاهنا، و«اللام» هناك أهما مما يَتعاقبُ كلُّ واحدةٍ منهما مكانَ صاحبَتها مِنْ غيرِ تفرقةٍ؟ أو بينَهما تفاوتٌ؟

وأجاب: أن بينهما بَونًا بعيدًا من حيث الوضع؛ لأنّ أحدَهما للانتهاء والآخَرُ للاختصاص، وكلُّ واحدٍ منهما ملائمٌ لصحَّة الغَرضِ في موضعِهِ الخاصّ.

ويمكن أن يقال: إنَّ الغرضَ منهما الغايةُ، وهو حاصلٌ بهما؛ لأنّ الغاياتِ يَجمعُها معنى انتهاءِ الغايةِ والعِلَّة؛ لأنَّ ﴿يَجۡرِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ معناه: يجري إلى ما ينتهي إليه أجلُه، ويبلغ ما ضَربَ له من الحدِّ، و﴿يَجۡرِي لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [فاطر:١٣] معناه: يجري لإدراك أجلٍ معيَّن سُمّي له.

ولذلك فسَّر القاضي ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ بقوله: إلى منتهى الشَّمسِ إلى آخِرِ السَّنةِ والقمر إلى آخِر الشَّهر(١). كما فَسَّر المصنِّفُ ﴿لِأَجَلٖ مُّسَمّٗى﴾ [فاطر:١٣] بهذا المعنى؛ لأنَّ مآلَ المعنَـيَين إلى واحد.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥١).

أجلٍ مُسمًّى. ألا ترى أنّ جرْيَ الشمسِ مُختصٌّ بآخِرِ السَّنة، وجَريَ القَمَرِ بآخرِ الشَّهر؛ فكِلا المَعنيَيْنِ غيرُ نابٍ به موضِعُه. ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي وصفَ ـ من عجائِبِ قُدرَتِه وحِكمَتِه التي يَعجزُ عنها الأحياءُ القادِرُونَ العالِمون، فكيفَ بالجمادِ الذي يدعُونَه من دُونِ الله ـ إنّما هُو بسببِ أنّه هو ﴿ٱلْحَقُّ﴾ الثابتُ إلهيَّتُه، وأنّ مَن دُونَهُ باطِلُ الإلـٰهيَّةِ ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِيُّ﴾ الشَّأنِ ﴿ٱلْكَبِيرُ﴾ السُّلطانِ. أو: ذلك الّذي أوحى إليك من هذهِ الآياتِ بسببِ بيانِ أنّ الله هُو الحقُّ، وأنّ إلـهًا غيرَه باطِلٌ، وأنَّ الله هُو العَليُّ الكَبيرُ عن أنْ يُشرَكَ به.

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱلْفُلْكَ تَجْرِى فِى ٱلْبَحْرِ بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ لِيُرِيَكُم مِّنْ ءَايَـٰتِهِۦٓ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَأَيَـٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ ٣١]

قوله: ﴿ذَٰلِكَ﴾ الذي وصَفَ مِن عجائب قدرتِه وحِكمتِه) إلى قوله: (إنّما هو بسبب أنّه الحقُّ[1]) يعني: أتى باسم الإشارة بعد إجراء تلك الصفات على الذات المُتميِّزة؛ ليؤذن بأنَّ تلك الصِّفاتِ إنّما تَثبُتُ له لأنّه هو الإلهُ الثَّابتُ الإلـهيّة؛ لِـما تقرَّر أنَّ مَنْ كان إلهًا كان قادرًا خالقًا عالمًا معبودًا رازقًا، فهذه الآيةُ كالفَذْلَكةِ لتلك الآيات من لَدُنْ قوله: ﴿أَلَمْ تَرَوْا۟ أَنَّ ٱللَّهَ سَخَّرَ لَكُم مَّا فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾ وقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ﴾، وكُلٌّ مِنْ فواصِلِها نحو: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْغَنِىُّ ٱلْحَمِيدُ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌۢ بَصِيرٌ﴾، ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾، مُتضمنةٌ لأسرارٍ لا يعلم كُنهَها إلا اللّطيفُ الخبيرُ، وكما أنَّ قولـه: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْحَقُّ﴾ كالمُجْمَلِ لتلك المُفصَّل؛ كذلك قرينتُها، أي: ﴿وَأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ فذلكة تلك الفواصلِ، والله أعلم.

قولـه: (فكيف بالجماد الذي يدعونه) الجارُّ والمجرورُ متعلِّقٌ بمحذوف، وهو العامل في الاستفهام أيضًا؛ أي: فكيف ظنُّكم بالجماد؟ كقولـه تعـالى: ﴿فَمَا ظَنُّكُم بِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [الصافات: ٨٧]. وإنما أدخلَ هذا المعنى في مفهوم ذلك الذي هو المبتدأ؛ لاشتمال خبرِه على قوله: ﴿وَأَنَّ مَا يَدْعُونَ مِن دُونِهِ ٱلْبَـٰطِلُ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «أنه هو الحق».

قُرِئَ: «الفُلُك» بضمِّ اللّام، وكُلُّ «فُعْلٍ» يجوزُ فيه «فُعُلٌ»، كما يجوزُ في كُلِّ «فُعُلٍ»: «فُعْلٌ»، على مذهبِ التّعويضِ. و(**بِنِعِماتِ الله**) بسُكُونِ العَينِ، وعينُ «فِعلاتٍ» يجوزُ فيها الفتحُ والكسرُ والسُّكونُ. ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ بإحسانِه ورحمَتِه ﴿صَبَّارٍ﴾ **على بلائِه** ﴿شَكُورٍ﴾ **لِنَعْمائِه، وهُما صِفَتا المُؤمِن،** ....

قوله: (**قرئ: «الفُلُكُ» بضمِّ اللام**) قال ابنُ جِنّي: وهي قراءة موسى بن الزُّبير، وحكي عن عيسى بن عُمَر أنه قال: ما سُمِعَ «فُعْلٌ» بضمِّ الفاء وسكونِ العين إلا وقد سُمِعَ فيه «فُعُلٌ» بضَمِّ العين[1]. فقد يكون هذا منه أيضًا.

قوله: (**«وبنِعِمات الله»**) قال ابنُ جِنّي: «**بنِعْمات الله**» ساكنة العين، قَرأَها جماعةٌ؛ منهم الأعرجُ[2].

وقال الزَّجّاجُ: ويقرأ: «**بنعْمات الله**» بفتح العين وسكونها، وأكثرُ القرّاءِ: ﴿بِنِعْمَتِ ٱللَّهِ﴾ على الوحدة[3].

قوله: (﴿**صَبَّارٍ**﴾ **على بلائه**)، **الرّاغبُ**: الصَّبورُ: القادرُ على الصَّبرِ، والصَّبّار: [يقال] إذا كان فيه ضَرْبٌ مِنَ التَّكلُّفِ والمجاهدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾[4].

قوله: (**وهما صفتا المؤمن**) يريد: ما وَردَ من قولهم: «إنَّ الإيمانَ نصفان: نصفٌ صبرٌ ونصفٌ شكرٌ»[5]؛ لأنَّ التَّكاليفَ أفعالٌ وتروكٌ، والتُّروكُ: صَبْرٌ عن المألوف، والأفعال: شُكرٌ على المعروف.

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٦٩).

(٢) المصدر السابق (٢: ١٦٩).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٠-٢٠١)، واختار أن الأجود هو بكسر النون وتسكين العين.

(٤) «مفردات القرآن» ص٤٧٤.

(٥) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٢: ١٩٢)، والخرائطي في «فضيلة الشكر» ص١٩ مرفوعًا من حديثِ أنس رَضِيَ الله عنه، ولتمامِ الفائدة انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للحافظ الزيلعي (٤: ٢٣).

فكأنَّه قال: إنَّ في ذلك لآياتٍ لِكُلِّ مُؤمِن.

[﴿ وَإِذَا غَشِيَهُم مَّوْجٌ كَالظُّلَلِ دَعَوُا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا نَجَّاهُمْ إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ ٣٢]

يرتَفِعُ الموجُ ويتراكَبُ، فيعودُ مثلَ الظُّلَل، والظُّلَّةُ: كُلُّ ما أظَلَّكَ من جَبَلٍ أو سحاب أو غيرِهما، وقُرِئَ: (كالظِّلال)، جمعُ ظُلَّةٍ، كقُلَّة وقِلال، ﴿فَمِنْهُم مُّقْتَصِدٌ﴾ مُتَوسِّطٌ في الكُفرِ والظُّلم، خفَّضَ من غُلَوائِه، وانزَجَرَ بعضَ الانْزِجار. أو: مقتَصِدٌ في الإخلاصِ الّذي كانَ عليهِ في البحر، يعني أنّ ذلكَ الإخلاصَ الحادثَ عندَ الخوف، لا يبقى لأحدٍ قطُّ، والمُقتَصِدُ قليلٌ نادِر. **وقيل: مُؤمنٌ قد ثبتَ على ما عاهَدَ عليهِ الله في البحرِ.**

وروى الزَّجَّاجُ، عن قتادة: أَحَبُّ العِبادِ إلى الله تعالى مَن إذا أُعطي شَكَر، وإذا ابتُلي صَبرَ[(١)].

قوله: (**فكأنه قال: إنَّ في ذلك لآياتٍ لكلِّ مؤمنٍ**) فهو من الكنايةِ المطلوبِ بها نفسُ الموصوفِ؛ نحو: الإنسان حيٌّ مستوي القامة، عريضُ الأظفار.

قوله: (**مِن غُلَوائه**)، **الأساس**: هو منِّي بغلْوَةِ سَهمٍ، وتقول: خَفِّضْ مِنْ غُلَوائك، وفَعل ذلك في غُلَواءِ شَبابِه.

المغرب: يقال: غَلا بسهمه غَلْوًا وغالَى به غِلاءً: إذا رمى به أبعدَ ما قَدِرَ عليه[(٢)].

قوله: (**وقيل: مؤمنٌ قد ثبتَ على ما عاهدَ عليه الله في البحر**): يريد أنَّ قوله تعالى: ﴿فَمِنْهُم﴾ للتَّفصيلِ، فلا بُدَّ من النَّظَرِ إلى قِسْم آخَرَ غيرِ المقتصد، فإذا جعل ذلك ما دَلَّ عليه ﴿وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا﴾ قيل: فمنهم مقتصدٌ في الكفر ومنهم جاحِد، وإذا نُظَر إلى مُخْلِصين قيل: فمنهم مُقْتصدٌ في الإخلاص ومنهم جاحِد.

فالحاصلُ أنَّ المراد بالمقتصد الكافرُ باعتبارَين: إمّا متوسط في الظلم والكفرأو متوسط

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠١).

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١١).

والخَتْرُ: أشدُّ الغدر. ومنهُ قولُهم: إنّك لا تَمُدُّ لنا شِبرًا من غدرٍ إلّا مدَدْنا لكَ باعًا من خَتْرٍ، قالَ:

وإنَّكَ لـو رَأَيْتَ أبـا عُمَيْرٍ مَلأتَ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرٍ وخَتْرِ

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱتَّقُواْ رَبَّكُمْ وَٱخْشَوْاْ يَوْمًا لَّا يَجْزِى وَالِدٌ عَن وَلَدِهِۦ وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔاۚ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ ﴾ ٣٣]

﴿لَّا يَجْزِى﴾ لا يقضِي عنهُ شيئًا، ومنهُ قيل للمُتقاضِي: المُتجازِي، وفي الحديثِ في جَذَعةِ ابنِ نِيار: «تجزِي عنكَ ولا تَجزِي عنْ أحدٍ بعدَك»، وقُرِئَ: (لا يُجزِئ)؛ لا يُغني. يُقال: أجزأتُ عنكَ مَجزَأَ فُلان. والمعنى: لا يُجزي فيه، فحُذِفَ. ﴿ٱلْغَرُورُ﴾ الشَّيطان. وقيل: الدُّنيا، وقيل: تمنِّيكُم في المعصِيةِ المغفِرةَ. وعن سعيدِ بنِ جُبيرٍ رَضِيَ الله عنه: الغِرَّةُ بالله: أن يتمادى الرَّجُلُ في المعصيةِ، ويتمنّى على الله المغفرة. وقيل: ذِكرُكَ

في الإخلاص الذي كان عليه في البحر.

وقيل: المقتصد: المؤمِنُ الثّابتُ على ما عاهد الله عليه في البحر.

قوله: (وإنَّكَ لو رأيتَ أبا عُـمَير، مَلأتَ يَدَيْكَ مِنْ غَدْرٍ وَخَتْرِ)[1]، وهو عبارةٌ عن حُصولِهِ بالغادِرِ المبالِغِ في غَدْرِه، وبمَنْ كلُّه غَدْرٌ؛ كقولك: هذا ما حَصَّلَتْ يَداك. وقيل: من عَدَّ خَصائلَ أحدٍ بأصابعِ يَدَيه، يقبض بكلِّ خصلة أُصبَعةً من أصابعِها، فإذا بلغ العَشْرَ قَبَضَ على أصـابع يَدَيه أجمعَ. يعني أنـه عَدَّ في أبي عُميرٍ عَشْرًا من الأخلاق الذَّميمة، وهو متكلِّف.

قوله: (في جَذَعةِ ابنِ نِيارٍ[2]) تقدم في «البقرة» حديثُه بتمامِه.

---

(١) البيت لعمرو بن مَعْدِيْ كَرِبْ. انظر: «الأغاني» (١٥: ٢٠٣).
(٢) هو أبو بردة بن نيار، واسمه: هانئ.

لحَسَناتِك ونسيانُك لسيِّئاتِك غِرَّةٌ. وقُرِئ بضمّ الغَينِ، وهُو مصدرُ غَرَّهُ غُرورًا، وجُعِلَ الغُرورُ غارًّا، كما قيل: جَدَّ جِدُّه. أو: أُريدَ زينةُ الدُّنيا لأنّها غَرور. فإن قلتَ: قولُه: ﴿وَلَا مَوْلُودٌ هُوَ جَازٍ عَن وَالِدِهِۦ شَيْـًٔا﴾ واردٌ على طريقٍ من التَّوكيدِ لم يَردْ عليهِ ما هُو معطوفٌ عليه. قلتُ: الأمرُ كذلك؛ لأنّ الجُملةَ الاسميّةَ آكَدُ من الفِعليّة، وقد

قوله: (وقرئ بضمِّ الغَيْن) قال ابن جِنِّي: وهي قراءة سماك بن حرب، والغَرورُ: الاغْترارُ؛ أي: لا يَغرنّـكم اغتِرارُكم وتَمادي السَّلامةِ بكم[١].

الراغب: يقال: غَرَرْتُ فلانًا: أصبْتُ غِرَّتَه ونِلْتُ منه ما أريده، فالغِرَّةُ: غفلة في اليَقظة، والغِرارُ: غَفْلةٌ مع غَفوة، وأَصلُ ذلك من الغُرِّ، وهو الأثرُ الظّاهرُ من الشيء، ومنه غُرَّةُ الفَرَسِ، وغرُّ الثَّوب: أثَـرُ كَسْرِهِ، وقيل: اطْوِهِ على غَرِّه[٢]، وغَرَّه كذا غُرورًا، كأنّما طواه على غَـرِّه، والغَرورُ: كُلُّ ما يَغُرُّ الإنسانَ مِنْ مالٍ وجاهٍ وشهواتٍ وشيطانٍ، وقـد فُسِّرَ بالشَّيطانِ لأنّه أَخْبثُ الغارِّين[٣].

قولـه: (واردٌ على طريقٍ من التَّوكيدِ لم يَـرِدْ عليه ما هو معطوفٌ عـليه) قال صاحب «التقريب»: لكون الجملةِ اسميَّـةً، ولفظ ﴿هُوَ﴾ و﴿مَوْلُودٌ﴾ والتصريح بلفظ ﴿شَيْـًٔا﴾ فيه ولفظ ﴿جَازٍ﴾ مع أن قوله: هو يجزي لا يخرجها عن الاسميَّـةِ، وأنَّ العُمومَ في ﴿مَوْلُودٌ﴾ بملاصَقةِ النَّفي[٤] وفي ﴿وَالِدٌ﴾ بسياق النَّفي، وأنَّ الثّاني مسبوق بـ«ما» وهو عـدمُ إغناءِ الوالـدِ عن ولدِه، وأنه كان مكررًا، إذ ربما يفهم العقل من الأول الإقناط، ويقيس عليه

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٧٢).

(٢) قال ابن جني في «المحتسب» (٢: ١٧٢): وحَدَّثني بعضُ أصحابنا قال: دفعَ البَزّازُ إلى رُؤبَةَ - يعني ابن العجّاج - ثوبًا منشورًا لينظرُ إليه، فردّه وقال له: اطوِهِ على غَرِّه، أي: أعِدْهُ إلى مطواه، وقال:

أُنُسٌ غرائرُ ما هَمَمْنَ بريبةٍ ... كظباءِ مكّةَ صيدُهنَّ حرامُ

انتهى.

(٣) «مفردات القرآن» ص٦٠٣.

(٤) في النسخة «ف»: البَغي. وهو تصحيف.

انضمَّ إلى ذلك قولُه: ﴿هُوَ﴾ وقولُه: ﴿مَوْلُودٌ﴾، والسَّببُ في مجيئِه على هذا السَّنَن: أنّ الخِطابَ للمُؤمِنينَ وعِلْيتِهم؛ ....

عكسه بجامع عدم إغناء الغير عن الغير، فيَرِدُ الثَّاني كأنَّه مفهومٌ مرَّتين، وانفرادُ الثّاني بتأكيدٍ أو بالسَّلامةِ عن مخالَفتين للأصلِ أو عن ممتنع؛ لأنَّ لفظَ ﴿شَيْـًٔا﴾ إن لم يُضْمَرْ في الأوَّلِ لَزِمَ الأمرُ الأوَّلُ، وإنْ أُضْمِرَ بقرينةٍ لزم الثَّاني؛ لأنَّ الإضمارَ خِلافُ الأصلِ، وتأخير الدّال عليه أيضًا خلافُ الأصل، وإن أُضْمِرَ بلا قَرينةٍ لَزِمَ الثَّالثُ.

وقلت: إذا لم يضمر كان آكد؛ لأنَّه حينئذٍ مِنْ بابِ: فلانٌ يعطي ويَمنعُ؛ أي: لا يَصْدُرُ من الوالد حقيقةُ الإجزاءِ عن المولودِ، على أنَّ المعنى على الإضمار بقرينةِ الآتي وقوله تعالى: ﴿يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْـًٔا﴾ [البقرة: ٤٨].

وقوله[١]: «لزم مخالفةُ الأَصْلِ»، فيقال: مخالفةُ الأصلِ وسلوكُ العُدولِ عن مقتضى الظّاهرِ دَأْبُ المؤخرين من البُلَغاءِ، فإنَّهم إذا ظَفِروا بذلك لم يُعرِّجوا إلى ما سِواهُ، ألا ترى إلى قول عُرْوةَ:

عَجبتُ لهم إذ يَقتلونَ نُفوسَهم ومقتلُهم عند الوغى كانَ أعذَرا[٢]

أي: نفوسهم عند السِّلْم. وقول الآخر:

نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عندَكَ راضٍ والرّأيُ مُختلِفُ[٣]

وكم ترى لهما نظائر وشواهد في التنزيل.

قوله: (وعِلْيتِهم) الأساس: وهو من عِلْيَةِ النّاسِ، جمعُ عَليّ.

---

(١) أي: قول صاحب «التقريب».
(٢) سبق تخريجه.
(٣) لعمرو بن امرئ القيس الأنصاري، كما في «خزانة الأدب» (٤: ٢٧٥)، وعزاه سيبويه في «الكتاب» (١: ٧٥) لقيس بن الخطيم، والأولُ هو الأشْبَه بالصواب.

قُبِضَ آباؤُهُم على الكُفرِ وعلى الدِّينِ الجاهليِّ، **فأُرِيدَ حسْمُ أطماعِهِم** وأطماعِ النّاس فيهم: أن ينفَعُوا آباءَهُم في الآخرة، وأن يشفَعُوا لهُم، وأن يُغنُوا عنهُم من الله شيئًا؛ فلذلك جِيءَ به على الطَّرِيقِ الآكَدِ. ومعنى التّوكيدِ في لفظِ المولُود: أنّ الواحدَ منهُم لو شفعَ للأبِ الأدنى الّذي وُلِدَ منه، لم تُقبَلْ شفاعَتُه، فضلًا أن يشفَعَ لمن فوقَهُ من أجدادِه؛ **لأنَّ الوَلَدَ يقَعُ على الوَلَدِ ووَلَدِ الوَلَد**؛ بخلافِ المولُودِ فإنّه لمن وُلِدَ منك.

قولـه: (**قُبِضَ آباؤُهم عـلى الكُفرِ...، فأُريـدَ حَسمُ أطماعِهم**)، **الانتصـاف**: هذا الجواب يَتوقَّفُ على أنَّ الخطابَ للموجودِين حينئذٍ، والصَّحيحُ أنَّه عامٌّ لهم ولكلِّ مَنْ ينطلقُ عليه اسمُ النَّاسِ، والجوابُ الصَّحيحُ: أنَّ الله أوجبَ على الأبناءِ برَّ الآباءِ، وقرنَ النَّهي عن عقوقهما بالشِّركِ، وأوجبَ على الولدِ كفايةَ أبيه، فقطَعَ هاهنا وَهْمَ الوالدِ عن أنْ ينفعَه وَلدُه في الآخرة كما كان في الدُّنيا، فلما كان جزاءُ الولدِ عن الوالد مظنَّـةَ الوقوعِ مطلوبًا في الدنيا كان حَقِيقًا بتأكيد النفي[1].

وقال الإمام: الابنُ مِنْ شأنِه أن يكون جازيًا عن والدِه لما له عليه من الحقوق، والوالد يجزي لما فيه من الشَّفقةِ، وليس الثَّاني كالأَوَّلِ[2].

قوله: (**لأنَّ الولدَ يقعُ على الولدِ وولدِ الولدِ**): قال الإمامُ الرّافعيُّ في «الشَّرح الكبيرِ»: إذا قال القائل: وقَفتُ هذا على أولادي هل يدخلُ فيه أولادُ الأولادِ؟ فيه وجهان؛ أصحُّهما: لا؛ لأنَّ الولَد يقع حقيقة على ولد الصُّلْب.

ألا تـرى إلى أنه لا يَنتظمُ أن يُقـال: ليس هذا ولدُه وإنَّما هو وَلدُ وَلَدِه. والثّاني: نعم؛ لقوله تعالى: ﴿ يَبَنِيٓ ءَادَمَ ﴾ [الأعراف:٢٦][3].

قال صاحب «المغرب»: يقال للصغير: مَوْلودٌ، وإن كان الكبيرُ مولودًا أيضًـا لقُربِ

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٠٤).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٤٣).

(٣) «الشرح الكبير» للرافعي (١١: ٥١).

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا ۖ وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌۢ ﴾ ٣٤]

رُوِيَ: أنّ رجُلًا من مُحارِبٍ وهو الحارث بنُ عمرِو بنِ حارثةَ أتى رسولَ الله ﷺ فقال: «يا رسولَ الله، أخبِرني عنِ السّاعةِ متَى قيامُها؟ وإنّي قد ألقيتُ حياتِي في الأرضِ وقدْ أبطأَتْ عنَّا السماءُ، فمتَى تُمطِرُ؟ وأخبرني عنِ امرأتِي **فقدْ اشتملتْ ما في بطنِها**، أذكرٌ أمْ أنثى؟ وإنّي علِمْتُ ما عَمِلْتُ أمسِ، فما أعملُ غدًا؟ وهذا مولدِي قد عرفتُه، فأينَ أموتُ؟ فنزلَتْ». وعن النبيّ ﷺ: «مفاتحُ الغيبِ خمسٌ» وتَلا هذهِ الآيةَ. وعنِ ابنِ عباسٍ رَضِيَ الله عنهُما: من ادَّعى علمَ هذهِ الخمسةِ فقدْ كَذَب، **إيّاكُم والكَهانةَ**؛

عهده من الوِلادة، كما يقال: لَبَنٌ حليبٌ، ورُطَبٌ جنيٌّ: للطريّ منهما(١).

قوله: (**فقد اشتملتْ ما في بطنها**)، **الجوهري**: والشَّمَل بالتحريك: مصدر قولك: شَمِلَتْ ناقتُنا لِقاحًا من فَحْلِ فلانٍ، تَشمَلُ شَمَلًا: إذا لَقِحَتْ.

الأساس: شَمِلَهم الخير شُمولًا، وأنا مشمولٌ بنعمةِ الله، ويُروى: اشتَمَلت على ما في بطنها. **الأساس**: واشْتَمَلَ به الشَّمْلةَ، والرَّحِمُ مُشتمِلةٌ على الوَلَدِ.

قوله: (**إيَّاكم والكهانةَ**)(٢)، **ابنُ الأثير**: الكاهن الذي يتعاطى الخبَر عن الكائنات في مستقبَل الزَّمانِ ويدَّعي معرفةَ الأسرارِ(٣).

قالَ الزَّجّاجُ: فمَنِ ادَّعى أنَّه يعلم شيئًا مِنْ هذه فقد كَفَرَ بالقرآنِ العظيمِ؛ لأنَّه خالفه(٤).

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٣٧٠).

(٢) لم أجده بهذا اللفظِ مسندًا عن ابن عباس. لكن قد ذكر الإمام السيوطي من طريق الخطيب البغدادي عن ميمون بن مهران قال: قلتُ لابن عباسٍ: أوصِني، قال: أوصيك بتقوى الله، وإيَّاك وعلمَ النجوم فإنه يدعو إلى الكهانة. انتهى من «الدر المنثور» (٣: ٣٣٠).

(٣) «النهاية في غريب الحديث» (٤: ١٨٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٢).

....

ولقد روينا عن البخاريِّ ومسلم والتِّرمذيِّ، عن مَسْروقٍ، عن عائشةَ رضي الله عنها أنَّها قالت له: من حدَّثك أنَّه يعلم ما في غد فقد كَذَبَ، ثم قرأت: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا﴾[(١)].

قوله: ﴿عِندَهُۥ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أيَّانُ مُرساها ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾ في إبّانه) مُؤذِنٌ بأن «يُنزِّل» عطفٌ على الظَّرفِ مع فاعله.

قال أبو البقاء: هذا يدل على قوّة شبهِ الظَّرفِ بالفعلِ؛ لأنه عَطَفَ «يُنزِّل» على «عنده»[(٢)].

قال صاحب «الكشف»: جاء بالظرف وما ارتفع به، ثم قال: ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلْغَيْثَ﴾، فعَطَفَ الجملةَ على الجملةِ، ومثلُه: ﴿نُّسْقِيكُم مِّمَّا فِى بُطُونِهَا وَلَكُمْ فِيهَا مَنَٰفِعُ﴾ [المؤمنون:٢١]، فصدَّر بالفعل والفاعل، ثم عَطَفَ بالظَّرفِ وما ارتفع به[(٣)].

قال الحماسي:

نُقاسمهم أسيافَنا شَرَّ قِسْمةٍ ... ففينا غَواشيها وفيهم صدورها[(٤)]

فصدَّر بالفعل والفاعل، ثم أتى بالظَّرفِ وما ارتَفَع به.

ويجوز أن يكون التَّقديرُ: وأنْ يُنزِّلَ الغيثَ؛ أي: عنده عِلْمُ السَّاعةِ وإنزالُ الغيثِ، فحَذَفَ «أَنْ» كقوله: أَحْضُرُ الوغى. تَمَّ كلامُه. وكذلك قولُه: ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِى ٱلْأَرْحَامِ﴾ عَطْفٌ عليه.

وأمَّا قولُه: ﴿وَمَا تَدْرِى نَفْسٌ مَّاذَا تَكْسِبُ غَدًا وَمَا تَدْرِى نَفْسٌۢ بِأَىِّ أَرْضٍ تَمُوتُ﴾ فمعطوفان على الجَرِّ مِنْ حيث المعنى بأنْ يَجعلَ المنفيَّ مثبتًا، وأنْ يُقالَ: يَعلَمُ ماذا تكسب كُلُّ نفسٍ

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٥)، ومسلم (١٧٧٠)، والترمذي (٣٠٦٨).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٦).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٦٠).

(٤) البيت لجعفر بن عُلبة الحارثي. انظر: «شرح ديوان الحماسة» للمرزوقي (١: ٤٠).

....

غدًا، ويَعلمُ أنَّ كُلَّ نفسٍ بأي أرضٍ تموت ومثلُه جائزٌ في الكلام إذا رُوعِيَت نُكتُه، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿أَتْلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمْ عَلَيْكُمْ أَلَّا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الأنعام:١٥١] الآيات.

قال المصنِّفُ: لـمَّا وَردت هذه الأوامرُ مع النَّواهي وتقدَّمهُنَّ فِعلُ التَّحريم واشتَرَكْنَ في الدُّخولِ تحت حُكْمِه، عُلِمَ أنَّ التَّحريمَ راجعٌ إلى أضْدَادِها، وهي الإساءةُ إلى الوالدَين، وبَخْسُ الكيل، وتَرْكُ العَدْلِ.

فإن قلتَ: كيف التَّوفيقُ بين هذه الآيـة وبين تفسيرِها عن سَيِّدِ المرسلِين ﷺ، على ما روينا في «صحيح البخاريِّ»، عن ابن عمر، أنَّ رسولَ الله ﷺ قال: «مفاتيحُ الغَيْبِ خَمْسٌ» ثم قرأ: ﴿إِنَّ اللَّهَ عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ وَيُنَزِّلُ الْغَيْثَ﴾[1] الآية.

وفي روايةٍ: «مفاتيح الغيبِ خَمْسٌ لا يعلمُها إلا الله: لا يَعلمُ أحد ما يكونُ في غدٍ إلا الله، ولا يَعلمُ أَحدٌ ما يكون في الأرحامِ إلا الله، وما تَعلمُ نفسٌ ماذا تَـكْسِبُ غدًا، ولا تدري نفس بأيِّ أرضٍ تموتُ، وما تدري نفسٌ متى يجيء المطر»[2] وما وردَ في الحديثِ المشهورِ في: «خمسٌ لا يعلمهنَّ إلّا الله»، فإنّه صلواتُ الله عليه أدخلَ كلّهن في علمِ الغيب على[3] سبيلِ الحصرِ، فأين أداةُ الحصرِ، وإذا عطفَ «يُنزِّل» على الظرف خرج عن أنْ يَكونَ مِنْ جملةِ العلوم فضلًا عن أنْ يَكونَ مِنْ عِلْمِ الغَيبِ؟

قلت ـ وبالله التوفيق ـ: أما دلالة التركيب على الحصر فقد مرَّ غيْرَ مرَّةٍ عن المصنِّف أنَّ اسمَ الله الجامعَ إذا وقعَ مسنَدًا إليه ثم يبنى عليه الخبر على إرادةٍ تُقَوِّي الحُكْمَ أفاد تخصيصًا البتَّـة. وهذا المقامُ ممّا يجب أن يُحتَجَّ به على صِحَّةِ مذهبِه، وإنَّما خولف بين ﴿عِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ﴾ وبين ﴿وَيَعْلَمُ مَا فِي الْأَرْحَامِ﴾ ليدلَّ في الأَوَّلِ على مزيد الاختصاص وفي الثّاني على الاستمرار بحسب تجدُّدِ المتعلِّقات مع الاختصاص.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٦٩٧).

(٣) اضطرب هذا الموضع في (ح) اضطرابًا ملحوظًا، فكان التعويل على (ط) و(ف).

فإنّ الكَهانةَ تدعُو إلى الشِّركِ، والشِّركُ وأهلُه في النّار. وعنِ المنصُورِ أنّه أهَمَّهُ معرِفةُ مُدَّةِ عُمُرِه، فرأى في منامِه كأنّ خيالًا أخرجَ يدَهُ من البَحْرِ وأشارَ إليه بالأصابعِ الخَمْس، فاستفتى العُلماءَ في ذلك، فتأوَّلُوها بخمسِ سِنينَ، وبخمسةِ أشهُرٍ، وبغَيرِ ذلك، حتّى قالَ أبو حنيفةَ رحِمَهُ الله: تأوِيلُها أنّ مفاتِحَ الغيبِ خمسٌ لا يعلَمُها إلّا الله، وأنّ ما طَلَبْتَ معرِفتَه لا سَبيلَ لك إليه. ﴿عِندَهُۥ عِلۡمُ ٱلسَّاعَةِ﴾ أيّان مُرساها ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ في إبّانِهِ من غَيرِ تقديمٍ ولا تأخير، وفي بلدٍ لا يتجاوَزُه به ﴿وَيَعۡلَمُ مَا فِي ٱلۡأَرۡحَامِۖ﴾ أذكَرٌ أم أُنثى، أتامٌّ أم ناقِصٌ، وكذلك ما سِوى ذلك من الأحوالِ ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ﴾ برّةٌ أو

وأمّا دلالةُ ﴿وَيُنَزِّلُ ٱلۡغَيۡثَ﴾ على عِلْمِ الغَيبِ، فمِنْ حيثُ دلالةُ المقدورِ المُحْكَمِ المُتيقَّنِ على العِلْمِ الشّاملِ، هذا على تقديرِ أنْ يُعطَفَ «يُنَزِّل» على الظَّرْفِ، وأمّا إذا عطف على ﴿ٱلسَّاعَةِ﴾ المضافِ إليها، فيكون «يعلم» وما عُطِفَ عليه مَسُوْقًا على المضاف والمضاف إليه، يعني: عنده عِلْمُ السّاعةِ وإنزال الغيثِ، وعنده عِلْمُ ما في الأرحام وعِلْمُ ماذا تكسب كُلُّ نفسٍ غدًا. هذا على تقدير حذف «أن» كما مَرَّ، فإفادة الحصر إذن من تقديم الخبر على المبتدأ.

فإن قلت: ما تلك النُّكتةُ التي دَعَتْ إلى العدول عن المُثْبتِ إلى المَنْفِيِّ في قوله: ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسٞ﴾؟

قلت: هي أنَّ في نفي الدِّرايةِ المخصوصة وتكريرها واختصاصها بالذِّكْرِ دون العِلْمِ لِـما فيها من معنى الحِيلةِ والخِداعِ، وفي تكريرِ النَّفْسِ وتنكيرها وإيقاعها في سياق النَّفيِ وتخصيصِ ما هو من خويصّةِ كُلِّ نَفْسٍ الدلالةَ على أنَّ النَّفْسَ إنْ لم تَعرفْ ما يُلْصَقُ بها ويَختَصُّ بها وإن أَعْمَلَت حِيلَتَها، ولا شيءَ أَخَصُّ بالإنسان من كَسْبِهِ[1] وعاقبتِه، فإذا لم يكن له طريق إلى معرفتها كان من معرفةِ ما عَداهما أَبعدُ، أعني: من معرفة وقتِ السّاعةِ، وإبَّانِ إنزالِ الغيث، ومعرفةِ ما في الأرحام.

قوله: (في إبّانه) الجوهري: إبّان الشيء ـ بالكسر والتَّشديد ـ: وقته.

---

(١) في (ط): «نفسه».

فاجِرةٌ ﴿مَّاذَا تَكۡسِبُ غَدٗاۖ﴾ من خيرٍ أو شرٍّ، ورُبَّما كانتْ عازمةً على خيرٍ فعملتْ شرًّا. وعازِمةً على شرٍّ فعَمِلتْ خيرًا ﴿وَمَا تَدۡرِي نَفۡسُۢ﴾ أينَ تَمُوتُ، ورُبَّما أقامتْ بأرضٍ وضَربتْ أوتادَها وقالتْ: لا أبرَحُها **وأُقبَرُ فيها**، فتَرمي بها **مَرامِي** القدرِ حتّى تموتَ في مكانٍ لم يخطُرْ ببالِها، ولا حَدَّثَتْها به ظُنُونُها. ورُوِيَ أنّ مَلَكَ الموتِ مرَّ على سُليمانَ فجعل ينظُرُ إلى رجُلٍ من جُلَسائِه يُديمُ النَّظَرَ إليه، فقال الرَّجُلُ: مَن هذا؟ قال: مَلَكُ الموت، فقال: كأنَّـه يُريدُني؟ وسأَلَ سُليمانَ أن يَحمِلَهُ على الرِّيـح، ويُلقِيهِ ببلادِ الهِنْدِ، فَفَعل، ثُمَّ قالَ مَلَكُ الموتِ لسُلَيمانَ: كان دوامُ نظري إليه تعجُّبًا منه؛ لأنّي أُمِرتُ أن أَقْبِضَ رُوحَهُ بالهِندِ وهُو عِندَك. وجَعَلَ العِلْمَ لله والدِّرايةَ للعبد؛ لِما في **الدِّرايةِ من معنى الخَتْلِ** والحِيلةِ. والمعنى: أنَّها لا تعرِفُ وإنْ أعمَلَتْ حِيَلَها ما يَلْصَقُ بها ويَخْتَصُّ **ولا يتخطَّاها**، ولا شيءَ أخصُّ بالإنسانِ من كَسْبِهِ وعاقِبَتِه، فإذا لم يكُنْ له طريقٌ إلى معرِفَتِها، كان من معرفةِ ما عداهُما أبعدَ. وقرِئ: (بأيَّةِ أرضٍ). **وشبَّه سيبَوَيهِ تأنيثَ (أيٍّ) بتأنيثِ «كُلٍّ» في قولِهِم: كُلَّتُهُنَّ.**

قوله: (**أو أقبرُ فيها**) أي: إلى أن أُقْبَرَ فيها، ويروى: «وأقبر فيها» بالواو.

قوله: (**مَرامِي**) جمع مِرْماة، وهي السِّهام.

المغرب: المِرْماة: سَهْمُ الهدفِ(١).

قوله: (**من معنى الخَتْلِ**)، **الجوهريُّ**: خَتَلَهُ وخاتَلَهُ؛ أي: خادَعَه.

المُطَرِّزي: المُداراة: المُلاطفةُ والمُلايَنَةُ، وأصلُها المُخايلةُ، من: دَريتُ الصَّيدَ وأَدْرَيتُه: إذا خَتَلتُهُ، ومنه الدِّرايةُ، وهي العلم مع تكلُّفٍ وحِيلةٍ، ولهذا لم يُجيزوا اسم الدّاري على الله سبحانه وتعالى.

قوله: (**ولا يتخطاها**)، **الأساس**: أخطأَ المطرُ الأرضَ: لم يُصِبْها، وتخاطَأَتْه النَّبْلُ: تجاوَزَتْه.

قوله: (**وشبه سيبويه تأنيث «أيّ» بتأنيث «كل» في قولهم: كُلَّتُهُنّ**)، لأن «أيّاً» اسمٌ

---

(١) «المُغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٤٩).

عن رسول الله ﷺ: «مَن قرأ سُورَة لُقمانَ كانَ له لقمانُ رفيقًا يومَ القيامةِ وأُعطيَ مِنَ الحسناتِ عشْرًا عشْرًا بعَدَدِ مَنْ عَمِلَ بالمعرُوفِ ونهَى عنِ المُنكَر».

مبهمٌ لازمةُ الإضافة، كالكل، فإذا جيء بالتاء فحقُّها أن تنقطع عن الإضافة، لئلا يتصل من المضاف والمضاف إليه، كقول بعضهم: أيةً سلكوا، فشبهت بقولهم: كُلتهن، وجمعت بين الإضافة والتاء[1].

تـمَّتِ السُّورةُ، والحمد لله وحدَه.

* * *

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

سورة السجدة

مكيّة، وهي ثلاثون آية، وقيل: تسع وعشرون

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ لَا رَيۡبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ * أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُۚ بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ لِتُنذِرَ قَوۡمًا مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٍ مِّن قَبۡلِكَ لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ ١-٣]

﴿الٓمٓ﴾ على أنَّها اسمُ السُّورةِ مبتدأٌ خبرُه ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾، وإن جعلتَها تَعدِيدًا للحُروفِ ارتَفَعَ ﴿تَنزِيلُ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ بأنَّه خبرُ مُبتدإٍ محذُوف: أو هُو مُبتدأٌ خبرُه ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ والوَجْهُ أنْ يرتَفِعَ بالابتداء، وخبرُه ﴿مِن رَّبِّ ٱلۡعَٰلَمِينَ﴾ و﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ اعتِراضٌ لا محلَّ له. والضَّميرُ في ﴿فِيهِ﴾ راجعٌ إلى مضمونِ الجُملةِ، كأنَّه قيل: لا ريبَ في ذلك، أي في كَونـهِ مُنَزَّلًا مِن ربِّ العالَمِينَ، **ويَشْهَدُ لوَجَاهَتِهِ** قولُـه: ﴿أَمۡ

سورة السجدة

مكية، وهي ثلاثون آية، وقيل: تسع وعشرون آية[١]

بسم الله الرحمن الرحيم

قولـه: (ويَشهدُ لِوَجاهتِـه)، الأساس: رجلٌ وجيهٌ بيِّنُ الوَجاهة، وله جاهٌ وحُرمَة؛ أي: يؤيِّد أنَّ الوَجْهَ في الإعراب هذا الأخير تَعقيبُه بقولِه: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾، وبقوله: ﴿بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾.

---

(١) قوله: «وقيل: تسع وعشرون آية» سقط من (ط).

﴿يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ لأنَّ قولَهم: هذا مُفترًى، إنكارٌ لأَنْ يَكُونَ من ربِّ العالَمين، وكذلك قولُه: ﴿بَلْ هُوَ ٱلْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ وما فيه من تقريرِ أنّه من الله، **وهذا أُسلوبٌ صحيحٌ مُحكَم**: أثبَتَ أوّلًا أنّ تنزيلَهُ من ربِّ العالمين، وأنّ ذلك ما لا ريبَ فيه، ثمّ أضربَ عن ذلك إلى قولِه: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾ لأنَّ ﴿أَمْ﴾ هي المُنقَطِعةُ الكائنةُ بمعنى (بل) والهمزة، إنكارًا لقولِهم وتعجيبًا منه لظُهُورِ أمرِه في عجزِ بُلَغائِهم عن مِثلِ ثلاثِ آياتٍ منه، ثُمَّ أضربَ عنِ الإنكارِ إلى إثباتِ أنَّه الحقُّ من ربِّك. ونظيرُه أن يُعَلِّلَ العالِمُ في المسألةِ بعلّةٍ صحيحةٍ جامِعة، قد احترزَ فيها أنواعَ الاحتراز، كقولِ المُتكلِّمين: **النَّظَرُ أوّلُ الأفعالِ الواجبةِ** على الإطلاقِ الّتي لا يَعرى من وُجُوبِها مُكَلَّف، ثُمّ يُعترَضُ

قوله: (**وهذا أسلوبٌ صَحيحٌ مُحكَم**)؛ لحصول التَّرقِّي في كونه ﴿مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾. أما الجملةُ الأولى: فبالتَّصريح وتوكيدُها بالجملة المُعترِضة، وأمّا الثانيةُ: فلأنَّ الإنكارَ البليغَ والإضرابَ عن الأوَّل يدلُّ على أنّهم قد أظهروا أمرًا غريبًا يجب أن يُقضى منه العجب، وهو أنَّ أقلَّ سورةٍ منه إذا كان معجوزًا عنه؛ فكيف يُقال لمثلِهِ: إنه مفترًى، ولهذا قال: «تعجيبًا منه لظهور أمرِه». وأما الثالثة فلتصريح ﴿بَلْ﴾ وتعريفِ ﴿ٱلْحَقُّ﴾ الذي هو الخبرُ بلام الجنسِ، وتخصيصُ لفظِ ﴿ٱلْحَقُّ﴾.

وأمّا التخصيصُ بعد التَّعميم؛ أعني: ﴿رَّبِّكَ﴾ و﴿رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ﴾ فللتَّخلص إلى إثبات نبوَّته ﷺ، والإيذانِ بأنَّ المنزَّل الكائن من جهة مالكِ العالمينَ ومدبِّرِ أمورِ المخلوقاتِ كلِّها هو الثابتُ من جهة مَن هو مالِكُك ومُدبِّر أمرِكَ خاصةً، فدلَّ التخصيصُ بعد التَّعميم على عِظَم شأنِه ﷺ، ثم التَّصريحُ باسم الذاتِ والحضرة الجامعةِ، وإثبات الخالقيَّة والمدَبِّريَّة بعد الحُكم بإنزال هذا القرآنِ، دلَّ على تعظيم شأنِ هذا المُنزَّلِ والمُنزَّلِ عليه، كأنّه قيل: هو الحقُّ من ربِّك ذلك الذي خَلق السَّماواتِ والأرضَ، ثمّ استوى على العرش، فهو من باب تَرتُّبِ الحُكم على الوَصْف.

قوله: (**النَّظَرُ أوّل الأفعال الواجبة**) إلى آخره. قال نجمُ الدِّين الخوارزميُّ في كتاب

عليه فيها ببعضِ ما وقَعَ احتِرازُه منه، فيردُّه بتلخيصِ أنّه احترزَ مِن ذلك، ثمّ يعودُ إلى تقريرِ كلامِه وتَمشِيَتِه. فإن قلتَ: كيفَ نَفى أن يُرتابَ في أنّه من الله، وقد أثبَتَ ما هُو أطَمُّ من الرّيبِ، وهو قولُهم: ﴿ٱفۡتَرَىٰهُ﴾؟ قلتُ: معنى ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾: أنْ لا مَدخَلَ للرَّيبِ في أنّـه تنزيلُ الله: **لأنَّ نافيَ الرَّيبِ ومُميطَه معه لا ينفكُّ عنه**؛ وهُو كونُه مُعجِزًا للبَشرِ، ومِثْلُه أبعدُ شيءٍ من الرَّيب.

«الصَّفوة»: النَّظَرُ أول الواجباتِ؛ لأنَّ سائرَ(١) الواجباتِ الشَّرعيّـةِ فرعٌ على معرفة الله بتوحيدِه وعَدْلِه، ومعرفتُه فرعٌ على النَّظَرِ، فكان النَّظرُ مقدَّمًا على الكلِّ.

فإن قيل: رَدُّ الوديعةِ، وقضاءُ الدَّين، وتَرْكُ الظُّلم، وشُكر نِعَم العبادِ: واجبةٌ عند كمال العَقْل، فلمْ يكنِ النَّظرُ أوّلَ الواجبات؟

قلنا: نحن لا ندَّعي ذلك على الإطلاق، ولكنّا نقول: النَّظرُ أولُ الأفعالِ الواجبةِ المقصودةِ التي لا يَنفكُّ عنها كلُّ عاقلٍ، وبهذه القُيودِ اندفَعَ جميعُ النُّقوضِ لانتفائها.

وقلت: أمّا تنزيلُ الآيةِ على كلام المصنِّفِ فهو أن يُقالَ: أنَّ أصل المَسألةِ: الم ذلك الكتاب تنزيلٌ من ربِّ العالمينَ، والتعليل هو قوله: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾، وما دلَّ على الاعتراض قوله: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ ٱفۡتَرَىٰهُ﴾؛ لأنَّ قولَهم هذا إنكارٌ لأنْ يكونَ من ربِّ العالمين، وقد احترز عن هذا الاعتراض في قوله: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾؛ لأنّه كلامٌ جامعٌ، ومعناه: أن هذا الكتاب لوُضوحِ دلالتِه وسُطوعِ بُرْهانِه ليس فيه مجالٌ للشُّبهة ولا مَدْخلٌ للرِّيبةِ.

وقوله: ﴿بَلۡ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾ ردٌّ للاعتراض، وإشارةٌ إلى أنَّ قولَه: ﴿لَا رَيۡبَ فِيهِ﴾ قد احترز فيه من ذلك؛ لأنّه متضمِّنٌ لمعنى أنه غيرُ مُفترًى، ثم عاد بقوله: ﴿لِتُنذِرَ قَوۡمًا﴾ إلى تقرير الكلام السابقِ.

قوله: (لأنَّ نافيَ الرَّيبِ ومُميطَه معه لا ينفكُّ عنه)، «معه» خبرُ «أنّ»، و«لا يَنْفَكُّ» إمّا خبرٌ بعدَ خبرٍ، وإمّا حالٌ مؤكّدةٌ من المُستترِ في الخبر.

---

(١) في (ح) و(ف): «بيان».

وأمّا قولُهم: ﴿ٱفۡتَرَىٰهُ﴾ فإمّا قولُ مُتعنِّتٍ معَ عِلمِه أنّه منَ الله لِظُهورِ الإعجازِ له، أو جاهلٍ يقُولُه قبلَ التأمُّلِ والنَّظرِ؛ لأنّه سمِعَ النّاسَ يقُولُونَه. ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ مِّن قَبۡلِكَ﴾ كقولِه: ﴿مَّآ أُنذِرَ ءَابَآؤُهُمۡ﴾ [يس: ٦] وذلك أنّ قُريشًا لم يَبْعثِ الله إليهم رَسُولًا قبلَ مُحمَّدٍ ﷺ. فإن قلتَ: فإذا لم يأتِهم نذيرٌ لم تقُمْ عليهِم حُجّةٌ. قلتُ: **أمّا قِيامُ الحُجّةِ بالشّرائعِ** الّتي لا يُدرَكُ عِلمُها إلّا بالرُّسُلِ فلا، وأمّا قِيامُها بمعرِفةِ الله وتوحِيدِه وحِكمَتِه فنعَم؛ **لأنّ أدلّةَ العقلِ المُوصِلةَ إلى ذلكَ معهُم** في كُلِّ زمانٍ. ﴿لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ فيه وجهان: أن يكُونَ على التّرجّي من رسُولِ الله ﷺ كما كان ﴿لَّعَلَّهُۥ يَتَذَكَّرُ﴾ [طه: ٤٤] على التَّرجِّي من مُوسى وهارونَ عليهِما السَّلام، وأن يُستَعارَ لفظُ التَّرجِّي للإرادة.

قولـه: (أمّا قِيـام الحُجَّةِ بالشرائـع) الجواب ليس بشيءٍ؛ لأنَّ الأنبيـاءَ لم تـزَل مبعوثةً والحجةُ بهم لازمةً، على أنَّ المرادَ: ما أتاهم من نذير منهم.

قال الزَّجّاجُ: أمّا الإنذارُ بما تقدَّم من رُسلِ الله فعلى آبائهم به الحُجَّةُ، وعليهم أيضًا؛ لأنَّ الله لا يُعذِّب إلّا مَن كفرَ بالرُّسلِ، والدَّليلُ عليه قولُه[1]: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبۡعَثَ رَسُولٗا﴾ [الإسراء:١٥]، فعلى هذا قولُه: ﴿مَّآ أَتَىٰهُم مِّن نَّذِيرٖ﴾ أي: رسولٌ منهم ومن قومِهم يُنذرهم خاصَّةً وعامَّةً كافة النّاس[2].

قوله: (لأنَّ أدلةَ العَقلِ المُوصِـلة إلى ذلك معهم)، الانتصاف: مَذهبُنا أنَّه لا تُـدرَكُ أحكامُ التَّـكليفِ إلا بالشَّرع، وقاعدةُ الحُسنِ والقُبْحِ قد تكرَّر إبطالُها، فتعرض عمّا يقولُه حتَّى يخوضوا في حديثٍ غيرِه، وإنّما قامتِ الحُجَّةُ على العرب بمَن تقدَّم مِن الرُّسل كأبيهم إسماعيلَ، وقولُه: ﴿مَّآ أَتَىٰهُم﴾ يعني: في زمانه ﷺ[3].

---

(١) زاد في (ف): «تعالى».

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٤).

(٣) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٥٠٧).

[﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِى سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ ﴾ ٤]

فإن قلتَ: ما معنى قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾؟ قلتُ: هُو على

قوله: (معنى قوله: ﴿مَا لَكُم مِّن دُونِهِۦ مِن وَلِىٍّ وَلَا شَفِيعٍ﴾) أي: يقتضي، دليلُ الخطابِ أنَّ الله شفيعٌ، وكيف يَحسُن أن يُسمَّى شفيعًا؛ يدلُّ عليه قولُه: «أي: ناصِرُكم على سبيل المجازِ».

أجاب أن معنّى ﴿مِّن دُونِهِۦ﴾: المجاوزةُ عن رِضاه، يعني: «دون» هنا: بمعنى التَّجاوُز من شيءٍ إلى شيءٍ، قال الشّاعر:

يا نَفسُ مالَكِ دونَ الله من واقِ[1]

أي: إذا تجاوزتِ[2] وِقايةَ الله ولم تناليها لم يَقِك غيرُه، فـ﴿مِّن دُونِهِۦ﴾ حالٌ من المجرور، والعاملُ الجارُّ والمجرورُ؛ أي: ما استقرَّ لكم مجاوِزينَ الله شفيعٌ يشفعُ لكم. ويجوز أن يكونَ حالًا من ﴿شَفِيعٍ﴾ قُدِّمت لكون ذِي الحالِ نَكرةً، و«دون» بمعنى: غير، والشَّفيعُ بمعنى الناصِر، فيكون عطفُه على ﴿وَلِىٍّ﴾ تتميمًا ومبالغةً؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِىٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [الشورى:٣١].

والحاصل أنَّ الشَّفيع على الأوَّل: غيرُ الله، وعلى الثّاني: هو الله تعالى؛ على المجازِ، وبيانُ الاتِّصالِ ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ ﴾ إلى قوله: ﴿ثُمَّ ٱسْتَوَىٰ عَلَى ٱلْعَرْشِ﴾ ﴿ يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ ﴾، وخصوصًا يتولى أمورَ معاشِكُم ومعادِكُم، فإنْ تجاوزتم عنه إلى وليٍّ وشفيعٍ لم تجدوا أبدًا، وهو المتولِّي وهو الشفيعُ والناصرُ لا غير.

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت، وتتمته:

وما على حدثان الدهر من باق

انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (٢: ٦٩).

(٢) في (ط): «جاوزتِ».

معنيَيْنِ، أحدُهُما: أنّكم إذا جاوَزْتُم رِضاهُ لم تَجِدُوا لأنفُسِكُم وليًّا، أي: ناصِرًا ينصُرُكُم ولا شفِيعًا يشفَعُ لكُم. والثّاني: أنّ الله وليُّكُمُ الّذي يتولّى مَصالِحَكُم، وشفيعُكُم، أي: ناصِرُكُم على سبيلِ المجاز؛ لأنَّ الشّفيعَ يَنْصُرُ المشفُوعَ لـه، فهُو كقولِـه تعالى: ﴿وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيٍّ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧] فإذا خَذَلَكُم لم يبقَ لكُم وليٌّ ولا نصير.

[﴿يُدَبِّرُ ٱلْأَمْرَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ ٥]

﴿ٱلْأَمْرَ﴾ المأمورَ به من الطّاعاتِ والأعمالِ الصّالحةِ **يُنزِّلُه مُدبَّرًا** ﴿مِنَ ٱلسَّمَآءِ إِلَى ٱلْأَرْضِ﴾ ثمّ لا يُعمَلُ به ولا يَصْعَدُ إليه ذلكَ المأمُورُ بِهِ خالِصًا كما يُريدُه ويَرتَضِيهِ **إلّا في مُدّةٍ مُتطاوِلة**؛ لقلّةِ عُمّالِ الله والخُلّصِ من عبادِه، وقِلّةِ الأعمالِ الصّاعِدةِ؛ لأنّه لا

قوله: (**يُنزِّله مُدبَّرًا**) يريد أنَّ ﴿يُدَبِّرُ﴾ مضمَّن معنى: ينزِّل، حيثُ عدِّي بـ«مِنْ» و«إلى»، وقُوبل بقوله: ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ﴾، فلا بدَّ من تقدير: يُنزِّل.

قوله: (**إلا في مُدَّةٍ مُتطاوِلة**) يعني: يراد بألف سنةٍ المدةُ المتطاولةُ لا التَّعيينُ والتَّوقيتُ.

قال القاضي: معنى ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾: ثم يَصعدُ إليه، ويثبتُ في علمه موجودًا؛ أي: أعمالُكم في بُرْهَةٍ من الزَّمان متطاولة، يعني بذلك استطالةَ ما بينَ التَّدبيرِ والوُقوع[1]، وإليه أشارَ المصنِّفُ: «ولا يصعدُ ذلك المأمورُ به خالصًا... إلّا في مدةٍ متطاولةٍ لقلَّة عمّالِ الله والخُلَّصِ[2]». ويَنصُر هذا التأويلَ الفاصلةُ، وهي قولُه: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾، فإنّها كالفاصلة السابقةِ؛ أي: ﴿أَفَلَا تَتَذَكَّرُونَ﴾.

ولفظة ﴿ذَٰلِكَ﴾ في قوله: ﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ﴾ شاهدةٌ بذلك، كأنّه قيل: ذلك الخالقُ المدبِّرُ الذي خَلَق الكائناتِ ودبّر أمورَ العالمينَ، وخُصوصًا أمرَ أعمالِكُم، له العلمُ

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٥).
(٢) قوله: «الخلّص» ساقط من (ف).

يُوصفُ بالصُّعودِ إلّا الخالِصُ، ودلَّ عليهِ قولُه على أَثَرِه: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ [السجدة: ٩]، أو يُدبِّرُ أمرَ الدُّنيا كُلِّها من السَّماءِ إلى الأرض: لِكُلِّ يومٍ من أيّام الله وهُو ألفُ سنةٍ، كما قالَ: ﴿وَإِنَّ يَوْمًا عِندَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ مِّمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧]، ﴿ثُمَّ يَعْرُجُ إِلَيْهِ﴾ أي: يَصيرُ إليه، ويَثبُتُ عِندَه، ويُكتَبُ في صُحُفِ ملائِكَتِه كُلَّ وقتٍ من أوقاتِ هذه المُدّةِ ما يرتَفِعُ من ذلكَ الأمرِ، ويدخُلُ تحتَ الوُجُودِ إلى أن تبلُغَ المُدّةُ آخِرَها، ثمَّ يُدَبِّـرُ أيضًا لِيومٍ آخَرَ، وهَلُمَّ جرًّا إلى أن تَقُومَ السّاعة. ....

الشاملُ، وله العزَّةُ والرحمةُ، وله التفضُّلُ عليكم حيث أنشأكُم ـ حيًّا عالمًا، سميعًا، بصيرًا، قادرًا، ذا دريّة ـ من أخسِّ الأشياءِ من طينٍ ومن ماءٍ مهينٍ.

وقولـه: ﴿ٱلَّذِىٓ أَحْسَنَ كُلَّ شَىْءٍ خَلَقَهُۥ﴾ كالتَّوطئة والتَّمهيـد؛ لقولـه[1]: ﴿وَبَدَأَ خَلْقَ ٱلْإِنسَٰنِ﴾ وما اشتمل عليه من حُسْن التقدير فيه، ثمَّ قيلَ: ﴿قَلِيلًا مَّا تَشْكُرُونَ﴾ حيث لا يَصعدُ ما أمرناكُم به خالصًا كما نريدُه ونَرتَضِيه إلَّا في مدَّةٍ متطاولةٍ، ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ﴾ [سبأ:١٣]، والأمرُ على هذا الوجه، يعني المأمور به.

والعُروجُ بمعنى الصُّعودِ، مأخوذٌ من قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ﴾ [فاطر:١٠].

قوله: (أو يُدبِّرُ أمرَ الدُّنيا) عطفٌ على قوله: «﴿ٱلْأَمْرَ﴾ المأمورَ به» من حيث المعنى، والأمرُ على هذا بمعنى الشَّأن، والعُروجُ بمعنى الإثباتِ والكَتْب.

قوله: (ويَثبُتُ)، أي: يُثبَت، ﴿وَإِنَّا لَهُۥ كَٰتِبُونَ﴾ [الأنبياء:٩٤]، أي: مُثبتون في صحيفة عَمَلِه كما ثَبتت الكتابةُ في الرَّقِّ، قال تعالى: ﴿كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ﴾ [المجادلة:٢٢].

قوله: (وهَلُمّ جرًّا) من الأمثال.

قال في «المفصَّل»: معناه: تَعالَوا على هَيْنَتِكُم كما يَسْهُل عليكم، وتقول: كان ذاك عامَ كذا، وهلمَّ جرًّا إلى اليوم.

---

(١) في (ح): «كقوله».

وقيل: يُنزِّلُ الوحيَ مع جِبريلَ عليهِ السَّلامُ من السَّماءِ إلى الأرض. **ثُمَّ يَرجِعُ إليه** ما كانَ من قَبُولِ الوحيِ أو ردِّه معَ جبريل، وذلك في وقتٍ هُو في الحقيقةِ **ألفُ سنة**؛ لأنَّ المسافةَ مَسيرةُ ألفِ سنةٍ في الهبُوطِ والصُّعُود؛ لأنّ ما بينَ السّماءِ والأرضِ مسيرةُ خمس مئةِ سنة، وهُو يومٌ من أيّامِكُم لِسُرعةِ جبريل؛ لأنّه يقطَعُ مسيرةَ ألفِ سنةٍ في يومٍ واحد، **وقيل: يُدَبِّرُ أمرَ الدُّنيا من السَّماءِ إلى الأرضِ** إلى أن تَقُومَ السّاعة، **ثُمَّ يَعرُجُ إليه**

قوله: (وقيل: يُنزِّل الوحيَ) سمّيَ الوحيُ أمرًا؛ لأنَّه منه كقوله تعالى: ﴿يُلْقِى ٱلرُّوحَ مِنْ أَمْرِهِۦ عَلَىٰ مَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ﴾ [غافر:١٥]، وهو قولُ قتادةَ والسُّدِّيِّ ومقاتلٍ. والعُروج: الصُّعودُ الحقيقيُّ، فيكون التّقديرُ: في يومٍ كان مقدارُ مسافةِ السَّيرِ فيه مسافةَ ألفِ سنة، ويَقرُب منه قولُه تعالى: ﴿غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾ [سبأ:١٢].

قوله: (وقيل: يُدبِّر أمرَ الدُّنيا من السَّماء إلى الأرضِ)، قال صاحب «المطلع»: هذا قول ابنِ عبّاس رضي الله عنه.

وفي رواية عطاءٍ: ينزِّل القضاءَ والقَدَرَ منَ السماءِ إلى الأرضِ ثم يَعرُج إليه؛ أي: يَرجِعُ إليه في يومٍ كان مقدارُه ألف سنةٍ ممّا تَعُدُّون، وهو يومُ القيامةِ لأنَّ يومًا من أيام الآخرة مثل ألف سنةٍ من أيام الدنيا، ومعناه: ثمَّ يصير الحُكمُ فيما قضى وقدّر إليه يوم القيامةِ كقوله تعالى: ﴿وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ ٱلْأَمْرُ كُلُّهُۥ﴾ [هود:١٢٣].

فإن قلت: كيف التَّوفيقُ بين هذه الآيةِ وبينَ قولِه: ﴿تَعْرُجُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ إِلَيْهِ فِى يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥ خَمْسِينَ أَلْفَ سَنَةٍ * فَٱصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج: ٤، ٥]؟

قلت: أمّا على الوجه الأوَّل فهو ما قال الإمامُ: ذلك إشارةٌ إلى امتداد نفاذِ الأمر، وذلك لأنَّ مَنْ نَفَذ أمرُه[١] غايةَ النفاذِ وانقطعَ في يومٍ أو يومينِ لا يكون مثلَ مَنْ يَنفذ أمرُه سنين متطاولةً، يعني: يُدَبّرُ الأمرَ في زمانٍ يومٌ منه ألفُ سنةٍ، فكم يكونُ شهرٌ منه؟ وكم تكون سنةٌ منه؟ وكم يكونُ دهرٌ منه؟ وعلى هذا لا فرقَ بينَ الآيتينِ؛ لأنَّ المرادَ استطالةُ نَفاذِ الأمرِ،

---

(١) قوله: «وذلك لأن من نفذ أمره» ساقط من (ح).

ذلكَ الأمرُ كلُّه؛ أي يصيرُ إليه ليَحكُمَ فيه ﴿فِي يَوْمٍ كَانَ مِقْدَارُهُۥٓ أَلْفَ سَنَةٍ﴾ وهُو يومُ القِيامة. وقرأ ابنُ أبي عبلة: (يُعرَجُ) على البناءِ للمَفعُول. ....

فسواءٌ يعبَّر بالألف أو بالخمسين [ألفًا لا يتفاوت]. نعم المبالغةُ في الخمسين أكثر[١].

وأما على الوجه الأخيرِ فإنَّ طُولَ يوم القيامةِ يَمتدُّ إلى خمسينَ ألفَ سنةٍ، وفي هذه المدَّة يتصلُ عُروجُ الملائكةِ ونُزولها لشؤون أنفُسِهم وشؤون العبادِ، ومنها ألفُ سنةٍ بحَسْبِ تقديرِ العبادِ يَحكُم فيها سبحانه وتعالى فيما يَرجعُ من شؤون عبادِه ممَّا تَقَعُ عليه المحاسبة، وإذ ليس في تلك المدَّةِ كلِّها الحسابُ؛ لأنَّ فيها الوقوفُ متحيِّرينَ، ثم تقعُ الشَّفاعة، ثم يكون الجوازُ على الصِّراطِ، ثم يكونُ المصيرُ إمّا إلى الجنَّةِ أو إلى النارِ.

ويمكن أن يُرادَ به شـدَّة اليومِ وهَوْلُـه علـى الكافِرِ، وعلى المؤمن دُونَ ذلك بحَسْبِ السَّعادةِ والشَّقاوةِ. رواه مُحيي السُّنة في «المَعالم»[٢].

وفي «شرح السُّنة»: عن أبي سعيد: قِيل لرسول الله ﷺ: يومًا كان مقدارُه خمسينَ ألفَ سنة، فما أطولَ هذا اليومَ؟ فقال رسول الله ﷺ: «والَّذي نَفسي بيده، إنَّه لَيُخَفَّفُ على المؤمن حتّى يكون أخفَّ عليه من صلاةٍ مكتوبةٍ يُصلِّيها في الدُّنيا»[٣]. يدلُّ عليه قولُه: ﴿فَاصْبِرْ صَبْرًا جَمِيلًا﴾ [المعارج:٥]، فإنَّه تَصبيرٌ لرسول الله ﷺ، وما كان من الـنَّضْر بنِ الحارث معه من استعجالِه العذابَ استهزاءً وتكذيبًا، يعني: هذا الكافرُ يَستعجلُ العذابَ، وإنَّ قُدَّامَه يومٌ حالُه في شدَّته وفظاعتِه ذلك.

ويُشبه أن يكونَ هذا من المُتَشابِهِ الذي استأثَرَ الله به. روى مُحيي السُّنة عن ابن أبي مُليكةَ أنه قال: سأل فيروز ابنَ عبّاسٍ عن الآيتينِ، فقال له: أيّامٌ سمّاها الله تعالى لا أدري ما هي، وأكرهُ أن أقولَ في كتابِ الله ما لا أعلمُ[٤].

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٥٠).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٠).

(٣) «شرح السنة» (١٥: ١٢٩)، وأخرجه أحمد (١١٧٣٥)، وابن حبان (٧٣٣٤).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠١).

وقُرِئَ: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالتّاءِ والياء.

[﴿ذَٰلِكَ عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ وَٱلشَّهَٰدَةِ ٱلۡعَزِيزُ ٱلرَّحِيمُ * ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ خَلَقَهُۥۖ وَبَدَأَ خَلۡقَ ٱلۡإِنسَٰنِ مِن طِينٖ * ثُمَّ جَعَلَ نَسۡلَهُۥ مِن سُلَٰلَةٖ مِّن مَّآءٖ مَّهِينٖ * ثُمَّ سَوَّىٰهُ وَنَفَخَ فِيهِ مِن رُّوحِهِۦۖ وَجَعَلَ لَكُمُ ٱلسَّمۡعَ وَٱلۡأَبۡصَٰرَ وَٱلۡأَفۡـِٔدَةَۚ قَلِيلٗا مَّا تَشۡكُرُونَ﴾ ٦-٩]

﴿أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ حسَّنَه، لأنَّه ما مِن شيءٍ خلقَهُ إلّا وهُو مُرتَّبٌ على ما اقتَضَتْهُ الحِكمةُ وأوجَبَتْهُ المَصْلَحة؛ فجميعُ المخلُوقاتِ حسنة؛ وإن تفاوَتَتْ إلى حَسَنٍ وأحسن، كما قال: ﴿لَقَدۡ خَلَقۡنَا ٱلۡإِنسَٰنَ فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤] وقيل: عَلِمَ كيف يَخْلُقُه؛ من قوله: قيمةُ المَرءِ ما يُحسِن. وحقيقتُه. يُحسِنُ مَعرِفتَه أي: يَعْرِفُه معرِفةً حسنةً بتحقيقٍ وإتقان. وقُرِئ: (خَلْقَه) على البدل، أي: أحسَن فقدْ خلَقَ كُلَّ شيءٍ. و﴿خَلَقَهُۥ﴾ على الوصفِ،

قوله: (وقُرِئ: ﴿تَعُدُّونَ﴾ بالتاء والياء)، بالتّاء الفوقانيّةِ: السَّبعةُ، وبالياء: شاذَّة[١].

قوله: (من قوله) أي: من قول عليٍّ رضي الله عنه: قيمةُ كلِّ امرئٍ ما يُحسِنُه. أي: كلُّ مَنْ زاد علمُه زاد في صُدور الناس قَدْرُه وقيمتُه، وكلُّ مَنْ نقص علمُه نقصَ في قلوب الناسِ جاهُه وحِشْمَتُه.

قوله: (وقرئ: ﴿خَلَقَهُۥ﴾) ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ وأبو عمرٍو: بإسكان اللّام، والباقون: بفَتْحها[٢].

قال أبو البقاء: بالسُّكون بَدَلٌ مِن ﴿كُلَّ﴾، بدلُ اشتمالٍ؛ أي: أَحسَنَ خَلْقَ كلِّ شيءٍ، ويجوز أنَ يكون مفعولًا أوَّلَ، و﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾ ثانيًا، و﴿أَحۡسَنَ﴾ بمعنى عرَّف؛ أي: عرَّف عبادَه كلَّ شيءٍ. وبالفتح فِعْلٌ ماضٍ، وهو صفةٌ لـ﴿كُلَّ شَيۡءٍ﴾[٣].

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٨٨).
(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩١)، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٨٧) و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٩٠).
(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٨).

أي: كُلُّ شيءٍ خلقَهُ فقد أحسَنَه. سُمِّيتِ الذُّرِّيّةُ نسلًا؛ **لأنّها تَنْسِلُ منه**، أي: تنفَصِلُ منه وتخرُجُ من صُلبِهِ ونحوُه قولُهم للوَلَدِ: سَلِيلٌ ونَجْل، و(سَوَّاهُ) قوَّمَه، كقولِه تعالى: ﴿فِيٓ أَحۡسَنِ تَقۡوِيمٖ﴾ [التين: ٤] ودلَّ بإضافةِ الرُّوح إلى ذاتِه على أنّه خَلْقٌ عجِيبٌ لا يَعلَمُ كُنهَهُ إلّا هُو، كقولِه: ﴿وَيَسۡـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ﴾ الآية [الإسراء: ٨٥]، كأنّه قال: **ونَفخَ فيه من الشيءِ الّذي اختصَّ هُو به وبمَعرِفتِه.**

[﴿وَقَالُوٓاْ أَءِذَا ضَلَلۡنَا فِي ٱلۡأَرۡضِ أَءِنَّا لَفِي خَلۡقٖ جَدِيدِۭۚ بَلۡ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمۡ كَٰفِرُونَ * قُلۡ يَتَوَفَّىٰكُم مَّلَكُ ٱلۡمَوۡتِ ٱلَّذِي وُكِّلَ بِكُمۡ ثُمَّ إِلَىٰ رَبِّكُمۡ تُرۡجَعُونَ﴾ ١٠-١١]

﴿وَقَالُوٓاْ﴾ قيل: القائلُ أُبَيُّ بنُ خَلَف، ولِرِضاهُم بقولِه أُسنِدَ إليهم جميعًا. **وقُرِئَ: ﴿أَءِنَّا﴾، و(إِنّا) على الاستفهامِ وتَرْكِه.** (ضَلَلْنَا) صِرنا تُرابًا، وذهَبْنا مُختَلِطِينَ بتُرابِ

وفي «الحُجَّة»: ﴿خَلَقَهُۥ﴾ منصوبٌ على المفعول المُطلَق من قوله: ﴿ٱلَّذِيٓ أَحۡسَنَ كُلَّ شَيۡءٍ﴾ والضميرُ لله كقوله: ﴿صُنۡعَ ٱللَّهِ﴾ [النمل:٨٨]، و﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء:١٢٢]. قال: هو مذهبُ سِيبَويه، ويجوز البَدَلُ(١).

قوله: (لأنَّها تَنسِلُ منه) نَسَلَ الوَبْرُ وريشُ الطائرِ بنفسه يتعدَّى ولا يتعدَّى.

قوله: (ونَفخَ فيه مِن الشَّيء الَّذي اختَصَّ هو بِهِ وبمعرفتِه)، هذا معنى الإضافةِ؛ لأنه لا يُضافُ إلى الله إلَّا ما لَه فَخامةٌ في نَفسِه، إذ كلُّ شيءٍ مملوكُه ومختصٌّ به؛ كقولك: بيتُ الله، وناقةُ الله.

قال القاضي: أضافه إلى نفسِه تَشريفًا [له] وإشعارًا بأنّه خَلْق عَجيبٌ، وأنَّ له شأنًا وله مناسبةً ما إلى الحضرة الرُّبوبية؛ ولأجله قيلَ: مَنْ عَرف نفسَه فقد عَرف ربَّه(٢).

قوله: (وقرئ: ﴿أَءِنَّا﴾ و«إنّا» على الاستفهام وتَرْكِه)، بتَرْكِه: نافعٌ، والباقون: بالاستفهام(٣).

---

(١) انظر: «حجة القراءات» لابن زنجلة: ٥٦٨.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٦).

(٣) انظر: «النشر في القراءات العشر» (١: ٤٢٢).

الأرض، لا نتميّزُ منه، كما يَضِلُّ الماءُ في اللَّبَنِ، أو غِبْنا ﴿فِي ٱلْأَرْضِ﴾ بالدَّفْنِ فيها؛ من قوله:

وَآبَ مُضِلُّــوهُ بِعَــيْنٍ جَلِيَّةٍ

وقرأ عليٌّ وابنُ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنهُما: (ضَلِلْنا) بكَسْرِ اللّام، يُقال: ضَلَّ يَضِلُّ وضَلَّ يَضَلُّ. وقرأ الحسَنُ رَضِيَ الله عنه: صَلَلْنا، من صَـلَّ اللَّحمُ وأصلَّ: إذا أَنْتَنَ. وقيل: صِرْنا من جِنسِ **الصِّلةِ وهيَ الأرضُ**. فإن قلتَ: بمَ انتصبَ الظَّرفُ في ﴿أَءِذَا ضَلَلْنَا﴾؟ قلتُ: **بما يدُلُّ عليه** ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ [الرعد: ٥] وهو نُبعَثُ، أو يُجَدَّدُ خَلْقُنا. **(لقاءُ ربهم): هُو الوُصولُ إلى العاقِبة**، من تلقِّي مَلَكِ المَوتِ وما وراءَه، فلمّا

قوله: (وآبَ مُضِلُّوهُ بعَينٍ جَلِيَّـةٍ)، تمامُه في «المطلع» للنّابغة يَرثي النُّعمانَ بنَ المنذرِ:

وغُودِرَ بالجَوْلانِ حَزمٌ ونائلُ[١]

جليَّـة: قريرة، وجولان: موضع؛ أي: رَجعَ الذين غَيَّبوه في الأرض بالدفن بعُيونٍ قَريرةٍ[٢] شماتة، والحزامةُ والعطاءُ تُركا بدفن الميت في الجولان. ويروى: «بغير حلية».

قوله: (الصِّلة وهي الأرضُ)، النهاية: الصَّلْصالُ: هو الصّال، الماء يقع على الأرض؛ فتنشق، فيجفّ، ويَصير له صوت.

قوله: (بما يدلُّ عليه)، وإنما قال: «بما يدلُّ عليه ﴿أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾» إلى آخره؛ لأنَّ ما بعد «إنَّ» لا يعملُ فيما قبلَه.

قوله: («لقاءُ ربِّهم»: هو الوصولُ إلى العاقِبَـةِ) وهو للحَصْر عند[٣] أهل السُّنةِ، يكون لقاءُ الله: لقاءَ ثوابهِ وعقابهِ، ويَكون الرُّؤية.

---

(١) انظر: «تهذيب اللغة» (١١: ٣١٨)، و«لسان العرب» (١١: ٣٩٠)، و«تاج العروس» (٢٩: ٣٥٠)، وفيه: يرثي النعمان بن الحارث الغساني.

(٢) قوله: «قريرة» سقط من (ط).

(٣) في (ح) و(ف): «وعند».

ذَكَرَ كُفرَهُم بالإنشاء، أضربَ عنه إلى ما هُو أبلغُ في الكُفر؛ وهُو أنّهم كافِرُونَ بجَميعِ ما يكُونُ في العاقِبة، لا بالإنشاءِ وحدَه، ألا ترى كيفَ خُوطِبُوا بِتَوَفِّي مَلَكِ الموتِ وبِالرُّجُوعِ إلى ربِّهم بعدَ ذلك، مبعُوثِينَ للحِسابِ والجزاء، وهذا معنى لقاءِ الله على ما ذكَرْنا. والتَّوَفِّي: استيفاءُ النَّفْسِ وهيَ الرُّوح، قالَ الله تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَتَوَفَّى ٱلْأَنفُسَ﴾ [الزمر: ٤٢] وقال: ﴿أَخْرِجُوٓا۟ أَنفُسَكُمُ﴾ [الأنعام: ٩٣]، وهُو أن تُقبضَ كُلُّها لا يُتركُ منها شيء؛ من قولك: تَوفَّيْتُ حقِّي من فُلان، واستوفيتُه؛ إذا أخذتَه وافيًا كاملًا من غيرِ نُقصان. والتَّفعُّلُ والاستِفعال: يلتَقِيان في مواضع: منها: تقصَّيتُه واستقصَيْتُه، وتعجّلته واستعجَلْتُه. وعن مُجاهِدٍ رَضِيَ الله عنه: حُوِيَتْ لِلمَلَكِ المَوْتِ الأرضُ، وجُعِلَتْ له مِثلَ الطَّست، يتناوَلُ منها حيثُ يشاء. وعن قَتادةَ: يتوفّاهُم ومعه أعوانٌ من الملائكة. وقيل: مَلَكُ الموتِ يدعُو الأرواحَ فتُجيبُه، ثُمّ يأمُرُ أعوانَه بِقَبْضِها.

[﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ رَبَّنَآ أَبْصَرْنَا وَسَمِعْنَا فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَـٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ ۞ وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا وَلَـٰكِنْ حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ ٱلْجِنَّةِ وَٱلنَّاسِ أَجْمَعِينَ ۞ فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَآءَ يَوْمِكُمْ هَـٰذَآ إِنَّا نَسِينَـٰكُمْ ۖ وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾ ١٢-١٤]

﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ يجوزُ أن يكونَ خِطابًا لرَسُولِ الله ﷺ، وفيه وجهان: أن يُرادَ به التَّمنِّي، كأنَّه قالَ: ولَيْتَكَ ترى، كقولِه ﷺ للمُغيرةِ: «لو نَظَرْتَ إليها» والتَّمنِّي

قوله: (للمُغيرة: «لو نظرتَ إليها») الحديث من رواية التِّرمذيِّ والنَّسائيِّ عن المغيرةِ: أنَّه خَطبَ امرأة، فقال النبي ﷺ: «انظرْ إليها إنَّهُ أحرى أنْ يُؤدَمَ بينكُما»(١).

---

(١) أخرجه الترمذي (١٠٨٧)، والنسائي (٣٢٣٥)، عن المغيرة بن شعبة. وأخرجه أيضًا ابن ماجه (١٨٦٥) وأحمد (١٨١٦٢) وابن حبان (٤٠٤٣).

لرَسُولِ الله ﷺ، كما كان التَّرجِّي له في ﴿لَعَلَّهُمۡ يَهۡتَدُونَ﴾ لأنَّه تجرَّع منهُم الغُصص ومن عداوَتِهِم وضِرارِهم، فجعلَ الله له تمنِّيَ أن يراهُم على تلكَ الصِّفةِ الفظيعةِ من الحياءِ والخِزْيِ والغَمِّ ليَشمَتَ بهِم، وأن تكونَ (لو) الامتِناعيّة قد حُذِفَ جوابُها، وهُو: لرأيتَ أمرًا فظيعًا. أو: لرأيتَ أسوأَ حالٍ تُرى. ويجوزُ: أن يُخاطَبَ به كُلُّ أحد، كما تقُول: فُلانٌ لئيم، إن أكرمتَهُ أهانَك، وإن أحسنْتَ إليه أساءَ إليك، فلا تُرِيدُ به مخاطَبًا بعينِه، فكأنَّك قلتَ: إن أُكرِمَ وإن أُحسِنَ إليه، ولو وإذ: كِلاهُما للمُضِيِّ، وإنَّما جازَ ذلك؛ لأنَّ المُترقَّبَ من الله بمنزلةِ الوُجودِ المقطُوع به في تحقُّقِه، ولا يُقَدَّرُ لترى ما يتناولُه، كأنَّه قيل: ولو تكون منكَ الرُّؤية، و﴿إِذِ﴾ ظرفٌ له. يستغِيثُونَ بقولِهِم ﴿رَبَّنَآ أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا﴾ فلا يُغاثُون، يعني: أبصَرْنا صِدقَ وعدِك ووعيدِك وسمِعْنا منك تصديقَ رُسُلِك. أو: **كُنّا عُميًا وصُمًّا** فأبصَرْنا وسمِعْنا ﴿فَٱرۡجِعۡنَا﴾ هي: الرَّجعةُ إلى الدُّنيا ﴿لَأٓتَيۡنَا كُلَّ نَفۡسٍ هُدَىٰهَا﴾ على طريقِ الإلجاءِ والقَسْر، **ولكنّا بنَينا الأمرَ على الاختيارِ** دُونَ الاضطِرار، فاستَحبُّوا العمى على الهُدى، فحقَّتْ كلمةُ العذابِ على أهلِ

النهاية: أي تكون بينكما المحبَّة والاتفاقُ يقال: أدَمَ الله بينهما يأدِم أدْمًا بالسُّكون؛ أي: ألَّفَ ووفَّق، وكذلك آدم يُؤدِم بالمدِّ فعَلَ وأفْعَل، وليس في الحديث «لو»، وكلمةُ «لو» للتَّقدير والتَّمنيِّ، والتقديرُ: يلتقيانِ؛ لأنَّ المُتمنِّي لا يخلو من تقديرٍ، ويفرض بها غير الواقع واقعًا كما يُطْلب بـ«ليت» ما لا يُمكن حصولُه، ولمناسبةٍ بينها جُعلت «لو» للتمَّني.

قوله: (أو كنّا عُميًا وصُمًّا) يعني: لا يقدَّر لـ﴿أَبۡصَرۡنَا وَسَمِعۡنَا﴾ مفعولٌ، ليكون بمنزلة اللازِم.

قوله: (ولكنّا بَنَينا الأمرَ على الاختيار) ينادي على أن هذا التأويل بمجرد الرأي لاستدراك الله بقوله: ﴿وَلَٰكِنۡ حَقَّ ٱلۡقَوۡلُ مِنِّي لَأَمۡلَأَنَّ جَهَنَّمَ﴾ وما أدري كيف وضع مكان هذا الاستدراك استدراكه.

العمى دُونَ البُصَراءِ. ألا ترى إلى ما عقَّبَه بـه من قولِه: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ﴾ فجعل

قوله: (ألا ترى إلى[1] ما عقَّبه بـه من قولـه: ﴿فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ﴾) يعني: دلّ نسبةُ النِّسيان إليهم، وجعلُه سببًا للإذاقةِ على أن المشيئة المطلقةَ مقيَّدة بقيد الإلجاءِ والقَسْر، وأنَّ العلمَ الأزلي تابعٌ لاختيارهم.

انظر إلى هذا التَّعوُّج عن الجادَّةِ المستقيمةِ حيث أوقَعَ قولَه: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ المعبِّر عن العلم الأَزَليِّ المُستتبع لجميع الكائناتِ على وَفْقِه مسبّبًا عن استحبابِهم العَمَى على الهُدَى، وجعل الاستحبابَ مسبَّبًا عن اختيارِهم المعدوم.

والحقُّ ما قاله الإمامُ: أنَّ قوله: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَآتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ الآية، جوابٌ عن قولهم: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا إِنَّا مُوقِنُونَ﴾؛ أي: هذا الذي جرى علينا ما جرى إلَّا بسبَبَ تَرْكِ العَمَلِ، أمّا الإيمانُ فإنّنا مُوقنون بما أنكرنا ثَمّ، فارجعْنا حتَّى نَتلافى العملَ، فأُجيبوا بقوله: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ أي: أنّا لو أردنا الإيمان لهديناكم في الدُّنيا ولـمَّا لم نهدكم تبيَّن أنّا ما أردنا إيمانَـكُم فلا نَرُدُّكم، فذُوقوا العذابَ المقدَّرَ عليكم بسَبَب كَسْبِكُم، فلا ينفعُكم الآنَ شيء. عن بعضهم: لو عَلِمْناها أهلًا للهدى لهَدَيْناها[2].

قال محيي السنة: المراد بقوله: ﴿حَقَّ ٱلْقَوْلُ مِنِّى﴾ قولُه لإبليس: ﴿لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنكَ وَمِمَّن تَبِعَكَ مِنْهُمْ أَجْمَعِينَ﴾[3] [ص:٨٥].

وقلت: دلَّ على هذا الاستبدادِ صيغةُ التَّعظيمِ في ﴿ وَلَوْ شِئْنَا ﴾ وعلى أنَّ هذا جواب عن قول الكَفَرة، تَرتَّب قولُه: ﴿فَذُوقُواْ﴾ عليه، أي: لما أَوْجَبْنا القولَ بأنّا نملأ جهنَّمَ من الجِنَّةِ والنّاسِ أجمعين[4]، وأنتُم من أولئك، فذُوقوا.

وأمّا معنى قولِه: ﴿بِمَا نَسِيتُمْ﴾ فما ذكره القاضي هذا النص تصـريحٌ بعَدَم إيمانِهم

(١) قوله: «إلى» ساقطة من (ف).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٥٥).

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٣).

(٤) قوله: «أجمعين» ساقط من (ف).

ذَوقَ العذابِ نتيجةَ فِعلِهم: من نِسْيانِ العاقبة، وقلّةِ الفِكرِ فيها، وتركِ الاستعدادِ لها. والمُرادُ بالنِّسيان: خلافُ التَّذكُّرِ، يعني: أنّ الانهماكَ في الشَّهواتِ أذهَلكُم وألهاكُم عن تَذكُّرِ العاقِبة، وسلَّطَ عليكُم نسيانَها، ثمَّ قال: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ على المُقابلة، أي: جازيناكُم جزاءَ نِسيانِكُم. وقيل: هو بمعنى التَّركِ، أي: تركْتُمُ الفِكرَ في العاقِبة، فترَكْناكُم من الرَّحمة، وفي استئنافِ قولِه: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ وبناءِ الفعلِ على (إنّ) واسمِها **تشديدٌ في الانتقام منهم. والمعنى: فذُوقُوا هـذا أي: ما أنتُم فيه من نكسِ الرُّؤوسِ والخِزْيِ** والغَم؛ بسبَبِ نسيانِ اللِّقاء، وذُوقُوا العذابَ المُخَلَّدَ في جهنَّم؛

لعَدَم المشيئةِ المسبَّب عن سَبْق الحُكم بأنَّهم من أهل النارِ، ولا يدفعُه جَعْلُ ذَوْقِ العذابِ مسبَّبًا عن نِسْيانِهِمُ العاقبةَ وعَدَمِ تَفكُّرِهم، كأنه من الوسائط والأسبابِ المقتضيَينِ له[1].

قوله: (تشديدٌ في الانتقام) مبتدأٌ، والخبرُ: «في استئناف»، كأنه لـمّا قيل لهم: ذُوقوا عذابَ الخِزْي والغَمِّ بسَببِ تَرْكِ الاستعدادِ ليوم التَّنادِ، قالوا: فما حُكمُنا بعدَ هذا الخِزْي هل يَرحَمُنا[2]، ويكشفُ عنّا هذا الغَمَّ والخِزْيَ؟ فقيل لهم: ﴿إِنَّا نَسِينَٰكُمْ﴾ أي: نخزيكم جزاءَ نسيانِكُم بالحرمانِ من الرَّحمةِ وبإذاقة ما هو أشدُّ من الخِزْي، وهو العذابُ السَّرمَدُ، وأخرج الكلامَ إلى الماضي المحقَّقِ، وصُدِّرت الجملةُ بـ«إنّ»، وعطف الطَّلَبيّ على الخَبَريّ تشديدًا للانتقامِ منهم.

قوله: (والمعنى: فذُوقوا هذا، أي: ما أنتم فيه من نَكْس الرُّؤوس والخِزْي) إشارةٌ إلى أنّ مفعول ﴿فَذُوقُواْ﴾: «هذا»، وكذا قدَّرَ أبو البقاء أيضًا[3]، والمشارُ إليه معنى قولِه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، ويَستلزمُهم[4] الخِزْيُ والغَمُّ.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٣٥٧).

(٢) في (ط): «هل يرحم علينا».

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٩).

(٤) في (ط): «ويستلزمه».

بسببِ ما عملتُم من المعاصي والكبائرِ المُوبِقة.

[﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ * تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا وَمِمَّا رَزَقْنَـٰهُمْ يُنفِقُونَ * فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ ١٥-١٧]

﴿إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا﴾ أي: وُعِظُوا؛ سَجَدُوا تواضُعًا لله وخُشوعًا، وشُكرًا على ما رزقَهُم من الإسلامِ ﴿وَسَبَّحُوا۟ بِحَمْدِ رَبِّهِمْ﴾ **ونزَّهُوا الله من نسبةِ القبائحِ إليه،** وأثنَوا

وقدَّرَ الواحديُّ صفة لـ﴿يَوْمِكُمْ﴾ وتكرير ﴿فَذُوقُوا۟﴾ لتعلُّق معنًى زائد، والآياتُ منتظمةٌ جامعةٌ للعذابَينِ الرُّوحاني والجسمانيِّ(١).

وفي قوله: (**بسَببِ ما عَملتُم من المعاصي والكبائر**) إدخالُ أهلِ القِبْلةِ في عُموم قولِه: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلْمُجْرِمُونَ نَاكِسُوا۟ رُءُوسِهِمْ عِندَ رَبِّهِمْ﴾، ويرُدُّه سياقُ الآيةِ: ﴿ وَقَالُوٓا۟ أَءِذَا ضَلَلْنَا فِى ٱلْأَرْضِ أَءِنَّا لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍۭ ۚ بَلْ هُم بِلِقَآءِ رَبِّهِمْ كَـٰفِرُونَ ﴾، وسياقُه: ﴿ إِنَّمَا يُؤْمِنُ بِـَٔايَـٰتِنَا ٱلَّذِينَ إِذَا ذُكِّرُوا۟ بِهَا خَرُّوا۟ سُجَّدًا ﴾ الآيَةَ، وما سيجيءُ من بيان النَّظْمِ الفائِق.

وقول المصنِّف: «والتَّمنِّي لرسول الله ﷺ؛ لأنه تجرَّع منهم الغَصَص ومن عَداوَتِهم وضِرارهم»؛ لأنَّ مَنْ عادى رسولَ الله ﷺ لا يكون إلا مُعاندًا.

الانتصاف: مذهبُ أهلِ السُّنَة أنَّ الموجِبَ للخُلودِ الكُفرُ خاصَّةً، والمسألةُ سَمعيَّةٌ، وأدلتُها من الكتابِ قطعيَّةٌ(٢).

قولـه: (ونزَّهوا الله مِنْ نِسبة القَبائح) تعريضٌ بأهل السُّنة، وفسَّرهُم قولـه سبحانـه وتعالى: ﴿ وَلَوْ شِئْنَا لَـَٔاتَيْنَا كُلَّ نَفْسٍ هُدَىٰهَا ﴾ بما يلزم منـه نسبة القَبيح إليه، يقال: وهو خَلَق الكُفر في الكافر ثم أذاقَه العذابَ بسَببه، بل الآيةُ تعريضٌ بهم، بل تصريحٌ بأنَّ المؤمنَ بالآيات مَنْ إذا جاءه نَصٌّ من النُّصوصِ أذعنَ له وخضعَ لِـما جاءَه من عند الله، وعَزَلَ

---

(١) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٥٢).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٥١١).

عليه حامدين له ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾ كما يفعلُ مَن يُصِرُّ ﴿مُسْتَكْبِرًا كَأَن لَّمْ يَسْمَعْهَا﴾ [لقمان: ٧]، ومثلُه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ مِن قَبْلِهِ إِذَا يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ سُجَّدًا * وَيَقُولُونَ سُبْحَانَ رَبِّنَا﴾ [الإسراء: ١٠٧-١٠٨]. ﴿تَتَجَافَىٰ﴾ ترتفعُ

العقل عن أن يَحكم في الأمورِ الدِّينيةِ بالحُسْنِ والقُبْح، ويَدُلُّ على الخضوعِ تَتميمُ الآيةِ بقولِه: ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾.

ثمَّ إنَّ الآيةَ مقابلةٌ لقوله تعالى: ﴿أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ﴾ في ﴿الم * تَنزِيلُ الْكِتَابِ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ الْعَالَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ بَلْ هُوَ الْحَقُّ مِن رَّبِّكَ﴾ يدلُّ عليه قولُه: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُونَ﴾ إلى قوله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِآيَاتِ رَبِّهِ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَا﴾.

قوله: (﴿تَتَجَافَىٰ﴾: تَرتفع) يتجافى جَنْبُه عن كذا، يجوز أن يكون ﴿تَتَجَافَىٰ﴾ مُستأنفًا؛ فلا محلَّ له من الإعراب، ويجوز أن يكون حالًا من المُضمَرِ في ﴿خَرُّوا﴾ وكذلك ﴿يَدْعُونَ﴾ في موضع الحال، وكذلك ﴿سُجَّدًا﴾، وكذلك ﴿وَهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾، وكذلك قولُه: ﴿وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنفِقُونَ﴾ كلُّها أحوالٌ من المُضمَر الذي في الحال قبلَه.

الراغب: أصلُ الجَنْبِ الجارحةُ، ثم يُستعار للنّاحية التي تليها كعادتهم في استعارة سائرِ الجوارحِ، لذلك نحوَ اليمينِ والشِّمال؛ كقول الشاعر:

من عــن يميني مــرّةً وأمامي

وقيل: جَنْب الحائطِ وجانبُه، ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ أي: القريب. وقولـه: ﴿فِي جَنبِ اللَّهِ﴾ [الزُّمَر:٥٦]؛ أي: في أمره وَحَدِّه الذي حدَّه[1] لنا، وسار جَنِيبَه وجنيبته وجنابَيْه وجَنابَتَيْه، وجَنَبْتُه أصبْتَ جَنْبَه: نحو: كَبَدْتُه وفأَدْتُه، وجُنِبَ: شَكى جَنْبَه، وجنبَ فلانٌ: أبعدَ عن الخير، وكذلك يقال في الدُّعاء في الخير، وسمِّيت الجَنابةُ بذلك؛ لكونها سببًا لتجنُّبِ الصَّلاة[2].

---

(١) في (ح) و(ف): «حد».

(٢) «المفردات في غريب القرآن»: ٢٠٥ والشطر المذكور لقطري بن الفجاءة. انظر: «الأمالي» للقالي (٢: ١٩٣).

وتتنحّى ﴿عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ﴾ عن الفُرُشِ ومَوَاضِعِ النَّوم، داعِينَ ربَّهُم عابِدِينَ له؛ لأجلِ خوفِهِم من سَخَطِه وطَمعِهِم في رحمَتِه، وهُم المُتَهجِّدُون. وعن رسولِ الله ﷺ في تفسيرِها: «قيامُ العبدِ من اللَّيلِ»، وعن الحسَنِ رَضِيَ الله عنه: أنّه التَّهجُّد. وعن رسولِ الله ﷺ: «إذا جمعَ الله الأوَّلِينَ والآخِرِينَ يومَ القيامةِ جاءَ مُنادٍ يُنادي بصوتٍ يُسمِعُ الخلائقَ كُلَّهم: سيعلَمُ أهلُ الجَمْعِ اليومَ مَن أولى بِالكَرَم. ثُمَّ يرجِعُ فيُنادي: لِيقُمِ الَّذينَ كانتْ تتجافى جُنوبُهم عنِ المضاجِع؛ فيقُومُونَ وهُم قليل، ثُمّ يَرجِعُ فيُنادي: ليقُمِ الّذين كانُوا يحمَدُونَ الله في البأساءِ والضَّرَّاء، فيقُومُون وهُم قليل، **فيَسْرَحُون جميعًا إلى الجنّة**، ثُمَّ يُحاسَبُ سائِرُ النّاس». وعن أنسِ بنِ مالكٍ رَضِيَ الله عنه: كان أُناسٌ من أصحابِ رسُولِ الله ﷺ **يُصَلُّونَ من صلاةِ المغرِبِ إلى صلاةِ العِشاءِ الآخِرة**، فنزَلَتْ فيهم. وقيل: هُمُ الّذينَ يُصلُّون صلاةَ العَتَمة لا ينامُونَ عنها. ﴿مَّآ أُخْفِىَ لَهُم﴾ **على البِناءِ للمَفْعُول**، (ما أُخْفى لَهُم) على البِناءِ للفاعل، وهو الله سُبحانَه،

قوله: (فيَسْرَحون جميعًا إلى الجنَّة)، **الأساس**: سَرَحه في المَرْعى سَرْحًا؛ أي: أرسَلَه، وسَرح بنفْسِه سُروحًا، وسَرَحَ السَّيلُ، وسَيلٌ سارحٌ: يجري جَرْيًا سَهلًا. لعلَّ النَّظرَ فيه إلى معنى قولِه تعالى: ﴿وَسِيقَ ٱلَّذِينَ ٱتَّقَوْا۟ رَبَّهُمْ إِلَى ٱلْجَنَّةِ زُمَرًا﴾ [الزُّمَر:٧٣].

قوله: (يُصلّونَ مِن صَلاةِ المغربِ إلى صَلاةِ العِشاء الآخِرة) رَوَينا عن التِّرمذيِّ، عن أنس في قوله تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ﴾: نَزلت في انتظار الصَّلاةِ الَّتي تُدعى العَتَمة[١]. وفي روايةِ أبي دَاودَ: كانوا يَتنفَّلون ما بين المغربِ والعِشاء[٢].

وكان الحسن يقول: قيامُ اللَّيل.

قوله: (﴿مَّآ أُخْفِىَ لَهُم﴾ على البناء للمفعول) قرأ حمزةُ: ﴿مَّآ أُخْفيْ لَهُم﴾ بإسكان الياء، والباقون: بفتحها[٣].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣١٩٦).

(٢) أخرجه أبو داود (١٣٢٣).

(٣) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩١)، و«النشر في القراءات العشر» =

و(ما أُخفِي لهم)، و(ما نُخفي لهم)، و(ما أخفيتُ لهم)؛ الثّلاثـةُ للمُتكلِّم، وهو الله سُبحانَه. و(ما): بمعنى: الّذي، أو بمعنى: أيُّ. وقُرِئَ: ﴿قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾ و(قُرّاتِ أعيُن). والمعنى: لا تعلَمُ النُّفوسُ كلُّهنَّ ولا نفسٌ واحدةٌ منهنَّ؛ لا مَلَكٌ مُقَرَّبٌ ولا نبيٌّ مُرسَلٌ أيَّ نوع عظيم من الثَّوابِ ادَّخَرَ الله لأُولئِـكَ وأخفاهُ من جميعِ خلائِقِه، لا يعلَمُه إلّا هُو؛ ممّا تَقرُّ بِهِ عيونُهُم، ولا مَزِيدَ على هذه العِدَةِ ....

قال الزَّجّاج: بالإسكان معناه: ما أُخْفِي أنا لهم؛ إخبارًا عن الله تعالى، وبالفتح على تأويل الفعل الماضي، ويكون اسمُ ما لم يسم فاعلُه ناب عنه ما في «أخفي» من ذكر[1] يعودُ إلى «ما».

قال أبو البقاء: ﴿مَّآ﴾ استفهاميةٌ، وموضعُها رفعٌ بالابتداء، و﴿أُخْفِيَ لَهُم﴾ خَبرُه على قراءة مَنْ فتَح الياء، وعلى قراءة من سكنها وجعل «أُخفي» مضارعًا تكون «ما» في موضع نصب بـ«أخفي»، ويجوز أن تكون بمعنى «الذي» منصوبة بـ«تعلم»[2].

قوله: (و«من[3] قرّات أعين»)، قال ابن جِنِّي: هي قراءةُ النبيِّ ﷺ وأبي هريرة وأبي الدَّرداء وابنِ مسعود، والقرَّة: مصدرٌ، وقياسُه أن لا يُجمعَ؛ لأنَّ المصدرَ اسمُ جنسٍ، والأجناسُ أبعَدُ شيءٍ عن الجمعيَّةِ، لكن جُعِلت القُرَّةُ هاهنا نوعًا فجاز جَمعُها، كما تقول: نحن في أشغالٍ وبيننا حروبٌ. وحَسَّنَ الجمعَ أيضًا إضافتُه إلى لفظ الجماعةِ ـ أعني ﴿أَعْيُنٍ﴾ ـ فقولنا: أشغال القوم أشبه من أشغال زيدٍ، ولا يُحتقر في هذه اللغةِ الشَّريفة تجانسُ الألفاظِ[4].

قوله: (مِمَّا تَقرُّ به عُيونُهم) بيانُ أيِّ نوع عظيمٍ من الثَّواب هذا في مقابَلَة قولِه: ﴿وَبَدَا لَهُمْ سَيِّئَاتُ مَا كَسَبُوا﴾ [الزُّمَر:٤٨] وقولِـه: ﴿وَبَدَا لَهُم مِّنَ اللَّهِ مَا لَمْ يَكُونُوا يَحْتَسِبُونَ﴾ [الزُّمَر:٤٧].

= (٢: ٣٨٧)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٣).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٧).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٤٩).

(٣) كذا في الأصول الخطية، ولفظة «من» ليست في «الكشاف».

(٤) «المحتسب» (٢: ١٧٣)، وانظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٣).

ولا مَطْمَحَ وراءَها، ثمَّ قال: ﴿جَزَآءَۢ بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ فحسَمَ أطماعَ المُتمنِّينَ، وعن النَّبيِّ ﷺ: «يقولُ الله تعالى: أعددتُ لعبادِيَ الصَّالحينَ ما لا عينٌ رأتْ ولا أذنٌ

قوله: (ولا مَطْمَح وراءَها)، **الأساس**: طمَحتُ ببَصَري إليه، ونساءٌ طَوامِحُ إلى الرِّجال، وطَمَحَ المُتكبِّرُ بعَينه: شَخَص بها.

قوله: (فحَسَم أطماعَ المُتمنِّين)، **الانتصاف**: يُشيرُ إلى أهل السُّنَّة واعتقادِهم أنَّ المؤمنَ العاصي موعودٌ بدخولِ الجنَّةِ لا بُدَّ له منها، وفاءً بوعدِ الله تعالى، وأنَّ أحدًا لا يَستحقُّ على الله شيئًا بعَمَلِه، أَخذَه من قوله: ﴿بِمَا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾[1].

وأهل السُّنةِ ـ بناءً على قوله ﷺ: «لا يَدخُلُ أحدٌ[2] منكمُ الجنَّةَ بعملِه». قيل: ولا أنتَ؟ قال: «ولا أنا، إلَّا أن يَتغمَّدَنِي الله برحمتِه»[3] ـ يحملون الآيةَ على أنَّ المراد منها قسمةُ المنازلِ بينهم في الجنَّة، فهي على حَسْبِ الأعمالِ، وليس بقويٍّ، فإنَّ المذكورَ في الآية مجرَّدُ الدُّخولِ، والأظهرُ أنْ تُحمل على أنَّ الله لـمَّا وَعَد المؤمنَ الجنَّةَ ـ ووَعْدُه الحقُّ ـ صارتِ الأعمالُ بالوَعْد كالأسباب يعبَّر بها عنها تأكيدًا لصدق الوعد في النُّفوس وتَصويرِه بصُورَةِ المستحقِّ بالعمل.

وقلت: نحن وإن قلنا: إنّ الكلَّ بقضاء الله وقَدَرِه، ولكن نُثبِتُ للعبد كسبًا يُثاب به ويُعاقب، وفائدةُ ذِكْر الجزاءِ وجَعْلِه مسبَّبًا عن الأعمال التَّرغيبُ فيها.

قوله: (يقول الله تعالى: «أعددتُ لِعبادي الصَّالحينَ») الحديث، رواه البخاريُّ ومسلم وغيرهما عن أبي هريرةَ، والرِّواية: «أطلعتُكم»[4].

النهاية: بَلْهَ زَيدٍ، أي: تَرْكَ زَيدٍ، وقوله: «ما أطلَعْتُهم عليه»، يُحتمل أن يكون منصوبَ المحَلِّ ومجروره على التَّقديرَين، والمعنى: دَعْ ما اطَّلَعْتُمْ عليه من نعيم الجنَّة وعرفتُموه من لذَّاتها.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٥١٢).

(٢) قوله: «أحد» ساقط من (ج).

(٣) أخرجه البخاري (٥٦٧٣)، ومسلم (٢٨١٦)، عن أبي هريرة.

(٤) أخرجه البخاري (٤٧٨٠)، ومسلم (٢٨٢٤).

سمِعَتْ ولا خَطَرَ على قلبِ بشرٍ، بَلْهَ ما أَطْلعتُهم عليهِ. اقرؤُوا إن شئتمُ: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّآ أُخْفِىَ لَهُم مِّن قُرَّةِ أَعْيُنٍ﴾»، **وعن الحسَنِ رَضِيَ الله عنه: أخفى القومُ أعمالًا في الدُّنيا، فأخفى الله لهُم ما لا عينٌ رأت ولا أذنٌ سَمِعَتْ.**

[﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا ۚ لَّا يَسْتَوُۥنَ * أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ نُزُلًۢا بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ * وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُوا۟ فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ ۖ كُلَّمَآ أَرَادُوٓا۟

قولـه: (وعن الحسن: أخفى القـومُ أعمالًا في الدُّنيا، فأخفى الله تعالى لهم ما لا عينٌ رأتْ ولا أُذنٌ سَمعتْ)(١)، هذا يؤذن بأنَّ الفاءَ في قوله: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ ﴾ رابطةٌ لِلاحقةِ بالسابقة، مرتّبة لها عليها ترَتُّبَ الفاء في قوله تعالى: ﴿فَذُوقُوا۟ بِمَا نَسِيتُمْ ﴾، وكان الأصلُ: تتجافى جُنوبُهم عن المضاجعِ يدعُون ربَّهم خوفًا وطمعًا ومما رزقناهم ينفقون، فلا يعلمون ما أخفي لهم، فيَجزيهم الله الجزاءَ الأوفى؛ بشهادة قوله: ﴿جَزَآءًۢ بِمَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴾ فوضع النَّفسَ موضع الضَّميرِ ونكَّرها تنكيرَ تفخيم، لو وصفت بكلِّ وصفٍ ما بلغ هذا المبلغ، ثمَّ رُوعيت المناسبةُ في قوله: ﴿مَّآ أُخْفِىَ لَهُم﴾ حيث أَبْهَمَ الجزاءَ، ولم يعيِّنِ الفاعلَ تعظيمًا له.

وفيه أنَّ ذلك الإنفاق غيرُ الواجب، وأنَّ هذه الأعمالَ هي أبوابُ الخير، وبها تُنال الزُّلْفى عند الله والدَّرجاتُ العالية.

ويَعضُده ما روينا عن التِّرمذيِّ، عن معاذ قلت: يا رسولَ الله، أخبرني بِعَملٍ يُدخلُني الجَنَّةَ ويُباعِدُني من النّار. قال: «لقد سَألْتني عن عظيم، وإنَّه ليَسيرٌ على من يَسَّره الله، تَعبُدُ الله ولا تُشركُ به شيئًا، وتُقيمُ الصَّلاة، وتُؤتي الزَّكاة، وتَصومُ رمضان، وتَحجُّ البَيت»، ثمَّ قالَ: «ألا أدُلُّك على أبوابِ الخيرِ»؟ قلت: بلى يا رسول الله. قال: «الصَّومُ جُنَّةٌ، والصَّدقةُ تُطفِئُ الخَطيئَةَ كما يُطفِئ الماءُ النَّارَ، وصَلاةُ الرَّجلِ في جَوفِ اللَّيلِ شِعارُ الصَّالحينَ» ثم تلا: ﴿ تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمْ عَنِ ٱلْمَضَاجِعِ ﴾(٢).

---

(١) انظر: «جامع البيان» (١٨: ٦٢٣).

(٢) أخرجه الترمذي (٢٦١٦)، من حديث معاذ بن جبل رضِيَ الله عنه وقال: هذا حديثٌ حسن صحيح.

أَن يَخْرُجُواْ مِنْهَآ أُعِيدُواْ فِيهَا وَقِيلَ لَهُمْ ذُوقُواْ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ * وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ ﴾ [١٨-٢١]

﴿كَانَ مُؤْمِنًا﴾ و﴿كَانَ فَاسِقًا﴾ محمُولان على لفظِ مَن و﴿لَّا يَسْتَوُۥنَ﴾ محمُولٌ على المعنى، بِدَليلِ قولِه تعالى: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ فَسَقُواْ﴾ ونحوُه قولُه تعالى: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ حَتَّىٰٓ إِذَا خَرَجُواْ مِنْ عِندِكَ﴾ [محمد: ١٦]. و﴿جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ نوعٌ من الجِنان؛ قالَ الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ رَءَاهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ * عِندَ سِدْرَةِ ٱلْمُنتَهَىٰ * عِندَهَا جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰٓ﴾ [النجم: ١٣-١٥]، سُمِّيَتْ بذلكَ لما رُوِيَ عنِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنه قال: تأوي إليها أرواحُ الشُّهداء. وقيل: هيَ عن يمينِ العَرْش. وقُرِئَ: ﴿جَنَّةُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ على التّوحيد ﴿نُزُلًۢا﴾ عطاءً بأعمالِهِم. والنُّزُلُ: عطاءُ النّازل، ثُمَّ صارَ عامًّا ﴿فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾ أي: ملجَؤُهم ومنزِلُهم. ويجوزُ أن يُرادَ: **فجنّةُ مأواهُم النّار**، أي: النّـارُ لهم،

قوله: (فجنَّة مأواهم النّار)، قال صاحب «الفرائد»: العُدولُ عن الحقيقة إلى غيرها دون الضَّرورة لا يجوز، وأي ضَرورةٍ في تقدير المضاف.

والجواب أنَّ المأوىٰ: هو المكان الذي يَقصدُه الرَّجلُ للسّكونِ والاستراحَة أو الالتجاء.

الأساس: اللهمَّ آوِني إلى ظلِّ كرَمِكَ وعَفوِكَ يا ربّ. وتقول: أنا أهوي إلى معاقلك هَويًّا وآوي إلى ظلالك أويًّا. وقال ابن عبّاسٍ للأنصار: بالإيواءِ والنَّصرِ، إلّا جَلستُمْ. فاستعماله في النّار من التّهكُّم، ولهذا استشهد بقوله: ﴿فَبَشِّرْهُ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [لقمان:٧].

ويجوز أن يكون من باب المُشاكَلَةِ؛ لأنّه لما ذَكَر في أحد الفصلَين ﴿فَلَهُمْ جَنَّٰتُ ٱلْمَأْوَىٰ﴾ ذَكَر في الآخَرِ ﴿فَمَأْوَىٰهُمُ ٱلنَّارُ﴾.

وقال ابنُ الحاجب في «الأمالي»: فإنْ قيلَ: لمَ أُعِيدَ ذِكْرُ النارِ مظهرًا ولم يستغنِ بالضَّمير لتقدُّم الذِّكرِ، الجوابُ من وجهَينِ:

أحدهما: أنَّ سياقَ الآيةِ للتّهديد والتَّخويفِ وتعظيم الأمرِ، وفي ظاهر ذِكْر النارِ من ذلك ما ليس في الضَّمير.

مكانَ جنّـةِ المأوى للمُؤمِنِين؛ كقولِـه: ﴿فَبَشِّرْهُم بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾ [آل عمران: ٢١، التوبة: ٣٤، الانشقاق: ٢٤]. ﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾ **عذابِ الدُّنيا من القَتْلِ والأسْر**، وما مُحِنُوا به من السَّنةِ سبعَ سِنِين. وعن مُجاهِدٍ رَضِيَ اللهُ عنه: عذابُ القبر. و﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾ عذابِ الآخرة، أي: نذيقُهم عذابَ الدُّنيا قبلَ أن يَصِلُوا إلى الآخرة

والثاني: أنَّ الجملةَ الواقعةَ بعدَ القولِ حكايةٌ لما يُقال لهم يومَ القيامةِ عند إرادتِهم الخروجَ من النارِ فلا يُناسب ذلك وَضْعُ الضَّميرِ، إذْ ليس قولهم حينئذٍ مقدَّمًا عليه ذِكْرُ النارِ وإنَّما اتفق ذِكْرُ النارِ(١) قبلَها إخبارٌ عن أحوالهم(٢).

وفيه نظرٌ؛ لأنَّ هذا القولَ أيضًا داخلٌ في حيِّزِ الإخبارِ؛ لأنَّه عطفٌ على ﴿أُعِيدُوا﴾، وهما مرتَّبان على ﴿كُلَّمَآ﴾؛ أي: كلَّما أرادوا أن يخرجوا فخرجوا أعيدوا وقيل لهم ذوقوا، فكما جاز الإضمار في المعطوف عليه فما المانع في المعطوف سوى إرادةِ المبالغةِ من موضعِ المُظْهَرِ موضعَ المُضمَر؟ على أنَّ هذا القولَ أشدُّ تسويرًا وأقطع تحسرًا عليهم من الإعادة، ومعنى الخروج بيَّنه المصنفُ في «سورة الحج»(٣).

وقال صاحب «الكَشْف»: قال هاهنا: ﴿ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾، وقال في الأخرى: ﴿عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ﴾ [سبأ:٤٢]، فذكَّر هاهنا وأنَّث هناك، وسِرُّهُ أنه ذكَّر حملًا على العذاب دون النارِ؛ لأنَّ «النارَ» هاهنا لما وقع موضعَ المُضمَر، والمُضمَرُ لا يُوصف، لم يستجز إجراء «الذي» على المضافِ إليه دون المضافِ، وفي تلك الآية لم يَجْرِ ذِكْرُ النارِ في سياق الآية، فلم تقع النّار موقع الضَّميرِ، فوصف النار دونَ العذابِ(٤)، وكذا ذَكَره الراغبُ في «دُرّة التنزيل».

قوله: (﴿ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ﴾: عذاب الدُّنيا مِنَ القَتْل والأَسْر) يعني: يومَ بدرٍ.

---

(١) قوله: «فلا يناسب ذلك» إلى هنا ساقط من (ح).

(٢) «أمالي ابن الحاجب» (١: ١٥٢).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٠: ٤٦٣-٤٦٤).

(٤) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٦٤).

﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي: يتُوبُونَ عنِ الكُفْر، أو لعلهم يُريدُونَ الرُّجوعَ ويطلُبُونَه، كقولِه تعالى: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢] **وسُمِّيَتْ إرادةُ الرُّجُوعِ رُجوعًا، كما سُمِّيَتْ إرادةُ القِيامِ قِيامًا في قولِه تعالى: ﴿إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَوٰةِ﴾** [المائدة: ٦]، **ويدُلُّ عليهِ قراءةُ من قرأ: (يُرجَعُون) على البِناءِ للمفعُول. فإن قلتَ: من أينَ صحَّ تفسيرُ الرُّجوعِ بالتَّوبة؟ و(لعلّ) من الله إرادةٌ، وإذا أرادَ الله شيئًا كانَ ولم يمتَنِعْ،**

روينا عن مسلمٍ، عن أبيّ بن كعب: عذابُ الأدنى: مَصائبُ الدُّنيا والرُّومُ والبَطشَةُ أو الدُّخانُ[(١)].

قوله: (﴿لَعَلَّهُمْ يَرْجِعُونَ﴾ أي: يتوبـونَ عَن الكُفر) هذا إذا فُسِّـرَ عَذابُ الأدنـى بعذابِ الدُّنيا، وقوله: «أو لعلَّهمُ يريدون الرُّجوعَ» إذا فُسِّـر بعذاب القبرِ.

قوله: (ويدلُّ عليه قراءةُ مَن قرأَ: «يُرجعُون»)[(٢)]، وذلك أن معنى هذه القراءة، والأولى على إرادة الرُّجوعِ، يَلْتقيان في معنى ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾؛ لأنَّ كلًّا منهما يستدعي معنى الرُّجوعِ منهم إلى الدُّنيا بخلاف الأوَّل. نعم لو قيل: إنَّ معنى التَّرجِّي في «لعلَّ» راجعٌ إلى الكُفَّار لأفاد أيضًا ذلك.

قوله: (مِن أين صَحَّ تفسيرُ الرُّجوع بالتَّوبة) أي: كيف يَستقيمُ أن يفسَّـرَ الرُّجوعُ بالتَّوبةِ، ولفظةُ (لعلَّ) من جهة الله محمولةٌ على الإرادةِ، وهذه الآيةُ واردةٌ في قومٍ مخصوصِينَ، وأنَّهم ماتوا على الكُفرِ، فيلزمُ تخلّفُ مرادِ الله تعالى عن إرادته.

وخلاصةُ الجوابِ أنَّ تخلّفَ مرادِ الله تعالى في أفعاله الخاصَّةِ وما يلحقُ بها من القَسْر على أفعال الغير محال، لكن في أفعال العباد إذا ثبت لهم الاختيارُ غيرُ محالٍ؛ لأنه لا يَقْدحُ في قُدرته.

الانتصاف: هذا فصلٌ رديء، وشِركٌ جَليّ لا يخفى، وجرَّه إلى ذلك تحريفُ كلمةِ

---

(١) أخرجه مسلم (٢٧٩٩).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٨).

وتوبَتُهُم ممّا لا يكُون، ألا ترى أنَّها لو كانتْ ممّا يكونُ لم يكُونُوا ذائِقِينَ العذابَ الأكبر؟ قلتُ: إرادةُ الله تتعلَّقُ بأفعالِه وأفعالِ عبادِه، فإذا أرادَ شيئًا مِن أفعالِه كانَ ولم يمتنِعْ، للاقتدارِ وخُلوصِ الدّاعي. وأمّا أفعالُ عباده: فإمّا أن يُـريدَها وهُم مُختارُون لها، أو

«لعلَّ» إلى الإرادة، والحقُّ أنها لترجِّي المخاطبينَ، وكذا فسَّرها سيبويه(١).

وقال إمامُ الحرمينِ: ذهبتِ المعتزلةُ ومَنْ تَبِعَهم من أهل الأهواءِ إلى أنَّ الواجباتِ والمندوباتِ من الطّاعات مراداتُ لله تعالى وَقعتْ أو لم تَقعْ.

والمعاصي والفواحشُ تقعُ والله تعالى كارهٌ لها غيرُ مريدٍ لوُقوعِها.

والمباحاتُ وما لا يدخلُ تحتَ التَّكليفِ من أفعال البهائمِ والمجانينِ تقعُ، وهو لا يريدُها ولا يَـكرهُها، وإذا دَلَّلنا على أنَّ الرَّبَّ تعالى خالقٌ لجميعِ الحوادثِ يترتَّبُ عليه أنَّه مريدٌ لـما خلقَ، قاصدًا إلى إبداعِ ما اخترعَ.

ثم يقول: قد قضتِ العُقولُ بأنَّ قصور الإرادةَ وعَدَمَ نفوذِ المشيئةِ من أصدقِ الآياتِ على سماتِ النَّقص، والاتِّصافِ بقُصورٍ وعجز، ومن ترشَّحَ لِلملك، ثم لا ينفذ مرادُه في أهل مملكته عُدَّ ضعيف المنّة مِضْياعًا لفرصتِه، وإذا كان ذلك يزري العاجز، فكيف في حقِّ مَلِكِ الملوكِ وربِّ الأرباب؟

فإن قالوا: الربُّ سبحانه وتعالى قادرٌ على أنْ يَـرُدَّ الخلائق إلى الطّاعة قهرًا، ويُظهر آية تَظلُّ رِقاب الجبابرة لها خاضعة، قلنا: من فاسد أصلكم أنه لا يجوز في حكم الإله إجبار الخلائق على الطاعات، واضطرارهم إلى الخيراتِ ولا يريد منهم المعاصي والكُفرَ، وإنَّما يريد منهم الإيمانَ الاختياريّ فما يُريده لا يَقدرُ عليه وما يقدر عليه لا يُريده.

وقد اجتمع سَلَفُ الأُمَّةِ على كلمةٍ لا يجحدُها أهلُ الإسلام، وهو قولُهم: «ما شاء الله كان، وما لم يشأ لم يَكُن»(٢)، والآياتُ الشاهدةُ لأهل السُّنة لا تحصى كَثْرة.

(١) «الانتصاف بحاشية الكشَّاف» (٣: ٥١٣).

(٢) أخرجه أبو داود (٥٠٧٧)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩٧٥٦).

مُضطرُّونَ إليها بقَسْرِه وإِلجائِه، فإن أرادَها وقد قَسَرَهُم عليها فحُكْمُها حُكمُ أفعالِه، وإن أرادَها على أن يختارُوها وهُو عالمٌ أنَّهم لا يختارُونَها؛ لم يقدحْ ذلك في اقتدارِه، كما لا يقدحُ في اقتدارِك إرادتُك أن يختارَ عبدُك طاعَتَك وهُو لا يختارُها، لأنَّ اختيارَه لا يتعلَّقُ بقُدرتِك، وإذا لم يتعلَّقْ بقُدرتِك لم يكُنْ فقدُه دالًّا على عجزِك. ورُوِيَ في نُزُولِها: أنّه **شَجَرَ** بين عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رَضِيَ اللهُ عنه والوليدِ بنِ عُقبةَ بنِ أبي مُعَيطٍ يومَ بدرٍ كلام، فقال له الوليدُ: اسكتْ فإنَّك صبيٌّ؛ أنا أشبُّ منك شبابًا، وأجْلَدُ منك جلَدًا، **وأذرَبُ منك لِسانًا**، وأحدُّ منك سَنانًا، وأشجعُ منك جَنانًا، **وأملأُ منك حَشْوًا في الكَتِيبةِ**. فقال له عليٌّ رَضِيَ اللهُ عنه: اسكتْ، فإنَّك فاسقٌ. ....

قوله: (شجر بَيْن علي رضي الله عنه). النهاية: شَجَرَ الأمرُ يَشْجُر[(١)] شجُورًا: إذا اخْتلط، وتشاجَروا: إذا تنازَعوا واختَلفوا.

قوله: (وأَذْرَب منك لسانًا)، النهاية: هو من قولهم: ذَرِبَ لِسانُه: إذا كان حادَّ اللِّسانِ لا يُبالي ما قال.

قوله: (وأملأ منك حَشوًا في الكَتيبة)، والحَشْو: ما يُحشى به الشَّيء؛ أي: الشَّيءُ الذي أحشو به الدرع أبلغ في ملئها من حشوك؛ أي: أنا أَبْدَنُ منك فيها.

الأساس: وهو من حَشْو بني فلان: قال الرّاعي:

أتتْ دُونَها الأحلافُ أحلافُ مذحج ... وأبناءُ كعبٍ حَشْوها وصَمِيمُها

قال صاحب «الاستيعاب»: الوليد بن عقبة بن أبي معيط أخو عثمانَ لأُمِّه، أسلَمَ يومَ الفتحِ هو وأخوه خالدُ بن عُقبةَ، وأظنُّه يومئذٍ كان قد ناهَزَ الاحتلام[(٢)].

وعن سعيد بن جُبير، عن ابن عبّاس قال: نزلت في عليٍّ بن أبي طالب رضي الله عنه والوليدِ بن عُقبةَ في قصَّةٍ ذكَرها ﴿ أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا لَّا يَسْتَوُۥنَ ﴾[(٣)].

---

(١) قوله: «الأمر يشجر» ساقط من (ح) و(ف).

(٢) «الاستيعاب» (٤: ١٥٥٢).

(٣) انظر: «الدر المنثور» (١١: ٧٠)، في تخريجه في سبب نزول الآية.

فنزلتْ عامّةً للمُؤمِنينَ والفاسِقِين، فتناوَلَتْهُما وكُلَّ مَن في مِثلِ حالِهما. وعنِ الحسَنِ ابنِ عليٍّ رَضِيَ الله عنهُما: أنَّه قالَ للوليد: كيفَ تشتُمُ عليًّا وقد سمّاهُ الله مؤمِنًا في عشرِ آياتٍ؟ وسمّاك فاسقًا؟.

[﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ ۚ إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ مُنتَقِمُونَ﴾ ٢٢]

﴿ثُمَّ﴾ في قولِه: ﴿ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ للاستبعاد. والمعنى: أنَّ الإعراضَ عن مثلِ آياتِ الله في وُضُوحِها وإنارَتِها وإرشادِها إلى سواءِ السَّبيل، والفوزِ بالسّعادةِ العُظمى بعدَ التّذكيرِ بها مُستَبْعَدٌ في العقلِ والعَدْل، كما تقولُ لصاحِبك: وجدتَ مثلَ تلك

قولُه: (فنزلت عامَّةً للمؤمنينَ والفاسقينَ، فتناوَلَتْهما وكلَّ مَن في مِثلِ حالِهما)، قال صاحب «الانتصاف»: ذَكَر السَّببَ المحقَّق، والمراد بالفاسِقِ وبالذين فَسَقوا: الكُفّارُ، وأَدْرَجَ فيها المؤمنين تعصُّبًا لمذهبه في وُجوب خُلودِ الفُسّاقِ[1].

وقال صاحب «الإنصاف»: ولم يَشْفِ في الجوابِ، فإنَّ الاعتبارَ بعُموم لفظِ الآيةِ لا بخُصوصِ سَبَبِها، والفِسْقُ يُطلق على المؤمن[2]؛ لقوله تعالى: ﴿بِئْسَ ٱلِٱسْمُ ٱلْفُسُوقُ بَعْدَ ٱلْإِيمَـٰنِ﴾ [الحُجُرات:١١]، و«فاسقًا» نكرةٌ في الشرط فيَعُمّ. والجوابُ الصَّحيحُ تَسليمُ العُمومِ وتَخْصِيصُه بالآياتِ والأخبارِ الدّالةِ على اعتبار الطّاعةِ وحُصولِ الشَّفاعة.

وقلت: ما أنصَفَ ولا انتصَفَ من صاحب «الانتصاف» حيث سَلَّم العُموم، وقال: ﴿فَاسِقًا﴾ نكرةٌ في الشرط فيَعُم. أمَا نَظَر إلى نَظيرتِها: ﴿أَمَّا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، أو إلى المُجْمَل: ﴿أَفَمَن كَانَ مُؤْمِنًا كَمَن كَانَ فَاسِقًا﴾ ليقيد المُطْلَق بالكافِر؟ وأمَا اعتبَر الفاصلةَ: ﴿ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّذِى كُنتُم بِهِۦ تُكَذِّبُونَ﴾ ليَعلَمَ أنَّ المؤمنَ لا يُكذِّبُ بالآخرة؟ وأمَا تأمَّلَ النَّظْم وتعقيبَه بقوله: ﴿وَلَنُذِيقَنَّهُم مِّنَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَدْنَىٰ دُونَ ٱلْعَذَابِ ٱلْأَكْبَرِ﴾.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشّاف» (٣: ٥١٤).

(٢) قوله: «على المؤمن» ساقط من (ح).

الفُرصةِ ثُمَّ لم تنتَهِزْها؛ استبعادًا لتَرْكِه الانتهازَ. ومنهُ (ثُمّ) في بيتِ الحماسة:

لَا يَكْشِفُ الغَمَّاءَ إِلَّا ابْـنُ حُـرَّة ... يَرَى غَمَرَاتِ المَوْتِ ثُمَّ يَزُورُهَا

استبعدَ أن يزورَ غمراتِ الموتِ بعـدَ أن رآها واستيقَنَها واطّلع على شِـدَّتِها. فإن قلتَ: هلا قيل: إنّا منه مُنتَقِمُون؟ قلتُ: لمّا **جعلَهُ أظلمَ كُلِّ ظالمٍ، ثُمّ توعَّدَ المُجرِمِينَ عامّةً بالانتقامِ** منهم، فقدْ دلَّ على إصابةِ الأظلمِ النّصيبَ الأوفرَ من الانتقام، ولو قالَه بالضَّميرِ لم يُفِدْ هذه الفائِدة.

قوله: (لا يَكشِفُ الغَمّاء) البيت[1]، الغَما والغَمُّ والغُمَّة: مرجعها إلى التَّغطية، والمراد هاهنا: شدةُ اقتحام الحربِ؛ أي: لا يَكشِفُ الأمرَ العظيمَ إلّا رجلٌ كريم يرى قحم الموت ثم يتوسَّطها، وإنما قال: ابنُ حُرَّة؛ ليُهيِّجَه ويُحرِّضَه على الزِّيادة؛ أي: زيادة غَمَراتِ الموتِ بعدَ رؤيتها مستبعدةً مستنكرةً في العقل والعادةِ، وهو مع ذلك يزورها بعد استيفائه إيّاها، بالغَ في مدحِه بذلك؛ حيث باشَرَ مثل هذا المستبعدِ بشجاعته[2]، وكذا في الآية بالغَ في الذمِّ؛ ولهذا قال: «أنَّ الإعراض عن مثل آياتِ الله في وُضوحِها وإنارتِها... مستبعدٌ في العقل والعَدْل».

وإنّما ذَهَب في «ثم» إلى المجاز وإن احتَمَل الحقيقة؛ لأنَّ الشاعرَ يمدحُ جَريًا لا يبالي بالموتِ ويقتحمُ الأهوالَ، لا أنه يَرى الغَمراتِ ثم يَمكُث زمانًا طويلًا متفكِّرًا ثم يَزُورها؛ لأنَّه ذمٌّ له، وكذا ما في الآية؛ الأصلُ: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّن ذُكِّرَ بِـَٔايَـٰتِ رَبِّهِۦ ثُمَّ أَعْرَضَ عَنْهَآ﴾ [السجدة:٢٢]، فوَضَع «ثُمَّ» موضعَ الفاءِ لبيان عنادِه وتمرُّدِه.

قوله: (جعلَه أظلمَ كُلِّ ظالمٍ، ثمَّ تَوعَّدَ المُجرِمين عامَّة بالانتقام)، فيه رائحةٌ من الاعتزالِ كما سَبق منه عند قولِه: ﴿وَذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلْخُلْدِ بِمَا كُنتُمْ تَعْمَلُونَ﴾: «بسَبب ما عملتُم منَ المعاصي والكبائرِ المُوبِقَةِ»، يقال: هلّا يجعلُه من إقامةِ المُظْهَرِ موضعَ المُضمَرِ؛ ليُؤذِنَ بأنَّ عِلَّةَ الانتقام ارتكابُ هذا المُعرض مثل هذا الجُرْمِ العظيمِ.

---

(١) لجعفر بن علبة الحارثي من شعراء الحماسة.

(٢) في (ف): «بشجاعة».

[﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ مِّن لِّقَآئِهِۦ وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ * وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا۟ ۖ وَكَانُوا۟ بِـَٔايَٰتِنَا يُوقِنُونَ * إِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ فِيمَا كَانُوا۟ فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ﴾ ٢٣ - ٢٥]

﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ للجنسِ، والضَّميرُ في ﴿لِّقَآئِهِۦ﴾ له. ومعناه: إنَّا آتينا مُوسى عليهِ

قال محيي السُّنة: ﴿إِنَّا مِنَ ٱلْمُجْرِمِينَ﴾ من المشركين، ولا ارتيابَ أنَّ الكلامَ في ذمِّ المعرِضِينَ، وهذا الأسلوبُ أذمُّ لهم من ذلك؛ لأنه يُقرِّرُ أن الكافرَ إذا وُصِفَ بالفِسْقِ والظُّلم والجرم[1] حُمِلَ على نهاية كُفره وغايةِ تمرُّدِه؛ لأنَّ هذه الآيةَ كالخاتمةِ لأحوالِ المكذِّبِينَ القائلين: ﴿أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ﴾[2].

والتَّخلُّص إلى قصَّة الكَليم عليه السَّلامُ مَسْلاةٌ لقلب الحبيبِ ﷺ يعني: آتَيْنا موسى مثل ما آتيناك من الكتاب، ولقَّيْناه مثل ما لقَّيناك، وكما جعلنا المنزَّل عليه هدًى لقوم صبروا، كذلك نجعل كتابك هدًى ونورًا لمن يصبرُ، وكما جعلنا كتابَه مختلَفًا فيه كذلك نجعل كتابك مختلَفًا فيه، وكما أهلَكْنا المَعرِضِينَ نُهْلِك هؤلاء ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ﴾ [السجدة:٢٦] ﴿ سُنَّةَ مَن قَدْ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِن رُّسُلِنَا ۖ وَلَا تَجِدُ لِسُنَّتِنَا تَحْوِيلًا ﴾ [الإسراء:٧٧]، ويؤيِّده قولُ المصنِّفِ: «والضمير في ﴿لَهُمْ﴾ لأهلِ مكَّةَ».

قوله: (﴿ٱلْكِتَٰبَ﴾ للجنس) إنَّما دعاه إلى اعتبار الجنسِ؛ لأنَّ الضَّميرَ في ﴿لِّقَآئِهِۦ﴾ راجعٌ إليه، ولا ارتياب أنَّ عَيْنَ ذلك الكتابِ ما لقاه، كأنَّه قيل: ولقد آتينا موسى ما يُقال له: الكتاب، فلا تكن في شك من أنك لقيتَ مثله.

قال مكِّيّ: وقيل: الهاءُ تعود على ما لاقى في موسى؛ أي: فلا تكُ في مريةٍ من لقاء ما لاقى موسى من قومه من الأذى والتَّكذيبِ، ويجوز أن تعودَ على الكتاب، أضاف المصدرَ إلى المفعول؛ أي: من لقاء موسى الكتاب، وأضمرَ موسى لتقدُّم ذِكْرِه[3].

---

(١) في (ح) و(ف): «إذا وصف بالظلم والإجرام».

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٠٨).

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٦٩).

السّلامُ مثلَ ما آتيناكَ منَ الكتاب، ولقّيناهُ مثلَ ما لقَّيناكَ منَ الوحي، **فلا تكُ في شكٍّ من أنّك لقيتَ مثلَه** ولقيتَ نظيرَهُ، كقولِه تعالى: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤] ونحوِ قولِه: ﴿مِّن لِّقَآئِهِۦ﴾ وقولِه: ﴿وَإِنَّكَ لَتُلَقَّى ٱلْقُرْءَانَ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ عَلِيمٍ﴾ [النمل: ٦] وقولِه: ﴿وَنُخْرِجُ لَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ كِتَـٰبًا يَلْقَىٰهُ مَنشُورًا﴾ [الإسراء: ١٣]. وجعَلْنا الكتابَ المُنزَلَ على مُوسى عليه السَّلامُ ﴿هُدًى﴾ لقَومِه ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ﴾ النّاسَ ويدعُونَهم إلى ما في التَّوراةِ من دينِ الله وشَرائِعِه، لصبرِهِم وإيقانِهِم بالآيات. وكذلك لنَجْعلَنَّ الكتابَ المُنزَلَ إليكَ هُدًى ونورًا، ولَنجعَلَنَّ من أُمَّتِك أئِمّةً يهدُونَ مثلَ تلكَ الهدايةِ؛ لِمَا صَبَرُوا عليه من نُصرةِ الدِّينِ، وثَبَتُوا عليه من اليَقِين. ....

قلت: على أن تعود الهاءُ إلى ما لاقى، فالفاءُ مثلُها في قول الشاعر:

ليسَ الجَمالُ بمئزرٍ فاعلَمْ وإنْ رُدِّيتَ بُرْدا[1]

دَخلت على الجملة المعترضة بدلَ الواوِ اهتمامًا بشأنها؛ لأنَّ قولَه: ﴿وَجَعَلْنَـٰهُ هُدًى﴾ إلى آخر الآية عطفٌ على قوله: ﴿ءَاتَيْنَا﴾، وجعل كونهم أئمَّةً وهُداةً معللان بالصَّبر والإيقانِ في المعتَرِض فيه، ثم نهاه عن الامتراءِ في لقاء ما لاقوا منَ الأذى والصَّبر اقتداءً بهم؛ لقوله تعالى: ﴿فَبِهُدَىٰهُمُ ٱقْتَدِهْ﴾ [الأنعام: ٩٠].

قوله: (فلا تَكُ في شكٍّ من أنك لقيتَ مثلَه) هذا معنى الفاء في ﴿فَلَا تَكُن فِى مِرْيَةٍ﴾ يعني: معرفتك بأنَّ موسى نبيٌّ مرسلٌ وأُوتيَ التَّوراة، ينبغي أن تكون سببًا لإزالة الرَّيب عنك في أن المنزَّلَ عليك قرآنٌ وكتابٌ مثلُه وإنا اخترناك كما اخترناه، ونبتليكَ بمثل ما ابتليناهُ، ولهذا قال كقوله: ﴿فَإِن كُنتَ فِى شَكٍّ مِّمَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ فَسْـَٔلِ ٱلَّذِينَ يَقْرَءُونَ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكَ﴾ [يونس: ٩٤].

---

(١) لعمرو بن معدي كرب. انظر: «نهاية الأرب» (٣: ٦٧)، و«شرح ديوان الحماسة» (١: ٣٠)، و«التمثيل والمحاضرة» (١: ٦٠).

وقيل: من **لِقائِكَ مُوسى عليه السَّلامُ ليلةَ الإسراءِ**، أو يومَ القيامة. وقيل: من لقاءِ مُوسى عليه السَّلامُ الكتابَ؛ أي: من تَلَقِّيهِ له بالرِّضا والقَبُول. وقُرِئَ: ﴿لَمَّا صَبَرُواْ﴾ و(**لِمَا صَبَرُوا**)؛ أي: لِصَبْرِهم. وعن الحسنِ رَضِيَ الله عنه: صَبَرُوا عن الدُّنيا. وقيل: إنَّما جعلَ الله التَّوراةَ **هُدًى لبَني إسرائيلَ خاصّةً، ولم يَتَعبَّدْ بما فيها ولدَ إسماعيلَ عليهِ السَّلام**. ﴿يَفْصِلُ بَيْنَهُمْ﴾ يقضي، فيُمَيِّزُ المُحِقَّ في دينهِ مِنَ المُبطِلِ.

قوله: (وقيل: من لقائك موسى ليلةَ الإسراءِ) عطفٌ على قوله: «﴿الْكِتَٰبَ﴾ للجنس والضَّميرُ في ﴿لِّقَآئِهِۦ﴾ له»، يؤيِّدُه ما روى البخاريُّ ومسلمٌ، عن ابن عبّاس، عن النَّبيِّ ﷺ قال: «رأيتُ ليلةَ أُسريَ بي مُوسى رَجُلًا آدمَ طُوالًا جَعْدًا، كأنَّه مِن رجال شَنُوءَة»(١).

قوله: (وقرئ: ﴿لَمَّا صَبَرُواْ﴾ و«لِمَا صَبَرُوا»)، حمزةُ والكسائيُّ: بالتَّخفيف، والباقون: بالتشديد(٢).

قال الزَّجّاجُ: فإذا خُفِّفَ فالمعنى: جَعلناهم أئمَّةً لِصبرهم، وإذا شُدِّد، فالمعنى: على المُجازاة، كأنه قيل: إنْ صبرتُم جَعلناكم أئمَّة، فلمّا صَبَروا جُعلوا أئمَّة. وقيل: إنَّ كلمةَ الظَّرفِ تُقام مقامَ التَّعليل؛ نحوَ قولك: أكرمتكَ إذا أكرمتَ زيدًا؛ لأنَّ الظَّرف يُقارن المظروفَ، كما أنَّ العِلَّة(٣) تَقارنُ المَعلول(٤).

قوله: (هدًى لبني إسرائيلَ خاصّةً، ولم يَتَعبَّد بما فيها ولدَ إسماعيل)، هذا التَّخصيصُ إنّما يفيدُه لامُ الاختصاص، وإيقاعُ قولِه: ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى لِّبَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ مشبَّهًا به كما مَرَّ، وعطف ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمَّةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُواْ﴾ على ﴿وَجَعَلْنَٰهُ هُدًى﴾.

---

(١) أخرجه البخاري (٣٢٣٩)، ومسلم (٢٦٦).

(٢) انظر: «الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها» (٢: ١٩٢)، و«النشر في القراءات العشر» (٢: ٣٨٧) و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٠٩).

(٣) قوله: «يقارن المظروف، كما أن العلة» ساقط من (ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٩).

[﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِن قَبْلِهِم مِّنَ ٱلْقُرُونِ يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَٰتٍ ۖ أَفَلَا يَسْمَعُونَ ﴾ ٢٦]

الواو في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ للعطفِ على معطوفٍ عليه مَنْوِيٍّ من جنسِ المعطُوف، والضَّميرُ في ﴿لَهُمْ﴾ لأَهلِ مكّةَ. **وقُرِئَ بالنُّونِ والياء،** والفاعلُ ما دلَّ عليه ﴿كَمْ أَهْلَكْنَا﴾ لأنَّ ﴿كَمْ﴾ لا تقعُ فاعلةً، لا يُقالُ: جاءني كم رَجُلٍ، تقديرُه: أو لم يهدِ لهُم كثرةُ إهلاكِنا القُرُونَ. أو: هذا الكلامُ كما هُو بمَضْمُونِه ومعناه، كقولِك: تَعصِمُ لا إلٰهَ إلّا الله الدِّماءَ والأموالَ. ويجوزُ أن يكون فيه ضميرُ (الله) بدلالةِ القِراءةِ بالنّون. و﴿القُرُونُ﴾ عادٌ وثمودُ وقومُ لوطٍ ﴿يَمْشُونَ فِى مَسَٰكِنِهِمْ﴾ يعني: أهلَ مكّة،

قوله: (الواوُ في ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ ﴾ للعطف على معطوفٍ عليه [منويٍّ] من جنس المعطوفِ)، أي: ألم نُنَبِّهْهُم ولم يَهْدِ لهم كم أهلكنا من قَبلِهم، يعني: قلنا لهم: سيروا في الأرض ثم انظُروا كيف كان عاقبةُ الذين من قبلكم[1].

قوله: (وقُرِئ بالنُّون والياء) الياءُ: مشهورةٌ، والنُّون: شاذَّة[2].

قال الفَرّاءُ: ﴿كَمْ﴾ في موضع رفع بـ﴿يَهْدِ﴾، كأنَّكَ قُلتَ: أو لمْ يهدِ لهم القرونُ الهالكةُ فيتَّعظوا[3].

قال الزَّجاج: عند البصرِيِّينَ لا يجوز أن يعمل ما قبل «كم» في «كم»، فلا يجوز في قولك: كم رجلٌ جاءني: جاءني[4] كم رجل؛ لأنَّ كم تزال عن الابتداء، و«كم» هاهنا في موضع نصب بـ﴿أَهْلَكْنَا﴾ وفاعلِ يهدي ما دلَّ عليه المعنى فيما سلف، وتكون «كم» أيضًا دليلًا على الفاعل في ﴿يَهْدِ﴾، ويدلُّ عليه قراءةُ مَنْ قرأ: ﴿أولم نَهدِ لهم﴾؛ أي: أولم نبيِّن لهم[5].

---

(١) في الأصول الخطية: «قبلهم».

(٢) قرأ بالنون: أبو عبد الرحمٰن السلمي وقتادة وأبو زيد. انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١١٠).

(٣) «معاني القرآن» (٢: ٣٢١).

(٤) قوله: «جاءني» سقط من (ح).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٩).

يمُرُّونَ في متاجِرِهم على ديـارِهِم وبلادِهِم. وقُرِئَ: (يُمَشُّون) بالتّشدِيد.

[﴿ أَوَلَمْ يَرَوْاْ أَنَّا نَسُوقُ ٱلْمَآءَ إِلَى ٱلْأَرْضِ ٱلْجُرُزِ فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا تَأْكُلُ مِنْهُ أَنْعَٰمُهُمْ وَأَنفُسُهُمْ ۖ أَفَلَا يُبْصِرُونَ ﴾ ٢٧]

﴿ٱلْجُرُزِ﴾ الأرض التي جُرِزَ نباتُها، أي: قُطِعَ؛ إمّا لعَدَمِ الماء، وإمّا لأنَّه رُعِيَ وأُزِيل، ولا يُقالُ للّتي لا تُنْبِتُ كالسِّباخ: جُرُزٌ. ويَدُلُّ عليه قولُه: ﴿فَنُخْرِجُ بِهِۦ زَرْعًا﴾. وعنِ ابنِ عبّاسٍ رَضِيَ الله عنه: إنَّها أرضُ اليمن. وعن مُجاهدٍ رَضِيَ الله عنـه: هِـيَ أَبْيَن. ﴿بِهِۦ﴾ بالماءِ ﴿تَأْكُلُ﴾ من الـزَّرعِ ﴿أَنْعَٰمُهُمْ﴾ من عَصْفِه ﴿وَأَنفُسُهُمْ﴾ من حبِّه. وقرئ: (يأكل) بالياء.

[﴿وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ * قُلْ يَوْمَ ٱلْفَتْحِ لَا يَنفَعُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ إِيمَٰنُهُمْ وَلَا هُمْ يُنظَرُونَ * فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ وَٱنتَظِرْ إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ ﴾ ٢٨-٣٠]

الفَتْحُ: النَّصر، أو الفَصْلُ بالحُكُومة، من قولِه: ﴿رَبَّنَا ٱفْتَحْ بَيْنَنَا﴾ [الأعراف: ٨٩] وكانَ المُسلِمُونَ يقُولُونَ: إنَّ الله سيفتَحُ لنا على المُشرِكِين. أو يفتَحُ بيننا وبينَهُم، فإذا سَمِعَ المُشرِكُون قالُوا: ....

قوله: («يُمَشُّونَ» بالتشديد) قال ابن جِنّي: هي قراءةُ ابنِ السَّميفع، فهو للكثرة[١].

قوله: (وعن مجاهد: هي أبين)، النهاية: أبيَنُ: بوزن أحمر: قريةٌ على جانب البحر في ناحيةِ اليمن، وقيل: هو اسمُ مدينة[٢] عدَن.

قوله: (﴿بِهِۦ﴾ بالماء) أي: الضَّمير في ﴿بِهِۦ﴾ للماء، وفي ﴿مِنْهُ﴾ للزَّرع، و﴿تَأْكُلُ مِنْهُ﴾ صفةُ زرعًا، وفيه معنى الجمع؛ لأنه مشتمل على آكلينَ ومأكولاتٍ مختلفين، ومن ثَمَّ قسَّمه؛ أي: تأكل أنعامُهم من التّبن وأنفسُهم من الحَبِّ.

---

(١) المحتسب (٢: ١٧٤).

(٢) قوله: «مدينة» ساقط من (ح) و(ف).

﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ﴾ أي: في أيِّ وقتٍ يكُونُ ﴿إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ﴾ في أنَّـه كائنٌ. ويَومُ الفَتحِ يومُ القِيامـة، وهُو يـومُ الفصْلِ بينَ المُؤمِنينَ وأعدائِهِم، ويومُ نصرِهِم عليهِم. وقيل: هُو يومُ بدر. وعن مُجاهدٍ والحسَنِ رَضِيَ الله عنهُما: يومُ فتْحِ مكّة. فإن قلتَ: قد سألُوا عن وقتِ الفتح، فكيفَ ينطَبِقُ هذا الكلامُ جوابًا على سُؤالِهِم؟ قلتُ: **كان غرضُهم في السُّؤالِ عن وقتِ الفتح، استعجالًا منهُم على وجهِ التَّكذيبِ والاستهزاء**، فأُجيبُوا على حَسَبِ ما عُرِفَ من غَرَضِهم في سُؤالِهِم فقيلَ لهم: لا تستَعْجِلُوا به ولا تَسْتَهْزِئوا، **فكأنِّي بكُم وقدْ حصلتم في ذلك اليومِ**، وآمنتُم فلَمْ ينفَعْكُمُ

قوله: (﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ﴾)، ﴿مَتَىٰ﴾ في مـوضع نَصْبٍ على الظَّـرف، وهو خبـرُ الابتداء[1]، وهو ﴿هَٰذَا﴾، و﴿ٱلْفَتْحُ﴾ نعتٌ لـ﴿هَٰذَا﴾ أو عطفُ بيان. ويجوز أن يكون ﴿مَتَىٰ﴾ في موضع رفع على تقدير حذف مضافٍ مع ﴿هَٰذَا﴾، وتقديره: متى وقت هذا الفتح؟

قوله: (**كان غرضهُم في السُّؤال عن وقتِ الفتح، استعجالًا منهم على وجه التَّـكذيب والاستهزاءِ**)، يعني: إنما طابَقَ هذا الجوابُ مضمونَ ما أرادوا بسؤالهم في قولهم: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْفَتْحُ﴾، وهو القطعُ بأنَّ ذلك كذبٌ ولا ينبغي أن يكونَ، وأنت ممن يجب أن يضحك منه. وأجاب أن كَينونتَه ممَّا لا ارتيابَ فيه، وأنَّه لا بدَّ أن يقعَ، لكنِّي أخبرُكم عن أحوالكم فيه كأني أنظر إليكم الآنَ، وأنتم على تلك الحالِ، وهو قريبٌ من الأسلوب الحكيمِ.

قوله: (**فكأني بكم وقد حصلتم في ذلك اليوم**)، قال المُطرزي: قولهم: كأنِّي بك: كأنِّي أبصرتُك، إلا أنّه تُرِك الفعلُ لِدلالة الحالِ وكثرةِ الاستعمال، ومعناه: أعرف ما أشاهد من حالك اليومَ وكيف يكونُ حالُك غدًا، كأنِّي أنظرُ إليك وأنتَ على تلك الحالِ. ومثلُه: مَن لي بكذا، يعنون من يَكفُل لي به، وله نظائر.

قال المُظهرِي: كأنِّي بك مبصرٌ وعالمٌ بحالك أنّك سَتَهلِك. وهذا اللَّفظُ يُستعمل في كل موضع يُتيقَّن ما يصير إليه حالُ الرَّجل.

(١) في (ح) و(ف): «مبتدأ».

الإيمانُ، واستَنْظَرتُم في إدراكِ العذابِ فلَمْ تَنْظُرُوا. فإن قلتَ: فمن فسَّرَهُ بيومِ الفَتْحِ أو يَوْمِ بدرٍ؛ كيفَ يستَقِيمُ على تفسيرِه أنْ لا ينفَعُهُمُ الإيمان، وقد نَفَعَ الطُّلَقاءَ يومَ فتحِ مكّةَ وناسًا يومَ بدرٍ؟ قلتُ: **المُرادُ أنَّ المقتُولِينَ منهم لا ينفَعُهُم إيمانُهُم في حالِ القتل**، كما لم ينفعْ فرعونَ إيمانُه عندَ إدراكِ الغَرَقِ. ﴿وَٱنتَظِرْ﴾ النُّصرةَ عليهِم وهلاكَهُم ﴿إِنَّهُم مُّنتَظِرُونَ﴾ الغَلَبَةَ عليكُم وهلاكَكُم، كقولِه تعالى: ﴿فَتَرَبَّصُوٓاْ إِنَّا مَعَكُم مُّتَرَبِّصُونَ﴾ [التوبة: ٥٢]، وقرأ ابنُ السَّمَيْفَع رحمهُ الله: (مُنتَظَرُون)، بفَتْحِ الظّاءِ. ومعناه: وانتظِرْ هلاكَهُم فإنَّهم أحِقّاءُ بأن يُنتَظَرَ هلاكُهُم، يعني: أنَّهم هالِكُونَ لا محالةَ. أو: وانتظِرْ ذلك؛ فإنَّ الملائكةَ في السّماءِ ينتَظِرُونَه.

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قرأ: ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾، و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ﴾، أُعطيَ من الأجرِ كأنّما أحيا ليلةَ القدرِ»، وقالَ: «منْ قرأ ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾ في بيته لم يدخلِ الشَّيطانُ بيتَه ثلاثةَ أيّام».

قوله: (**المراد أنَّ المقتولينَ منهم لا ينفعُهم إيمانُهم في حال القتل**)، وقلت: لو حمَلَه على قوم مخصوصينَ وهمُ الذين استهزؤوا وعاندوا وقالوا: متى هذا الفتحُ؟ إقامةً للمُظهر موضعَ المضمَرِ حتّى يكونَ من بابِ قولِه:

على لاحِبٍ لا يُهتدى بمنارِه

أي: لا يؤمنون حينئذٍ فلا ينفعُهم إيمانُهم لَحَسُنَ.

قوله: (مَنْ قرأ: ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾) روينا عن أحمدَ والترمذيِّ والدارميِّ عن جابرٍ: أنّ النبيَّ ﷺ كان لا ينام حتى يقرأ ﴿الٓمٓ * تَنزِيلُ﴾ و﴿تَبَٰرَكَ ٱلَّذِي بِيَدِهِ ٱلۡمُلۡكُ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾[1].

* * *

---

(١) أخرجه أحمد (١٤٧٠٠)، والترمذي (٢٨٩٢)، والدارمي (٣٤١١).

سورة الأحزاب

مدنيّةٌ، وهيَ ثلاث وسبعون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ اتَّقِ اللَّهَ وَلَا تُطِعِ الْكَافِرِينَ وَالْمُنَافِقِينَ ۗ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا * وَاتَّبِعْ مَا يُوحَىٰ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا * وَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِاللَّهِ وَكِيلًا﴾ ١-٣]

عن زِرٍّ قال: قال لي أُبيُّ بن كعبٍ رضي الله عنه: كم تعدُّون سورةَ الأحزاب؟

سورة الأحزاب

مدنيّةٌ، وهيَ ثلاث وسبعون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

قولُه: (عن زِرٍّ) في «جامعِ الأصول»: هو زِرُّ بنُ حُبَيْشٍ الأسَديُّ الكوفيُّ، جاهِليٌّ إسلامي، من أكابرِ القُرّاءِ والمَشْهورين من أصحاب عبدِ الله بن مسعود[1]، وسمعَ عُمرَ رضيَ الله عنه، وروى عنه خَلْقٌ كثيرٌ من التابعينَ وغيرِهم.

زِرٌّ: بكَسْرِ الزاي وتشديدِ الراء. وحُبَيْشٌ: بضَمِّ الحاءِ المُهْمَلة وفَتْح الباءِ المُوحَّدة وسكونِ الياءِ والشينِ المُعْجَمة. وحديثُه هذا مشهورٌ في «مسندِ الإمامِ أحمَد بنِ حنبلٍ»[2]

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ٤١٣).

(٢) «مسند الإمام أحمد» (٢١٢٠٧) وانظر تمامَ تخريجه في «صحيح ابن حِبّان» (٤٤٢٨).

قلتُ: ثلاثاً وسبعين آية. قال: فوالذي يحلفُ به أُبيُّ بن كَعْب، إنْ كانت لتَعدِلُ سورةَ البقرةِ أو أطول، ولقد قرأْنا منها آيةَ الرَّجْم: (الشيخُ والشَّيخةُ إذا زَنَيا فارجموهما البتّةَ نَكَالاً منَ اللهِ وَاللهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ). أراد أُبيٌّ رضي الله عنه أنَّ ذلك من جُمْلةِ ما نُسِخَ من القرآن. وأمَّا ما يُحكى: أنَّ تلك الزيادةَ كانت في صَحيفةٍ في بيتِ عائشةَ رضي الله عنها فأكلتْها **الداجِنُ**: فمِنْ تأليفاتِ المَلاحِدةِ والرَّوافض. جعل نداءه بالنبيِّ والرسول في قوله: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ لِمَ تُحَرِّمُ﴾ [التحريم: ١]، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرَّسُولُ بَلِّغْ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكَ﴾ [المائدة: ٦٧]، وتَركَ نِداءَه باسمه، كما قال: ﴿يَٰٓـَٔادَمُ﴾ [البقرة: ٣٣]، ﴿يَٰمُوسَىٰ﴾ [البقرة: ٥٥]، ﴿يَٰعِيسَىٰٓ﴾ [آل عمران: ٥٥]، ﴿يَٰدَاوُۥدُ﴾ [ص: ٢٦]، كرامةً له وتشريفاً، **ورَبْئاً بمحلِّه**، وتَنْويهاً بفضله. فإن قلتَ: إنْ لم يُوقعِ اسمَه في النداء فقد

مع تغييرٍ يسير. وفي «الموطّأ»: «الشيخُ والشيخةُ فارجُموهما البَتّة»، وكذا في روايةِ ابنِ ماجه[1].

قولُه: (**الداجن**)، **النهاية**: هي الشاةُ التي يعلِفُها الناسُ في منازلِهم، وقد يقَعُ على غيرِ الشاءِ مِن كلِّ ما يألفُ البيوتَ من الطيورِ وغيرِه. يقالُ: شاةٌ داجِنٌ، ودجَنَتْ تدجُنُ دُجوناً.

قولُه: (**ورَبْئاً بمَحلِّه**)، **الأساس**: إني لأرْبأُ بك عن هذا الأمر: أرفَعُك ولا أرضاهُ لك، ورَبأْتُ بنَفْسي عن عَملِ كذا. ونوّهْتُ به تَنويهاً: رفَعْتُ ذِكْرَه وأشهَرْتُه، وينصُرُه ما روَيْنا في «صحيح البخاري»: أنَّ البراءَ حين دعا بقولِه: اللهمَّ إني أسلَمْتُ نَفسي إليك، وفَوَّضْتُ أمري إليك، وألجأْتُ ظَهْري إليك آمنتُ بكتابِك الذي أنزَلْتَ، ورَسولِك الذي أرسَلْتَ. قال رسولُ الله ﷺ: «لا، ونَبيِّكَ الذي أرسلت»[2].

النهاية: قيل: إنّ النبيَّ مُشتَقٌّ من النَّباوةِ وهو الشيءُ المُرتفِع. ومن المهموزِ شعْرُ عبّاسِ بنِ مِرْداس يمدَحُه:

---

(١) أخرجه الإمام مالك في «الموطأ» (٢: ٨٢٤) وابن ماجه في «السنن» (٢٥٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٦٣١٣).

أوقَعَه في الإخبار في قولـه: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]، ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. قلتُ: ذاك لتعليمِ الناس بأنَّه رسولُ الله، وتلقينٌ لهم أنْ يسمُّوه بذلك ويَدْعُوه به، فلا تفاوتَ بين النداءِ والإخبار، ألا ترى إلى ما لم يَقصِدْ به التعليمَ والتلقين من الأخبار كيف ذَكَرَه بنحوِ ما ذكره في النِّداء: ﴿لَقَدْ جَآءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ﴾ [التوبة: ١٢٨]، ﴿وَقَالَ ٱلرَّسُولُ يَـٰرَبِّ﴾ [الفرقان: ٣٠]، ﴿لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي

يا خاتمَ النَّبِئين[1] إنّك مُرْسَـلٌ ... بالحقِّ كلُّ هُدى السبيلِ هداكا[2]

ومن الأولِ حديثُ البَراء. وإنّما رَدّ عليه ليَخْتلفَ اللفظانِ ويَجْمَعَ له الثناءَيْن من معنى النبوةِ والرسالةِ تعديداً للنعمةِ في الحالَيْن. وتعظيماً للمِنَّة على الوجهين[3].

وعن **الراغب**: النبوَّةُ: سِفارةٌ بينَ الله عزَّ وجَلَّ وبين ذَوي العُقول مِن عبادِهِ لإزاحةِ عِلَلِهم في أمْرِ معادِهم ومعاشِهم، والنبيُّ لكونِه مُنَبّئاً بما تسكُنُ إليه العقولُ الزكية[4] يصحُّ أن يكونَ بمعنى فاعلٍ، لقولِه تعالى ﴿نَبِّئْ عِبَادِيٓ أَنِّيٓ أَنَا ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [الحِجْر: ٤٩]، وأن يكونَ بمعنى مفعولٍ، لقولِه ﴿نَبَّأَنِيَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [التحريم: ٣][5].

وقلتُ: والذي يقتضيه هذا المقامُ من التنويهِ أنّ قولَه: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾ خطابٌ فَظيعٌ هائلٌ خصوصًا مُهِّدَ بقولِه: ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾ فصَدَّر بما يَنْجَبِرُ به تلك الفظاعة، يعني: يا مَنْ تصدّى لمنصبِ النبُوة، كيفَ يليقُ بكَ طاعةُ أعداءِ الدين؟! ومن الأسلوبِ قولُه تعالى ﴿عَفَا ٱللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة: ٤٣] ابتدأ بالعَفْوِ ثم إبداءِ الذنب.

(١) هكذا في جميع النسخ، وهو بكسر الباء من غير ياء بعدها، والذي في أغلب المصادر الأخرى: «يا خاتم النُّبَآء».

(٢) هو في «ديوانه» ص٩٥، وذكره المبرد في «الكامل» (٣: ١٦)، والزمخشري في «الفائق» (٣: ٤٠١).

(٣) وهو حاصلُ عبارةِ الإمام الطحاويِّ في «شرح مشكل الآثار» (٣: ١٧٣) حيث قال: «إنّ قولك: «ورسولك الذي أرسَلْتَ»، ليس فيه إلّا الرسالة خاصّة، والذي ردّ عليه النبيُّ ﷺ وأمَره أن يقولَ مكانَ ذلك: «ونبيّك الذي أرسَلْتَ» يجمَعُ الرسالةَ والنبوَّةَ جميعاً، فكان أَوْلى ممّا يكون على الرسالةِ دون النبوّة». انتهى.

(٤) في «مفردات القرآن»: «الذكية» بالذال المعجمة.

(٥) «مفردات القرآن» ص٧٨٩.

رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ﴾ [الأحزاب: ٢١]، ﴿وَٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَحَقُّ أَن يُرْضُوهُ﴾ [التوبة: ٦٢]، ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِىِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦]، ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِىِّ﴾ [المائدة: ٨١]؟ ﴿اتق الله﴾: واظبْ على ما أنتَ عليه مِنَ التقوى، واثبُتْ عليه، وازدَدْ منه؛ وذلك لأنَّ التقوى بابٌ لا يُبلَغُ آخرُه. ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ﴾: لا تساعِدْهم على شيء، ولا تقبَلْ لهم رأياً **ولا مَشُورة**، وجانِبْهم، واحترِسْ منهم؛ فإنهم أعداءُ الله وأعداءُ المؤمنين، لا يُريدون إلا المضارّة والمُضادّة. ورُوي: أنّ النبيَّ ﷺ لمّا هاجَرَ إلى المدينة وكان يحبُّ إسلامَ اليهود: قُريظةَ والنَّضيرِ وبَني قَيْنُقاع، وقد بايَعه أُناسٌ منهم **على النِّفاق**، فكان يُلَيِّن لهم جانِبَه ويُكرِمُ صغيرَهم وكبيرهم، وإذا أتى منهم قبيحٌ تجاوَزَ عنه، وكان يَسمَعُ منهم؛ فنزَلتْ. ورُوي: أنَّ أبا سُفيانَ بنَ حَرْب وعِكْرمةَ بنَ أبي جَهْلٍ وأبا الأَعْور السُّلَميَّ قَدِموا عليه **في المُوادَعة** التي كانت بَيْنه وبينهم، وقامَ معهم عبدُ الله بن أُبَيٍّ ومُعتِّبُ بن قُشير والجَدُّ بن قَيْس، فقالوا لرسول الله ﷺ: ارفُضْ ذِكْرَ آلهتِنا وقل: إنها تَشفعُ وتنفعُ؛ ونَدَعك وربَّك، فشقَّ ذلك على رسولِ الله ﷺ وعلى المؤمنين، وهَمُّوا بقَتْلِهم؛ فنزَلتْ. أي: اتقِ الله في نَقْضِ العهد ونَبْذِ المُوادَعة، ولا تُطعِ الكافرين مِنْ أهل مكّةَ والمنافقين مِنْ أهلِ المدينة فيما طَلَبُوا إليك. ورُوي: أنّ أهلَ مكة دَعَوْا رسولَ الله ﷺ إلى أن يَرجِعَ عن دِينه ويُعطوه شَطْرَ أموالهم، وأن يزوِّجه

قولُه: (ولا مشورةً)، **الجوهري**: المَشْوَرةُ: الشُّورى، وكذلك المَشُورة بضَمِّ الشِّين، تقولُ منه: شاوَرْتُه واستَشَرْتُه بمعنى.

قولُه: (**على النفاق**)، حال، أي: والحالُ أنّ قلوبَهم مُنْطويةٌ على النفاق. والفاءُ في «فكان[1] يُلين» جواب «لمّا».

قولُه: (**في المُوادَعة**)، **الجوهري**: المُوادَعة: المُصالَحةُ، والتوادُعُ: التصالح.

---

(١) سقط لفظ: «فكان» من (ط).

شيبةُ بن رَبيعةَ بِنْتَـه، وخوَّفـه مُنافقو المدينة أنهم يَقتُلونه إن لم يَرجِع؛ فنزَلتْ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا﴾ بالصوابِ من الخطأ، والمصلحةِ مِنَ المفسدة، ﴿حَكِيمًا﴾ لا يفعلُ شيئاً ولا يأمرُ به إلا بداعي الحِكْمة. ﴿وَٱتَّبِعْ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيْكَ﴾ في تَرْكِ طاعةِ الكافرين والمنافقين وغيرِ ذلك، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ﴾ الذي يُوحي إليك خبيرٌ ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ فمُوحٍ إليك ما تَصلُحُ به أعمالُكم، فلا حاجةَ بكم إلى الاستماع مِنَ الكَفَرة. **وقُرئ: (يعملون) بالياء**، أي: بما يَعملُ المنافقون من كَيْدِهم لكم ومَكْرِهم بكم. ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ وأسنِدْ أمْرَكَ إليه وكِلْهُ إلى تدبيره. ﴿وَكِيلًا﴾: حافظاً موكولاً إليه كلُّ أمْر.

[﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ۚ وَمَا جَعَلَ أَزْوَٰجَكُمُ ٱلَّٰٓـِٔى تُظَٰهِرُونَ مِنْهُنَّ أُمَّهَٰتِكُمْ ۚ وَمَا جَعَلَ أَدْعِيَآءَكُمْ أَبْنَآءَكُمْ ۚ ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ ۖ وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ۞ ٱدْعُوهُمْ لِءَابَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ۚ فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ فَإِخْوَٰنُكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَمَوَٰلِيكُمْ ۚ وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٤-٥]

﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ﴾: ما جَمَعَ اللهُ قلبَيْن في جَوْف، ولا زَوْجيّةً وأُمومة في امرأة، ولا بُنوّةً **ودِعْوة** في رَجُل. والمعنى: أنَّ الله سبحانه كما لم يَرَ في حِكْمتِه أنْ يَجْعلَ للإنسان

قولُه: (**وقُرِئ: «يَعْملونَ» بالياء**)، أبو عَمْرو، والباقونَ بالتاءِ الفَوْقانية[1].

قولُه: (**ودِعْوةً**)، **النهاية**: الدِّعْوَةُ في النَّسَبِ: بالكَسْر، وهو أن ينتسِبَ الإنسانُ إلى غيرِ أبيهِ وعشيرتِه. وكانوا يَفْعلونه فنُهِيَ عنه، وجُعِلَ الولدُ للفراش[2].

(١) وحُجَّتُهم أنّ افتتاحَ الآيةِ جرى بلَفْظِ المخاطبةِ للنبيِّ ﷺ، ولا شَكَّ أنّ مَنْ بحضرتِه من المسلمين داخلون معه فيما أُمِرَ به مِنْ أمْرِ الله ونُهِيَ عنه في هذه الآية، فهم حينئذٍ مخاطبونَ معه بما خوطبَ به مِن أمْرِ الله ونهْيِه. والحجّةُ لأبي عمرو في القراءةِ بالياء أنّه قَرُبَ مِن ذكرِ الكافرين والمنافقين، فختمَ الآيةَ بالخبرِ عنهم إذْ كان ذلك في سياقه عنهم. انتهى من «حجّةِ القراءات» ص٥٧٠.

(٢) وهو مستفادٌ مِن قولِه ﷺ: «الولدُ للفِراشِ وللعاهِرِ الحجر» أخرجه البخاري (٦٧٥٠) ومسلم (١٤٥٨) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

قلبَيْن؛ لأنه لا يخلو: إمّا أنْ يَفعلُ بأحدِهما مِثْلَ ما يفعلُ بالآخر من أفعالِ القُلوب؛ فأحدُهما فَضْلةٌ غيرُ مُحتاج إليها، وإمّا أن يَفعَلَ بهذا غيرَ ما يَفعلُ بذاك؛ فذلك يؤدِّي إلى اتِّصافِ الجملة بكونه مُريدًا كارهًا، عالمًا ظانًّا، موقنًا شاكًّا في حالة واحدة - لم يَرَ أيضاً أن تكونَ المرأةُ الواحدة أُمًّا لرجلٍ زوجاً له؛ لأنَّ الأمَّ مخدومةٌ مخفوضٌ لها جَناحُ الذلِّ، والزوجةَ مستخدَمةٌ متصرَّف فيها بالاستفراش وغيرِه كالمَمْلوكة، وهما حالتانِ مُتنافِيتان؛ وأنْ يكونَ الرجلُ الواحد دَعِيًّا لرجل وابنًا له؛ لأنّ البنوّةَ أصالةٌ في النَّسَب وعَراقةٌ فيه، والدِّعْوَةَ: إلصاقٌ عارِضٌ بالتسميةِ لا غير، ولا يجتمع في الشيءِ الواحد أن يكون أصيلاً غيرَ أصيل، وهذا مَثَلٌ ضَرَبَه الله في **زيدِ بن حارثة**، وهو رجلٌ من كَلْبٍ سُبِيَ صَغيراً، وكانت العربُ في جاهليَّتِها يتغاوَرُون ويتَسابَوْن، فاشتَراه حَكيمُ بن

قولُه: (**في زيدِ بنِ حارثة**)، وهو رجلٌ مِن كَلْب، ذَكر ابنُ عبدِ البَرِّ في «الاستيعاب»: هو زيدُ بنُ حارثةَ بنِ شُراحيل بن كعبِ بن عبدِ العُزّى بن زيدِ بن أسدِ بن عبدِ القيْس بن عابدِ بن النعمانِ بن عَبْدِ بن وُدّ بن امرئِ القيس بن النعمانِ بن عُمَرَ بن عبدِ بن عوف بن كِنانة بن بكرِ بن عُذْرَةَ بن زيدِ بن اللاتِ بنُ رُفيْدَة بن ثَوْر بن كَلْب بن وَبْرةَ[١]. قد أصابه سَبْيٌ في الجاهليةِ فاشتراهُ حَكيمُ بنُ حِزامٍ لخديجةَ بنتِ خُوَيْلد فوهَبَتْهُ للنبيِّ ﷺ، فتبنّاهُ رسولُ الله ﷺ قبْلَ النبوَّة، وهو ابنُ ثمانِ سنين، ورسولُ الله ﷺ أكبَرُ منه بعَشْـر سِنين، وقيل: بعِشرين سنةً. قال عبدُ الله بُن عُمَر: ما كُنّا نَدْعو زيدَ بنَ حارثَة إلا زَيْدَ بنَ محمدٍ حتى نزلَتْ: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ ﴾. عن البُخاريِّ ومسلمٍ وأحمدَ بنِ حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ عن ابنِ عُمَر قال: إنّ زيدَ بنَ حارثةَ مولى رسولِ الله ﷺ ما كُنّا نَدْعُوه إلا زَيْدَ بنَ مُحمَدٍ حتى نزلَ القرآنُ: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ هُوَ أَقۡسَطُ عِندَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب: ٥][٢].

---

(١) وقد اختصر الإمام الطيبي شيئًا من سياقِه نسب زيد بن حارثة كما وردت في «الاستيعاب» (٢: ٤٥٢).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٨٢) ومسلم (٢٤٢٥).

حِزام لعمّته خديجةَ، فلما تزوَّجَها رسولُ الله ﷺ وَهَبَتْه له، **وطَلَبَه أبوه وعمُّه، فخُيِّر، فاختارَ رسولَ الله ﷺ**، فأعتقَه. وكانوا يقولون: زيدُ بن محمَّد، فأنزلَ الله عزَّ وجلّ

قولُه: (**وطلبَه أبوهُ وعمُّه، فخُيِّر، فاختارَ رسولَ الله ﷺ**)، وفي «الاستيعاب»: حَجَّ ناسٌ مِنْ كَلْبٍ فرأَوْا زيداً فعرَفهم فقال لهم: أبلِغوا أهلي هذه الأبياتَ فإنّي أعلَمُ أنّهم قَد جَزِعوا علي فقال:

أحِـــنُّ إلى قومي وإن كُنـــتُ نائيا ... فـــإنّي قعيـــدُ البيتِ عند المَشـــاعرِ
فكُفّوا منَ الوجْدِ الذي قد شَجاكُم ... ولا تُعْمِلوا في الأرضِ نَصَّ الأباعِرِ
فـإنّي بحَمْـدِ الله فـــي خَيْرِ أُسْرَةٍ ... كـــرام مَعَدٍّ كابـــراً بَعْـــدَ كابر[1]

النصُّ ـ بالصادِ المُهْمَلة ـ: السيرُ الشديد. كابراً بعد كابر؛ أي: كبيراً عن كبير.

فانطلق الكَلْبيون فأعلَموا أباه، فخرَج حارثةُ وكَعْبٌ ابنا شُراحيل لفدائِه، فقالا للنبيِّ ﷺ: يا ابنَ عبدِ المطلَب، يا ابنَ هاشمٍ، يا ابن سَيِّدِ قَوْمِه، أنتُم أهلُ الحَرَمِ وجيرانُه، تَفكُّون العَاني وتُطْعمونَ الأسير، جِئْناكَ في ابنِنا عندك فامنُنْ علينا وأحسِن، فقال رسولُ الله ﷺ: ادعُوه، فإنْ اختاركم فهو لكم، وإن اختارَني فوالله ما أنا بالذي اختارُ على مَنِ اختارَني أحداً، فدَعاه فقال: هل تعرِفُ هؤلاء؟ قال: نَعم هذا عَمِّي وهذا أبي، قال: فأنا مَنْ قد علِمْتَ ورأيْتَ صُحْبَتي فاختَرْني أو اختَرْهُما، فقال زيدٌ: ما أنا بالذي أختارُ عليكَ أحدًا، فقالا: ويحكَ يا زيدُ! أتختارُ العُبوديّةَ على الحريَّةِ وعلى أبيكَ وعَمِّك وأهلِ بيتِك؟ قال: نعم، قد رأيتُ مِنْ هذا الرجلِ شيئًا ما أنا بالذي أختارُ عليه أبدًا، فلما رأى رسولُ الله ﷺ [ذلك] أخرجَهُ إلى الحِجْرِ[2] فقال: يا مَنْ حضر، اشهَدوا أنّ زيداً ابني يَرِثُني وأرِثُه، فلماّ رأى ذلك أبوه وعَمُّه طابَت نفوسُهما فانصـرَفا، ودُعيَ زيدَ بنَ محمَّد حتى جاءَ اللهُ بالإسلام، فنزلَتْ: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ ﴾، فدُعِيَ يومئذٍ زيْدَ بن حارثة[3].

---

(١) «الاستيعاب» (٢: ٥٤٤).

(٢) في(ط): «الحُجْرة» بالتاء، وليس بشيء.

(٣) «الاستيعاب» (٢: ٥٤٥).

هذه الآيَةَ، وقولَه: ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]. وقيل: كان أبو مَعْمَر رَجلاً من أحفظِ العَرب **وأَرْواهم**، فقيل له: ذو القلبَيْن. وقيل: هو جَميل بن أَسد الفِهْريُّ، وكان يقول: إنَّ لي قلبَيْن أَفهمُ بأحدِهما أكثرَ ممّا يفهمُ محمَّد، فرُوي أنه انهزم يومَ بَدْر، فمرَّ بأبي سفيانَ وهو مُعلِّق إحدى نعلَيْه بيده والأخرى في رِجْله. فقال له: ما فَعَلَ الناس؟ فقال: هم ما بين مقتولٍ وهارب. فقال له: ما بالُ إحدى نعلَيْك في رِجْلك والأخرى في يَدِك؟ فقال: ما ظننتُ إلا أنهما في رِجْليَّ، **فأكذَبَ اللهُ قولَه وقولهم، وضَرَبَه مَثَلاً في الظِّهار والتبنِّي**. وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: كان

قولُه: (**وأَرْواهم**)، وهو مِنَ الرواية، أي: أكثرُهم رِواية.

قولُه: (**فأكذَبَ اللهُ قَوْلَه وقَوْلَهم وضرَبَه مَثَلاً في الظِّهارِ والتبنِّي**)، أي: قَوْلَ جميلٍ: إنّ لي قلبَيْن، وقَوْلَ مَنْ وافقَه من العربِ، ويشهَدُ ما رواه مُحيي السنة عن الزُّهْري ومُقاتلٍ: هذا مَثَلٌ ضرَبَه الله عزَّ وجلَّ للمُظاهِرِ من امرأتِه وللمُتَبنِّي ولَدَ غيرِه يقول: فكما لا يكونُ لرجلٍ قَلْبان، كذلك لا تكونُ امرأةُ المظاهِرِ أُمَّه، ولا يكونُ أحدٌ ابنَ رجُلَيْن[1]. وإنّما قُلْنا: إنّ المرادَ بقَوْلِهم ما وافقوه فيه؛ لِما قالَ مُحْيي السنّة: فعَلِموا يومئذٍ أنه لو كان له قلبانِ لما نَسِي نَعْلَه في يده.

وقالَ الزجّاج: رُوِيَ أنّ عبدَ الله بنَ حَنْظَلٍ قال: إنّ لي قلبَيْن، أفْهَمُ بكُلِّ واحدٍ منهما أكثرَ مما يعقِلُ محمد، فأكْذَبَهُ الله تعالى فقال: ﴿ مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِى جَوْفِهِۦ ﴾ [الأحزاب: ٤]، ثم قرنَ بهذا الكلامِ ما يقولُه المُشركون مِمّا لا حقيقةَ له[2].

وقلتُ: فعلى هذا المذكوراتُ الثلاثُ بجُمْلتِها مَثَلٌ فيما لا حقيقةَ له، ثمَّ ذَيَّلَ الكُلَّ بقوله: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ ﴾.

وقال صاحبُ «الانتصاف»: وأَسَدُّ ما ذُكِرَ فيه: أنّهم كانوا يَدَّعونَ لابنِ الحَنْظلِ قلبَيْن،

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣١٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٣-٢١٤).

المنافقون يقولون: لمحمّدٍ قَلْبان، فأكْذَبَهم اللهُ. وقيل: سَها في صلاته، **فقالت اليهودُ: له قَلْبان**: قلبٌ مع أصحابه، وقلبٌ معكم. وعن الحسن: نزلتْ في أنَّ الواحد يقول: نَفْسٌ تأمُرني ونفْسٌ تَنْهاني. والتنكيرُ في «رجُل»، وإدخال «مِن» الاستغراقية على ﴿قَلْبَيْنِ﴾ تأكيدانِ لما قَصَد من المعنى، كأنه قال: **ما جَعل اللهُ لأُمّة الرجال ولا لواحدٍ منهم قلبَيْن البتّةَ** في جَوْفه. فإن قلتَ: أيُّ فائدة في ذِكْر الجوف؟ قلت: الفائدةُ فيه

فنفى الله صحَّة ذَلك، وقَرنَه بأقاويلِهم الباطلةِ وهي جَعْلُهم الأدعياءَ أبناءً، والزوجاتِ أمهات، ففي الأولِ لزِمَ قيامُ أحدِ المعنَيَيْن بالآخَر كالعِلْمِ والجَهْل، والأمنِ والخَوْف، وأما الثاني فالزوجةُ في مَقامِ الامتنان، والأمُّ في مَقامِ الإكرام، وأما الثالثُ فإنَّ البُنُوَّةَ أصالةٌ والدِّعْوةَ عَلامةٌ عارضة، فالكلُّ مُتناف[1].

قال القاضي: ما جعَلَ قلبَيْنِ في جَوْف؛ لأنّ القلْبَ معدِنُ الروحِ الحَيَوانيِّ المتعلِّقِ بالنَّفَس الإنسانيِّ أوّلاً، ومَنْبعُ القُوى بأسْرِها، وذلك يمْنَعُ التعدُّدَ[2]؛ لأدائِه إلى تناقُضٍ، وهو أن يكونَ كلٌّ منهما أصلاً لكلِّ القُوى، وغيْرَ أصل.

قولُه: (**فقالتِ اليهودُ: له قَلْبان**)، رَويْنا عن الإمام أحمَد بنِ حَنْبلٍ والتِّرمذيِّ عن ابنِ عباسٍ: قيلَ له: ما عنى الله تعالى بقولِه ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾. قال: قامَ النبيُّ ﷺ يوماً يُصلِّي فخَطرتْ خَطْرةٌ، فقالَ المُنافقونَ الذين يُصلُّونَ معه: ألا ترون[3] أنّ له قلبَيْن: قلبًا معكم وقَلبًا معهم؛ فنزلَتْ[4].

قولُه: (**ما جعلَ اللهُ لأمّةِ الرجالِ ولا لواحدٍ منهم قلبَيْن البتَّة**)، لعلّه ذهبَ إلى أنّ الأصلَ: ما جعلَ اللهُ لأحدٍ من الرجالِ قلبَيْن في جَوْفِهِ فقولُه: لرجلٍ وُضِعَ موضعَ أحدٍ بوَساطةِ التنكير، وقَدَّر لأمةٍ منَ الرجالِ باستعانةِ «من» الاستغراقيةِ نَحْوَ قولِه تعالى: ﴿لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢].

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢٠).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٤).

(٣) في الأصول الخطية: «ترى»، والمثبت من «مسند أحمد».

(٤) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٤١٠)، والترمذي (٣١٩٩)، وقال: هذا حديثٌ حسن.

كالفائدة في قوله: ﴿ٱلْقُلُوبُ ٱلَّتِى فِى ٱلصُّدُورِ﴾ [الحج: ٤٦]؛ وذلك ما يحصلُ للسامع من زيادة التصوُّر والتجلِّي للمدلولِ عليه؛ لأنه إذا سَمِعَ به صوَّر لنفْسه جوفاً يَشتمِلُ على قلبَيْن، فكان أسرعَ إلى الإنكار.

قُـرِئ: (اللايِئ)، بياء وهمـزة مكسورتين، و﴿ٱلَّٰٓـِٔى﴾ بيـاءٍ ساكنة بعـد الهمزة. و﴿تُظَـٰهِرُونَ﴾ مِن: ظاهَر، و(تظَّاهَرون) من: اظَّاهَر، بمعنى: تظاهَر، و(تَظَّهَّرون)

قولُه: (قرئَ: «اللايِئ»)، قالون، وقُنبلٌ: «اللاءِ» بالهمْز من غير ياء، ووَرْشٌ: بياءٍ مُخْتلَسةٍ خلفاً من الهمزةِ في الحالَيْن، والباقونَ: بالهمزةِ وياءٍ بعْدَها في الحالين[1] قال أبو البقاء: اللاتي: جَمْعُ «التي»، والأصلُ إثباتُ الياءِ، ويجوزُ حَذْفُها اجتزاءً بالكَسـرةِ، ويجوزُ تلْيينُ الهمزةِ وقَلْبُها ياء[2].

قولُه: (﴿تُظَـٰهِرُونَ﴾ مِنْ: ظاهَر)، عاصم: ﴿تُظَـٰهِرُونَ﴾ بضَمِّ التاءِ وتخفيفِ الظاءِ وألفٍ بعْدَها وكَسْرِ الهاء، وابنُ عامرٍ: بفَتْحِ التاءِ والهاءِ وتشديدِ الظاءِ والهاءِ من غيرِ ألف، أمّا «يَظَّهَّرون» فالأصلُ: يتظهّرون، فأدغَم التاءَ في الظاءِ، و«تَظاهرون» بفتحِ التاءِ والتخفيف، فالأصلُ: تتَظاهرون، فحُذِفَت إحدى التاءَيْن، و«تَظّاهرون» بتشديدِ الظاءِ وإدغامِ التَّاءِ الثانيةِ في الظاء كلُّها لغات[3].

الراغب: الظهْرُ: الجارحة، وقولُه تعالى ﴿وَأَمَّا مَنْ أُوتِىَ كِتَـٰبَهُۥ وَرَآءَ ظَهْرِهِۦ﴾، الظهر هاهنا تشبيهاً[4] للذُّنوبِ بالحِمْلِ الذي يَنوءُ بحامِله[5]، واستُعيرَ لظاهرِ الأرضِ وقيل: ظَهْرُ الأرضِ وبَطْنُها، ويُعَبَّرُ عن المركوبِ بالظَّهْر، ويُستعارُ لِمَنْ يُتقوّى به، وبَعيرٌ ظَهيرٌ: قَويٌّ بَيِّنُ الظَّهارة، والظِّهْريُّ: ما تجعَلُه بظَهْرِك فتَنْساه، وظهر عليه: غَلَبَه، وظاهَرْتُه: عاونْتُه، وظَهَرَ

---

(١) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧١.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥١).

(٣) وهي مأخوذة من لفظِ «الظهر». انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٢.

(٤) كذا في النسخِ الخطية. وإنّما وقع كذلك لأن الإمامَ الطيبي حذف عامل النصبِ فيه على ما سيأتي بيانُه.

(٥) عبارة الراغب في «المفردات»: والظَّهْرُ هاهُنا استعارةٌ تشبيهًا للذنوبِ بالحملِ...إلخ.

مِن: اظَّهَّر، بمعنى: تظهَّر، و(تُظهِّرون) من: ظَهَّر، بمعنى: ظاهر، كعقَّد بمعنى: عاقَدَ، و(تَظْهَرون) من: ظَهَر، بلفظِ: فَعَلَ، من الظُّهور. ومعنى «ظاهَرَ مِنَ امرأته»: قال لها: أنتِ عليَّ كظَهْرِ أُمِّي. ونحوُه في العبارة عن اللفظ: لبَّى المُحرِم؛ إذا قال: لبَّيْك، وأفَّفَ الرَّجل؛ إذا قال: أُفٍّ، وأخواتٌ لهنّ. فإن قلتَ: فما وجهُ تَعْديته وأخواتِه بـ«مِن»؟ قلتُ: كان الظِّهارُ طلاقاً عند أهل الجاهلية، فكانوا يتجنَّبون المرأةَ المظاهَرَ منها كما يتجنَّبون المطلَّقة، فكان قولُهم: تظاهَرَ منها: تباعَدَ منها بجهةِ الظِّهار، وتظهَّر منها: تحرَّزَ منها، وظاهَرَ منها: حاذَرَ منها، وظَهَّر منها: وَحَّشَ منها، وظَهَر منها: خَلَصَ منها. ونظيرُه: آلى من امرأته، لمّا ضُمِّن معنى التباعد منها عُدِّي بـ«مِن»، وإلا فـ«آلى» في أصلِه الذي هو بمعنى: حَلَفَ وأقسم، ليس هذا بحُكمِه. فإن قلتَ: ما معنى قولهم: أنتِ عليَّ كظَهْر أمِّي؟ قلتُ: أرادوا أنْ يقولوا: أنتِ عليَّ حرامٌ كبَطْن أمِّي، فكنَّوْا عن البطن بالظَّهر؛ لئلّا يذكُروا البطنَ الذي ذِكْرُه يقاربُ ذِكْرَ الفَرْج، وإنما جَعلوا الكِنايةَ عن البطن بالظَّهر؛ لأنه عمودُ البطن، **ومنه حديثُ عمرَ رضي الله عنه: «يجيء به أحدُهم على عمودِ بطنه»**. أراد: على ظهره. ووجهٌ آخرُ؛ وهو أنَّ إتيانَ المرأة

الـشيءُ أَصْلُه: أن يحصُلَ على ظَهْرِ الأرض، وبَطَنَ إذا حصَلَ في بُطْنانِ الأرض فيَخْفى، ثم صارَ مُسْتعملاً لكلِّ بارزٍ للبصَرِ والبصيرة[1].

قولُه: (**ومنه حديثُ عُمرَ رضيَ الله عنه: «يجيءُ [به] أحدُهم»**)، أي: يجيءُ بالغَلَّة أحدُ التُّجارِ على ظهرِه، وأنتم تَخرجونَ وتتلقَّوْنَهم تَشْترونها منهم أرخصَ من سِعْرِ البلد. ذَكَر في «المُغْرب»[2]: قال عُمرُ رضيَ الله عنه: «أيـُّما جالبٍ جَلَبَ على عَمودِ بَطْنِه، فإنَّه يَبيعُ أنّى شاء ومتى شاء»، يعني الظَّهْرَ؛ لأنّه قِوامُ البطن ومِساكُه. وعن الليث: هو عرق يمتد من الرُّهابةِ إلى السُّرَّةِ. قال أبو عُبَيْد: هذا مَثَلٌ والمرادُ أنه يأتي به في تَعَبٍ ومَشقّةٍ لا أنه يحمِلُه على

---

(١) «مفردات القرآن» ص٥٤٠-٥٤١.

(٢) «المُغْرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨١ -٨٢). وحديثُ عُمرَ رضي الله عنه أخرجه مالك في «الموطأ» (٢: ٦٥١) وابن شَبّةَ في «تاريخ المدينة» (٢: ٧٤٨) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٦: ٥٠).

وظَهْرُها إلى السماء كان محرَّماً عندهم محظوراً، وكان أهلُ المدينة يقولون: إذا أتيتَ المرأةَ ووجهُها إلى الأرض جاءَ الولد أحْولَ، فلقَصْدِ المُطلِّق منهم إلى التغليظ في تحريمِ امرأته عليه، شَبَّهها بالظَّهْر، ثم لم يَقنعْ بذلك حتى جعَلَه ظَهْرَ أمّه **فلم يتَّرِك**. فإن قلتَ: **الدَّعيُّ: فَعِيل بمعنى: مفعول**، وهو الذي يُدعى ولداً، فما له جُمِعَ على أفْعِلاء، وبابُه: ما كان منه بمعنى فاعلٍ، كتقيٍّ وأتقياء، وشقيٍّ وأشقياء، ولا يكونُ ذلك في نحوِ رَمِيٍّ وسَمِيٍّ؟ قلتُ: إنَّ شُذوذَه عن القياسِ كشُذوذ قُتَلاءَ وأُسَراء، والطريقُ في مِثْلِ ذلك التشبيه اللفظي. ﴿ذَٰلِكُمْ﴾ النسبُ هو ﴿قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾: هذا ابْني لا غيرُ مِن غير أنْ يُواطِئَه اعتقادٌ لصحَّته وكونِه حقّاً. ﴿وَٱللَّهُ﴾ عزَّ وجلَّ **لا يقولُ إلّا ما هو حقٌّ** ظاهرُه وباطنه، **ولا يَهْدي إلّا سبيلَ الحق**، ثمَّ قالَ ما هو الحقُّ، وهدى إلى **ما هو** سبيلُ

الظَّهْرِ أو على هذا العِرْق. والرُّهابةُ: عَظْمٌ في الصدرِ مُشْرِفٌ على البطنِ كأنّه لسانُ الكلب.

قولُه: (**فلَمْ يَتَّرِكْ**)، **المُغْرب**: في حديثِ عليٍّ رضيَ الله عنه: «مَنْ أوصى بالثُّلُثِ فما اتَّرك» وهو مِنْ قَوْلِهِم: فَعل فما اتَّركَ[1]، هو افتعَل من التَّرْكِ، غَيْرُ مُعدًّى إلى مفعولٍ، أي: مَنْ أوصى بالثُّلُثِ لم يَتْرُكْ مما أُذِنَ له فيه شيئاً. المَعْنى[2]: فلم يَتْرُكْ شيئاً منَ المُبالغةِ في التحريم إلا ذكَره، فهو من بابِ التتميم.

قولُه: (**الدَّعِيُّ: فَعيلٌ بمَعْنى: مفعول**)، قال صاحبُ «**المُطلع**»: فإنْ قيلَ: فإذا كان فَعيلاً بمعنى مَفعولٍ، فما له جُمِعَ على أفْعِلاء، وهو جَمْعُ فعيلٍ بمَعنى: فاعلٍ، كتَقيٍّ وأتقياءَ وشَقِيٍّ وأشقياء؟ قُلنا: هـو شاذٌّ عن القياسِ كقُتَلاءَ وأُسَـراءَ؛ جَمْعُ قَتيلٍ وأسيـرٍ، وطريقُه تُشاكِلُهما لفظاً، يعني: شُبِّه فَعيلٌ بمَعْنى مفعول، بفَعيلٍ بمَعْنى فاعلٍ، فجُمِعَ كما جُمِع.

قولُه: (**لا يقولُ إلا ما هو حَقٌّ ولا يَهْدي إلّا سبيلَ الحق**)، أمّا دَلالةُ ﴿وَهُوَ[3] يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ على الحصرِ فظاهِرٌ؛ لأنّه على مِنوالِ: أنا عَرفْتُ، لكنّ دَلالةَ: ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ﴾

---

(١) قوله: «من قولهم: فعل فما اتّرك» سقط من (ط) وهو على الجادّةِ في «المُغْرب».

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١٠٣-١٠٤).

(٣) في الأصول الخطية: «فهو»، والمثبت لفظُ الآية الكريمة.

الحق، وهو قولُه: ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ لِأٓبَآئِهِمۡ ﴾، وبيّن أنَّ دعاءَهم لآبائهم هو أدخلُ الأمرَيْن في القِسْطِ والعَدْل. **وفي فَصْل هذه الجُمَل ووصْلِها مِن الحُسْن والفَصاحة مالا يَغْبَى على عالم بطُرُق النَّظم**. وقرأَ قَتادة: (وهو الذي يَهْدي السَّبيل). وقيل: كانَ الرَّجلُ في

على الحصرِ فإنَّ عنْدَه مِثْلُ هذا التركيبِ مُفيدٌ للتخصيصِ، كما مَرَّ في قولِه ﴿ ٱللَّهُ يَبۡسُطُ ٱلرِّزۡقَ لِمَن يَشَآءُ ﴾ [الرعد: ٢٦] وأمثالِه[١].

قولُه: (**وفي فَصْلِ هذه الجُمَلِ ووَصْلِها من الحُسْنِ والفَصاحةِ ما لا يَغْبى[٢] على عالمٍ بطريقِ[٣] النَّظْم**)، يعني: في إخلاءِ العاطفِ وتوسيطِه بين الجُمَلِ من مُفْتَتحِ السورةِ إلى هاهنا موضعُ تأمّل. وبيانُه: أنَّ الأوامرَ والنهْيَ في قولِه: ﴿ٱتَّقِ ٱللَّهَ وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾، ﴿ وَٱتَّبِعۡ ﴾، ﴿وَتَوَكَّلۡ﴾: وارداتٌ على نَسَقٍ عجيبٍ وتَرتيبٍ أنيق؛ فإنّ الاستهلالَ بقولِه ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ ٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾ دالٌّ على أنّ الخطابَ مُشتملٌ على التنبيهِ على أمرٍ مَعْنيٍّ بشَأنه لائح فيه معنى التهييجِ والإلهابِ، ومِنْ ثَمَّ عَطَفَ عليه: ﴿وَلَا تُطِعِ ﴾ كما يُعْطَفُ الخاصُّ على العامِّ، وأرْدَفَ النَّهْيَ بالأمرِ على نحوِ قولِك: لا تُطِعْ مَنْ يخذُلُك واتَّبعْ ناصِرَك، ولا يبعُدُ أن يُسَمّى بالطردِ والعكْس. ثُمَّ أمرَ بالتوكُّلِ تشجيعاً على مخالفةِ أعداءِ الدينِ، والتجاءً إلى حَريمِ جلالِ الله ليكفيَه شرورَهم، ثُمَّ عقَّبَ كلًّا من تلك الأوامرِ على سبيلِ التتميم والتذييلِ بما يُطابقُه، وعَلَّل قولَه: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلۡكَٰفِرِينَ وَٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴾ تتميماً للارتداعِ؛ أي: اتّقِ الله فيما تأتي وتَذَرُ في سِرِّك وعلانيتِك؛ لأنه عليمٌ بالأحوالِ كُلِّها يجبُ أن تحذَرَ مِنْ سَخَطِه، حكيمٌ لا يُحِبُّ متابعةَ حبيبِه أعداءَه، وعَلّل قوْلَه: ﴿ وَٱتَّبِعۡ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ ﴾ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعۡمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ تتميماً أيضاً؛ أي: اتّبعِ الحَقَّ ولا تَتَّبعْ أهواءهم الباطلة وآراءَهم الزائغةَ؛ لأنّ الله يعلَمُ عَمَلَكَ وعَمَلَهم فيُكافِئُ كُلًّا بما يستحقُّه.

وذَيَّلَ قولَه: ﴿ وَتَوَكَّلۡ عَلَى ٱللَّهِ﴾ بقوله ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ تقريراً وتوكيداً على

---

(١) انظر: «الكشاف» (٨: ٥٠٨) وعبارتُه ثمّة: أي: الله وحدَهُ هو يبسطُ الرزق ويُقَدِّره دون غيرِه.

(٢) في (ف): «يَعْنى» بالعين والنون، والجادَّةُ ما أثبتناه، وهو بمعنى: يَخْفى، وزناً ومعنى. انظر: «أساس البلاغة» (غبي).

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «بطرق».

الجاهلية إذا أَعجبَه **جَلَدُ الرَّجل وظُرْفُه** ضَمَّه إلى نَفْسه، وجَعَلَ له مِثْلَ نَصيبِ الذَّكَر مِن أولاده مِن ميراثه، وكان يُنسَبُ إليه فيُقال: فُلانُ بنُ فلان. ﴿فَإِن لَّمْ تَعْلَمُوٓاْ﴾ لهم آباءً تَنسُبونهم إليهم ﴿فـ﴾ هم ﴿إِخوانُكُم فِي ٱلدِّينِ﴾ وأولياؤُكم في الدِّين، فقولوا: هذا أَخي، وهذا مَوْلاي، ويا أَخي، ويا مَوْلاي، يريدُ الأُخوّة في الدِّين والوَلايةَ فيه. **﴿مَّا تَعَمَّدَتْ﴾ في محلِّ الـجرّ عَطْفاً على «ما أخطأتم»**، ويجوزُ أن يكونَ مرتفِعاً على

مِنوالِ: فُلانٌ ينطِقُ بالحقِّ والحقُّ أبلَج، يعني: مِنْ حَقِّ مَنْ يكون كافياً لكلِّ الأمورِ، حَسيباً في جَميعِ ما يرجِعُ إليه أن تُفوَّضَ الأمورُ إليه ويُتوكَّلَ عليه، وفَصل قولَه ﴿مَّا جَعَلَ ٱللَّهُ لِرَجُلٍ مِّن قَلْبَيْنِ فِي جَوْفِهِۦ﴾ على سبيلِ الاستئنافِ تنبيهاً على بعضٍ منْ أباطيلِهم وتمحُّلاتِهم، وقَوْلَه: ﴿ذَٰلِكُمْ قَوْلُكُم بِأَفْوَٰهِكُمْ﴾ فَذْلَكةٌ لتلكَ الأقوالِ آذنَتْ بأنّها جديرَةٌ بأن يُحكَمَ عليها بالبُطلان، وحَقيقٌ بأن يُذَمَّ قائلُها فَضْلاً عن أن يُطاع.

ثمَ وصَل ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾ على هذه الفَذْلكةِ بجامعِ التضادِ على مِنوالِ ما سَبق في المُجْمَلِ في ﴿وَلَا تُطِعِ﴾ ﴿وَٱتَّبِعْ﴾، وفَصَل قولَه: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِأَبَآئِهِمْ هُوَ أَقْسَطُ عِندَ ٱللَّهِ﴾ وقَوْلَه ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾ وهلُمَّ جَرّاً إلى آخرِ السورة تفصيلاً لقَوْلِ الحقِّ والاهتداءِ إلى السبيلِ القويم، ﴿وَٱللَّهُ يَقُولُ ٱلْحَقَّ وَهُوَ يَهْدِى ٱلسَّبِيلَ﴾، نسألُكَ اللهمَّ التوفيقَ للقولِ بالسداد، والهدايةَ لسبُلِ الرشاد.

قولُه: (**جَلَدُ الرجلِ وظُرْفُه**)، الجَلَدُ والجَلادةُ: الصَّلابَةَ، والجَليدُ: ضدُّ البليد، قال أبو بكر الخوارزميّ:

عــدوى البليدِ إلى الجليــدِ سَريعةٌ ... كالجمْرِ يوضَعُ في الرماد فَيخْمَدُ[1]

الظُّرْفُ: الكَياسةُ وحُسْنُ التأَنّي[2] في الأمور.

الأساس: فيه ظُرْفٌ وظَرافةٌ، أي: كَيْسٌ وذكاءٌ، وقد ظَرُفَ فهو ظَريف.

قولُه: (**﴿مَّا تَعَمَّدَتْ﴾ في محلِّ الجرِّ عطفاً على «ما أخطأتُم»**) وقيل: هذا ضَعيفٌ؛ لأنّ

---

(١) ذكره الثعالبي في ترجمته من «يتيمة الدهر» (٤: ٢٧٥) وقَبْلَه:

لا تَصْحَبِ الكســلانَ في حاجاتِهِ ... كــم صالحٍ بفســادِ آخرَ يفسُــدُ

(٢) كذا في الأصول الخطية، وله وجه صحيح، ولعل الصواب: «التأَتي»، فإنه أقرب للمراد.

الابتداء، والخبرُ محذوفٌ تقديرُه: ولكنْ ما تعمَّدتْ قلوبُكم فيه الجُناح، والمعنى: لا إثمَ عليكم فيما فعلتُموه من ذلك مُخْطِئين جاهلين قَبْلَ وُرودِ النهي، ولكنَّ الإثمَ فيما تعمَّدتموه بَعد النَّهي، أوْ: لا إثمَ عليكم إذا قلتم لولدِ غيرِكم: يا بُنيّ، على سبيل الخطأ وسَبْقِ اللِّسان، ولكنْ إذا قلتُموه متعمِّدين. ويجوزُ أن يُرادَ العفوُ عن الخطأ دونَ العَمْدِ **على طريقِ العُموم**، كقوله عليه الصلاة والسلام: «ما أخشَى عليكُم الخطأ، ولكنْ أخشَى عليْكُم العَمْدَ»، وقولِه عليه الصلاة والسلام: «**وُضع عن أُمّتي الخطأُ** والنسيانُ

المعطوفَ المجرورَ لا يُفصَلُ بينَه وبينَ ما عُطِفَ عليه، واستَدلَّ سيبوَيهِ بقولهم: «ما مِثْلُ عبدِ الله يقولُ ذاك ولا أخيه» على أن المُضافَ محذوفٌ، وأقيمَ المُضافُ إليه على إعرابه، إذ لا يجوزُ أن يُعطفَ «أخيه» على «عبدِ الله» للفصل المذكور(١). وأُجيبَ بأنْ لا فَصْلَ، لأنّ المعطوفَ الموصولَ مع الصِّلةِ على مِثْلِه وهو «ما أخطأتُم».

قولُه: (**على طريقِ العموم**)، وعلى الأولِ: الخَطأُ والعَمْدُ مختصّانِ بفِعْلِ التبنّي، فالجُملةُ عَطْفٌ على ﴿ ٱدۡعُوهُمۡ ﴾ بالتأوُّلِ؛ جمعَ بينَ الأمرِ الذي يَلْزَمُ الجُناحُ في التفريطِ فيه قبْلَ ورودِ النهْيِ، وبين رَفْعِ الجُناحِ فيما وقعَ فيه التفريط، أي: ادعوهُم لآبائِهم هو أقسَطُ لكم ولا تَدْعوهم لأنفُسِكم مُتعمِّدين، فتأثَموا. وإليه الإشارةُ بقولِه: «لا إثْمَ عليكُم فيما فَعلْتُموه من ذلك مخطئين»، وعلى الثاني: الجملةُ مُستطرَدةٌ على طريقِ كُلّيٍّ ويدخلُ فيه هذا الحكمُ وما يُشاكِلُه.

قولُه: (**وُضِعَ عن أمتي الخطأُ**)، الحديث رواه ابنُ ماجَه عن ابنِ عباس(٢). ورُوِيَ عن

---

(١) انظر: «الكتاب» لسيبويه (١: ٦٦).

(٢) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٥) والدارقطني في «السنن» (٤: ١٧) والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٣٥٦) وصححه الحاكم في «المستدرك» (٢: ١٩٨) وابن حِبّان (٧٢١٩) وتصحيحُه غيرُ مسلّمٍ به عند نقّادِ الحديث. قال الحافظ ابنُ رجب الحنبلي في «جامع العلوم والحكم» (٢: ٣٦١): وهذا إسنادٌ صحيحٌ في ظاهرِ الأمر، ورواتهُ كلهم مُحتجٌّ بهم في «الصحيحين»، وقد خرّجه الحاكم، وقال: صحيحٌ على شرطِهما، كذا قال، ولكن له عِلّة، وقد أنكره الإمام أحمدُ جدّاً ـ يعني: في «العلَل» (١: ٢٢٧) ـ وقال: ليس يُروى فيه إلّا عن الحسن، عن النبيِّ ﷺ مرسَلاً. انتهى. وقد استقصى الحافظ ابن رجب طُرقَ الحديثِ وكشفَ عن عِلَلِها، فأوفى على الغايةِ في ذلك، فانظرْهُ فإنه مُفيد نافع مُحرَّر.

وما أُكرِهُوا عليه»، ثم تناوَلَ ـ لعمومه ـ خَطَأَ التبنِّي وعَمْدَه. فإن قلتَ: فإذا وُجِدَ التبنِّي فما حُكْمُه؟ قلتُ: إذا كان المتبنّى مجهولَ النَّسَب، وأصغرَ سِنّاً من المتبنِّي: ثَبَتَ نسبهُ منه، وإنْ كان عَبْداً له: عَتَقَ مع ثبوتِ النَّسَب، وإنْ كان لا يولد مِثْلُه لمثْلِه: لم يَثبُتِ النَّسَب، ولكنه يَعتِقُ عند أبي حنيفةَ رحمه الله تعالى، وعند صاحبَيْه: لا يَعتِقُ. وأمّا المَعْروفُ النَّسَب: فلا يَثبُت نَسَبُه بالتبنِّي، وإنْ كان عبداً: عَتَق. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ لعفوِه عن الخطأ وعن العَمْد إذا تابَ العامِد.

[﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ ۖ وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَـٰتُهُمْ ۗ وَأُو۟لُوا۟ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِى كِتَـٰبِ ٱللَّهِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَـٰجِرِينَ إِلَّآ أَن تَفْعَلُوٓا۟ إِلَىٰٓ أَوْلِيَآئِكُم مَّعْرُوفًا ۚ كَانَ ذَٰلِكَ فِى ٱلْكِتَـٰبِ مَسْطُورًا﴾ ٦]

﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ في كلِّ شيء من أُمور الدِّين والدنيا ﴿مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾؛ ولهذا أُطلِقَ ولم يُقيَّد، فيجبُ عليهم أن يكون أحبَّ إليهم من أنفُسِهم، وحُكْمُه أنفذَ عليهم مِن حُكمِها، وحقُّه آثَرَ لدَيْهم من حُقوقها، وشفقتُهم عليه أقدمَ مِن شفقتِهم عليها، وأن يَبْذُلوها دونه، ويجعَلُوها فداءَه إذا أَعضَلَ خَطْب، ووِقاءَه إذا لَقحتْ حَرْبٌ،

أبي ذرٍّ: «الله تجاوز عن أمتي»[1].

قولُه: (إذا كانَ المُتبنّى مجهولَ النَّسَب)، إلى آخره. قال القاضي: اعلَمْ أنَّ التبنِّيَ لا عِبْرَة به عندنا، وعندَ أبي حنيفةَ: يوجِبُ عِتقَ مملوكِه، ويثبتُ النسبُ بمَجْهولِه الذي يمكنُ إلحاقه به[2].

قولُه: (ووِقاءَه إذا لقِحَتْ)، الوِقاية: ما وقَيْتُ به الشيء. ولقِحَتْ: إذا اشتدّت. قال:

قرِّبا مَرْبِطَ النعامةِ مِنّي لَقِحَتْ حربُ وائلٍ عن حِيال[3]

(١) أخرجه ابن ماجه (٢٠٤٣).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٥).

(٣) البيتُ للحارثِ بن عُباد. سبق تخريجه.

قلت: النعامةُ: فرسُ الحارث، وكان قد اعتزل الحرب بين بكرٍ وتغلب.

وأن لا يَتَّبِعوا ما تدعُوهم إليه نفوسُهم، ولا ما تَصرِفُهم عنه، ويَتَّبعوا كلَّ ما دعاهم إليه رسولُ الله ﷺ وصَرَفَهم عنه؛ لأنّ كلَّ ما دَعا إليه فهو إرشادٌ لهم إلى نَيْلِ النجاة والظَّفر بسعادة الدارَيْن، وما صَرَفَهم عنه **فأخذَ بحُجَزهم؛ لئلّا يتهافَتُوا** فيما يَرْمي بهم إلى الشقاوة وعذابِ النار. أَوْ: هو أَوْلى بهم، على معنى: أنه أرأفُ بهم وأعطفُ عليهم وأنفعُ لهم، كقوله تعالى: ﴿بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ﴾ [التوبة: ١٢٨].

أي: بعدَ حِيال.

قولُه: (**فأخَذَ بحُجَزِهم؛ لئلّا يتهافَتوا**)، وفي بعضِ النُّسَخ: «فأخذه». هذا مُقتبسٌ من حديثٍ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هُريرَة: أنه سمِعَ رَسولَ الله ﷺ يقول: «إنَّما مَثَلي وَمَثَلُ الناسِ كمَثَلِ رجلٍ استوقَد نارًا فلما أضاءت ما حوْلَه، جعلَ الفَراشُ وهذه الدوابُّ التي تَقعُ في النارِ تقعُ فيها فجعلَ يَنْزِعهُنَّ ويَغْلِبْنَه فيَقْتَحِمْنَ فيها فأنا آخِذٌ بحُجَزِكم عنِ النار فتَغْلبوني، وتتقَحَّمون فيها»[١].

الاقتحامُ في الشيء: إلقاءُ النَّفسِ فيه برَغْبَةٍ وإيثارٍ، والحُجَزُ: جَمْعُ حُجْزَةٍ وهيَ مَعْقِدُ الإزارِ، وحُجْزَةُ السّراويلِ مَعْروفة، وهَتَفَ الشيءُ هُتافاً[٢]: تطايرَ لخِفّتِه.

ورُوِيَ: «ما يحمِلُكم على أن تَتابعوا في الكَذِبِ كما يتتابَعُ الفراشُ في النارِ وأنا آخِذٌ بحُجَزِكم»[٣]، وهذا معنى قوله تعالى: ﴿وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ ٱلنَّارِ فَأَنقَذَكُم مِّنْهَا﴾ [آل عمران: ١٠٣].

---

(١) أخرجه البخاري (٦٤٨٣) ومسلم (٢٢٨٤) والترمذي (٢٨٧٤).

(٢) كذا في النسخ الخطية. والصوابُ: هَفَتَ، بتقديم الفاء، وهو الذي يدور عليه كلامُ الزمخشري. وقال في «أساس البلاغة» (هفت): تهافتَ الفراشُ في النارِ: تساقطَ متتابعاً.

(٣) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٧٥٧٠) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٤٢٢)، وابن أبي الدنيا في «الصمت» (٤٩٩) وغيرهم بإسنادٍ ضعيفٍ لضعفِ شهر بن حَوْشَب. وانظر تمامَ الكلامِ عليه في التعليق على «مسند أحمد».

وعن النبي ﷺ: «ما مِنْ مؤمنٍ إلّا أنا أولى بهِ في الدنيا والآخرةِ، اقرؤوا إنْ شئتم: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، فأيُّما مؤمنٍ هَلَكَ وتركَ مالاً فليَرِثه عَصَبتُه مَن كانوا، وإنْ تَركَ دَيْناً أو ضَياعاً فإليّ». وفي قراءة ابنِ مسعود: (النبيُّ أولى بالمؤمنين من أنفسِهم وهو أبٌ لهم). وقال مجاهدٌ: كلُّ نبيٍّ فهو أبو أمّتِه، ولذلك صار المؤمنون إخوةً؛ لأنّ النبيَّ ﷺ أبوهم في الدِّين. ﴿وَأَزْوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمْ﴾ تشبيهٌ لهنّ بالأمّهاتِ في بعض الأحكام؛ وهو وجوبُ تعظيمِهنّ واحترامِهن، وتحريمِ نِكاحهنّ، قال اللهُ تعالى: ﴿وَلَآ أَن تَنكِحُوٓاْ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا﴾ [الأحزاب: ٥٣] وهنّ فيما وراءَ ذلك بمنزلةِ الأجنبيّات؛ ولذلك قالت عائشةُ رضي الله عنها: لسنا أمّهاتِ النساء. تعني أنهنّ إنما كُنّ أمَّهاتِ الرجال؛ لكونهنَّ محرَّماتٍ عليهم كتحريم أمّهاتهم. والدليلُ على ذلك: أنّ هذا التحريمَ لم يتعدَّ إلى بناتِهنّ، وكذلك لم يثبُتْ لهنّ سائرُ أحكامِ الأمّهات. كان المسلمون في صَدْرِ الإسلام يَتوارَثُون بالولايةِ في الدِّين وبالهِجْرة لا بالقَرابة،

قولُه: (ما مِنْ مؤمنٍ إلّا أنا أولى به)، الحديثُ مِن رِوايةِ أحمدَ والبُخاريِّ ومُسلمٍ وابن ماجه والدارميِّ عن أبي هُريرةَ[١]: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما مِنْ مؤمنٍ إلا أنا أولى به في الدنيا والآخرة، اقرؤوا إن شئتم: ﴿ٱلنَّبِىُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، وأيُّما مؤمنٍ تركَ مالاً فليرِثه عصبتُه مَنْ كان، فإنْ تَرَكَ دَيْنًا أو ضَياعًا فليأتِني فأنا مولاه»[٢].

ضَياعًا: مَصْدر وصفٍ لمحذوفٍ، أي: عِيالًا ضَياعًا. **النهاية:** ضاعَ يَضيعُ ضَياعًا، فسَمّى العِيالَ بالمصدر، وإن رُوِيَ بكَسْرِ الضادِ فيكونُ جَمْعَ ضائعٍ، كجائعٍ وجِياع.

قولُه: (وهو أبٌ لهم)، قال الزجاج: لا يجوزُ أن يُقرأَ بها، لأنها ليسَتْ في المُصحفِ المُجمَعِ عليه[٣].

---

(١) قولُه: «عن أبي هريرة» سقط من(ط).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٤١٨) والبخاري (٢٣٩٩) ومسلم (١٦١٩) وابن ماجه (٢٤١٥) والدارمي (٢٦٣٦).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٥- ٢١٦).

كما كانت تتألَّفُ قلوبُ قوم بإسْهامٍ لهم في الصَّدَقات، **ثم نُسِخَ** ذلك لمّا **دَجا الإسلامُ** وعَزَّ أهلُه، وجُعِل التوارثُ بحقِّ القرابة. ﴿فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾: في اللَّوح، أوْ: فيما أوحى اللهُ إلى نبيِّه؛ وهو هذه الآيةُ، أو: في آيةِ المواريث، أو: فيما فَرَضَ اللهُ، كقوله: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء: ٢٤]. ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُهَٰجِرِينَ﴾ يجوزُ أن يكون بَياناً لأَوْلي الأرحام، أي: الأقرباءُ مِن هؤلاء بعضُهم أَولى بأن يَرِثَ بعضاً مِنَ الأجانب. **ويجوزُ أن يكونَ لابتداءِ الغاية**، أي: أُولو الأرحام بحقِّ القرابة أَوْلى بالميراث مِنَ المؤمنين بحقِّ الوَلاية في الدِّين، ومِنَ المهاجرين بحقِّ الهِجْرة. **فإن قلتَ**: ممَّ استُثْنيَ ﴿أَن تَفْعَلُوٓاْ﴾؟ قلتُ: **مِن أعمِّ العامِّ في معنى النفع** والإحسان، كما تقولُ: القريبُ

قولُه: (**كما كانت تتألّف**)، صفةُ مصدرٍ محذوف أي: يتألفون بالإرث تألفاً كما كانت.

قولُه: (**ثم نُسِخَ**)، عن بعضِهم أي: نُسِخَ بحديثٍ رواهُ عمرُ رضيَ الله عنه، وقَبلَت الصحابة، لأنَّ الإجماعَ لا يصلُحُ ناسخاً، أو عادَ على موضعِه بالنَّقْضِ؛ لأنّ الله تعالى أعزَّ الإسلامَ وأغنى عنهم، وهذا لا يَكونُ مُطابقاً لقولُه: «نُسِخَ»، والصحيحُ أنه نُسِخَ بقولِه تعالى: ﴿وَأُوْلُواْ ٱلْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ فِي كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾.

قولُه: (**دَجا الإسلام**)، **النهاية**: أي شاعَ وكثُر؛ من: دَجا الليل؛ أي: تَمَّتْ ظُلْمتُه ولَبِسَ كل شيء.

قولُه: (**ويجوز أن يكونَ لابتداءِ الغاية**)، أي: «مِنْ» في ﴿مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾: إما بيانٌ لـ«أُولي الأرحام»، وصلَةُ «أولي» مَحْذوفة، وإليه الإشارةُ بقولُه: «إلّا قُرباً مِن هؤلاءِ أولى من الأجانبِ»، أو لابتداءِ الغاية، أي: يكونُ صِلَة.

قولُه: (**من أعمِّ العامِّ في معنى النفع**)، أي: أولو الأرحامِ أولى من الأجنبيِّ في كلِّ نَفْعٍ إلا في الوصية هو استثناءٌ مفرَّغٌ في الموجِب، نَحْوَ قولك: قرأتُ إلّا يومَ كذا[1]، خَصَّ

---

(١) من قوله: «هو استثناءٌ مفرَّغ» إلى هنا، سقط من (ف).

أَولى من الأجنبيِّ إلّا في الوصيّة، تريد: أنه أحقُّ منه في كلِّ نفعٍ مِنْ ميراثٍ وهِبَةٍ وهديّة وصَدَقة وغيرِ ذلك، إلّا في الوصيَّة. والمرادُ بفعلِ المعروف: التوصيةُ؛ لأنه لا وصيّة لوارثٍ، وعُدِّيَ ﴿تَفْعَلُوٓاْ﴾ بـ«إلى»، لأنه في معنى: تُسْدُوا **وتُزْلوا**، والمرادُ بالأولياء: المؤمنون والمُهاجِرون للوَلاية في الدِّين. ﴿ذَٰلِكَ﴾ **إشارةٌ إلى ما ذُكر في الآيتَيْن جميعاً**. **وتفسيرُ الكتاب**: ما مَرَّ آنِفاً، والجملةُ مستأنفةٌ كالخاتمة لِما ذُكر من الأحكام.

المعروفَ بالوصيّة وجعَلَها من جُملة المُنتفَع به، وعنى بقَوْلِه: ﴿كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ اللوحَ أو الموحى، وبـ﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾ نفْسَ أُولي الأرحام، وَضْعاً للمُظْهَرِ موضِعَ المُضْمَرِ، ليصحَّ أن يكونَ الاستثناءُ متصلاً، وأما لو أُريدَ بـ﴿أَوْلِيَآئِكُم﴾المؤمنون والمهاجرونَ، ويكونُ «المعروفُ» مجرًى على عمومِهِ، فالظاهرُ أن يكونَ الاستثناءُ منقطعاً.

وعن بعضِهِم: وهو استثناءٌ مُنْقَطِع، وخبرُه محذوفٌ، ومعناه: لكنّ فعْلَكم إلى أوليائكم معروفاً جائز، ولا يكون على وجه نهاه الله عنه ولا أذن فيه. قال مكي وأبو البقاء: الاستثناء منقطع(١)، والمعنى: أُولو الأرحامِ أولى من المؤمنيَن والمهاجرين في كتابِ الله، أي: في الميراثِ، لكنْ إذا أردْتُم ابتداءَ المعروفِ إليهم، أي: إلى المؤمنينَ والمُهاجرين. والأول الوَجْه(٢).

قولُه: (وتُزْلوا)، **الجوهري**: أزلَلْتُ إليه نعمةً: أسدَيْتُها، وأزللْتُ إليه مِنْ حَقِّه شيئاً؛ أي: أعطَيْت.

قولُه: (﴿ذَٰلِكَ﴾ **إشارةٌ إلى ما ذُكِرَ في الآيتَيْن**) أي: في قولِه: ﴿ٱدْعُوهُمْ لِأَبَآئِهِمْ﴾ الآية، وقولِه ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ﴾.

قولُه: (**وتَفْسيرُ الكتابِ**)، أي: الكتابِ المذكورِ في قولِه: ﴿فِى ٱلْكِتَٰبِ مَسْطُورًا﴾، وقد مرَّ في قوله تعالى: ﴿فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ﴾ في اللوحِ إلى آخره، ثم الجملةُ كالخاتِمةِ أي: كالتتميمِ أو التذييلِ لِما سبق، ومن ثَمَّ شرعَ في مَشْرَعٍ آخر وهو قولُه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَٰقَهُمْ﴾.

---

(١) انظر: «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٣) و «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٢).

(٢) في(ح): «أوْجَه»، وهو جيّد مُتّجه.

[﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنكَ وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَاقًا غَلِيظًا * لِّيَسْأَلَ الصَّادِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ وَأَعَدَّ لِلْكَافِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ ٧-٨]

﴿وَ﴾ اذكر حين ﴿أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ﴾ جميعاً ﴿مِيثَاقَهُمْ﴾ بتبليغ الرِّسالة والدعاءِ إلى الدِّين القيِّم ﴿وَمِنكَ﴾ خصوصاً ﴿وَمِن نُّوحٍ وَإِبْرَاهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَى﴾ وإنما فعَلْنا ذلك ﴿لِّيَسْأَلَ﴾ اللهُ يومَ القيامة عند تواقُفِ الأشهاد المؤمنين الذين صَدَقوا عَهْدَهم ووفَّوْا به، مِن جُمْلة مَن أشهَدَهم على أنفسِهم: ﴿أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُوا بَلَىٰ﴾ [الأعراف: ١٧٢] ﴿عَن صِدْقِهِمْ﴾: عَهْدِهم وشهادتِهم، فيشهدُ لهم الأنبياءُ بأنّهم صَدَقوا عَهْدَهم وشَهادَتَهم وكانوا مؤمنين. أو: ليسألَ المُصدِّقين للأنبياءِ عن تَصديقِهم؛ لأنَّ مَن قال للصادق: صدقتَ، كان صادقاً في قوله. أو: ليسألَ الأنبياءَ ما الذي أجابَتْهم به أُمَمُهم. وتأويلُ مسألة الرُّسل: تَبكِيتُ الكافرين بهم، كقوله: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ اتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ اللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]. فإنْ قلتَ: لِمَ قُدِّم رسولُ الله ﷺ على نُوحٍ فمَن بَعْدَه؟ قلتُ: هذا العطفُ لبيانِ فَضيلةِ الأنبياء الذينَ هم مَشاهيرُهم ودَرارِيُّهم، فلمّا كانَ محمَّدٌ ﷺ أفضلَ هؤلاء المُفضَّلين؛ قُدِّم عليهم؛ لبيانِ أنه أفضلُهم، ولولا ذلك لقُدِّم مَن قَدَّمَه زمانُه. ....

قولُه: (على نوحٍ فمَنْ بعده)، الفاءُ مِثْلُها في الحديثِ: «ثُمَّ الأمثلُ فالأمثَل»[1].

قولُه: (ودَراريُّهم)[2]، جمع دُرِّيٍّ وهو الكوكبُ الثاقبُ المضيءُ، نُسِبَ إلى الدُّرِّ؛ جمع دُرَّةٍ، وقد يُكْسَرُ، كسُخْريٍّ وسِخْرِيٍّ، وهذا من بابِ تغييراتِ النسب.

الأساس: ودرأ الكوكبُ: طلعَ كأنه يدْرأُ الظلام.

قولُه: (قُدِّمَ عليهم؛ لبيانِ أنَّه أفضلُهم، ولولا ذلك لقُدِّمَ مَنْ قَدَّمَه زمانُه)، قال الزجاج:

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٨١) وابن ماجه (٤٠٢٣) والترمذي (٢٣٩٨) من حديثِ سعد بن أبي وقاص. وصحّحه ابن حِبّان (٢٩٠٠) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) في(ح) و(ف): «وذراريهم» بالذال المعجمة. والمثبت من (ط)، وعليه كلامُ الطيبي.

....

جاءَ في التفسيرِ: إني خُلِقْتُ قبْلَ الأنبياءِ وبُعِثْتُ بَعْدَهم، فعلى هذا لا تقديمَ في الكلامِ ولا تأخير، ومَذهَبُ أهلِ اللغة: أنّ الواوَ معناهُ الاجتماع، وليس فيها دليلٌ أنَّ المذكورَ أوّلًا معناه التأخير[١]. وقال صاحبُ «الانتصاف»: ليسَ التقديمُ في الذِّكرِ مقتضياً ذلك؛ ألا ترى إلى قولِ الشاعر:

بَها ليلُ مِنهم جعفرٌ، وابنُ أُمِّه عـليٌّ، ومنهم أحمَـدُ المُتخَيَّرُ

خَتَم به تشريفاً، فالسرُّ في تقديمِهِ أنه هو المخاطَبُ بهذا، والمُنزَّلُ عليه هذا المَتْلُوُّ، وكان أحقَّ، ثمّ جرى ذكْرُ الأنبياءِ بعْدَه على الترتيب[٢].

وقلتُ: إنّما يُقالُ مقدَّمٌ ومؤخَّرٌ للمُزالِ لا للقارِّ في مَكانه، ثُمّ لم يكُنِ التقديمُ إلا للاهتمامِ بحَسْبِ اقتضاءِ المقامِ، والواوُ لا مَدْخَلَ له في الاعتبار، فإنَّ الأنبياءَ المذكورينَ بعْدَه ﷺ مُرتَّبون على حَسَبِ تقدُّمِهم في الزمان، وكانَ ينْبغي تأخيُره لذلك، ولا بد لهذهِ المخالفةِ مِنْ فائدةٍ جَليلة، وكَوْنُه مُقدَّماً بحَسبِ الفَضْل، وأنّه أقدَمُ الأنبياءِ خَلْقاً كما قال الزجاج[٣]؛ شَرَفٌ لا مَطْمَحَ وراءه.

روَيْنا عن الترمذيِّ، عن أبي هُريرةَ قال: قالوا: يا رسولَ الله متى وجَبتْ لك النبوة؟ قال: «وآدَمُ بين الروح والجسد»[٤] زاد رَزين: «وآدَمُ مُنجَدِلٌ في طينتهِ بين الروح والجسد»[٥].

والمقامُ يقتضـي ذلك؛ لأنه سبُحانه وتعالى جعلَ مُفتتحَ السورةِ وبراعةَ استهلالِها خِطابَه بذكْرِ النبيِّ ﷺ، وهو أفضَلُ خطابٍ من جانبِ ربِّ العِزّة كما مرَّ، ثمّ معاقِدُ هذه

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٦).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٢٥).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٦).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٦٠٩) والحاكم في «المستدرك» (٤٢١٠) وقال الترمذي: حسَنٌ غريب.

(٥) وهذه الزيادة ذكرها أيضاً تمّام الرازي في «الفوائد» (١: ٢٤٠).

فإن قلتَ: فقد قُدِّم عليه نوحٌ عليه السَّلام في الآيةِ التي هي أُختُ هذه الآيةِ؛ وهي قولُه: ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحًا وَٱلَّذِىٓ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ﴾ [الشورى: ١٣]، ثُمَّ قُدِّم على غيره! قلتُ: مَورِدُ هذه الآيةِ على طريقةٍ خِلاف طريقةِ تلك؛ وذلك أنّ اللهَ عزَّ وجلَّ إنَّما أورَدَها لوصفِ دِينِ الإسلام بالأَصالةِ والاستقامة، فكأنه قال: شَرَعَ لكم الدِّينَ الأصيلَ الذي بُعِثَ عليه نوحٌ في العَهْدِ القديم، وبُعِثَ عليه محمّدٌ خاتمُ الأنبياء في العَهْدِ الحديث، وبُعِثَ عليه مَن توسَّط بينهما مِنَ الأنبياءِ المَشاهير. فإن قلتَ: فماذا أرادَ بالمِيثاقِ الغَليظ؟ قلتُ: **أراد به ذلك الميثاقَ بعَيْنِه**. معناه: وأَخَذْنا منهم

السورةِ واردةٌ على تَنْويهِ فَضْلِه ورَباءِ[1] محلِّه، وأنه أولى بالمؤمنِين من أنفُسِهم، وأفضَلُ النبيينَ مكانةً، وأسبَقُهم منزلةً، وهلمَّ جرّاً إلى آخرِ السورة.

وأمّا تأخيرُ ذكْرِه ﷺ في البيتِ الذي أنشَده صاحبُ «الانتصاف» فللترقِّي والأخْذِ بالأفضَل فالأفضَل، وشاهِدُه تأخيرُ ذكْرِه ﷺ إذ لو قُدِّم ابتدأ الفضلُ منه، فله الفضْلُ مُتقدِّماً ومُتأخِّراً.

قولُه: (**أرادَ به ذلك الميثاقَ بعَيْنه**)، يريدُ به أنّه أُعيدَ قولُه: ﴿وَأَخَذْنَا مِنْهُم مِّيثَٰقًا غَلِيظًا﴾ توكيداً، ويُعَلَّلُ بقوله ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ وإليه الإشارةُ بقولِه: «أكّدَ على الأنبياءِ الدعوةَ إلى دينِه لأجلِ إثابةِ المؤمنينَ ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾»، وكان أصلُ الكلام: أعدَّ للمؤمنين الإثابةَ وللكافرين التعذيب، وذِكْرُ الأنبياءِ وأخْذُ الميثاقِ العظيمِ توطئةٌ لذكْرِ إثابةِ المؤمنينَ ليُؤْذِنَ بأنّ اللهَ تعالى سبقَتْ رحمتُه غضبَه، ولعلّه أخفى فيه: أنّه تعالى لا يريدُ من المكلَّفين إلا[2] الإيمانَ، ولو عُطِفَ على ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ من حيثُ المعنى؛ ليرجِعَ المعنى إلى أنّ اللهَ أخذَ من النبيِّين ميثاقَه ليُبلِّغوا رسالاتِ ربِّهم إلى عَبيدِه، ليَهلِكَ مَنْ هَلَك عن بَيِّنة، ويحيا مَنْ حَيَّ عن بيِّنة، ويسألَ المؤمنينَ عند تواقُفِ الأشهادِ عن صدْقِهم، فيفوزوا بما لا عَيْنٌ رأتْ ولا أُذُنٌ سَمِعَتْ، ولا خَطَرَ على قَلْبِ بَشَر، وليُجْزى الكافرونَ[3]

---

(١) سبق بيانُه، وأنّه من نباوةِ المنزلةِ وشَرَفِ المحلِّ.

(٢) سقط لفظ «إلاّ» من(ف).

(٣) في(ف): «وليَجْزيَ الكافرين» بالنصب وعلى البناءِ للفاعل.

بذلك الميثاقِ مِيثاقاً غليظاً. والغِلَظ: استعارةٌ مِن وَصْفِ الأَجْـرام، والمرادُ: عِظَمُ الميثاق وجَلالةُ شأنِه في بابه. وقيل: الميثاقُ الغليظ: اليَمِينُ بالله على الوفاءِ بما حُمِّلوا. فإن قلتَ: عـلامَ عُطِفَ قولُـه: ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ﴾؟ قلتُ: على ﴿أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾؛ لأنَّ المعنى: أنَّ اللهَ أكَّد على الأنبياءِ الدَّعوةَ إلى دِينه لأجلِ إثابة المؤمنين ﴿وَأَعَدَّ لِلْكَٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾. أو على ما دَلَّ عليه ﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾، كأنه قال: فأثابَ المؤمنين وأعَدَّ للكافرين.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَةَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ رِيحًا وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرًا * إِذْ جَآءُوكُم مِّن فَوْقِكُمْ وَمِنْ أَسْفَلَ مِنكُمْ وَإِذْ زَاغَتِ ٱلْأَبْصَٰرُ وَبَلَغَتِ ٱلْقُلُوبُ ٱلْحَنَاجِرَ وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠ * هُنَالِكَ ٱبْتُلِىَ ٱلْمُؤْمِنُونَ وَزُلْزِلُوا۟ زِلْزَالًا شَدِيدًا﴾ ٩-١١]

﴿ٱذْكُرُوا۟﴾ ما أَنْعَم اللهُ به عليكم يومَ الأَحْزاب، وهو يومُ الخَنْدق ﴿إِذْ جَآءَتْكُمْ جُنُودٌ﴾ وهُمُ الأحزابُ، فأَرسَلَ اللهُ عليهم رِيحَ الصَّبا. قال رسول الله ﷺ: «نُصِرتُ

على رؤوسِ الأشهاد، ثمّ المآلُ إلى ما أعدّ الله لهم؛ أي من النَّكالِ والعذابِ الأليم؛ لَكَانَ أَحْسَنَ[1].

قال صاحبُ «التقريب»: ﴿أَعَدَّ﴾ عَطفٌ على ﴿أَخَذْنَا﴾ أو على ما دل عليه ﴿لِّيَسْـَٔلَ﴾، وهو: فأثابَ المُؤمنين وكذا عن القاضي[2].

قولُه: (وقيل: الميثاقُ الغليظُ: اليمينُ بالله)، يعني: بَعْدَما أخذَ من النبيِّين الميثاقَ بتبليغِ الرسالةِ أكّد باليمينِ بالله على الوفاءِ بما حُمِّلوا، فعلى هذا لا يكونُ تكريراً.

قولُـه: (فأرسلَ الله)، وفي «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حَنْبـل»: عن أبـي سَعيدٍ الخُدريِّ قال: قُلْنا يوْمَ الخندَق: يا رسولَ الله، هَل مِنْ شيءٍ نَقولُه، فقد بلغَتِ القلوبُ الحناجرَ؟

---

(١) هو جوابُ قوله: «ولو عُطِفَ على»، وقد طال الفصْلُ بينهما.

(٢) في «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٦).

بالصَّبا، وأُهلِكَتْ عادٌ بالدَّبُور». ﴿وَجُنُودًا لَّمْ تَرَوْهَا﴾ وهُم الملائكةُ، وكانوا أَلْفاً، بَعث اللهُ عليهم صَباً باردة في ليلةٍ شاتية، **فأَخْصَرَتْهم** وسَفتِ الترابَ في وُجوههم، وأَمَر الملائكةَ فقَلعَتِ الأوتاد، وقَطعتِ الأَطْناب، وأطفأتِ النِّيران، **وأَكْفأَتِ القُدور**، وماجَتِ الخيلُ بعضُها في بعض، وقَذَفَ في قلوبهم الرُّعب، وكبَّرتِ الملائكةُ في جَوانب عَسْكرِهم، فقال طُليحة بنُ خُويلدٍ الأَسَديُّ: أمّا محمّدٌ فقد بَدَأكم بالسِّحر، **فالنَّجَاءَ النجاء!** فانهَزَموا مِن غيرِ قِتال، وحين سَمعَ رسولُ الله ﷺ بإقْبالِهم ضَرَبَ الـخَنْدَقَ على المدينة، أَشارَ عليه بذلك سَلْمانُ الفارسيُّ رضي الله عنه، ثُمَّ خَرَجَ في ثلاثةِ آلافٍ من المسلمين، فضَرَبَ مُعسكرَه والخندقُ بينه وبينَ القوم، وأَمَر بالذَّراريِّ والنِّساءِ فرُفعوا **في الآطام**، واشتدَّ الخوفُ، وظنَّ المؤمنون كلَّ ظنّ، **ونَجَمَ النِّفاقُ** مِن

قال: «نعَمْ اللهمَّ استُرْ عوراتِنا وآمِن روعاتِنا» قال: فضربَ الله وجوهَ أعدائِه بالريح[1]، فهزمَهم الله بالريح.

قولُه: (**فأخصَرَتْهُم**)، **الأساس**: يومٌ خَصِرٌ: بارد، وخَصِرَتْ أناملُه من البَرْدِ وأخْصَرَها القَرُّ.

قولُه: (**وأكفأتِ القُدورَ**)، أي: كَبَّتْها وقَلَبَتْها، والفاعلُ: الريح.

قولُه: (**فالنجاءَ النجاءَ**)، **النهاية**: أي: انجُوا بأنفُسِكم. وهو مَصْدرٌ منصوبٌ بفِعْلٍ مُضْمَر، أي انجوا النجاءَ.

قولُه: (**في الآطام**)، **النهاية**: واحدها: أُطُم، وكلُّ بناءٍ مُرْتفعٍ، يعني: أبنيتَها المرتفعَة كالحصون.

قولُه: (**ونَجَمَ النفاق**)، **النهاية**: كلُّ ما طلعَ وظَهر فقد نجَم.

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٠٩٩٦) والبَزّارُ في «المسند» (٣١١٩) والطبري في «التفسير» (٢١: ١٢٧) وذكره الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٠: ١٣٦) وقال: رواه أحمدُ والبزّار، وإسنادُ البزّار مُتّصل، ورجالُه ثقات.

المنافقين حتى قال مُعتِّبُ بنُ قُشير: كان محمّدٌ يَعِدُنا كُنوزَ كسرى وقيصرَ! لا نَقدِرُ أن نَذهَبَ إلى الغائط! وكانت قريشٌ قد أقبلتْ في عشرةِ آلافٍ من **الأحابِيش** وبَني كِنانةَ وأهلِ تِهامة، وقائدُهم أبو سُفيان، وخَرج غَطَفانُ في ألفٍ ومن تابعَهم مِن أهلِ نَجْد، وقائدُهم عُيَيْنة بنُ حِصْن، وعامرُ بن الطُّفَيل في هَوازن، وضامَّتهم اليهودُ مِن قُرَيْظةَ والنَّضيرِ، ومضى على الفريقَيْن قريبٌ مِن شهرٍ لا حَربَ بينهم إلا التَّرامي بالنَّبْلِ والحجارة، حتى أنزلَ اللهُ النَّصر. ﴿**تَعۡمَلُونَ**﴾ **قُرئ بالتاء والياء.** ﴿**مِّن فَوۡقِكُمۡ**﴾: مِن أعلى الوادي مِن قِبَل المشرق: بنو غَطَفان، ﴿**وَمِنۡ أَسۡفَلَ مِنكُمۡ**﴾: مِن أسفلِ الوادي مِن قِبَل المغرب: قريشٌ، تحزَّبوا وقالوا: سنكون جُملةً واحدة حتى نستأصلَ محمّداً. ﴿**زَاغَتِ ٱلۡأَبۡصَٰرُ**﴾: مالتْ عن سَننِها ومُستوى نَظَرِها حَيْرةً **وشُخوصاً**. وقيل: عدلتْ عن كلِّ شيءٍ فلم تلتفتْ إلّا إلى عدوِّها؛ لشدّة الرَّوْع. الـحنْجرة: رأسُ الغَلْصَمة؛ وهي مُنتهى الحُلْقوم. والحُلقوم: مَدْخلُ الطعامِ والشراب، قالوا: إذا انتَفَختِ الرِّئةُ من شِدّةِ الفَزَع أو الغَضَب أو الغمِّ الشديد رَبَتْ، وارتفَعَ القلبُ بارتفاعِها إلى رأس الـحنْجرة، ومِن ثَمَّ قيل للجَبان: انتَفَخ سَحْرُه. ويجوزُ أن يكونَ ذلك مَثَلاً في اضطرابِ القُلوب

قولُه: (من الأحابيش)، **النهاية**: هم أحياءٌ من القارَةِ انضمّوا إلى بني لَيْثٍ في محاربتِهم قُريشاً، والتحبُّش: التجمُّع. وقيل: حالفوا قريشاً تحتَ جبلٍ يُسمّى حُبْشِيّاً[١] فسموا بذلك.

قولُه: (﴿**تَعۡمَلُونَ**﴾ **بالياءِ والتاء**[٢])، أبو عَمْرٍو: بالياء التحتانية، والباقون: بالتاء[٣].

قولُه: (**وشُخوصاً**)، **المُغْرب**[٤]: شَخَصَ بَصَرُه: امتدّ وارتفَع، ويُعَدّى بالباء، فيقال: شخَصَ ببَصَرِه[٥].

---

(١) في (ط) و(ح): حُبَيْشاً. وهو على الجادّةِ في «معجم البلدان» (٢: ٢١٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «قرئ بالتاء والياء».

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٤٤).

(٤) قوله: «(وشُخوصاً)، المُغْرب» سقط من (ط).

(٥) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٤٣٤).

ووَجِيبِها وإنْ لم تَبلُغِ الحَناجرَ حقيقةً. ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا۠﴾ خطابٌ للذين آمنوا، ومنهم الثُّبَّتُ القُلوب والأقدام، والضِّعَافُ القلوب؛ الذين هُم على حَرْف، والمنافقون؛ الذين لمْ يوجدْ منهُم الإيمانُ إلّا بألسنتِهم، فظنَّ الأوَّلون بالله أنه يَبْتلِيهم ويفتنُهم؛ فخافوا الزَّلَلَ وضَعْفَ الاحتمال، وأمَّا الآخَرون فظنُّوا بالله ما حكى عنهم. وعن الحَسَن: ظنُّوا ظُنوناً مختلفة: ظنَّ المنافقون أنّ المسلمين يُستأصَلون، وظنَّ المؤمنون

قولُه: (ووَجيبِها)، **النهاية**: يقال: وجَبَ القلبُ يجُب وجيباً: إذا خفَق.

قولُه: (الذين هم على حَرْف)، أي: على وَجْهٍ واحد، وهو أن يعبُدَ اللهَ على السرّاءِ دونَ الضراء. **النهاية**: أي: جانبٍ وطرف، فالمؤمنون صنفانِ: صنفٌ ثابتون يظنّونَ النُّصْرةَ والظَّفَرَ، والآخَرُ آيِسون قانِطون، وهم الذين على حرف.

قولُه: (فظَنَّ الأولون)، أي: الذين آمنوا، وهم فَريقان: الثُّبَّتُ القلوب، خافوا الزّلَل، أي: ذنوباً اكتَسبوها فمنَعْتُهم التأييدَ وتقويةَ القلوبِ حتى تزلزلوا، كما قالَ[1] في قولهِ تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَوَلَّوْاْ مِنكُمْ يَوْمَ ٱلْتَقَى ٱلْجَمْعَانِ إِنَّمَا ٱسْتَزَلَّهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ بِبَعْضِ مَا كَسَبُواْ﴾ [آل عمران: ١٥٥].

والفريقُ الثاني: الضعافُ القلوبِ، فخافوا ضَعْفَ الاحتمالِ؛ أي: احتمالِ الملاقاةِ والمحاربة. ففي كلامِ المصنِّفِ لَفٌّ ونَشْر.

وأمّا الآخرونَ فهم المنافِقون وما حُكِيَ عنهم، هو ما حَمَلَهم[2] على أن يقول رئيسُهم مُعَتِّبُ بنُ قُشَيْر: كانَ محمّدٌ يَعِدُنا كنوزَ كِسْرى! لا نقدِرُ أن نذهبَ إلى الغائط! على ما مرّ، وما رُوِيَ عن الحسَنِ وجْهٌ آخَرُ في الآية.

ثمَّ المناسِبُ أن يُرادَ بالابتلاءِ على الوجْهِ الأولِ المِحْنةُ والبَلاء، وعلى الثاني الاختبار، كما أُريدَ مِنْ ظَنِّ المنافقينَ: ما حَمَلَهم على تلكَ الكلمةِ الشنعاءِ على الأول، وعلى الثاني: الاستئصال.

---

(١) انظر: «الكشاف» (٤: ٣١٢-٣١٣).

(٢) قوله: «هو ما حمَلَهم» سقط من (ف) و(ح).

أنهم يُبْتلَوْن. وقُرئ: (الظُّنونَ) بغير ألِفٍ في الوَصْلِ والوَقْف، وهو القياسُ، وبزيادةِ ألفٍ في الوقف زادُوها في الفاصِلة، كما زادَها في القافية مَن قال:

أقِلِّي اللَّوْمَ عاذِلَ والعِتابا

وكذلك: ﴿ٱلرَّسُولَا۠﴾ [الأحزاب:٦٦] و﴿ٱلسَّبِيلَا۠﴾ [الأحزاب:٦٧]، وقُرئ: بزيادتِها في الوَصْل أيضاً؛ إجراءً له مجرى الوَقْف. قال أبو عُبَيد: وهنّ كلُّهنّ في الإمامِ بأَلِف. وعن أبي عمرٍو إشمامُ زاي ﴿وَزُلْزِلُوا۟﴾. وقُرئ: (زَلْزالاً) بالفتح، والمعنى: أنّ الخوفَ أزعَجَهم أشدَّ الإزعاج.

[﴿ وَإِذْ يَقُولُ ٱلْمُنَـٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ مَّا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ إِلَّا غُرُورًا * وَإِذْ قَالَت طَّآئِفَةٌ مِّنْهُمْ يَـٰٓأَهْلَ يَثْرِبَ لَا مُقَامَ لَكُمْ فَٱرْجِعُوا۟ ۚ وَيَسْتَـْٔذِنُ فَرِيقٌ مِّنْهُمُ ٱلنَّبِىَّ يَقُولُونَ إِنَّ

قولُه: (قُرِئ: «الظُّنون» بغيرِ ألف)، أبو عَمْرو وحَمزةُ: «الظنون» و«الرسول» و«السبيل» بحَذْفِ الألِفِ في الحالين، وحَفْصٌ والكِسائيُّ[١]: بحَذْفِها فيهن في الوصل خاصّة، والباقون: بإثباتِها في الحالين[٢].

قولُه: (أقِلِّي اللوم عاذِلَ والعتابا)[٣]، تمامهُ أنشدَ الزجاج:

وقولي إن أصَبْتُ لقد أصابا[٤]

يقول: يا عاذِلَتي أقِلّي ملامَتي وعِتابي وقولي ـ إنْ فعَلْتُ حَسَناً وصَوابا ـ: لقد أصابَ فلانٌ في قولِه وفِعْلِه.

قولُه: (وقُرِئ: «زَلْزالاً» بالفتح)، في الشواذِّ[٥]. قال الزجّاج: والمصدَرُ من المُضاعَفِ

---

(١) وابن كثير أيضاً. انظر: «التيسير» للداني ص١٧٨.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٣.

(٣) سبق تخريجه من شعر جرير.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٨). قال الزجاج: فأثبتَ الألِفَ لأنها في موضع فاصلة وهي القافية.

(٥) وعزاها ابن خالوَيْه للجَحْدري. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٨.

بُيُوتَنَا عَوْرَةٌ وَمَا هِىَ بِعَوْرَةٍ إِن يُرِيدُونَ إِلَّا فِرَارًا * وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم مِّنْ أَقْطَارِهَا ثُمَّ سُئِلُوا الْفِتْنَةَ لَآتَوْهَا وَمَا تَلَبَّثُوا بِهَا إِلَّا يَسِيرًا ﴾ ١٢-١٤]

﴿إِلَّا غُرُورًا﴾: قيلَ: قائلُه: مُعتِّبُ بن قُشير حين رأى الأحزابَ قال: يَعِدُنا محمّدٌ فَتْحَ فارِسَ والرُّوم، وأحَدُنا لا يقدِرُ أن يَتبرَّزَ فَرَقاً! ما هذا إلّا وَعْدُ غُرور! ﴿طَآئِفَةٌ مِّنْهُمْ﴾: هم: أوسُ بن قَيْظيٍّ ومَن وافقَه على رأيه. وعن السُّدِّيِّ: عبدُ الله بن أُبَيٍّ وأصحابُه. ويَثرِبُ: اسمُ المدينة. وقيلَ: أرضٌ وَقعتِ المدينةُ في ناحيةٍ منها. ﴿لَا مُقَامَ لَكُمْ﴾ قُرئ بضمِّ الميم وفتحِها، أي: لا قرارَ لكم هاهنا، ولا مكانَ تُقيمون فيه أو تَقومون،

يَجيءُ على ضربَيْن: على فِعْلال وفَعْلال، نحو: قَلْقَلْتُه قَلْقالاً وقِلْقالا[(١)] والكَسْرُ أجْودُ، لأنّ غيْرَ المُضاعَفِ من هذا البابِ مكسورٌ، نحو: دَحْرَجْتُه دِحْراجاً[(٢)].

قولُه: (أن يتبرّز)، النهاية: البَرازُ بالفَتْحِ: اسمٌ للفضاءِ الواسعِ، فكَنَّوْا به[(٣)] عن قَضاءِ الغائطِ كالخَلاءِ؛ لأنّهم كانوا يتبرّزون في الأمكنةِ الخاليةِ.

قولُه: (ويَثْرِبُ: اسمُ المدينة)، النهاية: هي اسمُها قديمةً فغيَّرها رسولُ الله ﷺ وسَمّاها طَيْبةَ[(٤)] وطابَةَ، كراهةً للتثريبِ، وهو اللومُ والتعيير. وقيل: هو اسمُ أرْضِها، وقيل: سُمِّيَتْ باسمِ رجلٍ من العمالقة.

قولُه: (قُرِئ بضَمِّ الميم وفَتْحِها)، حَفْصٌ: بالضمِّ، والباقونَ: بالفَتْح. قال الزجّاج: فمَنْ ضَمَّ فالمعنى: لا إقامَة لكم، تقول: أقَمْتُ في المصرِ إقامةً ومُقاماً، ومَنْ فَتح فالمعنى: لا مكانَ لكُم تقومون[(٥)].

---

(١) زيادة من «معاني القرآن وإعرابه».

(٢) ولا يجوزُ فيه غير الكسر كما صرح به الزجاج في «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢١٨).

(٣) في النسخ الخطية: «فيكنونه» وصوّبناه من «النهاية» لابن الأثير.

(٤) وهو ثابتٌ في الصحيح من قولِه ﷺ: «إنها طيْبَةُ تَنْفي الذنوبَ كما تنفي النارُ خَبَثَ الفِضّة» أخرجه البخاري (٤٠٥٠) ومسلم (١٣٨٤) وغيرهما من حديثِ زيد بن ثابتٍ رضي الله عنه.

(٥) كذا في النسخ الخطية. وعبارةُ الزجاج في «معاني القرآن» (٤: ٢١٩): «تُقيمون فيه»، وهو الأشْبَه بالصواب.

﴿فَٱرۡجِعُواْ﴾ إلى المدينة؛ أمَرُوهم **بالهَرَب مِن عَسْكرِ رسولِ الله ﷺ**، وقيل: قالوا لهم: ارجعوا كفّاراً **وأَسلِموا محمّداً**، وإلّا فليستْ يثربُ لكم بمكانٍ. **قُرِئ: ﴿عَوۡرَةٞ﴾ بسُكونِ الواو وكَسْرِها**، فالعَوْرة: الـخَلَل، والعَوِرةُ: ذاتُ العَوْرة، يقال: عَوِرَ المكانُ

المُغْرِب: المَقامُ بالفتح: موضِعُ القيام، ومنه: مَقامُ إبراهيم: الـحَجَرُ الذي فيه أثرُ قدَمَيْه وموضِعُه أيضاً، وبالضمِّ موضِعُ الإقامة[١].

الجوهري: المَقامُ والمُقامُ: يكون كلُّ واحدٍ منهما بمعنى الإقامةِ وموضعِ القيام، لأنك إذا جَعْلتَه مِن: قامَ يقومُ، فَمفْتوح، وإن جَعْلتَه من: أقامَ يقيم، فمَضْموم[٢].

فَقَوْلُ المصنِّف: «لا قَرارَ لكم ولا مكانَ تُقيمونَ فيه» فهو بمعنى الفتح، وقوله: «أو تُقيمونَ» بمعنى الضم.

قولُه: (**بالهرَبِ من عسْكرِ رسولِ الله ﷺ**)، أي: مُعَسْكرِه، كما سَبَق في قولِه: «وحينَ سمِعَ رسولُ الله ﷺ بإقبالِهم ضربَ الخندَقَ على المدينة...، ثمّ خرجَ في ثلاثةِ آلافٍ من المسلمين فضَربَ مُعَسْكَرهُ، والخندقُ بينه وبَيْنَ القوم». أي: قالَ طائفةٌ من المنافقين: يا أهلَ يَثْرِبَ نُقِلْتُم منَ المدينةِ إلى هذا المُقام الصَّعْبِ فارجعوا إليها.

قولُه: (**وأسْلِموا محُمّداً**)، هو مِن قولِهم: أسْلَمَه؛ أي: خَذَلَه.

قولُه: (**قُرِئ: ﴿عَوۡرَةٞ﴾ بسُكون الواو وكَسْرِها**)[٣]، قال ابن جِنِّي: بكَسْرِ الواو: ابنُ عبّاسٍ وابنُ يَعْمَرَ وأبو رجاءٍ بخلاف، وصِحَّةُ الواوِ في هذا شاذَّةٌ من طريقِ الاستعمال، لأنّها مُتحَرِّكةٌ بعد فَتْحةٍ، والقياسُ قَلْبُها ألِفاً فيُقال: عارَة، كما يقال: كَبْشٌ صافٌ[٤] ونَعْجَةٌ صافَةٌ ويومٌ راحٌ[٥]، وله نظائِرُ، وكُلُّ ذلك فَعِلٌ، كرجلٍ فَرِقٍ وحَذِرٍ. ومِثْلُ «عَوِرةٍ» في

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٢٠٠).

(٢) من قوله: «الجوهري: المَقامُ والمُقام» إلى هنا، سقط من (ط).

(٣) ولتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٤: ١٤٨).

(٤) أي: كثير الصوف.

(٥) يعني شديدَ الريح. والفِعْلُ منه: راحَ يَراحُ.

عَوَراً: إذا بَدا فيه خَلَلٌ يُخاف منه العَدوُّ والسارق. ويجوزُ أن تكونَ ﴿عَوْرَةٌ﴾ تخفيفَ عَوِرة؛ اعتَذَرُوا أنَّ بيوتَهم **مُعرضَّةٌ للعدوِّ** مُمكِنة للسُّرَّاق؛ لأنها غيرُ مُحْرَزة ولا مُحصَّنة، فاستأذَنُوه ليُحصِّنوها ثُمَّ يَرْجِعوا إليه، فأكذَبَهم اللهُ بأنهم لا يَخافون ذلك، وإنما يُريدونَ الفِرار. ﴿وَلَوْ دُخِلَتْ عَلَيْهِم﴾ المدينةُ. وقيل: بيوتُهم، مِن قولك: دَخلتُ على فلانٍ دارَه. ﴿مِّنْ أَقْطَارِهَا﴾: من جَوانبها، يريدُ: ولو دَخلتْ هذه العساكرُ المتحزِّبة التي يَفرُّون خوفاً منها مَدينَتَهم وبُيوتَهم مِن نواحيها كلِّها، **وانْ ثالَتْ على أهاليهم** وأولادِهم ناهِبينَ سابِين، ثم سُئِلوا عند ذلك الفَزَعِ وتلك الرجفةِ ﴿الْفِتْنَةَ﴾ أي: الرِّدَّةَ والرَّجْعة إلى الكفرِ ومُقاتلةِ المسلمين، (لأَتَوْها): لجَاؤوها وفَعَلوها. **وقرئ:** ﴿لَآتَوْهَا﴾: لأعطَوْها، ﴿وَمَا تَلَبَّثُواْ بِهَآ﴾: وما أَلبَثوا إعطاءَها ﴿إِلَّا يَسِيرًا﴾، رَيْثما

صحةِ واوِها قولُهم: رجلٌ عَوِزٌ لَوِزٌ، أي: لاشيءَ له، وكأنَّ عَوِرَة أسهل[1].

وعن بعضِهم: عَوِرَةٌ خبرُ «إنّ» وهو مَصْدَرٌ في الأصلِ، فِعْلُه: عَوِرَ، وهو بمعنى: ذاتِ عَوِرَة، ويجوز أن يكونَ اسمَ فاعل أصله: عَوَرَةٌ، ثم سُكّن[2]، ويجوزُ أن يكونَ مصدراً في موضعِ اسمِ الفاعلِ، كَعْدلٍ بمعنى عادِل.

قولُه: (**مُعَرَّضةٌ للعدو**)، أعرضَ لك الخيرُ، أي: أمكَنك، وأعرَضَ لك الظَّبيُ فارْمِه؛ إذا ولاّكَ عُرْضَه، وعرَضْتُ الشيءَ فأعْرضَ، مثل: كَبْبتُه فأكبَّ، وأمكَنْتُه من الشيء ومكَّنْتُه الشيء.

قولُه: (**وانثالَتْ على أهاليهم**)، **الجوهري**: تناثل إليه الناس أي: انصبُّوا.

قولُه: (**وقرئَ**: ﴿لَآتَوْهَا﴾)، كلّهم إلّا نافعاً وابنَ كثيرٍ فإنّهما قرآ: «لأَتَوْها» بالقَصْرِ[3].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٧٦).

(٢) من قوله: «ويجوز أن يكون اسم» إلى هنا، سقط من (ف).

(٣) وحُجَّةُ مَن قرأ بالمدِّ قولُه تعالى: ﴿ثُمَّ سُئِلُواْ الْفِتْنَةَ﴾ فالإعطاءُ مع السؤالِ حسَن. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٥.

يكون السؤالُ والجوابُ مِن غيرِ توقُّف، أو: وما لَبِثُوا بالمدينةِ بعد ارتدادِهم إلّا يسيراً، فإنَّ الله يُهلِكُهم. والمعنى: أنهم يتعلَّلون بإعْوارِ بُيوتهم، ويتمحَّلون ليَفرُّوا عن نُصرةِ رسولِ الله ﷺ والمؤمنين، وعن مُصافَّة الأحزاب الذين مَلَؤُوهم هَوْلاً ورُعباً؛ وهؤلاء الأحزابُ كما هم **لو كَبَسُوا عليهم** أرضَهم وديارَهم وعُرِضَ عليهم الكفرُ وقيلَ لهم: كونوا على المسلمين؛ تَسارَعوا إليه وما تعلَّلوا بشيء، وما ذاك إلا لمَقْتهم الإسلام، وشدّة بُغضِهم لأهله، وحبِّهم الكفرَ، وتهالُكِهم على حِزْبه.

[﴿ وَلَقَدْ كَانُوا۟ عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ مِن قَبْلُ لَا يُوَلُّونَ ٱلْأَدْبَـٰرَ ۚ وَكَانَ عَهْدُ ٱللَّهِ مَسْـُٔولًا ۞ قُل لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ إِن فَرَرْتُم مِّنَ ٱلْمَوْتِ أَوِ ٱلْقَتْلِ وَإِذًا لَّا تُمَتَّعُونَ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ ١٥-١٦]

عن ابنِ عبّاس: عاهَدوا رسولَ الله ﷺ ليلةَ العَقَبة أنْ يَمنعوه ممّا يَمنعون منه أنفُسَهم. وقيل: هم قومٌ غابُوا عن بَدْر، فقالوا: لئنْ أشهَدَنا اللهُ قتالاً لَنقاتِلَنّ. وعن محمّد بنِ إسحاقَ: عاهَدوا يومَ أُحُد أنْ لا يَفرُّوا بعدما **نَزَلَ فيهم ما نَزل**. ﴿مَسْـُٔولًا﴾: **مطلوباً مُقتضًى** حتى يُوفَى به. ﴿لَّن يَنفَعَكُمُ ٱلْفِرَارُ﴾ ممّا لا بُـدَّ لكم مِن نُزولِـه بكم مِن

قولُه: (**لو كبَسوا عليهم**)، أي: تغلَّبوا للإغارةِ فُجْأة. **الأساس**: أي: اقتَحموا عليهم وسَمِعْتُهم يقولون: أدخله بالكبس؛ إذا قَهرَه وأذلَّه.

قولُه: (**نزلَ بهم**[1] **ما نزل**)، أي: من الهزيمةِ وقَتْلِ سَبْعين منهم وما حصَلَتْ فيهم من المُثْلَة وشَجِّ رسولِ الله ﷺ وكَسْرِ رَباعِيَتِه. وذلك مِن مُخالفةِ أمْرِ رسولِ الله ﷺ وتَرْكِهم المركزَ ومَيْلِهم إلى الدنيا وطَلَبِ الغنيمة.

قولُه: (**مطلوباً مُقْتضى**)، يقال: اقتضـى حَقّه، أي: تقاضاه. **الأساس**: تقاضَيْتُه دَيْني، وبدَيْني، واقتضيتُه[2]، واقتضَيْتُ منه حَقِّي: أخذتُه.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فيهم».

(٢) كذا في النسخ الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «استقضيتُه» بالسين، وهو الأشبَهُ بالصواب.

حَتْفِ أنْفٍ أو قَتْل، وإنْ نَفَعَكم الفرارُ ـ مثلاً ـ فمُتِّعْتم بالتأخير؛ لم يكنْ ذلك التمتيعُ إلا زَماناً قليلاً. وعن بعضِ المرْوانية: أنه مَرَّ بحائطٍ مائل فأسرعَ، فتُلِيَتْ له هذه الآيةُ فقال: ذلك القليلَ نَطْلب.

[﴿ قُلْ مَن ذَا ٱلَّذِى يَعْصِمُكُم مِّنَ ٱللَّهِ إِنْ أَرَادَ بِكُمْ سُوٓءًا أَوْ أَرَادَ بِكُمْ رَحْمَةً ۚ وَلَا يَجِدُونَ لَهُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا ﴾ ١٧]

فإن قلتَ: **كيف جُعِلَتِ الرحمةُ قَرينـةَ السُّوء في العِصْمةِ**، ولا عصمةَ إلّا من السوء؟ قلتُ: معناه: أو يُصِيبكم بسُوءٍ إنْ أراد بكم رحمةً، فاختُصِرَ الكلامُ وأُجريَ مُجرى قوله:

مُتَقَلِّداً سَيْفاً ورُمْحا

أو حُمل الثاني على الأوّل؛ لِـمَا في العِصْمةِ من معنى المَنْع.

قولُه: (**كيفَ جُعِلَت الرحمةُ قَرينةَ السُّوء**)، يعني: أوقَعَ كلمةَ الترديدِ بين السوءِ والرحمةِ، وأدخَلَهُما تحتَ معنى العِصْمة، والعِصْمةُ لا تُناسِبُ الرحمةَ؛ إذْ لا عِصْمةَ إلّا من السوءِ؛ أي: العذاب. وأجابَ: أنّ تقديرَ الكلام: مَنْ ذا الذي يعصِمُكم منْ عذابِ الله إن أرادَ بكم سوءاً؟ أو: مَنْ ذا الذي يُصيبُكم بسوءٍ إنْ أراد بكُم رَحْمة؟

قولُه: (**مُتَقَلِّداً سيفاً ورمحا**)، أوّلُه:

يا ليت زوْجَك قد غدا[(١)]

ويروى: «في الوغى»؛ أي: حاملا ومُعْتَقِلا.

قولُه: (**أو حُمِلَ الثاني على الأولِ لِما في العِصْمةِ مِن معنى المنع**)، قال صاحب «المطلع»: كأنّه قيلَ: مَنْ الذي يمنَعُكم من أحدِهما إن أراده بكم؟ وقلتُ: أو المعنى: مَنْ الذي

---

(١) سبق تخريجه.

[﴿قَدْ يَعْلَمُ ٱللَّهُ ٱلْمُعَوِّقِينَ مِنكُمْ وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا ۖ وَلَا يَأْتُونَ ٱلْبَأْسَ إِلَّا قَلِيلًا ۞ أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ ۖ فَإِذَا جَآءَ ٱلْخَوْفُ رَأَيْتَهُمْ يَنظُرُونَ إِلَيْكَ تَدُورُ أَعْيُنُهُمْ كَٱلَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ۖ فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ حِدَادٍ أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ ۚ أُو۟لَٰٓئِكَ لَمْ يُؤْمِنُوا۟ فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا ۞ يَحْسَبُونَ ٱلْأَحْزَابَ لَمْ يَذْهَبُوا۟ ۖ وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ يَوَدُّوا۟ لَوْ أَنَّهُم بَادُونَ فِى ٱلْأَعْرَابِ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ۖ وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم مَّا قَٰتَلُوٓا۟ إِلَّا قَلِيلًا﴾ ١٨-٢٠]

﴿ٱلْمُعَوِّقِينَ﴾: المُثبِّطين عن رسولِ الله ﷺ؛ وهم المُنافقون؛ كانوا يقولون ﴿لِإِخْوَٰنِهِمْ﴾ مِن ساكني المدينةِ من أنصار رسولِ الله ﷺ: ما محمّدٌ وأصحابُه إلا أَكَلَةُ رأس، ولو كانوا لَحْماً لالتَهَمَهم أبو سُفيانَ وأصحابُه، فخلُّوهم و﴿هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾ أي: قرِّبوا أنفُسَكم إلينا. وهي لغةُ أهلِ الحجاز؛ يسوُّونَ فيه بين الواحدِ والجماعة.

يعصِمُكم من الله إن أرادَ بكم سُوءاً ومَن الذي يَمنعُ رحْمةَ الله منكم إن أراد بكم رحمة؟ وقرينةُ التعدِّي ما في ﴿يَعْصِمُكُم﴾ من معنى المَنْع.

قولُه: (أَكَلَةُ رأس)، أي: قليلون يُشْبِعُهم رأسٌ واحد[1].

قولُه: (لالتَهَمَهُم)، الأساس: التَهمَ الشيءَ: ابتلَعَه، والتَهم الفصيلُ ما في ضَرْعِ أمه: اشتفَّه، بالشينِ المعْجَمة؛ مِن: اشتَفَّ ما في الإناء.

قولُه: (وهي لغة أهل الحجاز؛ يُسَوّون فيه بين الواحد والجماعة)، قال مَكِّي: وغَيْرُ أهلِ الحجازِ يقولون: هلمّوا للجماعة، وهَلُمِّي للمرأة، وأصلُ هَلُمَّ: ها المْ، ها: للتنبيه، والـمُمْ: اقصُدْ وأقْبِل، فكَثُرَ الاستعمالُ فحُذِفَتْ أَلِفُ الوصلِ لمّا تحَرَّكَتِ اللامُ لضمةِ الميم عندَ الإدغامِ فصارَ: ها لُمَّ، فحُذِفَتْ ألفُ «ها» لسكونِها وسكونِ اللامِ بعْدَها، لأنّ حركتَها عارضةٌ، فاتّصلَت الهاءُ باللام، وفُتِحَت الميمُ لالتقاءِ السَاكنَيْن، نحو: رَدَّ وصَدَّ[2].

---

(١) وذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٤٩).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٥).

وأمّا تَميم فيقولون: هلمَّ يا رَجل، وهلمُّوا يا رِجال، وهو صوتٌ سُمِّي به فِعْل مُتعدٍّ، مثلُ: احضُرْ وقَرِّب، ﴿قُلْ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ﴾ [الأنعام: ١٥]. ﴿إِلَّا قَلِيلًا﴾: إلا إتْياناً قليلاً يَخْرجونَ مع المؤمنين يُوهِمونهم أنهم معهم، ولا تَراهم يُبارِزون ويُقاتِلون إلا شيئاً قليلاً إذا اضطُرّوا إليه، كقوله: ﴿مَّا قَٰتَلُوٓاْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الأحزاب: ٢٠]، ﴿أَشِحَّةً عَلَيْكُمْ﴾ في وقتِ الـحَرْب أَضِنّاءُ بكم، يَترَفْرَفون عليكم كما يَفعلُ الرُّجل بالذَّابِّ عنه المناضِلِ دونَه عند الـخَوف، ﴿يَنظُرُونَ إِلَيْكَ﴾ في تلك الحالةِ كما يَنظرُ المَغْشيُّ عليه مِن مُعالجةِ سَكَرات الموت؛ حَذَراً أو خَوراً أو لِواذاً بك، ﴿فَإِذَا ذَهَبَ ٱلْخَوْفُ﴾ وحِيزَتِ الغنائمُ ووَقعتِ القِسْمة: نَقَلوا ذلك الشحَّ وتلك الضِّنَّةَ والرَّفْرَفةَ عليكم إلى الخيرِ ـ وهو المالُ والغنيمة ـ ونَسُوا تلك الحالةَ الأُولى، واجترَؤُوا عليكم، وضَرَبوكم بألسنتِهم،

قولُه: (يتَرفْرَفون)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: رَفْرفَ على ولدِه: إذا تحنّى عليه، فقولُه: «يتَرفْرفون» تفسيرٌ لقوله: «ضَنّاً بكم»، أي: يوهِمون أنّهم مُشْفِقون عليكم بُخَلاءُ بأنفُسِكم أنْ تقعَ في التهلُكَة.

الجوهري: ضَنَّ بالشيءِ: إذا بَخِلَ به. أي: يتملَّقونَ للمؤمنينَ الذين يذبُّون؛ عنهم؛ ضَمَّنَ ﴿أَشِحَّةً﴾ معنى: رَفْرَفَ عليه، أي: تَملَّق، وعُدِّي تَعْدِيتَه، فالضميرُ في «عنه» و«دونه» راجعٌ إلى الرجُل أو إلى الموصولِ وهو الألِفُ واللامُ في الذابِّ والمناضلِ، فإذن المعنى إذا أتَوُا البأسَ تملَّقوا وأظهَروا الشفقةَ عليكُم كما يترَفْرفُ الطائرُ ليقَعَ على الشيء، وإذا حصَلوا في الخوفِ نظَروا إليك نَظَرَ المَغْشيِّ عليه من الموت لتذبّوا عنهم، ثُمَّ إذ حصَلَتْ قِسمةُ الغنائم نَقلوا ذلك التملُّقَ إلى القولِ الغليظِ طالبين المَال، ونَسُوْا تلك الحالةَ، وإليه الإشارةُ بقولِه: «نقلوا ذلك الشُّحَّ» إلى آخرِه.

قولُه: (وخَوَراً)، أي: رخاوة، **الأساس**: ومنَ المجازِ: رجلٌ خَوَّارٌ جَبان.

قولُـه: (ضربوكم بألسنتهم)، هو بمعنى ﴿سَلَقُوكُم بِأَلْسِنَةٍ﴾. قال الـزجاج: معنى ﴿سَلَقُوكُم﴾: خاطَبوكم أشدَّ مخاطبة وأبلغَها في الغنيمةِ، يقال: خطيبٌ مِسلاقٌ وسَلّاقٌ؛ إذا كان بليغاً في خُطْبتِه(١).

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢١).

وقالوا: وَفِّروا قِسْمَتَنا فإنّا قد شاهَدْناكم وقاتَلْنا معكم، وبمكاننا غَلبتم عدوَّكم، وبنا نُصِرْتم عليهم. **ونُصِبَ ﴿أَشِحَّةً﴾ على الحال**، أوْ على الذمّ. وقُرئ: (أشِحّةٌ) بالرَّفع، **و(صَلَقوكم) بالصاد**. فإن قلتَ: هل يَثبتُ للمنافقِ عملٌ حتى يَرِدَ عليه الإحباط؟ قلتُ: لا، ولكنّه تعليمٌ لمن عسى يظنُّ أنّ الإيمانَ باللِّسانِ إيمانٌ وإنْ لم يُوطِئْه القلبُ، وأنَّ ما يعملُ المنافِقُ من الأعمال يُجْدي عليه، فبُيِّن أنّ إيمانَه ليس بإيمان، وأنَّ كلَّ عملٍ يوجدُ منه باطلٌ. **وفيه بعثٌ على إتقانِ المكلَّفِ أَساسَ أمرِه**؛ وهو الإيمانُ الصحيح،

قولُه: (**ونُصِبَ ﴿أَشِحَّةً﴾ على الحال**)، قال أبو البَقاء: ﴿أَشِحَّةً﴾ الأولى حالٌ من الضميرِ في ﴿وَلَا يَأْتُونَ﴾، والثاني من الضميرِ المرفوعِ في ﴿سَلَقُوكُم﴾[١]. وقال مكّي: الصحيحُ أنَّ ﴿أَشِحَّةً﴾ حالٌ من الضميرِ في ﴿يَأْتُونَ﴾، و﴿وَلَا يَأْتُونَ﴾ حالٌ من الضميرِ في ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ﴾، وكذلك إنْ جَعَلْتَهما جميعاً حالَيْن من المُضْمَرِ في ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ﴾ ويجوزُ نَصْبُه على الذمِّ[٢]. وقيل: ﴿يَنظُرُونَ﴾ حالٌ من الضميرِ في ﴿رَأَيْتَهُمْ﴾، و﴿تَدُورُ﴾ حالٌ من الضميرِ في «ينظرون كالذي» أي: دوراناً كدَورانِ عينِ الذي، ويجوزُ أن يكونَ الكافُ حالاً من أعينُهِم أي مُشْبِهةً عينَ الذي.

قولُه: (**و«صَلَقوكم» بالصاد**)، وأنشد صاحبُ «المطلع»:

فصَلَقْنـــا في مُـــرادٍ صَلْقــةً وصُداءٍ ألحَقَتْهُـــم بالثَّلَل[٣]

الثَّلَل: الهلاكُ. والصَّلْقةُ: الصَّدْمَة أيضاً والواقعة المنكرة.

قولُه: (**وفيه بَعْثٌ على إتقان المكلَّفِ أساسَ أمرِه**)، يريدُ أنّ إحباطَ العملِ إنما يُتَصَوَّر

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٤).

(٢) لم أجدْهُ على هذه السّياقة في كتب مكي، وأقربُ ما فيها إلى المنقول هنا كلامُه على هذه الآية في «تفسيره» المسمى بـ«الهداية» ص٥٨١٠، أما في «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٦) فعبارتُه ثمّةَ: قولُه: ﴿أَشِحَّةً عَلَى ٱلْخَيْرِ﴾: حالٌ من المُضمَرِ في ﴿سَلَقُوكُم﴾ وهو العاملُ فيه. انتهى. ولم أجده في مَظِنَّتِه من «الكشف عن وجوه القراءات السبع».

(٣) البيت للبيد بن ربيعة العامري في «ديوانه» ص٩٥، وذكره الزبيدي في «تاج العروس» (صلق).

وتنبيهٌ على أنَّ الأعمالَ الكثيرة مِن غيرِ تصحيحِ المعْرفة كالبناءِ على غيرِ أساس، وأنها ممّا يَذهَبُ عند اللّـهِ هباءً منثوراً. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ وكلُّ شيءٍ عليه يسير؟ قلتُ: **معناه: أنَّ أعمالَهم حقيقةٌ بالإحْباط، تَدْعو إليه الدَّواعي،** ولا يَصرِفُ عنه صارف. ﴿يَحْسَبُونَ﴾ أنّ الأحزابَ لم يَنهَزِموا، وقد انهزَمُوا **فانصَرَفُوا عن الخندقِ إلى المدينةِ راجعِينَ** لمَا نَزَلَ بهم من الخوفِ الشديد ودَخَلَهم مِنَ الجُبْنِ

إذا وُجِدَ هناك عَملٌ والمنافِقُ لا عَمَلَ لـه حتى يُحْبَطَ، لكنَّ ورودَ هذا الأسلوبِ[١] على التعريضِ بمَنْ له عَملٌ والحثِّ له على الاحتياطِ والإتقانِ فيه لئلّا يؤولَ إلى الإحباطِ كقولِه تعالى: ﴿وَوَيْلٌ لِّلْمُشْرِكِينَ ۝ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْتُونَ ٱلزَّكَوٰةَ﴾ [فُصِّلت: ٦-٧]، وليسَ من المشركين مَنْ يُزَكّي، ولكنْ حَثَّ المؤمنينَ على أدائِها لأنّ المنْعَ مِن صفةِ المُشركين فلا يَنْبَغي للمؤمنِ أن يتَّصفَ به.

ومسألةُ الإحباطِ سَبَق في أولِ «البقرة»، قال القاضي: ﴿فَأَحْبَطَ ٱللَّهُ أَعْمَٰلَهُمْ﴾: فأظهَر بطلانَها إذ لم تَثْبُتْ لهم أعمالٌ فتَبْطل، أو أبطَل صنيعَهم ونِفاقَهم[٢].

قولُه: (**معناهُ: أنَّ أعمالَهم حقيقةٌ بالإحباط تدعو إليه الدواعي**)، يريدُ أنّ قوله تعالى: ﴿كَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ كنايةٌ عن هذا المعنى، كما أنّ الناسَ إذا عَقَدوا هِمَمَهم على حصولِ أمرٍ بَعيدِ المَنالِ واهتمُّوا به قيل لهم تَسلّياً: وما ذلك على الله بعزيز. قال القاضي: ﴿عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ هيّناً لتعلُّقِ الإرادةِ به وعَدَمِ ما يَمْنَعُه عنه[٣]. وقال صاحبُ «التقريب»: لا يخافُ اعتراضاً عليه.

قولُـه: (**فانصرَفوا عن الخندقِ إلى المدينـة راجعين**)، ليس في «المعالم»[٤] ولا في

---

(١) في (ح): «المطلوب»، وهي سائغة مُتَّجهة.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٢٨).

(٣) المصدر السابق (٤: ٢٢٨).

(٤) يعني: «معالم التنزيل» للإمام البغوي، حيث لم يذكر رجوعَ المنافقين إلى المدينة في تفسير هذه الآية. انظر: «معالم التنزيل» (٦: ٣٣٥).

المُفرط. ﴿وَإِن يَأْتِ ٱلْأَحْزَابُ﴾ كرَّةً ثانية تمنَّوا ـ لخوفِهم ممّا مُنُوا به هذه الكرّةَ ـ أنهم خارِجُون إلى البَدْوِ حاصِلونَ بين الأعراب ﴿يَسْـَٔلُونَ﴾ كلَّ قادمٍ منهم مِن جانبِ المدينة عن أخبارِكم وعمّا جرَى عليكم، ﴿وَلَوْ كَانُوا۟ فِيكُم﴾ ولم يَرجِعُوا إلى المدينة، وكان قتالٌ لم يُقاتِلوا إلا تَعِلّةً رِياءً وسُمْعة. وقُرِئ: (بُدًّى) على فُعَل جَمْع بادٍ، كغازٍ وغُزًّى. وفي روايةِ صاحب «الإقليد»: (بَدِيًّا)، بوزن: عَدِيّ. و(يسّاءلون)، أي: يَتساءلون. ومعناه: يقولُ بعضُهم لبعض: ماذا سمعتَ؟ ماذا بَلَغَك؟ أو: يَتساءلون الأعرابَ، كما تقول: رأيتُ الهلالَ وتراءَيْناه.

«الوسيط»[1] هذا. لعلّ ذلك نشأَ له من فِعْل الحُسْبانِ؛ إذْ لو لم يَغيبوا عن الخندق لم يَحْسِبوا ذلك، وهو ضعيف.

قولُه: (مِـمّا مُنوا)، أي: ابتُلوا، الجوهري: مَنَوْتُه ومَنَيْتُه؛ إذا ابتلَيْتَه.

قولُه: (ولم يرجِعوا إلى المدينة)، أي: منَ الخندقِ إلى المدينةِ، يدلّ عليه قولُه: «فانصرَفوا من الخندقِ إلى المدينة».

قولُه: (تَعِلّة)، الجوهري: عَلَّلَه بالشيءِ، أي: ألهاهُ كما يُعَلَّلُ الصبيُّ بشيءٍ من الطعام يَتجزّأ به عن اللبن. النهاية: ومنه حديثُ أبي حَثْمةَ يصِفُ التَّمْر: «تَعِلّةُ الصبي» أي: ما يُعلَّلُ به الصبيُّ ليسكت.

قولُه: (وقُرِئ: «بُدًّى»)، قال ابن جِنّي: وهيَ قراءةُ ابنِ عَبّاس: «بُدّى» شديدة الدالِ مُنَوَّنةٌ، جَمْعُ بادٍ، كغُزّى جَمْعُ غازٍ، على فُعَّلٍ، ولو كان على فَعَّالٍ لكانَ بُدّاءً وغُزّاءً، ككاتبٍ وكُتّابٍ، وضارِبٍ وضُرّاب[2].

قولُه: (كما تقولُ: رأيتُ الهلالَ وتَراءَيْناه)، يريدُ أنَّ «يتساءلون» بمعنى: يَسْألون، قال: سمِعْتُ العربَ تقولُ: تباصَرْتُه، أي: أبصَرْتُه.

---

(١) يعني: «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٦٤)، حيث لم يذكر ما ذكره الزمخشري من رجوعِ المنافقين إلى المدينة.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٧٧). وذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١١٩ وعزاها لابن مسعودٍ وطلحةَ ـ يعني: ابن مُصرِّف ـ، وعلّله بما علَّل به ابن جِنّي.

[﴿ لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْـَٔاخِرَ وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا ﴾ ٢١]

كان عليكم أن تُواسُوا رسولَ الله ﷺ أسوةً حسنة بأنفُسِكم **فتُؤازِروه** وتَثبُتوا معه، كما آساكُم بنفْسِه في الصَّبر على الجهادِ والثَّبات **في مَرْحى الحَرْب**، حتى كُسرت رُباعِيَته يومَ أُحد وشُجَّ وجهُه. فإن قلتَ: فما حقيقةُ قوله: ﴿ **لَّقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ ٱللَّهِ إِسْوَةٌ حَسَنَةٌ** ﴾، **وقرئ**: ﴿**أُسْوَةٌ**﴾ **بالضم**[1]؟ قلتُ: فيه وجهان، أحدُهما: **أنه في نَفْسِه أُسوةٌ حسنة**، أي: قُدْوة، وهو المؤتسى به، أي: المقتدَى به، كما تقول: في البَيْضةِ

قولُه: (**فتُؤازِروه**)، **النهاية**: يقال: آزَرَه وأَزَّره: إذا أعانَه وأسْعَده، من الأَزْرِ: القُوَّةِ والشِّدة.

قولُه: (**وفي مَرْحى الحرْب**)، **النهاية**: قال سُليمان بن صُرَد: «أتيتُ عَلِيّاً حين فرغَ مِنْ مَرْحى الحرب». المرحى: الذي دارَتْ عليهِ رحى الحرب، يقال: رحَيْتُ الحَرْبَ ورَحْوتُها إذا أدَرْتَها.

قوله: (**وقُرئ**: ﴿**أُسْوَةٌ**﴾ **بالضمِّ**) عاصمٌ، والباقونَ: بالكَسْر[2].

المُغرِب: يُقالُ: آسَيْتُه بما لي؛ أي: جَعلْتُه أُسْوةً أقتدي به ويَقْتدي هُو بي، وواسَيْتُ: لغةٌ ضعيفة[3]، وإليه الإشارةُ بقولِه: «كانَ عليكُم أن تُواسوا رسولَ الله بأنفُسِكم كما آساكُم بنَفْسِه في الصبرِ على الجهاد».

قولُه: (**أنّه في نفسِه أُسْوَةٌ حَسَنة**)، أي: أنّه من بابِ التجريدِ، جُرِّدَ مِنْ نَفسِه الزكيةِ ﷺ شَيْءٌ يُسَمّى قُدوةً، وهي هو. وأنشد أبو عليّ:

(١) «إسوة» بكسر الهمزة هي قراءة الجمهور.

(٢) لتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٥.

(٣) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ٣٩).

عشرونَ مَنًّا حَديدٍ، أي: هي في نَفسِها هذا المبلَغُ من الحديد. والثاني: أن فيه خَصْلةً من حقِّها أن يُؤتسى بها وتُتَّبع؛ وهي المُواساةُ بنفْسِه. ﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾ **بَدَلٌ من** ﴿لَكُمْ﴾، كقوله: ﴿لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوا۟ لِمَنْ ءَامَنَ مِنْهُمْ﴾ [الأعراف: ٧٥]، ﴿يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾: **من قولك: رجوتُ زيداً وفَضْلَه**، أي: فَضْلَ زيد، أو: يرجُو أيّامَ الله واليومَ الآخر خصوصاً. والرجاءُ بمعنى الأمَلِ أو الخوف، ﴿وَذَكَرَ ٱللَّهَ كَثِيرًا﴾: وقَرَنَ الرجاءَ بالطاعاتِ الكثيرة والتوفُّرِ على الأعمالِ الصالحة، ....

أفاءت بنـــو مروانَ ظُلْــماً دِماءَنا وفي الله إن لم يحكموا حكَمٌ عَدْلُ(١)

قال ابنُ جِنّي: وهو تعالى أعرَفُ المعارفِ، وقد سَمّاهُ الشاعرُ حكَماً عَدْلاً، وأخرجَ اللفظَ مُخْرَجَ التنكيرِ والمآلُ إلى معنى التعريف، ومنه قولك: لئِنْ لقِيتَ رسولَ الله ﷺ لتلقَيَنَّ منه رجلاً مُتناهياً في الخيرِ ورسولاً جامعاً لسُبُلِ الفَضْلِ، فقد آلَتْ به الحالُ إلى معنى التجريد(٢).

قولُه: (﴿لِّمَن كَانَ يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ﴾ **بدَلٌ من** ﴿لَكُمْ﴾) قال أبو البقاء: منعَ منه الأكثرون، لأنّ ضميرَ المُخاطَبِ لا يُبدَلُ منه، فعلى هذا يجوزُ أن يَتعلَّقَ بـ﴿حَسَنَةٌ﴾ أو يكونَ نعتاً لها، ولا يَتعلَّقُ بـ﴿أُسْوَةٌ﴾، لأنّها قد وُصِفَت(٣). قال صاحب «التقريب»: ﴿لِّمَن﴾ بدَلٌ مِن ﴿لَكُمْ﴾ بدَلَ بعضٍ أو اشتمالٍ، إذِ المُظْهَرُ لا يُبدَلُ من المُخاطَبِ بدَلَ الكلّ.

قولُه: (﴿يَرْجُوا۟ ٱللَّهَ وَٱلْيَوْمَ ٱلْءَاخِرَ﴾ **من قولك: رَجوْتُ زيداً وفَضْلَه**)، أي: هو من بابِ: أعجَبني زيدٌ وكَرُمه، على تقديرِ: يرجو اللهَ وثوابَه، فوُضِعَ اليومُ الآخِرُ مَوْضِعَه، لأنّ ثوابَ الله يَقعُ فيه، وهو من إطلاقِ اسمِ المحلِّ على الحالِّ، وعليه قولُه تعالى: ﴿وَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱبْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ فَفِى رَحْمَةِ ٱللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٠٧] أي: في الجنّة. والوجهُ الثاني: من بابِ عَطْفِ العامِّ على الخاصّ. قال صاحب «الفرائد»: يُمكنُ أن يكونَ التقديرُ: يرجو رحمةَ الله تعالى أو رِضا الله وثوابَ اليومِ الآخر.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (١: ٤٢).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٥).

والمؤتسي برسولِ الله ﷺ: مَن كان كذلك.

[﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ وَصَدَقَ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ ۚ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّآ إِيمَٰنًا وَتَسْلِيمًا﴾ ٢٢]

وَعَدَهم اللهُ أن يُزَلْزَلوا حتى يَستغيثوه، ويَستنصِروه في قوله: ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم﴾ [البقرة: ٢١٤] فلمّا جاء الأحزابُ **وشُخِصَ بهم** واضطرَبُوا ورُعِبوا الرُّعبَ الشديد ﴿قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾، وأيقَنُوا بالجنّة والنصر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما قال: قال النبيُّ ﷺ لأصحابه: «إنّ الأحزابَ سائرونَ إليكم تِسْعاً أو عشراً» أي: في آخرِ تِسْعِ ليال أو عشر، فلما رأَوْهم قد أقبَلُوا للميعادِ قالوا ذلك. وهذا إشارةٌ إلى الـخَطْب أوِ البَلاء. ﴿إِيمَٰنًا﴾ **بالله** وبمواعيدِه ﴿وَتَسْلِيمًا﴾ لقَضاياه وأقدارِه.

قولُه: (**والمُؤْتسي**)، هو المبتدأُ، والخبرُ «مَنْ كان كذلك»، والجملةُ معطوفةٌ على جملة: «قَرَنَ الرجاءَ بالطاعاتِ الكثيرةِ»، المعنى: مَنْ كان مُقْتدياً بسُنَّةِ رسولِ الله ﷺ ومُقْتفياً آثاره يَنْبغي أن يخافَ اليومَ الآخِرَ ويتوفَّرَ منَ الأعمالِ الصالحة.

قولُه: (**وعدَهم اللهُ أن يُزَلْزَلوا حتى يَسْتغيثوه**)، تفسيرٌ لقولِه تعالى ﴿وَلَمَّا رَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ قَالُوا۟ هَٰذَا مَا وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾ [الأحزاب: ٢٢]. قال الزجّاج: الوعْدُ في قولِه: ﴿وَعَدَنَا ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥ﴾، وهو قولُه تعالى ﴿أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدْخُلُوا۟ ٱلْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلِكُم ۖ مَّسَّتْهُمُ ٱلْبَأْسَآءُ وَٱلضَّرَّآءُ وَزُلْزِلُوا۟ حَتَّىٰ يَقُولَ ٱلرَّسُولُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مَعَهُۥ مَتَىٰ نَصْرُ ٱللَّهِ ۗ أَلَآ إِنَّ نَصْرَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [البقرة: ٢١٤]. ولمّا ابتُلِيَ أصحابُ النبيِّ ﷺ وزُلْزِلوا زلزالاً شديداً علِموا أنّ الجنّة والنصرَ قد وَجبا لهم[١].

قولُه: (**وشُخِصَ بهم**)، **الأساس**: ومِنَ المجازِ: شُخِصَ بفُلانٍ: إذا ورَدَ عليه أمرٌ أقْلَقه.

قولُه: (﴿**إِيمَٰنًا**﴾ **بالله**)، مفعولٌ له، أي: قالوا هذا مُشيرينَ إلى الخَطْبِ أو البلاءِ إيماناً بالله وتسليماً لقضائهِ وَقَدرِه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٢)، ولتمام الفائدة انظر: «المحرَّر الوجيز» لابن عطية ص١٨٨.

[﴿مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ ۖ وَمَا بَدَّلُوا۟ تَبْدِيلًا * لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ ٱلصَّـٰدِقِينَ بِصِدْقِهِمْ وَيُعَذِّبَ ٱلْمُنَـٰفِقِينَ إِن شَآءَ أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا * وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِغَيْظِهِمْ لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا ۚ وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ قَوِيًّا عَزِيزًا * وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ ظَـٰهَرُوهُم مِّنْ أَهْلِ ٱلْكِتَـٰبِ مِن صَيَاصِيهِمْ وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ فَرِيقًا تَقْتُلُونَ وَتَأْسِرُونَ فَرِيقًا * وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَـٰرَهُمْ وَأَمْوَٰلَهُمْ وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرًا﴾ ٢٣-٢٧]

نَذَر رجالٌ من الصحابة أنهم إذا لَقُوا حَرْباً مع رسولِ الله ﷺ ثَبَتُوا وقاتَلوا حتى يُستشهَدُوا، وهم: عثمانُ بن عفّان، وطَلْحةُ بن عُبيد الله، وسعيدُ بنُ زيدِ بنِ عمرِو بن نُفيل، وحمزةُ، ومُصْعبُ بن عُمير، وغيرُهم، رضي الله عنهم، ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ يَعني حمزةَ ومُصعباً، ﴿وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ يعني عُثمانَ وطلحةَ. وفي الحديث: «مَن أحبَّ أنْ ينظرَ إلى شهيدٍ يمشي على وجهِ الأرض فلينظُر إلى طلحةَ». فإن قلتَ: ما

قولُه: (**نَذَر رجالٌ من الصحابةِ أنّهم إذا لَقُوا حرباً مع رسولِ الله ﷺ ثَبَتوا وقاتلوا**)، روَيْنا عن البُخاريِّ ومُسلِمٍ والتِّرمذيِّ عن أنسٍ: قال عمِّي أنس بنُ النَّضرِ ـ سُمِّيتُ به، لم يشهَدْ بدراً مع رسولِ الله ﷺ، فكبُرَ عليه ـ فقال: أوّلُ مشهدٍ شَهِدَه رسولُ الله ﷺ غِبتُ عنه، أما والله لئن أراني الله مشهداً مع رسولِ ﷺ[١] بعْدُ ليرَيَنَّ اللهُ ما أصنعُ. قال: فهابَ أن يقولَ غيرَها، فشهِدَ مع رسولِ الله ﷺ يوْمَ أُحُدٍ منَ القابلِ[٢]، فاستقبلَه سعْدُ بن مُعاذ فقال له أَنسٌ: يا أبا عَمْرٍو، أيْنَ؟ ثم قال: واهاً لريحِ الجنَّة أجِدُها دونَ أُحُد، فقاتَلَ حتّى قُتِل، فوُجِدَ في جَسَدِه بِضْعٌ وثمانونَ؛ مِنْ ضَربةٍ وطَعْنةٍ ورَمْيةٍ. قالت عَمَّتي الرُّبَيِّعُ بنتُ النَّضر: فما عرفْتُ أخي إلا ببَنانِه، ونزلَتْ هذه الآيةُ: ﴿رِجَالٌ صَدَقُوا۟ مَا عَـٰهَدُوا۟ ٱللَّهَ عَلَيْهِ ۖ فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣][٣].

---

(١) من قوله: «غِبتُ عنه، أما والله» إلى هنا، سقط من (ط) و(ح).

(٢) يعني من العام المُقْبل.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨٠٥) ومسلم (١٩٠٣) والترمذي (٣٢٠٠) واللفظ له.

قضاءُ النَّحْب؟ قلتُ: وَقَعَ عبارةً عن الموت؛ لأنَّ كلَّ حيٍّ لا بدَّ له مِن أنْ يموت، فكأنه نَذْرٌ لازم في رَقَبتِه، فإذا ماتَ فقد قضى نَحْبَه، أي: نَذْرَه. وقولُه: ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ﴾ يَحتمل موتَه شهيداً، ويَحتملُ وفاءَه بنَذْرِه مِن الثَّباتِ مع رسولِ الله ﷺ. فإن قلتَ: فما حقيقةُ قوله: ﴿صَدَقُواْ مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ عَلَيۡهِ﴾؟ قلتُ: يقال: صَدَقَني أَخوكَ وكَذَبَني؛ إذا قالَ لك الصِّدقَ والكذب. وأمَّا المَثَلُ: «صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه» فمعناه: صَدَقَني في سنِّ بَكْره، بطَرْحِ الجارِّ وإيصالِ الفِعْل؛ فلا يَخْلو ﴿مَا عَٰهَدُواْ ٱللَّهَ

قولُه: (ويحتَمِلُ وفاءَه بنَذْرِه منَ الثباتِ مع رسول الله ﷺ)، فيه حَزازة، لأنّه لما أجابَ عن معنى قَضاءِ النَّحْبِ بأنّه كِنايةٌ عن الموتِ لم يحسُنْ هذا التقسيم.

الراغب: النَّحْبُ: النَّذْرُ المحكومُ بوجوبه، يُقال: قضـى فلانٌ نَحْبَه؛ أي: وَفَّى بنَذْرِه قال تعالى ﴿فَمِنْهُم مَّن قَضَىٰ نَحْبَهُۥ[1] وَمِنْهُم مَّن يَنتَظِرُ﴾ [الأحزاب: ٢٣]، ويُعَبَّر به عَمَّنْ مات كقَوْلِهم: قضى أجلَه، واستَوْفى أُكْلَه، وقَضى من الدنيا حاجتَه. والنحيبُ: البكاءُ الذي معه الصوت[2].

قولُه[3]: «استَوْفى أُكْلَه»: كنايةٌ عن انقضاءِ الأجلِ، والأُكْلُ: اسمٌ لما يُؤكَلُ، بضَمِّ الكافِ وسُكونِه، ويُعَبَّرُ به عن النصيبِ، يقال: فُلانٌ ذو أُكلٍ من الدنيا.

قولُه: (صَدَقَني سِنَّ بَكْرِه)، قال الميداني: البَكْرُ: الفتيُّ من الإبلِ، يُقال: صدَقْتُه الحديثَ وفي الحديث، يُضْرَبُ مثلاً في الصدق. وأصْلُه: أنّ رجلاً ساومَ رجُلاً في بَكْرٍ فقال: ما سِنُّه؟ فقال صاحبُه: بازِلٌ[4]، ثم نَفَر البَكْرَ فقال له صاحبه: هِدَعْ هِدَعْ، وهذه لفظةٌ تُسَكِّنُ بها الصِّغار من الإبلِ، فقال المُشتري: صَدقني سِنَّ بَكْرِه، ونُصِبَ على معنى: عَرَّفَني سِنَّ بكره ويجوزُ أن يُقالَ: صَدَقَني خَبَرَ سِنٍّ، ثم حَذفَ المُضافَ، ويُروى: «صَدَقني سِنُّ» بالرفعِ،

---

(١) من قوله: «أي: وَفَّى بنذره» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «مفردات القرآن» ص٧٩٣- ٧٩٤.

(٣) أي: قول الراغب.

(٤) وهو البعيرُ الذي بزل نابُه، ويكون ذلك بدخوله في السنةِ التاسعة.

عَلَيْـهِ﴾ إمّا أن يكونَ بمنزلةِ السنِّ في طَرْحِ الجارِّ، وإمَّا أنْ يُجعَلَ المعاهَدُ عليه مَصْدُوقاً على المجاز، كأنهم قالوا للمعاهَد عليه: سنَفِي بك، وهم وافُون به؛ فقد صَدَقُوه، ولو كانوا ناكِثِينَ لَكَذَبُوه، ولَكانَ مَكذُوباً، ﴿وَمَابَدَّلُوا۟﴾ العهدَ ولا غيَّروه، لا المُستشهَدُ ولا مَن ينتظر الشَّهادَةَ، ولقد ثَبَتَ طلحةُ مع رسولِ الله ﷺ يومَ أُحدٍ حتى أُصيبت يدُه، فقال رسولُ الله ﷺ: «**أوجَبَ طلحةُ**»، **وفيه تعريضٌ بمن بدَّلوا من أهلِ النِّفاق**

جَعل الصِّدْقَ للسنِّ توسّعاً[1]، وعليه قولُ المصنِّف: «أن يُجعلَ المُعاهَدُ عليه مَصْدوقاً على المجاز».

قولُه: (**أوجَبَ طلحة**)[2]، **النهاية**: في الحديثِ: مَنْ فعلَ كذا وكذا فقَد أوْجَبَ، يُقال: أوجَبَ الرجلُ: إذا فَعل فِعْلاً أوجَبَ له الجنّةَ أو النار.

قولُه: (**وفيه تَعْريضٌ بمَنْ بَدّلوا من أهلِ النفاق**)، أيْ: في قولِه تعالى: ﴿وَمَابَدَّلُوا۟تَبْدِيلًا﴾، كأنّه قيلَ: من المؤمنينَ رجالٌ صدَقوا ما عاهدوا عليه وما بَدَّلوا تبديلاً ليَجْزِيَهم الله بصِدْقِهم، ومن المنافقينَ رجالٌ كذَبوا ما عاهدوا الله وبَدّلوا تبديلاً ليُعذِّبَهم، فوضَعَ موضِعَ الضميرَيْن المُظْهَرَيْن؛ للإيذانِ بأنّ استحقاقَ كلٍّ بسَببِ عَمَلِه، فاللامُ المُقدَّرُ في «ليُعَذِّبَهم» مَجازٌ للعاقبة، وهاهُنا طريقٌ أسْهَلُ مأخذاً، وأبْعَدُ من التعسُّفِ، وأقربُ إلى المقصود وهو أن تُعَلَّقَ اللامُ بمعنى قوله: ﴿وَلَمَّارَءَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلْأَحْزَابَ﴾، كأنه قيلَ: إنّما ابتلاهُم اللهُ برؤيةِ ذلك الخَطْبِ المشارِ إليه «بهذا» ـ كما قال: «﴿هَٰذَا﴾ إشارةٌ إلى الخَطْبِ أو إلى البلاءِ» ـ ليَجْزِيَ الصادقينَ بصِدْقِهم ما لا يدخُلُ تحْتَ الوَصْفِ والعَدِّ، ويُعَذِّبَ المُنافقين،كما سَبق مِثْلُه في قولِه تعالى:

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٣٩٢).

(٢) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤١٧)، والترمذي (١٦٩٢)، وابنُ حِبّان (٦٩٧٩) من حديثِ الزبير بن العوّام رضي الله عنه، وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسَنٌ غريبٌ لا نعرفهُ إلّا من حديث محمد بن إسحاق ـ يعني صاحب السيرة رحمه الله ـ، وفي الباب عن صفوان بن أميّة والسائب بن يزيد.

قلتُ: قد صرّح ابن إسحاق بالتحديثِ في«صحيح ابن حبّان» عن يحيى بن عبّاد، فانتفت شُبهةُ تدليسه، ويحيى بن عبّاد ثقة أخرج له أصحاب السنن، فالحديثُ قويُّ الإسناد.

ومَرَضِ القلوب؛ جُعل المنافقون كأنهم قَصَدُوا عاقبةَ السَّوء وأرادُوها بتَبْديلِهم، كما قَصَدَ الصادقون عاقبةَ الصِّدق بوفائهم؛ لأنَّ كِلا الفريقَيْن مَسُوق إلى عاقبتِه من الثَّوابِ والعِقاب، فكأنَّهما استوَيا في طَلَبها والسعي لتحصيلها. ويعذِّبَهم ﴿إِن شَآءَ﴾ إذا لم يَتُوبوا ﴿أَوْ يَتُوبَ عَلَيْهِمْ﴾ إذا تابوا، ﴿وَرَدَّ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾ الأحزابَ ﴿بِغَيْظِهِمْ﴾ مَغيظِين، كقوله: ﴿تَنۢبُتُ بِٱلدُّهْنِ﴾ [المؤمنون: ٢٠]. ﴿لَمْ يَنَالُوا۟ خَيْرًا﴾ غيرَ ظافِرين، وهما حالانِ **بتداخُلٍ أو تَعاقُب**، ويجوزُ أن تكونَ الثانيةُ بياناً للأُولى أو استئنافاً، ﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ **بالرِّيحِ والملائكة** ﴿وَأَنزَلَ ٱلَّذِينَ﴾ ظاهَروا الأحزابَ من أهلِ الكِتاب، ﴿مِن صَيَاصِيهِمْ﴾: مِن حُصونهم. والصِّيصِيَة: ما تُحصِّن به، يقال لقَرْنِ الثَّور والظَّبي: صِيْصِية، ولشَوْكة الدِّيك؛ وهي مخْلبه التي في ساقه؛ لأنه يَتحصَّن بها.

﴿لِّيَسْـَٔلَ ٱلصَّـٰدِقِينَ عَن صِدْقِهِمْ ۚ وَأَعَدَّ لِلْكَـٰفِرِينَ عَذَابًا أَلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٨] قال: «﴿وَأَعَدَّ﴾ عَطْفٌ على ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ مِيثَـٰقَهُمْ﴾؛ لأنّ المعنى: أنّ اللهَ أكّد على الأنبياءِ الدعوةَ إلى دينِه لأجلِ إثابةِ المُؤمنين وأعَدَّ للكافرين...».

وفي كلامِ أبي البَقاء إشعارٌ بهذا حيث قال: ﴿لِّيَجْزِىَ ٱللَّهُ﴾ يجوزُ أن تكونَ لامُ العاقبة، وأن تَتعلَّق بـ﴿صَدَقُوا۟﴾ أو بـ﴿زَادَهُمْ﴾ أو بـ﴿مَا بَدَّلُوا۟﴾[(١)]. وعلى الزجَّاج بِـ﴿صَدَقُوا۟﴾[(٢)].

قولُه: (**بتداخُلٍ أو تعاقُب**)، التداخلُ: أن يُعْمِلَ الحالَ الأولى في الثانية ويكونُ الحالانِ لشَيْئين لفظاً، والتعاقُبُ: أن يكونا لشيءٍ واحد.

قولُه: (﴿وَكَفَى ٱللَّهُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱلْقِتَالَ﴾ **بالريحِ والملائكة**)، **الراغب**: الكفايةُ: ما فيه سَدُّ الخَلَّةِ وبلوغُ المرادِ في الأمرِ، والكُفْيةُ من القُوت: ما فيه كِفاية[(٣)].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٥).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٢).

(٣) «مفردات القرآن» ص٧١٩.

رُوي: أنَّ جبريلَ عليه السلام أتى رسولَ الله ﷺ صبيحةَ الليلة التي انهزمَ فيها الأحزابُ ورَجَعَ المسلمون إلى المدينةِ ووَضعوا سِلاحَهم على فَرَسِه الحَيْزوم والغبارُ على وجهِ الفَرَسِ وعلى السَّرج، فقال: «ما هَذَا يا جبريلُ؟» قال: مِن مُتابعةِ قُريش. فجعَل رسولُ الله ﷺ يَمسَحُ الغُبارَ عن وجهِ الفَرَس وعن سَرجِه، فقال: يا رسولَ الله، إنَّ الملائكةَ لم تَضعِ السِّلاح، إنَّ اللهَ يأمرُكَ بالسَّيرِ إلى بَني قُريظة، وأنا عامِدٌ إليهم، فإنَّ اللهَ داقُّهم دَقَّ البَيْضِ على الصَّفا، وإنهم لكم طُعْمة، فأذَّنَ في الناس: أَنْ «مَنْ كانَ سَامعاً مُطيعاً فَلاَ يُصَلِّ العصرَ إلا في بَني قريظةَ»، فما صلَّى كثيرٌ من الناس العصرَ إلا بعدَ العشاءِ الآخِرة، لقولِ رسول الله ﷺ، فحاصَرَهم خمساً وعشرين ليلةً حتى جَهدهم الحصارُ، فقال لهم رسولُ الله ﷺ: «تَنزِلون على حُكْمي؟» فأَبَوْا، فقال: «على حُكمِ سعدِ بن معاذ؟» فرَضُوا به، فقال سعدٌ: حكمتُ فيهم أن تُقتَلَ مُقاتِلَتُهم، وتُسْبى ذَرارِيُّهم ونِساؤهم، فكبَّر النبيُّ ﷺ، وقال: «لقد حكمتَ بحُكمِ الله مِن فوقِ

قولُه: (ورُوِيَ[١] أنّ جِبريل أتى رسولَ الله ﷺ)، الحديث مِنْ روايةِ البُخاريِّ ومُسلمٍ عن عائشةَ رضيَ الله عنها: فلما رَجَعَ رسولُ الله ﷺ منَ الخندقِ ووضعَ السِّلاحَ واغتَسل، أتاه جبريلُ عليه السلامُ وهو ينفُضُ رأسَه من الغُبار فقال: «قد وضَعْتَ السلاحَ! واللهِ ما وضَعْتُه، اخرُجْ إليهم». فقال النبيُّ ﷺ: «فأين؟» فأشارَ إلى بَني قُريظَةَ فأتاهُم رسولُ الله ﷺ فنزلوا على حُكْمه، فرَدَّ الحُكْمَ إلى سعدٍ[٢]. قال: فإني أحكُمُ فيهم أن تُقْتَلَ المُقاتِلةُ وتُسبى النساءُ والذُّريّةُ وأن يُغْنَم أموالهُم»[٣]، وزادَ في رواية: قالَ رسولُ الله ﷺ: «لقد حَكَمْتَ فيهم بحُكْمِ الله»، وفي رواية: «بحُكْمِ المَلِك»[٤].

---

(١) كذا في الأصول الخطية؛ بالواو، وليست في «الكشاف».

(٢) يعني ابن معاذٍ رضي الله عنه، وكان قد جُرِحَ جُرحاً بليغاً في غزوة الخندق ثَعَبَ منه الدم، ثم قضى نحْبَه شهيداً رضوانُ الله عليه.

(٣) أخرجه البخاري (٢٨١٣) و(٤١٢١)، ومسلم (١٧٦٩).

(٤) وكلتاهما ثابتان في «الصحيح».

سبعةِ أرقِعة»، ثم استنزَلَهم،**وخَنْدَقَ** في سُوقِ المدينة خندقاً، وقدَّمهم فضَرَبَ أعناقَهم وهم **مِن ثمانِ مئة إلى تسعِ مئة**، وقيل: كانوا ستَّ مئة مقاتلٍ وسبعَمئة أَسير. **وقُرِئ: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْنِ وضمِّها.** و (**تأسُرون**) بضمِّ السين.

ورُوي: أنَّ النبيَّ ﷺ جَعل عَقارَهم للمهاجرين دونَ الأنصار، **فقالت الأنصارُ في ذلك**، فقال: «إنكم في مَنازلكم»، وقال عمرُ رضي الله عنه: أمَا تَخْمُسُ كما خَمَسْتَ يومَ بَدْرٍ؟ قال: «لا، إنما جُعلتْ هذه لي طُعْمةً دون الناس»، قال: رَضِينا بما صَنَعَ اللهُ ورسولُه. **﴿وَأَرْضًا لَّمْ تَطَـُٔوهَا﴾** عن الحسن رضي الله عنه: فارِسُ والرُّوم. وعن قَتادة رضي الله عنه: كنّا نحدّث أنها مكّة. وعن مقاتِل رضي الله عنه: هي

قوله: (**سَبْعةِ أرْقِعَة**)(١)، جاءَ على لفظِ التذكيرِ كأنه ذهبَ إلى السقف.

النهاية: يعني سَبْعَ سماواتٍ، كلُّ سماءٍ يُقال لها: رَقيع، والجَمْعُ أرْقِعَة، ويقال: الرقيعُ: اسمُ سماءِ الدنيا، فأُعْطيَ كلُّ سماءٍ اسْمَها.

قولُه: (**خَنْدَقَ**)، أي: حَفَرَ.

قولُه: (**من ثمانِ مئة إلى تسعِ مئة**)، أي: هم كائنونَ من بين ثمان مئةِ رأسٍ إلى منتهى تسع مئةٍ، لا ينقُصون مِن ذلك، ولا يزيدونَ على هذا.

قولُه: (**وقُرِئ: ﴿ٱلرُّعْبَ﴾ بسكونِ العَيْنِ وضَمِّها**)، بالضمِّ: ابنُ عامرٍ والكِسائيُّ، والباقون: بالسكون(٢).

قولُه: (**فقالَ**(٣) **الأنصارُ في ذلك**)، أي: في شأنِه وأمْرِه.

---

(١) أخرجه بهذا اللفظ ابن إسحاق في «السيرة» بإسنادٍ ذكره الزيلعي في «تخريج أحاديثِ الكشاف» (٣: ١٠٣)، وأخرجه ابن زنجوَيْه في «الأموال» (١: ٣٤٣) كلاهما يرويه من حديثِ علقمة بن وقاص الليثي رضي الله عنه.

(٢) قد سبق بيانُه وأنهما لغتانِ أجودُهما السكون. انظر: «حجّة القراءات» ص١٧٦.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فقالت».

خَيْبر. وعن عِكْرمة: كلُّ أرض تُفتح إلى يومِ القيامة. ومن بِدَع التفاسير: أنه أراد نِساءَهم.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا فَتَعَالَيْنَ أُمَتِّعْكُنَّ وَأُسَرِّحْكُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا * وَإِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَٱلدَّارَ ٱلْءَاخِرَةَ فَإِنَّ ٱللَّهَ أَعَدَّ لِلْمُحْسِنَٰتِ مِنكُنَّ أَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ٢٨-٢٩]

أَرَدْن شيئاً من الدُّنيا مِن ثيابٍ وزيادةِ نَفَقة، وتغايَرْنَ، فغَمَّ ذلك رسولَ الله ﷺ؛ فنَزلتْ، فبَدَأ بعائشةَ رضي الله عنها، وكانت أحبَّهنّ إليه، فخيَّرَها وقرأ عليها القرآن، فاختارتِ اللهَ ورسولَه والدارَ الآخرة، فرُؤي الفَرَحُ في وجهِ رسولِ الله ﷺ، ثم اختارت جميعُهنّ اختيارَها، فشَكَرَ لهنّ اللهُ ذلك؛ فأنزل: ﴿ لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ ﴾ [الأحزاب: ٥٢].

رُوي: أنه قال لعائشة: «إنِّي ذاكرٌ لك أمراً، ولا عليكِ أنْ لا تَعْجَلي فيه حتّى تستأمِري أبوَيْكِ»، ثُمَّ قرأ عليها القرآن، فقالَت: أفي هذا أستأمِرُ أبويّ؟! فإنِّي أريدُ اللهَ ورسولَهُ والدارَ الآخرةَ. ورُوي: أنها قالت: لا تُخبِرْ أزواجَك أنِّي اخترتُك، فقال: «إنما

قولُه: (فشكَر لهنَّ الله)، أي: حَمِدَ اللهُ على اختيارِهن الرسولَ ﷺ، ووعَدَ لُهنَّ تَضْعيفَ الأجْرِ والرزقِ الكريم.

قولُه: (رُويَ أنه ﷺ قال لعائشة: «إنّي ذاكرٌ لك أمراً»)، الحديث، أخرجه البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ والنَّسائيُّ وابنُ ماجه عنها مع تغييرٍ يسيرٍ في اللَّفظ[1].

قولُه: (ورُوِيَ أنها قالت: لا تُخبر أزواجَك)، هذه الروايةُ في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» زائدةٌ على الحديثِ الأوّلِ ومُتَّصلةٌ به، قالت: وأسأَلُك أنْ لا تذكُر لامرأةٍ من نسائِك

---

(١) أخرجه البخاري (٢٤٦٨) ومسلم (١٤٧٥) والترمذي (٣٢٠٤) والنسائي (٦: ٥٥) وابن ماجه (٢٠٥٣).

بَعَثَني اللهُ مبلِّغاً ولم يبعثْني متعنِّتاً». فإن قلتَ: ما حكمُ التخييرِ في الطلاق؟ قلت: إذا قالَ لها: اختاري، فقالت: اخترتُ نَفْسي، أو قال: اختاري نَفْسَك، فقالت: اخترت، لا بُدَّ من ذِكْرِ النفس في قولِ المخيِّر أو المُخيَّرة؛ وقعتْ طلقةٌ بائنةٌ عند أبي حَنيفة وأصحابِه، واعتبَروا أنْ يكونَ ذلك في المجلس قبْلَ القيام أو الاشتغالِ بما يدلُّ على الإعراض، واعتبَر الشافعيُّ رحمه الله اختيارَها على الفَوْر وهي عنده طلقةٌ رجعيّة، وهو مذهبُ عمرَ وابنِ مسعود. وعن الحسنِ وقتادةَ والزهريِّ رضي الله عنهم: أمْرُها بيدِها في ذلك المجلسِ وفي غيرِه، وإذا اختارت زوجَها؛ لم يقعْ شيءٌ بإجماعِ فقهاء الأمْصار. وعن عائشةَ رضي الله عنها: خيَّرَنا رسولُ الله ﷺ فاختَرْناه ولم يَعُدَّه طَلاقاً. ورُوي: أفكان طلاقاً؟ وعن عليّ رضي الله عنه: **إذا اختارتْ زوجَها: فواحِدةٌ رجعيّة، وإنِ اختارت نفْسَها: فواحدةٌ بائنة**. ورُوي عنه أيضاً: أنها إنِ اختارتْ زوجَها فليسَ

ما اختَرْت، فقال: «إنّ الله لم يبعَثْني مُعنِّفاً، ولكنْ بعَثَني مُعلِّماً مُيسِّراً، لا تسألنَّ امرأةٌ عما اختَرْتِ إلا أخبرتُها»(١).

أوقَعَ «مُتعنِّتاً» مقابِلاً لقولِه: «مُبلِّغاً»، فيجبُ التطابقُ بينهما من جهةِ التضاد. والتعنُّتُ: تَفعُّلٌ من العَنَتِ، أي: الفسادِ والمشقَّة والهلاكِ والإثْمِ والخطأ. والتفعُّلُ والاستفعالُ يَلْتقيانِ في مواضعَ، يُقال: تعجَّلْتُه واستَعْجَلْتُه وتقصَّيْتُه واستقصَيْته، والنبيُّ ما بُعِثَ لطلبِ ذلك وإنَّما بُعِثَ لرَفْعِها وإزالتِها.

المُغرب: أعْنتَه إعناتاً: أوقَعَه في العَنَتِ فيما شقَّ عليه، ومنه: تَعنَّتَه في السؤالِ إذا سأله على جهةِ التلبيسِ عليه، والتلبيسُ ممّا يُنافي الإبلاغ(٢).

قولُه: (**إذا اختارَتْ زوجَها فواحدةٌ رجْعيةٌ وإن اختارَتْ نَفْسَها فواحدةٌ بائنة**)، قال القاضي: تعليقُ التسريحِ بإرادتِهنَّ الدنيا وجَعْلُها قسيماً لإرادتِهنَّ الرسولَ ﷺ يدلُّ على أن

---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٣٠١)، والنسائي في «السنن الكبرى» (٩١٦٤)، وأبو عوانة في «المسند» (٤٥٨٧).

(٢) «المُغرب في ترتيب المُعرب» (٢: ٨٤).

بشيء. أصلُ «تعالَ»: أنْ يقولَه مَن في المكان المرتفع لمن في المكانِ المُستوطئ، ثم كَثُر حتى استوتْ في استعمالِه الأمكنةُ. ومعنى «تعالَيْن»: أقبِلْن بإرادتِكنَّ واختيارِكنّ لأحد أمرَيْن، ولم يُرِدْ نهوضَهنّ إليه بأنفسِهنّ، كما تقول: أقبَلَ يخاصِمُني، وذَهَبَ يكلِّمُني، وقامَ يهدِّدني. ﴿أُمَتِّعۡكُنَّ﴾: أُعطيكنَّ مُتعةَ الطَّلاق. فإن قلتَ: المتعةُ في الطَّلاقِ واجبةٌ أم لا؟ قلتُ: **المطلَّقةُ التي لم يُدخَلْ بها ولم يُفرَضْ لها في العَقْد، مُتعتُها واجبةٌ عند أبي حَنيفة** وأصحابِه، وأما سائرُ المطلَّقاتِ فمُتعتُهنَّ مُستحَبّة. **وعن الزُّهريِّ: مُتْعتانِ،** إحداهما: يقضي بها السلطانُ: مَن طلَّق قبْلَ أن يَفرِضَ ويَدخل بها. والثانيةُ: حقٌّ على المتَّقين: مَن طلَّق بَعْدَما يَفرِضُ ويَدخُل. وخاصَمتِ امرأةٌ إلى شُريحٍ في المُتعة، فقال: متِّعْها إنْ كنتَ من المتقين، ولم يُجبِرْه. وعن سَعيد بنِ جُبير: المتعةُ حقٌّ مَفْروض. وعن الحسن: لكلِّ مطلَّقةٍ متعةٌ إلّا المختلِعةَ والمُلاعِنة. والمتعةُ: دِرْعٌ وخِمارٌ ومِلْحفة على حسبِ السَّعة والاقتدار، إلّا أنْ يكونَ نصفُ مَهْرِها أقلَّ من ذلك، فيجبُ لها الأقلُّ منهما. ولا يُنقَص مِن خمسةِ دراهم؛ لأنّ أقلَّ المَهْرِ عشرةُ دراهمَ، فلا يُنقص من نِصْفها. فإن قلتَ: ما وجهُ قراءةِ مَن قرأ: (أمتعُكنّ وأسرِّحُكنّ) بالرَّفع؟ قلتُ:

المُخيَّرَة إذا اختارَتِ الزوجَ لم تطلُقْ خِلافاً لزيدٍ والحسنِ ومالكٍ وإحدى الروايتين عن علي رضي الله عنه، يؤيِّدُه قولُ عائشةَ رضيَ الله عنها: خَيَّرَنا رسولُ الله ﷺ فاختَرْناه، ولم يَعُدَّه طلاقاً. وتقديمُ التمتيع على التسريحِ المسبَّبِ عنه من الكَرَمِ وحُسْنِ الخلق(١).

قولُه: (**المُطلَّقةُ التي لم يُدْخَلْ بها ولم يُفْرَضْ لها في العَقْدِ مُتْعتُها واجبةٌ عند أبي حنيفة**)، قال القاضي: ليس في الكلام ما يدلُّ عليه(٢).

قولُه: (**وعن الزُّهْريِّ مُتْعتان**)، هما مبنيتان على ما في «البقرة» مِنْ قَوْلِه ﴿وَلِلۡمُطَلَّقَٰتِ مَتَٰعُۢ بِٱلۡمَعۡرُوفِۖ حَقًّا عَلَى ٱلۡمُتَّقِينَ﴾ [البقرة: ٢٤١] بعد قوله ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيۡكُمۡ إِن طَلَّقۡتُمُ ٱلنِّسَآءَ

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٠).

(٢) المصدر السابق (٤: ٢٣٠).

وجهُه الاستئناف ﴿سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ مِن غيرِ ضِرارٍ طلاقاً بالسُّنّة. ﴿مِنكُنَّ﴾ للبيان لا للتَّبْعيض.

[﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ ۚ وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا * وَمَن يَقْنُتْ مِنكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَتَعْمَلْ صَٰلِحًا نُّؤْتِهَآ أَجْرَهَا مَرَّتَيْنِ وَأَعْتَدْنَا لَهَا رِزْقًا كَرِيمًا﴾ ٣٠-٣١]

الفاحشة: السيِّئةُ البَليغة في القُبحِ، وهي الكَبيرة. والمُبيِّنة: الظاهرُ فُحشها، والمرادُ كلُّ ما اقترَفْن مِنَ الكبائر. وقيل: هي عِصيانُهنَّ رسولَ الله ﷺ ونُشوزُهنّ، وطلبُهنَّ منه ما يشقُّ عليه، أو ما يضيقُ به ذَرْعُه ويغتمُّ لأجْله. وقيل: الزِّنا، واللهُ عاصمٌ رسولَه من ذلك، كما مرَّ في حديثِ الإفْك، وإنما ضُوعِفَ عذابُهنَّ؛ لأنَّ ما قَبُحَ مِن سائرِ النِّساء كان أقْبَحَ منهنّ وأَقبح؛ لأنَّ زيادةَ قُبحِ المعصية تتبَعُ زيادةَ الفضلِ والمرتبة وزيادةَ النِّعمةِ على العاصي مِن المعصِيِّ، وليس لأحدٍ منَ النِّساء مثلُ فضلِ نساءِ النبيِّ ﷺ، ولا على أحدٍ منهنَّ مثلُ ما لله عليهنَّ من النِّعمة، والجزاءُ يَتبَعُ الفِعل، وكونُ الجزاءِ عِقاباً يتبعُ كَوْنَ الفِعل قَبيحاً، فمتى ازداد قُبحاً ازدادَ عقابُه شِدّة؛ ولذلك كان ذمُّ العُقلاء للعاصي العالِمِ أشدّ منه للعاصي الجاهل؛ لأنَّ المعصيةَ منَ العالِـمِ أقبحُ؛ ولذلك فُضِّل حَدُّ الأحرار على حَدِّ العَبيد، حتى إنَّ أبا حَنيفة وأصحابَه لا يَروْن الرَّجمَ على الكافر. ﴿وَكَانَ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرًا﴾ إيذانٌ بأنَّ كونَهنَّ نساءَ النبي ﷺ ليس بمُغنٍ عنهنَّ شيئاً، وكيف يُغني عنهنَّ وهو سببُ مُضاعَفةِ العذاب؟ فكان داعِياً إلى تشديدِ الأمر عليهنّ غيرَ صارفٍ عنه. ....

مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا۟ لَهُنَّ فَرِيضَةً ۚ وَمَتِّعُوهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٣٦]، قال سعيد بن جبير وأبو العالية والزهري: المتعةُ واجبةٌ لكل مُطَلَّقة وفرَّقَ هاهنا بين الواجبَيْن بأن قال في الأول: «يقضي به السلطان»، أي: يُجبِرُ عليه، وفي الثاني: «حَقٌّ على المتَّقين»، وأتْبَع ذلك حُكْمَ شُرَيْحٍ: «مَتِّعْها»، ولم يُجبره.

قُرئ: ﴿يَأْتِ﴾ بالتاء والياء، ﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾ بفتحِ الياء وكسرِها؛ مِن بيَّن بمعنى تبيَّن، ﴿يُضَٰعَفْ﴾ و(يُضَعَّف) على البِناء للمفعول، و(يُضاعِف)، و(نُضعِّف) بالياءِ والنون. وقُرئ: ﴿يَقْنُتْ﴾ ﴿وَتَعْمَلْ﴾ بالتاء والياء. و(نؤتها) بالياء والنون. والقُنوت: الطاعةُ، وإنما ضوعِفَ أجرُهنّ؛ لطلبِهنّ رِضا رسولِ الله ﷺ بحُسنِ الخُلق، وطِيبِ المعاشرة، والقَناعة، وتوفُّرِهنّ على عبادةِ الله، والتقوى.

قولُه: (وقُرئ[1]: ﴿يَأْتِ﴾ بالتاء والياء)، بالياءِ التحتانية: سَبْعة، والتاء: شاذة[2].

قولُه: (﴿مُّبَيِّنَةٍ﴾، بفتحِ الياءِ)، ابنُ كثيرٍ وأبو بكرٍ، والباقون: بكَسْرِها.

قولُه: (﴿يُضَٰعَفْ﴾ و«يُضَعَّفْ»)، ابنُ كثيرٍ وابنُ عامرٍ: بالنون وكسر العين وتشديدها من غير ألف، «العذابَ» بالنَّصْب، والباقون: بفَتْحِ العين ورَفْعِ «العذاب»، وشَدَّد أبو عَمْرٍو العينَ وحذفَ الألفَ قبلها، وخَفَّفها الباقون وأثبتوا الألف[3].

قولُه: (وقرئ: ﴿يَقْنُتْ﴾ ﴿وَتَعْمَلْ﴾)، بالياءِ التحتانية: السبعة، وبالتاءِ: شاذّة، «ويعمل صالحاً يؤتها» بالياء التحتانية فيهما: حمزة والكسائي، والباقون: بالتاء الفوقانية في الأول، وبالنون في الثاني[4].

قولُه: (إنّما[5] ضوعف أجرُهُنّ لطلبهنّ)، ولو عَلّل بما علّل به قولَه: ﴿مَن يَأْتِ مِنكُنَّ بِفَٰحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ يُضَٰعَفْ لَهَا ٱلْعَذَابُ﴾ [الأحزاب: ٣٠] من نحوِ قوله: لأنّ زيادةَ قُبْح المعصية مع زيادةِ الفضلِ والمرتبة، بأن يقول: كما أن العذاب لأجلِ زيادةِ الفضل، وزيادة النعمة من كونهنّ نساءَ خير البَرِيّة، كذلك مضاعفة العذاب لأجلِ ذلك؛ كان أحسَن وأشدّ التئامًا مع قوله تعالى: ﴿يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ويوافقه نصُّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قرئ» دون واو.

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٦.

(٣) لتمام الفائدة انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٧٦).

(٤) «الجامع لأحكامِ القرآن» (١٤: ١٧٥)، و«حجّة القراءات» ص٥٧٦.

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وإنما» بالواو.

[﴿ يَٰنِسَآءَ ٱلنَّبِيِّ لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ فَيَطۡمَعَ ٱلَّذِي فِي قَلۡبِهِۦ مَرَضٞ وَقُلۡنَ قَوۡلٗا مَّعۡرُوفٗا ﴾ ٣٢]

«أَحَـد» في الأصلِ بمعنى وَحَـدٍ، وهـو الواحد، ثُمَّ وُضع في النفيِ العامِّ مُستوياً فيه المذكَّرُ والمؤنَّث والواحدُ وما وراءَه. ومعنى قوله: ﴿لَسۡتُنَّ كَأَحَدٖ مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾: لستنَّ كجماعةٍ واحدةٍ مِن جماعاتِ النساء، **أي: إذا تُقُصِّيتْ أُمّةُ النساء جماعةً جماعةً لم توجَدْ منهنَّ جماعةٌ واحدة تُساويكُنَّ في الفضلِ** والسابِقة، ومثلُه قولُه عزَّ وجلَّ:

قولُه: (**تُقُصِّيَت**)، أي: استُقصِيَت وتُتُبِّعَتُ، والتقصِّي: الاستقصاءُ وهو بلوغُ الأقصى.

قولُه: (**أي: إذا تُقُصِّيَت أمةُ النساء جماعةً جماعةً، لم توجَدْ منهن جماعةٌ واحدةٌ تُساويكنَّ في الفضل**)، **الانتصاف**: أراد المطابقةَ بين المتفاضلَيْن، فإنّ نساءَ النبيِّ جماعة، وقد كان مُستغنيًا بحملِ المعنى على الوحدة ويكون أبلغ، أي: ليست واحدةٌ منكنَّ كأحدٍ، أي: كواحدةٍ من آحادِ النساء. ويلزَمُ على ما قال تفضيلُ الجماعةِ على الجماعة، ولا يلزم ذلك في عكسه فتأمله، وجاء التفصيلُ هاهنا كمجيئه في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن يَخۡلُقُ كَمَن لَّا يَخۡلُقُۚ ﴾ [النحل: ١٧]، وكقوله: ﴿وَلَيۡسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلۡأُنثَىٰ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقد مضت فيه نكته، أي: الأصلُ: أفمَنْ لا يخلقُ كمَنْ يخلق، وليس الأنثى كالذكر[١]، وكذا هاهنا: ليسَت إحداكُنَّ نحو أحدٍ من آحادِ النساء[٢].

وقلت: لا شكّ أن اسمَ «ليسَ» ضميرُ الجماعةِ، وقد حُمِلَ عليه ﴿كَأَحَدٖ﴾، وبُيِّن بقوله: ﴿مِّنَ ٱلنِّسَآءِ﴾، والتعريفُ فيه للجنس، فوجبَ حَمْلُ الأحدِ في هذا السياقِ على الجماعة، كما في قولِه تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] ولو حُمِلَ أحدٌ على الواحدِ لزمَ التفصيلُ بحسب الوُحْدان، ويرجع ذلك إلى تفضيلهنَّ عليهن على واحدٍ واحدٍ من النساء، ولا ارتيابَ في بُطلانِه. وأمّا تأويلُه بقولِه: «ليست واحدةٌ منكنّ» فخلاف

---

(١) من قوله: «وقد مضت فيه نكتة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٣٦).

﴿وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَلَمۡ يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّنۡهُمۡ﴾ [النساء: ١٥٢] يريدُ بين جماعةٍ واحدة منهم، تَسْويةً بين جميعِهم في أنهم على الحقِّ المُبين. ﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾: **إن أردتُنَّ التقوى**، وإن كنتُنَّ متَّقِياتٍ. ﴿فَلَا تَخۡضَعۡنَ بِٱلۡقَوۡلِ﴾: فلا تُجِبْنَ بقولِكنَّ خاضِعاً، أي:

الظاهر، وأمّا قولُه: «يلزَمُ تفضيلُ الجماعةِ على الجماعة ولا يلزم ذلك في عكسِه» فجوابه: أنَّ تفضيل كلِّ واحدٍ واحدٍ منهنَّ يعُلَمُ من دليلٍ آخرَ، إما عقليٌّ أو نَصّ، مثل: «ونساؤه أمهاتكم[1]» وغيره.

الراغب: أحدٌ تُستعملُ على ضربَيْن: **أحدُهما**: في النفي فقط، وهو لاستغراق جنسِ الناطقين ويتناول القليل والكثير على طريق الاجتماع والافتراق، نحو: ما في الدار أحد، أي: واحد ولا اثنان فصاعداً لا مجتمعَيْن ولا مُفترقَيْن، وهذا المعنى لم يصلُح استعمالُه في الإثبات، لأنَّ نفيَ المُتضادّين يصحُّ ولا يصحُّ إثباتهما، فلو قيل: في الدارِ أحدٌ لكان فيها إثباتُ واحدٍ منفردٍ مع إثباتِ ما فوق الواحدِ مُجتمِعين ومُتفرِّقين، وذلك ظاهر الإحالة، ولتناولِه ما فوقَ الواحدِ يصحُّ أن يقال: ما من أحد فاضلين كقوله تعالى: ﴿فَمَا مِنكُم مِّنۡ أَحَدٍ عَنۡهُ حَٰجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧].

وثانيهما: في الإثبات، وهو على ثلاثةِ أوجه: أحدُها: في الواحدِ المضموم إلى العَشرات نحو أحد عشر. وثانيها: أن يُستعملَ مُضافاً أو مُضافاً إليه، كقوله تعالى ﴿أَمَّآ أَحَدُكُمَا فَيَسۡقِي رَبَّهُۥ خَمۡرٗا﴾ [يوسف: ٤١] وقولهم: يوم الأحد، أي يوم الأول. وثالثها: أن يستعمل مطلقاً وصفاً وليس ذلك إلا في وصف الله تعالى ﴿قُلۡ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، وأصله: وَحَد، لكن وَحَد يُسْتعملُ في غيره. قال النابغة:

كأنَّ رحلي وقد زال النهارُ بِنا ... بذي الجليل على مستأنسٍ وَحِدِ[2]

قولُه: (﴿إِنِ ٱتَّقَيۡتُنَّ﴾ **إن أردتُنَّ التقوى**)، قال صاحب «الفرائد»: حَمَلَ الاتقاءَ على

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ولعل صوابه: ﴿وَأَزۡوَٰجُهُۥٓ أُمَّهَٰتُهُمۡ﴾ [الأحزاب: ٦]، فيكون استشهاداً بالآية الكريمة، والله أعلم.

(٢) «مفردات القرآن» ص٦٦، وانظر بيت النابغة في «ديوانه» ص٣١.

لَيِّناً خَنِثاً، مثل كلام المُرِيبات والمُومِسات ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ أي: رِيبةٌ وفُجور. وقرئ: بالجَزْم؛ عطفاً على محلِّ فعلِ النَّهي، على أنهنَّ نُهِين عن الخُضوع بالقول، ونُهيَ المريضُ القلبِ عن الطَّمع، كأنه قيلَ: لا تخضعْنَ فلا يَطْمَع. وعن ابنِ محيصن: أنه قرأ بكسرِ الميم، وسبيلُه ضمُّ الياءِ مع كسرِها وإسنادُ الفِعل إلى ضميرِ القول؛ أي: فيُطمِعَ القولُ المُرِيبَ. ﴿وَقُلْنَ قَوْلًا مَّعْرُوفًا﴾: بَعيداً مِن طَمَعِ المُريبِ بجِدٍّ وخُشونة مِن غير تخنيث، أو: قولاً حسناً مع كونِه خَشِناً.

[﴿وَقَرْنَ فِى بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ ٱلْجَٰهِلِيَّةِ ٱلْأُولَىٰ ۖ وَأَقِمْنَ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتِينَ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِعْنَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥٓ ۚ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ ٣٣]

إرادتِه بطريق المجاز، ومتى أمكن الحقيقة لم يجز الحمل على المجاز، وقد حمله وذكر معه الحقيقة. وقلت: هاهنا تفصيل، وذلك أنّ المخاطَب إما أن يكونُ متقياً[1]، فيجري الكلام على الحثِّ،كما حكى الله عن مريم تُخاطبُ جبريل عليهما السلام: ﴿إِنِّىٓ أَعُوذُ بِٱلرَّحْمَٰنِ مِنكَ إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾ [مريم: ١٨]. روى البخاريُّ عن أبي وائل قال:علِمَت مريمُ أن التقيَّ ذو نُهْيَة[2] حين قالت: ﴿إِن كُنتَ تَقِيًّا﴾. هذا الطريق هو الذي سلكه المصنِّفُ لاقتضاء المقام إياه تهييجاً وإلهاباً، وقد نبّه عليه بقوله: «وإن كُنتُنَّ مُتَّقيات» على «إن» الشرطية، أو تخاطبُ من لم يتَّصف بصفة التقوى وأرادَ الاتصافَ بها، فحينئذ لا بد من تقدير الإرادة، والأول أوجه؛ لأن المخاطباتِ مُتَّقياتٌ، والشرطُ كالتعليل.

قولُه: (ليّناً خَنِثاً)، **الأساس**: خَنِثَ: تكسّر وتثنّى. وقد خَنث وتخنّث وخَنّث كلامَه: ليَّنه.

قولُه: (**المومِسات**)، **النهاية**: الموسة الفاجرة.

---

(١) في(ف): «منفيّاً»، وهو تصحيف.

(٢) أي: ذو عَقْل. والقولُ المذكور أورده البخاري في كتاب أحاديث الأنبياء، بابُ قول الله: ﴿وَٱذْكُرْ فِى ٱلْكِتَٰبِ مَرْيَمَ﴾ قبل الحديث (٣٤٣٦).

(وَقِرْنَ) **بكسرِ القاف**، مِن: وَقَرَ يَقِرُ وَقاراً، أو مِن: قَرَّ يَقِرُّ، حُذفتِ الأُولى من رائَيْ: اقرِرْنَ، ونُقلَتْ كسرتُها إلى القاف، كما تقول: ظِلْنَ، و﴿وَقَرْنَ﴾: بفتحِها، وأصلُه: اقرَرْنَ، فحُذفتِ الراءُ وأُلقيتْ فتحتُها على ما قبلَها، كقولِك: ظَلْنَ. وذَكر أبو الفَتح الهَمْدانيُّ في كتاب «التبيان» وجهاً آخرَ، قال: قارَ يقارُ: إذا اجتمَعَ، ومنه: القارة؛ لاجتماعِها، ألَا ترى إلى قولِ **عَضَلٍ والدَّيشِ**: اجتمِعوا فكُونوا قارَةً؟ والجاهليةُ الأُولى: هي القَدِيمةُ التي يقال لها: **الجاهليّةُ الـجَهْلاء**، وهي الزَّمَن الذي وُلد فيه إبراهيمُ عليه السلام؛ كانت المرأةُ تَلبَسُ الدِّرْعَ من اللؤلؤ فتمشي وَسْطَ الطريق تعرِضُ نفْسَها على الرِّجال. وقيل: ما بينَ آدمَ ونوح. وقيل: بين إدريسَ ونوح. وقيل: زَمَن داودَ وسُليمان.

قولُه: («وقِرْنَ» **بكَسْرِ القاف**)، قرأ نافع وعاصم: بفَتْح القاف، والباقون: بكَسْرِها[1]. قال مكّي: مَنْ قرأ بالكسرِ جَعله من الوقارِ والتوقيرِ في البيوت، نَحْو: عِدْنَ وزِنَّ محذوفَ الفاء، وهو الواو. ويجوز أن يكون من القرار فيكون مُضَعَّفًا. أي: قَرَّ في المكان يَقَرُّ. وأصله: اقرُرْنَ، ثم تُبدلُ من الراءِ التي هي عينُ الفعلِ ياء كراهيةَ التضعيف فتَصيرُ الياءُ مكسورة، فتُلقى حركتُها على القافِ، وتُحذَفُ لسكونها وسكونِ الراءِ، ويُستغنى عن ألفِ الوصل لتحرُّكِ القافِ، فتصير «قِرْن»، وقيل: بَل حُذِفت الراءُ الأولى كراهةَ التضعيف كما قالوا: ظَلْتُ، والأصلُ: ظَلَلْتُ، وأُلقِيَتْ حركتُها على القافِ فحُذِفَت ألِفُ الوصلِ لتحرّكِ القافِ أيضاً. ومَنْ قرأ بفَتْحِ القافِ وهي لُغةٌ قليلة حَكاها أبو عُبيدةَ عن الكسائي أنه قال: قَرِرْتُ في المكان أقرُّ، وأنكرَها المازِنيُّ وغيرُه، ثم جرى الاعتلال على الوجهَيْن المذكورين في الكسر[2].

قولُه: (عَضَلٍ والدَّيْش)، بفتحِ الدالِ وكسْرِها وسكونِ الياء. **الجوهري**: عضل بن الهون بن خُزيمةَ أخو الديش وهما القارة، سُمُّوا قارة؛ لاجتماعهم والتفافهم.

قولُه: (**الجاهلية الجهلاء**)، **الجوهري**: «الجهلاءُ» توكيدٌ للأولِ يُشتَق له من اسمِه ما يؤكَّدُ به، كما يقال: ليلةٌ ليلاء وَيوْمٌ أيْوَمُ.

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٧٧.

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٧٦ - ٥٧٧).

والجاهليّةُ الأُخرى: ما بين عيسى ومحمّدٍ عليهما الصلاة والسلام. ويجوزُ أن تكونَ الجاهلية الأُولى جاهليّةَ الكُفر قبل الإسلام، والجاهليّةُ الأُخرى جاهليّةَ الفُسوقِ والفُجور في الإسلام، فكأنَّ المعنى: **ولا تُحدِثْنَ بالتبرُّج جاهليّةً في الإسلام** تتشبَّهْن بها بأهلِ جاهليّة الكُفر، ويَعضُده ما رُوي: أنّ رسولَ الله ﷺ قال لأبي الدَّرْداء رضي الله عنه: «**إنَّ فيك جاهليّةً**»، قال: جاهليّة كُفرٍ أمْ إسلام؟ فقال: «بل جاهليّة كُفر». أمَرَهنّ أمْراً خاصّاً بالصلاةِ والزكاة، ثُمَّ جاءَ به عامّاً في جميعِ الطاعات؛ لأنّ هاتَيْن الطاعتَيْن البَدَنيّةَ والماليّة هما أصلُ سائرِ الطاعات، مَن اعتنى بهما حقَّ اعتنائه جَرَّتاه إلى ما وراءَهما، ثم بيَّن أنه إنما نهاهُنَّ، وأمَرَهُنَّ، ووعظَهنّ؛ **لئلّا يُقارِفَ** أهلُ بيتِ رسولِ الله ﷺ المآثمَ، وليتصوَّنوا عنها بالتقوى. واستعارَ للذُّنوب الرِّجْسَ،

قولُه: (**ولا تُحْدِثْنَ بالتبرُّج جاهليةً في الإسلام**)، قال الزجاج: التبرُّج: إظهارُ ما يُستدعى به شهوة الرجل، والأشبَهُ أن يراد بالجاهلية الأولى مَنْ كان منذ زمنِ عيسى إلى زمن محمد ﷺ؛ لأنهم هم الجاهلية المعروفون، وكانوا يتخذون البغايا الفواجر، وإنما قيل الأولى، لأن كلّ مُتقدمٍ ومُتقدّمةٍ أوّلُ وأُولى؛ أي: إنَّهم تقدموا أمةَ محمد ﷺ[١].

قولُه: (**إن فيك جاهليةً**)، قال أبو ذر: إني كنت سابَبْتُ رجلاً وكانت أُمّه أعجميةً، فَعيَّرتُه بأمِّه، فشكاني إلى رسول الله ﷺ فقال: «يا أبا ذَرّ إنك امرؤ فيك جاهلية» قال: «إنَّهم إخوانكم فضلكم الله عليهم فمن لم يلائمكم فبيعوه ولا تُعذِّبوا خلق الله»، أخرجَه البخاريُّ ومسلم وأبو داود والترمذي[٢].

النهاية: فيك جاهلية؛ أي: الحالةُ التي كانت عليها العرب قبل الإسلام من الجهل بالله ورسوله وشرائع الدين والمفاخرة بالأنسابِ والتكبُّرِ والتجبُّرِ وغير ذلك.

قولُه: (**لئلا يُقارِف**)، **الأساس**: فلان يقترِفُ لعياله؛ يكتسبُ، واقترفَ الإثم، وقارفَ، وهو يقترف[٣] بكذا؛ يُتَّهم به، وهو مَقْروفٌ به.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٥).

(٢) أخرجه البخاري (٣٠)، ومسلم (١٦٦١)، وأبو داود (٥١٥٧)، والترمذي (١٩٤٥).

(٣) كذا في النسخِ الخطية، وفي «أساس البلاغة»: «يُقرَف»، وهو الأشبه بالصواب.

وللتقوى الطُّهْرَ؛ لأنّ عِرْضَ المُقترِف للمقبَّحاتِ يَتلوَّثُ بها ويَتدنَّس، كما يتلوَّثُ بَدَنُه بالأرْجاس، وأمّا المُحسَّناتُ. فالعِرْضُ معها نقيٌّ مَصُونٌ كالثوبِ الطاهر. **وفي هذه الاستعارةِ ما يُنفِّر أُولي الألباب عمّا كَرِهَه اللهُ** لعباده ونَهاهم عنه، ويُرغِّبُهم فيما رَضِيَه لهم وأَمَرَهم به. و﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ نصبٌ على النِّداء، أوْ على المَدْح. **وفي هذا دليلٌ بيِّن على أنّ نساءَ النبيِّ ﷺ مِن أهلِ بَيْته.**

قولُه: (**وفي هذه الاستعارة ما يُنفِّر أولي الألباب عمّا كرهه**)، يريد: أن الغَرَضَ من أصل الاستعارة التنفيرُ والترغيب، فإنّ تشبيه الذنب بالرِّجْسِ مما يُتصَوَّرُ في نفسِ ذي اللُّبِّ ما يُوحِشُه ويُنفِّرُ طبعَه كما أن تشبيه التقوى بالطهارة مما يُرغِّبه ويُميلُ طبْعَه إليه. قال ابنُ الرومي في شأن العسل:

تقولُ هذا مُجاجُ النحلِ تمدَحُه ... وإن تَعِبْ قُلْتَ ذا قَيءُ الزنابير[1]

قال الزجاج: الرجسُ كلُّ مستنكرٍ ومُسْتَقذرٍ من مأكول أو عمل[2] أو فاحشة[3].

قولُه: (**وفي هذا دليلٌ بَيِّن على أنّ نساءَ النبي ﷺ من أهلِ بيته**)، يُعَرِّضُ بالشيعة. قال القاضي: وتخصيصُ الشيعة أهلَ البيتِ بفاطمةَ وعليٍّ وابنيهما رضي الله عنهم؛ لما رُوِيَ أنه ﷺ خرجَ ذات غُدوةٍ وعليه مِرْطٌ مُرَحَّلٌ[4] من شعرٍ أسودَ، فجلسَ فأتت فاطمةُ فأدخلَها فيه، ثم جاء علي فأدخَله فيه، ثم جاء الحسنُ والحسينُ فأدخلهما فيه، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾، والاحتجاجُ بذلك على عِصْمتِهم وكونِ إجماعِهم حُجَّةً ضعيفٌ؛ لأن التخصيصَ بهم لا يناسِبُ ما قبل الآية وما بَعدَها، والحديثُ يقتضي أنّهم أهلُ البيت لا أن ليسَ غيرهم[5]. وقال الزجاج: ﴿أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ هنا يدلُّ على الرجالِ

---

(١) انظر: «المثل السائر» (٢: ٩٩)، و«ديوان ابن الرومي» (٢٢٦٩).

(٢) سقط لفظ «أو» من(ط).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٦).

(٤) يعني كساءً فيه تصاوير. الرِّحال: جَمْعُ رَحْلٍ، وهو ما يوضَعُ على ظهر الإبلِ ليُركَبَ عليه.

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).

....

والنساء لقوله: ﴿عَنكُمُ﴾ بالميم، ودليلُ إدخال النساء قوله تعالى: ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ﴾[1].

وقلتُ: هذا الحديثُ أخرجَه مسلمٌ عن عائشة مع تغيير يسير[2]، ورَوينا عن أم سلمةَ قالت: إن هذه الآيةَ نزلَتْ في بيتِها ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ﴾ قالت: وأنا جالسةٌ عند البابِ قلت: يا رسولَ الله ألسْتُ من أهلِ البيت؟ فقال: «إنّك إلى خير، أنت من أزواج رسول الله»، وفي البيتِ رسولُ الله وعليٌّ وفاطمةُ والحسَنُ والحسينُ، فَجلَّلَهم بكساءٍ وقال: «اللهمَّ هؤلاء أهلُ بَيْتي فأذهِبْ عنهم الرجْسَ وطَهِّرْهم تطهيراً» أخرَجه رَزينٌ، وأخرجه الترمذي[3]، ولم يَزِدْ على: «إنّك إلى خير».

اعلمْ أنّ قوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ كالاستئنافِ على سبيلِ التعليل للآياتِ السابقة من لَدُنْ قولِه: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِىُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ إِن كُنتُنَّ تُرِدْنَ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا﴾، وفيها الحثُّ على مكارمِ الأخلاقِ والردعُ عن رذائِلها، فالواجبُ أن تُعَلَّلَ[4] العِلّةُ بما يدل على التخلية والتحلية. ومن ثَمَّ قال: «استعار للذنوبِ الرجسَ وللتقوى الطُّهر، لأنّ عِرْضَ المقترِفِ للمُقبّحاتِ يتلوّثُ بها كما يتلوّثُ بدنه بالأرْجاسِ، وأما المُحسَّنات فالعِرْضُ معها نقي كالثوب الطاهر»، شرعَ أولاً في التخييرِ بين الحياتَيْن: الدنيوية والأخروية، وفيه: أنّ رأْسَ الأرجاسِ محبَّةُ الدنيا، كما أنّ أساسَ الدينِ محبَّة الله ومحبَّة رسوله. وثانياً في تفصيلِ ما يؤدي إليه المحبتان: المحبةُ الدنيوية تؤدِّي إلى الفاحشة، والأخروية تستدعي القنوت لله والطاعة للرسول. وإنما أخَّر ﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾ لتكون كالخاتمة التي تشتمل على التخلص إلى نوع آخر من الكلام.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٢٧).

(٢) أخرجه مسلم (٢٤٢٤).

(٣) أخرجه الترمذي (٣٢٠٥) وقال: هذا حديث غريب وهو في «مسند أحمد» (٢٦٥٠٨) وفيه تمامُ تخريجه.

(٤) في (ط): «تؤوّل».

[﴿وَٱذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ ٣٤]

ثُمَّ ذكَّرَهنّ أنّ بيوتَهنّ مَهابِطُ الوَحْي، وأَمَرَهنّ أن لا ينسَيْن ما يُتلى فيها مِنَ الكتاب الجامعِ بين أمـرَيْن: هو آياتٌ بيِّنات يـدُلُّ على صِدْق النبوَّة؛ لأنـه معجزةٌ بنَظْمه، وهو حِكمةٌ وعلـومٌ وشَـرائعُ. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ حين عَلِمَ ما ينفعُكم ويُصلِحُكم في دِينكم فأنْزَلَه عليكم، أو عَلِمَ مَن يصلُح لنبوّته ومَن يَصلُح لأنْ يكونوا أهلَ بيتِه، **أَوْ حيثُ جَعَلَ الكلامَ الواحد** جامِعاً بين الغَرَضَيْن.

قال القاضي: الخاتمة تذكيرٌ بما أنعَم الله عليهنّ حيثُ جعَلهنَّ أهلَ بيتِ النبوة ومهبطَ الوحي وما شاهَدْنَ من بُرَحائه[1] مما يوجب قوة الإيمان والحرص على الطاعة والإيثار بما كُلِّفْنَ به[2].

قولُه: (**أو حيثُ جَعلَ الكلامَ الواحدَ**)، عَطْفٌ على قوله: «حين علِمَ ما ينفعكم»، فـ«حين» كـ«حيث» في إفادة التعليل، يعني: أن قوله تعالى ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ تعليل لقوله: ﴿مَا يُتْلَىٰ فِى بُيُوتِكُنَّ مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ وَٱلْحِكْمَةِ﴾، والمرادُ بالمتلوِّ: القرآن؛ لأنّ المعنى: ما يُتلى من الكتاب الجامع بين أمرين؛ هو آيات بَيِّنات؛ وهو حكمة وعلوم، ونظيرُه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ ءَاتَيْنَا مُوسَى ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْفُرْقَانَ﴾ [البقرة: ٥٣] قال المصنف: «يعني: الجامعَ بين كونِه كتاباً مُنزّلاً وفرقاناً»[3] يعني: التوراة، كقولك: رأيت الليثَ والغيثَ، تريدُ: الرجل الجامع بين الجود والكرم.

ثُمَّ التعليلُ: إما راجعٌ إلى نفس المكنيِّ عنه ـ وهو القرآنُ ـ من غيرِ اعتبارِ ما كنى به من المعنَيين على نحو قوله تعالى: ﴿وَحَمَلْنَٰهُ عَلَىٰ ذَاتِ أَلْوَٰحٍ وَدُسُرٍ﴾ [القمر: ١٣]، يعني: السفينة،

---

(١) وهو ما كان يأخذُ رسولَ الله ﷺ من الشدّةِ حين نزول الوحي حتّى إنّ جبينَه الشريفَ كان يتفصَّدُ عرقاً في اليومِ البارد.
(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣١).
(٣) «تفسير الكشاف» (٢: ٤٨٦).

[﴿إِنَّ ٱلْمُسْلِمِينَ وَٱلْمُسْلِمَٰتِ وَٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ وَٱلْقَٰنِتِينَ وَٱلْقَٰنِتَٰتِ وَٱلصَّٰدِقِينَ وَٱلصَّٰدِقَٰتِ وَٱلصَّٰبِرِينَ وَٱلصَّٰبِرَٰتِ وَٱلْخَٰشِعِينَ وَٱلْخَٰشِعَٰتِ وَٱلْمُتَصَدِّقِينَ وَٱلْمُتَصَدِّقَٰتِ وَٱلصَّٰٓئِمِينَ وَٱلصَّٰٓئِمَٰتِ وَٱلْحَٰفِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَٱلْحَٰفِظَٰتِ وَٱلذَّٰكِرِينَ ٱللَّهَ كَثِيرًا وَٱلذَّٰكِرَٰتِ أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًا ﴾ ٣٥]

وحققنا القول فيه في «الأنفال»، ويدل على هذا إفرادُ ضميرِ القرآنِ في قوله: «لأنه معجزة»، وقوله: «فأنزَلَه عليكم» وهو لوجهَيْن: أحدهما: أن يكون المُعلَّلُ القرآن، من حيث كونُه نازلاً لمصالحِ الخلق ومنافعِهم وهو المرادُ من قولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ لَطِيفًا خَبِيرًا﴾ حين علم ما ينفعُكم ويُصلحُكم من دينكم فأنزله عليكم.

وثانيهما: أن يكون مُعلَّلاً من حيثُ كونه نازلاً على حضرةِ الرسالة، وبيوتِهنَّ مهابطُه احتراماً لهن، وإليه الإشارة بقوله «وعَلِمَ مَنْ يصلحُ لنبوته ومَنْ يصلح لأن يكون أهلَ بيته».

وإما راجعٌ إليه باعتبار المعنيين، وهو المراد من قولِه: «أو حيث جَعلَ الكلامَ الواحدَ ـ أي: القرآنَ ـ جامعاً بين الغرضَيْن» أي: بين كونه معجزة وبين كونه[1] مشتملًا على بَيانِ العلمِ والعمل المُعبَّرِ بهما عن الحكمة، وهذا الوجه أحسَنُ طِباقًا وأجرى على قانونِ البلاغةِ لِما في العلّة والمُعلَّلِ من اللفِّ والنشرِ، فإن قولَه: ﴿لَطِيفًا﴾ نَشْرٌ لقوله: ﴿مِنْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ﴾ المعنيِّ بها المعجزة، وقولَه: ﴿خَبِيرًا﴾ نشرٌ لقولِه: ﴿وَٱلْحِكْمَةِ﴾ واللطفُ فيه: أنّ شأنَ الإعجازِ يحتاج إلى لُطفِ إدراكٍ ودقّةِ نَظر كما قال صاحب «المفتاح»: شأنُ الإعجازِ عَجيبٌ يدركُ ولا يُمكنُ وصفه[2]، فناسب صفة اللطف وأن تحقيقَ وضعِ الشرائعِ والأحكامِ يفتقرُ إلى حِكَم بليغة ولا يصل إلى كُنْهِ تلك الحكمة إلا علم العليم الخبير فناسب الخبير الحكمة، نحوه قوله تعالى: ﴿لَّا تُدْرِكُهُ ٱلْأَبْصَٰرُ وَهُوَ يُدْرِكُ ٱلْأَبْصَٰرَ ۖ وَهُوَ ٱللَّطِيفُ ٱلْخَبِيرُ﴾ [الأنعام: ١٠٣] والله أعلم.

---

(١) قوله: «معجزة وبين كونه» سقط من (ح).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٤١٦.

رُوي: أنّ أزواجَ النبيِّ ﷺ قلن: يا رسولَ الله، ذَكَرَ اللهُ الرجالَ في القرآنِ بخير، أفما فينا خيرٌ نُذكَرُ بِهِ؟ إنّا نَخافُ أن لا تُقْبَلَ منّا طاعة. وقيل: السائلةُ أمُّ سَلَمة.

ورُوي: أنه لمّا نَزَلَ في نساءِ النبيِّ ﷺ ما نزل، قالَ نساءُ المسلمين: فما نَزَلَ فينا شيء؟ فنَزلتْ. والمسلمُ: الداخِلُ في السِّلْم بعد الـحَرْب، المُنقادُ الذي لا يُعانِد، أو المفوِّض أمْرَه إلى الله، المتوكِّلُ عليه، مِن أَسْلَم وجْهَه إلى الله. والمؤمن: المصدِّقُ باللّـهِ ورسولِه وبما يجبُ أن يُصدَّقَ به. والقانتُ: القائمُ بالطاعةِ الدائمُ عليها. والصادقُ: الذي يَصدق في نيَّته وقولِه وعَمَله. والصابرُ: الذي يَصبِرُ على الطاعات وعَنِ المَعاصي. والخاشع: المتواضِعُ لله بقلْبِه وجَوارِحه. وقيل: الذي إذا صلّى لم يَعرِف مَن عَن يَمينِه وشِماله. والمتصدِّق: الذي يُزكِّي مالَه، ولا يُخِلُّ بالنوافل. وقيل: مَن تصدَّق في أُسبوع بدرهم فهو مِنَ المتصدّقين، ومَن صامَ البِيْضَ مِن كلِّ شهرٍ فهو من الصائمين. والذاكرُ اللهَ كثيراً: مَن لا يكادُ يخلو مِن ذِكْرِ الله بقَلْبه أو لسانِه أو بهما، وقراءةِ القرآن، والاشتغالِ بالعِلْم مِنَ الذِّكر. وقال رسولُ الله ﷺ: «**مَن استيقَظَ مِن نومِه** وأيقظَ امرأتَه فصلَّيا جَميعاً ركعتَيْن كُتِبا من الذاكرين اللهَ كثيراً والذاكرات»، والمعنى: والحافِظاتِها والذاكراتِه، فحُذِف؛ لأنّ الظاهرَ يدلُّ عليه. فإن قلتَ: أيُّ فَرْق بين العطفَيْن، أعني عَطْفَ الإناثِ على الذُّكور، وعَطْفَ الزوجَيْن على الزوجين؟

قولُه: (**رُوي أنّ أزواج النبي ﷺ**)، الحديثُ من روايةِ الترمذي عن أم عُمارَة الأنصارية قالت: أتيتُ رسولَ الله ﷺ فقلتُ: ما أرى كلَّ شيءٍ إلا للرجال، وما أرى النساءُ يذكَرْنَ بشيءٍ، فنزلت الآية[1].

قولُه: (**من استيقظ من نومه**)، الحديثُ رواه أبو داود وابنُ ماجَه عن أبي سعيدٍ وأبي هريرة مع تغيير يسير[2].

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢١١)، وابن أبي عاصم في «الآحاد والمثاني» (٦: ١٧٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٥: ٣١).

(٢) أخرجه أبو داود (١٤٥١) وابن ماجه (١٣٣٥) وصحّحه ابنُ حِبّان (٢٥٦٨) وفيه تمامُ تخريجه.

قلتُ: **العطفُ الأوّل نحوُ قوله تعالى: ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾** [التحريم: ٥] في أنّهما جِنْسان مُختلِفان، إذا اشترَكا في حُكمٍ لم يكن بُدٌّ مِن توسيطِ العاطف بينهما. وأمّا العطفُ الثاني فمِن عَطفِ الصِّفةِ على الصفة بحَرْف الجمع، فكانَ معناه: إنّ الجامعِينَ والجامعاتِ لهذه الطاعات ﴿أَعَدَّ ٱللَّهُ لَهُم﴾.

[﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا﴾ ٣٦]

خَطب رسولُ الله ﷺ زينبَ بنت جَحْش بنتَ عمّتِه أُميمةَ بنتِ عبد المطَّلب على مَوْلاه زيدِ بن حارثة، فأبَتْ وأبى أخوها عبدُ الله؛ فنزَلتْ، فقال: رَضينا يا رسولَ الله، فأنكَحَها إيّاه، وساقَ عنه إليها مَهْرَها ستِّين درهماً وخِماراً ومِلْحفةً ودِرْعاً وإزاراً وخمسين مُدّاً مِن طعامٍ وثلاثين صاعاً مِنْ تمر. وقيل: هي أمُّ كُلثوم بنت عُقبةَ بنِ أبي مُعَيْط، وهي أوّلُ مَن هاجر من النساء، وَهَبتْ نفْسَها للنبيِّ ﷺ فقال: «قد قبلت»، وزوَّجَها زيداً، فسَخِطت، هي وأخوها، وقالا: إنما أرَدْنا رسولَ الله ﷺ، فزَوَّجنا عبْدَه! والمعنى: وما صَحّ لرجلٍ ولا امرأةٍ من المؤمنين ﴿إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ﴾ **أي: رسولُ الله**، أو لأنَّ قضاءَ رسولِ الله هو قضاءُ الله ﴿أَمۡرًا﴾ مِنَ الأمور؛ أنْ يَختاروا مِن

قولُه: (**العطف الأول نحو قوله: ﴿ثَيِّبَٰتٖ وَأَبۡكَارٗا﴾** [التحريم: ٥])، قال صاحب «التقريب»: عطفُ الإناثِ على الذكور لاختلافهما ذاتاً، وعطفُ الزوجَيْن على الزوجَيْن لاختلافهما صفة. وقلت: لما كان الثاني على خلاف مقتضى الظاهر؛ لأنهما ليسا جنسين مختلفَين كالأولِ قال بحرفِ الجمع ليؤذنَ بأنه مسلوبُ الدَّلالة على المغايرة. قال في قوله تعالى: ﴿إِنِّي رَأَيۡتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوۡكَبٗا وَٱلشَّمۡسَ وَٱلۡقَمَرَ رَأَيۡتُهُمۡ لِي سَٰجِدِينَ﴾ [يوسف: ٤]: «ويجوزُ أن يكون الواو بمعنى: مع»، وقد بُيِّن معناه في مقامه.

قولُه: (**أي: رسول الله**)، يريدُ: قضى رسول الله ﷺ، على هذا: ذِكْرُ الله تمهيدٌ لذكرِ رسول الله ﷺ، نحو أعجبني زيد وكرمُه. وفائدةُ هذه الطريقة قوةُ الاختصاص وأنه

أمْرِهم ما شاؤوا، بل مِن حَقِّهم أنْ يَجعلوا رأْيَهم تَبَعاً لرأيه، واختيارَهم تِلْواً لاختيارِه. فإن قلتَ: كان مِنْ حقِّ الضميرِ أن يُوحَّد، كما تقول: ما جاءني مِنْ رجلٍ ولا امرأة إلّا كان مِن شأنِه كذا. قلتُ: نعم، ولكنَّهما وَقَعا تحت النَّفْي؛ فعَمَّا كلَّ مؤمنٍ ومؤمنة؛ **فرَجَعَ الضميرُ على المعنى لا على اللَّفظ. وقُرِئ: ﴿يَكُونَ﴾ بالتاء والياء.** و﴿ٱلْخِيَرَةُ﴾: ما يُتَخيَّر.

[﴿ وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ فَلَمَّا قَضَىٰ زَيْدٌ مِّنْهَا وَطَرًا زَوَّجْنَٰكَهَا لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا ﴾ ٣٧]

﴿لِلَّذِىٓ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِ﴾ بالإسلامِ الذي هو أجلُّ النِّعم، وبتوفيقِك لعِتْقِه ومحبَّته واختصاصِه، ﴿وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ بما وَفَّقك اللهُ فيه، فهو مُتقلِّبٌ في نعمةِ الله ونعمةِ

صلوات الله عليه بمنزلةٍ من الله ومكانة، وعلى الثاني: المرادُ بقضاءِ الله نَصُّه وهو القرآنُ المُنزل، وبقضاءِ رسول الله امتثالُ أمرِه. ذكَر الوجهَيْن في أولِ «الأنفال»، فليُنظَر هناك ليتحقق.

قولُه: (**فرجع الضمير على المعنى لا على اللفظ**)، لم يذكر الفائدةَ في العدول عن الظاهر، ولعل الفائدةَ فيه الإيذانُ بأنه كما لا يصحّ لكل فردٍ من المؤمنين أن يكون لهم الخِيَرَةُ، كذلك لا يصح أن يجتمعوا ويَتَّفِقوا على كلمةٍ واحدة؛ لأن تأثيرَ الجماعة واتفاقَهم أقوى من تأثيرِ الواحد، فجمعَ في الآية المعنيَين معاً.

قولُه: (**قُرِئ: ﴿يَكُونَ﴾ بالتاءِ والياءِ**)، بالتاءِ الفَوْقانية: نافعٌ وابنُ ذَكْوان، والباقون: بالياء(١).

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٨٧).

رسولِه ﷺ، وهو زيدُ بنُ حارثة: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾ يعني زينبَ بنتَ جَحْش رضي الله عنها؛ وذلك أنَّ رسولَ الله ﷺ أبْصَرَها بعدما أنْكَحَها إيّاه، فوقعتْ في نَفْسِه، فقال: «سبحانَ الله مُقلِّب القُلوب»؛ وذلك أنّ نفْسَه كانت تجفُو عنها قبْلَ ذلك لا تريدُها، ولو أرادَتْها لاختطَبَها، وسمعتْ زينبُ بالتَّسبيحة فذَكرَتْها لزيد، ففَطِنَ، وألقى اللهُ في نفْسِه كراهةَ صُحبتِها والرَّغبةَ عنها لرسولِ الله ﷺ، فقال لرسولِ الله ﷺ: إني أُريدُ أن أفارِقَ صاحبتي، فقال: «مالك؟ أرابَك منها شيء؟» قال: لا والله؛ ما رأيتُ منها إلّا خيراً، ولكنها تتعظَّمُ عليَّ لشرفِها وتُؤذيني، فقال له: «أمسِكْ عليك زَوْجَك واتّقِ الله»، ثم طلَّقَها بعدُ، فلمّا اعتدَّتْ قال رسولُ الله ﷺ: «ما أجِدُ أحداً أوثقَ في نَفسي منكَ، اخطُبْ عليَّ زينبَ». قال زيدٌ: فانطلقتُ، فإذا هي تخْمُر عَجينتَها، فلمّا رأيتُها عَظُمتْ في صَدْري حتى ما أستطيعُ أن أنظرَ إليها، حين علمتُ أنّ رسولَ الله ﷺ ذكَرَها، فولَّيتُها ظَهْري وقلت: يا زينبُ، أَبشِري، إنّ رسولَ الله ﷺ يَخطبُك، ففرحتْ وقالت: ما أنا بصانعةٍ شيئاً حتى أُؤامِرَ ربِّي، فقامت إلى مَسجدِها، ونَزَلَ القرآنُ ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، فتزوَّجَها رسولُ الله ﷺ ودَخَلَ بها، وما أَوْلم على امرأةٍ من نسائه ما أَوْلَمَ عليها: ذَبَحَ شاةً، وأَطعم الناسَ الخُبز واللَّحمَ حتى امتدَّ النهارُ. فإن قلتَ: ماذا أرادَ بقوله: ﴿وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾؟ قلتُ: أراد: واتّقِ اللهَ فلا تطلِّقْها، وقَصَدَ نهْيَ تنزيهٍ لا تحريم؛ **لأنَّ الأَوْلى أن لا يُطلِّق**. وقيل: أراد: واتقِ اللهَ فلا تذمَّها بالنسبةِ إلى الكِبْر وأذى الزوج. فإن قلتَ: ما الذي أخفى في نفْسِه؟ قلت: تعلُّقُ قلبِه بها. وقيل:

قولُه: (**لأنّ الأولى أن لا يُطلِّق**)، عن أبي داودَ عن مُحارِبٍ: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «ما أحلَّ الله شيئا أبغض إليه من الطلاق»[1]، وفي روايةٍ أخرى عن ابنِ عُمر عن رسولِ الله ﷺ: «أبغَضُ الحلالِ إلى الله الطلاق»[2].

(١) أخرجه أبو داود (٢١٧٧)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٥٢٧)، وأخرجه الحاكم في «المستدرك» (٢٧٩٤)، عن محارب بن دثار عن عبد الله بن عمر مرفوعاً.

(٢) أخرجه أبو داود (٢١٧٨)، وابن ماجه (٢٠١٨)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٥٢٧).

مَودّةُ مفارقةِ زيدٍ إيّاها. وقيل: علمُه بأن زيداً سيُطلِّقها وسيَنكِحُها؛ لأنَّ الله قد أعلمَه بذلك. وعن عائشةَ رضي الله عنها: **لو كَتَمَ رسولُ الله ﷺ شيئاً** ممّا أُوحيَ إليه لكتم هذه الآية. فإن قلتَ: فماذا أرادَ اللهُ منه أن يقولَه حين قالَ له زيدٌ: أريدُ مفارقتَها، **وكان من الهُجْنةِ** أنْ يقولَ له: افعلْ، فإني أريدُ نكاحَها؟ قلتُ: **كأنَّ الذي أرادَ منه عزّ وجلَّ أن يَصْمُتَ** عند ذلك، أو يقولَ له: أنتَ أعلمُ بشأنك، حتى لا يخالفَ سرُّه في ذلك علانيَته؛ لأنَّ اللهَ يريدُ من الأنبياءِ تساوِيَ الظاهرِ والباطن، والتصلُّبَ في الأُمور، **والتجاوبَ في الأحوالِ**، والاستمرارَ على طريقةٍ **مُستتِبَّة**، ....

قولُه: (**لو كتمَ رسول الله ﷺ شيئاً**)، الحديثُ من روايةِ البخاريِّ والترمذيِّ والنسائي عن أنس قال: جاء زيدُ بن حارثة يشكو، فجعلَ رسولُ الله ﷺ يقول: «اتّقِ الله وأمسِكْ عليك زوجك»، لو كان رسول الله ﷺ كاتماً شيئاً لكتمَ هذه الآية[1].

قولُه: (**وكان من الهُجْنة**)، **الأساس**: هذا ما يُستهجَنُ وفيه هُجْنة. **الجوهري**: تهجينُ الأمر تقبيحه.

قولُه: (**كأنّ الذي أرادَ منه عز وجل أن يصمُت**)، فيه اعتزالٌ وسوءُ أدبٍ، بل كان الذي أولى له ﷺ أن يسكُتَ، وإنْ كان السكوتُ والنُّطق بإرادتِه ومشيئته.

قولُه: (**والتجاوب في الأحوال**)، **الأساس**: كلامُ فلانٍ متناسبٌ متجاوب، ولا يتجاوب أول كلامِك وآخرُه[2].

قولُه: (**مُستَتِبّة**)، **الأساس**: واستتَبَّ الطريق: ذلَّ وانقاد، كما يُقال: طَرِيقٌ مُعبَّد. واستَتَبَّ له الأمر، ويجوز أن يقال للاستقامةِ والتمام: الاستتباب، أي: طلبِ التّباب، من: تَبَّ الرجل: إذا شاخ لأن التبابَ يتبَعُ التمام.

الراغب: التبابُ والتبُّ الاستمرارُ في الخسران.

---

(١) أخرجه البخاري (٧٤٢٠) عن أنس، والترمذي (٣٢٠٧)، والنسائي (١١٣٤٤)، عن عائشة رضي الله عنها.

(٢) في الأصول الخطية: «آخره» دون واو، والتصويب من «أساس البلاغة».

كما جاءَ في حديثِ إرادةِ رسولِ الله ﷺ قَتْلَ عبدِ الله بنِ أَبي سَرْح واعتراضِ عثمانَ رضي الله عنه بشفاعَته له: أنَّ عمرَ قال له: لقد كان عَيْني إلى عَيْنك، هل تشيرُ إليَّ فأقتُلَه، فقال: «إنَّ الأنبياءَ **لا تُومِضُ**، ظاهرُهم وباطنُهم واحد». فإن قلتَ: كيف عاتبَه اللهُ في سَتْرِ ما استَهجَنَ التصريحَ به، ولا يَستهجِنُ النبيُّ ﷺ التصريحَ بشيء إلّا والشيءُ في نفْسِه مُستهجَن، ....

يقال: تَبّاً له وتَبَّ له وتَبَبْتهُ إذا قلت له ذلك ولتضمن الاستمرار قيل: استَتَبَّ لفلان كذا أي استمر[1].

قولُه: (**كما جاءَ في حديثِ إرادةِ رسـول الله ﷺ**)، وحديثُه على ما رواه أبو داود والنسائي عن سعد بن أبي وقاص قال: لما كان يومُ فتح مكة أمَّن رسول الله الناسَ إلا أربعةَ نفرٍ وامرأتين ـ فسَمّاهم ـ وابنُ أبي سَرْح، فذكر الحديث. وأما ابنُ أبي سَرْحٍ فإنه اختبأ عند عُثمان رضي الله تعالى عنه فلما دعا رسول ﷺ الناسَ إلى البيعةِ جاءَ به حتى وقفه على النبيِّ ﷺ فقال: يا نبي الله، بايعِ عبد الله، فرفع رأسَه فنظر إليه ثلاثاً كل ذلك يأبى فبايعه بعد ثلاث ثم أقبل على الصحابةِ فقال: «أما كان منكم رجل رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كفَفْتُ يدي عن بَيعتِه فيَقتله فقالوا: مَا ندْري يا رسولَ الله ما في نفسِك ألا ما أومأْتَ إلينا بعينك؟ قال: «لا ينبغي لنبيّ أن يكونَ له خائنة الأعين»[2].

قولُه: (**لا تُومضُ**)، **الأساس**: ومنَ المجازِ: أومَضَتْ بعَيْنها سارَقتِ النظر. قال:

قُل للهُـمامِ وخَيْرُ القَـولِ أصدَقُه ... والدهرُ يومِضُ بعدالحالِ بالحال[3]

هو من قولك: وَمضَ البرقُ وَميضاً ووَمْضاً، وبَرقٌ وامِضٌ، وأوْمضَ إيماضاً: إذا لَمع خَفِيّاً.

---

(١) «مفردات القرآن» ص١٦٢.

(٢) أخرجه النسائي (٤٠٦٧)، وأبو داود (٢٦٨٣)، والحاكم في «المستدرك» (٢٣٢٩)، والبيهقي في «السنن الكبرى» (٧: ٦٣).

(٣) البيت للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص١٦٥.

وقالَةُ الناس لا تتعلَّق إلَّا بما يُستقبَحُ في العُقول والعادات؟ وما له لم يُعاتِبْه في نفْسِ الأمر؟ ولم يأمُرْه بقَمْعِ الشهوة وكفِّ النفْسِ عن أنْ تُنازِعَ إلى زينبَ وتَتَبُّعِها؟ **ولمْ يعصِمْ نبيَّه** ﷺ عن تعلُّقِ الهُجْنة به وما يُعرِّضُه للقالَة؟ قلتُ: كم من شيءٍ **يَتحفَّظُ منه** الإنسانُ ويستحيي مِنَ اطِّلاعِ الناس عليه، وهو في نفْسِه مُباحٌ مُتَّسِع، وحلالٌ مُطلَق، لا مَقالَ فيه ولا عَيْبَ عند الله، **وربَّما كان الدخولُ في ذلك المباحِ سُلَّماً إلى حصولِ واجباتٍ يَعظُمُ أثرُها في الدِّين** ....

قولُه: (**وقالةُ الناس**)، **النهاية**: وفي الحديثِ: «وفَشَتِ القالةُ بين الناس» أي: كثرةُ القولِ وإيقاعُ الخصومة بين الناس بما يُحكى للبعضِ عن البعض.

قولُه: (**ولم يَعْصِمْ نَبيَّه**)، أي: وما لَهُ لم يعصِم نَبيّه عن تعلق الهُجْنَة به؟ هو عطفٌ على قوله:«ولم يأمره».

قولُه: (**يتحفظ منه**)، **الأساس**: عليكَ بالتحفّظِ من الناسِ وهو التوقِّي.

قولُه: (**وربما كان الدخول في ذلك المباح سُلّماً إلى حُصولِ واجباتٍ يَعظُم أثرُها في الدين**)، قال بعضُ المحقِّقين: لعلّ السرَّ في طَلاقِ الزوجِ مَرغوبتَه امتحانُ إيمانِه، ومن رسول الله ﷺ الابتلاءُ بَبليّةِ البشريةِ ومَنْعِه من خائنةِ الأعيُنِ وإظهارِ ما يخالفُ الإضمارَ وكان ذلك منه في غاية التشديد، ولو كُلِّفَ بذلك آحادُ الناس لما فَتحوا أعيُنَهم في الشوارع. قال شيخُنا شيخُ الإسلام أبو حَفْصٍ السُّهْروردي قدّسَ الله سِرَّه ـ في قولِه ﷺ: «إنه ليُغانُ على قلبي»[1] ـ: «إن روحَ النبيِّ ﷺ لم يَزَلْ في الترقِّي إلى مقامِ القربِ مستتبعةً للقلبِ في رُقيِّها إلى مركزِها، وهكذا كان القلب يستتبعُ نَفْسَه الزكيَّة، ولا خفاءَ أنّ حركَةَ الروحِ والقلبِ أسرَعُ وأتمُّ من نهضةِ النفسِ وحركتِها، وكانت خُطى النفسِ تقصُر عن مدى الروحِ والقلبِ في العروجِ والولوجِ من حريم القلب ولحوقِها بهما فاقتضت العواطفُ الربانية على الضعفاءِ من الأمةِ إبطاءَ حركةِ القلب بإلقاءِ الغَيْنِ عليه؛ لئلا يُسرعَ ويَسرحَ في معارجِ الروح ومدارِجها فتنقطع علاقة النفس عنه لقوة الانجذاب فيبقى العبادُ مُهمَلين

---

(١) سبق تخريج الحديث، وكذا توثيق النقل عن السهروردي.

....

محرومين من الاستنارةِ بأنوارِ النبوة والاستضاءةِ بمشكاةِ مصباحِ الشريعة، فظهرَ أن الغَيْن كان كمالًا أو تتمَّة كمالٍ لا نقصًا في حاله.

قلت ـ والله أعلم ـ: إنه سَبقَ أن هذه السورة إلى مختتمها في بيان فضله ﷺ فسلك في هذه الآيات مسلك أن حاله ﷺ مباينٌ لأحوالِ غيره وأنه مَظْهرُ رحمةِ الله تعالى على خلقِه، ولا يصدرُ عنه إلا ما يكونُ منطوياً على مصالح جَمَّة، وإن خفي عليه وعلى الناس أمرُه، فنبَّه عليه بقوله أولاً: ﴿ٱلنَّبِيُّ أَوْلَىٰ بِٱلْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنفُسِهِمْ﴾، ثم خَصَّ أزواجَه بالتخييرِ، وأنّ شأنه ليسَ كشأنِ سائر الأزواج، ثم فرّع عليهما قولَه: ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلَا مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمْرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلْخِيَرَةُ﴾ تقريراً وتوكيداً، ثم جاءَ بتصويرِ حالةٍ من حالاته التي لا يرضى بها بعض الناس بحَسْبِ العُرفِ والعادةِ وجَعله سُلّماً إلى حصول ما يعظم أثره في الدين وهو قوله: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾، يعني: كان الواجب عليك إظهار ما أخطَرْنا في بالِك وأن لا تخشى قالةَ الناسِ كما عليه العُرْفُ والعادة لأن أمرك خلاف أمرِهم وبشريتُك مغمورةٌ في درجاتِ روحانيتك، ومن تقديرنا أن لا يجري عليك إلا ما فيه رحمةٌ للعباد وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ و﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾؛ ألا ترى كيف عَلّل ذلك برَفْع الحَرَج عن المؤمنين وعن نفسه الطاهرة بقوله: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ ﴿مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ﴾، وختمَ ذلك بقوله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، هذا كلُّه معنى قولِ المصنِّف: «كان الدخولُ في ذلك سُلّماً إلى واجباتٍ يعظُمُ أثرُها في الدين».

ويقرُبُ منه ما روى مُحيي السنة أنّ زينَ العابدين عليّ بنَ الحُسين بن علي رضي الله تعالى عنه سأل عليَّ بن زيد بن جُدعان: ما يقولُ الحسَنُ في قوله عز وجل: ﴿وَتُخْفِى فِى نَفْسِكَ مَا ٱللَّهُ مُبْدِيهِ وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾؟ قال: يقول: لما قال زيدٌ: يا نبيَّ الله، إني أريدُ أن أطلِّقَ زينبَ، أعجبَه ذلك وقال: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ﴾، فقال زين العابدين: ليس كذلك، كان الله قد أعلمَه أنها ستكونُ من أزواجِه، وأنّ زيداً سيُطَلِّقَها، فلما قال له: ﴿أَمْسِكْ عَلَيْكَ زَوْجَكَ﴾، عاتبه الله وقال: لم قُلْت: أمسِكْ عليكَ زوْجَك، وقد أعلمتُك أنها

ويَجِلُّ ثوابُها، ولو لمْ يتحفَّظْ منه لأطلَقَ كثيرٌ من الناس فيه ألسنتَهم إلّا مَن أُوتي فضلاً وعِلْماً ودِيناً ونَظَراً في حقائق الأُمور ولُبُوبِها دون قُشورِها، ألَا ترى أنهم كانوا إذا طَعموا في بُيوتِ رسولِ الله ﷺ بَقُوا مُرتكِزينَ في مَجالسهم **لا يَرِيمون** مُستأنِسين بالحديث، وكان رسولُ الله ﷺ يُؤذيه قعودُهم، ويُضيِّقُ صدرَه حديثُهم، والحَياءُ يصدُّه أنْ يأمرَهم بالانتشار، حتى نزلتْ ﴿إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ [الأحزاب: ٥٣]، ولو أبْرَزَ رسولُ الله ﷺ مكنونَ ضَميرِه وأَمَرَهم أن يَنتشِروا؛ لشقَّ عليهم، ولَكانَ بعضَ القالَة؟ فهذا مِن ذاك القَبيل؛ لأنَّ طُموحَ قلْبِ الإنسانِ إلى بعض مُشتهياتِه ـ من امرأةٍ أو غيرِها ـ غيرُ موصوفٍ بالقُبح في العَقْلِ ولا في الشَّرع؛ لأنه ليس بفعلِ الإنسان ولا وُجودُه باختيارِه، وتناوُلُ المُباحِ بالطريق الشرعيِّ ليس بقبيحٍ أيضاً، وهو خِطْبة زينبَ ونكاحُها مِن غيرِ استنزالِ زيدٍ عنها، **ولا طلبٍ إليه** وهو أقربُ منه من زِرِّ قَميصِه أن يُواسِيَه بمُفارقتِها، مع

ستكونُ من أزواجِك؟ وهذا هو الأولى والأليَقُ بحالِ الأنبياءِ فهو مُطابقٌ للتلاوةِ، لأنّ الله تعالى أعلمَ أنه تعالى يُبدي ما أخفاهُ، ولم يُظهر غيرَ تزويجِها فقال: ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾، فلو كان الذي أضمَره محبَّتها وإرادةَ طلاقِها؛ لكان يُظهِرُ ذلك، ثم قال في آخرِ كلامه: هذا قول حَسَنٌ مرضي(١).

قولُه: (**مرتكزين**)، أي: ثابتين، من: ركزْتُ الرُّمحَ، وكذا غرَزْتُه في الأرض.

قولُه: (**لا يَريمون**): لا يَبْرحون، **الجوهري**: رامَه يَريمه رَيْماً، أي: بَرِحَه.

قولُه: (**ولا طَلَبَ إليه**)، **النهاية**: ومنه حديثُ نُقادةَ(٢) الأسدي قلت: يا رسول الله اطلُبْ إليّ طَلِبةً فإني أحبُّ أن أُطْلِبَكَها. الطَّلِبةُ: الحاجةُ، والاطّلابُ: إنجازُها وقضاؤها.

يُقال: طلبَ إلي فأطْلَبتُه، أي: أسعَفْتُه بما طلب. والضميرُ في «مِنْه» لزيد، و«منْ» صلة،

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٥٥).

(٢) في (ح): «قتادة»، وهو على الجادّةِ في «النهاية» لابن الأثير.

قوّةِ العِلْم بأنّ نَفْسَ زيدٍ لم تكن من التعلُّقِ بها في شيء، بل كانت تَجْفُو عنها، ونَفْسُ رسولِ الله ﷺ متعلِّقةٌ بها، ولم يكن مُستنكَراً عندهم أن يَنزِلَ الرجلُ عن امرأتِه لصديقه، ولا مُستهجَناً إذا نَزَلَ عنها أن يَنكِحَها الآخرُ؛ فإنَّ المهاجرين حين دَخَلُوا المدينةَ آسَتْهم الأنصارُ بكلِّ شيء، حتى إنَّ الرجلَ منهم إذا كانت له امرأتانِ نَزَلَ عن إحداهما وأنْكَحَها المهاجِر، وإذا كان الأمرُ مُباحاً مِن جميع جهاتِه، ولم يكنْ فيه وجهٌ مِن وجوهِ القُبح ولا مفسدةٌ ولا مضرّةٌ بزيدٍ ولا بأحد، بل كان مُستجِرّاً مصالح ـ ناهيكَ بواحدةٍ منها: أن بنتَ عمّةِ رسولِ الله ﷺ أَمِنَتِ الأَيْمةَ والضَّيعةَ، ونالتِ الشَّرفَ، وعادت أُمّاً من أمّهاتِ المسلمين ـ، إلى ما ذكر اللهُ عزَّ وجلّ من المَصْلحةِ العامّة في قوله: ﴿لِكَىْ لَا يَكُونَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ حَرَجٌ فِىٓ أَزْوَٰجِ أَدْعِيَآئِهِمْ إِذَا قَضَوْا۟ مِنْهُنَّ وَطَرًا﴾، فبالحَرَى أن يُعاتِبَ اللهُ رسولَه حين كَتَمَه وبالَغَ في كَتْمه. بقوله: ﴿أَمْسِكْ

و«مِن» الثانية هي التي تستعمل مع «أفعل»، و«أن يُواسيه» مفعولُ «طلب». «وهو أقربُ منه من زِرِّ قميصه» جملةٌ معترضة، والجملةُ كنايةٌ عن رضاه على المبالغة.

قولُه: (آسَتْهُم الأنصار)، من المواساة، وروي: «اسْتَهَمَ» أي: اقترع.

قولُه: (أن بنتَ عَمّةِ رسول الله ﷺ)، زينبُ بنت جحش، أمها أميمة بنت عبد المطلب بن هاشم، لم تكن امرأةٌ خيراً من زينب في الدين، وأتقى لله، وأصدقَ حديثاً، وأوصلَ للرحم، وأعظمَ صدقةً، وأشدَّ تبذُّلاً لنفسها في العملِ الذي يُتصَدَّقُ به ويتقرب إلى الله تعالى[(١)].

قولُه: (أمِنَت الأَيْمةَ)، أي: أمِنَتْ من أن تَصير أَيِّمةً.

قولُه: (إلى ما ذكر الله)، متعلِّق بقولِه «مُسْتَجِرّاً»، وقولُه: «ناهيك» إلى قوله: «أمهات المؤمنين» معترضةٌ، و«منها» صفةٌ لـ«واحدة» و«أن بنتَ عمةِ رسول الله» بدَلٌ من «واحدة».

قولُه: (فبالحَرى أن يُعاتِبَ اللهُ رسولَه حين كتمه)، جواب «إذا»، وهو تلخيصُ الجوابِ

---

(١) انظر: «جامع الأصول» (١٢: ٩٩)، والحديثُ المذكور أخرجه مسلم (٢٤٤٢).

عَلَيْكَ زَوْجَكَ وَٱتَّقِ ٱللَّهَ ﴾، وأنْ لا يَرضى له إلّا اتِّحادَ الضميرِ والظاهرِ، والثباتَ في مَواطنِ الحقِّ؛ حتى يقتديَ به المؤمنون؛ فلا يَستحيُوا من **المُكافَحةِ** بالحقِّ وإنْ كان مُرّاً. فإنْ قلتَ: الواوُ في **﴿وَتُخۡفِى فِى نَفۡسِكَ ﴾**، **﴿وَتَخۡشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ ﴾** ما هي؟ قلتُ: **واوُ الحال**، أي: تقولُ لزيدٍ: أمسِكْ عليك زوجَك مُخفياً في نفْسِك إرادةَ أن لا يُمسِكَها، وتُخفي خاشِياً قالَةَ الناس وتَخشى الناسَ، حقيقاً في ذلك بأنْ تخشى اللهَ؛ أو واوُ العَطْف، كأنّه

عن قولِه: «كيف عاتَبه اللهُ في سَتْرِ ما استُهْجِنَ التصريحُ به؟»، وقولُه: «كَمْ من شيءٍ يَتَحفَّظُ منه الإنسانُ» إلى آخره، توطئةٌ للجواب على وجه كلِّي، وقولُه: «وتناوُلُ المباحِ بالطريقِ الشرعيِّ ليس بقبيحٍ» إلحاقٌ لهذه الصورة المخصوصة بذلك، بدليل قوله: «وهو خِطبةُ زينب»، وقولُه: «لأنّ طموحَ قلبِ الإنسانِ» إلى قوله: «غيرُ موصوفٍ بالقبحِ لا بالعقلِ ولا في الشرعِ»، وقولُه: «لذا كان مباحاً» إثباتٌ للحكمِ المستلزمِ للمقصودِ في الجواب، وهو قوله: «فبالحرى أن يعاتبَ اللهُ رسولَه حين كتمه». هذا تقريرٌ متين، لكنّ قولَه: «فلا يستحيوا من المكافحةِ بالحق وإن كان مُرّاً» غيرُ موافقٍ لما قال قَبْلُ: «كان الذي أرادَ منه عز وجل أن يصمُتَ».

قولُه: (**وأن لا يرضى له إلا اتّحادَ الضمير**)، أي: وبالحرى أن لا يرضى لرسوله ﷺ إلا مطابقةَ ما في ضميره لما في ظاهره، وذلك بأن يخاطب زَيْداً مكافحاً بأنّ زوجتَك ستكون امرأتي وأريد أن لا تُمسكها.

قولُه: (**من المكافحة**)، **الأساس**: كافَحه: لاقاهُ مواجهةً عن مفاجأةٍ. ومن المجازِ: كفَحْتُ الدابة وأكفَحْتُها: تلقَّيْتُ فاها بلِجام.

قولُه: (**واو الحال**)، الجملةُ الواو فيها للحال على سبيل التداخل، فقولُه: **﴿وَتُخۡفِى﴾** حال من المستتر في **﴿تَقُولُ﴾**، وإليه الإشارةُ بقوله: «لزيدٍ مُخْفياً»، وقوله: **﴿تَخۡشَى ٱلنَّاسَ﴾** من فاعل «تُخفي»، وهو المرادُ بقولِـه: و«تُخْفي خاشياً قالةَ الناسِ»، وقولـه: **﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخۡشَىٰهُ﴾** من فاعل «تخشى الناس»، وإليه أومأ بقوله: «وتخشى الناس حقيقاً في ذلك بأن تخشى الله».

قيل: وإذْ تجمعُ بين قولِك: ﴿أَمْسِكْ﴾، وإخفاءِ خِلافه، وخشيةِ الناس، ﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾؛ **حتى لا تفعلَ مثْلَ ذلك. إذا بَلَغَ البالغُ حاجتَه** من شيءٍ له فيه همّة قيل: قضى منه وَطَرَه. والمعنى: فلمّا لم يَبْقَ لزيدٍ فيها حاجة، وتَقاصَرتْ عنها همّتُه، وطابتْ عنها نفْسُه، وطلَّقَها، وانقضتْ عِدَّتُها ﴿زَوَّجْنَٰكَهَا﴾. وقراءةُ أهل البيت: (زوّجْتُـكَها). وقيل لجعفرِ بن محمّد رضي الله عنهما: أليس تقرأُ على غير ذلك؟ فقال: لا والذي لا إلهَ إلّا هو، ما قرأتُها على أبي إلّا كذلك، ولا قرأها الحسنُ بنُ عليٍّ على أبيه إلّا كذلك، ولا قرأها عليُّ بن أبي طالب على النبيِّ ﷺ إلّا كذلك. ﴿وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ مَفْعُولًا﴾ جملةٌ اعتراضيّة، يعني: وكان أمرُ الله الذي يريدُ أن يكوِّنَه مفعولاً مكوَّناً لا محالة، وهو مَثَلٌ لما أرادَ كَوْنَه مِن تزويجِ رسولِ الله ﷺ زينبَ، ومِن نَفْيِ الـحَرَجِ عن المؤمنينَ في إجراء أزواجِ المُتبنَّيْنَ مُجرى أزواجِ البَنينَ في تحريمِهنَّ عليهم بعد انقطاعِ علائقِ الزواج بينهم وبينهنَّ، **ويجوزُ أن يُرادَ بأمر الله: المكوَّن؛ لأنه مفعولٌ بـ«كُنْ»**، وهو أمْر.

قولُه: (﴿وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ **حتى لا تفعلَ مثل ذلك**)، هذا تقرير معنى كون الجملة مستأنفةً وتذييلٌ للكلام السابق.

قولُه: (**إذا بلغ البالغ حاجته**)، قال الزجاج: قال الخليل: الوَطَرُ: كل حاجةٍ لك فيها هِمّة. فإذا بلغها البالغ قال: قد قضى وَطَره[1].

الراغب: الوَطر: النَّهْمة والحاجَةُ المهمة[2].

قولُه: (**ويجوز أن يراد بأمر الله المُكوَّن**)، **لأنه مفعول بـ«كُنْ»**)، هذا كما قيل لعيسى عليه الصلاة والسلام: «كلمة الله» من إطلاق السَّببِ على المَسبَّبِ، فالأمرُ بمعنى المأمور، وأصلُه الأمرُ الذي هو واحد الأوامر، لقوله:«لأنه مفعول بـ (كن)»، وعلى الوجه الأول: واحدُ الأمور، لقوله: «وكان أمر الله الذي يريد أن يكونه مفعولاً مكوناً»، فمعنى ﴿أَمْرُ ٱللَّهِ﴾: مخلوقُه ومراده.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٧٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨٧٤.

[﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ فِيمَا فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ ۖ سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۚ وَكَانَ أَمْرُ ٱللَّهِ قَدَرًا مَّقْدُورًا * ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ رِسَٰلَٰتِ ٱللَّهِ وَيَخْشَوْنَهُۥ وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ ۗ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا ﴾ ٣٨-٣٩]

﴿فَرَضَ ٱللَّهُ لَهُۥ﴾: قَسَم له وأَوْجَب، مِن قولهم: فُرِض لفلانٍ في الدِّيوان كذا، ومنه: فُروض العَسْكر؛ لـرَزَقاتِهم. ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ اسمٌ موضوع موضعَ المَصْدر ـ كقولهم: **ترباً وجَنْدلاً** ـ مؤكِّد لقوله تعالى: ﴿ مَّا كَانَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ مِنْ حَرَجٍ ﴾، كأنّه قيل: سَنَّ اللهُ ذلك سُنّةً في الأنبياءِ الماضِين؛ وهو أنْ لا يُحرِّجَ عليهم في الإقدامِ على ما أباحَ لهم ووسَّعَ عليهم في باب النِّكاحِ وغيرِه، وقد كانت تحتَهم المهائر والسَّراريُّ، وكانت لداودَ عليه السلام مئةُ امرأةٍ وثلاثُ مئة سُرِّيّة، ولسُليهانَ عليه السلام ثلاثُ مئةٍ وسبعمئة. ﴿فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟﴾: في الأنبياء الذين مَضَوْا. ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ ﴾ يحتمل وجوهَ الإعراب: الجرَّ، على الوصف للأنبياء، والرفعَ والنَّصبَ، على المدح على: هُمُ الذين يبلِّغون، أو على: أَعْني الذين يبلِّغون. وقُرِئ: (رسالةَ الله). ﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾: **قضاءً مقضيّاً**، وحُكماً مَبْتوتاً، ووصفُ الأنبياءِ بأنهم لا يخشَوْن إلّا اللهَ تعريضٌ بعد التَّصريحِ في قوله تعالى: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ [الأحزاب: ٣٧]. ﴿حَسِيبًا﴾: كافياً للمَخاوف، أو: مُحاسِباً على الصَّغيرةِ والكبيرة، فيجبُ أن يكونَ

قولُه: (**لرَزَقاتِهم**) جمع الرَّزْقةِ، بالفتح، وهو المرة الواحدة، وهي أطماع الجُنْد، أي: إقطاعهم. **الأساس**: أجْرى عليه رِزْقاً، وكَم رِزْقُك في الشهر، أي: جِرايتُك، وأخذ الجند رَزَقاتَهم وأرزاقَهم.

قولُه: (**تُرْباً وجَنْدلاً**)، أي: رُغماً وهواناً وخيبة.

قولُه: (﴿قَدَرًا مَّقْدُورًا﴾: **قضاءً مَقْضِيّاً**)، وهو في التلاوةِ مُقدَّمٌ على ﴿ ٱلَّذِينَ يُبَلِّغُونَ ﴾ وقد أخّره.

حقَّ الخشية مِن مِثْله.

[﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا ﴾ ٤٠]

﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ ﴾ أي: لم يكن أبا رجلٍ منكم على الحقيقة، حتى يَثبُتَ بَيْنَه وبينه ما يَثبُتُ بين الأب وولده مِن حُرمة الصِّهْر والنِّكاح، ﴿وَلَٰكِن﴾ **كان** ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ **وكلُّ رسولٍ أبو أُمّته** فيما يرجعُ إلى وجوبِ التوقيرِ والتَّعظيمِ له عليهم، ووجوبِ الشَّفَقة والنصيحةِ لهم عليه، لا في سائرِ الأحكام الثابتة بين الآباءِ والأبناء، وزيدٌ واحدٌ مِن رِجالكم الذين ليسُوا بأولادِه حقيقةً، فكان حُكْمُه حُكْمَكم، والادّعاءُ والتبنِّي من بابِ الاختصاصِ والتقريبِ لا غيرُ، ﴿وَ﴾ كان ﴿ خاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ﴾ يعني: أنه لو كانَ له ولدٌ بالغ مَبْلَغَ الرِّجال؛ لكانَ نبيّاً ولم يكن هو خاتمَ الأنبياء، كما يُروى: أنه قال في إبراهيمَ حين توفِّي: «لو عاشَ لكان نبيّاً». فإن قلتَ: أمَا كان أباً للطاهرِ والطيِّب والقاسمِ وإبراهيمَ؟ قلتُ: قد أُخرِجوا من حُكمِ النفي بقوله: ﴿مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ مِن وجهَيْن؛ أحدُهما: ....

قولُه: (**حَقَّ الخَشْيةِ مِنْ مثله**)، أي: منه، يعني: مَنْ هو في صِفتِه من كونه كافياً للمخاوف أو محاسباً على الصغيرةِ والكبيرة، وليس كمِثله شيء، فهو كناية.

قولُه: (﴿وَلَٰكِن﴾ **كانَ** ﴿رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ ﷺ **وكُلُّ رسولٍ أبو أمته**)، وذلك أن «لكن» يقع بين المُتغايرَيْن، فلما نفى عنه ﷺ معنى الأبوة الحقيقية أثبت له الأبوة المجازية، وهو كونه رسولاً، فيقتضي أن يوقروه تعظيم الآباء، وهو يشفق عليكم شفقة الأبناء. روى صاحب «الروضة»: قال بعضُ أصحابنا: لا يجوز أن يقال: هو أبو المؤمنين بهذه الآية. قال: ونَصَّ الشافعيُّ على أنه يجوز «أبو المؤمنين»، أي: في الحرمةِ[1]، المعنى ليس أحدٌ من رجالكم ولدَ صُلْبِه.

---

(١) «روضة الطالبين» (٧: ١٢).

أنّ هؤلاءِ لم يبلُغوا مبلغَ الرجال. والثاني: أنه قد أَضافَ الرجالَ إليهم، وهؤلاءِ رجالُه لا رِجالهم. فإن قلتَ: أمَا كان أباً للحسنِ والحسين؟ قلت: بلى، ولكنَّهما لم يكونا رجلَيْن حينئذٍ، وهما أيضاً مِن رجاله لا مِن رجالِهم، **وشيءٌ آخرُ**: وهو أنه إنما قَصَدَ ولدَه خاصّة، لا وَلَدَ ولده؛ لقولِه تعالى: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾، **ألا ترى أنّ الحسنَ والحسين قد عاشا** إلى أن نَيَّفَ أحدُهما على الأربعين والآخرُ على الخمسين؟

قولُه: (**أنّ هؤلاء لم يبلغوا مبلغَ الرجال**)، روَيْنا عن البخاريِّ وابن ماجَه عن إسماعيل بن خالد قال: قلت لعبد الله بن أبي أوفى: أرأيْتَ إبراهيمَ بن رسول الله ﷺ؟ قال: نعَم، مات صغيراً، ولو قُضـيَ أن يكون بعد محمد ﷺ نبيٌّ لكان ابنَه، ولكن لا نبيَّ بعده[1].

قولُه: (**وشيء آخر**) عَطْفٌ على قولِه: «بلى، ولكنّهما لم يكونا رجلَيْن»، وتقرير السؤال والجواب حينئذ أن يقال: أما كان النبيّ ﷺ أبا الحسن والحسين؟ قال: نعم أي: لم يكن أباهما، لأنه تعالى إنّما قصد بقوله: ﴿أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ ولده خاصةً، لا ولد ولدِه لقولِه بعد ذلك: ﴿وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ﴾ لأنه يوجبُ أن لا يكون له ولدٌ بلغَ مبلغَ الرجالِ فيصيرَ نَبيًّا لما يؤدِّي ذلك إلى أنه لم يكن خاتمَ النبيين، ألا ترى كيف بلغ الحسن والحسين مبلغ الرجال وأوانَ أن ينزل عليهما الوحي، وهو بلوغُ أحدِهما فوقَ الأربعين، والآخر الخمسين، ولم ينزل عليهما النبوة، وفي هذا الوجه تكلُّف.

قولُه: (**ألا ترى الحسن والحسين قد عاشا**)، ذكر في «جامع الأصول»: أنه ولد الحسن بن علي سنة ثلاث من الهجرة ومات سنة خمسين، وقيل: تسع وأربعين، وقيل: ثمان وأربعين، وقيل: سبعاً، وكان للحسن يوم قتل ثمان وخمسون[2]. وفي «الاستيعاب»: قيل: كانت سن الحسن يوم مات سِتًّا[3] وأربعين سنة، وسن الحسين يوم قتل ابن سبع وخمسين، وقيل: ثمان وخمسين. وفي «تاريخ الكامل»: كانت الأحـزابُ في السنة الخامسة من الهجـرة،

---

(١) أخرجه البخاري (٦١٩٤)، وابن ماجه (١٥١٠).

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٢٩٣).

(٣) من قوله: «وكان للحسن يوم قتل ثمان» إلى هنا، سقط من (ح).

قُرِئ: ﴿وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ﴾ بالنصب؛ عَطْفاً على ﴿أَبَآ أَحَدٍ﴾، وبالرفع؛ على: ولكنْ هو رسولُ الله، و(لكنَّ) بالتشديد على حذفِ الخبر، تقديرُه: ولكنّ رسولَ الله مَن عَرفتُموه، أي: لم يعشْ له ولدٌ ذكَر. ﴿وَخَاتَمَ﴾ بفتح التاء: بمعنى الطابَع، ....

وفيها تزوج رسول الله ﷺ زينب بنت جحش، وهي ابنةُ عَمّته، فيكون عمرُ الحسنِ يومئذ سنتَيْن[١].

قولُه: (و«لكنّ» بالتشديدِ) وهي شاذّة، قال ابن جِنّي: روي عن أبي عمرو: ولكنّ رسولَ الله محمد[٢]، وعليه قولُ الفرزدق:

فلو كنتَ ضَبّياً عرفْتَ قَرابتي ولكنّ زَنْجِيًّا غليظَ المشـافر

أي: ولكن زنْجيًّا لا تعرِفُ قَرابتي، فحَذف الخبرَ لدلالةِ ما قبله عليه، وهو قوله: عرفتَ، كما أن قوله: ﴿مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ﴾ يدل على أنه مخالف لهذا الضرب من الناس[٣]. يريد: ما كان محمدٌ أبا أحدٍ من رجالكم، مفهومُه: أنه ليس ممن عرفتموه، كأنه قيل: محمد ممن عرفتموه من الرجال الذين يعيش لهم أولاد ذكور، ولكنّ رسولَ الله ممّن عرفتموهُ أنه لم يعِشْ له ولَدٌ ذكَر.

قولُه: (﴿وَخَاتَمَ﴾ بفَتْح التاء) عاصم، والباقون: بكَسْـرِها[٤]. قال الزجاج: فمَنْ قرأها: «وخاتِم» فمعناه: خَتم النبيين، ومن قرأه: «خاتَم» بفتح التاء فمعناه: آخِر النبيين لا نبي بعده[٥].

---

(١) «الكامل في التاريخ» (٢: ٦٤).

(٢) كذا في الأصول الخطية، والظاهر أنه حصل للمؤلف رحمه الله تعالى انتقال بصر من سطر إلى آخر، فعبارة ابن جني في «المحتسب»: «ومن ذلك ما رواه عبد الوهاب عن أبي عمرو: «ولكنّ رسولَ الله»، قال أبو الفتح ـ يعني: ابن جني ـ: «رسول الله» منصوب على اسم «لكنّ»، والخبر محذوف، أي: ولكن رسول الله محمد، وعليه قول الفرزدق...».

(٣) «المحتسب» (٢: ١٨١).

(٤) انظر: «حجة القراءات» (٥٧٨)، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ١٩٦).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٠).

وبكسرِها: بمعنى الطابِع وفاعلِ الـخَتْم، وتقوِّيه قراءةُ ابن مسعود: (ولكنْ نَبِيًّا خَتَمَ النبيِّين). فإن قلتَ: كيف كان آخرَ الأنبياء وعيسى ينزِلُ في آخرِ الزمان؟ قلت: معنى كونِه آخرَ الأنبياء: أنه لا يُنبَّأ أحدٌ بعده، وعيسى ممَّن نُبِّئ قَبْله، وحين يَنزِلُ ينزل عامِلاً على شريعة محمّد، مصلِّياً إلى قِبلته، كأنه بعضُ أُمَّته.

[﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ ذِكْرًا كَثِيرًا * وَسَبِّحُوهُ بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ ٤١-٤٢]

﴿ٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ﴾: أثنُوا عليه بضُروبِ الثَّناء مِنَ التَّقديسِ والتحميد والتهليلِ والتَّكبير وما هو أهلُه، وأَكثِروا ذلك ﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾ أي: في كافَّةِ الأوقات، قال رسولُ الله ﷺ: «ذكرُ اللّـهِ على فم كلِّ مسلم»، وروي: «في قلبِ كلِّ مُسلم». وعن قَتادةَ: قولوا: سبحانَ الله والحمدُ لله ولا إله إلاّ الله واللهُ أكبر ولا حولَ ولا قوّة إلاّ باللّـهِ. وعن مجاهدٍ: هذه كلماتٌ يقولها الطاهرُ والجُنُب. والفِعْلان ـ أعني: اذكُروا وسبِّحوا ـ موجَّهان إلى البُكْرة والأَصيل، كقولك: صُمْ وصلِّ يومَ الجمعة. والتسبيحُ من جُمْلة الذِّكر، وإنما اختصَّه مِن بين أنواعِه اختصاصَ جبريلَ وميكائيلَ مِن بين الملائكة؛ ليبيِّن فَضْلَه على سائرِ الأذكار؛ لأنّ معناه: تنزيهُ ذاتِه عمّا لا يجوزُ عليه من

قولُه: (بمعنى الطابع)، النهاية: في حديث الدعاء: «اختُمْه بآمين، فإنّ آمين مثلُ طابَع ـ بالفتح ـ الخاتم»[1]، يريد: أنه يختم عليها ويُرفعُ كما يَفعَلُ الإنسان بما يعِزُّ عليه.

قولُه: (﴿بُكْرَةً وَأَصِيلًا﴾)، ذُكِرَ الوقتانِ المخصوصان وأريد الدوام، كقوله تعالى: ﴿وَلَهُمْ رِزْقُهُمْ فِيهَا بُكْرَةً وَعَشِيًّا﴾ [مريم: ٦٢]. قال القاضي: وتخصيصُ الوقتَيْن بالذكر للدلالةِ على فَضْلِهما على سائر الأوقات، لكونهما مشهودين، كإفراد التسبيح بالذكر من جملة الأذكار لأنها العمدة فيها[2].

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٣).

الصِّفاتِ والأفعال، وتبرئتُه مِنَ القَبائح. ومثالُ فضلِه على غيرِه من الأذكار: **فضلُ وصفِ العَبْد بالنَّزاهة من أدناس المعاصي**، والطُّهرِ من أرجاس المآثم، على سائر أوصافِه مِن كَثْرةِ الصلاةِ والصيام، والتوفُّر على الطاعاتِ كلِّها، والاشتمالِ على العُلوم، والاشتهارِ بالفضائل، ويجوزُ أن يريدَ بالذِّكرِ وإكثارِه: تكثيرَ الطاعات، والإقبالَ على العبادات؛ فإنّ كلَّ طاعة وكلَّ خير من جُملةِ الذِّكر، ثم خَصَّ من ذلك التسبيحَ بكرةً وأَصيلاً، وهي الصلاةُ في جميع أوقاتِها؛ لفضل الصَّلاةِ على غيرها. أو: صلاةُ الفجر والعشاءَيْن؛ لأنّ أداءَها أشقُّ ومراعاتَها أشدُّ.

[﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيۡكُمۡ وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ لِيُخۡرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَكَانَ بِٱلۡمُؤۡمِنِينَ رَحِيمٗا * تَحِيَّتُهُمۡ يَوۡمَ يَلۡقَوۡنَهُۥ سَلَٰمٞۚ وَأَعَدَّ لَهُمۡ أَجۡرٗا كَرِيمٗا ﴾ ٤٣-٤٤]

قولُه: (**فَضْلُ وَصْف العبدِ بالنزاهةِ من أدناس المعاصي**)، على سائر أوصافه من كثرةِ الصلاة والصيام. وذلك أن العادة استمرت أنه إذا أريد المبالغة في الوصف قيل: فلان معصومٌ نقيُّ الذيلِ طاهرُ الجيب، ومنها قولُه تعالى: ﴿مَا هَٰذَا بَشَرًا﴾، وقولُ حسّان في أمِّ المؤمنين عائشة الصديقة رضي الله عنها في رواية الشيخين[(١)]:

حَصَانٌ رَزانٌ ما تُـزَنُّ بريبةٍ وتُصْبِحُ غَرْثى من لحوم الغوافل

لأن النفسَ إذا كانت زكية طاهرة يتسهَّلُ لها محاسنُ الشِّيَم ولا يتأبّى عليها مكارم الأخلاق.

الحصَانُ ـ بالفتحِ ـ: المرأةُ العفيفة.

ما تُزَنُّ ـ بالزاي ـ: أي: ما تُتَّهَمُ يقال: زَنَّه بكذا وأزنّه: إذا اتّهمه به.

وغَرْثانُ: جَوْعان، وامرأة غَرْثى.

---

(١) أخرجه البخاري (٤١٤٦)، ومسلم (٢٤٨٨).

لمّا كان مِنْ شأنِ المصلِّي أنْ يَنعطِفَ في رُكوعه وسجودِه استُعير لمن يَنعطِفُ على غيره؛ حُنوّاً عليه وترؤُّفاً، كعائدِ المريض في انعطافِه عليه، والمرأةِ في حُنُوِّها على ولدِها، ثُمَّ كَثُـرَ حتى استُعمِل في الرحمةِ والـترؤُّف، ومنـه قولهم: صلّى اللهُ عليك، أي: تـرحَّمَ عليك وتـرأَّف. فإن قلتَ: قولُـه: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾ إنْ فسَّرتَـه بـ: يترحَّمُ عليكم ويتـرأَّف، فما تصنعُ بقولـه: ﴿وَمَلَٰٓئِكَتُهُۥ﴾؟ وما معنى صلاتِهم؟ قلتُ: هي قولُهم: اللَّهمَّ صلِّ على المؤمنين، **جُعِلوا لكونِهم مُستجابي الدَّعوة كأنَّهم فاعِلون الرحمةَ والرأفة.** ونظيـرُه قولك: حيّاك اللهُ، أي:أحيَاكَ وأبْقاك، و: حَيَّيْتُك،

قولُه: (**لما كان من شأنِ المصلِّي أن ينعطفَ في ركوعِه وسجوده**)، إشارة إلى ما قال في «البقرة» أن اشتقاق الصلاة من تحريك الصَّلَوَيْن[١].

قولُه: (**جُعلوا لكونهم مُستجابي الدعوة كأنهم فاعِلونَ الرحمةَ والرأفةَ**)، **الانتصاف:** هو يفِرُّ من إرادةِ الحقيقة والمجاز معاً، وقد التزمَه هاهنا بجَعْلِ الصلاة رحمةً من الله حقيقة ومن الملائكة مجازاً[٢]. وأجابَ صاحبُ «الإنصاف»: يُصَلُّونَ فيه ضميرُ جمعٍ فهو مُنزَّلٌ منزلةَ تكرارِ لفظةِ «يُصَلِّي»، فليس هذا من إرادة الحقيقة والمجاز بلفظ واحد، فلا حاجةَ إلى اعتذارِ محمودٍ[٣] ولا جوابِ أحمد[٤] عنه.

قلت: ذهبَ المصنِّفَ إلى القول بالقدرِ المُشتَرَكِ وعمومِ المجاز وهو معنى الرأفة والرحمة، وإطلاق هذا المعنى على الصلاتين مجاز. ألا ترى إلى قولِه: «استُعيرَ لمن يتعطَّفُ على غيره»، نعم هذا في حقِّ الملائكة مجاز بمرتبتَين، وذلك لا يمنعُ من الإيرادِ، وذهب عن صاحب «الانتصاف» أن النحويين يشبهون: جاءَني زيدٌ، وزيدٌ وزَيدٌ بقَولِهِم: جاءَني الزيدون، في أن العامل واحد.

---

(١) «تفسير الكشاف» (٢: ٩٣).

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٤٦).

(٣) يعني الزمخشري.

(٤) يعني ابنُ المُنَيِّر صاحب «الانتصاف».

أي: دعوتُ لك بأن يُحْيِيَك اللهُ؛ لأنك لاتّكالك على إجابةِ دعوتك كأنّك تُبقِيه على الحقيقة، وكذلك: عَمَّرَك اللهُ، وعمَّرْتُك، وسَقَّاك الله، وسَقَّيتُك، وعليه قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ صَلُّواْ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٥٦] أي: ادعُوا اللهَ بأن يصلِّيَ عليه. والمعنى: هو الذي يترحَّم عليكم ويترأَّف حيثُ يدعُوكم إلى الخير ويأمُركم بإكثارِ الذِّكر والتوفُّرِ على الصلاةِ والطاعة؛ ﴿لِيُخْرِجَكُم﴾ من ظُلماتِ المعصية إلى نُور الطاعة، ﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ دليلٌ على أنّ المرادَ بالصلاة الرحمة. ويُروى: أنه لمّا نَزَلَ قولُه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ [الأحزاب: ٥٦] قال أبو بكرٍ رضي الله عنه: ما خصَّك اللهُ يا رسولَ الله بشرفٍ إلّا وقد أشرَكَنا فيه؛ فأُنزلتْ. ﴿تَحِيَّتُهُمْ﴾ مِن إضافةِ المَصْدَر إلى المفعُول، أي: يُحَيَّون يومَ لقائه بسَلام. فيجوزُ أن يُعظمهم اللهُ بسلامِه عليهم، كما يفعلُ بهم سائرَ أنواعِ التعظيم، وأن يكون مَثَلاً كاللِّقاء على ما فسَّرنا. وقيل: هو سلامُ مَلَكِ الموت والملائكةِ معه عليهم، وبِشارتُهم بالجنّة. وقيل: سلامُ الملائكةِ عند الخروجِ من القبور. وقيل: عند دخولِ الجنّة، كما قال: ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِّن كُلِّ بَابٍ * سَلَٰمٌ عَلَيْكُم﴾ [الرعد: ٢٣-٢٤]، والأجرُ الكريم: الجنّة.

وقال القاضي: الفعل يتعدّدُ معنًى لا لفظاً، والمرادُ بالصلاةِ المُشتَرَكُ وهو العنايةُ بصلاحِ أمرِكم وظهور شرفكم، مستعار من الصلاة، وقيل: الترحُّمُ والانعطافُ المعنوي مأخوذٌ من الصلاةِ المشتملةِ على الانعطافِ الصوري الذي هو الركوع والسجود(١).

وقلتُ: هذا التأويلُ أقوى لقولِه تعالى: ﴿لِيُخْرِجَكُم مِّنَ ٱلظُّلُمَٰتِ إِلَى ٱلنُّورِۚ وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾، ولذلك اختاره المصنِّف، ونصَّ عليه بقوله: «﴿وَكَانَ بِٱلْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ دليلٌ على أن المرادَ بالصلاة الرحمةُ»، والتأويلُ الأول أي: ظهورُ الشرف أنسَبُ لقولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾ الآية.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٤).

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَرۡسَلۡنَـٰكَ شَـٰهِدٗا وَمُبَشِّرٗا وَنَـذِيرٗا * وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذۡنِهِۦ وَسِرَاجٗا مُّنِيرٗا ﴾ ٤٥-٤٦]

﴿شَـٰهِدٗا﴾ على مَن بُعثتَ إليهم، وعلى تكذيبِهم وتَصديقِهم، أي: مَقبُولاً قولُك عند الله لهم وعليهم، كما يُقبَلُ قولُ الشاهد العَدْلِ في الحُكم. فإن قلتَ: وكيفَ كان شاهداً وقتَ الإرسال، وإنما يكون شاهِداً عند تحمُّلِ الشهادة أو عندَ أدائها؟ قلتُ: هي حالٌ مقدَّرة كمسألة «الكتاب»: مررتُ برَجلٍ معه صقرٌ صائداً به غداً، أي: مقدِّراً به الصَّيد غداً. فإن قلتَ: قد فُهِمَ من قوله: إنا أرسَلْناك داعِياً: أنه مأذونٌ له في الدُّعاء، فما فائدةُ قوله: ﴿بِإِذۡنِهِۦ﴾؟ قلتُ: لم يُرِدْ به حقيقةَ الإذْن، وإنما جُعِلَ الإذنُ مُستعاراً للتسهيلِ والتيسير؛ لأنَّ الدخولَ في حقِّ المالكِ متعذِّر، فإذا صُودِفَ الإذنُ تسهَّل وتيسّر، فلمّا كان الإذنُ تسهيلاً لِما تعذَّر من ذلك؛ وُضِعَ موضعَه؛ وذلك أنَّ دعاءَ أهلِ الشِّرك والجاهليّةِ إلى التوحيد والشرائع أمرٌ في غايةِ الصُّعوبة والتعذُّر، فقيل: ﴿بِإِذۡنِهِۦ﴾ للإيذانِ بأنَّ الأمرَ صعبٌ لا يتأتّى ولا يُستطاع إلّا إذا سهَّلَه الله ويسَّره، ومنه قولهم في الشَّحيح: إنه غيرُ مأذونٍ له في الإنفاق، أي: غيرُ مُسهَّل له الإنفاقُ؛ لكونه شاقّاً عليه داخلاً في حُكمِ التعذّر. **جلّى به اللهُ ظُلماتِ الشِّرك**، واهتدى به الضالُّون، كما يُجلّى ظلامُ الليل بالسِّراج المُنير ويُهتدى به. أو: أمدَّ اللهُ بنور نبوَّتِه نورَ البصائر، كما يُمَدُّ بنورِ السِّراج نورُ الأبصار. ووصَفَه بالإنارة؛ لأنّ من السُّرُج ما لا

قولُه: (**جَلّى به الله ظلماتِ الشرك**)، اعلم أنّ قوله:«سراجاً مُنيراً» موقعُه موقعُ المُشبَّهِ بِه، والمشبه الكاف في ﴿أَرۡسَلۡنَـٰكَ﴾، وهو على وجهين: **أحدهما**: أن يكون من التشبيهِ المركّبِ العقلي؛ شبهّه سُبحانه وتعالى بالسراجِ المنيرِ في كونه جَلّى به الظَّلماءَ وهَدى به الضالين.

وثانيهما: أن يكون من التمثيلي، وهو أن يكون الوجْهُ منتزعًا من عدة أمور متوهمة، ولهذا اعتبَرَ شيئين: أحدُهما: قولُه: أمَدَّ الله بنور نبوتِهِ نورَ البصائر، وثانيهما: وصْفُه بالزيادة، ويجوز أن يكون الثاني مُفَرّقًا فالمشبَّه به يكونُ حِسّيًّا والمشبَّه عَقْليًّا.

يُضيء إذا قَلَّ سَليطُه ودقَّت فَتيلَتُه. وفي كلام بعضِهم: ثلاثةٌ تُضني: رَسُولٌ بَطيء، وسِراجٌ لا يُضيء، ومائدةٌ يُنتظَرُ لها مَن يجيء. وسُئل بعضُهم عن المُوحِشَيْن؟ فقال: ظلامٌ ساتِر، وسِراجٌ فاتِر. وقيل: وذا سِراجٍ مُنير. أو: وتالياً سِراجاً مُنيراً. ويجوزُ على هذا التفسيرِ أن يُعْطَفَ على كاف ﴿أَرْسَلْنَكَ﴾.

قولُه: (ومائدةٌ يُنْتَظَرُ)، وأنشد في معناه:

رَسْمٌ جرى في الناسِ ليس بحامدٍ ... جوعَ الجماعــةِ بانتظارِ الواحد(١)

قولُه: (وقيل: وذا سِراج منير)، قال الزجاج: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ أي: وكتاباً مبيناً. المعنى: أرسلناك شاهداً وذا سراجٍ منير، أي: وذا كتاب نَيِّر، وإن شِئْتَ كانَ «سراجاً» منصوباً على معنى: وداعياً وتالياً كتاباً بيِّنا(٢). وقال أبو البقاء: والسراجُ اسمٌ للتسريجِ وليس بالمصدر(٣).

قولُه: (ويجوز على هذا التفسير أن يعطف على كافِ ﴿أَرْسَلْنَكَ﴾)، يعني: تفسيرُ «ذا سراج» أو «وتالياً سِراجاً». قال صاحبُ «التقريب»: إذ يجوزُ أن يكون حالَ الإرسالِ ذا سراج وتالياً له، فيصحّ تقدير «أرسلنا» فيه، وأمّا على الأول ـ وهو أنه سراجٌ انجلَتْ به الظلماتُ ـ فلا يصحُّ تقدير «أرسلنا» معه، إذ لم يكن حالَ الإرسالِ كذا، بل مُقَدّراً كونُه كذلك، فحقُّه أن يُعطفَ على الأحوال المقدرة قبله، ويجوزُ أن يكونَ مرادُه أنّ السراجَ المنير إذا أُريدَ به القرآنُ فيُعطَفُ على الكاف، أي: أرسَلْناك وقرآناً وإنما صَحَّ بالتبعية وإلا فالقرآنُ لا يكون مرسَلاً. وقلت: عكْسُه «وأنزل معه الكتاب»(٤)، على معنى: أنزلَ معه نبوتَه؛ لأن استنباءَهُ كان مصحوبًا بالقرآن مشفوعًا به، والتحقيق: أنّ هذا العطفَ مِن قَبيل:

مُتقلّدًا سيفًا ورُمحا

---

(١) البيت لابن المعتز. انظر: «التمثيل والمحاضرة» ص٢٧٨.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣١).

(٣) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

(٤) لعله يُريد قوله تعالى: ﴿وَأَنزَلَ مَعَهُمُ الْكِتَٰبَ﴾ [البقرة: ٢١٣].

[﴿ وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ بِأَنَّ لَهُم مِّنَ ٱللَّهِ فَضْلًا كَبِيرًا ﴾ ٤٧]

الفَضْل: ما يَتفضَّلُ به عليهم زيادةً على الثواب، وإذا ذَكَرَ المتفضَّلَ به وكَبَّره فما ظنُّك بالثواب؟ ويجوزُ أن يريدَ بالفضل: الثوابَ، مِن قولهم للعَطايا: فُضول وفَواضِل، وأن يريدَ أنَّ لهم فضلاً كبيراً على سائرِ الأُمَم، وذلك الفضلُ من جهةِ الله، وأنه آتاهم ما فَضَلُوهم به.

[﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ وَٱلْمُنَٰفِقِينَ وَدَعْ أَذَىٰهُمْ وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا ﴾ ٤٨]

﴿ وَلَا تُطِعِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ معناه: الدوامُ والثباتُ على ما كانَ عليه، أو التهييجُ. ﴿أَذَىٰهُمْ﴾ يَحتمل إضافتَه إلى الفاعلِ والمفعول، يعني: ودَعْ أن تؤذِيَهم بضَرَرٍ أو قَتْل، وخُذْ بظاهرِهم، وحسابُهم على الله في باطنِهم. أو: ودَعْ ما يُؤذونَك به ولا

فإذا فسِّر سراجًا بـ«ذا سِراجٍ» يعني به القرآن، وكان التقدير: إنا أرسلناك شاهدًا وأنزلنا عليك ذا سراجٍ منير، وإذا فُسِّر بـ«تالياً سِراجاً» كنايةً عن رسولِ الله ﷺ كقوله تعالى: ﴿رَسُولٌ مِّنَ ٱللَّهِ يَتْلُواْ صُحُفًا مُّطَهَّرَةً﴾ [البيّنة: ٢] كان التقدير: أرسلناكَ شاهداً وجعلناك تالياً سراجاً منيرًا، ويجوز على هذا أن يكون من باب ﴿صٓ ۚ وَٱلْقُرْءَانِ﴾ [ص: ١] إن أُريدَ بهما اسما السورة؛ جَرَّدَ من رسولِ الله ﷺ المنعوتِ بتلك الصفاتِ الكاملةِ تالياً سراجاً مُنيراً، كما جَرَّدَ من الرجلِ في قولِه: مررتُ بالرجلِ الكريمِ والنَّسمةِ المباركةِ، وعُطِفَتْ عليه وهي هو.

قولُه: (**الفَضل ما يتفضَّلُ به عليهم، زيادةً على الثواب**)، مَذْهَبُه، وبيانُه مَرَّ مراراً.

قولُه: (**وكَبَّرَه فما ظَنُّك بالثوابِ؟**)، أي: وصفَ المتفضَّلَ به بالكِبَرِ في قوله: ﴿فَضْلًا كَبِيرًا ﴾.

قولُه: (**معناه الدوامُ والثباتُ على ما كان عليه**)، أي: من عدمِ إطاعتِه إيّاهم في فَسْخ عَهْدٍ وفيما لا يحلّ.

تُجازِهم عليه حتى تُؤْمَر، وعن ابن عبّاسٍ رضي الله عنهما: هي منسوخةٌ بآية السَّيف. ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾ فإنه يَكفِيكَهُم، وكفى به مُفَوَّضاً إليه. ولقائلٍ أن يقول: وَصَفَه اللهُ بخمسةِ أوصاف، وقابَلَ كلّاً منها بخطابٍ مُناسِب له: قابَلَ الشاهدَ بقوله:

قولُه: (وصفه الله تعالى بخَمْسةِ أوصاف، وقابل كُلًّا مِنها بخطاب مناسب له) إلى آخره، نَظْمٌ في غايةٍ من الحُسْن لكنَّ في مُقابلةِ المُبشِّرِ بالإعراض عن الكافرين: كُلفةً، ولهذا قال القاضي: ﴿وَبَشِّرِ﴾ معطوف على محذوف مثل: فراقِبْ أحوالَ أمتك، لأن ما بعده قوله: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَاكَ﴾ إلى آخره كالتفصيل له، وقابَلَ المُبشِّرَ بالأمرِ بالبشارةِ للمؤمنين، والنذيرَ بالنهيِ عن مراقبةِ الكفار والمبالاةِ بأذاهم، والداعي إلى الله بتيسيره بالأمرِ بالتوكل عليه، والسراج المنير بالاكتفاء به، فإن مَنْ أنارَهُ الله برهانًا على جميعِ خلقه كان حقيقاً بأن يُكْتَفى به عن غيره[1].

وقلت: نظير هذه الآية ما رَوْينا عن البخاريِّ والإمامِ أحمدَ بن حنبل عن عطاء بن يسار قال: لقيتُ عبدَ الله بنَ عمرٍو قلتُ: أخْبِرني عن صفةِ رسولِ الله ﷺ في التوراة؟ قال: والله إنه لموصوفٌ في التوراة ببَعْض صفتِهِ في القرآن: يا أيها النبي، إنا أرسَلْناك شاهداً ومُبشّراً ونذيراً وحِرْزاً للمؤمنين، أنتَ عَبْدي ورسولي سمَّيتُك المتوكِّلَ، ليس بفَظٍّ ولا غَليظٍ ولا صَخّابٍ في الأسواقِ ولا تدفَعُ السيئةَ بالسيئةِ ولكن تَعْفو وتصفَحُ، ولن يَقْبضَه الله حتى يُقَيم به المِلّةَ العَوْجاء ويفتحَ به أعْيناً عُمْياً وآذاناً صُمّاً وقُلوباً غُلْفا[2].

وقد روى الدارميُّ نحْوَه عن عبدِ الله بن سَلام[3].

فقولُه: «حِرْزاً للمؤمنين» مُقابلٌ لقوله تعالى: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾ أي: بتيسيرِه وتسهيلِه، فإنّ دَعْوَتَه صلوات الله عليه إنما حصلت فائدتُها فيمن وفَّقه الله بتيسيره وتسهيله، فلذلك أمِنوا من مكارهِ الدنيا وشدائد الآخرة، فكان صلوات الله عليه بهذا الاعتبار حِرْزاً لهم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٤).

(٢) أخرجه البخاري (٢١٢٥)، وأحمد (٦٦٢٢).

(٣) أخرجه الدارمي (٦).

﴿وَبَشِّرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الأحزاب: ٤٧]؛ لأنه يكونُ شاهداً على أمَّته وهم يكونونَ شهداءَ على سائرِ الأُمم، وهو الفضلُ الكَبير؛ والمُبَشِّرَ بالإعْراض عنِ الكافرينَ والمنافقين؛ لأنّه إذا أعرضَ عنهم أقبل جميعَ إقبالِه على المؤمنين، وهو مناسِبٌ للبشارة؛ والنَّذيرَ يَدَعُ أذاهم؛ لأنه إذا تَرَكَ أذاهم في الحاضر ـ والأذى لا بدّ له من عقابٍ عاجل أو آجل ـ كانوا مُنذَرين به في المستقبل؛ والداعيَ إلى الله بتيسيرِه بقوله: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ﴾؛ لأنّ مَن توكَّل على الله يسَّر عليه كلَّ عَسير؛ والسِّراجَ المنير بالاكتفاءِ به وكيلاً؛ لأنّ مَن أنارَه الله بُرهاناً على جميعِ خَلْقه، كان جَديراً بأنْ يُكتفَى به عن جميعِ خَلْقه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِذَا نَكَحْتُمُ ٱلْمُؤْمِنَٰتِ ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا ۖ فَمَتِّعُوهُنَّ وَسَرِّحُوهُنَّ سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ ٤٩]

وقولُه: «سمَّيْتُك المتوكِّلَ» إلى آخرِ الحديث مُقابِلٌ لقولِه: «سِراجاً مُنيراً».

فعُلِـمَ أنّ قولَـه: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ ۚ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ وَكِيلًا﴾ مناسبٌ لقولِـه: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾، فإنّ السراجَ مضيءٌ في نَفْسِه ومُنَوِّرٌ لغيرِه، فكَوْنُه متوكّلاً على الله يكون كمالاً في نفسِه، فهو مناسب لقولِـه: «أنت عَبدي ورسولي سمَّيتُك المتوكلَ» إلى قولِـه: «يعفو ويَصْفح»، وكونُه منيراً بفَيْضِ الله عليه يكونُ كمالاً لغيرِه، وهو مناسبٌ لقوله: «حتى يُقيم به المِلّةَ العَوْجاءَ ويفتح به أعيناً عُمياً وآذانا صُمّاً». هذا معنى قول المصنف: «أنارَه الله بُرهاناً على جَميع خلقِه، كان جديراً بأن يُكْتَفَى به عن جميع الخلق»، والله أعلم.

ويمكن أن تُنَزَّل المراتب على لسان أهل العرفان؛ فقولُه: ﴿إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ شَٰهِدًا وَمُبَشِّرًا وَنَذِيرًا﴾ هو مقامُ الشريعةِ ودعوةِ الناسِ إلى الإيمانِ وتَرْكِ الكفر ونتيجةُ بِشارةِ مَنْ آمن وإنذارِ مَنْ أعرض، وقولُه: ﴿وَدَاعِيًا إِلَى ٱللَّهِ بِإِذْنِهِۦ﴾ مقامُ الطريقةِ ونتيجةُ الإعراضِ عمّا سوى الله، والأخذِ في السيرِ والسلوكِ والالتجاءِ إلى حَرم لُطْفِه والتوكلِ عليه وقولُه: ﴿وَسِرَاجًا مُّنِيرًا﴾ هو مقامُ الحَقيقة ونتيجتُه فَناءُ السالكِ وقيامُه بقَيُّوميتِه، وكفى بالله وكيلاً، والله أعلَمُ بمراده من كلامه.

النِّكاح: الوَطْء، وتسميةُ العَقْدِ نِكاحاً؛ لملابسَتِه له، مِن حيثُ إنه طريقٌ إليه. ونظيرُه **تسميتُهم الخمرَ إثماً**؛ لأنها سببٌ في اقتراف الإثم، ونحوُه في عِلْمِ البيان قولُ الراجز:

أَسْنِمةُ الآبالِ في سَحابِهِ

سمَّى الماءَ بأسنمةِ الآبال؛ لأنه سببُ سِمَن المال وارتفاعِ أَسنِمَته. ولم يَرِد لفظُ النِّكاح في كتابِ الله إلّا في معنى العَقْد؛ لأنّه في معنى الوَطْءِ من بابِ التصريح به. **ومِن آداب القرآن: الكِنايةُ عنه بلفظِ الملامسة** والمماسَّة والقُرْبان والتغشِّي والإِتْيان.

قولُه: (**تسميتُهم الخَمْرَ إثماً**)، قال:

شربتُ الإثمَ حتى ضَلَّ عقلي كذاك الإثمُ يذهَبُ بالعقول

قولُه: (**أَسْنِمةُ الآبالِ في سَحابه**)، بعده:

أقبلَ في المُسْتَنِّ مِن رَبابه

استنّ الفرسَ: قَمَصَ. وفي المَثل: استَنَّتِ الفِصالُ حتى القرعى[1].

قولُه: (**ومِن آدابِ القرآنِ الكنايةُ عنه** ـ أي: الوَطء ـ **بلفظ الملامَسةِ**) ونحوه احترازاً عن الاستهجان. فإن قيل: هذا لا يناسبُ قولَه: «ولم يَرِدْ لفظُ النكاحِ في كتابِ الله إلا بلفظِ العَقْدِ»، لأنّ الكنايَة أن يعدِل من اللفظِ الموضوعِ لمعنًى إلى ما يَسْتلزمُه، ورعايةُ الأدبِ العدولُ عن لفظٍ فيه بَشاعةٌ إلى ما ليسَ كذلك، كالملامسةِ والمُماسّة والقُربان والغِشيانِ، لا عَنْ لفظٍ ليس فيه بَشاعةٌ كالعقدِ إلى ما فيه بشاعةٌ كالوطء. والجوابُ: أنّ استعمالَ النكاحِ في معنى العقد ليس من الكناية في شيء، بل إنه من الحقيقةِ الشرعية منْسيًّا فيه المعنى اللغوي، ولا يكادُ يُفْهَمُ منه معنى الوطءِ إلّا بقرينة، ألا ترى إلى قوله تعالى: ﴿مِن قَبْلِ أَن تَمَسُّوهُنَّ﴾ كيف قرنَه به حين أرادَ به ذلك المعنى؟ فعلى هذا قولُه: «لأنه في معنى الوطء» تعليلٌ لكونها

---

(١) ذكره الميداني في «مجمع الأمثال» (١: ٣٣٣).

فإن قلتَ: لِمَ خَصَّ المؤمناتِ، والحُكمُ الذي نَطقتْ به الآية تستوي فيه المؤمناتُ والكتابيّات؟ قلت: في اختصاصهنَّ تنبيهٌ على أنَّ أصلَ أمرِ المؤمنِ والأَولى به أن يتخيَّر لنُطْفته، وأن لا ينكحَ إلّا مؤمنةً عَفيفة، ويَتنزَّهَ عن مُزاوجَةِ الفَواسق، فما بالُ الكَوافر! ويَستنكِفَ أن يَدخُلَ تحتَ لِحافٍ واحدٍ عدوَّةُ الله ووليُّه، فالتي في سُورةِ المائدة: تعليمُ ما هو جائزٌ غير محرَّم، مِن نكاحِ المُحصَنات مِنَ الذين أُوتوا الكتاب، **وهذه فيها تعليمُ ما هو الأَولى** بالمؤمنِ من نكاحِ المؤمنات. فإن قلتَ: ما فائدةُ «ثُمَّ» في قوله: ﴿ثُمَّ طَلَّقْتُمُوهُنَّ﴾؟ قلتُ: فائدتُه **نفيُ التوهُّمِ عمَّن عسى أن يتوهَّمَ** تفاوُتَ الحُكْم بين أنْ

منقولةً شرعيةً لا أنه كِنايةٌ فصَحَّ قولُه: و«مِن آدابِ القرآنِ الكنايةُ عنه بالملامسةِ» يعني: لا يرادُ به الكناية، بل الاصطلاح؛ لأن من آدابِ القرآنِ عكسَه.

قولُه: (**وهذه فيها تعليم ما هو الأولى**)، وبيان الاختصاص أن ما في «المائدة» وردَت في بيانِ تحريم ما يجب تحريمُه وتحليلِ ما هو مباحٌ من الأطعمة والأنكحة كما قال: ﴿وَطَعَامُ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ حِلٌّ لَّكُمْ وَطَعَامُكُمْ حِلٌّ لَّهُمْ ۖ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلْمُؤْمِنَـٰتِ وَٱلْمُحْصَنَـٰتُ مِنَ ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْكِتَـٰبَ مِن قَبْلِكُمْ إِذَآ ءَاتَيْتُمُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾ [المائدة: ٥] ففيها تعلُّمُ ما هو جائزٌ غيرُ مُحرَّم. وأما اختصاص هذه الآية بما ذكر فهو أنها عقيب قوله: ﴿وَلَا تُطِعِ ٱلْكَـٰفِرِينَ وَٱلْمُنَـٰفِقِينَ﴾، فجُعِلَت تخلُّصاً إلى ذكر ما هو الأفضلُ والأولى والأطيبُ والأزكى بحاله ﷺ من النساء وما يتعلَّق بهن، فطبّقت لذلك مَفْصِلَ البلاغة.

قولُه: (**نَفْيُ التوهُّمِ عمَّن عسى أن يتوهَّم**)، يعني: لا تفاوتَ في عدمِ وجوبِ العِدَّة عليها سواءٌ كانت قريبةَ العهدِ بالنكاحِ أو بعيدتَه منه؛ وذلك أن المرأةَ إذا تراخى بها المدة في حِبالةِ الزوجِ استأنسَ كل واحد بصاحبه وربما توقّعَ الرجلُ من توهُّمِ عُلْقَةِ الزوجية وقد تَقَرَّر عندَه أنّ العِدَّةَ حقٌّ واجبٌ للنساءِ على الرجالِ فجيء بـ«ثُمَّ» لإزالةِ هذا التوهم وبيانِ أنّ العُلْقَةَ إنما تتمُّ بالدخول. قال القاضي: فائدة «ثمّ» إزاحةُ ما عسى يتَوهَّمُ متوهِّمٌ أن تراخي الطلاق ريثما تمكن الإصابةُ كما يؤثِّر في النسب يؤثِّر في العدة[1].

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

يُطلِّقَها وهي قريبةُ العَهْد من النِّكاح، وبينَ أن يَبعُدَ عَهْدُها بالنكاح ويَتراخى بها المُدَّةُ في حِبالةِ الزَّوج ثم يُطلِّقُها. فإن قلتَ: إذا خَلا بها خلوةً يُمكنه معها المِسَاس، هل يقومُ ذلك مقامَ المِساس؟ قلتُ: نعم، عند أبي حَنيفةَ وأصحابِه حُكْمُ الـخَلوة الصحيحةِ حُكْمُ المِساس، وقولُه: ﴿فَمَا لَكُمْ عَلَيْهِنَّ مِنْ عِدَّةٍ تَعْتَدُّونَهَا﴾ دليلٌ على أنَّ العِدَّةَ حقٌّ واجب على النساءِ للرِّجال. ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾: تَستوفُون عَدَدَها، من قولك: عَدَدتُ الدراهمَ فاعتدَّها، كقولك: كِلْتُه فاكْتالَه، وزِنْتُه فاتَّزَنَه. وقُرِئ: (تَعْتَدُونها) مخفَّفاً؛ أي: تعتدونَ فيها، كقوله:

وَيَوْمٍ شَهِدْنَاهُ

والمرادُ بالاعتدادِ ما في قولِه تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١].

قولُه: (في حِبالة الزوج)، الجوهري: الحِبالة: التي يُصادَ بها.

قولُه: (نعم عند أبي حنيفة وأصحابه)، قال القاضي: ظاهرُ الآية يقتضي عدمَ وجوبِ العِدّةِ بمُجرَّدِ الخَلْوة(١).

قولُه: (﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾: تستوفون عَدَها)أي: تعدُّونها عليهنَّ، قال أبو البقاء: ﴿تَعْتَدُّونَهَا﴾ تفتعلونها من العدد، أي: تعدّونها عليهِنّ، وموضعُه جَرٌّ على اللفظ أَوْ رَفْعٌ على الموضع(٢).

قولُه: (وقُرِئ: «تَعْتَدُونَهَا» مخفّفاً)، وهو من الاعتداء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا﴾ [البقرة: ٢٣١] أي: لتظلموا.

قولُه: (ويومٍ شَهِدناه)، تمامه:

.... سُهيلاً وعامِراً قليلٍ سوى الطعنِ الدِّراكِ نوافلُه(٣)

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

(٣) سبق تخريجه.

فإن قلتَ: ما هذا التمتيعُ؟ أواجِبٌ أو مَنْدوبٌ إليه؟ قلتُ: **إنْ كانت غيرَ مَفْرُوضٍ لها؛ كانت المتعةُ واجبةً**، ولا تَجِبُ المتعةُ عند أبي حَنِيفةَ إلّا لها وحدَها دون سائرِ المطلَّقات، وإنْ كانت مفروضاً لها؛ فالمتعةُ مختلفٌ فيها: فبعضٌ على النَّدبِ والاستحباب، ومنهم أبو حَنيفة، وبعضٌ على الوجوب. ﴿سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ **مِن غيرِ ضِرارٍ** ولا منعِ واجِب.

قولُه: (**إن كانت غير مفروض لها كانت المتعة واجبة**)، قال القاضي: ﴿فَمَتِّعُوهُنَّ﴾ إن لم يكُن مفروضًا لها، فإن الواجبَ المفروضَ لها نصفُ المفروضِ دونَ المتعةِ، ويجوز أن يُؤوَّلَ التمتيعُ بما يعمّهما أو الأمر بالمشتركِ بين الوجوبِ والندبِ، فإنّ المتعة سنةٌ للمفروضِ لها[(١)].

سبقَ تقريره في البقرة.

قولُه: (﴿سَرَاحًا جَمِيلًا﴾ **من غيرِ ضِرار**)، السَّراح: اسمُ التسريح، وليسَ بمصدر. **الراغب**: السَّرْحُ: شجَرٌ له ثمَر، الواحدة سرحة وسَرَّحْتُ الإبلَ: أن تُرْعِيَه السرح ثم جُعِلَ لكل إرسالٍ في الرعي قال تعالى ﴿وَلَكُمْ فِيهَا جَمَالٌ حِينَ تُرِيحُونَ وَحِينَ تَسْرَحُونَ﴾ [النحل: ٦]، والتسريح في الطلاق مستعارٌ من تَسريحِ الإبلِ، كالطلاقِ في كونه مُستعاراً من إطلاقِ الإبل، واعتُبر في السرحِ المُضـيُّ، فقيل: ناقةٌ سُرُحٌ: تسرَحُ في سيرِها، ومضى سَرْحاً جميلاً، والمُنسرِحُ: ضَرْبٌ من الشعر، استعيرَ لفظَهُ من ذلك[(٢)].

وقلت: وأما بيانُ رَبْط هذه الآية بأنها كالتمهيدِ للشروع في نوع آخرَ من كرامة النبي ﷺ وفضائله وهو استئثار الله له الأفضلَ والأولى واستخارتُه الأطيبَ والأزكى في قوله: ﴿ءَاتَيْتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّـٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَـٰلَـٰتِكَ ٱلَّـٰتِى هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾، واختصاصُه من دون المؤمنين بنكاحِ الموهوبةِ نفْسَها لإزاحةِ الحرَجِ عنه وإخلاءِ باله. ألا ترى كيف ضَيَّق على المؤمنين في طلاقِ غيرِ المدخولِ بها حيث أسقط حَقَّهم من العِدّةِ وأمرَهم بسَوْقِ المُتْعةِ والتسريح الجميل هذا يؤيد قوله: «﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِىٓ أَزْوَٰجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَـٰنُهُمْ﴾ مُعْتَرِضٌ»، هذا ما خَطر بالبالِ، والله أعلم بحقيقة الحال.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

(٢) «مفردات القرآن» ص٤٠٦.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا خَالِصَةٗ لَّكَ مِن دُونِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَۗ قَدۡ عَلِمۡنَا مَا فَرَضۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ لِكَيۡلَا يَكُونَ عَلَيۡكَ حَرَجٞۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورٗا رَّحِيمٗا ﴾ ٥٠]

﴿أُجُورَهُنَّ ﴾: مُهورهنّ؛ لأنَّ المَهْر أجرٌ على البُضْع. وإيتاؤها: إمّا إعطاؤها عاجلاً، وإمّا فَرْضُها وتسميتُها في العَقْد. فإن قلتَ: لمَ قال: ﴿ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ ﴾، و: ﴿مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ ﴾، و: ﴿ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ ﴾؟ وما فائدةُ هذه التَّخصِيصات؟ قلتُ: قد اختارَ اللهُ لرسوله الأفضلَ الأَولى، واستَحبَّه بالأطيبِ الأزكى، كما اختصَّه بغيرِها مِنَ الـخَصائص، وآثَره بها سِواها من الإثْر؛ وذلك أنَّ تسميةَ المَهْر في العَقْد أَولى وأفضلُ مِن تَرْكِ التسمية، وإنْ وَقَعَ العقدُ جائزاً؛ وله أن يُماسَّها، وعليه مَهْرُ المِثْل إنْ دَخَلَ بها، والمتعةُ إنْ لم يَدخلْ بها. وسَوْقُ المَهْر إليها عاجلاً أفضلُ مِن أنْ يسمِّيَه ويؤجِّلَه، وكان التعجيلُ دَيْدَنَ السَّلَف وسُنَّتَهم، وما لا يُعرَفُ بينهم غيرُه. وكذلك الجاريةُ إذا كانت سبيَّةَ مالِكها، وخطبةَ سَيْفِه ورُمْحه، ومِمّا غَنَّمه اللهُ من دار الـحَرْب أحلُّ وأطيَبُ ممّا يُشترى مِن شِقِّ الـجَلَب. والسَّبْيُ على ضربَيْن: سَبْيُ طِيبة، وسَبْيُ خِبْثة، فسبيُ الطِّيبة: ما سُبي مِن أهلِ الـحَرْب، وأمّا مَن كان له عهدٌ فالمسبيُّ منهم

قولُه: (من الإثْر)، أي: من الخُلاصةِ والنُّقاوة. الجوهري: الإثْرُ بالكَسْر: خُلاصَةُ السَّمْنِ، ويُروى: «من الأُثَر» جَمْعُ أُثْرَة.

قولُه: (وخُطبة سيفِهِ ورمحه)، ينظرُ إلى قولِ الفرزدق:

وذاتِ حَليلٍ أنكحَتْها رماحُنا حلالٌ لمنْ يبني بها لم تُطلّقِ(١)

(١) انظر: «الأغاني» (١٠: ٣٠٧)، و«العمدة في محاسن الشعر» (١: ٥٥).

سَبْيُ خِبْثة، ويَدُلُّ عليه قولُه تعالى: ﴿مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ﴾؛ لأنّ فَيْء الله لا يُطلَقُ إلّا على الطيِّب دون الـخَبيث، كما أنَّ رزْقَ الله يجبُ إطلاقُه على الحلالِ دون الـحَرام، وكذلك الّلاتي هاجَرْن مع رسولِ الله ﷺ مِن قَرائبه غيرِ المحارم أفضلُ من غيرِ المهاجِرات معه. وعن أمِّ هانئ بنتِ أبي طالب: خَطَبَني رسولُ الله ﷺ، فاعتَذرتُ إليه فعَذَرَني، ثم أنزلَ اللهُ هذه الآيَةَ؛ فلم أَحِلَّ له؛ لأني لم أُهاجِرْ معه؛ كنتُ من الطُّلقَاء. وأحلَلْنا لك مَن وَقَعَ لها أنْ تَهَبَ لك نفْسَها ....

قولُه: (وعن أم هانئ)، في «جامع الأصول»[1]: هي فاختةُ بنت أبي طالب أختُ علي، خطَبها النبي ﷺ، فقالت: إني امرأة مُصْبِيةٌ، فاعتذرت إليه فعذَرها[2]. وعن الترمذيِّ عن أم هانئ: خطَبني رسول الله ﷺ[3]، فاعتذَرْتُ إليه فعذَرني، ثم أنزل الله تعالى: ﴿إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيۡكَ وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ وَبَنَاتِ خَالِكَ وَبَنَاتِ خَٰلَٰتِكَ ٱلَّٰتِي هَاجَرۡنَ مَعَكَ﴾ [الأحزاب: ٥١]. قالت: فلم أكن أحل له لأني لم أهاجِر، وكُنت من الطّلقاء[4].

النهاية: الطلقاءُ: هم الذين خَلّى عنهم يوم فتح مكة وأطلَقهم ولم يسترِقَّهم، الواحدُ: طَليقٌ؛ فَعيلٌ بمعنى مَفعول، وهو الأسيرُ إذا أُطلِقَ سَبيلُه.

قولُه: (وأحلَلْنا لك مَن وقع لها أن تهبَ نفسها لك[5])، إشارة إلى قوله تعالى: ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً﴾ عطفٌ على قوله: ﴿أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ﴾ على تقديرِ الفعل. قال صاحبُ «الكشف»: ما أظنّك أنك إذا أعربْتَ ﴿وَٱمۡرَأَةٗ مُّؤۡمِنَةً﴾ إلّا أن تقول: إن انتصابها محمولٌ على

---

(١) سقط لفظ «الأصول» من (ط).

(٢) «جامع الأصول» (٢: ١٠٥).

(٣) من قوله: «فقالت: إني امرأة» إلى هنا، سقط من (ح).

(٤) أخرجه الترمذي (٣٢١٤)، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٢٤٢)، و«الكبير» (٢٤: ٤٠٥)، والحاكم في «المستدرك» (٢٧٥٤).

(٥) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «لك نفسها».

....

ما قَبْلَه من قولِه: ﴿أَحْلَلْنَا لَكَ أَزْوَاجَكَ﴾، وهذا مِن سوءِ تأمُّلك[١]، لأنّ ﴿إِن وَهَبَتْ نَفْسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ شَرطٌ، والشرطُ لا يصحّ في الماضي وكذا الجزاء، ألا ترى أن لو قُلْتَ: إن قمتُ غدًا قمتَ أمس، لكنت مخطئاً، وقوله: ﴿إِنَّآ أَحْلَلْنَا لَكَ﴾ إخبارٌ عن إحلاله في الماضي، فلا يصحُّ ذلك التقدير، بل التقدير: ويُحِلُّ لك امرأةً مؤمنةً إن وهبَتْ، ليصحَّ به الجزاء، كما تقول: أقومُ إن قمتَ، وأخرجُ إن خرجْتَ، فافهمه.

وعن أبي علي أنه قال: فإن قلتَ: فإن هذا امتنانٌ منه عزَّ وجلَّ على نَبيِّه بأن أحلَّ له امرأةً وهبَت نفْسَها له فيما مضى، وليس الامتنانُ عليه بامرأةٍ ستفعل ذلك، فإنه يكونُ من باب قوله: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ﴾ [المائدة: ١١٦]، أي: صحَّ أني كنتُ قلته، فكذلك ﴿إِن وَهَبَتْ﴾ أي: إن صح أنها وهبَتْ فإنه تحل لك، فهذا معنى هذا الكلام[٢].

وقال القاضي: «امرأة» نصبٌ بفعلٍ يُفَسِّرُه ما قبْلَه، أو عطفٌ على ما سبق، ولا يدفعُه التقييد بـ«إنْ» التي للاستقبال، فإن المعنيَّ بالإحلال الإعلامُ بالحلِّ، أي: أعلمناك حِلَّ امرأةٍ مؤمنةٍ تهَبُ لك نفسَها ولا تطلبُ مهْرَها إن اتفق، ولذلك نكرها[٣].

وقال أبو البقاء: قيل في ناصب «وامرأةً» وجهان: أحدُهما: ﴿أَحْلَلْنَا﴾ في أول الآية، وقد ردّ هذا قوم وقالوا: ﴿أَحْلَلْنَا﴾ ماضٍ، و﴿إِن وَهَبَتْ﴾ ـ وهو صفةُ المرأة ـ مُستقبل فـ﴿أَحْلَلْنَا﴾في موضع جوابه، وجوابُ الشرطِ لا يكونُ ماضياً في المعنى، وهذا ليس بصحيح؛ لأن معنى الإحلال هاهنا الإعلامُ بالحِلِّ إذا وقع الفعلُ على ذلك، كما تقول: أبحْتُ لك أن تكلِّمَ فلاناً إن سَلَّمَ عليك[٤]. وقلت: فائدةُ العدولِ المبالغةُ في الامتنان.

---

(١) من قوله: «على تقدير الفعل. قال صاحب» إلى هنا، سقط من (ح) و(ف).

(٢) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١٠٨٤-١٠٨٥).

(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٣٥).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٨).

ولا تطلُبَ مَهْراً مِنَ النساءِ المؤمنات إنِ اتفقَ ذلك؛ ولذلك نكَّرَها. واختُلِفَ في اتفاق ذلك: فعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: لم يكن عندَ رسولِ الله ﷺ أحدٌ منهنّ بالهِبَة. وقيل: الموهوباتُ أربع: مَيْمونةُ بنت الحارث، وزينبُ بنت خُزَيْمة أمُّ المساكينِ الأنصاريّة، وأمُّ شريكٍ بنتُ جابر، وخولةُ بنت حَكيم، رضي اللهُ عنهنّ. قُرئ: ﴿إِن وَهَبَتْ﴾ على الشرط. وقرأ الحسنُ رضي الله عنه: (أنْ) بالفتح، على التعليل بتقديرِ حذف اللام. ويجوزُ أن يكون مَصْدراً محذوفاً معه الزَّمان، كقولك: أجلسُ ما دامَ زيدٌ جالساً، بمعنى: وَقْتَ دوامِه جالساً، ووقتَ هِبَتها نفْسَها. وقرأ ابنُ مسعود بغير «إن». فإن قلتَ: ما معنى الشَّرطِ الثاني مع الأوّل؟ قلتُ: هو تقييدٌ له، شَرَطَ في الإحلال هِبَتَها نفْسَها، وفي الهبة إرادةَ استِنْكاح رسولِ الله ﷺ، كأنه قال: أحلَلْناها

قولُه: (ميمونة بنت الحارث)، في «الجامع»: توفي عنها أبو رُهم، فتزوجها رسول الله ﷺ في ذي القعدة سنة سبع في عمرة القَضِيَّةِ بسرف، على عشرة أميال من مكة(١).

قولُه: (وزينب بنت خُزيمة)، في «الجامع»: وزينب بنت خزيمةَ بنت الحارث العامرية، كانت تسمى في الجاهلية أمَّ المساكين لإطعامِها إياهم، كانت تحتَ عبدِ الله بن جحش، فقُتل عنها يومَ أحدٍ، فتزوَّجها ﷺ سنة ثلاث(٢).

قولُه: (وأم شريك بنت جابر)، في «الجامع»: قيل: أم شريك غزيّةُ بنت جابر طلقها النبيُّ ﷺ قبل أن يدخلَ بها، وهي التي وهَبتْ نفْسَها للنبي ﷺ(٣).

قولُه: (وخولة بنت حكيم)، في «الجامع»: هي التي وهبَت نفْسَها للنبي ﷺ، فأرجأها، فتزوّجَها عثمان بن مظعون(٤).

قولُه: (وقرئ: ﴿إِن وَهَبَتْ﴾ على الشرط)، وهي المشهورة.

---

(١) «جامع الأصول» (١٢: ١٠١).

(٢) المصدر السابق (١٢: ٩٨).

(٣) المصدر السابق (١٢: ١٠٤).

(٤) المصدر السابق (١٢: ١٠٦).

لكَ إنْ وهبتْ لك نفْسَها وأنتَ تريدُ أن تَستنكِحَها؛ لأنّ إرادتَه هي قبُولُ الهِبَة وما به تَتمُّ. فإن قلتَ: لمَ عدلَ عن الخطاب إلى الغَيْبة في قوله تعالى: ﴿نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ﴾ ثم رجعَ إلى الخِطاب؟ قلتُ: للإيذانِ بأنه ممّا خُصَّ به وأُوثِر، ومجيئُه على لفظ النبيِّ؛ للدلالة على أنَّ الاختِصاصَ تكرِمَةٌ له لأجْلِ النبوّة، **وتكريرُه تفخيمٌ له وتقريرٌ لاستحقاقه الكرامةَ لنبوّتِه.** واستنكاحُها: طَلَبُ نِكاحِها والرغبةُ فيه، وقد استشهد به أبو حَنيفةَ على جواز عَقْدِ النكاح بلفظِ الهِبة؛ لأنّ رسولَ الله ﷺ وأمَّتَه سواءٌ في الأحكام إلّا فيما خَصَّه الدليلُ، وقال الشافعيُّ: لا يصحُّ، **وقد خُصَّ رسولُ الله ﷺ بمعنى الهِبة ولفظِها جميعاً**؛ لأنّ اللفظَ تابعٌ للمعنى، والمدَّعي للاشتراكِ في اللَّفظ يحتاجُ

قولُه: (**وتكريره تفخيمٌ له [وتقريرٌ] لاستحقاقِه الكرامةَ لنبوته**)، يعني: دلَّ إقامةُ المُظهرِ موضعَ المُضْمرِ في قوله: ﴿إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾ على أنَّ المرأةَ إنما وهبَتْ نفسَها له، وجاز له ذلك دون غيره تكرِمَةً لأجل نُبوتِه، ودل تكرير ذلك في قولِه: ﴿إِنۡ أَرَادَ ٱلنَّبِيُّ أَن يَسۡتَنكِحَهَا﴾ على أن الله تعالى إنما آثر إرادته في ذلك لكونه صلوات الله عليه أهلاً لذلك لأجلِ نُبوَّتِه، فظهرَ أن طريقَ التعليلَيْن مختلفة، فكما أنَّ نبوتَه اقتضت ذلك كذا إرادته، قال الزجاج: وإنما قيل: ﴿لِلنَّبِيِّ﴾؛ لأنه لو قيل: إن وهبَتْ نفْسَها لك، كان يَجوزُ أن يُتوهَّمَ أن في الكلام دليلاً على أنه يجوز ذلك لغير النبيِّ، كما جاء في ﴿وَبَنَاتِ عَمِّكَ وَبَنَاتِ عَمَّٰتِكَ﴾[1].

قولُه: (**وقد خُصَّ رسولُ الله ﷺ بمعنى الهبة ولفظها جميعاً**)، قال الإمام: قال الشافعيُّ رضي الله عنه: معنى الآية إباحةُ الوَطْءِ بالهبة، وحصولُ التزوجِ بلفظِها من خواصك[2]. وقال أبو حنيفة رضيَ الله عنه: تلك المرأة صارت زوجةً ومن أمهات [المؤمنين] لا تحلُّ لغيرِك أبدًا، وقال: ويمكن أن يقال: فعلى هذا التخصيصُ بالواهبةِ لا فائدةَ فيه؛ فإن أزواجَه كلّهن خالصاتٌ له[3].

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٧٦).

(٣) من قوله: «وقال أبو حنيفة رضي الله عنه» إلى هنا، سقط من (ط).

إلى دليل. وقال أبو الحسنِ الكَرْخيُّ: إنَّ عَقْدَ النكاح بلفظِ الإجارةِ جائز؛ لقوله تعالى: ﴿ٱلَّٰتِيٓ ءَاتَيۡتَ أُجُورَهُنَّ﴾ وقال أبو بكرٍ الرازيُّ: لا يصحّ؛ لأنّ الإجارةَ عَقْدٌ مؤقَّتٌ، وعقدُ النكاح مؤبَّد؛ فهما متنافِيان. ﴿خَالِصَةً﴾ مصدرٌ مؤكِّد، كـ﴿وَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ١٢٢]، [الروم: ٦]، و﴿صِبۡغَةَ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ١٣٨]، **أي: خَلَصَ لك إحلالُ ما أحلَلْنا لكَ خالصةً**، بمعنى خُلوصاً، والفاعِلُ والفاعلة في المصادرِ غيرُ عزيزَين، كالخارجِ،

وقلت: وجهُ التقريرِ: أن الله تعالى ذكر في هذه الآية طبقاتِ النساءِ المحلّلاتِ للرسول ﷺ، واختصاصَهنَّ بما لم يوجَدْ في غيرِهن، وهي كونُهنَّ أمهاتِ المؤمنين ولم يذكر في شيء منها لفظاً تنعقدُ به عُلْقةُ الزوجية سِوى ما ذكر في هذه الواهبة نفسها، فإنه تعالى ما اكتفى بكونها صائرةً من أمهات المؤمنين بسبب إحلالِ الله إياها كالبواقي بل صَرَّح بلفظِ الهبة، ولو لم يكن له مَدخلٌ في الاختصاصِ لم يكن لذكرِه فائدة، ولقائل أن يقول: فَرْقٌ بين هذه الصورةِ وبين غيرِها فإنه لو لم يذكر لفظ الهبة لم يحصُل المقصود، بخلافِ غيرِها فلذلك ذكَره لا أن له مدخلًا في الاختصاص.

قولُه: (**أي خَلَصَ إحلالُ ما أحلَلْنا لك خالصة**)، يعني: أن ﴿خَالِصَةً﴾ مصدرٌ مولِّدٌ لمضامين الجمل كلها كَوعدَ الله وصِبْغةَ الله، فلا تختصُّ بقولِه: ﴿وَٱمۡرَأَةً مُّؤۡمِنَةً إِن وَهَبَتۡ نَفۡسَهَا لِلنَّبِيِّ﴾، كما قال أبو البقاء: ﴿خَالِصَةً﴾ حالٌ من ضميرِ ﴿وَهَبَتۡ﴾ أو صفةٌ لمصدرٍ محذوف[1]. واستدلّ المصنِّف لمذهبه بأن قوله: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا فَرَضۡنَا عَلَيۡهِمۡ فِيٓ أَزۡوَٰجِهِمۡ وَمَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُهُمۡ﴾ وردَ بعد ذكرِ الإحلالاتِ التي جمعَها معنى الاختصاصِ برسول الله ﷺ دون المؤمنين. وقيل: الغرضُ في شرعيتها له خاصة. ومفهومُه مؤكِّدٌ لمضمونِ المعاني كلها لا تختصُّ بواحدة دون واحدة، وهو ما قال: «قد عَلِمْنا ما فيه مصلحةُ المؤمنينَ ففرَضْناها وعلمنا ما فيه مصلحةُ الرسول من الاختصاصِ ففعلْنا»، فلو علّقَ ﴿خَالِصَةً لَّكَ﴾ بقِصّةِ الموهوبة لم يكنْ ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا﴾ معترضاً بل يكون أجنبيًّا وذلك لا يجوز.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

والقاعد، والعافية، والكاذبة. والدليلُ على أنها وردتْ في أثرِ الإحْلالاتِ الأربعِ مخصوصةً برسولِ الله ﷺ على سبيلِ التوكيد لها، قولُه: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ فِي أَزْوَاجِهِمْ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُهُمْ﴾ بعد قوله: ﴿مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، وهي جُمْلةٌ اعتراضيّة، وقولُه: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾ متّصِلٌ بـ﴿خَالِصَةً لَّكَ مِن دُونِ الْمُؤْمِنِينَ﴾، ومعنى هذه الجملةِ الاعتراضيّة: أنّ اللهَ قد عَلِمَ ما يجبُ فرضُه على المؤمنين في الأزواجِ والإماء، وعلى أيِّ حَدٍّ وصِفةٍ يجبُ أن يُفرَضَ عليهم؛ ففَرَضَه، وعَلِمَ المصلحةَ في اختصاصِ رسولِ الله ﷺ بما اختصَّه به؛ ففعَلَ. ومعنى: ﴿لِكَيْلَا يَكُونَ عَلَيْكَ حَرَجٌ﴾: لئلّا يكونَ عليك ضيقٌ في دِينك؛ حيثُ اختصَصْناك بالتَّنزيهِ واختيارِ ما هو أَولى وأفضلُ، **وفي دُنياك**؛ حيثُ أحلَلْنا لك أجناسَ المَنْكُوحات، وزِدْنا لك الواهبةَ نفْسَها. وقُرِئ: (خالصةٌ) بالرفع، أي: ذاك خُلوصٌ لك وخصوصٌ من دُون المؤمنين. ومَن جعل ﴿خَالِصَةً﴾ نَعْتاً للمرأة، فعلى مذهبه: هذه المرأةُ خالصةٌ لك مِن دونهم. ....

ويلزم أيضاً أنها وحدها خالصة لك من دونهم، قال محيي السنة: ﴿قَدْ عَلِمْنَا مَا فَرَضْنَا عَلَيْهِمْ﴾ أي: أوجَبْنا على المؤمنين في أزواجهم من الأحكام، أن لا تزوجوا أكثر من أربع، ولا يتزوجوا إلا بولي وشهودٍ ومَهْرٍ وما ملكت أيمانهم، أي: ما أوجبنا من الأحكام في مِلكِ اليمين لكي لا يكون عليك حرج، وهذا يرجع إلى أول الآية، أي: أحللنا لك أزواجَك، وما ملكت يمينك، والموهوبة؛ لكيلا يكون عليك حرج، أي: ضيق[1].

قولُه: (وفي دُنْياكَ)عَطْفٌ على «دينِك»، يعني: أطلقَ الحرجَ ولم يُقيِّد أنه في أيِّ شيء، لدَلالة سَوْقِ الكلامِ عليه، والمراد باختصاص التبرئة ما يدل عليه قوله: ﴿الَّتِي آتَيْتَ أُجُورَهُنَّ﴾ من أن لا تترك التسمية، ولا تعجيل المهر، وقوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ مِمَّا أَفَاءَ اللَّهُ عَلَيْكَ﴾ من أن لا تكون مُشتراةً مجلوبة، وباختصاصِ ما هو أولى، ما يُنْبىءُ عنه قوله: ﴿اللَّاتِي هَاجَرْنَ مَعَكَ﴾ فإن المهاجراتِ معه من قرابتِه أفضَلُ من غير المهاجرات.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٤).

﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ للواقع في الحَرَج إذا تاب ﴿رَّحِيمًا﴾ بالتَّوسِعة على عباده.

رُوي: أنَّ أمّهاتِ المؤمنين حينَ تغايَرْنَ وابتغَيْنَ زيادةَ النَّفَقة **وغِظْنَ رسولَ الله ﷺ**، هَجَرَهنّ شهراً، ونَزَلَ التَّخيير، فأشْفَقْنَ أنْ يُطلِّقهنّ، فقلن: يا رسولَ الله، افرِض لنا مِن نفسِك ومالِك ما شئتَ.

ورُوي: أن عائشةَ رضي الله عنها قالت: يا رسولَ الله، **إني أرى ربَّك يُسارِعُ في هَواك.**

[﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ وَتُـْٔوِىٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ ۖ وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ مِمَّنْ عَزَلْتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْكَ ۚ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن تَقَرَّ أَعْيُنُهُنَّ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ۚ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ مَا فِى قُلُوبِكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا حَلِيمًا﴾ ٥١]

قولُه: (**﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ للواقعِ في الحرج إذا تاب**)، اعلم أن قولَه: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ واردٌ على سبيل التذييل للآية أجمعِها، ومضمونُها رَفْعُ الحَرجِ عن حضرةِ الرسالةِ في أمور النساء، كذا عن الواحدي[1]، فجيء بالفاصلةِ عامة في نفي الحرج من جميع التكاليف في الدين لِسائرِ المؤمنين، فيدخل فيه أمرُ الرسول ﷺ أوّليّاً فإذن لا مَدْخَل لحديثِ التوبة.

قولُه: (**وغِظْنَ رسول الله ﷺ**)، **الجوهري: الغيظُ**: غضَبٌ كامنٌ للعاجز، يقال: غاظه فهو مَغيظ، ولا يقال: أغاظه.

قولُه: (**إني أرى ربّك يُسارع في هواك**)، روى البُخاريّ ومُسلم وغيرُهما عن عائشة رضي الله عنها. كانت خولةُ بنتُ حكيمٍ من اللاتي وهَبْنَ أنفُسهنّ للنبيِّ ﷺ، فقالت عائشة: أما تستحي المرأة أن تَهب نفسَها للرجل، فلما نزلَت: ﴿تُرْجِى مَن تَشَآءُ مِنْهُنَّ﴾، قلت: يا رسولَ الله، ما أرى ربَّك إلا يُسارِعُ في هواك[2].

---

(١) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٧٨).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٨٨)، ومسلم (١٤٦٤).

﴿تُرْجِي﴾ بهمزٍ وغيرِ همز: تؤخِّر ﴿وَتُـْٔوِيٓ﴾: تَضُمُّ، يعني: تَتركُ مضاجعةَ مَن تشاء منهنّ، وتُضاجِعُ مَن تشاء. أو: تطلِّقُ مَن تشاء، وتُمسِكُ مَن تشاء. أو: لا تَقْسم لأيّتهنّ شئتَ، وتَقسِمُ لمن شئتَ. أو: تَترُكُ تزوُّجَ مَن شئتَ من نساءِ أُمّتك، وتتزوجُ مَن شئت. وعن الحسن رضي الله عنه: كان النبيُّ ﷺ إذا خَطَبَ امرأةً لم يكن لأحدٍ أن يَخطِبَها حتى يَدَعَها. وهذه قسمةٌ جامعةٌ لِما هو الغَرَض؛ لأنه إمّا أن يُطلِّق، وإما أنْ

قولُه: (﴿تُرْجِي﴾ **بهَمْز وبغيرِ[1] همز**)، بالهمْزِ: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو وابنُ عامرٍ وأبو بكر، والباقون: بغَيْرِ همز[2]. قال الزجاج: الهَمْزُ أجودُ وأكثرُ، والمعنى واحد. يقال: أرجأت الأمرَ وَأرجيتُه؛ إذا أخرته[3].

قولُه: (**وهذه قسمةٌ جامعة**)، قال صاحب «التقريب»: أي: حاضرة؛ لأنه إما أن يُطلق أو يُمْسك، فإذا أمسَك ضاجَع أوْ لا، قَسَم أوْ لا، وإذا طَلَّق إما أن يَبْتغيها أوْ لا، قال محيي السنة: المراد من قوله تعالى: ﴿وَتُـْٔوِيٓ إِلَيْكَ مَن تَشَآءُ﴾ تردُّ إليك مَنْ تشاء بعد العزل، بلا تجديد عقد[4].

واعلم أنّ الزجاجَ[5] والواحديَّ[6] وأبا البقاء[7] جعلوا ﴿فَلَا جُنَاحَ﴾ خبرًا لقوله: ﴿وَمَنِ ٱبْتَغَيْتَ﴾ فقدّر الزجاجُ: إنْ أردْتَ أن تُؤويَ إليك امرأةً ممن عزلتَ فلا جناح عليك، والواحدي قال: إن أردتَ أن تُؤوي إليك امرأةً ممّن عزلتَهنَّ من القَسْمِ وتضمَّها إليك

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «وغير» دون الباء.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢١٤).

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٥).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٣).

(٦) «تفسير الوسيط» (٣: ٤٧٨).

(٧) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

يُمسِك؛ فإذا أمسَكَ: ضاجَعَ أو تَرَكَ، وقَسَمَ أو لمْ يَقسِم. وإذا طلَّق وعَزَل: فإمّا أنّ يُخَلِّيَ المعزولةَ لا يَبْتغيها، أو يَبْتَغيها. ورُوِي: أنه أرجأ منهنَّ سَوْدةَ وجُوَيريةَ وصَفيّةَ وميمونةَ وأمَّ حَبيبة، فكان يَقسِمُ لهنّ ما شاءَ كما شاء، وكانت ممَّن آوى إليه: عائشةُ وحفصةُ وأمُّ سَلَمة وزينبُ رضي الله عنهنّ،أرجأ خمساً وآوى أربعاً.

ورُوي: أنه كان يُسوّي مع ما أُطلِقَ له وخُيِّر فيه إلّا سَوْدة؛ فإنها وَهَبَتْ ليلتَها لعائشة، وقالت: لا تطلِّقْني حتى أُحشَرَ في زُمْرة نِسائك. ﴿ذَٰلِكَ﴾ التفويضُ إلى مَشيئتِك ﴿أَدۡنَىٰٓ﴾ إلى قُرَّة عُيونِهنّ وقلّةِ حُزْنِهنّ ورِضاهنّ جميعاً؛ لأنه إذا سوّى بينهنَّ في الإيواءِ والإرْجاء والعَزْل والابتِغاء، وارتَفَعَ التفاضُل، ولم يكنْ لإحداهنّ ممّا تريدُ وممّا لا تريد إلّا مِثْل ما للأُخرى، وعَلِمْنَ أنّ هذا التفويضَ من عند الله بوَحْيه؛ اطمأنَّتْ نفوسُهن، وذَهَبَ التنافُسُ والتغايُر، وحَصَلَ الرِّضا، وقرّتِ العُيون، وسَلَتِ القُلوب. ﴿وَٱللَّهُ يَعۡلَمُ مَا فِي قُلُوبِكُمۡ﴾ فيه وعيدٌ لمن لم تَرْضَ منهنَّ بما دَبَّر اللهُ من ذلك وفوَّضَ إلى مشيئةِ رسولِ الله ﷺ، وبعثٌ على تواطُؤ قلوبِهنّ والتَّصافي بينهنّ والتوافُق على طَلَبِ رضا رسولِ الله ﷺ وما فيه طِيبُ نفْسِه. وقُرِئ: (تُقِرَّ أعينَهنّ) بضمِّ التاءِ ونصبِ

فلا سَبيلَ عليك بلومٍ ولا عتَب، فجعلَ الجملةَ الشرطيةَ عَطْفاً على قوله: ﴿وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ وقسيماً لقوله: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ﴾ ولم يذكر فائدةَ المعطوف، والمصنّفُ اعتبرَها، وذلك أنه فسر: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ مِنۡهُنَّ وَتُـٔۡوِيٓ إِلَيۡكَ مَن تَشَآءُ﴾ أولاً بالوجوهِ الأربعةِ الماضية، ثم ثنّى ببناءِ التقسيمِ الحاصِر على الوجهِ الثاني، على طريقةِ الجمْع من الوجوهِ الأربعةِ باستعانةِ انضمام قوله: ﴿وَمَنِ ٱبۡتَغَيۡتَ مِمَّنۡ عَزَلۡتَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيۡكَ﴾ معها، على أنّ المرادَ بـ«مَن عزلت»: المطلقةُ المبتغى إيواؤها، فأوجب ذلك أن يُضمَّنَ قولُه: ﴿تُرۡجِي مَن تَشَآءُ﴾ معنًى يَشْملُ المعزولةَ غيرَ المُبتغى إيواؤها أيضاً ليستَقيم ذلك التقسيم، فحينئذ «أو» في الوجوهِ المذكورةِ للتنويعِ لا للترديدِ أو للإباحة، كما في قولِه تعالى: ﴿أَوۡ كَصَيِّبٖ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ [البقرة: ١٩]، وقولُه: «ورُوِيَ: أنه أرجأ منهن» إلى آخره: بيانٌ لبعضِ مَنْ وقعَ إليه التقسيم.

«الأعيُن»، و«تُقَرَّ أعينُهُنَّ» على البناءِ للمَفْعول. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ عَلِيمًا﴾ بذاتِ الصُّدور، ﴿حَلِيمًا﴾ لا يُعاجِلُ بالعقاب، فهو حَقِيقٌ بأنْ يُتّقى ويُحْذَر. ﴿كُلُّهُنَّ﴾ تأكيدٌ لنونِ ﴿وَيَرْضَيْنَ﴾، وقرأ ابنُ مسعود: (ويرضَيْنَ كلُّهنّ بما آتيتَهنّ) على التقديم. **وقُرِئ: (كُلَّهنّ)، تأكيداً لِـ«هنّ» في** ﴿ءَاتَيْتَهُنَّ﴾.

[﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ مِنۢ بَعْدُ وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ مِنْ أَزْوَٰجٍ وَلَوْ أَعْجَبَكَ حُسْنُهُنَّ إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ رَّقِيبًا﴾ ٥٢]

(لا تَحِلُّ) وقُرِئ بالتذكير؛ لأنّ تأنيثَ الجَمْعِ غيرُ حقيقيّ، وإذا جازَ بغيرِ فَصْلٍ

قولُه: **(وقُرِئ: «كُلَّهن»[1] تأكيداً لـ«هُنَّ» في** ﴿ءَاتَيْتَهُنَّ﴾)، قال ابن جِنِّي: وهي قراءةُ أبي إياس[2] وهي راجعةٌ إلى معنى قراءةِ العامةِ ﴿كُلُّهُنَّ﴾بضَمِّ اللام، وذلك أنّ رضاهُنَّ كلَّهن بما أوتينَ كُلُّهنَّ على انفرادهِن واجتماعِهن فالمعنيان إذن واحد إلّا أن للرفع معنى أقوى[3]، وذلك أنّ فيه إصراحاً من اللفظِ بأن يَرْضَيْن كلّهن. والإصراحُ في القراءةِ الشاذةِ ـ أعني النَّصْبَ ـ إنما هو في إيتائِهن، وإن كان محصولُ الحالِ فيهما واحدًا مع التأويل.

وقلت: في توكيدِ الفاعلِ دون المفعولِ إظهارٌ لكمالِ الرضى منهن وإن لم يكن الإيتاء كاملًا سَويًّا، وفي توكيد المفعول إظهارُ أنّهن مع كمال الإيتاء غيرُ كاملاتٍ في الرضى، والأول أبلغُ في المدح؛ لأن فيه معنى التتميم، وذلك أن المؤكِّدَ رفَع إبهامَ التجوُّزِ عن المؤكد.

قولُه: (**«لا تَحِلُّ»، وقُرِئ بالتذكير**) أبو عَمْرو: بالتاءِ الفوقانية، والباقون: بالياء[4]. قال الزجاج: مَنْ قرأ بالتاءِ فلأنّ النساءَ في معنى جميعِ النساء، والنساءُ يدلُّ على التأنيث فيُستغنى عن تأنيثِ «يحلُّ»، ومعنى التاءِ: لا تَحِلُّ لك جماعةُ النساء[5].

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢١٨).

(٢) وهو جؤية بن عائذ كما صرَّح به في «المحتسب» (٢: ١٨٢).

(٣) عبارة ابن جني في: «إلا أنّ الرفعَ أقوى معنًى».

(٤) انظر: «حجة القراءات» ص٥٧٩، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٢١).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٤).

في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف: ٣٠]؛ كان مع الفَصْل أجْوَزَ. ﴿مِنۢ بَعْدُ﴾ من بعدِ التِّسع؛ لأنّ التسعَ نِصابُ رسولِ الله ﷺ منَ الأزواج، كما أنَّ الأربعَ نِصابُ أمَّتِه منهنّ؛ فلا يَحِلُّ له أن يَتجاوَزَ النِّصاب، ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾: ولا أن تَستبدِلَ بهؤلاءِ التسع أزواجاً أُخَر بكلِّهنّ أو بَعْضِهنّ، أرادَ اللهُ لهنّ كرامةً وجزاءً على ما اختَرْنَ ورَضِين فقَصَرَ رسولَ الله ﷺ عليهنّ، وهُنَّ التِّسعُ اللّاتي ماتَ عنهنّ: عائشةُ بنت أبي بَكْر، حَفْصةُ بنت عُمر، أمُّ حَبيبَةَ بنتُ أبي سُفيان، سَوْدةُ بنتُ زَمْعة، أمُّ سَلَمة بنتُ أبي أُميّة، وصَفيّةُ بنت حُيَيّ الـخَيْبَرِيّة، مَيْمونةُ بنتُ الحارث الهِلاليّة، زينبُ بنت جَحْشٍ الأَسَديّة، جُويرية بنتُ الحارث المُصْطلِقيّة، رضي الله عنهنّ. «مِن» في ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجٖ﴾ لتأكيدِ النَّفْي، وفائدتُه: استغراقُ جِنْسِ الأزواج بالتَّحريم. وقيل: معناه: **لا تحلُّ لك**

قولُه: (وقيلَ: معناه: **لا تحِلّ لك**)، معطوفٌ على قولِه: «من بعد التِّسْع». والفرقُ أنّ الأولَ فيه حكمان: تحريمُ الزيادةِ على التسع وتحريمُ التبديل، والثاني: فيه حُكمٌ واحدٌ، وهو تحريمُ غيرِ ما نَصَّ عليه من الأجناس الأربعةِ المذكورة في قولِه تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ﴾ الآية، وقولُه: ﴿وَلَآ أَن تَبَدَّلَ بِهِنَّ﴾ تأكيدٌ لذلك، فيجوز أن يزيدَ على العدد، وأن تُبدِّلَ بكُلِّهنَّ أو ببَعْضِهنَّ من جِنْسِ ما نَصَّ عليه. يدلُّ عليه ما روى مُحيي السنة عن أبي صالح: أُمِرَ أنْ لا يتزوّجَ أعرابية ولا غريبَةً، ويتزوَّجَ من نساءِ قومِه من بناتِ العمِّ والعمّةِ والخالِ والخالة إن شاء ثلاث مئة. فقولُ المصنِّف: «من الأعرابياتِ والغرائبِ» بيانُ النساءِ في ﴿لَّا يَحِلُّ لَكَ ٱلنِّسَآءُ﴾، وقولُه: «من الأجناسِ الأربعة» بيانُ النساءِ اللاتي نُصَّ إحلالهنَّ، والأعرابيات في مقابلةِ المهاجراتِ، والغرائبِ في مقابلةِ القرايب، والكتابياتُ في مقابلةِ امرأةٍ مؤمنةٍ، والإماءُ بالنكاحِ في مقابلة ﴿وَمَا مَلَكَتۡ يَمِينُكَ مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ﴾[1].

فإن قُلت: ما فائدةُ الاختلافِ بأن جاء بـ«أو» في المعطوفَيْن الأخيرَيْن، أي: في قولِه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٧).

النساء مِن بعدِ النِّساء الّلاتي نُصَّ إحلالُهنّ لك مِنَ الأجناسِ الأربعة مِنَ الأعرابيّات والغَرائب، أو مِنَ الكتابيّات، أوْ مِنَ الإماء بالنِّكاح. وقيل في تحريم التبدُّل: هو مِنَ البَدل الذي كانَ في الجاهليّة؛ كان يقولُ الرَّجُل للرجل: بادِلْني بامرأتِك وأبادِلُك بامرأتي، فيَنزِل كلُّ واحدٍ منهما عن امرأتِه لصاحبه. ويُحكى: أنَّ عُيَيْنَةَ بن حِصْن دَخَلَ على النبيّ ﷺ وعنده عائشةُ من غيرِ استئذان، فقالَ رسولُ الله ﷺ: «يا عُيينةُ، أينَ الاستئذان؟»، قال: يا رسولَ الله، ما استأذنتُ على رَجلٍ قطُّ ممَّن مضى منذ أدركتُ، ثم قال: مَن هذه الجميلةُ إلى جَنْبك؟ فقال ﷺ: «هذه عائشةُ أمّ المؤمنين». قال عُيَيْنة: أفلا أنزِلُ لك عن أحسن الـخَلْق؟ فقال ﷺ: «إنّ اللهَ قد حرَّم ذلك»، فلمّا خرج قالت عائشةُ رضي الله عنها: مَن هذا يا رسولَ الله؟ قال: «أحمقُ مُطاع، وإنه على ما تَرَيْن لَسَيِّدُ قومه». وعن عائشةَ رضي الله عنها: ما ماتَ رسولُ الله ﷺ حتى أُحِلَّ له النساء. تعني: أنّ الآيةَ قد نُسِخَت. ولا يَخلو نسخُها: إمّا أن يكون بالسُّنّة، وإمّا بقوله تعالى: ﴿إِنَّآ أَحۡلَلۡنَا لَكَ أَزۡوَٰجَكَ﴾ [الأحزاب: ٥٠]، وترتيبُ النزول ليسَ على ترتيب المُصْحَف. ﴿وَلَوۡ أَعۡجَبَكَ﴾ في موضعِ الحال منَ الفاعل، وهو الضمير في ﴿تَبَدَّلَ﴾، لا مِنَ المَفْعُول الذي هو ﴿مِنۡ أَزۡوَٰجٍ﴾؛ ....

«أو من الكتابياتِ أو من الإماءِ» دون الثاني، والأصل الواو؟ قلتُ: ليؤذنَ بالاختلافِ والجمعِ بين الأقوال، فالواوُ في «والغرائب» إشارةٌ إلى قولِ أبي صالحٍ: أن لا يتزوَّجَ أعرابيةً ولا غريبةً، و«أو» في «أو من الكتابيات» مشيرةٌ إلى ما رَوى مُحيي السنة عن مُجاهدٍ: أنّ معناهُ: لا يحِلُّ لك اليهودياتُ والنصـرانياتُ، ولا أن تَبدَّلَ بالمسلماتِ غيرَهُنَّ من اليهودِ والنصارى(١)، إلا ما ملكَتْ يمينُك من الكتابياتِ أن تَتَسَرّى بهنَّ. وأما «أو» في «أو من الإماء» فهو ظاهرٌ، لأنه غيرُ مُسْتَنْكرٍ من آحادِ المسلمين أن يتزوج أَمَةَ الغيرِ، فكيفَ بمَنْصِبِ الرسالة، فلو جِيءَ بالواوِ لم يُعْلَم اختلافُ الأقوالِ، وكذا لو أتى بـ«أو» في الغرائب لـم يُعلَمْ أنه قولُ واحد، وأما صاحبُ «التقريب» فقَد أجرى الكلَّ على «أو».

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٦٧).

لأنه مُوغِلٌ في التنكير، وتقديرُه: مَفْروضاً إعجابُك بهنّ. وقيل: هي أسماءُ بنت عُمَيسٍ الـخَثْعميّة امرأةُ جعفرِ بنِ أبي طالب، والمرادُ أنها ممّن أعجَبَه حُسْنُهنّ. **واستُثنيَ ممّن حُرِّم عليه الإماءُ**. ﴿رَّقِيبًا﴾: حافظاً مُهيمِناً، وهو تحذيرٌ عن مُجاوزةِ حُدوده وتخطِّي حَلاله إلى حرامه.

[﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَدْخُلُوا۟ بُيُوتَ ٱلنَّبِيِّ إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَـٰظِرِينَ إِنَىٰهُ وَلَـٰكِنْ إِذَا دُعِيتُمْ فَٱدْخُلُوا۟ فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُوا۟ وَلَا مُسْتَـْٔنِسِينَ لِحَدِيثٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ يُؤْذِى ٱلنَّبِىَّ فَيَسْتَحْىِۦ مِنكُمْ ۖ وَٱللَّهُ لَا يَسْتَحْىِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ ۚ وَإِذَا سَأَلْتُمُوهُنَّ مَتَـٰعًا فَسْـَٔلُوهُنَّ مِن وَرَآءِ حِجَابٍ ۚ ذَٰلِكُمْ أَطْهَرُ لِقُلُوبِكُمْ وَقُلُوبِهِنَّ ۚ وَمَا كَانَ لَكُمْ أَن تُؤْذُوا۟ رَسُولَ ٱللَّهِ وَلَآ أَن تَنكِحُوٓا۟ أَزْوَٰجَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦٓ أَبَدًا ۚ إِنَّ ذَٰلِكُمْ كَانَ عِندَ ٱللَّهِ عَظِيمًا ﴾ ٥٣]

قولُه: (**لأنه مُوغِلٌ في التنكير**)، وقُلتُ: جائزٌ أن يكونَ صفةً لـ﴿أَزْوَٰجٍ﴾، والواوُ لتأكيد لصوقِ الصفةِ بالموصوفِ كما تقرَّر، فالمعنى: ولا أن تبدَّلَ بهنَّ من أزواجٍ مفروضاً إعجابُك بهنَّ لا تفارقُ الإعجابَ عنهن لحُسْنِهُنَّ. وعند صاحبِ «المِفتاح»(١): يجوزُ أن يكونَ حالًا من ﴿أَزْوَٰجٍ﴾، ومُصحِّحها موصوفِيّةُ ﴿أَزْوَٰجٍ﴾، لأنه على تقديرِ: أزواجٍ من الأزواج، ودخولُ الواوِ لعدَمِ الإلباسِ بالصفة بناءً على أنه لا يجوزُ توسيطُ الواوِ بين الصفةِ والموصوف. المعنى: ولا أن تبدَّلَ بهنَّ مِن أزواجٍ وإن كُنَّ بالغاتٍ في الحسنِ غايتَه، وهذا أبلغ.

قولُه: (**واستُثنيَ ممّن حُرِّم عليه الإماءُ**)، وهُنَّ اللاتي أشيرَ إليهنَّ في ﴿مِمَّآ أَفَآءَ ٱللَّهُ عَلَيْكَ﴾ وكُرِّرَ توكيداً لطول الكلام. وقال أبو البقاء: ﴿إِلَّا مَا مَلَكَتْ يَمِينُكَ﴾ في موضعِ رَفْعٍ بَدلاً من ﴿ٱلنِّسَآءُ﴾ أو موضعَ نَصْبٍ على الاستثناءِ، وهو من الجنْسِ، فيكونُ متَّصلاً، ويجوزُ أن يكونَ من غيرِ الجنسِ، فيكونَ مُنقطعاً(٢).

---

(١) لم أهتدِ إليه في «مفتاح العلوم» للسكاكي.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٥٩).

﴿أَن يُؤْذَنَ﴾ في معنى الظَّرْف، تقديرُه: وقتَ أنْ يُؤذَنَ لكم. و﴿غَيْرَ نَظِرِينَ﴾ حالٌ مِن ﴿لَا تَدْخُلُواْ﴾ **وَقَعَ الاستثناءُ على الوقتِ والحال معاً**، كأنه قيل: لا تدخُلوا بيوتَ النبي ﷺ إلّا وقتَ الإذْن، ولا تدخُلوها إلّا غيرَ ناظرين، وهؤلاءِ قومٌ كانوا **يتحيَّنون** طعامَ رسولِ الله، فيدخُلونَ ويَقعُدون مُنتظِرينَ لإدراكه. ومعناه: لا تدخُلوا ـ يا هؤلاءِ المتحيِّنون للطَّعام ـ إلّا أن يؤذَنَ لكم إلى طعامٍ غيرَ ناظرين إناه، وإلّا فلو لم يكن لهؤلاءِ خصوصاً، لَمَا جازَ لأحدٍ أن يدخُلَ بيوتَ النَّبيِّ ﷺ إلّا أن يؤذَنَ له إذْناً خاصّاً، وهو الإذْنُ إلى الطعام فحَسْب. وعن ابنِ أبي عَبْلة: أنه قرأ: (غَيرِ ناظرين) مجروراً صفةً لـ﴿طَعَامٍ﴾، وليس بالوَجْه؛ لأنه جرى على غيرِ ما هو له، فمن حَقِّ ضَميرِ ما هو له أنْ يَبرُزَ إلى اللفظ، فيقال: غيرِ ناظرينَ إناه أنتم، **كقولِك: هندٌ زيدٌ ضاربتُه هي**. ....

قولُه: (**وقعَ الاستثناءُ على الوقتِ والحالِ معاً**)، يعني: وقعَ الاستثناء على وقتِ الإذنِ المصحوبِ بقيدِ ﴿غَيْرَ نَظِرِينَ﴾، وهما قيدان للفعل، فوجبَ تقديرُ مستثّنى منه من أعمِّ هذا المستثنى. أي: لا تدخُلوا في وقتٍ من الأوقاتِ إلا في هذا الوقتِ، لكنَّ النهيَ واردٌ في قومٍ مخصوصين كانوا يضبطون وَقْتَ إدراكِ الطعام فنُهوا عن ذلك، وإليه الإشارةُ بقولِه: «وإلّا فلو لم يكُنْ لهؤلاءِ خُصوصاً لَما جازَ لأحدٍ أن يدخُلَ إلّا أن يؤذَنَ له إذناً خاصّاً، وهو الإذنُ إلى الطعام فحَسْبُ»، لكنه[١] يجوزُ الدخولُ بالإذْنِ مُطلقاً. قال أبو البَقاء: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ في موضع الحال، أي: لا تدخُلوا إلا مأذوناً لكم، وهو على هذا حالٌ من فاعل ﴿تَدْخُلُواْ﴾ أو حالٌ من المجرور في ﴿لَكُمْ﴾[٢].

قولُه: (**يتحَيَّنون**)، أي: يضْبطونَ وقْتَ إدراكِ الطعامِ وحينَه.

قولُه: (**كقولك: هِنْدٌ زيدٌ ضارِبتُه هي**)، في «المُقْتَبس» عن الطبّاخي: التاءُ علامةٌ لا

---

(١) من هنا إلى آخر الفقرة سقط من (ح) و(ط).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٠).

وإِنَى الطعام: إدراكُه، يقال: أنى الطعامُ إِنًى، كقولك: قَلاهُ قِلًى، ومنه قوله: ﴿وَبَيْنَ حَمِيمٍ ءَانٍ﴾ [الرحمن: ٤٤]: بالغٍ إناهُ. وقيل: ﴿إِنَـٰهُ﴾: وَقْتَه، أي: غيرَ ناظرينَ وقتَ الطعامِ وساعةَ أكلِه.

وروي: أنَّ رسولَ الله ﷺ **أوْلَمَ على زينبَ بتمرٍ** وسَوِيقٍ وشاةٍ، وأَمَرَ أَنساً أن يدعوَ

فاعل، والفاعلُ «هي»، وإنّما أتى به وإن كانَ في اللفظ ما يدلُّ على أن الضـرْبَ لهندٍ وهو التاءُ، لأنه يأتي في مواضعَ مُشْكِلاً، فاحتيجَ إلى هذا المُنفَصِل ليَجْرِيَ المُشْكِلُ وغيرُه على سَنَنٍ واحد. قال ابنُ الحاجب: إذا قلتَ: نحنُ الزيدونَ ضارِبون، أو: أنا زيدٌ ضاربٌ، ونحوُهما، يؤدِّي إلى اللَّبْسِ، فَعدلوا إلى المنفصل(١). قال الشيخُ عبدُ القادر(٢): يجبُ الإبرازُ في قولِك: هندٌ ضارِبتُه هي، ولو قُلتَ: زيدٌ هِنْدٌ ضارِبَتُه، لم يجبْ؛ لأنَّ في الأولِ جَرى الوصْفُ على غيرِ ما هو له. قال مكّي: ﴿غَيْرَ﴾ حالٌ من «كُم» في ﴿لَكُمْ﴾ والعاملُ ﴿يؤْذَنَ﴾، ولا يجوزُ أن يكونَ وصفاً للطعامِ إذ لو كان وصفاً له لقيل: غيْرَ ناظرينَ أنتُم، لأنّ اسْمَ الفاعلِ إذا جَرى صفةً أو حالاً أو صِلةً من غيرِ مَنْ هو له لَم يَسْتَتِر فيه ضميرُ الفاعلِ بخلافِه في الفعلِ، فلو قيل: إلى طعامٍ لا يَنْتظرونَ إناهُ؛ على الوصْفِ لجاز(٣).

قولُه: (**وإنى الطعام: إدراكُه**)، قال الزجاج: إناهُ: نُضْجُه وبُلوغُه، تقول: أنى يأني إنًى: إذا نَضَج وبَلغ(٤). قال مكّي: ﴿إِنَـٰهُ﴾: ظرفُ زمانٍ مقلوبٌ مِن: آن، التي بمعنى الحين، فقُلِبَتِ النونُ قبلَ الألفِ وغُيِّرت الهمزةُ إلى الكسرةِ، أي: غَيْرَ ناظرينَ آنه، أي: حينَه، ثم قُلِبَتْ وغُيّرت.

قولُه: (**أوْلَـمَ على زَيْنبَ بتمرٍ**)، الحديثُ من روايةِ البخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذيِّ

---

(١) «الكافية» بشرح الإستراباذي (٢: ٤٣٦).

(٢) كذا في النسخ الخطية، ولعلّ الصواب: «القاهر»، وهو عبد القاهر الجرجاني، وقد سبق التصريح بهذا الاسم.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٠).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٤).

بالناس، فترادَفُوا أفواجاً يأكلُ فَوْجٌ فيَخرج، ثم يدخُلُ فوجٌ، إلى أن قال: يا رسولَ الله، دعوتُ حتى ما أجدُ أحداً أدعُوه، فقال: «ارفَعوا طعامَكم»، وتفرَّق الناسُ، وبقيَ ثلاثةُ نَفَرٍ يتحدَّثون، فأطالوا؛ فقامَ رسولُ الله ﷺ؛ ليخرُجوا، فانطلَقَ إلى حُجرةِ عائشةَ رضي الله عنها، فقال: «السلام عليكم أهلَ البيت»، فقالوا: وعليكَ السلامُ يا رسولَ الله، كيف وجدتَ أهْلَكَ؟ وطافَ بالحُجراتِ فسلَّم عليهنّ، ودعَوْن له؛ ورَجَع، فإذا الثلاثةُ جلوسٌ يتحدَّثون، وكان رسولُ الله ﷺ شديدَ الحياء، فتَولّى، فلمّا رأَوْه متولِّياً خَرَجوا، فرَجَعَ؛ ونَزلتْ. ﴿وَلَا مُسۡتَـٔۡنِسِينَ لِحَدِيثٍ﴾: نُهُوا عن أن يُطِيلوا الجلوسَ يَستأنِسُ بعضُهم ببعضٍ لأجلِ حديثٍ يُحدِّثُه به، أو عن أن يَستأنِسُوا حديثَ أهلِ البيت. واستئناسُه: تسمُّعُه **وتوجُّسُه**. وهو مجرورٌ معطوفٌ على ﴿نَٰظِرِينَ﴾. وقيل: هو منصوبٌ على: ولا تدخُلوها مستأنِسين. لا بدَّ في قوله: ﴿فَيَسۡتَحۡيِۦ مِنكُمۡ﴾ مِن تقديرِ المُضاف، أي: مِن إخراجِكم، **بدليلِ قوله**: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾ يعني: إنَّ إخراجَكم حقٌّ ما يَنْبغي أن يُسْتَحْيا منه. ....

والنَّسائيِّ عن أنسٍ قال: كنتُ أعلمَ الناسِ بشأنِ الحجابِ حين أُنزِلَ، وكانَ أوّلَ ما أُنزِلَ في مُبتنى رسولِ الله ﷺ بزينبَ بنتِ جَحْش؛ أصبحَ النبيُّ ﷺ عروساً فدعا القومَ فأصابوا الطعامَ ثم خَرجوا، وبقيَ رَهْطٌ منهم عندَ رسولِ الله ﷺ فأطالوا المُكْثَ، فقامَ النبيُّ ﷺ، فخرجَ وخرجتُ معه[1]، الحديثُ على نَحْو ما ذكَره المصنِّفُ مع تغييرٍ في رواياتٍ شتّى.

قولُه: (**وتوجُّسُه**)، **الجوهري**: التوجُّسُ: التسمُّعُ إلى الصوتِ الخَفيّ.

قولُه: (**بدليلِ قوله**: ﴿وَٱللَّهُ لَا يَسۡتَحۡيِۦ مِنَ ٱلۡحَقِّ﴾)، لأن معناه: لا يتركُ تأديبَكم، والتأديبُ في هذا المقامِ إخراجُهم من البيتِ لأنّ جلوسَهم فيه كان يُؤذي النبيَّ ﷺ، فوجبَ لذلك أن يُقدَّرُ إخراجُهم ليتطابقَ النفيُ والإثبات. وفي وَضْعِ الحقِّ مقامَ الإخراجِ إيذانٌ بتعظيمِ جانبِ الرسول ﷺ.

---

(١) أخرجه البخاري (٥١٦٦)، ومسلم (١٤٢٨)، والترمذي (٣٢١٧)، والنسائي (٣٢٥٢).

ولمّا كان الحياءُ ممّا يمنعُ الحييَّ من بعض الأفعال قيل: ﴿لَا يَسْتَحْيِۦ مِنَ ٱلْحَقِّ﴾ بمعنى: لا يَمتنِعُ منه ولا يَترُكُه **تَرْكَ الحيِيِّ** منكم. وهذا أدبٌ أدَّب اللهُ به الثُّقَلاء. وعن عائشةَ رضي الله عنها: حسبُك في الثُّقَلاء أنّ اللهَ تعالى لم يحتَمِلْهم وقال: ﴿فَإِذَا طَعِمْتُمْ فَٱنتَشِرُواْ﴾. وقُرئ: (لا يَسْتَحِي) بياءٍ واحدة. الضميرُ في ﴿سَأَلْتُمُوهُنَّ﴾ لنساءِ النبيِّ ﷺ، ولم يُذكَرْن؛ لأنّ الحالَ ناطقةٌ بذِكْرِهن، ﴿مَتَٰعًا﴾ حاجة ﴿فَسْـَٔلُوهُنَّ﴾ المتاع.

قيل: إنَّ عُمر رضي الله عنه كان يحبُّ ضَرْبَ الحِجاب عليهنَّ محبَّةً شديدة، وكان يذكُره كثيراً، ويودُّ أن يُنزَلَ فيه، وكان يقولُ: **لو أُطاع فيكنَّ ما رأتكُنَّ عَين**، وقال: يا رسولَ الله، يدخلُ عليك البَرُّ والفاجر، فلو أَمرتَ أمّهاتِ المؤمنين بالحجاب؛ فنَزلتْ. ورُوي: أنه مَرَّ عليهنَّ وهنَّ مع النِّساءِ في المسجد، فقال: لئن احتجَبْتُنَّ، فإنَّ لكنَّ على النساءِ فَضْلاً، كما أن لزَوجِكُنَّ على الرِّجال الفَضْلَ، فقالت زينبُ رضي الله عنها: يا ابنَ الخطّاب،

قولُه: (**ولـمّا كان الحياءُ ممّا يمنَعُ الحَيِيَّ من بعض الأفعال قيل:** ﴿لَا يَسْتَحْيِۦ﴾)، يعني: استُعير لقولِنا: لا يمتنعُ ولا يتركُ، لفظُ: ﴿لَا يَسْتَحْيِۦ﴾ بعد التشبيه، بدليلِ قولِه: «تَرْكَ الحَيِيِّ»، أو لأنّ الله سبحانَه وتعالى إذا وُصِفَ بما يختَصُّ بالأجسامِ حُمِلَ على نهاياتِ أغراضِه لا على بداياتِه، فإن الإنسان إذا حيي عن فِعْلٍ عِيبَ فيه، تركَه وامتنعَ منه.

قولُه: (**تَرْكَ الحَيِيِّ**)، منصوبٌ على المصدر، أي: لا يتركُه تركاً مثْلَ تَرْكِ الحَيِيِّ منكم. فيه إشعارٌ بأنَّ استعمالَ الحياءِ هنا مجازٌ مسبوقٌ بالتشبيهِ، فيكونُ استعارةً، لأنَّ المُشبَّه المتروكَ هو: لا يترك.

قولُه: (**قيل: إنّ عُمرَ رضيَ الله عنه كان يُحِبُّ ضَرْبَ الحجاب عليهن**)، روى البخاريُّ ومسلمٌ عن أنسٍ: قال عمر رضي الله عنه: قلتُ: يا رسولَ الله، يدخلُ عليك البَرُّ والفاجر، فلو أمرْتَ أمهات المؤمنين بالحجاب، فأنزلَ الله سُبحانَه وتعالى آيةَ الحجاب[1].

قولُه: (**لو أُطاع فيكُنَّ ما رأتكُنَّ عين**)، كنايةٌ عن ضَرْبِ الحجابِ، أي: عَيْنُ الأجانب.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٧٩٠)، ومسلم (٢٣٩٩).

إنك لَتَغارُ علينا والوَحْيُ ينزلُ في بيوتِنا! فلم يَلبثُوا إلّا يسيراً حتى نَزلت.

وقيل: إنَّ رسولَ الله ﷺ كان يطعمُ ومعه بعضُ أصحابه، فأصابت يدُ رَجلٍ منهم يَدَ عائشة، فكَرِهَ النبيُّ ﷺ ذلك؛ فنَزلتْ آيةُ الحِجاب. وذُكِرَ: أنّ بعضَهم **قال: أنُنْهى أن نكلِّمَ بناتِ عمِّنا إلّا مِن وراءِ حِجاب؟** لئنْ مات محمّدٌ لأتزوّجنَّ عائشةَ. فأعلَمَ اللهُ أنَّ ذلك محرَّم. ﴿وَمَا كَانَ لَكُمْ﴾: وما صحَّ إيذاءُ رسولِ الله ﷺ ولا نكاحُ أزواجه مِن بَعدِهِ، وسمَّى نكاحَهنّ بعدَه عَظيماً عنده، وهو مِن أَعْلام تعظيمِ الله لرسولِه وإيجابِ حُرْمتِه حيّاً وميّتاً، وإعلامُه بذلك مما طَيَّبَ به نفْسَه وسَرَّ قلبَه واستغزَرَ شُكْرَه. فإنَّ نحوَ هذا ممّا يحدِّث به الرَّجُل نفْسَه ولا يُخلِّي منه فِكْرَه. ومن الناسِ من تَفرُط غَيْرتُه على حُرْمتِه حتى يتمنّى لها الموت؛ لئلّا تُنكَحَ مِن بعدِه. وعن بعض الفِتْيان: أنه كانت له جاريةٌ **لا يَرى الدنيا بها** شَغَفاً **واستِهْتاراً**، فنظر إليها ذاتَ يوم فتنفَّسَ الصُّعَداءَ، وانتحبَ فعلَا نَحِيبُه ممّا ذَهَبَ به فكرُه هذا المذهب، فلم يزلْ به ذلك حتى قَتَلَها؛ تصوُّراً لِمَا عسى يتّفقُ من بقائها بَعْدَه وحصولِها تحت يدِ غيرِه. وعن بعضِ الفُقهاء: أنَّ الزوجَ الثاني **في هَدْم الثَّلاثِ** يجري مجرى العُقوبة؛ فَصِينَ رسولُ الله ﷺ عمّا يُلاحِظُ ذلك.

[﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا أَوْ تُخْفُوهُ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمًا﴾ ٥٤]

قولُه: (**وذُكِرَ أنّ بعضَهم قال: أنُنهى أن نُكلِّمَ بناتِ عَمِّنا**)، روى مُحيي السنّةِ عن مُقاتل بن سُليمانَ: أنّه طَلْحة بن عُبيد الله. وفي روايتِه بَدَلَ «فُلانةٍ»: عائشةُ رضيَ الله عنها[1].

قولُه: (**لا يرى الدنيا بها**)، قيل: الباءُ فيه كالباءِ في: بِعْتُ هذا بهذا.

قولُه: (**واستهتاراً**)، الاستهتار: أن يبلُغَ في الحبِّ غايةً لا يُبالي فيه ما قيلَ فيه، مأخوذٌ من الـهَتْرِ، وهو مَزْقُ العِرْض.

قولُه: (**في هَدْمِ الثلاث**)، أي: الطلقاتِ الثلاثِ عند إرادةِ التحليل.

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٧١).

﴿إِن تُبْدُوا۟ شَيْـًٔا﴾ من نكاحِهنَّ على ألسنتِكم ﴿أَوْ تُخْفُوهُ﴾ في صُدورِكم ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ﴾ يَعلَمُ ذلك فيُعاقِبُكم به. **وإنما جاءَ به على أثرِ ذلك عامّاً** لكلِّ بادٍ وخافٍ؛ ليدخلَ تحتَه نكاحُهنَّ وغيرُه؛ ولأنه على هذه الطريقةِ أهولُ وأجزل.

[﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ فِىٓ ءَابَآئِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآئِهِنَّ وَلَآ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ إِخْوَٰنِهِنَّ وَلَآ أَبْنَآءِ أَخَوَٰتِهِنَّ وَلَا نِسَآئِهِنَّ وَلَا مَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُهُنَّ ۗ وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدًا﴾ ٥٥]

رُوي: أنه لمّا نزلتْ آيةُ الحِجاب قال الآباءُ والأبناء والأقارب: يا رسولَ الله، أَوَ نحن أيضاً نكلِّمهنَّ من وَراءِ حجاب؟ فنزلت. ﴿لَّا جُنَاحَ عَلَيْهِنَّ﴾ أي: لا إثمَ عليهنَّ في أنْ لا يحتجِبن من هؤلاء، ولم يُذكَرِ العمُّ والخال؛ لأنهما يَجريان مَجرى الوالدَيْن، وقد جاءت تسميةُ العمِّ أباً، قال الله تعالى: ﴿وَإِلَٰهَ ءَابَآئِكَ إِبْرَٰهِـۧمَ وَإِسْمَٰعِيلَ وَإِسْحَٰقَ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وإسماعيلُ عمُّ يعقوب. وقيل: كُره تَرْكُ الاحتجاب عنهما؛ لأنهما يصفانِها لأبنائهما، وأبناؤهما غيرُ محارم، ثم نُقِلَ الكلامُ من الغَيْبةِ إلى الخطاب، وفي هذا النقلِ ما يدلُّ على فضلِ تشديد، **فقيل**: ﴿وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ﴾ فيما أُمرتنَّ به مِنَ الاحتجاب وأُنزِلَ فيه الوحيُ من الاستتار، واحتطنَ فيه، وفيما استُثنِيَ منه ما قدرتنَّ، **واحفظن حُدودَهما**، واسلُكنَ طريقَ التقوى في حفظهما، وليكنْ عملُكنَّ في الحُجب أحسنَ ممّا كان وأنتنَّ

قولُه: (**وإنما جاءَ به على أثرِ ذلك عامّاً**)، يعني: كانَ منَ الظاهرِ أن يُقال: إن تبدوا إنكاحَهُنَّ على ألسنتِكم فإنَّ اللهَ يَعلمُ ذلك، فوضَعَ في مَوْضعِهما ﴿شَيْـًٔا﴾ و﴿شَىْءٍ﴾؛ ليدخُلَ تحتَ هذا العامِّ دخولاً أوّلياً على سبيلِ البُرْهان، وكان أجْزَل وأهْول.

قولُه: (**فقيل**: ﴿وَٱتَّقِينَ ٱللَّهَ﴾)، متَّصلٌ بقَوْلِه: «ثمّ نَقَلَ الكلامَ من الغَيْبةِ إلى الخطاب»، وقولِه: «وفي هذا النقلِ ما يدلُّ على فَضْلِ تشديد» اعتراض، وإنما كان فَضْلَ تشديدٍ لأنّ الخطابَ أقوى من الغيبةِ، ومَنْ كان مُشافَهاً في الزَّجْرِ كان أرْدَع له مِمّا كان غائباً، ولذلك قيل: كافَحَه وواجَهَه في الكلام.

قولُه: (**واحفَظْنَ حدودَهما**)، أي: حدودَ الاحتجاب وما استُثْنِيَ منه من عدمِ الاحتجابِ

غيرُ مُحتجبات؛ ليفضُلَ سرُّكن عَلَنكنَّ ﴿إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ﴾ من السرِّ والعَلَن وظاهر الحجابِ وباطِنه ﴿شَهِيدًا﴾ لا يتفاوتُ في عِلْمِه الأحوال.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ ۚ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا﴾ ٥٦]

قُرئ: (وملائكتُه) بالرفع؛ عطفاً على محلِّ ﴿إِنَّ﴾ واسمِها، وهو ظاهرٌ على مذهب الكوفيِّين، ووجهُه عند البصريين: أنْ يُحذف الخبر؛ لدلالة ﴿يُصَلُّونَ﴾ عليه. ﴿صَلُّوا۟ عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا۟﴾ أي قولوا: الصلاةُ على الرسول والسلامُ. ومعناه: الدعاءُ بأن يترحَّم عليه اللهُ ويُسلِّم. فإن قلتَ: الصلاةُ على رسولِ الله ﷺ واجبةٌ أم مندوبٌ إليها؟ قلت: بل واجبةٌ، وقد اختلَفوا في حالِ وجوبها؛ فمنهم مَن أوجبَها كلَّما جرى ذِكْرُه، وفي الحديث: «مَنْ ذُكِرتُ عنده فلمْ يصلِّ عليَّ فدخلَ النار فأبعدَه اللهُ»، ويُروى: أنه قيل: يا رسولَ الله، أرأيتَ قولَ الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ وَمَلَٰٓئِكَتَهُۥ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّبِيِّ﴾؟ فقال ﷺ: «هذا مِنَ العِلْم المَكْنُونِ، ولولا أنَّكم سألتُموني عنه ما أخبرتُكُم به؛ إنَّ اللهَ

من المذكورين.

قولُه: (مَنْ ذُكِرْتُ عنْدَه فلم يُصَلِّ عليَّ فَدخلَ النارَ)، روى الشيخُ مُحيي الدين في «الأذكار»[(١)] عن ابنِ السُّنِّي عن جابرٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ ذُكِرْتُ عندَه فلم يُصَلِّ عليَّ فقد شَقي»[(٢)].

وروى أيضاً عن التِّرمذيِّ عن أبي هُريرَة رضيَ الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «رَغِمَ أنفُ رجلٍ ذُكِرْتُ عنْدَه فلَمْ يُصَلِّ عليّ». قال التِّرمذيُّ: حديثٌ حسن[(٣)].

---

(١) «الأذكار» ص١١٦.

(٢) أخرجه ابن السني في «عمل اليوم والليلة» ص٣٣٦، والطبراني في «المعجم الأوسط» (٣٨٧١)، من حديث جابر بنِ عبد الله رضي الله عنه.

(٣) أخرجه الترمذي (٣٥٤٥)، وأحمد (٧٤٥١)، وابن حبان (٩٠٨).

وكّل بي مَلكَيْن فلا أُذكَرُ عندَ مسلمٍ فيُصلِّي عليَّ إلّا قال ذانِكَ المَلَكانِ: غفرَ اللهُ لكَ، وقال اللهُ تعالى وملائكتُه جواباً لذَيْنك المَلَكَيْن: آمين، ولا أُذكَرُ عند عبدٍ مُسلمٍ فلا يصلِّي عليَّ إلّا قال ذانِكَ المَلَكانِ: لا غَفَرَ اللهُ لكَ، وقالَ اللهُ وملائكتُه لذَيْنِك المَلَكَيْن: آمين»؛ ومنهم مَن قال: تَجِبُ في كلِّ مجلسٍ مرّةً، وإن تكرَّر ذِكْرُه، كما قيلَ في آيةِ السجدة وتَشْميتِ العاطس، وكذلك في كلِّ دعاءٍ في أوّلِه وآخِرِه؛ ومنهم مَن أوجبَها في العُمر مرّةً، وكذا قال في إظْهار الشهادتَيْن. والذي يَقتضيه الاحتياطُ الصلاةُ عليه عند كلِّ ذِكْرٍ؛ لِمَا وَرَدَ منَ الأخبار. فإن قلتَ: فالصلاةُ عليه في الصلاة، أهيَ شرطٌ في جَوازِها أمْ لا؟ قلتُ: أبو حنيفةَ وأصحابُه لا يَرَوْنها شَرطاً، وعن إبراهيمَ النَّخَعيِّ: كانوا يكتفُون عن ذلك ـ يعني الصحابةَ ـ بالتشهُّد، وهو: السَّلام عليك أيها النبيُّ، وأمّا الشافعيُّ ـ رحمه الله ـ فقد جعَلَها شَرطاً. فإن قلتَ: فما تقولُ في الصلاةِ على غيره؟ قلت: القياسُ جوازُ الصلاةِ على كلِّ مؤمن؛ لقوله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى يُصَلِّى عَلَيْكُمْ﴾ [الأحزاب: ٤٣]، وقولِه تعالى: ﴿وَصَلِّ عَلَيْهِمْ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ﴾ [التوبة: ١٠٣]، وقولِه ﷺ: «اللّهمَّ صلِّ على آلِ أبي أَوفى»، ولكنّ للعُلَماء تفصِيلاً في ذلك؛ وهو: **أنَّها إنْ كانت على سبيلِ التَّبَعِ** كقولك: صلّى الله على النبيِّ وآلِه؛ فلا كلامَ فيها،

قولُه: (**وهو أنّها إن كانت على سبيلِ التبع**)،[1] قال الشيخُ محيي الدين في كتابِ «الأذكار»: أجمعوا على الصلاةِ على نَبيِّنا وعلى سائرِ الأنبياءِ والملائكةِ استقلالاً، وأما غَيْرُ الأنبياءِ فالجُمهورُ لا يُصَلّى عليهم ابتداءً، واختُلِفَ فيه فقيل: هو حرام، وقيل: مَكْروهٌ كَراهةَ تنزيهٍ، لأنّه شِعارُ أهلِ البِدَع، وقالوا: إنَّ الصلاةَ صارَتْ مخصوصةً في لسانِ السلفِ بالأنبياءِ كما أنّ قولَنا عزَّ وجَلَّ مخصوصٌ بالله سُبحانَه وتعالى، وكما لا يُقالُ: محمَّدٌ عزَّ وجلَّ، وإن كان عزيزاً جليلاً، لا يقالُ: أبو بكرٍ أوعَليٌّ صلى الله عليه وإن كان صحيحاً. واتفقوا على جوازِ غيرِ الأنبياءِ تَبَعاً لهم فيقال: اللهمَّ صَلِّ على محمدٍ وعلى آلِهِ وأصحابِهِ وأزواجِهِ وأتباعِهِ؛ للأحاديثِ الصحيحة. وأما السلامُ فقال الشيخُ أبو محمَّدٍ الجُوَيْني: هو في معنى الصلاةِ،

(١) من قوله: «وروى أيضًا عن الترمذي» إلى هنا سقط من (ط).

وأمّا إذا أُفْرِدَ غيرُه مِن أهل البَيْت بالصلاة كما يُفْرَد هو: فمَكْروه؛ لأنَّ ذلك صارَ شِعاراً لذِكْر رسولِ الله ﷺ؛ ولأنه يؤدِّي إلى الاتِّهام بالرَّفْض، وقال رسولُ الله ﷺ: «مَن كان يؤمنُ بالله واليوم الآخر فلا يقفَنَّ مواقفَ التُّهَم».

[﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ لَعَنَهُمُ ٱللَّهُ فِى ٱلدُّنْيَا وَٱلْءَاخِرَةِ وَأَعَدَّ لَهُمْ عَذَابًا مُّهِينًا ۞ وَٱلَّذِينَ يُؤْذُونَ ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟ فَقَدِ ٱحْتَمَلُوا۟ بُهْتَٰنًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ ٥٧-٥٨]

﴿يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ فيه وَجْهان؛ أحدُهما: أن يُعبَّر بإيذائهما عن فعلِ ما يَكرهانِه ولا يَرْضَيانه من الكُفر والمَعاصي، وإنكارِ النُّبوّة، ومُخالفةِ الشَّريعة، وما كانوا يُصيبون به رسولَ الله ﷺ من أنواع المَكْروه، **على سبيل المَجاز**. وإنما جعلتُه مَجازاً فيهما جميعاً، وحقيقةُ الإيذاء صحيحةٌ في رسولِ الله ﷺ؛ لئلّا أجعَلَ العبارةَ الواحدة مُعطِيةً معنى المَجازِ والحقيقة. ....

فلا يُستَعملُ في الغائبِ فلا يُفرَدُ به غيرُ الأنبياء فلا يُقال: عليٌّ عليه السلام، وسواءٌ هذا في الأحياءِ والأموات، وأما الحاضرُ فيُخاطَبُ به، ويُسْتحَبُّ الترضِّي والترحُّمُ على الصحابةِ والتابعينَ فمَنْ بعْدَهُم من العلماءِ والعُبَّادِ وسائرِ الأخيارِ. وأما ما قالَه بعضُ العلماءِ: إن قوْلَه: رضيَ الله عنه، مخصوصٌ بالصحابة، ويُقالُ في غيرِهم: رحِمَه الله، فليسَ كما قال، بل الصحيحُ الذي عليه الجمهورُ استحبابهُ ودلائلُه أكثرُ من أن تُحصى[١].

قولُه: (**على سبيلِ المجاز**)، متعلِّقٌ بقَوْلِه: «أن يُعبَّر» يعني: أطلقَ ﴿يُؤْذُونَ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وأريدَ به فِعْلُ ما لا يَرْضيانه من الكفرِ والمعاصي وغيرِهما، كأنه قيل: إنّ الذين يَفْعلونَ ما لا يُرْضي الله ورسولَه، فأطْلقَ السَّببُ وأريدَ المسبَّب، وإنّما ارتكبَ طريقَ المجازِ، وإن صَحَّ إطلاقُ الإيذاءِ في حَقِّ رسولِ الله ﷺ حقيقةً؛ لئلا يَجْعلَ العبارةَ الواحدةَ مُعطيةً معنى المجازِ والحقيقةِ معاً، هذا الطريقُ هو الذي يُسمِّيه الأصوليون عُمومَ المجاز.

(١) «الأذكار» ص١١٨.

والثاني: أن يُرادَ: يؤذُون رسولَ الله ﷺ. وقيل في أذى الله: هو قولُ اليهودِ والنصارى والمشركين: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة: ٦٤]، و: ﴿ثَالِثُ ثَلَـٰثَةٍ﴾ [المائدة: ٧٣]، و: ﴿ٱلْمَسِيحُ ٱبْنُ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ٣٠]، و: الملائكةُ بنات الله، و: الأصنامُ شُركاؤه. وقيل: قولُ الذين يُلحِدون في أسمائه وصِفاتِه. وعن رسولِ الله ﷺ فيما حَكى عن ربِّه: «شَتَمَني ابنُ آدمَ، ولم يَنْبغِ لَهُ أنْ يَشتمَني، وآذَاني ولم يَنبغِ لَهُ أنْ يؤذِيَني؛ فأمّا شتمُهُ إيّايَ فقولُه: إنّي اتخذْتُ ولَداً. وأمّا أذاه فقولُه: إنَّ الله لا يُعِيدُني بعد أنْ بَدَأني». وعن عِكرمةَ: فِعلُ أصحابِ التَّصاويرِ الذين يَرُومُون تكوينَ خلْقٍ مثْلِ خَلْقِ الله. وقيل في أذى رسولِ الله ﷺ: قولُهم: ساحرٌ، شاعِرٌ، كاهن، مَجْنون. وقيل: كَسْرُ رباعِيَته وشَجُّ وجهِه يومَ أُحد. وقيل: طعنُهم عليه في نِكاح صفيّةَ بنتِ حُيَيّ وأطلَقَ إيذاءَ الله

قولُه: (والثاني: أن يُرادَ: يُؤذونَ رسولَ الله ﷺ)، فيكونُ ذِكْرُ الله تمهيداً لذكْرِه، وأنّ رسولَ الله ﷺ عندَ الله بمكانةٍ حتى إنّ إيذاءَه إيذاؤه.

قولُه: (شتَمني ابنُ آدمَ ولم يَنْبغِ له أن يَشْتُمَني)، الحديث من روايةِ البُخاريِّ والنَّسائي عن أبي هريرة[١]، قد أوردناهُ، وفيما أورَده اختلافٌ في الألفاظ.

قولُه: (وقيل: [طعنُهم عليه] في نكاحِ صَفِيّةَ بنت حُيَيّ)، روى في «الاستيعاب» عن أبي عُبيدةَ: كانت صَفِيّةُ عند سَلّامِ بن مِشْكَم وكان شاعراً، ثم خَلفَ عليها كِنانةُ[٢] وهو شاعرٌ، فقُتِلَ يومَ خَيْبَر، وتزوَّجها النبيُّ ﷺ سنةَ سَبْعٍ من الهجرة. ورُويَ عن أنسٍ أنه قال فيه: إنَّ النبيَّ ﷺ لما جَمعَ سَبْيَ خَيْبَر جاءَه دِحْيَة فقال: أَعْطِني جاريةً من السَّبْي، فقال: «اذهَبْ فخُذْ جاريةً»، فأخذَ صَفِيّةَ فقيل: يا رسولَ الله، إنّها سيِّدةُ بَني قُريظةَ والنَّضير، ما تصْلُحُ إلّا لَك، فقال النبيُّ ﷺ: «خُذْ جاريةً غَيْرَها»، قال ابن شِهاب: كانَتْ مِمّا أفاءَ الله عليهِ فحَجَبها، وأَوْلَمَ عليها بتَمْرٍ وسَويقٍ وقَسَم لها، وكانَتْ إحدى أمَّهاتِ المؤمنين[٣].

(١) سبق تخريجه.

(٢) هو ابنُ أبي الحقيق على ما صرَّح به ابن عَبْدِ البَرّ في «الاستيعاب».

(٣) أخرجه البخاري (٣٧١)، ومسلم (١٣٦٥)، وغيرهما من حَديثِ أنسٍ رضي الله عنه.

ورسوله، وقيَّد إيذاءَ المؤمنين والمؤمنات؛ لأنّ أذى الله ورسوله لا يكونُ إلا غيرَ حقٍّ أبداً، وأمّا أذى المؤمنين والمؤمنات؛ فمِنهُ ومِنه. ومعنى ﴿بِغَيْرِ مَا ٱكْتَسَبُوا۟﴾: بغير جِنايةٍ واستحقاقٍ للأذى. وقيل: نَزلتْ في ناسٍ من المنافقين يُؤذون عليّاً رضي الله عنه ويُسمِعونه. وقيل: في الذين أفكُوا على عائشةَ رضي الله عنها. وقيل: في زُناةٍ كانوا يتّبعون النساءَ وهنَّ كارهات. وعن الفُضيل: لا يَحِلُّ لك أنْ تؤذيَ كَلباً أو خنزيراً بغيرِ حقّ، فكيف؟ وكان ابنُ عونٍ لا يُكرِي الحَوانيتَ إلا مِن أهلِ الذِّمّة؛ لما فيه من الرَّوْعة عند كرِّ الحَوْل.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّبِيُّ قُل لِّأَزْوَٰجِكَ وَبَنَاتِكَ وَنِسَآءِ ٱلْمُؤْمِنِينَ يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ فَلَا يُؤْذَيْنَ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ ٥٩]

الجِلْباب: ثوبٌ واسع أوسعُ من الخِمار ودونَ الرِّداء تَلْوِيهِ المرأةُ على رأسِها وتُبقي منه ما تُرسِلُه على صَدْرِها. وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: الرِّداءُ الذي يَستُرُ من فوقُ إلى أسفلُ. وقيل: المِلْحفةُ وكلُّ ما يُستَترُ به مِنْ كِساءٍ أو غيرِه. قال أبو زُبيد:

مُجَلْبَبٌ مِنْ سَوَادِ اللَّيْلِ جِلْبَابَا

ورُوِيَ أنّ رسولَ الله ﷺ دخَل عليها وهي تَبْكي، فقال لها: «ما يُبكيك»؟ فقالت: إنّ عائشَة وحَفْصَة تنالانِ منّي وتقولان: نَحْنُ خَيْرٌ من صَفيّة، قال: «ألا قُلْتِ لهنَّ: كيفَ تكُنَّ خيراً مني وأبي هارونُ وعَمِّي موسى وزوجي مُحمَّد»، وكانَتْ مِن سِبْط هارون[١].

وليس في «الاستيعاب» ولا في «الجامع»[٢] أنَّ أحداً طَعَنَ في نكاحِها، والله أعلم.

قولُه: (فمِنْه ومنْه)، أي فمِنْهُ حَقٌّ ومِنه باطل. والفاءُ للتعقيبِ دخَلَتْ على التفصيل.

---

(١) «الاستيعاب» (٤: ١٨٧١ - ١٨٧٢)، والحديثُ أخرجه الترمذي (٣٨٩٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤: ٧٥)، وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريبٌ وليس إسناده بذاك القويِّ.

(٢) يعني «جامع الأصول» لابن الأثير (١٢: ١٠٢).

ومعنى ﴿يُدْنِينَ عَلَيْهِنَّ مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾: يُرخِينَها عليهنّ، ويُغطِّين بها وجوهَهنّ وأعْطافَهنّ. يقال: إذا زَلَّ الثَّوبُ عن وجهِ المرأة: أدني ثوبَك على وجهِك؛ وذلك أنَّ النساءَ كُنّ في أوّل الإسلام على هِجِّيراهُنّ في الجاهلية مُتبذِّلاتٍ، تبرُزُ المرأةُ في دِرْعٍ وخِمار لا فَصْلَ بين الحُرّة والأمَة، وكان الفِتْيانُ وأهل الشَّطارة يتعرَّضون - إذا خرجْنَ بالليل إلى مَقاضي حوائجهنّ من النخيلِ **والغِيطان** - للإماء، وربّما تعرَّضوا للحُرّة بعِلّة الأمة؛ يقولون: حسبْناها أمةً، فأُمِرْن أن يُخالِفْن بزيِّهنّ عن زيِّ الإماء بلُبْسِ الأرْديةِ والملاحِف وسَتْرِ الرؤوسِ والوجوه؛ ليَحتَشِمنَ ويُهَبنَ فلا يطمعَ فيهنّ طامعٌ؛ وذلك قولُه: ﴿ذَٰلِكَ أَدْنَىٰٓ أَن يُعْرَفْنَ﴾ أي: أَولى وأجدرُ بأن يُعرَفْنَ فلا يُتعرَّضَ لهنَّ ولا يَلقَيْنَ ما يَكْرهْن. فإن قلتَ: ما معنى ﴿مِن﴾ في ﴿مِن جَلَٰبِيبِهِنَّ﴾؟ قلتُ: هو للتبعيض، إلا أنَّ معنى التبعيضِ مُحتملٌ وجهَيْن، أحدُهما: أن يَتجلببْنَ ببعض ما لهنّ من الجَلاليب، **والمراد: أنْ لا تكون الحُرّة متبذِّلةً** في دِرْعٍ وخِمار، كالأمَة **والماهِنة**، ولها جِلْبابان فصاعداً

قولُه: (**مُبْتذلاتٍ**[1])، **الجوهري**: وابتذالُ الثوب وغيره: امتهانُه، والتبذُّل: تَرْكُ التصاوُن.

قولُه: (**والغِيطان**)، **الجوهري**: أصلُ الغائطِ: المطمئنُّ منَ الأرضِ الواسعُ، والجمْعُ: غُوطٌ وأغواطٌ وغِيطان.

قولُه: (**والمرادُ: أن لا تكون الحرَّةُ مُبتذَلة**[2])، يعني: عَبر بقوله: «يُدنيَن عليهنّ بَعْضَ جلابيبهنَّ» عن كونِ الحرَّةِ غيرَ مبتذلة، لأنه يلزَمُ من ذلك أن تكونَ ذات جلابيبَ، فلا تُنزل نَفْسَها بمَنْزلةِ مَنْ ليسَ لها إلا دِرْعٌ وخِمار، كالأمةِ. قولُه: «ولها جِلْبابان»، حالٌ من الضمير في «مُبْتذَلة».

قولُه: (**والماهِنة**)، أي: الخادمة. **الجوهري**: المَهْنة بالفَتْح، أي: الخِدمةُ، وحكى أبو زيدٍ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «مُتبذِّلات»، والمعنى واحد.

(٢) كذا، والأمر فيه كسابقه.

في بَيتِها. والثاني: أنْ ترخِيَ المرأةُ بعضَ جِلبابها وفَضْلَه على وجهِها تتقنَّعُ حتى تتميَّزَ من الأمة. وعن ابن سِيرين: سألتُ عَبِيدةَ السَّلمانيَّ عن ذلك فقال: أنْ تَضعَ رداءَها فوق الحاجب، ثم تُدِيرَه حتى تَضعَه على أنْفِها. وعن السُّدِّيّ: أنْ تغطِّيَ إحدى عينَيها وجبهتَها، والشقَّ الآخر إلّا العين. وعن الكسائيِّ: يتقنَّعْنَ بملاحِفِهنّ مُنضمّةً عليهنّ. أراد بالانضمام معنى الإدْناء. ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِما سَلَفَ منهنّ مِنَ التفريط، مع التوبة؛ **لأنّ هذا ممّا يُمكنُ معرفتُه بالعقل**.

[﴿لَّئِن لَّمْ يَنتَهِ ٱلْمُنَٰفِقُونَ وَٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ وَٱلْمُرْجِفُونَ فِى ٱلْمَدِينَةِ لَنُغْرِيَنَّكَ بِهِمْ ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا * مَّلْعُونِينَ ۖ أَيْنَمَا ثُقِفُوٓا۟ أُخِذُوا۟ وَقُتِّلُوا۟ تَقْتِيلًا * سُنَّةَ ٱللَّهِ فِى ٱلَّذِينَ خَلَوْا۟ مِن قَبْلُ ۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ ٱللَّهِ تَبْدِيلًا﴾ ٦٠-٦٢]

﴿ٱلَّذِينَ فِى قُلُوبِهِم مَّرَضٌ﴾: قومٌ كان فيهم ضعفُ إيمان وقِلّةُ ثباتٍ عليه. وقيل: هم الزُّناة وأهلُ الفُجورِ من قوله تعالى: ﴿فَيَطْمَعَ ٱلَّذِى فِى قَلْبِهِۦ مَرَضٌ﴾ [الأحزاب: ٣٢]. ﴿وَٱلْمُرْجِفُونَ﴾: ناسٌ كانوا **يُرجِفونَ بأخبار السَّوء** عن سَرايا رسولِ الله ﷺ، فيقولون: هُزموا وقُتِلوا وجرى عليهم كَيْت وكيت، فيَكسِرون بذلك قلوبَ المؤمنين. يقال: أرجَفَ بكذا؛ إذا أخبرَ به على غيرِ حقيقة؛ لكونه خَبَراً مُتزلزِلاً غيرَ ثابت، مِنَ الرَّجْفة؛ وهي الزلزلة. والمعنى: لئنْ لم يَنتهِ المنافقون عن عداوتِهم وكيدِكُم، والفَسَقةُ

والكِسائيُّ بالكَسْرِ، وأنكَره الأصمعيُّ، والماهِنُ: الخادم.

قولُه: (**لأنّ هذا مِمّا يُمكنُ معرفتُه بالعقل**)، وعندَ أهلِ السنّة: ﴿وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا﴾ لِما عسى يصدُر عنهُنَّ [من] الإخلالِ في أمرِ التستُر رحيماً بهنَّ بَعد التوبة. وقيل: ﴿غَفُورًا﴾ لِما وَقَع منهنَّ قبْلَ الأمرِ فلا يُؤاخِذهُنَّ به، في «المطلع».

قولُه: (**يُرجِفون بأخبارِ السوء**)، **الراغب**: الرجفُ: الاضطرابُ الشديد، والإرجافُ: إيقاعُ الرجفةِ إما بالفِعْلِ أو القولِ، ويقال: الأراجيفُ مَلاقيحُ الفِتن[1].

---

(١) «مفردات القرآن» ص٣٤٤.

عن فُجورِهم، والمُرجِفُون عمّا يؤلِّفون من أخبارِ السَّوء: لَنأمُرنَّك بأن تفعلَ بهم الأفاعيلَ التي تَسُوءُهم **وتَنُوءُهم**، ثم بأنْ تضطرَّهم إلى طَلَبِ الجَلاءِ عن المدينة، وإلى أنْ لا يُساكِنوك فيها ﴿إِلَّا﴾ زَمَناً ﴿قَلِيلًا﴾ ريثما يَرتحِلُون **ويَلتَقِطون أنفُسَهم** وعِيالاتِهم. **فسَمَّى ذلك إغراءً** - وهو **التَّحْريش** - على سبيلِ المجاز. ﴿مَّلْعُونِينَ﴾ نصبٌ على الشَّتم أو الحال، أي: لا يُجاوِرُونك إلّا مَلْعُونين. **دَخل حرفُ الاستثناء على الظرفِ والحالِ معاً**، ما مَرَّ في قوله: ﴿إِلَّآ أَن يُؤْذَنَ لَكُمْ إِلَىٰ طَعَامٍ غَيْرَ نَٰظِرِينَ﴾ [الأحزاب: ٥٣]،

قولُه: (**وتَنُوءُهم**)، **الجوهري**: قال ابنُ السكّيت: يُقال: له عندي ماساءَهُ وناءَهُ، أي: أثْقَلَه، وما يسوءُه وينوءُه[١]. وقال بعضُهم: أراد: ساءَهُ وأناءه، وإنّما قال: ناءَهُ، وهو لا يتَعدّى لأجل «ساءَه» ليَزْدوِجَ الكَلام.

قولُه: (**ويلتقطون أنفُسَهم**)، **الأساس**: لَقَطَ الحصا وغَيْرَه والتَقَطه ويَلْقُطُه. **الانتصاف**: في قولِه: ﴿ثُمَّ لَا يُجَاوِرُونَكَ فِيهَآ إِلَّا قَلِيلًا﴾ إشارةٌ إلى ما فَسَّره الزمخشريُّ إلى أنّ مَنْ توجَّه عليه إخلاءُ مَنْزِلٍ مملوكٍ للغيرِ بوَجْهٍ شَرْعيٍّ؛ يُمْهَلُ رَيْثَما ينقُلُ نفْسَه ومَتاعَه وعيالَه إن كان له موضعٌ، وإلا يُمْهَلُ حتّى يتَيَّسر له موضِعٌ آخَر[٢].

قولُه: (**فسَمّى ذلك إغراءً**)، أي: أطلقَ على الأمرِ بأن يَفْعلَ بهم الأفاعيلَ التي تَسوءهُم الإغراءَ بقولِه: ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾ على المجازِ مُبالغة.

قولُه: (**التحريش**)، **النهاية**: وفي الحديثِ: نهى عن تحريشِ البهائم[٣]، وهو الإغراءُ وتَهْييجُ بعضِها على بعضٍ، كما يُفعَلُ بين الجِمالِ والكِباشِ والديوك.

قولُه: (**دخَل حرْفُ الاستثناءِ على الظرفِ والحالِ معاً**)، كأنّه قيل: لا يُجاوِرونَك فيها في حالٍ من الأحوالِ وزَمنٍ من الأزمنةِ، إلّا مَطرودين مَلعونين، زمناً قليلاً، ريْثَما يرتحِلون ويلتقطونَ أنفُسَهم وعِيالاتِهم.

---

(١) «إصلاح المنطق» ص١٤٧ - ١٤٨.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٦١).

(٣) أخرجه البخاري في «الأدب المفرد» (١٢٣٢)، وابن الجَعْدِ في «مسنده» (١: ٣١٣)، من حديثِ ابن عمر رضي الله عنه. وانظر كلامَ الحكيم الترمذي في علّةِ النهيِ عن ذلك في كتابه «المنهيات» ص١٧٤.

ولا يصحُّ أنْ يَنتصِبَ عن ﴿أُخِذُوٓاْ﴾؛ لأنّ ما بعدَ كلمةِ الشرط لا يعملُ فيما قَبْلَها. وقيل في ﴿قَلِيلًا﴾: هو منصوبٌ على الحالِ أيضاً، ومعناه: لا يُجاوِرُونك إلّا أقلّاءَ أذلّاءَ ملعونِين. فإن قلتَ: ما موقعُ ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾؟ قلتُ: ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾ عطفٌ على ﴿لَنُغْرِيَنَّكَ﴾؛ لأنه يجوزُ أن يُجابَ به القَسَم، ألا تَرى إلى صحّةِ قولك: لئنْ لم يَنتهوا لا يُجاوِرُونك؟ فإن قلت: **أَمَا كان مِنْ حقِّ ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾ أنْ يُعطَفَ بالفاء**، وأن يقال: لنُغرينَّك بهم فلا يُجاوِرونك؟ قلت: لو جُعِلَ الثاني مُسبَّباً عن الأوّل لكان الأمرُ كما قلتَ، ولكنه جُعِلَ جواباً آخَرَ للقَسَم معطوفاً على الأوّل، وإنما عُطِفَ بـ«ثمّ»؛ لأنّ الجلاءَ عن الأَوطانِ كان أعظَمَ عليهم وأعظَمَ مِنْ جميع ما أُصيبوا به، فتراخَت حالُه عن حالِ المعطوفِ عليه. ﴿سُنَّةَ ٱللَّهِ﴾ في موضعِ مصدرٍ مؤكِّد، أي: سنَّ الله في الذين يُنافِقون الأنبياءَ أن يُقتَّلوا حيثما ثُقِفوا. وعن مُقاتل: يعني: كما قُتِلَ أهلُ بَدْر وأُسِرُوا.

[﴿يَسْـَٔلُكَ ٱلنَّاسُ عَنِ ٱلسَّاعَةِۖ قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ ٱللَّهِۚ وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ ٱلسَّاعَةَ تَكُونُ قَرِيبًا﴾ ٦٣]

كانَ المشركون يَسألون رسولَ الله ﷺ عن وقتِ قيام الساعة؛ استعجالاً على سبيلِ الهُزْء، واليهودُ يسألونه امتحاناً؛ لأنّ اللهَ تعالى عمّى وقْتَها في التوراةِ وفي كلِّ كتاب، فأُمِرَ رسولُ الله ﷺ أنْ يُجيبَهم بأنه عِلْمٌ قد استأثَرَ اللهُ به؛ لم يُطلِعْ عليه مَلَكاً ولا نبيّاً، ثم بيَّن لرسولِه أنها قريبةُ الوقوع؛ تهديداً للمُستَعجِلين، وإسكاتاً للمُمتَحِنين.

قولُه: (أما كانَ مِن حَقِّ ﴿لَا يُجَاوِرُونَكَ﴾ أن يُعطَفَ بالفاءِ)، لأنّ جَلاءَهم عن الأوطانِ كان مُسَبّباً عن التحريشِ بهم وما يَضطَرُّهم إلى طَلَبِ الجلاء؟ وخُلاصةُ الجواب: أنّ ما عليه التلاوةُ أبلغ، ولاحتواءِ الفائدةِ أملأ، كأنّه قيل: لئن لم يَنْتهِ المنافقونَ ليحصُل لهم خَطْبانِ عَظيمان، لكنّ الثاني أعظَمُ عليهم من الأول، لأنّ مُفارقةَ الوطنِ أعظَمُ المصائب، ألا ترى إلى بني إسرائيلَ كيفَ اختاروا القَتْلَ على الجَلاء.

﴿قَرِيبًا﴾: شيئاً قريباً، أو لأنّ الساعةَ في معنى اليوم، أو في زمانٍ قَريب.

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَعَنَ ٱلْكَٰفِرِينَ وَأَعَدَّ لَهُمْ سَعِيرًا * خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۖ لَّا يَجِدُونَ وَلِيًّا وَلَا نَصِيرًا﴾ ٦٤-٦٥]

السَّعير: النارُ المسعورةُ الشديدة الاتّقاد.

[﴿يَوْمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمْ فِى ٱلنَّارِ يَقُولُونَ يَٰلَيْتَنَآ أَطَعْنَا ٱللَّهَ وَأَطَعْنَا ٱلرَّسُولَا۠﴾ ٦٦]

وقُرِئ: ﴿تُقَلَّبُ﴾ على البناءِ للمفعول، و(تَقَلَّبُ) بمعنى: تتقلَّب، و(نُقَلِّبُ)، أي: نقلِّبُ نحن، و(تُقَلِّبُ) على أنَّ الفِعلَ للسعير. ....

قولُه: (﴿قَرِيبًا﴾: شيئاً قريباً، أوْ لأنّ الساعةَ في معنى اليوم)، يعني: مِن حَقِّ الظاهرِ أن يُقال: قريبة، لأنّها خَبرُ «كان» واسمُه مؤنَّث، فقيل: ﴿قَرِيبًا﴾ على تأويلِ أنّه صفةُ موصوفٍ محذوفٍ، أو الساعةُ بمعنى اليومِ أو الزمان. روى الزجّاجُ عن أبي عُبيدة: أن «قَريباً» يكونُ للمؤنَّث والثِّنتَيْن والجَمْع بلَفْظٍ واحدٍ، ولا يُدْخِلون الهاءَ لأنه ليسَ بصفةٍ ولكن ظَرف، وأنشدَ:

وإنْ تُـــمْسِ ابنةُ السَّهْميِّ منا بعيـــداً لا تُكلِّمنـــا كلاما[1]

فإذا جَعلوها صفةً في معنى: مُقْتَربة، قالوا: هي قريبة.

قولُه: (وقُرِئ: ﴿تُقَلَّبُ﴾ على البناء للمفعول)، هي المشهورة.

قولُه: (و«نُقَلِّبُ»، أي: نُقَلِّبُ نحنُ، و«تُقَلِّبُ» على أنّ الفعلَ للسَّعير)، قال ابن جِنّي: «تُقَلِّبُ وجوهَهم» بالنصبِ، فاعلُه ضميرُ السعيرِ، فنُسِبَ الفِعْلُ إليها، وإن كان المُقَلِّبُ هو اللهَ تعالى بدلالةِ قراءةِ أبي حَيْوَةَ: «نُقَلِّبُ» بالنونِ للملابسةِ التي بينهما، قال الله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ [سبأ: ٣٣] نسَبَ المكْرَ إليهما لوقوعِه فيهما، وعليه قولُ الشاعر:

لقَدْ لُمتِنا يا أمَّ غَيْلَان في السُّرى ونِمْتِ وما ليلُ المطيِّ بنائمِ[2]

---

(١) لم أهتد إليه في «معاني القرآن وإعرابه» للزجّاج، وهو بتمامِه في «مجاز القرآن» لأبي عُبيدة (١: ٢١٦).

(٢) البيت لجرير في «ديوانه» ص٦١٧. يخُاطبُ ابنتَه أمّ غيلان.

ومعنى تقليبِها: تصريفُها في الجهات، كما ترى البَضْعةَ تدورُ في القِدْرِ إذا غَلَتْ فترامى بهـا الغَلَيانُ من جهـةٍ إلى جهة. أو: تغييـرُها عن أحوالِها، وتحويلُها عن هيئاتها. أو: طَرْحُها في النار مقلوبِينَ منكُوسِين. وخُصَّت الوجوهُ بالذِّكر؛ لأنّ الوجهَ أكرمُ موضعٍ

وبيتُ «الكتاب»[(١)]:

أمـا النـهـارُ فـــفِي قَـيْـدٍ وسِـلْسلةٍ والليلُ في جَوْفِ مَنْحوتٍ من الساجِ[(٢)]

أي: المذكورُ في نهاره في القَيْدِ وفي لَيْلهِ في بَطنِ المنحوتِ، أي: السفينةِ، وقد جاءَ في الأماكنِ نَحْو: سارَتْ بهم الفِجاجُ، أي: ساروا فيها[(٣)].

قولُه: (**ومعنى تقْليبِها: تَصْريفُها في الجهات**)، **الراغب**: قَلْبُ الشيء: تصريفُه وصَرْفُه عن وجْهٍ إلى وجه، وقَلْبُ الإنسانِ أي: صَرْفُه عن طريقتِه والانقلابُ الانصراف قال الله تعالى: ﴿**ٱنقَلَبۡتُمۡ عَلَىٰٓ أَعۡقَٰبِكُمۡ**﴾ [آل عمران: ١٤٤]، وقَلبُ الإنسانِ قيل: سُمِّيَ به لكَثْرةِ تَقَلُّبِه، ويُعَبَّرُ بالقلْبِ عن المعاني التي تختصُّ به من الروحِ والعلمِ والشجاعةِ وسائرِ ذلك، وقولُه: ﴿**وَبَلَغَتِ ٱلۡقُلُوبُ ٱلۡحَنَاجِرَ**﴾ [الأحزاب: ١٠] أي: الأرواح، وقولُه: ﴿**لِمَن كَانَ لَهُۥ قَلۡبٌ**﴾ [ق: ٣٧] أي: عِلْمٌ وفَهْم. وقوله: ﴿**وَلِتَطۡمَئِنَّ بِهِۦ قُلُوبُكُمۡ**﴾ [الأنفال: ١٠] أي: تثبُتَ به شجاعَتُكُم ويزولَ خوفُكم، وعلى عكْسِه: ﴿**وَقَذَفَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعۡبَ**﴾ [الأحزاب: ٢٦]، وتقليبُ الشيء: تَغْييرُه مِن حالٍ إلى حالٍ نَحْو: ﴿**يَوۡمَ تُقَلَّبُ وُجُوهُهُمۡ فِي ٱلنَّارِ**﴾ [الأحزاب: ٦٦]، وتقليبُ الأمور: تدبُّرها والنظرُ فيها، قال الله تعالى: ﴿**وَقَلَّبُواْ لَكَ ٱلۡأُمُورَ**﴾ [التوبة: ٤٨]، وتقليبُ الله القلوبَ والبصائرَ: صَرْفُها مِن رأيٍ إلى رأي، وتقليبُ اليدِ: عبارةٌ عن النّدم ذكراً لحالِ ما يُوجَدُ عليه النادمُ، قال تعالى: ﴿**فَأَصۡبَحَ يُقَلِّبُ كَفَّيۡهِ**﴾ [الكهف: ٤٢] أي: يُصفِّقُ نَدامةً، والقَليبُ: البئرُ التي لم تُطْوَ، والقُلْبُ: المقلوبُ من الإسورة[(٤)].

---

(١) يعني كتابَ سيبويه.

(٢) سبَق تخريجه.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٨٤).

(٤) المصدر السابق (٢: ١٨٤).

على الإنسان مِنْ جَسدِه. ويجوزُ أن يكونَ الوجهُ عبارةً عن الجُمْلة، وناصِبُ الظَّرف: ﴿ يَقُولُونَ ﴾، أو محذوفٌ؛ وهو: «اذكُرْ»، **وإذا نُصِبَ بالمحذوفِ كان ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالاً**.

[﴿ وَقَالُواْ رَبَّنَآ إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ٱلسَّبِيلَا۠ * رَبَّنَآ ءَاتِهِمۡ ضِعۡفَيۡنِ مِنَ ٱلۡعَذَابِ وَٱلۡعَنۡهُمۡ لَعۡنٗا كَبِيرٗا ﴾ ٦٧-٦٨]

وقُـرئ: ﴿سَادَتَنَا ﴾، **و(ساداتِنا)**، وهُمْ رؤوساءُ الكُفر الذين لقَّنوهم الكُفْـرَ وزيَّنوه لهم. يقال: ضلَّ السبيلَ وأضلَّه إيّاه، وزيادةُ الألف؛ لإطلاقِ الصوت؛ جعلَتْ فواصلَ الآيِ كقَوافي الشِّعر، وفائدتُها: الوقفُ والدلالةُ على أنَّ الكلام قد انقَطَع، وأنَّ ما بعدَه مستأنَف. **وقُرئ: (كثيراً)**؛ تكثيراً لأعداد اللَّعائن، و﴿كَبِيرٗا ﴾؛ ليَدُلَّ على أشدِّ اللعنِ وأعظمِه. ﴿ضِعۡفَيۡنِ ﴾ ضِعْفاً لضلالِه، وضِعفاً لإضلاله.**يَعترِفون، ويَستغيثون، ويتمنَّون**، ولا ينفعُهم شيءٌ من ذلك.

[﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَكُونُواْ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡاْ مُوسَىٰ فَبَرَّأَهُ ٱللَّهُ مِمَّا قَالُواْۚ وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهٗا ﴾ ٦٩]

قولُه: (**وإذا نُصِبَ بالمحذوفِ كان ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالاً**)، قال أبو البقاء: ﴿ يَقُولُونَ ﴾ حالٌ من الوجوهِ، لأنَّ المرادَ أصحابُها، ويَضْعُفُ أن يكونَ حالاً من الضميرِ المجرورِ، لأنه مُضافٌ إليه[١].

قولُه: (**وقُرئ: ﴿سَادَتَنَا ﴾ و«ساداتِنا»**)، ابنُ عامر: بالجمع وبكسر التاء، والباقون: ﴿سَادَتَنَا ﴾ بفتح التاء.

قولُه: (**وقرئ: «كثيراً»**)، عاصمٌ وحْدَه: ﴿كَبِيرٗا ﴾ بالباء، والباقون: بالثاءِ المثلثة[٢].

قولُه: (**يعترفون ويَسْتغيثون ويتَمنَّوْن**)، إشارةٌ إلى نَظْم الآياتِ، فالتمنِّي قَوْلُهم: ﴿يَٰلَيۡتَنَآ ﴾، والاستغاثةُ: ﴿رَبَّنَآ ﴾، والاعترافُ: ﴿إِنَّآ أَطَعۡنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَآءَنَا فَأَضَلُّونَا ﴾.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٨١- ٦٨٢.

(٢) وهو الأجودُ والأشبَه بالمعنى لأنهم يُلعنون مرّةً بعد مرة. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٠.

﴿لَا تَكُونُوا۟ كَٱلَّذِينَ ءَاذَوۡا۟ مُوسَىٰ﴾ قيل: نزلتْ في شأنِ زيدٍ وزينبَ، وما سُمع فيه مِن قالةِ بعضِ الناس. **وقيل في أذى موسى عليه السلام**: هو حديثُ المُومسةِ التي أرادها قارونُ على قَذْفه بنفْسِها. وقيل: اتِّهامُهم إيّاه بقَتْلِ هارون، وكان قد خَرَجَ معه إلى الجبلِ فماتَ هناك، فحملَتْه الملائكةُ ومرُّوا به عليهم ميِّتاً، فأبصَرُوه حتى عَرَفُوا أنه غيرُ مقتول. وقيل: أحياه الله فأخبَرَهم ببَراءةِ موسى عليه السلام. وقيل: **قَرَفُوهُ بعيبٍ** في جَسَده من بَرَصٍ أو أُدْرة، فأطْلَعَهم اللهُ على أنه بريءٌ منه. ﴿وَجِيهًا﴾: ذا جاهٍ ومنزلةٍ عنده؛ فلذلك كان يُمِيطُ عنه التُّهَم، ويدفعُ الأذى، ويحافظُ عليه؛ لئلّا يلحقَه وصمٌ ولا يُوصَف بنَقيصة، كما يَفعلُ المَلِكُ بمَن به عنده قُربةٌ ووَجاهة. وقرأ ابنُ مسعودٍ والأعمشُ وأبو حَيْوة: (وكان عبداً لله وجيهاً). قال ابنُ خالوَيْه: **صلَّيتُ خلفَ بنِ شَنَبُوذَ في شهرِ رمضان، فسمعتُه يقرؤها**. وقراءةُ العامّةِ أوجهُ؛ لأنها مُفصِحةٌ عن

قولُه: (**وقيل: في أذى موسى عليه السلام**)، الحديثُ رَواهُ البُخاريُّ ومسلمٌ والتِّرمذيُّ عن أبي هُريرَة عن رسولِ الله ﷺ، وهو مشهورٌ وقد أورَدْناه فيما سبق[١].

قولُه: (**قَرفوهُ بعَيْبٍ**): اتهَّموه، الأُدْرَةُ؛ بالضم: نَفْخَةٌ بالخُصْية.

قولُه: (**صَلَّيْتُ خَلْفَ ابنِ شَنَبوذ**[٢] **في شهرِ رَمضانَ فسَمِعتُه يقرؤُها**)، أي: «عبداً لله» بالباء[٣]. قال صاحبُ «الروضة»: وتُجْزِئُ[٤] بالقراءاتِ السبعةِ، وتَصِحُّ بالقراءةِ الشاذّةِ إن لم يكُنْ فيها تغييرُ معنى ولا زيادةُ حَرْفٍ ولا نُقصان[٥]، وهاهُنا بين المعنَيينْ بَوْنٌ كما ذكَره المصنِّفُ، ونَحْوُه عن ابن جِنّي[٦].

(١) سبق تخريجه.

(٢) شيخ الإقراءِ بالعراق: أبو الحسن محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ البغدادي (ت٣٧٢هـ) كان من أعيان العلماءِ مع التقوى والصلاح، وكان ممّن يرى جوازَ القراءة بالشاذِّ، وبسَببه اشتدّ عليه نكيرُ العلماء، له ترجمة حسنة في «غاية النهاية في طبقات القرّاء» (٢: ٥٤).

(٣) انظر كلامَ ابن خالوَيْه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢٠.

(٤) يعني قراءة الفاتحة.

(٥) «روضة الطالبين» (١: ٢٤٢).

(٦) في «المحتسب» (٢: ١٨٥).

وَجاهتِه عند الله؛ كقوله تعالى: ﴿عِندَ ذِى ٱلْعَرْشِ مَكِينٍ﴾ [التكوير: ٢٠]، وهذه ليست كذلك. فإن قلتَ: قولُه: ﴿مِمَّا قَالُوا۟﴾ معناه: مِن قولِهم، أو: مِن مَقُولهم؛ لأنَّ «ما» إمّا مَصْدريّةٌ أو موصولة، وأيُّهما كان؛ **فكيفَ تصحُّ البراءةُ منه؟** قلتُ: المرادُ بالقول أو المَقُول: مؤدَّاه ومضمونُه؛ وهو الأمرُ المَعِيب، ألا ترى أنهم **سمَّوا السُّبَّةَ بالقالة،** والقالةُ بمعنى القَوْل؟

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۞ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ۞ إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ عَلَى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَٱلْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ ۖ إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا ۞ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْمُشْرِكِينَ وَٱلْمُشْرِكَٰتِ وَيَتُوبَ ٱللَّهُ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ وَٱلْمُؤْمِنَٰتِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًۢا﴾ ٧٠-٧٣]

﴿قَوْلًا سَدِيدًا﴾: قاصداً إلى الحقِّ. والسَّداد: القصدُ إلى الحقِّ، والقولُ بالعدل. يقال: سدَّد السهمَ نَحْوَ الرميّة: إذا لم يَعدِل به عن سَمْتِها، كما قالوا: سهمٌ قاصِد، **والمراد: نهيُهم** عمّا خاضوا فيه مِن حديثِ زينبَ من غير قَصْدٍ وعَدْلٍ في القول،

قولُه: (**فكيفَ تَصِحُّ البراءةُ منه**)، يعني: لا يقال: بَراءةٌ من القولِ، بل من العَيْب والدِّين.

قولُه: (**سَمّوا السُّبَّةَ بالقالة**)، **النهاية**: في الحديثِ «فشَت القالةُ بين الناس»، أي: كَثْرةُ القولِ وإيقاعُ الخُصومةِ بين الناسِ بما يُحكى للبعضِ عن البعض.

قولُه: (**والمرادُ: نَهْيُهم**)، قيل: أي: بـ﴿لَا تَكُونُوا۟﴾، «والبعثُ» أي: بقَوْله: «قولوا». وقلت: وليس بذاك، لأنه عنى بالنَّهْي خوْضَهم في حديثِ زينَب من غيرِ قَصْدٍ وعَدْلٍ في القول، والمنهيُّ في الآية السابقةِ كوْنُهم في أذى رسولِ الله ﷺ مِثْلَ كَوْنِ قومِ موسى عليه السلام في أذاهُ، بل عَطْفُ قوْلِه: و«البَعْثُ» على «نَهْيِهم» مبنيٌّ على أن الأمرَ بالشيءِ نَهْيٌ عن ضِدّه، ولو أُريدَ بهذا العطفِ ذلك المعنى لجاءَ قولُه: «وهذه الآيةُ مُقرِّرةٌ للتي قبلَها»

والبعثُ على أن يَسُدَّ قولهم في كلِّ باب؛ لأنّ حِفْظَ اللسانِ وسَدادَ القولِ رأسُ الخيرِ كلِّه. والمعنى: راقِبُوا اللهَ في حِفْظِ ألسنتِكم، وتسديدِ قولكم؛ فإنكم إنْ فعلتُم ذلك أعطاكم اللهُ ما هو غايةُ الطَّلِبة؛ مِن: تقبُّلِ حسناتِكم والإثابةِ عليها، ومِن مغفرةِ سيئاتكم وتكفيرِها. وقيل: إصلاحُ الأعمال: التوفيقُ في المجيء بها صالحةً مَرْضيّة. وهذه الآيةُ مقرِّرةٌ للّتي قبْلَها، بُنِيَتْ تلك على النهي عمّا يؤذي رسولَ الله ﷺ، وهذه على الأمر باتِّقاءِ الله تعالى في حِفْظِ اللسان؛ ليترادَفَ عليهم النهيُ والأمر، مع إتْباعِ النهي ما يتضمَّنُ الوعيدَ مِن قصّةِ موسى عليه السلام، وإتباعِ الأمر الوعدَ البليغ؛ فيقوى الصارفُ عن الأذى والداعي إلى تَرْكِه. لمّا قال: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ وعلَّق بالطاعةِ الفوزَ العظيم؛ أتبعَه قولَه: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا ٱلْأَمَانَةَ﴾ وهو يريدُ بالأمانة الطاعة؛ فعظَّم أمْرَها وفخَّمَ شأنها، وفيه وجهان: أحدُهما: أنّ هذه الأجرامَ العِظامَ من السماواتِ والأرضِ والجبال قَدِ انقادتْ لأمرِ الله عزَّ وعَلا انقيادَ مِثْلِها، وهو ما يتأتّى من الجمادات، وأطاعَت له الطاعةَ التي تصحُّ منها وتليقُ بها؛ حيثُ لم تمتنع على مشيئتِه وإرادتِه إيجاداً وتكْويناً وتسويةً على هيئاتٍ مختلفةٍ وأشكالٍ متنوِّعة، كما قال: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وأمّا الإنسانُ فلم تكن حالُه فيما يصحُّ منه من الطاعات ويليقُ به مِنَ الانقيادِ لأوامر الله ونواهيه، وهو حيوانٌ عاقل صالِحٌ للتكليف مِثْلَ حالِ تلك الجماداتِ فيما يصحُّ منها ويليقُ بها مِن الانقيادِ وعدمِ الامتناع. والمرادُ بالأمانة: الطاعة؛ لأنّها لازمةُ الوجود، كما أنّ الأمانةَ لازمةُ الأداء. وعَرْضُها على الجماداتِ وإباؤُها وإشْفاقُها: مجاز. وأمّا حَمْلُ الأمانة: فمِن قولِك: فلانٌ حاملٌ للأمانةِ

إلى آخرِه مُكرّراً مُسْتَدْرَكاً مع إتباعِ النهيِ ما يتضمَّنُ الوعيدَ من قصةِ موسى عليه السلام، وإتباعِ الأمرِ الوعْدَ. والأولُ على سبيلِ التشبيهِ ليُتصَوَّرَ التهديدُ من قولِه: ﴿وَكَانَ عِندَ ٱللَّهِ وَجِيهًا﴾ مِن أنّ الملِكَ لا بُدَّ مِن أن ينتقِم ممَّن يُريدُ نقيصةَ مَنْ له عندَه قُربةٌ ووَجاهةٌ فيُجْتَنبُ عن مِثْلِه، والثاني على سبيل الاشتقاقِ والتعليلِ فيقوى داعيةُ المأمورِ في الامتثالِ بالمأمورِ به، هذا أحسَنُ من قَوله: «فيقَوى الصارفُ عن الأذى والداعي إلى تركِه»، والله أعلم.

ومُحتمِلٌ لها؛ تريدُ أنه لا يؤدِّيها إلى صاحبها حتى تزولَ عن ذِمّتِه ويخرجَ عن عُهدتِها؛ لأنَّ الأمانةَ كأنَّها راكبةٌ للمؤتَمَنِ عليها وهو حامِلُها، ألا تراهم يقولون: رَكِبَتْه الدُّيونُ، ولي عليه حقٌّ، فإذا أدّاها لم تَبْقَ راكبةً له ولا هو حاملاً لها. ونحوُه قولُهم: لا يَملِكُ مولًى لمولًى نصراً. يريدون: أنه يبذُلُ له النُّصرةَ ويسامِحُه بها، ولا يُمسِكُها كما يُمسِكُها الخاذل، ومنه **قولُ القائل**:

أَخُوكَ الذي لا تَمْلِكُ الحِسَّ نَفْسُه وَتَرْفَضُّ عندَ المُحْفِظاتِ الْكَتائفُ

أي: لا يُمسِكُ الرقّةَ والعطفَ إمساكَ المالِكِ الضَّنينِ ما في يَدِه؛ بل يبذلُ ذلك ويَسمَحُ به. ومنه قولُهم: أبغِضْ حقَّ أخيك؛ لأنه إذا أحبَّه لم يُخرِجْه إلى أخيه ولم يؤدِّه، وإذا أبغَضَه أخرَجَه وأدّاه، فمعنى ﴿فَأَبَيْنَ أَن يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَـٰنُ﴾: فأبينَ إلّا أن يؤدِّينَها، وأبى الإنسانُ إلا أن يكون مُحتمِلاً لها لا يؤدِّيها. ثم وَصَفَه بالظُّلم؛ لكونه تاركاً لأداءِ الأمانة، وبالجهل؛ لإخطائه ما يُسعِدُه مع تمكُّنِه منه؛ وهو أداؤها. **والثاني: أنّ ما كُلِّفَه الإنسانُ** ....

قولُه: (**قولُ القائل ـ وهو القُطاميُّ ـ: أخوكَ**) البيت[1]، الحِسُّ: مصدَرُ قَوْلِك: حَسَّ له، أي: رَفَق له. والارفضاضُ: تَرْشيحُ الدمعِ، وكلُّ مُتَفرِّقٍ ذاهبٍ: مُرفَضّ. الكتيفة: الحِقْد، والمُحْفِظات: المُغْضِبات.

يقول: أخوكَ هو الذي إنْ أصابَك مِن أحدٍ ما يَسوؤك يغضَبُ لك ويَرِقُّ لأجْلِك ويذهَبُ حِقْدُه، ولا يُمْسِكُ الرِّقة والعَطْفَ، بل يَبْذلُ ذلك ويَسْمح به.

قولُه: (**والثاني: أنّ ما كُلِّفه الإنسان**)، اعلَمْ أنّ الفرْقَ بين الوجهَيْن هو: أنّ التمثيلَ على الأولِ واقعٌ في هذه الأجرام العِظام؛ شُبِّهَتْ حالةُ انقيادِها وأنّها لا تَمْتنعُ عن مشيئةِ الله وإرادتِه إيجاداً و تكويناً وتسويةً بهيئاتٍ مُختلفةٍ بحالِ مأمورٍ مُطيع منقادٍ لا يتوقَّفُ عن الامتثالِ إذا توجَّه إليه أمرُ آمرِه المطاعِ كالأنبياءِ وأفرادِ المؤمنين كقولِه: ﴿ٱئْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا

---

(١) «ديوان القُطامي» ص٢٣٨.

....

قَالَتَآ أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فُصّلت: ١١]، وهذا معنى قولِه تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ(١) إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾ [يس: ٨٢]، فعلى هذا التأويلِ: معنى ﴿فَأَبَيۡنَ أَن يَحۡمِلۡنَهَا﴾ أنّها بَعْدَ ما انقادَت وأطاعَتْ ثَبتَتْ عليها وأدَّتْ ما التزَمتها من الأمانةِ وخرجَتْ عن عُهدتِها، سوى الإنسانِ، فإنه ما وَفَّى بذلك وخاسَ به، ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومٗا جَهُولٗا ﴾.

وعلى الثاني: بعكسِ الأول؛ فإنه شَبَّه حالةَ الإنسانِ وهي ما كُلِّفَه من الطاعةِ بحالةٍ مفروضةٍ لو عُرِضَتْ على السماواتِ والأرضِ والجبالِ لأبتْ حَمْلَها وأشفَقتْ مِنها لعِظَمه وثِقَلِ مَحْمَلِه، وحَمَله الإنسانُ على ضَعْفه ورِخاوةِ قُوَّته، إنه ظَلومٌ على نفسِه جاهلٌ بأحوالِها حيثُ قَبِلَ ما لم يُطِقْ عليه هذه الأجرامُ العِظام.

وعلى هذا: قولُه: ﴿وَحَمَلَهَا﴾ مُجرًى على حقيقتِه. والمرادُ بالأمانةِ: التكليفُ ومرجِعُه الطاعة، لأنّ المُكلِّفَ ما يريدُ مِنْ تكليفِه على المُكلَّفِ إلا إظهارَ طاعته، فلذلك صَرَّحَ في الأولِ بقوله: «والمرادُ بالأمانةِ الطاعةُ لأنّها لازمةُ الوجودِ» بَعْدَ ما فَرَّعَ الوجهَيْن عليها حيثُ قال: «وهو يريدُ بالأمانةِ الطاعَة»، وفيه وَجْهان، والوجْهُ الأول مِن قولِ الزجاج قال: وحَقيقةُ هذه الآية: أعلَمَنا الله تعالى أنه ائتمنَ بني آدمَ على ما افترضه عليهم من طاعته، وائتمنَ السماواتِ والأرضَ والجبالَ على طاعتِه والخضوعِ له، فأمّا السمواتُ والأرضُ والجبالُ فإنَّهُنَّ أطَعْنَ الله بقوله: ﴿أَتَيۡنَا طَآئِعِينَ ﴾ [فصلت: ١١] ولم تحتمل الأمانة، أي: أدَّتْها، وكلُّ مَنْ خانَ الأمانةَ فقد احتمَلَها، وكذلك كلُّ مَنْ أثِمَ فقد احتمَلَ الإثم، وأداؤها طاعةُ الله فيما أمرَ به(٢).

قال الحسن: الكافرُ والمُنافق حملا الأمانَة، أي: خانا ولم يُطيعا(٣). قال الزجاج: ومَنْ أطاعَ من الأنبياءِ والصدِّيقين والمؤمنينَ فلا يُقال: كان ظلوماً، وتصديقُ ذلك ما يتلوهُ من قوله: ﴿ لِّيُعَذِّبَ ٱللَّهُ ٱلۡمُنَٰفِقِينَ ﴾ الآية(٤).

---

(١) من قوله: «المطاع كالأنبياء وأفراد» إلى هنا، سقط من (ح).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٨).

(٣) انظر: «جامع البيان» للطبري (١٩: ٢٠٦).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٣٨).

بَلغ مِن عِظَمه وثِقَلِ مَحْمَلِه: أنه عُرِضَ على أعظمِ ما خَلَقَ اللهُ من الأجرامِ وأقواه وأشدِّه أنْ يتحمَّلَه ويستقلَّ به، فأبى حَمْلَه والاستقلالَ به وأشفَقَ منه، وحَمَلَه الإنسانُ على ضَعفِه ورَخاوةِ قوّتِه. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ حيثُ حَمَلَ الأمانةَ ثمَّ لم يَفِ بها، وضَمِنَها ثم خاسَ بضَمانِه فيها، ونحوُ هذا مِن الكلامِ كثيرٌ في لسانِ العرب، وما جاءَ القرآنُ إلا على طُرقهم وأساليبهم؛ من ذلك قولُهم: لو قيل للشَّحْم: أين تذهبُ؟ لقال: أُسَوِّي العِوَجَ. وكَمْ وكم لهم مِن أمثالٍ على ألسنةِ البهائمِ والجَمادات! وتصوُّرُ

روى صاحبُ «المُطْلع» عن الأزهريِّ قال: ما علِمْتُ أحداً فَسَّر هذه الآيةَ ما فَسَّرَهُ أبو إسحاقَ الزجّاج رَحِمه الله.

هذا والذي عليه الاعتماد: أنَّ الله عز وجلَّ قادِرٌ بقُدْرتِه على أن يخلِقَ في كُلِّ ذَرّةٍ من ذَرّاتِ الكائناتِ العلمَ والحياة والنُّطقَ للتخاطُب.

روى مُحيي السنّة رَحِمه الله: عرضَ اللهُ الأمانةَ على أعيانِ السماواتِ والأرضِ والجبال. وعليه جماعةٌ من التابعين وأكثرُ السّلف فقال لهن: أتَحمِلْنَ هذه الأمانةَ بما فيها؟ قلن: وما فيها؟ قال: إن أحسَنْتُنَّ جوزيتنَّ وإن عَصَيْتُنَّ عُوقِبتُنَّ، قُلْنَ: لا يا ربُّ لا نُريدُ ثواباً ولا عِقاباً خشيةً وتعظيماً لدينِ الله، وكان العرْضُ تخييراً لا إلزاماً، ولو ألزَمَهُنَّ لم يمتَنِعْنَ من حَمْلِها، والجماداتُ كلّها خاضعةٌ لله ساجدةٌ له، لقوله تعالى: ﴿قَالَتَآ أَتَيْنَا طَآئِعِينَ﴾ [فصلت: ١١]، وقوله: ﴿أَنَّ ٱللَّهَ يَسْجُدُ لَهُۥ مَن فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَن فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الحج: ١٨] الآية. قال: بعضُهم: ركَّبَ الله فيهن العقْلَ والفهْمَ حين عرضَ الأمانةَ عليهِنَّ حتى عقَلْنَ الخِطابَ وأجَبْنَ بما أجَبْنَ. تمَّ كلامُه(١)، والله أعلم.

قولُه: (ثم خاسَ بضمانه)، **الأساس**: خاسَ بعَهْدِه وبوَعْده: إذا نكَثَ وأخْلَفَ، وخاسَ بما كان عليه. قال ابنُ الدُّمَيْنَة:

فيـا ربِّ إنْ خاسَـتْ بـما كانَ بيننا ... من الودِّ فابعَثْ لي بما فعلَتْ صبرا(٢)

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٠).

(٢) هو في زيادات «ديوان ابن الدُّمينة»، ص٢٠١، نقلًا عن «أساس البلاغة» للزمخشريّ.

مُقاوَلةِ الشَّحمِ مُحال، ولكنّ الغَرَضَ أنَّ السِّمَنَ في الحيوانِ ممّا يُحسِّنُ قَبيحَه، كما أن العَجَفَ مما يُقبِّحُ حَسَنَه، فصُوّر أثَرُ السِّمَنِ فيه تَصويراً هو أوقعُ في نفْسِ السامع؛ وهي به آنسُ، وله أقبَلُ، وعلى حقيقتِه أوقَف. وكذلك تصويرُ عِظَمِ الأمانةِ وصعوبةِ أمْرِها وثِقَلِ محَمَلِها والوفاءِ بها. فإن قلتَ: قد عُلِمَ وجهُ التمثيلِ في قولهم للذي لا يَثبُتُ على رأيٍ واحد: أراكَ تُقدِّم رِجلاً وتؤخِّرُ أخرى؛ لأنه مُثِّلتْ حالُه في تميُّلِه **وترجُّحِه بين الرأيين**، وتركِه المُضيَّ على أحدِهما بحالِ مَن يتردَّدُ في ذهابِه فلا يجمعُ رِجلَيه للمُضيِّ في وجهِه، وكلٌّ واحدٍ من المُمثَّلِ والممثَّلِ به شيءٌ مستقيمٌ داخلٌ تحتَ الصِّحّة والمعرفة، وليسَ كذلك ما في هذه الآية؛ فإنَّ عَرْضَ الأمانةِ على الجمادِ وإباءَه وإشفاقَه مُحالٌ في نفْسِه، غيرُ مستقيم، فكيف صحَّ بناءُ التمثيلِ على المُحال؟ وما مِثالُ هذا إلا أنْ تُشبِّهَ شيئاً والمشبَّهُ به غيرُ معقول. قلتُ: المُمثَّلُ به في الآية، وفي قولهم: لو قيل للشَّحْم: أين تذهبُ؟ وفي نظائرِه: مفروضٌ، والمَفْروضات تُتخيَّلُ في الذِّهنِ كما المُحقَّقات؛ مُثِّلَتْ حالُ التكليف في صُعوبتِه وثِقَلِ محَمَلِه بحالِه المفروضةِ لو عُرِضَتْ على السماواتِ والأرض والجبالِ فأبين أن يحمِلْنَها وأشفَقْنَ منها. **واللامُ في ﴿لِّيُعَذِّبَ﴾ لامُ التعليلِ على طريقِ المجاز**؛ ....

قولُه: (**وترجُّحه بين الرأيَيْن**)، **الأساس**: ترجَّحَ في القول: تَميَّلَ فيه، وترجَّحَتِ الأرجوحةُ، ورجَحَ أحدُ قولَيْه على الآخر.

قولُه: (**واللامُ في ﴿لِّيُعَذِّبَ﴾ لامُ التعليل على طريق المجاز**)، يعني: عَلَّل بقَوْلِه: ﴿لِّيُعَذِّبَ﴾ قَولَه: ﴿وَحَمَلَهَا ٱلْإِنسَٰنُ﴾ من حَيثُ إنه نتيجةُ الخيانةِ وإليه مآلُ الحَمْل، كقَولِه تعالى: ﴿فَٱلْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨]، ولما كانَ كَرامةُ العدوِّ غَيْظَ العدوِّ وموجبَ شَماتتِه وكانت التوبةُ على المؤمنين إرغاماً للكافرين، عَطَفَ ﴿وَيَتُوبَ﴾ على ﴿لِّيُعَذِّبَ﴾ ليجمَعَ لهم بينَ العذابَيْن، وإليه الإشارةُ بقوله: «إذا تِيبَ على الوافي كان نوعاً من عذاب الغادر».

....

هذا التكلُّفُ[1] إنّما لزِمَه لأنه فسّـرَ الإنسانَ بالكافر، وجعَل التعليلَ للحَمْلِ بدليلِ قوله: «ليُعذِّب الله حاملَ الأمانة، ويتوبَ على غيرِه ممّن لم يحمِلها» حيثُ أوقعَ حاملَ الأمانةِ موقعَ المنافقينَ والمنافقات، وأوقعَ «على غيرِه ممّنْ لم يحملها» موقعَ «على المؤمنين»، ولو حُمِلَ التعليلُ على عَرْضِ الأمانة ـ كما روى مُحيي السنَّةِ عن ابنِ قُتيبة: عرَضْنا الأمانةَ ليَظْهرَ نِفاقُ المُنافقِ وشِرْكُ المُشْرك فيُعذِّبَهم الله، ويظهَرَ إيمانُ المؤمنِ فيتوبَ الله عليه، أي: يعودُ عليه بالرحمةِ والمغفرةِ إنْ حصلَ منهم تقصيرٌ في بعضِ الطاعات[2] ـ وحُمِلَ الإنسانُ على الجِنْس كما نَقَلنا عن الزجاج: أنّ الله ائتمنَ آدمَ وأولادَه على ما افترضَه عليهم من طاعتِه إلى آخره، كانَ له مَنْدوحةٌ عن ذلك، وجَرتْ الكلماتُ الأربعُ أعني: اللامَ والحَمْلَ والإنسانَ والتوبةَ على ظواهرِها. ولعلّه احترزَ أن يُعلِّلَ بإرادةِ العذاب.

أو نقولُ ـ وبالله التوفيق ـ: إنّ الله تعالى خلَقَ الخَلْقَ ليكونَ مَظاهِرَ أسمائِه الحُسْنى وصفاتِه العُليا؛ فحاملُ معنى الكبرياءِ والعَظَمةِ: السماواتُ والأرضُ والجبالُ من حيثُ كوْنُها عاجزةً عن حَمْلِ سائرِ الأماناتِ لعدمِ استعدادِها وقَبولِها، ولذلك أَبَيْنَ أن يحمِلْنَها وأشفَقْنَ مِنها ولعظَمِها عن أقدارِها، وحملَها الإنسانُ لقُوَّةِ استعداده واقتدارِه لكونِه ظلوماً جَهولاً، فاختُصَّ لذلك من بينِ سائرِ المخلوقاتِ بقَبولِ تَجلِّي القهّارية والتّوابيةِ والمغفرة، وشاركَها بقَبولِ تَجلِّي الرحمة، وله النصيبُ الأوفرُ منها لقوةِ استعدادِه واقتداره.

قال السجاوَنْدي: إن لله في الأنبياءِ والأصفياءِ ترائكَ وبدائعَ من خصائصِ الإنسانيةِ تحصُل بالسَّهْو وتذهبُ بالعِبَر. ذُكَره في «سورة الرعد». وينصرُه ما رَوَيْنا في «مسندِ الإمامِ أحمدَ بنِ حنبل» عن أبي هريرة: قُلنا: يا رسولَ الله، إنا إذا رأيْناكَ رقَّتْ قلوبُنا وكنّا من أهلِ الآخرة، وإذا فارقْناكَ أعجَبَتْنا الدنيا وشَمِمْنا النساءَ والأولادَ قال: «لو أنّكم تكونونَ على حالٍ على الحالِ التي أنتم عليها عندي لصافحتكُم الملائكةُ بأكفِّهم ولزارتكم في بيوتِكم،

---

(١) في(ط): «التكليف»، وليس بصواب.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٢).

لأنَّ التعذيبَ نتيجةُ حَمْل الأمانة، كما أنَّ التأديبَ في: «ضربتُه للتأديب» نتيجةُ الضَّرْب. وقرأ الأعمشُ: (ويَتوبُ)؛ ليجعلَ العِلّة قاصرةً على فعلِ الحامل، ويَبتدئ: (ويَتُوبُ الله). ومعنى قراءةِ العامّة: ليعذبَ اللهُ حاملَ الأمانة ويتوبَ على غيره ممّن لم يحمِلْها؛ لأنه إذا تِيبَ على الوافي كان ذلك نوعاً مِن عذابِ الغادر. والله أعلم.

قال رسولُ الله ﷺ: «مَن قرأ سورةَ الأحزابِ وعلَّمَها أهْلَه وما ملكتْ يَمِينُه، أُعطي الأمانَ مِن عذابِ القَبْر».

ولو لم تُذْنِبوا لجاءَ الله بقومٍ يُذْنبون كي يغفِرَ لهم»[1]. ورُوِيَ الفصلُ الأخير عن أبي أيوب الأنصاري[2].

وقال الإمام: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا﴾ أي: كان مِن شأنِه الظلمُ والجهْلُ، فلما أودعَ الله الأمانةَ فيهم تركَ بعضُهم الظُّلْمَ والجهلَ وفاءً بما التزمَه، وبقيَ بعضُهم على ما كان فيهِ فخاس فيه[3]. والله تعالى أعلم.



---

(١) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٨٠٤٣)، والترمذي (٢٥٢٦)، وصحّحه ابنُ حِبّان (٧٣٨٧) وفيه تمامُ تخريجه.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في «المصنّف» (٧: ٦٠)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٣٩٩٢).

(٣) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ١٨٨).

سورة سبأ
مكية أربعٌ وخمسون آيةً

بسم الله الرحمن الرحيم

[﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى لَهُۥ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ * يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ ١ - ٢]

ما في السماواتِ والأرْضِ كلُّه نعمةٌ من الله، ....

سورة سبأ
مكية، وهي أربع وخمسون آية[1]

بسم الله الرحمن الرحيم

قوله: (**ما في السماواتِ والأرضِ كلُّه نِعمةٌ من الله تعالى**)، وذلك لأنه مَسارحُ أنظارِ المُتفكِّرين، ومهابطُ أنوارِ ربِّ العالمين، ومنها مَقاماتُ عروجِ العارِفين، فحُقَّ لذلك أن يُحمَدَ ويُثنى عليه.

وحينَ ذكَرَ الله سبحانَه وتعالى ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ وصَفَ ذاتَه بأنه مالك هٰذه النِّعمةِ الجسيمة وأنها مِنه، عَلِمْنا أنه المحمودُ على نِعَم الدنيا، ولمّا قرَنَ به ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْءَاخِرَةِ﴾

---

(١) في (ط): «خمس وخمسون آية»، وهو موافقٌ لعَدِّ الشاميين، أما الأول فموافقٌ لعَدِّ غيرهم. انظر: «البيان في عَدِّ آي القرآن» للداني ص ٢٠٩.

....

وهو مُطلق لم يُعْلَمْ أنّ ذلك الحمْدَ لأيِّ شيءٍ هو لِما فيه من نعوتِ الكمال أو لِما أنّ منه النعمةَ والإفضالَ، فقَيَّد بالنعمةِ لدلالةِ القرينةِ الأولى عليها، وآل المعنى إلى أنه المحمودُ على النعمةِ الدنيوية والمحمودُ على النعمةِ الأخروية.

قال القاضي: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ خَلْقًا ونِعمةً، فله الحمْدُ في الدنيا لكمالِ قُدرتِه وعلى تمامِ نِعْمته، وله الحمْدُ في الآخرةِ لأنَّ ما في الآخرةِ أيضًا كذلك، وليس هذا من عَطْفِ المُقيَّدِ على المُطلقِ، فإنّ الوصفَ بها يدلُّ على أنه المُنعِم بالنِّعم الدُّنيويةِ قَيَّد الحمْدَ بها، وتقديمُ الصلةِ[1] للاختصاص، فإنّ النِّعمَ الدُّنيويَةَ قد تكونُ بوَساطَةِ مَنْ يستحقُّ الحمْدَ لأجلِها ولا كذلك نِعَمُ الآخرة[2].

وقلت: لعلّه أرادَ بالمُقيَّدِ الحَمدَ الثاني لأنه مُقَيَّدٌ بقَولِه: ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، والأولُ مُطلقٌ حيثُ لم يُذكَرْ معه «في الدنيا»، لكنَّ المصنِّفَ قَيَّدهُ بحَسبِ المُقابلة والعَطْفِ على نحوِ قول الشاعر:

عَجِبْتُ لهم إذ يَقْتلونَ نفوسَهم ... ومقتلُهم عند الوغى كان أعذَرا[3]

أي: يقْتلونَ نفوسَهم في السِّلْم بقرينةِ الوغى، بل قَيَّده بأنّه في الدنيا لأنَّ قولَه: ﴿لَهُۥ مَا فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ يدلُّ على ذلك لقولِه: «ثُمَّ وصفَ ذاتَه بالإنعامِ بجميعِ النِّعَمِ الدُّنيوية»، وهذا عَيْنُ ما ذكَره القاضي، ولعله عَرَّضَ بغيرِ المُصنِّف.

ويُمكنُ أن يُقال: إن كُلًّا من الحَمْدَيْن مُقَيَّدٌ ومُطلقٌ بحَسبِ التقابُل، فالأولُ مُقيَّدٌ بما يُنبئُ عن التعليلِ وتَرتُّبِ الحُكمِ على الوصفِ. والثاني مُطْلقٌ منه، والثاني مُقَيَّدٌ بكَوْنهِ ﴿فِي ٱلۡأٓخِرَةِ﴾، والأولُ مُطلَقٌ منه.

وأما إطلاقُ الأولِ فلقِلَّةِ مبالاةٍ بالدنيا وتحقيرِ شأنِها، وإطلاقُ الثاني للإيذانِ بفَخامةِ شأنِه وأنّه مما لا يدخُلُ تحْتَ الوصفِ من الإفضالِ والإكرامِ وغيرِ ذلك.

---

(١) في النسخة «ط»: «الصفحة»، وهو على الجادّةِ في «أنوار التنزيل».

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤١).

(٣) البيت لعروةَ بن الورد في «ديوانه» ص٢٢٦، ولتمام الفائدة انظر: «الصناعتين» للعسكري ص١٨٨.

وهو الحقيقُ بأن يُحمَدَ ويُثنى عليه من أجلِه، ولـمّا قال: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ ثمَّ وَصَفَ ذاتَه بالإنعامِ **بجميعِ النّعمِ الدنيويّة**، كانَ معناه: أنه المحمودُ على نِعَمِ الدّنيا، كما تقول: احْمَدْ أخاكَ الذي كساكَ وحملَك، تريد: احمَدْه على كسوتِه وحُمْلانِه. ولـمّا قال: ﴿وَلَهُ ٱلْحَمْدُ فِى ٱلْـَٔاخِرَةِ﴾ عُلِمَ أنه المحمودُ على نِعَمِ الآخرةِ وهي الثواب. فإن قلتَ: ما الفرقُ بين الحمدَيْن؟ قلتُ: أمّا الحمْدُ في الدّنيا فواجب؛ لأنه على نعْمةٍ متفضَّلٍ بها، وهو الطريقُ إلى تحصيلِ نعْمةِ الآخرة وهيَ الثواب. **وأمّا الحمْدُ في الآخرةِ فليسَ بواجب؛ لأنه على نعمةٍ واجبةِ الإيصالِ إلى مُستحِقّها،** ....

قوله: (**بجميع النِّعم الدنيوية**)، تأويلٌ لقولِه: ﴿مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ لأنه عبارةٌ عنِ العالَم، كما قالَ المصنِّفُ في قولِه تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَخْفَىٰ عَلَيْهِ شَىْءٌ فِى ٱلْأَرْضِ وَلَا فِى ٱلسَّمَآءِ﴾ [آل عمران: ٥]: «لا يخفى عليه شيءٌ في العالَمِ فعَبَّر عنه بالسماءِ والأرض»[١].

قولُـه: (**وأما الحمْـدُ في الآخرةِ فليسَ بواجبٍ، لأنـه على نعمـةٍ واجبـةِ الإيصـالِ إلى مُستحِقِّها**)، محْضُ التَّقليد. ويردُّه ما روَيْناه عن البُخاريِّ ومُسلم عن أبي هُريرةَ وجابرٍ قالا: قال رسولُ الله ﷺ: «قارِبوا وسَدِّدوا واعلَموا أنّه لن يَنْجُوَ أحدٌ مِنكم بعَمَلِه» قالوا: ولا أنْتَ يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلّا أن يتغمَّدني الله برَحْمتِه»[٢]، وفي روايةٍ أخرى لأبي هُريرَة: «لن يُدْخِلَ أحدًا مِنكم عَمَلُه الجنّة»[٣].

الانتصاف: الحقُّ في الفَرْقِ بين الحمدَيْن: أنّ الأوّلَ عبادةٌ تُكلَّفُ بها، والثاني لا تكليفَ إنّما هو في الآخرةِ كالأمورِ الجِبِلِّيةِ في الدنيا، كما جاءَ: «يُلْهَمون التسبيحَ كما يُلْهَمون النفس»[٤]، وإلا فكلا النّعمتَيْنِ فَضْل[٥].

---

(١) انظر: «تفسير الكشاف» (٤: ١٦).

(٢) أخرجه البخاري (٥٦٧٣) ومسلم (٢٨١٦) وغيرهما من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه. وأخرجه من حديثِ جابرٍ الإمام مسلم (٢٨١٧).

(٣) وهي ثابتةٌ عند مسلم (٢٨١٦) وابنِ حِبّان (٣٤٨) وغيرِهما.

(٤) هو جزءٌ من حديثٍ أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (١٤٧٦٩) والدارمي (٢٨٦٩) ومسلم (٢٨٣٥) من حديثِ جابرٍ رضي الله عنه.

(٥) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٦٦).

وإنما هو **تتمّةُ سرورِ** المؤمنين، وتكملةُ اغتباطِهم: يلتذّونَ به كما يلتذُّ مَنْ به **العُطاشُ بالماءِ البارد**. ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ﴾ الذي أحْكَمَ أمورَ الدّارَيْن ودبَّـرَها بحكمتِه، ﴿ٱلْخَبِيرُ﴾ بكلِّ كائنٍ يكون.

ثم ذَكَرَ ممّا يحيطُ به علمًا ﴿مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ من الغَيْث، كقوله: ﴿فَسَلَكَهُۥ يَنَـٰبِيعَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾ [الزمر: ٢١]، ومن الكنوزِ والدّفائنِ والأموات، وجميعِ **ما هي له كِفات**، ﴿وَمَا يَخْرُجُ مِنْهَا﴾ من الشجَرِ والنبات، وماءِ العُيون، والفِلِزّ والدّوابِّ، وغيرِ ذلك. ﴿وَمَا يَنزِلُ مِنَ ٱلسَّمَآءِ﴾ من الأمطارِ والثلوجِ والبَرَدِ والصَّواعقِ والأرْزاقِ

وقيل: إنّ قولَه: «لأنه نعمةٌ واجبةُ الإيصال» ليس على إطلاقِه عندهم أيضًا، لأنّ ما يُعطي الله العبادَ في الآخرةِ ليس مقصورًا على الجزاءِ عنْدَهم بل بَعْضُ ذلك تَفَضُّلٌ وبعضُه أجْر.

قوله: (تَتِمّةُ سُرور)، أي: يحْمَدونه سُرورًا به لا تعبُّدًا فهو تتميمٌ للسرورِ، لأنّ مَنْ حصَلَ في نعيمٍ بعد مُقاساةِ الشدّةِ والتَّعبِ لا يخلو حالُه مِن تذكُّرِ تلك المقاساةِ، وإذا أخْطَرَهُ ببالِه ورأى ما عليه من الكرامةِ والنعيم يزيدُ سرورُه وابتهاجُه، فقولُهم: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾ [فاطر: ٣٤] إشارةٌ إلى هذا المقام. ثمَّ إذا ذكر أنّ ذلك النعيمَ وتلكَ الكرامةَ دائمةٌ على وجهِ التعظيمِ وليسَ كنعيمِ الدنيا في أنّه في وَشْكِ الزَّوالِ وسُرعةِ الانفصالِ بل جُلُّها مَشوبٌ بالاستدراجِ يَزيدُ ذلك السرورُ والاغتباط، وقوله: ﴿وَءَاخِرُ دَعْوَىٰهُمْ أَنِ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ناظرٌ إلى هذا المطلوب.

قولُه: (**العُطاشُ بالماءِ البارد**)، **الجوهري**: العُطاشُ: داءٌ يُصيبُ الإنسان يشربُ الماءَ لا يَروى.

قوله: (**ما هي له كِفات**)، **الجوهري**: كَفَتُّ الشيءَ أكفُتُه كَفْتًا: إذا ضمَمْتَه إلى نفسِك والكُفاتُ: الموضعُ الذي يُكْفَتُ فيه شيءٌ أي: يُضَمُّ[1].

---

(١) قولُه: «أي: يُضَمُّ»: سقط من النسختين: «ف» و«ح». وهو على الجادّةِ في «الصحاح».

والملائكة، وأنواعِ البركاتِ والمقادير، كما قالَ تعالى: ﴿وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزْقُكُمْ وَمَا تُوعَدُونَ﴾ [الذاريات: ٢٢]. ﴿وَمَا يَعْرُجُ فِيهَا﴾ من الملائكةِ وأعمالِ العباد. ﴿وَهُوَ﴾ معَ كثْرةِ نِعَمِه، وسبوغِ فضْلِه ﴿ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ للمفرِّطِينَ في أداءِ مواجبِ شُكرِها. وقرأَ عليُّ بنُ أبي طالبٍ رضيَ الله عنه: (ننزِّل)، بالنونِ والتشديد.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ وَرَبِّي لَتَأْتِيَنَّكُمْ عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِي

قوله: (﴿وَهُوَ﴾ مَع كَثرةِ نِعَمِه)، يعني قوله ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ تَتْميمٌ لمعنى ما يَسْتلزمُه قولُه: ﴿يَعْلَمُ مَا يَلِجُ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ إلى آخرِه من الامتنانِ بمُوجبِ الحمْدِ من فَضائلِه المُتكاثرةِ ومن التفريطِ فيما أوجبَ عليهم من الشُّكرِ على تلك النعمةِ الجَسيمة. أي: نَبَّه بهذا الإعلامِ على هٰذَيْن المعنَييْن، ثمَّ عقَّبه بهٰذَيْن الوصفَيْن تتميمًا للمقصودِ، يعني: أنّ الله مع ما أولاهُم تلك النعمَ وشَهِدَ منهم ذلك التقصيرَ يزيدُ في تلكَ النِّعَمِ ويَغْفرُ لهم ذلك التفريط.

فإن قُلْتَ: أليسَ من الظاهرِ أن يَفصِلَ الآيةَ الأولى بقوله ﴿وَهُوَ ٱلرَّحِيمُ ٱلْغَفُورُ﴾ لمّا اشتملَتْ على إيجابِ الحمْدِ على نِعمةِ الدارَيْن ليرحَمهم ويَغْفِرَ لهم ما[1] أن عسى أن فرّطوا فيه. والآية الثانيةَ بقولِه ﴿وَهُوَ ٱلْحَكِيمُ ٱلْخَبِيرُ﴾ لمُناسبةِ العلْمِ الحكمةَ والخِبْرة؟

قلتُ: بَلى ولٰكن خُولفَ ليتكاثرَ المعنى ويحصُلَ التتميمُ والتكميل، فدَلَّ انضمامُ الأولى بفاصلتِها الدالةِ على نوعٍ من العلم على معنى التكميل، وأنّ الله تعالى كما أنّه مُنْعِمٌ في الدارَيْن كذا يُحكِمُ أُمورَهما على وَجْهٍ قويٍّ رَصين ويعلمُ ما يصدرُ عن العبادِ من تفاصيلِ الحمدَيْن ليَجْزيَهُم بها على وجهِ الكمالِ والتمام، وانضمامُ الثانيةِ بفاصِلتِها آذَنَ بالتتميمِ الذي أشَرْنا إليه ولو أُجْرِيا على الظاهرِ لفاتَ أكثرُ تلك الفوائد. والله أعلمُ بأسرارِ كلامه[2].

---

(١) سقط لفظ «ما» من النسخة (ط).

(٢) من قوله: «يعني: أن الله مع ما أولاهم تلك النعم» إلى هنا سقط من (ف).

كِتَٰبٍ مُّبِينٍ * لِّيَجْزِيَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِۚ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَرِزْقٌ كَرِيمٌ﴾ ٣ - ٤]

قولهم: ﴿لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾: نفيٌ للبعْثِ وإنكارٌ لمجيءِ السّاعة. أو استبطاءٌ لِما وُعِدُوه من قيامِها على سبيلِ الهزْءِ والسُّخرية، كقولهم: ﴿مَتَىٰ هَٰذَا ٱلۡوَعۡدُ﴾ [يونس: ٤٨]. أُوجِبَ ما بَعْدَ النَّفْي بـ﴿بَلَىٰ﴾ على معنى: أن ليسَ الأمرُ إلا إتيانُها، **ثمّ أُعيدَ إيجابُه مؤكَّدًا بما هو الغايةُ في التوكيدِ والتشديد، وهو التوكيدُ باليمينِ** بالله عزّ وجلّ، ثمّ أُمِدَّ التوكيدُ القَسَمي إمدادًا بما أُتبِعَ المقسَمُ به من الوصْفِ بما وُصِفَ به، إلى قوله: ﴿لِّيَجۡزِيَ﴾؛ لأنّ عَظَمَةَ حالِ المقسَمِ به تُؤذِنُ بقوّةِ حالِ المقسَم علَيه، وشدّةِ ثباتِه واستقامته؛ لأنه بمنزلةِ الاستشهادِ على الأمر، وكلّما كانَ المستشهَدُ أعلى كعبًا، وأبْيَنَ فضلًا، وأرْفَعَ منزلةً، كانتِ الشهادةُ أقوى وآكد، والمستشهَدُ عليه أثبتَ وأرْسَخ. فإن قلتَ: هل للوصفِ الذي وُصِفَ به المقسَمُ به وجهُ اخْتصاصٍ بهذا المعنى؟ قلتُ: **نعم، وذلكَ أنّ قيامَ السّاعةِ من مشاهيرِ الغُيوب**، وأدخلِها في الخُفْيَة، وأوّلِها مُسارعةً إلى

قوله: (**ثم أُعيدَ إيجابُه مؤكَّدًا بما هو الغايةُ في التوكيدِ والتشديدِ وهو التوكيدُ باليمين**)، قال صاحب «الفرائد»: اقتضى المقامُ اليمينَ. لأنّ مَنْ أنكر ما قيلَ له، فالذي وجبَ أن يُقالَ بعدَ ذلك إذا أُريدَ إعادةُ القولِ أن يكونَ مُقترِنًا باليمين، وإلا كان خَطأً بالنظرِ إلى علم المعاني وإنْ كان صحيحًا بالنظرِ إلى العربيةِ والنحوِ، وما ذكَر مِنْ أنّ عَظمةَ المُقْسَم به تُؤْذِنُ بعَظمةِ الحالِ المُقْسَمِ عليه مُستقيم. فلو وُصِفَ بغَيرِ هذا الوصفِ مما يقتضي العظمةَ كان كذلك، وأما الوصفُ المذكورُ، فلأنَّ إنكارَهم البَعْثَ باعتبارِ أنّ الأجزاءَ المُتفرقةَ المُنْتشرةَ يمتنعُ اجتماعُها كما كانَ يدلّ عليه قولُه تعالى: ﴿قَدۡ عَلِمۡنَا مَا تَنقُصُ ٱلۡأَرۡضُ مِنۡهُمۡ﴾ [ق: ٤] فالوصْفُ بهذه الأوصافِ رَدٌّ لزَعْمِهم واستحالتِهم؛ وهو أنَّ مَنْ كان عِلْمُه بهذه المَثابَةِ كيفَ يَمْتنعُ ذلك منه؟ تَمَّ كلامُه وقد أحسَنَ وأجادَ رَحِمَه الله.

قولُه: (**نَعمْ وذلك أنّ قيامَ الساعةِ مِن مشاهيرِ الغُيوب**)، إلى آخره، قال صاحبُ «الفرائد»: لا شكَّ أنه لزِمَ منه أن يكونَ عالمًا بوَقْتِ قيامِ الساعةِ لأنّ مَنْ لا يَعْزُبُ عن

القلبِ إذا قيل: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ﴾، فحينَ أُقْسِمَ باسمِه على إثباتِ قيامِ السّاعة، وأنه كائنٌ لا مَحالة، ثمّ وُصِفَ بما يرجعُ إلى عِلْمِ الغَيْب، وأنه لا يفوتُ علمَه شيءٌ من الخفيّات، واندرجَ تحتَه إحاطتُه بوقتِ قيامِ السّاعة ـ فجاءَ ما تطلبُه من وجهِ الاختصاصِ مجيئًا واضحًا. فإن قلتَ: الناسُ قد أنكروا إتيانَ السّاعة وجَحَدوه، فهبْ أنه حَلَفَ لهم بأغلظِ الأيْمان، وأقسَمَ عليهم جَهْدَ القَسَم، فيَمينُ مَن هوَ في معتقَدِهم مُفترٍ على الله كذبًا، كيفَ تكونُ مُصحِّحةً لِمَا أنكروه؟ قلتُ: **هذا لو اقتصرَ على اليمينِ ولم يُتْبِعْها الحجّةَ القاطعةَ** ....

عِلْمِه شيءٌ لا يَعزبُ عن عِلْمِهِ وقْتُ قيامِ الساعة. وأما الاختصاصُ الذي ذكرَ فلزومُه عن ذلك ممنوع.

وقلت: دلّ على الاختصاص قولُهم: ﴿لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ فإنه إنكارٌ لما هو العُمْدَةُ في الإتيانِ بها من العِلم بِالكُلّياتِ والجُزئيات والقدرة على المقدوراتِ، فلما أُجيبَ بـ﴿بَلَىٰ﴾ ضُمِّنَ إثباتُ ما نَفوْهما، فخُصَّ بإحدى العُمْدتَيْن لاختصاصِهما بالتهديدِ والوعيدِ للمُكذِّب. وعَمَّ[1] ليدخُلَ فيه ما أُريدَ إثباتُه أوّلَ شيءٍ. والله أعلم.

قولُه: (**هذا لو اقتصَر على اليمين ولم يُتْبِعْها الحجّةَ القاطعة**)، قال صاحبُ «الفرائد»: كلامُه مُشْعِرٌ بأنّ اليَمينَ لم تكُنْ مُصَحِّحة، فَوجودها وعَدَمُها سَواء في التصحيح، والتصحيحُ إنّما يكونُ بالحُجّةِ القاطعةِ بَعْدَها، فلزِمَ أن لا فائدةَ في اليمينِ هاهنا، وهذا ممّا لا سبيلَ إليه، وقد مرَّ أنّ إعادةَ ما قبلَ الإنكارِ لا بُدّ مِنْ أن يكونَ مقترنًا بالقَسَمِ وإلّا كانَ خطأً بحسب علْمِ المعاني، فلما أوجبت الحكمةُ الإعادةَ وجبَ اقترانُها بالقَسَمِ سواءٌ كان القَسَمُ مُصَحِّحًا لِما أنكروهُ أو غَيْرَ مُصَحِّح.

وقلتُ: والعجَبُ مِنْ هٰذَيْن الفاضِلَيْن كيف ذَهَلا عن جَدْوى هذه اليمينِ وجَليلِ عائِدتها في هذا المقام! فإنّهم جَرَّبوه ﷺ ولم يُشاهدوا منه إلا الحقَّ ولم يَسْمعوا منه غَيْرَ الصِّدْق، ولهٰذا سَمَّوْه بالأمين، وما كانَ تكذيبُهم إلّا عن عِنادٍ ومُكابَرة وحَسَد. يدلُّ عليه

---

(١) في النسخة «ف»: «وزعم»، وهو خطأ.

....

ما أورَد في «الأنعام» عند قوله: ﴿فَإِنَّهُمْ لَا يُكَذِّبُونَكَ وَلَٰكِنَّ ٱلظَّٰلِمِينَ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ يَجْحَدُونَ﴾ [الأنعام: ٣٣] عن أبي جَهْل: والله إنّ محمدًا لصادق وما كذَب قطّ ولٰكن إذا ذهبَ بنو قُصَيٍّ باللواءِ، إلى آخره[1]، وفي «حٰم» عند قوله: ﴿أَنذَرْتُكُمْ صَٰعِقَةً مِّثْلَ صَٰعِقَةِ عَادٍ وَثَمُودَ﴾ [فصلت: ١٣] عن عُتبةَ بنِ رَبيعة: وقد عَلِمْتُم أنّ محمّدًا إذا قالَ شيئًا لم يكذِبْ قط[2]، إلى غير ذلك، فأتى أوّلًا بالنصِّ القاطعِ المؤيَّدِ بالقَسَمِ المُقترنِ بالوصفِ المُناسبِ، وعقَّبه بالبُرهانِ الساطعِ ليكونَ تقريرًا بعْدَ تقرير. وإنك إذا أمعَنْتَ النظرَ وجَدْتَ جُلَّ الإقسامِ التنزيلي غيْرَ مُقْترنٍ بشَيءٍ من الحجَّةِ فكانَ ذِكْرُ الحُجَّةِ هاهنا كالتتميم للنصِّ والمتفرع عليه لا الأصل، وإنما اقتضى هذا التوكيدَ ـ وهو إتيانُ ﴿بَلَىٰ﴾ وإعادةُ قَوْله ﴿لَتَأْتِيَنَّكُمْ﴾ ثم الإقسامُ عليه، ثم إتباعُه بالوَصْفِ المُناسبِ ثم انضمامِ البُرهان مع ذلك ـ أنه تعالى افتتحَ هٰذه السورةَ الكريمةَ بذِكْرِ الحَمْدَيْنِ الجامِعَيْن لأمرِ الدارَيْن، فأوجبَ التكليفَ لعِلّةِ كَوْنه مالكًا لِما في السماواتِ وما في الأرض، ورَتَّبَ عليه الحمْدَ في الآخرةِ على نِعْمةِ الثواب، فآذَنَ بأنَّ القَصْدَ في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ ليس إلا المعرفةُ والعبادة، ثم جَزاءُ المحسن العارف العابد وعقابُ المُسيء المعانِد كقولِه تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَٰذَا بَٰطِلًا سُبْحَٰنَكَ فَقِنَا عَذَابَ ٱلنَّارِ﴾ [آل عمران: ١٩١]، ولهٰذا استَبْعدَ استبعادَ مَنْ يكفرُ بذلك حيث عطف ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ على ما قَبْلَه، كقولِه تعالى: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَجَعَلَ ٱلظُّلُمَٰتِ وَٱلنُّورَ ثُمَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ بِرَبِّهِمْ يَعْدِلُونَ﴾ [الأنعام: ١]، فاقتضى المقامُ لذلك أن يُؤكّدَ الكلامُ بكُلِّ ما أمكَنَ من المُؤكِّدات، فجيءَ أولًا بـ﴿بَلَىٰ﴾ تقريرًا، ثمَّ أعيدَ ما أنكروه تمهيدًا ثم أقسمَ عليه باسْمهِ ووُصِفَ بما يُناسبُ الجوابَ تنصيصا، ثم ختَم كلَّ ذلك بالبُرهانِ تتميمًا وإيذانًا بقُصورِ فَهْمِهم عن إدراكِ النصِّ القاطع، وينصُرُه قولُ الإمام:

وعندي أن الدليلَ المذكورَ في قولِه: ﴿عَٰلِمِ ٱلْغَيْبِ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ أظهَر، وذلك

---

(١) انظر: «الكشاف» (٦: ٧٢)، ولتمامِ الفائدة انظر: «تفسير ابن كثير» (٣: ٢٥٢).

(٢) انظر: «الكشاف» (١٣: ٥٨٥).

البيّنةَ الساطِعة، وهي قولُه: ﴿ لِّيَجۡزِيَ ﴾، فقد وَضَعَ اللهُ في العقول، وركَّبَ في الغرائزِ وجوبَ الجزاء، وأنّ المحْسِنَ لا بدّ له من ثواب، والمسيءَ لا بدّ له من عِقاب. وقوله: ﴿ لِّيَجۡزِيَ ﴾ متّصلٌ بقولِه: ﴿لَيَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ تعليلًا له. قُرِئ: ﴿لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ **بالتاءِ والياء**. ووجهُ من قرأَ بالياء: أن يكونَ ضميرُه للسّاعةِ بمعنى اليوم. أو يُسْنَدَ إلى ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾، أي: ليأتينّكم أمرُه، كما قالَ تعالى: ﴿هَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّآ أَن تَأۡتِيَهُمُ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةُ أَوۡ يَأۡتِيَ رَبُّكَ﴾ [الأنعام: ١٥٨] وقال: ﴿أَوۡ يَأۡتِيَ أَمۡرُ رَبِّكَ﴾ [النحل: ٣٣]. **وقُرِئ**: ﴿عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ﴾ و(علّامِ الغيب): بالجرّ، صفةً لـ«ربي». و(عالمُ الغيب)، و(عالمُ الغيوب):

أنّه إذا كان عالمًا بجميع الأشياء يعلم أجزاء الأجسامِ ويقدرُ على جمعها فالساعة ممكنة القيام، والصادق قد أخبر عنه فتكون واقعة، والله أعلم.

قولُه: (﴿لَتَأۡتِيَنَّكُمۡ﴾ **بالتاءِ والياء**)، بالتاءِ الفوقانية: العامة، وبالياء: شاذّة. قال ابن جنّي: روى هارونُ عن طُلَيْق قال: سمعتُ أشياخَنا يقرؤون: «ليأتينكم» بالياء[1]. وجازَ التذكيرُ بعد قوله: ﴿لَا تَأۡتِينَا ٱلسَّاعَةُ﴾ لأنّ المخوفَ منها إنما هو عقابُها والمأمولُ ثوابُها، فغُلِّبَ التذكيرُ الذي هو مَرْجُوٌّ ومَخوفٌ فذَكَّر، فإذا جازَ تأنيثُ المُذكَّرِ بالتأويلِ كانَ تذكيرُ المؤنَّثِ لغَلَبَةِ التذكيرِ أحرى. قال تعالى: ﴿يَلۡتَقِطۡهُ بَعۡضُ ٱلسَّيَّارَةِ﴾ [يوسف: ١٠] لأن بعضَها سَيَّارة أيضًا، وقالوا: ذهبَتْ أصابِعه لأنّ بعْضَها أُصْبَعٌ في المعنى[2].

قوله: (**وقُرِئَ**: ﴿ عَٰلِمِ ٱلۡغَيۡبِ ﴾)، حمزةُ والكِسائيُّ: «عَلَّامِ الغيبِ» بالألفِ بعد اللامِ، وخَفْضِ الميمِ على وَزْنِ فَعّال[3]. والباقونَ: «عالم» بالألفِ بعد العَيْنِ على وزنِ «فاعلٍ»، ورَفَعَ الميمَ نافع وابن عامر، وخَفَضَها الباقون[4].

---

(١) وذكرها ابن خالويه في «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١. ووقع عنده: «طَلْق».

(٢) «المحتسب» (٢: ١٨٦).

(٣) وهو أبلغُ في المدح. وحُجَّتُهم قولُه تعالى: ﴿ قُلۡ إِنَّ رَبِّي يَقۡذِفُ بِٱلۡحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلۡغُيُوبِ ﴾ [سبأ: ٤٨]. انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨١.

(٤) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨١-٥٨٢.

بالرّفع، على المدح. و﴿لَا يَعْزُبُ﴾: **بالضمِّ والكسْرِ في الزّاي**، من العُزوبِ وهو البُعْد. يقال: رَوْضٌ عزِيب: بعيدٌ من الناس. ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾ مقدارُ أصغرِ نَمْلة. ﴿ذَٰلِكَ﴾: إشارةٌ إلى ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾. **وقُرِئ**: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ﴾: بالرَّفعِ على أصلِ الابتداء، **وبالفتْحِ على نفْيِ الجنْس**، كقولِك: لا حولٌ ولا قوّةٌ إلّا بالله، بالرّفعِ والنّصْب، **وهو كلامٌ مُنقطِعٌ عمّا قبلَه**. فإن قلتَ: **هل يصحُّ عَطْفُ المرفوعِ على** ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾، كأنه قيل: لا يعزُب عنه مثقالُ ذرّةٍ وأصغرُ وأكبرُ، زيادةٌ لا لتأكيدِ النفْي، **وعطْفُ المفتوحِ على** ﴿ذَرَّةٍ﴾ بأنه فتْحٌ في موضعِ الجرِّ لامتناعِ الصَّرْف، كأنّه

قولُه: (﴿لَا يَعْزُبُ﴾ **بالضّمِّ والكَسْر**)، الكِسائيّ هنا وفي «يونُس»[١]: بالكَسْر، والباقونَ: بالضمِّ[٢].

قولُه: (**وقُرِئَ** ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ﴾)، وهي مَشْهورة، والفَتْحُ شاذّة[٣].

قوله: (**وبالفَتْح على نَفْيِ الجِنْس**)، وفيه إشكالٌ، لأنّ قولَه تعالى: ﴿وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ﴾ مُضارِعٌ للمضافِ، نَحْوَ: لا خَيرًا منه. فلو كَان «لا» لنَفْيِ الجنْس لوجبَ فيه النصبُ كما نصَّ عليهِ في «المفصَّل»[٤]: لا خيرًا منه قائمٌ هنا، ويُمكنُ أنّه وضعَ الفَتْحَ موضِعَ النَّصْبِ على الكوفيِّ، كما وضعَ النصْبَ موضعَ الفتحِ في قولِه: «لا حَوْلَ ولا قُوّة إلا بالله» بالرفعِ والنَّصب.

قولُه: (**وهو كلامٌ مُنقطعٌ عما قبله**)، قال القاضي: هو جُملةٌ مؤكدة لنفي العزوب، ورَفْعُه بالابتداءِ، ويُؤيِّده القراءةُ بالفتحِ على نَفْيِ الجنْس[٥].

قولُه: (**هل يصحُّ عَطْفُ المرفوعِ على** ﴿مِثْقَالُ ذَرَّةٍ﴾)، إلى قوله: (**عَطف المفتوحِ على**

(١) يعني قوله تعالى: ﴿وَمَا يَعْزُبُ عَن رَّبِّكَ مِن مِّثْقَالِ ذَرَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا فِي السَّمَاءِ﴾ [يونس: ٦١].

(٢) وهما لغتانِ فيهما مثل: عكَفَ يعكِفُ ويعكُفُ.

(٣) وممن قرأ بها: الأعمشُ وقتادة. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١.

(٤) «المُفصَّل» للزمخشري ص١٠٤.

(٥) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤١).

قيل: لا يعزُبُ عنه مثقالُ ذرّةٍ ولا مثقالُ أصغرَ من ذلكَ ولا أكبَرَ؟ قلتُ: **يأبى ذلكَ حرفُ الاستثناء**، إلّا إذا جعلتَ الضميرَ في ﴿عَنْهُ﴾ للغيب، وجعلتَ ﴿ٱلْغَيْبِ﴾ اسمًا للخفيّاتِ قبلَ أن تُكتَبَ في اللَّوح؛ لأنّ إثباتَها في اللَّوحِ نوعٌ من البروزِ عن الحجاب، على معنى: أنه لا ينفصلُ عن الغَيْبِ شيء، ولا يَزِلُّ عنه إلّا مسطورًا في اللَّوح.

[﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مِّن رِّجْزٍ أَلِيمٌ ﴾ ٥]

وقُرِئ: (معجزين). و﴿أَلِيمٌ﴾: بالرّفعِ والجرّ. وعن قَتادة: الرّجْز: سوءُ العذاب.

﴿ذَرَّةٍ﴾؟) وقد قال بهما أبو البقاء[1].

قولُه: (**يأبى ذلك حَرْفُ الاستثناء**)، لأنّ الاستثناءَ حينئذٍ مُنقطع، فيكونُ التقديرُ: لا يعزُبُ عن عالمِ الغيبِ مثقالُ ذَرّةٍ ولا أصغَرُ من مثقالِ ذَرّة ولا أكبرُ منه، لكن ما في كتابٍ مُبينٍ يعزُبُ عنه. وإذا جعَلْتَ الضميرَ للغيبِ يصيرُ المعنى: ولا يعزُب، أي: لا ينفصلُ عن الغيب، أي: الخَفِيّات، مثقالُ ذَرّةٍ، ولا أصغرُ منه ولا أكبر، لكن في كتابٍ مُبينٍ يَعْزُبُ عنه، لأنّ ما في اللوحِ خارجٌ من الغَيبِ لِمَا يَطّلِعُ فيه الملائكةُ المُقرَّبون.

والمعنى على هذا: أنّ ما أظهَرهُ من علومِهِ التي تنفد[2] الأبحرُ دونَ نفادِها بالنسبةِ إلى ما أخفاهُ كالقَطْرةِ بالنسبةِ إلى الأبحُرِ السبعة.

قولُه: (**وقُرِئَ: «مُعَجِّزين»**)، بالتشديد: ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرٍو، والباقونَ: ﴿مُعَٰجِزِينَ﴾ بالألفِ. و«أليمٌ» بالرفعِ: ابنُ كثيرٍ وحَفْصٌ، والباقونَ بالجرّ[3].

قال الزجاج: «معاجزين» بمَعْنى: مسابقين، ومُعَجِّزين: أنّهم يُعَجِّزونَ مَنْ آمنَ بها ويكون بمعنى: مُثَبِّطين[4].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٢).

(٢) في النسخة «ط»: لا تنفَدُ.

(٣) لتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٢.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٠).

[﴿وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلۡعِلۡمَ ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ مِن رَّبِّكَ هُوَ ٱلۡحَقَّ وَيَهۡدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلۡعَزِيزِ ٱلۡحَمِيدِ﴾ ٦]

﴿وَيَرَى﴾: **في موضعِ الرّفع**، أي: ويَعلَمُ أولو العلم، يعني أصحابَ رسولِ الله ﷺ، **ومن يطأُ أعقابَهم** من أمّته. أو علماءُ أهلِ الكتابِ الذينَ أسلموا، مثل كَعْبِ الأحبار، وعبدِ الله ابن سَلَام رضيَ الله عنهما. ﴿ٱلَّذِىٓ أُنزِلَ إِلَيۡكَ.... ٱلۡحَقَّ﴾: هما مفعولان لـ«يرى»، و﴿هُوَ﴾ فَصْل. ومَن قرأَ بالرّفعِ جعلَ «هو» مبتدأً و«الْحَقّ» خبرًا، والجمْلَةَ في مَوْضعِ المفعولِ الثاني. وقيل: «يَرَى»: في مَوْضعِ النصْب، معطوفٌ على ﴿لِيَجۡزِىَ﴾، أي: ولِيَعْلَمَ أولو العلْمِ عندَ مجيءِ السّاعة أنه الحق علمًا لا يُزادُ عليه في الإيقان، ويحتجُّوا به على الذينَ كذّبوا وتولَّوا. **ويجوزُ أن يُريد: وليعلمَ مَنْ لم يؤمنْ من الأحْبارِ** أنه الحقُّ فيزدادوا حَسْرةً وغمًّا.

قولُه: (﴿وَيَرَى﴾ **في موضعِ الرفعِ**)، أي: ابتداءُ كَلام.

قولُه: (**ومَنْ يطأُ أعقابَهم**)، **النهاية**: في حديث عَمّارٍ: «أنّ رجلًا وشى به إلى عُمَرَ رضي الله عنه فقال: اللهمَّ إن كان كذبَ فاجْعَله مُوطّأَ العَقِب»(١) أي: كثيرَ الأتباع، دَعا عليه أن يكونَ سلطانًا أو ذا مالٍ فيَتْبعُه الناسُ ويَمْشون وراءَه فيَقعُ في التَّبِعة.

قولُه: (**ويجوزُ أن يُريدَ: وليعلمَ مَنْ لم يؤمِنْ**)، عَطْفٌ على قَوْلِه: «وليعلم أولو العلم عند مجيء الساعة»، هٰذانِ الوجهانِ مَبْنيّانِ على أنّ ﴿يَرَى﴾ في موضعِ النصبِ، كما بنى على القولِ الأولِ الوجهَيْن، وهو أن يكونَ ﴿ٱلۡحَقَّ﴾ مفعولًا ثانيًا، على قراءةِ النَّصْب، والضميرُ المرفوعُ للفصلِ، وعلى قراءةِ الرفعِ الجملةُ سادّةٌ مسَدَّ المفعولِ الثاني، قال أبو البقاء: فاعلُ «يهدي» ضَمير، ويجوزُ أن يكونَ ضميرَ اسم الله، ويجوزُ أن يُعْطَفَ على موضعِ الحقِّ فتكون «أن» محذوفةً، فيكونَ مفعولًا ثانيًا، ويجوزُ أن يكونَ في موضعِ اسمِ الفاعل، أي: ويَرَوْن المُنَزَّلَ حَقًّا وهاديا(٢).

---

(١) أخرجه أبو نُعيم في «حلية الأولياء» (١: ١٤٢) من حديثِ الحارثِ بن سويد رضي الله عنه.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٣).

....

فإن قُلتَ: كيفَ خَصَّ أحدَ التفسيرَيْن بقوله: «عِلمًا لا يُزادُ عليه في الإيقانِ»، والآخر بقوله: «فيزدادوا[(١)] حسرة وغمًّا»؟

قلتُ: لأنّ المرادَ بـ«يرى» ومفعولَيْه: حصولُ العلم بعد عَدَمِه، فإذا أُريدَ بأولي العِلمِ الأحبارُ الذين لم يُؤمنوا؛ كان المعنى: ويعلمُ الأحبارُ أنّ المُنزَّلَ حَقٌّ حينَ[(٢)] لا ينفعُهم سوى الحَسْرةِ والندامةِ، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِي تَأْوِيلُهُۥ يَقُولُ ٱلَّذِينَ نَسُوهُ مِن قَبْلُ قَدْ جَآءَتْ رُسُلُ رَبِّنَا بِٱلْحَقِّ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ﴾ [الأعراف: ٥٣] أي: يأتي تأويلُ الكتابِ وعاقبةُ أمره مِن تَبيُّنِ صِدْقِه وظهورِ ما نَطقَ به من الوعدِ والوعيد، فإذا فَسَّرَ أُولي العلمِ بالمُؤمنين، يَنبغي أن يُقالَ: انقلبَ عِلْمُ اليقينِ إلى حَقِّ اليقين لتحصُلَ فائدةُ مزيدِ العلم كما قال: «عِلمًا[(٣)] لا يُزادُ عليه في الإيقان».

فإن قُلتَ: هل لاختصاصِ تفسيرِ أُولي العلمِ بالأحبارِ الذين لم يُؤمنوا على وجهِ إرادةِ النصبِ دونَ الرفعِ مِن فائدة؟

قلتُ: نعم، لأنّ هذا العطفَ من قَبيلِ قولِه تعالى: ﴿تُقَٰتِلُونَهُمْ أَوْ يُسْلِمُونَ﴾ [الفتح: ١٦] في الاشتراكِ أو الابتداءِ، فإذا انتصبَ «يَرى» دخلَ في حَيِّزِ التعليل، وإذا ارتفعَ كانَت جُملةً مُستقلةً معطوفةً على جملةِ قولِه ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَا تَأْتِينَا ٱلسَّاعَةُ قُلْ بَلَىٰ﴾ إلى آخرِ الآياتِ الثلاث، وحصولُ العِلْم حينئذٍ في الدنيا لا في الآخرةِ كما في وَجْهِ النَّصْب، فلا يحسُنُ التقابلُ بينَ المعطوفَيْن إلّا على إرادةِ المؤمنينَ من أولي العلم، كأنه قيل: وقال الجَهَلةُ من الذين كفروا بآياتِ الله: لا تأتينا الساعةُ: وعَلِمَ الذين أوتوا العِلْمَ أنّ المُنزَّلَ حَقٌّ وما نطَقَ به من الوعدِ والوعيدِ صِدْقٌ، وإليه يَنْظُر قولُه ﴿وَيَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ﴾.

ومما يعضُدُ هذا التأويلَ عَطْفُ قولِه: ﴿وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ﴾ الآية على قولِه:

---

(١) سقط لفظ: «فيزدادوا» من النسخة «ط».

(٢) سقط لفظ: «حين» من النسخة «ط».

(٣) في النسخة «ف»: الإمام. وهو خطأ.

[﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ۞ أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِۦ جِنَّةٌۢ بَلِ ٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلْبَعِيدِ ﴾ ٧-٨]

﴿ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾: قُريش. قالَ بعضُهم لبعض: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ﴾ يَعْنونَ محمّدًا ﷺ؛ **يُحدِّثُكم بأعْجوبةٍ من الأعاجيب**: أنكم تُبْعثونَ وتُنْشؤون خلقًا جديدًا بعدَ أن تكونوا رُفاتًا وترابًا، ويُمزِّقُ أجسادَكم البِلى ﴿كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾، أي: يفرّقُكم ويبدِّدُ أجزاءكم كلَّ تبديد. **أهوَ مفترٍ** على الله كذبًا فيما يَنسِبُ إليه من ذلك؟ **أمْ به جُنونٌ**

﴿ لِّيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ ﴾ الآية، على منوالِ قولِه: ﴿أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم﴾، وكقوله: ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ إلى قوله: ﴿لِيَجْزِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ بِٱلْقِسْطِ ۚ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ شَرَابٌ مِّنْ حَمِيمٍ﴾ [يونس: ٤]، وقد وضع ﴿ وَٱلَّذِينَ سَعَوْ فِىٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ ﴾ موضعَ ضميرِ الذينَ كَفروا، لأنّ المعنى: ليأتينَّكم عالِمُ الغيْبِ ليُثيبَ المُؤمنين ويُعاقبَكم أيها الساعونَ في إبطالِ آياتِنا سَعيًا بليغًا، وفيه إشعارٌ بأنَّ منكرَ الحشرِ مكذِّبٌ لله وآياتِه المنزلةِ، ولذلك ورَد: «كَذّبني ابنُ آدمَ ولم يكُنْ له ذلك»(١)، وأنه مستحقٌّ بأن يُنكَّلَ بما لا بَعْدَه من العذابِ والرِّجْزِ الأليم، أعاذنا الله من ذلك.

قولُه: (**يُحدّثكم بأعجوبةٍ من الأعاجيب**)، دلّ على هذا المعنى تَسْميتُه صلواتُ الله عليه بـ«رجلٍ» وتنكيرُه؛ جعلوا القولَ بالإعادةِ من قَبيلِ شيءٍ غريبٍ وأمرٍ عجيب، ونَزّلوا قائلَه مَنْزِلةَ مَنْ لا يُعْرَف. قال صاحبُ «المفتاح»: كأنّهم لم يكونوا يعرِفونَ منه إلّا أنّه رجُلٌ ما، وهو أشْهَرُ عندهم من الشمسِ، وهو من باب التجاهل(٢).

قولُه: (**أهو مُفْترٍ**) **إلى قوله**: (**أم به جنون**)، «أم» هذه يحتملُ أن تكونَ متّصلةً وأن تكونَ منقطعةً. وعلى الأولِ ظاهرُ كلامِ الجاحظِ على ما رويَ أنّه احتجَّ بهذه الآيةِ على أنّ من الخبرِ

---

(١) هو جزءٌ من حديثٍ قدسي أخرجه البخاري (٤٩٧٤) من حديثِ أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) «مفتاح العلوم» ص٨٣.

....

ما ليسَ بصادقٍ ولا كاذب[1]، لأنهّم حصروا دعوى النبيِّ الرسالةَ في الافتراءِ وفي الإخبارِ حالَ الجنون، وليسَ إخبارُه حال الجنونِ كذِبًا لجَعْلِهم الافتراءَ مقابلًا له، ولا صِدْقًا لأنّهم لم يعتقدوا صِدْقَه، فثبتَ أنّ من الخبرِ ما ليس بصادقٍ ولا كاذب.

وأجيب: أنّ الافتراءَ هو الكَذِبُ عن عَمْدٍ، فهو نوعٌ من الكذب، فلا يمتَنعُ أن يكونَ الإخبارُ حالَ الجنونِ نوعًا منه، وهو الكذِبُ لا عَنْ عَمْدٍ، فيكون التقسيمُ للخبرِ الكاذبِ لا للخبرِ مُطْلَقًا[2].

وقلتُ: هذا جوابٌ حسَنٌ لطيف لكنّ الأصلَ مَدْخولٌ فيه من وجهَيْن: **أحدُهما**: أنّ ورودَ الآيةِ في البعثِ والحشرِ لا في دعوى الرسالة بدليلِ السابقِ أي: قولهم ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ﴾ [سبأ: ٧] واللاحق أي: قولُه ﴿بَلِ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ﴾ [سبأ: ٨]، ولذلك كان قولُ المصنّف: «من ذلك» بيانًا لقولِه: «ما يُنْسَبُ إليه»، والمشارُ إليه ما دلَّ عليه قولُه: «إنّكم تُبعثونَ وتُنْشئونَ خَلْقًا جديدًا» إلى آخرِه.

وثانيهما: ظهورُ «أم» في كونِها مُنْقطعةً لفظًا لاختلافِ مدخولَي الهمزة و«أم»، لأنّ المعانِدين لمّا أخرجوا قولهم: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ مُخْرَجَ الطَّنْزِ[3] والسخرية متجاهلين برسولِ الله ﷺ وبكلامِه من إثباتِ الحَشْرِ والنَّشْرِ، وعقّبوهُ بقوله ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا﴾ أضربوا عنه إلى ما هو أبْلغُ منه تَرَقِّيًا من الأهون إلى الأغلظِ مِن نسبةِ الجنونِ إليه

---

(١) لم أهتدِ إليه فيما بين يدي من مصنّفاتِ الجاحظ. لكن نَقله الخطيب القزويني في «الإيضاح في علوم البلاغة» ص٦١ وعبارتُه ثمّة: وأنكر الجاحظ انحصارَ الخبرِ في القِسْمين ـ يعني الصادقَ والكاذب ـ وزعم أنه ثلاثة أقسام: صادق، وكاذب. وغير صادقٍ ولا كاذب...واحتجّ بقوله تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَم بِهِ جِنَّةٌ﴾ [سبأ: ٨]. وأغلبُ الظنِّ أن الإمامَ الطيبي قد استمدَّ من هذا الموطنِ فإنّه قد أجابَ عن دعوى الجاحظ بمثلِ ما أجابَ به الخطيبُ القزويني.

(٢) هذا الجوابُ مستفادٌ من الخطيب القزويني بحروفِه.

(٣) وهو السخريةُ وقَرْفُ الناسِ بالذّمّ.

يُوهِمُه ذلكَ ويُلْقيه على لسانِه؟ ثمَّ قالَ سبحانَه: ليسَ محمّدٌ من الافتراءِ والجنونِ في شيء، وهو مبرّأٌ منهما، بل هؤلاءِ القائلونَ الكافرونَ بالبعث واقعونَ في عذابِ النّار فيما يؤدّيهم إليه من الضّلالِ عن الحقِّ وهمْ غافلونَ عن ذلك، وذلكَ أجنُّ الجنونِ وأشدُّه إطباقًا على عقولِهم. جُعِلَ وقوعُهم في العذابِ **رَسيلًا لوقوعِهم في الضّلال،** كأنّهما كائنانِ في وقتٍ واحد؛ لأنّ الضّلالَ لمّا كانَ العذابُ من لوازِمِه وموجباته؛ جُعِلا كأنّهما في الحقيقةِ مقترنان. وقرأ زيدُ بنُ عليّ رضيَ الله عنه: (ينبيكم). فإن قلتَ: فقد جَعلْتَ الممزَّقَ مصدرًا، كبَيْتِ الكتاب: ....

أي: دعوا حديثَ الافتراءِ فإنّ هاهنا ما هو أطمُّ منه، لأنّ العاقلَ كيف يُحَدِّثُ بإنشاءِ خَلْقٍ جديدٍ بعد الرُّفات والتراب، فإنَّ جُنونَه يُوهِمُه ذلك ويُلقيه على لسانه. ولمّا كان التعويلُ على ما بعدَ الإضرابِ مِن إثباتِ الجنون أوْقعَ الإضرابَ الثاني ردّاً عليهم قولَهم، ونَفْيًا عنه صلواتُ الله عليه ما أثبتوا فيه من الجنون وإثباتًا له فيهم كما قال المصنِّف: «بل هؤلاءِ القائلون الكافرون بالبعثِ» إلى قوله: «أجنُّ الجنونِ وأشدُّه إطباقًا على عقولِهم» كأنّه قيل: لمّا قالوا: أهو مُفْتَرٍ على الله بل به جِنّة، أضْربَ عنه وقيل: بل القائلون بهم أشدُّ الجنون. فوَضعَ موضعَ «القائلون» قولَه: ﴿لَا يُؤْمِنُونَ بِٱلْآخِرَةِ﴾ على سبيلِ العُمومِ ليدخلوا فيه دخولًا أوّليًّا، وليُسَجِّلَ عليهم الجنونَ بالطريقِ البُرهاني، ووضع موضعَ: «بهم الجنون» قولَه: ﴿فِى ٱلْعَذَابِ وَٱلضَّلَٰلِ ٱلْبَعِيدِ﴾ وضعًا للسببِ موضعَ المُسَبَّب ليؤذِنَ بأنّ الإضلالَ أبْعدُ مِن ضَلالِ مُنكرِ البَعْثِ لأنّه مُبْطِلُ حِكْمةِ الله في خَلْقِ العالَم، ومكَذِّبُ الله تعالى في وَعْدِه ووعيدِه كما قال: «كذبني ابنُ آدمَ ولم يكُنْ له ذلك»(١) الحديث، وجاهلٌ مُفرِطٌ في جَهْلِه حيث تعرَّضَ لسَخَطِ الله وإيقاعِ نَفْسِه في العذابِ السَّرْمَدِ. والله أعلم.

قولُه: **(رَسيلًا لوقوعِهم في الضلال)، الأساس:** يقال: هو رَسيلُك في الغناء، أي: يُباريك في إرسالِك، ومن المجاز تقول: القَبيحُ سوءُ الذِّكْرِ رَسيلُه، وسوءُ العاقبةِ زَميلُه.

---

(١) سبق تخريجه.

أَلَمْ تَعلَمْ مُسَرَّحِيَ القَوَافي　　فــلا عِيًّـا بهنَّ ولا اجْتِلابا

فهل يجوزُ أن يكونَ مكانًا؟ قلتُ: نعم. ومعناه ما حصلَ من الأمواتِ في بُطونِ الطَّيرِ والسّباع، وما مرّتْ به السُّيولُ فذَهَبَتْ به كلَّ مَذْهَب، وما سَفَتْه الرّياح فَطَرَحَتْه كلَّ مَطْرَح. فإن قلتَ: **ما العاملُ في «إذا»؟** ....

قولُه: (**أَلَمْ تَعْلَمْ مُسَرَّحيَ**)، البيت[1]: «مُسَرَّحي»: من: سرَّح القومُ الإبلَ: إذا أرسلوها في المرعى.

مُسَرَّحي، أي: تسريحي، فلا أعيا بِهِنَّ إعياءً[2]، ولا أجتَلِبُهُنَّ اجتلابًا، أي: انتحالاً.

قولُه: (**ما العاملُ في «إذا»؟**)، قال الزجاج: في هذه الآيةِ نظرٌ لطيف، وهو أنَّ «إذا» في موضعِ نَصْبٍ بـ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ ولا يَعملُ فيها ﴿جَدِيدٍ﴾ لأنّ ما بعْدَ «أنّ» لا يَعملُ فيما قَبْلَها. المعنى: هل ندلُّكم على رجلٍ يقولُ لكم: إنكم إذا مُزِّقتم تُبعثون، ويجوزُ أن يكونَ العاملُ مُضْمرًا يدلّ عليه ﴿إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾. المعنى: هل ندلّكم على رجلٍ يقولُ لكم: إذا مُزِّقتم بُعِثْتُم، إنكم في خَلْقٍ جديد[3] كقوله تعالى: ﴿أَءِذَا مِتْنَا وَكُنَّا تُرَابًا وَعِظَٰمًا أَءِنَّا لَمَبْعُوثُونَ﴾ [المؤمنون: ٨٢][4].

وقال أبو البقاء: لا يجوزُ أن يعملَ فيها ﴿مُزِّقْتُمْ﴾ لأنّ «إذا» مُضافةٌ إليه[5].

وقـال الزجـاج: «إذا» حينئذٍ بمنزلة «إنْ» الجزاء يعملُ فيها الذي يليها. قـال قيس بن الخَطيم:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان وَصْلُها　　خُطانا إلى أعدائنا فنُضارِبِ[6]

---

(١) لجرير في «ديوانه» ص٦٢ وروايتُه ثَمَّة:

ألم تخبرْ بمَسْرَحيَ القوافي

(٢) سقط لفظ «إعياء» من النسخة «ف».

(٣) من قوله: «المعنى: هل ندلكم» إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤١-٢٤٢).

(٥) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٣).

(٦) سبق تخريجه.

....

المعنى: يكُنْ وصلُها. والدليلُ على ذلك جَزْمُ «فنُضارب»[١].

والكنايةُ في «وَصْلُها» للأسياف. المعنى: إذا يكونوا[٢] بحيث لا تَصِلُ أسيافُنا إليهم نحنُ نتقدَّمْ إليهم ونُضارِبْهم بها.

قال السَّجاوَنْدي: عاملُ «إذا» محذوف، أي: «بُعِثْتُم» دلّ عليه ﴿إِنَّكُمۡ لَفِى خَلۡقٖ جَدِيدٍ﴾، إذْ[٣] ﴿مُزِّقۡتُمۡ﴾ إنّما يَعْمَلُ في «إذا» إذا كان مجزومًا[٤] بها، نحو: مَنْ تَضْربْ يَضْربْني، فإنّه إذا لم يُجْزَمْ بها كانت مُضافةً إلى الفعل، والمضافُ إليه لا يعملُ في المضاف، فالجَزْمُ بـ«إذا» وإنْ جاءَ في الشِّعرِ ضرورةً لا يُحْمَلُ عليه القرآن. وروايةُ الجزمِ في الشعر:

إذا قَصُرَتْ أسيافُنا كان طولُها ... خُطانــا إلى أعدائنا فنُضاربِ

وخَطّأه المَغْربيُّ لأنَّ القصيدةَ مرفوعةُ القوافي، وفيها:

وقد عشتُ دهرًا والغواةُ صحابتي ... أولئك خُلْصَــانِي الذين أصاحبُ

وفيها:

وللمالِ عندي اليومَ راعٍ وكاتبُ[٥]

ولا يجوزُ أن يَعْمَلَ في «إذا»: ﴿يُنَبِّئُكُمۡ﴾، لأنّ التنبئةَ[٦] قبلَ التمزُّق.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٢).
وقد حُرِّك بالكسر مراعاةً للقافية، وذكر البغدادي في «خزانة الأدب» (٧: ٢٨) أنه رُوِيَ بالرفعِ على الإقواء، وانظر ما كتبه العلّامة ناصر الدين الأسد تعليقًا على هذا الموطنِ من «الديوان» ص٨٨.

(٢) كذا في الأصول الخطية؛ بالجزم، ووجهه أن تكون «إذا» مُضمَّنةً معنى «إنْ»، على ما ذكره الزجاج آنفًا، وإلا فـ«إذا» ليست جازمة.

(٣) في الأصول الخطية: «إذا»، وصوَّبناه بحسب السياق.

(٤) في النسخة «ف»: «مجرورًا»، وهو خطأ.

(٥) هذا وهمٌ من الإمام الطيبي، والقصيدة مجرورةُ الآخر بالكسرة، وما ذكره من الشعر لم أجده في «ديوان قيس بن الخطيم»، ولم أهتدِ إليه فيما بين يديَّ من مصادر التخريج.

(٦) في النسخ الخطية: «التنبيه» بالهاء، والجادّةُ ما أثبتناه.

قلتُ: ما دلَّ عليه: ﴿إِنَّكُمْ لَفِي خَلْقٍ جَدِيدٍ﴾، وقد سبقَ نظيرُه. فإن قلتَ: الجديد: فعيل، بمعنى فَاعِل أم مَفْعول؟ قلتُ: هو عندَ البصريّينَ بمعنى فاعل، تقول: جَدَّ فهو جديـد، كحَدَّ فهو حديـد، وقلَّ فهو قليل. وعندَ الكوفيّينَ بمعنى: مفعول، من جدَّه إذا قَطَعَه. وقالوا: هو الذي جدَّه الناسجُ السّاعةَ في الثوب، ثمَّ شاع. ويقولون: ولهذا قالوا: «ملْحفةٌ جديد»، وهيَ عندَ البصريّين كقولِه تعالى: ﴿إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ﴾ [الأعراف: ٥٦] ونحوِ ذلك. فإن قلتَ: لمَ أُسقطتِ الهمْزةُ في قولِه: ﴿أَفْتَرَىٰ﴾ دونَ قولِه: ﴿آلسِّحْرُ﴾، وكلتاهما همْزةُ وصل؟ قلتُ: القياسُ الطَّرح، ولكنَّ أمرًا اضطرَّهم إلى تَرْكِ إسقاطها في نحوِ: ﴿آلسِّحْرُ﴾ وهو خوفُ التباسِ الاستفهامِ بالخبر؛ لكَوْنِ همزةِ الوصْلِ مفتوحةً كهَمزةِ الاستفهام. فإن قلتَ: ما معنى وصفِ الضّلالِ بالبُعْد؟ قلتُ: هو من الإسنادِ المجازيّ؛ لأنَّ البعيدَ صفةُ الضّالِّ إذا بَعُدَ عن الجادّة، وكلّما ازدادَ عنها بُعْدًا كانَ أضلّ. فإن قلتَ: كانَ رسولُ الله ﷺ مشهورًا عَلَمًـا في قُريش،

قولُه: (في الثوب)، مُتعلّقٌ بـ«قالوا». أي: قالوا في الثوب: جديد، لأنه هو الذي جَدَّه، أي: قَطَعَهُ الناسجُ الساعةَ، ثم شاعَ هذا اللفظُ في كلِّ شيءٍ. ويقولون: كتابٌ جديد، وبيتٌ جديد، وغلامٌ جديد.

قولُه: (وهي ـ أي: المِلْحَفة جديدٌ ـ عند البصريين) في تأويلِ شيءٍ جديد، أي: ثوبٍ جديد، أو على تَشْبيهِهِ بفَعيلٍ الذي بمعنى مفعولٍ نحو: قتيلٍ وأسيرٍ كما شُبِّه ذلك به. فقيل: قُتَلاءُ وأَسَراء، فإنّ فَعيلًا يُجْمَعُ على فُعَلاءَ، نَحْو: كريمٍ وكُرَماء، ورحيمٍ ورُحَماء.

قولُه: (دونَ قوله ﴿آلسِّحْرُ﴾)، أي: في قولِـه تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ آلسِّحْرُ﴾ [يونس: ٨١] على الاستفهامِ في سورةِ يونس عليه السلام[1].

---

(١) وهي قراءةُ أبي عمرو بن العلاء، وهو استفهامٌ على جهةِ التوبيخِ لأنهم قد علموا أنّه سِحر، فقد دخل استفهامٌ على استفهام، فلهذا يقفُ على قوله ﴿مَا جِئْتُم بِهِ﴾ ثم يبتدئ ﴿آلسحر﴾ بالرفع، وخبره محذوف، المعنى: آلسحرُ هو؟
انظر: «حجّة القراءات» ص٣٣٥.

وكانَ إنباؤه بالبَعْثِ شائعًا عندَهم، فما معنى قولِه: ﴿هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ فنكَّروه لهم، وعَرَضوا عليهم الدّلالةَ عليه، كما يُدَلُّ على مجهولٍ في أمْرٍ مجهول؟ قلتُ: كانوا يَقصدونَ بذلكَ الطَّنْزَ والسُّخْرية، فأخْرجوه مَخْرَجَ التحلّي **ببعْضِ الأحاجي** التي يُتحاجى بها للضَّحِكِ والتلهّي، متجاهلينَ به وبأمرِه.

[﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم مِّنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ ۚ إِن نَّشَأْ نَخْسِفْ بِهِمُ الْأَرْضَ أَوْ نُسْقِطْ عَلَيْهِمْ كِسَفًا مِّنَ السَّمَاءِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ ﴾ ٩]

أَعَمُوا فلم ينظروا إلى السّماء والأرْض، وأنهما حيثُما كانوا وأينما ساروا أمامَهم وخلْفَهم محيطتان بهم، لا يقدرونَ أن ينفذوا من أقطارهما، وأن يَخرجوا عمّا هم فيه **من ملكوتِ الله عزَّ وجلّ**، ولم يخافوا أن يخسِفَ الله بهم، أو يُسْقِطَ عليهم كِسَفًا، لتكذيبِهم الآيات، وكفرِهم بالرّسولِ ﷺ وبما جاءَ به، كما فُعِلَ بقارونَ وأصحابِ الأيكة. ﴿إِنَّ فِي ذَٰلِكَ﴾ النظرِ إلى السّماءِ والأرضِ والفكرِ فيهما، **وما يدلّانِ** عليه من قدرةِ الله ﴿لَآيَةً﴾،

قَولُه: (**ببعضِ الأحاجي**)، **الجوهري**: حاجَيْتُه فحَجوْتُه: إذا داعَيْتَه[1] فغَلبْتَه. والاسمُ: الأحْجِيَّةُ[2]، وهي لُعبةٌ وأُغلوطة يتعاطاها الناسُ بينهم[3].

قولُه: (**أعَمُوا فلم ينظروا**)، يريدُ أنّ همزةَ الإنكارِ الداخلةَ على قوله: ﴿ أَفَلَمْ يَرَوْا إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ من حيث التقدير داخلٌ على فعلٍ هو السَّبَبُ في الفعلِ المذكورِ، «وأمامَهم وخَلْفَهم» خبرانِ و«مُحيطتان بهم»: عَطْفُ بيانٍ له أو بَدَل.

قوله: (**من ملكوتِ الله**)، أي: السماواتِ والأرض، لأن «من» بيان «ما» في «عمّا هم فيه».

قولُه: (**وما يدلّان**)، عطفٌ على الضميرِ المجرور، أي: والفكرِ فيما يدلّان عليه، أو على «السماءِ والأرضِ»، وهو الأصوبُ.

---

(١) في النسخ الخطية: «داعَبْته» بالباءِ الموحّدة، والجادّة ما أثبتناه. انظر: «الصحاح» (حجا).

(٢) والحُجَيّا أيضًا. نَصَّ عليه الجوهري وقَدّمه في «الصحاح».

(٣) وفسره أبو عُبَيْدٍ بقوله: هو نحوُ قولهم: أخرِجْ ما في يدي ولك كذا.

ودلالةً ﴿لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾: وهو الرّاجعُ إلى ربِّه، المطيعُ له؛ لأنّ المنيبَ لا يخلو من النظرِ في آياتِ الله، **على أنـه قادرٌ على كلِّ شيءٍ مِن البعْثِ ومِن عقابِ مَن يكفرُ به. قُرِئَ: «يشأ» و«يخسف» و«يُسقط» بالياء**؛ لقولِه تعالى: ﴿أَفْتَرَىٰ عَلَى ٱللَّهِ كَذِبًا﴾ [سبأ: ٨]. وبالنونِ لقولِه: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا﴾. و﴿كِسَفًا﴾: بفتْحِ السّينِ وسكونِه. وقرأَ الكسائيّ: (**يخسف بهم**) **بالإدغام، وليست بقوية.**

[﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ۖ يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ۖ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ۞ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ وَقَدِّرْ فِى ٱلسَّرْدِ ۖ وَٱعْمَلُوا۟ صَٰلِحًا ۖ إِنِّى بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ ۞ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا

قولُه: (**على أنّه قادرٌ على كلِّ شيءٍ من البعثِ ومن عقابِ مَنْ يكفُرُ به**)، مُتَعلِّقٌ بقوله: «ودلالة»، يريدُ أنّ قولَه: ﴿إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ تذييلٌ لقوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَمَا خَلْفَهُم﴾ وتعريضٌ بقلّةِ النظرِ في مُنكري البعثِ والحشرِ في آياتِ الله، وإليه الإشارةُ بقوله: «لأنّ المنيبَ لا يخلو من النظرِ في آياتِ الله». وفيه الإشارةُ إلى بيانِ نظْمِ هٰذه الآية بقوله: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ هَلْ نَدُلُّكُمْ عَلَىٰ رَجُلٍ يُنَبِّئُكُمْ﴾ وبقوله: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾ لأنه كالتخلُّصِ منه إليه، لأنه منَ المُنيبين المتفكِّرين في آياتِ الله، قال تعالى: ﴿وَٱذْكُرْ عَبْدَنَا دَاوُۥدَ ذَا ٱلْأَيْدِ ۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ﴾ [ص: ١٧].

قال القاضي: قوله: ﴿أَفَلَمْ يَرَوْا۟ إِلَىٰ مَا بَيْنَ أَيْدِيهِمْ﴾ تذكيرٌ بما يُعاينونه مما يدلُّ على كمالِ قدرةِ الله تعالى وما فيه إزاحةُ استحالتِهم الإحياءَ حتى جَعلوه افتراءً وهُزوًا، وتهديدٌ عليهم[1].

قولُه: («**يَشَأْ**» و«**يَخْسِفْ**» و«**يُسْقِطْ**»، **بالياءِ**): حَمزةُ والكِسائي: ثلاثتُها بالياء. وأدغَمَ الكِسائيّ الفاءَ في الباء، والباقون: بالنونِ فيهنّ، وقرأ حَفْصٌ: ﴿كِسَفًا﴾ بفَتْحِ السينِ، والباقونَ بإسكانِها[2].

قولُه: («**يَخْسِفْ بهم**» **بالإدغام، وليست بقوِيّة**)، **المُطْلع**: لزيادةِ صوتِ الفاءِ على صوتِ الباءِ كما لا يجوزُ إدغامُ الراءِ في اللام.

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٢).
(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣.

شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ وَأَسَلْنَا لَهُ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ۞ يَعْمَلُونَ لَهُ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِىَ ٱلشَّكُورُ ﴾ ١٠ - ١٣]

﴿يَٰجِبَالُ﴾ إمّا أن يكونَ بدلًا من: ﴿فَضْلًا﴾، وإمّا من: ﴿ءَاتَيْنَا﴾، بتقدير: قولنا: يا جبال. أو: قلنا: يا جبال. وقُرِئ: ﴿أَوِّبِى﴾ و(أُوبي) من التأويب والأَوْب،

قوله: (**بتقديرِ: قولنا: يا جبالُ، أو قُلنا: يا جبالُ**)، رُوِيَ «قَوْلنا» بالنَّصبِ والجرِّ[1]. الأوّلُ على تقديرِ أن يكونَ بدلًا مِن ﴿فَضْلًا﴾ أي: ولقد آتينا داودَ مِنّا قَوْلَنا: ﴿يَٰجِبَالُ﴾، والثاني على أن يكونَ بَدَلًا مِن ﴿ءَاتَيْنَا﴾ أي: ولقد قُلنا: يا جبالُ أَوِّبي مع داود.

قوله: (**وقُرِئَ: ﴿أَوِّبِى﴾ و«أُوبي»**)، الأولى هي المشهورةُ، والثانية شاذة[2].

الراغب: الأَوْبُ: ضَرْبٌ من الرجوعِ، لأنّ الأَوْبَ لا يُقال إلّا في الحيوانِ الذي له إرادةٌ، والرجوعُ عام يُقالُ: آبَ أَوْبًا وإيابًا ومآبًا. والأَوّاب كالتوابِ وهو الراجعُ إلى الله تعالى من[3] المعاصي وفعل الطاعات قال تعالى: ﴿أَوَّابٍ حَفِيظٍ﴾ [ق: ٣٢]، ومنه قيلَ للتوبةِ أَوْبَة.

قولُه: (**من التأويب والأوب**)، قال صاحبُ «التقريب»: أي: رَجِّعي معه[4] التسبيحَ أو: ارجِعي معه في التسبيح بترجيعِه.

قلتُ: في كلامِ المصنّفِ إشعارٌ بأنّ مَرْجعَ معنى القراءتَيْن ـ وهو الرجوعُ معه في التسبيحِ ـ إلى واحد، وتعليلُه مُنْبِئٌ عنه؛ لأنّ الترجيعَ مستلزمٌ للرجوع. ذكَر في سورةِ «ص»: وضَعَ الأَوّابَ موضِعَ المُسَبِّح لأنّها كانت تُرجِّعُ التسبيح والمُرَجِّعُ رَجّاعٌ لأنّه يَرْجِعُ إلى فِعْلِه رجوعًا بعد رجوع[5]، ولأنّه إذا رَجَّعَ الصوتَ أي: رَدَّده فقد رَجَعَ فيه أي: رجَعَ إلى ما

---

(١) في النسخة «ف»: «والجزاء».

(٢) وممن قرأ بها: ابن عباسٍ والحسنُ وقَتادةُ وابنُ أبي إسحاق. انظر: «مختصر شواذّ القرآن» ص١٢١.

(٣) كذا في النسخ الخطية. وفي «مفردات القرآن»: «بترْكِ»، وهو الجادَّة.

(٤) قوله: «التسبيح أو: ارجعي معه» سقط من (ط).

(٥) انظر: «الكشاف» (١٣: ٢٥١).

أي: رجِّعي معَه التسبيح. أو: ارْجِعي معَه في التسبيحِ كلّما رَجَعَ فيه؛ لأنه إذا رَجَعَه فقد رَجَعَ فيه، ومعنى تسبيحِ الجبال: أنّ الله سبحانَه وتعالى يخلقُ فيها تسبيحًا، كما خَلَقَ الكلامَ في الشّجرة، فيُسمَعُ منها ما يُسْمَعُ من المسبِّح؛ معجزةً لداود. وقيل: كانَ ينوحُ على ذنبِه بترجيعٍ وتَحْزين، وكانت الجبالُ تُسْعِدُه على نَوْحِه بأصدائها، والطيـرُ بأصواتِها. وقُرِئ: ﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ رفعًا ونصبًا عطفًا على لَفْظِ الجبالِ ومحلّها. **وجوّزوا أن ينتصبَ مفعولًا معَه،** ....

بدأ منه. ويعضُدُه ما رَوَيْنا عن البخاريِّ ومُسلمٍ وأبي داودَ عن عَبدِ الله بنِ مُغَفَّل قال: رأيتُ رسولَ الله ﷺ يومَ فَتْح مكّةَ على ناقتِه يقرأُ سورةَ الفتحِ، فرجَّع فيها، قال: ثُمَّ قرأَ مُعاويةُ يَحْكي قراءةَ ابنِ مُغفَّل فَقال: لولا أن يجتمِعَ الناسُ عليكُم لرجَّعْتُ كما رَجَّعَ ابنُ مُغفَّلٍ يحكي النبي ﷺ فقلتُ لمعاوية: كيف كان ترجيعه؟ قال: آآآآ ثلاث مرات»[1].

النهاية: الترجيعُ: ترديدُ القراءةِ. وقيل: هي تقاربُ حروفِ الحركاتِ في الصوتِ. وقد حكى ابنُ مُغَفَّل تَرْجيعَه بمَدِّ الصوت في القراءة. وهٰذا إنّما حصلَ منه ـ والله أعلمُ ـ يوْمَ الفتحِ؛ لأنّه كان راكبًا فجَعلتِ الناقةُ تحرِّكه.

قال مُحيي السنَّة: ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ﴾ سَبِّحي معه إذا سَبَّح، فقيل: هو تفعيلٌ من الإيابِ، وهو الرجوعُ، أي: رَجِّعي معه. قال القُتَيْبي: أصله من التأويبِ في السَّير، وهو أن يَسيرَ النهارَ كلَّه بالتسبيحِ معه[2].

قوله: (﴿وَٱلطَّيْرَ﴾ رفعًا ونَصْبًا)، والنَّصْبُ هي المشهورة والرّفعُ شاذّ[3].

قوله: (**وجَوّزوا أن ينتصِبَ مفعولًا معه**) قال الزجّاج: ويجوزُ أن يكونَ «الطير» منصوبًا على معنى: مع، كما تقول: قُمْتُ وزيدًا أي: قُمْتُ مع زيدٍ، فالمعنى: أَوِّبي معَه ومعَ الطير[4].

---

(١) أخرجه البخاري (٧٥٤٠) ومسلم (٧٩٤) وأبو داود (١٤٦٧).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٧).

(٣) وممن قرأ بها: الأعرجُ وعبد الوارث عن أبي عمرو. انظر: «مختصر شواذ القرآن» ص١٢١.

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٣).

وأن يُعْطَفَ على ﴿فَضْلًا﴾، بمعنى: وسخَّرْنا له الطير. فإن قلتَ: أيُّ فَرْقٍ بينَ هذا النظْمِ وبينَ أن يُقال: ﴿وَءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا﴾؛ تأويبَ الجبالِ معَه والطيرِ؟ قلتُ: **كم بينهما!** ألا ترى إلى ما فيه من الفخامةِ التي لا تخفى؛ مِنَ الدّلالةِ على عزّةِ الربوبيّة، وكبرياء الإلهية؛ حيث جُعِلَت الجبالُ مُنزّلةً مَنْزِلةَ العقلاء الذي إذا أمَرَهم أطاعوا وأذعنوا، وإذا دعاهم سمعوا وأجابوا؛ إشعارًا بأنه ما من حيوانٍ وجمادٍ **وناطقٍ وصامت** إلا وهو منقادٌ لمشيئته، غيرُ ممتنع على إرادته. ﴿وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ وجعلْناه له ليِّنًا كالطِّينِ والعَجينِ والشمْع، يُصرِّفُه بيدِه كيفَ يشاءُ من غيرِ نارٍ ولا ضرْبٍ بمِطرقة. وقيل: لانَ الحديدُ في يدِه لِما أوتيَ من شدّةِ القوّة. وقُرِئ: (صابغات) وهي الدّروعُ الواسعةُ ....

قولُه: (**وأن يُعْطَفَ على** ﴿فَضْلًا﴾)، قال الزجاج: حكاهُ أبو عُبَيْدَة عن أبي عَمْرو بن العلاء، وهو كقولِه:

علفتُهـا تِبْنًـا ومـاءً بـاردا

وإليه الإشارةُ بقوله: «وسَخَّرْنا له الطيرَ»، وعن بَعْضِهم: يجوزُ أن يكونَ منادًى كأنه قال: أدعو الجبالَ والطير(١).

قوله: (**كَمْ بينهما**)، أي: مِنْ فَرْق. ونَحْوُه قولُه تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُمُ ٱللَّهُ مُوتُوا۟﴾ [البقرة: ٢٤٣] بدَل: أماتَهم الله، وقولُه: ﴿كُونُوا۟ قِرَدَةً خَٰسِـِٔينَ﴾ [البقرة: ٦٥] بدل: مَسخَهم قِردةً. وهو أمرٌ على سبيلِ التسخير، وفائدتُه غايةُ التأديب.

قوله: (**وناطقٍ وصامت**)، تفسيرٌ لقولِه: «حيوانٍ وجماد».

الراغب: النطقُ في التعارفِ: الأصواتُ المُقطَّعةُ التي يُظهِرُها اللسانُ وتَعيها الآذانُ، ولا يُكادُ يقال إلّا للإنسانِ، ولا يقال لغيرِه إلّا على سبيلِ التَّبعِ، نَحْو: الناطقِ والصامتِ، فيُرادُ بالناطقِ: ما لَه صَوْتٌ، وبالصامتِ: ما لا صَوْتَ له(٢).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٣).

(٢) «مفردات القرآن» ص٨١١.

الضافية، وهو أوّلُ من اتّخذها، وكانت قبلُ صفائح. وقيل: كانَ يبيعُ الدّرْعَ بأربعةِ آلاف، فينفقُ منها على نفسِه وعيالِه، ويتصدّقُ على الفقراء. وقيل: كانَ يَخرجُ حينَ مَلَكَ بني إسرائيلَ متنكّرًا، فيسألُ الناسَ عن نفسِه، ويقولُ لهم: ما تقولونَ في داود؟ فيثنونَ عليه، فقيّضَ الله له مَلَـكًا في صورةِ آدميٍّ فسألَه على عادتِه، فقال: نِعْمَ الرّجلُ لولا خَصْلَةٌ فيه، فَرِيعَ داود، فسألَه، فقال: لولا أنه يُطعمُ عيالَه من بيتِ المال، فسألَ عند ذلك ربَّه أن يسبِّبَ له ما يَستغني به عن بَيْتِ المال، فعلَّمَه صَنعةَ الدّروع. ﴿وَقَدِّرْ﴾: لا تجعلِ المساميرَ دِقاقًا فتقْلَق، ولا غِلاظًا فتفصمُ الحِلَق. والسَّرْدُ: نسْجُ الـدّروع. ﴿وَٱعۡمَلُواْ﴾: الضميـرُ لداودَ وأهلِـه. ﴿و﴾ سخّـرنا ﴿لِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ فيمن نصب. ولسليمانَ الـرّيحُ مسخّرةٌ، فيمن رفع. وكذلكَ فيمَنْ قـرأ: (الرّياحُ)، بالرّفع. ﴿غُدُوُّهَا شَهۡرٞ﴾:

قولُه: (الضافية)، الجوهري: الضُّفُوُّ: السبوغُ وثَوْبٌ ضافٍ أي: سابغ.

قال الزّجاج: معنى السابغ: الذي يُغطّي كلّ ما تحْتَه حتى يفضُلَ عليه(١).

عن بعضِهم: قولُه تعالى: ﴿ أَنِ ٱعۡمَلۡ سَٰبِغَٰتٖ ﴾ «أنْ» مُفسِّرة كأنه قيل: وألَنّا له الحديد، أي: اعمَلْ سابغات، وبمعنى: قُلْنا له: أن اعمَلْ سابغاتٍ، أو يكون في معنى: لأن يعمَلَ سابغاتٍ، ويَصِل «أن» بلفظةِ الأمر، ونَظيرُه: أرْسِلْ إليه أنْ قُمْ إلى فُلان، أي: قال له: قُمْ أو يكون بمعنى: أرسِلْ إليه بأن يقومَ إلى فُلان.

قولُه: (والسَّرْدُ: نَسْجُ الدُّروع)، قال الزجّاج: السردُ في اللغة: تَقْدِمَةُ شيءٍ إلى شيءٍ تأتي به مُتّسِقًا بعْضُه في إثْرِ(٢) بعضٍ مُتتابعًا، ومنه قولُهم: سَرَد فلانٌ الحديث(٣).

قوله: (﴿و﴾ سَخَّرنا ﴿لِسُلَيۡمَٰنَ ٱلرِّيحَ﴾ فيمَنْ نَصَـب)، أبو بكرٍ: «الريحُ» بالرفـع، والباقون: بالنصب(٤). قال الزجاج: ومعنى الرفعِ: ثَبَتَ لسليمانَ الريحُ، وهو يؤولُ إلى

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٤).

(٢) زيادة لازمة من «معاني القرآن» للزجاج.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٤).

(٤) ولتمام الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣.

جَرْيُها بالغداةِ مسيرةُ شَهْر، وجَرْيُها بالعشيِّ كذلك. وقُرِئ: (غدوتُها) و(رَوْحتُها). وعن الحسَنِ رضيَ الله عنه: كان يَغْدو فيَقيلُ بإصطَخْر، ثمّ يروحُ فيكونُ رواحُه بكابُل. ويُحكى أنّ بعضَهم رأى مكتوبًا في مَنزلٍ بناحيةِ دِجْلةَ كتبَه بعضُ أصحابِ سُلَيْمان: نحن نَزَلْناه وما بَنَـيْناه ومبنيًّا وَجدْناه، غَدَوْنا من إصْطَخْرَ فقِلْناه، ونحن رائحونَ منه فبائتونَ بالشامِ إن شاءَ الله. القِطْرُ: **النّحاسُ المُذابُ من القَطِرَان.** فإن قلتَ: ماذا أرادَ بـ﴿عَيْنَ ٱلْقِطْرِ﴾؟ قلتُ: أرادَ بها مَعْدِنَ النّحاس، ولكنّه أسالَه كما ألانَ الحديدَ

معنى: سَخَّرْنا الريحَ، كما إذا قُلْتَ: لله الحمدُ، فتأويلُه: استَقرّ لله الحمدُ، وهو يرجِعُ إلى معنى: أحمَدُ الله الحَمْد[1].

قوله: (**جَرْيُها بالغداةِ مَسيرةُ شَهْرٍ، وجَرْيُها بالعَشيِّ كذلك**)، قال مَكّي: مَسيرةُ غُدوِّها مَسيرةُ شهرٍ، وكذلك ﴿وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ﴾. وإنّما احتيجَ إلى ذلك لأنَّ الغُدوَّ والرواحَ ليسا بالشهرِ وإنما يكونان فيه[2].

وقال ابن الحاجبِ في «الأمالي»: الفائدةُ في إعادةِ لَفْظِ الشهرِ الإعلامُ بمقْدارِ زمنِ الغُدوِّ والرواحِ، والألفاظُ التي تأتي مُبيِّنةً للمقاديرِ لا يحسُنُ فيها الإضمارُ، ألا ترى أنك تقول: زِنَةُ هذا مِثقالٌ، فلا يحسُنُ الإضمارُ كما لا يحسُنُ في التمييزِ، وأيضًا فإنه لو أُضْمِرَ فالضميرُ إنما يكونُ لِما تقدَّمَ باعتبارِ خُصوصيتِه، فإذا لم يكُنْ له وجبَ العدولُ عن المُضْمَرِ إلى الظاهر، ألا ترى أنّك إذا أكرَمْتَ رجلًا وكسَوْتَه لكانَتِ العبارةُ: أكرَمْتُ رجلًا وكَسَوْتُه. ولو أكرمتَ رجلًا وكسوْتَ غيره، لكانت العبارة: أكرَمْتُ رجلًا وكسَوْتُ رجلًا. فتبيَّن أنه ليسَ من جَعْلِ الظاهرِ موضِعَ المُضْمَر[3].

قوله: (**النحاسُ المُذاب من القَطِران**)، وعن بَعْضِهم: صحَّ بفَتْحِ الطاءِ، وهو مصدر، وبالكسر مُشتَقٌّ منه.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٥).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٤).

(٣) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٢).

لداود، فنبعَ كما ينبعُ الماءُ من العَيْن؛ فلذلكَ سمّاه عَيْنَ القِطْرِ **باسم ما آلَ إليه**، كما قال: ﴿إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗا﴾ [يوسف: ٣٦]. **وقيل: كانَ يَسيل في الشهرِ ثلاثةَ أيّام** ﴿بِإِذۡنِ رَبِّهِۦ﴾: بأمرِه. ﴿وَمَن يَزِغۡ مِنۡهُمۡ﴾: ومن يعدِل ﴿عَنۡ أَمۡرِنَا﴾ الذي أمَرْناه به من طاعةِ سُليمان. وقُرِئ: (يُزَغ) من أزاغَه. و﴿عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ﴾: عذابِ الآخرة. عن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما وعن السُّدِّيّ: كانَ معه مَلَكٌ بيدِه سَوْطٌ من نار، كلّما استعْصى عليه ضَرَبَه من حيثُ لا يراه الجنّيّ. المحاريب: المساكنُ والمجالسُ الشريفةُ المصونةُ عن الابتذال، **سُمِّيتْ محاريب؛ لأنه يُحامى علَيها ويُذَبُّ عنها**. وقيل: هيَ المساجد. والتماثيل: صورُ الملائكةِ والنبيّينَ والصّالحين، كانت تُعْمَلُ في المساجدِ من نُحاسٍ

الراغب: القُطْرُ: الجانبُ. وقَطَرْتُه ألقَيْتُه على قُطْرِه. وتَقَطَّر وقَع على قُطْرِه، وتَقاطر القومُ: جاءوا أرسالًا كالقَطْرِ، ومنه قِطارُ الإبلِ، والقَطِران بكَسْرِ الطاءِ ما يتقطَّر من الهِناء[١].

قوله: (**باسمِ ما آل إليه**)، يعني: أصلُه: أسَلْنا[٢] له معدنَ القطرِ بأن جعَلْناه مِثْلَ الماء ينبع كما يَنْبع، ولما كان المآلُ إلى هذا قيلَ ابتداءً: ﴿وَأَسَلۡنَا لَهُۥ عَيۡنَ ٱلۡقِطۡرِ﴾ تسميةً للشيءِ باسم ما يؤول إليه.

قوله: (**وقيل: كان يسيل**)، أي: القطر. روى مُحيي السنة عن المفسرين: أُجْرِيَتْ له عين النحاس ثلاثة أيام بلياليهن بأرض اليمن[٣].

قوله: (**سُمِّيت مَحاريبَ لأنه يُحامى عليها ويُذَبّ عنها**)، رُوِيَ عن المصنف أنه قال: يُقال: رجلٌ مِحْرَبٌ ومِحرابٌ؛ للكثيرِ الحروب كما يُقال: مكانٌ مِحْلالٌ لكَثْرة مَنْ يحل فيه. أنْشَدني الشيخ الأثيرُ لبعْضِ أهلِ الشام:

قرنَ الشجاعةَ بالخضوعِ لربِّـه ... ماأحسَنَ المحرابَ في مِحْرابهِ[٤]

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٧٧.

(٢) في النسخة «ح»: «أرسَلْنا».

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٣٨٩).

(٤) ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٥: ١٧٧).

وصُفْرٍ وزُجاجٍ ورُخام، ليراها الناسُ فيعبدُوا نحوَ عبادتِهم. فإن قلتَ: كيفَ استجازَ سليمانُ عليه السّلام عَمَلَ التصاوير؟ قلتُ: هذا ممّا يجوزُ أن تختلفَ فيه الشرائع؛ لأنه ليسَ من مُقبَّحاتِ العقلِ كالظلْم والكَذِب. وعن أبي العالية: لم يكنِ اتخاذُ الصُّوَرِ إذ ذاك محرّمًا. ويجوزُ أن تكونَ غيرَ صُوَرِ الحيوان، كصُوَرِ الأشجارِ وغيرِها؛ لأنّ التمثالَ كلُّ ما صُوِّرَ على مِثْلِ صورةِ غيرِه من حيوانٍ وغيرِ حيوان. أو تُصوَّرُ محذوفةَ الرّؤوس. ورُوِيَ: أنهم عملوا له أسَدَيْن في أسْفلِ كرسيِّه، ونِسرَيْن فَوْقَه، فإذا أرادَ أن يصْعدَ بسطَ الأسدانِ له ذراعَيْهما، وإذا قعدَ أظلّه النّسرانِ بأجنحتِهما. والجوابي: الحِياضُ الكِبار، قال:

تَرُوحُ عَلَى آلِ المُحَلَّقِ جَفْنَةٌ كَجَابِيَةِ الشَّيْخِ العِرَاقِيِّ تَفْهَقُ

لأنّ الماءَ يُجبى فيها، أي: يُجمَع. جُعِلَ الفعْلُ لها مجازًا، وهيَ من الصّفاتِ الغالبةِ

سُمِّي المحرابُ مِحرابًا لكَثْرة ما يُحامى عليه وَصْفًا للمكان بصفةِ صاحبه.

قوله: (**تروحُ على آل المُحلَّقِ**)، البيت. مضى خبرُ المُحَلَّقِ وسَببُ قولِ الأعشى فيه في سورة «طه».

تفهَقُ: تَمْتَلِئ حتى تطفح. يقال: فَهِق الإناء بالكسر يَفْهَقُ فهقًا؛ إذا امتلأ حتى تصبب، وإنما خص الشَّيْخَ لضَعْفِه، وأنه لا يجد الماء في كل وقت فإذا وجده افترصَ[1] وملأ حوْضَه، قيل: أراد بالشيخ العِراقي كسرى. وفي «ديوان الأعشى» بالسين والحاءِ المهملتين، أي: الماءِ الجاري على وجه الأرض، وقيل: أراد به الفرات[2].

وأما قول المصنف: «جعل الفعل لها» أي: «تروحُ» أُسْنِدَ إلى الجفنة، والظاهر أن الجابية اسمُ فاعل. الأصل مَجْبُوٌّ فيها فأسنده إلى الجابية مجازًا، كما قيل في قوله تعالى: ﴿ٱلزَّانِيَةُ وَٱلزَّانِي﴾ [النور: ٢] سماها زانيةً وإنما هي المزنيُّ بها.

---

(١) أي: انتهز الفرصة.

(٢) وقيل: أراد دجلة. انظر: «تاج العروس» (فهق).

كالدّابّة. وقيل: كانَ يقعدُ على الجَفْنةِ ألفُ رجل. **وقُرِئ: بحذفِ الياءِ اكتفاءً بالكَسْرة.** كقولِه تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ ٱلدَّاعِ﴾ [القمر: ٦]. ﴿رَّاسِيَٰتٍ﴾: ثابتاتٍ على الأثافي لا تُنزَلُ عنها لعِظَمِها. ﴿ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ﴾: حكايةُ ما قيلَ لآلِ داود. وانتصبَ ﴿شُكْرًا﴾ على أنه مفعولٌ له، أي: اعملوا لله واعْبدوه على وجهِ الشكْرِ لنَعْمائه. وفيه دليلٌ على أنّ العبادةَ يجبُ أن تُؤدّى على طريقِ الشكْر. أو على الحال، أي: شاكِرين. أو على تقدير: اشكروا شكرا؛ لأنّ ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾ فيه معنى اشكروا، من حيثُ إنّ العملَ للمنعِمِ شكرٌ له. **ويجوزُ أن ينتصبَ بـ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾ مفعولًا به**، ومعناه: إنا سخّرنا لكم الجنَّ يعملونَ لكم ما شِئتم، فاعملوا أنتم شكرًا، **على طريقِ المشاكلة**. و﴿ٱلشَّكُورُ﴾: المتوفّرُ على

قوله: (**وقرئ بحذف الياء اكتفاء بالكسرة**)، كلُّهم إلا ابنَ كثيرٍ وأبا عَمْرو ووَرْشًا[١]. وقال الزجاج: كان الأصلُ الوقفَ بالياءِ إلا أن الكسرة تنوب عنها، وكانت بغير ألفٍ ولامٍ والوقفُ عليها بغير ياء، تقول: هذه[٢] جَوابٍ، فأدخلت الألف واللام، وترك الكلام على ما كان عليه قبل دخولها[٣].

قوله: (**ويجوزُ أن ينتصبَ بـ ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾ مفعولًا به**)، إلى قولِه: (**طريقِ المشاكلة**) يعني: كانَ أصلُ الكلام: اشكروا الله آلَ داود شكرًا، فأقيمَ مُقامَ «اشكروا»: ﴿ٱعْمَلُوٓا۟﴾؛ ليشاكل قوله: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ﴾.

قال ابنُ الحاجب: يجوزُ أن يكونَ مفعولًا به، كأنَّ العملَ له تعلُّقٌ بالشكر، كما تقول: عملتُ كذا، فأَجْراه لذلك مُجرى المفعول به، ويجوز أن ينتصبَ على المصدرِ لأنه نوعٌ من العمل نَحْو: قعَدْتُ القُرْفُصاءَ، وإما لأنه إذا عَمِلوا فقد تضمَّن ذلك شُكرًا[٤] لا يحتمل العملُ غيره، فيكون من باب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [النساء: ٢٤][٥]. هذا الذي عَناه المصنّفُ بقوله:

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٣. أثبتها ابن كثير وصلاً ورفعًا، وأثبتها أبو عمرو وورش وصلاً.

(٢) في النسخ الخطية: «هذا» وصوّبناه من «معاني القرآن» للزجاج.

(٣) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٦).

(٤) زيادة من «أمالي ابن الحاجب».

(٥) «أمالي ابن الحاجب» (١: ٢٧٣). وقولُه: «فيكون من باب ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ يعني قوله تعالى: =

أداءِ الشكر، الباذلُ وُسْعَه فيه، **قد شَغَلَ به قلبَه ولسانَه وجوارحَه؛ اعتقادًا واعترافًا وكدحًا، وأكثرَ أوقاتِه. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما: من يشكرُ على أحوالِه كلِّها. وعن السّدّيّ: من يشكرُ على الشكر.** وقيل: من يرى عجزَه عن الشكْر. وعن داود: «إن العملَ للمُنْعِمِ شُكْرٌ له».

قوله: (**قد شَغَل به قلْبَه ولِسانَه وجَوارحَه**)، لفٌّ. وقولُه: «اعتقادًا واعترافًا وكَدْحًا» نَشْرٌ، وهو ينظرُ إلى قولِه في الفاتحة: «وأما الشكرُ فعلى النعمةِ خاصّةً وهو بالقلبِ واللسانِ والجوارح».

الراغب: الشكرُ: تصوُّر النعمةِ وإظهارُها، وقيل: هو مقلوبُ الكَشْر، أي: الكشف، ويُضادُّه الكفر، وهو نسيان النعمة وسترها، ودابّةٌ شَكور: مظهر بسِمَنِه إسداءَ صاحِبه. وقيل: أصلُه عَيْنٌ شَكْرى، أي: ممتلئة، فالشكرُ على هذا هو الامتلاءُ من ذِكْرِ المنعم. والشكرُ ثلاثةُ أضرُب: شُكرٌ بالقلبِ وهو تصوُّرُ النعمةِ، وشُكرٌ باللسانِ وهو الثناءُ على المُنْعِم، وشُكرٌ بسائرِ الجوارح وهو مكافأةُ النعمةِ بقَدْرِ استحقاقِه، وقولُه تعالى: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكۡرٗاۚ﴾ [سبأ: ١٣] قيل: انتصابُه على التمييزِ، أي: اعملوا ما تعملونَه شكرًا لله، وقيل: مفعول لقوله: ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ﴾، وذكَر ﴿ٱعۡمَلُوٓاْ﴾ ولم يقُلْ: «اشكروا» ليُنبِّه على التزامِ الأنواع الثلاثة[1].

قوله: (**مَنْ يشكُرُ على الشكر**)، وعليه قال:

إذا كـــان شُـــكْري نعمةَ الله نعمةً ... عليَّ لـــه في مِثْلِها يجبُ الشكـــرُ
فكيف بلـــوغُ الشـــكرِ إلا بفَضْلِهِ ... وإن طالتِ الأيامُ واتّسَـــع العُمْرُ
إذا مـــسَّ بالنعـــماءِ عَـــمَّ سرورُها ... وإن مَسَّ بالضراءِ أعْقَبهَا الأجْرُ[2]

= ﴿وَٱلۡمُحۡصَنَٰتُ مِنَ ٱلنِّسَآءِ إِلَّا مَا مَلَكَتۡ أَيۡمَٰنُكُمۡۖ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾ [النساء: ٢٤] قال الإمام البغوي في «معالم التنزيل» (٢: ١٩٣): قولُه تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ﴾: نصبٌ على المصدر أي: كتب الله عليكم كتابَ الله. انتهى.

(١) «مفردات القرآن» ص٤٦١-٤٦٢.

(٢) الأبياتُ لمحمود الورّاق كما في «ربيع الأبرار» للزمخشري (٥: ٢٨٤) و«الفاضل» للمبرّد ص٩٥.

أنه جزّأَ ساعاتِ اللّيلِ والنهارِ على أهلِه، فلم تكن تأتي ساعةٌ من السّاعاتِ إلّا وإنسانٌ من آلِ داودَ قائمٌ يصلّي. وعن عمرَ رضيَ الله عنه: أنه سمِعَ رجلًا يقول: اللهمَّ اجعلني من القليل، فقالَ عمَر: ما هذا الدّعاء؟ فقال الرّجل: إني سمعتُ الله يقول: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّكُورُ﴾، فأنا أدعوه أن يجعلني من ذلكَ القليل، فقالَ عمر: كلُّ النّاسِ أعْلمُ من عُمَر.

[﴿فَلَمَّا قَضَيْنَا عَلَيْهِ الْمَوْتَ مَا دَلَّهُمْ عَلَىٰ مَوْتِهِ إِلَّا دَابَّةُ الْأَرْضِ تَأْكُلُ مِنسَأَتَهُ فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتِ الْجِنُّ أَن لَّوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾ ١٤]

قُرِئ: (فلمّا قُضِيَ عليه الموتُ). ودابّةُ الأرْض: الأرَضَة، وهيَ الدويبّة التي يقالُ لها: **السُّرْفة، والأرْضُ فعْلُها**، فأُضِيفَت إليه. يقال: أُرِضَتِ الخشَبةُ أرْضًا. إذا أكلَتْها الأَرَضة. وقُرِئَ **بفتْحِ الرّاء**، من أَرِضَتِ الخشبةُ أرضًا، وهو مِن بابِ فعلتُه ففَعِل، كقولك: **أكلتِ القوادحُ الأسنانَ** أكلًا، وأَكِلَت أكَلًا. والمِنْسأة: العصا؛ لأنه

وهو أيضًا معنى قوله: «وقيل: مَنْ يرى عَجْزَه عن الشُّكرِ».

قوله: (**السُّرْفَة**)، **النهاية**: دُويبّةٌ صَغيرةٌ تثقُبُ الشجرةَ وتتخذ بَيْتًا، يُضْرَبُ بها المثل، يقال: أصْنَعُ من سُرْفَة[1].

الراغب: سُمِّيت بذلك لتصوُّرِ معنى الإسرافِ منها، يقال: سُرِفَتِ الشجرةُ فهيَ مَسْروفة.

قولُه: (**والأَرْضُ فِعْلُها**)، أي: أكْلُها الخَشَبَ، يُشيرُ إلى أنَّ «الأَرْضَ» مصدر.

قولُه: (**بفتحِ الراء**)، أي: في «دابةِ الأرَض» أي: من الباب الذي يكونُ مضمومَ العينِ متعدّيًا، ومكسورَ العينِ لازمًا، ولذلك قال: مِن: أَرِضتِ الخشبةُ بالكَسْرِ.

قوله: (**أكلتِ القوادحُ الأسنانَ**)، **الجوهري**: قَدحَ الدودُ في الأسنانِ والشجرِ قَدْحًا، وهو تآكلٌ يقع فيه، والقادحةُ الدّود.

(١) انظر: «مجمع الأمثال» (١: ٤١١).

يُنسَأُ بها، أي: يطردُ ويؤخَّر. **وقُرِئ بفتْحِ الميم وبتخفيفِ الهمزةِ قلبًا وحذفًا**، وكلاهما ليسَ بقياس، ولكن إخراجُ الهمْزةِ بينَ بينَ هو التخفيفُ القياسيّ. و(مِنْساءَتِه) على مفعالة، كما يقالُ في المِيضأة: مِيضاءَة. و(مِنْ سَأَتِه)، أي: من طَرَفِ عصاه، سُمِّيت بسأَةِ القَوْسِ **على الاستعارة**. وفيها لغتان، كقولهم: ....

قولُه: (**وقُرئ بفَتْحِ الميمِ وبتَخْفيفِ الهمزة قَلْبًا وحَذْفًا**)، وفي «التيسيرِ»: نافعٌ وأبو عَمْرو: «منساته» بألفٍ ساكنةٍ بدلًا من الهمزةِ والبَدلُ مَسموع، وابنُ ذَكْوانَ: بهَمْزةٍ ساكنةٍ، ومثلُه قد يجيءُ في الشعرِ لإقامةِ الوزنِ، وأنشَد الأخفشُ الدمشقي:

صريعُ خمرٍ قامَ مِن وُكاتِه كقومةِ الشيخِ إلى مِنْساتِه

والباقونَ: بهَمْزةٍ مفتوحةٍ. وحَمْزةُ إذا وقفَ جعَلها بَيْنَ بَيْنَ على أصله[1].

قال ابنُ جِنِّي: المشهورُ ﴿مِنسَأَتَهُۥ﴾ و«مِنْساتَه» بالـهَمْزِ وبالبَدَلِ من الهمزِ، وهي العَصا، مِفْعَلَةٌ؛ من: نَسْأتُ الناقةَ والبعيرَ إذا زجَرْتَه. قال الفراء: هي من سِيَةِ القوس[2]، وهي مَهْموزةٌ، ويجوزُ عند الفرّاءِ سِئة وسأة، وشَبَّهها بالقِحَةِ والقَحَةِ والضِّعَة والضَّعة، والتفسيرُ إنما هو على العصا لا سِيَةِ القوسِ، وهي من (ن س ء) أو إن كانت السِّيَةُ والسأةُ من: نسَأتُ، فهي عَلَة، والفاءُ محذوفةٌ نحو العِدَةِ والزِّنةِ والضِّعة والقِحَة، وذلك مما فاؤه «واو» لا نون، ولم يَمْرُرْ بنا ما حُذِفَتْ نونُه وهي فاء، وسِيَةُ القوسِ: فِعَة، واللام محذوفة.

وسُئل أبو عَمْرٍو عن تركِ همزة «مِنْساته» قال: وجدتُ لها في كتابِ الله تعالى أمثالًا ﴿خَيْرُ ٱلْبَرِيَّةِ﴾ [البيّنة: ٧] و﴿لَتَرَوُنَّ ٱلْجَحِيمَ﴾ [التكاثر: ٦]، وكان أبو عَمْرو يهمِزُ ثم تركَها. ويريدُ أنّ البريةَ من: برأَ الخلْقَ، فتركَ همْزَها تخفيفًا، و«لتروُنَّ» أصلُه: تراءى[3].

قولُه: (**على الاستعارة**)، أي: اللفظيةِ لا المعنوية، كما سيجيءُ في قوله: ﴿طَلْعُهَا كَأَنَّهُۥ رُءُوسُ ٱلشَّيَٰطِينِ﴾ [الصافات: ٦٥] ومنه تسميةُ مطلَقِ الأنفِ للرسن.

---

(١) «التيسير في القراءات السبع» ص١١٨.

(٢) وهو ما اعوجَّ من رأسِها.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٨٧).

قِحَةٌ وقَحَة. وقُرِئ: (أكلَتْ مِنْسأته). ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ من: تَبيَّنَ الشيءُ؛ إذا ظَهَرَ وتجلّى. و﴿أَن﴾ **مَعَ صلتِها بدلٌ من** ﴿ٱلْجِنُّ﴾ بدلَ الاشتمال، كقولِك: تبيَّنَ زيدٌ جهْلَه. **والظهورُ له** في المعنى، أي: ظهرَ أنّ الجنَّ ﴿لَّوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ ٱلْغَيْبَ مَا لَبِثُواْ فِى ٱلْعَذَابِ﴾؛ **أو: عَلِمَ الجنُّ** كلُّهم علمًا بيّنًا بعدَ التباسِ الأمرِ على عامَّتِهم وضَعَفَتِهم، وتوهُّمِهم أنّ كبارَهم يَصدُقونَ في ادّعائهم عِلْمَ الغَيْب؛ أو: عَلِمَ المدّعونَ عِلْمَ الغَيْبِ منهم **عجزَهم، وأنهم لا يعلمونَ الغَيْب**، وإن كانوا عالمين قبلَ ذلكَ بحالهم، وإنما أُريدَ

قوله: (**قِحَة وقَحَة**)، **الجوهري**: وَقُحَ الرجلُ: إذا صار قليلَ الحياءِ، فهو وَقِحٌ ووَقاحٌ بيِّنُ القِحَة؛ بفَتْحِ القافِ وكسرِها، والهاء عِوَضٌ من الواو وكذلك سِيَةُ القوسِ، وهي ما عُطِفَ من طرفَيْها، والجمعُ سِياتٌ، والهاءُ عِوَضٌ من الواو.

قوله: (﴿أَن﴾ **مع صلتها بدل من** ﴿ٱلْجِنُّ﴾)، وقيل: بدَلٌ من مُقدَّر وهو أمر؛ أي: تبيّن أمرُ الجنِّ، وعلى التقديرَيْن محلّه رَفْع.

قوله: (**والظهور له**)، أي: للجهل في المعنى؛ يعني أسندَ تبيَّن الذي بمعنى ظَهر إلى زيدٍ، وفي المعنى الظهور للجهل لا لزيد، فجيء بزيد توطئة، وعليه قولُه: «ظَهر أنَّ الجنَّ لو كانوا يعلمون» أي: ظَهر جَهْلُ الجنِّ للناس.

قوله: (**أو عَلِمَ الجنُّ**)، عطفٌ على «﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ﴾ من: تبيَّن الشيء»، يعني: ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ يجوز أن يكون لازمًا وأن يكون متعدّيًا.

الجوهري: تبيَّنَ الشيء، أي: ظَهر، وتبينتُه أنا، يتعدّى ولا يتعدّى. وإلى معنى اللازم أشار بقوله: «ظهرَ أنّ الجنَّ لو كانوا يعلمونَ الغيْبَ»، وعلى أن يكونَ متعديًا إذا جُعِلَ التعريفُ في «الجن» للجنس كان المعنى كما قال: «أو علم الجنُّ كلُّهم علمًا بينًا» إلى آخره، وإذا جعل للعهد والمرادُ جنّ سليمانَ فيكونُ من بابِ وَضْعِ المُظْهَر موضعَ المُضْمَرِ فيفيدُ بحَسبِ المَقام معنى التهكّم، وأن يقال: لو عَلِمَ المُدَّعون علْمَ الغيبِ عَجْزَهم كما تقول لمن يدَّعي معرفةَ الشيءِ وهو يعلَمُ جَهْلَه ثم يعجَزُ عنه: قد عَلِمَ المدعي أنه لا يقدِرُ على شيءٍ من هذه المسائل، والحالُ أنه لم يزل عالمًا به.

قوله: (**عَجْزَهم وأنّهم لا يعلمونَ الغيب**)، قيل تنازعَ فيه قولُه: «أو عَلِمَ الجنُّ كلُّهم»

التهكُّمُ بهم كما تتهكّمُ بمدّعي الباطلِ إذا دُحِضَت حجّتُه، وظَهَرَ إبطاله بقولك: هل تبيّنتَ أنك مُبْطل. وأنتَ تعْلمُ أنه لم يزلْ لذلك متبيّنًا. وقُرِئ: (تُبُـيِّنتِ الجنُّ) على البناءِ للمفعول، **على أنّ المتبيَّنَ في المعنى** هو: ﴿أَن﴾ معَ ما في صلتها؛ لأنه بَدَل. وفي قراءةِ أُبيّ: (**تَبيَّنت الإنسُ**). وعن الضّحّاك: (تباينتِ الإنسُ)، بمعنى: تعارَفت وتعالَمَت. والضميرُ في ﴿كَانُوا۟﴾ للجنِّ في قولِه: ﴿وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ﴾ [سبأ: ١٢]، أي: علمتِ الإنسُ أن لو كانَ الجنُّ يَصدُقونَ فيما يوهمونَهم من عِلْمِهم الغَيْبَ؛ ما لبثوا. وفي قراءةِ ابنِ مسعودٍ رضيَ الله عنه: (تبينت الإنسُ أنّ الجنّ لو كانوا يعلمون الغيب). رُوِيَ: أنه كانَ من عادةِ سليمانَ عليه السلامُ أن يعتكفَ في مسجدِ بيتِ المقدسِ المُدَدَ الطِّوال، فلمّا دنا أجلُه لم يصبحْ إلا رأى في محرابِه شجرةً نابتةً قد أنْطَقَها الله، فيسألُها: لأيِّ شيءٍ أنت؟ فتقول: لكذا، حتى أصبحَ ذاتَ يومٍ فرأى **الخرُّوبةَ** فسألَها، فقالت: نبتُّ لخرابِ هذا المسجد، فقال: ما كانَ الله ليُخرِبَه

وقوله: «وعلم المُدَّعون» أو يقول: هو معمولُ الثاني وحُذِفَ مفعولُ الأولِ لدلالةِ هٰذا عليه، ويؤيِّدُ الوجْهَ الأخيرَ قولُه: «وإن كانوا عالمينَ قبل ذلك بحالهم» إلى آخره.

قوله: (**على أن المتبيَّنَ في المعنى**)، يعني ﴿تَبَيَّنَتِ﴾ قرئ مجهولًا[١] بناءً على أنّ المسندَ إليه «أن» مع ما في صلتِها، وذِكْرُ الجنِّ كالتوطِئة، ومَرْجِعُه إلى الوجْهِ الأول.

قوله: (**تَبيَّنَتِ الإنس**)، قال ابن جني: هي قراءةُ ابنِ عباسٍ والضّحاك وعليِّ بن الحسين رَضِيَ الله عنهم، أي: تبينتِ الإنسُ أنّ الجنَّ لو عَلِموا بذلك ما لبِثوا في العذاب المُهين، ويدلُّ عليه ما رواه مَعبدٌ عن قَتادة قال: في مُصْحَفِ عبد الله: «تبيَّنَتِ الإنسُ أنّ الجنَّ لو كانوا يعلمون ما لبثوا»[٢].

قوله: (**الخرّوبة**)، **النهاية**: في حديثِ سليمانَ عليه السلام: كان يَنْبُت كلَّ يوم في مُصَلاه شجرةٌ فيسألها: ما أنت؟ فتقول: أنا شجرةُ كذا، أنبُت في أرضِ كذا، أنا دَواءٌ من داء كذا،

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٧٩).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٨٨).

وأنا حيّ، أنتِ التي على وجهكِ هلاكي وخرابُ بَيْتِ المقْدس، فنَزَعَها وغَرَسَها في حائطٍ له وقال: اللهمَّ عمِّ على الجنِّ موتي، حتى يعلمَ الناسُ أنهم لا يعلمونَ الغَيْب. لأنهم كانوا يسترقونَ السَّمْعَ ويموّهونَ على الإنسِ أنهم يعلمونَ الغَيْب. وقالَ لملَكِ الموت: إذا أُمِرْتَ بي فأعْلمني، فقال: أُمِرْتُ بكَ وقد بقيَت من عُمرِكَ ساعة، فدعا الشياطين فبنَوْا عليه صَرْحًا من قواريرَ ليسَ له باب، فقامَ يصلّي مُتكئًا على عصاه، فقُبِضَ رُوحُه وهو مُتّكئٌ عليها؛ وكانت الشياطينُ تجتمعُ حَوْلَ محرابِه أينما صلّى، فلم يكن شيطانٌ يَنظرُ إليه في صلاتِه إلّا احْترق، فمرَّ به شيطانٌ فلم يسمعْ صوتَه، ثمَّ رجعَ فلم يَسْمَع، فنظر، فإذا سليمانُ قد خرَّ مَيتًا، ففتحوا عنه فإذا العصا قد أكلتْها الأَرَضَة، فأرادوا أن يعرفوا وقْتَ موتِه، فوضعوا الأَرَضَةَ على العصا فأكلتْ منها في يومٍ وليلةٍ مقدارًا، فحسَبوا على ذلكَ النحْوِ فوجدوه قد ماتَ منذ سنة، وكانوا يعملونَ بينَ يدَيْه ويحسبونَه حيًّا، فأيقنَ النّاسُ أنهم لو علموا الغيبَ لما لبثوا في العذابِ سنةً. ورُوِيَ: أنّ داودَ عليه السّلامُ أسّسَ بناءَ بيتِ المقْدسِ في مَوْضِعِ فسطاطِ موسى عليه السّلام،

فيأمرُ بها فتُقْطَع، ثم تُصَرُّ ويُكْتَبُ على الصُّرة اسمُها ودَواؤها، فلما كان في آخر ذلك نَبَتتِ الينبوتةُ، فقال: وما أنتِ؟ فقالت: أنا الخرُّوبة وسكتَت، فقال: الآن أعْلَم أنّ الله قد أذِن في خَرابِ هذا المسجد وذَهاب هذا المُلْكِ، فلم يَلْبَث أن مات[1]. وقريب منه في «معالم التنزيل»[2].

قوله: (في موضعِ فُسطاطِ موسى عليه السلام)، الجوهري: الفُسطاطُ بيْتٌ من شَعَر، وفسطاطُ: مدينةُ مصر. والظاهرُ غيرُ ذلك. أما الثاني فظاهر، وأما الأول فلأنّ المشهورَ أنّ موسى عليه السلام ما وصلَ إلى بيتِ المقدس ولا رآه. ويؤيِّدُه ما رواه المصنِّفُ في المائدة في

---

(١) أخرجه سعيد بن منصور في التفسير من سننه (٢: ٥٧٦) عن خصيف، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (١: ٢٢٥) عن ابن عباس وعبدالله بن شداد، والضياء المقدسي في المختارة (١٠: ٢٩١) عن ابن عباس.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩١).

فماتَ قبلَ أن يُتمَّه، فوصّى به إلى سليمان، فأمرَ الشياطينَ بإتمامِه، فلمّا بقيَ من عُمرِه سنةٌ سألَ أن يُعمّى عليهم موتُه حتى يَفرغوا منه؛ ليبطلَ دعواهم علْمَ الغَيْب. رُوِيَ: أنّ أَفْريذون جاءَ ليَصْعَدَ كرسيَّه، فلمّا دنا ضربَ الأَسَدانِ ساقَه فكسراها، فلم يَجْسُر أحدٌ بعدُ أن يدنوَ منه، وكانَ عُمرُ سليمانَ ثلاثًا وخمسينَ سنةً؛ ملكَ وهو ابنُ ثلاثِ عشرةَ سنةً، فبقيَ في مُلكِه أربعينَ سنةً، وابتدأَ بناءَ بَيتِ المقدسِ لأربعٍ مَضَيْنَ من مُلكِه.

[﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ فِي مَسْكَنِهِمْ ءَايَةٌ جَنَّتَانِ عَن يَمِينٍ وَشِمَالٍ كُلُوا مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَاشْكُرُوا لَهُ بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ * فَأَعْرَضُوا فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ وَبَدَّلْنَاهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتَيْ أُكُلٍ خَمْطٍ وَأَثْلٍ وَشَيْءٍ مِّن سِدْرٍ قَلِيلٍ * ذَلِكَ جَزَيْنَاهُم بِمَا كَفَرُوا وَهَلْ نُجَزِي إِلَّا الْكَفُورَ﴾ ١٥ - ١٧]

قُرِئ: ﴿لِسَبَإٍ﴾ بالصرْفِ ومَنْعِه، وقلْبِ الهمزةِ ألفًا. ....

قصتِه قال: رُوِيَ أنّ هارونَ ماتَ في التيه، ومات موسى بَعْدَه فيه بسَنة، ودخل يوشَعُ أريحا بعد موتِه بثلاثة أشهر(١).

وروَيْنا في حديثِ قَبْضِ روحِه عن البخاريِّ ومُسلم والنَّسائي عن النبيِّ ﷺ: «فسأَلَ الله أن يُدْنِيَه من الأرضِ المُقدَّسةِ رَمْيَة حجر» قال رسولُ الله ﷺ: «فلو كُنْتُ ثَمَّ لأريتُكم قَبْرَه إلى جانبِ الطريقِ عند الكثيب الأحمر»(٢).

قوله: (قُرِئ: ﴿لِسَبَإٍ﴾ بالصرفِ ومَنْعِه)، البَزِّيُّ وأبو عَمْرٍو: بفَتْح الهمزةِ من غيرِ تنوين، وقُنْبُلٌ: بإسكانِها على نيّةِ الوقفِ، والباقونَ: بالخفْضِ مع التنوين(٣). قال الزجّاج: مَنْ فَتَحَ وتركَ الصرفَ فلجَعْلِه اسما للقبيلةِ ومَنْ صَرَفَه جعلَه اسمًا لرجلٍ أو للحيِّ(٤).

---

(١) «تفسير الكشاف» (٥: ٣٣١).

(٢) أخرجه البخاري (١٣٣٩) ومسلم (٢٣٧٢) عن أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٨).

و﴿مَسۡكَنِهِمۡ﴾: **بفتْحِ الكافِ وكَسْرِها**، وهو مَوْضعُ سكناهم، وهو بلدُهم وأرضُهم التي كانوا مقيمينَ فيها، أو مسكنُ كلِّ واحدٍ منهم. وقُرِئَ: (مساكِنِهم). و﴿جَنَّتَانِ﴾: بدلٌ من ﴿ءَايَةٌ﴾. أو خبرُ مبتدإٍ محذوف، تقديره: الآيةُ جنّتان. وفي الرّفعِ معنى المدح، تدلُّ عليه قراءةُ من قرأ: (جنتين) بالنّصبِ على المدْح. فإن قلتَ: ما معنى كونهما آيةً؟ قلتُ: لم يجعل الجنّتينِ في أنفسِهما آيةً، وإنما جَعَلَ قصّتَهما وأنّ أهلَهما أعْرضوا عن شكْرِ الله تعالى عليهما فخرَّبهما، وأبدلَهم عنهما الخَمْطَ والأثْلَ؛ آيةً وعبرةً لهم ليعتبروا ويتّعظوا فلا يعودوا إلى ما كانوا عليه من الكفرِ وغَمْطِ النِّعَم. **ويجوزُ أن تجعلَهما آيةً**،

قولُه: (و﴿مَسۡكَنِهِمۡ﴾ **بفَتْح الكاف وكَسْرِها**)، حفْصٌ وحمزةُ: بإسكانِ السين وفَتْحِ الكافِ، والكسائيُّ كذلك غير أنه يكسِرُ الكافَ، والباقونَ: بفَتْحِ السِّينِ وكَسْرِ الكافِ وألفٍ بينهما[(١)].

قال مَكِّي: مَنْ قرأ بالتوحيدِ وفَتْحِ الكافِ جَعله مَصْدرًا ولم يجمَعْه وأتى به على القياس، لأن «فَعَلَ يَفْعَل» قياس مطرد بالفتح نَحو المَقْعَدِ والمَدْخَلِ، وقيل: هو اسمٌ مُفردٌ للمكانِ يؤدِّي عن الجمعِ، ومَنْ كسَر الكافَ جعلَه اسمًا للمكانِ كالمسجدِ، وقيل: هو مَصْدرٌ خرَج عن الأصلِ كالمَطْلَع[(٢)].

قوله: (**ويجوز أن تَجْعلَهما آية**)، أي: علامةً دالّةً على الله وعلى قدرتِه، فعلى الأولِ المضافُ محذوفٌ، وعلى الثاني هو مِثْلُ قولِه: ﴿وَجَعَلۡنَٰهَا وَٱبۡنَهَآ ءَايَةٗ لِّلۡعَٰلَمِينَ﴾ [الأنبياء: ٩١] قال: حالُهما بمَجْموعِهما آيةٌ واحدة وهي ولادتُها إيّاهُ مِن غيرِ فَحْل[(٣)].

اعلَم أنّ في مثل هذه الآية يجوزُ أن ينتفعَ بها المكلَّفُ من حيثُ الاعتبارُ، فيَنْزجرُ ويَرْتدِعُ عن كُفرانِ نعم الله لئلا يُصيبَه بمثْلِ ما أصابهم أو من حيث القدرة الكاملة والإحسان إليه حيث ما ابتلاه بمثْلِ ما ابتلاهم، فيشكر الله عليه وهذا معنى قولهم: تجبُ سجدةُ الشكرِ عند

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٥ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٣).

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٨٥).

(٣) انظر: الكشاف (١٠: ٣٩٨).

أي: علامةً دالّةً على الله، وعلى قدرتِه وإحسانِه ووجوبِ شكره. فإن قلتَ: كيفَ عَظَّمَ الله جنّتَيْ أهلِ سبأٍ وجعلَهما آيةً، ورُبَّ قريةٍ من قُرَيَّاتِ العراقِ يحتفُّ بها من الجنانِ ما شئت؟ قلتُ: لم يُرِدْ بُستانَيْنِ اثنينِ فحسب، وإنما أرادَ جماعتَيْنِ من البساتِين: جماعةً عن يمينِ بلدِهم، وأخرى عن شمالِها، وكلُّ واحدٍ من الجماعتَينِ في تقاربِهما وتضامّهما، كأنها جنةٌ واحدة، كما يكونُ بلادُ الرّيفِ العامرةُ وبساتينُها، أو أرادَ بستانَيْ كلِّ رجلٍ منهم عن يمينِ مسكنِه وشمالِه، كما قال: ﴿جَعَلْنَا لِأَحَدِهِمَا جَنَّتَيْنِ مِنْ أَعْنَٰبٍ﴾ [الكهف: ٣٢]. ﴿كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ﴾: إمّا حكايةٌ لِما قالَ لهم أنبياءُ الله المبعوثونَ إليهم، أو لِما قالَ لهم لسانُ الحال، أو هم أحقّاءُ بأن يقالَ لهم ذلك، ولمّا قال: ﴿كُلُوا۟ مِن رِّزْقِ رَبِّكُمْ وَٱشْكُرُوا۟ لَهُۥ﴾ أتبعَه قولَه: ﴿بَلْدَةٌ طَيِّبَةٌ وَرَبٌّ غَفُورٌ﴾ يعني: هذه البلدةُ التي فيها رزقُكم بلدةٌ طيّبة، وربّكم الذي رزقَكم وطلبَ شكرَكم ربٌّ غفورٌ لمن شَكَرَه. وعن

اندفاعِ نِقمةٍ أو هُجومِ نعمةٍ(١)، وإلى الأولِ الإشارةُ بقوله: «فلا يعودوا إلى ما كانوا عليه من الكفرِ» وإلى الثاني بقوله: «وإحسانِه ووجوبِ شكره».

قوله: (لم يُرِدْ بُستانَيْن اثنَيْن فحَسْب)، أي: ﴿جَنَّتَانِ﴾ إما بَدلٌ من ﴿ءَايَةٌ﴾ أو خبرُ مبتدأٍ محذوف والجملةُ بَيان، وقولُه: ﴿لِسَبَإٍ﴾ اسمُ قبيلةٍ أو حيٍّ محمولٌ على ﴿ءَايَةٌ﴾ لأنها اسمُ ﴿كَانَ﴾ وينبغي أن يُحملَ ﴿جَنَّتَانِ﴾ على الكلِّ: إما باعتبارِ الجنس وما يُقال له: جَنّتان، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإنّما أراد جماعتَيْن» إلى آخره، أو باعتبارِ أفرادِ الجنسِ وهو المرادُ مِن قَوْلِه: «أو أرادَ بُسْتانَيْ كُلِّ رجلٍ منهم وليسَ كذلك بساتينُ سائرِ البلادِ لسائرِ الناس»، فأدّى مآلُ المعنى إلى أنّ أهلَ تلك البلادِ كانوا مُتْرَفين قاطبةً أصحابَ بساتين.

قولُه: (أتْبعَه)، فيه إشعارٌ بأنّ في التنزيل لفًّا ونَشْرًا، وأنّ وصْفَ البلدةِ بالطيِّبةِ ناظرٌ إلى قوله: ﴿وَٱلْبَلَدُ ٱلطَّيِّبُ يَخْرُجُ نَبَاتُهُۥ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ﴾ [الأعراف: ٥٨]، وإليه أشارَ بقوله: «هذه البَلدةُ

---

(١) عبارة ابن قدامة في «المغني» (١: ٤٤٩): ويُسْتحبُّ سجودُ الشكرِ عند تجدُّدِ النِّعم واندفاعِ النِّقم، انتهى. فجعله من الاستحباب لا الوجوب. ولتمام الفائدة انظر: «التهذيب في الفقه» للإمام البغوي (٢: ١٩٩).

ابنِ عبّاسٍ رضيَ اللهُ عنهما: كانت أخْصَبَ البلادِ وأطيبَها؛ تخرجُ المرأةُ وعلى رأسِها المِكْتَل، فتعملُ بيدَيْها وتسيرُ بينَ تلكَ الشجر، فيمتلئ المِكْتَلُ ممّا يتساقطُ فيه من الثمَر. ﴿طَيِّبَةٌ﴾: لم تكن سَبِخةً. وقيل: لم يكن فيها بعوضٌ ولا ذبابٌ ولا بُرغوثٌ ولا عقربٌ ولا حيّة. وقُرِئ: (بلدةً طيّبةً وربًّا غفورًا) بالنصبِ على المدْح. وعن ثعْلبٍ: معناه: **اسكنْ، واعبدْ**. ﴿ٱلْعَرِمِ﴾: **الجُرْذِ** الذي نَقَبَ عليهم السِّكْرَ؛ ضربت لهم بلقيسُ الملكةُ بسدٍّ ما بينَ الجبلَيْن بالصَّخرِ **والقار، فحقَنتْ** به ماءَ العيونِ والأمطار، وتركتْ فيه خروقًا على مقدارِ ما يحتاجونَ إليه في سَقْيهم، فلمّا طغوا قيل: بعثَ اللهُ إليهم ثلاثةَ عشرَ نبيًّا يدعونَهم إلى اللهِ ويذكّرونَهم نعمتَه عليهم، فكذّبوهم، وقالوا ما نعرفُ لله نعمةً ـ سلّطَ اللهُ على سدِّهم الخُلْدَ فنقبَه من أسفلِه فغرَّقَهم. وقيل: العَرِم: جمعُ

التي فيها رِزْقُكم بلدةٌ طيِّبة»، إلى قوله: «غفورٌ لمن شكر»، وإيذانٌ بأنّ شُكرَهم لم يكن وافيًا بتلك النعمة، وأنّه تعالى يرضى عنهم بقليلِ الشكرِ من كثيرِ النعمة[1].

قوله: (**اسْكُن واعبد**)، أي: اسكُن بلدةً طَيبةً واعبُدْ ربًّا غفورًا.

قوله: (**الجرْذ**)، **الجوهري**: الجُرْذُ ضَرْبٌ من الفأرِ والجمْعُ جُرْذان. والخُلْدُ أيضًا ضَرْبٌ من الجُرذانِ. قيل: سُمِّيَ خُلدًا لإقامتِه عند جُحره لعماه.

الراغب: قيلَ: العَرِمُ الجُرْذُ الذَّكر نُسِبَ إليه الفعل لأنه هو الذي نقبَ المَسْناةَ. وقال: العَرامة: شَراسةٌ وصُعوبةٌ في الخُلُقِ ويظهر بالفعل يقال: عَرِمَ فهو عارِم، وعَرِمَ تخلَّقَ بذلك، ومنه: عُرام الجيش، وقولُه تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ ٱلْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦] وقيل: العَرِمُ: المَسْناةُ[2].

قوله: (**والقار**)، **الجوهري**: القارُ القِيرُ والقَارةُ: الأكَمَة، وجمعها: قار.

قوله: (**فحقنت**)، **الأساس**: حَقَنَ اللبنَ في السِّقاء: جَمَعَه، وسَقاه الحَقينَ أي: اللبنَ المَحْقون.

---

(١) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

(٢) «مفردات القرآن»، ص٥٦٢.

عَرِمة، وهي الحجارةُ المركومة. ويقالُ **للكُدْسِ** من الطَّعام: عَرِمَة، والمراد: **المُسَنَّاةُ التي عقدوها سِكْرًا**. وقيل: العَرِمُ اسمُ الوادي. وقيل: العَرِمُ المطرُ الشديد. وقُرِئ: (العَرْم) بسكونِ الرّاء. وعن الضحّاك: كانوا في الفترةِ التي بينَ عيسى ومحمّد عليهما السلام. **وقُرِئ: (أُكْل) بالضمّ والسكون، وبالتنوينِ والإضافة**. والأكل: الثمَر. والخَمْط: شجرُ الأراك. وعن أبي عبيدة: كلّ شجرٍ ذي شَوْك. وقالَ الزجّاج: كلُّ نبْتٍ أخذَ طعمًا من مرارة، حتى لا يُمكنُ أكلُه. والأثْل: شجرٌ يشبه الطَّرْفاء أعظمُ منه وأجودُ عودًا. **ووجْهُ مَن نَوَّن**: أنّ أصلَه: ذواتَيْ أُكلِ أُكلِ خَمْطٍ؛ فحُذِفَ المضافُ وأقيمَ المضافُ إليه مقامَه.

قوله: (**للكُدْسِ**)، **الأساس**: كُدْسٌ من الطعام وأكداسٌ. ومنَ المجازِ: مررْتُ بأكداسٍ من الطعام، وتكَدَّستِ الخيلُ: اجتمعَتْ وركِبَ بعضُها بَعْضًا في سَيْرِها.

قوله: (**المُسَنّاة**)، قيل: ما يُبنى للسيل ليَرُدَّ الماءَ.

قوله: (**عقَدوها سِكْرًا**)، **الجوهري**: السَّكْرُ: مصْدرُ أسكَرْتُ النّهرَ أسكُرُه سَكرًا: إذا سدَدْتَه، والسِّكْرُ بالكَسْرِ: العَرِم.

و«السِّكْرُ» في الكتابِ حالٌ مُقدَّرة نَحْوَ قولِه: ﴿وَتَنْحِتُونَ مِنَ الْجِبَالِ بُيُوتًا﴾ [الشعراء: ١٤٩].

قوله: (**وقُرِئ أُكْلِ، بالضمِّ والسكونِ والتنوينِ**[١] **والإضافة**)[٢]، قرأ أبو عَمْروٍ: بضَمِّ الكافِ مع الإضافة، وابنُ كثيرٍ: بالسكونِ مُنوّنًا، والباقون: بالضمِّ من غيرِ إضافة. وعَن بَعْضِهم: التقديرُ: أُكلِ ذي خَمْطٍ، وقيل: هو بدَلٌ منه، وجُعِلَ خَمْطًا أُكلًا لمُجاورتِه إيّاه وكَوْنِه سَببًا له.

قوله: (**ووجهُ مَن نوّن**)، يعني: التنوينُ في ﴿أُكُلٍ﴾ مُشكل، إما أن يُجعلَ ﴿خَمْطٍ﴾ بدلًا منه على حذفِ مضافٍ، أو يذهب على تأويل الخمط الذي هو اسم الشجر بمعنى

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وبالتنوين».

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٧ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٨).

أو وُصِفَ الأكلُ بالخمْط، كأنه قيل: ذواتَيْ أُكل بَشِع. ومَنْ أضافَ، وهو أبو عَمْرٍو وحْدَه؛ فلأنّ أُكلَ الخمْطِ في معنى البرير، كأنه قيل: ذواتَيْ برير. والأثْلُ والسِّدر معطوفانِ على ﴿أُكُلٍ﴾، لا على ﴿خَمْطٍ﴾؛ لأنَّ الأثلَ لا أُكلَ له. وقُرِئ: (وأثلًا وشيئًا)، بالنّصْبِ عطفًا على ﴿جَنَّتَيْنِ﴾. وتسميةُ البَدَلِ جنتين؛ لأجلِ المشاكلة، وفيه ضربٌ من التهكّم. وعن الحسَنِ رحمه الله: قَلَّلَ السّدر؛ لأنه أكرمُ ما بُدِّلوا. وقُرِئ: (وهل يُجازى)، ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ﴾ بالنّون، (وهل يجازي) والفاعلُ الله وحدَه، (وهل يجزي) والمعنى: أنّ مثلَ هذا الجزاءِ لا يستحقّه إلّا الكافر، ....

البَشِع ليصحّ الوصفُ به، قال الزجاج: كل نَبْتٍ أخذ طعمًا من مرارةٍ حتى لا يُمكِنُ أكلُه فهو بَشع[(١)].

قوله: (في معنى البَرير)، **النهاية**: البَرير: ثَمرُ الأراك إذا اسوَدَّ وبلَغ، وقيل: هو اسمٌ له في كل حال.

البرير: بالباءِ الموحَّدة والراءِ والياءِ المنقطةِ من تحتُ نُقطتان والراء.

قوله: (كأنه قيل: ذواتي بَرير)، والإضافةُ للبيان، نحو: بابِ ساجٍ، والمضاف إليه بمعنى برير، ومِن ثَمَّ قال: «والأَثْلُ والسدرُ معطوفان على ﴿أُكُلٍ﴾ لا على ﴿خَمْطٍ﴾» إذ لو عطف على ﴿خَمْطٍ﴾ لزمَ أن يكون لهما ثَمر ولا ثمرَ لهما. قال صاحبُ «الفرائد»: الأُكُل الثمرُ، والخَمْطُ الأراك، والبرير ثَمرُ الأراك فقولُه: ﴿ذَوَاتَىْ أُكُلٍ خَمْطٍ﴾ يساوي: ذواتَيْ بَرير، فأي فائدة في هذا التقدير، أي: تقدير تفسير الخمط بالأراك دونَ كل شجرٍ ذي شوك، فيقال: الفائدة مَزيدُ بيانٍ وتقرير وإظهار كمال بشاعة، والمَقامُ يَقْتضيه.

قوله: (﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ﴾)، حَفْصٌ وحمزةُ والكسائي: بالنونِ وكَسْرِ الزاي، ﴿إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ بالنصبِ، والباقونَ: بالياء وفَتْحِ الزاي، وبالرفع[(٢)].

قولُه: (والمعنى أنّ مثلَ هٰذا الجزاءِ لا يستحقُّه إلا الكافر)، ومعنى المثل مستفادٌ من

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٤٩).

(٢) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات»، ص٥٨٧.

....

إيقاع قولِه: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ تذييلًا لقوله: ﴿ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟﴾، وذلك في مثل هذه المواضع يُفيدُ المعنى الكليَّ وهو العِلّيّةُ، وذلك أنه ورد عَقيبَ أوصافٍ أُجْرِيَتْ على موصوفٍ، فآذن بأنَّ المذكورَ قبله مُستحقٌّ بما بعده، أي: ذلك الجزاء لأجلِ اتصافه بتلك الصفات كما مر.

قال صاحب «الفرائد»: قولُه: «إن مثل هذا الجزاء لا يستحقُّه إلا الكافر» صحيح، ولكن قوله: «وهو العقابُ العاجلُ» منظور فيه لأن المؤمن يبتلى بالعقاب العاجل أيضا فكيف وقد جاء في الحديث: «جَعل عذاب هذه الأمة في الدنيا»[1]، وقال تعالى: ﴿مَّآ أَصَابَكَ مِنْ حَسَنَةٍ فَمِنَ ٱللَّهِ ۖ وَمَآ أَصَابَكَ مِن سَيِّئَةٍ فَمِن نَّفْسِكَ﴾ [النساء: ٧٩] وقوله: «وليس لقائلٍ أن يقولَ» إلى آخرِه منظورٌ فيه يعرف بالتأمل، والوجه أن يقال: وهل نجازي بمِثْلِ هذا الجزاء وهو السلب والتبديل إلا الذي بالغ في الامتناعِ من الشكرِ وكان في ضِمْنِ قوله: ﴿ٱلْكَفُورَ﴾ دون «الكافر» أنه يعفو عن كَثيرٍ، ولا يُعاقبُ بمثْلِ هذا إلا الذي بلغَ هذا الحدَّ من الكُفر، فيلزَمُ أن يكوُن الكفوُر كافرًا، لأنّ المؤمنَ لا يكون امتناعُه من الشكرِ بهذه المَثابة.

وقلت: ويمكنُ أن يُستنبَط هذا المعنى من قولِه: «وقيل: المؤمن تُكفَّرُ سيئاتُه بحسناتِه» إلى آخره، يعني: مِثْلُ هذا الجزاء أي: العقابُ الذي يكونُ مجازاةً بجميعِ ما يَفعلُه من السوءِ لا يستحقُّه المؤمن، لأن المؤمنَ تُكفَّرُ سيئاتُه بحسناتِه، والكافرُ هو الذي يستحقّه لأن حسناته محبطة فيُجازى بجميعِ ما يفعلُه من السوء، فإذَن التعريفُ في قوله :«العقاب العاجل» للعهدِ، وهذا من قول الزجاج قال: هذا مما يسأل عنه ويقال: إنّ الله يُجازي الكفورَ وغير الكفور. وجوابُه: أن المؤمنَ يكفَّر عنه السيئات لقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ [هود: ١١٤] والكافر يحبط عمله فيجازى بكل سوء يعمله لقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّهُمُ ٱتَّبَعُوا۟ مَآ أَسْخَطَ ٱللَّهَ وَكَرِهُوا۟ رِضْوَٰنَهُۥ فَأَحْبَطَ أَعْمَٰلَهُمْ﴾ [محمد: ٢٨][2].

---

(١) أخرجه الحاكم في «المستدرك» (١٥٦) والبيهقي في «شعب الإيمان» (١٢ : ٢٤٢) من حديث عبد الله ابن زيد الأنصاري.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤ : ٢٤٩).

وهو العقابُ العاجل. وقيل: المؤمنُ تُكفَّرُ سيئاته بحسناتِه، والكافرُ يُحبَطُ عملُه فيُجازى بجميعِ ما يفعلُه من السّوء. ووجهٌ آخَر: وهو **أنّ الجزاءَ عامٌّ لكلِّ مكافأة**، يُستعملُ تارةً في معنى المعاقبة، وأخرى في معنى الإثابة، فلمّا استُعمِلَ في معنى المعاقبةِ في قولِه: ﴿جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُواْ﴾ بمعنى: عاقبناهم بكفرِهم؛ قيل: (وَهَلْ يجازى إِلَّا الْكَفُورُ) بمعنى: وهل يعاقَب؟ **وهو الوجهُ الصحيح**. وليسَ لقائلٍ أن يقولَ: لِمَ

قوله: (**أن الجزاء عام لكلِّ مكافأةٍ**)، أي: مشتركٌ في معنَيَيْن متضادَّيْن فاحتيجَ إلى تعيينِ المرادِ بالقرينةِ المُخصِّصة لَـمّا قُرِنَ هاهنا بقولِه: ﴿بِمَا كَفَرُواْ﴾ تَعَيَّنَ المرادُ، ثم قيل: ﴿وَهَلْ نُجَٰزِيٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ﴾ لكونِه تذييلًا، فيكون معناهُ معناه، وهو المراد من قوله بعد هذا: «لم يُرِدِ الجزاءَ[1] العامّ وإنما أرادَ الخاصّ»، ومن قولِه: «ولا يجوزُ أن يرادَ العمومُ وليس موضعَه، ألا ترى أنّك لو قلتَ: جزَيْناهُم بما كفروا وهل نُجازي إلا الكافرَ والمؤمنَ لا يصحُّ»، فعلى هذا قوله: «وليسَ لقائلٍ أن يقول»: لا افتقارَ إليه، ولعلَّ مُرادَ صاحبِ «الفرائد» من قولِه: «ولقائلٍ أن يقول: منظور فيه» هذا. ويمكن أن يكونَ أصلُ الكلام: فهل يُجازى إلا العاملُ، فَعَدلَ إلى «الكفورِ» ليشاكِلَ قولَه: ﴿بِمَا كَفَرُواْ﴾.

قوله: (**وهو الوجه الصحيح**)، مشعر بأن في الآية وجوهًا، لكنّ الصَحيح هذا، وفيه أن الوجْهَ الأولَ ليس بقويّ لاختصاصِ الجزاءِ والمجازاة فيه بالشرِّ دون الخير ابتداء.

قال ابنُ جِنّي: ذكر شيخُنا أبو علي: أنه كان أبو إسحاق يقولُ: جزيتُ الرجلَ في الخيرِ وجازيْتهُ في الشرِّ، واستدلَّ عليه بقراءةِ العامة: ﴿وهل يجازى إلا الكفور﴾، وقرأتُ على أبي عليٍّ عن أبي زيدٍ:

لعمري لقدبَرَّ الضِّبابَ بنوه ... وبعضُ البنين حُمَّة وسُعال
جزَوْني بما ربَّيتُهم وحملتُهم ... كذلك ما إنّ الخطوبَ دَوال

وينبغي أن يكونَ أبو إسحاقَ يقول: يريدُ أنّك إذا أرسلتَهما ولم تُعَدِّهما إلى المفعول الثاني كان كذلك، فإذا ذكرْتَه اشتركا، ألا ترى إلى قولِه:

---

(١) من قوله: «عام لكلِّ مكافأة» إلى هنا سقط من (ف).

قيل: وهل يُجازى إلّا الكفور، على اختصاصِ الكَفورِ بالجزاء، والجزاءُ عامٌّ للكافرِ والمؤمن؟ لأنه لم يُرِد الجزاءَ العامّ، وإنما أرادَ الخاصَّ وهو العقاب، بل لا يجوزُ أن يُرادَ العموم، وليس بمَوْضعِه. ألا ترى أنك لو قلتَ: جزيناهم بما كفروا، وهل يُجازى إلّا

جـزاني الزُّهْـدَمانِ جَزاءَ سوء وكُنْتُ المرءَ أُجْزى بالكَرامهْ[1]

وأما قراءةُ ابنِ جُنْدَبٍ: «وهل يُجْزى إلا الكفور»[2] فوجْهُها: إذا كان الجزاءُ عن الحسنةِ عَشْرًا، فذلك تَفضُّلٌ وليس جزاءً، وإنما الجزاءُ في تعادُلِ العملِ والحسابِ والثوابِ عنه، ولله دَرُّ جريرٍ حيث يقول:

يا أم عمرو جزاك الله صـالحة رُدِّي عليّ فُؤادي كالذي كانا[3]

وروى مُحيي السنّةِ عن مجاهدٍ: «يُجازى» أي: يعاقب، ويقال في العقوبة: نُجازي، وفي المثوبة: نَجْزي[4]. وقال الفراء: المؤمنُ يُجْزى ولا يُجازى، أي: يُجزى الثوابَ بعَمَله ولا يُكافأُ بسيئاته[5].

وروى الإمامُ عن بعضِهم: أنّ المُجازاةَ في النقمةِ والجزاءَ في النعمة. ثم قال: قولُه: ﴿جَزَيْنَٰهُم﴾ يدلُّ على أن «يَجْزي» يُستَعْمَلُ في النعمةِ أيضًا، ولعلّهم ذَهبوا إلى أنّ المجازاة مفاعلة، وهي في أكثرِ الأمرِ تُستعملُ بين اثنين بأخْذِ كلِّ واحدٍ جزاءَ حَقِّه من الآخَر، ولا يكون ذلك في النعمةِ، لاسيَّما من الله تعالى، لأن الله تعالى مبتدئُ النعم[6].

وقلتُ: القولُ المُختارُ ما قال المصنِّف.

---

(١) البيت لقيس بن زهير، انظر: «إصلاح المنطق» ص٢٨١، و«لسان العرب» (١٢: ٢٧٩)، و«تاج العروس» (٣٢: ٣٤٣).

(٢) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٨٨).

(٣) البيت لجرير في «ديوانه» ص٦٥٨. وانظر: «المحتسب» (٢: ١٨٨-١٨٩).

(٤) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩٥).

(٥) «معاني القرآن» (٢: ٣٥٩).

(٦) «مفاتيح الغيب» (٢٥: ٢٠١).

الكافرُ والمؤمن؛ لم يصحَّ ولم يَسدَّ كلامًا، فتبيّنَ أن ما يُتخيَّلُ من السؤالِ مُضمحِلّ، وأنّ الصحيحَ الذي لا يجوزُ غيرُه ما جاءَ عليه كلامُ الله الذي لا يأتيه الباطلُ من بين يدَيْه ولا مِن خَلْفِه.

[﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا قُرًى ظَاهِرَةً وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ سِيرُوا فِيهَا لَيَالِيَ وَأَيَّامًا آمِنِينَ ۞ فَقَالُوا رَبَّنَا بَاعِدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا وَظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ فَجَعَلْنَاهُمْ أَحَادِيثَ وَمَزَّقْنَاهُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِكُلِّ صَبَّارٍ شَكُورٍ﴾ ١٨ – ١٩]

﴿الْقُرَى الَّتِي بَارَكْنَا فِيهَا﴾: هي قرى الشام. ﴿قُرًى ظَاهِرَةً﴾ متواصلةً يُرى بعضُها من بعضٍ لتقاربِها، فهيَ **ظاهرةٌ لأعينِ الناظرين**؛ أو راكبةً متْنَ الطريق، ظاهرةً للسابلة، لم تبعدْ عن مسالكِهم حتى تخفى عليهم. ﴿وَقَدَّرْنَا فِيهَا السَّيْرَ﴾ قيل: كانَ الغادي منهم يقيلُ في قرية، والرائحُ يَبيتُ في قريةٍ إلى أن يبلغَ الشامَ لا يخافُ جوعًا ولا عطشًا ولا عدوًّا، ولا يحتاجُ إلى حمْلِ زادٍ ولا ماء. ﴿سِيرُوا فِيهَا﴾: وقلنا لهم: سيروا، ولا قولَ ثَمَّ، ولكنهم لمّا مُكِّنوا من السَّير، وسُوِّيت لهم أسبابُه؛ كأنهم أُمروا بذلكَ وأُذِنَ لهم فيه. فإن قلتَ: **ما معنى قوله**: ﴿لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾؟ قلتُ: معناه: سيروا فيها

قولـه: (**ظاهرةٌ لأعْيُنِ الناظرين**)، **النهاية**: كتب عمر إلى أبي عبيدة رضيَ الله عنهما: «فاظهَـرْ بمَنْ معَك من المسلمين إليها» يعني: إلى الأرض، يعنـي: اخرُجْ بهـم إلى ظاهرِ الأرضِ.

عن بعضِهم: قولُه تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا بَيْنَهُمْ﴾ الآية عَطْفٌ على قوله: ﴿لَقَدْ كَانَ لِسَبَإٍ﴾.

قوله: (**ما معنى قوله**: ﴿لَيَالِيَ وَأَيَّامًا﴾)، أي: السيرُ لايكون إلا في هذَيْن الزمانَيْن، فما فائدة تخْصيصِهما بالذكر؟

وأجاب بوجوهٍ ثلاثة:

أحدُها: المراد بتخصيصِ الوقتَيْن عدمُ تفاوتِ الأمنِ باختلافِ الأوقات لأنّ بالليلِ والنهار يتبيَّنُ الاختلافُ. وعلى هذا الظاهرُ أن يكونَ الواو بمعنى «أو» قال في قولِه تعالى:

إن شئتم بالليل، وإن شئتم بالنهار، فإنّ الأمْنَ فيها لا يختلفُ باختلافِ الأوقات. أو: سيروا فيها آمنينَ لا تخافون، وإن تطاولت مدّةُ سفرِكم فيها، وامتدّت أيامًا وليالِيَ. أو: سيروا فيها لياليكم وأيامَكم مدّةَ أعمارِكم، فإنكم في كلِّ حينٍ وزمان، لا تلقَوْنَ فيها إلا الأمْن. **قُرِئ**: ﴿رَبَّنَا بَعِّدْ بَيْنَ أَسْفَارِنَا﴾ و(بعّد) و(يا ربنا)، على الدعاء. **بطروا النّعمة**، وبَشِموا من طِيبِ العَيش، وملّوا العافية، فطلبوا الكدَّ والتعَب، كما طلبَ بنو إسرائيلَ البصلَ والثومَ مكانَ المنِّ والسَّلوى، وقالوا: **لو كانَ جنى جِنانِنا أبعدَ** كانَ أجدرَ أن نشتهيَه، وتمنَّوا أن يجعلَ الله بينهم وبينَ الشامِ مفاوزَ ليَرْكبوا الرواحلَ فيها، ويتزوّدوا الأزْواد، فعجَّلَ الله لهم الإجابة. وقُرِئ: **(ربَّنا بَعُدَ بينُ أسفارنا)**

﴿فَمَن لَّمْ يَجِدْ فَصِيَامُ ثَلَٰثَةِ أَيَّامٍ فِي ٱلْحَجِّ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمْ﴾ [البقرة: ١٩٦] الواو قد يجيء للإباحة نحو قولك: جالسِ الحسنَ وابنَ سيرين، ومِن ثَمَّ أتى بالجملة الشرطية في التفسير.

وثانيها: أن يُعَبَّر بذكرِهما عن طولِ الزمان وامتدادِ المدة من غير اعتبار شيء آخر.

وثالثها: أن يراد امتداد الزمان لكن مقيد بأيام المخاطبين ولياليهم، فإنك إذا قلت لزيدٍ: صُمْ نهارًا وصَلِّ ليلًا، لم تُرِدْ إلا أيامَه ولياليه ما عاش، وفيه تعَسُّف.

قوله: (**قُرئ: ﴿رَبَّنَا بَعِّدْ﴾**)، ابنُ كثيرٍ وأبو عَمْرو هِشام: «بعِّدْ»، والباقون: ﴿بَٰعِدْ﴾[1].

قوله: (**بَطِروا النعمة**)، يقال: بَطِرْتَ عَيْشَكَ كما يقال: رَشَدْتَ أمرَك. وبَشِموا: البَشَمُ: التُّخمَة. **الجوهري**: بَشِمَ الفصيلُ من كثرةِ شُرْبِ اللبن.

قوله: (**لو كانَ جَنى جِنانِنا**)، أي: المُجْتنى من الثمارِ التي جُنِيَتْ.

قوله: (**ربَّنا بَعُدَ بينُ أسفارنا**)، قال ابن جني: قرأ ابنُ عباس ومحمدُ بن الحنفية وغيرُهما: «ربُّنا بَعَّدَ بين أسفارِنا» بضَمّ الباء من «ربّنا» على الخبرِ وفَتْحِ الباءِ والعينِ من «بَعَّدَ» ونَصْبِ «بَيْنَ». وقرأ «بَعُدَ» بفَتْحِ الباءِ وضَمِّ العين ورَفْعِ «بَيْنُ»: محمَّد بن السَّمَيْفَع وابنُ يَعْمَر

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩).

و(بُعِّدَ بينُ أسفارنا) على النداءِ وإسنادِ الفعْلِ إلى «بين» ورفْعِه به، كما تقول: سيرٌ فرسخان. و(بُوعِدَ بين أسفارنا). وقُرِئ: (ربُّنا باعَدَ بينَ أسفارنا) و(بينَ سفرِنا)، و(بَعَّد) برفْعِ «ربُّنا» على الابتداء، والمعنى خلافُ الأوّل، وهو استبعادُ مسايرِهم على قصَرِها ودنوِّها؛ لفرْطِ تنعّمهم وترفُّههم، كأنهم كانوا **يتشاجَوْنَ على ربِّهم** ويتحازنونَ عليه. ﴿أَحَادِيثَ﴾ يتحدّثُ الناسُ بهم، ويتعجّبونَ من أحوالِهم، وفرّقناهم تفريقًا اتخذَه الناسُ مثلًا مضروبًا، **يقولون: ذَهبوا أيدي سَبا**، وتفرّقوا أياديَ سبا. قالَ كُثيِّرٌ: ....

وغيرُهما. وقرأ «رَبُّنا باعَدَ بين أسفارِنا»: ابن عباسٍ والحسَنُ وغيرهما. أما «بَعِّدْ» و«باعِدْ» فإنَّ «بَيْنَ» منصوبٌ على المفعولِ به، لا على الظرف، لأنه يريدُ: بَعِّدْ وباعِدْ مسافَةَ أسفارِنا، ولا يريدُ: بَعِّدْ أو باعِدْ فيما بين أسفارِنا، يدلك عليه قِراءةُ مَنْ قرأ «بَعُدَ بينُ أسفارنا» أي: بَعُدَ مدى أسفارنا، فرَفْعُه دليلُ كونِه اسمًا، ولأنّ «بعَّد» و«باعَد» فِعلانِ مُتعدِّيان، فمفعولُهما معهما.

وكان شيخُنا أبو علي يذهبُ إلى أنّ أصلَ «بَيْن» مصدَر: بانَ يَبينُ بَيْنًا، ثم استُعْمِل ظرفًا اتّساعًا وتجوُّزًا، كمَقْدَمِ الحاجِّ، ثم استُعْملت واصلةً بين الشيئين وإن كانت في الأصلِ فاصلة، وذلك لأن جِهتَيْها وصلتا ما يُجاورهما: بهما، فصارت واصلةً بين الشيئين، وعليه قراءةُ من قرأ: «لقد تَقطَّعَ بينُكم» [الأنعام: ٩٤] بالرفعِ أي: وَصْلُكم[1].

قوله: (**يتشاجَوْنَ على ربِّهم**)، **الأساس**: شَجاه الهمُّ شَجْوًا، وأمرٌ شاجٍ: مُحْزِن، وتشاجَتْ فُلانةُ على زوجها: تحازنَتْ عليه، يعني: يُدِلُّون.

قوله: (**يقولون: ذَهبوا أيدي سَبا**)، وعن بَعْضِهم: المعنى: مِثْل أيدي سبا فتضمَّن المَثَلُ أنّ «أيدي سبا» وقع حالًا عن فاعلِ «ذَهبوا» وهو مَعرفة، لأنَّ إضافتَه حَقيقيّة. ومن حَقِّ الحالِ أن يكون نكرةً، والتقديرُ مُتفرِّقين. وسَبا: مهموزٌ في الأصلِ غير أنه التُزِمَ التخفيفُ في

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٨٩).

أَيادِي سَبَا يا عَزُّ ما كُنتُ بَعْدَكُم فَلم يَحْلَ بالعَيـنَـيْنِ بَعْدَكِ مَنْظَرُ

لَحِقَ غسّانُ بالشام، وأنمارُ بيثرب، وجُذامُ بتهامة، والأَزْدُ بعُمان. ﴿صَبَّارٍ﴾ عن المعاصي ﴿شَكُورٍ﴾ للنِّعَم.

[﴿ وَلَقَدْ صَدَّقَ عَلَيْهِمْ إِبْلِيسُ ظَنَّهُۥ فَٱتَّبَعُوهُ إِلَّا فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ * وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم مِّن سُلْطَٰنٍ إِلَّا لِنَعْلَمَ مَن يُؤْمِنُ بِٱلْأَخِرَةِ مِمَّنْ هُوَ مِنْهَا فِى شَكٍّ ۗ وَرَبُّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ حَفِيظٌ ﴾ ٢٠-٢١]

قُرِئ: ﴿صَدَّقَ﴾ بالتشديدِ والتخفيف، ورفعِ إبليسَ ونصبِ الظنّ، فمن شدّدَ

هذا المثل[١]، والأيادي: عبارةٌ عن التفرقةِ، أي: تَفرَّقوا في البلادِ، مِنْ قولِهم: أخذَ يَدَ البَحْرِ، أي: طلب طريقه.

وقيل: أيادي سَبأ: أولادُ سبأ، لأنّ الأولادَ أعضادُهُ لتقوِّيه بهم. مضى قصَّتُهم في النملِ مُستوفًى.

قوله: (أيادي سَبا يا عَزُّ)، البيت[٢]. تقديرُه: يا عَزَّةُ كنتُ بعْدَكم أياديَ سَبا، و«ما» مزيدةٌ أو للدوامِ. ويقال: حَلى الشيءُ في فَمي يحلو، وحَلِيَ بعَيْني وقَلْبي يَحْلى.

قوله: (قُرِئ: ﴿صَدَّقَ﴾ بالتشديد)، عاصمٌ وحمزةُ والكِسائي، والباقون: بالتخفيف[٣].

قال الزجّاج: صِدْقُه في ظَنِّه: أنّه ظَنَّ بهم أنه إذا أغْواهُم اتّبعوه، فوجَدَهم كذلك، فمَنْ شَدَّدَ نصَبَ «الظنَّ» لأنه مفعولٌ به، ومَنْ خَفَّفَ نَصَبه على معنى: صَدَقَ عليهم في ظَنِّه[٤].

روى مُحيي السنّةِ عن ابنِ قُتيبة: أنّ إبليسَ لما سألَ النَّظِرةَ فأنْظَره الله تعالى قال: لأغوِينَّهم

---

(١) انظر: «مجمع الأمثال» للميداني (١: ٢٧٥).

(٢) لكُثَيِّر عَزّة كما صرح به الزمخشري. انظر: «ديوانه» ص١٤٩.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٨٨، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩٢).

(٤) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥١).

فعلى: حقَّقَ عليهم ظنَّه، أو وجدَه صادقًا؛ ومن خفَّفَ فعلى: صدَقَ في ظنِّه، أو صدَقَ يظنُّ ظنًّا، نحو: فعلتَه جَهْدَك؛ وبنصبِ «إبليسَ» ورفع «الظنّ»، فمن شدّدَ فعلى: وجدَه ظنُّه صادقًا، ومن خفَّفَ فعلى: قالَ له ظنُّه الصّدْقَ حينَ خيَّلَه إغواءَهم، يقولون: صدَقَكَ ظنُّك. وبالتخفيفِ ورفْعِهِما على: صدَقَ عليهم ظنُّ إبليس، ولو قُرِئ بالتشديدِ مع رَفْعِهما لكانَ على المبالغةِ في صَدَق، كقوله:

صَدَّقت فيهم ظُنوني

ولأُضِلَّنَّهم، ولم يكُنْ مستيقنًا وقْتَ هٰذه المقالةِ، إنما قالَه ظَنًّا، فلمّا اتَّبعوه وأَطاعوه صَدَّق عليهم ما ظَنَّه فيهم[1].

قال ابنُ جني: «على» مُتعلِّقةٌ بـ﴿صَدَّقَ﴾، كقولك: صَدَّقْتُ عليك فيما ظننتهُ بك، ولا يتعلَّقُ بالظن[2].

قوله: (وبنَصْبِ «إبليس» ورَفْعِ «الظنِّ»)، قال ابنُ جني: المُخفَّفةُ قرأَها الزهري[3]. والمعنى: أن إبليسَ كان سَوّلَ له ظنُّه شيئًا فيهم فصَدَّقه ظنُّه فيما كان عقدَ عليه معَهم من ذلك الشيء.

قوله: (ورَفْعِهما)، قال أبو البقاء: ويُقْرأُ برَفْعِهما بجَعْلِ الثاني بدَل اشتمال[4].

قال الزجاج: هو كقوله تعالى: ﴿يَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلشَّهْرِ ٱلْحَرَامِ قِتَالٍ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢١٧]، ويجوز: «ولقد صَدَّق عليهم إبليسُ ظنُّه»، وقد قُرئ بهما على معنى: صَدَقَ ظنُّ إبليسَ اتباعُهم إياه[5].

قوله: (صدّقَتْ فيهم ظنوني)[6]، تمامه:

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٣٩٧).

(٢) «المحتسب» (٢: ١٩١).

(٣) المصدر السابق (٢: ١٩١).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٧).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٢).

(٦) لأبي الغول الطهوي، انظر: «الحيوان» (٣: ٥٤) و«ديوان الحماسة» (١: ٧) و«خزانة الأدب» (٦: ٤٣٤).

ومعناه: أنه حينَ وجدَ آدمَ ضعيفَ العزْمِ قد أصغى إلى وَسْوستِه قال: إنّ ذرّيّتَه أضعفُ عزمًا منه، فظنّ بهم اتّباعه، وقال: ﴿لَأُضِلَّنَّهُمْ﴾ [النساء: ١١٩]، ﴿لَأُغْوِيَنَّهُمْ﴾ [ص: ٨٢]. وقيل: ظنّ ذلكَ عندَ إخبارِ الله تعالى الملائكةَ: أنه يجعلُ ﴿فِيهَا مَن يُفْسِدُ فِيهَا﴾ [البقرة: ٣٠]، **والضميرُ في** ﴿عَلَيْهِمْ﴾ **و«اتَّبَعُوهُ» إمّا لأهل سبأ؛ أو لبني آدم. وقلّلَ المؤمنين بقوله:** ﴿إِلَّا فَرِيقًا﴾**؛ لأنهم قليلٌ بالإضافةِ إلى الكفار**، كما قال: ﴿لَأَحْتَنِكَنَّ ذُرِّيَّتَهُۥٓ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٦٢]، ﴿وَلَا تَجِدُ أَكْثَرَهُمْ شَٰكِرِينَ﴾ [الأعراف: ١٧]. ﴿وَمَا كَانَ لَهُۥ عَلَيْهِم﴾ من تسليطٍ واستيلاءٍ بالوسوسةِ والاستغواءِ إلّا لغرَضٍ صحيحٍ وحكمةٍ بيّنة؛ وذلكَ أن يتميَّزَ المؤمنُ بالآخرة من الشاكِّ فيها. **وعُلِّلَ التسليطَ بالعلم، والمرادُ ما تعلَّقَ به العِلْم**. وقُرِئ: (لِيُعْلَم) على البناءِ للمفعول. ﴿حَفِيظٌ﴾: محافِظٌ عليه، وفعيلٌ ومفاعلٌ متآخيان.

فدَتْ نفسي وما ملَكْت يَميني فوارسَ صَدَّقَتْ فيهم ظنوني

«فَدَتْ» خبرٌ في معنى الدعاء، وتَضْعيفُ العينِ في «صَدَّقَتْ» للتكثيرِ، وفوارسُ ـ في جَمعِ فارسٍ ـ: شاذٌّ، لأنّ فواعلَ إنما يكونُ جَمْعَ فاعلةٍ في صفاتِ ما يَعْقِلُ، دون فاعل.

قولُه: (**والضميرُ في** ﴿عَلَيْهِمْ﴾ **و«اتبعوه» إما لأهلِ سبأ أو لبني آدم**)، فإن كان الأول فالكلامُ تَتِمَّةٌ للأول إما حالًا أو عَطْفًا، وإن كان الثاني فهو كالتذييلِ تأكيدًا له.

قوله: (**وقَلَّلَ المؤمنينَ بقوله:** ﴿إِلَّا فَرِيقًا﴾ **لأنهم قليلٌ بالإضافةِ إلى الكفار**)، في «المطْلع»: هذا إذا جَعَلْتَ «مِنْ» للتبيين، وإن جعلْتَها للتبعيضِ فالمرادُ بالفريقِ: الخُلَّصُ من المؤمنين الذين لم يتبعوه فيما دعاهم إليه من المعاصي.

قولُه: (**وعُلِّلَ التسليطُ بالعلمِ، والمرادُ ما تَعلَّق به العلم**)، **المطْلع**: وهو الإيمانُ والكفر، والمعنى: إلا لنعلمَ إيمانَ المؤمنِ بالآخرةِ ظاهرًا موجودًا، وكذلك كُفْرَ الكافرِ الذي هو في شكٍّ منها، لأنَّ العلمَ بهما موجودَيْن هو الذي يتعلَّقُ به الجَزاء.

وقال القاضي: ﴿إِلَّا لِنَعْلَمَ﴾ إلّا ليتعلَّقَ علْمُنا بذلك تعلُّقًا يترتَّبُ عليه الجزاءُ، أو ليتميَّزَ

[﴿قُلِ ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِن شِرْكٍ وَمَا لَهُۥ مِنْهُم مِّن ظَهِيرٍ﴾ ٢٢]

﴿قُلِ﴾ لمشركي قومِك: ﴿ٱدْعُوا۟ ٱلَّذِينَ﴾ عبدتموهم من دونِ الله من الأصنامِ والملائكةِ وسمَّيتموهم باسمه كما تدعونَ الله، والتَجِئوا إليهم فيما يَعْروكم كما تلتجئون إليه. وانتظِروا استجابتَهم لدعائِكم ورحمتَهم كما تنتظرون أن يستجيبَ لكم ويرحمَكم. ثمّ أجابَ عنهم بقولِه: ﴿لَا يَمْلِكُونَ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ من خيرٍ أو شرٍّ، أو نَفْعٍ أو ضرٍّ في السّماواتِ والأرْضِ وما لَهُم في هذَيْنِ الجنسَيْن من شِرْكةٍ في الخلْقِ ولا في المُلْك، كقولِه تعالى: ﴿مَّآ أَشْهَدتُّهُمْ خَلْقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [الكهف: ٥١]، وما لَه منهم من عَـوينٍ يعينُه على تدبيرِ خَلْقِه؛ يريد: إنهم على هذه الصّفةِ من العجْزِ والبعْدِ عن

المؤمنُ من الشاكِّ، أو ليُؤمِنَ مَنْ قُدِّرَ إيمانُه ويَشُكَّ مَنْ قُدِّرَ ضلالُه، والمرادُ من حصولِ العِلْمِ حصولُ مُتعلَّقِه مُبالغة. وفي نَظْمِ الصِّلَتَيْن نُكتةٌ لا تَخْفى(١).

وقلتُ: لعلّ النكتةَ إيقاعُ الشكِّ في الصلة الثانية في مقابل الإيمان المذكور في الصلة الأولى، وأن لم يقُلْ: من هو مؤمنٌ بالآخرة ممن هو كافر بها، أو: من يوقن بالآخرة ممن هو في شكٍّ منها، ليؤذن بأن أدنى شك في الآخرة كفر، وأنَّ الكافرين لا يوقنون بالردِّ بل هم مُستقرُّون في الشك لا يتجاوزونَ إلى اليقين.

قوله: (فيما يَعْروكم)، الجوهري: عراني هذا الأمر واعْتَراني: إذا غَشِيَك، وعروْتُ الرجلَ أعروهُ عروًا: إذا ألمَمْتُ به وأتيته طالبًا، وهو مَعْرُوٌّ.

قوله: (ثُم أجابَ)، عَطْفٌ على قوله: «قل لمُشْركي مكة» أي: قال الله تعالى لنبيه ﷺ: قل لمشركي مكة، ثم أجاب.

قوله: (في هـٰذَيْنِ الجنسَيْن)، أي: السماواتِ والأرض، يعني: عدلَ عن ضميرِ الجمع نحو: «فيهنَّ» و«فيها» إلى التثنية لإرادة الجنسَيْن.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٦).

أحوالِ الرّبوبيّة، فكيفَ يصحّ أن يُدْعَوْا كما يُدعى، ويُرجَوْا كما يُرجى؟ فإن قلتَ: أين مفعولا زعم؟ قلتُ: أحدُهما: الضميرُ المحذوفُ الرّاجعُ منه إلى الموصول. وأمّا الثاني: فلا يخلو إمّا أن يكونَ ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، أو ﴿لَا يَمْلِكُونَ﴾، أو محذوفًا. فلا يصحّ الأول؛ لأنّ قولَك: هم مِن دونِ الله، لا يلتئمُ كلامًا، ولا الثاني؛ لأنهم ما كانوا يزعمونَ ذلك، فكيفَ يتكلّمون بما هو حجّةٌ عليهم، وبما لَو قالوه قالوا ما هوَ حقٌّ وتوحيد؟ فبقيَ أن يكونَ محذوفًا تقديرُه: زعمتموهم آلهةً من دونِ الله، فحُذِفَ الرّاجعُ إلى الموصولِ كما حُذِفَ في قولِه: ﴿أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ﴾ [الفرقان: ٤١] استحقاقًا لطولِ الموصولِ لصلته، وحُذِفَ «آلهة»؛ لأنه موصوفٌ صفتُه: ﴿مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، والموصوفُ يجوزُ حذْفُه، وإقامةُ الصّفةِ مقامَه إذا كانَ مفهومًا، فإذن مفعولا «زعم» محذوفانِ جميعًا بسببين مختلفين.

[﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ ۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ قَالُوا۟ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ ۖ قَالُوا۟ ٱلْحَقَّ ۖ وَهُوَ ٱلْعَلِىُّ ٱلْكَبِيرُ﴾ ٢٣]

تقول: الشفاعةُ لزيد، على معنى أنه الشافع، كما تقول: الكرمُ لزيد، وعلى معنى أنه المشفوعُ له، كما تقول: القيامُ لزيد، فاحتمَلَ قولُه: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ أن يكونَ على أحدِ هذَيْن الوجهَيْن، أي: لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا كائنةً لمن أُذِنَ

قوله: (بسَبَبَيْنِ مختلفين)، أي: بسَببِ الاستحقاقِ وبسَبب إقامةِ الصفةِ مُقامَ الموصوف.

قوله: (على أحدِ هذين الوجهين)، أي: اللام في ﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾ صلة للفعل، فيجوز أن يكون مثل اللام في قولك: الشفاعةُ لزيدٍ، على أنه الشافع فقولُه: «من الشافعين» بيانٌ لقوله: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾، وأن يكونَ مِثْلَ اللام من قولك: القيامُ لزيد، أي: قامَ أحدٌ كرامةً لزيدٍ على أنه المشفوعُ له، وقولُه: «أي: بشفيعه»، تفسيرٌ لقوله: ﴿لَهُۥ﴾ في قولِه: ﴿مَنْ أَذِنَ لَهُ﴾ أي: لا تَنْفَع الشفاعة إلا لشخص أذن لشفيعه أن يشفع له.

له من الشافعينَ ومطلقةً له. أو لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا كائنةً لمن أُذِنَ له، أي: لشفيعِه؛ أو هي اللّامُ الثانيةُ في قولِك: أُذِنَ لزيدٍ لعمْرٍو، أي لأجلِه، كأنه قيل: إلّا لِمَنْ وقعَ الإذْنُ للشفيعِ لأجلِه، وهذا وجهٌ لطيفٌ وهوَ الوجْه، وهذا تكذيبٌ لقولِهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. فإن قلتَ: بِمَ اتّصلَ قولُه: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، ولأيِّ شيءٍ وقعت ﴿حَتَّىٰٓ﴾ غايةً؟ قلتُ: بما فُهِمَ من هذا الكلامِ من أنّ ثَمَّ انتظارًا للإذنِ وتوقعًا وتمهّلًا وفزَعًا من الرّاجينَ للشفاعةِ والشفعاء؛ **هل يؤذَنُ** لهم أو لا يؤذن؟ وأنه لا يُطلَقُ الإذنُ إلّا بعدَ مَليٍّ من الزمان، وطولٍ من التربّص، ومثلُ هذه الحالِ دلّ عليه قولُه عزّ من قائلٍ: ﴿رَّبِّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا ٱلرَّحْمَٰنِۖ لَا يَمْلِكُونَ مِنْهُ خِطَابًا ۝ يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّاۖ لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ وَقَالَ صَوَابًا﴾ [النبأ: ٣٧-٣٨]. كأنه قيل: يتربّصونَ **ويتوقّفونَ مليًّا** فَزِعينَ ....

ويجوز أن تكون هذه اللامُ[1] بمعنى: لأجل، ولامُ الصلةِ مع متعلِّقه محذوفًا، نَحْوَ قولك: أذن لزيد لعمرو، وإليه الإشارة بقوله: «وقع الإذنُ للشفيعِ لأجلِه». هذا هو الذي يقتضيه النظمُ، لأنَّ الذي هو سَوْقُ الكلام أن شركاءهم لا تنفعُهم في الدنيا ولا يملكون مثقالَ ذَرةٍ من خيرٍ أو شَرٍّ أو نَفْعٍ أو ضُرٍّ فيها، ولا لهم تصرُّف ما، فعَبّرَ بقوله: ﴿فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ عن العالم، أي في الدنيا، كما سبق في آل عمران، ولا ينفعهم في الآخرة، لأنه إن قُدِّرَ لهم نَفْعٌ فلا يكون إلا في الشفاعة، فجيء بقوله: ﴿وَلَا تَنفَعُ ٱلشَّفَٰعَةُ عِندَهُۥٓ إِلَّا لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ تعريضًا بأنَّ أصنامَهم لا يَشْفعون لأنهم ليسوا في صَدَدِ أن يُؤذَنَ لهم. هذا هو المرادُ من قولِه: «وهو الوجْهُ ـ لأن فيه العلمَ بالشفيعِ والمشفوعِ له كليهما ـ وهذا تكذيبٌ لقولِهم ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾». قال أبو البقاء: واللام في ﴿لِمَنْ أَذِنَ لَهُۥ﴾ يجوز أن يتعلّق بالشفاعة، لأنك تقول: شفَعْتُ له، وأن يتعلق بـ﴿تَنفَعُ﴾[2].

قوله: (**هل يؤذن**)، مُتعلِّقٌ من حيثُ المعنى بقولِه «راجين».

قوله: (**ويتوقّفون مَلِيًّا**)، وذلك أنَّ المقامَ مقامُ الهيبةِ والجلالِ لاسيَّما المشفوع له خائفٌ

---

(١) قولُه: «هذه اللام» سقط من (ح) و(ف).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٨).

وَهِلين. ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾، أي: كُشِفَ الفَـزَعُ عن قلوبِ الشافعينَ والمشفوعِ لهم بكلمةٍ يتكلّمُ بها ربُّ العـزّةِ في إطلاقِ الإذن، تباشروا بذلكَ وسألَ بعضُهم بعضًا: ﴿مَاذَا قَالَ رَبُّكُمْ قَالُواْ﴾: قال ﴿ٱلْحَقَّ﴾، أي: القولَ الحقَّ، وهو الإذنُ بالشفاعةِ لمن ارتضى. وعن ابن عبّاسٍ رضيَ الله عنهما عن النبيِّ ﷺ: «**فإذَا أَذِنَ لِمَنْ أَذنَ أَنْ يَشْفَعَ فَـزَّعَتْهُ الشفاعةُ**». وقُرِئ: ﴿أَذِنَ لَهُۥ﴾، أي: أَذِنَ له الله، و(**أُذِنَ له**) على البناءِ للمفعول. وقرأَ الحسَن: (**فُزِعَ**) مخففًا، بمعنى فُـزِّعَ. وقُرِئ: (**فَزَّعَ**) **على البناءِ للفاعل،**

والشافعُ راجٍ هل يُؤذَنُ له في الشفاعة أم لا؟ وضم مع ذلك «حتى» المعطيةَ لمعنى التدرُّج والغايةِ، وقوله: ﴿إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ يؤذَنُ بالإمهالِ وطولِ الانتظارِ وكما نُشاهدُ من أحوال الجبابرةِ وملوكِ الزمان إذا ضُرِبَ سُرادقُهم لقضاءِ الشؤونِ، ولذلك استشهَد بقوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا لَّا يَتَكَلَّمُونَ إِلَّا مَنْ أَذِنَ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ﴾ [النبأ: ٣٨]، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا وَوُضِعَ ٱلْكِتَٰبُ وَجِاْىٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ﴾ [الزمر: ٦٩].

قوله: (**وَهِلِين**)، **الجوهري**: الوَهلةُ: الفزعةُ، والوَهَلُ بالتحريك: الفزَعُ، وقد وَهِلَ يَوْهَلُ فهو وَهِلٌ ومُسْتَوْهِل.

قوله: (**فَزَّعَتْهُ الشفاعةُ**)، التفزيعُ: إزالةُ الفزعِ، كالتمريضِ والتَّفريدِ، أي: أزالَ الفزَعَ وكَشفَ عنه الفَزَعَ.

الراغب: الفزعُ: انقباضٌ ونِفارٌ يعتري الإنسانَ من الشيءِ المُخيف، وهو من جنسِ الفزَع، ولا يقال: فَزِعْتُ من الله، كما يقال: خفتُ منه. وقوله تعالى: ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمْ﴾ [سبأ: ٢٣] أي: أزيلَ، يقال: فزِعَ إليه: إذا استغاثَ به عند الفَزع، وفَزِع له: أغاثه[١].

قوله: («**فَزَّعَ» على البناءِ للفاعلِ**)، ابنُ عامرٍ، والباقون: على بناءِ المفعول[٢]. ومعنى ﴿فُزِّعَ﴾: كُشِفَ الفَزَعُ عن قلوبهم، و«فَزَّعَ»: كشَفَ الله الفَزَع. وقراءةُ «فُرِّغ» بالراءِ والغينِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٣٥.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٨٩ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٢٩٨).

....

المعجمة ترجعُ إلى هذا المعنى لأنها فُرِّغَتْ من الفَزَع. قال الزجّاج: وتفسيرُ هذا: أنّ جبريلَ عليه السلام لما نزل إلى النبي ﷺ بالوحيِ ظَنَّتِ الملائكةُ أنه أنزل بشيءٍ من أمرِ الساعة، ففَزِعت لذلك، فلما انكشَفَ عنها الفَزعُ قالوا: ماذا قال ربكم؟ سألَتْ: لأيِّ شيءٍ نزلَ جبريل؟ قالوا: الحقَّ. تَمَّ كلامه[1]، وعليه كلامُ أكثر المفسرين.

ويعضُدُه ما رَوَيْناه عن البخاريِّ والترمذيِّ وابنِ ماجه عن أبي هريرة: أنّ رسولَ الله ﷺ قال: «إذا قضى الله الأمرَ في السماءِ ضربَت الملائكةُ أجنحتَها خُضعانًا لقولِه، كأنه سِلسلةٌ على صَفوانٍ، فإذا فُزِع عن قلوبهم قالوا: ماذا قال ربّكم؟ قال الذي قال: الحق وهو العليُّ الكبير»[2].

وعن أبي داودَ عن ابن مسعود قال: إذا تكلَّم الله عز وجل بالوَحْيِ سَمِعَ أهلُ السماء صَلْصلةً كجَرِّ السلسلةِ على الصَّفا، فيُصْعقون، فلا يزالون كذلك حتى يأتيَهم جبريلُ، فإذا جاء جبريلُ فُزِّعَ عن قلوبهم، فيقولونَ: يا جبريلُ ماذا قال ربُّكم؟ فيقول: الحق، فيقولون: الحقَّ الحقّ[3].

فإن قلتَ: قد ظهرَ من هذه الرواياتِ أنّ الموصوفينَ بهذه الصفاتِ هم الملائكةُ، والذي ذهب إليه المصنِّف هم الشفعاءُ مُطلقًا، وأن هذه الحالةَ واقعةٌ يوْمَ القيامة لقولِه: ﴿يَوْمَ يَقُومُ ٱلرُّوحُ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ صَفًّا﴾ [النبأ: ٣٨]، فإذَنْ ما معنى الغايةِ في «حتى»، وما وَجْهُ انطباقِه على الأحاديث الصحيحة؟

قلت ـ والله أعلم ـ: يُستخرَجُ معنى المُغَيَّا من المفهوم؛ وذلك أن المشركينَ لما ادّعَوا شفاعةَ الآلهةِ والملائكة وأجيبوا بقَوْله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِهِۦ﴾ ﴿لَّا يَمْلِكُونَ ٱلشَّفَٰعَةَ﴾، ومعناه ما قال المصنف: قل لمُشركي مكّة: ادعوا الذين عبَدْتُم من دونِ الله

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٣).

(٢) أخرجه البخاري (٤٧٠١) والترمذي (٣٢٢٣) وابن ماجه (١٩٤).

(٣) أخرجه أبو داود (٤٧٣٨) وابن حبان (٣٧).

وهو الله وحدَه، و(فُـرِّغ)، أي: نُفِيَ الوجَلُ عنها وأُفنِيَ، من قولِهم: فَرَغَ الزاد، إذا لم يبقَ منه شيء. ثمّ تُرِكَ ذكرُ الوَجَلِ وأُسنِدَ إلى الجارِّ والمجرور، كما تقول: دُفِعَ إليّ زيد، إذا عُلِمَ ما المدفوع وقد يُخفّف، وأصلُه: فَرَغ الرَّجلُ عنها، أي: انتفى عنها وفَنِيَ. ثمّ حُذِفَ الفاعلُ وأُسنِدَ إلى الجارِّ والمجرور. وقُرِئ: (افْرُنْقِعَ عن قلوبهم)، بمعنى: انكشفَ عنها. وعن أبي علقمةَ: أنه هاجَ به المُرار، فالتفَّ عليه الناس، فلمّا أفاقَ

من الأصنامِ والملائكة وسَمَّيتموهُم باسمِه، والتجئوا إليهم، فإنهم لا يملكون مثقالَ ذرَّةٍ في السماوات ولا في الأرض، ولا تنفع الشفاعة من هؤلاء إلا الملائكة لكن مع الإذن والفزع العظيم وهم لا يشفعون إلا للمُرتضَيْن، فعبَّر عن الملائكة بقوله: ﴿إِلَّا لِمَنۡ أَذِنَ لَهُۥۚ حَتَّىٰٓ إِذَا فُزِّعَ عَن قُلُوبِهِمۡ قَالُواْ مَاذَا قَالَ رَبُّكُمۡ﴾ الآية كناية، كأنه قيل: لا تنفعُ الشفاعةُ إلّا ممّن هذا شأنُه ودأبُه، وأنه لا يثبت عند صَدْمةٍ من صدماتِ هذا الكتاب المُبين وعند سماعِ كلامِ الحقِّ، يعني: الذين إذا نُزِّلَ عليهم الوحيُ يفزعون ويُصْعقون، حتى إذا أتاهم جبريلُ فُزِّعَ عن قلوبهم يقولون: ماذا قال ربّكم؟ فيقول: الحقَّ، فيقولون: الحقَّ الحقَّ.

ونحوه في الأسلوبِ قوله تعالى ﴿وَلَئِن سَأَلۡتَهُم مَّنۡ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ * ٱلَّذِي جَعَلَ لَكُمُ ٱلۡأَرۡضَ مَهۡدٗا﴾ [الزخرف: ٩-١٠]. قال المصنِّف: «معنى ﴿خَلَقَهُنَّ ٱلۡعَزِيزُ ٱلۡعَلِيمُ﴾ إلى آخره: ليَنسُبُنَّ خَلْقَها إلى الذي وُصِفَ بهذه الأوصاف وقيل في حَقّه تلك النعوت»(١).

قولُه: (فَزَّعتُه الشفاعةُ)، أي أزالت الشفاعة عنه الفزع؛ أي إذْنُ الشفاعةِ، يدلُّ عليه قولُه: كُشِفَ الفَزَعُ بكلمةٍ يتكلَّم بها ربُّ العِزَّةِ في إطلاقِ الإذن(٢).

قوله: (وقُرِئ: «افرُنقِعَ»)، قال ابن جنّي: قال أبو عَمْرو الدّوري عن عيسى بن عُمر: أنه كان يقرأ «افرُنقِعَ عن قلوبهم»(٣).

---

(١) يُنظر «الكشاف» (١٤: ١٠٤).

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ط).

(٣) «المحتسب» (٢: ١٩٢).

قال: ما لكم تكأكأتُم عليَّ تكأكُؤَكم على ذي جِنّة؟! افْرَنْقِعوا عني. والكلمةُ مركّبةٌ من حروفِ المفارقةِ معَ زيادةِ العَين، كما رُكِّبَ «اقْمَطرَّ» من حروفِ القَمْط، مع زيادةِ الرّاء. وقُرِئ: (الحقُّ) بالرّفع، أي: مَقُولُه الحق. ﴿وَهُوَ ٱلْعَلِيُّ ٱلْكَبِيرُ﴾: ذو العلوِّ والكبرياء، ليس لملكٍ ولا نبيٍّ أن يتكلّمَ ذلكَ اليومَ إلّا بإذنِه، وأن يشفعَ إلّا لمنِ ارتضى.

[﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ٢٤]

أَمَرَه بأن يقرّرَهم بقولِه: ﴿مَن يَرْزُقُكُم﴾، ثمَّ أَمَرَه بأن يتولّى الإجابةَ والإقرارَ عنهم بقولِه: يَرْزُقُكم الله؛ وذلك بالإشعارِ بأنهم مقرُّونَ به بقلوبِهم، إلّا أنهم ربّما أَبَوْا أن يتكلّموا به؛ لأنّ الذي تمكّنَ في صدورِهم من العنادِ وحبِّ الشرْكِ قد ألجَمَ أفواهَهم عن النطقِ بالحقِّ معَ علمِهم بصحّتِه؛ **ولأنهم إن تفوّهوا** بأنّ الله رازقُهم لَزِمَهم أن يقالَ لهم: فما لكم لا تعبدونَ من يرزقُكم، وتؤثرونَ عليه من لا يقدِرُ على الرّزق، ألا ترى إلى قولِه: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ أَمَّن يَمْلِكُ ٱلسَّمْعَ وَٱلْأَبْصَٰرَ﴾ حتى

الجوهري: التكأكؤ: التجمُّع، وقال في بابِ العينِ وفَصْل الفاء: افرَنْقِعوا عني، أي: انكشفوا عني. واقمطرَّ يومنا، أي: اشتد.

أبو عُبَيْد: المُقْمَطِرُّ: المُجْتمِع. قَمَطَ الطائرُ أُنثاه يَقْمِطُها أي: يَسْفِدُها. والقِماطُ: حَبْلٌ يُشَدُّ به قوائمُ الشاة عند الذبحِ وكذلك ما يُشَدُّ به الصبيُّ في المهدِ. والمِرَّةُ: إحدى الطبائعِ الأربعِ. وهٰذه القصة رواها الجوهريّ عن عيسى بن عمر، وروى ابنُ جِنّي في «المُحْتسب» أيضًا عن أبي عَلْقمةَ النحوي كما رَواهُ المصنِّف، وفي آخرِها: قال بعضُ الحاضرين: إنّ شيطانَه يتكلَّمُ بالهندية[1].

قوله: (ولأنهم إنْ تَفَوَّهوا)، عَطفٌ على قوله: «لأن الذي تمكّنَ في صدورهم».

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٩٣).

قال: ﴿فَسَيَقُولُونَ ٱللَّهُ﴾ [يونس: ٣١] ثمّ قال: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾ [يونس: ٣٢] فكأنهم كانوا يُقرّونَ بألسنتِهم مرّةً، ومرّةً كانوا **يتلعثمونَ عنادًا** وضِرارًا وحذرًا من إلزامِ الحجّة، ونحوُه قولُه عزّ وعلا: ﴿قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ قُلِ ٱللَّهُ قُلْ أَفَٱتَّخَذْتُم مِّن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ لَا يَمْلِكُونَ لِأَنفُسِهِمْ نَفْعًا وَلَا ضَرًّا﴾ [الرعد: ١٦]. **وأَمَرَه أن يقولَ لهم بعدَ الإلزامِ والإلجامِ** الذي إن لم يزدْ على إقرارِهم بألسنتِهم لم يتقاصرْ عنه: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ

قوله: (**فماذا بعدَ الحقِّ إلا الضلال**)، يعني: أنهم لو تفوهوا بأن الله رازقهم لزِمَ أن يقال لهم: فما لكم تعبدون من يرزقكم؟ كما قيل لهم في تلك الآية التي مضمونها مضمون هذه: ﴿فَمَاذَا بَعْدَ ٱلْحَقِّ إِلَّا ٱلضَّلَٰلُ﴾.

قوله: (**يتلعثمون عنادًا**)، أي: يتمكثون ويتكلَّمون. عن الجوهري.

قوله: (**وأمَرَه أن يقول لهم بعد الإلزام والإلْجام**)، قال صاحب «الانتصاف»: يعني: ألزَمهم الحجة من قوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ لَا يَمْلِكُونَ﴾ إلى هٰذه الآية. وهذا الإلزامُ وإن لم يَزِدْ على إقرارِهم بألسنتهم لم يتقاصَرْ عنه؛ أمره أن يقول: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ وهذا من الكلام الذي يبادر كل سامعٍ من موافقٍ أو مخالف أن يقول: قد أنصَفك خَصْمُك، وهذا أوْصَلُ إلى الغرض وأقطَعُ للشَّغَبِ وهو تفسيرٌ مُهذَّبٌ وافتنانٌ مستعذب، فلا يُنكَرُ على الفقهاء قولُهم في المجادَلاتِ: أحدُ الأمرَيْن لازمٌ، فهو غيرُ بعيدٍ من هذا الوادي[1].

وقلتُ: إنه تعالى لما أمر حبيبَه ﷺ أولا بأن يُكافِحَهم ويُجيبَهم بقوله: ﴿قُلِ ٱدْعُواْ ٱلَّذِينَ زَعَمْتُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ﴾، ثم يسألهم بقوله: ﴿قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾ ويتولى الإجابة والإقرارَ عنهم بنفسِه في قوله: ﴿قُلِ ٱللَّهُ﴾ ليؤذنَ به أن الذي تمكّنَ في صدورِهم من العنادِ قد ألجم أفواههم عن النطق بالحق، أمَره بأن يُرخيَ العِنانَ معهم ويقول: ﴿وَإِنَّآ أَوْ إِيَّاكُمْ لَعَلَىٰ هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ ليناديَ على تماديهم في الضلال، وأنّهم مع علمهم بصحة ما جاء به بعد إقرارِهم به، مُنْغمسون في ضلالٍ ظاهرٍ مكشوفٍ، فالكلام من أوله

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٨١).

هُدًى أَوْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾، ومعناه: وإنّ أحدَ الفريقين من الذينَ **يتوحّدونَ** الرّازقَ مِنَ السّمواتِ والأرضِ بالعبادة، ومن الذين يشركونَ به الجمادَ الذي لا يُوصَفُ بالقدْرة، لعلى أحَدِ الأمرَيْنِ من الهدى والضّلال. وهذا مِنَ الكلامِ المنْصِفِ الذي كلُّ من سَمِعَه من مُوالٍ أو مُنافٍ قالَ لمن خُوطِبَ به: قد أنصفَكَ صاحبُك، وفي دَرْجِه بعدَ تَقْدِمةِ ما قُدِّمَ من التقريرِ البليغ دلالةٌ غيرُ خفيّةٍ على مَنْ هو من الفريقين على الهدى، ومن هو في الضّلالِ المبين، ولكنّ التعريضَ والتورية أَوْصَلُ بالمجادِلِ إلى الغرَضِ، وأهْجَمُ به على الغلَبة، معَ قلَّةِ شَغَبِ الخصْم، وفَلِّ شوكتِه **بالهُوَيْنا**، ونحوُه قولُ الرّجلِ لصاحبِه: عَلِمَ الله الصادقَ منّي ومنك، وإنّ أحَدَنا لكاذب. ومنه بيتُ حسّان:

أَتَهْجُوهُ ولَسْتَ لَهُ بكُفْءٍ فشَرُّكُما لِخَيْرِكُما الفِداءُ

فإن قلتَ: كيفَ خُولِفَ بين حَرْفي الجرِّ الداخلَينِ على الحقِّ والضّلال؟ قلتُ: لأنّ صاحبَ الحقِّ كأنه مُستَعلٍ على فَرَسٍ جوادٍ يَرْكُضُه حيثُ شاء، والضالُّ كأنه مُنْغَمِسٌ في ظلامٍ ....

واردٌ على ترتيبٍ أنيقٍ ونظمٍ رَصين مشتملٍ على فوائدَ وإشاراتٍ، وهو من باب الترقّي.

قوله: (**يتوحَّدون**)، ويُروى: «يُوحِّدون»، يقال: توحَّد بكذا: اعترفَ به، وفلان توحَّدَ بكذا: إذا اعتزلَ وتفرَّد من الناس به، ومنه الأوْحَديُّ، أي: من الذين ينفرِدون بعبادةِ مَنْ يرزقُهم من السماء بإنزال الأمطار ومن الأرض بإنبات البركات.

قوله: (**بالهُوَينا**)، **النهاية**: الـهُوَينا: تصغيرُ الهونا؛ تأنيثُ الأهون، والهُونُ: الرِّفق واللين.

قوله: (**أتهجوه**) البيت[1]، قيل: لما أنشدَ حَسّانُ البيتَ قالَ مَنْ حضر: هذا أنصَفُ بيتٍ قالته العرب.

---

(١) سبق تخريجه.

مُرتبكٌ فيه لا يدري أين يتوجَّه. وفي قراءةِ أُبيّ: (وإنا أو إيّاكم إمّا على هدًى أو في ضلالٍ مبين).

[﴿قُل لَّا تُسْـَٔلُونَ عَمَّآ أَجْرَمْنَا وَلَا نُسْـَٔلُ عَمَّا تَعْمَلُونَ * قُلْ يَجْمَعُ بَيْنَنَا رَبُّنَا ثُمَّ يَفْتَحُ بَيْنَنَا بِٱلْحَقِّ وَهُوَ ٱلْفَتَّاحُ ٱلْعَلِيمُ﴾ ٢٥- ٢٦]

هذا أدْخلُ في الإنصاف، وأبلغُ فيه من الأوّل؛ حيث أُسنِدَ الإجرامُ إلى المخاطِبين والعملُ إلى المخاطَبين، وإن أرادَ بالإجرام الصغائرَ والزّلاتِ التي لا يخْلو منها مُؤمن،

قوله: (مرتبك)، الجوهري: ارتبكَ الرجلُ في الأمر، أي: تشبَّثَ فيه ولم يكَدْ يتخَلَّصُ منه.

قوله: (وفي قراءةِ أبيٍّ: «وإنا أو في إياكم إما على هدى أو في ضلالٍ مبين»)، قال أبو البقاء: ﴿أَوْ إِيَّاكُمْ﴾ معطوفٌ على اسمِ «إنّ»، والخبرُ مُكرَّر كقولِهم: إنّ زيدًا وعَمْرًا قائم. واختلفوا في الخبر، قال سيبويه: المذكورُ للثاني والأولُ محذوفٌ وهو أولى من عكْسِه، فعلى هذا يكونُ ﴿لَعَلَىٰ هُدًى﴾ خبَرَ الأولِ و﴿أَوْ فِي ضَلَٰلٍ﴾ معطوفًا عليه وخَبَرُ المعطوفِ محذوفٌ لدلالةِ المذكورِ عليه[1]. والكلام على المعنى غيرِ الإعراب لأنَّ المعنى: إنا على هدى من غيرِ شكّ، وأنتم على ضلالةٍ على يقين، لكن خَلَطَه على افتنانِهم، كقولهم: أخزى الله الكاذبَ مِنّي ومنك[2].

قوله: (هذا أدخَلُ في الإنصافِ، وأبلغُ فيه)، الانتصافُ: وذكرَ الإجرامَ المضافَ إلى النفسِ بصيغةِ الماضي التي تُعطي معنى التحقيق، وذكرَ العملَ المنسوبَ إلى الخصمِ بما لا يُعطي ذلك.

قوله: (وإنْ أرادَ بالإجرام)، هذا شَرْطٌ لا يُذْكَرُ جَوابُه للمبالغةِ والجملةُ للحالِ أي: هذا أبلغُ من الأول، وإن أُريدَ في الحقيقةِ بالإجرامِ الصغائرُ وبالعملِ الكفرُ لأنَّ في الظاهرِ أسندَ مُطلقَ الإجرام إلى المتكلّم ومُطلقَ العملِ إلى المخاطَب.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٨).

(٢) في النسخة «ط»: «الكاذبَ بيني وبينك».

وبالعَمَل الكفْرَ والمعاصي العظام. وفتْحُ الله بينهم وهو حكمُه وفصْلُه: أنه يُدخِلُ هؤلاءِ الجنّةَ وأولئكَ النّار.

[﴿ قُلْ أَرُونِيَ ٱلَّذِينَ أَلْحَقْتُم بِهِۦ شُرَكَآءَ كَلَّاۚ بَلْ هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ ﴾ ٢٧]

فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿أَرُونِيَ﴾ وكانَ يراهم ويعرفُهم؟ قلتُ: **أرادَ بذلكَ أن يريَهم الخطأَ العظيمَ في إلحاقِ الشركاءِ بالله، وأن يقايِسَ على أعينِهم** بينَه وبينَ أصنامِهم؛ ليطلعَهم على إحالةِ القياسِ إليه والإشراكِ به. و﴿كَلَّا﴾: **رَدْعٌ لهم عن مذهبِهم بعدَما كَسَرَه** بإبطالِ المقايسة، كما قالَ إبراهيمُ عليه الصّلاة والسّلام: ﴿أُفٍّ

قوله: (**أراد بذلك أن يريهم الخطأ العظيم في إلحاق الشركاء بالله تعالى**)، هذا كما يقول القائل لغيره إذا أفسد شيئًا: أرِني هذا الذي أفسَدْتَه لأُريك فسادَه.

قوله: (**وأن يُقايسَ على أعينهم**)، فإن قُلْتَ: عَدّى «يُقايِسُ» بـ«على» فيما ليسَ بمَقيسٍ عليه، ثم عَدّاهُ في قولِه: «القياس إليه» بـ«إلى» وهو يُعَدّى بـ«على».

قلت: هما حالانِ والمتعلِّقُ محذوف، أما الأول فمعناه أن يُقاسَ الأصنامُ على الله تعالى ظاهرًا على أعينهم مكشوفًا كما في قوله تعالى: ﴿فَأْتُوا۟ بِهِۦ عَلَىٰٓ أَعْيُنِ ٱلنَّاسِ﴾ [الأنبياء: ٦١] أي: مُعايَنًا مُسْتعليًا على الأعينِ استعلاءَ الراكبِ على المركوب، ومعنى الثاني ليُطلعَهم على إحالةِ القياس منتهيًا إليه، أي: مُحالٌ أن ينتهي قياسُ شيءٍ إلى الله تعالى وإلى صفاتِه، تعالى الله عن ذلك عُلوًّا كبيرًا.

قوله: (و﴿كَلَّا﴾ **رَدْعٌ لهم عن مذهبهم بعد ما كَسره**)، قال القاضي: ﴿قُلْ أَرُونِيَ﴾ استفسارٌ عن شُبهتِهم بعد إلزامِ الحجّةِ عليهم زيادة في تبكيتهم[1].

وقلت: هذه قاعدةٌ شريفةٌ وأدبٌ جَميلٌ في آدابِ المجادلة وقَمْعِ شُبهةِ الخصم الألدِّ الأبيِّ، فإنه ينبغي أنْ يُرْخى عِنانُ الكلامِ معه أولًا، ويُجارى معه على سَنَنٍ يَبعثُه على التفكرِ والنظرِ في أحوالِ نفسِه ليعثُرَ حيثُ يراد تَبْكيتُه عند إيرادِ الحجةِ البالغة وعليه قولُ إبراهيم

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٧).

﴿لَكُمْ وَلِمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [الأنبياء: ٦٧] بعدَما حجَّهم، وقد نبَّه على تفاحُشِ غَلَطِهم وإن لم يَقْدروا الله حقَّ قدْرِه بقولِه: ﴿هُوَ ٱللَّهُ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾، كأنه قال: أينَ الذينَ ألحقْتُم به شركاءَ من هذه الصّفات، **وهو راجعٌ إلى الله وحدَه**، أو هو ضميرُ الشأن، كما في قولِه تعالى: ﴿قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١].

[﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٢٨]

﴿إِلَّا كَآفَّةً لِّلنَّاسِ﴾ إلا إرسالَه عامّةً لهم محيطةً بهم؛ لأنها إذا شَمِلَتهم فقد كَفَتْهم أن يخرجَ منها أحدٌ منهم. **وقال الزجّاج: المعنى: أرسلناكَ جامعًا للنّاسِ في الإنذارِ والإبلاغ، فجعلَه حالًا من الكاف**، وحقُّ التاءِ على هذا أن تكونَ للمبالغةِ كتاءِ الرّاويةِ والعلّامة،

عليه السلام: ﴿إِنِّي بَرِيٓءٌ مِّمَّا تُشْرِكُونَ * إِنِّي وَجَّهْتُ وَجْهِيَ﴾ [الأنعام: ٧٨-٧٩] بعد قوله: ﴿هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام: ٧٨].

قوله: (**وهو راجعٌ إلى الله**)، أي: الضميرُ منهم راجعٌ إلى الله في الذهنِ، وجازَ لأنّ ما بعده يفسره، كما قال في قوله تعالى: ﴿إِنْ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنْيَا﴾ [المؤمنون: ٣٧] في «المؤمنين»: «هذا ضميرٌ لا يُعلمُ ما يعني به إلا بما يَتلوه، وأصلُه: إنِ الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، ثم وضَع «هيَ» موضِعَ «الحياةِ»، لأنّ الخبرَ يدلُّ عليها، ومنه: هيَ العربُ تقولُ ما شاءَتْ». والفرقُ بين هذا الضميرِ وضميرِ الشأن أن الجملةَ بعد ضميرِ الشأن مُبيِّنةٌ له وخبرُه هٰذا الضمير وَحْدَه مُفَسِّرٌ له، ولذلك قال: «هو راجعٌ إلى الله وَحْدَه»، ونظيرُه قولُه تعالى: ﴿فَسَوَّىٰهُنَّ سَبْعَ سَمَٰوَٰتٍ﴾ [البقرة: ٢٩] في وجهٍ، وقولك: رُبَّه رجُلًا، ونحو هذا الضميرُ اسم في قولك: هذا أخوك، قال المصنِّف: «لا يكونُ «هـٰذا» إشارةً إلى غيرِ الأخ»[١].

قوله: (**وقال الزجاج المعنى: أرسلناكَ جامعًا للناس في الإنذار والإبلاغ، فقد جعله**[٢]

---

(١) انظر: «الكشاف» (٩: ٥٣٢).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «فجعله».

ومن جعلَه حالًا من المجرورِ متقدِّمًا عليه فقد أخطأ؛ لأنّ تقدُّمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّمِ المجرورِ على الجارّ، ....

حالًا من الكاف)[1]. وأما حكايةُ كلامِه فإنه قال: معنى ﴿ كَآفَّةً ﴾: الإحاطةُ في اللغةِ، والمعنى: أرسلناكَ جامعًا للناسِ في الإنذارِ والإبلاغِ، وأُرسلَ ﷺ إلى العربِ والعجَم.

وقال أبو البقاء: كأنه حالٌ من الكافِ، والهاءُ زائدةٌ للمبالغةِ، و﴿للناسِ﴾ مُتعلِّقٌ به، أي: وما أرسلناك إلا كافّةً للناسِ عن الكفر والمعاصي[2].

وقال المالكي في «شرح التسهيل»: قولُ الزجاج باطلٌ لأنّه جعَل ﴿ كَآفَّةً ﴾ حالًا من مفرد، ولا يُعرَفُ ذلك في غيرِ محلِّ النزاع، وجَعَلَه مِن مُذَكَّرٍ مع كَوْنِه مُؤنّثًا، ولا يتأتى ذلك إلا بجَعْلِ تائِه للمبالغةِ، وبابُه مقصورٌ على السماعِ، ولا يتأتى غالبًا ما هي فيه إلا على أحدِ أمثلةِ المبالغةِ، كنَسّابةٍ وفَروقةٍ ومِهْدارة، وكافّة بخلافِ ذلك، فبَطل أن يكونَ منها لكونِها على فاعلة. فإن حُمِلت على رواية حملت على شاذِّ الشاذّ، لأنّ إلحاقَ تاءِ المبالغةِ لأحدِ الأمثلةِ شاذٌّ، وإلحاقُه لما لا مُبالَغة فيه أشذّ.

وأما الزمخشريّ فقد جعلَ ﴿ كَآفَّةً ﴾ صفةً، ولم يستعمله العربُ إلّا حالًا، وليتَه إذْ أخرجَ «كافة» عن استعمالِ العرب سلكَ به سبيلَ القياسِ بل جعلَه لموصوفٍ محذوفٍ لم تستعمله العرب مفردًا ولا مقرونًا بصِفة؛ أعني: إرسالَه، وحَقّ الموصوفِ المُسْتغني بصفتِه أن يُعتادَ ذكْرُه مع صفتِه قبل الحذفِ ولا تصلح الصفة لغيره.

قوله: (**ومَنْ جعلَه حالًا من المجرور مُتقدِّما عليه فقد أخطأ، لأنّ تقدُّمَ حالِ المجرورِ عليه في الإحالةِ بمنزلةِ تقدُّمِ المجرورِ على الجار**)، وقال ابن الحاجب: تقديمُ الحال على المجرور ـ إذا كان صاحبُ الحالِ هو المجرورَ ـ مختلفٌ فيه؛ فأكثرُ البصريِّين على منعِه، وكثيرٌ من النحويين على تجويزِه، ووجه الجواز: أنه حال عن معمولِ فعلٍ لفظيٍّ فجاز التصرُّف فيه بالتقديمِ والتأخير كسائرِ أحوالِ الأفعال.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٤).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٦٩).

....

ووجه المنع: أنه كَثُرَ الحالُ من المجرورِ في كلامِهم ولم يُسمَعْ من الفصحاءِ تقديمُه، ولأنّ حالَ المجرورِ صفةٌ لصاحبِها، وهي معمولة في المعنى بحَرْف الجر، إلا أنهم نصبوها لغرضِ الفصلِ بين الصفة والحال، وكما أن معمولَ الجارِّ لا يتقدَّم عليه ففَرْعُ مَعمولِ الجارِّ بأن لا يتقدَّم على الجارِّ أجدر.

وقلت: ويمكن أن يُنزَّلَ قولُ المالكي منزلةَ الجواب عن هٰذين الاحتجاجَيْن، أعني قولَه: ومن أمثلةِ تقديمِ الحال على صاحبها إذا كان مجرورًا ما ذَكره أبو علي في «التذكرة»: زيدٌ خيرٌ ما يكون خَيْرًا منك، على أن المراد: زيدٌ خَيْرٌ منك خَيْرَ ما يكون، فجعل «خَيْرَ ما يكون» حالًا من الكافِ المجرورِ، ومن الأمثلة قول الشاعر:

إِذَا المرءُ أعيَتْهُ المروءةُ ناشئًا فمطلبُها كَهْلًا عليه شديد[1]

أراد: فمَطْلَبُها عليه كهلًا شديدٌ، ومِن ذلك قولُ الآخر:

تســلَّيْتُ طُرًّا عنكُمُ بعْدَ بَينِكم بذِكراكُم حتّى كأنّكم عندي[2]

أراد: تسلَّيتُ عنكم طُرًّا. وربَّما قُدِّم الحالُ على صاحبِه المجرورِ وعلى ما يتعلَّقُ به الجارُّ، كقوله:

غافــلًا تعرِضُ المنيةُ للمر ءِ فيُدْعى ولاتَ حينَ إباءِ[3]

أراد: تعرِضُ المنيةُ للمرءِ غافلًا.

وإذ قد ثَبتَت دلائل السماعِ مستوفاة، فَلأُبَيِّن ضَعْفَ شُبَهِ المَنْعِ، فمِن ذلك: ادّعاءُ أنّ حقَّ الحال إذا عدي العامل لصاحبه بواسطة أن يعدى إليه بتلك الواسطة، فيقال للمدعي

---

(١) اختُلف في نسبته. فقيل: هو للمعلوطِ الربعي. انظر: «التذكرة الحمدونية» (٢: ٢٤) وقيل: لرجلٍ من بني قُرَيع. انظر: المصدر نفسه (١: ٢٨٥).
(٢) ذكره الأشموني في «شرح الألفية» (٢: ١٥) بلا عزوٍ لأحد.
(٣) ذكره ابن مالك في «شرح الكافية الشافية» (٢: ٧٤٦) من غير عَزْوٍ لأحد.

....

ذلك: لا نسلم هذا الحق حتى يترتب عليه التزام التأخر تعريضًا، بل حقُّ الحالِ المُشَبَّهةِ بالظرفِ أن يستغني عن واسطة، على أن الحال أشدُّ استغناء عن الواسطة، ولذلك يعمل فيها ما لا يعدى بحرف الجر كاسم الإشارة وحرف التنبيه والتشبيه والتمني.

ومن الشُّبهِ لالتزامِ التأخير: إجراءُ الحالِ المجرورِ بالحرفِ مُجرى الحالِ المجرورِ بالإضافةِ، فيقال لصاحب هذه الشبهة: المجرورُ بالحرفِ كالأصلِ للمجرور بالإضافةِ، فلا يصلُحُ أن يحمل حال المجرور بحرف عليه لئلا يكون الفرع متبوعًا والأصل تابعًا، وأيضًا فالمضافُ بمنزلةِ موصولٍ والمضافُ إليه بمنزلة صلتِه، والحالُ منه بمنزلةِ جُزءِ صلَتِهِ، فوجبَ تأخيره كما يجب تأخيرُ أجزاءِ الصِّلة، وحالُ المجرورِ بحَرْفٍ لا يُشْبِهُ جزء صلة، فأجيز تقديمُه إذ لا محذورَ في ذلك.

ومن الشُّبَهِ: تَشْبيهُ بابِ: مررْتُ بهند جالسةً، ببابِ: زيدٌ في الدار متكئًا، فيقال: بين البابَيْن بَوْنٌ، فإنَّ «جالسةً» منصوبٌ بـ«مَرَرْتُ»، وهو فعل مُتصرِّفٌ لا يفتقر في نصبِ الحال إلى واسطة، كما لا يفتقرُ إليها في نصب ظرفٍ أو مفعولٍ له وحَرْفُ الجر الذي عدّاه لا عمل له إلا الجر، ولا جيءَ به إلا لتعديةِ: مررت، والمجرور به بمنزلة المنصوب فيتقدم حاله كما يتقدم حال المنصوب، وأما «متكئًا» في المسألة الثانية فمنصوبٌ بـ«في» لتضمّنِها معنى الاستقرار وهي أيضًا رافعةٌ ضميرًا عائدًا على زيد، وهو صاحبُ الحالِ، فلم يَجُزْ لنا أن نقدِّمَ «متّكئًا» على «في» لأن العمل لها، وهي عاملٌ ضعيفٌ متضمِّنٌ معنى الفعلِ دون حروفِه، فمانعُ التقديم في نحوِ: زيدٌ في الدار متكئًا، غيرُ موجودٍ في نحو: مررْتُ بهندٍ جالسة، وإذا بطل قول الزجاج والزمخشري تَعيَّن القول بصحة أن يكونَ الأصل: وما أرسلناك إلا للناس كافة، فقَدَّم الحالَ على صاحبِها مع كونه مجرورًا، وهو مذهبُ أبي علي وابن كَيْسان، حكاه ابن بَرْهان[1]، ويجوزُ غيرُه، وقال غيره: جَوَّزَ ابنُ كَيْسان وأبو علي الفارسي كون ﴿كَآفَّةً﴾ حالًا من المجرور باللامِ وهو ﴿لِّلنَّاسِ﴾ من حيث إنّ العاملَ في الحالِ هو

---

(١) هو العلامة أبو الفتح أحمد بن علي بن برهان، فقيهٌ بغدادي غلب عليه علم الأصول، وكان من أصحاب ابن عقيل الحنبلي، ثم تحوّل شافعيًّا، توفي سنة ٥١٨ هـ.

وكم ترى ممن يرتكبُ هذا بالخطأ، ثمَّ لا يقنعُ به حتى يضمَّ إليه أن يجعلَ اللّامَ بمعنى إلى؛ لأنه لا يستوي له الخطأُ الأوّلُ إلا بالخطأ الثاني، فلا بدَّ له من ارتكابِ الخطأين.

[﴿ وَيَقُولُونَ مَتَىٰ هَٰذَا ٱلْوَعْدُ إِن كُنتُمْ صَٰدِقِينَ ۞ قُل لَّكُم مِّيعَادُ يَوْمٍ لَّا تَسْتَـْٔخِرُونَ عَنْهُ سَاعَةً وَلَا تَسْتَقْدِمُونَ ﴾ ٢٩- ٣٠]

قُرئ: ﴿مِّيعَادُ يَوْمٍ﴾، و(معيادٌ يومٌ). و(ميعادٌ يومًا). والميعاد: ظَرْفُ الوَعْدِ من مكانٍ أو زمان، وهو هاهنا الزمان. والدليلُ عليه قراءةُ من قرأ: (ميعادٌ يومٌ) فأبدلَ منه اليوم. فإن قلتَ: فما تأويلُ مَن أضافَه إلى (يوم)، أو نَصَبَ (يومًا)؟ قلتُ: أمّا الإضافةُ فإضافةُ تبيين، كما تقول: سَحْقُ ثوب، وبعيرُ سانية. وأمّا نَصْبُ «اليوم» فعلى التعظيمِ بإضمارِ فعلٍ تقديرُه: لكم ميعاد أعني يومًا، وَأريدُ يومًا؛ من صفتِه كَيْتَ وكَيْت. ويجوزُ أن يكونَ الرّفعُ على هذا، أعني التعظيم. فإن قلتَ: **كيفَ انطبقَ هذا جوابًا على سؤالِهم؟** ....

الفعلُ، ولا يفتقرُ الفعلُ في عملِهِ في الحال إلى الجارِّ، وإنما يفتقر إليه في عمله في المفعولِ به، فإذا جاز أن يعمل في الحال ما لا يعملُ في صاحبِ الحال كان أوْلى بالجوازِ.

وقولُ القائل: المجرورُ لا يتقدَّمُ الجارَّ، فإنّما يلزَمُ هذا أنْ لو كان الجارُّ عاملًا في الحالِ، كقولك: قائمًا في الدار زيد، لا يجوز لكون الجار عاملًا في الحال، وقد ذكر بأن العامل هو الفعل فلذلك جاز.

واعلم أن المالكي يُجوِّز تَعَدُّدَ العامل في الحال وصاحبها، وقد أسلفنا القول فيه في سورة الأنبياء عند قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الأنبياء: ٩٢] مستوفى.

قوله: (**وبعير سانية**)، **الجوهري**: السانية: الناضحة، وهي الناقة التي يستقى عليها.

قوله: (**كيف انطبق هذا جوابا على سؤالهم؟**)، يعني: أنهم سألوا عن وقت إرساء الساعة وأجيبوا عن أحوالِهم فيها، وتلخيصُ الجواب: أنه من الأسلوبِ الحكيم يعني: دَعوا السؤالَ عن وقت إرسائها، فإن كينونته لا بدَّ منه؛ بل سَلوا عن أحوالِ أنفسكم وكيف

قلتُ: **ما سألوا عَن ذلكَ وهم منكرونَ له إلّا تعنّتًا لا استرشادًا**، فجاءَ الجوابُ على طريقِ التهديدِ مطابقًا لمجيءِ السؤالِ على سبيلِ الإنكارِ والتعنّت، وأنهم مُرْصَدونَ ليومٍ يُفاجئهم، فلا يستطيعونَ تأخّرًا عنه ولا تقدّمًا عليه.

[﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَن نُّؤْمِنَ بِهَٰذَا ٱلْقُرْءَانِ وَلَا بِٱلَّذِى بَيْنَ يَدَيْهِ ۗ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ﴾ ٣١]

الذي بين يدَيه: ما نَزَلَ قبلَ القرآنِ من كُتبِ الله. يروى: أنّ كفارَ مكّةَ سألوا أهلَ الكتابِ فأخبروهم أنهم يجدونَ صفةَ رسولِ الله ﷺ في كُتبِهم، فأغضبَهم ذلكَ وقَرنوا إلى القرآنِ جميعَ ما تقدَّمَه من كتبِ الله عزّ وجلّ في الكفْر، فكَفَروا بها جميعًا. وقيل: الذي بين يدَيه: يومُ القيامة. والمعنى: أنهم جحدوا أن يكونَ القرآنُ من الله تعالى، **أو أن تكونَ لما دلَّ عليه** من الإعادةِ للجزاءِ حقيقةٌ، ثمَّ أخبرَ عن عاقبةِ أمرِهم ومآلِهم في الآخرة، فقالَ لرسولِه عليه السّلامُ أو للمخاطَب: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ في الآخرةِ موقفَهم

تكونون مبهوتين متحيرين فيها من هول ما تشاهدون، هذا أَليَقُ بحالِكم من أن تسألوا عنه. هذا المعنى وإن لم يعلم ظاهرًا من جواب المصنف لكن مآلُه إليه.

قولُه: (**ما سألوا عن ذلك وهم منكرون له إلا تعنتًا لا استرشادًا**)، قولُه: «إلا تعنُّتًا» استثناءٌ مفرّغٌ والمستثنى منه أعمُّ الأحوال، وهذا التركيبُ مثلُ قولك: ما زيدٌ إلا قائم لا قاعدٌ، وقد أباه صاحبُ «المفتاح»[1]، مضى بيانُهُ غير مرة.

قوله: (**أو أن يكون لما دل عليه**)، يجوز أن تكونَ «كانَ» ناقصةً، واسمُه ضميرَ الشأن، و«حقيقةُ» بالرفعِ مبتدأ، والخبر: «لما دلّ عليه»، والجملةُ مبينةٌ ضميرُ الشأن وخبر له، وأن تكون ناقصةً، وفاعلُها «حقيقة»، و«لما دل» متعلّق بـ«حقيقة».

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٩٣.

وهم يتجاذَبونَ أطرافِ المُحاوَرَةِ ويتراجعونَها بينَهم؛ لرأيتَ العجب، فحَذَفَ الجواب. والمسْتَضْعفون: همُ الأتباع، والمستكبرون: هم الرّؤوسُ والمقدَّمون.

[﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُوٓاْ أَنَحْنُ صَدَدْنَٰكُمْ عَنِ ٱلْهُدَىٰ بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم بَلْ كُنتُم مُّجْرِمِينَ ۞ وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ لِلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ إِذْ تَأْمُرُونَنَآ أَن نَّكْفُرَ بِٱللَّهِ وَنَجْعَلَ لَهُۥٓ أَندَادًا ۚ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ لَمَّا رَأَوُاْ ٱلْعَذَابَ وَجَعَلْنَا ٱلْأَغْلَٰلَ فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ۚ هَلْ يُجْزَوْنَ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ ٣٢-٣٣]

أُوليَ الاسمُ ـ أعني «نَحْنُ» ـ حَرْفَ الإنكار؛ لأنّ الغَرَضَ إنكارُ أن يكونوا هم الصّادّينَ لهم عن الإيمان، وإثباتُ أنهم هم الذينَ صدّوا بأنفسِهم عنه، وأنهم أُتوا مِن قِبَلِ اختيارِهم، كأنهم قالوا: أَنَحْنُ أجبرْناكم وحُلْنا بينكم وبينَ كونِكم مُمكَّنين مختارِين. ﴿بَعْدَ إِذْ جَآءَكُم﴾ بعدَ أن صمَّمتم على الدّخولِ في الإيمان، وصحّت نيّاتُكم في اختيارِه؟ بل أنتم منعتُم أنفسَكم حظَّها، وآثرْتُم الضّلالَ على الهدى، وأطعْتم آمِرَ الشهْوةِ دونَ آمِرِ النّهْي، فكنتم مجرمينَ كافرينَ؛ لاختيارِكم لا لقولِنا وتسويلنا. فإن قلتَ: «إذ» و«إذا» من الظروفِ اللّازمةِ للظرْفيّة، فلِمَ وقعت ﴿إِذْ﴾ مضافًا إليها؟ قلتُ: **قد اتُّسِعَ في الزّمانِ ما لم يُتَّسَعْ في غيرِه، فأُضيفَ إليها الزّمان،** ....

قوله: (**وهم يتجاذبون أطراف المحاورة**)، ينظر إلى قول الشاعر:

ولمـــا قضَيْنا من مِنًـــى كلَّ حاجةٍ	ومَسَّـــح بالأركان من هو ماسح
أَخذْنا بأطـــرافِ الأحاديثِ بيننا	وسالت بأعناقِ المطيِّ الأباطح(١)

أراد بأطراف الأحاديث ما يتعاطاه المُحبون وذوو الصبابة من التعريض والتلويح دون البيان والتصريح.

قوله: (**قد اتُّسِعَ في الزمان ما لم يُتَّسَعْ في غيرِه، فأضيف إليها الزمان**)، قال صاحب

---

(١) لكثير عزّة. انظر: «زهر الآداب» (٢: ٤٠٤).

....

«التقريب»: وإنما أضيف إلى «إن» مع لزومه الظرفية اتّساعًا بإضافة الظرف إليه، كما أضيف إلى الجُمَل نحو: حينَ جاءَ زيد.

وقال صاحب «الفرائد»: لزومُ ظرفِيَّتهما إذا كانتا مُسْتعملتَيْن لحقيقتهما، فإذا استعملتا بمعنى آخر كان لهما حكم لفظ ذلك المعنى، وهنا المراد بعد مجيء الهدى لأن المراد من وقت الهدى لا وقته، وما ذكر ليس بجواب السؤال الذي ذكر، لأن لزوم الظرفية يأبى جواز ما ذكر.

وقلت: كفى بقوله: «يُتَّسعُ فيها ما لم يُتَّسع في غيرِها» جوابًا، وتقدير السؤال: أنْ «إذ» و«إذا» من الظروف اللازمة الظرفية، فكيف وقعت «إذ» هاهنا مجرورة مضافًا إليها.

وأجاب: أنّ الظروفَ لاسيما الزمانيةَ يُتَّسعُ فيها ما لم يُتَّسع في غيرها، ويمكن أن يكون مراده: أنه «إذا» جُرِّدَتْ «إذ» عن معنى الظرفية وانسلخَتْ عنه رأسًا وصُيِّرَت اسمًا صِرْفًا فأضيفَ إليها، ألا ترى كيف وقعت مجرورة في قولك: جئتك بعد إذ جاء زيد وحينئذ ويومئذ، فإذن معنى الآية: أنحنُ صدَدْناكم عن الهدى بعد مجيئه إياكم، فليس فيه رائحةُ الظرفية.

وعن صاحب «الضوء»: نصَّ سيبويه في «الكتاب»[1] وأجاز: إذا يقومُ زيدٌ إذًا يقعُدُ عمرو، بمعنى: وقْتُ قيامِ زيدٍ وقتُ قعود عمرو، فارتفع إذا هاهنا مبتدأ وخبرًا، وأنشد:

وبعد غد يـــا لهْفَ نفسيَ من غَد   إذا راح أصحابي ولست برائح[2]

قالوا: «إذا» هاهنا مجرور المحلِّ على البدَلية من «غد»، ولذلك حكموا عليه بأنه منصوبُ المحلّ بوقوع الفعل عليه في أوائل القصص، وهو «اذكر» مُضمَرًا أو ظاهرًا، نَحو ﴿إِذْ قَالَ رَبُّكَ﴾.

---

(١) لم أقف عليه فيه.

(٢) لأبي الطحان القيني. انظر: «مغني اللبيب» (١: ١٣٨).

كما أُضيفَ إلى الجُمَلِ في قولِك: جئتُك بعدَ إذ جاءَ زيد، وحِينَئذ، ويَوْمئذ، وكانَ ذلكَ أوانَ الحجّاجُ أميرٌ، وحينَ خَرَجَ زيد. لمّا أنكر المستكبرونَ بقولِهم: ﴿أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ﴾ أن يكونوا هم السّببَ في كُفْرِ المستضْعفِين، وأثْبَتوا بقولِهم: ﴿بَلۡ كُنتُم مُّجۡرِمِينَ﴾ أنّ ذلكَ بكسْبِهم واختيارِهم، كرَّ عليهم المستضعفونَ بقولِهم: ﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾، فأبطلوا إضرابَهم بإضرابِهم، كأنهم قالوا: ما كانَ الإجرامُ من جهتِنا، بل من جهةِ مكرِكم لنا دائبًا ليلًا ونهارًا، وحملِكم إيّانا على الشرْكِ واتخاذِ الأنداد. ومعنى مكرِ اللّيلِ والنّهار: مَكْركم في اللّيلِ والنّهار، فاتُّسِعَ في الظرْفِ بإجرائه مجرى المفعولِ به وإضافةِ المكْرِ إليه. أو جُعِلَ ليلُهم ونهارُهم ماكرَينِ على الإسنادِ المجازيّ. وقُرِئَ: (بل مكرٌ الليلَ والنهارَ) بالتنوينِ ونصْبِ الظرْفَين، و(بل مكرُّ اللّيلِ والنهارِ) بالرّفعِ والنّصْب، أي: تكرّونَ الإغواءَ مَكْرًا دائبًا لا تفترونَ عنه؛ فإن قلتَ: **ما وجهُ الرّفْعِ والنّصْب**؟ قلتُ: هو مبتدأٌ أو خَبَر، على معنى: بل سببُ ذلك مكرُكم أو مكرُّكم، أو مكرُكم أو مكرُّكم سببُ ذلك. والنصْبُ على: بل

قوله: (**ما وجه الرفع والنصب؟**)، أي: في القراءتين، يعني: قراءة من قرأ «مَكْر» من المكر، ومن قرأ: «مكرّ» من الكرور. وأجاب: إنه يجوز أن تكون «مكركم» خبرَ مبتدأ محذوف، والتقدير: سبب ذلك مكرُكُم أو مكرُّكم، أو مبتدأ خبَره محذُوف، أي: مكركُم أو مكرّكم سبب ذلك. قال ابن جني: «بل مكرُّ الليل والنهار» قراءة أُبيٍّ، و«بل مكرٌ الليلَ والنهارَ» قراءة قتادة، وقرأ راشد «بل مكْرَ» بالنصب، وأما المكَرّ والكُرور أي: اختلاف الأوقات، فمَنْ رَفَعه فإما على فِعْلٍ مضمرٍ دلَّ عليه قوله: ﴿أَنَحۡنُ صَدَدۡنَٰكُمۡ عَنِ ٱلۡهُدَىٰ﴾ فإنه كالجواب له، أي: بل صَدر مكرُ الليل والنهار في كرورهما، وإما على حذف الخبر، أي: مكر الليل والنهار صَدّنا، فمَنْ نصبه فعلى الظرف كقولك: زُرْتُكَ خفوقَ النجم، وهو متعلق بفعل محذوف، أي: صددتمونا في هذه الأوقات على هذه الأحوال[1].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٩٣).

تكرّون الإغواءَ مكرَّ اللّيلِ والنّهار. فإن قلتَ: لمَ قيل: ﴿قَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتَكْبَرُواْ﴾ بغيرِ عاطِف؛ وقيل: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾؟ قلتُ: لأنّ الذينَ استُضْعِفوا مرَّ أوّلًا كلامُهم، فجِيءَ بالجوابِ محذوفَ العاطِف على طريقةِ الاستئناف، ثمَّ جِيءَ بكلامٍ آخرَ للمستضْعفين، **فعُطِفَ على كلامِهم الأوّل**. فإن قلتَ: من صاحبُ الضميرِ في ﴿وَأَسَرُّواْ﴾؟ قلتُ: الجنسُ المشتمِلُ على النّوعَينِ من المستكبرينَ والمستضعفِين، وهم الظالمونَ في قولِه: ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ﴾ [سبأ: ٣١]. **يندمُ المستكبرونَ على ضلالِهم** وإضْلالِهم، والمستضعفونَ على ضلالِهم واتّباعِهم المضلِّين. ﴿فِىٓ أَعْنَاقِ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ﴾، أي: في أعناقِهم، فجاءَ بالصّريحِ للتنويه بذمّهم؛ وللدلالةِ على ما استحقّوا به الأغْلال. وعن قَتادة: أسرُّوا الكلامَ بذلكَ بينَهم. وقيل: **أسرّوا النّدامةَ: أظْهَروها، وهو من الأضْداد.**

قوله: (**فعطف على كلامهم الأول**)، أي: على قوله: ﴿يَقُولُ ٱلَّذِينَ ٱسْتُضْعِفُواْ﴾، وفيه أن المستضعفين تكلموا بكلامَيْن، وأجابهم المستكبرون عن أحدهما دون الآخر لإفحامهم بقوله: ﴿بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ﴾ إلى آخره، ثم كلا الفريقين مكروا وأسرّوا الندامة حين لم ينفعهم الندم سرًّا.

قوله: (**يندم المستكبرون على ضلالهم**)، يعني: الضمير في «أسرُّوا» راجع في قوله: ﴿إِذِ ٱلظَّٰلِمُونَ مَوْقُوفُونَ عِندَ رَبِّهِمْ يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ وإنما فسروا ﴿وَأَسَرُّواْ ٱلنَّدَامَةَ﴾ وهو ماض بقوله: «يندمون» وهو مضارع ليوافق قوله تعالى: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾، ولم يعكس لأنه حكاية للحال الآتية استحضارًا لصورة المجرمين وأنهم موقوفون عند ربهم راجعون بعضهم إلى بعض.

قوله: (**أسروا الندامة: أظهروها، [وهو] من الأضداد**) عطف على قوله: «يندم المستكبرون»، فعلى الأول أضمر الفريقان الندامة وأخفوها مخافة التعيير، والثاني الوجه، لأن التعيير واقع وقد علم من قوله: ﴿يَرْجِعُ بَعْضُهُمْ إِلَىٰ بَعْضٍ ٱلْقَوْلَ﴾ ذلك وقيل: أسَرَّه إذا ثبت له الخفاء، وأسَرّه أزال عنه الخفاء ونظيره. أشكيتُه، أي: أثبتَّ له الشكاية أو أزلتُها عنه، وأنشد المصنِّف لنفسه:

[﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا فِي قَرْيَةٍ مِّن نَّذِيرٍ إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ * وَقَالُوا۟ نَحْنُ أَكْثَرُ أَمْوَٰلًا وَأَوْلَٰدًا وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ ﴾ ٣٤-٣٥]

هذه تسليةٌ لرسولِ الله ﷺ **ممّا مُنِيَ به من قومِه** من التكذيبِ والكفرِ بما جاءَ به، والمنافسةِ بكثْرةِ الأمْوالِ والأوْلاد، والمفاخرةِ وزخارفِها، والتكبّرِ بذلكَ على المؤمنين، **والاستهانةِ بهم من أجلِه**، وقولِهم: ﴿أَيُّ ٱلْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَّقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾ [مريم: ٧٣]، **وأنه لم يُرسَل** قطُّ إلى أهلِ قريةٍ من نذيرٍ إلّا قالوا له مثلَ ما قالَ لرسولِ الله ﷺ أهلُ

شكوتُ إلى الأيام سـوءَ صنيعِها ... ومِن عَجَبٍ باكٍ تَشكّى إلى المُبكي
فمـا زادنـي الأيـام إلا شكايـةً ... وما زالتِ الأيامُ تُشكَى ولا تُشْكي

الراغب: الندم: والندامة: التحسُّرُ من تغيُّرِ رأيٍ في أمر فائت، قال تعالى: ﴿فَأَصْبَحَ مِنَ ٱلنَّٰدِمِينَ﴾ [المائدة: ٣١]، وأصله من منادمة الحزن له، والنديم والندمان والمنادم متقارب.

وقال بعضهم: المنادمة والمداومة يتقاربان، وقال بعضُهم: الشّريبانِ سُمِّيا نديمَيْن لما يتعقب أحوالهما من الندامة على فعلهما(١).

قوله: (**مما مني به من قومه**)، يقال: مَنَوْتُه ومَنيتُه، أي: ابتَلَيتُه.

قوله: (**والاستهانةِ بهم من أجله**)، أي: من أجل التكبر، قال القاضي: واستهانوا بمن لم يَحْظَ منها. ولذلك ضموا التهكم والمفاخرة إلى التكذيب ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾ على مقابلة الجمع بالجمع، قوبل ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا ... مِّن نَّذِيرٍ﴾ بقوله: ﴿إِلَّا قَالَ مُتْرَفُوهَآ﴾، ومن ثم طابقه قوله: ﴿إِنَّا بِمَآ أُرْسِلْتُم بِهِۦ كَٰفِرُونَ﴾(٢).

قوله: (**وأنه لم يرسل**)، عطف على قوله: «تسلية» على سبيل البيان.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٧٩٦.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٨).

مكّةَ، وكَادُوه بنحوِ ما كَادُوه به، وقاسُوا أمرَ الآخرةِ الموهومةِ أو المفروضةِ عندَهم على أمرِ الدّنيا، واعتقدوا أنهم لو لم يَكْرُموا على الله لما رَزَقَهم، ولولا أنّ المؤمنينَ هانوا عليه لما حَرَمَهم؛ فعلى قياسِهم ذلكَ قالوا: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾: أرادوا أنهم أكرمُ على الله من أن يعذِّبَهم؛ نظرًا إلى أحوالِهم في الدّنيا.

[﴿قُلْ إِنَّ رَبِّي يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ وَيَقْدِرُ وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ﴾ ٣٦]

وقد أبطلَ الله تعالى حِسْبانَهم بأنّ الرّزقَ فضلٌ من الله يَقسِمه كما يشاءُ على حسَبِ ما يراه من المصالح، فربّما وسَّع على العاصي وضيَّـقَ على المطيع، وربّما عَكَس، وربّما وسَّعَ عليهما وضيَّق عليهما، فلا ينقاسُ عليه أمرُ الثوابِ الذي مَبناه على الاستحقاق. وقَدْرُ الرّزق: تضييقه. قالَ تعالى: ﴿وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُۥ﴾ [الطلاق: ٧] وقُرِئ: «**يَقْدِرُ**» **بالتشديدِ والتخْفيف**.

[﴿ وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُوْلَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ بِمَا عَمِلُواْ وَهُمْ فِي ٱلْغُرُفَٰتِ ءَامِنُونَ * وَٱلَّذِينَ يَسْعَوْنَ فِيٓ ءَايَٰتِنَا مُعَٰجِزِينَ أُوْلَٰٓئِكَ فِي ٱلْعَذَابِ مُحْضَرُونَ﴾ ٣٧ – ٣٨]

أراد: وما جماعةُ أموالِكم ولا جماعةُ أولادِكم ﴿بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ﴾، وذلكَ أنّ الجمْعَ المكسَّرَ عقلاؤُه وغيرُ عقلائِه سواءٌ في حُكْمِ التأنيث، **ويجوزُ أن يكونَ «التي» هي التقوى**، وهي المقرِّبةُ عندَ الله زلفى وحدَها، أي: ليست أموالُكم بتلكَ الموضوعةِ

قوله: («**يَقدِرُ» بالتشديد والتخفيف**)، بالتخفيف: مشهورة، وبالتشديد: شاذة.

قوله: (**ويجوز أن يكون «التي» هي التقوى**)، يعني: عبر عن التقوى بقوله: ﴿بِٱلَّتِي تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ﴾ كناية، كأنه قيل: وما أموالُكم ولا أولادُكم بالتقوى، لأن التقوى هي المقرِّبة عند الله زلفى وَحْدَها؛ يدل عليه قوله: «ليسَت أموالكم بتلك الموضوعة للتقريب» أي: وضعَ الشارعُ لفظة التقوى بإزاء معنى التقريب، كما أن صاحبَ اللغة وضعَ الألفاظَ

للتقريب. وقرأ الحَسَن: (باللّاتي تقرّبكم)؛ لأنها جماعات. وقُرِئ: (بالذي يقرّبكم)، أي: بالشيءِ الذي يُقرِّبكم. والزّلفى والزلفة: كالقربى والقربة، ومحلّها النّصب، أي: تقرّبُـكم قربةً، كقوله تعالى: ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾ [نوح: ١٧]. ﴿إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ﴾ استثناءٌ من «كم» في ﴿تُقَرِّبُكُمۡ﴾، والمعنى: أنّ الأموالَ لا تقرِّبُ أحدًا إلّا المؤمنَ الصّالحَ الذي يُنفقها في سبيلِ الله، والأولادُ لا تُقرّبُ أحدًا إلا من عَلَّمهم الخيرَ، وفقّهَهم في الدّين، ورشّحَهم للصّلاحِ والطاعة. ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾: من إضافةِ المصدَرِ إلى المفعول، أصلُه: فأولئكَ لهم أن يُجازَوُا الضِّعفَ، ثمّ: جزاءٌ الضّعفَ، ثمّ ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾. ومعنى ﴿جَزَآءُ ٱلضِّعۡفِ﴾: أن تضاعَفَ لهم حسناتُهم، الواحدةُ عشرًا.

للمعاني، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ أَكۡرَمَكُمۡ عِندَ ٱللَّهِ أَتۡقَىٰكُمۡ﴾ [الحجرات: ١٣]، قال القاضي: أو أنها صفة موصوف محذوف، أي: ما أموالكم ولا أولادكم بالتقوى التي تقربكم عندنا زلفى[(١)].

قوله: (﴿إِلَّا مَنۡ ءَامَنَ﴾ استثناء مِن «كم») قال الزجاج: موضعُ ﴿مَنۡ﴾ نَصْبٌ بالاستثناء على البدل من الكاف والميم، أي: لا يُقَرِّبُ الأموالَ إلا مَنْ آمن وعمل بها في طاعة الله تعالى[(٢)].

وقال القاضي: ويجوز أن يكون مستثنى من ﴿أَمۡوَٰلُكُمۡ وَأَوۡلَٰدُكُم﴾ على حذف المضاف، أي: إلّامالَ من آمن وولد من آمن[(٣)]. وقال أبو البقاء: ويجوز أن يكون في موضع رفع على الابتداء، أي: ﴿مَنۡ﴾ مبتدأ، وما بَعْدَه خَبر[(٤)].

قوله: (ورشّحهم)، أيْ: ربّاهم وهَيّأهم.

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٩)
(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٥).
(٣) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٤٩).
(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧).

وقُرِئ: (جزاءً الضعفُ)، على: فأولئكَ لهم الضعفُ جزاءً، و(جزاءٌ الضّعْفَ) على: أن يجازَوُا الضّعْفَ. و(جزاءٌ الضعفُ) مرفوعان، «الضعفُ» بدلٌ من «جزاء». وقُرِئ: ﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾ بضمِّ الرّاءِ وفتحِها وسكونِها، و(في الغُرْفة).

[﴿ قُلْ إِنَّ رَبِّى يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥ ۚ وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ ۖ وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ ﴾ ٣٩]

﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾: فهو يعوّضه، لا معوِّضَ سواه؛ إمّا عاجلًا بالمال، أو القناعةِ التي هيَ كنزٌ لا ينفد؛ وإمّا آجلًا بالثوابِ الذي كلُّ خَلَفٍ دونَه. وعن مُجاهد: من كانَ عندَه من هذا المالِ ما يُقيمه فلْيقتصد، فإنّ الرزقَ مقسوم، ولعلّ ما قُسِمَ له قليلٌ وهو ينفقُ نَفقةَ الموسَّع عليه، فينفقُ جميعَ ما في يدِه، ثمّ يبقى طُولَ عمرِه في فَقْر، ولا يتأوّلَنّ: ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾، ....

قوله: (و«جزاءٌ الضعفُ» مرفوعان)، قال الزجاج: ويجوزُ رفعُ «الضِّعف» من جهتين: على معنى: فأولئك لهم الضِّعفُ، على أن يكون «الضعفُ» بدلًا من «جَزاء»، ويكونَ مرفوعًا على إضمارِ «هو»، كأنه لما قيل: ﴿فَأُولَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ﴾، كأن قائلًا قال: ما هو؟ فقال: هو الضعفُ، ويجوزُ النصب في «الضعف» على مفعول ما لم يسم فاعلُه، على معنى: فأولئك لهم أن يجازوا الضعف، والقراءة المشهورة: خفض «الضعف» ورفع «الجزاء»[1].

قوله: (قُرئَ: ﴿فِي ٱلْغُرُفَٰتِ﴾)، كُلُّهم إلا حمزة، فإنه قرأ: «في الغرفة» بسكون الراء[2].

قوله: (ولا يَتأول) ويروى: (ولا يتأوّلنّ ﴿وَمَآ أَنفَقْتُم مِّن شَىْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾) أي: لا يصرفُه عن ظاهره ويقول: وما أنفقتم من شيء فإن الله يعوضه في الدنيا لأن «ما» شرط، وقولَه: ﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ جزاء، والآية واردة على سبيل الوعد على الإنفاق وأن الله لا يضيع أجر المحسنين على الإنفاق.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٥).

(٢) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٠.

....

وفي «المعالم»: عن جابر بن عبد الله قال قال النبي ﷺ: «كلُّ معروفٍ صَدَقة، وكلَّ ما أنفق الرجل على نفسِه وأهله كتبَ الله له صَدقَة، وما وَقى به الرجل عِرْضَه كُتب له به صدَقة، وما أنفقَ المؤمنُ من نفقةٍ فعلى الله خَلَفُها ضامنًا إلا ما كانَ من نفقتِه في بُنيان أو في معصية الله»(١).

وفي الكواشي: «ما» شَرْطٌ نُصِبَ بقوله: ﴿أَنفَقْتُم﴾ و﴿مِّن شَيْءٍ﴾، بيانه، وجواب الشرط الفاء بعد، أو بمعنى الذي مبتدأ، وخبره ﴿فَهُوَ يُخْلِفُهُۥ﴾ أي: فالله يعوضه هنا بالمال أو بالقناعة التي هي كنز لا يفنى، ثم بالثواب في العقبى، وفي الحديث: «من أيقنَ بالخلفِ جادَ بالعطية»(٢)، وفيه حكايةٌ عن الله تعالى: «أنفق أنفق عليك»(٣).

وقلت: هذا هو الوجه، وعليه الوجه الأول، ولذلك أردفه بقوله: ﴿وَهُوَ خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ تذييلًا للكلام، أي: ﴿وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بَٰلِغُ أَمْرِهِۦ ۚ قَدْ جَعَلَ ٱللَّهُ لِكُلِّ شَيْءٍ قَدْرًا﴾ [الطلاق: ٣].

ويؤيدُه ما روَيْنا عن البخاري ومسلم عن أبي هريرة أن رسول الله ﷺ قال: «ما من يومٍ يصبحُ العبادُ فيه إلا وملكانِ ينزِلان فيقول أحدُهما: اللهم أعطِ مُنفقًا خَلَفا، ويقولُ الآخر: اللهم أعطِ مُمسكًا تَلَفا»(٤).

وعن الإمام أحمد بن حنبل عن أبي أمامة: قال أبو ذَرّ: يا نبي الله أرأيتَ الصدقةَ ماذا هي؟ قال: أضعاف مضاعفة وعند الله المزيد»(٥).

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٠٣). وحديثُ جابرٍ أخرجه أبو يعلى في «المسند» (٢٠٤٠) والبيهقي في «السنن الكبرى» (١٠: ٤٠٩).

(٢) أخرجه القضاعي في «مسند الشهاب» (١: ٢٣٣) من حديثِ علي رضي الله عنه.

(٣) أخرجه البخاري (٤٦٨٤) ومسلم (٩٩٣) وغيرهما من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) أخرجه البخاري (١٤٤٢) ومسلم (١٠١٠).

(٥) أخرجه الإمام أحمد (٢٢٢٨٨).

فإنّ هذا في الآخرة. ومعنى الآية: وما كانَ من خَلَفٍ فهو منه. ﴿خَيْرُ ٱلرَّٰزِقِينَ﴾ وأعلاهُم ربُّ العزّة، لأنّ كلَّ ما رَزقَ غيرُه؛ من سلطانٍ يَرزقُ جندَه، أو سيدٍ يرزقُ عبدَه، أو رجل يَرزقُ عيالَه؛ فهو من رزْقِ الله، أجراه على أيدي هؤلاء، وهو خالقُ الرّزق، وخالقُ الأسبابِ التي بها ينتفعُ المرزوقُ بالرّزق. وعن بعضِهم: **الحمدُ لله الذي أوجدَني** وجعلَني ممّن يشتهي؛ فكم من مشتهٍ لا يَجد، وواجدٍ لا يَشْتهي.

[﴿وَيَوْمَ يَحْشُرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَٰٓئِكَةِ أَهَٰٓؤُلَآءِ إِيَّاكُمْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ۝ قَالُوا۟ سُبْحَٰنَكَ أَنتَ وَلِيُّنَا مِن دُونِهِم ۖ بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ ۖ أَكْثَرُهُم بِهِم مُّؤْمِنُونَ﴾ ٤٠-٤١]

هذا الكلامُ خطابٌ للملائكة، وتقريعٌ للكفّار، واردٌ على الـمَثَلِ السائر:

إيَّاكِ أَعْني واسْمَعي يا جارَهْ

والنظمُ أيضًا يساعدُ عليه، لأن الآية حث على الصدقةِ والإنفاقِ في سبيلِ الله، ولأنّ هذه الآيةَ تقريرٌ لمعنى قوله: ﴿وَمَآ أَمْوَٰلُكُمْ وَلَآ أَوْلَٰدُكُم بِٱلَّتِى تُقَرِّبُكُمْ عِندَنَا زُلْفَىٰٓ إِلَّا مَنْ ءَامَنَ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَأُو۟لَٰٓئِكَ لَهُمْ جَزَآءُ ٱلضِّعْفِ﴾ كما قال: «إن الأموال لا تقرب أحدًا إلا المؤمنَ الصالحَ الذي يُنفقُها في سبيلِ الله» فمعنى الآية: أن الله هو القابضُ الباسطُ، فلا تخافوا النفقةَ في سبيلِهِ، فإن الله خير الرازقين ولا يُضيعُ أجْرَ المحسنين.

قوله: (**الحمد لله الذي أوجدني**). **الجوهري**: أوجده، أي: أغناه، يقال: الحمدُ لله الذي أوجَدني بعد فقر، وأوجدني بعد ضعف، أي: قَوّاني.

قوله: (**إياكِ أعني واسْمَعي يا جارَه**) قال الميداني: أولُ من قال ذلك سَهْلُ بن مالك الفَزاري، وذلك أنه خرج يريد النعمان فمَرَّ ببعضِ أحياءِ طيّئ، فسأل عن سَيِّدِ الحيِّ فقيل: حارثة بن لأمٍ، فأمَّ رَحْلَه فلم يُصِبْهُ، فقالت له أُخته: انزِلْ في الرّحبِ والسَّعة، فنزل فأكرَمته وألطفَته، ثم خرجت من خِبائها. فرآها أجْمَلَ أهل دهرِها وألطَفهمَ وكانت عَقِيلَةَ قومِها وسيدة نسائها، فوقع في نفسه، فجلس يومًا بِفناء الخِباء يُنْشِدُ وهي تسمع:

يا أختَ خَيْرِ البَدْوِ والحضارَهْ　　　كيفَ تَـــرَيْنَ في فتـــى فَزارَهْ

ونحوُه قولُه عزّ وعلا: ﴿ءَأَنتَ قُلْتَ لِلنَّاسِ ٱتَّخِذُونِي وَأُمِّيَ إِلَٰهَيْنِ مِن دُونِ ٱللَّهِ﴾ [المائدة: ١١٦]، وقد عَلِمَ سبحانَه كونَ الملائكةِ وعيسى منزَّهين بُرآءَ ممّا وَجَّهَ عليهم من السّؤالِ الواردِ على طريقِ التقرير، والغَرَضُ أن يقولَ ويقولوا، ويسألَ ويُجيبوا؛ فيكونُ تقريعُهم أشدّ، وتعييرُهم أبلغ، وخجلُهم أعْظم؛ وهو أنه ألْزَم، ويكونُ اقتصاصُ ذلكَ لطفًا لِمَن سمِعَه، وزاجرًا لمن اقتُصَّ علَيه. والموالاةُ: خِلافُ المُعاداة.

ومنها: **اللهمَّ والِ مَنْ والاه، وعادِ مَنْ عاداه.** وهي مفاعلةٌ من الوَلْي، وهو القُرْب. كما

أَصْبَحَ يَهْوَى حُـرَّةً مِعْطارَهْ ... إِيَّاكِ أَعْنِـي واسْمَعي يا جَارَهْ

فقالت له مجيبة:

إنِّـــي أقُولُ يــا فَتى فَزارَهْ ... لا أَبْتَغي الزَّوْجَ ولا الدَّعارَهْ

ولا فِــراقَ أَهْلِ هذِي الجَارَهْ ... فارْحَلْ إلى أَهْلِكَ باسْـتِخارَهْ

فاسْتَحَى الفتى، وقال: ما أردتُ منكرًا. قالت: صدَقْتَ. فكأنها اسْتَحْيَتْ من تسرُّعِها إلى تُهمَته، فارتحل إلى النعمان، فلما رجع نزلَ على أخيها، فتطلَّعت إليه وكانَ جميلًا. فأرسلت إليه: أنِ اخْطُبني، فخَطبها وتزوّجها، وسارَ بها إلى قومه(١).

يضرب لمن يتكلم بكلام ويريد به شيئًا آخر.

قال أبو البقاء: «هؤلاء» مبتدأ، و﴿كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ﴾ خبره، و﴿إِيَّاكُمْ﴾ في موضع نصب بـ﴿يعبدون﴾ وفيه دلالة على جواز تقديم خبر «كان» عليها، لأن معمولَ الخبر بمنزلته(٢).

قوله: (**اللهمّ والِ مَنْ والاه وعادِ من عاداه**)، روينا في «مسند الإمام أحمد بن حنبل» عن البراءِ بنِ عازبٍ وزيد بن أرقَم أنّ رسول الله ﷺ لما نزَل بغَديرِ خُمٍّ أخَذ بيد عليٍّ رضي الله عنه فقال: «ألستم تعلمون أني أولى بالمؤمنين من أنفسهم؟» قالوا: بلى، فقال: «اللهم من كُنتُ مولاه فعليٌّ مولاه، اللهمَّ والِ مَنْ والاه وعادِ مَنْ عاداه» فلقيه عمر رضي الله عنه فقال:

---

(١) «مجمع الأمثال» (١: ٤٩).

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧).

أنّ المعاداةَ من **العُدَواء**، وهيَ البُعْد. والوليّ: يقعُ على المُوالي والمُوالى جميعًا. والمعنى: أنت الذي نواليه من دونِهم، إذ لا موالاةَ بينَنا وبينَهم. فبيّنوا بإثباتِ موالاةِ الله ومعاداةِ الكفّار براءتَهم من الرّضا بعبادتِهم لهم؛ لأنَّ مَنْ كانَ على هذه الصّفةِ كانت حالُه منافيةً لذلك. ﴿بَلْ كَانُوا۟ يَعْبُدُونَ ٱلْجِنَّ﴾: يريدونَ الشياطين؛ حيثُ أطاعوهم في عبادةِ غيرِ الله. وقيل: صوَّرت لهم الشياطينُ صُوَرَ قومٍ من الجنّ، وقالوا: هذه صُوَرُ الملائكةِ فاعْبدوها. وقيل: كانوا يدخلونَ في أجْوافِ الأصْنامِ إذا عُبِدَت، فيُعْبَدونَ بعبادتِها. **وقُرِئ: ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ و﴿نَقُولُ﴾ بالنّونِ والياء.**

[﴿ فَٱلْيَوْمَ لَا يَمْلِكُ بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ نَّفْعًا وَلَا ضَرًّا وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟ ذُوقُوا۟ عَذَابَ ٱلنَّارِ ٱلَّتِى كُنتُم بِهَا تُكَذِّبُونَ ﴾ ٤٢]

الأمرُ في ذلكَ اليومِ لله وَحْدَه، لا يملكُ فيه أحدٌ منفعةً ولا مَضرَّةً لأحد؛ لأنّ الدارَ دارُ ثوابٍ وعقاب، والمثيبُ والمعاقِبُ هو الله، فكانت حالُها خلافَ حالِ الدّنيا التي هيَ دارُ تكليف، والناسُ فيها مخلًّى بينَهم، يَتضارّونَ ويَتنافعون. والمراد: أنه لا

هنيئًا يا ابن أبي طالب، أصبَحْتَ مولى كلِّ مؤمن ومؤمنة[١].

في «المطلع»: الوَليُّ: فَعيلٌ من الولايةِ، بمعنى المَوْلى والموالي جميعًا، الولي القُرْبُ من باب فعل يفعِلُ بكَسرِ العين في الماضي والمستقبل معًا من الشواذِّ، وولي الوالي البلَد، وولي البيعَ وغيره ولاية، فهما من الباب أيضًا.

قوله: (**من العُدَواء**)، والعُدواء: بُعْدُ الدار، ومنها قولُ ذي الرمة:

منها على عُدواء الدار تَسْتَقِمِ[٢]

قوله: (**وقرئ ﴿نَحْشُرُهُمْ﴾ و﴿نَقُولُ﴾ بالنون والياء**)، بالنون: حفص، والباقون: بالياء[٣].

---

(١) أخرجه الإمام أحمد (١٨٤٧٩) من حديثِ البراء و(١٩٣٠٢) من حديثِ زيد بن أرقم.

(٢) «ديوان ذي الرمّة» ص٢٩٢.

(٣) انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٠.

ضارَّ ولا نافعَ يومَئذٍ إلا هو وَحْدَه، ثمَّ ذكرَ مُعاقبتَه الظالمينَ بقولِه: ﴿وَنَقُولُ لِلَّذِينَ ظَلَمُوا۟﴾ معطوفًا على ﴿لَا يَمْلِكُ﴾.

[﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ يُرِيدُ أَن يَصُدَّكُمْ عَمَّا كَانَ يَعْبُدُ ءَابَآؤُكُمْ وَقَالُوا۟ مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ مُّفْتَرًى ۚ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ ٤٣]

الإشارةُ الأُولى: إلى رسول الله ﷺ. والثانيةُ: إلى القرآن. والثالثةُ: إلى الحقّ. والحقُّ أمرُ النبوّةِ كلُّه ودينُ الإسلام كما هو. وفي قولِه: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾، وفي أن لم يُقَل: وقالوا، وفي قولِه: ﴿لِلْحَقِّ لَمَّا جَآءَهُمْ﴾، **وما في اللامَين، من الإشارةِ** إلى القائلينَ والمقولِ فيه، وفي «لمّا» من المبادهةِ بالكفر ـ دليلٌ على صدورِ الكلامِ عن إنكارٍ عظيم، وغضبٍ شديد، وتعجيبٍ من أمرِهم بليغ، كأنّه قال: وقالَ أولئكَ الكفرةُ المتمرّدونَ بجرأتِهم على الله ومكابرتِهم لمثلِ ذلكَ الحقِّ النيرِ قبلَ أن يذوقوه: ﴿إِنْ هَٰذَآ إِلَّا سِحْرٌ مُّبِينٌ﴾ فبتّوا القضاءَ على أنه سِحْر، ثم بتّوه على أنه بيِّنٌ ظاهرٌ، كلُّ عاقلٍ تأمّلَه سمّاه سِحْرًا.

قوله: **(وما في اللامين من الإشارة)**، عطف تفسيري نحو: أعجبني زيدٌ وكرمُه، على قوله: «وفي قوله: وقال الذين كفروا» إلى آخره، يعني: أن اللامين في «الذين كفروا» وفي «الحقِّ» للعهد ومدخولهما أقيما مقام المضمرين، أما أوّلًا فإن قوله: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَٰتُنَا بَيِّنَٰتٍ﴾ يوجب الإضمار وأن يقال: قالوا، وأمّا ثانيًا: فإن قوله: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّا رَجُلٌ﴾ وقوله: ﴿مَا هَٰذَآ إِلَّآ إِفْكٌ﴾ يقتضيان أن يقال: لهما، وقد تقرر أن سلوك هذه الطريقة لا يكون إلا للإيذان بأن الأمرَ عظيم والخطبَ جَليل، وإليه الإشارة بقوله: «أولئك الكفرةُ المتمرِّدون بجُرأتهم على الله ومكابرتِهم لمثلِ هذا الحق النيِّر قالوا: إنْ هذا إلا سِحرٌ مُبين»، أما قوله: «قبل أن يذوقوه» فإشارة إلى دلالة لما جاءهم على المبادهة وقوله: «فبتّوا القضاء» إشارة إلى معنى ما يعطيه «أن» و«إلا» من معنى الحصر، وقوله: «ثم بتوه على أنه بين ظاهر» إشارة إلى معنى ﴿هَٰذَآ﴾ ولفظة ﴿مُّبِينٌ﴾.

[﴿ وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ۖ وَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَيْهِمْ قَبْلَكَ مِن نَّذِيرٍ * وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ وَمَا بَلَغُوا۟ مِعْشَارَ مَآ ءَاتَيْنَٰهُمْ فَكَذَّبُوا۟ رُسُلِى ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ ٤٤-٤٥]

وما آتيناهمُ كتبًا يَدرسونها فيها برهانٌ على صحّةِ الشرْك، ولا أرسلْنا إليهم نذيرًا يُنذرهم بالعقابِ إن لم يُشركوا، كما قالَ عزَّ وجلّ: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا فَهُوَ يَتَكَلَّمُ بِمَا كَانُوا۟ بِهِۦ يُشْرِكُونَ ﴾ [الروم: ٣٥]. **أو وصفَهم بأنهم قومٌ أمّيّون** أهلُ جاهليّة، لا ملّةَ لهم، وليسَ لهم عهْدٌ بإنزالِ كتابٍ ولا بعْثةِ رسول، كما قال: ﴿ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا مِّن قَبْلِهِۦ فَهُم بِهِۦ مُسْتَمْسِكُونَ ﴾ [الزخرف: ٢١] فليسَ لتكذيبِهم وجهُ مُتَشبَّث، ولا شبهةُ متعلَّق، كما يقولُ أهلُ الكتابِ وإن كانوا مُبْطلين: نحنُ أهْلُ كُتبٍ وشرائع، ومُستندونَ إلى رُسلٍ من رُسلِ الله. ثمّ توعَّدَهم على تكذيبِهم بقولِه: ﴿ وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ ﴾ تقدَّموهم من الأممِ والقرونِ الخاليةِ كما كذَّبوا، وما بَلَغَ هؤلاءِ بعضَ ما آتينا أولئكَ من طُولِ الأعْمارِ، وقوّةِ الأجْرام، وكثْرةِ الأمْوال، فحينَ كذَّبوا رسلَهم **جاءهم إنْكاري بالتدميرِ** والاسْتئصال، ولم يُغنِ عنهم استظهارُهم بما هم به مُسْتظهِرون،

قولـه: (**أو وصَفَهم بأنهم قومٌ أمِّيُّون**)، عطف عـلى قولـه: «﴿ وَمَآ ءَاتَيْنَٰهُم مِّن كُتُبٍ يَدْرُسُونَهَا ﴾ فيها برهان» من حيث المعنى.

اعلم أن وَصْفَ كُتبٍ بقوله: ﴿يَدْرُسُونَهَا ﴾ يمكن أن يكون من قولك: ما عندي كتاب يقرأ، فهو نفي القراءة وحدها وأن عنده كتابًا إلا أنه لا يقرأ، أو نفيهما جميعًا وأن لا كتاب عنده ولا كونه مقروءًا، والوجهان اللذان قرَّرهما من القبيل الثاني.

قوله: (**جاءَهم إنكاري بالتدمير**)، يعني: قوله: ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ يقتضي هذا المقدر. صَرَّح القاضي به حيث قال: فحينَ كَذّبوا رُسلي جاءهم إنكاري بالتدمير فكيف كان نكيري فليحذر هؤلاء من مثله[1] فتكونُ الفاء في ﴿فَكَيْفَ ﴾ فصيحةً لأنها تقتضي هذا المقدَّر، والنكير والإنكارُ وتغييرُ المُنكر، ويجوز أن يُجعَل العذابُ من جنس الإنكار تنزيلا للفعل

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٠).

فما بالُ هؤلاء؟ **وقُرِئ: (يدرِّسونها) من التدريسِ**، وهو تَكْريرُ الدّرْس. أو مِن درسَ الكتاب، ودرَّسَ الكُتُب. و(يدّرِسونها)، بتشديدِ الدّال: يفتعلونَ من الدّرْس. والمعشارُ كالمِرْباع، وهما: العُشْرُ والرُّبْع. فإن قلتَ: فما معنى: ﴿فَكَذَّبُواْ رُسُلِى﴾ وهو مستغنًى عنه بقولِه: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾؟ قلتُ: لـمّا كانَ معنى قوله: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾: وفَعَلَ الذينَ مِن قبلِهم التكذيبَ **وأقْدَموا عليه**؛ جعلَ تكذيبَ الرّسلِ مُسبَّبًا

منزلة القولِ ادّعاءً نَحْوَ قولِه:

تَحِيّةُ بينِهم ضَرْبٌ وجيع(١)

قوله: (**وقرئ: «يُدرِّسونها»، من التدريس**) قال ابن جني: وهي قراءة أبي حَيْوَة، وهو أقوى معنًى من ﴿يَدۡرُسُونَهَا﴾ لأن افتعل بزيادة التاء أقوى من فعل، كما أن قوله: ﴿أَخۡذَ عَزِيزٖ مُّقۡتَدِرٍ﴾ [القمر: ٤٢] أقوى من: قادر(٢).

قوله: (**وأقدموا عليه**)، يعني: هو من أسلوبِ قوله: ﴿إِذَا قُمۡتُمۡ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ فَٱغۡسِلُواْ﴾ [المائدة: ٦]، فعلى هذا قوله: ﴿وَمَا بَلَغُواْ مِعۡشَارَ مَآ ءَاتَيۡنَٰهُمۡ﴾ جملة معترضة، لأن المراد منهم المشركون، فقُدم اهتمامًا وإيذانًا بأن إيرادَ هذا الكلام سببُه هؤلاء المكذّبون تهديدًا ووعيدًا، ويجوز أن لا تكون معترضةً، بل يكون قوله: ﴿وَكَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ﴾ توطئة وتمهيدًا لقوله: ﴿وَمَا بَلَغُواْ﴾، وينعطف قوله: ﴿فَكَذَّبُواْ﴾ على ﴿وَمَا بَلَغُواْ﴾ أي: وما بلغ هؤلاء المكذبون مِعْشارَ ما آتينا أولئك المكذبين السابقين من طول الأعمار وقوة الأجرام وكثرة الأموال، فكيف أقدموا على كفر أعظم وتكذيب أبلغ من أولئك، فكذبوا سيد الرسل لدلالة جميع الرسل، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ إِبۡرَٰهِيمَ كَانَ أُمَّةٗ﴾ [النحل: ١٢٠] ويجوز أن يكون من قبيل قوله: ﴿وَقَوۡمَ نُوحٖ لَّمَّا كَذَّبُواْ ٱلرُّسُلَ﴾ [الفرقان: ٣٧] وإنما كذبوه وحده لأن الرسالة وصف جامع، فيلزم من تكذيبه تكذيبهم، وهذا الوجه أحسن من الاعتراض وأبلغ وللمقصود أدعى.

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) «المحتسب» (٢: ١٩٥).

عنه، ونظيرُه أن يقولَ القائل: أقدمَ فلانٌ على الكفرِ فكفرَ بمحمّدٍ ﷺ. ويجوزُ أن ينعطفَ على قولِه: ﴿وَمَا بَلَغُواْ﴾، كقولِك: ما بَلَغَ زيدٌ معشارَ فَضْلِ عمرٍو فتفَضَّلَ عليه. ﴿فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾، أي: للمكذّبين الأوّلين، فلْيحذَروا من مثلِه.

[﴿قُلْ إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ أَن تَقُومُواْ لِلَّهِ مَثْنَىٰ وَفُرَٰدَىٰ ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ ٤٦]

﴿بِوَٰحِدَةٍ﴾: بخَصْلةٍ واحدة، وقد فسَّرها بقولِه: ﴿أَن تَقُومُواْ﴾، **على أنه عطفُ بيانٍ لها**، وأرادَ بقيامِهم: إمّا القيامَ عن مجلسِ رسولِ الله ﷺ، **وتفرُّقَهم عن مُجتَمَعِهم عندَه**، وإمّا القيامَ الذي لا يرادُ به المثولُ على القدَمين، ولكنِ الانتصابُ في الأمر، والنهوضُ فيه بالهمّة. والمعنى: ﴿إِنَّمَآ أَعِظُكُم بِوَٰحِدَةٍ﴾ إن فَعَلْتموها أصبتُم الحقَّ وتخلّصتُم، وهي: أن تقوموا لوجْهِ الله خالصًا، متفرّقينَ اثنينِ اثنين، وواحدًا واحدًا، ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُواْ﴾ في أمرِ محمّدٍ ﷺ وما جاءَ به. أمّا الاثنان فيتفكرانِ ويَعرِضُ كلُّ واحدٍ منهما محصولَ فكرِهِ على صاحبِه، وينظرانِ فيه نَظَرَ متصادِقَين متناصِفَين، لا يميلُ بهما اتباعُ هوًى، ولا ينبضُ لهما عِرْقُ عصبيّة، حتى يهجمَ بهما الفكرُ الصّالحُ والنظرُ على جادَّةِ الحقِّ وسَنَنِه. وكذلكَ الفَرْد: يفكّرُ في نفسِه بعَدْلٍ ونَصَفة، من غيرِ أن

قوله: (**على أنه عطف بيان لها**)، قال أبو البقاء: محلّ ﴿أَن تَقُومُواْ﴾ جر؛ بَدلًا من ﴿وَٰحِدَةٍ﴾، أو رفع على تقدير: هي أن تقوموا، أو نصب على تقدير: أعني(١).

قلت: هذا التقدير أوفق لاختيار المصنف، وأدعى لاقتضاء المقام، لأن طلب الواحدة مقصودٌ أوّليٌّ في كلام المصنف وأرخى للعِنان.

قوله: (**وتفرُّقهم عن مُجتمعهم عنده**)، قيل: «عنَده» حال من «مجتمعهم»، ولا يجوز أن يعمل فيه، لأنه اسم المكان لا يعمل.

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٠).

يكابرَها، ويعرضُ فكرَه على عقلِه وذهنِه، وما استقرَّ عندَه من عاداتِ العقلاء، ومجاري أحوالِهم. والذي أوجبَ تفرُّقَهم مثنى وفرادى أنّ الاجتماعَ ممّا يشوّشُ الخواطر، ويُعْمي البصائِر، ويمنعُ من الرَّوِيّة، ويُخَلِّطُ القَوْل؛ ومعَ ذلك يقلُّ الإنصاف، ويكثرُ الاعْتساف، ويثورُ عَجاجُ التعصّب، ولا يُسمَعُ إلّا نصْرةُ المذْهَب. وأراهم بقولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ أنّ هذا الأمرَ العظيمَ الذي تحتَه مُلكُ الدّنيا والآخرةِ جميعًا، لا يتصدّى لادّعاءِ مثلِه إلّا رجلان: إمّا مجنونٌ لا يُبالي بافتضاحِه إذا طُولِبَ بالبرهانِ فعجِز، بل لا يدري ما الافتضاحُ وما **رِقْبةُ العواقب**. وإمّا عاقلٌ راجحُ العقْل، مُرشَّحٌ للنبوّة، مختارٌ من أهلِ الدنيا، لا يدّعيه إلا بعْدَ صحّتِه عندَه بحجّتِه وبرهانِه، وإلا فما يُجدي على العاقلِ دعوى شيءٍ لا بيّنةَ له عليه، وقد علمتُم أنّ محمّدًا ﷺ ما به من جِنّة، **بل علمتموه أرْجَحَ قريشٍ عقلًا، وأرْزَنَهم حلمًا، وأثْقبَهم ذهنًا، وآصَلَهم رأيًا، وأصْدَقَهم قولًا، وأنْزَهَهم نفسًا، وأجْمَعَهم لما يُحمَدُ عليه الرّجال ويُمدَحونَ به**؛ فكانَ مَظنَّةً لأن تظنّوا به الخير، وتُرجِّحوا فيه جانبَ الصّدقِ على الكذب، وإذا فعلْتُم ذلكَ كفاكُم أن تُطالبوه بأن يأتيَكم بآية، فإذا أتى بها تبيّنَ أنه نذيرٌ مبين. فإن قلتَ: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم﴾ بمَ يتعلّق؟ قلتُ: يجوزُ أن يكونَ **كلامًا مستأنَفًا**؛ تنبيهًا من الله عزَّ وجلَّ

قوله: (**رِقْبَة العواقِب**) أي: خوفها، **الأساس**: رَقَبه وراقبَه: حاذره، لأن الخائف يرقب العقابَ ويَتوقَّعُه.

قوله: (**بل عَلِمْتمُوه أرجحَ قريشٍ عقلًا، وأرزنَهم حلمًا، وأثْقَبَهم ذهنًا، وآصلَهم رأيًا، وأصدَقَهم قولًا، وأنزهَهم نفسًا، وأجمَعَهم لما يُحمَدُ عليه الرجالُ ويُمْدَحون به**)، هذه المعاني كلها تلوحُ من الأسلوب الاستدراجي والكلام المنصف وتخصيص «صاحبكم» واقترانِه بـ﴿جِنَّةٍ﴾، لله دَرّه ما أحسنَ بيانَه وما أعذبَ ألفاظَه وما أدقَّ مسالكَه، اللهمَّ أحسِنْ جَزاءه فيما يتعاطاه من هذا القبيل، وتجاوز عن فرَطاتِه من قَبيل التعصّب.

قوله: (**وآصلهم رأيًا**)، هو من قولهم: هو أصيل الرأي، وقد أصَلَ أصالةً.

قوله: (**كلامًا مستأنفًا**)، أي يكون ﴿مِّن جِنَّةٍ﴾ مبتدأ، والخبرُ ﴿بِصَاحِبِكُم﴾، وزِيدَت

على طريقةِ النّظرِ في أمرِ رسولِ الله ﷺ. ويجوزُ أن يكونَ المعنى: ثمّ تتفكروا فتعْلموا ما بصاحبِكم من جِنّة. وقد جوّزَ بعضُهم أن تكونَ ما استفهاميّةً. ﴿بَيْنَ يَدَيْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ كقولِه عليه السّلام: «**بُعِثْتُ في نَسَمِ السّاعة**».

[﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ فَهُوَ لَكُمْ إِنْ أَجْرِيَ إِلَّا عَلَى اللَّهِ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ شَهِيدٌ﴾ ٤٧]

﴿فَهُوَ لَكُمْ﴾: جزاءُ الشرْطِ الذي هو قولُه: ﴿مَا سَأَلْتُكُم مِّنْ أَجْرٍ﴾، تقديرُه: أيُّ شيءٍ سألتكم من أجْرٍ فهو لكم، كقولِه تعالى: ﴿مَّا يَفْتَحِ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ﴾ [فاطر: ٢]. وفيه معنيان، أحدُهما: **نفْيُ مسألةِ الأجرِ رأسًا**، كما يقولُ الرّجلُ لصاحبِه: إن أعطَيْتني

«مِن» الاستغراقية لنَفْيِ ما يقال له جِنَّة، كأنهم لما سمعوا ذلك الكلام الذي يقطر منه معنى الإنصاف والانتصاف بخطب خطير اتجه لهم أن يسألوا: أي شيء هذه الإقامة وهذا الخلوص، وهذا النظر الدقيق واستعمال الفكر؟ فقيل لهم: ذلك لاستعلامِ حالِ صاحبِكم واستكشافِ أمرِه لأنه تصدّى للأمرِ العظيمِ الذي تحتَه مُلْكُ الدنيا والآخرة، وفي إطلاق ﴿يَتَفَكَّرُوا﴾ مبالغةٌ ليسَتْ في تقييدِه.

قوله: (**بُعِثْتُ في نَسَمِ الساعة**)، رَوينا عن الترمذي عن المستورد بن شَدَّاد قال: قالَ رسولُ الله ﷺ: «بعثت في نَفَسِ الساعةِ فسَبقْتُها كما سبقَتْ هٰذه لهذه» لأصبعَيْه السبابةِ والوسطى(١).

النهاية: قيل: هو جَمْعُ نَسَمة، أي: بُعثت في ذَوي أرواحٍ خلقَهم الله قبلَ اقترابِ الساعة، كأنه قال في آخرِ البَشَرِ من بني آدم.

الجوهري: نَسَمُ الريح: أولُها حين يُقبلُ بلينٍ قبل أن يشتدَّ، ومنه الحديث: «بُعِثْتُ في نَسَم الساعة» أي: حينَ ابتدأت وأقبلَتْ أوائلها.

قوله: (**نَفْيُ مسألة الأجر رأسًا**)، قيل: «رأسًا» حال، أي: في حال كون الأمر منفيًا منفردًا

---

(١) أخرجه الترمذي (٢٢١٣) والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٠: ٣٠٨) وقال الترمذي: هذا حديثٌ غريب.

شيئًا فخذْه، وهو يعلمُ أنه لم يُعْطِه شيئًا، ولكنه يريدُ به البتّ؛ **لتعليقِه الأخذَ بما لم يَكُن.**
والثاني: أن يريدَ بالأجرِ ما أرادَ في قولِه تعالى: ﴿قُلْ مَآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ مِنْ أَجْرٍ إِلَّا مَن شَآءَ أَن يَتَّخِذَ إِلَىٰ رَبِّهِۦ سَبِيلًا﴾ [الفرقان: ٥٧]، وفي قولِه: ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا ٱلْمَوَدَّةَ فِى ٱلْقُرْبَىٰ﴾ [الشورى: ٢٣]؛ لأنّ اتخاذَ السبيلِ إلى الله نصيبُهم وما فيه نفعُهم، وكذلكَ المودّةُ في القرابة؛ **لأنّ القرابةَ قد انتظمتْه وإيّاهم.** ﴿عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ﴾: حفيظٌ مهيمن، يعلمُ أنّي لا أطلبُ الأجْرَ على نصيحتِكم ودعائِكم إلَيه إلا منه، ولا أطمعُ منكم في شيء.

[﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾ ٤٨]

بحيث لا يشذُّ منه شيء، فلذلك يقال: هو بمعنى مجموعًا، يقال: ما تركتُه أصلًا ورأسًا، أي: بالكُلّية، ويجوز أن يكونَ مصدرًا، أي: نَفْيًا كُلّيًا، كأنه قيل: تَنبَّهوا فاعلموا أني أي شيء أسألكم عليه من الأجر فذلك الشيء حقكم وملككم، وليس لي في ذلك من حق، وأنا مقرٌّ بذلك معترفٌ به فهو أبلغ من لو قيل: ما أسألكم عليه من أجر، وهو المراد من قوله: «يريد به البتَّ والقَطع».

قوله: (**لتعليقِه الأخذَ بما لم يكُنْ**)، يعني: عَلّق الجزاءَ وهو الأخذُ بما لم يكُن وهو الإعطاءُ، وهو أبلغُ من مجردِ قولك: ما أعطيتَني شيئًا، لأنه تقريرٌ للخصمِ وإقرارٌ منه بأنّه ما أعطاك شيئًا، لأن له أن يقول: كيفَ آخُذُ ما لم أعْطِك، فينبغي الإعطاء بانتفاءِ الأخذ على البت.

قوله: (**والثاني: أن يريد بالأجر ما أراد في قوله:** ﴿قُل لَّآ أَسْـَٔلُكُمْ﴾)، يعني: إن كان أجري هدايتَكم وسلوكَ طريقِ الحقِّ فأنا أطلبُ منكم ذلك، وقد علِمْتُم أنّ نَفْعَ ذلك لا يعود إلّا إليكم، وكذلك معنى الآية: الذي أسألكم من أجر هو إيمانُكم وهدايتُكم وقد عرفتُم أن نفع ذلك ليس إليّ، يدل عليه قوله: ﴿إِنْ أَجْرِىَ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ﴾ فـ«ما» في قوله: ﴿مَا سَأَلْتُكُم﴾ على الأول: شرطية، وعلى هذا: موصولة.

قوله: (**لأن القرابةَ قد انتظمته وإياهم**)، يعني: أجري أن تَصِلوا الرحِمَ، وهذا المعنى غير مختص به، لأنه وإياهم سواء في هذا الحكم، لأن أقاربه أقاربهم ويرجعُ نفع ذلك إليهم.

القذْفُ والرّمي: تزجيَةُ السّهْم ونحوِه بدفْعٍ واعتماد، ويُستعارانِ من حقيقتِهما لمعنى الإلقاء، ومنه قولُه تعالى: ﴿وَقَذَفَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلرُّعْبَ﴾ [الأحزاب: ٢٦]، ﴿أَنِ ٱقْذِفِيهِ فِى ٱلتَّابُوتِ﴾ [طه: ٣٩]. ومعنى ﴿يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾: يلقيه وينزلُه إلى أنبيائه. أو: يَرْمي به الباطلَ فيدمغُه ويُزهِقُه. ﴿عَلَّٰمُ ٱلْغُيُوبِ﴾: رَفْعٌ محمولٌ على محلِّ «إنّ» واسمِها، أو على

قوله: (تزجيةُ السَّهم ونحوِه)، قيل: التزجيةُ: دَفْعُ الشيءِ برفقٍ وهي غير مناسب للمقام؛ لأن فيه دفعَ الشيء بعنف. وفي «مجمل اللغة»: التزجية: دَفعُ الشيء كما تُزْجي البقرة ولدَها وتسوقه، والريحُ تُزجي السحابَ تسوقُه سَوْقًا رَفيقا[1]. وكذا في «الصِّحاح» و«الأساس»، ولعلّ المصنِّف جعل التزجيةَ عامًّا ثم قيده بدفعٍ واعتماد.

قوله: (ويُستعارانِ من حقيقتِهما لمعنى الإلقاء)، ونحوُه في المجاز: استعمالُ المَرْسن ـ وهو موضوعٌ للأنفِ فيه رَسَن ـ في مُطلقِ الأنف.

قوله: (أو يَرْمي به الباطل فيدمَغُه ويُزْهِقُه)، فعلى هذا: هو من الاستعارة المصرِّحةِ التحقيقية كما قال صاحب «المفتاح»[2]: أصلُ استعمالِ القَذْف والدمغِ في الأجسامِ، ثم استعير القذفُ لإيرادِ الحقِّ على الباطل، والدامغُ لإذهابِ الباطلِ، فالمستعارُ منه حسيٌّ، والمستعارُ له عَقْلي، وقولُه: ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ كما قَرّر تذييلٌ، لأنّ الآية الثانية مقررة للأولى، وعلى الأول تكميل، لأن الأولى إثباتٌ للحقِّ والثانية إزالةٌ للباطل، ويجوز أن يكون من باب الطرد والعكس.

قولُه: (محمولٌ على محلِّ «إنَّ» واسمِها)، قال مكي: مَنْ رفعَ جعلَه نعتًا لـ«ربّ» على الموضع، أو على البدل منه، أو على البدل من المضمر في ﴿يَقْذِفُ﴾، ونصَبه عيسى بن عُمر نعتًا لـ«ربِّ» على اللفظ أو على البدلِ. ويجوزُ الرفعُ على أنه خبرٌ بعد خبرٍ أو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ[3].

---

(١) «مجمل اللغة» (١: ٤٤٩).

(٢) «مفتاح العلوم» ص٣٩٠.

(٣) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٠).

المستكنِّ في ﴿يَقْذِفُ﴾، أو هو خَبَر مبتدأٍ محذوف. وقُرِئ: بالنّصْبِ صفةً لـ﴿رَبِّي﴾، أو على المدْح. وقُرِئ: ﴿الْغِيُوبِ﴾ بالحركاتِ الثلاث، فالغُيوبُ كالبيوت. والغَيوب كالصَّيُود، وهو الأمرُ الذي غابَ وخفيَ جدًّا.

[﴿قُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ الْبَاطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾ ٤٩]

والحيّ إمّا أن يبتدئَ فعلًا أو يعيدُه، فإذا هَلَكَ لم يبقَ له إبداءٌ ولا إعادة، فجعلوا قولَهم: «لا يبدئ ولا يعيدُ» مثلًا في الهلاك. ومنه ....

وعن بعضِهم: لا يقالُ: لا يجوزُ البدليةُ لأنه يُفسدُ التركيبَ إذا حُذِفَ المُبدَلُ منه، لأن البدليةَ لا تستلزمُ جوازَ حَذْفِ البدل مطلقًا كما ذكر في «المفصّل».

قوله: (وقُرئ: ﴿الْغِيُوبِ﴾ بالحركات الثلاث)، أبو بكرٍ وحمزة: بكسر الغَيْن حيثُ وقعَ، والباقونَ: بضَمِّها[١]. قال الزجاج: الأجودُ الضمُّ[٢].

قيل: «الغِيوبُ» بالكسر والضمِّ: جمع غَيْبٍ، كالبيوتِ جَمْعُ بَيْت، وبالفَتْح: مُفردٌ كالضُّروب للمبالغة.

قوله: (كالصّيود)، الجوهري: كَلْبٌ صَيود، وكلابٌ صِيدٌ وصُيُدٌ أيضًا.

قولُه: («لا يبدئُ ولا يُعيد» مثلًا في الهلاك)، قال بعضُهم: أي: هلَكَ، كما تقولُ: لا يأكلُ ولا يشربُ، أي: مات.

وقال الواحدي: ما يُبدئ الباطلُ وما يُعيد، أي: ذهبَ الباطل ذهابًا لم يَبْقَ منه إقبالٌ ولا إدبار ولا إعادة[٣]. يريدُ أنّ هذا الكلامَ مُعبّرٌ عن معنى الهلاكِ كنايةٌ عنه من غير نظرٍ إلى مفرداتِه، وإليه الإشارةُ بقوله: «وجاءَ[٤] الحقّ وهَلك الباطل».

---

(١) انظر: «حجّة القراءات» ص١٢٧.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٧).

(٣) «الوسيط» للواحدي (٣: ٤٩٩).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «جاء» دون واو.

قولُ عَبيد:

أَقْفَرَ مِنْ أَهْلِهِ عَبِيد فَالْيَوْمَ لَا يُبْدِي وَلَا يُعِيدُ

والمعنى: جاءَ الحقُّ وهلَكَ الباطل، كقولِه تعالى: ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] **وعن ابن مسعودٍ** رضيَ الله عنه: دخلَ النبيُّ ﷺ مكّةَ وحولَ الكعبةِ ثلاثُ مئةٍ وستونَ صنمًا، فجعلَ يطعنُها بعودِ نَبْعةٍ ويقول: «﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَزَهَقَ ٱلْبَٰطِلُۚ إِنَّ ٱلْبَٰطِلَ كَانَ زَهُوقًا﴾ [الإسراء: ٨١]، ﴿جَآءَ ٱلْحَقُّ وَمَا يُبْدِئُ ٱلْبَٰطِلُ وَمَا يُعِيدُ﴾». والحقّ: القرآن، وقيل: الإسلام، وقيل: السّيف. وقيل: الباطِل: إبليسُ، **أي: ما ينشئ خلقًا ولا يعيدُه**، المنشئُ والباعثُ: هو الله تعالى. وعن الحسَن: لا يبدئ لأهلِه خيرًا ولا

قوله: (**قولُ عَبيد**)، وهو عَبيدُ بن الأبرصِ. أَقْفَر: أي: خَلا من أهله وهلَك. وذلك أنّ المنذرَ بنَ ماءِ السماء كان مَلِكًا. وكان له يومٌ في السنة يذبَحُ فيه أوّلَ مَنْ يلقى، فاتّفق اليومَ إشرافُ عَبيدٍ فأمَر بقَتْله، فقيل له: امدَحْه، فقال: حالَ الجريضُ دونَ القَريض، فقال الملِك: أنشِدْنا قولك:

أقفَر مِن أهلِه مَلْحوبُ فالقُطَّبيّاتُ فالذنوب

فقال:

أقفَرَ مِن أهلِه عَبيد فاليومَ لا يُبدي ولا يُعيد[1]

الجريضُ: الغُصّةُ من الجَرْضِ وهو الريقُ يُغَصُّ به على هَمٍّ وحُزن، والقريضُ: الشِّعرُ، ومَلْحوبٌ: موضع، وكذلك القُطَّبيّاتُ والذَّنوب.

قوله: (**وعن ابن مسعودٍ**)، الحديث رواه البخاريُّ ومُسلمٌ والترمذي[2]، وليس في آخره هذه الآية.

قوله: (**أي ما ينشئ خلقا ولا يعيده**)، الفاعلُ إبليسُ وما نافيةٌ والكلامُ مجرًى على

---

(١) انظر الخبر في «جمهرة الأمثال» (١: ٣٥٩).

(٢) أخرجه البخاري (٢٤٧٨) ومسلم (١٧٨١) وغيرهما.

يعيدُه، أي: لا ينفعُهم في الدّنيا والآخرة. وقالَ الزجّاج: أيّ شيءٍ ينشئ إبليسُ ويعيدُه، فجعلَه للاستفهام. وقيلَ للشيطان: الباطل؛ لأنه صاحبُ الباطل، أو لأنه هالكٌ، كما قيل له: الشيطان، من شاطَ إذا هَلَك.

[﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى وَإِنِ ٱهْتَدَيْتُ فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ ٥٠]

قُرِئ: ﴿ضَلَلْتُ﴾ ﴿أَضِلُّ﴾ بفتْحِ العَيْنِ مَعَ كَسْرِها. و«ضَلِلْت» «أَضَلّ»، بكسْرِها معَ فتْحِها، وهما لغتان، نحو: ظَلَلْتَ أظِلّ، ظَلِلْت أظَل. وقُرِئ: (إِضَلّ) بكسْرِ الهمْزةِ معَ فتح العَين. فإن قلتَ: أين التقابلُ بينَ قولِه: ﴿فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ وقولِه: ﴿فَبِمَا يُوحِىٓ إِلَىَّ رَبِّىٓ﴾؟ وإنما كانَ يستقيمُ أن يُقال: فإنما أَضِلُّ على نَفْسي، وإنِ اهتَدَيتُ فإنما

التصريحِ لا الكناية كما في الوجهِ السابق وقال الزجاج: «ما» في موضعِ نصبٍ على معنى: وأيُّ شيءٍ يُبدئُ الباطلُ وأيُّ شيءٍ يُعيد، والأجودُ أن يكونَ نَفْيًا على معنى: ما يُبدئُ الباطلُ وما يُعيد، والباطل إبليسُ؛ أي لا يبعَثُ الخَلْقَ ولا يخلُق، والله عزَّ وجل الخالقُ الباعث[1].

وقلت: الوجه هذا هو الأول لأنه تعالى لما قال: ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ أي شأنه عز وجل أن يرمي بالحق الباطلَ فيُزْهِقَه قال صلوات الله عليه: «ثم ماذا أقول؟» قال: قل جاءَ الحقّ أي: الإسلامُ أو القرآن فزَهقَ الباطلُ والشيطان.

قولـه: (وقرئ[2]: ﴿ضَلَلْتُ﴾ ﴿أَضِلُّ﴾ بفَتْـح العين مـع كسـرها)، وهي المشهورة، و«ضَلِلْتُ» و«أَضَلُّ» شاذّتان. في «المطْلع»: «ضَلَلْتُ» بفَتحِ اللام «أَضِلُّ» بكسرِ الضادِ، و«ضَلِلْتُ» بكَسرِ اللام «أضل» بفَتْحِ الضاد، من باب: ضرب، وعلى نحو: ظَلِلْتُ أظَلّ، وظَلَلْتُ أظَلّ، وإِضَلّ: بكَسْر الهمزة مع فتحِ الضادِ، على لغةِ من يقول: إِعلم.

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٨٥).

(٢) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «قرئ» دون واو.

أهتدي لها، كقولِه تعالى: ﴿مَّنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا﴾ [فصلت: ٤٦]، ﴿فَمَنِ ٱهْتَدَىٰ فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن ضَلَّ فَإِنَّمَا يَضِلُّ عَلَيْهَا﴾ [الزمر: ٤١]، **أو يقال: فإنّما أضلُّ بنفْسي**؟ قلتُ: هما متقابلانِ من جهةِ المعنى؛ لأنّ النفْسَ كلَّ ما عليها فهو بها، أعْني: أنّ كلَّ ما هو وبالٌ علَيها، وضارٌّ لها فهو بها وبسببها؛ لأنها الأمّارةُ بالسّوء، وما لها ممّا ينفعُها فبهدايةِ ربِّها وتوفيقِه، **وهذا حكمٌ عامٌّ لكلِّ مكلَّف**، وإنما أمَرَ رسولَه ﷺ

قوله: (**أو**[1] **يقال: فإنما أضل بنفسي**)، يريد: أن التقابل الحقيقي هو أن يقابل «على» باللام كقوله تعالى: ﴿لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا ٱكْتَسَبَتْ﴾ [البقرة: ٢٨٦] أو يُطابقَ بين البابَيْن ليكونَ المعنى: إن ضلَلْتُ فإنّما أضلُّ بسَببِ نفسي، فإن اهتَديتُ فإنّما أهتَدي بتَسديدِ الله بسَببِ وَحْيٍ يُنَزِّلُه عليّ.

وتلخيصُ الجوابِ: أن المقصودَ أن يكون الكلام جامعًا لهذين المعنيين مع سلوكِ طريق الاختصار. والمعنى: أن ما على النفس من الوبال هو بسببها، وأنَّ ما لها من النفع هو بسبب الله، فدل لفظ «على» في القرينة الأولى على معنى اللام في الثانية، والباءُ في القرينة الثانية على معنى السببية في الأولى، فإذن التقدير: قل إن ضللت فإنما أضل بسبب نفسي، وإن اهتديت فإنما أهتدي لنفسي بعون الله وبتوفيقه، فقوله: «لأنّ النفسَ كلَّ ما عليها فهو بها» تعليل لصحة تقدير الباء في القرينة الأولى، وقوله: «وما لها مما ينفعها فبهداية ربها» تعليل لاستقامة تقدير «لها» في الثانية، انظر إلى هذا النظر الدقيق.

قوله: (**وهذا حكم عام لكل مكلف**)، وإنما أمر رسوله أن يسنده إلى نفسه لأنه إذا دخل تحته كان غيره أولى. وقال الإمام: فيه إشارةٌ إلى أنّ ضلالَ نفسي كضلالِكم لأنه صادرٌ من نفسي ووبالُه على نفسي، وأما اهتدائي فليس كاهتدائِكم بالنظرِ والاستدلالِ، وإنما هو بالوَحْيِ المنير[2].

وقلت: هذا البيانُ يدلُّ على أنّ دَليل النقلِ أعلى وأفخَمُ من دليلِ العقل. وقال مُحيي

---

(١) في الأصول الخطية: «أن»، وصوّبناه من «الكشاف».

(٢) «مفاتيح الغيب» (٢٢: ٢١٧).

أن يسندَه إلى نفسِه؛ لأنّ الرسولَ إذا دخلَ تحتَه معَ جلالةِ محَلِّه، وسدادِ طريقتِه كانَ غيرُه أولى به. ﴿إِنَّهُۥ سَمِيعٌ قَرِيبٌ﴾ يدركُ قولَ كلِّ ضالٍّ ومهتدٍ وفعلَه، لا يخفى علَيه منهما شيء.

[﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ وَأُخِذُواْ مِن مَّكَانٍ قَرِيبٍ ﴾ ٥١]

﴿ وَلَوْ تَرَىٰٓ ﴾: جوابُه محذوف، يعني: لرأيتَ أمرًا عظيمًا وحالًا هائلةً. و«لو» و«إذ» والأفعالُ التي هي ﴿فَزِعُواْ﴾ و﴿وَأُخِذُواْ﴾ و«حيل بينهم»؛ كلُّها للمُضيّ. والمرادُ بها الاستقبال؛ لأنّ ما الله فاعلُه في المستقبلِ بمنزلةِ ما قد كانَ ووُجِدَ لتحقُّقِه. ووقتُ الفزع: وقتُ البعْثِ وقيامِ السّاعة. وقيل: وقتُ الموت. وقيل: يومُ بَدْر. وعن ابنِ عبّاسٍ رضيَ الله عنهما: نزلتْ في خَسفِ البَيْداء، وذلكَ أنّ ثمانين ألفًا يغزونَ الكَعْبةَ ليخرِّبوها، فإذا دَخلوا البيداءَ خُسِفَ بهم. ﴿فَلَا فَوْتَ﴾: فلا يفوتونَ اللهَ ولا يَسْبقونَه.

السنة: إن كفارَ قريش كانوا يقولون: إنك قد ضَلَلْتَ حين تركْتَ دينَ آبائك، فقال الله تعالى: ﴿ قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى ﴾ أي: إثْمُ ضَلالتي على نَفْسي، وإن اهتديت فبما يُوحى إلي من ربي من القرآن والحكمة[1].

قوله: (نزلت في خَسْفِ البَيْداء)، روينا في «مسند أحمد بن حنبل» عن أم المؤمنين حفصة رضي الله عنها قالت: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «يأتي جيشٌ مِنْ قِبَلِ المشرقِ يريدونَ مكّة حتّى إذا كانوا بالبيداءِ خُسِفَ بهم» فقلت: يا رسولَ الله، فكيف بمَنْ كان منهم مُسْتكرهًا؟ قال: «يُصيبهم كلّهم ذلك ثم يَبْعَث الله عزّ وجل كل امرئ على نيته»[2].

قيل: كان ذلك في أيام ابن الزبير. والبيداءُ: بَيْداءُ أهل المدينةِ، ونحوًا منه رواه البخاري عن أم المؤمنين عائشة رضي الله تعالى عنها، وليس فيه ذكر أيام ابن الزبير[3].

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤٠٦).

(٢) أخرجه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦٤٥٨).

(٣) أخرجه البخاري (٢١١٨) ومسلم (٢٨٨٤) وغيرهما.

وقُرِئ: (فلا فوتٌ). **والأَخْذُ** من مكانٍ **قريب**: من الموقفِ إلى النّارِ إذا بُعِثوا، أو مِن ظَهْرِ الأرْضِ إلى بطنِها إذا ماتوا، أو مِن صحراءِ بدرٍ إلى القَليب، أو من تحتِ أقدامِهم إذا خُسِفَ بهم. فإن قلتَ: علامَ عُطِفَ قولُه: ﴿وَأُخِذُواْ﴾؟ قلتُ: فيه وجهان: **العطفُ** على ﴿فَزِعُواْ﴾، أي: فَزِعوا وأُخِذوا فلا فوتَ لهم. أو على «لا فوت»، على معنى: إذا فَزِعوا فلمْ يَفوتوا وأُخِذوا. وقُرِئ: **(وأَخْذٌ)، وهو معطوفٌ على محلِّ (لا فَوْت)**، ومعناه: فلا فوتَ هناك، وهناكَ أَخْذٌ.

قوله: (**والأخذُ من مكان قريب**)، قيل: هذا مبتدأٌ، والخبرُ: «من الموقفِ»، أي: الأخذُ من مكانٍ قريب هو الأخذُ من الموقف منتهيًا بهم إلى النار.

قوله: (**العطفُ على ﴿فَزِعُواْ﴾**)، أي: فَزعوا وأُخذوا فلا فَوْتَ لهم، أي: الفاءُ فيه معنى السببية، أي: حصَلَ فَزَعُهم وأَخْذُنا إياهم فإذن فلا فَوْتَ لهم. لعلَّ هذا إشارةٌ إلى قول ابن جني أنه قال: ينبغي أن يكونَ ﴿وَأُخِذُواْ﴾ في قراءةِ العامةِ معطوفًا على ما دلَّ عليه قوله: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ أي: أُحيطَ بهم وأُخِذوا، ولا يصحُّ أن يكونَ معطوفًا على ﴿فَزِعُواْ﴾ لأنّه لا يُرادُ: ولو تَرى وَقْتَ فَزَعِهم وأَخْذِهم، وإنما المرادُ: ولو تَرى إذ فَزِعوا، فلم يفوتوا وأُخِذوا، فعَطفَ على ما فيه الفاءُ السببيةُ فيكونُ حُكْمُه حكْمَه[1].

قوله: (**وقُرئ: «وأَخْذٌ» وهو معطوفٌ على محلِّ «لا فوت»**)، قال الزجاج: ويجوزُ: «فلا فَوْتٌ»، ولا أعلم أحدًا قرأ بها، فإن لم تَثْبُتْ بها روايةٌ فلا تقرأَنَّ بها[2].

قال ابن جني: «وأَخْذٌ» قراءةُ طَلْحة بن مُصَرِّف، وفيه وَجْهان: أحدُهما: أنه مرفوعٌ بفعْلٍ مُضْمَرٍ يدلُّ عليه: ﴿فَلَا فَوْتَ﴾ أي: وأحاطَ بهم أَخْذٌ من مكان قريب، وذكَر القُرْبَ لأنه ألزمُ، وثانيهما: أنهُ مُبتدأٌ وخَبرُه محذُوف، أي: هُناك أَخْذٌ وإحاطةٌ بهم[3].

---

(١) «المحتسب» (٢: ١٩٦).

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٥٨) وزاد: فإنّ القراءةَ سنّة.

(٣) «المحتسب» (٢: ١٩٦).

[﴿ وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ وَأَنَّىٰ لَهُمُ ٱلتَّنَاوُشُ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ * وَقَدْ كَفَرُواْ بِهِۦ مِن قَبْلُ وَيَقْذِفُونَ بِٱلْغَيْبِ مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ * وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ كَمَا فُعِلَ بِأَشْيَاعِهِم مِّن قَبْلُ إِنَّهُمْ كَانُواْ فِى شَكٍّ مُّرِيبٍۭ ﴾ ٥٢ – ٥٤]

﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ بمحمّدٍ ﷺ؛ لمرورِ ذكْرِه في قولِه: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾ [سبأ: ٤٦]. والتناوشُ والتناول أخوان؛ إلّا أنّ التناوشَ تناولٌ سَهْلٌ لشيءٍ قَريب، يُقال: ناشَه يَنوشُه، وتناوشَه القَوْم. ويُقال: تناوشوا في الحَرْب، ناشَ بعضُهم بعْضًا. وهذا تمثيلٌ لطلبِهم ما لا يكون، وهو أن ينفعَهم إيمانُهم في ذلكَ الوقت، كما ينفعُ المؤمنين إيمانُهم في الدّنيا. مُثِّلَت حالُهم بحالِ من يريدُ أن يتناولَ الشيءَ من **غَلْوَة**، كما يتناولُه الآخَرُ من قيسِ ذراعٍ تناولًا سهلًا لا تَعَبَ فيه. ....

قوله: (**﴿ءَامَنَّا بِهِۦ﴾**[(١)] **بمحمدٍ صلوات الله عليه، لمرورِ ذكْرِه في قوله: ﴿مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ﴾**)، إشارةٌ إلى بيانِ النظمِ، وذلك أن كُلًّا من الآياتِ المُصدَّرة بـ«قل» من قوله: ﴿قل إنما أعظكم﴾ ﴿قُلْ مَا سَأَلْتُكُم﴾ ﴿قُلْ إِنَّ رَبِّى يَقْذِفُ بِٱلْحَقِّ﴾ ﴿قُلْ جَآءَ ٱلْحَقُّ﴾ ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ﴾ فيه تذكير بليغ ووعظٌ شافٍ كافٍ، فلما ختمت بقوله: ﴿قُلْ إِن ضَلَلْتُ فَإِنَّمَآ أَضِلُّ عَلَىٰ نَفْسِى﴾ - وفيه إيماءٌ إلى معنى المشاركةِ وأنَّ تلك النصيحةَ ما نفعَتْ فيهم - قيل له مسليًا والتفتَ إلى كُلِّ مَنْ يتأتّى منه النَّظَرُ مخاطبًا بقوله: ﴿وَلَوْ تَرَىٰٓ﴾ لعِظَمِ الأمرِ وفخامةِ الشأن، أي: ولو ترى أيها الناظرُ وَقْتَ فَزَعِهم وأَخْذِهم فلا فَوْتَ لهم، ووقْتَ قولهم: آمنّا بمحمد، ﷺ فلا ينفعهُم إيمانُهم حينئذٍ، لرأيْتَ خطبًا جليلًا وأمرًا هائلًا.

قوله: (**مِن غَلْوة**)، وهي مِقدارُ رمية.

المغرب: مِن مُستعارِ المجاز: الغَلْوةُ مقدارُ رمية. وعن الليثِ: الفَرْسَخُ التامُّ: خمسٌ وعشرونَ غلْوةً، يقال: غَلا بسَهْمه غَلْوًا، أو غالى به غلاءً: إذا رمى به أبعدَ ما قَدر عليه[(٢)].

---

(١) في الأصول الخطية: ﴿ءَامَنَّا﴾، دون ﴿بِهِۦ﴾، وأثبتناها من «الكشاف».

(٢) «المُغرب في ترتيب المعرب» (٢: ١١١).

وقُرِئ: (التناؤش): هُمِزتِ الواوُ المضْمومةُ كما هُمزت في أجؤه وأدْؤُر. وعن أبي عَمرٍو: التناؤُش بالهمْـز: التناولُ من بُعْد، من قولِهم: نأشتُ: إذا أبطـأتَ وتأخرت. ومنـه البيت:

تمَنَّى نَئيشًا أَنْ يَكونَ أطاعَني

أي: أخيرًا. ﴿وَيَقْذِفُونَ﴾ معطوفٌ على «قد كفروا»، على حكايةِ الحالِ الماضِيَة، يعني: وكانوا يتكلَّمون ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ ويأتونَ به ﴿مِن مَّكَانِۭ بَعِيدٍ﴾. وهو قولُهم في رسولِ الله ﷺ: شاعرٌ ساحرٌ كذّاب. وهذا تكلُّمٌ بالغَيبِ والأمرِ الخفيّ؛ لأنهم لم يشاهدوا منه سِحْرًا ولا شِعْرًا ولا كَذِبًا، وقد أتَوْا بهذا الغيبِ من جهةٍ بعيدةٍ من حاله؛ لأنّ أبعدَ شيءٍ ممّا جاءَ به الشعرُ والسحر، وأبعدُ شيءٍ من عادتِه التي عُرِفَتْ بينَهم وجُرِّبت الكذبُ والزّور. وقُرِئ: (ويُقذَفونَ بالغيب)، على البناءِ للمفعول، أي: يأتيهم به شياطينُهم ويلقّنونَهم إيّاه. **وإن شئتَ** فعلِّقه بقولِه: ﴿وَقَالُوٓاْ ءَامَنَّا بِهِۦ﴾ على أنه مَثَّلَهم في طلبِهم تحصيلَ ما عَطَّلوه من الإيمانِ في الدّنيا بقولِهم: آمنا في

قوله: **(وقُرِئَ: «التناؤش»)**، الحَرَميان وابنُ عامرٍ وحَفْص: ﴿ٱلتَّنَاوُشُ﴾ بضَمِّ الواوِ، والباقونَ: بهَمْزِها[1].

قوله:**(تمنى نئيشًا أن يكونَ أطاعني)**، تمامُه في «المُطلع»:

وقد حدثَتْ بعد الأمورِ أمورُ[2]

يقول: إنَّ صاحبي تمنّى آخرَ الأمرِ أن يكونَ أطاعَني فيما نصحْتُه مِنْ قَبْلُ، والحالُ أنْ قد حدثَتْ أمورٌ بعد أمورٍ دلّتْ على رَشادي وصِدْقِ رأيي.

قوله: **(وإن شِئْتَ)**، عَطْفٌ على قوله: ﴿وَيَقْذِفُونَ﴾ معطوفٌ على (قد كفروا)» أي: يكونُ حالًا من ضمير «قالوا»، أي: قالوا: آمنّا به، والحالُ أنّهم يُرْمون مِن مكانٍ بعيد،

---

(١) ولتمامِ الفائدة انظر: «حجّة القراءات» ص٥٩٠.

(٢) البيتُ لنَهْشَل بن حَرّى. انظر: «جمهرة الأمثال» (١: ٢٣٥).

الآخرة، وذاكَ مطلبٌ مستبعَدٌ بمَن يَقذِفُ شيئًا من مكانٍ بعيدٍ لا مجالَ للظنِّ في لُحوقِه؛ حيثُ يريدُ أن يقعَ فيه لكونِه غائبًا عنه شاحِطًا. والغَيب: الشيءُ الغائب. ويجوزُ أن يكونَ الضّميرُ للعذابِ الشديدِ في قولِه: ﴿بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ وكانوا يقولون: ﴿وَمَا نَحْنُ بِمُعَذَّبِينَ﴾ [سبأ: ٣٥]، إن كانَ الأمرُ كما تصفونَ من قيامِ السّاعةِ والعقابِ والثوابِ، ونحنُ أكْرمُ على الله من أن يعذّبَنا، قائسينَ أمرَ الآخرةِ على أمرِ الدنيا؛ فهذا كانَ قَذْفَهم بالغيب، وهو غيبٌ ومقذوفٌ به من جهةٍ بعيدة؛ لأنّ دارَ الجزاءِ لا تنقاسُ على دارِ التكليف.

﴿مَا يَشْتَهُونَ﴾ من نفْعِ الإيمان يومئذٍ والنّجاةِ به من النّار والفوزِ بالجنّة، أو من الردِّ إلى الدّنيا، كما حَكى عنهم: ﴿فَارْجِعْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا﴾ [السجدة: ١٢].

﴿بِأَشْيَاعِهِم﴾: بأشباهِهم من كفرةِ الأممِ ومن كانَ مذهبُه مذهبَهم. ﴿مُّرِيبٍ﴾: إمّا من أرابَه، إذا أوقعَه في الرِّيبة والتهْمة. أو من أرابَ الرّجل، إذا صارَ ذا رِيبةٍ ودَخَلَ فيها، وكلاهما مجاز؛ إلّا أنّ بينهما فُريقًا وهو أنّ المريبَ من الأوّلِ منقولٌ ممّن يصحُّ أن يكونَ مُريبًا من الأعيانِ إلى المعنى، والمريبُ من الثاني منقولٌ من صاحبِ الشكِّ إلى الشكّ، كما تقولُ: شعرٌ شاعِر.

ويرومون ما حصولُه أبعد، وإليه الإشارة بقوله: «مثّلَهُم في طلبِهم» إلى قوله: «بمَن يقذِفُ شيئًا مِن مكان بعيدٍ» وهو استعارةٌ تمثيلية.

قوله: (ويجوزُ أن يكونَ الضمير)، عَطْفٌ على قوله(١): «آمنّا بمحمد ﷺ»، يعني الضميرُ إما راجعٌ إلى عذابٍ شديدٍ في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ تَتَفَكَّرُوا۟ مَا بِصَاحِبِكُم مِّن جِنَّةٍ إِنْ هُوَ إِلَّا نَذِيرٌ لَّكُم بَيْنَ يَدَىْ عَذَابٍ شَدِيدٍ﴾ أو إلى صاحبكم.

قولُه: (مُريبًا)، وذلك أنّ المُريبَ صِفةٌ للعاقلِ، لا يصحُّ وصْفُ الشكِّ به، فإمّا أن يُجْعلَ الشكّ كالإنسانِ على الاستعارةِ المكنية، ثم يُنْسَبَ إليه ما هو من خَواصِّ الإنسان

---

(١) من قوله: «مثلهم في طلبهم» إلى هنا سقط من (ف).

عن رسولِ الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ سَبإٍ لَمْ يَبْقَ رسولٌ ولا نَبِيٌّ إلّا كانَ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ رَفِيقًا ومُصَافِحًا».

بلازمه وهو الرَّيْبُ على سبيلِ الاستعارةِ التخييليةِ، وإليه الإشارةُ بقَوله: «إنّ المريبَ منقولٌ من الأعيانِ إلى المعنى» أو أن يُسْتعارَ الإسنادُ من صاحبِ الشكِّ ليكونَ من الإسنادِ المجازيِّ.

تمتِ السورةُ بحَمْدِ الله وغُفرانه.



سورة الملائكة

مكية، خمسٌ وأربعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

[﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا أُو۟لِىٓ أَجْنِحَةٍ مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ﴾ ١]

﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾: مبتدئها ومبتدعها. وعن مجاهدٍ عن ابن عباسٍ رضيَ الله عنهما: ما كنتُ أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾، حتى اختصمَ إليَّ أعرابيانِ في

سورة الملائكة(١)

مكية، خمس وأربعون آية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ

قولُه: (**عن ابن عباس: ما كنت أدري ما ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ﴾**)، ورواه الزجاج أيضًا(٢)، وقال الراغب: أصل الفَطْر: الشقُّ طولًا، يقال: فَطَر فلانٌ كذا فَطْراً، وأفْطَرَ هو فطوراً، وانفطرَ انفطاراً، وقال تعالى: ﴿هَلْ تَرَىٰ مِن فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣]، أي: من اختلالٍ ووَهْيٍ فيه، وفَطَرْتُ الشاة: حلبتُها بأصبعين وفطرْتُ العجينَ: إذا عجَنْتَه فخَبزْتَه من وقتِه، ومنه الفِطرة، وفَطْرُ الله الخلْقَ، وهو إيجادُه وإبداعُه على هيئةٍ مترشِّحةٍ لفعلٍ من الأفعال،

---

(١) في (ط): «سورة فاطر»، وهو اسمٌ مشهورٌ لهذه السورة الكريمة أيضاً.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ١٩٧).

بئر، فقالَ أحدُهما: أنا فطرْتُها، أي: ابتدأتُها. **وقُرِئ: (الذي فطر السماوات والأرض وجعل الملائكة). وقُرِئ: (جاعلُ الملائكة)، بالرّفْعِ على المدْح.** ....

فقولُه: ﴿فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا﴾ [الروم: ٣٠]، إشارة إلى ما أبدع وركَز في الناسِ من معرفتِه، وهو المشارُ إليه بقوله: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥]، ويصحُّ أن يكونَ الانفطارُ في قوله: ﴿ٱلسَّمَآءُ مُنفَطِرٌۢ بِهِۦ﴾ [المزمل: ١٨]، إشارةً إلى قَبولِ ما أبْدعَها وأفاضَهُ عليها منه، والفِطْرُ: تَرْكُ الصوم، يقال: فَطرْتُه وأفطَرْتُه، وأفطَر هو[1].

وقال أبو البقاء: الإضافةُ مَحْضة، لأنه للماضي لا غَيْر، وأما ﴿جَاعِلِ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ﴾ فكذلك في أجْوَدِ المذهبَيْن، وأجازَ بعضُهم أن تكونَ غيرَ محضَةٍ على حكايةِ الحال، و﴿رُسُلًا﴾ مفعولٌ ثان، و﴿أُوْلِيٓ﴾بدَلٌ منه أو نَعْتٌ له، ويجوز أن يكون ﴿جَاعِلِ﴾بمعنى: خالق، و﴿رُسُلًا﴾ حالٌ مقدرة[2].

وقال غيرُه: ﴿فَاطِرِ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ صفةٌ لله ومَعرفةٌ إذ لم يجر على الفعل، بل أريد به الاستمرار والثبات والدوام، كما يُقالُ: زَيْدٌ مالكُ العبيدِ جاءَ، أي: زَيْد الذي مِنْ شأنِه أن يملكَ العبيد.

قولُه: **(وقُرِئَ: «الذي فطر»)**[3]، قال ابن جِنِّي: هي قراءةُ الضحّاك[4].

قولُه: **(«جاعلُ الملائكة»[5]، بالرفْعِ على المدح)**. قال ابن جنِّي: وهي قراءةُ الحسن، هذا على الثناءِ على الله وإبرازِه في الجملةِ بما فيها من الضميرِ أبلَغُ، وكلّما زادَ في الإسهابِ كان أحرى، ألا ترى إلى قولِ خِرْنِق:

---

(١) «المفردات في غريب القرآن»: ٦٤٠.

(٢) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٢).

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩).

(٤) «المحتسب» (٢: ١٩٨).

(٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩).

﴿رُسُلًا﴾ **بضمِّ السّين** وسُكونِها. ﴿أُوْلِىٓ أَجْنِحَةٍ﴾ أصحابَ أجنحة. وأولوا: اسمُ جمعٍ لـ«ذو»، كما أنّ أولاءِ اسمُ جمعٍ لـ«ذا»، ونظيرُهما في المتمكّنة: **المخاضُ والخَلِفَة**. ﴿مَّثْنَىٰ وَثُلَٰثَ وَرُبَٰعَ﴾: صفاتٌ لأجنحة، **وإنما لم تنصرفْ؛ لتكرّرِ العدْلِ فيها**؛ وذلكَ أنها عُدِلَت

لا يَبعُدَنْ قَومي الذين هُمُ ... سُـمُّ العُداةِ وآفَةُ الجُزْرِ
النازلـينَ بـكُلِّ مُعْتَرَكٍ ... والطيبينَ معاقِدَ الأُزْرِ[١]

ويُروى: «النازلونَ... والطيِّبون» و«النازلونَ... والطيِّبين» وبالعكس، فكلما اختلفتِ الجُمَلُ كان الكلامُ أفانينَ وضروباً فكانَ أبْلغَ منه إذا لزِمَ سرحاً واحداً، فقولُك: أُثْني على الله الذي[٢] أعطانا فأغنى، أبلغُ ،من قولك: أُثْني على الله المُعْطينا والمُغْنينا، لأن معَك هُنا جملةً واحدةً وهناك ثلاثُ جُمَل، ويدلُّ على صحّةِ هذا المعنى قراءةُ خُلَيْد[٣]: «جعل الملائكة» قال أبو عبيدة: إذا طال الكلام خرجوا فيه من الرفع إلى النَّصْب، ومن النصْبِ إلى الرفع، يريدُ ما نحنُ عليه لتختلفَ ضُروبُه وتتباينَ تراكيبُه.

قولُه: (﴿رُسُلًا﴾ **بضَمِّ السِّين**)، وهي المشهورةُ، وسكونُها شاذّة. قال القاضي: ﴿رُسُلًا﴾: وسائطَ بينَ الله وبينَ أوليائِه برسالاتِه بالوحيِ والإلهامِ والرؤيا الصادقةِ أو بَيْنَه وبين خَلْقِه يُوصلونَ إليه آثار صنعه[٤].

قولُه: (**المخاضُ والخَلِفة**)، **الجوهري**: المخاضُ: الحواملُ من النوقِ، واحدتُها خَلِفة، ولا واحدَ لها من لفظِها، وأما «أولو» فجَمْعٌ لا واحدَ له من لفظه، وواحده: ذو.

قولُه: (**وإنما لم تَنْصَرِفْ لتكرُّرِ العَدْل فيها**)، قال الزجاج: أحدُهما: أنه معدولٌ عن ثلاثة ثلاثة وأربعة أربعة، والثاني: أنّ عَدْلَه وقعَ في حال النكرة، قال:

(١) البيتان لِخِرنقِ بنت هَفّانَ ترثي زوْجَها عَمْرو بن مَرْثَد، انظر: «كتاب سيبويه» (١: ٢٠٢)، و«الكامل في اللغة والأدب» (٣: ٣١)، و«التذكرة الحمدونية» (٣: ٤٠٢).

(٢) قوله: «الذي» زيادة من شرح الطيبي ليست في «المحتسب»، وعبارة ابن جني هي الأبلغ والأشبه بالصواب.

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣١٩). ووقع في «المحتسب» (٢:١٩٨). «الحسن».

(٤) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٣).

عن ألفاظِ الأعداد عن صِيَغٍ إلى صِيَغٍ أُخَر، كما عُدِلَ «عُمَر» عن «عامر»، و«حذامِ» عن «حاذِمة»؛ وعن تكريرٍ إلى غيرِ تكرير؛ وأمّا الوصفيّةُ فلا تفترقُ الحالُ فيها بينَ

ولـكـنّـمـا أهـلي بـوادٍ أنيسُـه ذئابٌ تَبغّى الناسَ مثنى وموحدا[1]

ورُوِيَ أن سيبويه زعم: أن عدمَ الصرفِ للعدلِ والصفةِ[2] وغيرُه: أنّ عدمَ الصرفِ للعدولِ عن لفظةِ ثلاثة إلى مَثْلَث، وعن معنى ثلاثةٍ ثلاثةٍ إلى هذا، لأنك إذا قُلْت: جاءتِ الخيلُ مَثْلَثَ عنيْتَ به ثلاثةً ثلاثة.

وقال صاحبُ «الكشف»: معنى قولِهم: ﴿مَّثۡنَىٰ﴾ معدولٌ عن اثنَيْن اثنَيْن: أنك إذا أردْتَ بـ«مَثْنى»: ما أردْتَ باثنَيْن اثنَيْن، والأصلُ أن تُريدَ بالكلمةِ معناها دون معنى كلمةٍ أُخرى، فالعَدْلُ ضدُّ الاستواءِ، لأنَّ الاستواءَ هو الذي ذكَرْنا، والعدْلُ أن تلفظَ كلمةً وأنت تريدُ كلمةً أُخرى، فلما كان كذلك كان العَدْلُ ثابتاً فإذا اجتمعَ مع الصفةِ وجبَ أن يَمْنعا الصرف[3].

قولُه: (و«حَذامِ» من[4] «حاذمة»)، عن بعضِهم: حاذمة في أسماءِ الأجناسِ القاطِعة، ثم نُـقِلَ إلى العَلَمية، ثم نُقِلَ عن حاذمة إلى حذام.

قولُه: (**وأما الوصفيةُ فلا تفْترقُ الحالُ فيها... فلا يُعَرَّجُ عليها**)، أي: لو كانت الوصفيةُ مؤثرةً في المنْعِ من الصرفِ لقُلْتَ: مررْتُ بنسوةٍ أربَعَ مفتوحاً، فلما صَرفْـتَه عُلِمَ أنها ليسَتْ بمُؤثّرة أي: أنَّ الوصفيةَ ليست بأصل، لأن الواضعَ لم يضَعْها وصفاً بل عرَضَتْ لها، وذلك نَحْو: مررْتُ بجُبّةٍ ذِراعٍ ورجُلٍ أسَد، فالذراع والأسد ليسا بصفتين للجُبّة والرجل حقيقة.

قال صاحبُ «الفرائد»: يفترقُ الحالُ فيها؛ فإنَّ مَثْنى وغيرَها يقعُ صفةً البتّة، والثلاثةُ

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٦١) والبيت المذكور: لساعدة بن جؤية، انظر: «كتاب سيبويه» (٣: ٢٢٥) وفيه بلفظ: «سباع» بدل «ذئاب».

(٢) «كتاب سيبويه» (٣: ٢٢٥).

(٣) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٠٥).

(٤) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «عن».

المعدولةِ والمعدولِ عنها. ألا تراكَ تقول: مررتُ بنسوةٍ أربع، وبرجالٍ ثلاثة، **فلا يعرَّجُ عليها**. والمعنى: أنّ من الملائكةِ خلقاً أجنحتُهم اثنانِ اثنان، أي: لكلِّ واحدٍ منهم جناحان، وخلقاً أجنحتُهم ثلاثة ثلاثة، وخلقاً أجنحتُهم أربعة أربعة. ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ مَا يَشَآءُ﴾، أي: يزيد في خلقِ الأجنحة، وفي غيره ما تقتضيه مشيئتُه وحكمته. والأصل الجناحان؛ لأنهما بمنزلةِ اليدين، ثمّ الثالث والرابع زيادةٌ على الأصل، وذاكَ أقوى للطيران، وأعونُ عليه، فإن قلتَ: قياسُ الشفْعِ من الأجنحةِ أن يكونَ في كل شقٍّ نصفُه، فما صورةُ الثلاثة؟ قلتُ: لعلَّ الثالثَ يكونُ في وسطِ الظهرِ بينَ الجناحين يمدّهما بقوّة. أو لعلّه لغير الطيران؛ فقد مرَّ في بعض الكتبِ أنّ صنفاً من الملائكةِ لهم ستةُ أجنحة؛ فجناحانِ يلفّون بها أجسادَهم، وجناحانِ يطيرونَ بهما في الأمرِ من أمورِ الله، وجناحانِ مُرْخيان على وجوهِهم حياءً من الله. وعن رسولِ الله ﷺ: «**أنه رأى جبريلَ عليه السّلامُ ليلةَ المعراجِ** وله ستُّ مئة جناح. ورُوِي: أنه سألَ جبريلَ

وغيرُها وقوعُها صفةً بالتأويل، تقول: رجالٌ ثلاثة أي: مُقَدَّرةٌ بثلاثة، وكذا عن صاحبِ «التقريب»، فإنه قال: لا يلزَمُ من عَدمِ اعتبارِ عدمِ الوصفيةِ في المعدولِ عنه لعروضِها فيه عَدَمُ اعتبارِها في المعدولِ مع أنه لم يقَعْ إلا وصفاً. ووجَدْتُ لبعضِ المَغاربةِ كلاماً يصلُحُ أن يكونَ جواباً عنه وهو: أنّ «ثُلاثَ ورُباع» لا يخلو من أن يكون موضوعاً للصفةِ من غيرِ اعتبارِ الثلاثةِ أو لا يكون، فإن كانَ الأولَ لم يكُن فيه العدد، والمُقَدَّرُ خِلافُه، وإن كان الثاني كان الوصفُ عارضاً لثُلاثَ كما كان عارضاً لثلاثة فيُمكن أن يُقال: إنّ هذه الأعدادَ غيرُ مُنصرفةٍ للعدلِ المكرّر كالجمعِ وألغي التأنيث.

قولُه: (**فلا يُعَرَّجُ عليها**) مسَبَّبٌ عن قولِه: «فلا تفترقُ الحال فيها». **النهاية**: وفي الحديث: فلم أعرِّجْ عليه[1]، أي: لم أُقِمْ ولم أحتَبِسْ، أي: لا يُلتفَتُ إليها ولا تُعْتَبَر.

قولُه: (**أنه رأى جبريل عليه السلام ليلة المعراج**)، روينا عن البخاريِّ ومُسلمٍ والتِّرمذي

---

(١) أخرجه الحارث في «المسند» (بغية الباحث) (١: ١٧٠)، والآجري في «الشريعة» (٣: ١٥٢٩) عن أبي سعيد الخدري.

صلوات الله عليه أن يتراءى له في صورتِه، فقال: إنك لن تطيقَ ذلك. قال: «إني أحب أن تفعل»، فخرجَ رسولُ الله ﷺ في ليلةٍ مُقمرة، فأتاه جبريلُ في صورتِه فغُشِيَ على رسول الله، ثمّ أفاقَ وجبريلُ عليه السّلامُ مُسندُه، وإحدى يديه على صدرِه والأخرى بينَ كتفَيه، فقال: «سبحانَ الله ما كنتُ أرى أن شيئاً من الخلْقِ هكذا»، فقالَ جبريل: فكيفَ لو رأيتَ إسرافيل، له اثنا عشر جناحا؛ جناحٌ منها بالمشرق، وجناحٌ بالمغرب، وإنّ العرشَ على كاهله، وإنه **ليتضاءَلُ** الأحايينَ لعظمةِ اللّـهِ **حتى يعودَ مثلَ الوَصَع**، وهو العصفورُ الصغير. ورُوِيَ: عن رسولِ اللّـهِ ﷺ في قولِهِ تعالى: ﴿يَزِيدُ فِى ٱلْخَلْقِ

عن ابن مسعود في قوله تعالى: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ﴾ [النجم: ١٨]، قال: رأى جبريل عليه السلام له ستُّ مئة جناح[١].

وعن الترمذي[٢] قال مسروقٌ عن عائشةَ رَضِيَ الله عنها: أنّ رسولَ الله ﷺ لم يَرَ جبريلَ عليه السلام في صورتِهِ إلاّ مرّتَيْن: مَرّةً عندَ سِدرةِ المُنتهى، ومَرّةً في جِياد[٣]، له ستُّ مئة جناحٍ قد سَدَّ الأُفق.

قولُه: (**ليتضاءَل**)، **النهاية**: وفي حديث إسرافيل: «وإنه ليتضاءَلُ مِن خَشْيةِ الله»[٤]، أي: يتصاغَرُ تواضعاً له. وتضاءَل الشيء: إذا انقبَض فانضَمَّ بعضُه إلى بعض.

الضئيل: النَّحيفُ الرقيق.

قولُه: (**حتى يعودَ مثْلَ الوَصَع**)، **النهاية**: «إنّ العرْشَ على مَنْكِبِ إسرافيل، وإنّه ليتواضَعُ لله تعالى حتّى يَصيرَ مِثْلَ الوَصَعِ» بفَتْح الصادِ المُهْمَلَةِ وسكونِها؛ طائرٌ أصغَرُ من العُصفور، والجَمْعُ: وُصْعان.

---

(١) أخرجه البخاري (٤٨٥٦) ومسلم (٢٨٠/ ١٧٤) والترمذي (٣٢٧٧).

(٢) أخرجه الترمذي (٣٢٧٨).

(٣) ويقال: أجياد أيضاً. انظر: «معجم البلدان» (أجياد).

(٤) أخرجه ابن المبارك في «الزهد» (١: ٧٤) عن ابن شهاب.

مَا يَشَآءُ﴾: «هو الوجهُ الحسَن، والصوتُ الحسَن، والشَّعْر الحسن» وقيل: «الخطُّ الحسَن»؛ وعن قَتادة: الملاحةُ في العينين؛ والآيةُ مطلقةٌ تتناولُ كلَّ زيادةٍ في الخلْق؛ من طولِ قامة، واعتدالِ صورة، وتمامٍ في الأعضاء، وقوّةٍ في البطش، **وحصافةٍ في العقل**، وجزالةٍ في الرأي، وجُرأةٍ في القلْب، وسماحةٍ في النفْس، **وذلاقةٍ في اللّسان، ولباقة في التكلّم**، وحسنِ تأتٍّ في مزاولةِ الأمور، وما أشبهَ ذلكَ ممّا لا يحيطُ به الوصْف.

[﴿مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ٢]

استُعيرَ الفتْحُ للإطلاقِ والإرسال. ألا ترى إلى قولِه: ﴿فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ﴾ مكانَ: لا فاتحَ له، يعني: أيَّ شيءٍ يطلقُ اللّـهُ من رحمة، أي: من نعمة؛ رزقٍ أو مطرٍ أو صحّةٍ أو أمْنٍ أو غيرِ ذلكَ من صنوفِ نَعْمائه التي لا يُحاطُ بعددِها، وتنكيرُ الرّحْمةِ للإشاعةِ والإبهام، كأنه قال: من أيّةِ رحْمةٍ كانت سماويّةٍ أو أرضيّةٍ، فلا أحدَ يقدرُ على إمساكِها وحبْسِها. وأيَّ شيءٍ يُمسكُ اللهُ فلا أحدَ يقدرُ على إطلاقه. فإن قلتَ: لمَ أَنَّثَ الضميرَ أوّلًا، ثمَّ ذكَّرَه، وهو راجعٌ في الحالَيْن إلى الاسمِ المتضمِّنِ معنى الشرْط؟ قلتُ: هما لغتان: الحملُ على المعنى وعلى اللّفظ، والمتكلِّم على الخِيَرةِ فيهما، فأُنِّثَ على معنى الرحمة، وذُكِّرَ على أنّ لفظَ المرجوعِ إليه لا تأنيثَ فيه؛ ولأنَّ الأوّلَ فُسِّرَ بالرّحمة، فحسُنَ اتّباعُ الضميرِ التفسير، ولم يفسَّرِ الثاني فتُرِكَ على أصْلِ التذكير. وقُرِئ: (فلا مرسل

قولُه: (**وحَصافةٍ في العقل**)، **النهاية**: الحَصيف: المُحْكَمُ العقلِ، وإحصاف الأمر: إحكامُه.

قولُه: (**وذَلاقةٍ في اللسان**)، **النهاية**: ذَلَـقُ كُلِّ شيء: حَدُّهُ. يقال: لِسانٌ ذَلْقٌ طَلْـقٌ، أي: فَصيحٌ بَليغ.

قولُه: (**ولَباقةٍ في التكلُّم**)، **الجوهري**: اللَّبِقُ واللَّبيق: الرجلُ الحاذقُ الرفيقُ بما يعمَلُه، وقد لبِقَ ـ بالكسْرِ ـ لَباقة.

لها). فإن قلتَ: لا بدّ للثاني من تفسير، فما تفسيرُه؟ قلتُ: يحتملُ أن يكونَ تفسيرُه مثلَ تفسيرِ الأوّل. ولكنّه تُرِكَ لدلالتِه عليه، وأن يكونَ مطلقاً في كلِّ ما يمسكُه من غضبِه ورحمتِه، وإنما فُسِّرَ الأوّلُ دونَ الثاني؛ للدلالةِ على أنّ رحمتَه سبقتْ غضبَه. فإن قلتَ: فما تقولُ فيمن فَسَّرَ الرّحمةَ بالتوبة، وعزاه إلى ابنِ عباسٍ رضيَ الله عنهما؟ قلتُ:

قولُه: (فما تَقولُ)، الفاءُ تدلّ على إنكارٍ على الكلامِ السابق، يعني: أنّك إنْ فَسَّرْتَ الرحمةَ بالنعمةِ من الرزقِ والصحةِ والأمنِ وما يتَّصلُ بها فهو صَحيح، لأنّ إمساكَها وإرسالَها مَبنيٌّ على مُراعاةِ الأصْلح، فما تقولُ فيمن فَسَّرها بالتوبة؛ لأنه يعودُ إلى خَلقِ الأفعال. وأنّ الله تعالى إذا فتحَ التوبةَ على أحدٍ فلا مُمْسِكَ لها، وما يُمْسِكُ منها فلا مُرْسِلَ لها، وهذا غيرُ صَحيحٍ لما يلزَمُ من ذلك انتقاصُ التكليفِ الـمَبْنيِّ على الاختيار.

فأجابَ بما يُوافقُ مَذْهبَه من التأويل البعيد.

والذي يَسْتدعيه النظمُ: العمومُ في كلِّ رحمةٍ مُختصَّةٍ بالإنسانِ، وذلك أنّه لما بيَّنَ كمالَ قُدرتهِ في خَلْقِ السماواتِ والأرضِ والملائكةِ وغيرِها أتْبعَه أنّه مُولي جميعِ النِّعمِ على الناسِ ظاهرةً وباطنة، دينيةً ودُنيوية، وكما فُصِّلَتْ تلكَ الآيةُ بقَوْله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ ليدُلَّ على عمومِ المقدورِ وفُصِّلَتْ هذه بقولِه: ﴿وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ ليدلَّ على شمولِ المعسورِ والمَيْسور، على أنَّ تخصيصَ ذِكْري العزيزِ والحكيم يُشْعِرانِ بما ذهبَ إليه حَبْرُ الأمة لقولِه: ﴿إِن تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِن تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنتَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٨]، لأنه لا يفتَحُ على مَنْ يفتَحُ عليه بالتوبةِ، ولا يُمْسِكُ على مَن يُمسِكُ عليهِ بالتوبةِ، إلا مَنْ ليسَ له فوْقَه أحدٌ يمنَعُه من ذلك، وإلاّ مَنْ عَلِمَ الحكمةَ فيما يفعلُه وإنْ خَفِيَتْ على غيرِه، فالأولُ دلَّ على أنّه الغالبُ الذي يفعَلُ(١) ما يَشاء في مُلكِه فما يمنعه أحد، والثاني على أنه تعالى عالم بما خَفِيَ على كلِّ أحدٍ فلا يقفُ على أسرارِ حكْمتِهِ أحد.

فإن قُلت: فما تقولُ في قولِه تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ [فاطر: ٣٠]، لأنه خَصَّ فيه النعمةَ الظاهرةَ دون الباطنة؟

---

(١) سقط لفظ «يفعل» من (ط).

إن أرادَ بالتوبةِ الهدايةَ لها والتوفيقَ فيها، وهو الذي أرادَه ابنُ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما ـ إن قالَه ـ فمقبول؛ وإن إرادَ أنه إن شاءَ أن يتوبَ العاصي تاب، وإن لم يشأ لم يتُب؛ فمردود؛ **لأنّ اللهَ تعالى يشاءُ التوبةَ أبدًا، ولا يجوزُ عليه أن لا يشاءها.** ﴿مِنۢ بَعۡدِهِۦ﴾: من بعدِ إمساكه، كقولِه تعالى: ﴿فَمَن يَهۡدِيهِ مِنۢ بَعۡدِ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٢٣]، ﴿فَبِأَيِّ حَدِيثِۭ بَعۡدَ ٱللَّهِ﴾ [الجاثية: ٦]، أي: من بعدِ هدايته، وبعدَ آياتِه. ﴿وَهُوَ ٱلۡعَزِيزُ﴾: الغالبُ القادرُ على الإرسالِ والإمساك، ﴿ٱلۡحَكِيمُ﴾ الذي يرسلُ ويمسكُ ما تقتضي الحكمةُ إرسالَه وإمساكَه.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ هَلۡ مِنۡ خَٰلِقٍ غَيۡرُ ٱللَّهِ يَرۡزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلۡأَرۡضِۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَۖ فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾ ٣]

ليسَ المرادَ بذكرِ النعمةِ ذكرُها باللّسانِ فقط، ولكن بـه وبالقلب، **وحفظُها**

قلت: ليسَ التعريفُ في الناسِ الثاني كما في الأول، لأنّه للجنس، والثاني للعَهد، وأنَّ المرادَ بالناسِ قَوْمٌ بأعيانِهم وهم قريشٌ، كما قال ابنُ عباس: هم أهلُ مكةَ أنعمَ الله عليهم بالنعمةِ الظاهرةِ لتكونَ وسيلةً إلى تحصيلِ الباطنة، فكفَروا بالمُنعم وغَمَطوا تلك النعمةَ، فوبَّخَهم سُبحانه وتعالى عليها بهذه الآية؛ يدلُّ عليه الترتُّبُ في قولِه: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾، ثم تعقُّبه بقَوْلِه: ﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ﴾، والله أعلم.

قولُه: (**لأنَّ الله يشاءُ التوبةَ أبداً، ولا يجوزُ عليه أن لا يشاءَها**)، مَردودٌ باطلٌ لِما أجمع سَلَفُ الأمةِ وخَلَفُها على كلمةٍ لا يجحَدُها أهلُ الإسلام، وهي: «ما شاءَ الله كانَ وما لم يَشأْ لم يكُن» وقال تعالى: ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجًا﴾ [الأنعام: ١٢٥].

قولُه: (**وحِفْظُها**)، عَطْفٌ على مُضْمَرٍ بعْدَ «لكن»، أي: ولكن ذِكْرُها باللسانِ وبالقَلْبِ وحِفْظُها عن الكُفران. وقولُه: «واعترافٍ[1] بها»، عَطْفٌ على «معرفةِ حَقِّها» أي: وشُكْرُ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «والاعتراف».

من الكفرانِ والغمْط، وشكرُها بمعرفةِ حقِّها والاعترافِ بها وطاعةِ مُوليها. ومنه قولُ الرّجلِ لمن أنعَمَ عليه: اذكرْ أياديَّ عندَك، يريد حفظَها وشكرَها والعملَ على مُوجِبها. والخطابُ عامٌّ للجميع؛ لأنّ جميعَهم مغمورون في نعمةِ الله. وعن ابنِ عباسٍ رضيَ اللهُ عنهما: يريد: يا أهلَ مكّةَ اذكروا نعمةَ اللّـهِ عليكم؛ حيث أسكنَكم حَرَمَه، ومنعَكم من جميعِ العالم، والناسُ يُتخَطّفون من حولِكم. وعنه: نعمةُ اللّـهِ العافيةُ **وقُرِئ:** ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾؛ بالحركاتِ الثلاث؛ فالجرُّ والرّفعُ على الوصف لفظاً ومحلًّا، والنصبُ على الاستثناء. فإن قلتَ: ما محلُّ ﴿يَرْزُقُكُم﴾؟ قلتُ: يحتمِلُ أن يكون له محَلٌّ إذا أوقعتَه صفةً لِـ﴿خَٰلِقٍ﴾، وأن لا يكونَ له محَلٌّ إذا رَفعتَ محَلَّ ﴿مِنْ خَٰلِقٍ﴾، بإضمارِ ﴿يَرْزُقُكُم﴾، وأوقعتَ ﴿يَرْزُقُكُم﴾ تفسيرا له، **أو جعَلتَه كلاماً مبتدأً بعدَ قولِه:** ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾. ....

النعمةِ بالقَلْب، بمَعْرفةِ المنعِم وباللسانِ بالاعترافِ بأنّها منه، وبالجوارحِ بالطاعةِ لمولاها أخذَهُ من قَوْلِ القائل:

أفادَتكم النعمـــاءُ مـني ثـلاثـة   يَدي ولِساني والضَّميرَ المُحَجَّبا[(١)]

قولُه: (وقُرِئ: ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾)، بالحركاتِ الثلاث: حَمْزةُ والكِسائيُّ: بالجرِّ، والباقونَ: بالرفع[(٢)]. والنّصْبُ: شاذّ. وعن بَعْضِهم: الخبرُ وَصْفُ الخالقِ لفظاً والرفْعُ نعْتٌ له مَحَلًا، لأنّ ﴿خَٰلِقٍ﴾ مبتدأٌ محذوفُ الخبرِ، و«من» زائدة، تقديره: هل مِن خالقٍ غيرِ الله أو للأشياء. وقيل: ﴿غَيْرُ ٱللَّهِ﴾ يجوزُ أن يكونَ مرفوعاً على فاعلِ ﴿خَٰلِقٍ﴾، أي: هل يخلقُ غيرُ الله شيئاً؟

قولُه: (**أو جعَلْتَه كلاماً مبتدأً، بعد قولِه:** ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ﴾)، قيل: هذا الوجهُ ضَعيفٌ، لأنّه مِثْلُ قولك: هل زيدٌ خرَج؟

---

(١) ذكره الزمخشري في «ربيع الأبرار» (٥:٢٧٧) من غير عَزْوٍ لأحد.

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص٥٩٢، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٢١).

....

قال ابنُ الحاجِب في «شرح المفصل»: هل زيدٌ خرَج؟ شاذٌ، فهو على شُذوذِهِ مُقَدَّرٌ على ما ذكَره، وإنّما لم يحسُنْ عندَهم: هل زيدٌ خرج؟ وشِبْهُه إما لأنّ «هل» بمعنى «قَدْ» على ما يقولُه سِيبَوَيْه، فكانت بالفعل أولى، فإذا وقعَ بعدَها الاسمُ كان وقوعُه بعد «قد» ولا يسوغُ ذلك، فلا يسوغُ هذا، وإما لأنّ «هل» موضوعٌ للاستفهام مُقْتَضٍ للفعلِ في المعنى، فكان ذِكْرُ الفعلِ بعده لفظاً هو القياسَ، ولا يَرِدُ عليه: أزيدٌ خرَج؟ فإنَّ الهمزةَ تَصرفوا فيها ما لم يتَصرَّفوا فيها في «هل».

وقلت: شهدَ هذا القائلُ على نفسِهِ أنه خارجٌ من زُمرةِ البُلغاء، ولله درُّ صاحب «المفتاح» حيثُ تَفرَّس لمثْل هذا وقال: ولكَوْنِ «هل» أدعى للفعلِ من الهمزةِ لا يحسُن: هَل زيدٌ منطلقٌ، إلاّ من البليغ[1].

ولما ثبتَ أنّ «هل» أدعى للفعلِ من الهمزةِ، فتَرْكُ الفعلِ معَه يكونُ أدْخَل في الإنباء لاستدعاء المقام عدم التجدد، يعني: في قوله: ﴿فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ﴾ [الأنبياء: ٨٠]، ونَحـوُه: ﴿فَهَلْ أَنتُم مُّنتَهُونَ﴾ [المائدة: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ جَزَآءُ ٱلْإِحْسَٰنِ إِلَّا ٱلْإِحْسَٰنُ﴾ [الرحمن: ٦٠]. وقَوْلُ تأبّط شَرّاً:

هل أنتَ باعثُ دينار لحاجتنا[2]

وأما قولُ سِيبَوَيْه: «هل» بمَعْنى: «قد»، فمَعْناه: أنّ «هل» مُتضمِّنةٌ لمعنى «الهمزة» و«قد»، فإذا جُرِّدَتْ منها خَلُصَتْ لمعنى[3] «قد»؛ ألا ترى إلى قولِ المصنِّف في قوله تعالى: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ﴾ [الإنسان: ١]: الأصل أهَل؟ والمعنى: «أقَد[4] أتى» يدلُّ عليه أنك لا تُقدِّر الهمزةَ م.ع «قَدْ» في مثل ﴿قَدْ أَفْلَحَ﴾، كما تقدر في ﴿هَلْ أَتَىٰ﴾، فإذَنْ يسوغُ في «هل»

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٣٠٩.

(٢) انظر: «كتاب سيبويه» (١: ١٧١) و«خزانة» الأدب (٨: ٢١٥) وتمام البيت:

أو عَبْـدَ رَبٍّ أخا عَوْنِ بنِ مخراقِ

(٣) لتمام الفائدة انظر: «مغني اللبيب» ص ٤٦٠.

(٤) «تفسير الكشاف» (١٦: ١٧٨-١٧٩).

فإن قلتَ: هل فيه دليلٌ على أنَّ الخالقَ لا يُطلَقُ على غيرِ اللّٰهِ عزّ وجلّ؟ قلتُ: نعم، إنْ جَعلتَ ﴿يَرْزُقُكُم﴾ كلاماً مبتدأً، وهو الوجهُ الثالثُ من الأوجهِ الثلاثة. وأمّا على الوجهينِ الآخرينِ: وهما الوصفُ والتفسير. فقد يُقيَّدُ فيهما بالرزقِ من السّماء والأرضِ، وخرجَ من الإطلاقِ، **فكيف يُستَشهَدُ به على اختصاصِه، بالإطلاق؛**

ما لا يسوغُ في «قد»، فيقال: هلْ زيداً ضربْتَ؟ ولا يقال: قَد زيداً ضربْتُ. ونصَّ بخلافهِ ابنُ الحاجب أيضاً في قِسْم الحروف.

قولُه: (**فكيفَ يُستشهَدُ به على اختصاصِه بالإطلاق**)، أي: كيف يُستشهَدُ به على اختصاصِ الله بإطلاقِه عليه وقد تَقيّد بقَيْدِ «يرزقُكم» فإن المعنى على وجهَيْن: ليس خالقٌ سوى الله صفتُه أنّه يرزقُكم، فيُفْهمُ أن هناك خالقاً سوى الله ليسَ برازق. وأمّا على الابتداءِ فمعناه: ليسَ خالقٌ سوى الله موجوداً.

فاتّجه لسائلٍ أن يقول: لِمَ لَمْ يكُنْ غيرُه خالقاً؟ فقيل: لأنّه يرزقُكم من السماءِ والأرض؛ لأن الخالقَ يَنْبغي أن يكونَ رازقاً، فإنَّ صفةَ الرزاقيّةِ كالتتميمِ للخالقية. هذا هو الوجهُ الفصيحُ القويُّ وعليه مذهبُ أهل الحقّ.

الانتصاف: القَدريُّ يقول: نعم، [ثَمَّ][1] خالقٌ غَيْرُ الله. وكلُّ أحدٍ عندَهم يخلُق، ولهذا وَسَّعَ الدائرة وأتى بالأوجهِ النافرة، والذي يُحقِّقُ الوجْهَ الثالثَ المانعَ من إطلاقِ الخالقِ على غيرِ الله: أنَّ المُخاطبينَ مُشركون إذا سُئلوا: مَنْ خَلقَ السماواتِ والأرض؟ قالوا: الله، وإذا سُئلوا: من يرزُقُ منهما؟ قالوا: الله، فقُرِّروا بإقامةِ الحُجّةِ عليهم بإقرارِهم، ولو كانَ كما قالَ الزَّمخشريُّ لكانَ مفهومُه إثباتَ خالقٍ غيرِ الله، لكن لا يرزق، وهؤلاءِ الكَفَرةُ قد تَبرّءوا منه فلا وَجْهَ لتقريعهم بما لا يلائِمُ قوْلَهم، وأيضاً فإنّ ﴿يَرْزُقُكُم﴾ و﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جُمْلتانِ سيقتا مَساقاً واحداً والثانية مفصولةٌ اتفاقاً فكَذا الأُولى[2].

وقلت: قد أحسنَ وأجادَ حيثُ نظرَ إلى النَّظْم.

---

(١) زيادة من «الانتصاف» يقتضيها السياق.

(٢) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٩٨).

والرزقُ من السماء: المطرُ، ومن الأرض: النباتُ. ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ جملةٌ مفصولةٌ لا محَلّ لها، مثل: ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ في الوجهِ الثالثِ، ولو وَصلتَها كما وَصلت ﴿يَرۡزُقُكُم﴾ لم يُساعِد عليه المعنى؛ لأن قولَـكَ: هل من خالقٍ آخر سوى الله لا إله إلّا ذلك الخالقُ، غيرُ مُستقيم؛ لأنَّ قولَك: هل من خَالقٍ سوى الله؟ إثباتٌ لله. **فلو ذهبتَ تقولُ ذلك كنتَ مُناقضاً** بالنفيِ بعدَ الإثبات. ﴿فَأَنَّىٰ تُؤۡفَكُونَ﴾: فمِن أيِّ وجهٍ تُصْرَفونَ عن التوحيدِ إلى الشرك؟

قولُه: (**والرزقُ من السمـاءِ المطر**)، قيل: إن جُعِلَ الرزقُ مصدراً فالمضافُ من الخبرِ محذوفٌ أي: إنزالُ المطرِ وإنباتُ النبات وإن جَعلْتَه اسماً بمعنى المرزوقِ فلا حاجةَ إلى التقدير.

قولُه: (**فلو ذهَبْتَ تقولُ ذلك لكُنْتَ[1] مناقِضاً**)، وذلكَ أنّ الصفةَ هاهُنا مميِّزة، والاستفهامُ مؤكِّـدٌ للإنكار، وفيه معنى النفي، لأنّ الكلامَ مع المُعانِـدين، ولذلك زيدَ «مِنْ» الاستغراقية، فإذا أنكَرْتَ أن يكونَ خالقاً غيْر الله، يلزَمُ منه إثباتُ ذاتِه عزَّ وجل، وهو المرادُ من قولِه: «هل مِنْ خالقٍ سوى الله؟ إثباتٌ لله» ثمَّ إذا رجَعْتَ ومَيَّزْتَه مرّةً أُخرى بقولك: «لا إله إلا ذلك الخالقُ» لزِمَ نَفْيُ ما أثبتَّه أولاً، وهو المرادُ بقولِه: «لكُنْتَ مناقِضاً بالنفيِ بعدَ الإثبات».

قال صاحبُ «التقريب»: في لزومِ التناقضِ نَظَر، إذ التقدير: لا خالقَ مُنْفَرِداً بالإلهية إلاّ الله على الاستثناء أو مغايراً لله على الوصف، ولا تناقُضَ فيه. نعم، لو فصّلْتَ مع عَوْدِ الضميرِ إلى الخالق المغاير لزم، أما معَ الوصل فلا.

قلت: ويُمكنُ أن يقال: إنَّ قولَك للمشرك: هل مِنْ خالقٍ سوى الله، إثباتٌ لله بِوَصْفِ المُغايَرة؛ لأنّ إثباتَ المُغايَرةِ إثباتُ المُتغايرَيْن، فيلزَمُ منه إثباتُ الله، ثم إذا قُلْت: «لا إله إلا ذلك الخالقُ» يلزَمُ منه نَفْيُ الله، أما إذا كان الإثباتُ ناشئاً من الإنكارِ الواردِ على الموصوفِ والصفةِ معاً لزِمَ ما ذكـرَه صاحبُ «التقريب».

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «كنت» دون لام.

[﴿وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ تُرْجَعُ ٱلْأُمُورُ﴾ ٤]

نَعَى به على قُرِيش سوءَ تلقِّيهم لآياتِ اللّـهِ، وتكذيبَهم بها، وسَلّى رَسولَه ﷺ بأنَّ له في الأنبياءِ قبلَه أسوةً، ثمّ جاءَ بما يشتملُ على الوعدِ والوعيدِ؛ من رجوعِ الأمورِ إلى حُكْمِه، ومُجَازاة الـمُكَذِّب والـمُكَذَّب بما يَسْتَحِقّانه. وقُرِئ: ﴿تُرْجَعُ﴾ بضَمِّ التاءِ وفتْحِها. فإن قلتَ: ما وجْهُ صحَّةِ جزاءِ الشّرطِ **ومِن حقِّ الجزاءِ أنْ يَتعقَّبَ الشرطَ**، وهَذا سابقٌ له؟ قلتُ: مَعناه: وإنْ يُكَذِّبوكَ فتأسَّ بتكذيبِ الرُّسُل مِن قَبْلِك، فوُضِعَ: ﴿فَقَدْ كُذِّبَتْ رُسُلٌ مِّن قَبْلِكَ﴾ مَوضِعَ: فتأسَّ؛ استغناءً بالسَّبَبِ عَنِ المُسبَّب، أعْني بالتكذيبِ عن التأسِّي. فإن قلتَ: ما معنى التنكيرِ في ﴿رُسُلٌ﴾؟ قلتُ: معناه: فقد كُذِّبَتْ رُسُلٌ، أي: رُسُلٌ ذَوُو عددٍ كثيرٍ، وأولو آياتٍ ونُذُرٍ، وأهلُ أعْمارٍ طوَال، وأصحابُ صبرٍ وعزمٍ، وما أشْبَهَ ذلكَ، وهٰذا أسْلى لهُ، وَأحثُّ على الـمُصابرة.

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ۖ فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ ٱلْحَيَوٰةُ ٱلدُّنْيَا ۖ وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِٱللَّهِ ٱلْغَرُورُ * إِنَّ ٱلشَّيْطَٰنَ لَكُمْ عَدُوٌّ فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا ۚ إِنَّمَا يَدْعُوا۟ حِزْبَهُۥ لِيَكُونُوا۟ مِنْ أَصْحَٰبِ ٱلسَّعِيرِ * ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ ۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ﴾ ٥-٧]

والحقُّ أنّ المانعَ من ذلك التقديرِ النظْمُ المُعْجِز، وحاكمُه الذوقُ السليم، ولأنَّ السؤالَ بقولِه: ﴿هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ﴾ سؤالُ تبكيتٍ واردٌ على قولِه: ﴿ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾، وقولُه: ﴿لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾: تقريرٌ للتوحيدِ بعْدَ تقريرِ إقرارِهم بنَفْيِ الغيرِ، ولذلك رَتَّبَ عليه بالفاءِ قولَه: ﴿فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ﴾ أي: إذا كنتم تُقِرّون أن لا خالقَ سوى الله يرزقُكم فلا يكونُ سواه معبوداً، لأنّ المعبودَ ينبغي أن يكون خالقاً رازقاً فكيف تُصرفونَ عنه وتكفرون نِعمتَه وتعبدونَ غيره.

قولُه: (**ومن حقِّ الجزاءِ أن يتعقَّبَ الشرط**) والآيةُ مثل: إن أكرمْتَني الآن فقد أكرمتُك أمس. وخُلاصةُ الجواب: أنَّ الجزاءَ مبنيٌّ على الإخبارِ والتنبيهِ على التأسِّي والتسلِّي، كما أن المثالَ فيه تنبيهٌ على معنى الاعتقاد.

وَعْدُ اللّهِ: الجزاءُ بالثوابِ والعقاب. ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ﴾ فلا تَخْدَعَنَّكُم ﴿الدُّنْيَا﴾ ولا يُذْهِلَنَّكُم التَّمتُّعُ بها والتَلَذُّذُ بمنافِعِها عَنِ العملِ للآخِرةِ وطلبِ ما عِنْدَ الله. ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾: **لا يَقولَنَّ لكُم: اعْمَلوا ما شِئتُم فإنَّ اللهَ غفورٌ يَغْفِرُ كلَّ كبيرةٍ ويَعفو عَنْ كلِّ خطيئةٍ. والغرورُ: الشيطانُ؛ لأنَّ ذلكَ دَيْدَنُه. وقُرِئَ بالضمِّ وهُوَ مصدرُ** غرَّه، كاللزُومِ والنُّهوكِ أو جَمْعُ غارٍّ، كقاعِدٍ وقُعُودٍ. أخْبَرنا عزَّ وجَلَّ:

قولُه: (**لا يقولَنَّ لكم: اعمَلوا ما شئتم، فإنّ الله غَفورٌ يغفرُ كلَّ كبيرة، ويعفو عن كلِّ خطيئة**)، **الانتصاف**: يُعرِّضُ باعتقادِ أهلِ السنّةِ، وهذا لا يناقضُ مُعتقَدهم، فإنَّ الله وعَدَ العفْوَ على الكبائرِ، وقرنَ الوعيدَ بالمشيئةِ في حقِّ الموحِّدين، في مثْلِ قوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَن يُشْرَكَ بِهِ وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨][(١)].

قولُه: (**والغَرور: الشيطانُ؛ لأنّ ذلك دَيْدَنُه**)، **الراغب**: غررْتُ فُلاناً: أصَبْتُ غِرَّتَه ونِلْتُ منه ما أريده، فالغِرّةُ غَفْلَة في يَقظة، والغِرارُ غَفْلة مع غفوة. وأصلُ ذلك من الغُرِّ وهو الأثرُ الظاهرُ من الشيءِ، ومنه: غُرّةُ الفَرس، وغِرارُ السيفِ: حَدُّه، وغَرُّ الثوبِ: أثَرُ كَسْره، وقيل: اطْوِه على غَرِّه. وغَرَّه كذا غروراً كأنّما طواهُ على غَرِّه، قال تعالى: ﴿مَا غَرَّكَ بِرَبِّكَ الْكَرِيمِ﴾ [الانفطار: ٦]، ﴿وَلَا يَغُرَّنَّكُم بِاللَّهِ الْغَرُورُ﴾، فالغَرورُ: كلّ ما يَغُرُّ الإنسانَ من مالٍ وجاهٍ وشَهْوةٍ وشيطان، وقد فُسِّرَ بالشيطانِ إذْ هو أخبَثُ الغارِّين، والغَرر: الخَطَر من الغَرّ، وباعتبارِ غُرّةِ الفَرسِ وشُهرتِه قيل: فُلانٌ أغَرُّ؛ إذا كان مشهوراً كريماً، ويُقال: الغُرَرُ لثلاثِ ليالٍ من أوّلِ الشهرِ لكون ذلك منه كالغرة[(٢)].

قولُه: (**وقُرِئَ بالضمِّ وهو مَصْدر**)[(٣)]، وعن بعضِهم: **الغُرور** بالضمّ: الأباطيل، وفُعولٌ في الأفعالِ المتعدية قليل، منه: لزِمَه لُزوماً، ونَهكَه المرضُ نُهوكاً.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٥٩٩).

(٢) «المفردات في غريب القرآن» ٦٠٣.

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٢٣).

أنَّ الشَيْطَانَ لنا عَدُوٌّ مبين، واقتصَّ علينا قصَّتَه وما فعلَ بأبينا آدمَ صلوات الله عليه، **وكيفَ انتَدبَ لِعَداوةِ جنسِنا من قبلِ وجودِه** وبعدَه، ونحن على ذلكَ نتولّاه ونطيعُه فيما يريدُ منّا ممّا فيه هلاكُنا، فوعظَنا عزّ وجلّ بأنه كما علمتُم عدوَّكم الذي لا عدوَّ أعْرقُ في العداوةِ منه، **وأنتم تعاملونَه** معاملةَ من لا عِلْمَ له بحاله ﴿فَٱتَّخِذُوهُ عَدُوًّا﴾ في عقائدِكم وأفعالِكم. **ولا يوجدَنَّ منكم ما يدلُّ إلّا على معاداتِه ومناصبتِه** في سرِّكم

وقال المصنِّف: كلُّ مَغْرورٍ غُرورُه مصلحةٌ له في تَرْكِ غُروره، وأنتُم لفَرْطِ اغترارِكم غُرورُكم مفسدةٌ لكم داعيةٌ إلى الغرور، أو المرادُ أهلُ الغرورِ، أو ذو الغرور.

قولُه: (**وكيف انتدبَ لعداوةِ جنسِنا قبل وجوده**)، أي: قبلَ وجودِ جنسِنا، وهي عداوتُه لآدمَ عليه السلام، وبعدَ وجودِ الجنسِ، وهو توريطُ بني آدمَ في كلِّ ضلالٍ وخِزْيٍ ونكال، فكما قال في «مريم»: وهو عدوُّكَ وعدوُّ أبيكَ وأبناءِ جنسِك[1].

الأساس: نُدِبَ لكذا وإلى كذا فانتدَبَ له، وتكلَّمَ فانتدَبَ له فُلانٌ إذا عارضَه، ورجُلٌ نَدْبٌ؛ إذا نُدِبَ لأمرٍ خَفَّ له، وأراكَ نَدْباً في الحوائج، وندَبه لأمر كذا فانتدبَ له، أي: دعاهُ له فأجاب.

قولُه: (**وأنتم تعامِلونه**) أي: نَزَّلَ العالِـمَ منزلةَ الجاهلِ، وذلك بأنْ خاطبَ الناسَ بقولِه: ﴿إِنَّ ٱلشَّيۡطَٰنَ لَكُمۡ عَدُوٌّ﴾ مع أنهم لا يشكُّون فيه، وأدخلَ على الجملةِ حرْفَ التحقيقِ مع أنَّهم مُقِـرُّون بذلك ولا يُنكرونه؛ لعَدمِ جَرْيِهم على مُوجِبِ العلم، وتَماديهم في اتباعِ خُطُواتِ الشيطان.

قولُه: (**ولا يوجَدَنَّ منكم ما يدلُّ إلا على مُعاداتِه**)، إشارة إلى أن قولَه تعالى: ﴿فَلَا تَغُرَّنَّكُمُ﴾ نَهيٌ للشيطانِ، وفي الحقيقةِ نَهيٌ للإنسان بأنْ يكونَ على وَصْفٍ يتمكَّنُ الشيطانُ منه على الغُرور، نَحو: لا أرينَّك هاهنا.

قولُه: (**ومناصبتِه**)، يقال: نصَبَ لفلانٍ نَصَباً: إذا عادَيْتَه، وناصَبْتَه الحَرْبَ مُناصبة.

---

(١) انظر: «الكشاف» (١٠: ٣٠).

وجهرِكم. ثمّ لخَّص سرَّ أمرِه، وخطأَ من اتّبعَه بأنّ غرضَه الذي يؤمُّه في دعوةِ شيعتِه ومتّبعي خطواتِه؛ هو أن يُوردَهم مَوْرِدَ الشِّقْوةِ والهلاك، وأن يكونوا من أصحابِ السعير. ثم كَشَفَ الغطاءَ، وقَشَرَ اللِّحاء؛ ليقطعَ الأطماعَ الفارغة، والأمانيَّ الكاذبة، فبنى الأمرَ كلَّه على الإيمانِ والعمل وتَرْكِهما.

[﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًاۖ فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصْنَعُونَ ﴾ ٨]

لمّا ذَكَرَ الفريقينِ الذينَ كفروا والذينَ آمنوا؛ قالَ لنبيّه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾، يعني: أفمن زُيِّنَ له سوءُ عملِه من هذَيْن الفريقَين كمَن لم يُزيَّن له،

قولُه: (**وقشرَ اللِّحاءَ**)، قال المَيْداني: «قشَرْتُ له العَصا»؛ أظهَرْتُ له ما كان في نَفْسي ويقال: اقشِرْ له العَصا، أي: كاشِفْه وأظهِرْ له العداوة[1].

قولُه: (**لما ذكرَ الفريقَيْن الذين كَفروا والذين آمنوا قال لنبيِّه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ فَرَءَاهُ حَسَنًا ﴾ يعني: أفَمَنْ زُيِّن له سوءُ عَمَلِه من هذَيْن الفريقَيْن كمَنْ لم يُزيَّنْ له**)، جعَلَ الاثنَيْن من بابِ اللفِّ والنَّشر.

وقلت: الأحسَنُ أن تُجعلَ الآياتُ من الجمْعِ والتقسيمِ والتفريقِ، فقوله: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ جَمع الفريقَيْن معاً في حكمِ نِداءِ الناس وجَمعَ مالهما من الثوابِ والعقاب في حُكْم الوعدِ وحَذَّرهما معاً عن الغرورِ بالدنيا والشيطان، وأما التقسيمُ فهو قوله: ﴿ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ لَهُم مَّغْفِرَةٌ وَأَجْرٌ كَبِيرٌ ﴾ لأنه بَيّنَ فيه أحوالَ الفريقَيْن وما لهُما وعليهما من الثوابِ والعِقاب.

وأما التفريقُ فقولُه: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾ لأنه فـرّق فيه، وبيّـنَ التفاوتَ بين الفريقَيْن كما قال: «﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُۥ سُوٓءُ عَمَلِهِۦ ﴾ من هذَيْن الفريقَيْن كمَنْ لم يُزيَّنْ له»، فظهرَ مِن هذا البيان أنّ «الفاء» في «أفمَنْ» للتعقيبِ والهمزةُ الداخلةُ بين المعطوفِ والمعطوفِ

---

(١) «مجمع الأمثال» (٢: ١٠٢).

فكأنّ رسولَ اللّـهِ ﷺ قال: لا، فقال: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾. ومعنى تزيينِ العملِ والإضلالِ واحدٌ، وهو أن يكونَ العاصي على صفةٍ لا تُجدي عليه المصالح، حتى يستوجبَ بذلكَ خِذْلانَ اللّـهِ تعالى

عليه لإنكارِ المساواةِ وتقريرِ البَوْنِ العظيم بين الفريقَيْن، وأن المختارَ من الوجوهِ المذكورة في «المفتاح»[1]: تقديرُ «كمن هَداهُ الله»، فحُذفَ لدلالة: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُۖ﴾. قال مُحيي السُّنّة: في الآية حَذْفٌ مجازه: أفمن زين له سوء عمله فرأى الباطلَ حقّاً كمَنْ هَداه الله فرأى الحقَّ حقّاً والباطلَ باطلاً، فإنّ الله يُضِلُّ مَنْ يشاءُ ويَهْدي من يشاء[2].

وقال أيضاً: معنى الآيةِ: فلا تغتَمَّ بكُفرِهم وهلاكِهم، وهو المرادُ من قولِ المصنِّف: وإذا خذلَ الله المُصمِّمين على الكفرِ وخَلّاهم وشأنَهم، فإنّ على الرسولِ أن لا يهتمَّ بأمرهم. وفيه التسلّي والتخلّي من الاهتمامِ بشأنِ المدعوِّ فلا يدخلُ فيه العاصي من أمةِ محمد ﷺ، فلا وَجْه لقوله: «وهو أن يكونَ العاصي على صفةٍ لا تجدي عليه المصالحُ» إلى آخره، لأن معناه: يكون العاصي على وجهٍ لا ينتفعُ من رعايةِ المصالحِ التي أوجبَها الله على نفسِه بوجهٍ من الوجوه. فقولُه: «لا تُجدي» إلى آخرِه صفةٌ لصفةٍ، والعائدُ محذوفٌ، أي: معها.

قولُه: (**فكأنّ رسولَ الله ﷺ قال: لا**)، واعلَمْ أنّ الفاءَ في قولِـه: ﴿أَفَمَن زُيِّنَ﴾ رابطةٌ للجملةِ التاليةِ بالسابقة، وقد وُسِّطَتْ همزةُ الإنكارِ بينهما، و«مَنْ» موصولة، والفاء ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ﴾ جَزائية، ولا يستقيمُ أن تكونَ خبراً لها، لأنّ الإنكارَ دافعه، فيجبُ أن تُقدَّرَ خبراً لها، وشرطاً للجزاءِ. والمُنْكَرُ ما كان يرتكبُه صلواتُ الله عليه من الحِرْصِ على إيمانِ القومِ وتهالُكهِ في أن يسلكَ الضَّالين في زمرةِ المهتَدِين فقيلَ له على سبيلِ الإنكار: أفمَنْ زُيِّن له سوءُ عَملِه من هذيْن الفريقَيْن كمَن لم يُزَيَّن له، فلا بُدَّ مِنْ أن يُقِرَّ بالنفي ويقول: لا، فحينئذٍ يقالُ له: فإذا كان كذلك ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍۚ إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾، فقَدَّم وأخَّر، وما أوضَحَه مِن دليلٍ على مذهَبِ أهلِ السنة.

---

(١) «مفتاح العلوم» ص٢٧٩.

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٣).

وتخليتَه وشأنَه، فعندَ ذلكَ يَهيمُ في الضّلال، ويُطلِّقُ آمِرَ النَّهى، ويعتنقُ طاعةَ الهوى، حتى يرى القُبْحَ حَسَنًا والحَسَنَ قبيحًا، كأنما غُلِبَ على عقلِه وسُلِبَ تمييزَه، **ويقعدُ تحتَ قولِ أبي نُواس**:

اسْقِـنِي حَتَّى تَـرَانِي ... حَسَناً عِنْدِي الْقَبِيحُ

وإذا خَذَلَ اللهُ المصمّمينَ على الكفرِ وخلّاهم وشأنَهم؛ فإنّ على الرسولِ أن لا يهتمَّ بأمرِهم ولا يلقيَ بالًا إلى ذكرِهم، ولا يحزنَ ولا يتحسّرَ عليهم؛ اقتداءً بسنّةِ اللّهِ تعالى في خِذْلانِهم وتخلِيَتِهم. **وذَكَرَ الزّجّاجُ**: أنّ المعنى: أفمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عمَلِه ذهبتْ نفسُكَ عليهم حَسْرةً، فحُذِفَ الجوابُ؛ لدلالةِ ﴿فَلَا تَذْهَبْ نَفْسُكَ﴾ عليه.

أو: أفمَنْ زُيِّنَ له سُوءُ عملِه كمَنْ هداه الله، فحُذِفَ لدلالةِ ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهْدِى مَن يَشَآءُ﴾ عليه. ﴿حَسَرَٰتٍ﴾: مفعولٌ له، يعني: فلا تَهلَكْ نفسُك

قولُه: (سُلِبَ تَمْيِيزَه)، «تمييزَه» نَصْبٌ على أنه تَمْييز، وإن كانَ معرفةً، كقولِه تعالى: ﴿إِلَّا مَن سَفِهَ نَفْسَهُۥ﴾ [البقرة: ١٣٠].

قولُه: (**ويَقعدُ تحتَ قولِ أبي نُواس**)، **الأساس**: إنّ حَسَبَكَ لَـمُقعِدُك عن بُلوغِ الشرفِ، وما يُقْعِدُه وما اقتعَدَه إلا لُؤْمُ عُنْصُرِه، وقبله:

غَرَّدَ الديكُ الصَّبوحُ ... فاسقِني طابَ الصَّبوحُ

قَهْـوةً تُذْكِـرُ نَوحاً ... حين شادَ الفُلْكَ نوحُ

نَحْـنُ نُخْفيهـا فتأبَى ... طيـبُ ريـحٍ فتَفوحُ

اسقِني حتى ترانـي ... حَسناً عندي القَبيحُ[1]

قيل: «حسناً» مفعولٌ ثانٍ لـ«تَراني»، و«القبيحُ» فاعلُ «حسناً»، يقولُ للساقي: اسقِني حتى يكونَ القبيحُ عندي حَسَناً.

---

(١) انظر: «ديوان أبي نواس» ص٢١٧ و «الموشَّح في مآخذِ العلماء على الشعراء» للمرزباني ص ٣٣٩.

للحسرات. و﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ صلةُ ﴿تَذۡهَبۡ﴾، كما تقول: **هَلَكَ عليه حبًّا، وماتَ عليه حزنًا. أو هو بيانٌ للمتحسَّر عليه**. ولا يجوزُ أن يتعلّقَ بـ﴿حَسَرَٰتٍ﴾؛ لأنّ المصدرَ لا يتقدّمُ عليه صلتُه، ويجوزُ أن يكونَ حالاً كأنّ كلّها صارتْ حسراتٍ لفرْطِ التحسّر، كما قالَ جرير:

مَشَقَ الهَوَاجِرُ لَحْمَهُنَّ مَعَ السُّرَى حَــتَّى ذَهَبْنَ كَلاكِلاً وَصُدُورَا

قولُه: (**وذكرَ الزجّاج**)، والمذكورُ في «كتابه»: الجوابُ هاهُنا على ضربَيْن: أحدُهما يدلُّ عليه: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾، ويكونُ المعنى: أفمَنْ زُيِّنَ له سوءُ عملِه كمَنْ هداه الله، ويكونُ دليلُه: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يُضِلُّ مَن يَشَآءُ وَيَهۡدِي مَن يَشَآءُ﴾[1].

وقلت: فيه تنبيهٌ على أنّ كلَّ واحدٍ من الجُمَلِ المدخولِ عليها الفاء لا يصحُّ أن يكونَ جواباً لمانعِ معنى الإنكارِ في الهمزة.

قولُه: (**هلكَ عليه حُبّاً وماتَ عليه حُزناً**)، قال صاحب «الفرائد»: التقدير: لا تذهَبْ نفسُك واقعةً عليهم حَسرات؛ لأن المُحِبَّ يَنْحني إلى المحبوب إذا أشرفَ على الهلاك وإذا بالغَ في الميل إليه وقعَ عليه.

قولُه: (**أو هو بيانٌ للمُتحسَّرِ عليه**)، فإنّه لما قيلَ له صلواتُ الله عليه: ﴿فَلَا تَذۡهَبۡ نَفۡسُكَ عَلَيۡهِمۡ حَسَرَٰتٍ﴾ فقال: على مَنْ؟ فقيل: عليهم، على أنّ ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ يُفسِّره هذا الظاهرُ بناءً على أنّ «حَسَراتٍ» لا يعمَلُ فيما قبلَه لكونها مصدراً، ويجوزُ أن يُضَمَّنَ «تذهَب» معنى: «تحسَّر» بوساطةِ «على»، وأنّ الأصل: فلا تتحَسَّرْ عليهم ذهاباً بنفسك، أي: هالِكاً. وأما قولُه: كما تقولُ: هلكَ عليه حُبّاً، فمِن بابِ المجازِ لا التضمين.

قولُه: (**مَشَقَ الهواجرُ**) البيت[2]، المَشْقُ: السرعةُ في الطعنِ والضربِ والكتابة. أي: بَرى لحومَهُنَّ السيرُ في الهواجرِ والسُّرى في الليالي حتى رجَعْنَ ولم يَبْقَ منهن إلا كلاكلُها وصدورُها.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٦٤).

(٢) لجريرٍ في «ديوانه» ص ٢٨٣، و«كتاب سيبويه» (١: ١٦٢) و«خزانة الأدب» (٤: ٩٨).

يريدُ: رجعْنَ كلاكلاً وصدوراً، أي: لم يبقَ إلا كلاكلُها وصدورُها. ومنه قولُه:

فَعَلَى إثْرِهِمْ تَسَـاقَطُ نَفْسِي ... حَسَرَاتٍ وَذِكْرُهُمْ لِي سَقَامُ

وقُرِئ: (فلا تُذْهِب نفسَك). ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلِيمُۢ بِمَا يَصۡنَعُونَ﴾: وعيدٌ لهم بالعقابِ على سُوءِ صنيعِهم.

[﴿وَٱللَّهُ ٱلَّذِىٓ أَرۡسَلَ ٱلرِّيَٰحَ فَتُثِيرُ سَحَابًا فَسُقۡنَٰهُ إِلَىٰ بَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَحۡيَيۡنَا بِهِ ٱلۡأَرۡضَ بَعۡدَ مَوۡتِهَاۚ كَذَٰلِكَ ٱلنُّشُورُ﴾ ٩]

وقُرِئ: (أرسلَ الرّيح). فإنْ قلتَ: لِمَ جاءَ ﴿فَتُثِيرُ﴾ على المُضارَعةِ دُونَ ما قبلَه وبَعدَهُ؟ قلتُ: لِتُحْكَى الحالُ التي تَقعُ فيها إثارةُ الرِّياح السّحابَ، وتُسْتَحضَرَ تِلكَ الصُّورةُ البَديعَةُ الدَّالَّةُ عَلى القُـدْرَةِ الرَّبَّانيَّة، **وَهكذا يَفعلـونَ** بفعْلٍ فيـهِ نَوعُ تمييزٍ

قولُه: (**فعلى إثْرِهم**) البيت[١]، «إثرِهم»: أي: عَقِبهم، «تَساقطُ»؛ أي: تتساقَطُ، و«حَسَراتٍ» حالٌ من «نَفْسي». يقول: إن الأحبةَ رحَلوا ونَفسي تتساقَطُ حَسَراتٍ في عَقِبِهمْ، وذكْرُهم سَقامٌ لي بعْدَهم.

قولُه: (**وقُرئ**: «**أرسلَ الريحَ**»)، حمزةُ والكِسائيُّ وابن كثير[٢].

قولُه: (**وهكذا يفعلون**)، يريد: أنَّ كلَّ فعلٍ ماضٍ إذا أُريدَ به نوعُ خصوصيةٍ بحال ـ إمّا أن تكونَ مُستغربةً أو مهتمّاً بشأنِها أو غيرَ ذلك ـ يُعدلُ منه إلى المضارعِ ليؤذِنَ بأنّ هناك نُكتةً سَريّةً؛ إما الاستغرابُ كما تنبئُ عنه هذه الآيةُ وقَوْلُ تأبّط شرّاً لما استحضرَ منها الحالةَ العجيبةَ الشأنِ في ذهنِ السامع وجُعِلتا مشاهدتَيْن لنظرِه، وإما الاهتمامُ كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوۡ تَرَىٰٓ إِذِ ٱلۡمُجۡرِمُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِمۡ﴾ [السجدة: ١٢]، لاقتضاءِ «لو» معنى المُضيِّ؛

(١) البيت لأبي دؤاد الإيادي، انظر: «الحماسة البصرية» (١: ٢٧٨) و«خزانة الأدب» (٩: ٥٩١).

(٢) انظر: «التسير» للداني ص ٧٨، و«حجة القراءات» ص٥٩٢.

وخَصوصيَّة، بِحالٍ تُسْتغرَب، أو تُهِمّ المخاطَب، أو غيرِ ذلكَ، كما قالَ تأبَّطَ شرًّا:

بِــأَنّي قَــدْ لَقِيتُ الْغُــولَ تَهْوِي ... بَسَهْبٍ كَالصَّحِيفَةِ صَحْصَحَان
فَأَضْرِبُهَــا بِلاَ دَهَــشٍ فَخَرَّت ... صَـرِيعاً لِلْيَـدَيْــنِ وَلِلْجِـرَانِ

لِأَنَّهُ قَصَدَ أنْ يُصَوِّرَ لِقومِهِ الحالةَ التي تَشجَّعَ فيها بِزَعْمِهِ على ضَربِ الغُولِ، كَأَنَّهُ يُبصِّرهُم إيَّاهَا ويُطلِعُهم على كُنْهِهَا **مُشاهَدَةً؛ للتَّعْجيبِ** مِنْ جُرأتِه على كلِّ هَوْلٍ وَكَذَلِكَ سَوْقُ السَّحابِ إلى البَلَدِ الميِّت، وَإِحياءُ الأَرضِ بِالمطَرِ بعدَ موتِها، لما كَانَا مِنْ الدَّلائِلِ على القُدرَةِ الباهِرَة، قِيلَ: فَسُقنا، وأَحيَيْنا؛ معدُولاً بِهما عَنْ لَفْظِ الغَيبَةِ إلى مَا هو أدخلُ في الاخْتصاصِ وأَدلُّ عَليهِ. وَالكَافُ في ﴿كَذَلِكَ﴾ في محلِّ الرَّفعِ، أي: مِثْلُ إحياءِ الموَاتِ نشورُ الأمواتِ. رُوِيَ: ....

أُنْزِلَ أمرُ القيامةِ منزلةَ الماضي المقطوعِ به؛ لاهتمام وقوعِه، وإما غيرُ ذلك كقوله تعالى: ﴿لَوْ يُطِيعُكُمْ فِي كَثِيرٍ مِّنَ ٱلْأَمْرِ لَعَنِتُّمْ﴾ [الحجرات: ٧]، جُعِلَتْ طاعتُه صلواتُ الله عليه مستمرةَ الامتناعِ على سبيلِ التجدُّدِ ليفيدَ استمرارَ امتناعِ عَنَتِهم ساعةً فساعة.

قولُه: (**بأنِّي قد لقيتُ الغولَ**)، البيتين، قبله:

فمن يُنكِــرْ وجودَ الغولِ إني ... أُخَــبِّرُ عــن يَقينٍ بــل عِيانِ

تهوي، أي: تهبطُ، بسَهْبٍ: بفَلاةٍ واسعة، والصَّحْصحان: المكانُ المستوي من الفَلاة. والجِرانُ: مُقدَّمُ عُنُقِ البَعيرِ من مَذْبَحِه إلى مَنْحَرِه والجمع: الجرن، فكذلك من الفرس.

ولليدَيْن أي: على اليدَيْن، إنّما عدلَ من «على» إلى اللام؛ ليفيدَ أنه جعلَ اليدَ والجِرانَ للصرع، واختصَّ بهما؛ لأنّ اللامَ للاختصاصِ، كما قال في قوله تعالى: ﴿يَخِرُّونَ لِلْأَذْقَانِ﴾ [الإسراء: ١٠٧]: وجعل ذَقْنَه ووَجْهَه للخُرورِ واختصَّه.

قولُه: (**مُشاهَدةً؛ للتَّعجيب**)، «مشاهدة»: صيغةُ مفعولٍ حالٌ من الحالة.

أَنَّه قِيلَ لِرسولِ الله ﷺ: كَيْفَ يُحْيِي اللهُ المَوْتَى؟ وَمَا آيَةُ ذَلِكَ فِي خَلْقِهِ؟ فقال: «هَلْ مَررتَ بِوَادِي أَهْلِكَ مَحْلاً ثُمَّ مَررتَ به يَهْتَزُّ خَضِراً». فقالوا: نَعَمْ. فقالَ: «فَكَذَلِكَ يُحْيِي اللهُ الموْتى وَتِلكَ آيتُهُ في خَلْقِهِ». وَقِيلَ: يُحْيِي اللهُ الخَلقَ بِماءٍ يُرْسِلُهُ مِنْ تَحتِ العَرشِ كَمَنيِّ الرِّجَالِ، تَنْبُتُ مِنْهُ أجسادُ الخَلقِ.

[﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ جَمِيعًاۚ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥۚ وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌۖ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ ١٠]

كانَ الكافِرونَ يَتعزَّزونَ بالأَصْنامِ، كما قالَ عزّ وجلّ: ﴿وَٱتَّخَذُواْ مِن دُونِ ٱللَّهِ ءَالِهَةً لِّيَكُونُواْ لَهُمْ عِزًّا﴾ [مريم: ٨١]، والذين آمنوا بألسنتِهم من غيرِ مواطأةِ قلوبِهم كانوا يَتعزَّزونَ بالمُشْركينَ، كما قال: ﴿ ٱلَّذِينَ يَتَّخِذُونَ ٱلْكَٰفِرِينَ أَوْلِيَآءَ مِن دُونِ ٱلْمُؤْمِنِينَۚ أَيَبْتَغُونَ عِندَهُمُ ٱلْعِزَّةَ فَإِنَّ ٱلْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا﴾ [النساء: ١٣٩]، فبيَّنَ أن لا عِزَّةَ إلا لله ولأوليائه. وقال: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِۦ وَلِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [المنافقون: ٨]، ....

قولُه: (أنه قيلَ لرسول الله ﷺ: كيف يُحيي الله الموتى؟)، الحديث[1] مذكورٌ في «جامع الأصول»[2]، رواه رَزينٌ العَبْدريُّ عن أبي رَزينٍ العُقيليِّ صاحبِ رسول الله ﷺ مع تغييرٍ يسير.

قولُه: (كمَنيِّ الرجال)، في حديث مسلمٍ عن عروةَ بن مسعودٍ عن النبيِّ ﷺ: «يُنزلُ اللهُ مطراً كأنه الطلُّ، فتنبتُ أجسادُ الناس» الحديث[3].

قولُه: (كـان الكافرون يتعزَّزون بالأصنام)، إلى قوله: (والذينَ آمنوا بألسنـتِهم كانوا يَتعزَّزون بالمشركين)، وإلى قولِه: (فبيَّنَ أن لا عزة إلا لله ولأوليائه)، وهلم جرّاً إلى آخره. فيه

---

(١) أخرجه أحمد (١٦١٩٢)، والحاكم في «المستدرك» (٨٦٨٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٩: ٢٠٨).

(٢) «جامع الأصول» (١٠: ٤٢٢).

(٣) أخرجه مسلم (٢٩٤٠).

....

إشعار بأن الخطاب بقوله: ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْعِزَّةَ ﴾ مع المخالفين، والتعريف في «العزةِ» الأولى: للجنسِ، وفي الثانية: للاستغراق، بشهادةِ قوله: ﴿جَمِيعًا﴾، وأنّ تقديمَ الخبرِ على المبتدأِ في قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلْعِزَّةُ﴾ لاختصاصِ العزّةِ بالله أصالةً ورسولِهِ تَبَعاً باقتضاءِ المقام، ولهذا قال: «أن لا عِزّةَ إلا لله ولأوليائِه»، وأنَّ قوله: ﴿إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلْعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرْفَعُهُۥ ﴾ كالبيانِ لطريقِ تحصيلِ العزّةِ وسلوكِ السبيلِ إلى نَيْلِها.

واعلَمْ أنَّ في انتظام قَوْلِه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ بما قبله نظراً دقيقاً يحتاجُ إلى فَضْلِ تأمُّل.

نقلَ مُحيي السُّنة في «تفسيره» عن أبي العالية: أنها في الذين مكَروا برسولِ الله ﷺ في دارِ الندوةِ، كما قال: ﴿ وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ ﴾ [الأنفال: ٣٠]. وروى عن مُجاهدٍ وشَهْرِ بن حَوْشَب: هم أصحابُ الرِّبا(١).

ومختارُ المصنِّفِ القولُ الأولُ.

فحينئذٍ قولُه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾ الآية كالاستطراد والتقرير لمضمون الأولى على طريقِ الاستشهادِ والتمثيل، وفي إخراجِ الكلامِ مخرجَ الشرطِ نوعُ توبيخ وتنبيهٌ للمخاطَبين على خطأِ رأيِهم وفسادِ طريقتِهم وتَضْليلهم فيما هم فيه من طلبِ العزّةِ من غيرِ موضعِها ومكانِها، كأنه قيل: أيها الضالّون تنبَّهوا على خطئِكم وتيقَّنوا أنْ ليسَ الوصولُ إلى المطلوبِ ما أنتُم عليه من رَوْمِ العزّةِ من عندِ غيرِ الله، لأنّ العزةَ كلَّها ملكُ الله ومُختصّةٌ به وبأوليائِه، وطريقُ الوصولِ إليها الإيمانُ والعملُ الصالحُ، واعلَموا أنَّ مَنْ أعزَّهُ الله فلا مُذِلَّ له ومَنْ أذلَّه فلا مُعزَّ له.

ألا ترَوْنَ إلى قريشٍ حين بَذَلوا جُهَيْداهُم في إطفاءِ نورِ الله وإذلالِ مَنْ أعزَّه الله ورفَعَ مِنْ قَدْرِه، ومكَروا تلك المنكراتِ السيئاتِ من الإثباتِ والقتلِ والإخراجِ، وأبى الله إلا أن

(١) «معالم التنزيل» (٤: ٢٥٥).

والمعْنى فَليَطْلُبها عِندَ اللّـهِ، فوُضِعَ قولُه: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ مَوضِعَه؛ استغناءً بِهِ عنه لِدلالتِهِ عَلَيه؛ لأنَّ الشَيءَ لا يُطْلَبُ إلّا عِندَ صاحبِه ومالكِه. ونظيرُه قَولُك: مَنْ أرادَ النصيحةَ فهي عِندَ الأبرارِ، تُريدُ: فليَطلبها عندَهم، إلاّ أنَّكَ أقمْتَ ما يَدُلُّ عليه مَقامَه. ومعنى: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًا﴾: أنَّ العِزَّةَ كُلَّها مختصَّةٌ باللّـهِ: عِزَّةَ الدُّنيا وَعِزَّةَ الآخرةِ. ثُمَّ عَرَّفَ أنَّ ما تُطلَبُ به العِزَّةُ هُوَ الإيمَـانُ والعملُ الصالح بقولِه: ﴿إِلَيۡهِ يَصۡعَدُ ٱلۡكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ وَٱلۡعَمَلُ ٱلصَّٰلِحُ يَرۡفَعُهُۥ﴾، والكَلِمُ الطَّيِّبُ: لا إلٰه إلاّ الله. عن ابنِ عبّاس: يعني: أنَّ هَذِهِ الكَلِمَ لا تُقبَلُ ولا تَصْعَدُ إلى السَّماءِ فتُكْتَبُ حَيثُ تُكْتَبُ الأعمالُ المَقْبُولة، كما قالَ عزّ وجلّ: ﴿كَلَّآ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلۡأَبۡرَارِ لَفِي عِلِّيِّينَ﴾ [المطففين: ١٨]، إلاَّ إذا اقترَنَ بِها **العملُ الصَّالحُ الَّذي يُحقّقُها ويُصَدِّقُها** فرفعَها وأصْعَدَها. وقيل: الـرَّافعُ الكَلِم، والمرفوعُ

يُتمَّ نورَه، كيفَ قلبَ الأمرَ عليهم حيث أخرجَهم من مكّةَ وأبادَهم بالقتلِ في بدرٍ وأثبتَهم في قَليبه ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦ﴾.

وعلى أن يُرادَ بهم أصحابُ الرِّبا فالجملةُ عطفٌ على جملةِ الشرطِ والجزاء، فيجبُ حينئذٍ مراعاةُ التطابُقِ بين القرينتَيْن والتقابلِ بين الفريقَيْن بحَسبِ الإمكانِ بأن يُقَدَّرَ في كلٍّ منهما ما يحصُلُ به التقابُل بدلالةِ المذكورِ في الأولى على المتروكِ في الأخرى وبالعكس، و﴿يَمۡكُرُونَ﴾ على القولَيْن يجري على غيرِ حقيقتِه، فعلى الأول: حكايةٌ للحالِ الماضيةِ لتصويرِها في مشاهدةِ السامع، وعلى الثاني: مرادٌ منه الاستمرار والدوام.

قولُه: (**والمعنى: فليطلبها عند الله**)، فوضعَ قوله: ﴿فَلِلَّهِ ٱلۡعِزَّةُ جَمِيعًا﴾ موضعَه، يعني: وضعَ السببَ موضعَ المسبَّب؛ لأنّ الطلبَ مُسبَّبٌ عن حصولها عند الله تعالى، وفي العدول -أي: ترْكِ السببِ- إلى المسبَّبِ إيذانٌ بأن المقصودَ الأَولى هو: العزّة، والطلبُ هو: الوسيلة، كما في قوله تعالى: ﴿أَنِ ٱضۡرِب بِّعَصَاكَ ٱلۡحَجَرَۖ فَٱنۢبَجَسَتۡ مِنۡهُ﴾ [الأعراف: ١٦٠].

قولُه: (**العملُ الصالحُ الذي يُحقِّقها ويُصدِّقُها**)، قال صاحبُ «الكشف»: المختار أن يرفعَ العملُ الصالحُ الكَلِمَ، دون أن تكون الهاء المنصوبة تعود إلى العمل، لأنه لو كان عائداً إليه لكانَ «**العملُ الصالحُ**» بالنصبِ على مقتضى قول سيبويه؛ لأنه قال: إذا قُلْتَ: قامَ زيدٌ

العَمَل؛ لأنَّه لا يُقْبَلُ عمَلٌ إلاّ مِنْ موحّدٍ. وقيلَ: الرَّافعُ اللهُ، والمرفوعُ العَمَل. وقيل: الكَلِمُ الطَّيِّبُ: كُلُّ ذِكرٍ مِنْ تَـكبيرٍ وتسبيحٍ وتهليلٍ وقراءةِ قرآنٍ ودُعَاءٍ واستغْفَارٍ وغيرِ ذلك. وعن النبيِّ ﷺ: «هوَ قولُ الرَّجُل: سُبحانَ اللّـهِ والحمدُ للّـهِ ولا إلٰه إلاّ اللهُ واللهُ أكبَر، إذا قالَها العَبدُ عرَجَ بها المَلَكُ إلى السّماء **فحَيَّا بها وجْهَ الرّحمن**، فإذا لم يكن عملٌ صالحٌ لم يُقبَل مِنه». وفي الحديث: «لا يقبَلُ اللهَ قولاً إلّا بعملٍ» ....

وعَمْرٌو يَضْرِبُه، كان الاختيارُ في «عَمْرٍو» النصب، لأنّ المصدرَ فِعلٌ وفاعل[1]، وإنما أَنَّث المصنِّف ضميرَ المتكلم، وفي التنزيل: مذكر؛ لوصفِه بالطيِّب؛ لأنه اعتبرَ الكَثْرة في الجنس.

قال شارحُ «الإيضاح» لأبي عليّ[2]: الكَـلِمُ: جَمع كَلمةٍ، وهو من أسماءِ الأجناس، وإنما يُطلقُ عليه اسمُ الجمعِ مجازاً، وهي: كتَمْرٍ وتَمرةٍ، وغيرِها من الصيغ التي بَيْن جَمْعِها وواحِدِها «الهاء».

ثم إنه لو كان جمعاً لم يخلُ إما أن يكون: جَمْعَ صحةٍ، وليس به، لكونِه بالواوِ والنون والألفِ والتاء، أو جَمْعَ تكسيرٍ، وليسَ به أيضاً، لأنَ مِن شأنِه أن ينكسرَ فيه الواحد، والكَلِمُ لم يتغير نَظْمُه عما كان عليه في واحدِه، وهو كلمة، فوضَحَ من ذلك أنه ليسَ بجَمْع، فإذا لم يكن جمعاً وهو يفيدُ الكَثْرة علِمْنا أنّ إفادة الكثرةِ من حيث إنه جنس.

قولُـه: (**فحَيّا بهـا وجْهَ الرحمـن**)، استعارةٌ من استقبالِ المُحيّا وهـو الوجْـه، ومنـه: التحياتُ لله.

النهاية: وفي الحديث: «إنَّ الملائكةَ قالت لآدمَ: حيّاك الله»[3] معناه: أبقاكَ من الحياةِ، وقيل: هو من استقبالِ المحَيّا ـ وهو الوجْه ـ من التحية والسلام.

---

(١) «كشف المشكلات» للباقولي (٢: ١١٠٦).

(٢) يعني الفارسي. ولتمامِ الفائدة انظر: «المقتصد في شرح الإيضاح» لعبد القاهر الجرجاني (١: ٦٨).

(٣) أخرجه بهذا اللفظ: «حياك الله»؛ الطبري (٨: ٣٢٥) وابن عساكر عن سالم بن أبي الجعد، انظر: «الدر المنثور» (٣: ٦٣).

ولا يَقبلُ قولاً ولا عملاً إلّا بنيّةٍ، ولا يَقبلُ قولاً وعملاً ونيةً **إلّا بإصَابةِ السُّنَّة**». وعَن ابنِ المُقفَّع: قولٌ بلا عَمَلٍ كَثَريدٍ بلا دَسَم، وسحابٍ بلا مَطَرٍ، وقوسٍ بلا وَترٍ. **وقُرِئ**: (**إلَيْهِ يُصْعَدُ** الكَلِمُ الطَّيِّبُ) على البناءِ للمَفْعولِ. و(إلَيْهِ يُصْعِدُ الكَلِمَ الطَّيِّبَ) على تسميةِ الفاعِلِ، مِنْ: أَصْعَدَ. والمُصعِد: هوَ الرَّجُل، أي: يُصعِدُ إلى الله عزّ وَجلّ الكَلِمَ الطَّيِّبَ، وإليه يَصعَدُ الكلامُ الطَّيِّب. وقُرِئ: (وَالْعَمَلَ الصَّالِحَ يَرْفَعُهُ)، بنَصبِ العَمَل والرَّافعُ الكلمَ أو الله عزّ وعلا. فإن قلتَ: مَكرَ: فِعلٌ غيرُ متعَدٍّ، لا يقال: مَكرَ فلانٌ عَمَله، فبِمَ نصَبَ ﴿ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾؟ قلتُ: هَـٰذهِ صِفَةٌ للمَصْدَرِ، أَوْ لِما في حُكمِهِ، كقولِه: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣]، أَصلُه وَالَذينَ مَكَروا المَكَراتِ السَّيئات، أَوْ أصْنَافَ المكْرِ السَّيئات، وَعُنيَ بهنَّ مَكَراتُ قُريشٍ حينَ اجتمَعوا..................

قولُه: (**ولا يقبلُ قولاً وعملاً إلا بنية**)، يُمكنُ أن يكونَ تعريضاً بأهلِ الرياء. قيلَ: إنّ قولَه: ﴿وَٱلَّذِينَ يَمْكُرُونَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾ فيهم.

نقلَ الإمامُ في «تفسيره» عن الأستاذِ أبي عليٍّ الدّقاق رحمَهُ الله أنه قال: علامةُ أنّ الحقّ ـ عزَّ اسمُه ـ رفعَ عمَلَك: أن لا يبقى عندَك، فإن بقِيَ عملُك في نظرِك فهو مدفوع، وإن لم يبق معك فهو مرفوع[١].

قولُه: (**إلا بإصابة السنة**)، وفيه مَسْحةٌ من معنى قوله تعالى: ﴿قُلْ إِن كُنتُمْ تُحِبُّونَ ٱللَّهَ فَٱتَّبِعُونِى يُحْبِبْكُمُ ٱللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]، والإصابةُ هنا بمعنى المناولةِ ومتابعتها.

النهاية: «يُصيبون ما أصابَ الناسُ»، أي: ينالون ما نالوا. ومنه الحديث: «يُصيبُ من بعضِ نسائِه وَهو صائم»[٢] أراد التقبيل.

قولُه: (**وقُرِئَ**: «**إليه يُصْعَد**»[٣])، كلّ هذه القراءات شواذّ، سوى ﴿يَصْعَدُ﴾ بفَتْحِ الياء.

---

(١) «مفاتيح الغيب» (٢١: ٤٣٩).

(٢) أخرجه أحمد (٢٦٢٩١) والطبراني في: «المعجم الصغير» (١٧٢) و«الكبير» (١١: ٣١٩) من حديث عائشة، وابن خزيمة (٢٠٠٢) من حديث ابن عباس.

(٣) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٣٠).

في دارِ النَّدوَةِ وتداوروا الرأيَ في إحدى ثلاثِ مَكَراتٍ يَمْكُرونَها برسولِ الله ﷺ؛ إمَّا إثباتُه، أَوْ قَتلُه، أو إخراجُه كما حكى الله سُبحانه عنهم ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لِيُثْبِتُوكَ أَوْ يَقْتُلُوكَ أَوْ يُخْرِجُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]. ﴿وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ﴾ يَعني: ومَكرُ أولئكَ الذينَ مكروا تلكَ الـمكَراتِ الثلاثَ هو خاصَّةً يَبور، أي: يَكسُدُ ويَفسُدُ، دُونَ مكرِ اللّـهِ بهِم حينَ أخرجَهُم مِن مكَّة وقتَّلَهُم وأثبَتَهُم في قَليبِ بَدر، فجمعَ عليهم مكراتِهم جميعاً، وحَقَّقَ فيهم قولَه: ﴿وَيَمْكُرُونَ وَيَمْكُرُ ٱللَّهُ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾[الأنفال: ٣٠]، وقولَه: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ [فاطر: ٤٣].

[﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا ۚ وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ ۚ وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ ۚ إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾ ١١]

قولُه: (في دار الندوة)، هي الدار التي بناها قُصَيٌّ بمكّةَ كانوا يجتمعون فيها للمُشاورة، يقال: ندَوْتُ القومَ، أي: جمعْتُهم.

قولُه: (إما إثباتُه)، المغرب: أثبتَ الجَريح: أوْهَنه حتى لا يقدِرَ على الحِراك، ومنه قولُ محمد[1]: أثبته الأول وذفف عليه الثاني، وفي التنزيل: ﴿لِيُثْبِتُوكَ﴾ [الأنفال: ٣٠]، ليجرحوك جراحة لا تقوم معها[2].

قولُه: (يبورُ، أي: يكسد)، الأساس: فلانٌ له نوره وعليك بورُه، أي: هلاكُه. ومن المجاز: بارَتِ البِياعاتُ؛ كسَدَت، وبارتِ الأرضُ؛ إذا لم تُزرَعْ، وأرضٌ بَوار.

وقال الراغب: البَوار: فَرْطُ الكَساد، ولمّا كان فرطُ الكسادِ يؤدِّي إلى الفسادِ ،كما قيل: كَسدَ حتى فَسد، عَبَّر بالبوارِ عن الهلاك، قال تعالى: ﴿تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ﴾[3].

وقلت: ﴿لَّن تَبُورَ﴾ على هذا ترشيحٌ لاستعارةِ التجارةِ بمزاولةِ الطاعة، وعلى ما في «الأساس» يقربُ أن يكونَ تجريداً لها.

---

(١) يعني محمد بن الحسن الشيباني، إمام الحنفية المشهور.

(٢) «المغرب في ترتيب المعرب» (١: ١١٣).

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٥٢.

﴿أَزْوَٰجًا﴾ أصنافاً، أو ذُكْراناً وإنَاثاً، كقولِه: ﴿أَوْ يُزَوِّجُهُمْ ذُكْرَانًا وَإِنَٰثًا﴾ [الشورى: ٥٠]، وعَن قَتادة: زَوَّجَ بَعضَكُم بَعضاً. ﴿بِعِلْمِهِۦ﴾ في مَوْضِعِ الحال، أي: إلا مَعلُومةً له. فإن قلتَ: ما معنى قولِه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾؟ قلتُ: معناه: وما يُعمَّرُ مِنْ أحَدٍ، وَإنَّما سَمَّاهُ مُعمَّراً بِما هُوَ صَائرٌ إليه. فإنْ قُلتَ: الإنسانُ إمَّا مُعَمَّرٌ، أي: طَويلُ العُمرِ، أو مَنقوصُ العُمر، أي: قصيرُه. فأَمَّا أنْ يَتعاقبَ عليه التعميرُ وخلافُه فمُحال، فكَيفَ صحَّ قولُه: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ﴾؟ قلتُ: هـٰذا مِن الكلامِ الـمُتَسامَحِ فيهِ، ثقةً في تَأويلِه بأفهامِ السَّامعين، واتّكالاً على تَسديدِهم

قولُه: (إلا معلومة)، أي: هو حالٌ من ﴿أُنثَىٰ﴾ فاعل ﴿تَحْمِلُ﴾ و﴿تَضَعُ﴾، و«مِنْ» زائدة، لأنّ «ما» نافية.

فإن قلت: سياقُ الكلام يقتضي أن يكونَ حالاً من المحمولِ والموضوعِ لأنهما مفعولانِ مُقدَّرانِ، والكلام فيهما لا في الأنثى، لقوله: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ و﴿جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾.

قلت: لا يخلو المُقدَّرُ أن يكونَ منوياً أوْ لا، فإن كان الثاني فلا يقَعُ عنه الحالُ، وإن كانَ الأول فإثباتُ العلْمِ على المحمولِ والموضوعِ بإثباتِ العلم بالحاملِ والواضعِ لأجْلِها أبلَغُ من إثباتِه لهما ابتداءً، كما سبق في قوله تعالى: ﴿كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ وَكُنتُمْ أَمْوَٰتًا﴾ [البقرة: ٢٨]، والذي يَقتضيه مقامُ الخطابِ بقولِه: ﴿خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ﴾ وقوله: ﴿جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ هذا الثاني كما سَيجيء.

قولُه: (هذا من الكَلام المُتسامَح فيه، ثقةً في تأويلِهِ بأفهامِ السامعين) وعن بعضِهم: مثالُه قولُ القائل: له عليَّ درهمٌ ونِصْفُه، فإنّ الضميرَ يعودُ إلى درهمٍ آخر. وفي «المطلع»: قال الفرّاء: يريد آخرَ غيرَ الأولِ فكَنى عنه كأنه الأولُ، لأنّ لفظَ الثاني لو ظهر كان كالأول، وجازَ لأمنِ الإلباس، كأنه قيل: لا يطولُ عُمُر أحدٍ ولا ينقُصُ من عُمرِ أحدٍ، وهذا كما يقال: ما تنعَّمْتُ بلداً ولا اجتَويتُه[1]، أي: اجتويْتُ بلداً آخر.

---

(١) قولُه: «اجتويتُه» بالجيم أي: كرهتُه: ومنه حديثُ الرجل الذي هاجر إلى المدينة، فاجتواها، فقطع أصابعَه من الجزعِ ومات، انظر: «شرح النووي على صحيح مسلم» (٢: ١٣٠-١٣١).

معناه بعُقولِهِم، وأنَّه لا يلتبسُ علَيهم إحَالـةُ الطولِ والقِـصَرِ في عُمرٍ وَاحد، وعليه كـلامُ الناسِ المُستفيضُ؛ يقولونَ: **لا يُثيبُ اللهُ عَبداً، وَلا يُعاقِبهُ إلاّ بحَقٍّ**. وما تَنعّمتُ بَلداً ولا اجتويتُه إلّا قلّ فيه ثوابي. **وفيه تأويلٌ آخَر**: ....

الجوهري: النَّعْمة بالفَتْح: التنعّم، يقال: نَعّمه الله فتنَعَّم، ويقال: أتيتُ أرضَ فلان فتنَعَّمَتْني: إذا وافقته، واجتويتُ المقام: إذا كرِهْتَ المُقامَ فيه.

قولُه: (**لا يُثيب الله**)، إلى آخره، فيه اعتزالٌ خَفِيٌّ وذلك أن مذهبَهم: أن استحقاقَ العقابِ بالكبيرةِ يحبطُ استحقاقَ الثوابِ بالطاعة، فعلى هذا لا يجتمعُ الثوابُ والعقابُ في شخص واحد، وأما عندَ أهلِ السّنةِ فلا يبعُدُ ذلك، لأن أهلَ النارِ من العاصِين لا يُخلَّدون فيها.

وقال القاضي: المعنى: ما يُمَدُّ من عُمرٍ يُصَيِّرُهُ إلى الكِبَرِ ولا يُنْقِصُ من عمرِ المنقوصِ عُمُرُه بجَعْلِه ناقصاً، والضميرُ له وإن لم يُذكر لدلالةِ مقابلهِ عليه[1]. وهذا قريبٌ من الوجهِ الأول في المعنى.

قولُه: (**وفيه تأويلٌ آخرُ**)، إلى آخره. وقلت: القولُ الجامعُ فيه يظهَرُ من بيانِ النظمِ والعلمُ عند الله؛ وذلكَ أنه عزَّ وجلَّ ذكرَ في هذهِ الآيةِ الكريمةِ سائرَ أحوالِ الإنسانِ وتَقلُّبَه في أطوارٍ مختلفةٍ مما هو أصولُها ويُعرفُ منه توابعُها ولواحقُها على مراتبَ ثلاثٍ كما هو عليه في الوجود، وسُلِكَ فيه فنٌّ غريبٌ وأسلوبٌ عجيب، حيثُ أُخْرِجَ في جُملٍ ثلاثٍ على طريقٍ يُنبئُ عن صفاتِ جَلالِه وحُسنِ تدبيرِه مِنَ القُدرةِ الكاملةِ والعلم الشاملِ وثبوتِ القضاءِ والقدرِ بحَسب تلك المراتب، فبدأ أوّلاً بقوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ جَعَلَكُمْ أَزْوَٰجًا﴾ إظهاراً لتصرُّفهِ فيه في تلك الأطوار، وثنّى بقولِه: ﴿وَمَا تَحْمِلُ مِنْ أُنثَىٰ وَلَا تَضَعُ إِلَّا بِعِلْمِهِۦ﴾ بياناً للطفِ علْمِه ونفوذِه فيما هو مِن أدقِّ أحوالِ الإنسانِ من عُلْقَةِ النطفةِ حينَ المباشرةِ واستقرارها في مكانة الرحِم، ثم ما تكابدُ الأنثى من ثِقَلِ الحمْلِ ومُقاساةِ شِدَّتِه وما يَجري عليها عند الوضع من وجع المَخاض، وما تلَطَّفَ عليها من الخلاصِ من

---

(١) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٥).

....

تلك الورطةِ المُهلكة، وثَلَّث بقوله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ﴾ على إرادةِ وما يُعَمَّرُ منكم أيُّها الإنسان مَنْ يُعَمَّرُ ﴿وَلَا يُنقَصُ مِنْ عُمُرِهِۦٓ إِلَّا فِى كِتَٰبٍ﴾ إثباتاً لقضائهِ وقَدَرِه وأنَّ ما هو من خويصّةِ الإنسانِ الذي هو أعظمُ مطالبهِ ليس إليه بل إلى الله وإلى قضائه، وأنه مُثبتٌ عنده لا يزيدُ ولا ينقصُ عما هو عليه ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤].

فعُلِمَ من قولِنا خُوَيْصّةِ الإنسانِ أنَّ «مُعمَّراً» محمولٌ على الجنس، أي: ما مِنْ شأنِه أن يُعَمَّرَ وأن يُنْقَصَ من عُمرِه وإليه يُنظَر قولُ أبي الطيب:

ومَقَـــانبٍ بمَقانبٍ غـادَرْتها ... أقواتُ وحشٍ كُنَّ من أقواتها(١)

فإنّ الوحشَ منها جنسٌ شائعٌ في مأكولِ اللحم وغيرِه شَرْعاً؛ ليصحَّ أن يكونَ قوتاً للإنسانِ، والإنسانُ له أحرى وإلا لَزِمَ أن يكونَ الأكلُ عَيْنَ المأكول، ولأنّ عوْدَ الضميرِ من «كُنَّ» إلى الوحشِ يوجبُ أن يكونَ جِنساً.

وإما بمعنى الزيادةِ في العمرِ بالصدقةِ وصلَةِ الرحِمِ على ما وردَ عليه الألفاظُ النبوية فَبيانٌ وإعلامٌ لما قُدِّرَ في الكتابِ من مَدِّ العَمرِ ونُقصانِه وما يتَّصلُ بهما من الأسبابِ المُثبتةِ فيه وينصرُه ما رَوَيْنا عن التِّرمذي عن أبي خِزامةَ قال: قلتُ: يا رسولَ الله، أرأيتَ رُقى نَسْترقي بها، ودواءً نَتداوى بها، وتقاةً نتَّقيها هل تَردُّ مِن قَدَرِ الله شيئا؟ قال: «هو مِنْ قَدَر الله»(٢).

وأما معنى قولِ كعب: فهو أنَّ عمرَ رضيَ الله عنه لو دَعا الله ووافَقه القَدرُ لأُخِّرَ في أجَلِه لأنه كان رفيعَ القَدْرِ مُستجابَ الدعوة. ونَحْوُه ما رَوى البخاريُّ ومُسلم وأبو داودَ والنَّسائي عن أنس بن مالك: أنَّ الرُّبَيِّعَ عَمَّتَه كَسرتْ ثَنِيَّةَ جاريةٍ فطلبوا إليها العَفْوَ فأَبَوْا، فعَرضوا الأَرْشَ، فأَتَوْا رسولَ الله ﷺ وأبَوْا إلا القِصاص، فأمرَ رسولُ الله ﷺ بالقِصاص، فقال أنسُ ابنُ النَّضْر: يا رسولَ الله أتُـكْسَرُ ثَنِيَّـةُ الرُّبَـيِّعِ؟! لا والذي بعثَك بالحَقِّ لا تُـكْسَرُ

---

(١) انظر: «ديوان المتنبي» بشرح الواحدي (١:١٤١). والمقانب: جَمْعُ مِقْنَبٍ وهي جماعةُ الخيل.

(٢) أخرجه الترمذي (٢٠٦٥) وابن ماجه (٣٤٣٧) وأحمد (١٥٤٧٢). وقال الترمذي: هذا حديثٌ حسن.

....

ثَنِيَّتُها. فقال رسولُ الله ﷺ: «يا أنسُ، أليسَ كتابَ الله القِصاصُ؟ فرضِيَ القوم فعفَوْا، فقال رسولُ الله ﷺ: «إنَّ مِنْ عبادِ الله مَنْ لو أقسَمَ على الله لأبرَّه»[1]، هذه روايةُ البخاريِّ، وروى مسلمٌ قريباً منه.

وأما قولُه: فقد قال: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾ في جواب من قال: أليس قد قال الله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ [الأعراف: ٣٤]، فتفسيرُه ما روى مُحيي السُّنة في «المعالم» بعد هذا المذكورِ في «الكشاف»: فقيل له: إنّ الله يقول: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ﴾ فقال: هذا إذا حضرَ الأجلُ، فأمّا ما قبلَ ذلك فيجوزُ أن يُزادَ ويُنقصَ، وقرأ: ﴿إِنَّ ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ يَسِيرٌ﴾[2].

وروى الشيخُ مُحيي الدِّين في «شرح صحيح مسلم»[3] عن بعضِ العُلماءِ أنه قال: قد تقرَّرَ بالدلائلِ القاطعةِ أنّ الله تعالى عالمٌ بالآجالِ والأرزاقِ وغيرِها، وحقيقةُ العلم: معرفةُ المعلوم على ما هو به، فإذا علِمَ الله تعالى أنَّ زيداً يموتُ سنةَ خمس مئةٍ استحالَ أن يموتَ قبْلَها أو بعْدَها ،فاستحالَ أنّ الآجالَ التي عليها عِلْمُ الله أن تزيدَ أو تنقُص، فتعيَّن تأويلُ الزيادةِ أنّها بالنسبةِ إلى ملَكِ الموتِ أو غيرِه ممّن وكِّلَ بقَبْضِ الأرواحِ وأمَرَهُ بآجالٍ محدودة، فإنه تعالى بعد أن يأمُرَه بذلك أو يثبتَ في اللوح المحفوظ ينقصُ منه أو يزيدُ على ما سبقَ به علمُه في كلِّ شيء، وهو معنى قوله: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ﴾ [الرعد: ٣٩]، وعلى ما ذكرناه يُحملُ قولُه: ﴿ثُمَّ قَضَىٰٓ أَجَلًا وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِندَهُۥ﴾ [الأنعام: ٢].

وقال الراغب: القضاءُ من الله أخصُّ من القدر؛ لأنّه الفَصْلُ بين التقديرِ، والقدر هو التقدير، والقضاء هو التفصيلُ والقطع، وقد ذكر بعضُ العلماءِ أنَّ القَدَر بمَنزلة المُعَدِّ للكَيْل، والقضاء بمنزلة الكيل، ولهذا قال أبو عُبيدةَ لعُمر رضيَ الله عنهما لما أرادَ الفِرار من الطاعون بالشام: أتفِرُّ من القضاء؟ قال: أفِرُّ مِن قَضاءِ الله إلى قَدَرِ الله، تنبيهاً على أنّ القَدَر

---

(١) أخرجه البخاري (٢٧٠٣) ومسلم (١٦٧٥) وأبو داود (٤٥٩٥) والنسائي (٤٧٥٦).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٦).

(٣) «شرح صحيح مسلم» للنووي (١٦: ٢١٣).

وهو أنَّه لا يُطوَّل عُمرُ إنسانٍ وَلا يُقصَّرُ إلّا في كتابٍ، وصورتُه: أنْ يُكتَبَ في اللَّوحِ: إنْ حجَّ فلانٌ أو غزا فعمُرُه أربعونَ سنة، وإن حجّ وغزا فعمرُه ستونَ سنة، فإذا جَمَعَ بينهما فبُلِّغَ الستين فقد عُمِّر. وإذا أُفرِدَ أحدهما فلم يُتجاوَز به الأربعون، فقد نُقِصَ من عُمرِه الذي هو الغاية، وهو الستون. وإليه أشارَ رسولُ اللّٰهِ ﷺ في قوله: «إنِ الصّدقةَ والصّلةَ تعمرانِ الدّيار، وتزيدانِ في الأعمار» وعن كعْب: أنه قال حينَ طُعِنَ عُمرُ رضيَ اللهُ عنه: لو أنّ عمرَ دعا اللهَ لأخّرَ في أجلِه، فقيلَ لكعْب: أليسَ قد قالَ الله: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمۡ لَا يَسۡتَـٔۡخِرُونَ سَاعَةٗ وَلَا يَسۡتَقۡدِمُونَ﴾ [يونس: ٤٩]؟ قال: فقد

ما لم يكن قَضاءً فمرجُوٌّ أن يدفَعَه الله فإذا قُضِيَ فلا مَدْفَع له ويشهَدُ لذلك قوله عز وجل: ﴿وَكَانَ أَمۡرٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ [مريم: ٢١]، وقوله: ﴿كَانَ عَلَىٰ رَبِّكَ حَتۡمٗا مَّقۡضِيّٗا﴾ [مريم: ٧١]، تنبيهًا على أنه صار بحيثُ لا يُمكنُ تَلافيه[١].

وقلت: ذكر صاحبُ «التاريخ الكامل»[٢]: أن عُمَر بن الخطاب رضِي اللهُ عنهُ قَدِم الشامَ، فلما كان بسَرْغ لقيَه أُمراءُ الأجنادِ فيهم أبو عبيدة بن الجرّاح، فأخبروه بالوَباءِ وشِدّتِه، وكان معه المهاجرون والأنصار فاستشارهُم فاختلفوا عليه، فنادى عمرُ في الناس: إني مُصْبِحٌ على ظَهْرٍ، فقال أبو عُبيدة: أفراراً من قدرِ الله تعالى؟ فقال عمر: لو غيرُك قالَها يا أبا عُبيدة! نَعم نفِرُّ من قَدَرِ الله إلى قَدَرِ الله، أرأيْتَ لو كان لك إبِلٌ فهبَطْتَ وادياً له عُدْوتان: إحداهما: خِصْبة، والأُخرى: جَدْبة، أليسَ إن رعَيْتَها الخِصْبَة رعَيْتها بقَدرِ الله، وإن رعَيْتَ الجَدْبَة رعَيْتَها بقَدرِ الله تعالى، فسمِعَ بهم عبدُ الرحمن بن عوف فأخبرَه أنَّ النبيَّ ﷺ قال: «إذا سمِعْتُم بهذا الوباءِ ببلدٍ فلا تخرُجوا فراراً منهُ» فانصرفَ عُمر بالناسِ إلى المدينة.

والروايةُ الأخيرةُ أخرجَها البخاريّ ومسلم[٣] في «صحيحَيْهما»، والأولى مختصرةٌ من «صحيحِ البخاريِ» عن ابن عباس.

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٧٥.

(٢) «الكامل في التاريخ» (٢: ٣٧٧).

(٣) أخرجه البخاري (٥٧٢٩) ومسلم (٢٢١٩)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

قالَ الله: ﴿وَمَا يُعَمَّرُ مِن مُّعَمَّرٍ﴾. وقد استفاضَ على الألسنة: أطالَ اللهُ بقاءك، وفَسَحَ في مدّتِك، وما أشبَهَه. وعن سعيدِ بنِ جُبيرٍ رضيَ اللهُ عنه: يُكتَبُ في الصّحيفة: عمرُه كذا وكذا سنةً، ثمّ يُكتَبُ في أسفلِ ذلك: ذهبَ يومٌ، ذهبَ يومان، حتى يأتيَ على آخرِه. وعن قَتادةَ: المعمَّرُ من بَلغَ الستين سنةً، والمنقوصُ من عُمرِه من يموتُ قبلَ ستين سنةً. والكتاب: اللَّوح. عن ابنِ عبّاس رضيَ اللهُ عنهما: ويجوزُ أن يُرادَ بكتابِ الله علمُ الله، أو صَحيفةُ الإنسان. وقُرِئ: (ولا يَنْقُص) على تسميةِ الفاعل. (من عُمْرِه) بالتخفيف.

[﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْبَحْرَانِ هَٰذَا عَذْبٌ فُرَاتٌ سَآئِغٌ شَرَابُهُۥ وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ ۖ وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً تَلْبَسُونَهَا ۖ وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ مَوَاخِرَ لِتَبْتَغُوا۟ مِن فَضْلِهِۦ وَلَعَلَّكُمْ تَشْكُرُونَ﴾ ١٢]

ضَرَبَ البحرين ـ **العَذْبَ والـمِلْحَ** ـ مَثَلَين للمؤمنِ والكافر، ثمَّ قالَ **على سبيلِ الاستطرادِ** في صفةِ البحرَيْن وما عَلَّق بهما من نعمتِه وعطائِه: ﴿وَمِن كُلٍّ﴾، أي: ومن كلِّ واحدٍ منهما ﴿تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾: وهو السمك، ﴿وَتَسْتَخْرِجُونَ حِلْيَةً﴾:

قولُه: (**العَذْبَ و المِلح**)، **الراغب**: المِلح: الماءُ الذي تغيَّرَ طَعْمُه التغيُّرَ المَعْروف وتَجَمَّدَ، ويُقالُ له: ملح إذا تغيَّرَ طعْمُه وإن لم يتجمّد، فيقال: ماءٌ مِلْحٌ، وقلّما تقولُ العربُ: ماءٌ مالحٌ، قال تعالى: ﴿وَهَٰذَا مِلْحٌ أُجَاجٌ﴾، وملّحتُ القدْرَ: ألقيْتُ فيها المِلْحَ، ثم استُعيرَ من لفظِ المِلْحِ المَلاحة، فقيل: رجُلٌ مَليحٌ وذلك راجعٌ إلى حسنٍ يغمضُ إدراكه(١).

قولُه: (**على سبيلِ الاستطرادِ**)، عن بعضِهم: وذلك لأنّـه لما ضربَ البَحْرَ المِلْحَ مثلاً للكافرِ وكان لا يناسبُ وَصْفَه بما يشعرُ بمَدْحِه؛ لأنه في معرضِ الذمِّ، استعذرَ بأنّه على سبيلِ الاستطرادِ، مثالُه: أن يذهبَ الرجلُ إلى موضعٍ مخصوصٍ صائداً، فيعرضُ له صيدٌ آخر، فاشتغلَ به، فأعرضَ عن الصيدِ الأولِ، وفيه بحث.

(١) «مفردات القرآن»: ٧٧٤.

وهي اللّؤلؤُ والمرجان. ﴿وَتَرَى ٱلْفُلْكَ فِيهِ﴾: في كلٍّ ﴿مَوَاخِرَ﴾: شواقَّ للماءِ بجَرْيِها، يقال: مَخرتِ السّفينةُ الماء. ويقال للسحاب: **بنات مَخْرٍ**، لأنها تَـمْخَرُ الهواء. والسَّفْنُ الذي اشتُقَّت منه السّفينةُ قريبٌ من المَخْر؛ لأنها تَسْفِنُ الماءَ كأنها تَقْشِرُه كما تَمْخَرُه. ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾: من فضْلِ الله، ولم يجرِ له ذكرٌ في الآية، ولكن فيما قبلَها، ولو لم يجرِ لم يُشكِل؛ لدلالةِ المعنى عليه. **وحرْفُ الرَّجاءِ مستعارٌ لمعنى الإرادة**، ألا ترى كيفَ سُلِكَ به مَسْلكَ لامِ التعليل، كأنما قيل: لتبتغوا، ولتشكروا. **والفرات: الذي يكسِرُ العَطَش**. والسائغ: المريءُ السهْلُ الانحدارِ لعذوبتِه. وقُـرِئ: (سيِّغ) بوزن سيّد،

قولُه: (**بناتُ مَخْرٍ**)، عن بعضِهم: بناتُ مَخْرٍ: سحائبُ رِقاقٌ بيضٌ ينشأن في أيامِ الربيع، ويقال: بناتُ بَحْرٍ، بالباءِ والحاءِ المهملة؛ لأن معناه الشقّ، يقال: شَقّه، أي: قَشَره، والسَّفْن: الذي اشتُقَّت منه السفينة.

الجوهري: السَّفن: ما يُنْحَتُ به الشيء، قال:

وأنتَ في كَفِّك المِبْراةُ والسَّـفَن

أي: أنتَ نَجّار.

وفي «الأساس»: بَرى العودَ بالسَّفَن، وهو مِبراةُ السِّهام، ومنه السفينة؛ لأنها تسفِنُ الماءَ كما تَمْخُرُه.

قولُه: (**وحرفُ الرجاءِ مستعار لمعنى الإرادة**)، أو هو تمثيلٌ، شَبَّه معاملتَه مع المكلَّفين فيما منحَهم من الاختبارِ الظاهرِ وابتلائِهم بالبلوى بصورةِ مَنْ يرجو ويأمُل، وإنما خولفَ بين المعطوفِ والمعطوفِ عليه، أي: ﴿لِتَبْتَغُواْ﴾ و﴿لَعَلَّكُمْ﴾، ليؤذِنَ بأنّ المرادَ بالشكر: العبادةُ والتقوى، كقوله تعالى: ﴿لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ﴾ ﴿لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾، وليس كذلك ابتغاءُ الفضلِ، فناسبَ أن يُجاءَ في كُلٍّ بما يُناسبه.

قولُه: (**والفُراتُ: الذي يكسِرُ العطش**)، **الراغب**: الفراتُ: الماءُ العَذْب. يقالُ للواحدِ

و(سَيْغ) بالتخفيف؛ و(مَلِح): على فَعِل. والأُجاج: الذي يُحْرِقُ بملوحتِه. **ويَحتملُ غيرَ طريقةِ الاستطراد**: وهو أن يُشبِّهَ الجنسين بالبحرَيْن، ثمَّ يُفضِّلُ البحرَ الأجاجَ

والجمعِ[1]. والأُجاجُ: شديدُ الملوحة والحَرارةِ، مِن قولهم: أجيج النار وأَجَّتها، وقد أجَّت، وائتجّ النهار، ويأجوجُ ومأجوجُ منه شُبِّهوا بالنارِ المضطرمةِ والمياهِ المتموّجة؛ لكثرة اضطرابِهم، وأجّ الظَّليم: إذا عدا أجيجاً تشبيهاً بأجيجِ النار[2].

قولُه: (**ويحتملُ غيرَ طريقة الاستطراد**)، وفي اتصال ﴿وَمِن كُلٍّ تَأۡكُلُونَ﴾ بما قَبْلَه وجوه:

أحدُها: أن يكونَ مُستطرَداً وذلك إذا لم يُنظر إلى التمثيلِ أي: المُمثَّل والمُمثَّلِ به بل إلى نفس المُمثَّلِ به فلما قيل: ﴿وَمَا يَسۡتَوِي ٱلۡبَحۡرَانِ﴾ أوردَ قوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأۡكُلُونَ لَحۡمٗا طَرِيّٗا﴾ في الذكرِ من غيرِ قَصْد، ولما كان له نوعُ تعلُّقٍ بأصلِ الكلام أي: ما عُطِفَ عليه وهو الممثَّلُ به بالواو.

وثانيها: أن يكونَ ترشيحاً للاستعارةِ، لأنه تفريعٌ على المستعار منه بعد الفراغِ من الاستعارة، ومُصَحِّحُه خَلْقُ النفع في المُشبَّه دون المُشبَّه به، وموقعُه موقعُ التتميم صيانةً لحقِّ البحرِ لأنّ في تشبيهِ الكافرِ بالبحْرِ المالح إيذاناً بهَضْمِ جانبِه، وهو المُراد مِنْ قوله: أن يُشَبِّه الجنسَيْن بالبحرَيْن، ثم يفضِّلَ البَحْرَ الأُجاجَ على الكافر. نظيرُه في الاستدراك صيانةُ قوله: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلۡحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنۡهُ ٱلۡأَنۡهَٰرُ﴾ [البقرة: ٧٤].

وثالثها: أن يكونَ من تَتِمّةِ التمثيل: إمّا مُركَّبٌ وَهْمي، أو مُركَّبٌ عقلي، وعلى الأولِ كانَ مُفرداً عَقْلياً.

قال القاضي: وهو استطرادٌ أو هو تمامُ التمثيلِ. والمعنى: كما أنهما وإن اشتركا في بعض الفوائد لا يتساويان فيما هو المقصود بالذات؛ لأنه خالط أحد الماءين ما أفسده وغَيَّر مِن كمال فِطْرته، وكذا لا يساوي المؤمنُ الكافرَ وإن اتفقَ اشتراكُهما في بعضِ الصفاتِ

---

(١) «مفردات القرآن» ص٦٢٨.

(٢) المصدر السابق ص٦٤.

على الكافر؛ بأنه قد شاركَ العذْبَ في منافعَ من السَّمكِ واللّؤلؤ، وجَرْيِ الفلْكِ فيه، والكافرُ خِلْوٌ من النفْع، فهو في طريقةِ قولِه تعالى: ﴿ثُمَّ قَسَتْ قُلُوبُكُم مِّنۢ بَعْدِ ذَٰلِكَ فَهِىَ كَٱلْحِجَارَةِ أَوْ أَشَدُّ قَسْوَةً﴾ [البقرة: ٧٤]، ثمَّ قال: ﴿وَإِنَّ مِنَ ٱلْحِجَارَةِ لَمَا يَتَفَجَّرُ مِنْهُ ٱلْأَنْهَٰرُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَشَّقَّقُ فَيَخْرُجُ مِنْهُ ٱلْمَآءُ ۚ وَإِنَّ مِنْهَا لَمَا يَهْبِطُ مِنْ خَشْيَةِ ٱللَّهِ﴾ [البقرة: ٧٤].

[﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ فِى ٱلنَّهَارِ وَيُولِجُ ٱلنَّهَارَ فِى ٱلَّيْلِ وَسَخَّرَ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ كُلٌّ يَجْرِى لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ۚ ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ ١٣]

﴿ذَٰلِكُمُ﴾ مُبتدأ، و﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ أخبار مُترادفة. أو ﴿ٱللَّهُ رَبُّكُمْ﴾ خَبَرانِ، و﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ **جملةٌ مبتدَأة واقعةٌ في قِران قوله:** ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، ويجوزُ في حُكم الإعراب إيقاعُ اسم الله صفةً لاسم

كالشجاعةِ والسَّخاوةِ والعِفّةِ[(١)]، لاختلافِهما فيما هو الخاصِّيّةُ العُظمى وبقاءِ أحدِهما على الفطرةِ الأصليةِ دون الآخر[(٢)].

قولُه: (﴿وَلَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ **جملةٌ مبتدأة واقعة في قِرانِ قوله:** ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ﴾)، وعلى الأول داخلٌ في حَيِّزِ الحُكمِ المُعَلَّل، أي: ذلكم الموصوفُ بتلكَ الصفاتِ التي أُجرِيَت عليه مُستَحق؛ لِأنْ يُعبَد ويُتَّخَذَ مالكاً، ويُخَصّ بالعبادةِ دونَ الغير، فقوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ عطف على[(٣)]: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ﴾ وعلى الثاني قوله: ﴿لَهُ ٱلْمُلْكُ﴾ يكون مستأنفا مُقَرِّراً للجُملِ السابقة من قوله: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُم﴾ وقوله: ﴿يُولِجُ ٱلَّيْلَ﴾، ويكون قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ﴾ حالاً من الضميرِ المستقرِّ في الظرف.

---

(١) زيادة من كلام الطيبي.

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٦).

(٣) من قوله: «أي: ذلكم الموصوف بتلك الصفات» إلى هنا سقط من (ح).

الإشارة، أو عطفَ بيان، و﴿رَبُّكُمْ﴾ خبراً لولا أنَّ المعنى يأباه. والقِطْمير: لِفافةُ النَّواة؛ وهي القِشْرة الرقيقةُ الملتفَّة عليها.

[﴿إِن تَدْعُوهُمْ لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ وَلَوْ سَمِعُوا مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ ١٤]

إنْ تدعُوا الأوثانَ ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾؛ لأنهم جماد ﴿وَلَوْ سَمِعُوا﴾ على سبيلِ الفرضِ والتمثيل لـ ﴿مَا اسْتَجَابُوا لَكُمْ﴾؛ لأنهم لا يَدَّعون ما تدَّعون لهم من الإلٰهيّة، ويتبرَّؤون منها. وقيل: ما نفعوكم: ﴿يَكْفُرُونَ بِشِرْكِكُمْ﴾. ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾: ولا يُخبرك بالأمر مُخبِرٌ هو مثلُ خبيرٍ عالم به. يريدُ: أنَّ الخبير بالأمرِ وَحْدَه هو الذي يُخبرك بالحقيقة دون سائر المُخبِرين به. والمعنى: أنّ هذا الذي أخبرتُكم به مِن حالِ

قولُه: (لولا أنّ المعنى يأباه)، عن بعضِهم: إنما يأباه؛ لأن ﴿ذَٰلِكُمُ﴾ إشارةٌ إلى معلومٍ سبقَ ذكْرُه، وكونُه صِفةً أو عطفَ بيانٍ يقتضي أن يكونَ فيما سبقَ ضَرْبُ إبهام، وفيه نظر بحَسبِ كونِه صفة، وأما جَعْلُه عطفَ بيانٍ ففيه تخييلٌ للشركة، ألا ترى إذا قلت: ذلك الرجلُ سَيِّدُك، ففيه نوْعُ شركة؛ لأنّ «ذا» اسمٌ مُبهَمٌ ثم تُبيِّنُه.

وقلتُ: ويُمكنُ أن يقال: إنّ المشارَ إليه باسم الإشارةِ ما سبق، كما قررناه آنفاً، ولو جُعِلَ موصوفاً أو مُبيَّناً لكان المشارُ إليه ما بعْدَه، فلا يبقى ذلك الترتيبُ المُعتبر، وهو أنّ ما قبله جَديرٌ بما بعدَه لأجل إجراءِ تلك الصفاتِ عليه، إذ المعنى: ذلك الموصوفُ بتلك الصفاتِ المُميِّزةِ والنعوتِ الكاملةِ هو المعبودُ المستحِقُّ للعبادةِ المالكُ المُتفرِّدُ بالإلهية، ﴿وَالَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، وفيه: أنْ ليسَ كلُّ ما يصحُّ إعراباً كان وَجْهاً؛ لأنّ الإعرابَ تابعٌ للمعاني ولا ينعكس.

قولُه: (وقيل: ما نفعوكم)، عَطْفٌ على قولِه: ﴿لَا يَسْمَعُوا دُعَاءَكُمْ﴾ لأنهم جماد، أي: ما نَفعوكم لعدمِ قُدرتِهم على شيء، وذلك أنّ المرادَ بالدعاءِ طلبُ النفع.

قولُه: (يريدُ أنّ الخبيرَ بالأمرِ وحده هو الذي يخبرُك بالحقيقة)، هذا الاختصاصُ يُفيده

الأوثان هو الحقُّ؛ لأني خبيرٌ بما أَخبرتُ به. **وقرئ: ﴿تَدْعُونَ﴾، بالتاء والياء.**

[﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ إِلَى ٱللَّهِ ۖ وَٱللَّهُ هُوَ ٱلْغَنِيُّ ٱلْحَمِيدُ * إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ * وَمَا ذَٰلِكَ عَلَى ٱللَّهِ بِعَزِيزٍ﴾ ١٥-١٧]

فإن قلتَ: لِمَ عرَّف الفقراءَ؟ قلتُ: قَصَدَ بذلك **أنْ يُريَهم أنهم لشدّةِ افتقارِهم إليه هم جِنْسُ الفقراء**، وإن كانت الخلائقُ كلُّهم مُفتقِرين إليه مِنَ الناس وغيرِهم؛ لأنَّ

لفظُ ﴿مِثْلُ﴾، ووَضْعُ ﴿خَبِيرٍ﴾ موضعَ المُضْمَر، قال مُحيي السُّنّة: ﴿وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثْلُ خَبِيرٍ﴾ أي: لا يُنبِّئُك أحدٌ مثلي خَبير[١].

وقلتُ: نظيرُه ما إذا أخبرَكَ بالأمرِ مُخبرٌ صادقٌ مُتقِنٌ في الأمور، ثم قالَ بعْدَه: ما يُخبرك به مِثْلُ خبير، أي: مثلي، يعني: أنا مُختصٌّ به فلا تسأَلْ عن غيري، فالمعنى: لا يُخْبِرُ بالأمرِ مُخبرٌ هو مثْلُ الخبيرِ العالمِ الذي لا تخفى عليه خافيةٌ في الأرضِ ولا في السماءِ، ولا يعزُبُ عن عِلْمِه مثقالُ ذرّة.

قولُه: (**وقُرِئَ: ﴿تَدْعُونَ﴾ بالتاء والياء**)، بالتاءِ الفوقانية: العامة، والياءُ: شاذّة.

قولُه: (**أن يُريَهم أنَّهم لشدَّةِ افتقارِهم إليه هم جنسُ الفقراء**)، يريد: أنه تعالى أوقعَ الفقراءَ خبراً لـ ﴿أَنتُمُ﴾ وهو محلّى بلامِ الجنسِ وهو يفيدُ الاختصاص، وأنّ غيرَهم من المخلوقاتِ ليس كذلك، وليسَ كذلك؛ لأنّ الخلائقَ كلَّهم مُفْتَقرون إليه، لكنْ سلكَ فيه المبالغةَ وأن افتقارَ غيرِهم بالنِّسبةِ إلى افتقارِهم كَلا افتقار، وإليه الإشارةُ بقوله: «وإن كانتِ الخلائقُ كلُّهم مُفْتقرين إليه».

قال صاحب «الفرائد»: الوجه أن يُقالَ ـ والله أعلم ـ: المرادُ الناسُ وغيرُهم، وهو على طريقةِ تغليبِ الحاضرِ على الغائبِ وأُولي العلْمِ على غيرهم، كما في قولِه تعالى: ﴿أَهُمْ أَشَدُّ خَلْقًا أَم مَّنْ خَلَقْنَآ﴾ [الصافات: ١١]، يريدُ أولي العقل وغَيْرَهم، وهو كما أنَّ واحداً من

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٧).

الفقرَ ممّا يتبعُ الضعفَ، وكلّما كان الفقيرُ أضعفَ كان أفقرَ، وقد شَهِدَ اللهُ سبحانه على الإنسانِ بالضعف في قوله: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَـٰنُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨]، وقال: ﴿ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفٍ﴾ [الروم: ٥٤]؛ ولو نكّر لكان المعنى: أنتم بعضُ الفقراء. فإن قلتَ: قد قوبِلَ ﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾ بـ﴿ٱلْغَنِىُّ﴾، فما فائدة ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾؟ قلتُ: لمّا أثبت فقْرَهم إليه وغِناه عنهم، وليس كلُّ غنيّ نافعاً بغِناه إلّا إذا كان الغنيُّ جَواداً مُنعِماً، فإذا جادَ وأنْعَمَ حَمِدَه المُنعَمُ عليهم، واستحقَّ عليهم الـحَمْدَ........

القومِ حاضرٌ وهو زيد، وبقيَّتُهم غيرُ حاضرين فقالَ له مَنْ هو حاكمٌ على القوم بعد أن عَدَّ عليه نِعَمَه في حقِّ القوم وأظهرَ أنهم لا يمتثِلون أمْرَهُ ولا يمتنعون عما نهاه: يا زَيْدُ أنتُم المحتاجونَ إليَّ في حصولِ فائدةِ ما أمرتُكم به وحصولِ فائدةِ ما نهيتُكم عنه، وفي غيرِهما من كل الوجوه، لا أنا محتاجٌ إليكم في حصولِ فائدتِها أو في شيءٍ غيرِهما، لأني غَنِيٌّ على الإطلاق، حَميدٌ على الإطلاق[1]، لا يرجعُ إليَّ نفْعٌ من أمثالِكم ولا مَذَمّةٌ من تقصيرِكم، وبعضُهم غيرُ مأمورٍ وغيرُ مَنْهيّ، إلا أنَّ الكلَّ مُفْتَقِرٌ إليه من جميعِ الوجوه، وهو غنيٌّ عن الكلِّ بجميعِ الوجوه، وهو الذي أرادَ مِن قوله: ﴿أَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ﴾ والله الهادي.

وقلت: الذي يقتضيهِ النظمُ ـ والله أعلم ـ: أن يُحملَ التعريفُ في ﴿ٱلنَّاسُ﴾ على العهد، وفي ﴿ٱلْفُقَرَآءُ﴾ على الجنس؛ لأنّ المخاطبينَ هم الذين خوطبوا في قوله: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾ أي: ذلكم المعبودُ وهو الذي وُصِفَ بصفاتِ الجلالِ لا الذين تدعون من دونِه، وأنتُم أشدُّ الخلائق احتياجاً إليه، وهو غنيٌّ عنكم وعن عبادتِكم؛ لأنه حَميدٌ له عِبادٌ يحمَدونه وإن لم تَحْمدوه أنتم، وهو المرادُ من قوله: «الحميد على ألسنةِ مؤمنيهم»، ويؤيِّدُه قولُه: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ وتَفْسيرُه بقولِه: وهذا غَضَبٌ عليهم لاتخاذِهم له أنداداً، ولأنّ القَصْدَ من الإيرادِ إظهارُ كمالِ استغنائِهم عما يَدْعونه من دونِ الله وكمالِ افتقارِهم إلى الله عزَّ وجلّ، وغايةِ عَجْزِهم وعِظَمِ قُدرتِه.

---

(١) قوله: «حميد على الإطلاق» سقط من (ط).

ذكَرَ الحميدَ؛ ليدُلَّ به على أنه الغنيُّ النافعُ بغِناه خَلْقَه الجوادُ المُنعِم عليهم، المستحِقُّ بإنعامه عليهم أن يحمدُوه. ﴿ٱلْحَمِيدُ﴾ على ألسنة مؤمنِيهم. ﴿بِعَزِيزٍ﴾: بمُمتنع، وهذا غضبٌ عليهم؛ لاتّخاذِهم له أنداداً، وكفرِهم بآياته، ومعاصيهم، كما قال: ﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ﴾ [محمد: ٣٨]، وعن ابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: يَخلُقْ بعدَكم مَن يعبدُه لا يُشرِكُ به شيئاً.

[﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ ۚ وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ ۗ إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم بِٱلْغَيْبِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ ۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفْسِهِۦ ۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ ١٨]

الوِزْرُ والوِقْر أخَوان؛ ووَزَر الشيء: إذا حَمَلَه. والوازرة: صفةٌ للنَّفس، والمعنى: أنَّ كلَّ نفْسٍ يومَ القيامة لا تحملُ إلّا وِزْرَها الذي اقترفَتْه، لا تؤخَذُ نفْسٌ بذَنْب نفس، كما تأخُذُ جبابرةُ الدنيا الوَليَّ بالولي، والجارَ بالجار. فإن قلتَ: هلّا قيل: ولا تزرُ نفسٌ وِزْرَ أُخرى؟ ولِمَ قيل: ﴿وَازِرَةٌ﴾؟ قلتُ: لأنَّ المعنى: أنَّ النفوسَ الوازِراتِ **لا ترى منهنَّ واحدةً إلّا حاملةً وِزْرَها، لا وِزْرَ غيرِها.** فإن قلتَ: كيف توفَّقُ بين هذا وبين

قولُه: (**ذكرَ الحَميدَ؛ ليدلَّ به على أنَّه الغنيُّ النافع بغِناه خَلْقَه**)، وهو من التكميلِ، كقولِ كَعْب الغَنَوي:

حليمٌ إذا ما الحِلْمُ زَيَّنَ أَهْلَه ... مع الحِلْمِ في عَيْنِ العَدوِّ مَهيبُ[1]

فإنّه رأى أنَّ الوصفَ بمُجَرَّدِ الحِلْم غيرُ وافٍ، فكَمَّل بقَوْله: «في عَيْنِ العدوِّ مَهيب».

قولُه: (**لا ترى منهنَّ واحدةً إلا حاملةً وِزْرَها، لا وِزْرَ غيرِها**)، هو مثلُ قَوْلك: ما زيدٌ إلا قائمٌ لا قاعد.

---

(١) لكعب بن سعد الغنوي يرثي أخاه، انظر: «التذكرة الحمدونية» (٤: ٢٦٠) و«خزانة الأدب» (١: ٣٧٤).

قولِه: ﴿وَلَيَحْمِلُنَّ أَثْقَالَهُمْ وَأَثْقَالًا مَّعَ أَثْقَالِهِمْ﴾ [العنكبوت: ١٣]؟ قلتُ: تلك الآيةُ في الضالِّين المُضِلِّين، وأنهم يَحمِلُون أثقالَ إضلالِ الناس مع أثقالِ ضلالهم، وذلك كلُّه أوزارُهم ما فيها شيءٌ من وِزرِ غيرِهم، ألا ترى كيف كذَّبَهم اللهُ تعالى في قولهم: ﴿اتَّبِعُوا سَبِيلَنَا وَلْنَحْمِلْ خَطَايَاكُمْ﴾ [العنكبوت: ١٢] بقولِه: ﴿وَمَا هُم بِحَامِلِينَ مِنْ خَطَايَاهُم مِّن شَيْءٍ﴾ [العنكبوت: ١٢]؟ فإن قلتَ: **ما الفرقُ بين معنى قوله:** ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ ومعنى ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ إِلَىٰ حِمْلِهَا لَا يُحْمَلْ مِنْهُ شَيْءٌ﴾؟ قلتُ: الأوّلُ في الدلالةِ على عَدْلِ الله تعالى في حُكمِه، وأنه تعالى لا يؤاخِذُ نَفْساً بغيرِ ذَنْبها، والثاني: في أن لا غياثَ يومئذٍ لمن استغاث، حتى أن نَفساً قد أثقلتْها الأوزارُ وبهظَتْها، لو دعت إلى أنْ يخفَّف بعضُ وَقرِها لم تُجَبْ ولم تُغَثْ، وإن كان المدعوُّ بعضَ قرابتِها من أبٍ أو ولد أو أخ. فإن قلتَ: ....

قولُه: (**ما الفرقُ بين معنى قولِه:** ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ﴾) إلى آخره، توجيهُ السؤالِ أن يُقال: إذا كان معنى الأول: أنّ النفوسَ الوازراتِ لا ترى منهنَّ واحدةً إلا حاملةً وِزرَها لا وِزرَ غيرِها، وكان معنى الثاني: أنَّ النفسَ المُثقلَة بذنوبِها إن تَدْعُ نَفساً أخرى وندبت إلى حِمْلِها لا تحمِلُ ثِقلَها رجعا إلى معنى واحد، فما الفرق؟

وأجاب: أنّ المقصودَ في الإيراد مفهومُهما وإظهارُ وصفَيْن من أوصافِ بارئِهما، دلَّ الأول على ظهورِ عَدْلِ الله، والثاني على ظهورِ الهيبةِ والجلال على طريقِ الكناية، كقولِه تعالى: ﴿لَّهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ ۗ مَن ذَا الَّذِي يَشْفَعُ عِندَهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ﴾ [البقرة: ٢٥٥]، والمقام يَقْتضيه، لأنه لما قيل: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ وَيَأْتِ بِخَلْقٍ جَدِيدٍ﴾ إظهاراً لغضبه على المشركين، وأنه لا أحدَ يمنعُهم من إمضاءِ قَهْرِه عليهم، وأتبَعَه بذكْرِ أهوالِ يومِ القيامة، فدَلَّ قولُه: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ على عَدْلِه وأنه إن أهلكَهم فبشُؤم عَملِهم: مِنْ كفرِهم بآياتِ الله واتخاذِهم له أنداداً، لأنّ مِنْ شأنِ عَدْلِه عزَّ وجلّ أن لا يؤاخِذَ نفساً إلا بذَنْبِها لا بذَنْبِ غيرِها، ومِنْ شأنِ عِزّتِه أن لا يمنعَه أحد عند صَدماتِ جلاله عما أراد وشاء، وإليه الإشارةُ بقوله: «﴿بِعَزِيزٍ﴾: بممتنع».

إلامَ أُسنِد ﴿كَانَ﴾ في ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾؟ قلتُ: إلى المدعوِّ المفهوم من قوله: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾ . فإن قلتَ: **فلمَ تُرِكَ ذِكْرُ المدعوِّ**؟ قلت: **ليَعُمَّ ويَشمَلَ كلَّ مدعوّ**. فإن قلتَ: كيفَ استقام إضمارُ العامِّ؟ **ولا يصحُّ أن يكون العامُّ ذا قُربى** للمُثقلة. قلتُ: هو من العُموم الكائنِ على طريق البَدَل. فإن قلتَ: ما تقولُ فيمن قرأ: ﴿وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰٓ﴾ على «كان» التامّة، كقوله: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٩٠]؟ قلتُ: نَظْمُ الكلام أحسنُ ملاءمةً للناقصة؛ لأنَّ المعنى على أنَّ المثقلةَ إنْ دَعَتْ أحداً إلى حمْلِها لا يُحمل منه، وإنْ كان مدعوُّها ذا قربى، وهو معنىً صحيحٌ مُلْتئم، ولو قلتَ: ولو وُجد ذو قربى؛ **لتفكَّك وخرج مِنَ اتِّساقه** والتئامِه، على أنَّ هاهنا ما ساغَ أن يَستَتِرَ له

قولُه: (**إلامَ أسندَ**) هذا السؤالُ والجوابُ مُستدركٌ لقوله آنفاً:«وإن كانَ المدعوُّ بعْضَ قرابتِها».

قولُه: (**فلِـمَ تُركَ ذكْرُ المَدْعوِّ؟**)، أي: مفعول ﴿تَدْعُ﴾ في قوله: ﴿وَإِن تَدْعُ مُثْقَلَةٌ﴾.

قولُه: (**ليعمَّ ويشمَلَ كلَّ مَدْعوٍّ**) أي: ممن يصحُّ أن يُدعى نحو المعبودِ بالحق والجن والإنس، ومما لا يصحُّ أن يُدْعى مثل الأصنام وغيرِها، ولو قُدِّرَ شيءٌ من ذلك لاختصَّ به ولفاتَ العُمومُ المراد.

قولُه: (**ولا يصحُّ أن يكونَ العامُّ ذا قربى**)، يريد: أنَّ خبرَ ﴿كَانَ﴾: ﴿ذَا قُرْبَىٰٓ﴾، فإذا جُعِلَ اسمُه أعمَّ منه لا يصحُّ حَمْلُه عليه. وخلاصةُ الجواب: أنَّ العامَّ على نوعَيْن: عامٌّ على وَجْهِ الشمول، وعامٌّ على وَجْهِ البدَل، والمرادُ هنا الثاني، فيكونُ المعنى: وإن تَدْعُ النفسُ المُثقَلةُ الناس: إمّا هذا وإما ذلك، لا يُحمَلُ منه شيءٌ وإن كان ذلك المَدْعوُّ ذا قُرْبى.

قولُه: (**لتفكّكَ وخرج عن**[1] **اتّساقه**)، لأنَّ الجملةَ الشرطيةَ كالتتميمِ والمبالغةِ في أنْ لا غِياثَ البتّةَ، ولو قُدِّرَ المَدْعوُّ ذا قربى.

روى مُحيي السُّنة: عن ابن عباس: يلقى الأبُ والأمُّ ابنَه فيقول: يا بُنيَّ احمِلْ عني

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «مِن».

ضميرٌ في الفعل **بخلافِ ما أوردتُه**. ﴿بِٱلْغَيْبِ﴾ حالٌ من الفاعل أو المفعول، أي: يخشَوْن ربَّهم غائبين عن عذابه، أو: يخشَوْن عذابَه غائباً عنهم. وقيل: بالغيبِ في السرِّ. وهذه صفةُ الذين كانوا مَعَ رسولِ الله ﷺ من أصحابِه، فكانت عادتُهم المستمرّةُ أنْ يخشَوُا اللهَ، وهم الذين أقامُوا الصلاةَ وتركوها مَناراً منصوباً وعَلَماً مرفوعاً. يعني: **إنما تَقدِرُ على إنذارِ هؤلاء وتحذيرِهم مِن قومِك**، وعلى تحصيلِ منفعةِ الإنذار فيهم **دونَ متمرِّدِيهم** وأهلِ عِنادهم. ﴿وَمَن تَزَكَّىٰ﴾: ومَن تطهَّر بفعْلِ الطاعات وتركِ

بَعْضَ ذُنوبي، فيقول: لا أستطيعُ حَسْبي ما عليّ[1]. إذ لو قلت: إنْ تدْعُ النفسُ المثقلةُ إلى تخفيفِ ما عليها لا تجد أحداً يُساعده، ولو وُجدَ ذا قُرْبى لا يحسُنُ ذلك الحُسْن.

قولُه: (**بخلافِ ما أوْرَدْتُه**)، يعني: في قولِه: ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، و«ما» في «ما ساغَ» بمعنى: الذي. قيل: وفيه نَظَر، لأنه يجوزُ أن يُقال: وإن كان الغَريمُ ذا عُسْرةٍ لدلالةِ السياق. نعَمْ يصحُّ أن يُقال: الإضمارُ هاهنا أوْلى لدلالةِ «إن تَدْعُ» على المدعوِّ، بخلافِه ثَمّةَ، لأنه ليسَ في اللفظِ ما يدلُّ على الغريمِ، ولذلك لم يُقْرأْ في المشهورةِ هنا بالرفعِ وهُناكَ بالنصب.

وعن بعضِهم: المعنى أنَّ مُسوِّغَ الاستتارِ هاهنا بخلافِ المُسوِّغ في ﴿وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، لأنه هاهنا جُملةٌ اعتراضية فارتبطَتْ بما قبْلَها، وفي تلك مُنقطعةٌ عما قَبْلها، بدليلِ ذكْرِ جوابِه لفظاً وهو ﴿فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ﴾ [البقرة: ٢٨٠].

قولُه: (**إنّما تَقْدِرُ على إنذارِ هؤلاء [وتحذيرهم] مِن قومِك ... دون متمرِّديهم**)، إشارةٌ إلى أنّ بيانَ مواقع استعمالِه، لأن «إنّما» يُستعملُ في حُكْمٍ لا يُعْوِزُ تَحْقيقُه، ولا يخفى على مَنْ به مُسْكة أنّ الإنذارَ إنما يكون إنذاراً ويكون له تأثير إذا كان مع من يؤمن بالله والبعثِ والقيامةِ وأهوالِها، لا مع غَيْرِه.

وبيانُه: أنه تعالى لما أظهرَ غَضَبَه على من اتَّخَذ من دونِ الله أنداداً بقوله: ﴿إِن يَشَأْ

---

(١) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٧).

المعاصي. وقُرئ: (ومَن ازَّكَّى فإنما يَزَّكَّى)، وهو اعتراضٌ مؤكِّد لخشيتِهم وإقامتِهم الصلاةَ؛ لأنهما من جُملة التزكِّي. ﴿وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلْمَصِيرُ﴾ وعدٌ للمتزكِّين بالثواب. فإن قلتَ: كيف اتَّصلَ قولُه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ بما قَبْلَه؟ قلتُ: لمّا غَضِبَ عليهم في قوله: ﴿إِن يَشَأْ يُذْهِبْكُمْ﴾ أَتْبَعه الإنذارَ بيوم القيامة وذكْرِ أهوالها، ثم قال: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾ كأنَّ رسولَ الله ﷺ أسمعَهم ذلك، فلم يَنفعْ؛ فنَزَلَ ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ﴾، أو أخبرَه اللهُ تعالى بعِلْمِه فيهم.

[﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِي ٱلْقُبُورِ * إِنْ أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ ١٩ - ٢٣]

يُذْهِبْكُمْ﴾ وأتبعَه الإنذارَ بيومِ القيامة وأهوالِها التفتَ إلى حبيبِه صلواتُ الله عليه ناعياً له تمرُّدَهم وعِنادَهم وأنَّ الوعْظَ لا يُنْجِعُ فيهم، لأنَّهم لا يخافونَ عقابَه لأنهم جُهّالٌ لا يتفكَّرون في العاقبة، وإنما يُنْجِعُ فيمن يُوقنُ أنَّه لا بدَّ من المصيرِ إلى الله فيَخْشى عِقابَه وإليه ينظر قولُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا﴾.

قولُه: (مِن قومك) أي: مِن جُملةِ قومِك ومن بينهم، قيل: «مِنْ» للتبعيضِ، وهو حالٌ إمّا من قولِه: «هؤلاء»: أو مِن «هُم» في «تحذيرِهم»، والوجْهُ أن يكونَ المشارُ إليه بقولِه: «هؤلاءِ»: ﴿ٱلَّذِينَ يَخْشَوْنَ رَبَّهُم﴾، و«مِن قومِك» بيانٌ لاسمِ الإشارة حالٌ منه.

وقلت: وإذا جُعِلَ «مِنْ» تبعيضاً، فالظاهرُ أنَّ «مِنْ قومِك» بدَلٌ مِنْ «هؤلاء»، أي: إنّما تَقْدِرُ على إنذارِ بعضِ قومِك دونَ مُتمرِّديهم.

قولُه: (وقُرِئَ: «ومَن ازَّكَّى»[1])، أصلُه: تزكى، أدغمَ التاءَ في الزاي، ثم أتى بهَمْزةِ الوصلِ، ثم أُسْقِطَتْ في الدَّرْج.

---

(١) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٣٩).

الأَعْمَى والبَصِيرُ مَثَلٌ للكافر والمؤمن - كما ضَرَبَ البحرَيْن مثلاً لهما - أو للصَّنمِ واللّـهِ عزَّ وعلا، ....

قولُه: (**الأعمى والبصيرُ مَثَلٌ للكافرِ والمؤمنِ ... أو للصَّنَم والله عزَّ وجل**)، أي: يجوزُ أن يكونَ المُشبَّهُ بالأعمى الكافر وأن يكونَ الصنم، وأن يكونَ المُشبَّهُ بالبصيرِ المؤمنَ، وأن يكون الله تعالى، فعلى الأول: التمثيلُ مردودٌ على التمثيلِ الأوّلِ، أي: قولِه: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾، وإليه الإشارة بقولِه: «كما ضربَ البحرَيْن مَثَلاً لهما»، وعلى الثاني: مَلْزوزٌ في قَرَنٍ[1] قولِه تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ لَهُ ٱلْمُلْكُ ۚ وَٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمْلِكُونَ مِن قِطْمِيرٍ﴾، والأولُ أجرى على تأليفِ النظم، فإنّه شَبَّه أوّلاً مَنْ آمنَ بالبحرِ العَذْبِ والكافرَ بالمِلْح الأُجاجِ وبَيَّن فيه عَدَمَ الاستواء، ثم نَبَّه أنّ الكافرَ أدْوَنُ حالاً من البحرِ المِلْح بقوله: ﴿وَمِن كُلٍّ تَأْكُلُونَ لَحْمًا طَرِيًّا﴾ الآية، لأن فيه منافعَ جَمّةً والكافِرُ خِلْوٌ من النفعِ، ثم أتى بتمثيلٍ آخَرَ، فشَبَّهها بالأعمى والبصيرِ في الضلالِ والاهتداءِ وشَبَّه ما يَرْدِفُهما من متابعةِ الحقِّ التي تورثُ المؤمنَ الثوابَ ومن الذهاب إلى الباطلِ الذي يؤدِّي الكافرَ إلى العقاب بالظلماتِ والنورِ والظلِّ والحَرور، ثم جَعل كُلًّا من التمثيلَيْن تمهيدًا وتوطئةً لقوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾؛ لأن المراد بالأحياء: المؤمنون الذين دخَلوا في دارِ السلام، وانتفعوا بدَعْوةِ نبيِّ الرحمةِ صلواتُ الله عليه، وبالأموات: الذين بَقُوا خارجينَ عن دارِ أمانِ الدعوة، ولم يرفعوا لها رأساً وأصرُّوا واستكبروا، وإليه الإشارةُ بقوله: «والأحياءُ والأموات مثَلٌ للذينَ دَخلوا في الإسلامِ والذينَ لم يدخلوا فيه وأصرُّوا على الكفر».

وفُهِمَ من هذا التقرير: أنّ التعريفَ في قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْبَحْرَانِ﴾ وفي قوله: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ﴾ للجنسِ، وفي: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ للعهد، وأن المقصودَ الأوْلى في الإيرادِ هذا التمثيلُ الثالث، ولهذا كرَّرَ ﴿وَمَا يَسْتَوِى﴾، وأكّدَ النفيَ بتكريرِ «لا»، وعلَّلَه بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ ۖ وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ مُسَلِّياً لرسولِ الله ﷺ وإقناطاً له من إيمانِ المُصرِّين وإيذانًا بأنَّ الهادي والمُضِلَّ هو الله سبحانه وتعالى. يعني: أنّ

(١) هذا كالمستفاد من قول جرير:

وابـنُ اللّبـون إذا ما لُـزَّ في قَرَنٍ ... لم يسـتطع صَوْلةَ البُزْلِ القناعيس

والظُّلماتُ والنور والظلُّ والحَرور: مَثَلانِ للحقِّ والباطل، وما يؤدّيانِ إليه مِنَ الثوابِ

الذي تعلّقَتْ مشيئةُ الله وإرادتُه بإسلامِه كالأحياءِ فانتفَع بدعوتِك وانتجَعَ[1] فيه وعظُك، ومَنْ تعلّقتْ مشيئتُه بضلالتِه كالموتى فلا ينتفعُ بوَعْظِك، فكُلٌّ مُيَسَّرٌ لِما خُلِقَ له، فلا تتهالكْ أنت في إسلامِ مَنْ يُريدُ الله إضلالَه فما أنْتَ بمُسمِعٍ للموتى.

هذا تقريرٌ واردٌ على مذهبِ أهلِ السنّة، وهو ظاهرٌ مطابقٌ للآية.

وأما المصنِّفُ فأرادَ بقَوْله: «فيَهْدي الذي قد عَلِم أنّ الهدايةَ تنفَعُ فيه، ويخذلُ مَنْ علِمَ أنها لا تنفعُ فيه» تقريرَ مَذْهبِه، وهو كما ترى مُتَعَسِّفٌ من حيثُ النظمُ، على أنه يؤدِّي إلى أن تكونَ مشيئةُ الله تابعةً لفعْلِ العبد.

وقال القاضي: ﴿وَمَا يَسْتَوِى ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾ تمثيلٌ آخرُ للمؤمنين والكافرين، أبلَغُ من الأول، ولذلك كَرَّر الفعْلَ. وقولُه: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ ترشيحٌ لتمثيلِ المُصرّين على الكفرِ بالأمواتِ ومبالغةٌ في إقناطِه عنهم[2].

وقلت: في التمثيلاتِ الثلاثِ تَرَقٍّ من الأهونِ إلى الأغلظِ وفي كلٍّ مِنهما تفريعٌ على الأصل: بَنى على البحرين اللحمَ الطريَّ وجَرَيانَ الفُلْك وعلى الأعمى والبصير: الظلماتِ والنور وعلى الأحياءِ والأموات: استماعَ الحقِّ وعدَمَه.

قولُـه: (**والظلماتُ والنـورُ والظلُّ والحَـرورُ: مَثَلان**)، اعلَمْ أنّ «لا» في: ﴿وَلَا ٱلنُّورُ﴾ ﴿وَلَا ٱلْحَرُورُ﴾ مَزيدة، لأن المعنى: الظلماتُ لا تُساوي النور، وليس المرادُ أن النورَ في نفسِه لا يَسْتوي، وكذلك في: ﴿وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾، قال في قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسْتَوِى ٱلْحَسَنَةُ وَلَا ٱلسَّيِّئَةُ﴾ [فصلت: ٣٤]: إن الحسنةَ والسيئةَ مُتفاوتتانِ في أنفُسِهما، فخُذْ بالحسنةِ التي هي أحسَنُ من أختها[3]، وقيل: «لا» مَزيدة، والمعنى: ولا تَسْتوي الحسنةُ والسيئة، وهنا ليسَ المعنى: على

---

(١) كذا في النسخ الخطية، والأشبه بالصواب: «ونَجَع». انظر: «القاموس المحيط» (نجع).

(٢) «أنوار التنزيل» (٤: ٢٥٧).

(٣) انظر: «الكشاف» (١٣: ٦٠٨).

والعقاب. والأحياءُ والأموات: مَثَلٌ للذين دَخَلُوا في الإسلام والذين لم يَدخُلوا فيه، وأصرُّوا على الكُفر. والـحَرُور: السَّمُوم؛ إلاّ أنّ السمومَ تكونُ بالنهار، والحرورَ بالليل والنهار. وقيل: بالليلِ خاصّة. فإن قلتَ: «لا» المقرونةُ بواوِ العطف ما هي؟ قلتُ: إذا وقعتِ الواوُ في النفي قُرِنتْ بها؛ لتأكيدِ معنى النفي. فإن قلتَ: هل مِن فرقٍ بين هذه الواوات؟ قلتُ: بعضُها ضمَّت **شَفْعاً إلى شفع**، وبعضُها وِتْراً إلى وتر. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ مَن يَشَآءُ﴾: يعني أنه قد عَلِمَ مَن يدخُلُ في الإسلام ممَّن لا يدخلُ فيه، **فيَهْدي الذي قد عَلِمَ أنّ الهدايةَ تنفعُ فيه، ويخذلُ** مَن **علم أنها لا تنفعُ فيه**. وأمّا أنتَ فخَفِيَ عليك أمرُهم؛ فلذلك تَحرِصُ وتتهالَكُ على إسلامِ قومٍ من المخذولين، ومَثَلُك في ذلك مَثَلُ مَن يريد أن يُسمِعَ المقبورين ويُنذِر، وذلك ما لا سبيلَ إليه، ثُمَّ قال: ﴿إِنَّ

أنّ الأحياءَ والأمواتَ مثلاً متفاوتان فَمِنْ مَيِّتٍ أدْوَنُ حالاً من مَيِّت، وحيٍّ أرفَعُ منزلةً من حَيّ، فتُحمَلُ على مُجَرَّدِ التأكيد.

فإن قُلْتَ: فلم أُخْلِيَتِ القرينةُ الأولى وهي الأعمى والبصيرُ من التوكيد؟

قلتُ: هي كالتوطئةِ لذكْرِ ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ وَلَا ٱلْأَمْوَٰتُ﴾، ولذلك أُعيد ﴿وَمَا يَسْتَوِي﴾، وعُلِّل بقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُسْمِعُ﴾ الآية، وأما القرينتانِ المُتوسِّطتان فهما مَقْصودان أيضاً، لأنهما مَثَلانِ للحقِّ والباطل وما يُؤَدِّيان إليه من الثوابِ والعقاب.

قولُه: (**ضَمَّت شَفْعاً إلى شَفْع**)، أما التي ضَمَّتِ الشَّفْعَ فهي[1] الواوات في: ﴿وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْبَصِيرُ * وَلَا ٱلظُّلُمَٰتُ وَلَا ٱلنُّورُ * وَلَا ٱلظِّلُّ وَلَا ٱلْحَرُورُ * وَمَا يَسْتَوِي ٱلْأَحْيَآءُ﴾، وأما التي ضَمَّتِ الوِتْرَ فهي التي توسَّطَتْ بين الضِّدَّيْن.

قولُه: (**فيَهْدي الذي قد عَلِمَ أنَّ الهدايةَ تنفعُ فيه، ويَخْذِلُ** من **عَلِمَ أنها لا تنفعُ فيه**)، هذا التقريرُ يهدِمُ قاعدةَ الاعتزال، لأنَّ خِلافَ علْمِ الله محالٌ وقوعُه، فلا يصدُرُ عنه إلا ما عَلِمَ الله تعالى صدورَه عنه، فإذن لا اختيارَ له فيه.

---

(١) سقط لفظ: «فهي» من النسخة (ط).

أَنتَ إِلَّا نَذِيرٌ﴾ أي: ما عليكَ إلّا أن تُبلِّغَ وتُنذِر، فإنْ كان المُنذَرُ ممَّن يَسمَعُ الإنذارَ نَفَع، وإنْ كان من المُصرِّين فلا عليك. ويَحتملُ أنّ الله يُسمِعُ مَن يشاء، وأنه قادرٌ على أن يهديَ المطبوعَ على قلوبهم على وجهِ القَسْر والإلْجاء، وغيرَهم على وجهِ الهداية والتوفيق، وأمّا أنتَ فلا حيلةَ لك في المطبوع على قلوبِهم الذين هم بمنزلةِ الموتى.

[﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ﴾ ٢٤]

﴿بِٱلۡحَقِّ﴾ حالٌ مِن أَحَدِ الضميرَيْن، يعني: مُحِقّاً أو محقِّين، أو صفة للمَصْدر، أي: إرسالاً مصحوباً بالحقّ، أو صلةٌ لبشيرٍ ونذير على: بَشيراً بالوعد الحقِّ، ونذيراً بالوعيدِ الحق. والأُمّة: الجماعةُ الكثيرة. قال اللهُ تعالى: ﴿وَجَدَ عَلَيۡهِ أُمَّةٗ مِّنَ ٱلنَّاسِ﴾ [القصص: ٢٣]، **ويقال لأهل كلِّ عصر: أُمّة**، وفي حُدود المتكلِّمين: الأُمّة: هم المصدِّقون بالرسولِ دون المبعوثِ إليهم، وهم الذين يُعتَبر إجماعُهم، والمراد هاهنا: أهلُ العصر. فإن قلتَ: كم مِن أُمّة في الفترةِ بين عيسى ومحمّدٍ عليهما السلام ولم يَخْلُ فيها نذير؟ قلت: إذا كانت آثارُ النذارة باقيةً لم تخلُ من نذيرٍ إلى أن تَنْدَرس، وحين اندرستْ آثارُ نذارةِ عيسى بَعَثَ اللهُ محمداً ﷺ . فإن قلتَ: كيف اكتُفيَ بذِكْرِ النذير عن البشيرِ في

قولُه: (**ويُقال لأهلِ كُلِّ عَصْر أمّة**)، قال التُّورِبِشْتيُّ ـ في شَرْحِ قولِه ﷺ: «والذي نَفْسُ محمَّدٍ بيدِه، لا يسمَعُ بي أحدٌ من هذه الأمة؛ يَهوديٌّ ولا نَصْرانيٌّ ثم يَموتُ، ولم يؤمِنْ بالذي أُرْسِلْتُ به، إلا كانَ من أصحابِ النار». رواه مسلم(١) عن أبي هريرة ـ: الأمّة: كلُّ جماعةٍ يجمَعُهم أمر؛ إمّا دينٌ واحدٌ أو دَعوةٌ واحدة أو طريقةٌ واحدة أو زَمانٌ واحدٌ أو مكانٌ واحد. وأرادَ به هاهنا الجماعةَ التي يجمَعُها زمانُ الدعوةِ إلى الشريعةِ الحنيفية؛ لأنه أدخَلَ في جُملتِهم اليهودَ والنصارى. وعلى هذا يدخُلُ فيها كلُّ ما تنتهي إليه الدعوةُ من أهلِ المِلَلِ الزائغةِ والأديانِ الباطلة، وخُصَّت اليهودُ والنصارى لخُصوصيةٍ فيهم.

(١) أخرجه مسلم (١٥٣).

آخر الآية بعد ذكرِهما؟ قلتُ: لمّا كانت النذارةُ مشفوعةً بالبشارةِ لا محالة، دلَّ ذِكْرُها على ذكرها، لا سيّما وقد اشتملتِ الآيةُ على ذكرهما.

[﴿ وَإِن يُكَذِّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ * ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ ﴾ ٢٥ - ٢٦]

﴿بِٱلْبَيِّنَٰتِ ﴾: بالشواهد على صحّةِ النبوّة، وهي المعجزات ﴿وَبِٱلزُّبُرِ﴾: وبالصُّحُف، ﴿وَبِٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُنِيرِ﴾ نحو التوراةِ والإنجيلِ والزَّبور. **لمّا كانت هذه الأشياءُ في جِنْسهم أُسند المجيء بها إليهم إسناداً مُطلقاً**، وإن كان بعضُها في جميعهم؛ وهي البيِّنات، وبعضُها في بعضهم؛ وهي الزُّبُر والكتاب. **وفيه مَسْلاةٌ** لرسولِ الله ﷺ.

قولُه: (**لما كانَت هذه الأشياءُ في جنْسِهم أُسندَ المجيءُ بها إليهم إسنادًا مطلقًا**)، يريدُ أنّ قولَه: ﴿جَآءَتْهُمْ رُسُلُهُم بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ﴾ مِن قَبيل: بنو فُلانٍ قَتلوا فلاناً، وإنما القاتلُ رجلٌ منهم.

قولُه: (**وفيه مَسْلاةٌ**)، أي: في قولِه: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ ﴾ إلى آخرِ قولِه: ﴿ ثُمَّ أَخَذْتُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ۖ فَكَيْفَ كَانَ نَكِيرِ﴾ بعد قوله: ﴿وَمَآ أَنتَ بِمُسْمِعٍ مَّن فِى ٱلْقُبُورِ﴾ المعنى: أعرِضْ عن هؤلاء المصرِّين المُعانِدين ولا تحرِصْ ولا تتهالَكْ على هداهُم، إن أنتَ إلا نَذيرٌ وما عليك إلا أن تُبلِّغَ وتُنْذِر، فإن أصرُّوا فلا عليك، وكذلك دأبُ الأممِ السالفةِ مع أنبيائِهم الماضية ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾، فجيءَ بقولِه: ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾ توطئةً لقولِه: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ وأقحمَ بشيراً مزيداً للتسلية وتتميماً وصيانةً عن توهُّم أنه مقصورٌ على النِّذارةِ كقَوْلِه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ﴾ في قوله: ﴿إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُنَٰفِقُونَ قَالُوا۟ نَشْهَدُ إِنَّكَ لَرَسُولُ ٱللَّهِۗ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُۥ وَٱللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ ٱلْمُنَٰفِقِينَ لَكَٰذِبُونَ ﴾ [المنافقون: ١]، وحينئذ لا يُفْتقَرُ إلى ذكرِ البشيرِ مشفوعاً مع النذير في قولِه: ﴿وَإِن مِّنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ ﴾ وأيضاً فيه: أنّ الناسَ لتَماديهم في الضلالِ والغفلةِ وتهالُكِهم

[﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا ۚ وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ بِيضٌ وَحُمْرٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهَا وَغَرَابِيبُ سُودٌ ۞ وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ كَذَٰلِكَ ۗ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ ٢٧-٢٨]

﴿أَلْوَٰنُهَا﴾: أجناسُها؛ من الرُّمَّان، والتفّاح، والتِّين، والعِنَب، وغيرِها ممّا لا يُحصَر، أو هيئاتُها؛ من: الحُمْرة، والصُّفرة، والخضرة، ونحوِها. والـجُدَد: الخُطَطُ والطَّرائق. قال لَبيد:

أَوْ مُذْهَبٌ جُدَدٌ عَلَى أَلْوَاحِهِ

في حُبِّ الشهواتِ واللّذاتِ وتقليدِ الباطلِ أشدُّ احتياجاً إلى المُنْذِرِ من المُبشِّر، وكثيراً ما ترى في التنزيلِ النذيرَ غَير مشفوعٍ بالبشيرِ ولا ترى البشيرَ بدونِه، والله أعلم.

الراغب: الإنذار: إخبارٌ فيه تَخْويف، كما أنَّ البشيرَ إخبارٌ فيه سرور[1]. والنَّذير: المُنذرُ ويقَعُ على كلِّ شيءٍ إنذارَ إنسانٍ كانَ أو غُيْرَه، والنُّذُرُ جَمْعُه.

قولُه: (**أو مُذْهَبٌ جُدَدٌ على ألواحِه**)، تمامه:

والناطقُ المَـبْروزُ والمَخْتومُ[2]

وقبله:

فكأنَّ معـروفَ الديارِ بقادِمٍ ... فبُراقِ غَوْلٍ فالرِّجامِ وُشـومُ

شَبَّه ما عرفَ من الديارِ كالطَّلَل بالوشومِ وهي ما بقيَ من آثارِ الوَشْم، أو بلَوْحٍ مُذْهَبٍ على ظواهرِه جُدَدٌ وطرائقُ، والناطقُ الكتاب.

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٧٩٧.

(٢) «ديوان لبيد» ص٩٩، وروايتُه ثَمَّة:

أو مُذْهَـبٌ جُدَدٌ عـلى ألواحِهِنْ ... نَ النـاطـقُ المبروزُ والمختـومُ

ويقال: جُدَّةُ الحِمار: للخُطّة السوداء على ظَهْره، وقد يكون للظَّبي جُدَّتانِ مسكيَّتان تَفصِلانِ بين لَوْنَيْ ظَهْرِه وبَطْنه. ﴿وَغَرَابِيبُ﴾ معطوفٌ على ﴿بِيضٌ﴾، أو على ﴿جُدَدٌ﴾، كأنه قيل: ومِنَ الجبالِ مخطَّط ذو جُدَد، ومنها ما هو على لونٍ واحد غَرابيبُ. وعن عِكرمةَ: هي الجبالُ الطِّوال السُّود. فإن قلتَ: الغِرْبيبُ تأكيدٌ للأسْوَد، يقال: أسودُ غِرْبيبٌ، وأسود حُلْكوكٌ؛ وهو الذي أبعَدَ في السوادِ وأغْرَبَ فيه، ومنه: الغُرابُ، ومن حقِّ التأكيدِ أن يَتْبع المؤكَّد، كقولك: أصفرُ فاقِع، وأبيضُ يَقَقٌ، وما أشبَهَ ذلك! قلتُ: وجهُه: أن يُضمَر المؤكَّد قبْلَه، ويكونَ الذي بعدَه تفسيراً لِما أُضمِر، كقول النابغة: ....

وذكر في «الصحاح»: أنّ الروايةَ: «ألناطق» بقَطْعِ الألفِ وإن كان وَصْلاً، وذلك جائز في ابتداءِ الأنْصاف[1]؛ لأنّ التقديرَ الوقفُ على النِّصْفِ من الصَّدْر.

وقال: كتابٌ مَبْروز، أي: مَنْشور، وقال[2]: لعلَّه الـمَزْبُور وهو المَكْتوب. وقال لبيدٌ في كلمةٍ أخرى:

كما لاحَ عنـــوانُ مَبْروزةٍ يلوحُ مَع الكَفِّ عنوانُها

هذا يدل على أنه لُغَتُه، والرواةُ كلُّهم على هذا، فلا معنى لإنكارِ من أنكره. والمختوم: المكتومُ، وهو الدارس.

الراغب: جُـدَدٌ بيض: جَمْعُ جُدّةٍ، أي: طريقةٍ ظاهرة مِن قولهم: طريقٌ مجْدود، أي: مَسْلوك مقطوع، ومنه: جادّةُ الطريق[3]. وقيل: الخُطّة: الطريقةُ، وهي اسمُ المَخْطوط، فُعْلَةٌ بمعنى: المفعولِ، كالغُرْفَةِ والقُنْصَةِ ، من الخطِّ، كالنُّقْطة.

---

(١) يعني أنصافَ الأبيات.

(٢) نقلًا عن أبي حاتم السِّجستاني من كبار اللغويين، وليسَ هو من كلام صاحب «الصحاح» كما يوهِمُ كلامُ الطيبي.

(٣) «مفردات القرآن» ص ١٨٨ .

والمُؤْمِنِ العائذاتِ الطَّيْرَ

وإنما يُفعَل ذلك لزيادة التوكيد، حيثُ يَدُلُّ على المعنى الواحدِ من طريقَيِ الإظهارِ والإضمارِ جميعاً، **ولا بدّ من تقديرِ حَذْفِ المُضاف** في قوله: ﴿وَمِنَ ٱلْجِبَالِ جُدَدٌۢ﴾ بمعنى: ومِنَ الجبالِ ذو جُدَدٍ بيض وحُمْر وسُود، حتى يَـؤُولَ إلى قولك: ومِنَ الجبالِ مختلِفٌ ألوانه، كما قال: ﴿ثَمَرَٰتٍ مُّخْتَلِفًا أَلْوَٰنُهَا﴾. ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلْأَنْعَٰمِ مُخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ﴾، يعني: ومنهم بعضٌ مختلف ألوانه. وقُرِئ: (ألوانها)، وقرأ الزُّهري: (جُدُدٌ)، بالضمِّ: جمع جَدِيدة؛ وهي الجُدَّة، يقال: جَديدةٌ وجُدُد وجَدائدُ، كسَفينة وسُفُن وسَفائن. وقد فُسِّر بها قولُ أبي ذُؤيب يَصِفُ حمارَ وحش:

قولُه: **(والمؤمنِ العائذاتِ الطير)**، تمامُه:

.... يمسَحُها ... رُكبـانُ مكّةَ بين الغَيْل والسَّـنَد
ما إن نَدِيتُ بـشَيءٍ أنتَ تكرهُه ... إذاً فلا رفعَتْ سَوْطي إليَّ يدي[1]

المؤمن: اسمُ الفاعِلِ وهو الله تعالى، مِن: آمن. والعائذات: الحمائمُ، لـمّا عاذَتْ بمكّة والتجأت إليها حَرُمَ قتْلُها وصَيْدُها وأن تُهاج. والغَيْلُ والسَّنَد: موضِعان، و«المؤمن» مجرورٌ بالقَسَم، و«العائذاتِ» منصوبٌ باسمِ الفاعلِ وهو المُؤمن، و«الطيرَ» منصوب: إما بَدلٌ أو عَطْفُ بَيانٍ أو بإضمارِ: أعني، وفيه نَـظَر، لأنَّ الاستشهادَ بأنّ هذا الطيرَ الـمذكورَ دالٌّ على المحذوفِ وهو مفعولٌ لاسم الفاعل، والعائذاتُ صِفَتُه، أي: المُؤمن الطيرَ العائذاتِ الطَّير، وقولُه: «ما إن نَدِيت» جوابُ القَسَم، يقول: والله المؤمنِ الطيرَ العائذاتِ ما نطقْتُ ولا بَلَلْتُ به لِساني، وما أتَيْتُ بشيءٍ تكرهُه وإلا فَشُلَّتْ يَدي.

قولُه: **(ولا بُدَّ مِن تقديرِ حَذْفِ المضاف)**، يعني: حصلَتْ هاهنا قرائنُ ثلاث، والقرينتانِ هاهنا اتَّفقتا على معنى، فوجبَ تنزيل الفَذّةِ[2] منها على معنى أختَيْها، وإلّا لَزِمَ الاختلاف

---

(١) للنابغة الذبياني في «ديوانه» ص٢٥.

(٢) يعني: الواحدة المفردة.

جَونُ السَّراةِ لهُ جَدائِدُ أربَعُ

ورُوي عنـه: (جَدَد)، بفتحتَيْن؛ وهو الطريقُ الواضح المُسفـر، وَضَعَه موضعَ

بين أشياءَ انخرطَتْ في سِلكٍ واحِدٍ، وإليه الإشارةُ بقَوْلِه: «حتى يؤولَ إلى قولِك: ومن الجبالِ مختلفٌ ألوانه» إلى آخره، وتحريرُه: أن التنكيرَ في قوله: ﴿ثَمَرَٰتٍ مُّخۡتَلِفًا أَلۡوَٰنُهَا﴾ للنوع، والمعنى: فأخرَجْنا بالماءِ نوعاً من الثمراتِ مختلفاً ألوانُه، وكذلك قولُه: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ وَٱلدَّوَآبِّ وَٱلۡأَنۡعَٰمِ مُخۡتَلِفٌ أَلۡوَٰنُهُۥ﴾، فإنّ المعنى: منهم بَعْضٌ مختلفٌ ألوانُه، كما نَصَّ عليه، وهو قول الفرّاء قال: ﴿أَلۡوَٰنُهُۥ﴾ على تأويلِ: خَلْقٍ مُختَلفٍ ألوانه[1].

وقال مُحيي السُّنة: ذكرَ الكِنايةَ لأنها رَدٌّ إلى ما في الإضمارِ، ومجازُه: ومنَ الناسِ والدوابِّ والأنعامِ ما هو مختلفٌ ألوانه[2].

قولُه: (**جَوْنُ السَّراةِ له جَدائدُ أربع**)، أولُه:

والدَّهْرُ لا يَبْقَى على حَدَثانِه[3]

الجَوْن: الأسود، والسَّراة: الظَّهْر، والجدائد: الأُتنُ[4] اللاتي قد جَفَّتْ ألبانهُنَّ؛ مِن جَدِّ اللَّبَن أي: قَطْع، أي: أهْلكَ الدهر بَنِيّ، وتواترَتْ عليَّ المصائب، ثمّ عزّى نَفْسَه بأنَّ الدهرَ لا يَبْقى على حَدَثانِه شيءٌ، حتى الحمارِ مع الأُتْنِ التي ترعى في القِفار.

قالَ ابن جِنِّي: «جَدَدٌ» بفَتْح الجيمِ والدالِ في روايةِ سهلٍ عن الوقّاصيِّ عن الزُّهري. قال قُطْرب: قراءةُ الزُّهري: «جُدُد» بضَمِّهما، أما «جُدُدٌ» فجَمْعُ جَديدٍ، أي: آثارٌ جُدُدٌ غيرُ مُخْلَقةٍ فهو أوضَحُ للونِها، وأما «جَدَدٌ»: فهو الطريقُ الواضحُ المُسْفِرُ فالمعنى نَحْوُ الأول[5].

---

(١) انظر: «معاني القرآن» (٢:٣٦٩).

(٢) «معالم التنزيل» (٦: ٤١٩).

(٣) لأبي ذؤيب الهذلي، انظر: «المفضليات»: ٤١٩ و«خزانة الأدب» (١: ٤٢٠) و«جمهرة أشعار العرب» (١: ٥٣٨).

(٤) جَمْعُ أتانٍ، وهي: أُنْثى حمارِ الوحش.

(٥) «المحتسب» (٢: ١٩٩).

الطرائقِ والخُطوطِ الواضحة المنفصلِ بعضُها من بعض. وقرئ: (والدَّوابِ) مخفَّفاً، ونظيرُ هذا التخفيفِ قراءةُ مَن قرأ: (ولا الضألِّين)؛ لأنّ كلَّ واحدٍ منهما فرارٌ من التقاء الساكنَيْن؛ فحُرِّك ذاك أوَّلهما، وحُذِفَ هذا آخرَهما. وقولُه: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ أي: **كاختلافِ الثَّمَرات والجبال.** ....

قوله: (﴿كَذَٰلِكَ﴾ **أي: كاختلافِ الثمراتِ والجبال**)، يعني: الكافُ نَصْبٌ على المَصدَر، والأظهرُ أنه رفعٌ على الخبر، والإشارةُ بـ«ذلك» إلى المذكورِ من الدلائل في هذه الآيةِ وحدَها، ويكونُ قولُه: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ مقطعاً لهذه الآية، ونظيرُ «ما» قولُه تعالى: ﴿وَفِي ٱلْأَرْضِ قِطَعٌ مُّتَجَٰوِرَٰتٌ وَجَنَّٰتٌ مِّنْ أَعْنَٰبٍ وَزَرْعٌ وَنَخِيلٌ صِنْوَانٌ وَغَيْرُ صِنْوَانٍ يُسْقَىٰ بِمَآءٍ وَٰحِدٍ وَنُفَضِّلُ بَعْضَهَا عَلَىٰ بَعْضٍ فِي ٱلْأُكُلِ ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَأَيَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ﴾.

فإن قلت: لِـمَ خُولِفَ بينَ المَقطَعَين؟ قلت: ما نحنُ فيه أبسَطُ وأجمَعُ من تلك الآية، لأنّ فيها ذِكرَ الثمارِ والجبالِ والناسِ والدَّوابِّ والأنعام واختلافِها، وهي مختصّةٌ بالثمرات، وصُدِّرَت هذه الآيةُ بهمزة الاستفهام وحرفِ النفي لإفادةِ مَزيدِ التقرير، وبالخطابِ العامِّ لئلّا تختصَّ الرؤيةُ براءٍ دونَ راءٍ لفَخامةِ الأمر، ثم قُـرِّرَ هذا المعنى في أثنائهما بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾، أي: الأمرُ كما ذكرت، كأنه تعالى يقول: هذه الأشياءُ كلُّها مُتساويةٌ في الجِسْميّة، واختِلافُ أنواعِها ثم اختِلافُ كُلٍّ منها بما خُصَّ به من الأصنافِ لا بُدَّ لهُ من قادرٍ مُختارٍ قاهرٍ يَتَصـرَّفُ في مُلكِهِ كيفَ يشاء. وهذا ظاهرٌ جليٌّ عندَ كُلِّ ذي مُسْكة[1]، فمَن أنكرَ ذلك وقالَ بالإيجاب فهو مُعانِدٌ جاهلٌ لم يخشَ الله، وإن جمعَ أسفارَ الحِكَم، ومَن أنصفَ وسلكَ السَّبيلَ المُستقيمَ وخشيَ الله فهو عالِـمٌ جِدُّ عالم، فحينَئذٍ من أينَ اختصَّ ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُا۟﴾ بالعُلماءِ العَدْليّة؟! عفا اللهُ عنه.

فإن قلت: لِمَ لا تجعلُ ﴿كَذَٰلِكَ﴾ نَصْباً على المَصدَر، كما ذهبَ إليه المُصنِّف؟ قلت: لقِلّةِ جَدْواه، وعلى ما ذهبنا إليه تصيرُ جُملةً مُقرِّرةً لِـمَا في شأنِهِ الاهتمامُ على ما مَرّ، ويكونُ موقعاً للسُّؤالِ على الاستِئناف، يعني: إذا كان الأمرُ ظاهِراً لكُلِّ أحدٍ كما ذكرت، فلِمَ

---

(١) يعني: صاحب عَقْل.

والمراد: **العلماءُ به الذين عَلِمُوه بصفاته وعَدْلِه وتوحيده، وما يجوزُ عليه وما لا يجوز، فعظَّموه وقدَّروه حَقَّ قَدْره، وخَشُوه حقَّ خشيَتِه، ومَن ازدادَ به عِلْماً ازداد منه خوفاً،**

اختصَّ العُلماءُ بالذِّكرِ دونَ غيرهم؟ أُجيب: لخشيةِ هؤلاء وإنصافِهم، ولعِنادِ أولئك وعَدَم خشيتهم.

وتلخيصُه: أنّ المذكورَ إنْ لم يَدُلَّ على ذلك بالتصريح، يَدُلُّ عليه بالتعريض.

قولُه: (**العلماءُ**[1] **الذين عَلِموه بصفاتِه وعَدْلِه وتوحيدِه وما يجوزُ عليه وما لا يجَوز**)، اعلم أنه تعالى كما جعلَ مقطعَ التمثيلِ الأولِ قوْلَه: ﴿إِنَّمَا تُنذِرُ ٱلَّذِينَ يَخۡشَوۡنَ رَبَّهُم بِٱلۡغَيۡبِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَۚ وَمَن تَزَكَّىٰ فَإِنَّمَا يَتَزَكَّىٰ لِنَفۡسِهِۦۚ وَإِلَى ٱللَّهِ ٱلۡمَصِيرُ﴾، جعلَ مقطعَ هذَيْن التمثيلَيْن بقوله: ﴿إِنَّمَا يَخۡشَى ٱللَّهَ مِنۡ عِبَادِهِ ٱلۡعُلَمَٰٓؤُاْۗ إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ والمُشارُ إليه بقوله: ﴿كَذَٰلِكَ﴾ جميعُ ما سبقَ من البياناتِ والإنذاراتِ الكافية، أي: الأمرُ كما ذُكِرَ لكن إنما ينجَعُ فيمن خَشِيَ الرحمنَ بالغيب، كقوله: ﴿إِنَّمَآ أَنتَ مُنذِرُ مَن يَخۡشَىٰهَا﴾ [النازعات: ٤٥]، فوضَعَ موضعَه «العلماءَ» تعريضاً بجَهْلِ الكَفَرة، وجَهْلِ مَنْ يَدَّعي العِلْمَ ولم يَخْشَ الله تعالى، وتَنْويهاً برِفْعةِ منزلةِ العلماءِ العاملينَ المحقِّقين، وإليه أشارَ بقوله: «مِثْلُك ومَنْ على صِفَتِك».

ثم الآيةُ كالتخلُّصِ من ذكْرِ أعداءِ الدينِ إلى ذكْرِ الأولياءِ من المؤمنين التالينَ كتابَه آناءَ الليلِ وأطرافَ النهار، المقيمينَ الصلاة والمُنْفقينَ أموالَهم سِرّاً وعلانيةً، ومع ذلك يَرْجون رحمةَ الله، ويأمَلون أن يُوَفِّيَهم أجورَهم ويزيدَهم مِنْ فَضْلِه، ولا يُوجبونَ على الله شيئاً بأعمالِهم، ولا يَقْطعون بشيءٍ من ذلك، وكذلك لا يحكُمون على الظالم لنفسِه والمُقْتصِدِ بالوعيدِ وكونِهما من أصحابِ النار، ولهذا فُصِلَتْ الآيةُ بقَولِه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ لأنه كالتعليلِ للكلامِ السابق، أي: أنه تعالى عزيزٌ غالبٌ يفعَلُ ما يَشاءُ في مُلْكِه لا أحدَ فوْقَه يوجبُ عليه شيئاً، فالعمالُ يَعْملونَ ويأملونَ أن يُوَفِّيهم أجورَهم، والظالمُ لنفسِه يرجو الغُفْران ولا يقطَعُ بالدمار، لأنه تعالى بليغُ الغُفْرانِ والرحمة.

---

(١) كذا في الأصول الخطية، وكذا هو في نصِّ «الكشاف» من (ط)، لكن في الأصل الخطي من «الكشاف» وفي المطبوع: «العلماء به».

ومَن كان علمُه به أقلَّ كان آمَنَ. **وفي الحديث: «أَعلمُكُم بالله أَشَدُّكُم له خَشْيةً»،** وعن مسروقٍ: كفى بالـمَرْءِ عِلْماً أن يخشى، وكفى بالمرء جَهْلاً أن يُعجَبَ بعِلْمه. وقال رجلٌ للشَّعبيّ: أفتِني أيها العالِم، فقال: العالِمُ مَن خَشِيَ اللهَ. وقيل: نزلتْ في أبي بكرٍ الصدِّيق رضي الله عنه وقد ظهرتْ عليه الخشيةُ حتى عُرِفتْ فيه. فإن قلتَ: هل يختلفُ المعنى إذا قُدِّم المفعولُ في هذا الكلام أو أُخِّر؟ قلتُ: لا بدّ من ذلك؛ فإنك إذا قدَّمتَ اسمَ الله وأخَّرت ﴿ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ كان المعنى: أنّ الذين يخشَوْن اللهَ من بين عباده هم العلماءُ دون غيرهم، **وإذا عملتَ على العكس انقلبَ المعنى** إلى أنهم لا يخشَوْن

قولُه: (**وفي الحديثِ: «أعلمُكُم بالله أشدُّكُم [له] خَشْيةً»**)[(١)]، ورَوَينا عن الدارميِّ عن عطاءٍ قال: قالَ موسى عليهِ السلام: يا رَبِّ أيُّ عبادِكَ أحكَم؟ قال: الذي يحكُمُ للناسِ كما يحكُمُ لنفسِه. قال: يا رَبّ، أيُّ عبادِكَ أغنى؟ قال: أرْضاهُم بما قَسمْتُ له. قال: يا رَبّ، أيُّ عبادِكَ أخْشى؟ قال: أعلَمُهم بي[(٢)].

قولُه: (**وإذا عملتَ على العكس انقلب المعنى**)، وذلك أن «إنّما» فرْع «ما» و«إلاّ»، وفي الأصلِ: الحَصْرُ أبداً في «ما» يلي «إلا»، وفي الفرعِ الحَصْرُ في الجُزْءِ الأخيرِ، فقولُه تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾ فَرْعُ« ما يَخْشى اللهَ من عبادِه إلا العلماء»، وهو يَقْتضي انحصارَ خَشْيةِ الله على العلماءِ دونَ غيرِهم، وقولُك: إنّما يخشى العلماءُ من عبادِه اللهَ، فَرْعُ قولِك: ما يخشى العلماءُ من عبادِه إلا الله، فيلزَمُ انحصارُ خَشْيةِ الله دونَ غيرِه.

قال الشيخ عبدُ القاهر رحِمَه الله: لما كان الغرضُ من الآيةِ بيانَ الخاشينَ والإخبارَ بأنّهم العلماءُ خاصّة دون غيرِهم قَدّم اسمَ «الله» على «العلماء»، ولو أُخِّرَ منه لصارَ المعنى على ضِدِّ ما عليه وهو: أنَّ الغرضَ بيانُ المَخْشيِّ والإخبارُ بأنه تعالى دونَ غيره، وهذا المعنى الأخيرُ وإن كان قد جاءَ في التنزيل قال تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، لكن ليس

---

(١) لم أهتد إلى تخريجه، لكن في تخريج أحاديث «الكشاف» (٣: ١٥٢): الحديث غريب، وذكره الثعلبي هكذا.

(٢) أخرجه الدارمي (٣٧٤) وابن المبارك في «الزهد» (١: ١٨٨).

إلّا اللهَ، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، وهما معنيانِ مُختلِفان.

فإن قلتَ: ما وجهُ اتِّصالِ هذا الكلامِ بما قبله؟ قلتُ: لمّا قال: ﴿أَلَمْ تَرَ﴾ بمعنى: ألمْ تعلمْ ﴿أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً﴾، وعدَّد آياتِ الله وأَعْلامَ قُدْرتِه وآثارَ صنعته وما خلَـقَ من الفِطَرِ المختلفةِ الأجناس، وما يُستدلّ به عليه وعلى صفاته، أَتْبَعَ ذلك ﴿إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ﴾، كأنه قال: إنما يَخْشاه مِثْلُك ومَن على صِفَتِك ممّن عَرَفَه حقَّ معرفته وعَلِمَه كُنْهَ عِلْمِه. وعن النبيِّ ﷺ: **«أَنا أَرجُو أَنْ أكونَ أتقاكُم للّـهِ وأَعْلَمَكُمْ بِهِ»**. ....

هذا الغرضَ هاهنا، ولا اللفظُ يحتمِلُ له البتّةَ، ومَنْ أجاز حَمْلَها عليه كأنه قد أبطلَ فائدةَ التقديمِ وسَوّى بين الكلامَيْن، فإذَنْ يلزَمُ أن يُسوِّيَ بين قولنا: ما ضربَ عَمْرو إلا زيداً وما ضرَبَ زيداً إلا عَمْروٌ وذلك مما لا شُبْهَةَ في امتناعه[1].

وقلتُ: قولُه: «لكن ليسَ هو الغرضَ هاهنا»، معناه: أنَّ اقتضاءَ المقامِ يوجبُ بيانَ الخاشين والإخبارَ بأنهم العلماءُ خاصّةً دونَ غيرِهم ليكون تعريضاً بالمُنذَرين المصرِّين على العنادِ والكفر وأنّهم جهلاءُ بالله وبصفاته، ولذلك لا يخشَوْن الله ولا يخافون عقابَه، ولو قلتَ: ما يخشى العلماءُ من عبادِه إلا الله لم يكن من التعريضِ في شيء والمقامُ يَقْتضيه، أما قولُه تعالى: ﴿وَلَا يَخْشَوْنَ أَحَدًا إِلَّا ٱللَّهَ﴾ [الأحزاب: ٣٩]، فكلام في تبليغ الرسالة وتعريضٌ به صلواتُ الله عليه بعد التصريحِ بقوله: ﴿وَتَخْشَى ٱلنَّاسَ وَٱللَّهُ أَحَقُّ أَن تَخْشَىٰهُ﴾ فبَيْنَ المقامَيْن بَوْن.

قولُه: (**أنا أرجو أن أكون أتقاكم لله وأعلمَكم به**)، روينا عن البخاريِّ ومُسلم عن عائشة رضي الله عنها: صنعَ رسولُ الله ﷺ شيئا فترخَّصَ فيه فتنزَّه عنه قوم، فبلغَ ذلك النبي ﷺ، فخَطب فحَمِدَ الله تعالى ثم قال: «ما بالُ أقوامٍ يَتنزَّهون عن الشيء أصنَعُه، فوالله إني لأعلمُكم بالله وأشدُّكم له خشية»[2].

---

(١) انظر: «دلائل الإعجاز» لعبدالقاهر الجرجاني ص ٣٣٨-٣٣٩.

(٢) أخرجه البخاري (٦١٠١) ومسلم (٢٣٥٦).

فإن قلتَ: **فما وجهُ قراءة** مَن قرأ: (إِنَّمَا يَخْشَى اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءَ) وهو عمرُ بن عبد العزيز، ويُحكى عن أبي حَنيفة؟ قلت: الخشيةُ في هذه القراءة استعارة، والمعنى: إنما يجلُّهم ويعظِّمُهم، **كما يُـجَلُّ المَهيبُ** المَخْشيُّ من الرجال بين الناسِ ومن بين جميع عباده. ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَزِيزٌ غَفُورٌ﴾ تعليلٌ لوجوب الخَشْية؛ لدلالته على عُقوبةِ العُصاة وقَهْرِهم، وإثابةِ أهلِ الطاعة والعفْوِ عنهم، **والمعاقِبُ المثيب حقُّه أن يُخشى**.

قولُه: (**فما وَجْهُ قراءة**)، الفاءُ تدلُّ على إنكارِ قولِه: «لا بدَّ من ذلك»، أي: من تقديمِ المفعولِ، أي: إذا كان الواجب ذلك لصحّةِ المعنى، فما وَجْهُ هذه القراءة؟

قولُه: (**كما يُـجَـلُّ المَهيب**)، «ما» مصدرية، أي: إنما يُجلُّهم إجلالاً مِثلَ إجلالِ المَهيبِ المخشيِّ من الرجال. هذا بيانُ وَجْهِ الاستِعارة، وذلكَ أنّ الاستِعارةَ مسبوقةٌ بالتشبيه، شبّه حالةَ مُعامَلةِ الله تعالى معَ العُلماءِ في تعظيمِه إياهُم وإجلالِه لهم كمُعامَلةِ مَنْ يُـجِلُّ ويُعظِّمُ السُّلطان(١) ومَن هو بصَدَدِه خشيةَ سَطوتِهِ وهَيْبته، فأُدخِلَ المُشبَّهُ في جِنسِ المُشبَّهِ به، واستُعمِلَ فيما يُستَعمَلُ في المُشبَّهِ به دَالًّا عليه، بقرينةِ ما هو مُنزَّهٌ من ذلك ومُتعالٍ عنه من الخشية، وهي الاستعارةُ التَّـبَعيةُ الواقعةُ على طريق التمثيل(٢).

قولُه: (**المعاقِبُ المثيبُ حقُّه أن يُخْشى**)، فإن قُلتَ: المثيبُ كيفَ يخشى، والوصفُ بالغُفْرانِ موجبٌ للرجاءِ لا للخوف؟

قلتُ: جوابُه ما ذكرَ في «الفرقان» في قوله: ﴿إِنَّهُۥ كَانَ غَفُورًا رَّحِيمًا﴾ [الفرقان: ٦]: «دل بهذا على القدرةِ التامةِ؛ لأنه لا يوصفُ بالمغفرةِ والرحمةِ إلا القادرُ على العقوبة». ويمكنُ أن يقال: إنّ حالتَي سَطَواتِ القهرِ إما أن تكون بَغْتـةً أو إمهالاً، فدلّ العزيزُ على الأولِ والغفورُ على الثاني، قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ لَوْ يُؤَاخِذُهُم بِمَا كَسَبُوا۟ لَعَجَّلَ لَهُمُ ٱلْعَذَابَ﴾ [الكهف: ٥٨]، فالعالِـمُ يخافُ الحالتَيْن خصوصاً الثانية؛ لأنها قد تكونُ استدراجاً، بخلافِ الجاهلِ لأنه لا يأمَنُ فيها كلَّ الأمن.

---

(١) لفظة «السلطان» غير واضحة في (ط)، وقدرتها بما أثبتّ.

(٢) هذه الفقرة سقطت من (ح) و(ف).

[﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً يَرْجُونَ تِجَٰرَةً لَّن تَبُورَ * لِيُوَفِّيَهُمْ أُجُورَهُمْ وَيَزِيدَهُم مِّن فَضْلِهِۦٓ إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ ٢٩ - ٣٠]

﴿يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ **يُداوِمون على تلاوته**، وهي شأنُهم ودَيْـدَنُهم. **وعن مُطَرِّف** رحمه الله: هي آيةُ القُرّاء. وعن الكلبيِّ: يأخُذون بما فيه. وقيل: **يَعْلَمون ما فيه ويَعْمَلون به**. وعن السُّدِّيِّ: هم أصحابُ رسولِ الله ﷺ ورَضِيَ عنهم. وعن عطاءٍ: هم الـمؤمنون. ﴿يَرْجُونَ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾. والتجارة: طَلَبُ الثوابِ بالطاعة. و﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ **متعلِّق بـ﴿لَّن تَبُورَ﴾، أي: تجارةً يَنـتفي عنها الكَسادُ** وتنفُـقُ عند اللّـهِ ليوفِّـيَهم بنَـفاقِها

قولُه: (﴿يَتْلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ **يداومون [على] تلاوته**) يعني: دلَّ عطفُ الماضي ـ أي: قولُه: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟﴾ ـ على المضارعِ على أن المرادَ به الاستمرارُ والمداومةُ والتحقُّقُ فيه، ويساعدُه مقامُ المدحِ نحو: فلانٌ يَقْري الضيفَ ويَحْمي الحريم.

قولُه: (**عن**(١) **مُطَرِّفٍ**)، قال صاحبُ «الجامع»(٢): وهو أبو عبد الله مُطَرِّفٌ بن عبد الله ابن الشخِّير العامري البصري، روى عن أبي ذرٍّ وعُثمان بن أبي العاص ماتَ سنةَ سبعٍ وثمانين.

قولُه: (**يعلمون ما فيه ويعملون به**)، يريد: أوجبَ عطفُ قولِه: ﴿وَأَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُوا۟﴾ على ﴿يَتْلُونَ﴾ أن تُفَسَّرَ التلاوةُ بالعمل بما فيه، لأنّ التلاوةَ لم تكن مُعتبرةً إذا لم يُعْلَمْ معنى المَتْلوِّ، ولم يُعتَدَّ بالعلم إذا لم يَقْترنْ معه العمل.

قولُه: (﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ **متعلِّق بـ﴿لَّن تَبُورَ﴾، أي: تجارةً ينتفي عنها الكَساد**)، وقوله: «ينتفي عنها الكَساد» تفسيرٌ لقولِه: ﴿لَّن تَبُورَ﴾ لا بالمطابقةِ؛ لأن أصلَ البوار الهلاك. قال في «الأساس»: ومن المجاز: بارَتِ البِياعاتُ كسَدَتْ. وقولُه: «وتَنْفُقُ عند الله» تفسيرٌ

(١) كذا في الأصول الخطية، وفي «الكشاف»: «وعن» بالواو.

(٢) «جامع الأصول» (١٢: ٩٠٥).

عـنده ﴿أُجُورَهُمْ﴾؛ وهي ما استحقُّوه من الثواب، ﴿وَيَزِيدَهُم﴾ مِنَ التفضُّل على المستحَقّ.

وإن شئتَ جَعلت ﴿يَرْجُونَ﴾ في موضع الحالِ على: وأنفقُوا راجِينَ ليُوفِّيَهم، أي: فَعَلوا جميعَ ذلك؛ من التلاوةِ وإقامة الصلاة والإنفاقِ في سبيل الله لهذا الغَرَض. وخبرُ ﴿إِنَّ﴾ قولُه: ﴿إِنَّهُۥ غَفُورٌ شَكُورٌ﴾ على معنى: غفورٌ لهم شكورٌ لأعمالهم.

للتفسيرِ فيكونُ كنايَة، لأن ﴿لَّن تَبُورَ﴾ لازمُ انتفاءِ الكساد وهو لازمُ كونِها نافقة، كأنه قيل: يرجونَ تجارةً نافقةً عند الله مُرْبحةً ليُوفِّيَهم الله أجورَهم، ثم هذه الكناية ترشيحٌ للاستعارة.

قولُه: (**وإن شئتَ جَعلْتَ ﴿يَرْجُونَ﴾ في موضعِ الحال**)، فعلى هذا «ليوفِّيهم الله أجورَهم» يتعلَّقُ بالتلاوةِ وأقاموا الصلاةَ والإنفاق، ولهذا قال: «فعلوا جميعَ ذلك... لهذا الغرض»، وهو التوفية، وإنما عَلَّق المصنِّفُ﴿يَرْجُونَ﴾ بقولِه: ﴿وَأَنفَقُواْ﴾ دون ﴿يَتْلُونَ﴾ و﴿وَأَقَامُواْ﴾، لئلا تجتمعَ على معمولٍ واحد عواملُ، ولأنَّ ما يتعقَّبُ الجُمَلَ من القيدِ يختَصُّ بالأخيرِ على مذهبِ أبي حنيفةَ رضيَ الله عنه.

ويمكنُ أن يُعلَّقَ بمحذوفٍ على معنى: فَعلوا جميعَ ذلك راجينَ لهذا الغرض، وهو الظاهر. قال أبو البقاء: ﴿يَرْجُونَ﴾ خبرُ ﴿إِنَّ﴾، ﴿لِيُوَفِّيَهُمْ﴾ يتعلَّق بـ﴿يَرْجُونَ﴾، وهي لامُ الصيرورة[1].

وقلت: تأويلُه: أنّ غرضَهم فيما فعلوا لم يكن سوى تجارةٍ غيرِ كاسدة، لأنّ صلةَ الموصولِ هنا علّةٌ وإيذانٌ بتحقيقِ الخبر، ولمّا أدّى ذلك إلى أن وفّاهم الله أجورَهم أتى باللام، وإنما لم يذهَبْ إليه المصنِّف؛ لأن هذه اللام لا توجَدُ إلا في أمرٍ يترتَّبُ الثاني على الأول، ولا يكونُ مطلوباً به كقولِه تعالى: ﴿فَالْتَقَطَهُۥٓ ءَالُ فِرْعَوْنَ لِيَكُونَ لَهُمْ عَدُوًّا وَحَزَنًا﴾ [القصص: ٨].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٥).

والشكرُ مجازٌ عن الإثابة.

[﴿وَٱلَّذِىٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ مُصَدِّقٗا لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِۗ إِنَّ ٱللَّهَ بِعِبَادِهِۦ لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ ٣١]

﴿ٱلۡكِتَٰبِ﴾ القرآن، و﴿مِنَ﴾ للتبيين، أو الجنس و﴿مِن﴾ للتبعيض ﴿مُصَدِّقٗا﴾ حالٌ مؤكّدة؛ لأنّ الحقَّ لا ينفكُّ عن هذا التصديق. ﴿لِّمَا بَيۡنَ يَدَيۡهِ﴾: لما تقدَّمَه مِنَ الكُتب. ﴿لَخَبِيرُۢ بَصِيرٞ﴾ يعني أنه خَبَرَك وأبصَرَ أحوالَك، فرآك أهلاً لأنْ يوحِيَ إليك مِثْلَ هذا الكتاب المُعجِز الذي هو **عِيارٌ على سائر الكُتب.**

[﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَاۖ فَمِنۡهُمۡ ظَالِمٞ لِّنَفۡسِهِۦ وَمِنۡهُم مُّقۡتَصِدٞ وَمِنۡهُمۡ سَابِقُۢ بِٱلۡخَيۡرَٰتِ بِإِذۡنِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ * جَنَّٰتُ عَدۡنٖ يَدۡخُلُونَهَا يُحَلَّوۡنَ فِيهَا مِنۡ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٖ وَلُؤۡلُؤٗاۖ وَلِبَاسُهُمۡ فِيهَا حَرِيرٞ * وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَۖ إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٞ شَكُورٌ * ٱلَّذِىٓ أَحَلَّنَا دَارَ ٱلۡمُقَامَةِ مِن فَضۡلِهِۦ لَا يَمَسُّنَا فِيهَا نَصَبٞ وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ﴾ ٣٢-٣٥]

فإن قلتَ: **ما معنى قوله:** ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ﴾؟ قلتُ: فيه وَجْهان، أحدُهما:

قولُه: (**والشكرُ مجازٌ عن الإثابة**)، **النهاية:** في أسماءِ الله: الشَّكور، وهو الذي يَـزْكو عنده القليلُ من أعمالِ العبادِ فيضاعِفُ لهم الجزاءَ، فشُكْرُه لعبادِهِ مغفرتُه لهم، والشَّكورُ من أبنية المبالغة.

قولُه: (**عيارٌ على سائر الكتب**)، أي: مِعيارٌ لسائرِ الكتبِ، وبه يُقاسُ صِحّة غيرِه.

المغرب: عايَرْتُ المكاييلَ والموازين: إذا قايسْتُها، والمعيارُ: الذي يُقاسُ به غيرُه ويُسَوّى[1].

قولُه: (**ما معنى قوله:** ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ﴾؟)، يعني: الظاهرُ أنّ قولَه: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا﴾ عطفٌ

---

(١) «المغرب في ترتيب المعرب» (٢: ٩٢).

إنّا أوحَيْنا إليك القرآنَ ثم أورثنا مَنْ بعدَك، أي: حكَمْنا بتوريثه. أو قال: أورَثْناه، وهو يريدُ: نُورثه؛ لِما عليه أخبار الله. ﴿ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾؛ وهم أمَّـتُه من

على ﴿أَوۡحَيۡنَآ﴾، و«ثُمَّ» يقتضي التَّراخيَ في الزمانِ، وأن يقال: ثم نورثُه بعدَك المُصْطَفيْن، فما معنى مجيءِ ﴿أَوۡرَثۡنَا﴾ ماضياً؟

وأجاب بوجهَيْن:

أحدُهما: أنّ المرادَ: ثمَّ حكَمْنا بَعْدَك بتوريثه، أو وضَعَ الماضي موضِعَ المُستقبل، تنزيلاً لما هو الكائنُ بمنزلةِ الكائن.

وثانيهما: أنّ هذه الآيةَ مُتَّصلةٌ بما سبقَ من قوله: ﴿إِنَّآ أَرۡسَلۡنَٰكَ بِٱلۡحَقِّ بَشِيرٗا وَنَذِيرٗاۚ وَإِن مِّنۡ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٞ﴾ وهو المرادُ من قوله: إنه قَدَّم إرسالَه في كلِّ أمة رسولاً، أي: قَدَّم اللهُ على إرسالِه صلوات الله عليه إرسالَ الرسلِ في كلِّ أمةٍ، وعَقَّبه بما يُنبئُ أن تلك الأُمَمَ تفرَّقت حزبَيْن: حِزْبٌ كَذَّبوا الرسلَ وما أُنْزِلَ معهم، وإليه الإشارةُ بقولِه: ﴿فَقَدۡ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ جَآءَتۡهُمۡ رُسُلُهُم بِٱلۡبَيِّنَٰتِ وَبِٱلزُّبُرِ وَبِٱلۡكِتَٰبِ ٱلۡمُنِيرِ﴾، وحِزْبٌ صَدَّقوهم وآمنوا وتلَوْا كتابَ الله وعَمِلوا بمُقْتضاه وإليه الإشارةُ بقوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَأَنفَقُواْ﴾، وعلى هذا الوجه يكون ﴿أَوۡرَثۡنَا﴾ ماضياً يَجْري على ظاهره، والذي يدلّ على هذا التقسيم قولُ المصنِّف: «فأثنى على التالينَ لكُتبه، العاملينَ بشرائعِه، من بين المُكذِّبين بها من سائرِ الأمم».

ولما فرغَ من ذلك جاءَ بما يختصُّ برسولِ الله ﷺ من قوله: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ الآية مستطرَداً معترضاً، ثم أخبر بعد ذلك إيراثَه هذا الكتاب الكريم، بهذه الآية بعد إعطاء تلك الأمم الزُّبُرَ والكتابَ المنير؛ فيكونُ ثمَّ للتراخي في الإخبار، وإليه الإشارةُ بقوله: «ثم قال: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾ أي: مِنْ بَعدِ أولئك المذكورين»، ويمكنُ أن يُحْمَل «ثمَّ» على التراخي في المرتبةِ أيضاً إيذاناً بفضْلِ هذا الكتاب على سائرِ الكتبِ، وفضل هذه الأمة على سائر الأمم[1].

---

(١) قوله: «وفضل هذه الأمة على سائر الأمم» سقط من (ف) و(ح).

الصحابة والتابعين وتابعيهم ومَن بَعْدَهم إلى يوم القيامة؛ لأنّ اللهَ اصطفاهم على سائر الأُمَم، وجَعَلَهم أمّةً وَسَطاً؛ ليكونوا شهداءَ على الناس، واختصَّهم بكرامةِ الانتماء إلى أفضل رُسلِ الله، وحَمْلِ الكتاب الذي هو أفضلُ كُتب الله، ثم قَسَمَهم إلى **ظالم لنفسه مُجرم**: وهو **المرجَأ لأمر الله**؛ ومقتصِدٍ: وهو الذي خَلَطَ عملاً صالحاً وآخرَ سيِّئاً؛ وسابقٍ من السابقين. والوجهُ الثاني: أنه قدَّم إرسالَه في كل أمّة رسولاً، وأنهم كذبوا برُسلِهم وقد جاؤوهم بالبيِّنات والزُّبُر والكتاب المنير، ثم قال: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ﴾ [فاطر: ٢٩]، فأثنى على التالين لكُتبه العاملينَ بشرائعه مِن بين الـمكذِّبين بها مِنْ سائر الأُمَم، واعترَضَ بقوله: ﴿وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ مِنَ ٱلۡكِتَٰبِ هُوَ ٱلۡحَقُّ﴾، ثم قال: ﴿ثُمَّ أَوۡرَثۡنَا ٱلۡكِتَٰبَ ٱلَّذِينَ ٱصۡطَفَيۡنَا مِنۡ عِبَادِنَا﴾ أي: من بعدِ أولئك المذكورين، يريدُ بالمصطفَيْنَ من عباده: أهل المِلّة الحنيفيّة. فإن قلتَ: **فكيف جُعِلتْ ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ بدلاً مِنَ ﴿ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾**، ....

قولُه: (**ظالم لنفسِه مُجْرِم**)، **الراغب**: ظلمُ النفسِ في الحقيقة هو التقصيرُ في تهذيبِها وسياستِها المذكورة في قوله ﴿وَقَدۡ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا﴾ [الشمس: ١٠]، وذلك أنّ كلَّ إنسانٍ سائسُ نَفْسِه، فمَتى لم يُوفِّ حَقَّ السياسةِ فقد ظلمَها ظُلْمَ الوالي رَعيّتَه، وخوطبَ بذلك مَنْ أُعطِيَ القوّةَ ومُكِّنَ من البلوغِ إلى الدرجاتِ الرفيعةِ فرضيَ لنفسِه بأدنى منزلة(١).

قولُه: (**المُرجَأ لأمرِ الله**)، **النهاية**: الإرجاء: التأخيرُ، مَهْموز.

وفي حديثِ توبةِ كَعب بنِ مالك: «وأرجَأ رسولُ الله ﷺ أمْرَنا»(٢): أخَّرَنا. قال الله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ مُرۡجَوۡنَ لِأَمۡرِ ٱللَّهِ﴾ [التوبة: ١٠٦]، أي: مؤخَّرون حتى يُنْزِلَ الله فيهم ما يُريد.

قوله: (**فكيف جعلت ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٖ﴾ بدلاً من ﴿ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾**)، يعني: لما كانت

---

(١) «مفردات القرآن» ص ٥٣٨.

(٢) أخرجه البخاري (٤٤١٨) ومسلم (٢٧٦٩).

....

﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ بدلاً من ﴿ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾[١]، وهو عبارةٌ عن السبق بالخيرات، فيلزَمُ أن يكونَ ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ بدلاً من السبقِ بالخيرات، وليس بينهما مناسبةٌ ظاهراً ليُبْدَل منه.

وتلخيصُ الجواب: أنّ السبقَ بالخيراتِ لما كان سبباً لنيلِ الثوابِ حُمِلَ على نَفْسِ الثوابِ إقامةً للسببِ مُقامَ المُسبَّب، ثم أُبْدِلَ منه، ولعَمْري هذا بعيدٌ عن الذوق، متعسِّفٌ جدّاً، وما دعاهُ إليه إلا تصحيحُ مَذْهَبه، ونحن معاشرَ أهل السنَّة نجعلُ المشارَ إليه بقوله: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ ما سبق من معنى الإيراث، كما في «الوسيط»[٢]، ونجعلُ ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ جملةً مستأنفة.

قال مُحيي السُّنة: ﴿ذَٰلِكَ هُوَ ٱلۡفَضۡلُ ٱلۡكَبِيرُ﴾ يعني: إيراثَهم الكتاب، ثم أخبرَ بثَوابهم فقال: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ يَدۡخُلُونَهَا﴾ يعني: الأصناف الثلاثة[٣].

وقال أبو البقاء: ﴿جَنَّٰتُ عَدۡنٍ﴾ خبرُ مُبتدأٍ محذوف أو مبتدأ، والخبر ﴿يَدۡخُلُونَهَا﴾[٤]. ويؤَيِّدُه ما رواهُ المصنِّفُ أنّه قُرِئَ: «جَنّاتِ عَدْنٍ»[٥] بالنصبِ على إضمارِ فعْلٍ يُفَسِّرُه الظاهرُ، أي: يدخلونَ جَنّاتِ عَدْنٍ يدخلونها، فنَتخَلَّصَ بهذا التأويلِ من هذا المضيقِ ويَسْلَمَ النظمُ السَّريُّ من الانفكاك، وهذا أولى مما ذهبَ إليه بوجوه:

أحدُها: أن سُنّةَ الله جاريةٌ في هذا الكتابِ المجيد أن يُقابلَ ذكْرَ المؤمنينَ بذكْرِ مُخالفيهم، ويقارِنَ ذكر الجنة بذكر النار.

ولما ذكر أوصافَ المؤمنينَ وما إليه مصيرُهم في قوله: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَتۡلُونَ كِتَٰبَ ٱللَّهِ وَأَقَامُواْ ٱلصَّلَوٰةَ﴾ وهلُمَّ جرّاً إلى قوله: ﴿وَلَا يَمَسُّنَا فِيهَا لُغُوبٞ﴾ قابلَه بذكْرِ الكافرين وما

---

(١) من بداية الفقرة إلى هنا سقط من (ح) و(ف).

(٢) يعني «تفسير الوسيط للواحديِّ» (٣: ٥٠٥).

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٢٣).

(٤) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٥).

(٥) انظر: «الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٥٠).

....

إليه مصيرُهم في قوله: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ﴾، فلو جعلَ بعضَ أولئك من أهل النارِ لبطلَ التقابُل ولناقضَ تفسيرَ رسول الله ﷺ على ما رواه الترمذيُّ[1] عن أبي سعيدٍ أن النبيَّ ﷺ قال في هذه الآية: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ وَمِنْهُمْ مُقْتَصِدٌ وَمِنْهُمْ سَابِقٌ بِالْخَيْرَاتِ﴾ قال: «هؤلاءِ كلّهم بمنزلةٍ واحدةٍ وكلُّهم في الجنة».

وثانيها: أنَّ قولَهم: ﴿إِنَّ رَبَّنَا لَغَفُورٌ شَكُورٌ﴾ لا يلتئمُ بما قبْلَه إذا جُعِلَ الشكورُ مقولاً للسابقِ بالخيراتِ والغفورُ للظالمِ والمُقْتَصِد، والعجَبُ أنه كيفَ بادرَ إلى لفظِ الشكورِ وقال: دلَّ الشكورُ على أنّ القومَ كثيرو الحسناتِ وتقاعَدَ عن لفظِ الغَفور في أنه دلَّ على أنّ القومَ كثيرو السيئات، وعن قولِ ابن عباس: «غفرَ العظائمَ من ذنوبِهم، وشكرَ اليسيرَ من محاسنِ أعمالِهم»!

وما روى الإمام أحمد عن أبي الدرداءِ عن رسولِ الله ﷺ بعد ما ذكرَ تفسيرَ الفريقَيْن قال: «وأما الذينَ ظلموا أنفُسَهم فأولئك الذين يُحْبَسون في طولِ المَحْشَر، ثم هم الذين تلافاهم الله برحمته، فهم الذين يقولون: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَذْهَبَ عَنَّا الْحَزَنَ﴾»[2]، وفي «المعالم»[3]: نحوه.

وثالثها: وهل يليقُ ويَستقيمُ أن يمدحَ الله قوماً في أولِ كلامِه بقوله: ﴿ثُمَّ أَوْرَثْنَا الْكِتَابَ الَّذِينَ اصْطَفَيْنَا مِنْ عِبَادِنَا﴾ ـ وقد قال المصنِّف: «وهم أمَّةٌ من الصحابةِ والتابعينَ ومَنْ بعدَهم إلى يومِ القيامة، لأنّ الله تعالى اصطفاهُم على سائرِ الأُمم وجعلَهم أمةً وسطاً شُهداءَ على الناسِ واختَصَّهم بكرامةِ الانتماءِ إلى أفضلِ رُسلِ الله وحَمْلِ الكتابِ الذي هو أفضلُ كُتبِ الله، ثم قَسَّمهم إلى ظالمٍ لنفسه» إلى آخرِ ما قال فيهم ـ ثم يرجعُ إلى آخرِ كلامِه ويجعلُ أكثرَهم من الذين يُخَلَّدون في النار؟! قال صاحبُ «الانتصاف»: قد صُدِّرَتِ القصّةُ

---

(١) أخرجه الترمذي (٣٢٢٥) وأحمد (١١٧٤٥).

(٢) أخرجه أحمد (٢١٧٢٧).

(٣) «معالم التنزيل» (٦: ٤٢٤).

الذي هو السَّبْقُ بالخيرات المشارُ إليه بـ﴿ذَٰلِكَ﴾؟ قلتُ: لمّا كان السببَ في نيل الثواب، نُـزِّلَ منزلةَ المسبَّب، كأنه هو الثوابُ؛ فأُبدِلتْ عنه ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾. وفي اختصاصِ السابقين بعد التقسيم بذِكْرِ ثوابهم والسكوتِ عن الآخرين ما فيه مِن وجوبِ الحذر، فلْيَحذرِ المقتصد، ولْيَهلِكِ الظالمُ لنفسه حذراً، **وعليهما بالتوبةِ النَّصوح** المُخلِّصة مِن عذابِ الله، ولا يغترّا بما رواه عمرُ رضي الله عنه عن رسول الله ﷺ: «**سابِقُنا سابق**، ومقتصِدُنا ناجٍ، وظالِمُنا مغفورٌ له»؛ فإنّ شَرْطَ ذلك صحّةُ التوبة؛ لقوله

بذكْرِ المصطفَيْن من عبادِ الله، ثم قَسَّمهم إلى الظالمِ والمقتصدِ والسابقِ فيلزَمُ اندراجُ الظالمِ الموَحِّدِ في المصطَفْين وإنّه لمنهم، وأيُّ نِعمةٍ أعظمُ من اصطفائه للتوحيد والعقائد السالمة من البدَع، فما بالُ الزمخشريّ يُطنبُ في التسوية بين الموحِّدِ المُصْطفى وبين الكافرِ المَخْزِيِّ. وقوله: ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ﴾ عائدٌ إلى المصطفَيْن عُموماً، وإعرابُها مبتدأٌ، و﴿يَدْخُلُونَهَا﴾ خبرُه، وقولُه: ﴿يُحَلَّوْنَ فِيهَا﴾ إلى آخرِ الآيةِ خَبَرٌ بعدَ خَبَرٍ[1].

قولُه: (حَذَراً) أي: فليَحذَرْ حَذَراً أيَّ حَذَر، وليهلكَ من جِهةِ الحِذار، أو لأجلِه، أو حالَ كونِه حَذِراً.

قولُه: (**وعليهما بالتوبة النصوح**)، عن بعضِهم: هو من قولِهم: نصحت الإبل الشُّرْبَ تنصَحُ نُصوحاً، أي: صدقتُها، وأنصَحْتُها أنا أروَيْتُها، ومنه التوبةُ النصوحُ، وهي الصادقة.

قولُه: (**سابقُنا سابق**)، الحديث رواه البيهقيُّ في «البعث والنشور»[2]، ومعنى: «سابقنا سابق» أي: مَن زادت حسناته على سيئاته فهو الذي يدخلُ الجنة بغير حساب، و«مقتصدنا ناجٍ»: أن من استوت حسناتُه وسيئاتُه فهو يحاسبُ حساباً يسيراً، ثم يدخل الجنة، و«ظالـمنا مغفورٌ له»: أن من أوْثقَ نَفْسَه بالذنوب، فهو إمّا أن تُدركه الشفاعةُ، أو يغفر الله تعالى له بفَضْله، أو يُعذّبه بقَدرِ ذَنْبِه ثم يخرجه ويدخله الجنة. روى البيهقيُّ عن جابرِ بنِ عبدِ الله رضيَ الله عنه حديثاً موقوفاً عليه هذا معناه.

---

(١) «الانتصاف بحاشية الكشاف» (٣: ٦١٣).

(٢) برقم (٦١).

تعالى: ﴿عَسَى ٱللَّهُ أَن يَتُوبَ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٢]، وقولِه: ﴿إِمَّا يُعَذِّبُهُمۡ وَإِمَّا يَتُوبُ عَلَيۡهِمۡ﴾ [التوبة: ١٠٦]، ولقد نطق القرآنُ بذلك في مواضعَ مَن استقرأها اطَّلَعَ على حقيقة الأمر، ولم يعلِّلْ نفْسَه بالخُدَع. وقُرئ: (سبَّاقٌ). ومعنى: ﴿بِإِذۡنِ ٱللَّهِ﴾: بتيسيره وتوفيقه. فإن قلتَ: لِمَ قدَّم الظالمَ ثم المقتصدَ ثم السابق؟ قلتُ: للإيذان بكثرةِ الفاسقين منهم وغَلَبتِهم، وأنّ المقتصِدين قليلٌ بالإضافة إليهم، والسابقون أقلُّ من القليل. وقُرئ: (جنةُ عدن) على الإفراد، كأنها جنّة مختصّةٌ بالسابقين، و: (جناتِ عدن): بالنصبِ على إضمار فعلٍ يفسِّره الظاهر؛ أي: يَدخلون جناتِ عَدْن يدخلونها، و: (يُدْخَلُونها) على البناء للمفعول، و (يُحَلَوْن) مِن: حَلِيَتِ المرأة، فهي حالٍ. ﴿وَلُؤۡلُؤٗا﴾ معطوفاً على محلّ ﴿مِنۡ أَسَاوِرَ﴾، و﴿مِنۡ﴾ داخلةٌ للتبعيض، أي: يحلَّون بعضَ أساورَ مِن ذهبٍ، **كأنه بعضٌ سابق لسائرِ الأبعاض**، كما سبق المُسَوَّرون به غيرَهم. وقيل: إنّ ذلك الذهبَ في صفاءِ اللؤلؤ. و(**ولولؤاً**) **بتخفيفِ الهمزة الأُولى**. وقُرئ: (الحُزْن) والمراد: حُزن المتَّقين، وهو ما أهمَّهم مِن خوفِ سُوء العاقبة، كقوله تعالى: ﴿إِنَّا كُنَّا قَبۡلُ فِيٓ أَهۡلِنَا مُشۡفِقِينَ * فَمَنَّ ٱللَّهُ عَلَيۡنَا وَوَقَىٰنَا عَذَابَ ٱلسَّمُومِ﴾ [الطور: ٢٦-٢٧]. وعن ابنِ عبّاسٍ

قولُه: (**كأنه بعضٌ سابقٌ لسائرِ الأبعاض**)، أي: في ذكرِ البعضِ الدلالةُ على فَضْلِها وتفوقها على سائر الأبعاضِ كما سبقَ المُسَوَّرون به غيرَهم بهذا البعضِ من الأساورِ، ونحوُه قوله تعالى: ﴿وَرَفَعۡنَا بَعۡضَهُمۡ فَوۡقَ بَعۡضٖ دَرَجَٰتٖ﴾ [الزخرف: ٣٢]، وأريد به محمَّدٌ صلواتُ الله عليه، واللامُ في «لسائرِ» كاللام في: «أنا ضاربٌ لزيد».

قولُه: («ولولؤاً»[1] **بتخفيفِ الهمزةِ الأولى**)، في «التيسير»[2]: ترك أبو بكر وأبو عَمْرٍو ـ إذا خفف ـ الهمزة الأولى من «لؤلؤاً»، وحَمزَة إذا وقفَ: سَهَّل الهمزتَيْن على أصلِه، وهشامٌ: يسهِّلُ الثانيةَ فيه في غيرِ النصبِ على أصلِه، والباقونَ يُحقِّقُونها.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٢ و«الجامع لأحكام القرآن» (١٢: ٢٨).

(٢) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٥٦.

رضي الله عنهما: حُزْن الأَعراضِ والآفات. وعنه: حُزْن الموتِ. وعن الضحَّاك: حُزن إبليسَ ووسوستِه. وقيل: همُّ المَعاش. وقيل: حُزنُ زوالِ النِّعَم، وقد أكثروا حتى قال بعضُهم: كِراءُ الدار، ومعناه: أنه يعمّ كلَّ حُزن من أحزان الدِّين والدنيا، حتى هذا. وعن رسولِ الله ﷺ: «ليس على أهلِ لا إلهَ إلّا اللهُ وَحشةٌ في قُبورهم ولا في مَحْشرهم ولا في مَسيرِهم؛ وكأني بأهلِ لا إلهَ إلّا الله **يَخرُجون مِن قُبورِهم وهم يَنفُضون الترابَ عن وُجوهِهم ويقولون:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾». وذكرُ الشَّكور دليلٌ على أنّ القومَ كثيرو الحَسَنات. ﴿ٱلْمُقَامَةِ﴾: **بمعنى الإقامة**، يقال: أقمتُ إقامة ومَقاماً ومُقامة. ﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾: **من عطائه وإفضاله**؛ من قولهم: لفلانٍ فُضولٌ على قومه وفواضلُ، **وليس من الفَضْل الذي هو التفضُّل**؛ لأنّ الثوابَ بمنزلة الأجرِ المستحَقّ،

قولُه: (**يخرجونَ من قبورِهم وهم ينفضون الترابَ عن وجوهِهم ويقولون:** ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِىٓ أَذْهَبَ عَنَّا ٱلْحَزَنَ﴾)، الحديث ما وجدته في الأصول[1]، غير أنه غيرُ موافقٍ لظاهر الآية؛ لأنَّ السابقَ جنات عدن يدخلونها، واللاحق الذي أحلنا دار المقامة صريح في أن مثل هذا القول صادر عنهم في الجنة.

قولُه: (﴿ٱلْمُقَامَةِ﴾ **بمعنى الإقامة**)، عن بعضِهم: دار المُقامةِ مفعولٌ ثانٍ لـ ﴿أَحَلَّنَا﴾، وليسَت بظَرْفٍ لأنها محدودة، ﴿وَلَا يَمَسُّنَا﴾ حالٌ من المفعولِ الأول.

قولُه: (﴿مِن فَضْلِهِۦ﴾: **من عطائِه وإفْضاله**)، الإفضالُ: الإحسانُ. أفضَلَ عليه وتفَضَّل: بمَعْنى، وأفضَلَ منه فَضْلةً.

قولُه: (**وليسَ من الفضلِ الذي هو التفضُّل**)، وعند أهلِ السنّة مِنْ تَفضُّلِه وكَرمه. قال الزجاج[2] والواحدي[3]: ذلك بتفضّلِه لا بأعمالِنا، وفي «المطْلع»: لا باستحقاقِنا. لأن العملَ

---

(١) أخرجه البيهقي في: «البعث والنشور» ص٩٢ والطبراني في «الدعاء» ص ٤٣٦ وفي: «المعجم الأوسط» (٩٤٧٨) عن ابن عمر.

(٢) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧١).

(٣) «التفسير الوسيط» (٣: ٥٠٦).

والتفضُّل كالتبرُّع. **وقُرِئ: (لَغُوب) بالفتح**؛ وهو اسمُ ما يلغبُ منه، أي: لا تتكلّف عملاً يُلغِبُنا، أو مصدرٌ كالقَبُول والوَلُوغ، أو صفةٌ للمَصْدر، كأنه لُغُوب لَغُوب، كقولك: موتٌ مائت. فإنْ قلتَ: ما الفرقُ بين النَّصَبِ واللُّغوب؟ قلتُ: النَّصَب: التَّعَبُ والمشقَّة التي تُصيب المنتصِبَ للأمر المزاوِلَ له، وأمّا اللُّغوب: فما يَلحقُه من الفُتور بسببِ النَّصَب، فالنَّصَب: نفسُ المشقّة والكُلفة، **واللُّغوب: نتيجتُه** وما يحدث منه من الكَلالِ والفَترة.

معناه زائلٌ، وثوابُ الجنةِ دائم لا يزولُ، ولعلّ المصنِّفَ لما خَصَّ قوله: ﴿وَقَالُواْ ٱلۡحَمۡدُ لِلَّهِ ٱلَّذِيٓ أَذۡهَبَ عَنَّا ٱلۡحَزَنَ﴾ إلى آخره بالسابقِ دونَ الظالمِ والمُقتصِدِ ذهبَ إلى هذا المعنى.

قولُه: (**وقُرِئَ: «لَـغوب» بالفتح**)، قالَ ابنُ جنِّي[1]: وهي قراءةُ عليٍّ رضي الله عنه والسُّلَميِّ، وفيه وجهان: إن شئْتَ حَمَلْتَه على ما جاء من المصادر على الفَعولِ، نَحْو: الوَضوء والوَلوع والوَقود، وإن شئْتَ جعلتَه صفةً لمصدرٍ محذوفٍ، أي: لا يَمسُّنا فيها لُغوبُ لَغوبٍ، على قولِهم: شِعْرٌ شاعرٍ ومَوْتُ مائتٍ، كأنه وصَفَ اللُّغوبَ بأنه قد لَغِبَ، أي: أعيى وتَعِب.

وعليه قولُهم: جُنَّ جنونُه، وخرجَتْ خَوارجُه، وعلى هذا حمَلَ أبو بكرٍ قولَهم: توضأت وَضوءًا، أي: وُضوءًا وَضوءًا.

وحكى أبو زيد: رجلٌ ساكوتٌ بيِّن الساكوتة، فلما قرأتُ هذا على أبي عليٍّ حمله على قياس قول أبي بكر، فقال: تقديرُه بيِّن السكتةِ الساكوتةِ، فجَعل الساكوتةَ صفةَ مصدرٍ محذوف، وحَسَّنَ ذلك عندي أنه من لفظِه.

قولُه: (**واللُّغوب: نتيجتُه**)، أجابَ عن الفَرْقِ ولم يُبيِّنِ الأسلوبَ بأنه مِن أيِّ قَبيلٍ هو، ولأيِّ فائدةٍ تكرارُ «المسّ»؟

أما الأسلوبُ فمن باب قولِه:

لا تــرى الضَّــبَّ بهــا يَنجَحِر

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٠٠).

[﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا لَهُمْ نَارُ جَهَنَّمَ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم مِّنْ عَذَابِهَا ۚ كَذَٰلِكَ نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ * وَهُمْ يَصْطَرِخُونَ فِيهَا رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ ۚ أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم مَّا يَتَذَكَّرُ فِيهِ مَن تَذَكَّرَ وَجَاءَكُمُ النَّذِيرُ ۖ فَذُوقُوا فَمَا لِلظَّالِمِينَ مِن نَّصِيرٍ﴾ ٣٦-٣٧]

﴿فَيَمُوتُوا﴾ **جوابُ النفي**، ونصبُه بإضمارِ «أن». وقُرِئ: (فيموتون) عطفاً على ﴿يُقْضَىٰ﴾، وإدخالاً له في حُكْمِ النفي، أي: لا يقضى عليهم الموتُ فلا يموتون، كقوله: ﴿وَلَا يُؤْذَنُ لَهُمْ فَيَعْتَذِرُونَ﴾ [المرسلات: ٣٦]. ﴿كَذَٰلِكَ﴾ مِثْلَ ذلك الجزاء (يُجْـزَى)، وقُرِئ: (يُجازَى)، و﴿نَجْزِي كُلَّ كَفُورٍ﴾ بالنون. ﴿يَصْطَرِخُونَ﴾: يتصارَخون: يَفتعِلون

وقولِه:

على لاحِبٍ لا يُهتَدى بمَنارِه(١)

أي: لا ضَبَّ ولا انجِحار، ولا مَنارَ ولا اهتِداء، ولا نَصَبَ ولا لُغوب. والمُرادُ نفيُ النَّصَب، وإنما ضمَّ إليه نتيجتَه ليُؤذِنَ بأنّ انتِفاءَ السَّببِ أمرٌ مُحقَّقٌ لا نِزاعَ فيه، وبلغَ في تحقُّقِه إلى أنْ صارَ كالشاهِدِ على نفي المُسبَّب، وهو اللُّغوب.

وتكريرُ «المسّ» للترديدِ وتعليقِ كُلِّ مرّةٍ ما لم تُعلَّقْ به أولاً، كقولِ الشاعر:

لو مَسَّها حَجَرٌ مَسَّتْهُ سَـــرّاءُ(٢)

قولُه: (﴿فَيَمُوتُوا﴾ **جوابُ النفي**)، ﴿وَلَا يُخَفَّفُ عَنْهُم﴾ في محلِّ فاعل ﴿يُخَفَّفُ﴾، و﴿مِّنْ عَذَابِهَا﴾ في موضع نصب، ويجوز العكس.

قولُه: (**وقُرِئَ «يُجازى» و«يُجْزى» و﴿نَجْزِي﴾**)(٣)، بالنون: كلّهم إلا أبا عمروٍ، فإنه قرأ بالياءِ مَضمومةً وفتحَ الزاي»(٤).

---

(١) سبق تخريجه.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفيه بعضُ مخالفة للفظ الزمخشري في «الكشاف» كما لا يخفى.

(٤) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٣.

من الصُّراخ؛ وهو الصياحُ بجهد وشدَّة. قال:

كَصَرْخَةِ حُبْلَى أَسْلَمَتْهَا قبيلُهَا

واستُعمِلَ في الاستغاثة لـجهْد المستغيثِ صَوْتَه.

فإن قلتَ: هلّا اكتُـفِيَ بـ﴿صَٰلِحًا﴾ كما اكتُفِيَ به في قوله تعالى: ﴿فَٱرْجِعْنَا نَعْمَلْ صَٰلِحًا﴾ [السجدة: ١٢]؟ وما فائدةُ زيادةِ ﴿غَيْرَ ٱلَّذِى كُنَّا نَعْمَلُ﴾ على أنه يُوهِمُ أنهم يَعملون صالحاً آخرَ غيرَ الصالح الذي عَمِلوه؟ قلتُ: فائدة زيادتِها التحسُّر على ما عملوه من غيرِ الصالح مع الاعترافِ به. وأمّا الوهم فزائلٌ بظهور حالِهم في الكُفر وركوبِ المعاصي؛ **ولأنهم كانوا يَحسَبون** أنهم على سيرةٍ صالحة، كما قال اللهُ تعالى: ﴿وَهُمْ يَحْسَبُونَ أَنَّهُمْ يُحْسِنُونَ صُنْعًا﴾ [الكهف: ١٠٤]، فقالوا: أخرجْنا نعملْ صالحاً غيرَ

قولُه: (**كصَرْخَة حُبْلى**)، أوَّلُه:

قصدْتُ إلى عَنْسي لأجدَحَ رَحْلَها ... وقد حانَ من تلك الدِّيارِ رَحيلُها
فأَنَّتْ كما أنَّ الأسـيرُ وصَرَّخَتْ ... كصَرْخةِ حُبْلى أسـلَمَتْها قَبيلُها

أسلَمَتْها: خذَلَتْها، مِن قولهم: أسلَمَه، أي: خذَلَه. والقبيلُ: القابلة، وقيل: كلُّ جيلٍ من إنسٍ وجنٍّ قَبيل.

قولُه: (**ولأنهم كانوا يَحسَبون**)، تسليمٌ للاعتراضِ بعد الاعتذارِ منه، أي: يجوزُ اعتبارُ أنَّهم يعملون صالحاً آخرَ بناءً على زَعْمِهم؛ لأنهم كانوا يُحْسِنون صُنعاً، فعلى الأول: الصفةُ مؤكِّدة، وعلى الثاني: مميِّزة.

قال أبو البقاء: ﴿صَٰلِحًا غَيْرَ ٱلَّذِى﴾ يجوز أن يكونَ صفتَيْن لمصدرٍ محذوفٍ أو مفعولٍ محذوف، ويجوزُ أن يكونَ ﴿صَٰلِحًا﴾ نعتاً للمصدرِ و﴿غَيْرَ ٱلَّذِى﴾ مفعولاً[1].

---

(١) «التبيان في إعراب القرآن» (٢: ١٠٧٦).

الذي كنّا نحسبُه صالحاً فنعمَلَه. ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ توبيخٌ مِنَ الله، يعني: فنقولُ لهم. وقُرئ: (ما يَذَّكَّرُ فيه من اذَّكَّر) على الإدغام، وهو متناولٌ لكلِّ عُمر تمكَّن فيه المكلَّفُ من إصلاحِ شأنه وإن قَصُر؛ إلّا أنَّ التوبيخَ في المتطاول أعظمُ. وعن النبيِّ ﷺ: «العُمرُ الذي أعذرَ اللهُ فيه إلى ابنِ آدمَ ستونَ سنةً». وعن مجاهدٍ: ما بين العشرينَ إلى الستين. وقيل: ثماني عشرة وسبع عشرة. و﴿ٱلنَّذِيرُ﴾: الرسول. وقيل: الشَّيب. وقُرئ: (وجاءتْكم النُّذر). فإن قلتَ: علامَ عُطف ﴿وَجَآءَكُمُ ٱلنَّذِيرُ﴾؟ قلتُ: على معنى: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾؛ لأنّ لَفْظَه لفظُ استخبار. ومعناه معنى إخبار، كأنه قيلَ: قد

قولُه: (﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ توبيخٌ من الله)، يعني: فنقولُ لهم،أي: يقولُ الله لهم ذلك موبِّخاً. قالَ الزجاج: معناه: أولم نُعَمِّرْكم العُمرَ الذي يتذكَّر فيه مَنْ تذكَّر[١].

وقال ابن الحاجب[٢]: ﴿مَّا﴾لا يستقيمُ أن تكونَ نافيةً من حيثُ اللفظ ومن حيث المعنى. وأما اللفظُ فلأنها يجبُ قَطْعُها عن ﴿نُعَمِّرْكُم﴾، لأنه لا يجوزُ أن يكونَ النفيُ من معمولِهِ، وأيضاً فإنَّ الضمير في ﴿فِيهِ﴾يرجع إلى غير مذكور. وأما المعنى: فلأن قوله: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾ إنما سيق لإثباتِ التعميرِ وتوبيخِهم على تركِهم التذكيرَ فيه، فإذا جُعلَ نفياً كان فيه إخبارٌ عن نفيِ تذكُّرِ متذكِّر فيه فظاهرُه على ذلك نَفْيُ التعمير؛ لأنه إذا كان زماناً لا يتذكَّرُ فيه متذكِّرٌ لزِمَ أن لا يكون تعميراً وهو خلافُ قولِه: ﴿أَوَلَمْ نُعَمِّرْكُم﴾.

قولُه: (العُمْرُ الذي أعذرَ الله فيه) الحديثُ من رواية البخاري عن أبي هريرة قال: قالَ رسول الله ﷺ: «أعذَرَ الله إلى امرئٍ أخّر أجلَه حتى بلغ ستين سنة»[٣].

النهاية: أي: لم يُبْقِ فيه موضعاً للاعتذارِ حيث أمهَلَه طولَ هذه المدةِ ولم يَعْتَذر. يقال: أعذَرَ الرجلُ؛ إذا بلغ أقصى الغايةِ في العُذْر.

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٢).

(٢) في «الأمالي» (١:٢٠٧).

(٣) سبق تخريجه.

عمَّرناكم وجاءكم النذير.

[﴿ إِنَّ ٱللَّهَ عَـٰلِمُ غَيْبِ ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۚ إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ ﴾ ٣٨]

﴿إِنَّهُۥ عَلِيمٌۢ بِذَاتِ ٱلصُّدُورِ﴾ كالتعليل؛ لأنه إذا عَلِمَ ما في الصُّدور وهو أخفى ما يكون؛ فقد عَلِمَ كلَّ غيبٍ في العالَم. وذاتُ الصدور: مُضمَراتها، وهي تأنيثُ «ذو» في نحوِ قول أبي بكرٍ رضي الله عنه: **ذو بَطنٍ [بنتٍ][1] خارِجةَ جاريةٌ**. وقولِه:

لِتُغْنِيَ عَنِّي ذَا إِنَائِكَ أَجْمَعَا

قولُه: (**ذو بَطْنِ [بنت] خارجة**)، قيل: خارجة: جاريةُ امرأةٍ من بَجيلةَ ولدَتْ كثيراً من قبائلِ العرب. أي: جَنينُها جارية.

المغرب: ذو بَطْنِ بنتِ خارجة جارية؛ أي: جَنينُها، وألقت الدجاجة ذا بَطْنِها.

قولُه: (**لتُغْنيَ عني ذا إنائك أجْمعا**)، أوله:

إذا قالَ قَدْني قُلْتُ بالله حِلْفة[2]

قدْني وقَطْني؛ أي: حَسْبي. حِلْفةً: نصْبٌ مَصْدَرٌ للفعلِ المحذوف الذي يتعلَّق به الباءُ في «بالله»، واللامُ في «لتُغْنيَ» للقسَم وأصله: «لتُغْنينْ» بالنون الخفيفة المؤكّدة، فلما حُذفَت بَقِيت الياءُ مفتوحةً على ما كانت عليه قبل الحذفِ لثبوتِ النونِ الخفيفة في النية.

«لِتُغْني عني» أي: بَعِّدْ عني وتَنَحَّ جميعَ ما في إنائك، ولا تُعِدْهُ إليَّ بل اشرَبْ، والعرب تقول: اغنِ عَنّي وَجْهَك، أي: بَعِّدْه، وإنما أضافَ الإناءَ إلى المخاطَبِ وليس الإناء له وإنما هو للمتكلِّم؛ لِما بينَ المخاطَبِ وبينَ الإناءِ نوعُ مُلابَسة، تقول لما نزل الضيفُ بالمُضيف: أكرم مثواه، وبالغ في سَقْيه، فقال الضيفُ للمضيفِ وهو يسقيه ما في الإناء: حَسْبي ما شربتُه، فقال له الساقي: أُقْسِمُ بالله لتشربَنَّ جميعَ ما في إنائِك من اللبن. قال المصنِّف: فَرْقٌ

---

(١) زيادة مقتضاة من مظانّ تخريج الأثر.

(٢) البيت لحريث بن عتّاب الطائي كما في «شواهد الكشاف» (٣:٦١٦).

المعنى: ما في بطنها من الحَبَل، و: ما في إنائك من الشَّراب؛ لأنّ الحَبَل والشَّرابَ يصحبانِ البَطْنَ والإناء. ألا ترى إلى قولهم: مَعَها حَبَلٌ؟ وكذلك المُضمَراتُ تصحبُ الصدورَ، وهي: مَعَها، وذو: موضوعٌ لمعنى الصحبة.

[﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ فَمَن كَفَرَ فَعَلَيْهِ كُفْرُهُۥ ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ إِلَّا مَقْتًا ۖ وَلَا يَزِيدُ ٱلْكَٰفِرِينَ كُفْرُهُمْ إِلَّا خَسَارًا﴾ ٣٩]

يقال للمُستخلَف: خَليفةٌ وخليف؛ فالخليفةُ يُـجْمَع: خلائِفَ، والخَليفُ: خُلفاء، والمعنى: أنه جَعَلَكم **خُلفاءَه في أرضه** قد ملَّككم مقاليدَ التصرُّف فيها وسلَّطكم على ما فيها، وأباحَ لكم منافَعها؛ لتشكُروه بالتوحيدِ والطاعة، ﴿فَمَن كَفَرَ﴾ منكم وغَمَطَ مِثْلَ هذه النعمةِ السنيَّة، فوبالُ كُفرِه راجعٌ عليه؛ وهو مقتُ اللّـهِ الذي ليس وراءَه خزيٌ وصَغار، وخسارُ الآخرة الذي ما بعدَه خسار. والمَقْت: أشدُّ البُغض، ومنه قيل لمن يَنكحُ امرأةَ أبيه: مَقْتِيٌّ؛ لكونه ممقوتاً في كلِّ قلب. وهو خطابٌ للناس، وقيل: خِطابٌ لمن بُعِثَ إليهم رسولُ الله ﷺ؛ أي: جَعَلَكم أمَّةً خلفتْ مَن قبْلَها، ورأتْ

بين قولك: رجلٌ ذو إناءٍ وقولِك: اشرَبْ ذا إنائك، وذلك أنك وصفْتَ الرجلَ بأنه صاحبُ إناءٍ ومالكُه وليس كالآخر لا إناءَ له، وأردْتَ بالثاني: أنه في الإناءِ فإضافتُه كإضافةِ اشرَبْ شرابَ إنائك. أي: اشرَبْ جميعَ ما في الإناء.

قولُه: (**خلفاءَه في أرضِه**)، **الراغب**(١): خلفَ فلانٌ فلاناً: قامَ بالأمرِ إما بَعْدَه وإما معَه، والخلافة: النيابةُ عن الغيرِ إمّا لغيبةِ المنوبِ عنه، وإما لموتِه، وإما لعَجْزه، وإما لتشريفِ المُسْتخلَف، وعلى الوجهِ الأخيرِ استخلف الله تعالى عباده في الأرض قال تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ﴾.

وقلت: وإلى هذا المعنى نظرَ المصنِّفُ حيث قال: «وغَمَطَ مثْلَ هذه النعمةِ السَّنية».

(١) «مفردات القرآن» ص٢٩٤.

وشاهدت فيمن سَلَفَ ما يَنْبغي أن تَعتبِرَ به، فمَن كَفَرَ منكم فعليه جزاءُ كُفره مِن مَقْتِ الله وخَسارِ الآخرة، كما أنّ ذلك حُكْمُ مَن قَبْلكم.

[﴿ قُلْ أَرَءَيْتُمْ شُرَكَآءَكُمُ ٱلَّذِينَ تَدْعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَرُونِي مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا فَهُمْ عَلَىٰ بَيِّنَتٍ مِّنْهُ ۚ بَلْ إِن يَعِدُ ٱلظَّٰلِمُونَ بَعْضُهُم بَعْضًا إِلَّا غُرُورًا ﴾ ٤٠]

﴿أَرُونِي﴾ بدلٌ من ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾؛ لأنّ معنى ﴿أَرَءَيْتُمْ﴾: أخبِروني، كأنه قال: أخبِروني عن هؤلاءِ الشُّركاءِ وعمّا استحقُّوا به الإلهية والشِّركة، أَرُوني **أيَّ جُزء مِن أجزاء الأرض استبدُّوا بخَلْقه دون الله**، أمْ لهم مع الله شركةٌ في خَلْق السماوات؟ أمْ معهم كتابٌ من عند الله يَنطِقُ بأنهم شركاؤه فهم على حُجّةٍ وبرهان مِن ذلك الكتابِ؟ أو يكون الضميرُ في ﴿ءَاتَيْنَٰهُمْ﴾ للمشركين، كقوله: ﴿ أَمْ أَنزَلْنَا عَلَيْهِمْ سُلْطَٰنًا ﴾ [الروم: ٣٥]. ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا﴾ مِن قَبْله. ﴿بَلْ إِن يَعِدُ﴾ بعضُهم؛ وهم الرؤوساء ﴿بَعْضًا﴾؛ وهم الأتْباع ﴿إِلَّا غُرُورًا﴾؛ وهو قولهم: ﴿هَٰٓؤُلَآءِ شُفَعَٰٓؤُنَا عِندَ ٱللَّهِ﴾ [يونس: ١٨]. **وقُرِئ: (بيِّناتٍ)**.

قولُه: (**أيَّ جزءٍ من أجزاءِ الأرضِ استبدُّوا بخَلْقِه دون الله**)، إنما فَسَّر ﴿مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ﴾ بهذا، وجعل «ما» استفهامية ليتنزَّلَ إلى قولِه: ﴿أَمْ لَهُمْ شِرْكٌ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ ثم إلى قوله: ﴿أَمْ ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا﴾، لأنّ «أم» مُنقطعـةٌ متضمِّنةٌ للهمزة، و«بل» تقتضي التـدرُّج، كأنه قيل: أخبروني الذين تَدْعونَ من دون الله هل استبدّوا بخلقِ شيءٍ حتى يكونوا مَعْبودينَ مثْلَ الله، ثم نزلَ منه إلى: ألَهُمْ شَركةٌ في الخَلْق؟ ثم نزلَ منه إلى: أم معَهم بَيِّنةٌ وحُجّةٌ مكتوبةٌ بالشركة؟ وإذا جُعلَ الضميرُ في ﴿ءَاتَيْنَٰهُمْ كِتَٰبًا﴾ للمشركين لا للأصنام، فيكونُ التدرجُ من دليلِ العقل إلى دليل النقل.

قولُه: (**وقُرِئَ: «بيِّناتٍ»**[1])، نافعٌ وابنُ عامرٍ وأبو بكرٍ والكِسائيّ: بالجمع، والباقون: بغيرِ ألفٍ على التوحيد.

---

(١) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٤، و«الجامع لأحكام القرآن» (١٤: ٣٥٦).

[﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُمۡسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَآ إِنۡ أَمۡسَكَهُمَا مِنۡ أَحَدٖ مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓۚ إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ ٤١]

﴿أَن تَزُولَا﴾: كراهةَ أن تَزُولا، أو: يمنعَهما مِن أنْ تَزُولا؛ لأنَّ الإمساكَ منع. ﴿إِنَّهُۥ كَانَ حَلِيمًا غَفُورٗا﴾ **غيرَ مُعاجِل بالعقوبة، حيثُ يُمسِكها**، وكانتا جديرتَيْن بأن يُهَدّا هدّاً؛ لعِظَم كلمةِ الشِّرك، كما قال: ﴿تَكَادُ ٱلسَّمَٰوَٰتُ يَتَفَطَّرۡنَ مِنۡهُ وَتَنشَقُّ ٱلۡأَرۡضُ﴾ [مريم: ٩٠]. وقُرئ: (ولو زالتا). وإن أمسكهما: جوابُ القَسَم في ﴿وَلَئِن زَالَتَآ﴾ سدَّ مسدَّ الجوابَيْن، و﴿مِّنۡ﴾ الأُولى مَزيدة لتأكيدِ النفي، والثانية: للابتداء. و﴿مِّنۢ بَعۡدِهِۦٓ﴾: مِن بعدِ إمْساكه. وعن ابنِ عبّاس رضي الله عنه: أنه قال لرجلٍ مُقبلٍ من الشام: مَن لقيتَ به؟ قال: كَعْباً. قال: وما سمعتَه يقول؟ قال: سمعتُه يقول: إنَّ السماواتِ على منكبِ مَلَك. قال: كَذَبَ كعب! أمَا ترك يهوديّتَه بعدُ؟! ثم قرأ هذه الآيةَ.

[﴿وَأَقۡسَمُواْ بِٱللَّهِ جَهۡدَ أَيۡمَٰنِهِمۡ لَئِن جَآءَهُمۡ نَذِيرٞ لَّيَكُونُنَّ أَهۡدَىٰ مِنۡ إِحۡدَى ٱلۡأُمَمِۖ فَلَمَّا جَآءَهُمۡ نَذِيرٞ مَّا زَادَهُمۡ إِلَّا نُفُورًا ۞ ٱسۡتِكۡبَارٗا فِي ٱلۡأَرۡضِ وَمَكۡرَ ٱلسَّيِّيِٕۚ وَلَا يَحِيقُ ٱلۡمَكۡرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهۡلِهِۦۚ فَهَلۡ يَنظُرُونَ إِلَّا سُنَّتَ ٱلۡأَوَّلِينَۚ فَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَبۡدِيلٗاۖ وَلَن تَجِدَ لِسُنَّتِ ٱللَّهِ تَحۡوِيلًا ۞ أَوَلَمۡ يَسِيرُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ فَيَنظُرُواْ كَيۡفَ كَانَ عَٰقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِهِمۡ وَكَانُوٓاْ أَشَدَّ مِنۡهُمۡ قُوَّةٗۚ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا﴾ ٤٢-٤٤]

قولُه: (**غَيـرَ مُعاجلٍ بالعُقوبةِ حيثُ يُمْسِكُها**)، قالَ الزجاج: سأل بعضُهم: لم كانَ في هذا الموضع ذِكْرُ الحلم والمغفرة والمقام يدل على القدرة؟ والجوابُ: أنه تعالى لما أمسكَ السماواتِ والأرضَ عند قولهم: ﴿ٱتَّخَذَ ٱلرَّحۡمَٰنُ وَلَدٗا﴾ [مريم: ٨٨]، حلُمَ فلم يُعجِّل لهم بالعقوبة، وكان مِن حقِّ السماوات والأرضِ أن تَزولا مِن عَظيمِ فِرْيَتِهم(١).

---

(١) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٠٧).

بَلَغَ قريشاً قبْلَ مبعثِ رسول الله ﷺ أنَّ أهلَ الكتاب كذَّبوا رُسلَهم، فقالوا: لَعنَ اللهُ اليهودَ والنصارى أتتهم الرسلُ فكذَّبوهم، فواللّـهِ لئن أتانا رسولٌ لنـكونَنَّ أهدى من إحدى الأمم، فلمّـا بُعِثَ رسولُ الله ﷺ كذَّبوه. وفي ﴿إِحْدَى ٱلْأُمَمِ﴾ وجهان؛ أحدُهما: مِن بعضِ الأمم، ومِن واحدةٍ من الأُمَم من اليهودِ والنصارى وغيرِهم. والثاني: **مِنَ الأمّةِ التي يقال لها: إحدى الأُمم**؛ تفضيلاً لها على غيرِها في الهُدى والاستقامة. ﴿مَّا زَادَهُمْ﴾ إسنادٌ مَجازيّ؛ لأنه هو السببُ في أنْ زادُوا أنفسَهم نفوراً عن الحقِّ وابتِعاداً عنه، كقوله: ﴿فَزَادَتْهُمْ رِجْسًا إِلَىٰ رِجْسِهِمْ﴾ [التوبة: ١٢٥]. ﴿ٱسْتِكْبَارًا﴾ بدلٌ من ﴿نُفُورًا﴾، أو مفعولٌ له، على معنى: فما زادَهم إلّا أنْ نَفَروا استِكْباراً وعُلـوّاً في الأرْضِ، أو حالٌ بمعنى: مُستكبـرين وماكـرِينَ برسولِ الله ﷺ والمؤمنين. ويجوزُ أن يكون ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾ معطوفاً على ﴿نُفُورًا﴾. فإن قلتَ: فمـا وجهُ قوله: ﴿وَمَكْرَ ٱلسَّيِّئِ﴾؟ قلتُ: **أصلُه: وأن مكروا السَّيِّئ، أي: المكْرَ السَّيِّئ**، ثم: ومكراً

قولُه: (**من الأمةِ التي يقال لها إحدى الأمم**[1])، هذا كما يقال: واحدُ القومِ وأوحَدُ العصر، أي: أفضَلُهم.

الأساس: وهو واحدُ قومِه وأوحَدُهُم، وهو واحدُ أُمّه، وفلانٌ وَحدٌ ووحيدٌ، واستوحَدَ: انفرد، وأوحَدَ الله فلاناً: جَعَله بلا نَظير، وعن بعضِهم: تقولُ العربُ للداهيةِ العظيمة: هي إحدى الإحَد، وإحدى من سبع، أي: إحدى ليالي عادٍ في الشدَّة.

قولُه: (**أصلُه: وأن مكَروا السيّئ، أي: المَكْرَ السيئ**)، قالَ مَكّي: هو من إضافةِ الموصوفِ إلى الصفةِ تقديرُه: ومكَروا المكْرَ السيئَ، ودليلُه قولُه بعد ذلك: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾ فـ«مَكْرَ السَّيِّئ» انتصبَ على المصدرِ ثم أُضيفَ إلى نَعْتِه اتساعاً، كصلاةِ الأولى ومسجد الجامع[2]. وفي «التيسير»: نحوُه إضافة الحق إلى اليقين، ووصفه بالسيئ؛ لأنه كانَ

---

(١) كذا في الأصول الخطية، ويُوافقُه نصُّ «الكشاف» من (ط)، والمطبوع من «الكشاف»، لكن في الأصل الخطي منه ـ أعني: من «الكشاف» ـ: «التي يقال فيها: هي إحدى الأمم».

(٢) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٦).

السَّيِّئ، ثم: ومَكَرَ السَّيِّئ. والدليلُ عليه: قولُه: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾. ومعنى ﴿يَحِيقُ﴾: يُحِيطُ ويَنزل. وقُرِئ: (ولا يُحِيقُ المكْرَ السَّيِّئ) أي: لا يُحِيق اللهُ، ولقد حاقَ بهم يومَ بَدْر. وعن النبيِّ ﷺ: «لا تمكُرُوا ولا تُعِينُوا ماكراً؛ فإنّ الله تعالى يقول: ﴿وَلَا يَحِيقُ ٱلْمَكْرُ ٱلسَّيِّئُ إِلَّا بِأَهْلِهِۦ﴾، ولا تَبْغُوا ولا تُعِينوا باغياً، يقول الله تعالى: ﴿إِنَّمَا بَغْيُكُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُم﴾ [يونس: ٢٣]». وعن كَعْبٍ: أنه قال لابنِ عبّاسٍ رضي الله عنهما: قرأتُ في التوراة: مَن حَفَرَ مُغوّاةً وَقَعَ فيها. قال: أنا وجدتُ ذلك في كتابِ الله، وقرأ الآيَةَ. وفي أمثالِ العرب: مَن حفر لأخيه جُبّاً، وقع فيه مُنكَبّاً. وقرأ حمزةُ: (ومكر السَّيِّئْ) بإسكانِ الهمزة؛ ....

للصدِّ عن الحق، وقد يكون المكرُ حَسناً إذا كان احتيالاً للدعاء، ومنه قوله: ﴿وَمَكَرُواْ وَمَكَرَ ٱللَّهُۖ وَٱللَّهُ خَيْرُ ٱلْمَٰكِرِينَ﴾ [آل عمران: ٥٤].

قولُه: (مُغَوّاة)، الجوهري: المُغَوَّياتُ بفَتْح الواو مُشَدَّدة جَمْعُ المُغَوّاة، وهي: حُفْرة كالزُّبْيةِ بالزاي المضمومةِ، يقال: مَنْ حَفر مُغَوّاةً وقع فيها. وفي «المستقصى»: يُضرَبُ لمن أرادَ بصاحبِه مكراً فحاقَ به[1].

قولُه: (وقرأ حَمْزة: «ومَكْرَ السَّيئْ»[2]، بإسكانِ الهمزةِ)، في «التيسير»[3]: قرأها حمزةُ في الوصلِ لتوالي الحركات تخفيفاً، كما سكَّن أبو عمرٍو الهمزةَ في ﴿بَارِئِكُمْ﴾[4] [البقرة: ٥٤] لذلك، وإذا وقَف أبدَلها ياءً ساكنة، والباقون: بخَفْضِها في الوصلِ، ويجوزُ رَوْمُها وإسكانُها في الوقف.

وفي «المطْلع»: قال أبو جعفر النحاس: وقفَ عليه حمزةُ، وهو وَقْفٌ تامّ[5]، فظنّ الراوي أنه وَصْلٌ لخفة الوقفة.

---

(١) «المستقصى في أمثال العرب» (٢: ٣٥٤).

(٢) انظر: «حجة القراءات» ص ٥٩٤ و«الجامع لأحكام» القرآن (١٤: ٣٥٨).

(٣) «التيسير في القراءات السبع» ص ١٨٢.

(٤) انظر: «حجة القراءات» ص ٩٧.

(٥) انظر: «القطع والائتناف» للنحاس ص ٤٢٨.

....

وقال الزجاج: وقرأ حمزة: «ومَكْرَ السّيِّء» موقوفاً[١]، وهذا عند النحويين لَحْن، وإنما يجوز في اضطرارِ الشعر، وأنشدوا:

إذا اعوجَجْنَ قلتُ: صاحِ قَوِّمِ

أي: يا صاحب، والأصلُ: يا صاحبُ قَوِّم، لكنه حذفَ مُضطرّاً، وكان الضم بعد الكَسر، والكسر بعدَ الكسر مستثقلاً، وأنشَدوا:

فاليومَ أشرَبْ غيرَ مُسْتحقِبٍ   إثْـماً مـن الله ولا واغِـلِ[٢]

وهذان البيتان قد أنشدَهما جميعُ النحويينَ الحذّاق، وزعموا كلهم أن هذا من الاضطرار لا يجوز مثله في كتاب الله تعالى، وأنشدَهما[٣] محمدُ بن يزيد:

إذا اعوجَجْن قُلْتُ: صاحِ قَوِّمِ

وهذا جيد بالغ، وأنشدنا:

فاليومَ فاشْرَبْ غيرَ مستحقِب

وأما ما يُروى عن أبي عمروٍ بن العلاء: «إلى بارِئْكم» [البقرة: ٥٤]، فإنّما هو أن يختلسَ الكَسْر اختلاساً ولا يَجْزِم، وراويه غيرُ ضابطٍ[٤] ضَبْطَ سيبَوَيْهِ والخليل. ورواهُ سيبويهِ باختلاسِ الكَسْر، كأنه يقلل صوتَه عند الكسر[٥].

---

(١) عبارة الزجاج: على الوقف.

(٢) سبق تخريجه.

(٣) كذا في الأصول الخطية، وفي «معاني القرآن» للزجاج: «وأنشدناهما».

(٤) صَحَّت عن أبي عمرو روايةُ التسكين في «بارئكم» من طرق عنه، كما صحت عنه رواية التسكين، ولا وَجْهَ لاتهام القراء بعدم الضبط أو قلته، فقد ثبت ضبطهم وتثبُّتهم. انظر: «النشر» لابن الجزري (٢: ٢١٢-٢١٤).

(٥) «معاني القرآن وإعرابه» (٤: ٢٧٥-٢٧٦).

وذلك لاستثقالِه الحركاتِ مع الياءِ والهمزة، ولعلَّه اختَلَس فظُنَّ سكوناً، أو وَقَفَ وقفةً خفيفة، ثم ابتَدأ ﴿وَلَا يَحِيقُ﴾. وقرأ ابنُ مسعود: (ومكراً سيِّئاً). ﴿سُنَّتَ ٱلْأَوَّلِينَ﴾: إنزال العذاب على الذين كذَّبوا برُسلِهم من الأُمم قَبْلَهم، **وجَعَلَ استقبالَهم لذلك انتظاراً له منهم**، وبيَّن أنّ عادتَه التي هي الانتقامُ من مكذِّبي الرسل عادةٌ لا يبدِّلُها ولا يحوِّلها، **أي: لا يغيِّرها**؛ وأنّ ذلك مفعولٌ له لا محالة، واستَشْهدَ عليهم بما كانوا يُشاهِدونه في مَسائرهم ومَتاجِرِهم في رِحَلهم إلى الشامِ والعراق واليمن مِن آثارِ الماضِينَ وعلاماتِ هَلاكِهم ودَمارهم. ﴿لِيُعْجِزَهُۥ﴾: ليَسبقَه ويَفُوتَه.

[﴿وَلَوْ يُؤَاخِذُ ٱللَّهُ ٱلنَّاسَ بِمَا كَسَبُوا۟ مَا تَرَكَ عَلَىٰ ظَهْرِهَا مِن دَآبَّةٍ وَلَٰكِن يُؤَخِّرُهُمْ إِلَىٰٓ أَجَلٍ مُّسَمًّى فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًۢا﴾ ٤٥]

وقالَ أبو عليّ: هو على إجراءِ الوصلِ مُجرى الوقفِ كما حكى سيبويه من قولِه: ثَلَثْهُم. وقيل: يحتملُ أنه خَفَّف آخرَ الاسمِ لاجتماعِ الكسرتين والياءَيْن، كما خفَّفوا الباءَ من «إبل»؛ لتوالي الكسرتين، ونُزِّلَ حركةُ الإعرابِ بمنزلةِ غيرِ حركةِ الإعراب.

قولُه: (ومكراً سَيِّئاً)، قالَ ابنُ جنِّي: يشهد لتنكيره تنكير ما قبله وهو ﴿ٱسْتِكْبَارًا فِى ٱلْأَرْضِ﴾، وقراءةُ العامّة أقوى معنى لتعريفِه، كأنه قال: المكرَ السَّيِّئ مُستنكَرٌ في النفوس[1]، مفعولٌ له لا محالة، أي: لله تعالى أن يفعلَه.

قولُه: (**وجعل استقبالَهم لذلك انتظاراً له منهم**)، اللام متعلِّقٌ بـ«انتظارِ» أي: أُريدَ أن يقال: فهل يَسْتقبلونَ إلا ما فَعلنا بما مضى من الأمم الماضيةِ من الدمارِ، وقيل: فهل ينتظرونَ، إيذاناً بأنّ المنتظرَ حقُّهم اللازم، فهَلْ ينتظرونَ حُلولَ ميعادِه؟

قولُه: (أي: **لا يُغيِّرها**)، معنى التبديلِ والتحويل. وقولُه: «وأنَّ ذلك مفعولٌ له» أي: لله تعالى، عَطْفٌ تفسيريٌّ، فَسَّر معنى «لن» وتكريرَه وما يَتَّصِلُ بهما.

---

(١) «المحتسب» (٢: ٢٠٢)، ولفظه: «كأنه قال: والمكرَ السَّيِّئ الذي هو عالٍ مُستكرهٌ مُستنكرٌ في النفوس».

﴿بِمَا كَسَبُواْ﴾: بما اقتَرَفُوا مِن مَعاصيهم. ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾: **على ظهرِ الأرض** ﴿مِن دَآبَّةٍ﴾: مِن نَسَمة تَدِبُّ عليها، يريدُ بني آدم. وقيل: ما تَـرَكَ بني آدمَ وغيرَهم مِن سائر الدوابِّ بشُؤم ذُنوبِهم. وعن ابنِ مسعود رضي الله عنه: كادَ الـجُعَل يُعذَّب في جُحْره بذَنْبِ ابنِ آدم، ثم تلا هذه الآيةَ. وعن أنسٍ: **إنَّ الضَّبَّ لَيمُوت هَزْلاً في جُحرِه بذَنْبِ ابنِ آدم**. وقيل: يَحبِسُ المطرَ فيهلكُ كلُّ شيء. ﴿إِلَىٰٓ أَجَلٍ

قولُه: (﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾ **على ظهر الأرض**)، قد جرى ذكْرُ الأرض فيما قبل هذه الآية، يَليها قولُه: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَىْءٍ فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ﴾ فلذلك جاءَ ﴿عَلَىٰ ظَهْرِهَا﴾. قالَ مَكِّي في قولِه: ﴿فَإِذَا جَآءَ أَجَلُهُمْ﴾: العاملُ في «إذا» هو ﴿جَآءَ﴾ لأن «إذا» فيها معنى الجزاء، والأسماءُ التي يُجازى بها يعملُ فيها ما بعْدَها، تقول: مَنْ أُكْرِمْ يُكْرِمْني، فأُكْرِم هو العاملُ في «مَنْ» بلا خلاف فأشبهَتْ إذن حروفَ الشرطِ لِما فيها من معناه فعمِلَ فيها ما بعدها، وكان حقُّها أن لا يعملَ فيها، لأنها مُضافةٌ إلى ما بعْدَها من الجملِ والمضافُ إليه لا يعملُ في المضافِ لأنه مِن تَمامِه وفيه خلاف. والحقُّ أن الموضعَ الذي يُجازى بها يمكنُ أن يعمَلَ فيها الفعلُ الذي يليها، والموضعُ الذي لا يُجازى بها لا يحسُنُ أن يعمَل بها[1].

قولُه: (**إنّ الضّبَّ ليموتُ هَزْلاً في جُحْرِه بذَنْب ابنِ آدم**)[2]، **النهاية**: أي: يحتبسُ عنه المطرُ بشُؤم ذنوبِهم، وإنمـا خَصَّ الضبّ، لأنه أطولُ الحيوانِ نَفْساً، وأصبرُها على الجوع. ورُوِيَ: «الحُبارى»[3] بدَلَ «الضبِّ» لأنها أبعَدُ الطير نُجْعةً.

---

(١) «مشكل إعراب القرآن» (٢: ٥٩٦).

(٢) بلفظ «الجعل» بدل «الضب» أخرجه الطبري في «جامع البيان» (١٧: ٢٣١) والبيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٥٤٤) والحاكم في: «المستدرك» (٣٦٠٢) والطبراني في «المعجم الكبير» (٩: ٢١٣) وابن أبي شيبة في«المصنف» (٧: ١٠٨) كلهم من حديث عبدالله بن مسعود.
وفي «تخريج أحاديث الكشاف» (٣: ١٥٨) قال: رواه البيهقي في «شعب الإيمان» عن أبي هريرة.

(٣) أخرجه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩: ٥٤٤) بلفظ «حتى الحبارى لتموت في وكرها هزلًا لظلم الظالم».

مُّسَمًّى﴾: إلى يوم القيامة. ﴿كَانَ بِعِبَادِهِۦ بَصِيرًا﴾ وعيدٌ بالجزاء.

عن رسول الله ﷺ: «مَنْ قَرَأَ سُورَةَ الملائكةِ دعتْهُ ثمانيةُ أَبوابِ الجنةِ: أَنِ ادخلْ مِنْ أَيِّ بابٍ شئتَ».

هَزُلَتِ الدّابةُ هُزالاً، وأهْزَلْتُها أنا هَزْلاً، وأهزَلَ القوم: إذا أصابَت مواشيَهم السنة، فَهَزُلَتْ، أي: ضعُفَتْ، والـهَزْلُ ضدّ السِّمَن.

تَـمَّتِ السورةُ بحَمْدِ الله

*　*　*

فهرس زُمَر الآياتِ المفسَّرة

* * *